

- ٢١٦ الاقرار بغصب الدار ثم بيعها
٢١٧ الاقرار بغصب الشيء من أحد هذين
الرجلين
٢١٧ باب اقرار الورثة أو بعضهم لوارث وليس
في التراجم
٢١٧ العارية
٢١٨ وفي اختلاف العراقيين في باب العارية
وأكل الغلة
٢١٨ الغصب
٢٢٩ باب اذا لقي المالك الغاصب في بلد آخر
وليس في التراجم
٢٣٠ مسألة المستكرهه
٢٣٠ وفي باب الغصب من اختلاف العراقيين
٢٣١ كتاب الشفعة
٢٣١ ما لا يقع فيه شفعة
٢٣٢ باب الشفعة من كتابين كتاب اختلاف
الحديث واختلاف العراقيين
٢٣٣ باب القراض
٢٣٤ ما لا يجوز من القراض في العروض
٢٣٤ وفي اختلاف العراقيين
٢٣٥ الشرط في القراض
٢٣٦ السلف في القراض
٢٣٧ المحاسبة في القراض
٢٣٧ مسألة البضاعة
٢٣٧ المساقاة
٢٣٧ وفي باب الصدقة والهبة من اختلاف
العراقيين
٢٣٨ الشرط في الرقيق والمساقاة
٢٣٩ المزارعة
٢٤٠ الاجارة وكراء الارض
٢٤١ كراء الارض الميمضاء
٢٥٠ كراء الدواب
٢٥٠ الاجارات

- ١٩١ بلوغ الرشد وهو الحجر
١٩٤ باب الحجر على البالغين
١٩٥ باب الخلاف في الحجر
١٩٦ الصلح
٢٠٣ الحوالة
٢٠٣ وفي باب الدعوى من اختلاف العراقيين
٢٠٣ وفي اختلاف العراقيين في باب الحوالة
والكفالة والدين
٢٠٤ باب الضمان
٢٠٥ وفي اختلاف العراقيين في الكفالة والحوالة
والدين
٢٠٦ الشركة
٢٠٦ وترجم في اختلاف العراقيين باب الشركة
والعتق وغيره
٢٠٧ الوكالة
٢٠٧ جماع ما يجوز اقراره اذا كان ظاهرا
٢٠٧ وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار
قبل أن يبدو صلاحها
٢٠٨ اقرار من لم يبلغ الحلم
٢٠٩ اقرار المغلوب على عقله
٢٠٩ اقرار الصبي
٢٠٩ الاكراه وما في معناه
٢١٠ جماع الاقرار
٢١٠ باب من أقر لانسان بشئ فكذبه المقر له
وليس في التراجم
٢١١ الاقرار بالشيء غير موصوف
٢١١ الاقرار بشئ محدود
٢١٢ الاقرار للعبد والمحجور عليه
٢١٢ الاقرار بالبهائم
٢١٣ الاقرار لمافي البطن
٢١٣ الاقرار بغصب شئ في شئ
٢١٤ الاقرار بغصب شئ بعدد وغير عدد
٢١٥ الاقرار بغصب شئ ثم يدعى الغاصب

٢٥٩ كراء الابل والدواب	٢٨٠ اختلاف في الحبس وهي الصدقات
٢٦١ مسألة الرجل يكتري الدابة فيضربها فتموت	الموقوفات
٢٦١ مسألة الاجراء	٢٨١ وثيقة في الحبس
٢٦٣ اختلاف الاجير والمستاجر	٢٨٣ كتاب الهبة
٢٦٣ في اختلاف العراقيين باب الاجير والاجارة	٢٨٣ وفي اختلاف العراقيين باب الصدقة والهبة
٢٦٤ احياء الموات	٢٨٥ باب في العمري من كتاب اختلاف مالك والشافعي
٢٦٤ وفي أول اختلاف العراقيين	٢٨٦ وفي بعض النسخ مما ينسب للام في العمري
٢٦٥ ما يكون احياء	٢٨٧ كتاب اللقطة الصغيرة
٢٦٨ عمارة ما ليس مغشورا من الارض التي لامالك لها	٢٨٧ اللقطة الكبيرة
٢٦٩ من احياء مواتنا كان لغيره	٢٩١ وفي اختلاف مالك والشافعي الخ
٢٧٠ من قال لاحي الاحي من الارض الموات وما يملك به الارض وما لا يملك وكيف يكون الحسي	٢٩٢ وترجم في كتاب اختلاف علي وابن مسعود اللقطة
٢٧٢ تشديد أن لا يحصى أحد على أحد «افطاع الوالي	٢٩٢ كتاب اللقيط
٢٧٣ باب الركا ز يوجد في بلاد المسلمين	٢٩٢ وترجم في ميرالوزاعي الصبي يسبي ثم يموت
٢٧٤ الاحباس	٢٩٣ وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب المنبذ
٢٧٥ اختلاف في الصدقات المحرمات	٢٩٤ باب الجمالة وليس في التراجم

(فهرست مما بهامش الجزء الثالث من مختصر المنزل)

صحيفة	صحيفة
باب ميراث ولد الملاعنة ١٥٢	كتاب الوكالة ٢
باب ميراث المجوس ١٥٤	كتاب الاقرار باب الحقوق والمواهب ١٥
باب ذوى الارحام ١٥٥	والعارية
باب الجد يقاسم الاخوة ١٥٦	باب اقرار الوارث بوارث ٢٧
كتاب الوصايا ١٥٩	كتاب العارية ٣٢
الوصية للقربة من ذوى الارحام ١٦٨	كتاب الغصب ٣٥
باب ما يكون رجوعا فى الوصية ١٧٠	مختصر الشفعة الخ ٤٧
باب المرض الذى تجوز فيه العطية ولا تجوز ١٧١	مختصر القراض الخ ٦٠
باب الاوصياء ١٧٣	المساقاة الخ ٦٩
ما يجوز للوصى أن يصنعه فى أموال اليتامى ١٧٤	كتاب الشرط فى الرقيق يشترطهم المساق ٧٣
كتاب الوديعة ١٧٥	مختصر من الجامع فى الاجارة الخ ٧٩
مختصر من كتاب قسم النى وقسم الغنائم ١٧٩	باب كراء الابل وغيرها ٨٢
باب الانفال ١٨٣	تضمن الاجراء من الاجارة ٨٥
باب تفريق القسم ١٨٨	مختصر من الجامع من كتاب المزارعة الخ ٩١
باب تفريق المجلس ١٩٢	احياء الموات ١٠٢
تفريق ما أخذ من أربعة أنجاس النى ١٩٩	باب ما يكون احياء ١٠٧
غير الموجف عليه	ما يجوز أن يقطع وما لا يجوز ١٠٨
ما لم يوجف عليه من الارضين بخمس ولا ٢١٣	باب تفريق القطائع وغيرها ١٠٩
ركاب	اقطاع المعادن وغيرها ١١٠
مختصر كتاب الصدقات ٢١٩	باب العمرى ١٢٠
باب كيف تفريق قسم الصدقات ٢٣٣	باب عطية الرجل ولده ١٢١
باب ميسم الصدقة ٢٤٤	كتاب اللقطة ١٢٣
مختصر فى النكاح الجامع الخ ٢٥٤	التقاط باب المنبذ يوجد معه الشئ الخ ١٢١
الترغيب فى النكاح وغيره الخ ٢٥٥	اختصار الفرائض ١٣٨
باب ما على الاولياء وانكاح الأب البكر الخ ٢٥٦	باب من لا يرث ١٣٨
اجتماع الولاية وأولاهم وتفرقهم الخ ٢٦٣	باب الموارث ١٣٩
المرأة لاني عقد النكاح ٢٧٠	باب أقرب العصبة ١٤٤
الكلام الذى يقع فيه النكاح والخطبة ٢٧١	باب ميراث الجد ١٤٦
قبل العقد الخ	باب ميراث المرتد ١٥٠
ما يحل من الحرائر ولا يتسرى العبد الخ ٢٧٣	باب ميراث المشتركة ١٥١

صيفة	صيفة
٢٨٩ باب نكاح المشرک ومن أسلم وعنده أكثر من أربع الخ	٢٧٦ نكاح العبد وطلاقه الخ
٢٩٢ باب الخلاف في أمسالك الاواخر	٢٧٧ باب ما يحرم وما يحل من نكاح الحرائر والاماء والجمع بينهما الخ
٢٩٢ باب ارتداد أحد الزوجين أوهما ومن شرك إلى شرك الخ	٢٨٠ ما جاء في الرنا لا يحرم الحلال الخ
٢٩٢ باب طلاق الشرك	٢٨٢ نكاح حرائر أهل الكتاب وامائهم واماء المسلمين الخ
٢٩٣ باب عقد نكاح أهل الذمة الخ	٢٨٤ باب الاستطاعة للحرائر وغير الاستطاعة
٢٩٣ باب اتيان الحائض ووطء اثنتين قبل الغسل الخ	٢٨٧ باب التعريض بالخطبة الخ
٢٩٣ اتيان النساء في أدبارهن الخ	٢٨٨ باب المهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه
٢٩٤ الشغار وما دخل فيه الخ	

الجزء الثالث

من كتاب الأئم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه بر وایة
الربیع بن سلیمان المرادی عنه
تعمدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسکنهما فسیح
الجنان آمین

(وبهامشه مختصر الامام الجلیل أبي ابراهیم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ۲۶۴)

(تنبيه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأئم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط سراج الدين البلقيني تفردت بزادات مترجمة معززة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وما كان في هذه الزادات تكرار لبعض ما اتفقت عليه النسخ ولكنهم مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات الامام رحمه الله ولهذا أثبتنا تلك الزادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الأئم مفصلاً بينهم ما وجدول وكذلك جرينا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته وان كان مخالف السائر النسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه معجحه

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني المحامي الشهير بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

(تنبيه)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الامم من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفاً
بإراز أصل قديم ثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولاً عن التعويض قانوناً
أحمد الحسيني

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ۱۳۲۱ هجرية

(كتاب الوكالة)

(قال المرنى) قال
الله تعالى وابتلوا
الناس حتى اذا بلغوا
النكاح فان آنستم
منهم رشدا الآية فأمر
بمحفظ أموالهم حتى
يؤنس منهم الرشد وهو
عند الشافعى أن يكون
بعد البلوغ مصلحا
للماله عدلا في دينه وقال
تعالى فان كان الذى
عليه الحق سفيفا أو
ضعيفا أو لا يستطيع
أن يعمل هو فليمل وليه
بالعدل ووليّه عند
الشافعى هو القيم بماله
(قال المرنى) فاذا
جاز أن يقوم بماله
بتوصية أبيه بذلك اليه
وأبوه غير مالك كان
أن يقوم فيه بتوكيل
مالكه أجوز وقد وكل
على بن أبى طالب رضى
الله عنه عقلا (قال
المرنى) وذكر عنه

ومن يتوكل على الله
فهو حسبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب البيوع)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى رحمه الله قال قال الله تبارك وتعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
الأن تكون تجارة عن تراض منكم وقال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا (قال الشافعى) وذكر
الله البيع في غير موضع من كتابه بما يدل على إباحته فأحتمل إحلال الله عز وجل البيع معنيين أحدهما
أن يكون أحل كل بيع يتابعه المتبايعان جائزى الأمر فيما يتابعاه عن تراض منهما وهذا أظهر معانيه
(قال) والثانى أن يكون الله عز وجل أحل البيع إذا كان مما لم ينه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم المين
عن الله عز وجل معنى ما أراد فيكون هذا من الجمل التي أحكم الله فرضها بكتابه وبين كيف هي على لسان
نبيه أو من العام الذى أراد به الخاص فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد بإحلاله منه وما حرم أو
يكون داخلا فيهما أو من العام الذى أباحه إلا ما حرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وما فى معناه كما
كان الوضوء فرضا على كل متوضى لا خفى عليه لبسهما على كمال الطهارة وأى هذه المعاني كان فقد الرزق
الله تعالى خلقه بما فرض من طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن ما قبل عنه فغن الله عز وجل قبل لانه
بكتاب الله تعالى قبل (قال) فلما هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يوع تراضى بها المتبايعان استدلالنا
على أن الله عز وجل أراد بما أحل من البيوع ما لم يدل على تحريمه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم دون
ما حرم على لسانه (قال الشافعى) فأصل البيوع كلها مباح إذا كانت برضا المتبايعين الجائزى الأمر فيما
يتابعها إلا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم منها وما كان فى معنى ما نهى عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم محرم بذاته داخل فى المعنى المنهى عنه وما فارق ذلك أختناه بما وصفنا من إباحة البيع فى كتاب الله
تعالى (قال الشافعى). وجماع ما يجوز من كل بيع أبجل وعاجل وما رزقه اسم بيع بوجه أنه لا يلزم البائع

والمشتري حتى يتبعها أن يتبايعاه برضا منهما بالتباعد به ولا يعقداه بأمر مني عنه ولا على أمر مني عنه وأن يتفرقا بعد تباعدهما عن مقامهما الذي تباعفا فيه على التراخي بالبيع فإذا اجتمع هذا الزم كل واحد منهما البيع ولم يكن له رده الاختيار أو عيب مجدد أو شرط بشرطه أو خيار رؤية إن جاز خيار الرؤية ومنى لم يكن هذا لم يتبع البيع بين المتبايعين (قال الربيع) قد رجع الشافعي عن خيار الرؤية وقال لا يجوز خيار الرؤية (قال الشافعي) أصل البيع بيعان لثالث لهما بيع صفقة مضمونة على بائعها فإذا جاء بها فلا خيار للمشتري فيما إذا كانت على صفته وبيع غير مضمونة على بائعها بيعها يسلمها البائع للمشتري فإذا تلفت لم يضمن سوى العين التي باع ولا يجوز بيع غير هذين الوجهين وهذا من مقتضيات كتاب البيوع

(باب بيع الخيار)

(قال الشافعي) رجه الله أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار لم يتفرقا إلا ببيع الخيار أخبرنا ابن جريج قال أُملي على نافع مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا تباعع المتبايعان البيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار قال نافع وكان عبد الله إذا ابتاع البيع فأراد أن يوجب البيع مثني قليلا ثم رجع (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بوجبت البركة في بينهما وإن كذبا وكتمانا محقت البركة من بيعهما أخبرنا الثقة يحيى بن حماد عن حماد بن زيد عن جميل بن مرة (١) عن أبي الوضئ قال كنا في غزاة فباع صاحب لنا فرسا من رجل فلما أردنا الرحيل خاصمه فيه إلى أبي برزة فقال له أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي) وفي الحديث ما بين هذا أيضا لم يحضر الذي حدثني حفظه وقد سمعته من غيره أنها بائنا إليه ثم عدوا عليه فقال لا أرا كما تفرقا وجعل له الخيار إذا بائنا مكانا واحدا بعد البيع (قال) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال إذا وجب البيع خيره بعد وجوبه قال يقول اختران شئت فخذ وان شئت فدع قال فقلت له فخير بعد وجوب البيع فأخذ ثم ندم قبل أن يتفرقا من مجلسهما ذلك أتقبله منه لا بد قال لأحسبه إذا خيره بعد وجوب البيع أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب بن أبي عيمة عن محمد بن سيرين عن شريح أنه قال شاهدان ذوا عدل أنكما افتقرتما بعد رضاي بيع أو خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع (قال الشافعي) وبهذا أناخذ وهو قول الأكثر من أهل الحجاز والأكثر من أهل الآثار بالبلدان (قال) وكل متبايعين في سلف إلى أجل أو دين أو عين أو صرف أو غيره تباعوا وراضيا ولم يتفرقا عن مقامهما أو مجلسهما الذي تباعفا فيه فله كل واحد منهما فسخ البيع وانما يجب على كل واحد منهما البيع حتى لا يكون له رده الاختيار أو شرط خيار أو ما وصفت إذا تباعفا فيه وراضيا وتفرقا بعد البيع عن مقامهما الذي تباعفا فيه أو كان بيعهما عن خيار فإن البيع يجب بالتفرق والخيار (قال) واحتمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بيع الخيار معنيين أظهرهما عند أهل العلم باللسان وأولاهما معني السنة والاستدلال بها والقياس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذ جعل الخيار للمتبايعين فالمتبايعان اللذان عقدا البيع حتى يتفرقا إلا ببيع الخيار فإن الخيار إذا كان لا ينقطع به عقد البيع في السنة حتى يتفرقا وتفرقهما هو أن يتفرقا عن مقامهما الذي تباعفا فيه كان بالتفرق أو بالتخير وكان موجودا في اللسان والقياس إذا كان البيع يجب بشئ بعد البيع وهو الفراق أن يجب بالثاني بعد البيع فيكون إذا خيره أحدهما صاحبه بعد البيع كان الخيار تجديد شئ يوجب كما كان التفرق تجديد شئ يوجب ولو لم يكن فيه

أنه قال هذا عقيل ما قضى عليه فعلى وما قضى له فلي (قال الشافعي) ولا أحسبه كان يوكله الا عند عمر

ابن الخطاب ولعله عند أبي بكر رضي الله عنهما وروى أيضا عنه عبد الله بن جعفر عند عثمان بن عفان رضي الله عنه وعلى حاضر فقبل ذلك عثمان (قال المزني) فلناس أن يوكلوا في أموالهم وطلب حقوقهم وخصوصاتهم ويوصوا بتركاتهم ولا ضمان على الوكلاء ولا على الأوصياء ولا على المودعين ولا على المقارضين إلا أن يتعدوا فيضمنوا والتوكيل من كل موكل من رجل وامرأة تخرج أولا

(١) عن أبي الوضئ هو بالمعجمة اسمه عباد بن نسيب مصغرا كافي الخلاصة كتبه

متحججه

سنة يثبت على ما ذهب اليه كان ما وصفنا أولى المعنيين أن يؤخذ به لما وصفت من القياس مع أن سفيان
ابن عيينة أخبرنا عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بعد البيع
فقال الرجل عمرك الله من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرؤ من قریش قال وكان أبي يحلف
ما الخيار إلا بعد البيع (قال) وبهذا نقول وقد قال بعض أصحابنا يحب البيع بالتفرق بعد الصفقة
ويجب بأن يعقد الصفقة على خيار وذلك أن يقول الرجل لك بسلعتك كذا خيارا فيقول قد اخترت
البيع (قال الشافعي) وليس تأخذ بهذا وقولنا الأول لا يجب البيع إلا بتفرقهما أو بتخير أحدهما
صاحبه بعد البيع فيختار (قال) وإذا تابع المتابعان السلعة وتقابضا ولم يتقابضا فكل واحد منهما
بالخيار ما لم يتفرقا أو بتخير أحدهما صاحبه بعد البيع فإذا أخيره وجب البيع بما يجب به إذا تفرقا وإن
تقابضا وظلكت السلعة في يد المشتري قبل التفرق أو الخيار فهو ضامن لقيمتها بالغام بلع كان أقل أو أكثر
من ثمنها إلا البيع لم يتم فيها (قال الشافعي) وإن هلك في يد البائع قبل قبض المشتري لها وقبل التفرق
أو بعده انفسخ البيع بينهما ولا تكون من ضمان المشتري حتى يقبضها فإن قبضها ثم ردها على البائع
ودعيته فهو كغيره ممن أودعه إياها وإن تفرقا فانت فهي من ضمان المشتري وعليه ثمنها وإن قبضها
وردها على البائع ودعيته فانت قبل التفرق أو الخيار فهي مضمونة على المشتري بالقيمة وإن كان المشتري
أمة فأعتقها المشتري قبل التفرق أو الخيار فاختر البائع نقض البيع كان له ذلك وكان عتق المشتري باطلا
لأنه أعتق ما لم يتم له ملكه وإذا أعتقها البائع كان عتقه جائزا لأنهم لم يملك عليه ملكا يقطع الملك الأول عنها
الابتفرق بعد البيع أو خيار وإن كل ما لم يتم فيه ملك المشتري فالبايع أحق به إذا شاء لأن أصل الملك كان
له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو عمل المشتري فوطئه قبل التفرق في غفلة من البائع عنه فاختر
البائع فسخ البيع كان له فسخه وكان على المشتري مهر مثلها للبائع وإن أحبلها فاختر البائع رد البيع
كان له رده وكانت الامته له وله مهر مثلها فأعتقها ولها بالنسبة وجعلنا على المشتري قيمة ولده يوم ولد وإن
وطئه البائع فهي أمته والوطء كالاختيار منه لفسخ البيع (قال الشافعي) وإن مات أحد المتبايعين قبل أن
يتفرقا قام ورثته مقامه وكان لهم الخيار في البيع ما كان له وإن خرس قبل أن يتفرقا أو غلب على عقله أقام
الحاكم مقامه من ينظر له وجعل له الخيار في رد البيع أو أخذه فأيهم فاعل ثم أفاق الآخر فأرد نقض ما فعله
لم يكن له أن يعضي الحكم عليه به (قال الشافعي) وإن كان المشتري أمة فوادت أو بهيمة فتجب قبل
التفرق فهم على الخيار فإن اختارا انقذا البيع أو تفرقا فوالت المشتري للمشتري لأن عقد البيع وقع وهو حل
وكذلك كل خيار بشرط جائز في أصل العقد (١)

تخرج بعد رأ وغير غدر
حضر خصم أو لم يحضر
جائز (قال الشافعي)
ليس الخصم من الوكالة
يسبيل وقد يقضى
للخصم على الموكل
فيكون حقا يثبت له
بالتوكيل (قال المزني)
فإن وكله بخصومة فإن
شاء قبل وإن شاء ترك
فإن قبل فإن شاء فسخ
وإن شاء ثبت فإن ثبت
وأقر على من وكله لم
يلزمه إقراره لأنه لم يوكله
بالإقرار ولا بالصلح ولا
بالإبراء وكذلك قال
الشافعي رحمه الله
فإن وكله بطلب حذله
أو قصاص قبلت الوكالة
على تثبيت البيعة فإذا
حضر الحد أو القصاص
لم أحد ولم أقص حتى
يحضر المحدود له
والقص له من قبل أنه
قد يقصر له ويكذب
البيعة أو يعفو فيبطل
الحد والقصاص (قال
الشافعي) رحمه الله

(١) (وفي باب دعوى الوالد قبل تركة الميراث مع الشاهد) قال الشافعي وإذا ابتاع الرجل من الرجل بيعا ما كان
على أن له الخيار أو للبائع أو له مامعا أو بشرط المبتاع أو البائع خيار الغيرة وقبض المبتاع السلعة فهلكت في
يديه قبل رضا الذي له الخيار فهو ضامن لقيمتها ما بلغت قلت أو كثرت من قبل أن البيع لم يتم قط فيها وأنه كان
عليه إذا لم يتم البيع ردها وكل من كان عليه رد شيء مضمونا عليه فتلف ضمن قيمته فالقيمة تقوم في الفاتت
مقام البدل وهذا قول الأكثرين لقيمت من أجل العلم والقياس والاثار وقد قال قائل من
ابتاع بيعا وقبضه على أنه بالخيار فتلف في يديه فهو أمين كائنه ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه وإلى أن
الثنى لا يجب عليه إلا بكمال البيع فجعله في موضع الامانة وأخرجه من موضع الضمان وقد روى عنه في
الرجل يبتاع البيع الفاسد ويقبضه ثم يتلف في يديه أنه يضمن القيمة وقد ساط البائع المشتري على القبض
بأمر لا يوجب له الثمن ومن حكمه وحكم المسلمين أن هذا غير ثمن أبدا فإذا زعم أن ما لا يكون ثمن أبدا
يتحول فيصير قيمة إذا فات ما فيه العقد الفاسد فالبيع يشترى به الرجل شراء جلالا وبشرط خيار يوم أو ساعة
فيتلف أولى أن يكون مضمونا لأن هذا المهرت عليه ساعة أو اختار المشتري انقاده نفذ لأن أصله حلال

(باب الخلاف فيما يجب به البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالفقيه يرضى الناس فيما يجب به البيع فقال اذا عقد البيع وجب ولا أمان
أن لا يخير أحدهما صاحبه قبل بيع ولا بعده ولا يتفرقان بعده (قال الشافعي) فقبل بعض من قال
هذا القول إلى أي شيء ذهبت في هذا القول قال أحل الله البيع وهذا بيع وانما أحل الله عز وجل
منه للمشتري ما لم يكن عيب ولا أعرف البيع إلا بالكلام لا بتفرق الأبدان فقلت له رأيت لو عارضك معارض
جاهل مثل جئت فقال مثل ما قلت أحل الله البيع ولا أعرف بيعا حالالا وآخرهما وكل واحد منهما يلزمه
اسم البيع ما ألحقه عليه قال اذنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يوسع فرسول الله صلى الله عليه وسلم
المين عن الله عز وجل معنى ما أراد (قال الشافعي) قلت له ولما ذهبت في النهي فاعلمنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم سن سنة في البيوع أثبت من قوله المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فان ابن عمر وأبازة وحكيم
ابن خزام وعبد الله بن عمرو بن العاص يروونه ولم يعارضهم أحد بحرف يخالفه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقد نهى عن الدينار بالدينارين فعارض ذلك أسامة بن زيد بنجر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه
فهمنا نحن وأنت عن الدينار بالدينارين وقلنا هذا أقوى في الحديث ومع من خالفنا مثل ما احتججت به أن
الله تعالى أحل البيع وحرم الربا وأن نهى عن الربا خلاف ما رويته ورواه أيضا عن سعد بن أبي وقاص
وابن عباس وعروة وعامة فقهاء المكيين فاذا كنا غيرين الأحاديث فنذهب إلى الأكثر والأرجح وأن
اختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فترى لنا جهة على من خالفنا أفانرى أن ما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم مما لم يخالفه أحد برواية عنه أولى أن يثبت قال بلى إن كان كما تقول قلت فهو كما أقول فهل تعلم
معارضه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالفه قال لا ولكني أقول أنه ثابت عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما قلت وبه أقول ولكن معناه على غير ما قلت قلت فاذا كرر المعنى الذي ذهبت إليه فيه قال المتبايعان
بالخيار ما لم يتفرقا في الكلام قال فقلت له الذي ذهبت إليه محال لا يجوز في اللسان قال وما حالته وكيف
لا يحتمل اللسان قلت انما يكونان قبل التساوم غير متساومين ثم يكونان متساومين قبل التساوم
ثم يكونان بعد التساوم متبايعين ولا يقع عليهم اسم متبايعين حتى يتبايعا ويقتضيا في الكلام على التساوم
(قال) فقال فادللي على ما وضعت بشي أعرفه غير ما قلت الآن (قال الشافعي) فقلت له رأيت لو تساومت
أنا وأنت بسبعة فقال رجل امرأته طالق ان كنت متبايعا بعتما فيها قال فلا تطلق من قبل أنكما غير متبايعين
الا بعقد البيع قلت وعقد البيع التفرق عندك في الكلام عن البيع قال نعم قلت رأيت لو
تفاضلتا جعنا لك فقلت والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى متى أجنث قال ان فارقتك سيدنك قبل أن
يعطيك حقل قلت فلو لم تعرف من لسان العرب شيئا إلا هذا أماد لك على أن قولك محال وان اللسان لا يحتمله

والببيع الفاسد لو مرت عليه الأباد واختار المشتري والبائع انفاذه لم يجر فان قال ان البائع يبيع فاسدا لم
يرض أن يسلم سلعته إلى المشتري ودبعة فيكون أمانة وانما رضى بأن يسلم له الثمن فكذلك البائع على الخيار
مارضى أن يكون أمانة ومارضى الإبان يسلم له الثمن فكيف كان في البيع الحرام عنده ضامنة القيمة اذا لم يرض
البائع أن يكون عنده أمانة ولا يكون ضامنا في البيع الحلال ولم يرض أن يكون أمانة وقد روى المديون عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه ساء بفرس وأخذها بأمر صاحبها فاسار له لينظر إلى مشيها فكسرت فخاكم
فها غير صاحبها إلى رجل فحكم عليه أنها (١) ضامنة عليه حتى يردّها كما أخذها سائلة فأعجب ذلك عمر منه
وأنفذ قضاءه ووافقته عليه واستقضاءه فاذا كان هذا على مساومة ولا تسمية ثمن إلا أنه من أسباب البيع
فرأى عمر والقاضي عليه أنه ضامن له فإسبى له ثمن وجعل فيه الخيار أولى أن يكون مضمونا من هذا (٢) وأن
أصاب هذا المضمون المشتري شراء فاسدا عند المشتري رده وما نقص

وليس للوكيل أن يوكل
الآن يجعل ذلك إليه
الموكل وان وكله يبيع
متاعه فباعه فقال
الوكيل قد دفعت اليك
الثن فالقول قوله مع
عينه فان طلب منه
الثن فنعته منه فقد
ضمنه الا في حال لا يمكنه
فيه دفعه فان أمكنه
فنعته ثم جاءه ليوصله إليه
فتلف ضمنه ولو قال بعد
ذلك قد دفعته اليك لم
يقبل منه ولو قال
صاحبه له قد طلبته
منك فنعنتي فأنت
ضامن فهو مدع
أن الأمانة تحوّل
مضمونة وعليه البينة
وعلى المنكر البين (قال)

(١) ضامنة أي مضمونة
فهو فاعله بمعنى مفعولة
كما في كتب اللغة اه
(٢) قوله وان أصاب
الخ كذا في النسخ وانظر
أين الفاعل ولعله سقط
من النسخ لفظ عيب أو
نحوه كتبه معججه

ولو قال وكنتك يبيع متاعى وقبضته منى فأنكر ثم أقرأ أو قامت البيئة عليه بذلك ضمن لانه خرج بالحدود من الامانات ولو قال وكنتك يبيع متاعى فبعته فقال مالك عندى شئ فأقام البيئة عليه بذلك فقال صدقوا وقد دفعت اليه ثمنه فهو مصدق لان من دفع شئ الى أهله فليس هو عنده ولم يكذب نفسه فهو على أصل أمانته وتصديقه ولو أمر الموكل الوكيل أن يدفع مالا الى رجل فادعى أنه دفعه اليه لم يقبل منه الابيئة واحتج الشافعى فى ذلك بقول الله تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأنشؤوا عليهم وبأن الذى زعم أنه دفعه اليه ليس هو الذى اثبتنه على المال كما أن التماجي ليسوا الذين اثبتنوه على المال وقال الله جل

بهذا المعنى ولا غيره قال فاذا كر غيره فقلت له أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحسدان أنه التمس صرفا بمائة دينار قال فدعا الى طلحة بن عبيد الله فقرأ وضاحى اصطرف منى وأخذ الذهب بقلها فى يده ثم قال حتى يأتى خازنى أو حتى تأتى خازنتى من الغلبة «قال الشافعى أنا شككت» وعمر يسمع فقال عمر والله لا يتعارفه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق وما الاهاء وهاء قلت له أفهمذا تقول نحن وأنت اذا تفرق المصطرفان عن مقامهما الذى تصارفا فيه انتقض الصرف وما لم يتفرقا لم ينتقض فقال نعم قلت له فإبان لك وعرفت من هذا الحديث أن التفرق هو تفرق الابدان بعد التبايع لا التفرق عن البيع لانك لو قلت تفرق المتصارفان عن البيع قبل التقابض لبعض الصرف دخل عليك أن تقول لا يحل الصرف حتى يتراضيا ويتوازنا ويعرف كل واحد منهما ما يأخذ ويعطى ثم يوجب البيع فى الصرف بعد التقابض أو معه قال لا أقول هذا قلت ولا أرى قولك التفرق تفرق الكلام الإجهالة أو تخالفا باللسان (قال الشافعى) قلت له أرايت رجلا قال لك أقتلك فاستمعك تقول المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا والتفرق عندك التفرق بالكلام وأنت تقول اذا تفرق المتصارفان قبل التقابض كان الصرف با وجمافى معنى المتبايعين غيرهما لان المتصارفين متبايعان واذا تفرقا عن الكلام قبل التقابض فسد الصرف قال ليس هذا قلت فيقول لك كيف صرت الى نقض قولك قال ان عمر يسمع طلحة ومالك كاقصد تصارفا فلم ينتقض الصرف ورأى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم هاء وهاء انما هو لا يتفرقا حتى يتقابضا قلت تفرقا عن الكلام قال نعم قلت فقال لك أفرأيت لو احتمل الانسان ما قلت وما قال من خالفك أميا يكون من قال بقول الرجل الذى سمع الحديث أولى أن يصار الى قوله لانه الذى سمع الحديث فله فضل السماع والعلم بما سمع وبالسنان قال بلى قلت فلم تعط هذا ابن عمر وهو سمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فكان اذا اشتري شئ ابغجه أن يجب له فارق ما حبه فشى قليلا ثم رجع ولم تعط هذا أبا برة وهو سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار وقضى به وقد تصادقا بأنهما تبايعا كما ما علم يتفرقا فى ليلتهما ثم غدا واليه فقضى أن لكل واحد منهما بالخيار فى رديعه (قال الشافعى) فان قال قائل تقول ان قولى محال قلت نعم قال فليست أراه كما قلت وأنت وان كانت لك بما قلت حجة تذهب اليها فاللسان يحتمل ما قلت فقلت لا قال فينبه قلت فما أحسننى الاقدا كنتيت بأقل مما ذكرت وأسألك قال فليست قلت أفرأيت اذا قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الا بيع الخيار أليس قد جعل اليهما الخيار الى وقتين ينقطع الخيار الى أيهما كان قال بلى قلت فما الوقتان قال أن يتفرقا بالكلام قلت فما الوجه الثانى قال لا أعرف له وجه فادعه قلت أفرأيت ان يعثل بيعا ودفعته اليك فقلت أنت فيه بالخيار الى الليل من يومك هذا وان تخاراجازة البيع قبل الليل أجاز هذا البيع قال نعم قلت ففى ينقطع خيارك ويلزمك البيع فلا يكون لك رده قال ان انقضى اليوم ولم اختر رده البيع انتقطع الخيار فى البيع أو اخترت قبل الليل اجازة البيع انتقطع الخيار فى الرد قلت فكيف لا تعرف أن هذا قطع الخيار فى المتبايعين أن يتفرقا بعد البيع أو بخير أحدهما صاحبه قال الشافعى فقال دعه قلت نعم بعد العلم منى بأنك انما عمدت ترك الحديث وانه لا يخفى عليك أن قطع الخيار فى البيع التفرق أو التخيير كما عرفته فى جوابك قبله فقلت له أرايت ان زعمت أن الخيار الى مدة وزعمت أنها أن يتفرقا فى الكلام أيقال للتساومين أنتما بالخيار قال نعم السائم فى أن يرد أو يدع والبائع فى أن يوجب أو يدع قلت ألم يكونا قبل التساوم هكذا قال بلى قلت فهل أحدث لهما التساوم حكما غير حكمهما قبله أو يخفى على أحد أنه مالك لما له ان شاء أعطاء وان شاء منعه قال لا قلت فيقال لانسان أنت بالخيار فى مالك الذى لم يوجب فيه شئ لغيرك فالتسائم عندك لم يوجب فى ماله شئ لغيره انك لتحل فيما تحب فيه من الكلام قال فلم لا أقول لك أنت بالخيار فى مالك قلت لما وصفت لك وان قلت ذلك الى مدة تركت قولك قال وأين قلت وأنت

تزعم أن من كان له الخيار إلى مدة فإذا اختار انقطع خياره كما قلت إذا جعلته بالخيار يوم أغضى اليوم انقطع
 الخيار قال أجل وكذلك إذا وجب البيع فهو إلى مدة قلت لم أزمه قبل إيجاب البيع شيئا فيكون فيه
 يختار ولو جاز أن يقال أنت بالخيار في مالك ما جاز أن يقال أنت بالخيار إلى مدة إنما يقال أنت بالخيار أبدا
 قال فإن قلت المدة أن يخرج منه من ملكه قلت وإذا أخرجه من ملكه فهو غيره أفقال لاحداث بالخيار
 في مال غيرك (قال الشافعي) فقلت أرأيت لو أن رجلا جاهلا عارضك بمثل جئت فقال قد قلت المتساويان
 يقع عليهما اسم متبايعين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما بالخيار ما لم يتفرقا والتفرق عندك
 يحتمل تفرق الأبدان والتفرق بالكلام فإن تفرقا بأبدانهم فلا خيار لهما وعلى صاحب المال أن يعطي
 بيعه ما بذل له منه وعلى صاحب السلعة أن يسلم سلعته له بما استام عليه ولا يكون له الرجوع عما بذلها به إذا
 تفرقا قال ليس ذلك له قلت ولالك (قال الشافعي) قال أفليس يقبح أن أملاك سلعتك وتلك مالي ثم يكون
 لكل واحد منا الردين غير عيب أوليس يقبح أن أبتاع منك عبدا ثم أعتقه قبل أن تتفرقا ولا يجوز عتيق وأنا
 مالك (قال الشافعي) قلت ليس يقبح في هذا شيء إلا دخل عليك أعظم منه قال وما ذلك قلت أرأيت
 أن يعتك عبدا بألف درهم وتقاضنا وتشارطنا أناجيعا أو أحدا بالخيار إلى ثلاثين سنة قال فجائز قلت
 ومتى شاء واحد منا نقض البيع نقضه وربما مرض العبد ولم ينتفع به سيده وانتفع البائع بالمال وربما
 انتفع المبتاع بالعبد حتى يستغل منه أكثر من ثمنه ثم يردّه وإن كان أخذه بدين ولم ينتفع البائع بشيء من مال
 المبتاع وقد عظمت منفعة المبتاع بمال البائع قال نعم هو رضى بهذا قلت وإن أعتقه المشتري في الثلاثين
 سنة لم يجز وإن أعتقه البائع جاز قال نعم قلت فإنما جعلت له الخيار بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم
 يتفرقا ولعل ذلك يكون في طرفتيين أو لا يبلغ يوما كاملا لحاجة الناس إلى الوضوء أو تفرقهم للصلاة وغير
 ذلك فقبحته وجعلت له الخيار ثلاثين سنة برأى نفسك فلم تقبحه قال ذلك بشرطهما قلت في شرط له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يثبت له شرطه من شرط له بائع ومشتري وقلت له أرأيت لو اشتريت
 منك كيلا من طعام موصوف بمائة درهم قال فجائز قلت وليس لي ولالك نقض البيع قبل تفرق قال لا
 قلت وإن تفرقا قبل التقابض انتقض البيع قال نعم قلت أفليس قد وجب لي عليك شيء لم يكن لي ولالك
 نقضه ثم انتقض بغير رضا واحد منا بنقضه قال نعم إنما نقضناه استدلالا بالسنة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن الدين بالدين قلت فإن قال لك قائل أهل الحديث يهنون هذا الحديث ولو كان ثابتا لم يكن هذا ديننا
 لأنني متى شئت أخذت منك دراهمي التي بعثت بها إذا لم أسمالك أجلا والطعام إلى مدته قال لا يجوز ذلك
 قلت ولم عليك فيه لمن طالبك أمر أن أحدهما أنك تحب تبايع المتبايعين العرض بالنقد ولا بيمين أجلا
 ويفترقان قبل التقابض ولا ترى به بأسا ولا ترى هذا ديننا بدين فإذا كان هذا هكذا عندك احتمل اللفظ أن
 يسلف في كيل معلوم بشرط سلعة وإن لم يدفعها فيكون حالا غير دين بدين ولكن عيب بدين قال بل هو دين
 بدين قلت فإن قال لك قائل فلو كان كما وصفت أنهم إذا تبايعا في السلف فتفرقا قبل التقابض انتقض
 البيع بالتفرق ولزمك أنك قد فسخت العقدة المتقدمة الصحيحة بتفرقهما بأبدانهم والتفرق عندك في
 البيوع ليس له معنى إنما المعنى في الكلام أولئك أن تقول في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا فإن تفرقهما
 بأبدانهم معني يوجب كما كان لتفرق هذين بأبدانهم معني ينقضه ولا تقول هذا (قال الشافعي)
 فقال فابارويناعن عمر أنه قال البيع عن صفقة أو خيار قلت أرأيت إذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما وصفت لو كان قال رجل من أصحابه فولا يخالفه ألا يكون الذي تذهب إليه فيه أنه لو سمع عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شيئا لم يخالفه إن شاء الله تعالى وتقول قد يعزب عن بعضهم بعض السنن قال بلى قلت أفترى
 في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فقال عامة من حضره لا قلت ولو أجزت هذا خرجت من عامة سنن
 النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليك ما لا تعذر منه قال فدعه قلت فليس بثابت عن عمر وقد رويتم عن

ثناؤه فإذا دفعتم إليهم
 أموالهم الآية وبهذا
 فرق بين قوله لمن أئتمنه
 قد دفعته إليك يقبل
 لأنه أئتمنه وبين قوله
 لمن لم يئتمنه عليه قد
 دفعته إليك فلا يقبل
 لأنه ليس الذي أئتمنه
 (قال المزني) رجه الله
 ولو جعل للوكيل فيما
 وكله جعلا فقال للوكيل
 جعلي قبلك وقد دفعت
 إليك مالك فقال بل
 خنتني فالجعل مضمون
 لا تبرئه منه دعواه
 الخيانة عليه ولو دفع
 إليه ما لا يشتري له به
 طعاما فلسفه ثم
 اشتري له مثله طعاما
 فهو ضامن للمال والطعام
 له لأنه خرج من وكالته
 بالتعدي واشتري بغير
 ما أمر به ولا يجوز
 للوكيل ولا الوصي أن
 يشتري من نفسه ومن
 باع بما لا يتغابن الناس
 بمثله فبيعه مردود لان
 ذلك تلف على صاحبه
 فهذا قول الشافعي

عمر بن قيس قولنا زعم أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي أن عمر قال البيع عن صفقة أو خيار (قال الشافعي)
 وهذا مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فهدا منقطع قلت وحديث الذي روي عن عمر غلط
 وجهول أو منقطع فهو جامع لجميع ما رويته الأحاديث قال لئن أنصفناك ما يثبت مثله فقلت احتجنا
 به مع معرفتنا بن حدته وعن حدته ترك النصفة (قال الشافعي) وقلت له لو كان كجرويت كان معنى
 قولنا أشبهه وكان خلاف قولك كله قال ومن أين قلت أرايت اذ زعمت أن عمر قال البيع عن صفقة أو
 خيار أليس تزعم أن البيع يجب بأحد أمرين إما بصفقة وإما بخيار قال بلى قلت أوجب البيع بالخيار
 والبيع بغير خيار قال نعم قلت ويجب بالخيار قال تريد ماذا قلت ما يلزمك قال وما يلزمي قلت تزعم
 أنه يجب الخيار بلا صفقة لأنه إذا زعم أنه يجب بأحد أمرين علمنا أنهم مختلفان كما تقول في المولى ينيء
 أو يطاق وفي العبد يجني يسل أو يفدى وكل واحد منهما غير الآخر قال ما يصنع الخيار شيئا إلا بصفقة تقدمه
 أو تكون معه والصفقة مستغنية عن الخيار (١) فهي ان وقعت معها خياراً أو بعدها وليس معها ولا بعدها
 وجبت قال نعم قلت وقد زعمت أن قوله أو خيار لا معنى له قال فمدع هذا قلت نعم بعد العلم بعلم أن
 شاء الله تعالى بالنكاح زعمت أن ما ذهب إليه محال قال فامنعنا عندك (٢) قلت لو كان قوله هذا موافقا
 لما روى أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي عنه وكان مثل معنى قوله فكان مثل البيع في معنى قوله فكان
 البيع عن صفقة بهداهان فرق أو خيار قال بعض من حضر ماله معنى يصح غيرها قال أما إنه لا يصح حديثه
 قلت أجل فلم استعنت به قال فعارضنا غير هذا بان قال فأقول ان ابن مسعود روى أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع والمبتاع بالخيار (قال الشافعي) وهذا الحديث
 منقطع عن ابن مسعود والاحاديث التي ذكرناها ثابتة متصلة فلو كان هذا مخالفاً لفهمنا بحجج العالم بالحديث أن
 يحتاج به على واحد منها لأنه لا يثبت هو بنفسه فكيف يرأى باليه ما يثبت بنفسه ويشده أحاديث معه كاهنا ثابتة
 (قال الشافعي) وجه الله تعالى ولو كان هذا الحديث ثابتاً لم يكن يخالف منها شيء من قبل أن هذين
 متبايعان ان تصادقا على التبايع واختلفا في الثمن فكل واحد منهما يختار أن ينفذ البيع إلا أن تكون
 دعواهما مما يعقده البيع مختلفة تنقض أصله ولم يجعل الخيار للبتاع في أن يأخذ أو يدع وحديث
 البيع بالخيار جعل الخيار لهما معاً من غير اختلاف في ثمن ولا ادعاء من واحد منهما شيء يفسد أصل البيع
 ولا ينقضه أما أراد تحديد نقض البيع شيء جعل لهما معاً واليهما ان شاء فعلاه وان شاء تركاه (قال الشافعي)
 ولو غلط رجل الى أن الحديث على المتبايعين الذين لم يتفرقا من مقامهما لم يحزله الخيار لهما بعد تفرقهما من
 مقامهما فان قال فما يغني في البيع اللازم بالصفقة أو بالتفرق بعد الصفقة قيل لو وجب بالصفقة استغني
 عن التفرق ولكنه لا يلزم الا بهما ومعنى خيار بعد الصفقة كعنى الصفقة والتفرق وبعد التفرق فيختلفان في
 الثمن فيكون للشري الخيار كما يكون له الخيار بعد القبض وقبل التفرق وبعد زمان اذا ظهر على عيب ولو جاز
 أن نقول انما يكون له الخيار اذا اختلفا في الثمن لم يحز أن يكون له الخيار اذا ظهر على عيب ولو جاز
 حديث أشبه حديثاً في حرف واحد لحرف آخر مثله وان وجد لهما محمل يخرجان فيه فجاز عليه لبعض
 المشركين ما عاؤا أولي أن يجوز من هذا فانهم قالوا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التمر بالتمر الا مثلاً بمثل
 وعن المزبنة وهي الخزاف بالكيل من جنسها وعن الرطب بالتمر فزمننا العرايا بخير صها من التمر لانها داخله
 في هذا المعنى وزعمنا نحن ومن قال هذا القول من أصحابنا أن العرايا باحلال باحلال النبي صلى الله عليه وسلم
 ووجدنا للحديثين معنى يخرجان عليه ولجاز هذا علينا في أكثر ما يقدر عليه من الأحاديث (قال الشافعي)
 وخالفنا بعض من وافقنا في الأصل أن البيع يجب بالتفرق والخيار فقال الخيار اذا وقع مع البيع جاز فليس
 عليه أن يخير بعد البيع والجهة عليه ما وصفت من أن النبي صلى الله عليه وسلم خير بعد البيع ومن القياس
 اذا كانت بيعاً فلا يتم البيع الا بتفرق المتبايعين وتفرقهما شيء غير عقد البيع يشبه والله أعلم أن لا يكون

ومعناه وهو قال أمرت
 أن تستمرى لي هذه
 الجارية بعشرة واشتريتها
 بعشرين فقال الوكيل
 بل أمرني بعشرين
 فالقول قول الآمر مع
 يمينه وتكون الجارية
 في الحكم للوكيل (قال
 المزني) والشافعي يجب
 في مثل هذا أن يرفق
 الحاكم بالأمر للأمر
 فيقول ان كنت أمرته
 أن يشتريها بعشرين
 فقل بيمينه اياها بعشرين
 ويقول الآخر قد
 قبلت أجل له الفرج
 ولن يتناعه منه (قال
 المزني) ولو أمره أن
 يشتري له جارية فاشترى

(١) قوله فهي ان
 وقعت كذا في النسخ
 التي بيدنا ولعله سقط
 قبل فهي لفظ قلت فان
 هذه العبارة من كلام
 الشافعي رحمه الله كما
 هو واضح وحرر كتبه

مصححه

(٢) قوله قلت لو كان
 قوله هذا موافقا الى قوله
 أو خيار كذا بالاصول
 التي بأيدينا وانظر وحرر
 كتبه مصححه

يجب بالخيار الابدال بعد البيع كما كان التفرق بعد البيع وكذلك الخيار بعده (قال الشافعي) وحديث مالك بن
أوس بن الحدثان (١) النصري عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن التفرق بين المتبايعين تفرق الابدان
ويدل على غيره وهو موضوع في موضعه قال وحديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع أحدكم على بيع
أخيه يدل على أنه في معنى حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار لاني لو كنت اذا بيعت
رجلا سلعة تسوى مائة ألف لزم المشتري البيع حتى لا يستطيع أن ينقضه ما ضرتني أن يبيعه رجل سلعة
خير منها بعشرة ولكن في نهيه أن يبيع الرجل على بيع أخيه دلالة على أن يبيع على بيع أخيه قبل أن
يتفرقا لانهم لا يكونان متبايعين الابدال بعد البيع ولا يضر بيع الرجل على بيع أخيه الا قبل التفرق حتى يكون
للمشتري الخيار في رد البيع وأخذه فيها لثلا يفسد على البائع ولعله يفسد على البائع ثم يختار أن يفسخ البيع
عليه مامعا ولو لم يكن هذا لم يكن للحديث معنى أبدا لان البيع اذا وجب على المشتري قبل التفرق أو بعده فلا
يضر البائع من باع على بيعه ولو جاز أن يجعل هذا الحديث على غير هذا جاز أن لا يصير الناس الى حديث الا
أحالههم غيرهم الى حديث غيره (٢)

(باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير المأكول)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
ابن هشام عن أبي مسعود الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان
الكاهن (قال) قال مالك فلذلك كره بيع الكلاب الضواري وغيرها الضواري أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا الا كلب ماشية
أو ضاريا نقص من عمله كل يوم قيراطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يزيد بن
خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجل من شيوخه من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا نقص من عمله كل يوم قيراط قالوا
أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إني ورب هذا المسجد أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب (قال
الشافعي) وبهذا نقول لا يحل للكلب ثمن بحال وإذا لم يحل ثمنه لم يحل أن يتخذه الا صاحب صيد أو حرث
أو ماشية والام يحل له أن يتخذه ولم يكن له ان قتله أحد ثم انما يكون الثمن فيما قتل مما يملك اذا كان يحل

(٢) وترجم في اختلاف مالك والشافعي (باب متى يجب البيع) سألت الشافعي رحمه الله تعالى متى
يجب البيع حتى لا يكون للبائع نقضه ولا للمشتري نقضه الا من عيب فقال اذا تفرق المتبايعان بعد عقدة
البيع من المقام الذي تبايعا فيه فقلت وما الخبة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار فقلت له
فانا نقول ليس لذلك عندنا أحد معروف ولا أمر معمول به فيه فقال الشافعي الحديث بين لا يحتاج الى تأويل
ولكني أحسبكم التمس العذر من الخروج منه بتجاهل كيف وجه الحديث وأي شيء فيه يخفى عليه فقد
زعمتم أن عمر قال لمالك بن أنس حين اصطرف من طلحة بن عبيد الله مائة دينار فقال طلحة أنتظرنى حتى
تأتى خازنتي أو خازني من الغابة فقال لا والله لا تفارقه حتى تقبض منه فزعمتم أن الفراق فراق الابدان
فكيف لم تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ان الفراق فراق الابدان فان
قلتم ليس هذا أردنا أن يكون عمل به بعده فان عمر الذي سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
لباع الشيء يبعه أن يجب له فارق فشي قليلا ثم يرجع (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن نافع
عن ابن عمر وقد خالفتم النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر جميعا

غيرها أو أمره أن
يرزقه جارية فزوجه
غيرها بطل النكاح
وكان الشراء للمشتري
للاحر ولو كان لرجل
على رجل حتى فقال له
رجل وكافى فلان بقضه
منك فصدقه ودفعه
وتلف وأنكر رب الحق
أن يكون وكله فله
الخيار فاذا أغرم الدافع
لم يرجع الدافع على
القابض لانه يعلم أنه
وكيل برىء وان أغرم
القابض لم يكن له أن
يرجع على الدافع لانه
يعلم أنه مظلوم برىء
وان وكله يبيع سلعة
فباعها نسيئة كان له
نقض البيع بعد أن
يحلف ما وكله الا بالنقد
ولو وكله بشراء سلعة
فاصاب بها عيبا كان له
الرد بالعيب وليس عليه
أن يحلف ما رضى به
الاحر وكذلك المقارض
وهو قول الشافعي
ومعناه وبالله التوفيق
(قال المزني) ولو قال
رجل لفلان على دين

(١) النصري بنون فهملة
كافي الخلاصة كتبه مصححه

أن يكون له في الحياة ممن يشتري به ويباع (قال) ولا يحل اقتناؤه إلا لصاحب صيد أو زرع أو ماشية أو ما كان في معناه لما جاء فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب يدل على أنها الرخصة أن يكون لها الثمن بما حال لما جاز قتلها ولو كان لما لكها ببيعها فأخذ أثمان التصدير إلى من يحل له قيمتها (قال) ولا يحل السلم فيه إلا ببيع وما أخذ في شيء يملك فيه بحال معجلاً أو مؤخراً أو بقيته في حياة أو موت فهو من الأثمان ولا يحل للكلب ثمن لما وصفنا من نهى النبي صلى الله عليه وسلم من اقتني كلباً منه ولو حل ثمنه حل حلوان الكاهن ومهر البغي (قال) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من اقتني كلباً إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية نقص كل يوم من عمله قيراطان وقال لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة (قال) وقد نصب الله عز وجل الخنزير فسماه رجساً وحرّمه فلا يحل أن يخرج له عن مجل ولا مؤخر ولا قيمة بحال ولو قتله إنسان لم يكن فيه قيمة وما لا يحل ثمنه مما عاك لا تحل قيمته لأن القيمة عن من الأثمان (قال) وما كان فيه منفعة في حياته ببيع من الناس غير الكلب والخنزير وإن لم يحل أكله فلا بأس باتباعه وما كان لا بأس باتباعه لم يكن بالسلف فيه بأس إذا كان لا ينقطع من أيدي الناس ومن ملكه فقتله غيره فعليه قيمته في الوقت الذي قتله فيه وما كان منه معلماً فقتله معلماً فقيمته معلماً كما تكون قيمة العبد معلماً وذلك مثل الفهد يعلم الصيد والبازي والشاهين والصقور وغيرهما من الجوارح المعلمة ومثل الهر والحمار والأنسي والبغل وغيرهما ففيه منفعة حيوان لم يؤكل لحمه (قال) فأما الضبع والثعلب فيؤكلان ويباعان وهما مخالفان لما وصفنا يجوز فيهما السلف إن كان انقطاعهما في الخين الذي يسلف فيهما ما مونا الأمان الظاهر عند الناس ومن قتلها وما هما لا حد غرم عنهما كما يغرم عن الظبي وغيره من الوحش المملوك غيرهما (قال الشافعي) وكل ما لا منفعة فيه من وحش مثل الحداة والرجة والبعانة وما لا يصيد من الطير الذي لا يؤكل لحمه ومثل الحكاء والقطا والخنافس وما أشبه هذا فأرى والله تعالى أعلم أن لا يجوز شراؤه ولا بيعه بدين ولا غيره ولا يكون على أحد لوجبه رجل غلبه فقتله رجل له قيمة وكذلك الفأر والجردان والوزغان لأنه لا معنى للنفعة فيه حياً ولا مذبوحاً ولا ميتاً فإذا اشتري هذا أشبه أن يكون أكل المال بالباطل وقد نهى الله عز وجل عن أكل المال بالباطل لأنه إنما أحيز للمسلمين ببيع ما انتفعوا به ما كروا أو مستمتعاً به في حياته لمنفعة تقع موقعا ولا منفعة في هذا تقع موقعا وإذا نهى عن بيع ضراب الفحل وهو منفعة إذا تم لأنها ليست بعين تلك المنفعة كان ما لا منفعة فيه بحال أولى أن ينهى عن ثمنه عندي والله تعالى أعلم

(باب الخلاف في ثمن الكلب)

(قال الشافعي) فخالقنا بعض الناس فأجاز ثمن الكلب وشراءه وجعل على من قتله ثمنه قلت له أفيجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم ثمن الكلب وتجعل له ثمناً حياً وميتاً ويجوز أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ولها أثمان يغرمها قاتلها أي يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل ما يغرمه قاتله وكل ما غرمه قاتله أثم من قتله لأنه استماله ما يكون ما لا يسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأمر بما ثم (وقال قائل) فإنا إنما أخذنا أن الكلب يجوز ثمنه خبراً وقياساً قلت له فإذا ذكر الخبر قال أخبرني بعض أصحابنا عن محمد بن اسحق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان أغرم رجلاً عن كلب قتله عشرين بعيراً قال وإذا جعل فيه مقتولاً قيمة كان حياله ثمن لا يختلف ذلك (قال) فقلت له رأيت لو ثبت هذا عن عثمان كنت لم تصنع شيئاً في احتجاجك على شيء ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثابت عن عثمان خلافه قال فاذا ذكره قلت أخبرنا الثقة عن يونس عن الحسن قال سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل الكلاب (قال الشافعي) فكيف يأمر بقتل ما يغرم من قتله قيمته قال فأخذناه قياساً على أن رسول الله

وقد وكل هذا بفضله لم ينقض الشافعي عليه يدفعه لأنه مقرب بتوكيل غيره في مال لا يملكه ويقول له إن شئت فادفع أو دعه ولا أجبرك على أن تدفع (قال) وللوكيل والمقارض أن يردا ما اشتريا بالعيب وليس للبائع أن يحلفهما ما رضى رب المال وقال ألا ترى أنهم ما لو تعديا لم ينقض البيع ولزمهما الثمن وكانت التباعة عليهما الرب المال

(كتاب الإقرار)

باب الإقرار بالحقوق والمواهب والعارية

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز الإقرار بالغ حرشيد ومن لم يجز يمينه لم يجز إقراره فإذا قال الرجل لفلان على شيء ثم بخد قيل له أقرر بما شئت مما يقع عليه اسم شيء من مال أو قرة أو فلس واحلف ماله هلاك غيره فإن أبي

صلى الله عليه وسلم لم ينه صاحب الزرع ولا الماشية عن اتخاذها وذكر له صيد الكلاب فقال فيه ولم ينه عنه فلما رخص في أن يكون الكلب مملوكا كالحمار حل عنه ولما حل عنه كانت قيمته على من قتله (قال) فقلت له فإذا أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذها لصاحب الزرع والماشية ولم ينه عنه صاحب الصيد وحرم عنه فأيها أولى بنا وبك وبكل مسلم أن يتبعه في القولين فتحرم ما حرم عنه وتقتل الكلاب على من لم يبع له اتخاذها كما أمر بقتلها وتبيع اتخاذها لمن أباحه له ولم ينه عنه أو تزعم أن الأحاديث فيها تضاد قال فما تقول أنت قلت أقول الحق إن شاء الله تعالى إثبات الأحاديث على ما جاءت كما جاءت إذا احتملت أن تثبت كلها ولو جاز ما قلت من طرح بعضها البعض جاز عليك ما أجزت لنفسك قال فيقول قائل لا نعرف الأحاديث قلت إذا كان يأثم بها من اتخذها لأجل أحد اتخاذها أو أقتلها حيث وجدتها ثم لا يكون أولى بالصواب منه قال أفيجوز عندك أن يتخذها متخذ ولا يثن لها قلت بل لا يجوز فيها غيره لو كان أصل اتخاذها حلالا لحلت لكل أحد كما يحل لكل أحد اتخاذ الحمر والبغال ولكن أصل اتخاذها محرم إلا بموضع كالضرورة لإصلاح المعاش لأنني لم أجد الحلال يحظر على أحد وأجد من المحرم ما يباح لبعض دون بعض (قال) ومثل ماذا قلت الميتة والدم مباحان لذى الضرورة فإذا فارق الضرورة عاد أن يكونا محرمين عليه بأصل تحريمهما والطهارة بالتراب مباحة في السفر لمن لم يجد ماء فإذا وجد حرم عليه الطهارة بالتراب لأن أصل الطهارة إنما هي بالماء ومحرمته بما خالفه إلا في الضرورة بالأعواز والسفر والمرض ولذلك إذا فارق رجل اقتناء الكلب للصيد أو الزرع أو الماشية حرم عليه اتخاذها قال فلم لا يحل عنها في الحين الذي يحل اتخاذها قلت لما وصفت لك من أنها مبرجوعة على الأصل فلا يثن لمحرم في الأصل وإن تنقلب حاله بضرورة أو منفعة فإن أحلله خاص لمن أبيح له قال فأوجدني مثل ما وصفت قلت أرأيت دابة الرجل ماتت فاضطر إليها بشرأى يحل لهم أكلها قال نعم قلت أفيجوز له بيعها منهم أو لبعضهم إن سبق بعضهم إليها قال إن قلت ليس ذلك قلت فقد حرمت على مالك الدابة بيعها وإن قلت نعم قلت فقد أحلت بيع المحرم قلت نعم قال فأقول لا يحل بيعها قلت ولو أخرجها رجل في الحين الذي أبيح لهؤلاء أكلها فيه (١) لم يغرر عنها قال لا قلت فلو لم يدل ذلك على النهي عن ثمن الكلب إلا ما وصفت لك أنبئني أن يدلك قال أفتموجدي غير هذا أقوله قلت نعم زعمت أنه لو كان لك نحر حرم عليه أن يتخذها وحل لك أن تفقد دها بملح وماء وغير ذلك مما يصبرها خلا وزعمت أن رجلا لو أهرقها وقد أفسدها قبل أن تصير خلا لم يكن عليه في ثمنها شيء لأنهم لم يحل ثمنها ولو المحرم فتصير عينها غيره وزعمت أن ما شئت لو موت حل لك لنحها وحبس جلد دها وإذا دبغتها حل ثمنها ولو حرقتها رجل قبل أن تدبغها لم يكن عليه فيها قيمة قال أفلا أقول هذا إذا صارت خلا وصارت مدبوغة كان لها ثمن وعلى من حرقتها قيمته قلت لأنها تصير عندك عينا حلالا لكل أحد قال نعم قلت أفقصير الكلاب حلالا لكل أحد قال لا إلا بالضرورة أو طلب المنفعة والكلاب بالميتة أشبه والميتة لنا فيها ألزم قلت وهذا يلزم في الحين الذي يحل لك فيه حبس الحمر والجوارح ودانت لا تجعل في ذلك الحين لها ثمن قال أجل (قال الشافعي) ثم حكى أن قائلًا قال لا ثمن للكلب الصيد ولا الزرع لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب بجملة ثم قال وإن قتل إنسان لا تخر كلبا غرم عنه لأنه أفسد عليه ماله (قال الشافعي) وما لم يكن له ثمن حيابان أصل عنه محرم كان ثمنه إذا قتل أولى أن يبطل أو مثل ثمنه حيا وكل ما وصفت حجة على من حكيت قوله وحجة على من قال هذا القول وعليه زيادة حجة من قوله من أنه إذا لم يحل ثمنها في الحال التي أباح النبي صلى الله عليه وسلم اتخاذها كان إذا قتل أخرى أن لا يكون بها حلالا قال فقال لي قائل فإذا أخصى رجل كلب رجل أو جده قلت إذا لم يكن له ثمن ولم يكن على من قتله قيمة كان فيما أصيب مما دون القتل أولى ولم يكن عليه فيه غرم وينهى عنه ويؤدب إذا عاد (١)

(١) وفي اختلاف مالك والشافعي (باب ثمن الكلب) سألت الشافعي رحمه الله عن الرجل يقتل الكلب =

حلف المدعي على ما ادعى واستحققه مع نكول صاحبه وسواء قال له على مال أو مال كثير أو عظيم فأنما يقع عليه اسم مال فاما من ذهب إلى ما يجب فيه الزكاة فلا أعلم خبرا ولا قياسا أرأيت إذا أغرمت مسكنا يرى الدرهم عظيما أو خليفه يرى ألف ألف قليلا إذا أقرب مال عظيم مائتي درهم والعامة تعلم أن ما يقع في القلب من مخرج قولهم ما يختلف فظلمت المقر له اذ لم تعطه من خليفة الا لثافه وظلمت المسكين اذ أغرمته أضاعاف العظم اذ ليس عندك في ذلك الا محمل كلام الناس وسواء قال له على دراهم كثيرة أو عظيمة أو لم يقلها فهي ثلاثة واذا قال له على ألف ودرهم ولم يسم (١) قوله لم يغرر عنها كذا في النسخ ولعله تحريف من النساخ والوجه أن يغرر بالاستفهام وانظر كتبه مصححه

(١) (باب الربا - باب الطعام بالطعام)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحارث بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن قال مالك وإنما يكره بيع الكلاب الضواري بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب (قال الشافعي) فمن نهي الرجل أن يتخذ الكلاب الضواري ولا يجيزه أن يبيعها نهى النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمتها في الحال التي جعل اتخاذها فيه اتباعا لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل أن يكون لها ثمن بحال فقلت للشافعي فإنا نقول لو قتل رجل لرجل كلبا غرم له غنمه فقال الشافعي هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس عليه وخلاف أصل قولهم وكيف يجوز أن يغرموه ثمنه في الحال التي سئل (١) فيها نفسه وأتم لا تجعلون له ثمن في الحال التي يحل أن ينتفع به فيها فان قال قائل فان من المقتين من زعم أنه إذا قتل ففيه ثمنه ويرى فيه أثرا فأولئك يجيزون بيعه حيا ويردون الحديث الذي في النهي عن ثمنه ويرغمون أن الكلب سلعة من السلع يحل ثمنه كما يحل ثمن الحمار والبغل وإن لم يؤكل لهما المنفعة فيهما ويقولون لو زعمنا أن ثمنه لا يحل زعمنا أنه لا شيء على من قتله ويقولون أشباه هذا كثيرة فيزعمون أن ما شاة لرجل لومات كان له أن يسلح بجلودها فيدبغها فإذا دبغت حل بيعها ولو استهلكها رجل قبل الدباغ لم يضمن لصاحبها شيئا لأنه لا يحل ثمنها حتى تدبغ ويقولون في المسلم يرث النحر أو يوهب له لا تحل له إلا بأن يفسدها فيجعلها خلافا فإذا أصارت خلافا حل ثمنها ولو استهلكها لم يضمن له وهي نجس ما أفدت وقبل ما تصير خلافا لم يضمن ثمنها في تلك الحال لأنها أصلها محرم ولم تصر خلافا لأنهم يعقلون ما يقولون وإنما صاروا مجبورين بخلاف الحديث الذي بيناه نحن وأنتم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم مجبورون بأنكم لم تتبعوه فتثبتونه فلا تجعلون للكلب ثمن إذا كان حيا وتجعلون فيه ثمن إذا كان ميتا أو رأيتم لوقال لكم قائل لا أجعل له ثمن إذا قتل لأنه قد ذهبت منفعة وأجبر أن يباع حيا ما كانت المنفعة فيه وكان حلالا لأن يتخذ حل الحجة عليه الآن يقال =

الالف قبل له أعطه أي ألف شئت فلوسا أو غيرها واحلف أن الف الف التي أقررت بها هي هذه وكذلك لو أقر بألف وعبد أو ألف ودارم يجعل الف الف الأول عبدا أو دورا وإذا قال له على ألف الأدرهما قبل له أقر له بأى ألف شئت إذا كان الدرهم مستثنى منها ويبقى بعده شيء قل أو أكثر وكذلك لو قال له على ألف الا كتر خبطة أو الاعبد أجبرته على

(١) ترجم هنا بلفظ باب الربا السراج البلقيني في نسخته وأتى عقبه باب الطعام بالطعام والتراجم بعده المتعلقة بالربويات وهي في سائر النسخ مؤخرة عن هذا الموضع وعلى ترتيب نسخته جرينا في هذا المطبوع فليعلم كتبه مصححه

(١) قوله سول كذا رسم بالأصل بدون نقط ولعله محرف عن يفوت أو نحوه وحرر كتبه مصححه

بالزيادة في الكيل والوزن ويكون في الدين زيادة الاجل وقد يكون مع الاجل زيادة في النقد (قال) وجه هذا
 تأخذ والذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل في بعضه على بعض يدايد الذهب والورق والخنطة
 والشعير والتمر والملح (قال) والذهب والورق مبيان لكل شيء لانهم ائتمان كل شيء ولا يقاس عليهما
 شيء من الطعام ولا من غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حرّم معه ما من الطعام من مكيل كله ما كول
 (قال) فوجدنا ما كول اذا كان مكيلا فالما كول اذا كان موزونا في معناه لانهم ما كولان معا وكذلك اذا
 كان مشروبا مكيلا أو موزونا لان الوزن أن يباع معلوما عند البائع والمشتري كما كان الكيل معلوما عندهما
 بل الوزن أقرب من الاحاطة لبعده تفاوته من الكيل فلما اجتمع في أن يكونا ما كولين ومشروبين وبيع معلوما
 بمكيال أو ميزان كان معناه معنى واحدا حكمنا له ما حكمنا واحدا وذلك مثل حكم الذهب والفضة
 لأن مخرج التحريم والتحليل في الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والنوى فيه لانه لا صلاح له الا به والملح
 واحد لا يختلف ولا يخالف في شيء من أحكام ما نصت السنة من المأ كول غيره وكل ما كان قياسا عليها
 مما هو في معناه وحكمه حكمها لم يخالف بين أحكامها وكل ما كان قياسا عليها مما هو في معناه حكمنا له
 حكمها من المأ كول والمشروب والمكيل والموزون وكذلك في معناه عندنا والله أعلم كل مكيل ومشروب
 يبيع عددا لانا وجدنا كثيرا منها يوزن ببلدة ولا يوزن بأخرى ووجدنا عامة الرطب بمكة انما يباع في سلال جزافا
 ووجدنا عامة اللحم انما يباع جزافا ووجدنا أهل البدو اذا تبايعوا الحما ولبننا لم يتبايعوه الا جزافا وكذلك
 يتبايعون السمن والعسل والزبد وغيره وقد يوزن عند غيرهم ولا يتمتع من الوزن والكيل في بيع من باعه
 جزافا وما يبيع جزافا أو عددا فهو في معنى الكيل والوزن من المأ كول والمشروب عندنا والله أعلم وكل

ما كان له ملك وكان له ثمن في حياته كان فيه ثمن وما لم يكن له ثمن في احدى الحالين لم يكن له ثمن في الاخرى
 (باب بيع الفضولي وليس في التراجم وفيه نصوص) منها في الغصب (قال الشافعي) رحمه الله
 واذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها موصوبة ثم جاء المغصوب
 فأراد اجازة البيع لم يكن البيع جائزا من قبل أن أصل البيع كان محرما فلا يكون لاحدا اجازة المحرم ويكون
 له تجديد بيع حلال هو غير حرام فان قال قائل أ رأيت لو أن امرأ باع جارية له وشرط لنفسه فيها الخيار
 أما كان يجوز البيع ويكون له أن يختار امضاءه فيلزم المشتري (١) بان الخيار له دون البائع قيل بلى
 فان قال فما الفرق بينهما ما قيل هذه باعها ما لكها يباع احلا ولا وكان له الخيار على شرطه وكان المشتري
 غير عاص لله ولا البائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها موصوبة عاصيان لله هذا باع ما ليس له
 وهذا اشتري ما لا يحل له فلا يقاس الحرام على الحلال لانه ضده ألا ترى أن الرجل المشتري من رب
 الجارية جاريته لو شرط المشتري الخيار لنفسه كان له الخيار كما يكون للبائع اذا شرطه أو فيكون للمشتري الجارية
 المغصوبة الخيار في أخذها أو ردّها فان قال لا قيل ولو شرط على الغاصب الخيار لنفسه فان قال لا من
 قبل أن الذي قد شرط له الخيار لا يملك الجارية قيل ولكن الذي يملكها الوشرط له الخيار جاز فان قال نعم
 قيل له أفلا ترى أنهم مختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في كل شيء على الآخر
 ومنها مسألة البضاعة آخر القراض التي يعقبها اختلاف العراقيين أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا
 الشافعي قال واذا ابتضع الرجل مع الرجل ببضاعة وتعدى فاشتري بها شيئا فان هلكت فهو ضامن وان
 وضع فيها فهو ضامن وان ربح فالربح لصاحب المال كله الا أن يشاء تركه فان وجد في يده السلعة
 التي اشتراها بما له فهو بالخيار في أن يأخذ رأس ماله أو السلعة التي ملكت بماله فان هلكت تلك السلعة
 قبل أن يختار أخذها لم يضمن له الا رأس المال من قبل أنه لم يختار أن يملكها فهو لا يملكها لاختياره أن =

أن يبقى بعد الاستثناء
 شيئا أقل أو أكثر وان أقر
 بشوب في منديل أو غير
 في جراب فالوعاء بالقر
 وان قال له قبلي كذا
 أقر بما شاء واحدا
 ولو قال كذا وكذا أقر
 بما شاء اثنين وان قال
 كذا وكذا درهما قبل له
 أعطه درهمين لان كذا
 يقع على درهم ثم قال
 في موضع آخر ان قال
 كذا وكذا درهما قبل
 له أعطه درهما أو
 أكثر من قبل أن كذا
 يقع على أقل من درهم
 (قال المزني) وهذا
 خلاف الاول وهو
 أشبه بقوله لان كذا
 يقع على أقل من درهم
 ولا يعطى الا اليقين
 (قال الشافعي) رحمه
 الله والاقرار في الصحة
 والمرض سواء
 يتخاصون معا ولو أقر

(١) قوله بأن الخيار له
 دون البائع كذا
 بالاصل هنا وفي باب
 الغصب ولعله تحريف
 من النسخ والوجه بأن
 الخيار له دون المشتري كما
 هو واضح اه معصمه

لوارث فلم يمت حتى
حدث له وارث يحجبه
فالأقرار لازم وإن لم
يحدث وارث فنأجاز
الأقرار لوارث أجاز
ومن أباه رده ولو أقر
لغير وارث فصار وارثا
بطل إقراره ولو أقر أن
ابن هذه الامة ولده منها
ولامال له غيرها ثم مات
فهو ابنه وهما حران
بموته ولا يبطل ذلك
بحق الغرماء الذي قد
يكون مؤجلا ويجوز
إبطاله بعد ثبوته ولا
يجوز إبطال حربة
بعد ثبوته وإذا أقر
الرجل لجل بدين كان
الأقرار باطلا حتى
يقول كان لابي هذا
الجل أو لجده على مال
وهو وارثه فيكون
أقراره (قال المزني)
رجه الله هذا عندى
خلاف قوله في كتاب
الوكالة في الرجل يقر
أن فلانا وكيل لفلان
في قبض ما عليه إنه

ما يبتى منه ويدخر وما لا يبتى ولا يدخر سواء لا يختلف فلو نظرنا في الذي يبتى منه ويدخر فقارنا بين
ما لا يبتى ولا يدخر وجدنا التركة ما لا يبتى غاية وجودنا الطعام كما لا يبتى ذلك البقاء ووجدنا اللحم لا يبتى
ذلك البقاء ووجدنا اللبن لا يبتى ولا يدخر فإن قال قديوقط قيل وكذلك عامة الفاكهة الموز ونبه قد تبس
وقشر الأترج بما لصق فيه يابس وليس فيما يبتى ولا يبتى معنى يفرق بينه إذا كان مأكولا ومشروباً فكله
صنف واحد والله أعلم وما كان غير مأكول ولا مشروب لتفكه ولا تلذذ مثل (١) الأسبيوش والثفاء
والبرزور كما فهمي وإن أكلت غير معنى القوت فقد تعد ما كوله ومشروبه وقياسها على الماء كقول القوت أولى
من قياسها على ما فارقه مما يستمتع به لغيره لا كل ثم الأدوية كلها الخليلجها وإيليجها وأسقمونيا وغاريقونها
يدخل في هذا المعنى والله أعلم (قال) ووجدنا كل ما يستمتع به ليكون مأكولا ومشروباً يحجمه أن
المتاع به ليؤكل أو يشرب ووجدنا يحجمه أن الأكل والشرب للنفعة ووجدنا الأدوية تؤكل وتشرب للنفعة
بل منافعها كثيرة أكثر من منافع الطعام فكانت أن تقاس بالماء كقول والمشروب أولى من أن يقاس بها
المتاع لغيره لا كل من الحيوان والنبات والخشب وغير ذلك فجعلنا الأشياء أصلياً أصل مأكول فيه الربا
وأصل متاع لغيره الماء كقول لاربا في الزيادة في بعضه على بعض فالأصل في الماء كقول والمشروب إذا كان
بعضه بعض كالأصل في الدنانير بالدنانير والدرهم بالدرهم وإذا كان منه صنف بصنف غيره فهو كالذات
بالدرهم والدرهم بالدنانير لا يختلف إلا بعله وتلك العلة لا تكون في الدنانير والدرهم بحال وذلك أن
يكون الشيء منه رطب يتابس منه وهذا لا يدخل الذهب ولا الورق أبداً (قال) فإن قال قائل كيف فرقتم

لأبلاكها والقول الثاني وهو أحد قوله أنه إذا تعدى فاشترى شيئاً بالمال بعينه فربح فيه فالشراء باطل
والبيع مردود وإن اشترى بمال لا بعينه ثم نقد المال فهو متعد بالثمن والربح له والنقصان عليه وعليه
مثل المال الذي تعدى فيه فنقد له ولصاحب المال أن يوجهه في يد البائع أن يأخذه فإن تلف المال
فصاحب المال بخير أن أحب أخذه من الدافع وهو المقارض وإن أحب أخذه من الذي تلف في يده وهو
البائع ومنهافي الأجازات (قال الشافعي) ومن أعطى رجلاً ما لا قراضاً منها عن سبعة يشترى بها بعينها
فاشترىها فصاحب المال بالخيار أن أحب أن تكون السلعة قراضاً على شرطها وإن شاء ضمن المقارض
رأس ماله (قال الربيع) وله قول آخر أنه إذا أمره أن يشتري سبعة بعينها فتعدى فاشترى غيرها
فإن كان عقد الشراء بالعين بعينها فالشراء باطل وإن كان عقد الشراء بغير العين فالشراء قد تم وإن لم
المشتري الثمن والربح والنقصان عليه وهو ضامن للمال لأنه لما اشترى بغير عين المال صار المال في ذمة
المشتري وصار له الربح والخسارة عليه وهو ضامن للمال لصاحب المال (قال الشافعي) وإن أعطى رجل رجلاً
شيئاً يشتري له شيئاً بعينه فاشترى له ذلك الشيء وغيره بما أعطاه أو أمره أن يشتري له شاة فاشترى شاتين
أو عبد فاشترى عبدين ففيها قولان أحدهما أن صاحب المال بالخيار في أخذه ما أمر به وما ازداد له
بغير أمره أو أخذه ما أمر به بمحضه من الثمن والرجوع على المشتري بما يبتى من الثمن وتكون الزيادة التي
اشترى للمشتري وكذلك إن اشترى بذلك الشيء وباع بالخيار في ذلك إلى رب المال لأنه بما له ملك ذلك كله
وبما له باع وفي ماله كان الفضل والقول الآخر أنه قد رضى أن يشتري له شيئاً بدينار فاشترى ما ازداد معه
شيئاً فهو له فإن شاء أمسكه وإن شاء وهبه لأن من رضى شيئاً بدينار فلم يتعد من زاده معه غيره لأنه قد جاءه
بذلك رضى وزادته شيء لا مؤنة عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال قائل للشافعي فما الأحاديث التي
عليها اعتمدتم قلنا لهم أما حديثكم فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن شبيب بن عرقبة أنه سمع الحنفي يحدثون
عن عروة بن أبي الجعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري له به شاة أو أضحية فاشترى له

لا يقضى عليه بدفعه

لأنه مقر بالتوكيل في

مال لا يملكه ويقول له

ان شئت فادفع أو دع

وكذلك هذا اذا أقر

عمال لرجل وأقر عليه

أنه مات وورثه غيره

وهذا عندى بالحق

أولى وهذا وذلك

عندى سواء فلزمه

ما أقرب فيه ما على

نفسه فان كان الذى

ذكر أنه مات حيا

وأنكر الذى له المال

الوكالة رجعا عليه بما

أتلف عليهما (قال

الشافعى) ولو قال

هذا الرقيق له الا

واحدا كان للمقر أن

يأخذ أيهم شاء ولو قال

غصبت هذه الدار من

فلان وملكها فلان

فهى لفلان الذى أقر

أنه غصبها منه ولا تحوز

شهادته للشانى لأنه

غاصب ولو قال غصبتها

من فلان لابل من

فلان كانت الاول ولا

غرم عليه للثانى وكان

(١) قوله أخبرنا الربيع

قال أخبرنا الشافعى كذا

في النسخ ولعل هذه

العبارة من زيادة النسخ

اذ لا محل لها هنا كما لا يخفى

(٢) قوله ونحن ان كان لها

كذا في جميع النسخ ولعل

وجه الكلام وان كان لها

نحن نحرر كتبه معجده

بين الذهب والورق وبين المأ كول في هذه الحال قلت الحجة فيه ما لا حجة معه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجوز أن تقيس شيأ بشئ يخالفه فاذا كانت الرطوبة موجودة في غير الذهب والفضة فلا يجوز أن يقاس شئ بشئ في الموضوع الذى يخالفه فان قال قائل فأوجدنا السنة فيه قيل ان شاء الله (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت فقال له سعد أيتها أفضل فقال البيضاء فنهى عن ذلك وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستل عن شراء التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أينقص الرطب اذا بيس فقالوا نعم فنهى عن ذلك (قال) ففي هذا الحديث رأى سعد نفسه أنه كره البيضاء بالسلت فان كان كرهها بسنة فذلك موافق لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تأخذوا لعل ان شاء الله كرهها لذلك فان كان كرهها متفاضلة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجاز البر بالشعير متفاضلا وليس في قول أحد حجة مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو القياس على سنة النبي صلى الله عليه وسلم أيضا (قال) وهكذا كل ما اختلفت أسماءه وأصنافه من الطعام فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدايد او لاخبر فيه نسيئة كالدنانير بالدرهم لا يختلف هو وهى وكذلك زيب بتمر وحنطة بشعير وشعير بسلت وذرة بارز وما اختلف أصنافه من المأ كول أو المشروب هكذا كاه وفي حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلائل منها أنه سأل أهل العلم بالرطب عن نقصانه فينبغي للإمام اذا حضره أهل

شأتين فباع احداهما بدينار وأناه بشاة ودينار فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشترى ترابا ربح فيه (قال الشافعى) فن قال له جميع ما اشترى له فانه بماله اشترى فهو ازيد مما ملوك له قال انما كان ما فعل عروة من ذلك ازيدا وانظرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ينظره وازدياده واختار أن لا يضمه وأن يملك ما ملك عروة بماله ودعاه في بيعه ورأى عروة بذلك محسنا غير عاص ولو كانت معصية منهم اعنوا ولم يقبلها ولم يملكها في الوجهين معا (قال الشافعى) ومن رضى بأن يملك شاة بدينار فذلك بالدينار شأتين كان به أرضى وانما معنى ما يضمه ان أراد مالك المال بانه انما أراد ملك واحدة وملكه المشتري الثانية بلا أمره ولكنه ان شاء ملكها على المشتري ولم يضمه ومن قال هماله جميعا بلا خيار قال اذا جاز عليه أن يشتري شاة بدينار فأخذ شأتين فقد أخذ واحدة تحوز بجميع الدينار فأوفاه وازداده بدينار شاة لا مؤنة عليه في ماله في ملكها وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث والله أعلم (قال الشافعى) والذى يخالفنا يقول في مثل هذه المسئلة هو مال لشاة بنصف دينار والشاة الأخرى (٢) ونحن ان كان لها المشتري لا يكون للأمر أن يملكها أبا الملك الاول والمشتري ضامن لنصف دينار

(باب اعتبار القدرة على التاميم حسا وشرعا في صحة البيع وليس في التراجهم وفيه نصوص منها في باب وقت بيع الفاكهة (قال الشافعى) رحمه الله وان حل بيع ثمرة من هذا الثمر تخل أو عذب أو قثاء أو خرز أو غيره لم يحل أن تباع ثمرتها التي تأتي بعدها بحال فان قال قائل ما الحجة في ذلك قيل لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين ونهى عن بيع الغرر ونهى عن بيع الثمر حتى يسد وملاحه كان بيع ثمرة لم تخلق بعد أولى في جميع هذا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع الخلل معاومة قال الشافعى فاذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الخلل والتمر لما شديد المير فيه صفره لان العاهة قد أتى عليه كان بيع مالم يرمنه شئ قط من قثاء أو خرز أو دخل في معنى الغرر وأولى أن لا يباع مما قد رؤى فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكيف يحرم أن يباع قثاء أو خرز حين بدا قبل يطيب منه شئ وقد رؤى وحل أن يبتاع ولم يخلق قط وكيف أشكل على أحد أنه

الشافي خصما للدول
ولا يجوز إقرار العبد
في المال إلا بأن يأذن
له سيده في التجارة فإن
لم يأذن له سيده فمتى
عقق ومالك غرم ويجوز
اقراره في القتل
والقطع والحسد لان
ذلك على نفسه ولو قال

رجل لفلان على ألف
فأناه بألف نقار هي
هذه التي أقررت لك بها
كانت لك عندى ودیعة
فقال بل هذه ودیعة
وتلك أخرى فالقول
قول المقرع عينه
لان من أودع شيئا جاز
أن يقول لفلان عندى
ولفلان على لانه عليه
ما لم يهلك وقديودع
فيه عندى فيكون عليه
دين فلا أزمه إلا باليقين
ولو قال له عندى ألف
درهم ودیعة أو مضاربة
دينا كانت ديننا لانه قد
يتعدى فيها فتكون
مضمونة عليه ولو قال
دفعها الى أمانة على
أني ضامن لها لم يكن
ضامنا بشرط ضمان
(١) قوله عددهم أو يكون
الخ كذا في النسخ ولفظ
أبي داود أن أحب أهلك
أن أعد هادة واحدة
وأعتقل ويكون ولا أول
لي فعلت اه كتبه

العلم بما ردد عليه أن يسألهم عنه وبهذا صرنالى قيم الاموال بقول أهل العلم والقبول من أهلها ومنها أنه
صلى الله عليه وسلم نظري متعقب الرطب فلما كان ينقص لم يجز بيعه بالتمر لان التمر من الرطب اذا
كان نقصه غير محدود وقد حرم أن يكون التمر بالتمر الامثلة على ما كان في زيادة بيان النظر في المتعقب
من الرطب فدللت على أنه لا يجوز رطب يابس من جنسه لاختلاف الكيلين وكذلك دلت على أنه لا يجوز
رطب برطب لانه نظري في البيع في المتعقب خوفا من أن يزيد بعضه على بعض فهو ما رطب ان معناه ما معنى
واحد فاذا نظري في المتعقب فلم يجز رطب برطب لان الصفقة وقعت ولا يعرف كيف يكونان في المتعقب
وكان بيعهما محولا الكيل بالكيل ولا يجوز الكيل ولا الوزن بالكيل والوزن من جنسه الامثلة على ما كان

(باب جامع تفريع الكيل والوزن ببعضه ببعض)

(قال الشافعي) معرفة الاعيان أن ينظر الى الاسم الاعم الجامع الذي ينقده من جملة ما يخرج من حجرها
فذلك جنس فأصل كل ما أثبتت الارض أنه نبات ثم يفرق به أسماء فيقال هذا حب ثم يفرق بالحب أسماء
والأسماء التي تفرق بالحب من جامع التمييز فيقال تمر وزبيب ويقال حنطة وذرة وشعير وسلت فهذا الجامع
الذي هو جامع التمييز وهو من الجنس الذي تحرم الزيادة في بعضه على بعض اذا كان من صنف واحد وهو
في الذهب والورق هكذا وهما مخلوقان من الارض أو فيها ثم هما تبر ثم يفرق بهما أسماء ذهب وورق والتبر
سواهما من النحاس والحديد وغيرهما (قال الشافعي) رحمه الله والحكم فيما كان يباس من صنف
واحد من أصناف الطعام حكم واحد لاختلاف فيه حكم الذهب بالذهب والورق بالورق لان رسول الله

= لا يكون بيع أبدا أولى بالغرم من هذا البيع الطارفي السماء والعبد الا بقى والجل الشارد أقرب من أن
يكون الغرم فيه أضعف من هذا ولان ذلك شيء قد خلق وقديودع وهذا لم يخلق بعد وقد خلق فيكون
غاية في الكثرة وغاية في القلة وفيما بين الغابتين منازل أو رأيت ان أصابته الجائحة بأى شيء يقاس
أبأول حله فقد يكون ثانياً أكثر وثالثه فقد يختلف ويتباين فهذا عندنا محرم بمعنى السنة والائثر والقياس
عليهما والمعقول والذي يمكن من عيوبه أكثر مما حكيما وفيما حكيما كفاية ان شاء الله ﷺ ومنها
في ابطال بيع المكاتب كتابه صحيحة بغير رضاه قبل فسخ الكتابة وفيه نصوص في الكتابة وغيرها منها
في ترجمة حبة المكاتب وبيعها (قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه ولا يهبه حتى
يهجر فان باعه أو وهبه قبل يهجر المكاتب أو يختار الهجر فالبيع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق
باطلا لانه أعتق ما لا يملك وكذلك لو باعه قبل يهجر أو يرضى بالهجر ثم رضى بعنده البيع بالهجر كان البيع
مفسوخا حتى يحدث له بيعا بعد رضاه بالهجر ﷺ ومنها في الوصية للمكاتب ولو قال ان شاء مكاتبتي فبيعوه
فتشاء مكاتبته قبل يؤدى الكتابة بيع وان لم يشأ لم يبع وقال بعد ذلك واذا قال في وصيته ان شاء مكاتبتي
فبيعوه فلم يهجر حتى قال قد شئت أن تبعوني قيل لا تباع الا برضالك بالهجر فان قال قد رضيت به يبيع وان
لم يرض به فالوصية باطلة لانه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة

(وفي اختلاف الحديث في ترجمة بيع المكاتب) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتبك أغلبي على تسع
أواق في كل عام أو قية فأعينني فقالت لها عائشة أن أحب أهلك أن أعد هاهم (١) عددهم أو يكون ولا أولي
فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فاجأت من عند أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم
جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها =

صلى الله عليه وسلم ذكر تحريم الذهب والورق والخنطة والشعير والتمر والمجذكر أو احدا وحكم فيها
حكما واحدا فلا يجوز أن يفرق بين أحكامها بحال وقد جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب تفريع الصنف من المأكول والمشروب بمثله)

قال الربيع قال الشافعي الخنطة جنس وان تفاضلت وتباينت في الاسماء كما يتباين الذهب ويتفاضل في
الاسماء فلا يجوز ذهب بذهب الامثلة بمثل وزنا بوزن يدا بيد قال وأصل الخنطة الكيل وكل ما كان أصله
كيلا لم يجز أن يباع مثله وزنا بوزن ولا وزنا بكيل قال ولا بأس بالخنطة مثلا بمثل ويذا بيد ولا يفترقان حتى
يتقابضا وان تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع بينهما كما يكون ذلك في الذهب بالذهب لا يختلف قال
ولا بأس بخنطة جيدة يسوى مذهبها دينار بالخنطة رديئة لا يسوى مذهبها سدس دينار ولا خنطة حديدية بخنطة
قديمة ولا خنطة بيضاء صافية بخنطة سوداء قبيحة مثلا بمثل كيلا بكيل يدا بيد ولا يفترقان حتى يتقابضا اذا
كانت خنطة أحدهما صنفا واحدا وخنطة بائعه صنفا واحدا وكل ما لم يجز الامثلة بمثل يدا بيد فلا خير في أن
يبيع منه شيء ومعه شيء غيره بشيء آخر لا خير في مدخر عجوة ودرهم بمدى عرجوة ولا مدخر خنطة سوداء ودرهم
مدى خنطة محمولة حتى يكون الطعام بالطعام لا شيء مع واحد منهما غيرهما أو يشتري شيئا من غير صنفه
ليس معه من صنفه شيء

== النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذيها واشترطي لهنم الولاء
فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال
أما بعد فإنا بالرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل
وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي رحمه الله) أخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عاصبة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن عمر بن عاصبة أثبت من
حديث هشام وأحسبه غلط في قوله واشترطي لهنم الولاء وأحسب حديث عمر أن عائشة كانت اشترطت
لهنم بغير أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ترى أن ذلك يجوز فأعلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ان
أعتقتها فالولاء لها وقال لا يمنع عنهما تقدم فيهما من شرط ولا أرى أمرا أن تشترط لهنم ما لا يجوز
(قال الشافعي) وبهذا نأخذ وقد ذهب فيه قوم مذاهب سأذكر ما حضرني حفظه منها ان شاء الله (قال
الشافعي) وقال بعض أهل العلم بالحديث والرأي يجوز بيع المكاتب قلت نعم في حالين قال وما هما قلت
أن يحل نجح من نجوم المكاتب فيجوز عن أدائه لانه انما عقدت له الكتابة على الاداء قال فاذا لم يؤد ففى
نفس الكتابة أن لا يولي بيعه لانه اذا عقد لها على شيء فلم يأت به كان العبد بحاله قبل يكتب ان شاء سيده قال
قد علمت هذا فما الحال الثانية قلت أن يرضى المكاتب بالبيع والعجز من نفسه وان لم يحل له نجح قال
فأين هذه قلت وأليس في المكاتب شرطان الى السيد بيعه في أحدهما وهو اذا لم يوفه قال بلى قلت
والشرط الثاني للعبد ما أدى لانه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده قال أما الخروج من ملك سيده فلم يكن
بالكتابة قال الشافعي فقلت له فاذا لم يخرج من ملك السيد بالكتابة هل الكتابة الا لشرط للعبد على نفسه
وللسيد على عبده قال بلى قلت أرايت من كان له شرط فتركه أليس ينسخ له شرطه قال أما من
الاحرار فبلى قلت فلم لا يكون هذا في العبد قال العبد لو كان له مال وعقاه لم يجز له قلت فان عفاه باذن
السيد قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد وسيده على الرضا بترك شرطه في الكتابة قال بلى قلت
ولو اجتمع على أن يعتق المكاتب عبده أو يهب ماله جاز قال بلى قلت فلم لا يجوز اذا اجتمع على ابطال
الكتابة أن يبطلها قال الشافعي وقلت له ذهب بريرة الى أهلها مسأومة بنفسها عائشة ورجوعها ==

ما أصله أمانة ولو قال
له في هذا العبد ألف
درهم سئل عن قوله فان
قال نقد فيه ألفا قيل
كم لك منه فقال إنه له
منه اشتراه به فهو كما
قال مع عينه ولا أنظر
الى قيمة العبد قلت أو
كثرت لانهم ما قد
يغبنا ويغبنا ولو
قال له في ميراث أبي ألف
درهم كان اقرارا على
أبيه بدين ولو قال في
ميراثي من أبي كانت
هبة الا أن يريد اقرارا
ولو قال له عندى ألف
درهم عارية كانت
مضمونة ولو أقر في عبد
في يده افلان وأقر
العبد لغيره فالقول
قول الذى هو فى يده
ولو أقر أن العبد الذى
تركه أبوه لفلان ثم
وصل أو لم يصل دفعه
أو لم يدفعه فقال بلى

(باب في التمر بالقر)

(قال الشافعي) والتمر صنف ولا بأس أن يتباع صاع تمر بصاع تمر يدايد ولا يتفرقان حتى يتقابضا ولا بأس إذا كان صاع أحدهما صنف واحد أو صاع الآخر صنف واحد أن يأخذه وان كان بردي وبجوة بجوة أو بردي وصيغاني بصيغاني ولا خيف أن يكون صاع أحدهما من تمرين مختلفين وصاع الآخر من تمر واحد ولا خيف في أن يتبايعا التمر بالتمر موزون في جلال كان أو قرب أو غدير ذلك ولو طرحت عنه الجلال والقرب لم يجز أن يباع وزنا وذلك أن وزن التمر يتباين فيكون صاع وزنه أطال وصاع آخر وزنه أكر من صاع كيلا كان صاع بأكر من صاع كيلا وهكذا كل كيل لا يجوز أن يباع بعنله وزنا وكل وزن فلا يجوز أن يباع بعنله كيلا وإذا اختلف الصنفان فلا بأس أن يتباع كيلا وان كان أصله الوزن ويجزأ لانا انما أمر ببيعه على الأصل كراهية التفاضل فإذا كان ما يجوز فيه التفاضل فلا يبالى كيف يتبايعا ان تقابضا قبل أن يتفرقا

(باب ما في معنى التمر)

(قال الشافعي) وهكذا كل صنف بابس من الماء كول والمشروب فالقول فيه كما وصفت في الخنطة والتمر لا يختلف في حرف منه وذلك (١) يخالف الشعير بالشعير والذرة بالذرة والملت بالملت والدخن بالدخن والارز بالارز وكل ما أكل الناس مما ينبتون أو لم ينبتوا مثل الفث (٢) وغيره من حب الخنظل وسكر العشر (٣) وغيره مما أكل الناس ولم ينبتوا وهكذا كل ما كول ييس من اسبيوش باسبيوش وثفاء بثفاء وصعتر بصعتر فبايع

لعائشة بجواب أهلها بأن اشترطوا ولاءها ورجوعها بقبول عائشة ذلك يدل على رضاها بأن تباع ورضا الذي كاتبها بذلك لانها لا تشتري الا بمن كاتبها قال أجل فقلت قد كان في هذا ما يكفيك مما سألت عنه قال فان قلت فلعلها عجزت قلت أقترى من استعان بكاتبه معجزا قال لا قلت فشد يشها يدل على أنهم لم تعجز وان كانت عجزت فلم يعجزها سيدها قال الشافعي فقال فاعل لاهلها بيعها قلت بغير رضاها قال لعل ذلك قلت أقترها راضية اذا كانت مسأومة بنفسها ورسولا لاهلها واليهام قال نعم قلت فينبغي أن يذهب توهمك أنهم باعوا بغير رضاها وتعلم أن من لقيناهم العن (٤) اذا لم يختلفوا في أن لا يباع المسكاتب قبل أن يعجز أو يرضى بالبيع لا يجهلون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان محتملا معين كان أولاها ما ذهب اليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تباع الا برضاها قال أجل

(باب اعتبار رؤية المبيع لحكمة البيع وليس في التراجم) وقد سبق في أول البيع ذكر اختلاف في خيار الرؤية عند قول الشافعي أنه لا يرد البيع الاجتيار أو عيب يجده أو شرط يشترطه أو خيار الرؤية ان جاز خيار الرؤية (قال الربيع) قد رجح الشافعي عن خيار الرؤية وقال لا يجوز خيار الرؤية

ورجح في اختلاف مالك والشافعي (باب البيع على البرنامج) سألت الشافعي رحمه الله عن بيع الساج المدرج والقبطية وبيع الاعمال على البرنامج على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال لا يجوز من هذا شيء قالت وما الخجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذة قلت للشافعي رحمه الله فانا نقول في الساج المدرج والقبطية المدرج لا يجوز بيعهما لانهم ما في معنى الملامسة ونزعم أن بيع الاعمال على البرنامج يجوز قال الشافعي رحمه الله فالأعمال التي لا ترى أدخل في معنى الغر المحرم من القبطية والساج يرى بعضه دون بعض ولانه لا يرى من الاعمال شيء وأن الصفة تقع منهما على هيئات مختلفة قلت للشافعي انما تصرف بين ذلك لان الناس أجازه قال الشافعي رحمه الله ما علمت أحدا يفتدي

لله ان آخر فهو الاول ولا غرم عليه الاخر ولا يصدق على ابطال اقراره في مال قد قطعه للاول واذا شهدا على رجل أنه اعتق عبده فردا ثم اشترى بابه فان صدقهما البائع رد الثمن وكان له الولاء وان كذبهم - ما عتق

(١) قوله وذلك يخالف الخ كذا بالاصول التي بأيدينا وانظره اه

مصححه

(٢) قوله مثل الفث هونبت يختبر حبه في وقت الجذب اه

مصححه

(٣) قوله العشر كصرد شجر له صنف حلو وله سكر يخرج من شعبه وموضع زهره وانظر اللسان اه

مصححه

(٤) قوله من الممين كذا بالاصل بدون نقط ولعله محرف عن الممين أو المدينين وحرر اه

مصححه

منه وزنا بشئ من صنفه لم يصرف الى كيل وما يبيع منه كيلا لم يصرف الى وزن لما وصفت من اختلافه في بيسه وخفته وجفافه قال وهكذا كل مأ كول ومشروب أخرجه الله من شجر أو أرض فكان بحاله التي أخرجه الله تعالى بها لم يحدث فيه إلا دميون شيأ فينقلونه عن حاله التي أخرجه الله تعالى بها الى غيرها فأما ما لوز كوه لم يزل رطباً بحاله أبداً في هذا الصنف منه علة سأذكرها إن شاء الله تعالى فأما ما أحدث فيه إلا دميون بتجفيفهم من التمر فهو شئ استعملوا به صلاحه وإن لم ينقلوه وتر كوه جف وما أشبه هذا

(باب ما يجمع التمر وما يخالفه)

(قال الشافعي) رجه الله والزيتون مخلوق غرة لوتر كها إلا دميون صحيحة لم يخرج منها زيت ولما عصروها خرجت زيتاً فأما اشتق لها اسم الزيت بأن شجرتها زيتون فاسم غرة شجرتها التي منها الزيت زيتون فكل ما خرج من زيت الزيتون فهو صنف واحد يجوز فيه ما يجوز في الخنطة بالخنطة والتمر بالتمر ويرد به ما يرد من الخنطة والتمر لا يختلف وقد يعصر من الفجل دهن يسمى زيت الفجل قال وليس مما يكون ببلادنا فيعرف له اسم باممه ولست أعرفه يسمى زيتاً الأعلى معنى أنه دهن لا اسم له مستعمل في بعض ما يستعمل فيه الزيت وهو مابين للزيت في طعمه وريحه وشجرته وهو زرع والزيتون أصل قال ويحتمل معنيين فالذي هو أليق به عندي والله تعالى أعلم أن لا يحكم بأن يكون زيتاً ولكن يحكم بأن يكون دهناً من الأدهان فيجوز أن يباع الواحد منه بالاثنتين من زيت الزيتون وذلك أنه إذا قال رجل أكلت زيتاً واشترت زيتاً تعرف أنه يراد به زيت الزيتون لأن الاسم له دون زيت الفجل وقد يحتمل أن يقال هو صنف من الزيت فلا يباع بالزيت إلا مثلاً بمثل والسيط دهن الجبلان (١) وهو صنف غير زيت الفجل وغير زيت الزيتون فلا بأس بالواحد منه بالاثنتين من كل واحد منهما وكذلك دهن البرز والجوب كلها كل دهن منه يخالف دهن غيره دهن الصنوبر ودهن الحب الأخضر ودهن الخردل ودهن السمسم ودهن نوى المشمش ودهن اللوز ودهن الجوز فكل دهن من هذه الأدهان خرج من حبة أو غرة فاختلف ما يخرج من تلك الثمرة أو تلك الحبة أو تلك العجمة فهو صنف واحد فلا يجوز إلا مثلاً بمثل بدايد وكل صنف منه خرج من حبة أو غرة أو عجمة فلا بأس به في غير صنفه الواحد منه بالاثنتين ما لم يكن نسيئة لابس بدنه خردل دهن فجل ودهن خردل دهن لوز ودهن لوز دهن جوز أردداً أصوله كله الى ما خرج منه فإذا كان ما خرج منه واحداً فهو صنف كالخنطة صنف وإذا خرج من أصلين مقتربين فهما صنفان مفترقان كالخنطة والتمر فعلى هذا جميع الأدهان المأكولة والمشروبة للغذاء والتلذذ لا يختلف الحكم فيها كهو في التمر والخنطة سواء فإن كان من هذه الأدهان شئ لا يؤكل ولا يشرب بحال أبداً لدواء ولا غيره فهو خارج من الربا فلا بأس أن يباع واحد منه بعشرة منه بدايد ونسيئة وواحد منه بواحد من غيره وبائنتين بدايد ونسيئة إنما الربا فيما كل أو شرب بحال وفي الذهب والورق فإن قال قائل قد يجمعهما اسم الدهن قيل وكذلك يجمع الخنطة والذرة والارز اسم الحب فلما تبين حل الفضل في بعضه على بعض بدايد وليس للأدهان أصل اسم موضوع عند العرب إنما سميت بمعاني أنها تنسب الى ما تكون منه فأما أصولها من السمسم والحب الأخضر وغيره فموضوع له أسماء كاسماء الخنطة لا يعان فإن قيل فالحب الأخضر بمعنى فاسمه عندهم يعرفه البطم والعسل الذي لا يعرف بالاسم الموضوع والذي إذا القيت رجلاً فقلت له عسل علم أنه عسل النحل صنف وقد سميت أشياء من الخلاوة تسمى بها عسلاً وقالت العرب للحديث الحلو حديث معسول وقالت للمرأة الحلو به في العلم أجازه فإن قلتم إنما أجزأه على الصفة فيموج الصفات لا تجوز إلا مضمونة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا يبيع البرناج أرايت لو هلك المبيع أيكون على بائعه أن يأتي بصفة مثله فإن قلتم لا فهذا لا يبيع عين ولا يبيع صفة

بأقـرارهما والولاء
موقوف فان مات
العبد وترك مالا كان
موقوفاً حتى يصدقهما
فإذا اتفق اليهما والولاء
له دونهما (قال المزني)
رجح الله أصل قوله أن
من له حق منعه ثم قدر
عليه أخذه ولا يتخلو
المشتريان في قولهما
في العتق من صدق أو
كذب فإن كان قولهما
صدقا فالثمن دين لهما
على الجاحد لانه باع
مولاه وما ترك فهو
لمولاه ولهما أخذ الثمن
منه وإن كان قولهما كذبا
فهو عبيدهما وما ترك
فهو لهما واليقين ان
لهما قدر الثمن من مال
الميت اذا لم يكن له

(١) الجبلان بضم
الجيمين السمسم وقيل
حب الكزبرة كافي
اللسان اهـ مجعته

الوجه معسولة الوجه وقالت فيما التذت هذا غسل وهذا معسول وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لك حتى تدنوني عسيلته يعني يجامعها لان الجماع هو المستحلى من المرأة فقالوا الكل ما استحوا وغسل ومعسول على معنى أنه يستحلى استحلاء العسل قال ففعل النحل المنفرد بالاسم دون ما سواه من الخلو فأنما سميت على ما وصفت من الشبه والعسل فطرة الخالق لا صنعتة للأدمين فيه وما سواه من الخلو فأنما يستخرج من قصب أو قرة أو حبة كما تستخرج الادهان فلا بأس بالعسل بعصير قصب السكر لانه لا يسمى عسلا الاعلى ما وصفت فأنما يقال عصير قصب ولا بأس بالعسل بعصير العنب ولا برب العنب ولا بأس بعصير العنب بعصير قصب السكر لانهم ما محدثان ومن شجرتين مختلفتين وكذلك ربي التمر برب العنب متفاضلا وهكذا كل ما استخرج من شئ فكان حلا أو فاضله على ما وصفت عليه أصول الادهان مثل عصير الرمان بعصير السفرجل وعصير التفاح بعصير اللوز وما أشبه هذا فعلى هذا الباب كله وقياسه ولا يجوز منه صنف مثله الا يدايد وزنا بوزن ان كان بوزن وكيلا ان كان أصله الكيل بكيل ولا يجوز منه مطبوخ بنى بحال لانه اذا كان انما يدخر مطبوخا فاعطيت منه ينشأ مطبوخ فأنى اذا طبخ ينقص فيدخل فيه النقصان فى التى فلا يحل الامتلا بمثل ولا يباع منه واحد باخر مطبوخين معالان النار تبلغ من بعضه أكثر مما تبلغ من بعض وليس للطبوخ غاية ينتهى اليها كما يكون للتمر فى اليبس غاية ينتهى اليها وقد يطبخ فيذهب منه جزء من مائة جزء ويطبخ فيذهب منه عشرة أجزاء من أحد عشر جزءا فلا يجوز أن يباع منه مطبوخ بمطبوخ لما وصفت ولا مطبوخ بنى ولا يجوز الا انى بنى فان كان منه شئ لا يعصر الا مشوا بغيره لم يحز أن يباع بصنفة مثلا بمثل لانه لا يدري ما حصة المشوب من حصة الشئ المبيع بعينه الذى لا يحل الفضل فى بعضه على بعض

(باب المأكول من صنفين شيب أحدهما بالآخر)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعى وفى السنة خبر نصا ودلالة بالقياس عليها انه اذا اختلف الصنفان فلا بأس بالفضل فى بعضه على بعض يدايد ولا خيره فيه نسيئة وذلك فى حديث عباد بن الصامت بين وما سواه قياس عليه فى مثل معناه ولا بأس بمدخنة بمدى شعير ومدخنة بمدى أرز ومدخنة بمدى ذرة ومدخنة بمدى تمر ومدخنة بمدى زبيب ومدخنة بمدى ملح ومدخنة بمدى حنطة والملح كله صنف ملح جبل وبحر وما وقع عليه اسم ملح وهكذا القول فيما اختلفت أجناسه فلا بأس بالفضل فى بعضه على بعض يدايد ولا خيره فيه نسيئة مثل الذهب بالفضة سواء لا يختلفان فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه وكل ما سكت عنه مما يؤكل أو يشرب بحال أبدا يباع بعضه ببعض صنف منه بصنف فهو كالذهب بالذهب أو صنف بصنف يخالفه فهو كالذهب بالورق لا يختلفان فى حرف ولا يكون الرجل لازما للحديث حتى يقول هذا الان مخرج الكلام فيما حل بيعه وحرمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد واذا تفرق المتبايعان الطعام بالطعام قبل أن يتقابضا انتقض البيع بينهما قال والعسل كله صنف واحد فلا بأس بواحد منه بواحد يدايد ولا خيره فيه متفاضلا يدايد ولا مستويا ولا متفاضلا نسيئة ولا يباع عسل بعسل الا مصفيين من الشمع وذلك أن الشمع غير العسل فلو بيعا وزنا وفى أحدهما الشمع كان الغسل بأقل منه وكذلك لو باعه وزنا وفى كل واحد منهما شمع لم يخرج من أن يكون ما فيه ما من العسل من وزن الشمع مجهولا فلا يجوز مجهول بمجهول وقد يدخلهما أنهما عسل بعسل متفاضلا وكذلك لو بيعا كيلا بكيل ولا خيره فى مدخنة فيها قصل أو فيها حجارة أو فيها زوان (١) بمدخنة لاشئ فيها من ذلك أو فيها تين لانها الخنطة بالخنطة متفاضلة ومجهولة كما وصفت فى العسل بالعسل وهكذا كل صنف من هذه خلطه غيره مما يقدر على تمييزه منه لم يحز بعضه ببعض الا حالصا مما خلطه الا أن يكون ما يخلط المكيل لا يزيد فى كيله مثل قليل التراب وما دق من

وارث غير بائعه وترك أكثر من اثنين وان كان مات ترك أقل من اثنين لم يكن لهما غيره (قال الشافعى) رحمه الله ولو قال له على دراهم ثم قال هي نقص أو زيف لم يصدق وان قال هي من سكة كذا وكذا صدق مع عينه كان أدنى الدراهم أو أوسطها أو جائرة بغير ذلك البلد أو غير جائرة كما لو قال له على ثوب أعطاه أى ثوب أقربه وان كان لا يلبسه أهل بلده

(قال المزنى) رحمه

الله فى قوله اذا قال له على درهم أو درهمين فى وزنه قضاء على قوله اذا قال له على دراهم فى وزنه ولا يشبه الثوب تعدد البلد كما لو اشترى بدرهم سلعة جاز

قوله زوان كغراب بالهمز وتركه وبكسر الزاى مع الواو الواحدة زوانة وهو حجب يخالط البريكسبه رداءة وأهل الشام يسمونه الشيلم كزنب كما فى المصباح اه معجحه

تنبه فكان مثل التراب فذلك لا يزيد في كيله فأما الوزن فلا خير في شيء من هذا فيه لأن كل هذا يزيد في الوزن وهكذا كل ما شابه غيره فيبيع واحد منه بواحد من جنسه وزنا بوزن فلا خير فيه وإن بيع كيلاً بكيل فكان ما شابه ينقص من كيل الجنس فلا خير فيه مثل ما وصفت من الخنطة معها شيء بخنطة وهي مثل لبن خلطه ماء بلبن خلطه ماء أو لم يخلطه وذلك أنه لا يعرف قدر ما دخله أو دخلها معاً من الماء فيكون اللبن باللبن متفاضلاً

(باب الرطب بالتمر)

(قال الشافعي) الرطب يعود تمرًا ولا أصل للتمر إلا الرطب فلما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر وكان في الخبر عنه أن نهيه عنه أنه نظر في المتعقب وكان موجوداً في سنته تحريم التمر بالتمر وغيره من الماء كقول الامثلا على قلبه على ما قاله وفسر لنا معناه فقلنا لا يجوز رطب برطب لأنه إذا نظر فيه في المتعقب فلا يخرج من الرطب بالرطب أبداً من أن يباع مجهول الكيل إذا عاود تمرًا ولا خير في تمر مجهول الكيل معاً ولا أحدهما مجهول لأن نقصانهما أبداً يختلف فيكون أحد التمرين بالآخر وأحدهما أكثر كيلاً من الآخر وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا (قال) فإذا كان هذا هكذا لم يجز أن يباع رطب منه كيلاً برطب لما وصفت قياساً على الرطب بالتمر والتمر بالتمر واللحم كله صنف واحد وحشيه وطأه وإنسيه لا يحل الفضل في بعضه على بعض ولا يحل حتى يكون مثلاً على وزننا بوزن ويكون يابساً ويختلف فيكون لحم الوحش بلحم الطير واحد باثنين وأكثر ولا خير في تمر نخلة برطب نخلة بخرص ولا بتمر ولا غيره فالقسم والمبادلة وكل ما أخذ له عوض مثل البيع فلا يجوز أن يقاسم رجل رجلاً رطباً في نخله ولا في الأرض ولا يبادل به لأن كلاهما في معنى البيع ههنا إلا العرايا المخصوصة وهكذا كل صنف من الطعام الذي يكون رطباً لم يبيس فلا يجوز فيه إلا ما جاز في الرطب بالتمر والرطب نفسه ببعض لا يختلف ذلك وهكذا ما كان رطباً فرسك (١) وتفاح وتين وعنب وإجاص وكثيرى وفاكهة لا يباع شيء منها بشيء رطباً ولا رطب منها يابس ولا جزاف منها يكيل ولا يقسم رطب منها على الأرض بكيل ولا وزن ولا في شجرها لأن حكمها كما وصفت في الرطب بالتمر والرطب بالرطب وهكذا كل ما كوله ترك رطباً يبيس فينقص وهكذا كل رطب لا يعود تمرًا يحال وكل رطب من الماء كوله لا ينفع يابساً بحال مثل الخبز والقثاء والخيار والفقوس والجزر والأترج لا يباع منه شيء بشيء من صنفه وزنا بوزن ولا كيلاً بكيل لمعنى ما في الرطوبة من تغيره عند اليبس وكثرة ما يحمل بعضها من الماء فيثقل به ويعظم وقلة ما يحمل غيرها فيضمربه ويجف وإذا اختلف الصنفان منه فلا بأس بطبخ بقضاء متفاضل جزافاً ووزناً وكيفما شاء إذا أجزت التفاضل في الوزن أجزت أن يباع جزافاً لأنه لا معنى في الجزاف يخرجه إلا التفاضل والتفاضل فيه مباح وهكذا أجزأ أن يباع رطب بعنب في شجره وموضوعاً جزافاً ومكيلاً كما قلنا فيما اختلف أصنافه من الخنطة والذرة والزبيب والتمر سواء في ذلك المعنى لا يخالفه وفي كل ما خرج من الأرض من ماء كوله ومن مشروب والرطب من الماء كوله والمشروب وجهان أحدهما يكون رطباً ثم يترك بلا عمل من عمل آدميين يغيره عن بنية خلقته مثل ما يطبخ فتقصه النار ويحمل عليه غيره فيذهب رطوبته ويغيره مثل الرطب يعود تمرًا واللحم يعدد بلا طبخ يغيره ولا عمل شيء يحل عليه غيره فكل ما كان من الرطب في هذا المعنى لم يجز أن يباع منه رطب يابس من صنفه وزنا بوزن ولا كيلاً بكيل ولا رطب برطب وزنا بوزن ولا كيلاً بكيل كما وصفت في الرطب بالتمر ومثله كل فاكهة يأكلها الآدميون فلا يجوز رطب يابس من صنفها ولا رطب برطب من صنفها لما وصفت من الاستدلال بالسنة

(باب ما جاء في بيع اللحم)

(قال الشافعي) رجه الله وهكذا اللحم لا يجوز منه بيع لحم ضأن بلحم ضأن رطلًا برطل أحدهما يابس

لمعرفتهما بنقد البلد وإن اشتراها بثوب لم يجز لجهلهما ما بالثوب (قال الشافعي) رجه الله ولو قال له على درهم في دينار فإن أراد درهمًا ودينارًا ولا فعليه درهم ولو قال له على درهمين ودرهم فهما درهمان وإن قال له على درهم فدرهم قيل إن أردت فدرهم لازم فهو درهم ولو قال درهم تحت درهم أو درهم فوق درهم فعليه درهم لجواز أن يقول فوق درهم في الجودة أو تحته في الرداءة وكذلك لو قال درهم مع درهم أو درهم معه

(١) الفرسك كزبرج الخوخ أو ضرب منه كما في القاموس اهـ

معجحه

والآخر رطب ولا كلاهما رطب لانه لا يكون اللحم بنقص نقصا واحدا لاختلاف خلقته ومما عيه التي
يغتذى منها لحمه فيكون منها الرخص الذي ينقص اذا يبس نقصانا كثيرا والغليظ الذي يقل نقصه ثم يختلف
غظهما باختلاف خلقته ورخصهما باختلاف خلقته فلا يجوز لحم أبدا الا يابس اذ يبلغ اياه ينسبه وزننا بوزن
من صنف واحد كالتمر كيلابكيل من صنف واحد ويدا بيد ولا يفرقان حتى يتقايضا فان قال قائل فهل
يختلف الوزن والكيل فيما بيع يابسا قيل يجتمعان ويختلفان فان قيل قد عرفنا حيث يجتمعان فأن
يختلفان قيل التمر اذا وقع عليه اسم اليوس ولم يبلغ اناه ينسبه فيبيع كيلابكيل لم ينقص في الكيل شيئا واذا
ترك زمانا نقص في الوزن لان الجفوف كلما زاد فيه كان أنقص لوزنه حتى يتناهي قال وما بيع وزننا فاعلم
قلب في اللحم لا يباع حتى يتناهي جفوفه لانه قد يدخله اللحم باللحم متفاضل الوزن أرجهولا وان كان ينلاد
نديه فكان اذا يبس ثم أصابه الندى رطب حتى يثقل لم يبع وزننا بوزن رطبنا من ندى حتى يعود الى الجفوف
وحاله اذا حدث الندى فراد في وزنه كعاله الاولى ولا يجوز أن يباع حتى يتناهي جفوفه كالم بحر في الابتداء
والقول في اللحمان المختلفه واحد من قولين أحدهما أن لحم الغنم صنف ولحم الابل صنف ولحم البقر صنف
ولحم الظباء صنف ولحم كل ما تفرقت به أسماء دون الاسماء الجامعة صنف فيقال كله حيوان وكله دواب
وكله من بهيمة الانعام فهذا اجماع أسمائه كله ثم تفرق أسمائه ويقال لحم غنم ولحم ابل ولحم بقر ويقال لحم
ظباء ولحم أرانب ولحم رايح ولحم ضبايع ولحم نعالب ثم يقال في الطير هكذا اللحم كراكي ولحم حباريات
ولحم سحج ولحم يعاقيب وكما يقال طعام ثم يقال حنطة وذرة وشعير وأرز وهذا قول يضح وينقاس فمن قال
هذا قال الغنم صنف ضأنها ومعزها وصغار ذلك وكبارها واناثة وخفوله وحكمها أتم ان تكون مثل البر
المتفاضل صنفها والتمر المتباين المتفاضل صنفها فلا يباع منه يابس منتهى اليوس يابس مثله الا وزننا بوزن يدا
يد واذا اختلف بيع لحم الغنم بلحم البقر يابس رطب ورطب ورطب ووزننا بوزن ووزننا منه بثلاثة
أمثاله يدا بيد ولا خير فيه نسيئة وذلك أنه لا ربا في الفضل في بعضه على بعض يدا بيد وانما الرابيه
بنسيئة واذا جاز الفضل في بعضه على بعض يدا بيد وزننا بوزن لم يكن الوزن معنى الآن يعرف المتبايعان
ما اشترى ما باعا ولا بأس به جزافا وكيف شاء ما لم يدخله نسيئة كما قلنا في التمر بالزبيب والحنطة بالذرة ولا يختلف
ذلك ثم هكذا القول في لحم الانيس والوحش كله فلا خير في لحم طير بلحم طير الا أن ينس منتهى اليوس
وزننا بوزن يدا بيد كما قلنا في لحم الغنم ولا بأس بلحم طير بلحم أرنب رطبا برطب وياسا يابس مثلا بمثل وبأكثر
وزننا بوزن جزافا وجزافا بجزافا لاختلاف الصنفين وهكذا الحيتان كله لا يجوز فيه أن أقول هو صنف لانه
ساكن الماء ولو زعمت أن ساكن الارض كله صنف وحشيه وانبه أو كان أقل ما يلزم أن أقول
ذلك في وحشيه لانه يلزمه اسم الصيد فاذا اختلف الحيوان فكل ما تملكه ويصير لك فلا بأس برطل من
أحدهما بأرطال من الآخر يدا بيد ولا خير فيه نسيئة ولا بأس فيه يدا بيد وجزافا بجزافا بوزن
ولا خير في رطل لحم حوت تملكه رطب برطل لحم تملكه رطب ولا أحدهما رطب والآخر يابس ولا خير فيه
حتى يبلج ويحفف وينتهي نقصانه وجفوف ما كثر لحمه منه أن يبلج ويسيل ماؤه فذلك انتهاء جفوفه فاذا
انتهى بيع رطل برطل وزننا بوزن يدا بيد من صنف فاذا اختلف فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدا
يد ولا خير فيه نسيئة ومارق لحمه من الحيتان اذا وضع جف جف جفوا شديدا فلا خير في ذلك حتى يبلغ اياه من
الجفوف ويباع الصنف منه بمثله وزننا بوزن يدا بيد واذا اختلف فالقول فيه كوصف قبله يباع رطبا جزافا
رطب جزافا وياسا جزافا ومتفاضل في الوزن فعلى هذا هذا الباب كله وقاسه لا يختلف والقول الثاني
في هذا الوجه أن يقال اللحم كله صنف كما أن التمر كله صنف ومن قال هذا الزم عندى أن يقول في الحيتان
لان اسم اللحم جامع لهذا القول ومن ذهب هذا المذهب لزمه اذا أخذ بجميع اللحم أن يقول هذا كجماع

دينار لانه قد يقول
مع دينارى ولو قال له
على درهم قبله درهم أو
بعده درهم فعليه درهمان
ولو قال له على قفيز
حنطة معه دينار كان
عليه قفيز لانه قد
يقول مع دينارى ولو
قال له على قفيز لابل
قفيزان لم يكن عليه
الا قفيزان ولو قال له
على دينار لابل قفيز
حنطة كان مقرا بهما
ثابتا على القفيز راجعا
عن الدينار فلا يقبل
رجوعه ولو قال له على
دينار قفيز حنطة
لزمه الدينار ولم
تلتزمه الحنطة ولو
أقر له يوم السبت
بدرهم وأقر له يوم
الاثنين بدرهم فهو
درهم واذا قال له على
ألف درهم وديعة
فيقال لانه وصل

التمر يجعل الزبيب والتمر وغيره من الثمار صنفوا هذا مما لا يجوز لاحد أن يقوله عندي والله تعالى أعلم
فان ذهب الى أن حالفاً لوحلف أن لا يأكل لحاحنث بلحم الابل حنثه بلحم الغنم فكذلك لوحلف أن
لا يأكل كل ثمر حنث بالزبيب حنثه بالتمر وحنثه بالفرسك وليس الايمان من هذا بسبيل الايمان على
الاسماء واليوسوع على الاصناف والاسماء الخاصة دون الاسماء الجامعة والله تعالى أعلم

(باب ما يكون رطباً أبداً)

قال الشافعي رحمه الله الصنف من المأكول والمشروب الذي يكون رطباً أبداً اذا ترك لم يبيس مثل الزيت
والسمن والشيرق والادهان واللبن والخل وغيره مما لا ينتهي يبيس في مدة جاءت عليه أبداً الا أن يبرد فيجمد
بعضه ثم يعود ذائباً كما كان أو بأن ينقلب بأن يعقد على نار أو يحمدل عليه يابس فيصير هذا يابساً بغيره
وعقد نارفه هذا الصنف خارج من معنى ما يكون رطباً بعينين أحدهما أن رطوبة ما يبيس من التمر رطوبة
في شيء خلق مستجسد انما هو رطوبة طرأة كطرأة اغتذائه في شجرة وأرضه فاذا زابل موضع الاغذاء
من منبته عاد الى اليبس وما وصفت رطوبته تخرجه من اناث الحيوان أو غير شجرة أو زرع قد زابل الشجر
والزرع الذي هو لا ينقص عزايه الاصل الذي هو فيه نفسه ولا يحف به بل يكون ماهو فيه رطباً من طباع
رطوبته والثاني أنه لا يعود يابساً كما يعود غيره اذا ترك مدة الا بما وصفت من أن يصرف بادخال غيره
عليه بخبطه وادخال عقد النار على ما يعقد منه فلما خالفه بأن لم تكن فيه الرطوبة التي رطوبته تفضي الى
جفوفه اذا ترك بلا عمل الاكيتين لم يجز أن يقيسه عليه وجعلنا حكم رطوبته بحكم جفوفه لانا كذلك
نجد في كل أحواله لا منتقلاً لا ينقل غيره فقلنا لا بأس بلبن حليب بلبن حامض وكيفما كان بلبن كيفما
كان حليباً أو رائباً أو حامضاً ولا حامض بحليب ولا حليب برائب ما لم يخطئه ماء فاذا خلطه ماء فلا خيره
اذا خلط الماء أحد اللبنين أو كلاهما لان الماء غش لا يميز فلو أجزأه أجزأنا الغرر ولو راضيا به لم يجز من قبل
أنه ماء ولبن مختلطان لا تعرف حصه الماء من اللبن فنكون أجزأنا اللبن باللبن مجعولا أو متفاضلا أو جامعا
لهما وما كان يحرم الفضل في بعضه على بعض لم يجز أن يبتاع الامعولوما كاه كيلابكيل أو وزنا بوزن
بجماع علم بيع اللبن باللبن أنه يجوز كيفما كان اللبن باللبن لم يخلط واحدا منهما ماء ويردان خلطهما ماء
أو واحدا منهما ولا يجوز اذا كان اللبن صنفوا واحدا الا يدايد مثلا بمثل كيلابكيل والصنف الواحد لب
الغنم ما عزره وضائسه والصنف الذي يخالفه البقر دربان به وعريه وجواميسه والصنف الواحد الذي
يخالفهما مع اللبن الابل أو أركها وغواديها ومهرها ويختها وعرباها وأراد والله تعالى أعلم جائز أن يباع
لبن الغنم بلبن البقر ولبن البقر بلبن الابل لانها مختلفة متفاضلا ومستويا وجزافا وكيف ما شاء المتبايعان
يدايد لاخير في واحد منهما بالآخر نسيئة ولاخير في لبن مغلي بلبن على وجهه لان الغلاء ينقص
اللبن ولاخير في لبن غنم باقط غنم من قبل أن الاقط لبن معقود فاذا بعث اللبن بالاقط أجزأ اللبن باللبن
مجعولا ومتفاضلا أو جمعتهما معا فاذا اختلف اللبن والاقط فلا بأس بلبن ابل باقط غنم ولبن بقر باقط
غنم لما وصفت من اختلاف اللبنين يدايد ولاخير فيه نسيئة قال ولا أحب أن يشتري زيدا من غنم بلبن
غنم لان الزيد شيء من اللبن وهما مأكولان في حالهما التي يتبايعان فيها ولاخير في سمن غنم بزبد غنم بحال
لان السمن من الزبد بيع متفاضلا أو مجعولا وهما مكيلان أو موزونان في الحال التي يتبايعان ومن صنف
واحد واذا اختلف الزبد والسمن فكان زبد غنم بزبد بقر أو سمن غنم بزبد بقر فلا بأس باختلافهما بأن
يباعا كيف شاء المتبايعان اذا تقابضا قبل أن يتفرقا قال ولا بأس بلبن بشاة يدايد ونسيئة اذا كان
أحدهما نقدا والدين منهما موصوفا قال وان كانت الشاة لبونا وكان اللبن لبن غنم وفي الشاة حين تباعا

فلو سكت عنه ثم قال
من بعده هي وديعة
وقد هلك لم يقبل
منه لانه حين أقصر
ضمن ثم ادعى الخروج
فلا يصدق ولو قال له
من مالي ألف درهم
سئل فان قال هبة
فالقول قوله لانه
أضافها الى نفسه
فان مات قبل أن
يتبين فلا يلزمه الا
أن يقر ورثته ولو قال
له من داري هذه
نصفها فان قال هبة
فالقول قوله لانه
أضافها الى نفسه فان
مات قبل أن يتبين
لم يلزمه الا أن يقر ورثته
ولو قال له من هذه الدار
نصفها لزمه ما أقرب به
ولو قال هذه الدار لك
هبة عارية أو هبة
سكنى كان له أن
يخرجه منها متى

لين ظاهر يقدر على جلبه في ساعته تلك فلا خير في الشراء من قبل أن في الشاة لبنا لأدري كم حصته من اللبن الذي اشتريت به نقدا وان كان اللبن نسيئة فهو أفسد لبيع فان قال قائل وكيف جعلت اللبن وهو مغيب حصته من الثمن قيل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل اللبن المصرة حصته من الثمن وانما اللبن في الضرع كاللوز والجوز الرائع في قشره فيستخرجه صاحبه اذا شاء وليس كمولود لا يقدر آدمي على اخراجه ولا ثمرة لا يقدر آدمي على اخراجها فان قال قائل كيف أجرت لبن الشاة بالشاة وقد يكون منها اللبن قال فيقال ان الشاة تنفسها الارياق منها الاتهام من الحيوان وليس بما كول في حاله التي يباع فيها انما تؤكل بعد الذبح والسلخ والطبخ والتجفيف فلا تنسب الغنم الى أن تكون مأكولة انما تنسب الى أنها حيوان قال والادام كلها سواء السمن واللبن والشيرق والزيت وغيره لا يحل الفضل في بعضه على بعض يدا بيد اذا كان من صنف واحد فزيت الزيتون صنف وزيت الفجل صنف غيره ودهن كل شجرة تؤكل أو تشرب بعد الذي وصفت واحد لا يحل في شيء منه الفضل في بعضه على بعض يدا بيد واذا اختلف الصنفان منه حل الفضل في بعضه على بعض يدا بيد ولم يجز نسيئة ولا بأس بدهن الحب الاخضر بدهن الشيرق متفاضلا يدا بيد ولا خير فيه نسيئة قال والادهان التي تشرب للدواء عندى في هذه الصفة دهن الخروع ودهن اللوز المر وغيره من الادهان وما كان من الادهان لا يؤكل ولا يشرب بحال فهو خارج من حد الربا وهو في معنى غير المأكول والمشروب لاربا في بعضه على بعض يدا بيد ونسيئة ويحل أن يباع اذا كانت فيه منفعة ولم يكن محرما فاما ما فيه سم أو غيره فلا خير في شرائه ولا يبيعه الا أن يكون يوضع من ظاهر فيرا فلا يخاف منه التلف فيشتري للنفعة فيه قال وكل ما لم يجز أن يبتاع الا مثلا بمثل وكيلاب بكيل يدا بيد وزنا بوزن فالقسم فيه كالبيع لا يجوز أن يقسم عمر نخل في شجرة رطبا ولا يابس ولا غناب كرم ولا حب حنطة في سنبله ولا غيره مما الفضل في بعضه على بعض الربا وكذلك لا يشتري بعضه ببعض ولا يبادل بعضه ببعض لان هذا كله في معنى الشراء قال وكذلك لا يقتسمان طعاما موضوعا بالارض بالخزرج حتى يقتسماه بالكيل والوزن لا يجوز فيه غير ذلك بحال واستأنظر في ذلك الى حاجة رجل الى عمر رطبا لاني لو أجرته رطبا للحاجة أجزته يابسا للحاجة وبالارض للحاجة ومن اجتاح الى قسم شيء لم يحل له بالحاجة ما لا يحل له في أصله وليس يحل بالحاجة محرم الا في الضرورات من خوف تلف النفس فاما غير ذلك فلا أعلم يحل الحاجة والحاجة فيه وغير الحاجة سواء فان قال قائل فكيف أجرت الخرص في العنب والنخل ثم تؤخذ صدقته كيلا ولا تخير أن يقسم بالخرص قيل له ان شاء الله تعالى لا تقرا ما تؤخذ به الصدقات والبيوع والقسم فان قال فافرق بين الصدقات وغيرها قلت أرايت رجلين بينهما عمر حائط لاحدهما عشرة والاخر تسعة أعشاره فأراد صاحب العشر أن يأخذ عشرة من وسط الطعام أو أعلاه أو أدنئه أو يكون له ذلك فان قال لا ولا يكتنه شريك في كل شيء منه ردى أو جسد بالقسم قلنا فالجعر ورومصران الفأرة فان قال نعم قيل فالمدق لا يأخذ الجعر ورومصران الفأرة ويكون له أن يأخذ وسط التمر ولا يكون له أن يأخذ الصدقة خروما انما يأخذها كيلا والمقتسمان يأخذان كل واحد منهما خروفا يأخذ أحدهما أكثر مما يأخذ الآخر ويأخذ كل واحد منهما مجهول الكيل أو أرايت لو كان بين رجلين غنم لاحدهما ربع عشرها وكانت منها تسع وثلاثون لبونا وشاة نسيئة أكان على صاحب ربع العشران أراد القسم أن يأخذ شاة ثنية قيمتها أقل من قيمة نصف شاة من اللبن فان قال لا قيل فهذا على المصدق أو أرايت لو كانت المسئلة بحالها والغنم كلها أو أكثرها دون الثنية وفيها شاة ثنية أي أخذها فان قال لا يأخذ الا شاة بقيمة ويكون شريك في مخفض الغنم ومرفعه قيل فالمدق يأخذها ولا يقاس بالصدق شيء من البيوع ولا القسم المقاسم شريك في كل شيء مما يقاسم أبدا الا أن يكون مما يكال من صنف واحد أو بقيته اذا اختلف الاصناف مما لا يكال ولا يوزن ويكون شريك فيما يكال أو يوزن

شاء ولو أفسر لبيت بحق وقال هذا ابنه وهذه امرأته قبل منه (قال المزني) هذا خلاف قوله فيما مضى من الاقرار بالوكالة في المال وهذا عندى أصح (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال بعتك جارية هذه فأولدتها فقال بسل زوجتيها وهي أمك فاولدها حر والامه أم ولد باقرار السيد وانما ظلمه بالثمن ويحلف ويبرأ فان مات فيرأته لولده من الامه وولأوها موقوف * ولو قال لا أقر ولا أنكر فان لم يحلف حلف صاحبه مع نكوله واستحسنى ولو قال وهبت لك هذه الدار وقبضتها ثم قال لم تكن قبضتها فاحلف أحلفته

بقدر حقه مما قل منه أو كثر ولا يقسم الرجلان الثمرة بلحوا ولا طعما ولا بسرا ولا رطبا ولا تمر بحال فإن فعلا
ففاتت طلعا أو بسرا أو بلحا فعلى كل واحد منهم ما قيمة ما استهلك يردده ويقسمانه قال وهكذا كل قسم فاسد
يرجع على من استهلكه بمثل ما كان له مثل وقيمة ما لم يكن له مثل قال ولو كانت بين رجلين نخل مثمرة فعدوا
إلى اقتسامها قيل لهما إن شئتما قسمنا بينكما بالكيل قال والبقل الماء كقول كله سواء لا يجوز الفضل في بعضه
على بعض فلا يجوز أن يبيع رجل رجلا ركيب هند بركيب هند بأولاً كثر ولا يصلح الامتثال بمثل ولكن
ركيب هند بركيب جرجير وركيب جرجير بركيب سلق وركيب سلق بركيب كرات وركيب كرات
بركيب جرجير إذا اختلف الجنس فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدايد ولا خير فيه نسيئة ولا يجوز
أن يباع منه شيء إلا يجوز مكانه فأما أن يباع على أن يترك مدة يطول في مثلها فلا خير فيه من قبل أنه لا يتميز
المبيع منه من الحادث الذي لم يبيع ولا يباع الاجرة جزء عند جزاها كما قلنا في القصب

(باب الآجال في الصرف)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذان أنه أخبره أنه
التمس صرفاً بمائة دينار قال فدعاني طلحة بن عبيد الله فقرأ وضاحتي اصطرف مني وأخذ الذهب يقلمه في
يده ثم قال حتى يأتي خازني من الغابة أو حتى تأتي جازنتي من الغابة وعمر بن الخطاب يسمع فقال عمر لا والله
لا تفارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء والبر بالبر
ربا إلا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء (قال الشافعي) قرأته على مالك
صحح الأشك فيه ثم طال على الزمان ولم أحفظ حفظاً فشكلت في خازنتي أو خازني وغيري يقول عنه
خازني (أخبرنا) ابن عيينة عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذان عن عمر بن الخطاب عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك وقال حتى يأتي خازني من الغابة فحفظته لاشك فيه (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب
الامتثال بمثل ولا تبعوا بعضه على بعض ولا تبعوا الورق بالورق الامتثال بمثل ولا تبعوا بعضه على بعض
ولا تبعوا منها غائباً بناجز (قال الشافعي) حديث عمر بن الخطاب وأبي سعيد الخدري عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يدلان على معان منها تحريم الذهب بالذهب الامتثال بمثل يدايد ولا يباع منها غائب بناجز
وحديث عمر بن زيد على حديث أبي سعيد الخدري أن الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سمي من
الماء كقول المكيل كالذي حرم في الذهب والورق سواء لا يختلفان وقد ذكر عبادة عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثل معناه ما أو كثر وأوضح (قال الشافعي) وإنما حرمنا غير ما سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الماء كقول والمكيل لأنه في معنى ما سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم منه وكذلك حرمنا الماء كقول والموزون
لأن الكيل في معنى الوزن لأنه يبيع معلوم عند البائع والمشتري بمثل ما علم بالكيل أو أكثر لأن الوزن أقرب
من الأحاطة من الكيل (١) فلا يوجد في الكيل والوزن معنى أقرب من الأحاطة منهما فاجتمع على أنه أريد
بهما أن يكونا معلومين وأنهما مأكولان فكان الوزن قياساً على الكيل في معناه وما كل من الكيل ولم
يسم قياساً على معنى ما سمي من الطعام في معناه (قال الشافعي) ولم يجوز أن يقاس الوزن من الماء كقول على
الوزن من الذهب لأن الذهب غير مأكول وكذلك الورق لو قسناه عليه وتركنا المكيل الماء كقول قسنا على أبعاد
منه مما تركنا أن نقيسه عليه ولا يجوز عند أهل العلم أن يقاس على الأبعد ويترك الأقرب ولزمنا أن
لا نسلم ديناراً في موزون من طعام أبداً ولا غيره كالأجوز أن نسلم ديناراً في موزون من فضة ولا أعلم المسلمين

لقد قبضها فإن نكل
رددت اليين على صاحبه
وردتها إليه لأنه لا تتم
الهبة إلا بالقبض عن
رضا الواهب * ولو أقر
أنه باع عبده من نفسه
بألف فإن صدقه العبد
عتق والألف عليه وإن
أنكر فهو حر والسيد
مدعي الألف وعلى
المنكر اليمين * ولو أقر
لرجل بذكر حق من
بيع ثم قال لم أقبض
المبيع أحلفته ما قبض
ولا يلزمه الثمن إلا
بالقبض ولو شهد شاهد
على إقراره بالف وآخر
بألفين فإن زعم الذي
شهد بالألف أنه شك في
الألفين وأثبت ألفاً
فقد ثبت له ألف

(١) قوله فلا يوجد في
الكيل والوزن الخ كذا
بالأصول التي بأيدينا
ولعل في الكلام
استخداماً أراد
بالكيل والوزن المكيل
والموزون وأعاد الضمير
عليهما بالمعنى المصدرى
وانظر اه معجحه

اختلفوا في أن الدينار والدرهم يسلمان في كل شيء إلا أن أحدهما لا يسلم في الآخر لا ذهب في ذهب ولا ورق في ورق إلا في الفلوس فإن منهم من كرهه (١)

(باب ما جاء في الصرف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا شيء من المأكول والمشروب بشيء من صنفه إلا سواء بسواء يبيد أن كان مما يوزن فوزن يوزن وإن كان مما يكال فكيل بكيل ولا يجوز أن يباع شيء وأصله الوزن بشيء من صنفه كيلا ولا شيء أصله الكيل بشيء من صنفه وزنا لا يباع الذهب بالذهب كيلا لأنهم ما قد يملآن مكيالا ويختلفان في الوزن أو يجهل كم وزن هذا من وزن هذا ولا التمر بالتمر وزنا لأنهم ما قد يختلفان إذا كان وزنهما واحد في الكيل ويكونان مجهولان من الكيل بمجهول ولا خير في أن يتفرق المتبايعان بشيء من هذه الأصناف من مقامهما الذي يتبايعان فيه حتى يتقابضا ولا يبقى لواحد منهما قبل صاحبه من البيع شيء فإن بقي منه شيء فالبيع فاسد وسواء كان المشتري مشتر بالثمن أو كان وكيل لغيره وسواء تركه ناسيا أو عامدا في فساد البيع فإذا اختلف الصنفان من هذا وكان ذهبا بورق أو تمر بيب أو خنطة بشعر فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدا بيد لا يفترقان من مقامهما الذي يتبايعان فيه حتى يتقابضا فإن دخل في شيء من هذا تفرق قبل أن يتقابضا جميع البيع فساد البيع كله ولا بأس بطول مقامهما في مجلسهما ولا بأس أن يصطحبا من مجلسهما إلى غيره ليوفيه لانهما حينئذ لم يفترقا وحده الفرقة أن يتفرقا بآبائهما وحده فساد البيع أن يتفرقا قبل أن يتقابضا وكل مأكول ومشروب من هذا الصنف قياسا عليه وكلما اختلف الصنفان فلا بأس أن يباع أحدهما بالآخر جزافا لأن أصل البيع إذا كان حلالا بالجزاف وكانت الزيادة إذا اختلف الصنفان حلالا فلا فليس في الجزاف معنى أكثر من أن يكون أحدهما أكثر من الآخر ولا يدري أيهما أكثر فإذا غدت أن لا بألى أيهما كان أكثر فلا بأس بالجزاف في أحدهما بالآخر (قال الشافعي) فلا يجوز أن يشتري ذهب فيه حشو ولا معه شيء غيره بالذهب كان الذي معه قليلا أو كثيرا لأن أصل الذي نذهب إليه أن الذهب بالذهب مجهول أو متفاضل وهو حرام من كل واحد من الوجهين وهكذا الفضة بالفضة وإذا اختلف الصنفان فلا بأس أن يشتري أحدهما بالآخر ومع الآخر شيء ولا بأس أن يشتري بالذهب فضة غلومة بخززان أكثر ما في هذا أن يكون التفاضل بالذهب

(١) وترجم في سيرة الأوزاعي بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب (قال) أبو حنيفة لو أن مسلما دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأى وجه أخذ أموالهم برضا منهم فهو جائز (وقال) الأوزاعي الربا عليه حرام في دار الحرب وغيرها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع ربا أهل الجاهلية ما أدركه الإسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه بالعباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم كل الربا في قوم قد حرم الله عز وجل عليهم دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يستحل ذلك (قال) أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا عندنا ولا يجوز بلغتنا إلا نأثر التي ذكر الأوزاعي في الربا وإنما أحل أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ربا بين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام في قولهم إنهم لم يتقابضوا لك حتى يخرجوا إلى دار الإسلام أبطله ولكنه كان يقول إذا تقابضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو مستقيم (قال) الشافعي رحمه الله القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما احتج الأوزاعي وما احتج به أبو يوسف لا يثبت بكتاب فلا حجة فيه اهـ

بشاء عدين فإن أراد الالف الاخرى حلف مع شاهده وكانت له ولو قال أحد الشاهدين من ثمن عبد وقال الآخر من ثمن ثياب فقد بينا أن الالفين غير الالف فلا يأخذ الالبين مع كل شاهد منهما * ولو أقر أنه تكفل له بمال على أنه بالخيار وأنكر المكفول له الخيار فن جعل الاقرار واحدا أحلفه على الخيار وأبرأ لانه لا يجوز بخيار ومن زعم أنه يبيع بعض أقراره أزمه ما يضره وأسقط ما ادعى المخرج به (قال المزني) رحمه الله قوله الذي لم يختلف أن الاقرار واحد وكذا قال في المتبايعين إذا اختلفا في الخياران القول قول البائع مع يمينه وقد قال إذا أقر بشيء فوصفه ووصله قبل قوله ولم أجعل قول واحد إلا حكما واحدا ومن قال أجعله في

والورق ولا بأس بالتفاضل فيهما وكل واحد من المبيعين بحصته من الثمن (قال الشافعي) وإذا صرف
الرجل الدينار بعشرين درهما فقبض تسعة عشر ولم يجد درهما فلا خير في أن يتفرقا قبل أن يقبض الدرهم
ولا بأس أن يأخذ التسعة عشر بحصتها من الدينار ويناقصه بحصة الدرهم من الدينار ثم إن شاء أن يشتري
منه بفضل الدينار مما شاء ويتقايضا قبل أن يتفرقا ولا بأس أن يترك فضل الدينار عنده يأخذه متى شاء
(قال الربيع) قال أبو يعقوب البويطي ولا بأس أن يأخذ الدينار حاضرا (قال الشافعي) وإذا صرف
الرجل من الرجل دينارا بعشرة دراهم أو دنانير بدرهم فوجد فيهما درهما زائفا فان كان زاف من قبل السكة
أو قبح الفضة فلا بأس على المشتري أن يقبله وله رده فان رده رد البيع كله لأنهابيعة واحدة وان شرط
عليه أن له رده فالبيع جائز وذلك له شرطه أو لم بشرطه وان شرط أنه لا يرد الصرف فالبيع باطل اذا عقد
على هذا عقد البيع (قال) وان كان زاف من قبل أنه نحاس أو شيء غير فضة فلا يكون للمشتري أن يقبله
من قبل أنه غير ما اشتري والبيع منتقض بينهما ولا بأس أن يصرف الرجل من الصراف دراهم فاذا قبضها
وتفرقا أو دعه أياها وإذا صرف الرجل شيئا لم يكن له أن يفارق من صرف منه حتى يقبض منه ولا يؤكل به
غيره إلا أن يفسخ البيع ثم يؤكل هذا بأن يصارفه ولا بأس إذا صرف منه وتقبضا أن يذهب فيهما الدراهم
وكذلك لا بأس أن يذهب هو على الانفراد فيرتها وإذا رهن الرجل الدينار عند رجل بالدراهم ثم باعه الدينار
بدرهم وقبضها منه فلا بأس أن يقبضه منها بعد أن يقبضها وإذا كان الرجل عند الرجل دنانير وديعة
فصارفه فيها ولم يقر الذي عنده الدنانير أنه استهلكها حتى يكون ضامنا ولا أنها في يده حين صارفه فيها فلا خير في
الصرف لأنه غير مضمون ولا حاضر وقد يمكن أن يكون هالك في ذلك الوقت فيبطل الصرف (قال الشافعي)
وإذا رهن الرجل عند الرجل رهنا فراضيا أن يفسخ ذلك الرهن ويعطيه مكانه غيره فلا بأس أن كان الرهن
دنانير فأعطاه مكانها دراهم أو عبدا فأعطاه مكانه عبدا آخر غيره وليس في شيء من هذا بيع فيكره فيه ما يكره
في البيوع ولا نجب مبايعة من أكثر ماله الربا وعن المحرم ما كان أو اكتساب المال من الغصب والمحرم
كاه وان بايع رجل رجلا من هؤلاء علم أفسخ البيع لأن هؤلاء قديما يكون حلالا فلا يفسخ البيع ولا يخرم
حراما بيننا إلا أن يشتري الرجل حراما يعرفه أو يبين حرام يعرفه وسواء في هذا المسلم والذي والحربي
الحرام كله حرام (وقال) لا يباع ذهب بذهب مع أحد الذهبين شيء غير الذهب ولا بأس أن يباع ذهب
وثوب بدرهم (قال الشافعي) وإذا تواعد الرجلان الصرف فلا بأس أن يشتري الرجلان الفضة ثم
يقرانها عند أحدهما حتى يتبايعاها ويصنعاها ما شاء (قال الشافعي) ولو اشتري أحدهما الفضة ثم
أشرك فيها رجلا آخر وقبضها المشترك ثم أودعها إياه بعد القبض فلا بأس وان قال أشركك على أنها في يدي
حتى نبيعها لم يجز (قال الشافعي) ومن باع رجلا ثوبا بنصف دينار ثم باعه ثوبا آخر بنصف دينار حاليين أو إلى
أجل واحد فله عليه دينار فان شرط عليه عند البيعة الآخرة أن له عليه دينار فالشرط جائز وان قال دينار
لا يعطيه نصفين ولكن يعطيه واحدا جازت البيعة الأولى ولم تجز البيعة الثانية وان لم يشترط هذا الشرط
ثم أعطاه دينارا أو أضافا لبيع جائز (قال الشافعي) وإذا كان بين الرجلين ذهب مصنوع فراضيا أن يشتري
أحدهما نصيب الآخر بوزنه أو وشل وزنه ذهبيا يتقايضانه قبل أن يتفرقا فلا بأس ومن صرف من رجل
صرفا فلا بأس أن يقبض منه بعضه ويدفع ما قبض منه إلى غيره أو يأمر الصراف أن يدفع باقيه إلى غيره إذا
لم يتفرقا من مقامهما حتى يقبضا جميع ما بينهما أرايت لو صرف منه دينار بعشرين وقبض منه عشرة ثم
قبض منه بعد ها عشرة قبل أن يتفرقا فلا بأس بهذا (قال الشافعي) ومن اشتري من رجل فضة بخمسة
دنانير ونصف فدفع اليه ستة وقال خمسة ونصف بالذي عندي ونصف وديعة فلا بأس به (قال الشافعي)
وإذا وكل الرجل الرجل بأن يصرف له شيئا أو يبيعه فباعه من نفسه بأكثر مما وجد أو مثله أو أقل منه فلا
يجوز لأن معقولا أن من وكل رجلا بأن يبيع له فلم يؤكله بأن يبيع له من نفسه كما لو قال له بع هذا من فلان

الدراهم والدنانير مقرا
وفي الاجل مدعي الزمه
إذا أقر بدرهم نقد البلد
لزمه فان وصل اقراره
بأن يقول طبري جعله
مدعي لأنه ادعى نقصا من
وزن الدرهم ومن عينه
ولزمه لو قال له على ألف
الاعشرة أن يلزمه ألفا
وله أقاويل كذا (قال
الشافعي) ولو ضمن له
عهدة دار اشتراها
وخلصها واستحقت
رجع بالثمن على
الضامن ان شاء ولو أقر
أعجمي بأعجمية كان
كالاقرار بالعريضة ولو
شهد وأعلى اقراره ولم
يقولوا بأنه صحيح العقل
فهو وعلى الصحة حتى يعلم
غيرها

(باب اقرار الوارث)
بوارث (قال الشافعي)
رحمه الله الذي أحفظ
من قول المدنيين فبين
ترك ابنين فأقر
أحدهما بأخ أن نسبه
لا يلحق ولا يأخذ شيئا لأنه
أقر له بمعنى إذا ثبت وورث
وورث فلما لم يثبت بذلك

فباعه من غيره لم يجر البيع لأنه وكله بفلان ولم يوكله بغيره (قال الشافعي) وإذا صرف الرجل من الرجل الدينار بعشرة فوزن له عشرة ونصف فلا بأس أن يعطيه مكان النصف نصف فضة إذا كان في بيعته غير الشرط الأول وهكذا الرباعه ثوباً بنصف دينار فأعطاه ديناراً وأعطاه صاحب الثوب نصف دينار ذهباً لم يكن بذلك بأس لأن هذا بيع حادث غير البيع الأول ولو كان عقد عقدة البيع على ثوب ونصف دينار دينار كان فاسداً لأن الدينار مقسوم على نصف الدينار والثوب (قال الشافعي) ومن صرف من رجل دراهم بدنانير فجوزت الدراهم فتسلف منه دراهم فأتمه جميع صرفه فلا بأس (قال الشافعي) ولا بأس أن يباع الذهب بالورق جزاً فامضروباً أو غير مضروب لأن أكثر ما فيه أن يكون أحدهما أكثر من الآخر وهذا لا بأس به ولا بأس أن تشتري الدراهم من الصراف بذهب وازنه ثم تبيع تلك الدراهم منه أو من غيره بذهب وازنه أو ناقصة لأن كل واحد من البيعتين غير الأخرى قال الربيع لا يفارق صاحبه في البيعة الأولى حتى يتم البيع بينهما (قال الشافعي) حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذهب بالذهب وما حرم معه الامثلة مثل وزن بوزن يدايد والمكيل من صنف واحد مع الذهب كيلاً بكيل فلا خير في أن يأخذ منه شيئاً أقل منه وزناً على وجه البيع معروفاً كان أو غير معروف والمعروف ليس يحل بيعه ولا يجرمه فان كان ذهب ديناراً أو ثوباً ديناراً أو وزن منه أو أنقص فلا بأس (قال الشافعي) فأما السلف فإن أسلفه شيئاً ثم اقتضى منه أقل فلا بأس لأنه متطوع له بهبة الفضل وكذلك أن تطوع له القاذي بأكثر من وزنه ذهباً فلا بأس لأن هذا ليس من معاني البيوع وكذلك لو كان عليه سلف ذهباً فاشتري منه ورقاً فتقايضاه قبل أن يتفرقا وهذا كله إذا كان حالاً فأما إذا كان له عليه ذهب إلى أجل فقال له أفضيك قبل الأجل على أن تأخذ مني أنقص فلا خير فيه (قال الشافعي) ومن تسلف من رجل ديناراً ودراهم فجاءه بها أو أكثر منها فلا بأس به كان ذلك عادة أو غير عادة ومن كانت عليه دراهم لرجل وللرجل عليه دنائير فحلت أولم تحل فطارحاًها صرفاً فلا يجوز لأن ذلك دين بدين وقال مالك رحمه الله تعالى إذا حل فجائز وإذا لم يحل فلا يجوز (قال الشافعي) ومن كان له على رجل ذهب حالاً فأعطاه دراهم على غير بيع مسعى من الذهب فليس ببيع والذهب كالحق عليه وعلى هذا دراهم مثل الدراهم التي أخذ منه وإن أعطاه دراهم بدنانير منها أو دينارين فقاوضاه فلا بأس به ومن أكرى من رجل منزلاً إلى أجل فلتطوع له المكثري بأن يعطيه بعض حقه مما أكراه به وذلك ذهب فلا بأس به وإن تطوع له بأن يعطيه فضة من الذهب ولم يحل الذهب فلا خير فيه ومن حل له على رجل دنائير فأخرها عليه إلى أجل أو آجال فلا بأس به وله متى شاء أن يأخذها منه لأن ذلك موعود وسواء كانت من ثمن بيع أو سلف ومن سلف فلوساً أو دراهم أو باع بها ثم أباطها السلطان فليس له الا مثل فلوسه أو دراهمه التي أسلف أو باع بها (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الفلوس إلى أجل لأن ذلك ليس مما فيه الربا ومن أسلف رجلاً دراهم على أن يديناراً ونصف دينار فليس عليه الا مثل دراهمه وليس له عليه دينار ولا نصف دينار وإن استسلفه نصف دينار فأعطاه ديناراً فقال خذ لنفسك نصفه وبيع لي نصفه بدراهم ففعل ذلك كان له عليه نصف دينار ذهب ولو كان قال له بعه بدراهم ثم خذ لنفسك نصفه وورد على نصفه كانت له عليه دراهم لأنه حينئذ انما أسلفه دراهم لا نصف دينار (قال الشافعي) ومن باع رجلاً ثوباً فقال أبيعك بعشرين من صرف عشرين درهماً بدنانير فالباع فاسد من قبل أن صرف عشرين من غير معلوم بصفة ولا عين (قال الشافعي) ومن كانت عليه دنائير منجمة أو دراهم فأراد أن يقبضها جلة فذلك له ومن كان له على رجل ذهب فأعطاه شيئاً يبيعه له غير ذهب ويقبض منه مثل ذهبه فليس في هذا من المكروه شيء إلا أن يقول لا أفضيك إلا بان تبيع لي وما أحب من الاحتياط للقاضي ومن كان لرجل عليه دينار فكان يعطيه الدراهم تنهياً عنه بغير مصارفة حتى إذا صار عنده قدر صرف دينار فأراد أن يصارفه فلا خير فيه لأن هذا دين بدين وإن أحضره إياها فدفعتها إليه ثم باعه إياها فلا بأس ولا بأس بأن ينتفع بالدراهم إذا لم يكن أعطاه إياها على أنها بيع من الدينار وانما هي حينئذ

عليه حتى لم يثبت له وهذا أصح ما قيل عندنا والله أعلم وذلك مثل أن يقرأه باع داراً من رجل بألف فجعد المقر له البيع فلم يعطه الدار وإن أقر صاحبها له وذلك أنه لم يقل انها مال له الا ومملوك عليه بهائئى فلما سقط أن يكون مملوكاً عليه سقط الاقرار له فان أقر جميع الورثة ثبت نسبه وورث وورث واحنح بحديث النبي صلى الله عليه وسلم في ابن وليدة زمعة وقوله هولاك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر وقال في المرأة تفد من أرض الروم ومعها ولد فيدعيه رجل بأرض الاسلام انه ابنه ولم يكن يعرف أنه خرج إلى أرض الروم فإنه يلحق به وإذا كانت له أمتان لزوج لواحدة منهما فولد تاولدين فأقر السيد أن أحدهما ابنه ولم يبين فمات أريتهما

سلف له ان شاء أن يأخذهم ادراهم واذا كانت الفضة مقرونة بغيرها خاتما فيه فص أو فضة أو حلية للسيف أو مصحف أو سكين فلا يشتري بشئ من الفضة قل أو كثر بحال لانها حينئذ فضة بفضة مجهولة القيمة والوزن وهكذا الذهب ولكن اذا كانت الفضة مع سيف اشترى بذهب وان كان فيه ذهب اشترى بفضة وان كان فيه ذهب وفضة لم يشتري بذهب ولا فضة واشترى بالعرض (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يجوز أن يشتري شئ فيه فضة مثل مصحف أو سيف وما أشبهه بذهب ولا ورق لان في هذه البيعة صرفا وبيعا لا يدري كم حصة البيع من حصة الصرف (قال الشافعي) ولا خير في شراء تراب المعادن بحال لان فيه فضة لا يدري كم هي لا يعرفها البائع ولا المشتري وتراب المعدن والصاعقة سواء ولا يجوز شراء ما خرج منه يوما ولا يومين ولا يجوز شراءه بشئ ومن أسلف رجلا ألف درهم على أن يصرفها منه بمائة دينار ففعلا فالبيع فاسد حين أسلفه على أن يبيعه منه ويتراوان والمائة الدينار عليه مضمونة لانها بسبب بيع وسلف (قال الشافعي) ومن أمر رجلا أن يقضى عنه دينارا أو نصف دينار فرضى الذي له الدينار بثوب مكان الدينار أو طعام أو دراهم فللقاضي على المقضى عنه الأقل من دينار أو قيمة ما قضى عنه ومن اشترى حلياً من أهل الميراث على أن يقاصوه من دين كان له على الميت فلا خير في ذلك (قال أبو يعقوب) معناها عندى أن يبيعه أهل الميراث وأن لا يقاصوه عند الصفقة ثم يقاصوه بعد فلا يجوز لانه اشترى أو لحلياً بذهب أو ورق الى أجل وهو قول أبي محمد (قال الشافعي) ومن سأل رجلا أن يشتري فضة لتسركه فيه وينقد عنه فلا خير في ذلك كان ذلك منه على وجه المعروف أو غير ذلك (قال الشافعي) الشركة والتولية بيعان من البيوع يحلها ما يحل البيوع ويحرمها ما يحرم البيوع فان ولى رجل رجلا حلياً مصوغاً أو أشركه فيه بعدما يقبضه المولى ويتوازناه ولم يتفرقا قبل أن يتقابضاً جاز كما يجوز في البيوع وان تفرقا قبل أن يتقابضاً فاسد واذا كانت للرجل على الرجل الدنانير فأعطاه أكثر منها فالفضل للمعطى إلا أن يهبه للمعطى ولا بأس أن يدعه على المعطى مضموماً عليه حتى يأخذه منه متى شاء أو يأخذه منه ما يجوز له أن يأخذه لو كان ديناً عليه من غير ثمن بعينه ولا قضاء وان أعطاه أقل مما له عليه فالباقي عليه دين ولا بأس أن يؤخره أو يعطيه به شيئاً مما يشاء مما يجوز أن يعطيه بدينه عليه وان اشترى الرجل من الرجل السلعة من الطعام أو غيره بدينار فوجد ديناراً ناقصاً فليس على البائع أن يأخذه الا وافيًا وان تناقضا البيع وباعه بعدما يعرف وزنه فلا بأس وان أراد أن يلزمه البيع على أن ينقصه بقدره لم يكن ذلك على البائع ولا المشتري (قال الشافعي) والقضاء ليس يبيع فاذا كانت للرجل على رجل ذهب فأعطاه أوزن منها متطوعاً فلا بأس وكذلك ان تطوع الذي له الحق فقبل منه أنقص منها وهذا لا يحل في البيوع ومن اشترى من رجل ثوباً بنصف دينار فدفع اليه ديناراً فقال اقبض نصفك وأقرتلي النصف الآخر فلا بأس به ومن كان له على رجل نصف ديناراً فآياه بدينار فقضاه نصفاً وجعل النصف الآخر في سلعة متأخرة موصوفة قبل أن يتفرقا فلا بأس (قال الشافعي) في الرجل يشتري الثوب بدينار الى شهر على أنه اذا حل الدينار أخذ به دراهم مسماة الى شهرين فلا خير فيه وهو حرام من ثلاثة وجوه من قبل بيعتين في بيعة وشرطين في شرط وذهب بدراهم الى أجل ومن راطل رجلاً لذهباً فآراه مقللاً فلا بأس أن يشتري ذلك المتقال منه بما شاء من العرض نقداً أو متأخراً بعد أن يكون يصفه ولا بأس بأن يبتاعه منه بدراهم نقداً اذا قبضها منه قبل أن يتفرقا وان رجحت إحدى الذهبين فلا بأس أن يترك صاحب الفضل منهما فضله لصاحبه لان هذا غير الصفقة الاولى فان نقص أحد الذهبين فترك صاحب الفضل فضله فلا بأس واذا جمعت صفقة البيع شيئين مختلفي القيمة مثل ثوب بردى وتمر بحجوة بيعاهما بصاعين ثم وصاع من هذا بدرهمين وصاع من هذا بعشرة دراهم فقيمة البردى خمسة أسداس الاثنى عشر وقيمة الحجوة سدس الاثنى عشر وهكذا لو كان صاع البردى وصاع الحجوة بصاعين لول كل واحد منهما بحصته من اللون فكان البردى بخمسة أسداس صاعين

القافة فأيهما ألحقوه به جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمه أم ولد وأوقفنا ابنه الآخر وأمه فان لم تكن قافة لم تجعل واحداً منهما ابنه وأقرعنا بينهما فأيهما خرج سهمه أعتقناه وأمه وأوقفنا الآخر وأمه (قال المزني) وسمعت الشافعي رحمه الله يقول لو قال عند وفاته لثلاثة أولاد لا متهم أحد هؤلاء ولدى ولم يبين وله ابن معروف يقصر بينهم فنخرج سهمه عتق ولم يثبت له نسب ولا ميراث وأم الولد تعتق باحد الثلاثة (قال المزني) رحمه الله يلزمه على أصله المعروف أن يجعل لابن المجهول مورثاً موقوفاً يمنع منه الابن المعروف وليس جهلنا بأيهم الابن جهلنا بأن فيهم ابنا وإذا عقلنا أن فيهم ابناً فقد علمنا أن له مورث ابن ولو كان جهلنا بأيهم

الابن جوهرا بأن فيهم
ابن جوهرا لما بذلت أن فيهم
حران وبيعها جميعا
وأصل الشافعي
رحمته الله ليرطقي نساء
الاراحدة ثلاثا ثلاثة
ولم يبين أنه يوقف ميراث
واحدة حتى يصطلح
ولم يبينه — لجيله
بهاجه لا بمورثها وهذا
وذلك عندي في القياس
سواء (قال المزي)
رحمته الله وأقول أنا في
الثلاثة الاولاد ان كان
الاكبر هو الابن فهو حر
والاصغر والاوسط
حران بأنهما ابنا أم ولد
وان كان الاوسط هو
الابن فهو حر والاوسط
حر بأنه ابن أم ولد وان
كان الاصغر هو الابن
فهو حر بالنسبة فالاصغر
على كل حال حر لا شك
فيه فكيف يرق اذا
وقعت عليه القرعة
بالرق وتمكن حرية
الاوسط في حال ويرق
في حال وتمكن حرية
الاكبر في حال ويرق في
حالين ويمكن أن يكونا
قوله (محدية) كذا
بالاصول ولعله محرف
عن محدية يمين وحرر
كتبه محتججه

وان جوهرا بدس صاعين فلا يخل من قبل أن البردي بأكثر من كيله والعجوة بأقل من كيلها وهكذا ذهب بذهب
سكن مائة دينار مروانية وعشرة (محدية) بمائة دينار وعشرة شامية فلا خيرة من قبل أن قيم المروانية أكثر
من قيم المحدية وهذا الذهب بالذهب متفاضلا لان المعنى الذي في هذا في الذهب بالذهب متفاضلا ولا بأس
أن يراد بالدينار الياسمية الثامنة بالعتى الناقصة مثلا يعمل في الرزن وان كان لهذه فضل وزنها وهذه فضل
غيرتها فلا بأس بذلك اذا كان وزنها وزن ومن كانت له على رجل ذهب بوزن فلا بأس أن يأخذ بوزنها أكثر
عددا منها ولا يجوز الذهب بالذهب الامثلة يعمل ويدييد وأقصى حديد ايد قبل أن يتفرقا فان تفرقا قبل
أن يتقاسما فديعهما ان كانا تابعا مثلا يعمل والموازنة أن يضع هذا ذهب في كفة وهذا ذهب في كفة
فاذا اعتدل الميزان أخذ وأعطي فان وزن له بحديدة وارتن بهامنه كان ذلك لا يختلف الا باختلاف
ذهب في كفة وذهب في كفة فهو جائز ولا أحسبه يختلف وان كان يختلف اخلافا بينا لم يجوز فان قبل
لم أجزئه قبل كما أجيز ميكالا بميكال واذا كبل له ميكال ثم أخذ منه آخر واذا اشترى رجل من رجل ذهبا
بذهب فلا بأس أن يشتري منه بما أخذ منه كله أو بعضه دراهم أو مائشاة واذا باع الرجل الرجل السلعة
بمائة دينار مقابل فله مائة دينار مقابل أفراد ليس له أكثر منها ولا أقل الا أن يحتمل على الرضا بذلك واذا
كانت لرجل على رجل مائة دينار عتق فقضاء شرانها أكثر من عددها ووزنها فلا بأس اذا كان هذا متطوعا
له بفضل غيرن ذهبه على ذهبه وهذا متطوع له بفضل وزن ذهبه على ذهبه وان كان هذا عن شرط عند البيع
أو عند القضاء فلا خيرة لان هذا حينئذ ذهب بذهب أكثر منها ولا بأس أن يبيع الرجل الرجل الثوب بدينار
الوزن من الذهب معلوم ربع أو ثلث أو أقل أو أكثر لانه باعه حينئذ الثوب بثلاثة أرباع دينار أو ثلثي دينار
ولا خيرة في أن يبيعه الثوب بدينار الادرههم ولا دينار الامدحظة لان الثمن حينئذ مجهول ولا بأس أن يبيعه
ثوب او درهمين او ثوب او مدقير بدينار (قال الربيع) فيه قول آخر انه اذا باعه ثوب او درهمين بدينار فلا يجوز
من قبل أن فيه صرفا وبيع لا يدري حصة البيع من حصة الصرف فأما اذا باعه ثوب او مدقير بدينار براه
بفائز لان هذا يبيع كله (قال الشافعي) ولا خيرة في أن يسلم اليه دينار الادرههم ولكن يسلم دينار ينقص كذا
وكذا (قال الشافعي) من ابتاع بكسر درهم شيئا فأخذ بكسر درهمه مثل وزنه فضة أو سلعة من السلع فلا
بأس بذلك وكذلك من ابتاع بنصف دينار متاعا فدفع ديناراً وأخذ فضل ديناراً مثل وزنه ذهباً أو سلعة من
السلع فلا بأس بذلك وهذا في جميع البلدان سواء ولا يحصل شيء من ذلك في بلد يحرم في بلد آخر وسواء
الذي ابتاع به قليل من الدينار أو كثير ولا خيرة في أن يبارف الرجل الصائع الفضة بالحلي الفضة المعولة
ويعطيه اجارته لان هذا الورق بالورق متفاضلا ولا خيرة في أن يأتي الرجل بالفص الى الصائع فيقول له اعمله
لي خاتما حتى أعطيك أجرتك وقاله مالك (قال الشافعي) ولا خيرة في أن يعطي الرجل الرجل مائة دينار
بالمدينة على أن يعطيه مثلها بمكة الى أجل مسمى أو غير أجل لان هذا السلف ولا يبيع السلف ما كان لك
أخذ به وعليه قبوله وحيث أعطاه والبيع في الذهب ما يتقاسمها مكانه ما قبل أن يتفرقا فاذا أراد
أن يبيع هذا فليسلفه ذهباً فان كتب له بها الى موضع فقبل فقبطها فلا بأس وأيهما أراد أن يأخذها من
المدفوع اليه لم يكن للدفوع اليه أن يمنع وسواء في أيهما كان له فيه المرفق أو لم يكن ومن أسأف سلفا
ففقضى أفضل من ذلك في العدد والوزن معا فلا بأس بذلك اذا لم يكن ذلك شرطاً بينهما ما في عقد السلف
ومن ادعى على رجل مالاً أو قام به شاهد أو لم يحلف والغريم يحجده ثم سأله الغريم أن يقره بالمال الى سنة
فان قال لا أقرب له الا على تأخير كرهت ذلك له الا أن يعلم أن المال له عليه فلا كره ذلك لصاحب المال
وأكرهه للغريم

(باب في بيع العروض)

(قال الشافعي) رحمه الله قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض وقال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله وهذا كما قال ابن عباس والله تعالى أعلم لأنه ليس في الطعام معنى ليس في غيره من البيوع ولا معنى يعرف الواحد وهو أني إذا ابتعت من الرجل شيئاً فأعما أبتاع منه عيناً أو مضموناً وإذا ابتعت منه مضموناً فليست بعين وقد يفلس فأكون قد بعت شيئاً ضمناً على من اشتريته منه وأعما بعت قبل أن يصير في تصرفي وملكي تاماً ولا يجوز أن أبيع ما لا أملك تاماً وإن كان الذي اشتريته منه عيناً فلو هلكت تلك العين انتقض البيع بيني وبينه فإذا بعته لم يتم ملكها لي بأن يكون ضمناً مني بعتته ما لم يتم لي ملكه ولا يجوز بيع ما لم يتم لي ملكه ومع هذا أنه مضمون على من اشتريته منه فإذا بعت شيئاً مضموناً على غيره فإن زعمت أني لست بضامن فقد زعمت أني أبيع ما لم أضمن ولا يجوز لأحد أن يبيع ما لا يضمن وإن زعمت أني ضامن فعلي من الضمان ما على دون من اشتريته منه أرأيت أن هلك ذلك في يدي الذي اشتريته منه أو أخذ مني شيء فإن قال لا قيل فقد بعت ما لا تضمن ولا يجوز بيع ما لا أضمن وإن قيل بل أنت ضامن فليس هكذا بعه كيف أضمن شيئاً قد ضمنته له على غيره ولو لم يكن في هذا شيء مما وصفت دلت عليه السنة وأنه في معنى الطعام (قال الشافعي) قال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقال لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فكل بيع كان عن تراض من المتبايعين جائز من الزيادة في جميع البيوع إلا بيعا حرمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا الذهب والورق يدا بيد والماء كولد والمشروب في معنى الماء كولد فكل ماء كل آدميون وشربوا فلا يجوز أن يباع شيء منه بشيء من صنفه إلا مثلاً مثل أن كان وزناً فوزن وإن كان كيلاً فكيلاً يدا بيد وسواء في ذلك الذهب والورق وجميع الماء كولد فإن تفرقا قبل أن يتقابضا ففسد البيع بينهما وكذلك بيع العرايا إلا أنهما من الماء كولد فإن تفرقا قبل أن يتقابضا ففسد البيع بينهما وإذا اختلف الصنفان مما ليس في بعضه ببعض الرابا فلا بأس بواحد منه بائنين أو أكثر يدا بيد ولا خيفه نسيئة وإذا جاز الفضل في بعضه على بعض فلا بأس بحزاف منه بحزاف وحزاف بمعلوم وكل ماء كله إلا آدميون ودواء فهو في معنى الماء كولد مثل الأهلبيج والتفاء وجميع الأدوية (قال) وماعدا هذا مما أكله البهائم ولم يأكله إلا آدميون مثل القرط والقضب والنوى والحشيش ومثل العروض التي لا تؤكل مثل القراطيس والياب وغيرها ومثل الحيوان فلا بأس بفضله بعضه على بعض يدا بيد ونسيئة تباعدت أو تقاربت لأنه داخل في معنى ما أحل الله من البيوع وخارج من معنى ما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الفضل في بعضه على بعض ودخل في نص إحلال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أحكامه من بعده (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اشترى عبد عبد بن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه باع بعيراً له بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالربذة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه باع بعيراً يقال له عصيفير بعشرين بعيراً إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال لا ربا في الحيوان وإنما نهى من الحيوان عن المضامين والملاقيح وحبل الحبلية (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن بعير يبيع من إلى أجل فقال لا بأس به (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية أن شاء الله شئ الربيع عن سلمة بن علقمة شككت عن محمد بن سيرين أنه سئل عن بيع الحديد بالحديد فقال الله أعلم أمأهم فكانوا يتبايعون الدرع بالدرع (قال الشافعي) ولا بأس بالبعير بالبعير من مثله وأكثر يدا بيد ونسيئة فإذا اتخى عن أن يكون في معنى ما لا يجوز الفضل

رقيقين للابن المعروف
والابن المجهول نصفين
ويمكن أن يكون الابن
هو الأكبر فيكون
الثلاثة أحراراً فالقياس
عندي على معنى قول
الشافعي أن أعطى
اليقين وأقف الشك
فالابن المعروف نصف
الميراث لأنه والذي
أقرب به ابنان فإنه
النصف والنصف الآخر
موقوف حتى يعرف
أو يصطلحوا والقياس
على معنى قول الشافعي
الوقف إذا لم أدراهما
عبدان أم حران أم عبد
وحران يوقفاً ومورث
ابن حتى يصطلحوا
(قال الشافعي رحمه الله)
وتجوز الشهادة أنهم هم
لا يعرفون له وارثاً غير
فلان إذا كانوا من
أهل المعرفة الباطنة
وإن قالوا بلغنا أن له
وارثاً غيره لم يقسم
الميراث حتى يعلم كم هو
فإن تطاول ذلك دعي
الوارث بكفيل للميراث

في بعضه على بعض فالنقد منه والدين سواء ولا بأس باستسلاف الحيوان كله الا الولائد وانما كرهت استسلاف الولائد لان من استسلف أمة كان له أن يردها بعينها فاذا كان له أن يردها بعينها وجعلته مال كالحا بالسلف جعلته يوطؤها ويردها وقد حاط الله جل ثناؤه ثم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم المسلمون الفروج فجعل المرأة لا تنكح والنكاح حلال الا بولي وشهود ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتخولوها رجل في حضر أو سفر ولم يحرم ذلك في شيء مما خلق الله غيرها جعل الاموال مرهونة ومبيعة بغير دينه ولم يجعل المرأة هكذا حتى حاطها قيميا أحل الله لها بالولي والشهود فقرقنا بين حكم الفروج وغيرها بما فرق الله ورسوله ثم المسلمون بينهما واذا باع الرجل غنما بدنانير الى أجل قلت الدنانير فاعطاهم انما من صنف غنمه أو غير صنفها فهو سواء ولا يجوز إلا أن يكون حاضرا ولا تكون الدنانير والدرهم في معنى ما يتبع به من العروض فلا يجوز بيعه حتى يقبض ولا بأس بالسلف في الحيوان كله بصفة معلومة وأجل معلوم والسلف فيها اشتراؤها وشراؤها غير استسلافها فيجوز ذلك في الولائد ولا خير في السلف إلا أن يكون مضمونا على السلف ما مونا في الظاهر أن يعود ولا خير في أن يسلف في غرائط بعينه ولا نتاج ماشية بعينها لان هذا يكون ولا يكون ومن سلف في عرض من العروض أو شيء من الحيوان فلما حل أجله سأله بائعه أن يشتريه منه بمثل غنمه أو أقل أو أكثر أو بعرض كان ذلك العرض محالفا له أو مثله فلا خير في أن يبيعه بمثل لان بيعه مالم يقبض واذا سلف الرجل في عرض من العروض الى أجل فمحل له السلف قبل محل الأجل فلا بأس ولا خير في أن يعجله على أن يضع عنه ولا في أن يعجله على أن يزيد السلف لان هذا بيع بمحدثه غير البيع الاول ولا خير في أن يعطيه من غير الصنف الذي سلفه عليه لان هذا بيع بمحدثه وانما يجوز أن يعطيه من ذلك الصنف بعينه مثل شرطهما أو أكثر فيكون متطوعا وان أعطاه من ذلك الصنف أقل من شرطه على غير شرط فلا بأس كما أنه لو فعل بعد محله جاز وان أعطاه على شرط فلا خير فيه لانه ينقصه على أن يعجله وكذلك لا يأخذ بعض ما سلفه فيه وعرضه غيره لان ذلك بيع مالم يقبض بعضه ومن سلف في صنف فأناه السلف من ذلك الصنف بأرفع من شرطه فله قبضه منه وان سأله زيادة على جودته فلا يجوز أن يزيد إلا أن يتفاسخ البيع الاول ويشتري هذا اشرا جديدا لانه اذا لم يفعل فهو شراء مالم يعلم كانه سلفه على صاع بمجوة جيدة فله أدنى الجيد فجاءه بالغاية من الجيد وقال زدني شيئا فاشتري منه الزيادة والزيادة غير معلومة لاهي كيل زاده فيزيده ولا هي منفصلة من البيع الاول فيكون اذا زاده اشترى ما لا يعلم واستوفى ما لا يعلم وقد قيل انه لو أسلفه في مجوة فأراد أن يعطيه صحيحا بامكان المجوة لم يجز لان هذا بيع المجوة بالصحيحاني قبل أن تقبض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يقبض وهكذا كل صنف سلف فيه من طعام أو عرض أو غيره له أن يقبضه أدنى من شرطه وأعلى من شرطه اذا تراضيا لان ذلك جنس واحد وليس له أن يقبض من غير جنس ما سلف فيه لانه حينئذ يبيع ما اشترى قبل أن يستوفيه (قال) ولا يأخذ اذا سلف في جدير ديثا على أن يزيد شيئا والعلة فيه كالعلة في أن يزيده بأخذ أجود واذا سلف رجل رجلا في عرض فدفع السلف الى السلف من ذلك العرض على أن يشتريه لنفسه ويقبضه كرهت ذلك فاذا اشتراه وقبضه برئ منه السلف وسواء كان ذلك ببينة أو ببينة اذا تصادقا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس بالسلف في كل ما أسلف فيه حالا أو الى أجل اذا حل أن يشتري بصفة الى أجل حل أن يشتري بصفة نقدا وقد قال هذا ابن جريج عن عطاء ثم رجع عطاء عنه واذا سلف رجل في صوف لم يجز أن يسلف فيه الا بوزن معلوم وصفة معلومة ولا يصلح أن يسلف فيه عدد الاختلافه ومن اشترى من رجل سلعة فساءله أن يقبله فيها بان يعطيه البائع شيئا أو يعطيه المشتري نقدا أو الى أجل فلا خير في الاقالة على ازدياد ولا نقص بحال لانها انما هي فسخ بيع وهكذا الوابعا ياها فاسدته على أن ينظره بالثمن لم يجز لان النظر ما زدياد ولا خير في الاقالة على زيادة ولا نقصان ولا تأخير في كراء ولا بيع ولا غيره وهكذا ان باعه سلعة الى أجل فساءله أن

ولا نجبره وان قالوا لا وارث له غيره قبلت على معني لا نعلم فان كان ذلك منهم على الاحاطة كان خطأ ولم أردهم به لانه يؤل بهم الى العالم

(كتاب العارية)

(قال الشافعي رحمه الله) وكل عارية مضمونة على المستعير وان تلفت من غير فعله استعار النبي صلى الله عليه وسلم من صفوان سلاحه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة وقال من لا يضمن العارية فان قلنا اذا اشترط المستعير الضمان ضمن قلت اذا تبرك قولك قال وأين قلت ما يقول في الوديعة اذا اشترط المستودع أو المضارب الضمان أهو ضامن قال لا يكون ضامنا قلت فان اشترط على المستسلف أنه غير ضامن أيرأ قال لا قلت ويرد ما ليس بمضمون

الي أصله وما كان
مضمونا الي أصله
ويبطل الشرط فيهما
قال نعم قلت وكذلك
ينبغي أن تقول في
العارية وكذلك شرط
النبي صلى الله عليه وسلم
ولا يشترط أنها مضمونة
لما لا يضمن قال فلم
شرط قلت لجهالة
صفوان به لانه كان
مشركا لا يعرف الحكم
ولو عرفه ماضره شرطه
له قال فهل قال هذا
أحد قلت في هذا
كفاية وقد قال ابن
عباس وأبو هريرة أن
العارية مضمونة (قال)
ولو قال رب الدابة
أكرتكمها الى موضع
كذا وكذا وقال الراكب
بل عارية فالقول قول
الراكب مع عينه ولو
قال أعمرتنيها
وقال ربها غصبتنيها

(١) قوله بنت أنفع كذا
بالاصول التي بايدينا ولم
نظفر به بعد المراجعة
كتبه محمده

(٢) قوله وسواء في
هذا المعين الخ كذا
بالاصل ولعله المعين
وغير المعين وحرر كتبه
محمده

بقيله فلم يقبله الا على أن يشركه البائع ولا خبير فيه لان الشركة بيع وهذا بيع مالم يقبض ولكنه ان شاء أن
يقبله في النصف أقاله ولا يجوز أن يكون شريكه والمتبايعان بالسلف وغيره بالخيار مالم يتفرقا من
مقامهما الذي تباعا فيه فاذا تفرقا وأخير أحدهما الآخر بعد البيع فاختر البيع فقد انقطع الخيار
ومن سلف في طعام أو غيره الى أجل فلما حل الاجل أخذ بعض ماسلف فيه وأقال البائع من الباقي
فلا بأس وكذلك لو باع حيوانا أو طعاما الى أجل فأعطاه نصف رأس ماله وأقاله المشتري من النصف
وقبضه بلا زيادة اذ اداهوا لانقصان ينقصه فلا بأس (قال) ولا يجوز من البيوع الا ثلاثة بيع عين
بعينها حاضرة وبيع عين غائبة فاذا رآها المشتري فهو بالخيار فيها ولا يصلح أن تباع العين الغائبة بصفة ولا
الى أجل لانها قد تدرك قبل الاجل فيتنازع الرجل ما يمنع منه وهو يقدر على قبضه وانها قد تتلف قبل أن
تدرك فلا تكون مضمونة والبيع الثالث مضمونة اذا جاء بها صاحبها على الصفة لزمته مشتريها
ويكاف أن يأتي بها من حيث شاء (قال أبو يعقوب) الذي كان يأخذ به الشافعي ويعمل به أن البيع
بيعان بيع عين حاضرة ترى أو بيع مضمون الى أجل معلوم ولان ثالثهما (قال الربيع) قد رجح
الشافعي عن بيع خيار الرؤية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن باع سلعة من السلع الى أجل من
الآجال وقبضها المشتري فلا بأس أن يبيعها الذي اشتراها بأقل من الثمن أو أكثر من الثمن ونقد لانها ببيعة غير
البيعة الاولى وقد قال بعض الناس لا يشترط البائع بأقل من الثمن وزعم أن القياس في ذلك جائز
ولكنه زعم تبع الاثر ومحمود منه أن يتبع الاثر الصحيح فلما سئل عن الاثر اذا هو أبو اسحق عن امرأته
عالية بنت أنفع (١) أنها دخلت مع امرأته أبي السفر على عائشة رضي الله عنها فذكرت لعائشة أن زيد بن
أرقم باع شيئا الى العطاء ثم اشتراه بأقل مما باع به فقالت عائشة أخبرني زيد بن أرقم أن الله قد أبطل جهاده
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا أن يتوب (قال الشافعي) فقيل له ثبت هذا الحديث عن عائشة
فقال أبو اسحق رواه عن امرأته فقيل فتعرف امرأته بشئ يثبت به حديثها فاعلمته قال شيئا فقلت ترد حديث
بسرة بنت صفوان مهاجرة معروفة بالفضل بأن تقول حديث امرأته وتحتج بحديث امرأته ليست عندك
منها معرفة أكثر من أن زوجها روى عنها ولو كان هذا من حديث من يثبت حديثه هل كان أكثر ما في
هذا الا أن زيد بن أرقم وعائشة اختلفا لانه تعلم أن زيد لا يبيع الاميراء حلالا له ورأته عائشة حراما وزعمت
أن القياس مع قول زيد فكيف لم تذهب الى قول زيد ومعه القياس وأنت تذهب الى القياس في بعض
الحالات فتترك به السنة الثابتة قال أفليس قول عائشة مخالفا لقول زيد قيل ما تدري لعلها انما خالفته في أنه
باع الى العطاء ونحن نخالفه في هذا الموضوع لانه أجل غير معلوم فأما ان اشتراها بأقل مما باع بها فاعلمها
تخالفه فيه قط لعلها رأت البيع الى العطاء مفسوخا ورأت بيعه الى العطاء لا يجوز فسرأته لم يملك ما باع
ولا بأس في أن يسلف الرجل فيما ليس عنده أصله واذا أرى الرجل الرجل السلعة فقال اشتريه وأرجل فيهما
كذا فاشترها الرجل فالشراء جائز والذي قال أرجل فيهما بالخيار ان شاء أحدث فيها بيعا وان شاء تركه
وهكذا ان قال اشتري متاعا ووصفه له أو متاعا أي متاع شئت وأنا أرجل فيه فكل هذا سواء يجوز البيع
الاول ويكون هذا فيما أعطى من نفسه بالخيار وسواء في هذا ما وصفت ان كان قال أبتاعه واشترته
منك بنقد أو دين يجوز البيع الاول ويكونان بالخيار في البيع الآخر فان جدد ما جاز وان تباعا به على
أن ألزما أنفسهما الامر الاول فهو مفسوخ من قبل شيئين أحدهما أنه تباعا به قبل يملكه البائع والثاني
أنه على مخاطرة أنك ان اشتريته على كذا أرجل فيه كذا وان اشتري الرجل طعاما الى أجل فقبضه فلا
بأس أن يبيعه ممن اشتراه منه ومن غيره بنقد والى أجل وسواء في هذا المعين وغير المعين (٢) واذا باع الرجل
السلعة بنقد أو الى أجل فنسوخها المتنازع فبارت عليه أو باعها بوضع أو هلك من يده فسأل البائع أن
يضع عنه من ثمنها شيئا أو يهبها كلها فذلك الى البائع ان شاء ففعل وان شاء لم يفعل من قبل أن الثمن له لازم فان

كان القول قول المستعير
(قال المزني) رحمه
الله هذا عذري خلاف
أصله لانه يجعل من
سكن دار رجل كمن
تعدي على سلعته
فأتلفها فله قيمة السكنى
وقوله من أتلّف شيئاً
ضمن ومن ادعى البراءة
لم يبرأ فهذا مقر بأخذ
سكنى وركوب دابة
ومدع البراءة فعليه
البينة وعلى المتكرب
الدابة والدار اليمين
وبأخذ القيمة (قال
الشافعي رحمه الله) ومن
تعدي في وديعة ثم ردها
الى موضعها الذي كانت
فيه ضمن لانه خرج من
الامانة ولم يحدث له رب
المال استئماناً فلا يبرأ
حتى يدفعها اليه واذا
أعاره بقعة بيني فيها بناء
لم يكن لصاحب البقعة
أن يخرجها حتى يعطيه
قيمة بنائه قائماً يوم
يخرجها ولو وقتله وقتاً
وكذلك لو أذن له في
البناء مطلقاً ولكن لو
قال فان انقضى الوقت
كان عليه أن تنقض
بناءه كان ذلك عليه
لانه لم يغيره انما غر
نفسه

شاء تركه له من الثمن الا لازم وان شاء لم يترك وسواء كان هذا عن عادة اعتادها أو غير عادة وسواء أحدهما
هذا في أولبيعة تباع له أو بعد مائةبيعة ليس للعادة التي اعتادها معنى يحل شيئاً ولا يحرمه وكذلك
الموعدان كان قبل العقد أو بعده فان عقد البيع على موعده أنه ان وضع في البيع وضع عنه فالبيع مفسوخ
لان الثمن غير معلوم وليس تفسد البيوع أبداً ولا النكاح ولا شيء أبداً الا بالعقد فاذا عقد عقد صحيح لم
يفسده شيء تقدمه ولا تأخر عنه كما اذا عقد عقد افساد لم يصلح شيء تقدمه ولا تأخر عنه الا بتجديد العقد
صحيح واذا اشترى الرجل من الرجل طعاماً بدينار على أن الدينار عليه الى شهر الا أن يبيع الطعام قبل ذلك
فيعطيه ما باع من الطعام فلا خيره لانه الى أجل غير معلوم ولو باعه الى شهر ولم يشرط في العقد شيئاً أكثر
من ذلك ثم قال له ان بعتة أعطيتك قبل الشهر كان جائزاً وكان موعداً ان شاء وفي له وان شاء لم يف له لانه لا يفسد
حتى يكون في العقد واذا ابتاع رجل طعاماً سمي الثمن الى أجل والطعام نقد وقبض الطعام فلا بأس أن
يبيع الطعام بمدة القبض وبعد زمان اذا صار من ضمانه من الذي اشترى منه ومن غيره وينقد الى أجل
لان البيعة الاخرة غير البيعة الاولى واذا سلف رجل في العروض والطعام الذي يغير الى أجل فليس عليه
أن يقبضه حتى يحل أجله فاذا حل أجله جبر على قبضه وسواء عرضه عليه قبل أن يحل الاجل بساعة
أو بسنة وان اجتمع على الرضا بقبضه فلا بأس وسواء كان ذلك قبل أن يحل الاجل بسنة أو بساعة واذا
ابتاع الرجل شيئاً من الحيوان أو غيره فأتباعه والمشتري يعرفه بعينه فالشراء جائز وهو مضمون من مال
البائع حتى يقبضه المشتري فاذا كان المشتري لم يره فهو بالخيار اذا رآه من عيب ومن غير عيب وسواء وصف
له أو لم يوصف اذا اشتراه بعينه غير مضمون على صاحبه فهو سواء وهو شراء عين ولو جاء به على الصفة اذ لم
يكن رآه لم يلزمه أن يأخذ الا أن يشاء وسواء أدر كتب بالصفة حبة أو مئة ولو أنه اشتراه على صفة مضمونة الى
أجل معلوم فجاءه بالصفة لزم المشتري أحب أو كره وذلك أن شراءه ليس بعين ولو وجد تلك الصفة في يد
البائع فأراد أن يأخذها كان للبائع أن يمنعها ايها اذا أعطاه صفة غيرها وهذا فرق بين شراء الاعيان
والصفات الاعيان لا يجوز أن يحول الشراء منها في غيرها الا أن يرضى المتنازع والصفات يجوز أن تحول
صفة في غيرها اذا أوفى أدنى صفة ويجوز النقد في الشيء الغائب وفي الشيء الحاضر بالخيار وليس هذا من بيع
وسلف بسيل واذا اشترى الرجل الشيء الى أجل ثم تطوع بالنقد فلا بأس واذا اشترى ولم يسم أجلاً فهو
بنقد ولا الزم أنه يدفع الثمن حتى يدفع اليه ما اشترى واذا اشترى الرجل الجارية أو العبد وقد رآه وهو
غائب عنه وأبرأ البائع من عيبه ثم أتاه به فقال قد زاد العيب فالقول قول المشتري مع عيبه ولا تباع
السلعة الغائبة على أنها ان تلفت فعلى صاحبها مثلها ولا بأس أن يشتري الشيء الغائب بدين الى أجل معلوم
والاجل من يوم تقع الصفقة فان قال اشترى بها منك الى شهر من يوم أقبض السلعة فالشراء باطل لانه قد
يقبضها في يومه ويقبضها بعد شهر أو أكثر

(باب في بيع الغائب الى أجل)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا باع الرجل من الرجل عبد الله غائباً بذهب ديناله على آخر أو غائبة عنه ببلد
فالبيع باطل (قال) وكذلك لو باعه عبداً ودفعه اليه الا أن يدفعه اليه ويرضى الآخر بخواله على رجل فأما
أن يبيعه اياً ويقول خذ ذهبي الغائبة على أنه ان لم يجدها فالمشتري ضامن لها فالبيع باطل لان هذا أجل
غير معلوم وبيع بغير مدة ومحو لا في ذمة أخرى (قال الشافعي) ومن أتى حائكاً فاشترى منه ثوباً على
منهجه قد بقي منه بعضه فلا خيره فيه نقده أو لم ينقده لانه لا يدري كيف يخرج باقي الثوب وهذا لا يبيع عين
براهوا ولا صفة مضمونة قال ولا بأس بشراء الدار حاضرة وغائبة ونقد ثمنها ومذارعة وغير مذارعة (قال)
ولا بأس بالنقد في بيع الخيار (قال) واذا اشترى الرجل بالخيار وقبض المشتري فالمشتري ضامن حتى يرد

السلعة كما أخذها وسواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما معا وإذا باع الرجل السلعة وهو بالخيار فليس
للذي عليه الخيار أن يرد إنما يرد الذي له الخيار (قال) ويبيع الخيار جاز من باع جارية فله المشتري قبضها
وليس عليه وضعها للاستبراء ويستبرئها المشتري عنده وإذا قبضها المشتري فهي من ضمانه وفي ملكه وإذا
حال البائع بينه وبينها وضعها على يدي عدل يستبرئها فهي من ضمان البائع حتى يقبضها المشتري ثم يكون
هو الذي يضعها ويجوز بيع المشتري فيها ولا يجوز بيع البائع حتى يردّها المشتري أو يتفاسخ البيع ومن
اشتري جارية بالخيار فبات قبل أن يختار فورثته يقومون مقامه وإذا باع الرجل السلعة لرجل واستثنى رضا
المبيع له ما بينه وبين ثلاث فإن رضى المبيع له فالباع جاز وإن أراد الرد فله الرد وإن جعل الرد إلى غيره فليس
ذلك له إلا أن يجعله ويكلا برد أو اجازة فتجوز الوكالة عن أمره (قال الشافعي) ومن باع سلعة على رضا غيره
كان للذي شرط له الرضا الرد ولم يكن للبائع فإن قال على أن أستاذم فليس له أن يرد حتى يقول قد أستاذم
فأمرت بالرد (قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري الرجل الدابة ويشتري ركوبها قبل ذلك أو أكثر (قال)
لأنها قد تتغير إلى سنة وتلف ولا خير في أن يبيع الرجل الدابة ويشتري ركوبها قبل ذلك أو أكثر (قال)
ولا خير في أن يبيع الرجل الدابة ويشتري عقاقها (١) ولو قال هي عقوق ولم يشترط ذلك لم يكن بذلك بأس
وإذا باع الرجل والد جاريته على أن عليه رضاعه ومؤنته سنة أو أقل فالباع باطل لأنه قد عوت قبل سنة فلو
كان مضمونا للمشتري فضل الرضاع لم يجز لأنه وقع لا يعرف حصته من حصه البيع ولو كان مضمونا من البائع
كان عينا يقدر على قبضها ولا يقدر على قبضها إلا بعد سنة ويكون دونها وبيع واجارة

(باب ثمر الحائط يباع أصله)

(أخبرنا الشافعي) رحمه الله قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من باع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا فثمرتها
للبيع إلا أن يشترط المبتاع (قال الشافعي) وهذا الحديث ثابت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبه نأخذ وفيه دلالات أحدها لا يشك في أن الحائط إذا بيع وقد أبر نخله فالثمرة لبائعه إلا أن يشترطها
مبتاعه فيكون مما وقعت عليه صفقة البيع ويكون لها حصه من الثمن (قال) والثانية أن الحائط إذا بيع
ولم يؤبر نخله فالثمرة للمشتري لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حدث فقال إذا أبر فثمرتها للبائع فقد أخبر أن
حكمه إذا لم يؤبر غير حكمه إذا أبر ولا يكون ما فيه إلا للبائع أو للمشتري لا غيرهما ولا موقوف في باع حائط لم
يؤبر فالثمرة للمشتري بغير شرط استدلالا بوجود السنة (قال) ومن باع أصل نخل فخل أو فحول بعد أن
تؤبر أنات النخل فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع ومن باع فحلا قبل أن تؤبر أنات النخل فالثمرة للمشتري
(قال) والحوائط تختلف بتهامة ونجد والسقف فيستأجر باركل بلد بقدر حرها ويردها وما قدر الله تعالى من
إيمانها فمن باع حائطها لم يؤبر فثمرتها للبائع وإن أبر غيره لأن حكمه به لا بغيره وكذلك لا يباع منها شيء حتى
يبدو صلاحه وإن بدا صلاح غيره وسواء كان نخل الرجل قليلا أو كثيرا إذا كان في حظار واحد أو بقعة
واحدة في غير حظار فبدا صلاح واحدة منه حل بيعه ولو كان إلى جنبه حائط له آخر أو لغيره فبدا صلاح
حائط غيره الذي هو إلى جنبه لم يحل بيع ثمر حائطه بحلول بيع الذي إلى جنبه وأقل ذلك أن يرى في شيء منه
الجرسة أو الصفرة وأقل الأبار أن يكون في شيء منه إلا بارتفاع عليه اسم أنه قد أبر كآبائه إذا بدا صلاح شيء
منه وقع عليه اسم أنه قد بدا صلاحه واسم أنه قد أبر فيحل بيعه ولا ينتظر آخره بعد أن يرى ذلك في أوله
(قال) والأبار التلقيج وهو أن يأخذ شيا من طلع الفحل فيدخله بين ظهري طلع الأنث من النخل فيكون له
بإذن الله صلاحا (قال) والدلالة بالسنة في النخل قبل أن يؤبر وبعد الأبار في أنه داخل في البيع مثل

(كتاب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله فإذا شق رجل لرجل
نوبا شقا صغيرا أو كبيرا
يأخذ ما بين طرفيه طولا
وعرضا أو كسر له شيا
كسرا صغيرا أو كبيرا
أو رضنه أو جنى
له على مملوك فأعماه أو
شبهه موضحة فذلك
كله سواء ويقوم المبتاع
كله والحياوان غير
الرقيق صحيجا ومكسورا
أو صحيجا ومجروحا قد
برئ من جرحه ثم يعطى
مالك ذلك ما بين
القيمتين ويكون ما بقي
بعد الجناية لصاحبه
نفعه أو لم ينفعه فأما
ما جنى عليه من العبد
فيقوم صحيجا قبل
الجناية ثم ينظر إلى
الجناية فيعطى أرشها
من قيمة العبد صحيجا كما
(١) العقاق كسحاب
وكتاب الحمل وفرس
عقوق لصبور حامل أو
حائل ضد كافي القاموس
تسبه معصمه

الدلالة بالاجماع في جنين الامة وذات الجمل من البهائم فان الناس لم يختلفوا في أن كل ذات حمل من بني آدم ومن البهائم بيعت فحملها تبع لها كعضومنها داخل في البيع بلا حصة من الثمن لانه لم يزايله او من باعها وقد ولدت فالولد غير لها وهو للبائع الا أن يشترطه المبتاع فيكون قد وقعت عليه الصفقة وكانت له حصة من الثمن وبخالف الثمر لم يؤثر الجنين في أن له حصة من الثمن لانه ظاهر وليست للجنين لانه غير ظاهر ولولا ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لما كان الثمر قد طاع مثل الجنين في بطن أمه لانه قد يقدر على قطعه والتفريق بينه وبين شجره ويكون ذلك باحاطته والجنين لا يقدر على اخراجه حتى يقدر الله تعالى له ولا يباح لاحد اخراجه وانما جعنا بينهما حيث اجتمعا في بعض حكمهم ما بان السنة جاءت في الثمر لم يؤثر كعنى الجنين في الاجماع فيجمعنا بينهما ما خبره الا قياسا اذ وجدنا حكم السنة في الثمر لم يؤثر برحكم الاجماع في جنين الامة وانما مثلنا فيه تمثيلا ليلفقهه من سمعه من غير أن يكون الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتاج الى أن يقاس على شيء بل الاشياء تكون له تبعا (قال) ولو باع رجل أصل حائط وقد تشقق طلع انائه أو شيء منه فأخر إباره وقد أبر غيره من حاله مثل حاله كان حكمه حكم ما تأبر لانه قد جاء عليه وقت الإبر وأظهرت الثمرة ورثت بعد تغيبها في الجف (١) قال واذا بدأ في إبر شيء منه كان جميع ثمر الحائط المبيع للبائع كما يكون اذا رثت في شيء من الحائط الحجرة أو الصفرة حل بيع الثمرة وان كان بعضه أو أكثره لم يجر أو يصفتر (قال) والكرسف اذا بيع أصله كالنخل اذا خرج من جوزة ولم ينشق فهو للمشتري واذا انشق جوزة فهو للبائع كما يكون الطلع قبل الإبر وبعده (قال) فان قال قائل فانما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الثمرة للبائع اذا أبر فكيف قلت يكون له اذا استأبر وان لم يؤثر قيل له ان شاء الله تعالى لا معنى للإبر الا وقته ولو كان الذي يوجب الثمرة للبائع أن يكون انما يستحقها بان يبرها فاختلف هو والمشتري انبغى أن يكون القول قول المشتري لان البائع يدعي شيئا قد خرج منه الى المشتري وانبغى ان تصادقا أن يكون له ثمر كل نخلة أبرها ولا يكون له ثمر نخلة لم يبرها (قال) وما قلت من هذا هو موجود في السنة في بيع الثمر اذا بدأ بصلاحه وذلك اذا اجر أو بعضه وذلك وقت يأتي عليه وهذا مذكور في بيع الثمر اذا بدأ بصلاحها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء أخبره أن رجلا باع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حائطاً مثمراً ولم يشترط المبتاع الثمر ولم يستثن البائع الثمر ولم يذكراهما فلما ثبت البيع اختلفا في الثمر فاحتكك فيه الى النبي صلى الله عليه وسلم ففضى بالثمر للذي لقم النخل للبائع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول في العبد له المال وفي النخل المثمر يباع ولا يذكر ان ماله ولا ثمره هو للبائع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء رأيت لو أن انسانا باع رقبة حائط مثمر لم يذكرا الثمرة عند البيع لا للبائع ولا للمشتري أو عبد الله مال كذلك فلما ثبت البيع قال المبتاع اني أردت الثمر قال لا يصدق والبيع جائز وعن ابن جريج أنه قال لعطاء ان رجلاً أعتق عبد الله مال قال ينته في ذلك ان كان نوى في نفسه أن ماله لا يعتق منه فماله كله لسيده وبهذا كله تأخذ في الثمرة والعبد (قال) واذا بيعت رقبة الحائط وقد أبر شيء من نخله أو ثمره ذلك النخل في عامه ذلك البائع ولو كان منه ما لم يؤثر ولم يطلع لان حكمه ثمره ذلك النخل في عامه ذلك حكم واحد كما يكون اذا بدأ بصلاحه ولم يؤثر (قال) ولو أصيب الثمرة في يدى مشتري رقبة الحائط بجائحة تأتى عليه أو على بعضه فلا يكون للمشتري أن يرجع بالثمرة المصابة ولا بشيء منها على البائع فان قال قائل ولم لا يرجع بها ولها من الثمن حصة قيل لانها انما جازت تبعا في البيع ألا ترى أنها لو كانت تباع منفردة لم يحل بيعها حتى تحمر فلما كانت تبعا في بيع رقبة الحائط حل بيعها وكان حكمها حكم رقبة الحائط ونخلة الذي يحل بيعه غيره وكبيره وكانت مقبوضة لقبض النخل وكانت المصيبة بها كالمصيبة بالنخل

يعطى الحرام من أرض الجنانية من ديتته بالغاً ذلك ما بلغ ولو كانت قوماً كما يأخذ الخرديات (قال الشافعي) وكيف غلط من زعم أنه ان جنى على عبدي فلم يفسده أخذته وقيمة ما نقصه وان زاد الجاني معصية الله تعالى فأفسده سقط حتى الا أن أسلمه يملكه الجاني فيسقط حتى بالفساد جبين عظم ويثبت حين صغر ويملك على حين عصي فأفسد فلم يملك بعضا ببعض ما أفسد وهذا القول خلاف لاصل حكم الله تعالى بين المسلمين في أن المالكين على ملكهم لا يملك عليهم الا برضاهم وخلاف المعقول والقياس (قال) ولو غصب جارية تساوى مائة فزادت في يده بتعليم (١) الجف بضم الجيم وعاء الطلع كافي القاموس اه معجمه

والمشتري لو أصيب بالنخل بعد أن يقبضها كانت المصيبة منه فان ابتاع رجل حائطاً فيه ثمر لم يؤثر كان له مع النخل أو شرطه بعدما أبرفكان له بالشرط مع النخل فلم يقبضه حتى أصيب بعض الثمر ففهما قولان أحدهما أنه بالخيار في رد البيع لأنه لم يسلم له كما اشترى أو أخذه بحصته من الثمن بحسب ثمن الحائط أو الثمرة فينظر كم حصته المصاب منها فيطر ح عن المشتري من أصل الثمن بقدره فان كان الثمن مائة والمصاب عشر العشر ما اشترى طرح عنه دينار من أصل الثمن لا من قيمة المصاب لأنه شيء خرج من عقدة البيع بالمصيبة وهكذا كل ما وقعت عليه صفقة البيع بعينه من نبات أو نخل أو غيره فما أصيب منه شيء بعد الصفقة وقبل قبض المشتري فالمشتري بالخيار في رد البيع لأنه لم يسلم اليه كما اشترى بكامله أو أخذ ما بقي بحصته من الثمن لأنه قد ملكه ملكاً صحيحاً وكان في أصل المالك أن كل واحد منه بحصته من الثمن المسمى ولا يكون للمشتري في هذا الوجه خيار (قال) وهكذا الثمر يبتاع مع رقبة الحائط ويقبض فتصيبه الجائحة في قول من وضع الجائحة وفي القول الآخر الذي حكيت فيه قولاً يخالفه سواء لا يختلفان والقول الثاني ان المشتري ان شاء رد البيع بالنقص الذي دخل عليه قبل القبض وان شاء أخذه منه بجميع الثمن لا ينقص عنه شيء لانها صفقة واحدة (قال) فان قال قائل فكيف أجرتم بيع الثمرة لم يبدل صلاحها مع الحائط وجعلتم لها حصته من الثمن ولم تجزوها على الانفراد قيل بما وصفنا من السنة فان قال فكيف أجرتم بيع الدار بطرقها ومسيل مائها وأقنيتها وذلك غير معلوم قيل أجرناه لأنه في معنى الثمرة التي لم يبدل صلاحها بتبع في البيع ولو بيع من هذا شيء على الانفراد لم يجز فان قال قائل فكيف يكون داخل في جملة البيع وهو ان بعض لم يجز بيعه على الانفراد قيل بما وصفنا لك فان قال فهل يدخل في هذا العبد يباع قلت نعم في معنى ويخالفه في آخر فان قال فما المعنى الذي يدخل به فيه قيل اذا بعناك عبداً بعناكه بكامل جوارحه وسمعه وبصره ولو بعناك جارية من جوارحه تقطعها أو لا تقطعها لم يجز البيع فهي اذا كانت فيه جازت واذا أفردت منه لم يحل بيعها لان فيها عذاً باع عليه وليس فيها منفعة لمشتريه ولو لم تقطع وهذا الموضع الذي يخالف فيه العبد بما وصفنا من الطرق والثمر وفي ذلك أنه يحل تفرق الثمر وقطع الطرق ولا يحل قطع الجارحة الا بحكمها (قال) وجميع ثمار الشجر في معنى ثمر النخل اذا رى في أوله النضج حل بيع آخره وهما يكونان بارزين معا ولا يحل بيع واحد منهما حتى يرى في أولهما النضج (قال) ويخالف الثمار من الاعناب وغيرها النخل فتكون كل ثمرة خرجت بارزة ترى في أول ما تخرج كما ترى في آخره لا مثل ثمر النخل في الطلعة يكون مغنياً وهو يرى يكون بارزاً فهو في معنى ثمرة النخل بارزاً فاذا باعه شجرة مثراً فالثمر للبايع الا أن يشترط المبتاع لان الثمر قد فارق أن يكون مستودعاً في الشجر كما يكون الحمل مستودعاً في الامه ذات الحمل (قال) ومعقول في السنة اذا كانت الثمرة للبايع كان على المشتري تركها في شجرها الى أن تبلغ الجذأ والقطاف واللقاط من الشجر (قال) واذا كان لا يصلحها الا السقي فعلى المشتري تخليه للبايع وما يكفي الشجر من السقي الى أن يجذب ويلقط ويقطع فان انقطع الماء فلا شيء على المشتري فيما أصيب به البائع في ثمرة وكذلك ان أصابته جائحة وذلك انه لم يبعه شيئاً فساله تسليم ما باعه (قال) وان انقطع الماء فكان الثمر يصلح تركه حتى يبلغ وان كان لا يصلح لم يمنع صاحبه من قطعه ولو كان الماء كاهو ولو قطعه فان اراد الماء لم يكن ذلك له انما يكون له من الماء ما فيه صلاح ثمرة فاذا ذهب ثمرة فلا حق له في الماء (قال) وان انقطع الماء فكان بقاء الثمرة في النخل وغيره من الشجر المسقوى يضر بالنخل ففيها قولان أحدهما أن يسأل أهل ذلك الوادي الذي به ذلك الماء فان قالوا ليس يصلح في مثل هذا من انقطاع الماء الا قطع ثمرة عنه والأضر بقلوب النخل ضرراً ينافيها أخذ صاحبه بقطعه الا أن يسقيه متطوعاً وقيل قد أصبت وأصيب صاحب الاصل بأكثر من مصيبتك فان قالوا هو لا يضر بها ضرراً ينافيها والثمر يصلح ان تركه فيها وان كان قطعه خيراً لها تركه اذا لم يكن فيه ضرر بين فان

منه أو لسمي واعتناء من
ماله حتى صارت تساوى
ألفاً ثم نقصت حتى
صارت تساوى مائة
فانه يأخذها وتسمائة
معها كما تكون له لو
غصبه اباها وهي
تساوى ألفاً فنقصت
تسمائة وكذلك هذا في
البيع الفاسد والحكم
في ولدها الذين ولدوا في
الغصب كالحكم في
بذنها ولو باعها الغاصب
فأولدها المشتري ثم
استحقها المصوب
أخذ من المشتري مهرها
وقبضها ان كانت ميتة
وأخذها ان كانت حية
وأخذ منه قيمة أولادها
يوم سقطوا أحياء ولا
يرجع عليه بقيمة من سقط
ميتاً ويرجع المشتري
على الغاصب بجميع
ما ضمنه من قيمة الولد
لأنه غره ولا أرد به بالمهر
لأنه كالشيء يتلفه فلا
يرجع بغيره على غيره
واذا كان الغاصب هو
الذي أولدها أخذها
وما نقصها ومهر مثلها

وجميع وادها وقيمة من
 كن منهم ميتا وعليه
 الحدان لم يأت بشبهة
 فان كان ثوبا فابلاه
 المشتري أخذه من
 المشتري وما بين قيمته
 صحيحا يوم غصبه وبين
 قيمته وقد أبلاه ويرجع
 المشتري على الغاصب
 بالثمن الذي دفعه ولس
 أنظر في القيمة الى تغير
 الاسواق وانما أنظر
 الى تغير الابدان وان
 كان المغصوب دابة
 فشغلها الغاصب أو
 لم يشغلها أو دارفكها
 أو أكرها أو لم يسكنها
 ولم يكرها فعليه كراء
 مثل كراء ذلك من
 حين أخذه حتى يرد
 وليس الغلة بالضمان
 الا لما لك الذي قضى له
 بهارسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأدخل
 الشافعي رحمه الله
 على من قال ان
 الغاصب اذا ضمن
 سقط عنه الكراء قوله
 اذا كثر قيضا فأنز
 به أو يئان نصب فيه

قالوا لا يسلم الثمر الا ان تركه أو ما تركه أو ما احتى اذا بلغ الوقت الذي يقولون فيه يملك فلو قيل اقطع له لانه خير لك
 ولصاحبك كن وجهه وله تركه اذا لم يضر بالنخل ضررا يئنا وان قال صاحب غيب ليس له أصله أدع غيب
 فيه ليكون أنبي له أو سفر رجل أو تفاح أو غيره لم يكن له ذلك اذا كان القطاف والبقا والجداد أخذ بحد ذاته
 وقطافه ولقاطه ولا يترك ثمره فيه بعد أن يصلح فيه القطاف والجداد واللقاط (قال) وان اختلف رب الحائط
 والمشتري في السقي جلا في السقي على ما لا غنى بالثمر ولا صلاح له الابيه وما يسقي عليه أهل الاموال أموالهم
 في الثمار عامة لا ما يضر بالثمر ولا ما يربد فيه مما لا يسقيه أهل الاموال اذا كانت لهم الثمار (قال) فان
 كان المبيع تينا أو غيره من شجر تكون فيه الثمرة طاهرة ثم تخرج قبل أن تبلغ الخارجة ثمرة غيرها من ذلك
 الصنف فان كانت الخارجة المشتراة تميز من الثمرة التي تحدث التي لم يقع عليها البيع فالبيع جائز للمشتري الثمرة
 الخارجة التي اشترى يتركها حتى تبلغ وان كانت لا تميز ما يخرج بعد هاهنا من ثمرة الشجرة فالبيع مفسوخ
 لان ما يخرج بعد الصفقة من الثمرة التي لم تدخل في البيع غير متميز من الثمرة الداخلة في الصفقة واليوسع
 لا تكون الامعومة (قال الربيع) وللشافعي في مثل هذا قول آخر ان البيع مفسوخ اذا كان الخارج
 لا يميز الا أن يشاء رب الحائط أن يسلم ما زاد من الثمرة التي اختلطت بثمر المشتري يسلمه للمشتري فيكون قد صار
 اليه ثمره وازياده اذا كانت الخارجة لا تميز التي تقوع بها (قال الشافعي) فان باعه على أن يلقط الثمرة
 أو يقطعها حتى يتبين بها فالبيع جائز وما حدث في ملك البائع للبائع وانما يفسد البيع اذا ترك ثمره فكانت
 مختلطة بثمر المشتري لا تميز منها (قال) واذا باع رجل رجلا أرضا فيها شجر رمان ولوز وجوزور وأنج وغيره مما
 دونه فقتل رياريه بكل حال فهو كما وصفت من الثمر البادي الذي لا فسر له يواريه اذا ظهرت ثمرته فالثمره للبائع
 الا أن يشترطها المتنازع وذلك أن قسر هذا لا ينشئ عما في أجوافه وصلاحه في بقائه الا أن صنفان الرمان
 ينشئ منه الشيء فيكون أنقص على مالكة لان الاصل له أن لا ينشئ لانه أنبي له والقول فيه كالقول في ثمر
 الشجر غير النخل من الغنم والارج وغيره لا يخالفه والقول في تركه الى بلوغه كالقول فيها وفي ثمر النخل
 لا يجعل مالكة عن بلوغ صلاحه ولا يترك وان كان ذلك خيرا لمالكة اذا بلغ أن يقطف مثلها أو يلقط
 والقول في شيء ان كان يربد فيها كالقول في التين لا يختلف وكذلك في ثمر كل شجر وهكذا القول في الباذنجان
 وغيره من الشجر الذي يثبت أصله وعلامة الاصل الذي يثبت أن يثمر مرة ثم تقطع ثمرته ثم يثمر أخرى ثم
 تقطع ثمرته فما كان هكذا فهو من الاصل وذلك مثل القنء والخربز والكرفس وغيره وما كان انما
 ثمرته مرة فمثل الزرع (قال) ومن باع أرضا فيها زرع قد خرج من الارض فالزرع للبائع الا أن يشترطه
 المتنازع فاذا حصد فلصاحبه أخذه فان كان الزرع مما بقي له أصول في الارض تفسدها فعلى صاحب
 الزرع نزعها عن رب الارض ان شاء رب الارض قال وهكذا اذا باعه أرضا فيها زرع يحصد مرة واحدة
 (قال) فاما القصب فاذا باعه أرضا فيها قصب قد خرج من الارض فلما ملكه من القصب جزء واحدة وليس
 له قلعها من أصله لانه أصل (قال) وكل ما يجز مرارا من الزرع قتل القصب في الاصل والثمر ما خرج
 لا يخالفه (قال) واذا باعه أرضا فيها موز قد خرج فله ما خرج من الموز قبل بيعه وليس له ما خرج مرة أخرى
 من الشجر الذي يجنب الموز وذلك أن شجرة الموز عندنا تحمل مرة وينبت الى جنبها أربع فقطع ويخرج
 في الذي حولها (قال) فاذا كان شجر الموز كثيرا وكان يخرج في الموزة منه الشيء اليوم وفي الأخرى غدا وفي
 الأخرى بعده حتى لا يميز ما كان منه خارجا عند عقدة البيع مما خرج بعده بساعة أو أيام متتابعة فالقول فيها
 كالقول في التين وماتت ابع ثمرته في الاصل الواحد أنه لا يصلح بيعه أبدا وذلك أن الموز الحولي يتفرق ويكون
 بينه أولاده بعضها أشف من بعض فيباع وفي الحولي مثله موز خارج فيتترك ليبلغ ويخرج في كل يوم من
 أولاده بقدر ادراكه متتابعا فلا يتفرق منه ما وقعت عليه عقدة البيع مما حدث بعدها ولم يدخل في عقدة
 البيع والبيع ما عرف المبيع منه من غير المبيع فيسلم الى كل واحد من المتبايعين حقه (قال) ولا يصح بيعه

بأن يقول له ثمرة مائة شجرة موز منه من قبل أن تنازها تختلف ويخطئ ويصيب وكذلك كل ما كان في معناه من ذي ثمر وزرع (قال) وكل أرض بيعت بمحدودها فالمشتري بها جميع ما فيها من الاصل والاصل ما وصفت مما له ثمرة بعد ثمرة من كل شجر وزرع ثمرة وكل ما يثبت من الشجر والنبات وما كان مما يخف من النبات مثل البناء بالخشب فانما هذا اميز كالنبات والجريد فهو لبائعه الا أن يدخله المشتري في صفقة البيع فيكون له بالشراء (قال) وكل هذا اذا عرف المشتري والبائع ما في شجر الارض من الثمر وفي اديم الارض من الزرع (قال) فان كانت الارض غائبة عند البيع عن البائع والمشتري أو عن المشتري دون البائع فوجد في شجرها ثمر اقصد أبرأ وزرعاً فادخله المشتري بالخيار اذا علم هذا ان كان قد رأى الارض قبل الشراء ورضيها الا في هذا عليه نقصا بانقطاع الثمرة عنه عامه ذلك وحبس شجره بالثمرة وشغل أرضه بالزرع وبالدخل فيها عليه اذا كانت له ثمرة لانه ليس له أن يمنع الدخول عليه في أرضه لتعاهد ثمرته ولا يمنع من يصلح له أرضه من عمل له فان أحب أجاز البيع وان أحب رده (قال) واذا اشترى وهو عالم بما خرج من ثمرها فلا خيار له واذا باع الرجل الرجل أرضاً فيها حب قد بذره ولم يعلم المشتري فالحب كالزرع قد خرج من الارض لا يملكه المشتري لانه تحت الارض ومالم يملكه المشتري بالصفقة فهو للبائع وهو يبنى ثمار الزرع فيقال للمشتري لك الخيار فان شئت فأخر البيع ودع الحب حتى يبلغ فيحصد كاندع الزرع وان شئت فأنقض البيع اذا كان يشغل أرضك ويدخل عليك فيها به من ليس عليك دخوله الا أن يشاء البائع أن يسلم الزرع للمشتري أو يقلعه عنه ويكون قلعه غير مضر بالارض فان شاء ذلك لم يكن للمشتري خيار لانه قد بذره خيرا فان قال قائل كيف لم يجعل هذا كالم يخرج من ثمر الشجر وولاد الجارية قيل له ان شاء الله تعالى أما ثمر الشجر فأمر لا صنع فيه الا دمين هو شيء يخلق الله عز وجل كيف شاء لاشئ استودعه الا دميون الشجر لم يكن فيها فادخله فيها وما خرج منه في عامه خرج في أعوام بعده مثله لان خلقه الشجر كذلك والبذر ينثر في الارض انما هو شيء يستودعه الا دميون الارض ويحصد فلا يعود الا أن يعاد فيها غيره ولم أر أيت ما كان مدفوناً في الارض من مال وحجارة وخشب غير مبنية كان البائع لانه شيء وضعه في الارض غير الارض لم يحجر أن يكون البذر في أن البائع يملكه الامثلة لانه شيء وضعه البائع غير الارض فان قال قائل كيف لا يخرج زرعه كما يخرج ما دفن في الارض من مال وخشب قيل دفن ثلاثاً فيها يخرجها كما دفن الا التي بالدفن واذا امر بالمدفون من الحب وقت فلوا أخرجه لم ينفعه لقلب الارض له وتلك لا تقلها فأما ولاد الجارية فشيء لا حكم له الاحكام أمه الا ترى أنها تعتق ولا يقصد قصد بعث فيعتق وتباع ولا يباع فيملكه المشتري وأن حكمه في العتق والبيع حكم عضومها وان لم يسمه كان للمشتري الخيار لاختلاف الزرع في مقامه في الارض وافساده اياها (قال) وان كان البائع قد أعلم المشتري أن له في الارض التي باعه بذراً سماه لا يدخل في بيعه فاشترى على ذلك فلا خيار للمشتري وعليه أن يدعه حتى يصرم فان كان مما يثبت من الزرع تركه حتى يصرمه ثم كان للمشتري أصله ولم يكن للبائع قلعه ولا قطعه (قال) وان عجل البائع قلعه قبل بلوغ مثله لم يكن له أن يدعه ليستخلفه وهو كمن جذ ثمرة غصه فليس له أن ينتظر أخرى حتى تبلغ لانه وان لم يكن له ما خرج منه الامر فتمجّلها فلا يتحول حقه في غيرها بحال والقول في الزرع من الحنطة وغيرهما لا يصرم الامر أشبه أن يكون قياساً على الثمرة مرة واحدة في السنة الا أنه يخالف الاصل فيكون الاصل مما لو كبا على ملكه به الارض ولا يكون هذا مما لو كبا على ملكه به الارض لانه ليس بثابت فيها (قال) وما كان من الشجر يشترى بمرار فهو كالاصل الثابت على ملكه به الارض وان باعه وقد صلح وقد ظهر ثمرة فيه فثمره للبائع الا أن يشترطها المبتاع كما يكون النخل الملقح (قال) وذلك مثل الكرسف اذا باعه وقد تشقق جوز كرسفه عنه فالثمرة للبائع كما تشقق الطلعة فيكون للبائع ذلك حين يلقح فان باعه قبل أن ينشقق من جوز كرسفه شيء فالثمرة للمشتري وما كان من الشجر هكذا ينشقق ثمرة لصلح مثل النخل وما كان يبق بحاله فاذا خرجت الثمرة

رجى انه ضامن وعليه الكراء قال ولو استكره أمة أو حرة فعليه الحد والمهر ولا معنى للجماع الا في منزلتين احدهما أن تكون هي زانية محدودة فلا مهر لها ومنزلة تكون مصابة بنكاح فلها مهرها ومنزلة تكون شبهة بين النكاح الصحيح والزنا الصريح فلها المثل يحتفلوا أنها اذا أضيفت بنكاح فاسد أنه لا حد عليها ولها المهر عوضاً من الجماع انبغى أن يحكموا لها اذا استكرهت بمهر عوضاً من الجماع لانها لم تبغ نفسها فانها أحسن حالا من العاصية بنكاح فاسد اذا كانت عالة (قال الشافعي) رحمه الله في السرقة حكمان أحدهما لله عز وجل والاخر للدمين فاذا قطع لله تعالى أخذ منه ما سرق للدمين فان لم يؤخذ فقيمته لاني لم أجدهم أخذوا من

نقروجه كتشقق الطلع ونحوز الكرسف فهو للبائع الآن بشرط المشتري (قال) وما أثمرته في السنة
 مراراً فبيع وفيه ثمرة فهي للبائع وحدها فإذا انقضت فأخرج بعدها مما لم تقع عليه صفقة البيع فللمشتري
 الأصل مع الأرض وصنف من الثمرة فكان يخرج منه الشيء بعد الشيء حتى لا ينفصل ما وقعت عليه صفقة
 البيع وهو في شجرة فكان البائع ما لم يقع عليه صفقة البيع وكان للمشتري ما حدث فان اختلط ما اشتري
 بمالم يشتري ولم يتميز ففيها قولان أحدهما لا يجوز البيع فيه إلا بأن يسلم البائع للمشتري الثمرة كلها فيكون
 قدراً فاحقه وزاد أو يترك المشتري له هذه الثمرة فيكون قد ترك له حقه (قال) ومن أجاز هذا قال هذا
 كن اشتري طعاماً جزافاً فأتى البائع فيه طعاماً غيره ثم سلم البائع للمشتري جميع ما اشتري منه وزاده ما ألقاه
 في طعامه فلم يظلمه ولم ينقصه شيئاً بما باع به وزاده الذي خلط وإن لم يعرف المبيع منه من غير المبيع (قال)
 في الوجه الذي يترك فيه المتاع حقه هذا كرجل ابتاع من رجل طعاماً جزافاً فأتى المشتري فيه طعاماً
 ثم أخذ البائع منه شيئاً فرضى المشتري أن يأخذ ما بقي من الطعام بجميع الثمن ويترك له حقه فيما أخذ
 منه فإن الصفقة وقعت صحيحة إلا أن فيها خياراً للمشتري فأجيزها ويكون للمشتري ترك ردها بخياره والقول
 الثاني أنه يفسد البيع من قبل أنه وإن وقع صحيحاً وقد اختلط حتى لا يتميز الصحيح منه الذي وقعت عليه
 صفقة البيع مما لم تقع عليه صفقة البيع (قال) والقصب والقضاء وكل ما كان يصرم مرة بعد الأخرى
 من الأصول فالعشيرة ملكه كما ملك الخيل إذا اشتري الأصل وما خرج فيه من ثمرة مرة فذلك الثمرة للبائع
 وما بعدها للمشتري فأما القصب فالبائع أول صرمة منه وما بقي بعدها للمشتري فعلى هذا الباب كله وقياسه
 وهكذا البقول كلها إذا كانت في الأرض فالبائع منها أول جرة وما بقي للمشتري وليس للبائع أن يقلعها من
 أصولها وإن كانت تجز جرة واحدة ثم تنبت بعد هاجرات فكذلكها حكم الأصول ثلاثاً بما عاكب به الأصول من
 شراء رقية الأرض (قال) وما كان من نبات فأنما يكون مرة واحدة فهو كالزرع يترك حتى يبلغ ثم لصاحبه
 البائع الأرض أن يقلعه إن شاء فإن كان قلعه يضر بالأرض كلف إعادتها كما كانت (قال) وكذلك كل ما كان
 في الأرض من نبات الأرض مما لم ينبت به الناس وكان ينبت على الماء فلصاحبه فيه ماله في الزرع والأصل يأخذ
 ثمرة أول جرة منه إن كانت تنبت بعدها ويقلعه من أصله إن كان لا ينفع بعد جرة واحدة لا يختلف ذلك
 (قال) ولو باع رجل رجلاً أرضاً أو داراً فكان له فيها خشب مدفون أو حجارة مدفونة ليست بمبينة إن ملك
 الموضوع كله للبائع لا يملك المشتري منه شيئاً أنما يملك الأرض بما خلق في الأرض من ماء وطين وما كان فيها
 من أصل ثابت من غرس أو بناء وما كان غير ثابت أو مستودع فيها فهو له بائعه وعلى بائعه أن ينقله عنه
 (قال) فإن نقله عنه كان عليه تسوية الأرض حتى تعود مستوية لا يدعها حفراً (قال) وإن ترك قلعه منه
 ثم أراد قلعه من الأرض من زرعه لم يكن ذلك له حتى يحصد الزرع ثم يقلعه إن شاء وإن كان له في الأرض
 خشب أو حجارة مدفونة ثم غرس الأرض على ذلك ثم باعه الأصل ثم لم يعلم المشتري بالخجارة التي فيها نظر فإن
 كانت الحجارة أو الخشب تضر بالغراس وتمنع عروقه كان المشتري بالخجارة في الأخذ أو الرد لان هذا عيب
 ينقص غرسه وإن كان لا ينقص الغراس ولا يمنع عروقه وكان البائع إذا أراد إخراج ذلك من الأرض قطع
 من عروق الشجر ما يضر به قيل لبائع الأرض أنت بالخيار بين أن تدع هذا وبين رد البيع فإن أحب تركه
 للمشتري ثم البيع وإن امتنع من ذلك قيل للمشتري بالخيار بين أن يقلعه من الأرض وما أفسد عليك من
 الشجر فعليه قيمته إن كانت له قيمة أو رد البيع

ملا لبايعه يفتب أو
 عدوان ففوت الأرض
 قيمته ولا أحد في ذلك
 موسراً مخالفاً لمعسر
 وفي المغتصبة حكمان
 أحدهما لله والآخر
 للمغتصبة بالميسر الذي
 العوض منه المهر
 فأثبت ذلك والحد على
 المغتصب كما ثبت الحد
 والغرم على السارق ولو
 غصب أرضاً فغرسها
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليس لعرق
 ظالم حق فعليه أن ينقل
 غرسه ويرد ما نقصت
 الأرض ولو حفر فيها بئراً
 فأراد الغاصب دفنها
 فله ذلك وإن لم ينفعه
 وكذلك لو زوق داراً كان
 له نزع التزويق حتى يرد
 ذلك بحاله وكذلك لو نقل
 عنها تراباً كان له أن يرد
 ما نقل عنها حتى يوفيه
 أياها بالحال التي أخذها
 (قال المزني) غير هذا
 أشبه بقوله لأنه يقول
 لو غصب غزلاً ففسجه
 ثوباً أو نقرة فطبعها
 دنابيراً أو طيناً فضر به لبناً

(باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله

عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترهق قيل يا رسول الله وما ترهق قال حتى تحمر وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أرايت إذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقفى عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمرة النخل حتى ترهق قيل وما ترهق قال حتى تحمر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن عروة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تجوم من العاهة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قال عثمان فقلت لعبد الله متى ذاك قال طلوع الثريا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد قال الربيع أظنه عن ابن عباس أنه كان يبيع الثمر من غلامه قبل أن يطعم وكان لا يرى بينه وبين غلامه ربا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن شاء الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال ابن جريج فقلت أخص جابر النخل أو الثمر قال بل النخل ولا ترى كل ثمرة إلا مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن طاووس أنه سمع ابن عمر يقول لا يبتاع الثمر حتى يبدو صلاحه وسامعنا ابن عباس يقول لا يباع الثمرة حتى تطعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع السنين (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وبهذا كله نقول وفي سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلائل منها أن يبدو صلاح الثمر الذي أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعه أن يحمر أو يصفى ودلالة إذا قال إذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه أنه انما نهى عن بيع الثمرة التي تترك حتى تبلغ غاية إيمانها لأنه نهى عما يقطع منها وذلك أن ما يقطع منها لا آفة تأتي عليه عنده انما منع ما يترك مسددة تكون فيها الآفة والبيع وكل ما دون البسر يحل بيعه ليقطع مكانه لأنه خارج عما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع داخل فيما أحل الله من البيع (قال) ولا يحل بيعه قبل أن يبدو صلاحه لترك حتى يبلغ إبانته لأنه داخل في المعنى الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يباع حتى يبلغه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء قال لا يباع حتى يؤكل من الرطب قليل أو كثير قال ابن جريج فقلت له أرايت أن كان مع الرطب بلج كثير قال نعم سمعنا إذا كل منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء الحائط تكون فيه النخلة فترهق فيؤكل منها قبل الحائط والحائط بلج قال حسبه إذا كل منه فليبيع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء وكل ثمرة كذلك لا يباع حتى يؤكل منها قال نعم قال ابن جريج فقلت من غصب أو رمان أو فرسك قال نعم قال ابن جريج فقلت له أرايت إذا كان شئ من ذلك يخلص ويحول قبل أن يؤكل منه أيباع قبل أن يؤكل منه قال لا ولا شئ حتى يؤكل منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عطاء قال كل شئ تنبت الأرض مما يؤكل من خربز أو قناء أو بقل لا يباع حتى يؤكل منه كهيئة النخل قال سعيد انما يباع البقل صرمة صرمة (قال الشافعي) والسنة يكتفي بها

فهذا أثر ليعين ومنفعة
للعصوب ولا حتى في
ذلك للغاصب فكذلك
نقل التراب عن الأرض
والبئر إذا لم تب بطوب
أثر ليعين ومنفعة
للعصوب ولا حتى في
ذلك للغاصب مع أن
هذا فساد لنفسه
واتعاب بدنه وأعوانه بما
فيه مضرة على أخيه
ولا منفعة له فيه (قال
الشافعي) رحمه الله
وان غصب جارية
فهاكت فقال غنما عشرة
فالقول قوله مع عينه
ولو كان له كيل أو وزن
فعليه مثل كيله ووزنه
ولو كان ثوبا فصبغه
فسراده في قيمته قيل
للاغاصب ان شئت
فاستخرج الصبغ
على أنك ضامن لما
نقص وان شئت فأنت
شريك بما زاد الصبغ فان
حق الصبغ فلم تكن
له قيمة قيل ليس لك
ههنا مال تريد فان شئت
فاستخرجه وأنت
ضامن لنقصان الثوب

من كل ما ذكر معها غيرها فاذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر الى أن يخرج من أن يكون
غضا كله فأذن فيه اذا صار منه أحرأ وأصفر فقد أذن فيه اذا بدا فيه النضج واستطيع أكله خارجا من أن
يكون كله بلحا وصار عامته منه وتلك الحال التي أن يشتد اشتدادا يمنع في الطاهر من العاهة لغلظ ثواته في
عامه وان لم يبلغ ذلك منه مبلغ الشدة وان لم يبلغ هذا الحد فكل ثمرة من أصل فهي مثله لا تخالفه اذا خرجت
ثمرة واحدة يرى معها كثرة النخل يبلغ أولها أن يرى فيه أول النضج حل بيع تلك الثمرة كلها وسواء كل
ثمرة من أصل ثبتت أو لا ثبت لانها في معنى ثمر النخل اذا كانت كلوصفت تنبت فيراها المشتري ثم لا ينبت
بعدها في ذلك الوقت شيء لم يكن ظهر وكانت ظاهرة لا كما دونها تمنعها من أن ترى كثرة النخلة أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن جريح أنه قال لعطاء فإلا يؤكل منه الحناء والكرفس
والقضب قال نعم لا يباع حتى يدور صلاحه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن
ابن جريح أنه قال لعطاء القضب يباع منه قال لا الا كل صرمة عند صلاحها فانه لا يدري لعده تصيبه في
الصرمة الاخرى عاهة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن انسنا
سأل عطاء فقال الكرفس يجني في السنة مرتين فقال لا الا عند كل اجنائة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن زباد أخبره عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول في الكرفس
تبعه فلققة واحدة قال يقول فلققة واحدة اجنائة واحدة اذا فتح قال ابن جريح وقال زباد الذي قلنا
عليه اذا فتح الجوز بيع ولم يبيع ماسواه قال تلك اجنائة واحدة اذا فتح (قال الشافعي) ما قال عطاء
وطاوس من هذا كما قال ان شاء الله تعالى وهو معنى السنة والله تعالى أعلم فكل ثمرة تباع من الماء كقول اذا
أكل مهابا وكل ما لم يؤكل فاذا بلغ أن يصلح أن ينزع يبيع قال وكل ما قطع من أصله مثل القضب فهو وكذلك
لا يصلح أن يباع الاجرة عند صرامه وكذلك كل ما يقطع من أصله لا يجوز أن يباع الا عند قطعه لا يؤخره
عن ذلك وذلك مثل القضب والبقول والرياحين والقصل وما أشبهه وتفتح الكرفس أن تنشق عنه قشرته
حتى يظهر الكرفس ولا يكون له كما تستره وهو عند يدلى على معنى ترك تجوز ما كان له كما تستره من
الثمرة فان قيل كيف قلت لا يجوز أن يباع القضب الا عند صرامه فصرامه بدو صلاحه قال فان قيل
فقد يترك الثمر بعد أن بدو صلاحه قيل الثمرة تخالفه في هذا الموضع فيكون الثمر اذا بدا صلاحه
لا يخرج منه شيء من أصل شجرته لم يكن خرج انما يزيد في النضج والقضب اذا ترك خرج منه شيء يتميز من
أصل شجرته لم يقع عليه البيع ولم يكن ظاهرا يرى واذا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الثمرة قبل أن
يدو صلاحها وهي ترى كان بيع ما لم يرو لم يبد صلاحه أحرم لانه يزيد عليها أن لا يرى وان لم يبد صلاحه فيكون
المشتري اشترى قضا طوله ذراع أو أكثر فبدعه فطول ذراعا مثله أو أكثر ففصل المشتري أخذ مثل
ما اشترى مما لم يخرج من الارض بعد وما اذا خرج لم تقع عليه صفقة البيع واذا ترك كان للمشتري منه
ما ينفعه وليس في الثمرة شيء اذا أخذت غضة (قال) واذا أبطلنا البيع في القضب على ما وصفنا كان أن
يباع القضب سنة أو أقل أو أكثر أو صرمتين أبطل لان ذلك بيع ما لم يتحقق ومثل بيع جنين الامه وبيع
النخل معاومة وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يحوز منه من الثمرة ثمرة قد روت اذا لم
تصر الى أن تنجو من العاهة (قال) فاما بيع الخربز اذا بدا صلاحه فللخربز نضج كنضج الرطب فاذا روى
ذلك فيه جاز بيع خربزه في تلك الحال وأما القناء فيؤكل صغارا طيبا بدو صلاحه أن يتناهى عظمه أو
عظم بعضه ثم يترك حتى تتلاحق صغاره ان شاء مشتريه كما يترك الخربز حتى تنضج صغاره ان شاء مشتريه
وبأخذه واحد بعد واحد كما يأخذ الرطب ولا وجه لقول من قال لا يباع الخربز ولا القناء حتى يسد
صلاحهما ويجوز اذا بدا صلاحهما أن يشترهما ما فيكون لصاحبهما ما ينبت أصلهما ما يأخذ كل ما خرج منهما
فان دخلت ما أفة بشيء يبلغ الثلث وضع عن المشتري (قال) وهذا عندى والله تعالى أعلم من الرجوه الى

وان شئت فندعه وان
كان ينقص الثوب
ضمن النقصان وله ان
يخرج الصبغ على أن
يضمن ما نقص الثوب
وان شاء ترك (قال المزني)
هذا نظير ما مضى في
نقل التراب ونحوه
(قال الشافعي) رجه
الله ولو كان زبنا فغلظه
بمثله أو خير منه فان شاء
أعطاه من هذا مكيلته
وان شاء أعطاه مثل
زيتيه وان غلظه بشر
منه أو صبه في بان فعله
مثل زيتيه ولو أغلاه على
النار أخذه وما نقصت
مكيلته أو قيمته وكذلك
لو خلط دقيقا بدقيق
فكلا زيت وان كان
قحاف فعن عنده رده
وقيمة ما نقص وان غصبه
نوبا وزعفرانا فصبغه به
فسربه بالخيار ان شاء
أخذه وان شاء قومه
أبيض وزعفرانه صحيحا
وضمنه قيمة ما نقص
ولو كان لواحفا دخله في
سفينة أو بنى عليه
جدارا أخذ بقلعه أو

لم أكن أحسب أحدا يغلط الى مثلها وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يسدو
صلاحيها ثلاثين يوما فكيف لا ينهى عن بيع ما لم يخلق قط وما أتى العاهة على شجره وعليه في أول
خروجه وهذا محترم من مواضع من هذا ومن بيع السنين ومن بيع ما لم يملك وتضمن صاحبه وغير وجه
فكيف لا يحل مبتدأ بيع القناء والخز بز حتى يسدو صلاحهما كما لا يحل بيع الثمر حتى يسدو صلاحه وقد
ظهرنا ورؤيا ويحل بيع ما لم يرم منها قط ولا يدري يكون أم لا يكون ولا ان كان كيف يكون ولا كم ينبت
أيجوز أن يشتري ثمر النخل قد بدا صلاحه ثلاث سنين فيكون له فان كان لا يجوز الا عند كل ثمرة وبعد أن
يسدو صلاحها لم يجز في القناء والخز بز الا ذلك وليس حمل القناء مرة يحل بيع حله ثانية ولم يكن حله بعد
ولحل النخل أولى أن لا يخلف في المواضع التي لا تعطش وأقرب من حمل القناء الذي انما أصله بقله يأكلها
الدود ويفسدها السموم والبرد وتأكلها الماشية ويختلف حملها ولو جاز هذا جاز شراء أولاد الغنم وكل أئني
وكان اذا اشتري ولد شاة قد رآه جاز أن يشتري ولدها ثانية ولم يره وهذا لا يجوز أو رأيت اذا جنى القناء أول
مرة ألف قناء وثانية خمسمائة وثالثة ألفا ثم انقطع أصله كيف تقدر الجائحة فيما لم يخلق بعد أعلى ثلث
اجتنائه مثل الأول أو أقل بكم أو أكثر بكم أو رأيت اذا اختلف نباته فكان ينبت في بلد أكثر منه في بلد
وفي بلد واحد مرة أكثر منه في بلد مرارا كيف تقدر الجائحة فيه وكيف ان جعلنا لمن اشتراه كثير حله
مرة أو يلزمه قليل حله في أخرى ان كان حله يختلف وقد يدخله الماء فيبلغ حله أضعاف ما كان قبله ويحطئه
فيقل عما كان يعرف وينبأ في حله تباينا بعيدا قال في القياس أن يلزمه ما طهر ولا يكون له أن يرجع
بشيء قلت أفنقله قال نعم أقوله قلت وكذلك تقول لو اشتريت صدفا فيه اللؤلؤ بدنانير فان وجدت فيه
لؤلؤة فهي لك وان لم تجد فالبيع لازم قال نعم هكذا أقول في كل مخلوق اذا اشتريت ظاهره على ما خلق فيه
وان لم يكن فيه فلا شيء لي قلت وهكذا ان باعه هذا السنبل في التبن حصيدا قال نعم والسنبل بحيث كان
قلت وهكذا اذا اشتري منه بيضا ورأيت انما اشتري ذلك بما فيه فان كان فاسدا أو جديا فهو له قال لا أقوله
قلت اذا ترك أصل قولك قال فان قلت أجعل له الخيار في السنبل من العيب قال قلت والعيب يكون
فيما وصفت قبله وفيه (قال) فان قلت أجعل له الخيار قلت فاذا يكون لمن اشتري السنبل أبدا الخيار لانه
لا يعرف فيه خفة الخلل من كثرة ولا يصل الى ذلك الا بمؤنة لها اجارة فان كانت الاجارة على كانت على في
بيع لم يوفيه وان كانت على صاحب كانت عليه ولي الخيار اذا رأيت الخفة في أخذه وتركه لاني ابتعت ما لم
أر ولا يجوز له أبد ابعه في سنبله كما وصفت (قال) فقال بعض من حضره ممن وافقه قد غلطت في هذا
وقولك في هذا خطأ قال ومن أين قال رأيت من اشتري السنبل بألف دينار أراد كماله التي لا تسوى
دينارا كلها قال فنقول أراد ما ذا قال أقول أراد الحب قال فنقول لك أراد مغيبا قال نعم قال فنقول لك
أفله الخيار اذا رآه قال نعم قال فنقول لك فعلى من حصاده ودراسه قال على المشتري قال فنقول لك فان
اختار رده أو يرجع بشيء من الحصاد والدراس قال لا وله رده من عيب وغير عيب قال فنقول لك فان أصابته
آفة تهلكه قبل يحصده قال فيكون من المشتري لانه جراف متى شاء أخذه كما يبتاع الطعام جزافا فان خلاه
واياه فهلك كان منه (قال الشافعي) فقلت له أراك حكمت بأن لمبتاعه الخيار كما يكون له الخيار اذا ابتاع
بزافى عدل لم يره وجارية في بيت لم يرها رأيت لو احترق العدل أو ماتت الجارية وقد خلى بينه وبينها أيكون
عليه الثمن أو القيمة قال فلا أقوله وأرجع فأزعم أنه من البائع حتى يراه المشتري ويرضاه قال فقلت له فعلى
من مؤنته حتى يراه المشتري قال ان قلت على المشتري قلت رأيت ان اشتري مغيبا أليس عليه عندك أن
يظهره قال بلى قلت أفهذه اعدل مغيب قال فان قلته قلت أفجعل ما لا مؤنة فيه من قح في غرارة أو بز في
عدل واحضار عبد غائب كمثل ما فيه مؤنة الحصاد والدراس قال لعلى أقوله قلت فأجعل له كهو قال

خطا خاط به ثوبه فان
خاط به جرح انسان أو
حيوان ضمن الخطوط ولم
ينزع ولو غصب طعاما
فأطعمه من أكله ثم
استحق كان للمشتري أخذ
الغاصب به فان غرمه
فلا شيء للواهب على
الموهوب له وان شاء
أخذ الموهوب له فان
غرمه فقد قيل يرجع
به على الواهب وقيل
لا يرجع به (قال
المرزقي) رحمه الله
أشبهه بقوله ان هبة
الغاصب لا معنى لها وقد
أتلف الموهوب له
مال ليس له ولا للواهب
فعليه غرمه ولا يرجع
به فان غرمه الغاصب
رجع به عليه هذا
عندي أشبهه بأصله
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو حل دابة أو فتح
قفصا عن طائر فوق قفص
ذهبا لم يضمن لانهما
أحدنا الذهب ولو حل
زقا أو راوية فاندفقا
ضمن إلا أن يكون الزق
ثبت مستندا فكان

الحل لا يدفع ما فيه ثم سقط بقعر يلك أو غيره فلا يضمن لأن الحل قد كان ولا جناية فيه ولو غصبه دارا فقال الغاصب هي بالكوفة فالقول قوله مع عيـنه ولو غصبه دابة فضاغت فأدى قيمتها ثم ظهرت ردت عليه ورد ما قبض من قيمتها لأنه أخذ قيمتها على أنها فائتة فكان القوت قد بطل لما وجدت ولو كان هذا بيعا مازا أن تباع دابة غائبة تعين جنى عليها فأبضت أو على سن صبي فانقلعت فأخذ أرشها بعد أن أيس منها ثم ذهب البياض ونبت السن فلما عاد رجع حقهما وبطل الارش بذلك فيهما (وقال في موضع آخر) ولو قال الغاصب أنا اشتريتها منك وهي في يدي قد عرفتها فباعه إياها فالبيع جائز (قال المزني) رحمه الله منع بيع الغائب في

غيره منهم ليس كهو وانما أجزأه بالاثـر قلت وما الاثر قال يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت أينبت قال لا وليس فيما لم ينبت حجة قال ولكننا شتبه عن أنس بن مالك قلنا وهو عن أنس بن مالك ليس كما تريد ولو كان ثابتا لاحتمل أن يكون كبيع الاعيان المغيبة يكون له الخيار اذا رآها قال وكل ثمرة كانت ينبت منها الشيء فلا يجنى حتى ينبت منها شيء آخر قبل أن يؤتى على الاول لم يجز بيعها بهذا اذا لم يتميز من الثبات الاول الذي وقعت عليه صفقة البيع بأن يؤخذ قبل أن يختلط بغيره مما لم يقع عليه صفقة البيع وكل ثمرة وزرع دونها حائل من قشر أو كمام وكانت اذا صارت الى مالكيها أخرجوها من قشرها وكامها باسلافها عليها اذا أخرجوها فالذي أختار فيها أن لا يجوز بيعها في شجرها ولا موضوعة للحائل دونها فان قال قائل وما حجة من أبطل البيع فيه قيل له ان شاء الله تعالى الحجة فيه اني لأعلم أحدًا يميز أن يشتري رجل لحم شاة وان ذبحت اذا كان عليها جلدها من قبل ما تغيب منه وتغيب الكمام الحب المتفرق الذي بينه حائل من حب الحنطة والقول والدخن وكل ما كان في قرن منه حب وبينه شيء حائل من الحب أكثر من تغيب الجلد اللحم وذلك أن تغيب الجلد اللحم انما يجي عن بعض يحفه وقد يكون للشاة بحسبة تدل على سماتها وبحفها ولكنها بحسبة لا عيان ولا بحسبة للحب في أكامه تدل على امتلائه وضمه وذلك فيه كالسمانة والمجف ولا على عينه بالسواد والصفرة في أكامه وهذا قد يكون في الحب ولا يكون هذا في لحم الشاة لان الحياة التي فيها حائله دون تغير اللحم عما يحمله كالتحول الحبة عن البياض الى السواد باقية في كمامها وقد يكون الكمام يحمل الكثير من الحب والقليل ويكون في البيت من يموت القرن الحبة ولا حبة في الآخر الذي يليه وهما يريان لا يفرق بينهما ويختلف حبه بالضمرة والامتلاء والتغير فيكون كل واحد من المتبايعين قد تبايعا بما لا يعرفان (قال الشافعي) ولم أجدهم من أمر أهل العلم أن يأخذوا عشر الحنطة في أكامها ولا عشر الحبوب ذوات الاكام في أكامها ولم أجدهم يميزون أن يتبايعوا الحنطة بالحنطة في سنبلها كيلا ولا وزنا لا اختلاف الاكام والحب فيها فاذا امتنعوا من أخذ عشرها في أكامها وانما العشر مقاسمة عن جعل له العشر وحق صاحب الزرع بهذا المعنى وامتنعوا من قسمتها بين أهلها في سنبلها أشبه أن يمتنعوا به في البيع ولم أجدهم يميزون بيع المسك في أوعيته ولا بيع الحب في الجرب والغرائر ولا جعلوا للصاحبه خيار الرؤية ولم يرا الحب ولو أجازوه جزافا فالغرائر لا تحول دونه كمثل ما تحول دونه أكامه ويجعلون لمن اشتراه الخيار اذا رآه ومن أجاز بيع الحب في أكامه لم يجعل له الخيار الا لمن عيب ولم أرهم أجازوا بيع الحنطة في التبن محصورة ومن أجاز بيعها قائمة انبغى أن يميز بيعها في التبن محصورة ومدرسة وغير منقاة وانبغى أن يميز بيع حنطة وتبن في غرارة فان قال لا تتميز الحنطة فتعرف من التبن فكذلك لا تتميز قائمة فتعرف في سنبلها فان قال فأجيز بيع الحنطة في سنبلها وزرعها لانه ملك الحنطة وتبنها وسنبلها لزمه أن يميز بيع حنطة في تبنها وحنطة في تراب وأشباه هذا (قال الشافعي) وجدت النبي صلى الله عليه وسلم أخذز كاهل الخمل بخرص لظهوره ولا حائل دونه ولم أحفظ عنه ولا عن أحد من أهل العلم أن شيئا من الحبوب تؤخذز كانه بخرص ولو احتاج اليه أهله رطبا لانه لا يدرك علمه كما يدرك علم ثمرة الخمل والعنب مع أشياء شبيهة بهذا (قال) وبيع التمر فيه النوى جائز من قبل أن المشتري الماء كول من التمر طاهر وأن النواة تنفع وليس من شأن أحد أن يخرج النوى من التمر وذلك أن التمرة اذا جئنت منزوعة النوى تغيرت بالسناخ والضمير ففتحت فتحا ينقص لونها وأسرع اليها الفساد ولا يشبه الجوز والرطب من الفاكهة الميبسة وذلك أنها اذا رفعت في قشورها ففيها رطوبة تان رطوبة النبات التي تكون قبل البلوغ ورطوبة لاتزالها من لين الطباع لا يمك تلك الرطوبة عليها الا قشورها فاذا زابتها قشورها دخلها اليبس والفساد بالطعم والريح وقلة البقاء وليس تطرح تلك القشور عنها الا عند استعمالها بالا كل واخراج الدهن وتجميل المنافع ولم أجدها كالبيض الذي ان طرحت قشرته ذهب وفسدها ولا ان

طرحته وهي منضج لم تفسد والناس انما يرفعون هذا لانفسهم في قشره والترفيه نواه لانه لا صلاح له الا به
وكذلك يتبايعونه وليس يرفعون الخنطة والحبوب في أكامها ولا كذلك يتبايعونه في أسواقهم ولا قراهم
وليس بفساد على الحبوب طرح قشورها عنها كما يكون فساد على التمر اخراج نواه والجوز واللوز والرايح
وما أشبهه يسرع تغيره وفساده اذا ألقى ذلك عنه وادخر وعلى الجوز قشرتان قشرة فوق القشرة التي يرفعها
الناس عليه ولا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا ويجوز وعليه القشرة التي انما يرفع وهي عليه لانه يصلح بغير
العليا ولا يصلح بدون السفلى وكذلك الرايح وكل ما كانت عليه قشرتان وقد قال غيري يجوز بيع كل شيء
من هذا اذا يبس في سنبله ويروي فيه عن ابن سيرين أنه أجاز له وروى فيه شيئا لا يثبت مثله عن هو أعلى
من ابن سيرين ولو ثبت اتبعناه واكتالم نعرفه ثبت والله تعالى أعلم ولم يجوز في القياس الا بطلاله كانه والله
تعالى أعلم قال ويجوز بيع الجوز واللوز والرايح وكل ذي قشرة يدخره الناس بقشرته مما اذا طرح عنه
القشرة ذهبت رطوبته وتغير طعمه ويسرع الفساد اليه مثل البيض والموز في قشوره فان قال قائل
ما فرق بين ما أجزت في قشوره وما لم تجز منه قيل له ان شاء الله تعالى ان هذا لا صلاح له مدخورا لا بقشره
ولو طرح عنه قشرته لم يصلح أن يدخر وانما يطرح الناس عنه قشرته عند ما يريدون أكله أو عصره ما عصر
منه وليس تجتمع قشرته الا واحدة منه أو ثلثا أو واحد وأن ما على الحب من الاكام يجمع الحب الكثير تكون
الحبة والحبان منها في كمام غير كمام صاحبها فتكون الكمام منها ترى ولا حب فيها والاخرى ترى وفيها الحب ثم
يكون مختلفا أو يدق عن أن يكون تضبط معرفته كما تضبط معرفة البيضة التي تكون ملء قشرتها والجوزة
التي تكون ملء قشرتها واللوزة التي قلما تفصل من قشرتها لامتلائها وهذا انما يكون فسادا بتغير طعمه
أو بان يكون لا شيء فيه واذا كان هكذا ردمت به عما كان فاسدا منه على بيعه وكان ما فسد منه يضبط
والخنطة قد تفسد بما وصفت ويكون لها فساد بأن تكون مستحشفة ولو قلت أردته لم أضبطه ولم أخلص
بعض الخنطة من بعض لانها انما تكون مختلطة وليس من هذا واحد يعرف فساد الا وحده فبذلك كان ولا
يعرف فساد حب الخنطة الا بمختلط واذا اختلط خفي عليك كثير من الحب الفاسد فأجزت عليه بيع ما لم
يرو ما يدخله ما وصفت (١)

(١) وفي اختلاف مالك والشافعي رحمهما الله في أثناء باب البيع على البرنامج (أخبرنا الربيع) قال سألت
الشافعي عن بيع الثرحين يبدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع الثرح حتى يبدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وبهذا أنا خذ وفيه دلائل
بينه منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنهم عن بيع الثرح حتى يبدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه
الحمرة أو الصفرة لان الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب سرا وهو في الحال التي نهى عنها
ظاهر يراه البائع والمشتري كما كانا يراه اذا ريث فيه الحمرة بما وصفتنا من معنى أن الآفة ربما كانت
فقطعة أو نقصته كانت كل غمرة مثله لا يحل أن تباع أي ادحتي ترهني وينضج منها ذلك واذا قلنا وقد قلنا
بالجملة وقلنا لا يحل بيع القثاء ولا الخربز وان ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا فاذا لم
يحل بيع القثاء والخربز حتى يرى فيه النضج كان بيع ما لم يخرج من القثاء والخربز أحرم لانه لم يبدو صلاحه
ولم يخلق ولا يدري لعله لا يكون فقلت للشافعي رحمه الله ففحق نقول اذا طاب شيء من القثاء حل أن تباع
غمرته تلك وما خلق من القثاء ما ثبت أصله (قال الشافعي) رحمه الله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع الثرح حتى يبدو صلاحه فلم أجزتم بيع شيء لم يخلق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
السنين وبيع السنين وقع الثمن (١) أنه يجوز في النخل اذا طابت العام أن تباع غمرته قابلا فقد خالفتم =

احدى المسئلتين وأجاز
في الاخرى (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
باعه عبدا وقبضه
المشتري ثم أقر البائع
أنه غصبه من رجل فان
أقر المشتري نقضنا
البيع وردناه الى ربه
وان لم يقر فلا يصدق
على ابطال البيع
ويصدق على نفسه
فيضمن قيمته وان رده
المشتري بعيب كان عليه
أن يسلمه الى ربه المقر
له به فان كان المشتري
أعتقه ثم أقر البائع
أنه للغصب لم يقبل
قول واحد منهم في رد
العقب والغصب القيمة
ان شاء أخذنا هاله من
المشتري المعتقد ويرجع
المشتري على الغاصب
بما أخذ منه لانه أقر أنه
باعه بالمال وان كسر
لنصراني صليبا فان كان
يصلح شيء من المنافع
مفصلا فعليه ما بين قيمته
(١) قوله وقع الثمن أنه
يجوز الخ كذا بالاصل
وحرره اه صححه

(باب الخلاف في بيع الزرع قائما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالحق في بيع الحنطة في سنبليها وما كان في معناها بعض الناس واجتمعوا على اجازتها وتفرقوا في الجبوب في بعض ما سألتناهم عنه من العلة في اجازتها فقلت لبعضهم أيجزها على ما أجزت عليه بيع الحنطة القائمة على الموضع الذي اشتريتها فيه أو حاضرة ذلك الموضع غائبة عن نظر المشتري بغرارة أو جراب أو وعاء ما كان أو طبق قال لا وذلك أني لو أجزتها لذلك المعنى جعلت له الخيار إذا رآها قلت فبأي معنى أجزتها قال بأنه ملك السنبلة قبل ما كان مخلوقا فيها ان كان فيها خلق ما كان الخلق وبأي حال معيبا وغير معيب كما يملك الجارية فيسكون له ولدان كان فيها وكانت ذات ولدا ولم تكن أو كان ناقصا أو معيبا لم أرده بشئ ولم أجعل له خيارا فقلت له أما ذوات الاولاد فقط أو بالبيع قصد أبدانهم يشترين للنافع بهن وما وصفت في اولادهن كما وصفت وفي الشجر كما وصفت في السنبلة شئ يشترى غير المغيب فيكون المغيب لا حكم له كالولد وذات الولد والثمرة في الشجرة أم لا قال وما تعني بهذا قلت أرأيت إذا اشتريت ذات ولدا أليس انما تقع الصفقة عليها دون ولدها فكذلك ذات حمل من الشجر فان أثمرت أو وادت الامة كان لك بأنه لا حكم له الاحكام أمه ولا للثمر الاحكام شجرة واحدة لواحد منهم ما من الثمن وان لم يكونا لم ينقص الثمن وان كان مثمر كثيرا وسالما أو لم يكن أو معيبا فالله المشتري أفهكذا الحنطة عندك في أكلها قال فان قلت نعم قلت فما المبيع قال فان قلت ما ترى قلت فان لم أجدها فما أرى شأ قال يلزمي أن أقول يلزمه كالجارية اذا لم يكن في بطنها ولد وليس كهي لان المشتري الامة لاجلها والمشتري الحب لا كإمامه فهما مختلفان هنا ومختلف الجوز وما أشبهه لان ادخار الحب بعد خروجه من أكله وادخار اللوز وشبهه بقشره فهذا يدخله ما وصفت وليس يقاس بشئ من هذا ولكننا اتبعنا الاثر قلت لو صح لكننا أتبع له

(باب بيع العرايا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه وعن بيع التمر بالتمر قال عبد الله وحدثنا زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في العرايا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو ابن دينار عن اسمعيل الشيباني أو غيره قال بعث ما في رأس نخلي بمائة وسق ان زاد فلهم وان نقص فعليهم

== ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وان زعمتم أن بيع التمرة لم تأت لا يحل فكذلك كان ينبغي أن تقولوا في القثاء والخربز (سألت الشافعي رحمه الله) عن القثاء والخربز والفجل يشترى أي يكون لمشتريه أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع شئ منه بشئ منه متفاضلا يدايد قلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (١) فقلت للشافعي فانا نقول كما قلت لا يباع حتى يقبض ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدايد ولا خير فيه نسيئة قال الشافعي هذا خلاف السنة في بعض القول قلت ومن أين قال زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض وزعمتم أنه لا يباع بعضها ببعض نسيئة وهذا في حكم الطعام من التمر والحنطة ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدايد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس اما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن يباع قبل أن يقبض ويباع منها واحد بعشرة من صنفه نسيئة أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صنفه يدايد

مفصلا ومكسورا والا فلا شئ عليه وان أراق له خيرا أو قتل له خنزيرا فلا شئ عليه ولا قيمة لمحرّم لانه لا يجزى عليه ملك واحتج على من جعل له قيمة الخمر والخنزير لانهم ما له فقال أرأيت مجوسيا اشترى بسين يديك غنما بألف درهم ثم وقدها كلها لبيعهها فحرقها مسلم أو مجوسى فقال لك هذا مالى وهذه ذكاته عندى وحلال في ديني وفيه ربح كثير وأنت تقرني على بيعه وأكله وتأخذ مني الجزية عليه فخذنى قيمته فقال أقول ليس ذلك بالذي يوجب لك أن أكون شريكاً في الحرام ولا حول لك قال فكيف حكمت بقيمة الخنزير والخنزير وهما عندك حرام

(١) لم يذكر كرمين الحديث في الاصل الذي بيدهنا فخره اه معجده

فسألت ابن عمر فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا إلا أنه أُرخص في بيع العرايا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أُرخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمر صها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجدع عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أُرخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شئ داود قال خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق (قال الشافعي) وقيل لمحمد بن لبيد أو قال لمحمد بن لبيد لرجل من أصحاب النبي صلى الله وسلم أما زيد بن ثابت وأما غيره ما عرايا كم هذه قال فلان وفلان وسمى رجلاً محتاجين من الانصار شكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم أن الرطب يأتي ولا نقدياً أيديهم يتبايعون به رطبياً كونه مع الناس وعندهم فضول من قوتهم من التمر فُرخص لهم أن يتبايعوا العرايا بخمر صها من التمر الذي في أيديهم كونه رطباً (قال) وحديث سفيان يدل على مثل هذا الحديث (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن بشر بن يسار قال سمعت سهل بن أبي حنيفة يقول نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر إلا أنه أُرخص في العربية أن تباع بخمر صها عرايا كلها أهلها رطباً (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر إلا أنه أُرخص في العرايا (قال الشافعي) والاحاديث قبله تدل عليه اذا كانت العرايا داخله في بيع الرطب بالتمر وهو منهي عنه في المزابنة وخارجة من أن يباع مثلاً بمثل بالكيل فكانت داخله في معان منهي عنها كلها خارجة منه منفردة بخلاف حكمه ما بأن لم يقصد بالنهي قصدها وما بأن أُرخص فيها من جملة ما منهي عنه والمعقول فيها أن يكون أذن لمن لا يحل له أن يتبايع بتمر من النخل ما يستجنسه رطباً كما يتبايع بالذنانير والدراهم فيدخل في معنى الحلال أو يزال معنى الحرام وقوله صلى الله عليه وسلم يا كلها أهلها رطباً خبر أن مبتاع العربية يتبايعها لياً كلها يدل على أنه لا رطب له في موضعها يأكله غيره ولو كان صاحب الحائط هو المرخص له أن يتبايع العربية لياً كلها كان له حائطه معها أكثر من العرايا فأكل كل من حائطه ولم يكن عليه ضرر الى أن يتبايع العربية التي هي داخله في معنى ما وصفت من النهي (قال) ولا يتبايع الذي يشتري العربية بالتمر العربية إلا بأن تخرص العربية كما تخرص العشر فيقال فيها الآن وهي رطب كذا اذا تيسر كان كذا ويدفع من التمر مكيلاً حرزها عرايا وذلك اليه قبل أن يتفرقا فان تفرقا قبل دفعه فسد البيع وذلك أنه يكون حينئذ تمر بتمر أحدهما غائب والآخر حاضر وهذا محرم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع أكثر فقهاء المسلمين (قال) ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن تباع العرايا إلا في خمسة أوسق أو دونها دلالة على ما وصفت من أنه انما رخص فيها لمن لا يحل له وذلك أنه لو كان كالبيع غيره كان يبيع خمسة ودونها أو أكثر منها سواء ولكنه أُرخص له فيه بما يكون مأكولاً على التوسع له ولعاليه ومنع ما هو أكثر منه ولو كان صاحب الحائط المرخص له خاصة لأذى الداخل عليه الذي أعراه وكان انما أُرخص له لتخية الأذى كان أذى الداخل عليه في أكثر من خمسة أوسق مثل أو أكثر من أداه فيما دون خمسة أوسق فإذا حذر عليه أن يشتري الا خمسة أوسق لزمه الأذى اذا كان قد أعراه أكثر من خمسة أوسق (قال) فعني السنة والذي أحفظ عن أكثر من لقيت ممن أجاز بيع العرايا أنهم اجازوا لمن ابتاعها ممن لا يحل له في موضعها مثلها بخمر صها ترا وانه لا يجوز البيع فيها حتى يقبض النخلة بثمرها ويقبض صاحب النخلة التمر بكيله (قال) ولا يصح أن يبيعها بخمر صها من التمر لانه جنس لا يجوز في بعضه بيع بعض الخراف واذا بيعت العربية بشئ من الماء كحل أو المشروب غير التمر فلا بأس أن يباع جزءاً ولا يجوز بيعها حتى يتقابض قبل أن يتفرقا وهو حينئذ مثل بيع التمر بالخططة والخططة بالذرة ولا يجوز أن يبيع صاحب العربية من العرايا الا خمسة أوسق أو دونها وأحب الى أن يكون المبيع دونها لانه ليس في النفس منه شيء

(مختصر الشفعة من الجامع من ثلاثة كتب متفرقة من بين وضع واملاء على موطأ مالك ومن اختلاف الاحاديث وما أجت فيه على قياس قوله والله الموفق للصواب)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الخدود فلا شفعة ووصله من غير حديث مالك أبواب وأبو الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك واحتج مخنخج بما روى عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بصقه وقال فأقول للشريك الذي لم يقاسم وللقاسم شفعة كان لصيقاً أو غير لصيقاً اذا

(قال) واذا ابتاع خمسة أوسق لم أفسخ البيع ولم أقسط له وان ابتاع أكثر من خمسة أوسق فسخت العقدة كلها لانها وقعت على ما يجوز وما لا يجوز (قال) ولا بأس أن يبيع صاحب الحائط من غير واحد عرايا كلهم يتاعون دون خمسة أوسق لان كل واحد منهم لم يحرم على الاقتراق للترخيص له أن يتاع هذه المكيلة واذا حل ذلك لكل واحد منهم لم يحرم على رب الحائط أن يبيع ماله وكان حلالا لمن ابتاعه ولو أتى ذلك على جميع حائطه (قال) والعرايا من العنب كهى من التمر لا يختلفان لانها ما يخترصان معا (قال) وكل ثمرة ظاهرة من أصل ثابت مثل الفرسك والشمس والكثيرى والاخاص ونحو ذلك مخالفة للتمر والعنب لانها لا تخترص لتفرق عمارها والحائل من الورق دونها وأحب الى أن لا تجوز بما وصفت ولو قال رجل هى وان لم تخترص فقد رخص منها فيما حرم من غيرها أن يباع بالتخري فأجيزه كان مذهبا والله أعلم (قال) فاذا بيعت العرايا بمكيل أو موزون من الماء كؤل أو المشروب لم يجز أن يتفرقا حتى يتقابضا والمعدود من الماء كؤل والمشروب عندى بمنزلة المكيل والموزون لانه ماء كؤل وموزون يحل وزنه أو كيله وموجود من برته ويكيله واذا بيعت بعرض من العروض موصوف بمثل ثوب من جنس يذرع وخشبة من جنس يذرع وحديد موصوف بوزن وصفه وكل ما عدا الماء كؤل والمشروب مما تقع عليه الصفقة من ذهب أو ورق أو حيوان وقبض المشتري العربية وسمى أجلا للثمن كان حلالا ولا يبيع جائز فيها كهو فى طعام موضوع ابتيع بعرض وقبض الطعام ولم يقبض العرض اما كان حالا فكان لصاحبه قبضه من بيعه متى شاء واما كان الى أجل فكان له قبضه منه عند انقضاء مدة الاجل (قال) ولا يتاع العرايا بشئ من صفته جزا فالابتاع عربية النخل بتمر جزا فالابتاع بتمر نخلة مثلها ولا بتمر نخلة مثلها ولا كثر لان هذا محرم الا كيلا بكيل الا العرايا خاصة لان الخرص فيها يقوم مقام الكيل بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبيع تمر نخلة جزا فابتاع ثمره وشجره غيرها جزا فالانه لا بأس بالفضل فى بعض هذا على بعض موضوعا بالارض والذي أذهب اليه أن لا بأس أن يتاع الرجل العرايا فيما دون خمسة أوسق وان كان موسرا لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا حلها فلم يستثن فيها أنها تحل لاحد دون أحد وان كان سبيها بما وصفت فالخبر عنه صلى الله عليه وسلم جاء باطلاق احلالها ولم يحظره على أحد فنقول يحل لك ولمن كان مثلك كما قال فى الضحية بالجدعة تجزى لك ولا تجزى غيرها وكما حرم الله عز وجل الميتة فلم يرخص فيها الا للضرر وهى بالمسح على الخفين أشبه اذ مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم مسافرا فلم يحرم على مقيم أن يمسخ وكثير من الفرائض قد نزلت بأسباب قوم فكان لهم وللناس عامة الا ما بين الله عز وجل أنه أحل لمعنى ضرورة وأخاصة (قال) ولا بأس اذا اشترى رجل عربية أن يطعم منها ويبيع لانه قدم لك ثمرها ولا بأس أن يشتريها فى الموضع من له حائط بذلك الموضع لموافقة ثمرتها أو فضلها أو قربها لان الاحلال عام لخاص الا أن يخص بخبر لازم (قال) وان حل لصاحب العربية شراؤها حل له هبتها واطعامها وبيعها وادخارها وما يحل له من المال فى ماله وذلك أنك اذا ملكك حلالا حل لك هذا كله فيه وانت ملكك العربية حلالا (قال) والعرايا ثلاثة أصناف هذا الذى وصفنا أحدها وجماع العرايا كل ما أفرد ليا كاه خاصة ولم يكن فى جملة البيع من ثمر الحائط اذا بيعت بجلته من واحد والصنف الثانى أن يخص رب الحائط القوم فيعطى الرجل ثمر النخلة وثمر النخلتين وأكثر عريه بأكلها وهذه فى معنى المنحة من الغنم ينع الرجل الرجل الشاة أو الشاتين أو أكثر ليسرب لبنها وينتفع به وللعري أن يبيع ثمرها ويتمره ويصنع فيه ما يصنع فى ماله لانه قدم ملكه (قال) والصنف الثالث من العرايا أن يعرى الرجل الرجل النخلة وأكثر من حائطه ليا كل ثمرها ويهديه ويتمره يفعل فيه ما أحب ويبيع ما بقى من ثمر حائطه فتكون هذه مفردة من المبيع منه جملة (قال الشافعى) رحمه الله وقد روى أن مصدق الحائط يأمر الخارص أن يدع لاهل البيت من حائطهم قدر ما يراهم بأكلون ولا يخرصه

لم يكن بينه وبين الدار طريق نافذة قلت له فلم أغطيت بعضادون بعض واسم الجوار يلزمهم فغنت من بينك وبينه ذراع اذا كان نافذا وأعطيت من بينك وبينه رجة أكثر من ألف ذراع اذا لم تكن نافذة فقلت له فالجار أحق بسبقه لا يحتمل الامنيين لكل جار أو لبعض الجيران دون بعض فلما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لاشفعة فيما قسم دل على أن الشفعة للجار الذى لم يقاسم دون الجار الذى قاسم وحديثك لا يخالف حديثنا لانه محتمل وحديثنا مفسر والمفسرين الجمل قال وهل يقع اسم الجوار على الشريك قلت نعم امرأ أنك أقرب اليك أم شريكك قال

ليأخذ زكاته وقيل قياسا على ذلك أنه يدعى ما عرى للسالكين منها فلا يخرصه وهذا موضوع بتفسيره في كتاب الخرص

(باب العربية)

(قال الشافعي) رحمه الله والعربية التي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعها أن قومها شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يحضر وليس عندهم ما يشترون به من ذهب ولا ورق وعندهم فضول غرم من قوت سنتهم فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتروا العربية بخرصها تمرأيا كلونها رطبا ولا تشتري بخرصها إلا كاسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تخرص رطبا فيقال مكبلته كذا وينقص كذا إذا صار تمرأيا تشتري لها بعثل كيل ذلك التمر ويدفعه إليه قبل أن يتفرقا فان تفرقا قبل أن يتقابضا فالبيع فاسد ولا يشتري من العرايا الأقل من خمسة أوسق بشيء ما كان فإذا كان أقل من خمسة أوسق جاز البيع وسواء الغني والفقير في شراء العرايا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نهى عن بيع الرطب بالتمر والمزابنة والعرايا تدخل في جملة اللفظ لأنها جزاف بكيل وتمر رطب استدل لنا على أن العرايا ليست مما نهى عنه غني ولا فقير ولكن كان كلامه فيها جملة عام المخرج يريد به الخاص وكما نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر وكان عام المخرج ولما أذن في الصلاة للطواف في ساعات الليل والنهار وأمر من نسي صلاة أن يصليها إذا ذكرها فاستدل لنا على أن نهيه ذلك العام انما هو على الخاص والخاص أن يكون نهى عن أن يتطوع الرجل فاما كل صلاة لم يمهله فلم يمهله عنه وكما قال البيهقي المدعي والمبين على المدعي عليه وقضى بالقسامة وقضى باليمين مع الشاهد فاستدل لنا على أنه انما أراد بحملة المدعي والمدعي عليه خاصة وأن اليمين مع الشاهد والقسامة استثناء مما أراد لأن المدعي في القسامة يحلف بلا يمينه والمدعي مع الشاهد يحلف ويستوجبان حقوقهما والحاجة في العربية والبيع وغيرهما سواء (قال الشافعي) ولا تكون العرايا إلا في التخل والغلب لأنه لا يضبط خرص شيء غيره ولا بأس أن يبيع ثمرائه كله عرايا إذا كان لا يبيع واحدا منهم الأقل من خمسة أوسق

(باب الجائحة في الثبوة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين وأمر بوضع الجوائح (قال الشافعي) سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيرا في طول مجالستي له لأحصى ما سمعته يحدثه من كثرة لا يذكر فيه أمر بوضع الجوائح لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين ثم زاد بعد ذلك وأمر بوضع الجوائح (قال الشافعي) قال سفيان وكان حميد يذكر بعد بيع السنين كلاما قبل وضع الجوائح لأحفظه فكنت أكف عن ذكر وضع الجوائح لأنني لأدري كيف كان الكلام وفي الحديث أمر بوضع الجوائح (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة أنه سمعها تقول ابتاع رجل تمر حائط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالجها وأقام فيه حتى تبين له النقصان فسأل رب الحائط أن يضع عنه خلف أن لا يفعل فذهبت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تأني أن لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب المال فأني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هو له (قال الشافعي) قال سفيان في حديثه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في وضع الجوائح ما حكيت فقد يجوز أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفيان من

بسل امرأتى لأنها
ضجيعتي قلت فالعرب
تقول امرأة الرجل
جارتته قال وأين قلت قال
الاعشى
أجارتنا بيني فأنك
طالقه
وموموقة ما كنت فينا
ووامقه
أجارتنا بيني فأنك
طالقه
كذلك أمور الناس
تعدو وطارقه
وبيني فان البين خير من
العصا
وأن لا ترائي فوق رأسك
بارقه
حبستك حتى لامني
الناس كلهم
وخفت بأن تأني لدى
بياتقه
وذوقي فنتي حتى فاني
ذائق
فتاة لحي مثل ما أنت
ذائقة
فقال عسرة نزل
الطلاق موافقا لطلاق
الاعشى (قال الشافعي)
رحمه الله وحديثنا
أثبت اسنادا مملو

حديث جديد على أن أمره بوضعها على مثل أمره بالصلح على النصف وعلى مثل أمره بالصدقة تطوعا
حضا على الخبر لاحتما وما أشبه ذلك ويجوز غيره قلما اختلف الحديث المعنيين معا ولم يكن فيه دلالة على أهم ما
أولى به لم يجز عندنا أن نحكم والله أعلم على الناس بوضع ما وجب لهم بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بنيت وضعه (قال الشافعي) وحديث مالك عن عمرة مرسل وأهل الحديث ونحن لانثبت مرسلا (قال
الشافعي) ولزيت حديث عمرة كانت فيه والله تعالى أعلم دلالة على أن لا توضع الجائحة لقولها قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم تأتي أن لا يفعل خيرا ولو كان الحكم عليه أن يضع الجائحة لكان أشبه أن يقول ذلك
لازم له خالف أولم يخلف وذلك أن كل من كان عليه حق قيل هذا يلزمك أن تؤديه إذا امتنع من حق
فأخذ منك بكل حال (قال) وإذا اشترى الرجل الثمرة فخلجى بينه وبينها فأصابها جائحة فلا تحكم له على البائع
أن يضع عنه من غشاشا (قال) ولو لم يكن سفيان وهن حديثه بما وصفت وثبتت السنة بوضع الجائحة
وضعت كل قليل وكثير أصيب من السماء بغير جناية أحد عليه فأما أن يوضع الثلث فصاعدا ولا يوضع
مادون الثلث فهذا لا خبر ولا قياس ولا معقول (قال) ولو صرت الى وضع الجائحة ما كانت الجائحة فيها
الاتباع الخبر لو ثبت ولا أقول قياسا على الدار إذا تكارها سنة أو أقل فأقبضها على الكراء فتهدم الدار ولم
يمض من السنة الا يوم أو قدمضت الا يوم فلا يجب على الا اجارة يوم أو يجب على اجارة سنة الا يوم وذلك أن
الذي يصل الى منفعة الدار ما كانت الدار في يدي فإذا انقطعت منفعة الدار بانهدامها لم يجب على كراء
مالم أجد السبيل الى أخذه فان قال قائل فامنع أن تجعل ثمرة النخل قياسا على ما وصفت من كراء الدار
وأنت تجيز بيع ثمرة النخل فيترك الى غاية في نخله كما تجيز أن يقبض الدار ويسكنها الى مدة (قال الشافعي)
فقل له ان شاء الله تعالى الدار تكثر سنة ثم تهدم من قبل تمام السنة بخلاف الثمرة تقبض من قبل أن يسكنها
ليس بعين ترى انما هي بمدة تأتي فكل يوم منها يعضى بما فيه وهي بيد المشتري يلزمه الكراء فيه وان لم يسكنها
إذا خلى بينه وبينها والثمرة إذا بيعت وقبضت وكلها في يد المشتري بقدر على أن يأخذها كلها من ساعته
ويكون ذلك له وانما يرى تركها اياها اختيار التلغ غاية يكون له فيها أخذه قبلها وقد يكون رطباً يمكنه أخذه
وبيعه وتبيسه فيتركه ليأخذه يوما بيوم ورطباً يكون أكثر قيمة إذا فرقه في الايام وأدوم لاهله فلوزعت
أني أضع الجائحة بعد أن يربط الحائط كله أو أكثره ويمكن فيه أن يقطع كله فيباع رطباً وان كان ذلك
أنقص لمالك الرطب أو يبيع ثمرا وان كان ذلك أنقص على مالكه زعمت أني أضع عنه الجائحة وهو ثمرة وقد
ترك قطعه وتميزه في وقت يمكنه فيه احراره وخالف بينه وبين الدار التي اذا ترك سكنها سنة لزمه كراؤها كما
يلزمه لو سكنها لانه ترك ما كان قادرا عليه (قال) ولو جاز أن يقاس على الدار بما وصفت جاز ذلك ما لم
يرطب لان ذلك ليس وقت منفعتها والحين الذي لا يصلح أن يترفيه وأما بعد ما يربط فيختلفان (قال) وهذا
مما استخبر الله فيه ولو صرت الى القول به صرت الى ما وصفت من وضع قبضة رطباً أو بسر الوذهب منه كما أصبر
الى وضع كراء يوم من الدار لو انهدمت قبله وكما أصبر الى وضع قبضة حنطة لو ابتاع رجل صاعا فاستوفاه الا قبضة
فاستلمه لم يلزمه من مالم يصل اليه ولا يجوز أن يوضع عنه الكثير بمعنى أنه لم يصل اليه ولا يوضع عنه القليل
وهو في معناه ولو صرت الى وضعها فاختلغا في الجائحة فقال البائع لم تصل الجائحة أو قد أصابتك فأذهبت
لأفراقا وقال المشتري بل أذهبت لي ألف فرق كان القول قول البائع مع عينه لان الثمن لازم للمشتري
ولا يصدق المشتري على البراءة منه بقوله وعلى المشتري البينة بما ذهبه (قال) وجماع الجوائح كل
ما أذهب الثمرة أو بعضها بغير جناية آدمي (قال) ويدخل على من وضع الجائحة من قبل أن المشتري لم يقبض
الثمرة زعم وأن جناية الأدميين جائحة توضع لاني اذا وضعت الجائحة زعمت أن البائع لا يستحق الثمن الا اذا
قبضت كما لا يستحق الكراء الا ما كانت السلامة موجودة في الدار وهي في يدي وكان البائع ابتاع مهلك
الثمرة بقيمة ثمرة أو يكون لمشتري الثمرة الخيارين أن يوضع عنه أو لا يوضع ويبيع مهلك ثمرة بما أهلك منها

عبد الملك عن عطاء عن
جابر وأشباههما لفظا
وأعرفهما في الفرق بين
القياس وبين من لم
يتسامح لانه اذا باع
مشاعا باع غير متجزئ
فيكون شريكه أحق به
لان حقه شائع فيه
وعليه في الداخل سوء
مشاركته ومؤنة مقاسمة
وليس كذلك المقسوم
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا شفعة الا في مشاع
والشفيع الشفعة
بالثمن الذي وقع به
البيع فان علم فطلب
مكانه فهي له وان أمكنه
فلم يطلب بطلت شفعته
فان علم فأخر الطلب فان
كان له عذر من حبس
أو غيره فهو على شفعته
والا فلا شفعة له ولا
يقطعها طول غيبته
واما يقطعها أن يعلم
فيترك فان اختلفا في
الثمن فالقول قول
المشتري مع عينه وان
اشتراها بسلعة فهي له
بقية السلعة وان
ترجها فهي للشفيع

كما يكون له الخيار في عبد ابتاعه فجئني عليه قبل أن يقبضه وهذا قول فيه ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال فهل من حجة لمن ذهب الى أن لا توضع الجائحة قيل نعم فيما روى والله أعلم من نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى ينجم من العاهة ويبدو صلاحه وما نهى عنه من قوله أ رأيت أن منع الله الثمرة فم بأخذ أحدكم مال أخيه ولو كان مالك الثمرة لا عليك عن ما احتج من ثمرته ما كان لمنعه أن يبيعها معنى إذا كان يحل بيعها طلعوا بلحا ويلقط ويقطع إلا أنه أمره ببيعها في الحين الذي الاغلب فيها أن تنجم من العاهة لئلا يدخل المشتري في بيع لم يغلب أن ينجم من العاهة ولو لم يلزمه عن ما أصابته الجائحة فجاز البيع على أنه يلزمه على السلامة ماض ذلك البائع والمشتري (قال) ولو ثبت الحديث في وضع الجائحة لم يكن في هذا حجة وأمضى الحديث على وجهه فان قال قائل فهل روى في وضع الجائحة أو ترك وضعها شي عن بعض الفقهاء قيل نعم لم يكن فيها الا قول لم يلزم الناس فان قيل فأبنته قيل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار فيمن باع ثمرا فأصابته جائحة قال ما أرى إلا أنه ان شاء لم يضع قال سعيد يعني البائع (قال الشافعي) وروى عن سعد بن أبي وقاص أنه باع حائظا له فأصابته جائحة فأخذ الثمن منه ولا أدري أين ثبت أم لا قال ومن وضع الجائحة فلا يضعها الا على معنى أن قبضها قبض ان كانت السلامة ولزمه ان أصاب ثمرا النخل شيء يدخله عيب مثل عطش بضمه أو جرح يناله أو غير ذلك من العيوب أن يجعل للمشتري الخيار في أخذه معيبا أو رده فان كان أخذه منه شيئا فقد رده عليه رده وان فات لزمه مثله ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل وقال يحسب عليه ما أخذ بحصته من الثمن ويرد ما بقي بما يلزمه من الثمن إلا أن يختار أن يأخذه معيبا فان أصابته جائحة بعد العيب رجع بحصته من الثمن لان الجائحة غير العيب (قال) ولعله يلزمه لو غصب ثمرته قبل أن يقطعها أو نعدى فيها عليه وال فأخذ أكثر من صدقته أن يرجع على البائع لانه لم يسلم له كما لو باعه عبد لم يقبضه أو عيبا قبض بعضهم ولم يرد بعض بعضا حتى عدا عاده على عبد فقتله أو غصبه أو مات موتا من السماء كان للمشتري فسخ البيع والباع اتباع الغاصب والخالي بجنابته وغصبه ومات العبد الميت من مال البائع وكان شبهها أن يكون جملة القول فيه أن يكون الثمر المبيع في شجرة المدفوع الى مبتاعه من ضمان البائع حتى يستوفى المشتري ما اشترى منه لا يبرأ البائع من شيء منه حتى يأخذه المشتري أو يؤخذ بأمره من شجره كما يكون من ابتاع طعاما في بيت أو سفينة كله على كيل معلوم فما استوفى المشتري برئ منه البائع وما لم يستوف حتى يسرق أو تصيبه آفة فهو من مال البائع وما أصابه من عيب فالمشتري بالخيار في أخذه أو رده (قال) وينبغي لمن وضع الجائحة أن يضعها من كل قليل وكثيرا تلفها ويخبر المشتري ان تلف منها شيء أن يرد البيع أو يأخذ الباقي بحصته من الثمن ما لم يربط النخل عامة فاذا رطبه عامة حتى يمكنه جدها لا يضع من الجائحة شيئا (قال) وكذلك كل ما رطبت عليه فأصابته جائحة ينبغي أن لا يضعها عنه لانه قد خلى بينه وبين قبضها ووجد السبيل الى القبض بالجدة فتركه اذا تركه بعد أن يمكنه أن يجده فيها حتى يكون أصل قوله فيها أن يزعم أن الثمرة مضمونة من البائع حتى يجتمع فيها خصلتان أن يسلمها الى المشتري ويكون المشتري قادرا على قبضها بالغة صلاحها بأن تربط فتجد لا يستقيم فيه عندي قول غير هذا وما أصيب فيها بعد رطبه من مال المشتري (قال) وهذا يدخله أن المشتري قابض قادر على القطع وان لم يربط من قبل انه لو قطعه قبل أن يربط كان قطع ماله ولزمه جميعه

(باب في الجائحة)

(قال الشافعي) واذا اشترى الرجل الثمر فقبضه فأصابته جائحة فسواء من قبل أن يحلف أو بعد ما جف ماله يجده وسواء كانت الجائحة ثمرة واحدة أو أتت على جميع المال لا يجوز فيها الا واحد من قولين اما أن يكون لما قبضها وكان معلوما أن يتركها الى الجدة كان في غير معنى من قبض فلا يضمن الا ما قبض كما يشترى

بقيمة المهر فان طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمة الشقص وان اشتراها بثمن الى أجل قيل للشفيع ان شئت فحمل الثمن وتحمل الشفعة وان شئت فذع حتى يحل الاجل (قال الشافعي) رحمه الله ولو ورثه رجلان فمات أحدهما وله ابنان فباع أحدهما نصيبه فأراد أخوه الشفعة دون عمه فكلاهما سواء لانهم ما فيها شريكان (قال المزني) رحمه الله هذا أصح من أحد قوليه ان أحاه أحق بنصيبه (قال المزني) وفي تسويته بين الشفعتين على كثرة مال العم على الاخ قضاء لاحد قوليه على الآخر في أخذ الشفيعاء بقدر الانضاء ولم يختلف قوله في المعتقين نصيبين من عبد أحدهما أكثر من الآخر في أن جعل عليهم ما قيمة الباقي منه بينهما سواء اذا كانا

الرجل من الرجل الطعام كيلا في قبض بعضه ويهلك بعضه قبل أن يقبضه فلا يضمن ما هلك لانه لم يقبضه
ويضمن ما قبض وأما أن يكون اذا قبض الثمرة كان مسلطا عليها ان شاء قطعها وان شاء تركها فما هلك في
يده فالتما هلك من ماله لا من مال البائع فاما ما يخرج من هذا المعنى فلا يجوز أن يقال يضمن البائع الثلث
ان أصابته جائحة فأكثر ولا يضمن أقل من الثلث وانما واشترها ببيعة واحدة وقبضها قبضا واحدا
فكيف يضمن له بعض ما قبض ولا يضمن له بعضا أرايت لو قال رجل لا يضمن حتى يهلك المال كله لانه
حينئذ الجائحة أوقال اذا هلك سهم من ألف سهم هل الجائحة عليهما الا ما وصفنا (قال الشافعي) والجائحة من
المصائب كلها كانت من السماء أو من الأرض (قال الشافعي) الجائحة في كل ما اشترى من الثمار
كان مما يبس أو لا يبس وكذلك هي في كل شيء اشترى فترك حتى يبلغ أو انه فاصابته الجائحة دون أو انه فن
وضع الجائحة وضعه لان كلامه يقبض بكامل القبض واذا باع الرجل الرجل ثمرة على أن يتركها الى الجذاذ
ثم انقطع الماء وكانت لاصلاح لها الابه فالتى بالخيارين أن يأخذ جميع الثمرة بجميع الثمن وبين أن
يردها بالعب الذي دخلها فان ردها بالعب الذي دخلها وقد أخذ منها شيئا كان مأخذا منها بحصته من
أصل الثمن وان اختلفا فيه فالقول قول المشتري واذا ابتاع الرجل من الرجل ثمر حائط فالسقي على رب
المال لانه لاصلاح للثمرة الابه وليس على المشتري منه شيء فان اختلفا في السقي فأراد المشتري منه أكثر
مما يبقى البائع لم ينظر الى قول واحد منهما ويسأل أهل العلم به فان قالوا لا يصلحه من السقي الا كذا جبرت
البائع عليه وان قالوا في هذا صلاحه وان زيد كان أزيد في صلاحه لم أجبر البائع على الزيادة على صلاحه واذا
اشترط البائع على المشتري أن عليه السقي فالبيع فاسد من قبل أن السقي مجهول ولو كان معلوما بطلناه
من قبل أنه بيع واجارة

(باب الثيبا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة أن القاسم بن محمد كان يبيع ثمر حائطه
ويستثنى منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو أن
جده محمد بن عمرو باع حائطه يقال له الافراق بأربعة آلاف واستثنى منه ثمانية درهم غرا أو غرا أنا
أشك (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة أنها كانت تبيع
ثمارها وتستثنى منها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال
قلت لعطاء أبي عبد الله حائطي الاخمين فرقا أو كيلا مسمى ما كان قال لا قال ابن جريج فان قلت هي من
السواد سودا الرطب قال لا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه
قال قلت لعطاء أبي عبد الله نخلي الا عشر نخلات أختارهن قال لا الا أن تستثنى أيتهن هي قبل البيع تقول هذه
وهذه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أبي عبد الله
نخلة أو غنبيه أو بره أو عبده أو سلعته ما كانت على ابي شريك بالربيع وعما كان من ذلك قال لا بأس بذلك
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال قلت لعطاء أبي عبد الله
حائطي بمائة دينار فضلا عن نفقة الرقيق فقال لا من قبل أن نفقة الرقيق مجهولة ليس لها وقت فن ثم فسد
(قال الشافعي) وما قال عطاء من هذا كله كما قال ان شاء الله وهو في معنى السنة والاجاع والقياس عليهما
أو على أحدهما وذلك أنه لا يجوز بيع ثمن مجهول وان اشترى حائطا بمائة دينار ونفقة الرقيق فالثمن مسمى
غير معلوم والبيع فاسد واذا باع ثمر حائطه واستثنى مكيلا منه فليس ما باع منه معلوم وقد يكون يستثنى مدا
ولا يدرى كم المدا من الحائط أسهم من ألف سهم أم مائة سهم أم أقل أم أكثر فاذا استثنى منه كيلا لم يكن ما اشترى
منه يجزأف معلوم ولا كيل مضمون ولا معلوم وقد نصيبه الا فة فيكون المدا نصف ثمر الحائط وقد يكون

موسرين قضى ذلك
من قوله على ما وصفنا
(قال الشافعي) رجه
الله ولورثة الشفيع أن
يأخذوا ما كان يأخذه
أبوهم بينهم على العدد
امرأته وابنه في ذلك
سواء (قال المزني)
وهذا يؤكده ما قلت أيضا
(قال الشافعي) رجه
الله فان حضر أحد
الشفعاء أخذ الكل
بجميع الثمن فان حضر
ثان أخذ منه النصف
بنصف الثمن فان حضر
ثالث أخذ منهما الثلث
بثلث الثمن حتى يكونوا
سواء فان كان الاثنان
اقتسما كان لثالث
نقص قسمتهما فان سلم
بعضهم لم يكن لبعض
الا أخذ الكل أو الترك
وكذلك لو أصابها هدم
من السماء اما أخذ
الكل بالثمن واما ترك
ولو قاسم وبني قيل
للشفيع ان شئت نفذ
بالثمن وقية البناء اليوم
أودع لانه بنى غير متعدي فلا
يهدم ما بنى (قال)

المزني) رحمه الله هذا
عندي غلط وكيف
لا يكون متعديا وقد بني
فيما للشفيع فيه شرك
مشاع ولولا أن للشفيع
فيه شركا ما كان شفيعا
اذ كان الشريك انما
يستحق الشفعة لانه
شريك في الدار والعروة
بحق مشاع فكيف يقسم
وصاحب النصيب وهو
الشفيع غائب والقسم
في ذلك فاسد وبني فيما
ليس له فكيف يبني غير
متعدي والمخطئ في
المال والعامد سواء عند
الشافعي ألا ترى لو أن
رجلا اشترى عروة
بأمر القاضي فبناها
فاستحقها رجل أنه
يأخذ عروسته ويهدم
الباني بناءه ويقلعه في
قول الشافعي رحمه الله
فالعامد والمخطئ في بناء
مالا يملك سواء (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
كان الشقص في النخل
فزادت كان له أخذ
زائده (قال) ولا
شفعة في بسر لا بياض

(١) قوله فاما أن يكون
بيع عمر بأكثر منه الخ
كذلك بالاصول التي
بأيدينا وتأمله كتبه
مصححه

سهما من ألف سهم منه حين باعه وهكذا اذا استثنى عليه مخلات بختارهن أو يتسرعن فقصد يكون
في الخيار والشرار النخل بعينه أكثر مما من بعض وخير امره بكثرة الحمل وجودة النسر فلا يجوز أن
يستثنى من الحائط نخلا لا بعدد ولا كيل بحال ولا جزءا لا معلوما ولا نخلا لا متخللا معلوما (قال) وان باعه
الحائط الاربعه او نصفه او ثلاثة أرباعه او الحائط الاثلاث بشرط البين بأعيانهم فانما وقعت
الصفقة على ما لم يستثن فكان الحائط فيه مائة نخلة استثنى منهن عشر نخلات فانما وقعت الصفقة على
تسعين بأعيانهم واذا استثنى ربع الحائط فانما وقعت الصفقة على ثلاثة أرباع الحائط والبائع شريك
بالربع كما يكون رجال لو اشترى حائطا مع شركاء فيما اشترى من الحائط بقدر ما اشترى وامنهم (قال) ولو باع
رجل عمر حائطه بأربعة آلاف واستثنى منه بالف فان كان عقد البيع على هذا فانما باعه ثلاثة أرباع
الحائط فان قال استثنى عمر بالالف بسعر يومه لم يجز لأن البيع وقع غير معلوم للبائع ولا للمشتري ولا لو احدى
منهما (قال الشافعي) وهكذا من باع رجلا غنما قد حال عليها الحول أو بقرا أو ابلا فأخذت الصدقة منها
فالمشتري بالخيار في رد البيع لانه لم يسلم له ما اشترى كاملا أو أخذ ما بقي بحصته من الثمن ولكن ان باعه ابلا
دون خمسة وعشرين فالبيع جائز وعلى البائع صدقة الابل التي حال عليها الحول في يده ولا صدقة على المشتري
فيها (قال) ومثل هذا الرجل يبيع الرجل العبد قد حل دمه عنده برده أو قتل عمد أو حل قطع يده عنده
في سرقه فيقتل فينسخ البيع ويرجع بما أخذ منه أو يقطع فله الخيار في فسخ البيع أو امساكه لان العيوب
في الابدان بخلافه نقص العدد ولو كان المشتري كيلا معينا كان هكذا اذا كان ناقصا في الكيل أخذ
بحصته من الثمن ان شاء صاحبه وان شاء فسخ فيه البيع ولو قال أبيعك عمر نخلات تختارهن لم يجز لأن
البيع قد وقع على غير معلوم وليس يفسد الا من هذا الوجه (١) فاما أن يكون بيع عمر بأكثر منه فهو لم يجب له
شيء فكيف يبيع ما لم يجب له ولكنه لا يصلح الامعوما

(باب صدقة الثمر)

(قال الشافعي) رحمه الله الثمر يباع ثمران ثمر فيه صدقة وثمر لا صدقة فيه فاما الثمر الذي لا صدقة فيه فبيعه
جائز لا علة فيه لانه كله لمن اشتراه وأما ما يبيع مما فيه صدقة منه فالبيع يصح بأن يقول أبيعك الفضل من
ثمر حاطي هذا عن الصدقة وصدقته العشر أو نصف العشر ان كان يسقى بنضح فيكون كما وصفنا في الاستثناء
كانه باعه تسعة أعشار الحائط أو تسعة أعشار ثمره ونصف عشر ثمره (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء أبيعك ثمر حاطي هذا بأربعمائة دينار فضلا عن
الصدقة فقال نعم لان الصدقة ليست لك انما هي للساكنين (قال الشافعي) ولو باعه ثمر حاططه وسكت
عما وصفت من أجزاء الصدقة وكم قدرها كان فيه قولان أحدهما أن يكون المشتري بالخيار في أخذ ما جاوز
الصدقة بحصته من ثمن الكل وذلك تسعة أعشار الكل أو تسعة أعشار ونصف عشر الكل أو يرد البيع لانه لم يسلم
اليه كل ما اشترى والثاني ان شاء أخذ الفضل عن الصدقة بجميع الثمن وان شاء ترك (قال الربيع) وللشافعي
فيه قول ثالث ان الصدقة كلها باطلة من قبل أنه باعه ما ملك وما لم يملك فلما جعلت الصدقة حرام البيع
وحلال البيع بطلت الصدقة كلها (قال الشافعي) ولو قال باع الحائط الصدقة على لم يلزم البيع المشتري
الا أن يشاء وذلك أن على السلطان أخذ الصدقة من الثمرة التي في يده وليس عليه أن يأخذ بكميتها ثمران
غيرها قال وكذلك الرطب لا يكون ثمر الا للسلطان أن يأخذ عشر الرطب فان صار السلطان الى أن يضمن
عشر رطبه تمرا مثل رطبه لو كان يكون تمرا أو اشترى المشتري بعد هار جوت أن يجوز الشراء فاما ان اشترى
قبل هذا فهو كمن اشترى من ثمر حاطط فيه العشر لما وصفت من أن يؤخذ عشره رطبا وان من الناس من
يقول يأخذ عشر ثمن الرطب لانه شريك له فيه فاذا كان هذا هكذا فالبيع وقع على الكل ولم يسلم له وله في أحد

التقنين الخياراتين أن يأخذ تسعة أعشاره تسعة أعشار الثمن وأورده كله (قال) ومن أصحابنا من أجاز البيع بينهم ما كان قد عرف المتبايعان معا أن الصدقة في الثمرة فانما اشترى هذا وباع هذا الفضل عن الصدقة والصدقة معروفة عندهما (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عطاء قال إن بيعت ثمرتك ولم تذكر الصدقة أنت ولا يبيعك فالصدقة على المتبايع قال إنما الصدقة على الخاطئ قال هي على المتبايع قال ابن جريج فقلت له إن بيعته قبل أن يخرص أو بعد ما يخرص قال نعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة قال في مثل ذلك مثل قول عطاء إنما هي على المتبايع (قال الشافعي) وما قال إلا من هذا كما قال إنما الصدقة في عين الشيء بعينه فبما تحول ففيه الصدقة ألا ترى أن رجلا لو ورث أخذت الصدقة من الخاطئ وكذلك لو وجب له ثمره أو تصدق به عليه أو ملكه بوجه من الوجوه (قال) وقد قيل في هذا شيء آخر أن الثمرة إذا وجبت فيها الصدقة ثم باعها فالصدقة في الثمرة والمتبايع بخير لأنه باعه ماله وماله ما كان في أخذ غير الصدقة بحصته من الثمن أو رد البيع (قال) وأما إذا وهبها أو تصدق بها أو ورث الثمرة عن أحد وقد وجبت فيها الصدقة أو لم تجب فهذا كله مكتوب في كتاب الصدقات بتفريعه (قال) وقد قال غير من وصفت قوله الصدقة على البائع والبيع جائز والثمره كلها للمتبايع (قال) وإذا كان للوالي أن يأخذ الصدقة من الثمرة فلم تخلص الثمرة كلها وإن قال يعطيه رب الخاطئ ثم أمثلها فقد أحال الصدقة في غير العين التي وجبت فيها الصدقة والعين موجودة (قال) ومن قال هذا القول فانما يقول هو لو وجب عليه في أربعين دينارًا دينار كان له أن يعطى دينارًا مثله من غيرها وكذلك قوله في الماشية وصنف الصدقة (قال) قول الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة يد على أنه إذا كان في المال صدقة والشروط من الصدقة فانما يؤخذ منه ما لا من غيره فهذا أقول وبهذا اخترت القول الأول من أن البيع لازم فيما لا صدقة فيه وغير لازم فيما فيه الصدقة إذا عرفت عرف البائع والمشتري ما يبيع هذا ويشتري هذا (قال) وإذا سمى البائع للمشتري الصدقة وعرفاها فتعدى عليه الوالي فأخذ أكثر من هذا فالوالي كالغاصب فيما جاوز الصدقة والقول فيها كالقول في الغاصب فن لم يضع الجائحة قال هذا رجل ظلم ماله ولا ذنب على بائعه في ظلم غيره وقد قبض ما ابتاع ومن وضع الجائحة كان إنما يضعها بمعنى أنها غير ثمة القبض يشبه أن يلزمه أن يضع عنه بقدر العدوان عليه ويخبره بعد العدوان في رد البيع أو أخذه بحصته من الثمن لأنه لم يسلم إليه كبايعه (قال الشافعي) فإن قال قائل المظلمة ليست بجائحة قيل وما معنى الجائحة أليس ما أنفق من مال الرجل والمظلمة اتلاف فإن قال قل ما أصاب من السماء قيل أفرأيت ما ابتعت فلم أقبضه فأصابه من السماء شيء يتلفه أليس يتفسخ البيع فإن قال بلى قيل فإن أصابه من الادميين فإنا بالخيارين أن أفسخ البيع أو أخذه وأتبع الادمي بقيته فإن قال نعم قيل فقد جعلت ما أصاب من السماء في أكثر من معنى ما أصاب من الادميين أو مثله لأنك فسخته البيع وإن قال إذا ملكته فهو منك وإن لم تقبضه فإذا هلك هلك منك فالثمره قد ابتنتها وقبضتها فهي أولى أن لا توضع عنى بتلف أصابها

(باب في المزابنة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع الثمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي سعيد الخدري أو أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحابلة والمزابنة اشتراء الثمر بالتمر في رؤس النخل والمحابلة استكراء الأرض بالحنطة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن

ليالها لا تحتل القسم وأما الطريق التي لا تملك فلا شفعة فيها ولا بها وأما عرصه إذا ارتكون محتملة لقسم وللقوم طريق إلى منازلهم فإذا بيع منها شيء ففيه الشفعة (قال) ولولي البيع وأبي الصبي أن يأخذ بالشفعة لمن يلبان إذا كانت غيبطة فإن لم يفعل فإذ أوليا ماله ما أخذاهما فإن اشترى شقصا على أنهما جميعا بالخيار فلا شفعة حتى يسلم البائع (قال) ولو كان الخيار للمشتري دون البائع فقد خرج من ملك البائع وفيه الشفعة ولو كان مع الشفعة عرض والثمن واحد فانه يأخذ الشفعة بحصتها من الثمن وعهدة المشتري على البائع وعهدة الشفيع على المشتري (قال المزني رحمه الله) وهذه مسائل أجبت فيها على معنى قول الشافعي رحمه الله

ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاولة والمزابنة اشتراء التمر
 بالتمر والمحاولة اشتراء الزرع بالحنطة واستكراء الأرض بالحنطة قال ابن شهاب ف سألت عن استكراء
 الأرض بالذهب والفضة فقال لا بأس بذلك (قال الشافعي) والمحاولة في الزرع كالمزابنة في التمر (أخبرنا
 الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء ما المحاولة قال المحاولة في
 الحرث كهيئة المزابنة في النخل سواء بيع الزرع بالقمح قال ابن جريج فقلت لعطاء أفسر لكم جابر في المحاولة
 كما أخبرني قال نعم (قال الشافعي) وتفسير المحاولة والمزابنة في الأحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى
 الله عليه وسلم منصوصا والله تعالى أعلم ويحتمل أن يكون على رواية من هو دونه والله تعالى أعلم (أخبرنا
 الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن المخاربة والمحاولة والمزابنة والمحاولة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزابنة
 أن يبيع التمر في رؤس النخل بمائة فرق والمخاربة كراء الأرض بالثلث والرابع (أخبرنا الربيع) قال
 أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن أبي الزبير أنه أخبره عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا تعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر (أخبرنا
 الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء سمعت من جابر بن عبد الله خبرا
 أخبرني به أبو الزبير عنه في الصبرة قال حسبت قال فكيف ترى أنت في ذلك فهي عنه (أخبرنا الربيع)
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن ابن طاوس أنه أخبره عن أبيه أنه كان يكره أن تباع صبرة
 بصبرة من طعام لا تعلم مكيلتها أو تعلم مكيلتها أحدهما ولا تعلم مكيلتها الأخرى أو تعلم مكيلتها جميعا هذه
 وهذه هي هذه قال لا إلا كيلا بكيل يدايد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن
 جريج أنه قال لعطاء ما المزابنة قال التمر في النخل يباع بالتمر فقلت ان علمت مكيلته التمر أؤلم تعلم قال نعم قال ابن
 جريج فقال إنسان لعطاء أقبال رطب قال سواء التمر والرطب ذلك مزابنة (قال الشافعي) وبهذا نقول
 إلا في العرايا التي ذكرناها قبل هذا قال وجاع المزابنة أن تنظر كل ما عقدت يبعه مما الفضل في بعضه
 على بعض يدايد بدر بأفلا يجوز فيه شيء يعرف كيله شيء منه جزافا لا يعرف كيله ولا جزاف منه بجزاف
 وذلك لأنه يحرم عليه أن يأخذه إلا كيلا بكيل ووزنا بوزن يدايد فإذا كان جزافا بجزاف لم يستويافي الكيل
 وكذلك إذا كان جزافا بكيل فلا بد أن يكون أحدهما أكثر وذلك محرم فيهما عندنا لا يجوز لأن الأصل أن
 لا يكونا إلا كيلا بكيل أو وزنا بوزن فكل ما عقد على هذا مفسوخ (قال) ولو تباعا جزافا بكيل أو جزافا
 بجزاف من جنسه ثم تكا بالافسك أو ساء كان البيع مفسوخا لأنه عقد غير معلوم أنه كيل بكيل (قال)
 ولو عقد بيعهما على أن يتكايلا هذين الطعامين جميعا بأعيانهم ما كيلا لا بكيلا فتكايلاه فكيلا مستويين جاز
 وإن كانا متفاضلين ففيهما قولان أحدهما أن الذي نقصت صبرته الخيار في رد البيع لأنه بيع كيل شيء فلم يسلم
 له (١) لأنه لا يحل له أخذه أو رد البيع والقول الثاني أن البيع مفسوخ لأنه وقع على شيء بعضه حرام وبعضه
 حلال فالبيع مفسوخ وبهذا أقول والقول الذي حكيت ضعيف ليس بقياس إنما يكون له الخيار فيما
 نقص مما لا ربا في زيادة بعضه على بعض فأما ما فيه الرابفقد انعقد البيع على الكل فوجد البعض محرما أن
 يملك بهذه العقدة فكيف يكون له الخيار في أن يأخذ بعض بيعة وفيها حرام (قال) وما وصفت من المزابنة
 جامع لجميعها كاف من تفرعها ومن تفرعها أن ابتاع منك مائة صاع تمر بمائة نخلة أو أكثر أو أقل
 فهذا مفسوخ من وجهين أحدهما أنه رطب بتمر وجزاف بكيل من جنسه ومن ذلك أن أخذ منك تمرا
 لا أعرف كيله بصاع تمر أو بصبرة تمر لا أعرف كيلها إلا بالاصل أنه محرم الفضل في بعضه على بعض وأنه لم يبيع
 الامتلا بكيل يدايد (قال) وهكذا إذا في الحنطة وكل ما في الفضل في بعضه على بعض الربا (قال) فأما تمر
 نخل بحنطة مقبوضة كيلا أو صبرة بتمر بحنطة أو صنف بغير صنفه جزاف بكيل أو كيل بجزاف يدايد

(قال المـرزني) وإذا
 تبرأ البائع من عبوب
 الشفعة ثم أخذها
 الشفيع كان له الرد على
 المشتري فإن استحققت
 من الشفيع رجع
 بالثمن على المشتري
 ورجع المشتري على
 البائع ولو كان المشتري
 اشتراها بدنانير بأعيانها
 ثم أخذها الشفيع
 بوزنها فاستحققت
 الدنانير الأولى فالشراء
 والشفعة باطلان
 الدنانير بعينها تقوم
 مقام العرض بعينه في
 قوله ولو استحققت
 الدنانير الثانية كان
 على الشفيع بدلها
 (قال) ولو حط البائع
 للمشتري بعد التفرق
 فهي هبة له وليس
 للشفيع أن يحط (قال
 المـرزني) رجه الله وإذا
 ادعى عليه أنه اشترى
 شقصا له فيه شفعة
 فعليه البينة وعلى المنكر
 البين فان نكل وحلف
 الشفيع قضيت له
 بالشفعة ولو أقام

(١) قوله لأنه لا يحل له
 أخذه أو رد البيع كذا
 بالاصول التي بآدينا
 ولعل في العبارة سقطا
 من النسخ فحزره اهـ

علا بئس بالتفضل في بعضه على بعض يباعد فلا بأس (قال) فأما الرجل يقول للرجل وعنده مسبرة تقول له
أمن لك هذه المسبرة بعشرين صاعا فإن زادت على عشرين صاعا فلي فإن كانت عشرين ففي لك وإن
نقصت من عشرين فعلى أتمام عشرين صاعا لأنه هذا لا يتحل من قبل أنه من كل المال بالباطل الذي
وصفت قبل هذا وعند المخاطرة والتمسك رأسه وليس من معنى المزابنة بسبيل ليس المزابنة إلا ما وصفت
لا يتجاوز (قال) وعند أبعاده وهو كاف من تفرعه ومن تفرعه ما وصفت فأما أن يقول الرجل
للرجل عذقتك أو بطنك هذا المجموع فما نقص من مائة فعلى تمام مائة مثله وما زاد فلي أو أقطع ثوبك
هذا قلانس أو سراويلات على قدر كذا فما نقص من كذا وكذا قلنسوة أو سراويل فعلى وما زاد فلي أو
اطحن حنطتك هذه فما زاد على مديق فلي وما نقص فعلى فهذا كله مخالف للمزابنة ومحرم من أنه أكل
المال بالباطل لا شجرة عن تراض ولا هوسى أعطاه مالك المال المعطى وهو يعرفه فيؤجر فيه أو يحمده
ولا هوسى أعطاه إياه على منفعة فأخذها منه ولا على وجه خير من الوجه المأذون فيه دون غيره الذي هو من
وجوه البر قال ولا بأس بشر نخلة بتمر عنبه أو بتمر فرسكة كلاهما قد طابت كان ذلك موضوعا بالارض
أو في شجرة أو بعضه موضوعا بالارض إذا خالفه وكان الفضل يحل في بعضه على بعض حالاً وكان يدا بيد فإن
دخلت النسبة فسد أو تفرقا بعد البيع قبل أن يتقابضا فسد البيع (قال) وكذلك لا بأس أن يبيع عمر
نخلة في رأسها بتمر شجرة فرسل في رأسها أو يبيع تمر نخلة في رأسها بفرسل موضوع في الارض أو يبيع
رطباً في الارض بفرسل موضوع في الارض جزافاً (قال) وجاعه أن يبيع الشيء بغير صفه يدا بيد كيف
شئت (قال الشافعي) وما كان بصفة واحدة لم يحل الامتلاك كإلّا بكيك وزنا بوزن يدا بيد ولا يتفرقان
حتى يتقابضا ولا يباع منه رطب يابس ولا رطب يابس رطب إلا العرايا خاصة (قال الشافعي) وكذلك
لا يجوز أن يدخل في صفقة شيئاً من الذي فيه الربا في الفضل في بعضه على بعض يدا بيد ومن ذلك أن
يشترى صبرة تمر مكيلة أو جزافاً بصبرة حنطة مكيلة أو جزافاً مع الحنطة من التمر قليل أو كثير وذلك أن
الصفقة في الحنطة تقع على حنطة وتمر وحنطة التمر غير معروفة من قبل أنها إنما تكون بقيمتها والحنطة
بقيمتها والتمر بالتمر لا يجوز إلا معلوماً كيلاً بكيل (١)

(باب وقت بيع الفاكهة)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله وقت بيع جميع ما يؤكل من ثمر الشجر أن يؤكل من أوله الشيء
ويكون آخره قد قارب أوله كقاربه ثمر النخل بعضه لبعض فإذا كان هكذا حل بيع ثمره الخارجة فيه مرة
واحدة والشجر منه الثابت الأصل كالنخل لا يخالفه في شيء منه إلا في شيء ساذ كره يباع إذا طاب أوله
الكمثرى والسفرجل والارج والموز وغيره إذا طاب منه الشيء الواحد فبلغ أن ينضج بيعت ثمرته تلك كلها
قال وقد بلغني أن التين في بعض البلدان ينبت منه الشيء اليوم ثم يقيم الأيام ثم ينبت منه الشيء بعد حتى
يكون ذلك مراراً والقضاء والخرب حتى يبلغ بعضه وفي موضعه من شجر القضاء والخرب ثم يبيع ثمرته تلك كلها
فكان الشجر يتفرق مع ما يخرج فيه ولم يبيع ما لم يخرج فيه فان كان لا يعرف لم يجز بيعه لاختلاط المبيع
منه بغير المبيع فيصير المبيع غير معلوم فيأخذ مشتره كله أو ما حل مما لم يشتريه فان بيع وهو هكذا فالبيع
مفسوخ (قال الشافعي) في موضع آخر إلا أن يشاء البائع أن يسلم ما زاد على ما يباع فيكون قد أعطاه
حقه وزاده قال فينظر من القضاء والخرب في مثل ما وصفت من التين فان كان يبلد يخرج الشيء منه في
جميع شجره فإذا ترك في شجرة لتلاحق صغاره خرج من شجره شيء منه كان كما وصفت في التين إن استطاع
تمييزه جاز ما خرج أولاً ولم يدخل ما خرج بعده في البيع وإن لم يستطع تمييزه لم يجز فيه البيع بما وصفت قال
وإن حل بيع ثمره من هذا الثمر نخل أو عنب أو قثاء أو خربز أو غيره لم يحل أن يباع ثمرتها التي تأتي بعدها بحال

الشفيع البيعة أنه
اشترى أحداً من فلان
الغائب بألف درهم
فأقام ذلك الذي في يديه
البيعة أن فلاناً أودعه
أي أحاطت به بالشفعة
ولا عنع الشراء الرديعة
ولأن رجلين باعاً من
رجل شقصاً فقال
الشفيع أنا أخذ
ما باع فلان وأدع حصه
فلان فذلك له في قياس
قوله وكذلك لو اشترى
رجلان من رجل
شقصاً كان للشفيع
أن يأخذ حصه أيهما

(١) وترجم قبل الصلح
باب المزابنة وفيه قال
الشافعي والمزابنة جنس
من الطعام عرف كيله
اشترى بجنس مثله
مجهول الكيل لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
قد نهى عن هذا الامتلاك
بمثل وإذا كان مجهولاً فلا
خير فيه وليس هو مثلاً
بمثل ولا كيلاً بكيل
ولا وزناً بوزن ثم ذكر
بعد ذلك مسائل تتعلق
بالربا اهـ

فان قال قائل ما الجنة في ذلك قلنا لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين ونهى عن بيع الغر ونهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه كان بيع ثمرة لم يتخلق بعد أولى في جميع هذا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع النخل معاومة قال فإذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل والتمر بلما شديدا لم ترق فيه صفة لأن العاهة قد أتت عليه كان بيع ما لم يرمه شيء قط من قثاء أو خرز أو أدخل في معنى الغر وأولى أن لا يباع مما قد روي في نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكيف يحرم أن يباع قثاء أو خرز حين بدأ قبل أن يطيب منه شيء وقد روي رجل أن يبتاع ولم يتخلق قط وكيف أشكل على أحد أنه لا يكون بيع أبدا أولى بالغرم من هذا البيع الطائر في السماء والعبد الأبق والجمل الشارد أقرب من أن يكون الغر فيه أضعف من هذا ولأن ذلك شيء قد خلق وقد يوجده وهذا لم يتخلق بعد وقد يتخلق فيكون غاية في الكثرة وغاية في القلة وفيما بين الغائتين منازل أو رأيت أن أصابته الجائحة بأى شيء يقاس أبدا ولا يكون فقد يكون نانية أكثر نواته فقد يختلف ويتباين فهذا عندنا محرم بمعنى السنة والآثر والقياس عليهما والمعقول والذي يمكن من عيوبه أكثر مما حكيما وفيما حكيما كفاية أن شاء الله تعالى (قال) فكل ما كيل من هذا أو وزن أو بيع عددا كما وصفت في الرطب بالتمر لا يحل التمر منه رطب ولا جزاف منه بكيل ولا رطب برطب عندى بحال ولا يحل إلا بإسباب كدلا بكيل أو ما يوزن وزنا يوزن ولا يجوز فيه عدد بعدد ولا يجوز أصلا إذا كان شيء منه رطب يشتري بصفه رطب فرسل بفرسل وتين بتين ووصف بصفه فإذا اختلف الصنفان فبعه كيف شئت يدايد جزافا بكيل ورطبا يابس وقليله بكثيره لا يختلف هو وما وصفت من ثمر النخل والعنب في هذا المعنى ويختلف هو وثمر النخل والعنب في العرايا ولا يجوز في شيء سوى النخل والعنب العربية بما يجوز فيه بيع العرايا من النخل والعنب لا يجوز أن يشتري ثمينة في رأسها عكيلة من التين موضوعا بالأرض ولا يجوز أن يشتري من غير تينة في رأسها ثمر منها يابس موضوع بالأرض ولا في شجرة أبدا جزافا ولا كيلا ولا بمعنى فان قال قائل فلم لم تجزها قلت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن الخرص في التمر والعنب وفيهما أنهما مجتمعان التمر لا حائل دونه يمنع الا حاطة وكان يكون في المكيل مستجمعا كاستجماعه في نبتة كان له معان لا يجمع أحد معانيه شيء سواه وغيره وان كان يجتمع في المكيل فن فوق كثير منه حائل من الورق ولا يحيط البصر به وكذلك الكثير وغيره وأما الأترج الذي هو أعظمه فلا يجتمع في مكيل وكذلك الخربز والقثاء وهو مختلف الخلق لا يشبهه ما وبذلك لم يجتمع في المكيل ولا يحيط به البصر احاطة بالعنب والتمر ولا يوجد منه شيء يكون مكلا يخرص بما في رؤس شجره لغظه وتجا في خلقته عن أن يكون مكلا فلذلك لم يصلح أن يباع جزافا بشيء منه كما يباع غيره من النخل والعنب اذا خالفه ومن أراد أن يبتاع منه شيئا فليستعرب به ابتاعه بغير صفه ثم استعراه كيف شاء

(باب ما ينبت من الزرع)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما كان من نبات الأرض بعضه مغيب فيها وبعضه ظاهر فأراد صاحبه بيعه لم يجز بيع شيء منه إلا الظاهر منه يجز مكانه فأما المغيب فلا يجوز بيعه وذلك مثل الجزر والفجل والبصل وما أشبهه فيجوز أن يباع ورقه الظاهر مقطعا مكانه ولا يجوز أن يباع ما في داخله فان وقعت الصفقة عليه كله لم يجز البيع فيه اذا كان بيع نبات وبيع النبات بيع الإيجاب وذلك لو أجزت بيعه لم أجزه الأعلى أحد معان اما على ما يجوز عليه بيع العين الغائبة فتلك اذا رآها المشتري فله الخيار في أخذها أو تركها فلو أجزت

شاء ولو زعم المشتري أنه اشتراها بألف درهم فأخذها الشفع بألف ثم أقام البائع المينة أنه باعها بألفين قضى له بألفين على المشتري ولا يرجع على الشفع لأنه مقر أنه استوفى جميع حقه ولو كان الثمن عبدا فأخذ الشفع بقيمة العبد ثم أصاب البائع بالعبد عيبا فله رده ويرجع البائع على المشتري بقيمة الشقص وان استحق العبد بطلت الشفعة ويرجع البائع فأخذ شقصه ولو صالحه من دعواه على شقص لم يجز في قول الشافعي إلا أن يقر المدعي عليه بالدعوى فيجوز والشفع أخذ الشفعة بمثل الحق الذي وقع به الصلح ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل ولو أقام رجلان كل واحد منهما بينة أنه اشتري من هذه الدار شقصا وأراد أخذ

شقص صاحب به شفعة
فان وقت البيعة الذي
سبق بالوقت له الشفعة
وان لم تؤت وقتا
بثلث الشفعة لانه
يمكن أن يكونا اشتريا
معا وحلف كل واحد
منهما لصاحبه على
مادعاه ولو أن البائع
قال قد بع من فلان
شقصي بالف درهم
وأنه قبض الشقص
فأنكر ذلك فلان
وادعاه الشفيع فان
الشفيع يدفع الالف
الى البائع ويأخذ
الشقص واذا كان
للشقص ثلاثة شفعاء
فشهد اثنان على
تسليم الثالث فان كانا
سلما جازت شهادتهما
لانهما لا يجبران الى
أنفسهما وان لم يكونا
سلما تجزئ ادمتهما
لانهما يجبران
الى أنفسهما ما سلمه
صاحبهما ولو ادعى
الشفيع على رجل أنه
اشتري الشقص الذي
في يديه من صاحبه
(١) أو يرد كذا بالاصول
ولا يخفى استقامة
الكلام بدونها فاعلمها من
زيادة النسخ وحرره
اش معجبه

البيع على هذا فقلع جزرة أو فجل أو بصله فجعلت للمشتري الخيار كنت قد أدخلت على البائع ضررا في أن
يقطع ما في ركيبه وأرضه التي اشتري ثم يكون له أن يرد من غير عيب فيبطل أكثره على البائع (قال) وهذا
بخلاف العبد يشتري غائبا والمتاع وذلك أنهم ما قدر بان فيصفهما للمشتري من يتق به فيشتريه ما ثم يكون
له خيار الرؤية فلا يكون على البائع ضرر في رؤية المشتري لهما كما يكون عليه ضرر فيما قلع من زرعه ولو أجزت
بيعه على أن لم يكن فيه عيب لزم المشتري كان فيه الصغير والكبير والمختلف الخلقة فكان المشتري اشتري ما لم
ير أو أزمه ما لم يرض بشرائه قط ولو أجزته على أن يبيعه أياه على صفة موزونة كنت أجزت بيع الصفات غير
مضمونة وانما يتابع الصفة مضمونة (قال) ولو أسلم اليه في شيء منه موصوف موزون فجاء به على الصفة جاز
السلف وذلك أنه مأخوذه بأقبح حيث شاء لا من أرض قد يخطئ زرعها ويصيب فلا يجوز في شيء من هذا
بيع الابصفة مضمون موزون أو حتى يقطع فيه المشتري (قال) ولا يشبه الجوز والبيض وما أشبه هذا
لاصلاح له في الأرض الابالوغ ثم يخرج فيبقى ما بقي منه ويبيع ما لا يبقى مثل البقل وذلك لاصلاح له
الايقانه في قشره وذلك اذا روي قشره استدلل على قدره في داخله وهذا الادلالة على داخله وان روي خارجه
قد يكون الورق كبيرا والراس صغيرا وكبيرا

(باب ما اشتري مما يكون مأكوله داخله)

(قال الشافعي) من اشتري رانجا أو جوزا أو لوزا أو فستقا أو بيضا فكسره فوجده فاسدا أو معيبا فأراد
رده والرجوع بثمنه ففيها قولان أحدهما أن له أن يرده والرجوع بثمنه من قبل أنه لا يصل الى معرفة عيبه
وفساده وصلاحه الا بكسره واذا كان المقصود قصده بالبيع داخله فبأنه عليه سلطه عليه وهذا قول (قال)
ومن قال هذا القول انبغى أن يقول على المشتري المكسر أن يرد القشر على البائع ان كانت له قيمة وان قالت
ان كان يستمتع به كما يستمتع بقشر الرانج ويستمتع بما سواه أو يرد (١) فان لم يفعل أقيم قشرها فكانت للقشر قيمة
منه ودخله على أنه صحيح وطرح عنه حصه ما لم يرد من قشره من الثمن ويرجع بالباقي ولو كانت حصه
القشر سهما من ألف سهم منه والقول الثاني أنه اذا كسره لم يكن له رده الا أن يشاء البائع ويرجع بما بين
قيمه صحيحا وقيمه فاسدا وبيض الدجاج كله لا قيمة له فاسدا لان قشره ليس فيه منفعة فاذا كسره رجع
بالثمن وأما بيض النعام فللقشر ثمن فيلزم المشتري بكل حال لان قشره ما رجع بما كانت أكره ثمن من داخلها
فان لم يرد قشرتها صح حجة رجع عليه بما بين قيمتها فاسدة وقيمتها فاسدة وفي القول الاول يردوها ولا شيء عليه
لانه سلطه على كسرها الا أن يكون أفسدها بالكسر وقد كان يقدر على كسر لا يفسد فيرجع بما بين
القيمتين ولا يردوها (قال الشافعي) فاما القثاء والخربز وما رطب فانه يذوقه بشيء دقيق من حديد أو عود
فيدخله فيه فيعرف طعمه ان كان مرأ أو كان الخربز حامضا فله رده ولا شيء عليه في نقبه في القولين لانه سلطه
على ذلك أو أكثر منه ولا فساد في القب الصغير عليه وكان يلزم من قال لا يرد الا كما أخذه بأن يقول يرجع
بما بين قيمته سالما من الفساد وقيمه فاسدا (قال) ولو كسرها لم يكن له ردها ويرجع عليه بنقصان ما بين
قيمه صحيحا وفاسدا ما كان ذلك الفضل الا أن يشاء البائع أن يأخذه مكسورا ويرد عليه الثمن لانه قد كان
يقدر على أن يصير اليه طعمه من نقبه صحيحا ليس كالجوز لا يصل الى طعمه من نقبه وانما يصل اليه ريحه لا طعمه
صحيحا فاما الدود فلا يعرف بالمذاقة فاذا كسره ووجد الدود كان له في القول الاول رده وفي القول الثاني
الرجوع بفضل ما بين القيمتين ولو اشتري من هذا شيئا رطبا من القثاء والخربز فبسه حتى ضر وتغير وفسد
عنده ثم وجده فاسدا عرارة أو دود كان فيه فان كان فسادا من شيء يحدث مثله عند المشتري فالقول قول
البائع في فسادا مع عيبه وذلك مثل البيض يقيم عند الرجل زمانا ثم يجده فاسدا وفساد البيض يحدث
والله تعالى أعلم

(مسألة بيع القمع في سنبله)

أخبرنا الربيع قال قلت للشافعي ان علي بن معبد روى لنا حديثا عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع القمع في سنبله اذا ابيض فقال الشافعي ان ثبت الحديث قلناه فكان الخاص مستخرجا من العام لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر وبيع القمع في سنبله غرر لانه لا يرى وكذلك بيع الدار والاساس لا يرى وكذلك بيع الصبرة بعضها فوق بعض أجازنا ذلك كما أجاز النبي صلى الله عليه وسلم فكان هذا خاصا مستخرجا من عام وكذلك تجزير بيع القمع في سنبله اذا ابيض ان ثبت الحديث كما أجازنا بيع الدار والصبرة

(باب بيع القصب والقرط)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه قال في القصب لا يباع الاجرة أو قال صرمة (قال الشافعي) وبهذا نقول لا يجوز أن يباع القرط الاجرة واحدة عند بلوغ الجزاء أو يأخذ صاحبه في جزاءه عند ابتاعه فلا يؤخره مدة أكثر من قدر ما يمكنه جزاءه فيه من يومه (قال الشافعي) فان اشتراه ابتاع على أن يدعه أياما يطول أو يغفل أو غير ذلك فكان يربى في تلك الايام فلا خير في الشراء والشراء مفسوخ لان أصله للبائع وفرعه الظاهر للشري فان كان يطول فيخرج من مال البائع الى مال المشتري منه شيء لم يقع عليه صفقة البيع فيملكه كنت قد أعطيت المشتري ما لم يشتر وأخذت من البائع ما لم يبيع ثم أعطيت منه شيئا مجهولا لا يرى بعين ولا يضبط بصفة ولا يتميز فيعرف ما للبائع فيه مما للمشتري فيفسد من وجوه (قال) ولو اشتراه لم يقطع فتركه وقطعه له ممكن مدة يطول في مثلها كان البيع فيه مفسوخا اذا كان على ما شرط في أصل البيع أن يدعه لما وصفت مما اخلط به من مال البائع مما لا يتميز كالأشترى حنطة جزافا وشرط له أنها ان انزاله عليها حنطة فهي داخله في البيع فانها تلت عليها حنطة للبائع لم يبعها بنفسه البيع فيها لان ما اشترى لا يتميز ولا يعرف قدره مما لم يشتر فيعطي ما اشترى ويمنع ما لم يشتر وهو في هذا كله بائع شيء قد كان ونبي لم يكن غير مضمون على أنه ان كان دخل في البيع وان لم يكن لم يدخل فيه وهذا البيع مما لا يختلف المسلمون في افساده لان رجلا لو قال أبيعك شيئا أن تبت في أرضي بكذا فان لم تبت أو تبت قليلا لم يملك الثمن كان مفسوخا وكذلك لو قال أبيعك شيئا أن جاءني من تجارتي بكذا وان لم يأت لم يملك الثمن (قال) ولكنه لو اشتراه كما وصفت وتركه بغير شرط أياما وقطعه يمكنه في أقل منها كان المشتري منه بالخيار في أن يدعه الفضل الذي له بلا ثمن أو ينقض البيع (قال) كما يكون اذا باعه حنطة جزافا فانها تلت عليها حنطة له فالبائع بالخيار في أن يسلم ما باعه وما زاد في حنطته أو يرد البيع لاختلاط ما باع بما لم يبيع (قال) وما أفسدت فيه البيع فأصاب القصب فيه آفة تلفه في يدي المشتري فعلى المشتري ضمانه بقيمة وما أصابته آفة تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصته والزرع لبائعه وعلى كل مشتري شراء فاسدا أن يردّه كما أخذه أو خيرا مما أخذه وضمانه ان تلف وضمان نقصه ان نقص في كل شيء (١)

(١) (باب المصراة والرد بالعيب وليس في التراجم) وفيه نصوص فن ذلك في باب الاختلاف في العيب من كتاب اختلاف العراقيين لما حكى عن أبي حنيفة لا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام ان شاء ردها وردها معها صاعا من تمر أو صاعا من شعير (قال الشافعي) رحمه الله فلما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة خيار ثلاثة أيام بعد البيع وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه جعل الحبان بن سعد خيار ثلاث فيما ابتاع انتهى الى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيار ولم يجاوزه اذ لم يجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم

الغائب ودفع اليه غنه وأقام عدلين بذلك عليه أخذت شفعته ونفذ الحكم بالبيع على صاحبه الغائب (قال المزني) رحمه الله هذا قول الكوفيين وهو عندى ترك لاصلهم في أنه لا يقضى على غائب وهذا غائب قضى عليه بانه باع وقبض الثمن وأبرأ منه اليه المشتري وبذلك أوجبوا الشفعة للشفيع (قال المزني) رحمه الله ولو اشترى شقصا وهو شفيع فجاء شفيع آخر فقال له المشتري خذها كلها بالثمن أو دعه وقال هو بل آخذ نصفها كان ذلك له لانه مثله وليس له أن يلزم شفيعه لغيره (قال المزني) ولو شجبه موضحة فمدا فصالحه منها على شقص وهما يعلمان أرض الموضحة كان للشفيع أخذه بالارش ولو اشترى ذمي من ذمي شقصا بخمر أو خنزير وتقابضاهم قام الشفيع وكان نصرانيا أو نصرانية فأسلم ولم يزل مسلما فسواء لاشفعة له في قياس قوله لان الخمر والخنزير لا قيمة لهما

(باب حكم المبيع قبل القبض وبعده) (١)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع حتى يقبض الطعام قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء إلا مثله (قال الشافعي) وهذا تأخذ من ابتاع شيئاً كأنه ما كان فليس له أن يبيعه حتى يقبضه وذلك أن من باع ما لم يقبض فقد دخل في المعنى الذي يروى بعض الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعتاب بن أسيد حين وجهه إلى أهل مكة أنهم هم عن بيع ما لم يقبضوا ورجع ما لم يضمنوا (قال الشافعي) هذا بيع ما لم يقبض ورجع ما لم يضمن وهذا القياس على حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى يقبض ومن ابتاع طعاماً كيلاً فقبضه أن يكله ومن ابتاعه جزاً فقبضه أن ينقله من موضعه إذا كان مثله ينقل وقد روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزاً فاقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأمرهم بانتقاله من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غيره وهذا لا يكون الاثلاً يبيعه قبل أن ينقل (قال الشافعي) ومن ملك طعاماً باجارة فالاجارة بيع من البيوع فلا يبيعه حتى يقبضه ومن ملكه ميراث كان له أن يبيعه وذلك أنه غير مضمون على غيره بثمن وكذلك ما ملكه من وجهه غير وجهه البيع كان له أن يبيعه قبل أن يقبضه انما لا يكون له بيعه إذا كان مضموناً على غيره بعوض يأخذه منه إذا فات والارزاق التي يخرجها السلطان للناس يبيعه قبل أن يقبضها ولا يبيعه الذي يشتريها قبل أن يقبضها لان المشتريها لم يقبض وهي مضمونة على بائعيها بالثمن الذي باعه اياها به حتى يقبضها أو رد البائع اليه الثمن ومن ابتاع من رجل طعاماً فكتب اليه المشتري أن يقبضه له من نفسه فلا يكون الرجل قابضاً له من نفسه وهو ضامن عليه حتى يقبضه المبتاع أو وكيل المبتاع غير البائع وسواء أشهد على ذلك أو لم يشهد وإذا وكل الرجل الرجل أن يبتاع له طعاماً فابتاعه ثم وكله أن يبيعه له من غيره فهو يتقيد لا بد من حتى يبيع له الدين فهو حائز كأنه هو ابتاعه وباعه وان وكله أن يبيعه من نفسه لم يجوز البيع من نفسه وان قال قد بعته من غيري فهلك

وسلم وذلك أن أمره به يشبه أن يكون كالحمل لغايته من قبل أن المضرة قد تعرف تصير بها بعد أول خلية في يوم وليله وفي يومين حتى لا يشك فيها فلو كان الخيار انما هو لي علم استبانة عيب التصرية أشبه أن يقال له الخيار حتى يعلم أنها مضرة طال ذلك أو قصر كما يكون له الخيار في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك أو قصر ومن ذلك في باب العيب من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري جارية ثيباً فاصحابها ثم ظهر منها على عيب كان عند البائع كان له رد هالان الوطء لا ينقصها شيئاً وانما رد هالان الحال التي أخذها به وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمن ورأينا الخدمة كذلك كان الوطء أقل ضرراً عليه من خدمة أو خراج لو أردته بالضمن وان كانت بكر فأصابها فيمادون الفرج ولم يقبضها فكذلك فان افتضها لم يكن له رد هالان قبل أنه قد نقصها بندها العذر فلا يجوز أن يرد هالان اقصة كالم يمكن يجوز عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع بما نقصها العيب الذي دلس له من أصل الثمن الذي أعطى فيها الآن يشاء المشتري أن يحبسها معيبة فلا يرجع بشيء من العيب ولا تعلمه ثبت عن عمرو لا عن علي ولا واحد منهما أنه قال خلاف هذا القول (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري الرجل الجارية قد دلس له فيها عيب علمه البائع أو لم يعلمه فسواء في الحكم والبائع آثم في التدليس ان كان عالماً فان حدث بها عند المشتري عيب ثم أطلع على العيب الذي دلس له لم يكن له رد هالان كان العيب الذي حدث بها عند أقل عيوب الرقيق =

(١) هذه الترجمة من وضع السراج البلقيني قال وهو المترجم عليه بقبضة البيع وترجم في هذه البقية تراجم تتعلق بما سبق فسقناها كما ذكرها الربيع اهـ

عنده بحال والمسلم والذي في الشفعة سواء ولا شفعة في عبد ولا أمة ولادابة ولا مالا يصلح فيه القسم هذا كله قياس قول الشافعي ومعناه وبالله التوفيق

(مختصر القراض) املاء وما دخل في ذلك من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صير ربح ابنه في المال الذي تسلفا بالعراق فربح ما فيه بالمدينة فجعله قراضاً عند ما قال له رجل من أصحابه لو جعلته قراضاً ففعل وان عمر رضي الله عنه دفع ما لا قراضاً على النصف (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز القراض

الثنى أو هرب المشتري فصدقه البائع فهو كما قال وان كذبه فعليه البيعة أنه قد باعه ولا يكون ضامنا لو هرب المشتري أو أفلس أو قبض الثمن منه فهلاك لانه في هذه الحالة أمين (قال الشافعي) ومن باع طعاما من نصراني فباعه النصراني قبل أن يستوفيه فلا يكره له البائع حتى يحضر النصراني أو وكي له فيكفاله لنفسه (قال) ومن سلف في طعام ثم باع ذلك الطعام بعينه قبل أن يقبضه لم يجز وان باع طعاما بصفة ونوى أن يقبضه من ذلك الطعام فلا بأس لانه أن يقبضه من غيره لان ذلك الطعام لو كان على غير الصفة لم يكن له أن يعطيه منه ولو قبضه وكان على الصفة كان له أن يحبس ولا يعطيه إياه ولو هلك كان عليه أن يعطيه مثل صفة طعامه الذي باعه (قال) ومن سلف في طعام أو باع طعاما فأحضر المشتري عنده كتياله من بانه وقال أكتاله لك لم يجز لانه يبيع طعام قبل أن يقبض فان قال أكتاله لنفسه وخذه بالكيل الذي حضرت لم يجز لانه باع كيلا فلا يبرأ حتى يكتاله من مشتريه ويكون له زيادته وعليه نقصانه وهكذا روى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان (١) فيكون له زيادته وعليه نقصانه (قال الشافعي) ومن باع طعاما مضمونا عليه فجعل عليه الطعام فجاءه صاحبه الى طعام مجتمع فقال أي طعام رزيت من هذا اشتريت لك فأوفيتك كرهت ذلك له وان رضى طعاما فاشتراه له فدفعه اليه بكياله لم يجز لانه ابتاعه فباعه قبل أن يقبضه وان قبضه لنفسه ثم كاله له بعد جاز والمشتري له بعد رضاه به أن يرده عليه ان لم يكن من صفته وذلك ان الرضا انما يلزمه بعد القبض (قال الشافعي) ومن حل عليه طعام فلا يعطى الذي له عليه الطعام ثمن طعام يشتري به لنفسه من قبل أنه لا يكون وكيلا لنفسه مستوفيا لها قابضا لها منها وليؤكل غيره حتى يدفع اليه ومن اشترى طعاما فخرج من يديه قبل أن يستوفيه بهبة أو صدقة أو قضاه رجلا من سلف أو أسلفه آخر قبل أن يستوفيه فلا يبيعه أحدهم من صار اليه على شيء من هذه الجهات حتى يستوفيه من قبل أنه صار انما يقبض عن المشتري قبض وكياله (قال الشافعي) ومن كان يبيده ثم فباعه واستثنى شيئا منه بعينه فالبيع واقع على المبيع لا على المشتري والمشتري على مثل ما كان في ملكه لم يبيع قط فلا بأس أن يبيعه صاحبه لانه لم يشتره انما يبيعه على الملك الاول (قال الشافعي) ولا يصلح السلف حتى يدفع المسلف الى المسلف الثمن قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تبايعا فيه وحتى يكون السلف بكيل معلوم بمكيل عامة يدرك علمه ولا يكون بمكيل خاصة ان هلك لم يدرك علمه أو بوزن عامة كذلك وبصفة معلومة جيدة نقى والى أجل معلوم ان كان الى أجل ويستوفي في موضع معلوم ويكون من أرض لا يخطئ مثلها أرض عامة لأرض خاصة ويكون جديدا طعام عام أو طعام عامين ولا يجوز أن يقول أجود

== واذا كان مشتريا فكان له أن يرد بأقل العيوب لان البيع لا يلزمه في معيب الا أن يشاء فكذلك عليه البائع مثل ما كان له على البائع ولا يكون له أن يرد على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كالم يكن البائع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن يرد العبد بالعيب ولا يشتري اذا حدث العيب عنده أن يرجع بما نقصه العيب الذي دلس له البائع ورجوعه به كما أصف لك أن تقوم الجارية سالمة من العيب فيقال قيمتها ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون وقيمتها يوم قبضها المشتري من البائع لانه يومئذ تم البيع ثم يقال له ارجع بعشر ثمن على البائع كأنما كان قل أو كثر فان اشترها بثمانين رجع بثمانية وان كان اشترها بخمسين رجع بخمسة الا أن يشاء البائع أن يأخذها معيبة بلا شيء يأخذها من المشتري فيقال للمشتري سلها ان شئت وان شئت فامسكها ولا ترجع بشئ واذا اشترى الرجلان جارية فوجداهما عيبا فرضى أحدهما بالعيب ولم يرض الآخر فان أبا حنيفة كان يقول ليس لواحد منهما أن يرد حتى يجتمعا على الرجوع وكان ابن أبي ليلى يقول لا أحدهما أن يرد

الافى الدنانير والدراهم التي هي أثمان للأشياء وقيمتها (قال) وان قارضه وجعل رب المال معه غلامه وشرط أن الربح بينهما وبين العامل والغلام أن لا ينافوا فهو جائز وكان لرب المال الثلثان وللعامل الثلث ولا يجوز أن يقارضه الى مدة من المدد ولا يشترط أحدهما درهما على صاحبه وما بقي بينهما أو يشترط أن يولييه سلعة أو على أن يرتفق أحدهما في ذلك بشئ دون صاحبه أو يشترط أن لا يشتري الا من فلان أو لا يشتري السلعة بعينها واحدة أو فحلا أو دواب يطلب ثمن النخل ونتاج الدواب ويحبس رقابها فان فعلا فذلك كاه فاسد فان عمل فيه فله أجر مثله والربح (١) أى صاع البائع وصاع المشتري وأفاد أنه لا يصح بيع المبيع قبل قبضه وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة الا العقار وخص مالك المنح بالطعام عملا بظاهر الخبر كذا في المناوى وغيره كتبه مصححه

والسائل لربه (قال)
ولما اشتهر أن يشتري
منه ما موجود في الشتاء
والصيف فجازوا إذا
سافر كان له أن يشتري
من المال من يكفيه
بعض المؤنة من الاعمال
التي لا يملكها العامل
وله النفقة بالمعروف
وان خرج بمال لنفسه
كانت النفقة على قدر
المالين بالخصص وما
اشترى فله الرد بالعيب
وكذلك الوكيل وان
اشترى وباع بالدين
فضمن الا أن يأذن له
وهو مصدق في ذهاب
المال مع عينه وإذا
اشترى من يعتق على
رب المال باذنه عتق
وان كان بغير اذنه
فالله ارب ضامن والامد
له والمالك انما امره أن
يشترى من يحل له أن
يربح في بيعه فكذلك
العبد المأذون له في
التجارة يشترى بأبيه
فالشراء مفسوخ لانه
مخالف ولا مال له (وقال)
في كتاب الدعوى
والبينات في شراء العبد
من يعتق على مولاه
قولان أحدهما جاز
والآخر لا يجوز (قال
المرني) قياس قوله

ما يكون من الطعام لانه لا يوقف على حده ولا أردأ ما يكون لانه لا يوقف على حده فان الردي يكون بالغرق
ربا بأسوس وبانفسد فلا يوقف على حده ولا بأس بالسلف في الطعام حالاً وأجلاً اذا حل أن يباع الطعام
بصفة إلى أجل كان مالا أو إلى أن يحل (قال الشافعي) وان سلف رجل دنائير على طعام إلى أجل معلومة
بعضه قبل بعض لم يجز عندي حتى يكون الاجل واحداً وتكون الاثمان متفرقة من قبل أن الطعام الذي
إلى الاجل القريب أكثر قيمة من الطعام الذي إلى الاجل البعيد وقد أجاز غيري على مثل ما أجاز عليه
اتباع العروض المتفرقة وهذا مخالف للعروض المتفرقة لان العروض المتفرقة تنقد وهذا إلى أجل
والعروض شيء متفرق وهذا من شيء واحد (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجلان طعاماً مضموناً موصوفاً
حالا أو إلى أجل فتنفر فقبل أن يقبض الثمن فالبيع مفسوخ لان هذا دين بدين (قال الشافعي) وان اشترى
الرجل طعاماً موصوفاً مضموناً عند الحصاد وقبل الحصاد وبعده فلا بأس وإذا اشترى منه من طعام أرض
بعينها غير موصوف فلا خير فيه لانه قديماً جيداً أو رديئاً (قال) وان اشتراه منه من الاندرم مضموناً عليه
فلا خير فيه لانه قديمه لك قبل أن يذريه (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الطعام إلى سنة قبل أن يزرع
اذا لم يكن في زرع بعينه (قال الشافعي) ولا خير في السلف في القضاة من القمح ولا في القسط لان ذلك
يختلف (قال الشافعي) ومن سلف رجلاً في طعام يحل فأراد الذي عليه الطعام أن يحل صاحب الطعام
على رجل له عليه طعام مثله من بيع ابتاعه منه فلا خير فيه وهذا هو نفس بيع الطعام قبل أن يقبض
ولكنه ان أراد أن يجعله وكيلاً يقبض له الطعام فان هلك في يديه كان أميناً فيه وان لم يهلك وأراد أن يجعله

= حصته وان رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشترى الرجلان الجارية صفقة
واحدة من رجل فوجداهما عيباً فأراد أحدهما الرد وأراد الآخر التمسك فللذي أراد الرد وللذي أراد
التمسك التمسك لان موجوداً في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد كالكل
لو باعه وكلاهما باع لأحدهما نصفها وللآخر نصفها ثم وجداهما عيباً كان لكل واحد منهما رد النصف
والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يعسك وان رد صاحبه ومن ذلك في باب
الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية فباع نصفها ولم يبيع
النصف الآخر ثم وجداهما عيباً قد كان البائع دلسه فان أباحنيقة كان يقول لا يستطيع أن يرد ما بقي منها ولا
يرجع بما نقصها العيب ويقول رد الجارية كلها كما أخذتها والافلاح لك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يرد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها وكذلك قولهم ما في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رجه الله
إذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر منها على عيب دلسه
له البائع لم يكن له أن يرد النصف بحصته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشيء من نقص العيب من
أصل الثمن فيقال له ردها كلها أو احبس وانما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الجارية أو
أعتقت وصارت لا ترد بحال أو حدث بها عيب فصار ليس له أن يرد ما عليه بحال فأما إذا باعها
أو باع بعضها وقد يمكن أن يرد ما وإذا أمكن أن يرد ما بحال فيلزم ذلك البائع لم يكن له أن يرد ما ويرجع
بنقص العيب كما لا يكون له أن يعسكها بيده ويرجع بنقص العيب (ومن ذلك في الترجمة المذكورة) وإذا
باع الرجل بغيره فبرئ من كل عيب فان أباحنيقة كان يقول البراءة من ذلك جائزة ولا يستطيع المشتري أن
يرده بعيب كائناً ما كان ألا ترى أنه لو أبرأه من الشجاج برئ من كل شجة ولو أبرأه من القروح برئ من كل
قرحة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبرأ من ذلك حتى يسمى العيوب كلها بأسمائها ولم يذكر أن
يضع يده عليها (قال الشافعي) رجه الله وإذا باع الرجل العبد أو شيئاً من الحيوان بالبراءة من العيوب =

قضاء جاز (قال) وكذلك لو ابتاع منه طعاما قبل فأحاله على رجل له عليه طعام أسلفه إياه من قبل أن أصل ما كان له عليه بيع والا حاله يبيع منه له بالطعام الذي عليه بطعام على غيره (قال الشافعي) ومن ابتاع طعاما بكييل فصدقه المشتري بكييله فلا يجوز إلى أجل وإذا قبض الطعام فالقول في كييل الطعام قول القابض مع عيینه وان ذكر نقصانا كثيرا أو قليلا أو زيادة قليلة أو كثيرة وسواء اشتراه بالنقد كان أو إلى أجل وانما لم أجز هذا لما وصفت من حديث الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنني ألزم من شرط لرجل شرطا من كييل أو صفة أن يوفيه شرطه بالكييل والصفة فلما شرط له الكييل لم يجز إلا أن يوفيه شرطه فان قال قائل فقد صدقه فلم لا يبرأ من العيب قيل لو كان تصديقه يقوم مقام الإبراء من العيب فشرط له مائة فوجد فيه واحدا لم يكن له أن يرجع عليه بشئ كما يشترط له السلامة فيجد العيب فلا يرجع عليه به إذا أبرأه منه (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل الطعام كيلا لم يكن له أن يأخذه وزنا إلا أن ينقض البيع الأول ويستقبل ببيع بالوزن وكذلك لا يأخذه بكيال إلا بالكيال الذي ابتاعه به إلا أن يكون بكياله بكيال معروف

فألذي نذهب إليه والله أعلم قضاء عثمان بن عفان أنه يبرأ من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من عيب علمه ولم يسمه البائع ونقصه عليه وانما ذهبنا إلى هذا تقليدا وإن فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سواه وذلك أن ما كانت فيه الحياة فكان يعتري بالصحة والسقم وتحول طبائعه فلما يبرأ من عيب يخفى أو يظهر فإذا خفي على البائع أترأه يبرئه منه وإذا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على ما نقصه بقل ويكثر ويصغر ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرئه منه إلا إذا نقصه عليه وإن صح في القياس لولا التقليد وما وصفنا من مفارقة الحيوان غيره أن لا يبرئه من عيب كان به لم يبرأ منه ولكن التقليد وما وصفنا أولى بما وصفنا (وفي أول الترجمة المذكورة) وإذا اشتري الرجل من الرجل الجارية أو الدابة أو الثوب أو غير ذلك فوجد المشتري به عيبا وقال بعته وهذا العيب به وأنكر ذلك البائع فعلى المشتري البينة فان لم يكن له بينة فعلى البائع البين بالله لقد باعه وما هذا العيب به فان قال البائع أنا أرد البين عليه فان أباحني فله أن يقول لا أرد البين عليه ولا نحولها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة إلا أنه إذا اتهم المدعي رد البين عليه فقال احلف بالله وردها فان أبي أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري الرجل الدابة أو الثوب أو أي بيع ما كان فوجد المشتري به عيبا فاختلف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فان كان عيبا يحدث مثله بحال فالقول قول البائع مع عينه على البت بالله لقد باعه وما هذا العيب به إلا أن يأتي المشتري على دعواه بينة فتكون البينة أولى من البين وإن نكل البائع ردنا البين على المشتري اتهمناه أو لم نهمه فان حلف ردنا عليه السلعة بالعيب وإن نكل عن البين لم نردها عنه ولم نعطه بنكول صاحبه فقط انما نعطيه بالنكول إذا كان مع النكول عينه فان قال قائل ما دل على ما ذكرته قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أنصارين بالايان فيستحقون به ادم صاحبهم فسكوا وورد الايمان على يهوديرؤن بها ثم رأى عمر بن الخطاب الايمان على المدعي عليهم الدم يبرؤن بها فسكوا ورددوا على المدعين ولم يعطهم بالنكول شيئا حتى رد الايمان وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المفسرة تدل على سنته المجملة وكذلك قول عمر بن الخطاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه ثم قول عمر بن الخطاب ذلك جلة دل عليها نص حكم كل واحد منهما والذي قال لانعد باليمين المدعي عليهم بخالف هذا فيكبر ويحمل الحديث ما ليس فيه وقد وضعنا هذا في كتاب الاقضية واليمين على المتبايعين على البت فيما تدعيان فيه (ومن ذلك في ترجمة بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها من اختلاف العراقيين) قال وإذا باع الرجل جارية =

الذي قطع به أن البيع مفسوخ لانه لازمة له (قال الشافعي) فان اشترى المقارض أبا نفسه بمال رب المال وفي المال فضل أولا فضل فيه فسواء ولا يعتق عليه لانه انما يقوم مقام وكيل اشترى لغيره فيعيه جائز ولا يرجع للعامل الا بعد قبض رب المال ماله ولا يستوفيه ربه الا وقد باع أباؤه ولو كان يملك من الربح شيئا قبل أن يصير المال إلى ربه كان مشاركا له ولو خسرت حتى لا يبقى الا أقل من رأس المال كان فيما بقي شريكا لان من ملك شيئا زائدا ملكه ناقصا (قال) ومتى شاء ربه أخذ ماله قبل العمل وبعده ومتى شاء العامل أن يخرج من القراض خرج منه وإن مات رب المال صار لوارثه وإن رضى ترك المقارض على قراضه والافقد انقسخ قراضه وإن مات العامل لم يكن لوارثه أن يعمل مكانه ويبيع ما كان

بمثل المكيال الذي ابتاعه به فيكون حيثذا نأخذ المكيال الذي ابتاعه به وسواء كان الطعام واحدا أو من طعامين مقتربين وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه أخذه بغير شرطه والآخر أنه أخذه بدلا قد يكون أقل أو أكثر من الذي له والبطل يقوم مقام البيع وأقل ما فيه أنه مجهول لا يدري أهو مثل ماله أو أقل أو أكثر (قال الشافعي) ومن سلف في حنطة موصوفة خلت فأعطاه البائع حنطة خيرا منها بطيب نفسه أو أعطاه حنطة شرأ منها فطابت نفس المشتري فلا بأس بذلك وكل واحد منهما متطوع بالفضل وليس هذا ببيع طعام بطعام ولو كان أعطاه مكان الحنطة شعيرا أو سلتا أو صنفا غير الحنطة لم يجوز كان هذا ببيع طعام بغيره قبل أن يقبض وهكذا التمر وكل صنف واحد من الطعام (قال الشافعي) ومن سلف في طعام إلى أجل فجعله قبل أن يحل الأجل طيبة به نفسه مثل طعامه أو شرأ منه فلا بأس واستأجعه لثمة أدام موضعا في الحكم إنما أقضى على الظاهر (قال الشافعي) ومن سلف في قمح فحل الأجل فأراد أن يأخذ دقيقا أو سويقا فلا يجوز وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه أخذت غير الذي أسلفت فيه وهو بيع الطعام قبل أن يقبض وإن قيل هو صنف واحد فقد أخذت مجهولا ومن معلوم فبعت مد حنطة بمد

بجارية وقبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا فان أباح حنيفة كان يقول يردها ويأخذ الجارية لان البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردها ويأخذ قيمتها صحجة وكذلك قولهما في جميع الرقيق والحيوان والعروض (قال الشافعي) رحمه الله عنه وإذا باع رجل جارية بجمارية وتقابضا ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا ردها وأخذ الجارية التي باعها وانتقض البيع بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا إن كانت مع أحدهما دراهم أو عرض من العروض وإن ماتت الجارية في يدي أحد الرجلين فوجد الآخر عينا بالجارية الحية ردها وأخذ قيمة الجارية الميتة لانها هي الثمن الذي دفع كإردها ويأخذ الثمن الذي دفع وإذا اشترى الرجل ببيع الغيرة بأمره فوجد به عينا فان أباح حنيفة كان يقول يخاصم المشتري ولا يبالى أحضر الأمر أم لا ولا يكلف المشتري أن يحضر الأمر ولا يرى على المشتري بأسا ان قال البائع الأمر قد رضى بالعيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيخالف ما رضى بالعيب ولو كان غائبا بغير ذلك البلد وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلادا يتجر بها بذلك المال فان أباح حنيفة كان يقول من اشترى من ذلك شيئا فوجد به عينا فله أن يردّه ولا يستخلف على رضا الأمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شيئا من ذلك حتى يحضر رب المال فيخلف بالله ما رضى بالعيب وإن لم يرد المتاع وإن كان غائبا أرايت رجلا أمر رجلا ببيع له متاعا أو سلعة فوجد به المشتري عينا أيخاصم البائع في ذلك أو نكلفه أن يحضر الأمر برب المتاع ألا ترى أن خصمه في هذا البائع ولا يكلف أن يحضر الأمر ولا خصومة بينه وبينه وكذلك إذا أمره فاشترى له فهو مثل أمره بالبيع أرايت لو اشترى متاعا ولم يره كان للمشتري الخيار إذا رآه أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر أرايت لو اشترى عبدا فوجده أعيب قبل أن يقبضه فقال لا حاجة لي فيه أما كان له أن يردّه بهذا حتى يحضر الأمر بل له أن يردّه ولا يحضر الأمر (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري له سلعة بعينها أو موصوفة أو دفع إليه ما لا قراضا فاشترى به تجارة فوجد به عيبا كان له أن يرد ذلك دون رب المال لانه المشتري وليس عليه أن يخلف بالله ما رضى رب المال وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما اشترى رب المال ألا ترى أن رب المال لو قال ما أرضى ما اشترى لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع ولو اشترى شيئا فحبا في فيه لم ينتقض البيع وكانت السلعة لرب المال على الوكيل لا على المشتري منه وكذلك تكون التباعة للمشتري على البائع دون رب المال فإن ادعى البائع على المشتري رضارب المال حلف على علمه لا على البت

في يديه مع ما كان من ثياب أو أداة السفر وغير ذلك مما قل أو أكثر فإن كان فيه فضل كان لوارثه وإن كان خسران كان ذلك في المال وإن قارض العامل بالمال آخر بغير إذن صاحبه فهو ضامن فإن ربح فلصاحب المال شطر الربح ثم يكون للسدي عمل شرطه فيما يبقى (قال المسزني) هذا قوله قديما وأصل قوله الجديدي المعروف أن كل عقد فاسد لا يجوز أن يجوز حتى يبتدأ بما يصلح فإن كان اشترى بعين المال فهو فاسد وإن كان اشترى بغير العين فالشراء جائز والربح والخسران للقارض الأول وعليه الضمان وللعامل الثاني أجر مثله في قياس قوله (قال الشافعي) وإن حال على سلعة في القراض حول وفيها ربح ففيها قولان أحدهما أن

دقيق ولعل الخنطة مدوثلث دقيق ويدخل السويق في مثل هذا ومن سلف في طعام فحل فسأل الذي حل عليه الطعام الذي له الطعام أن يبيعه طعاما الى أجل ليقبضه اياه فلا خبير فيه ان عقدا عقد البيع على هذا من قبل أنا لنخبر أن يعقد على رجل فيما يملك أن يمنع منه أن يصنع فيه ما يصنع في ماله لان البيع ليس بتمام ولو أنه باعه اياه بلا شرط بنقد أو الى أجل فقضاه اياه فلا بأس وهكذا الوبا عه شيئا غير الطعام ولو فو باجيبا أن يكون يقضيه ما يتناع منه بنقد أو الى أجل لم يكن بذلك بأس ما لم يقع عليه عقد البيع (قال الشافعي) وهكذا الواسلفه في طعام الى أجل فلما حل الاجل قال له بعني طعاما بنقد أو الى أجل حتى أقضيك فان وقع العقد على ذلك لم يحز وان باعه على غير شرط فلا بأس بذلك كان البيع نقدا أو الى أجل (قال الشافعي) ومن سلف في طعام فقبضه ثم اشتراه منه الذي قضاه اياه بنقد أو نسيئة اذا كان ذلك بعد القبض فلا بأس لانه قد صار من ضمان القابض وبرئ المقبوض منه ولو حل طعامه عليه فقال له اقضني على أن أبيعك فقضاه مثل طعامه أو ذونه لم يكن بذلك بأس وكان هذا موعدا وعده اياه ان شاء وفي له به وان شاء لم يف ولو أعطاه خيرا من طعامه على هذا الشرط لم يحز لان هذا شرط غير لازم وقد أخذ عليه فضلا لم يكن له والله أعلم

(باب النهي عن بيع الكراخ والسلاح في الفتنة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما أذهب اليه أن كل عقد كان صحيحا في الظاهر لم يطل به بتهمة ولا بعادة بين المتبايعين وأجزته بجهة الظاهر وأكره لهما النية اذا كانت النية لو أظهرت كانت تفسد البيع وكما أكره للرجل أن يشتري السيف على أن يقتله ولا يحرم على بائعه أن يبيعه ممن يراه أنه يقتله به فلما لانه قد لا يقتل به ولا أفسد عليه هذا البيع وكما أكره للرجل أن يبيع العنب ممن يراه أنه يعصره خرا ولا أفسد البيع اذا باعه اياه لانه باعه حلالا وقد يمكن أن لا يجعله خرا أبدا وفي صاحب السيف أن لا يقتل به أحدا أبدا وكما أفسد نكاح المتعة ولو نكح رجل امرأة عقدا صحيحا وهو ينوي أن لا يمسكها الا يوما أو أقل أو أكثر لم أفسد النكاح انما أفسده أبدا بالعقد الفاسد

(باب السنة في الخيار)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس ببيع الطعام كاه جزافا ما يكال منه وما يوزن وما يعبد كان في وعاء أو غير وعاء الا أنه اذا كان في وعاء فلم ير عينه فله الخيار اذا رآه (قال الربيع) رجع الشافعي فقال ولا يجوز بيع خيار الرؤية ولا بيع الشيء الغائب بعينه لانه قد يتلف ولا يكون عليه أن يعطيه غيره ولو باعه اياه جزافا على الارض فلما انتقل وجده مصبوبا على دكان أو ربوة أو حجر كان هذا نقضا يكون للمشتري فيه الخيار ان شاء أخذه وان شاء رده ولا بأس بشراء نصف الثمار جزافا ويكون المشتري بنصفها شريكا للذي له النصف الآخر ولا يجوز اذا أجزنا الجزاف في الطعام نسيئة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن يجوز الجزاف في كل شيء من رقيق وما شية وغير ذلك الا أن للمشتري الخيار في كل واحد منهم اذا رآه والرد بالعيب من قبل أن كل واحد منهم غير الآخر والمكيل والموزون من الطعام اذا كان من صنف واحد كاد أن يكون مشتبه (قال) ولا بأس أن يقول الرجل أبتاع منك جيع هذه الصبرة كل اردب بدينار وان قال أبتاع منك هذه الصبرة كل اردب بدينار على أن تزيدني ثلاثة أرباب أو على أن أنقصك منها اردبا فلا خير فيه من قبل أن لا أدري كم قدرها فاعرف الاردب الذي نقص كم هو منها والاردب التي زدت كم هي عليها (قال الشافعي) ولا خير في أن أبتاع منك جزافا ولا كسلا ولا عددا ولا بيعا كائنا ما كان على أن أشتري منك مدابكذا وعلى أن تبغني كذا بكذا احضرا كان ذلك أو غائبا مضمونا كان ذلك أو غير مضمون وذلك من

الزكاة على رأس المال والربح وحصه ربح صاحبه ولا زكاة على العامل لان ربحه فائدة فان حال الحل منه قد قوم صار للقارض ربح زكاة مع المال لانه خليط بربحه وان رجعت السلعة الى رأس المال كان لرب المال والقول الثاني أنها تتركى بربحها لحولها لانها لرب المال ولا شيء للعامل في الربح الا بعد أن يسلم الى رب المال ماله (قال المزني) هذا أشبه بقوله لانه قال لو اشترى العامل أباه وفي المال ربح كان له يبعه فلو ملك من أبيه شيئا اعتق عليه وهذا دليل من قوله على أحذقوايه وقد قال الشافعي رحمه الله لو كان له ربح قبل دفع المال الى ربه لكان به شريكا ولو خسر حتى لا يبقى الا قدر رأس المال كان فيما بقي شريكا لان من ملك شيئا زائدا ملكه ناقصا (قال الشافعي رحمه الله)

بيعتين في بيعة ومن أتى إذا اشترى منك عبد اعلم أنه على أن أبيعك دارا بخمسين فتمن العبد مائة وحصته من الخمسين من الدار مجهولة وكذلك ثمن الدار خمسون وحصته من العبد مجهولة ولا خير في الثمن الا معلوما (قال الشافعي) وان كان قد علم كسبه ثم انتقص منه شيء قل أو كثر الا أنه لا يعلم مكيلة ما انتقص فلا أكره له بيعه جزافا (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام حالاً من غير بيع فلا بأس أن يأخذه شيئاً من غير صنفه اذا تقابضاً من قبل أن يتفرقا من ذهب أو ورق أو غير صنفه ولا أجيزه قبل حلول الاجل بشيء من الطعام خاصة فاما بغير الطعام فلا بأس به (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام من قرض فلا بأس أن يأخذ بالطعام من صنفه أجود أو أردأ أو مثله اذا طابا بذلك نفساً ولم يكن شرطاً في أصل القرض وكذلك لا بأس أن يأخذ بالطعام غيره من غير صنفه اثنين بواحد أو أكثر اذا تقابضاً قبل أن يتفرقا ولو كان هذا من بيع لم يجز له أن يأخذه من غير صنفه لانه يبيع الطعام قبل أن يقبض فلا بأس أن يأخذه من صنفه أجود أو أردأ قبل محل الاجل أو بعده اذا طاب بذلك نفساً (قال الشافعي) في الرجل يشتري من الرجل طعاماً موصوفاً فيحل فيسأله رجل أن يسلفه اياه فإمراه أن يتقاضى ذلك الطعام فاذا صار في يده أسلفه اياه أو باعه فلا بأس بهذا اذا كان انما وكا به بأن يقبضه لانه نفسه ثم أحدث بعد القبض السلف أو البيع وانما كان أولاً ولا كيل له وله منعه السلف والبيع وقبض الطعام من يده ولو كان شرط له أنه اذا تقاضاه أسلفه اياه أو باعه اياه لم يكن سلفاً ولا بيعاً وكان له أجر مثله في التقاضى (قال) ولو أن رجلاً جاء الى رجل له زرع قائم فقال ولني حصاده ودراسه ثم أكتاله فيكون على سلفاً لم يكن في هذا خير وكان له أجر مثله في الحصاد والدراس ان حصده ودرسه واصحاب الطعام أخذوا الطعام من يده ولو كان تطوع له بالحصاد والدراس ثم أسلفه اياه لم يكن بذلك بأس وسواء القليل في هذا والكثير في كل حلال وحرام (قال الشافعي) ومن أسلف رجلاً طعاماً فشرط عليه خيرا منه أو أزيد أو أنقص فلا خير فيه وله مثل ما أسلفه ان استهلك الطعام فان أدرك الطعام بعينه أخذه فان لم يكن له مثل فله قيمته وان أسلفه اياه لا يذكر من هذا شيئاً فاعطاه خيرا منه متطوعاً أو أعطاه شراً منه فتطوع هذا بقوله فلا بأس بذلك وان لم يتطوع واحد منهما فله مثل سلفه (قال الشافعي) ولو أن رجلاً أسلف رجلاً طعاماً على أن يقبضه اياه ببلد آخر كان هذا فاسداً وعليه أن يقبضه اياه في البلد الذي أسلفه فيه (قال) ولو أسلفه اياه ببلد فلقية ببلد آخر فتقاضاه الطعام وكان استهلك له طعاماً فسأل أن يعطيه ذلك الطعام في البلد الذي لقيه فيه فليس ذلك عليه ويقال ان شئت فاقبض منه طعاماً مثل طعامك بالبلد الذي استهلكك أو أسلفته اياه فيه وان شئت أخذناه لك الآن بقيمة ذلك الطعام في ذلك البلد (قال الشافعي) ولو أن الذي عليه الطعام دعا الى أن يعطى طعاماً بذلك البلد فامتنع الذي له الطعام لم يجز له أن يأخذ من الطعام على أن يدفع اليه طعاماً مضموناً له ببلد غيره وهكذا كل ما كان له من ثمنه (قال الشافعي) وانما رأيت له القيمة في الطعام بعصبه ببلد فليتي الغاصب ببلد غيره أنى أزعم أن كل ما استهلك لرجل فأدركه بعينه أو مثله أعطيت له المثل أو العين فان لم يكن له مثل ولا عين أعطيت له القيمة لانها تقوم مقام العين اذا كانت العين والمثل عدماً فلما حكمت أنه اذا استهلك له طعاماً بعصر فلقية بمكة أو بمكة فلقية بمصر لم أقض له بطعام مثله لان من أصل حقه أن يعطى مثله بالبلد الذي ضمن له بالاستهلاك لما في ذلك من النقص والزيادة على كل واحد منهما وما في الحل على المستوفى فكان الحكم في هذا أنه لا عين ولا مثل له أقضى به وأجبره على أخذه ففعلته كما لا مثل له فأعطيت له قيمته اذا كنت أبطل الحكم له بمثله وان كان موجوداً (قال الشافعي) ولو كان هذا من بيع كان الجواب في ذلك أن لا أجبر واحد منهما على أخذه ولا دفعه ببلد غير البلد الذي ضمنه وضمن له فيه هذا ولا أجعل له القيمة من قبل أن ذلك يدخله ببيع الطعام قبل أن يقبض وأجبره على أن يعطى فيقبضه أو يوكل من يقبضه بذلك البلد أو يجعله فيه أجراً فان دفعه اليه الى ذلك الاجل والاحبسته

ومتى شاء رب المال أخذ ماله ومتى أراد العامل الخروج من القراض فذلك له (قال المرتضى رحمه الله) وهذه مسائل أجبت فيها على قوله وقياسه وبالله التوفيق (قال المرتضى) من ذلك لو دفع اليه ألف درهم فقال خذها فاشتر بها هروياً أو مروياً بالنصف كان فاسداً لانه لم يبين فان اشترى فجاز له أجر مثله وان باع فباطل لان البيع بغير أمره (قال) فان قال خذها قراضاً أو مضاربة على ما شرط فلان من الربح فلان فان علم ذلك فجاز وان جهلاه أو أحدهما ففاسد فان قارضه بألف درهم على أن تلت ربحها للعامل وما بقى من الربح فلتل رب المال وثلاثه للعامل فجاز لان الاجزاء معلومة وان قارضه على دنائير ففصل في يديه دراهم أو على دراهم ففصل في

حتى يدفعه اليه أو الى وكيله (قال الشافعي) السلف كله حال سمي له المسلف أجلاً ولم يسمه وان سمي له
أجلاً ثم دفعه اليه المسلف قبل الاجل جبر على أخذه لانه لم يكن له الى أجل قط الا أن يشاء أن يبرئه منه ولو
كان من بيع لم يجبر على أخذه حتى يحل أجله وهذا في كل ما كان يتغير بالحبس في يدي صاحبه من قبل
أنه يعطيه إياه بالصفة قبل يحل الاجل فيتغير عن الصفة عند محل الاجل فيصير بغير الصفة ولو تغير في يدي
صاحبه جبرناه على أن يعطيه طعاماً غيره وقد يكون يتكلف مؤنة في خزنه ويكون حضور حاجته اليه عند
ذلك الاجل فكل ما كان لخزنه مؤنة أو كان يتغير في يدي صاحبه لم يجبر على أخذه قبل حلول الاجل وكل ما
كان لا يتغير ولا مؤنة في خزنه مثل الدراهم والدنانير وما أشبههما جبر على أخذه قبل محل الاجل (قال
الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البيوع محل بما تحل به البيوع ويحرم بما تحرم به البيوع حيث
كان البيع حلالاً فهو حلال وحيث كان البيع حراماً فهو حرام والاقالة فسخ البيع فلا بأس بما قبل
القبض لانها ابطال عقدة البيع بينهما والرجوع الى حالهما قبل أن يتبايعا (قال) ومن سلف رجلاً مائة
دينار في مائة أردب طعاماً الى أجل فحل الاجل فسأله الذي عليه الطعام أن يدفع اليه خمسين أردباً ويفسخ
البيع في خمسين فلا بأس بذلك اذا كان له أن يفسخ البيع في المائة كانت الخمسون أولى أن تجوز وإذا
كان له أن يقبض المائة كانت الخمسون أولى أن يقبضها وهذا أبعد ما خلق الله من بيع وسلف والبيع
والسلف الذي نهى عنه أن تنعقد العقدة على بيع وسلف وذلك أن أقول أبيعك هذا بكذا على أن تسلفني
كذا وحكم السلف أنه حال فيكون البيع وقع بثمن معلوم ومجهول والبيع لا يجوز الا أن يكون بثمن معلوم
وهذا المسلف لم يكن له قط الا طعام ولم تنعقد العقدة قط الاعليه فلما كانت العقدة صحيحة وكان حلالاً
له أن يقبض طعامه كله وأن يفسخ البيع بينه وبينه في كله كان له أن يقبض بعضه ويفسخ البيع بينه
وبينه في بعض وهكذا قال ابن عباس وسئل عنه فقال هذا المعروف الحسن الجليل (قال الشافعي) ومن
سلف رجلاً دابة أو عرضاً في طعام الى أجل فلما حل الاجل فسأله أن يقبله منه فلا بأس بذلك كانت الدابة
قائمة بعينها أو فائتة لانه لو كانت الاقالة بيعاً للطعام قبل أن يقبض لم يكن له اقالته فيبيعه طعاماً له عليه دابة
الذي عليه الطعام ولكنه كان فسخ البيع وفسخ البيع ابطاله لم يكن بذلك بأس كانت الدابة قائمة أو مستهلكة
فهى مضمونة وعليه قيمتها اذا كانت مستهلكة (قال الشافعي) ومن أقال رجلاً في طعام وفسخ البيع
وصارت له عليه دنانير مضمونة فليس له أن يجعلها سلفاً في شيء قبل أن يقبضها كما لو كانت له عليه دنانير سلف
أو كانت له في يديه دنانير ودبعة لم يكن له أن يجعلها سلفاً في شيء قبل أن يقبضها ومن سلف مائة في صنفين
من التمر وسمى رأس مال كل واحد منهما فأراد أن يقبل في أحدهما دون الآخر فلا بأس لان هاتين بيعتان
مفترقتان وان لم يسم رأس مال كل واحد منهما فهذا بيع أكرهه وقد أجاز غيري فن أجاز له لم يجعل له أن
يقبل من البعض قبل أن يقبض من قبل أنهم جميعاً صفقة لكل واحد منهما حصّة من الثمن لا تعرف الا
بقية والقيمة مجهولة (قال الشافعي) ولا خير في أن أبيعك تمر بعينه ولا موصوفاً بكذا على أن ابتاع مني
تمر بكذا وهذا ان بيعتان فيبيعة لاني لم أملك هذا بثمن معلوم الا وقد شرطت عليك في ثمنه ثمناً غيره فوقع
الصفقة على ثمن معلوم وحصّة في الشرط في هذا البيع مجهولة وكذلك وقعت في البيع الثاني والبيوع
لا تكون الا بثمن معلوم (قال الشافعي) ومن سلف رجلاً في مائة أردب فاقتضى منه عشرة أو أقل أو أكثر
ثم سأله الذي عليه الطعام أن يرد عليه العشرة التي أخذ منه أو ما أخذ ويقبله فان كان متطوعاً بالرد عليه
غنت الاقالة فلا بأس وان كان ذلك على شرط أني لا أردده عليك الا أن تفسخ البيع بيننا فلا خير في ذلك ومن
كانت له على رجل دنانير فسلف الذي عليه الدنانير رجلاً غيره دنانير في طعام فسأله الذي له عليه الدنانير أن
يجعل له تلك الدنانير في سلفه أو يجعلها له تولية فلا خير في ذلك لان التولية بيع وهذا بيع الطعام قبل
أن يقبض ودين بدين وهو مكر وفي الاجل والحال (قال الشافعي) ومن ابتاع من رجل مائة أردب طعام

بيده دنانير فعليه بيع
ما حصل حتى يصير
مثل ما رب المال في
قياس قوله واذا دفع
ما لا قراضاً في مرضه
وعليه ديون ثم مات بعد
أن اشترى وباع وربح
أخذ العامل ربحه
واقسم الغرماء ما بقي
من ماله وان اشترى
عبداً وقال العامل
اشترته لنفسى بمالى
وقال رب المال بل فى
القراض بمالى فالقول
قول العامل مع عينه
لانه فى يده والاخر
مدع فعليه البينة وان
قال العامل اشترته
من مال القراض فقال
رب المال بل لنفسك
وفيه خسران فالقول
قول العامل مع عينه
لانه مصدق فيما فى يديه
ولو قال العامل اشترت
هذا العبد بجميع الالف
القراض ثم اشترت
العبد الثاني بتلك
الالف قبيل أن أنفد
كان الاول فى القراض
والثانى للعامل وعليه

فقبضه منه ثم سأله البائع المرفى أن يقبله منها كلها أو بعضها فلا بأس بذلك وقال مالك لا بأس أن يقبله من الكل ولا يقبله من البعض (قال الشافعي) ولأن نفر استروا من رجل طعاما فأقاله بعضهم وأبى بعضهم فلا بأس بذلك ومن ابتاع من رجل طعاما كيلا فلم يكله ورضى أمانة البائع في كبله ثم سأله البائع أو غيره أن يشركه فيه قبل كبله فلا خيرة في ذلك لأنه لا يكون قابضا حتى يكله وعلى البائع أن يرفيه الكيل فإن ذلك في يد المشتري قبل أن يرفيه الكيل فهو مضمون على المشتري بكياله والقول في الكيل قول المشتري مع يمينه فإن قال المشتري لا أعرف الكيل فأحلف عليه قيل للبائع ادع في الكيل ما شئت فإذا ادعى قيل للمشتري إن صدقته فله في يدك هذا الكيل وإن كذبت فان حلفت على شيء تسميه فأنت أحق باليمين وإن أبيت فأنت راذل ليمين عليه حلف على ما ادعى وأخذ منه (قال الشافعي) الشركة والتولية بيع من البيوع يحل فيه ما يحل في البيوع ويحرم فيه ما يحرم في البيوع فمن ابتاع طعاما أو غيره فلم يقبضه حتى أشرك فيه رجلا أو يراه أياه فالشركة باطلة والتولية وهذا بيع الطعام قبل أن يقبض والا فلا فسخ للبيع (قال الشافعي) ومن ابتاع طعاما فأقاله بعضه ونقد عنه ثم سأله أن يقبله من بعضه فلا بأس بذلك (قال الشافعي) ومن سلف رجلا في طعام فاستغلاه فقال له البائع أنا شريكك فيه فليس بجائر (قال الشافعي) ومن باع من رجل طعاما بئنه إلى أجل فقبضه المبتاع وغاب عليه ثم ندم البائع فاستقاله وزاده فلا خيرة من قبل أن الأقاله ليست ببيع فإن أحب أن يجرد فيه بيعا بذلك فجائز وقال مالك لا بأس به وهو بيع محدث (قال الشافعي) ومن باع طعاما حاضرا بئنه إلى أجل فحل في الأجل فلا بأس أن يأخذ في ذلك الثمن طعاما ألا ترى أنه لو أخذ طعاما فاستحق رجوع بالثمن لا بالطعام وهكذا إن أحاله بالثمن على رجل قال مالك لا خيرة فيه كله (قال الشافعي) ومن ابتاع بنصف درهم طعاما على أن يعطيه بنصف درهم طعاما حالا أو إلى أجل أو يعطى بالنصف ثوبا أو درهمين أو عرضا فالبيع حرام لا يجوز وهذا من بيعتين في بيعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع طعاما بنصف درهم الدرهم (١) نقدا أو إلى أجل فلا بأس أن يعطيه درهمين يكون نصفه له بالثمن ويبتاع منه بالنصف طعاما أو مائشاة إذا تقابضا من قبل أن يتفرقا وسواء كان الطعام من الصنف الذي باع منه أو غيره لأن هذه بيعة جديدة ليست في العقدة الأولى (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل من الرجل طعاما بدينار حالا فقبض الطعام ولم يقبض البائع الدينار ثم اشتري البائع من المشتري طعاما بدينار فقبض الطعام ولم يقبض الدينار فلا بأس أن يجعل الدينار قصاصا من الدينار وليس أن يبيع الدينار بالدينار فيكون دينارين ولكن يرى كل واحد منهما صاحبه من الدينار الذي عليه بالشرط فإن كان بشرط فلا خيرة فيه

(باب بيع الآجال)

(قال الشافعي) وأصل ما ذهب إليه من ذهب في بيع الآجال أنهم روي عن عالية بنت أنفع أنها سمعت عائشة أو سمعت امرأة أبي السفر تروي عن عائشة أن امرأته سألتها عن بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ثم اشترته منه بأقل من ذلك نقدا فقالت عائشة بئس ما اشتريت وبئس ما ابتعت أخبرني زيد بن أرقم أن الله عز وجل قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب (قال الشافعي) قد تكون عائشة لو كان هذا ثابتا عنها عابت عليها بيعها إلى العطاء لأنه أجل غير معلوم وهذا مما لا يجوز لأنهما عابت عليهما ما اشترت منه بتقد وقد باعته إلى أجل ولو اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في شيء فقال بعضهم فيه شيء وقال بعضهم بخلافه كان أصل ما ذهب إليه أنا أن أخذ بقول الذي معه القياس والذي معه القياس زيد بن أرقم وبجمله هذا أنا لا نثبت مثله على عائشة مع أن زيد بن أرقم لا يبيع إلا ما يراه حلالا ولا يبتاع مثله فلو أن رجلا باع شيئا أو ابتاعه نراه نحن محرما وهو يراه حلالا لم نزع أن الله يحبط من

الثنى وإنهم رب المال العامل أن يشتري ويبيع وفي يديه عرض اشتراه فله يبعه وإن كان في يديه عين لا تشتري فهو متعذر والتمس في ذمته والرجوع له والرضيعة عليه وإن كان اشتري بالمال بعينه فالشراء باطل في قياس قوله ويتراذان حتى ترجع السلعة إلى الأول فإن حلكت فلصاحبها قيمتها على الأول ويرجع بها الأول على الثاني ويتراذان الثمن المدفوع ولو قال العامل ربحت ألفا ثم قال غلظت أو خفت نزع المال مني فكذبت لزمه إقراره ولم ينفعه رجوعه في قياس قوله ولو اشتري العامل أو باع بما لا يتغابن الناس بمثله فباطل وهو للمال

(١) قوله بنصف درهم الدرهم كذا بالأصول وتأمله ولعل لفظ الدرهم زائد من النسخ وحرره اهـ مصححه

ضامن ولو اشترى في
القراض نجرا أو
خنزيرا أو أم ولد ودفع
الثمن فالشراء باطل
وهو للسال ضامن في
قياس قوله

(المسافة مجموعة
من املاء ومائل
شقي جمعتهما منه لفظا)

(قال الشافعي) رحمه
الله ساقى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أهل
خيبر على أن نصف
التمر لهم وكان يبعث
عبد الله بن رباح
فيحرص بينه وبينهم ثم
يقول ان شئتم فلكم
وان شئتم فلي (قال
الشافعي) ومعنى
قوله في الحرص ان
شئتم فلكم وان شئتم
فلي أن يحرص النخل
كأه كانه خرصها مائة
وسق وعشرة أو سق
رطباً ثم يقدر أنها اذا
صارت تمر انقصت
عشرة أو سق فصحت
منها مائة وسق ثم
فيقول ان شئتم دفعت
اليكم النصف الذي

(١) قوله سعه كذا
بالاصل بدون نقط
وحزره كته مصححه

عمله شياً فان قال قائل فن أبن القياس مع قول زيد قلت أرأيت البيعة الاولى أليس قد ثبت بها عليه
الثمن تماماً فان قال بلي قيل أرأيت البيعة الثانية أهى الاولى فان قال لا قيل أفرام عليه أن يبيع ماله بنقد
وان كان اشتراه الى أجل فان قال لا اذا باعته من غيره قيل فن حرمه منه فان قال كأنها رجعت اليه
السلعة أو اشترى شيئاً ديناً بأقل منه نقداً قيل اذا قلت كان للماليس هو بكائن لم ينبغ لاحد أن يقبله منك
أرأيت لو كانت المسئلة بحالها فكان باعها بمائة دينار ديناً واشتراه بمائة أو بمائتين نقداً فان قال جائز
قيل فلا بد أن تكون أخطأت كان ثم أو ههنا لأنه لا يجوز له أن يشتري منه مائة دينار ديناً بمائتين دينار نقداً
فان قلت انما اشتريت منه السلعة قيل فهكذا كان ينبغي أن تقول أولاً ولا تقول كان للماليس هو بكائن
أرأيت البيعة الآخرة بالنقد لو انتقضت أليس ردت السلعة ويكون الدين ثابتاً كما هو فتعلم أن هذه البيعة
غير تلك البيعة فان قلت انما اتهمته قلنا هو أقل تهمة على ماله منك فلا تركز عليه ان كان خطأ ثم تحرم
عليه ما أحل الله له لان الله عز وجل أحل البيع وحرم الربا وهذا بيع وليس ربا وقد روى اجازه البيع الى
العطاء عن غير واحد وروى عن غيرهم خلافه وانما اخترنا أن لا يباع اليه لان العطاء قد يتأخر ويتقدم
وانما الآجال معلومة بأيام موقوتة وأهله وأصلها في القرآن قال الله عز وجل يسألونك عن الاهلة قل هي
مواقيت للناس والحج وقال تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وقال عز وجل فعدة من أيام أخر فقد
وقت بالاهلة كما وقت بالعدة وليس العطاء من مواقيت تبارك وتعالى وقد يتأخر الزمان ويتقدم و ليس
تستأخر الاهلة أبداً أكثر من يوم فاذا اشترى الرجل من الرجل السلعة فقبضها وكان الثمن الى أجل فلا بأس
أن يبتاعها من الذي اشتراها منه ومن غيره بنقد أقل أو أكثر ما اشتراها به أو بدين كذلك أو عرض من
العروض ساوى العرض ماشاء أن يساوى وليست البيعة الثانية من البيعة الاولى بسبيل ألا ترى انه كان
للمشتري البيعة الاولى ان كانت أمة أن يصيبها أو يبيعها أو يبعثها أو يبيعها من شاء غير بيعه بأقل أو أكثر ما
اشتراه به نسبة فاذا كان هكذا فن حرمها على الذي اشتراها وكيف يتوهم أحد وهذا انما علمكها ملكا
جديداً بمن لها بالدينانير المتأخرة ان هذا كان غنماً للدينانير المتأخرة وكيف ان جاز هذا على الذي باعها لا يجوز
على أحد لو اشتراها (قال الشافعي) الماء كحول والمشروب كله مثل الدينانير والدرهم لا يختلفان في شيء
واذا باعت منه صنفاً بصفه فلا يصلح الامتلا بمل يد ايدان كان كيلاً فكيل وان كان وزناً فوزناً كما لا تصلح
الدينانير بالدينانير الا يدا بيد وزناً فوزناً ولا تصلح كيلاً بكيل واذا اختلف الصنفان منه فلا بأس بالفضل في
بعضه على بعض يدا بيد ولا خيرة فيه نسبة كما يصلح الذهب بالورق متفاضلاً ولا يجوز نسبة واذا اختلف
الصنفان فجاز الفضل في أحدهما على الآخر فلا بأس أن يشتري منه جزافاً بجزاف لان أكثر ما في الجزاف
أن يكون متفاضلاً والتفاضل لأبأس به واذا كان شيء من الذهب أو الفضة أو الماء كحول أو المشروب
فكان الأديمون يصنعون فيه صنعة يستخرجون بها من الاصل شيئاً يقع عليه اسم دون اسم فلا خيرة في
ذلك الشيء بشيء من الاصل وان كثرت الصنعة فيه كما لو أن رجلاً عمد الى دينانير فجعلها طستاً أو قبة أو حلماً
ما كان لم تجز بالدينانير أبداً الا وزناً فوزناً وكما لو أن رجلاً عمد الى تمر فشاها في شن أو جرة أو غيرها نزع أو لم
ينزعه لم يصلح أن يباع بالتمر وزناً فوزناً لان أصاهما الكيل والوزن بالوزن قد يختلف في أصل الكيل فكذلك
لا يجوز حنطة بدقيق لان الدقيق من الحنطة وقد يخرج من الحنطة من الدقيق ما هو أكثر من الدقيق الذي
يبيع بها وأقل ذلك أن يكون مجهولاً بمعلوم من صنف فيه الربا وكذلك حنطة بسويق وكذلك حنطة بجنز
وكذلك حنطة بفلوذج ان كان نشاء سعه (١) من حنطة وكذلك دهن سمسم بسمسم وزيت بزيتون لا يصلح
هذا لما وصفت وكذلك لا يصلح التمر المنشور بالتمر المكبوس لان أصل التمر الكيل (قال الشافعي) واذا باعت
شيئاً من الماء كحول أو المشروب أو الذهب أو الورق بشيء من صنفه فلا يصلح الامتلا بمل وأن يكون ما باعت

ليس لكم الذي أنافيه
قيم لاهله على أن تضمنوا
لى خسين وسقاقرامن
عمر سيمه وبصفه ولكم
أن تأكلوها وتبعوها
رطباً كيف شئتم وان
شئتم فلى أن أكون
هكذا مثلكم وتسلون
الى نصفكم وأضمن
لكم هذه المكيلة
(قال الشافعي) رحمه
الله واذا ساقى على
الخل أو العنب بجزء
معلوم فهى المساقاة
التي ساقى عليها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
واذا دفع اليه أرضاً
بيضاء على أن يزرعها
المسدوعة اليه فما
أخرج الله منها من شئ
فله جزء معلوم فهذه
المخارة التي نهى عنها
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم ترد إحدى
الستين بالأخرى
فالمساقاة جائزة بما
وصفت في الخل والكرم
دون غيرهما لانه عليه
الصلاة والسلام أخذ
صدقة عمرتهم ما بالحرص

(١) حذوا كذا بالأصل

بدون نقط وحرره كتيبه

مصححه

منه صنفوا واحداً جديلاً أو رديئاً ويكون ما اشترى منه صنفوا واحداً ولا يتألى أن يكون أجوداً وأردأماً اشترى به
به ولا خير في أن يأخذ خسين ديناراً مروانية وخسين (١) حذوا بما نهى هاشمية ولا بما نهى غيرهما وكذلك لا خير في
أن يأخذ صاع رديئاً وصاع لون بصاعى صيخاني وإنما كرهت هذا من قبل أن الصفقة اذا جعت شيئين مختلفين
فكل واحد منهما مبيع بمحضته من الثمن فيكون ثمن صاع البردى بثلاثة دنانير وثمان صاع اللون ديناراً وثمان
صاع الصيخاني يسوى دينارين فيكون صاع البردى بثلاثة أرباع صاعى الصيخاني وذلك صاع ونصف وصاع
اللون ربع صاعى الصيخاني وذلك نصف صاع صيخاني فيكون هذا الثمر بالتمر متفاضلاً وهكذا اذى الذهب
والورق وكل ما كان فيه الرابى التفاضل في بعضه على بعض (قال الشافعي) وكل شئ من الطعام يكون
رطباً مبيعاً فلا يصلح منه رطب يباس لان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرطب بالتمر فقال أينقص
الرطب اذا يبس فقال نعم فنهى عنه فنظر في المتعقب فكذلك ننظر في المتعقب فلا يجوز رطب برطب لانهما
اذا تبسسا اختلف نقصهما فكانت فيهما الزيادة في المتعقب وكذلك كل مأكول لا يبس اذا كان مما يبس
فلا خير في رطب منه برطب كيلاً بكيل ولا وزن بالوزن ولا عدد بالعدد ولا خير في أترجة بأترجة ولا بطيخة ببطيخة
وزناً ولا كيلاً ولا عددافاً اذا اختلف الصنفان فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض ولا خير فيه نسبته ولا
بأس بأترجة ببطيخة وعشر بطيخات وكذلك ما سواهما فاذا كان من الرطب شئ لا يبس بنفسه أبداً مثل
الزيت والسمن والعسل واللبن فلا بأس ببعضه على بعض ان كان مما يوزن فوزناً وان كان مما يكيل فكيلاً
مثلاً بمثل ولا تفاضل فيه حتى يختلف الصنفان ولا خير في الثمر بالتمر حتى يكون ينتهى بيبسه وان انتهى بيبسه
الا أن بعضه أشد انتفاعاً من بعض فلا يضره اذا انتهى بيبسه كيلاً بكيل (قال الشافعي) واذا كان منه شئ
مغيب مثل الحوز والوز وما يكون مأكولاً في داخله فلا خير في بعضه ببعض عدداً ولا كيلاً ولا وزنفاذا
اختلف فلا بأس به من قبل أن مأكولاً مغيب وان قشره يختلف في الثقل والخفة فلا يكون أبداً الا
مجهولاً بمجهول فاذا كسر فخرج مأكولاً فلا بأس في بعضه ببعض بدايداً مثلاً بمثل وان كان كيلاً فكيلاً
وان كان وزنفاوزناً ولا يجوز التحيز ببعض بعض عدداً ولا وزنفاوزناً ولا كيلاً من قبل أنه اذا كان رطباً فقد
يبس فينقص واذا انتهى بيبسه فلا يستطاع أن يكيل وأصله الكيل فلا خير فيه وزنفاوزناً لا بالخل الوزن الى
الكيل (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وأصل الوزن والكيل بالبحر فكل ما وزن على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم فأصله الوزن وكل ما كيل فأصله الكيل وما أحدث الناس منه مما يخالف ذلك رد الى الأصل
(قال الشافعي) واذا ابتاع الرجل ثمر الخلة أو الخل بالخطبة فتقايضاً فلا بأس بالبيع لانه لا أحل فيه واني
أعد القبض في رؤس الخل قبضاً كما أعد قبض الجزاف قبضاً اذا خلى المشتري بينه وبينه لا حائل دونه فلا
بأس فان تركته أنا فالترك من قبلي ولو أصيب كان على لاني قابض له ولو أنى اشترى به على أن لا أقبضه الى
غداً أو كثر من ذلك فلا خير فيه لاني انما اشترى الطعام بالطعام الى أحل وهكذا اشتراؤه بالذهب والفضة
لا يصلح أن اشترى به ما على أن أقبضه في غداً وبعد غداً لانه قد أتى غداً وبعد غداً فلا يوجد ولا خير في اللبن
الحليب باللبن المضروب لان في المضروب ماء فهو ماء ولبن ولو لم يكن فيه ماء فخرج زبد لم يجز بلبن لم يخرج
زبد لانه قد أخرج منه شئ هو من نفس جسده ومنفعته وكذلك لا خير في تمر قد عصر وأخرج صفوه ثم لم
يخرج صفوه كيلاً بكيل من قبل أنه قد أخرج منه شئ من نفسه واذا لم يغير عن خلقته فلا بأس به (قال
الشافعي) ولا يجوز اللبن باللبن الا مثلاً بمثل كيلاً بكيل بدايداً ولا يجوز اذا خلط في شئ منه ماء بشئ قد خلط
فيه ماء ولا بشئ لم يخلط فيه ماء لانه ماء ولبن بلبن مجهول والالبان مختلفة فيجوز لبن الغنم بلبن الغنم الضأن
والمعز وليس لبن الظباء منه ولبن البقر بلبن الجواميس والعرب وليس لبن البقر الوحش منه ولا يجوز لبن
الابل بلبن الابل العرب والبخت وكل هذا صنف الغنم صنف والبقر صنف والابل صنف وكل صنف غير
صاحبه فيجوز بعضه ببعض متفاضلاً بدايداً ولا يجوز نسبته ويجوز ان يسيه بوحشيه متفاضلاً وكذلك لحومه

مختلفة يجوز الفضل في بعضها على بعض يدايد ولا يجوز نسيئة ويجوز رطب يابس اذا اختلف ورطب
 برطب ويابس يابس فاذا كان منتهي من صنف واحد مثل لحم غنم بلحم غنم لم يجوز رطب برطب ولا رطب
 يابس وجاز اذا بيس فانه يابس به بعضه ببعض وزنا والسمن مثل اللبن (قال الشافعي) ولا خير في مذرب
 ومدلين بمد زبد ولا خير في جبن بلبن لانه قد يكون من اللبن جبن الا ان يختلف اللبن والجبن فلا يكون به
 بابس (قال الشافعي) واذا اخرج زبد اللبن فلا بابس بان يباع بزبد وسمن لانه لا زبد في اللبن ولا سمن واذا لم
 يخرج زبد فلا خير فيه بسمن ولا زبد ولا خير في الزيت الامثله مثل يدايد اذا كان من صنف واحد
 فاذا اختلف فلا بابس بالفضل في بعضه على بعض يدايد ولا خير فيه نسيئة ولا بابس بزيت الزيتون بزيت
 الفجل وزيت الفجل بالشيرق متفاضلا (قال الشافعي) ولا خير في خل العنب بخل العنب الاسواء ولا بابس
 بخل العنب بخل التمر وخل القصب لان اصوله مختلفة فلا بابس بالفضل في بعضه على بعض واذا كان خل
 لا يوصل اليه الا بالماء مثل خل التمر وخل الزبيب فلا خير فيه بعضه ببعض من قبل ان الماء يكثر ويقل ولا
 بابس به اذا اختلف والنبذ الذي لا يسكر مثل الخل (قال الشافعي) ولا بابس بالشاة الحية التي لا لبن فيها
 حين تباع باللبن يدايد ولا خير فيها ان كان فيها لبن حين تباع باللبن لان اللبن الذي فيها حصة من اللبن الموضوع
 لا تعرف وان كانت مذبوحة لا لبن فيها فلا بابس بها بلبن ولا خير فيها مذبوحة بلبن الى اجل ولا بابس بها فاقاة
 لا لبن فيها بلبن الى اجل لانه عرض بطعام ولان الحيوان غير الطعام فلا بابس بما سميت من اصناف الحيوان
 بأي طعام شئت الى اجل لان الحيوان ليس من الطعام ولما فيه ربا ولا بابس بالشاة للذبح بالطعام الى اجل
 (قال الشافعي) ولا بابس بالشاة باللبن اذا كانت الشاة لا لبن فيها من قبل انها حينئذ بمنزلة العرض بالطعام
 والمأكل كل ما كلبه بنو آدم وتداووا به حتى الاهليلج والصبر فهو بمنزلة الذهب والذهب والورق بالذهب
 وكل ما لم يأكله بنو آدم واكتسبه البهائم فلا بابس ببعضه ببعض متفاضلا يدايد والى اجل معلوم (قال
 الشافعي) والطعام بالطعام اذا اختلف بمنزلة الذهب بالورق سواء يجوز فيه ما يجوز فيه ويحرم فيه ما يحرم
 فيه (قال الشافعي) واذا اختلف اجناس الحيتان فلا بابس ببعضها ببعض متفاضلا وكذلك لحم الطير
 اذا اختلف اجناسها ولا خير في اللحم الطري بالمالح والمطبوخ ولا بابس على كل حال ولا يجوز الطري
 بالطري ولا يابس بالطري حتى يكونا يابسين او حتى تختلف اجناسهما فيجوز على كل حال كيف كان
 (قال الربيع) ومن زعم ان اليمام من الحمام فلا يجوز لحم اليمام بلحم الحمام متفاضلا ولا يجوز الا يدايد
 مثله مثل اذا انتهى بيسه وان كان من غير الحمام فلا بابس به متفاضلا (قال الشافعي) ولا يباع اللحم
 بالحيوان على كل حال كان من صنفه او من غير صنفه (قال الشافعي) اخبرنا مالک عن زبد بن أسلم عن
 سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم (قال الشافعي) اخبرنا
 مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أبي بزة قال قدمت المدينة فوجدت جزورا قد جرت فجرت أجزاء كل
 جزء منها بعنا فارتأت أن أبتاع منها جزأ فقال لي رجل من أهل المدينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 أن يباع حي ميت فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيرا قال أخبرنا ابن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة
 عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق أنه كره بيع الحيوان باللحم (قال الشافعي) سواء كان الحيوان يؤكل
 لحمه أو لا يؤكل (قال الشافعي) سواء اختلف اللحم والحيوان أو لم يختلف ولا بابس بالسلف في اللحم اذا
 دفعت ما سلفت فيه قبل أن تأخذ من اللحم شيئا وتسمى اللحم ماهو والسمانة والموضع والاجل فيه فان تركت
 من هذا شيئا لم يجوز ولا خير في أن يكون الاجل فيه الا واحدا فاذا كان الاجل فيه واحدا ثم شاء أن يأخذ منه
 شيئا في كل يوم أخذه وان شاء أن يترك ترك (قال الشافعي) ولا خير في أن يأخذ مكان لحم ضأن قد حل لحم
 بقرا لان ذلك يبيع الطعام قبل أن يستوفى (قال الشافعي) ولا خير في السلف في الرؤس ولا في الجلود من قبل

وغيرهما مجتمع بائن من
 شجره لا حائل دونه يمنع
 احاطة الناظر اليه
 وغيره مما متفرق بين
 أضعاف ورق لا يحاط
 بالنظر اليه فلا يجوز
 المساقاة الاعلى النخل
 والكرم وتجوز المساقاة
 سنين واذا ساقاه على
 نخل وكان فيه بياض
 لا يوصل الى عمله الا
 بالدخول على النخل
 وكان لا يوصل الى سقيه
 الا بشرك النخل في
 الماء فكان غير متميز
 جازا أن يساق عليه مع
 النخل لا منفردا وحده
 ولو لا الخبر فيه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه
 دفع الى أهل خيبر
 النخل على أن لهم
 النصف من النخل
 والزرع وله النصف
 وكان الزرع كما وصفت
 بين ظهرا في النخل لم
 يجوز ذلك وليس للساق
 في النخل أن يزرع
 البياض الا باذن ربه
 فان فعل فكم زرع
 أرض غيره ولا يجوز

أنه لا يوقف الجلود على ذرع وان خلقها مختلف فتباين في الرقة والغلط وأنها لا تستوى على كسل ولا وزن ولا يجوز السلف في الرأس لأنها لا تستوى على وزن ولا تضبط بصفة فتجوز كما تجوز الحيوانات المعروفة بالصفة ولا يجوز أن تشتري الأيدي ابدا (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الطرى من الحيتان ان ضبط بوزن وصفة من صغر وكبر وجنس من الحيتان مسمى لا يختلف في الحال التي يحل فيها فان أخطأ من هذا شيئا لم يجز (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الحيوان كله في الرقيق والمماشية والطيور اذا كان تضبط صفته ولا يختلف في الحين الذي يحل فيه وسواء كان مما يستحيا أو مما لا يستحيا فاذا حل من هذا شيء وهو من أي شيء ابتاع لم يجز صاحبه أن يبيعه قبل أن يقبضه ولا يصرفه إلى غيره ولكنه يجوز له أن يقبل من أصل البيع ويأخذ الثمن ولا يجوز أن يبيع الرجل الشاة ويستثنى شيئا منها جلد ولا غيره في سفر ولا حضر ولو كان الحديث ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في السفر أجزاء في السفر والحضر (قال الشافعي) فان تباع على هذا فالبيع باطل وان أخذ ما استثنى من ذلك وفات رجع البائع على المشتري فأخذ منه قيمة اللحم يوم أخذه (قال الشافعي) ولا خير في أن يسلف رجل في لبن غنم بأعيانهم اسمى الكيل أو لم يسمه كما لا يجوز أن يسلف في طعام أرض بعينها فان كان اللبن من غنم بغير أعيانها فلا بأس وكذلك ان كان الطعام من غير أرض بعينها فلا بأس (قال) ولا يجوز أن يسلف في لبن غنم بعينها الشهر ولا أقل من ذلك ولا أكثر بكيل معلوم كالأجوز أن يسلف في ثمر حائط بعينه ولا زرع بعينه ولا يجوز السلف بالصفة إلا في الشيء المأمون أن ينقطع من أيدي الناس في الوقت الذي يحل فيه ولا يجوز أن يباع لبن غنم بأعيانها شهر أو يكون للمشتري ولا أقل من شهر ولا أكثر من قبل أن الغنم يقل لبنها ويكثر وينفذ وتأني عليه الآفة وهذا بيع مالم يخلق قط وبيع ما اذا خلق كان غير موقوف على حده بكيل لانه يقل ويكثر وبغير صفة لانه يتغير فهو حرام من جميع جهاته وكذلك لا يحل بيع المقائي بطونا وان طاب البطن الاول لان البطن الاول وان رى وفعل يبيعه على الانفراد فابعد من البطن لم يبر وقد يكون قليلا فاسدا ولا يكون وكثيرا جديدا وقليلا معيبا وكثيرا به ضأ أكثر من بعض فهو محرم في جميع جهاته ولا يحل البيع الاعلى عين رها صاحبها أو بيع مضمون على صاحبه بصفة يأتي بها على الصفة ولا يحل بيع ثالث (قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري الرجل البقرة ويستثنى حلابها لان ههنا بيعا حراما وكراء (قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري الرجل من الرجل الطعام الحاضر على أن يوفيه اياه بالبلد ويحمله الى غيره لان هذا فاسد من وجوه أما أحدها اذا استوفاه بالبلد خرج البائع من ضمانه وكان على المشتري حمله فان هلك قبل أن يأتي بالبلد الذي حمله اليه لم يدركم حصه البيع من حصه الكراء فيكون الثمن مجهولا والبيع لا يحل ثمن مجهول فاما أن يقول هو من ضمان الحامل حتى يوفيه اياه بالبلد الذي شرط له أن يحمله اليه فقد زعم أنه انما اشتراه على أن يوفيه ببلد فاستوفاه ولم يخرج البائع من ضمانه ولا أعلم بالتأني في رجل يبيع الاخر حراج من ضمانه ثم ان زعم أنه مضمون ثانية فبأي شيء ضمن بسلف أو بيع أو غصب فهو ليس في شيء من هذه المعاني فان زعم أنه ضمن بالبيع الاول فهذا شيء واحد يبيع مرتين وأوفي مرتين والبيع في الشيء الواحد لا يكون مقبوضا مرتين (قال الشافعي) ولا خير في التعري في كل شيء كان فيه الربا في الفضل بعرضه على بعض واذا اشترى الرجل السم أو الزيت وزنا بطروقه فان شرط الطرف في الوزن فلا خير فيه وان اشتراه وزنا على أن يفرغها ثم يزن الطرف فلا بأس وسواء الحديد والفخار والزقاق (قال الشافعي) ومن اشترى طعاما براه في بيت أو حفرة (١) أو هري أو طاقة فهو سواء فاذا وجد أسفله متغيرا عمار أي أعلاه فله الخيار في أخذه أو تركه لان هذا عيب وليس يلزمه العيب الا أن يشاء كثر ذلك أو قل (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يسد صلاحها فاذا كان الحائط للرجل وطلعت الثريا واشتدت النواة واجتر

المسافة الا على جزء معلوم قل ذلك أو أكثر وان ساقاه على أن له ثمر ثمرات بعينها من الحائط لم يجز وكذلك لو اشترط أحدهما على صاحبه صاعا من تمر لم يجز وكان له أجره مثله فيما عمل ولو دخل في التخل على الاجارة بان عليه أن يعمل ويحفظ بشئ من التمر قبل يبدو صلاحه فالاجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل وكل ما كان فيه مستزاد في الثمر من اصلاح الماء وطريقه وتصريف الجريد وبار التخل وقطع الحشيش المضرب بالخيل ونحوه جاز شرطه على العامل فأما شد الخطار فليس فيه مستزاد ولا صلاح في الثمرة فلا يجوز شرطه على العامل

(١) قوله أو هري بضم الهاء وسكون الراء المهملة بيت كبير ضخم يجمع فيه طعام السلطان كافي في اللسان كتبه

متحججه

بعضه أو اوصف رجل يبيعه على أن يتركه إلى أن يجدوا ذالم يظهر ذلك في الحائط لم يحل بيعه وإن ظهر ذلك فيما حوله لأنه غير ماحوله وهذا إذا كان الحائط نخلا كله ولم يختلف النخل فأما إذا كان نخلا وعنباً أو نخلا وغيره من الثمر فبداصلا ح صنف منه فلا يجوز أن يباع الصنف الآخر الذي لم يبدصلاحه ولا يجوز شراء ما كان المشتري منه تحت الأرض مثل الجزر والبصل والفجل وما أشبه ذلك ويجوز شراء ما ظهر من ورقه لأن المغيب منه يقل ويكثر ويكون ولا يكون ويصغر ويكبر وليس بعين ترى فيجوز شراءه ولا مضمون بصفة فيجوز شراءه ولا عين غائبة فإذا ظهرت لصاحبها كان له الخيار ولا أعلم البيع يخرج من واحدة من هذه الثلاث (قال الشافعي) وإذا كان في بيع الزرع قائما خبر ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أجازته في حال فهو جائز في الحال التي أجازها فيها وغير جائز في الحال التي تخالفه وإن لم يكن فيه خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز بيعه على حال لأنه مغيب يقل ويكثر ويفسد ويصلح كالأيجوز ببيع حنطة في جراب ولا غرارة وهما كالأولى أن يجوز ما منه ولا يجوز بيع القصيل الأعلى أن يقطع مكانه إذا كان القصيل مما يستخلف وإن تركه انتقض فيه البيع لأنه يحدث منه ما ليس في البيع وإن كان القصيل مما لا يستخلف ولا يزيد لم يجز أيضا بيعه الأعلى أن يقطعه مكانه فإن قطعه أو نتفه فذلك له وإن لم ينتفه فعليه قطعه إن شاء رب الأرض والثمره له لأنه اشترى أصله ومتى ما شاء رب الأرض أن يقطعه عنه قلعه وإن تركه رب الأرض حتى تطيب الثمرة فلا بأس وليس للبائع من الثمرة شيء (قال) وإذا ظهر القرط أو الحب فاشتره على أن يقطعه مكانه فلا بأس وإذا اشترط أن يتركه فلا خير فيه وإذا اشترى الرجل غرة لم يبدصلاحها على أن يقطعها فالبيع جائز وعليه أن يقطعها متى شاء رب النخل وإن تركه رب النخل متطوعا فلا بأس والثمره لا تشتري ومتى أخذها بقطعها قطعها فإن اشترى على أن يتركه إلى أن يبلغ فلا خير في الشراء فإن قطع منها شيئا فكان له مثل رد مثله ولا أعلم له مثله إذا لم يكن له مثل رد قيمته والبيع منتقض ولا خير في شراء الثمر إلا بالنقد أو إلى أجل معلوم والأجل المعلوم يوم بعينه من شهر بعينه أو هلال شهر بعينه فلا يجوز البيع إلى العطاء ولا إلى الحصاد ولا إلى الحداد لأن ذلك يتقدم ويتأخر وإنما قال الله تعالى إذا تدابرتهم بدن إلى أجل مسمى وقال عز وجل يسألونك عن الأهلة قل هي موافيت الناس والحج فلا توقيت إلا بالأهلة أو سنى الأهلة (قال) ولا خير في بيع قصيل الزرع كان حيا أو قصيلا على أن يتركه إلا أن يكون في ذلك خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم يكن فيه خبر فلا خير فيه (قال الشافعي) ومن اشترى نخلا فيها ثمر قد أبرت فالثمره للبائع إلا أن يشترط المبتاع فإن اشترطها المبتاع فجاء من قبل أنها في نخله وإن كانت لم تؤبر فهي للمبتاع وإن اشترطها البائع فذلك جائز لأن صاحب النخل تركه له كسونه الثمرة في نخله حين باعه إياها إذا كان استثنى على أن يقطعها فإن استثنى على أن يقرها فلا خير في البيع لأنه باعه ثمره لم يبدصلاحها على أن تكون مقررة إلى وقت قد تأتى عليها الآفة قبله ولو استثنى بعضها لم يجز إلا أن يكون النصف معلوما فيستثنى على أن يقطعه ثم إن تركه بعد لم يحرم عليه والاستثناء مثل البيع يجوز فيه ما يجوز في البيع ويفسد فيه ما يفسد فيه (قال) وإذا أبر من النخل واحدة فثمرها للبائع وإن لم يؤبر منها شيء فثمرها للمبتاع كما إذا طاب من النخل واحدة يحل بيعه وإن لم يطب الباقي منه فإن لم يطب منه شيء لم يحل بيعه ولا شيء مثل ثمر النخل أعرفه إلا الكر سف فأنه يخرج في أكله كما يخرج الطلع في أكله ثم ينشق فإذا انشق منه شيء فهو كالنخل يؤبر وإذا انشق النخل ولم يؤبر فهي كالآبار لأنهم يبادرون به إبارته أنما يؤبر ساعة ينشق والافسد فإن كان من الثمر شيء يطلع في أكله كما يخرج الطلع في أكله ثم ينشق فيصير في انشعاقه فهو كالآبار في النخل وما كان من الثمر يطلع كاهولا كأم عليه أو يطلع عليه كأم ثم لا يسقط كأمه فطلوعه كالآبار النخل لأنه ظاهر فإذا باعه رجلا وهو كذلك فالثمره له إلا أن يشترطه المبتاع ومن باع أرضا فيها زرع تحت الأرض أو فوقها بلغ أو لم يبلغ فالزرع للبائع والزرع غير الأرض (قال الشافعي) ومن باع غرناطة فاستثنى منه مكيلة قلت أو

(كتاب الشرط في الرفيق)
(يشترطهم المساق)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يشترط المساق على رب النخل غلما ناي عملون معه ولا يستعملهم في غيره (قال) ونفقة الرفيق على ما يتشارطان عليه وليس نفقة الرفيق بأكثر من أجرهم فإذا جاز أن يعملوا للمساق بغير أجر جاز أن يعملوا له بغير نفقة (قال) المرئي رحمه الله وهذه مسائل أجبت فيها على معنى قوله وقياسه وبالله التوفيق) فن ذلك لو ساقاه على نخل سنين معلومة على أن يعملا فيها جميعا لم يجز في معنى قوله قياسا على شرط المضاربة يعملان في المال جميعا فغنى ذلك أنه أعانه معونة مجهولة الغاية باجرة مجهولة ولو ساقاه على النصف على أن يساقيه في حائط آخر على الثلث لم يجز

في قياس قوله كاليعتين
في بيعة وله في الفساد
أجر مثله في عمله فان
ساقاه أحد هما نصيبه
على النصف والاخر
نصيبه على الثلث جاز
ولو ساقاه على حائط فيه
أصناف من دقل وعجوة
وصحاني على أن له من
الدقل النصف ومن
العجوة الثلث ومن
الصحاني الربع وهما
يعرفان كل صنف كان
كثلاثة حوايط معروفة
وان جهلا أو أحدهما
كل صنف لم يجز ولو
ساقاه على نخل على أن
للعامل ثلث الثمرة
ولم يقول غير ذلك كان
جائزا وما بعد الثلث

(١) قوله معلوما كذا
بالاصول واعلمه حال
من حصة بمعنى جزء من
الثلث وحرر كتبه مصححه
(٢) قوله الحامين كذا
بالاصول المعلوم عليها
بأيدينا بدون نقط ولعله
محرف عن الحائطين
بدليل كلام الربيع بعد
اه مصححه

كثرت والبيع فاسد لان المكيلة قد تكون نصف أو ثلث أو أقل أو أكثر فيكون المشتري لم يشتري شيئا يعرفه
ولا البائع ولا يجوز أن يستثنى من جراف باعه شيئا الا ما لا يدخله في البيع وذلك مثل نخلات يستثنى
باعتائهن فيكون باعه ما سواهن أو ثلث أو ربع أو سهم من أسهم جراف فيكون ما لم يستثنى داخل في البيع
وما استثنى خارجا منه فاما أن يبيعه جرافا لا يدري كم هو ويستثنى منه كيلا معلوما فلا خير فيه لان البائع
حينئذ لا يدري ما باع والمشتري لا يدري ما اشتري ومن هذا أن يبيعه الحائط فيستثنى منه نخلة أو أكثر
لا يسميها بعينها فيكون الخيار في استثنائها اليه فلا خير فيه لان لها حظا من الحائط لا يدري كم هو وهكذا
الجراف كله (قال الشافعي) ولا يجوز لرجل أن يبيع رجلا شيئا ثم يستثنى منه شيئا لنفسه ولا لغيره الا
أن يكون ما استثنى منه خارجا من البيع لم يقع عليه صفقة البيع كما وصفت وان باعه ثم حائط على أن له
ما سقط من النخل والبيع فاسد من قبل أن الذي سقط منها قد يقل ويكثر، أ رأيت لو سقطت كلها أتكون له
فأى شيء باعه ان كانت له أو رأيت لو سقط نصفها أي يكون له النصف بجميع الثمن فلا يجوز الاستثناء الا كما
وصفت (قال الشافعي) ومن باع ثم حائط من رجل وقبضه منه وتفرقا ثم أراد أن يشتريه كله أو بعضه
فلا بأس به (قال الشافعي) واذا أكرى الرجل الدار وفيها نخل فدطاب ثم رد على أن له الثمرة فلا يجوز
من قبل أنه كراء وبيع وقد ينفسخ الكراء بانهدام الدار ويبقى ثمر الشجر الذي اشتري فيكون بغير حصة من
الثلث معلوما (١) والبيع لا يجوز الا معلومة الاثمان فان قال قد يشتري العبد والعبد والدار والدار من
صفقة واحدة قيل نعم فاذا انتقض البيع في أحد الشئتين المشتريين انتقض في الكل وهو مملوك الرقاب كله
والكراء ليس مملوك الرقة انما هو مملوك المنفعة والمنفعة ليست بعين فاعنه فاذا أراد أن يشتري ثمرا ويكرى
دارا تكلرى الدار على حدة واشترى الثمرة على حدة ثم حل في شراء الثمرة ما يحل في شراء الثمرة بغير كراء ويحرم
فيه ما يحرم فيه (قال الشافعي) ولا بأس ببيع الحامين (٢) أحدهما باصاحبه استويا واختلفا اذا لم يكن فيهما
ثمران كان فيهما ثمر فكان الثمر مختلفا فلا بأس به اذا كان الثمر قد طاب أو لم يطب وان كان ثمره واحد فلا خير
فيه (قال الربيع) اذا بعثك حائط بالحائط وفيهما جميعا ثمر فان كان الثمران مختلفين مثل أن يكون كرم فيه
عنب أو زبيب بحائط نخل فيه بسر أو رطب بعثك الحائط بالحائط على أن لكل واحد حائط بما فيه فان
البيع جائز وان كان الحائطان مستويي الثمر لم النخل ونخل فيهما الثمر فلا يجوز من قبل أني بعثك حائطاً
وثمر الحائط وثمر والثمر بالثمر لا يجوز (قال الربيع) معنى القصيل عندى الذى ذكره الشافعي اذا كان قد
سنبل فاما اذا لم يسنبل وكان بقلا فاشتره على أن يقطعه فلا بأس (قال الشافعي) عامل رسول الله صلى الله
عليه وسلم أهل خيبر على الشطر وخرص بينهم وبينه ابن رواحة وخرص النبي صلى الله عليه وسلم ثمر
المدينة وأمر بخرص أعقاب أهل الطائف فأخذ العشر منهم بالخرص والنصف من أهل خيبر بالخرص
فلا بأس أن يقسم ثمر العنب والنخل بالخرص ولا خير في أن يقسم ثمر غيرهما بالخرص لانهم بالموضعان اللذان
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخرص فيهما ولم نعلمه أمر بالخرص في غيرهما وأنهما محلان لما
سواهما من الثمر باستجماعهما وأنه لا حائل دونهما من ورق ولا غيره وأن معرفة خرصهما ما تكاد أن تكون
بائنة ولا تخفى ولا يقسم شجر غيرهما بالخرص ولا ثمره بعد ما يزال شجره بالخرص (قال الشافعي) واذا
كان بين القوم الحائط فيه الثمر لم يبدل صاحبه فأرادوا اقتسامه فلا يجوز قسمه بالثمرة بحال وكذلك اذا بدا
صلاحيها لم يجز قسمه من قبل أن للنخل والارض حصة من الثمن وللثمر حصة من الثمن فتقع الثمرة بالثمرة
مجهولة لا بخرص ولا ببيع ولا يجوز قسمه الا أن يكونا يقتسم الاصل وتكون الثمرة بينهما مشاعة ان كانت لم
تبلغ أو كانت قد بلغت غير أنها اذا بلغت فلا بأس أن يقتسماها بالخرص قسماء مفردا وان أرادا أن يكونا
يقتسما الثمرة مع النخل اقتسماها ببيع من البيوع فقطما كل سهم بارضه وشجره وثمره ثم أخذاهما هذا البيع
لابقرة (قال الشافعي) واذا اختلف فكان نخلا وكرما فلا بأس أن يقسم أحدهما بالآخر وفيهما ثمرة

لانه ليس في تفاضل الثمرة بالتمرد تحت الفهار بافي يديده وما جاز في القسم على الضرورة جاز في غيرها وما لم يجز في الضرورة لم يجز في غيرها (قال الشافعي) ولا يصلح السلم في غير حائط بعينه لانه قد ينقذ ويخطئ ولا يجوز السلم في الرطب من الثمر الا بان يكون محله في وقت تطيب الثمرة فاذا قبض بعضه ونقدت الثمرة الموصوفة قبل قبض الباقي منها كان للشري أن يأخذ رأس ماله كله ويرد عليه مثل قيمته ما أخذ منه وقيل يحسب عليه ما أخذ بحصته من الثمن فكان كرجل اشترى مائة اردب فأخذ منها خمسين وهلكت خمسون فله أن يرد الخمسين وله الخيار في أن يأخذ الخمسين بحصته من الثمن ويرجع عما بقي من رأس ماله وله الخيار في أن يؤخره حتى يقبض منه رطبا في قابل بعمل صفقة الرطب الذي بقي له ومكيلته كما يكون له الحق من الطعام في وقت لا يجده فيه فيأخذه بعده (قال الشافعي) ولا خير في الرجل يشتري من الرجل له الحائط الخلة أو الخلتين أو أكثر أو أقل على أن يستجنيها متى شاء على أن كل صاع يدينار لان هذا لا يبيع جزاف فيكون من مشتريه اذا قبضه ولا يبيع كيل يقبضه صاحبه مكانه وقد يؤخره فيضمن اذا قرب أن يثمر وهو فاسد من جميع جهاته (قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري شيئا يستجنيه بوجه من الوجوه الا أن يشتري خلة بعينها أو خلالات بأعيانهم ويقبضهم فيكون ضمانهم منه ويستجدهن كيف شاء ويقطع ثمارها متى شاء أو يشتريهن وتقطعن له مكانه فلا خير في شراء الاشياء عين تقبض اذا اشتريت لأحائيل دون قابضها أو صفقة مضمونة على صاحبها وسواء في ذلك الاجل القريب والحال والبعيد لا اختلاف بين ذلك ولا خير في الشراء الا بسعر معلوم ساعة يعقدان البيع واذا أسلف الرجل الرجل في رطب أو تمر أو ماشاء فكله سواء فان شاء أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلفه فلا بأس اذا كان له أن يقبله من السلف كله ويأخذ منه السلف كله فلم لا يكون له أن يأخذ النصف من سلفه والنصف من رأس ماله فان قالوا كره ذلك ابن عمر فقد أجاز ابن عباس وهو جاز في القياس ولا يكون له أن يأخذ نصف سلفه ويشتري منه بمائتي طعاما ولا غيره لان له عليه طعاما وذلك يبيع الطعام قبل أن يقبض ولكن يقاسخه البيع حتى يكون له عليه ذنانير حالة واذا أسلف الرجل الرجل في رطب الى أجل معلوم فنقد الرطب قبل أن يقبضه ذاقه بتوان أو ترك من المشتري أو البائع أو هرب من البائع فالمشتري بالخيار بين أن يأخذ رأس ماله لانه معوز بماله في كل حال لا يقدر عليه وبين أن يؤخره الى أن يمكن الرطب بتلك الصفقة فيأخذه به وجاز أن يسلف في رطب في غير أوانه اذا اشترط أن يقبضه في زمانه ولا خير أن يسلف في شيء الا في شيء مأمون لا يعوز في الحال التي اشترط قبضه فيها فان سلفه في شيء يكون في حال ولا يكون لم أجز فيه السلف وكان كمن سلف في حائط بعينه وأرض بعينها فالسلف في ذلك مفسوخ وان قبض سلفه رد عليه ما قبض منه وأخذ رأس ماله (١)

(١) باب في أمور متفرقة في الابواب والكتب تتعلق بالبيع (فمن ذلك في باب المزابنة) (قال الشافعي) رحمه الله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر كبيع الآبق والضال واستثنى ما في بطون الاناث من الغرر وقاله مالك (قال الشافعي) رحمه الله ومن باع رجلا سلعة على أن لا نقصان عليه فالبيع فاسد فان باع السلعة فالثمن للبائع وليس له أجره المثل ولا شيء ووافقه مالك الا أنه قال وله أجره المثل (قال الشافعي) واذا وجب البيع وتفرقا ثم شرط ذلك فالتماذك بوعده وعهده اياه ان شاء وفي له وان شاء لم يف (قال الشافعي) ومن كانت بين يديه صبرة فقال له رجل كلها فاجدت فيها فلان من صبرتي هذه مثله يدينار فلا خير فيه (قال الشافعي) ولا خير في أن يبيع الرجل الزرع على أن على البائع حصاده ودراسه ونذريته (وفي الاستبراء المذكور قبيل الطلاق) والرجل اذا اشترى الجارية أي جارية ما كانت أن لا يدفع عنها وأن يقبضه اياها بائعها وليس لبائعها منعه اياها ليستبرئها عند نفسه ولا عند غيره ولا مواضعه اياها على يدي أحد ليستبرئها بحال ولا للشري أن يحبس عنه ثمنها حتى يستبرئها هو ولا غيره =

فهو لرب النخل وان
اشترط أن لرب النخل
ثلث الثمرة ولم يقل لا غير
ذلك كان فاسدا لان
العامل لم يعلم نصيبه
والفرق بينهما ما أن ثمر
النخل لربها الا ما شرط
منها للعامل فلا حاجة
بنا الى المسئلة بعد
نصيب العامل لمن
الباقى واذا اشترط رب
النخل لنفسه الثلث ولم
يبين نصيب العامل
من الباقي فنصيب
العامل مجهول واذا
جهل النضيب فسدت
المساقاة ولو كانت
النخل بين رجلين
فساق أحدهما
صاحبه على أن للعامل
ثلثي الثمرة من جميع
النخل وللاخر الثلث
كان جائزا لان معناه أنه
ساقى شريكه في نصفه
على ثلث ثمرته ولو ساقى
شريكه على أن للعامل
الثلث ولصاحبه
الثلثين لم يجز كرجلين
بينهما ألف درهم
قارض أحدهما

(باب الشهادۃ فی البیوع)

قال الله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم (قال الشافعي) رحمه الله فاحتمل أمر الله جل وعز بالشهادۃ عند البيع أمرين أحدهما أن تكون الدلالة على ما فيه الخط بالشهادۃ ومباح تركها لاحتمال يكون من تركه عاصيا بتركه واحتمل أن يكون حتما منه بعض من تركه بتركه والذي أختار أن لا يدع المتبايعان الاشهاد وذلك أنهم ما إذا أشهد الم يبق في أنفسهم ما شيء لأن ذلك ان كان حتما فقد أدى به وان كان دلالة فقد أخذ بالخط فيها وكل ما ندب الله تعالى اليه من فرض أو دلالة فهو بر كة على من فعله ألا ترى أن الاشهاد في البيع ان كان فيه دلالة كان فيه أن المتبايعين أو أحدهما ان أراد ظلم ما قامت اليته عليه فيمنع من الظلم الذي يأثم به وان كان تاركا لا يمنع منه ولونسي أو وهم لم يجد منع من المأثم على ذلك بالبينۃ وكذلك ورثته ما بعدهما ألا ترى أنهم ما أو أحدهما لو وكل وكذا أن يبيع فباع هذا رجلا وباع وكيله آخر ولم يعرف أي البيعين أول لم

= ولا يضعها على يدي غيره فيستبرئها وسواء كان البائع في ذلك غريبا يخرج من ساعته أو مقيما أو مملوكا أو مريضا أو رجلا أو رجلا سوء وليس للمشتري أن يأخذ بمحيل بعونه ولا بوجه ولا ثمن وماله حيث وضعه وانما التحفظ قبل الشراء فاذا جاز الشراء الزمنا ما ألزم نفسه من الحق ألا ترى أنه لو اشترى منه عبدا أو أمة أو شيئا وهو غريب أو أهل فقال أخاف أن يكون مسروقا أو أخاف أن يكون واحدا من العبدین حرا كان ينبغي للحاكم أن يجبره على أن يدفع اليه الثمن لانه ماله حيث وضعه ولو أعطينا أنه يأخذه كفه إلا أو يحبس له البائع عن سفره أعطينا ذلك من خوف أن يكون مسروقا أو مريبيا خافيا من سرقة أو أباقي ثم لم نجعل لهذا غاية أبدا لانه قد لا يعلم ذلك في القريب ويعلم في البعيد ويبيع المسلمون الجارية دينهم وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري اذا سلم هذا سلعة أن يكون قابضا لثمنها وأن لا يكون الثمن الذي دوى غير أجل ولا السلعة محبوسين اذا سلم البائع الى المشتري ساعة من نهار ولا يكون المشتري من جارية ولا غيرها محبوسا عن ماله ولو جاز اذا اشترى رجل جارية أن توضع على يدي من يستبرئها كان في هذا خلاف بيع المسلمین والسنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنهم لا تعدوا أن تكون في ملك البائع بالملك الاول أو في ملك المشتري بالشراء الحادث ولا يجبر واحد منهم على اخراج ملكه الى غيره ولو كان الثمن لا يجب على المشتري للبائع الا بان يحض الجارية حيضة وتطهر منها كان هذا فاسدا من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمون بعدهم ما أن تكون الاثمان المستأخرة الا الى أجل معلوم وهذا الى غير أجل معلوم لان الحيضة قد تكون بعد صفقة البيع في خمس وفي شهر وأقل وأكثر فكان فاسدا مع فساد من الثمن ومن السلعة أيضا أن تكون السلعة لا مشترة الى أجل معلوم بصفة فتكون توجب في تلك المدة فيؤخذ بها بائعها ولا مشترة بغير تسليم مشتريها على قبضها حتى يستبرئها وهذا لا يبيع أجل بصفة ولا عين معينة تقبض وخارج من بيع المسلمین فلو أن رجلين تباعا جارية وتشارطا في عقد البيع أن لا يقبضها المشتري حتى يستبرئها كان البيع فاسدا ولا يجوز بحال من قبل ما وصفت ولو اشترى رجل بغير شرط كان البيع جائزا وكان للمشتري قبضها واستبرأها عند نفسه أو عند من شاء واذا قبضها فانت قبل أن يستبرئها فان مات عند بعد ما ظهر بها اجل وتصادق على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع من الثمن بقدر ما بين قيمتها حاملا وغير حامل ولو اشترى رجل بغير شرط فتراضيا أن يواضعها على يدي من يستبرئها فانت أو عمت عند المشتري فان كان المشتري قبضها ثم رضى بعد قبضها بواضعها فانت من ماله وانما هي جارية قد قبضها ثم أودعها غيره فتمت في يدي غيره اذا كان هو وضعها فتمت في يديه ولو كان اشتراها فتمت قبضها =

صاحبه في نصفه فما رزق الله في الالف من ربح فالثالث للعامل واصاحبه الثلث فانما قارضه في نصفه على ثلث بربحه في نصفه ولو قارضه على أن للعامل ثلث الربح والثلاثين لصاحبه لم يجز لان معنى ذلك أن عقده للعامل أن يخدمه في نصفه بغير بدل وسلم له مع خدمته من ربح نصفه تمام ثلثي الجمع بغير عوض فان عمل المساق في هذا أو المقارض فالربح بينهما نصفين ولا أجر للعامل لانه عمل على غير بدل ولو ساق أحدهما صاحبه على فخل بينهما سنة معروفة على أن يعمل فيها جميعا على أن لاحدهما الثلث والآخر الثلثين لم يكن لمساقتهما معنى فان عملا فلانفسهما عملا والآخر بينهما نصفين ولو ساق رجل رجلا فخل مساقاة صحيحة فأثرت ثم هرب

يعطى الأول من المشتريين بقول البائع ولو كانت بينة فأثبتت أيهما أول أعطى الأول فالشهادة سبب قطع
التظالم وتثبت الحقوق وكل أمر الله جل وعز ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخير الذي لا يعتاض منه من
تركه فان قال قائل فأى المعنيين أولى بالآية الحتم بالشهادة أم الدلالة فان الذى يشبه والله أعلم وایاه
أسأل التوفيق أن يكون دلالة الاحتمال يخرج من ترك الشهادة فان قال مادل على ما وصفت قيل قال
الله عز وجل وأحل الله لبيع وحرم الربا فذكر أن البيع حلال ولم يذكر معه بينة وقال عز وجل فى آية
الدين اذا تدانتم بدين والدين تبائع وقد أمر فيه بالشهادتين المعنى الذى أمر له به فدل ما بين الله عز وجل
فى الدين على أن الله عز وجل إنما أمر به على النظر والاحتياط لا على الحتم قلت قال الله تعالى اذا تدانتم
بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ثم قال فى سياق الآية وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فلهن مقبوضة فان
أمن بعضكم بعضا فليؤد الذى ائتمن أمانته فلما أمر اذا لم يجدوا كتابا بالرهن ثم أباح ترك الرهن وقال فان
أمن بعضكم بعضا فليؤد الذى ائتمن أمانته فلما أمر اذا لم يجدوا كتابا بالرهن ثم أباح ترك الرهن وقال فان
أمن بعضكم بعضا فليؤد الذى ائتمن أمانته فلما أمر اذا لم يجدوا كتابا بالرهن ثم أباح ترك الرهن وقال فان
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بايع أعربا فى فرس فجحد الاعرابى بأخرى بعض المنافقين ولم يكن بينهم ما بينة
فلو كان حتما لم يبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلابينة وقد حفظت عن عدة لقيتهم مثل معنى قولى من

حتى تواضعا هارضا منهما على يدي من يستبرئها فانت أو عمت مانت من مال البائع لان كل من باع شيئا
بعينه فهو مضمون عليه حتى يقبضه منه مشتريه واذا عمت قيل للمشتري أنت بالخيار ان شئت فخذها
معينة بجميع الثمن لا يوضع عندك للعيب شئ كالعامة فى يدى البائع بعد صفقة البيع وقبل قبضها كنت
بالخيار فى تركها أو أخذها وان شئت فتركها بالعيب وكل ما زعمنا أن البيع فيه جائز فعلى المشتري متى
طلب البائع منه الثمن وسلم اليه السلعة أن يأخذ منه الا أن يكون الثمن الى أجل معلوم فيكون الى أجله واذا
اشتري الرجل من الرجل الجارية أو ما اشتري من السلع فلم يشترط المشتري الثمن الى أجل وقال البائع لا سلم
اليك السلعة حتى تدفع الى الثمن وقال المشتري لا أدفع اليك الثمن حتى تسلم الى السلعة فان بعض
المشترفين قال يجبر القاضى كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري على أن يحضر الثمن
ثم يسلم السلعة الى المشتري والثمن الى البائع لا يبالى بأيهما بدأ اذا كان ذلك حاضرا وقال غيره منهم لا أجبر
واحد منهما على احضار شئ ولكن أقول أيك شاء أن أقضى له بحقه على صاحبه فليدفع اليه ما عليه من قبل
أنه لا يجب على واحد منهما دفع ما عليه الا قبض ماله وقال آخرون أنصب لهم اعدا فلا يجبر كل واحد
منهما على الدفع الى العدل فاذا صار الثمن والسلعة فى يديه أمرناه أن يدفع الثمن الى البائع والسلعة الى
المشتري (قال الشافعى) ولا يجوز فيها الا القول الثانى وهو أنه لا يجبر واحد منهما وقول آخرو هو أن يجبر
البائع على دفع السلعة الى المشتري بحضرته ثم ينظر فان كان له مال أجبره على دفعه من ساعته وان غاب
ماله وقف السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري فان وجد له ما لدفعه الى البائع وأشهد على اطلاق
الوقف عن الجارية ودفع المال الى البائع وان لم يكن له مال فالسلعة عين مال البائع وجده عند مفلس فهو
أحق به ان شاء أخذه وانما أشهدنا على الوقف لانه ان أحدث بعد اشهادنا على وقف ماله فى ماله شيئا لم
يجز وانما منعنا من القول الذى حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره وهذا القول وأخذنا بهذا القول دونه لانه
لا يجوز للمالك عندنا أن يكون رجل يقر بان هذه الجارية قد خرجت من ملكه ببيع الى مالك ثم يكون له
حبسها وكيف يجوز أن يكون له حبسها وقد أعلمنا أنه ملكها لغيره ولا يجوز أن يكون رجل قد أوجب على
نفسه ثمنا وماله حاضر ولا تأخذه منه

العامل اكترى عليه
الحاكم فى ماله من بقة يوم
فى النخل مقامه وان علم
منه سرقة فى النخل
وفساد امنع من ذلك
وتكوى عليه من
يقوم مقامه وان مات
قامت ورثته مقامه
فان أنفق رب النخل
كان متطوعا به ويستوفى
العامل شرطه فى قياس
قوله ولو عمل فيها العامل
فأعرت ثم استحقها ربه
أخذها وعرها ولا حق
عليه فيما عمل فيها
العامل لانها آثار لآعين
ورجع العامل على
الدافع بقيمة ما عمل
فان اقتسم الثمرة
فأكلها ثم استحقها
ربه رجع على كل واحد
منهما بمكيلة الثمرة وان شاء
أخذها من الدافع لها
ورجع الدافع على
العامل بالمكيلة التى
غرماها ورجع العامل
على الذى استعمله باجر
مثله ولو ساقاه على أنه
ان سقاها بعماء سماء أو
نهر فله الثلث وان سقاها

أنه لا يعصى من ترك الشهاد وأن البيع لازم اذا تصادقا لا ينقضه أن لا تكون بينة كما ينقض النكاح
لاختلاف حكمهما (١)

(باب السلف والمراد به السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدابرتهم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه
وليكتب بينكم كاتب بالعدل الى قوله وليتق الله ربّه (قال الشافعي) فلما أمر الله عز وجل بالكاتب ثم رخص
في الشهاد ان كانوا على سفر ولم يجدوا كاتباً احتمل أن يكون فرضاً وأن يكون دلالة فلما قال الله جل ثناؤه
فرهان مقبوضة والرهن غير الكتاب والشهادة ثم قال فان آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أوتمن أمانته وليتق
الله به دل كتاب الله عز وجل على أن أمره بالكتاب ثم الشهود ثم الرهن ارشاداً لا يفرض عليهم لان قوله فان
أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أوتمن أمانته اباحة لأن يأمن بعضهم بعضاً فيدع الكتاب والشهود والرهن
(قال) وأحب الكتاب والشهود لانه ارشاد من الله ونظر للبائع والمشتري وذلك أنهم ما ان كانوا أمينين فقد

بالنضح فله النصف
كان هذا فاسدا لان
عقد المساقاة كان
والنصيب مجهول
والعمل غير معلوم كما
لو قارضه بمال على أن
مارح في البر فله
الثلث وما ربح في
البحر فله النصف فان عمل
كان له أجر مثله فان اشترط
الداخل أن أجره
الاجراء من الثمرة
فسدت المساقاة ولو
ساقاه على ودي لو قت
يعلم أنه لا يثرب له لم يجز
ولو اختلفا بعد أن أثمرت
النخل على مساقاة
صححة فقال رب النخل
على الثلث وقال العامل
بل على النصف تحالفا
وكان له أجر مثله في

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب الاختلاف في العيب (قال الشافعي) رحمه الله واذا اشترى
الرجل عبدا واشترط فيه شرطاً أن يبيعه من فلان أو بهبه لفلان أو على أن يعتقه فان أباحنيقة كان
يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نحو من ذلك وكان
ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رحمه الله واذا باع الرجل الرجل العبد على أن
لا يبيعه أو على أن يبيعه من فلان أو على أن لا يستخذه أو على أن ينفق عليه كذا أو على أن يحارجه
فالببيع كله فيه فاسد لان هذا كله غير تمام ملك ولا يجوز الشرط في هذا الا في موضع واحد وهو العتق اتباعاً
للسنة ولفرق العتق لما سواه فنقول ان اشتراه منه على أن يعتقه فاعتقه فالببيع جائز فان قال رجل
ما فرق بين العتق وغيره قيل قد يكون لي نصف العبد فأهبه أو أبيعته وأصنع فيه ما شئت غير العتق ولا يلزمني
ضمان نصيب شريكي فيه ولا يخرج نصيب شريكي من يده لان كلامك للمالك فان أعنته وأنا موسر
عتق على نصف شريكي الذي لأملك ولم أعتق وضمنت قيمته وخرج من يدي شريكي بغير أمره وأعتق الحمل
فتلده لأقل من ستة أشهر فيقع عليه العتق ولو بعته لم يجز البيع مع خلافه لغيره في هذا وفي أم الولد والمكاتب
ومساواه

وذكر عقيب هذا الانتظار في الثمن الذي حل أو الدين غير الثمن (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان لرجل
على رجل مال من بيع فعمل فأخره عنه الى أجل فان أباحنيقة كان يقول تأخير جائز وهو الى الاجل الآخر
الذي أخره عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك الآن يكون ذلك على وجه الصلح
بينهما (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف أو من يبيع أو أوى وجهه
ما كان فأنظره صاحب المال بالمال في مدة من المدد كان له أن يرجع في النظر متى شاء وذلك أنها
ليست باخراج شيء من ملكه الى الذي عليه الدين ولا شيئاً أخذ منه به عوضاً فليزومه اياه للعوض الذي يأخذه
منه أو يفسده ويرد العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع الا أن يتفاسخا في البيع والبيع قائم فيجعله
بيعاً غير بنظر أو يتسدا عيابه دعوى فيصيرانه بيعاً مستأنفا الى أجل فليزمنهما البيع الذي أحدثاه (قال
شيخنا شيخ الاسلام أيداه الله تعالى) قول الشافعي أو يتسدا عيابه الى آخره ان كان مع التفاسخ في البيع
فهو الصورة التي قبلها وان لم يتفاسخا البيع فالبيع الثاني المستأنف الى أجل باطل سواء كان الصلح جرى
بين المتداعين أو بين أحدهما مع الاجنبي * رجعنا الى الام

قياس قوله كان أكثر
مما أقره به رب النخل أو
أقل وان أقام كل
واحد منهما البينة على
ما ادعى سقطتا وتحالفا
كذلك أيضاً ولو دفعنا
نخلنا الى رجل مساقاة
فلما أثمرت اختلفوا
فقال العامل شرطهما

وفي الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين نص يتعلق بالبيع الى أجل مجهول وضمان ما تلف في يد =

عبرتان أو أحدهما لا يعرف حق البائع على المشتري في تلف أو ورنته حقه وتكون التساغة على المشتري في أمر لم يرد. وقد يتغير عقل المشتري فيكون هذا أو البائع (١) وقد يغلط المشتري فلا يقدر فيدخل في القلم من حيث لا يعلم ويصعب ذلك البائع فيدعي ما ليس له فيكون الكتاب والشهادة وأطعما هذا عنهما وعن ورنته ما لم يكن يخله ما وصفت ينبغي لأهل دين الله اختيار ما يذهبهم الله إليه ارشادا ومن تركه فقد ترك حراما وأمرهم أحب تركه من غير أن أزعج أحد محرم عليه ما وصفت من الذب بعدده (قال الشافعي) قال الله عز وجل ولا ياب كذب أن يكتب كجاءه الله يفتل أن يكون حتما على من دعي الكتاب فإن تركه تارضا كان عاصيا ويحتمل أن يكون كما وصفت في كتاب جماع أنه على من حضر من الكتاب أن لا يعطوا كتاب حتى بين رجلين فإذا قام به واحد أجزأ عنهم كما هو عليهم أن يسهلوا على الجنائز ويدفونوا فإذا قام به من يكتبها أخرج ذلك من خلفهم من المأثم ولو ترك كل من حضر من الكتاب خفت أن يأتوا بسل كافي لأراهم يخرجون من المأثم وأبهم قام به أجزأ عنهم (قال الشافعي) وهذا أشبه معانيه والله تعالى أعلم

المشتري من المبيع يباع فاسدا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل الرجل يباع إلى العطاء فإن أبا حنيفة كان يقول البيع في ذلك فاسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمال حال وكذلك قولهما في كل بيع إلى أجل لا يعرف فإن استهلكه المشتري فعليه القيمة في قول أبي حنيفة وإن حدث به عيب رده ورد ما نصه العيب وإن كان قائما بعينه فقال المشتري لا أريد الأجل وأنا أنشدك المال جاز ذلك في هذا كله في قول أبي حنيفة وبه يأخذ يعني أبا يوسف (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الرجل يباع إلى العطاء فالبيع فاسد من قبل أن الله عز وجل أذن بالدين إلى أجل مسمى والمسمى الوقت بالأهلة التي سمي الله عز وجل فإنه يقول يستلونك عن الأهلة قل هي موافيت للناس والحبج والأهلة معروفة الموافيت وما كان في معناها من الأيام المعلومات فإنه يقول في أيام معلومات والسنتين فاه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن قط فيما علمت ولا نرى أن يكون أبدا لا يتقدم ويتأخر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس قال لا تباعوا إلى العطاء ولا إلى بذرو ولا إلى العصور (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا يتقدم ويتأخر وكل بيع إلى أجل غير معلوم فالبيع فيه فاسد (قال الشافعي) فإذا خلكت السلعة التي ابتعت إلى أجل غير معلوم في يد المشتري رد القيمة وإن نقصت في يده ردها وما نقصها العيب فإن قال المشتري أنا أرضي بالسلعة بثلثي حال وأبطل الشراء بالأجل لم يكن ذلك له إذا انعقد البيع فاسدا لم يكن لاحدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبي حنيفة أ رأيت إذا زعمت أن البيع فاسد فتى صلح فإن قال صلح باطل هذا شرطه قيل له فهذا أن يكون بائعا مشريا وأما إذا اشتروا ب السلعة بائع فإن قال رب السلعة بائع قيل له فهل أحدث رب السلعة بيعا غير البيع الأول فإن قال لا قيل فقوئك متناقض زعم أن يباع فاسدا حكمه كالم يصر فيه بيع بصير يباع من غير أن يبيعه ماله

(وفي بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها نصوص تتعلق بالعلم بالمبيع وعدم العلم به) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري الرجل مائة ذراع مكسرة من دار غير مقسومة أو عشرة أجرة من أرض غير مقسومة فإن أبا حنيفة كان يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لأنه لا يعلم ما اشتري كم هو من الدار وكم هو من الأرض وأين موضعه من الدار والأرض وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز في البيع وبه يأخذ يعني أبا يوسف وإن كانت الدار لا تكون مائة ذراع فالمشتري بالخيار إن شاء ردها وإن شاء رجع بما نقصت الدار على البائع في قول ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري الرجل من الدار ثلثا أو ربعا أو عشرة أسهم من مائة سهم من جميعها فالبيع جائز وهو شرع فيه بقدر ما اشتري (قال الشافعي) وهكذا لو اشتري نصف عبد =

لي النصف وثلث النصف
فصدقه أحدهما
وأشكر الآخر كان
له مائة منسرفي
نصفه على ما أقر به
وتخالف شو والمنكر
ولعام سل أجزأه
في نصفه ولو شرط من
نصيب أحد ما بعينه
النصف ومن نصيب
الآخر بعينه الثلث
جاز وإن جهل ذلك
لم يجز وفتح فإن عمل
على ذلك فله أجزأه
والثمر له في قباس
قوله وبالله التوفيق
مختصر من الجامع في
الاجارة من ثلاث كتب
في الاجارة وما دخل
فيه سوى ذلك

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى فإن
أرضعن لكم فآوتهن
(١) قوله والبائع كذا
بالاصل ولعله مبتدأ
والخبر محذوف تقديره
وبالبائع كذلك أي قد
موت أو يتغير عقله
فيكون هذا ويحتمل غير
ذلك فتأمل اه متحججه

(قال الشافعي) وقول الله جل ذكره ولا ياب الشهداء اذا مادعوا يحتمل ما وصفت من أن لا يأتى كل شاهد ابتدئ فيدعي لشهد ويحتمل أن يكون فراضا على من حضر الحق أن يشهد منهم من فيه الكفاية للشهادة فاذا شهدوا أخرجوا غيرهم من المأثم وان ترك من حضر الشهادة خفت حرجهم بل لأشك فيه وهذا أشبه معاصيه به والله تعالى أعلم قال فأما من سبقت شهادته بأن أشهد أو علم حق المسلم أو معاهد فلا يسعه التخلف عن تأدية الشهادة متى طلبت منه في موضع مقطع الحق (قال الشافعي) والقول في كل دين سلف أو غيره كما وصفت وأحب الشهادة في كل حق لازم من بيع وغيره نظرا في المتعبد لما وصفت وغيره من تغير العقول (قال الشافعي) في قول الله عز وجل قليل وليه بالعدل دلالة على تثبيت الحجر وهو موضوع في كتاب الحجر (قال الشافعي) وقول الله تعالى اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى يحتمل كل دين ويحتمل السلف خاصة وقد ذهب فيه ابن عباس الى أنه في السلف (أخبرنا) الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي حسان الاعرج عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أشهد أن السلف المضمون الى أجل مسمى قد

أجورهن وقد يختلف الرضاع فلما لم يوجد فيه الا هذا جازت فيه الاجارة رد كرها الله تعالى في كتابه وعمل بها بعض أنبيائه فذكر موسى عليه السلام واجارته نفسه ثمانى حجج ملك بها بضع امرأته وقيل استأجره على أن يرعى له غنما فدل بذلك على تجويز الاجارة ومضت بها السنة وعمل بها بعض الصحابة والتابعين ولا اختلاف في ذلك بين أهل العلم ببلدنا وعوام أهل الامصار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالاجارات صنف من البيوع لانها تمليك لكل واحد منهما من صاحبه ولذلك يملك المستأجر المنفعة التي في العبد والدار والذابة الى المدة التي اشترطها حتى يكون أحق بها من مالكيها ويملك بها صاحبها العوض فهي منفعة معقولة من عين معلومة فهي كالعين

= أو نصف ثوب أو نصف خشبة ولو استر بمائة ذراع من دار محدودة ولم يسم أذرع الدار فالبيع باطل من قبل أن المائة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وأقل فيكون قد اشترى شيئاً غير محدود ولا محسوب معروف بمقدوره من الدار فتجيزه ولو سمي ذرع جميع الدار ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزاً من قبل أن هذا مائة سهم معلوم من جميعها وهذا مثل شرائه سهماً من أسهم منها ولو قال اشترى منك مائة ذراع أخذها من أي الدار شئت كان البيع فاسداً

(ومنها ما يتعلق باختلاف المتبايعين) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اختلف المتبايعان فقال البائع بعثك وأنا بالخيار وقال المشتري بعثني ولم يكن لك خيار فإن أبا حنيفة كان يقول القول قول البائع بعينه وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ يعني أبا يوسف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا تباع الرجلان عبداً وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعثك على أني بالخيار ثلثا وقال المشتري بعثني ولم تشترط خياراً تحالفاً وكان المشتري بالخيار في فسخ البيع أو يكون البائع الخيار وهذا والله أعلم كاختلافهما في الثمن نحن ننقض البيع باختلافهما بالثمن وننقضه بادعاء هذا أن يكون له الخيار وأنه لم يقر بالبيع إلا بخيار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا

ومنها ما يتعلق بالمناهي كالنخس وبيع الرجل على بيع أخيه وبيع الحاضر للبادي وتلقى السلع وهي مترجم عليها في اختلاف الحديث فنذكرها بما فيها من بيع النخس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تناجشوا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة مثله (قال الشافعي) رحمه الله والنخس أن يحضر الرجل السلعة فيعطي بها الشيء وهو لا يريد الشراء ليقسدي به السؤام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون ولم يسمعوا سؤامه فن نخس فهو عاص بالنخس ان كان عالماً بنهي النبي صلى الله عليه وسلم ومن اشترى وقد نخس غير بأمير صاحب السلعة أو غير أمره لزمه الشراء كما يلزم من لا ينخس عليه لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل نخس عليه لأن عقده غير النخس ولو كان بأمير صاحب السلعة لأن الناجش غير صاحب السلعة فلا يفسد البيع ان فعل الناجش ما نهى عنه وهو غير المتبايعين فلا يفسد على المتبايعين بفعل غيرهما وأمير صاحب السلعة بالنخس معصية منه ومن الناجش معصية وقد منع فبين يرد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فجاز البيع وقد يجوز أن يكون فيمن زاد لا يريد الشراء

== (بيع الرجل على بيع أخيه) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (قال الشافعي) فهذا أنا أخذ فنهي الرجل إذا اشترى من رجل سلعة فلم يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه أن يبيع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى أولا لأنه لعله يرد السلعة التي اشترى أولا ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للتبايعين الخيار ما لم يتفرقا فيكون البائع الآخر قد أفسد على البائع الأول بيعه ثم لعل البائع الآخر يختار نقض البيع فيفسد على البائع والمبتاع بيعه (قال الشافعي) ولا أنهي رجلين قبل تبايعا ولا بعد ما يتفرقان عن مقامهما الذي تبايعا فيه عن أن يبيع أي المتبايعين شاء أن ذلك ليس ببيع على بيع غيره فتنبه عنه وهذا يوافق حديث النبي صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ما وصفت فإذا باع رجل رجلا على بيع أخيه في هذه الحال فقد عصي إذا كان عالما بالحديث فيه والبيع لازم لا يفسد فان قال قائل وكيف لا يفسد وقد نهى عنه قيل بدلالة الحديث نفسه أ رأيت لو كان البيع يفسده لكان ذلك يفسد على البائع الأول شيئا إذا لم يكن للمشتري أن يأخذ البيع الآخر فيترك به الأول بل كان ينفع الأول لأنه لو كان يفسد على كل يبيع باعه عليه كان أرغب للمشتري فيه أو رأيت أن كان البيع الأول إذا لم يتفرقا المتبايعان عن مقامهما لازما بالكلام كزومه لو تفرقا كان البيع الآخر يضر البيع الأول أ رأيت لو تفرقا ثم باع رجل رجلا على ذلك البيع هل يضر الأول شيئا أو يحرم على البائع الآخر أن يبيعه رجل سلعة قد اشترى مثلها ولزمه هذا لا يضره وهذا يدل على أنه اغماضت عن البيع على بيع الرجل إذا تبايع الرجلان وقبل أن يتفرقا فأما في غير ذلك الحال فلا

(بيع الحاضر للبأدى) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لبأدى (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن أبى الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لبأدى يدعو الناس يرزق الله بعضهم من بعض (قال الشافعى) وليس فى الهى عن بيع حاضر لبأدى بيان معنى =

المسعة ولو كان حكمها بخلاف العين كانت في حكم الدين ولم يحجز أن يكتري بدين لانه حينئذ يكون ديناً بدين وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدين بالدين (قال) واذا دفع ما أكرى وجب له جميع الكراء كما اذا دفع جميع ما باع وجب له جميع الثمن الا أن يشترط أجلاً فاذا قبض العبد فاستخدمه أو المسكن فسكنه ثم هلك العبد أو انه هدم المسكن حسب قدر ما استخدم وسكن فكان له ورده بقدر ما بقي على المكتري كما لو اشترى سفينة طعام كل فقير بكذا فاستوفى بعضها فاستهلكه ثم هلك الباقي كان عليه من الثمن بقدر ما قبض ورد قدر ما بقي ولا تنسخ بموت أحدهما ما كانت الدار قائمة وليس الوارث بأكثر من الموروث الذي عنه

أخبرنا ابن عليه عن أيوب عن محمد بن سيرين أنه سئل عن الرهن في السلف فقال إذا كان البيع حالاً فان
الرهن مما أمر به (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه كان لا يرى بأساً
بالرهن والحمل في السلم وغيره (قال الشافعي) والسلم السلف وبذلك أقول لأبأس فيه بالرهن والحمل
لأنه بيع من السيوع وقد أمر الله جل ثناؤه بالرهن فأقل أمره تبارك وتعالى أن يكون إباحة له فالسلم بيع
من السيوع (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بأساً أن يسلف
الرجل في شيء يأخذه فيه رهناً أو جلاً (قال الشافعي) ويجمع الرهن والحمل ويتوثق ما قدر عليه حقه
(أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن
درعه عند أبي الشعم الهودي رجل من بني ظفر (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يحيى بن سعيد
عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأساً أن يبيع الرجل شيئاً إلى أجل ليس عنده أصله (قال) أخبرنا سعيد
ابن سالم عن ابن جريج عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر مثله (قال الشافعي) ففي سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم دلائل منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز أن يسلف إذا كان ما يسلف فيه كسلاً معلوماً
ويحتمل معلوم الكيل ومعلوم الصفة وقال ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم فدل ذلك على أن
قوله ووزن معلوم إذا أسلف في كيل أن يسلف في كيل معلوم وإذا سمي أن يسمى أجلاً معلوماً وإذا سلف في
وزن أن يسلف في وزن معلوم وإذا أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم السلف في التمر السنتين بكيل ووزن

والله أعلم لم نهى عنه إلا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالأسواق والحاجة الناس إلى ما قدموا
به ومستثقل في المقام فيكون أدنى من أن يرضخ المشترون سلعهم فإذا أولى أهل القرية لهم البيع ذهب هذا
المعنى فلم يكن على أهل القرية في المقام شيء يثقل عليهم ثقله على أهل البادية فيرخصون لهم سلعهم ولم تكن
فيهم الغرة لموضع حاجة الناس إلى ما يبيع الناس من سلعهم ولا بالأسواق فيرخصوها لهم فنهوا والله أعلم
لأنه لا يكون سبباً لقطع ما ربح من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من إرخاصه منهم فأى حاضر باع
لبداهة وعاص إذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه لأن البيع لو كان يكون
مفسوخاً لم يكن في بيع الحاضر للبادي إلا الضرر على البادي من أن يحبس سلعته ولا يجوز فيها بيع غيره حتى
يلى هو أو بادمثه بيعها فيكون كسدها أو أخرى أن يرزق مشتريه منه بإرخاصه إياها بكسدها بالامر الأول
من رد البيع وغرة البادي إلا خرف لم يكن ههنا معنى يمنع أن يرزق بعض الناس من بعض فلم يجز فيه والله أعلم
الما قلت من أن يبيع الحاضر للبادي جائز غير مردود والحاضر منهى عنه

(تلقى السلعة) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا السلعة (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث من
تلقى فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق وبهذا أنا أخذنا كان ثابتاً في هذا دليل على أن الرجل إذا
تلقى السلعة فاشترها فالبيع جائز غير أن لصاحب السلعة بعد أن يقدم السوق الخيار لأن تلقيها حين يشتري
من اليدوي قبل أن يصير إلى موضع المساومة من الغرورة يوجد النقص من الثمن فإذا قدم صاحب السلعة
السوق فهو بالخيار بين أن يبيع ورده ولا خياراً لتلقى لأنه هو الغارل المغرور

(باب المراجعة والنولية والاشراك وليس في التراجم) ومنهم من ترجم هذا الباب باللفاظ التي تطلق
في البيع وفي ذلك نصوص (فيها) في باب التمار قبل أن يندو صلاحهما من اختلاف العراقيين وإذا باع الرجل
نوباً مراجعة على شيء مسمى فباع المشتري الثوب ثم وجد البائع قد خان عليه في المراجعة فإن أباح خيفه كان
يقول البيع جائز لأنه قد باع الثوب ولو كان الثوب عنده كان له أن يردده يأخذ ما نقدان شاء ولا يحطه شيئاً
وكان ابن أبي ليلى يقول يحط عنه تلك الخيانة وحصلهما من الربح وبه يأخذ يعني أبا يوسف (قال الشافعي) =

ورثوا فان قيل فقد
انتفع المكري بالثمن
قيل كالأسلم في رطب
لوقت فانقطع رجع
بالثمن وقد انتفع به
البائع ولو باع مائة غائباً
بيد ودفع الثمن فهلاك
المبتاع رجع بالثمن وقد
انتفع به البائع (قال المزني)
رجحه الله وهذا تجوز
بيع الغائب ونفاده في
مكان آخر (قال الشافعي)
رجحه الله وإن تكرار دابة
من مكة إلى بطن مرفعتدى

بهم إلى عسفان فعليه
كراؤها إلى مراكرا
مثلاً إلى عسفان وعليه
الضمان وله أن يواجر
داره وعبدته ثلاثين سنة
وأى المتكرارين هلك
فورثته تقوم مقامه

(باب كراء الإبل
وغيرها)

(قال الشافعي) رجحه
الله وكراء الإبل جائز
للعمامة والزمامل
والرجال وكذلك الدواب
للسروج والأكف
والحولة ولا يجوز من
ذلك مغيب حتى يرى
الراكبين وظرف
الحمل والوطاء والظل

وأجل معلوم كاه والتمرد يكون رطباً وقد أجاز أن يكون في الرطب سلفاً مضمناً في غير حينه الذي يطيب فيه لانه اذا سلف سنتين كان بعضها في غير حينه (قال) والسلف قد يكون بيع ما ليس عند البائع فلما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيماً عن بيع ما ليس عنده وأذن في السلف استدلالاً على أنه لا ينهى عما أمر به وعلماً أنه اعانته حكيماً عن بيع ما ليس عنده اذا لم يكن مضموناً عليه وذلك بيع الاعيان (قال) ويجمع السلف وهو بيع الصفات وبيع الاعيان في أنه لا يحل فيه ما بيع منه عنه ويفترقان في أن الجزاف يحل فيما رآه صاحبه ولا يحل في السلف الام معلوم بكيل أو وزن أو صفة (قال الشافعي) والسلف بالصفة والاجل ما لا اختلاف فيه عند أحد من أهل العلم حفظت عنه (قال الشافعي) وما كتبت من الآثار بعدما كتبت من القرآن والسنة والاجماع ليس لأن شيئاً من هذا يزيد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوة ولا لولا خلفها ولم يحفظ معها يوهنها بل هي التي قطع الله بها العذر ولكنها رجونا الثواب في ارشاد من سمع ما كتبنا فان فيما كتبنا بعض ما يشرح قلوبهم لقبوله ولو تحت عنهم الغفلة لكانوا مثلنا في الاستغناء بكتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما احتاجوا اذا أمر الله عز وجل بالرهن في الدين الى أن يقول قائل هو جائز في السلف لان أكثر ما في السلف أن يكون ديناً مضموناً (قال الشافعي) فاذا أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الطعام بصفة الى أجل كان والله تعالى أعلم بيع الطعام بصفة حالاً أجوز لانه ليس في البيع معنى إلا أن يكون بصفة مضموناً على صاحبه فاذا ضمن مؤخر ضمن معجلاً وكان معجلاً أعجل منه مؤخراً ولا يعجل أخرجه من معنى الغرر وهو مجامع له في أنه مضمون له على بائعه بصفة

(باب ما يجوز من السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز جماع السلف حتى يجمع خصلاً أن يدفع المسلف عن مسلف لان في قول النبي صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف انما قال فليعط ولم يقل ليبيع ولا يعطى ولا يقع اسم التسليف فيه حتى يعطيه ما سلفه قبل أن يفارق من سلفه وان يشترط عليه أن يسلفه فيما يكال كلاً أو فيما يوزن وزناً ومكماً لم يعرف عند العامة فأمّا ميزان يريه اياه أو مكماً يريه اياه فيشترط ان عليه فلا يجوز وذلك لانهم مالوا باختلافه أو هلك لم يعلم ما قدره ولا يبالى كان مكماً لا قدأ بطله السلطان أو لا اذا كان معروفاً وان كان غيراً قال عمر رضي الله عنه أوردى أو عجو أو جنب أو صنف من التمر معروف فان كان خنطة

= واذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً مرابحة وباعه ثم وجد البائع الاول الذي باعه مرابحة قد خانه في الثمن فقد قيل يحط عنه الخيانة بحصتها من الربح ويرجع عليه به وان كان الثوب قائماً لم يكن له أن يردّه وانما منعنا من افساد البيع وأن يردّه اذا كان قائماً ونجعله بالقيمة اذا كان قائماً أن البيع لم ينقصد على محرم عليهم ما معاً وانما انقصد على محرم على الخائن منهما فان قال قائل ما يشبه هذا ما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيه غار قيل تدليس الرجل للرجل العيب فيكون التدليس محرماً عليه كما كان ما أخذ من الخيانة محرماً ولا يكون البيع فاسداً فيه ولا يكون للبائع الخيار فيه وقيل للمشتري الخيار في أخذه بالثمن الذي سمي له أو فسخ البيع لانه لم ينقصد الا بثن مسمى فاذا وجد غيره فلم يرض المشتري فسد البيع لانه يرد الى ثمن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع

ومنها في باب السنة في الخيار (قال الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البيوع يحل بما يحل به البيوع ويحرم بما يحرم به البيوع فحيث كان البيع حلالاً فهو حلالاً وحيث كان البيع حراماً فهو حراماً (قال الشافعي) والاقالة فسخ بيع فلا بأس به قبل القبض لانها ابطال عقدة البيع بينهما والرجوع الى حالهما قبل أن يتبايعا

ان شرطه لان ذلك يختلف فتيبان والحولة بوزن معلوم أو كيل معلوم في ظروف ترى أو تكون اذا شرطت عرفت مثل غرائر جلية وما أشبه هذا وان ذكر محملاً أو مركباً أو زاملاً بغير رؤية ولا صفة فهو مفسوخ الجهل بذلك وان أكره محملاً وأراه اياه وقال معه معاليق أو قال ما يصلحه

فالقياص أنه فاسد ومن الناس من يقول له بقدر ما يراه الناس وسطاً وان أكره الى مكة فشرط سيراً معلوماً فهو أصح وان لم يشترط فالذي أحفظه أن السير معلوم على المراحل لانها الاغلب من سير الناس كما أن له من الكراء الاغلب من نقد البلد وأيهما أراد المجاوزة أو النقص لم يكن له فان تكراراً ابلاً بأعيانها ركها وان ذكر حولة مضمونة ولم تكن بأعيانها ركب

قال شامية أو ميسانية أو مصرية أو موصلية أو صفغان من الخنطة موصوفا وان كان ذرة قال حمراء أو نطيس
أو حمرا أو صف منها معروف وان كان شعيرا قال من شعير بلد كذا وان كان يختلف سمي صفته وقال في
كل واحد من هذا جيد أو رديا أو وسطا وسمى أجلا معلوما ان كان لماسلف أجل وان لم يكن له أجل كان
حالا (قال الشافعي) وأحب أن يشترط الموضع الذي يقبضه فيه (قال الشافعي) وان كان ماسلف فيه رقيقا
قال عبد نوبى نجاسي أو سداسي أو محتلم أو وصفه بشبهة أو سوده أو أصفر أو أسحم وقال نقي من العيوب
وكذلك ما سواه من الرقيق بصفة وسن ولون وبراعة من العيوب الا أن يشاء أن يقول الا الكي والحرمة والشقرة
وشدة السواد والجش (١) وان سلف في بعير قال بعير من نعم بنى فلان ثني غير مودن ثني من العيوب
سبط الخلق أخرج جحر الجنين رباعي أو بازل وهكذا الدواب يصفها بنتاجها وجنسها وألوانها وأسنانها
وأناسها وبراعتها من العيوب الا أن يسمى عيبا تبيرا البائع منه (قال) ويصف الثياب بالجنس من
كتان أو قطن ونسج بلد وذرع من عرض وطول وصفافة ودقة وجودة أو رداءة أو وسط وعتيق من الطعام
كله أو جديدا أو غير جديدا ولا عتيق وأن يصف ذلك بحصاد عام مسمى أصح (قال) وهكذا النحاس يصفه
أبيض أو شها أو أجرو ويصف الحديد ذكر أو أنثى أو بحسن ان كان له والرصاص (قال) وأقل ما يجوز
فيه السلف من هذا أن يوصف ماسلف فيه بصفة تكون معلومة عند أهل العلم ان اختلف السلف
والسلف واذا كانت محاولة لا يقيم على حدها أو إلى أجل غير معلوم أو ذرع غير معلوم أو لم يدفع السلف الثمن
عند التسليف وقبل التفريق من مقامهما فسد السلف واذا فسد رد إلى المسلف رأس ماله (قال) فكل
ما وقعت عليه صفة يعرفها أهل العلم بالسعة التي سلف فيها جازفها السلف (قال) ولا بأس أن يسلف الرجل
في الرطب قبل أن يطلع النخل الثمر اذا اشترط أجلا في وقت يمكن فيه الرطب وكذلك الفواكه المكيكة
الموصوفة وكذلك يسلف إلى ستة في طعام جديدا اذا حل (٢) حقه (قال الشافعي) والجدة في الطعام والثر
مما لا يستغنى عن شرطه لانه قديكون جديدا عتيقا ناقصا بالقدم (قال الشافعي) ولو اشترط في شيء مما
سلف أجود طعام كذا أو أردأ طعام كذا أو اشترط ذلك في ثياب أو رقيق أو غير ذلك من السلع كان السلف
فاسدا لانه لا يوقف على أجوده ولا أدناه أبدا أو يوقف على جيد وردي لانا نأخذه بأقل ما يقع عليه اسم الجودة
والرداءة

(باب في الآجال في السلف والبيع)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف في كيل معلوم وأجل
معلوم يدل على أن الآجال لا تحل الا أن تكون معلومة وكذلك قال الله جل ثناؤه اذا تدابتم بدين إلى أجل
مسمى (قال الشافعي) ولا يصلح بيع إلى العطاء ولا حصاد ولا جدد ولا عياد النصارى وهذا غير معلوم لان
الله تعالى حتم أن تكون المواقيت بالأهلة فيما وقت لأهل الاسلام فقال تبارك وتعالى يسألونك عن الأهلة
قل هي مواقيت للناس والحج وقال جل ثناؤه شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وقال جل وعز الحج
أشهر معلومات وقال يسألونك عن الشهر الحرام وقال واذا كروا الله في أيام معدودات (قال الشافعي)
فاعلم الله تعالى بالأهلة جل المواقيت وبالأهلة مواقيت الأيام من الأهلة ولم يجعل علما لأهل الاسلام إلا بها
فن أعلم بغيرها فغير ما أعلم الله أعلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا كذا ما كان من الجائز أن تكون العلامة
بالحصاد والجسد بخلافه وخلافه قول الله عز وجل أجل مسمى والجل المسمى لا يختلف والعلم يحيط
أن الحصاد والجسد اديتاخران ويتقدمان بقدر عطش الارض وريها وبقدر برد الارض والسنة وحرها ولم
يجعل الله فيما استأخر أجلا لا معلوما والعطاء إلى السلطان يتأخر ويتقدم وفصح النصارى عندي
يخالف حساب الاسلام وما أعلم الله تعالى به فقد يكون عاما في شهر وعاما في غيره فلو أجزأه إليه أجزأه على أمر

ما يحمله غير مضربه
وعليه أن يركب المرأة
وينزلها عن البعير باركا
لانه ركوب النساء
وينزل الرجل للصلاة
وينتظر حتى يصلها
غير مجمل له ولما لا بدله
منه من الوضوء ولا يجوز
أن يتكاري بعير بعينه
إلى أجل معلوم الا عند
خروجه وان مات البعير
ردا لجمال من الكسراء
مما أخذ بحساب ما بقي
وان كانت المحسولة
مضمونة كان عليه أن
يأتي بابل غيرها وان اختلف
في الرحلة رحل
لا مكبوبا ولا مستلقيا
والقياس أن يبدل ما
يبقى من الزاد ولو قيل
ان المعروف من الزاد

(١) قوله والحج
بالشئين المعجمة دقة
الساقين والمودن بضم
الميم وفتح الدال المهملة
القصير ومجهر الجنين
بضم الميم وسكون الجيم
وفتح الفاء واسعهما كاف
القاموس كتبه مصححه
(٢) قوله اذا حل حقه
كذابه بعض الاصول
وفي بعضها بدون نقط
وحرر اه نقط

مجهول فكره لانه مجهول وأنه خلاف ما أمر الله به ورسوله أن تتأجل فيه ولم يحز فيه الا قول النصارى على حساب يقيسون فيه أياما فكننا انما أعلننا في ديننا بشهادة النصارى الذين لا يحيز شهادتهم على شئ وهذا عندنا غير حلال لاحد من المسلمين (قال الشافعي) فان قال قائل فهل قال فيه أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا ما نحتاج الى شئ مع ما وصفت من دلائل الكتاب والسنة والقياس وقد روي فيه رجل لا يثبت حديثه كل الثبوت شياً (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال لا تتبعوا الى العطاء ولا الى الاندرو ولا الى الدياس (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء سئل عن رجل باع طعاما فان أجلت على الطعام فطعامك في قابل سلف قال لا الا الى أجل معلوم وهذا ان أجلان لا يدري الى أيهما يوفيه طعامه (قال الشافعي) ولو باع رجل عبدا بمائة دينار الى العطاء أو الى الجداد أو الى الحصاد كان فاسدا ولو أراد المشتري ابطال الشرط وتحويل الثمن لم يكن ذلك له لان الصفقة انعقدت فاسدة فلا يكون له ولا لهما اصلاح جملة فاسدة لا يتجدد ببيع غيرها (قال الشافعي) فالسلف يبيع مضمون بصفة فان اختار أن يكون الى أجل جاز وأن يكون حالا وكان الحال أولى أن يجوز لأميرين أحدهما أنه مضمون بصفة كما كان الدين مضمونا بصفة والآخر أن ما أسرع المشتري في أخذه كان من الخروج من الفساد بغير وعارض أولى من المؤجل (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه سأل عطاء فقال له رجل سلفته ذهباً في طعام يوفيه قبل الليل ودفعت اليه الذهب قبل الليل وليس الطعام عنده قال لا من أجل الشف وقد علم كيف السوق وكم السعر قال ابن جريج فقلت له لا يصلح السلف الا في الشئ المستأخر قال لا الا في الشئ المستأخر الذي لا يعلم كيف يكون السوق اليه يريج أو لا يريج قال ابن جريج ثم رجع عن ذلك بعد (قال الشافعي) يعني أجاز السلف حالا (قال الشافعي) وقوله الذي رجع اليه أحب الى من قوله الذي قاله أولاً وليس في علم واحد منهما كيف السوق شئ يفسد بيبعا ولا في علم أحدهما دون الآخر أرايت لو باع رجل رجلاً ذهباً وهو يعرف سوقها أو سلعة ولا يعلمه المشتري أو يعلمه المشتري ولا يعلمه البائع أكان في شئ من هذا ما يفسد البيع (قال الشافعي) ليس في شئ من هذا شئ يفسد بيبعا معلوما نسيئة ولا حالا (قال الشافعي) فمن سلف الى الجداد أو الحصاد فالبيع فاسد (قال الشافعي) وما أعلم عامداً ولا جاداً يستأخر فيه حتى لقد رأيت به يجد في ذى القعدة ثم رأيت به يجد في المحرم ومن غير علة بالتخل فأما اذا اعتلت التخل أو اختلفت بلدانها فهو يتقدم ويتأخر بأكثر من هذا (قال) والبيع الى الصدر جائز والصدور يوم النفر من منى فان قال وهو ببلد غير مكة الى مخرج الحاج أو الى أن يرجع الحاج فالبيع فاسد لان هذا غير معلوم فلا يجوز أن يكون الاجل الى الفعل يجدته الآدميون لانهم قد يعملون السير ويؤخرونه للعلة التي تحدث ولا الى ثمرة شجرة وجدادها لانه يختلف في الشهور التي جعلها الله علماً فقال ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فانما يكون الجداد بعد الخريف وقد أدركت الخريف يقع مختلفا في شهورنا التي وقت الله لنا يقع في عام شهراً ثم يعود في شهر بعده فلا يكون الوقت فيما يخالف شهورنا التي وقت لنا ربنا عز وجل ولا بما يجدته الآدميون ولا يكون الا الى ما لعل للعباد في تقديمه ولا تأخيره مما جعله الله عز وجل وقتاً (قال) ولو سلفه الى شهر كذا فان لم يتهأ فالى شهر كذا كان فاسدا حتى يكون الاجل واحدا معلوما (قال) ولا يجوز الاجل الامع عقد البيع وقبل تفرقهما عن موضعهما الذي تبايعا فيه فان تبايعا ونفرا عن غير أجل ثم التقيا فجدداً أجلان لم يحز الا أن يجدد ابعا (قال) وكذلك لو أسلفه مائة درهم في كيل من طعام يوفيه اياه في شهر كذا فان لم يتيسر كله في شهر كذا كان غير جائز لان هذين أجلان لا أجل واحد فان قال أو فيك فيما بين أن دفعت له الى منتهى رأس الشهر كان هذا أجلاً غير محدد ودحداً واحداً وكذلك لو قال أجلت فيه شهر كذا أو له وآخره لا يسمى أجلاً واحداً فلا يصلح حتى يكون أجلاً واحداً (قال الشافعي) ولو سلفه الى شهر كذا فان حبسه فله كذا كان بيعاً فاسداً واذا سلف فقال الى شهر رمضان

ينقص فلا يبدل
كان مذهبها (قال
المزني) الاول أقدمهما
(قال الشافعي) رجه
الله فان هرب الجمل
فعلى الامام أن يكثر
عليه في ماله

(تضمن الأجزاء من
الاجارة من كتاب
اختلاف أبي حنيفة
وابن أبي ليلى)

(قال الشافعي) رجه
الله الاجراء كلهم سواء
وماتلف في أيديهم من
غير جنائيتهم ففيه واحد
من قولين أحدهما
الضمان لانه أخذ
الاجر والقول الآخر
لا ضمان الا بالعدوان
(قال المزني) هذا
أولاهما به لانه قطع بأن
لا ضمان على الجاني بأمره
الرجل أن يحججه أو
يختن غلامه أو يبيطس
دابته وقد قال الشافعي
اذا ألحقوا عن هؤلاء
الضمان لزمهم القاءه
عن الصناعات وقال

من سنة كذا كان جائزاً والأجل حين يرى هلال شهر رمضان أبدأ حتى يقول الى انسلاخ شهر رمضان أو
مضيه أو كذا وكذا يوم ما عني منه (قال الشافعي) ولو قال أبيعك الى يوم كذا لم يحل حتى يطلع الفجر من
ذلك اليوم وان قال الى الظهر فاذا دخل وقت الظهر في أدنى الاوقات ولو قال الى عقب شهر كذا كان
مجهولاً قاسداً (قال الشافعي) ولو تبايعا عن غير أجل ثم لم يتفرقا عن مقامهما حتى جدد أجلا فالأجل
لازم وان تفرقا قبل الأجل عن مقامهما ثم جدد أجلا لم يحز الابتداء ببيع وانما أخرجه أولاً لان البيع لم
يكن ثم فاذا تم بالتفرق لم يحز أن يجدداه الابتداء ببيع (قال) وكذلك لو تبايعا على أجل ثم نقضاه قبل
التفرق كان الأجل الآخر وان نقض الأجل بعد التفرق بأجل غيره ولم ينقضا البيع فالباع الاول لازم
تام على الأجل الاول والاخر موعدان أحب المشتري وفيه وان أحب لم يف به (قال الشافعي) ولا يجوز
أن يسلفه مائة دينار في عشرة أكرار خمسة منها في وقت كذا وخمسة في وقت كذا الوقت بعده لم يحز السلف
لان قيمة الخمسة الاكرار المؤخرة أقل من قيمة الاكرار المتقدمة فتقع الصفقة لا يعرف كم حصة كل واحدة
من الخمسة من الذهب فوقع به مجهولاً وهو لا يجوز مجهولاً والله تعالى أعلم (١)

(قال الشافعي) ولا يجوز أن يسلم ذهب في فضة ولا فضة في ذهب ولا فضة في فضة ولا فضة في ذهب ويجوز
أن يسلم كل واحد منهما في كل شيء خلاهما من نحاس وفلوس وشبه ورصاص وحديد وموزون ومكبل
مأكول أو مشروب وغير ذلك من جميع ما يجوز أن يشتري (قال الشافعي) وانما أجزت أن يسلم في الفلوس
بخلافه في الذهب والفضة بانه لا زكاة فيه وانه ليس بشئ للامتناع من الدراهم والدنانير أعنانا للامتناع
المسلفة فان في الدنانير والدراهم الزكاة وليس في الفلوس زكاة وانما أنظر في التبر الى أصله وأصل النحاس مما
لا يرافيه فان قال قائل فن أجاز السلم في الفلوس قلت غير واحد (قال الشافعي) أخبرنا القداح عن محمد بن
أبان عن جاد بن ابراهيم أنه قال لا بأس بالسلم في الفلوس وقال سعيد القداح لا بأس بالسلم في الفلوس والذين
أجازوا السلف في النحاس يلزمهم أن يجيزوه في الفلوس والله تعالى أعلم فان قال قائل فقد تجوز في البلدان
جواز الدنانير والدراهم قيل في بعضها دون بعض وبشرط وكذلك الحنطة تجوز بالجزائر التي بها سنت السنن
جواز الدنانير والدراهم ولا تجوز بها الفلوس فان قال الحنطة ليست بشئ لما استهلك قيل وكذلك الفلوس
ولو استهلك رجل لرجل قيمة درهم أو أقل لم يحكم عليه به الا من الذهب والفضة لا من الفلوس فلو كان من
كرهها انما يكرهها لهذا النبغي له أن يكره السلم في الحنطة لانها من بالجزائر وفي الذرة لانها من باليمن فان قال
قائل انما تكون غنابشرط فكذلك الفلوس لا تكون غنابشرط الا ترى أن رجلا لو كان له على رجل دنانير
لم يجبره على أن يأخذ منه فلوسا وانما يجبره على أن يأخذ الفضة وقد بلغني أن أهل سويقة في بعض البلدان
أجازوا بينهم خز فامكان الفلوس والخزف فجاز يجعل كالفلوس أفيجوز أن يقال يكره السلف في الخزف
(قال الشافعي) رحمه الله أرايت الذهب والفضة مضروبين دنانير أو دراهم أمثلها غير دنانير أو دراهم لا يحل
الفضل في واحد منهم ما على صاحبه لذهب بدنانير ولا فضة بدراهم الامثلة مثل وزنا بوزن وما ضرب منهما
وما لم يضرب سواء لا يختلف وما كان ضرب منهما ولم يضرب منهما من سواء لا يختلف لان الاثمان
دراهم ودنانير ولا فضة ولا يحل الفضل في مضروبه على غير مضروبه والرافى مضروبه وغير مضروبه سواء
فكيف يجوز أن يجعل مضروب الفلوس مخالفاً غير مضروبها وهذا لا يكون في الذهب والفضة (قال
الشافعي) وكل ما كان في الزيادة في بعضه على بعض الرافى لا يجوز أن يسلم شيء منه في شيء منه الى أجل
ولا شيء منه مع غيره في شيء منه وحده ولا مع غيره ولا يجوز أن يسلم شاه في البلبين الى أجل حتى يسلمها
مستحلبا بالبلين ولا ممن ولا يزيد لان حصة البلبين الذي في الشاه بشئ من البلبين الذي الى أجل لا يدري كم هو لعله
بأكثر أو أقل والبلين لا يجوز الامثلة ويدابيد. وهكذا هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) ولا
يحل عندى استدلالا بما وضعت من السنة والقياس أن يسلف شيء يؤكل أو يشرب مما يكال فيما يوزن مما

ما علمت أنى سألت واحدا
منهم ففرق بينهما وروى
عن عطاء أنه قال لا ضمان
على صانع ولا أجبر
(قال المزني رحمه الله)
ولا أعرف أحدا
من العلماء ضمن
الراعي المنفرد بالاجرة
ولا فرق بينه عندى في
القياس وبين المشتري
ولا ضمن الاجير في
الحائز يحفظ ما فيه
من البر ويبيعه والصانع
بالاجرة عندى في
القياس مثله (قال
الشافعي) رحمه الله
واذا استأجر من يجزله
خبزا معلوما في تنور
أو فرن فاحترق فان كان
خبزه في حال لا يجزى في

(١) من هنا الى آخر
الباب بقية باب الآجال
في الصرف السابق قدم
منه السراج البلقيني
في نسخته ما يتعلق
بالصرف وذكر الباقي
هنا لتعلقه بالسلم والباب
برمته مذکور في هذا
الموضع في جميع النسخ
كتبه محمده

يؤكل أو يشرب ولا شيء يؤزن فيما يكال لا يصلح أن يسلف مد حنطة في رطل غسل ولا رطل غسل في مد زبيب ولا شيء من هذا وهذا كاه قياسا على الذهب الذي لا يصلح أن يسلف في الفضة والفضة التي لا يصلح أن تسلف في الذهب والقياس على الذهب والفضة أن لا يسلف ما كؤل موزون في مكيل ما كؤل ولا مكيل ما كؤل في موزون ما كؤل ولا غيره مما كل أو شرب بحال وذلك مثل سلف الدنانير في الدراهم ولا يصلح شيء من الطعام بشيء من الطعام نسيئة (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف العرض في العرض مثله إذا لم يكن ما كؤل ولا مشروبا أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا بأس أن يبيع السلعة بالسلعة أحداهما ناجزة والأخرى دين أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال له أبيع السلعة بالسلعة كتاهما دين فذكره قال وهذا نقول لا يصلح أن يبيع دين بدين وهذا مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه (قال الشافعي) وكل ما جاز يبيع بعضه ببعض متفاضلا من الأشياء كلها جاز أن يسلف بعضه في بعض ما خلا الذهب في الفضة والفضة في الذهب والماء كؤل والمشروب كل واحد منهما في صاحبه فانها خارجة من هذا المعنى ولا بأس أن يسلف مد حنطة في غير ويغير في غيرين وشاة في شاتين وسواء اشترت الشاة والجدى بشاتين يراد بهما الذبح أو لا يراد لانهما يتبايعان حيوانا لا لحما بل لحم ولا لحما بحيوان وما كان في هذا المعنى وحشية في وحشيتين موصوفتين ما خلا ما وصفت (قال الشافعي) وما كل أو شرب مما لا يؤزن ولا يكال قياسا عندى على ما يكال ويوزن مما يؤكل أو يشرب فان قال قائل فكيف قست ما لا يكال ولا يؤزن من الماء كؤل والمشروب على ما يكال ويوزن منهما قلت وجدت أصل البيوع شيئين شيأ في الزيادة في بعضه على بعض الربا وشيأ لاربا في الزيادة في بعضه على بعض فكان الذي في الزيادة في بعضه على بعض الربا ذهب وفضة وهما بائنتان من كل شيء لا يقاس عليهما غيرهما لمباينتهما ما قيس عليهما معا وصفتان أنهما ثمن لكل شيء وجاز أن يشتري بهما كل شيء عداهما يدا بيد ونسيئة وبحنطة وشعير وتمر وملج وكان هذا ما كؤل ما مكيل ما موجودا في السنة تحريم الفضل في كل صنف منه على الشيء من صنفه فقستنا المكيل والموزون عليهما وجدنا ما يباع غير مكيل ولا موزون فتجاوز الزيادة في بعضه على بعض من الحيوان والنياب وما أشبه ذلك مما لا يؤزن فلما كان الماء كؤل غير المكيل عند العامة الموزون عندها ما كؤل فجامع الماء كؤل المكيل الموزون في هذا المعنى ووجدنا أهل البلدان يختلفون فهم من وزن وزنا ووجدنا كثير من أهل البلدان يزن اللحم وكثيرا لا يزنه ووجدنا كثير من أهل البلدان يبيعون الرطب جزافا فكانت أفعالهم فيه متباينة واحتل كله الوزن والكيل ومنهم من يكيل منه الشيء لا يكيله غيره ووجدناه كله يحتمل الوزن ووجدنا كثير من أهل العلم يزن اللحم وكثير منهم لا يزنه ووجدنا كثير من أهل العلم يبيعون الرطب جزافا وكانت أفعالهم فيه متباينة واحتل كلها الوزن أو الكيل أو كلاهما كان أن يقاس بالماء كؤل والمشروب المكيل والموزون أو لى بنامن أن يقاس على ما يباع عدا من غير الماء كؤل من النياب وغيره لا نا ووجدنا هاتفا رقه فيما وصفت وفي أنها لا تجوز إلا بصفة وذرع وجنس وسن في الحيوان وصفة لا يوجد في الماء كؤل مثلها (قال الشافعي) ولا يصلح على قياس قولنا هذا أرمانه برمانتين عدا لا وزنا ولا سفرجلة بسفرجلتين ولا بطيخة ببطيختين ولا يصلح أن يباع منه جنس بمثله الا وزنا يؤزن يدا بيد كما نقول في الحنطة والتمر وإذا اختلف فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدا بيد ولا خير فيه نسيئة ولا بأس برمانه بسفرجلتين وأ كثر عددا ووزنا كالا يكون بأس بمد حنطة بمدى تمر وأ كثر ولا مد حنطة بتمر جزافا أقل من الحنطة أو أكثر لانه إذا لم يكن في الزيادة فيه يدا بيد الربا لم أبال أن لا يتكيا يلاه لاني انما أمرهما يتكيا يلاه إذا كان لا يحل الا مثلا بمثل فأما إذا جاز فيه التفاضل فاعلم أن لا يكيل كى لا يتفاضل فلا معنى فيه ان ترك الكيل يحرمه وإذا بيع منه جنس بشيء من جنسه لم يصلح عدا ولم يصلح الا وزنا يؤزن وهذا مكتوب في غير هذا الموضع بعلمه (قال) ولا يسلف ما كؤل ولا مشروبا في ماء كؤل ولا مشروب بحال كما لا يسلف الفضة في الذهب

مثلها لاستعار التنور
أوشدة جوه أو تركه
تركه لا يجوز في مثله فهو
ضامن وان كان ما فعل
صلاحا لمثله لم يضمن
عند من لا يضمن الاجير
وان اكترى دابة
فضر بها أو كبحها بالبحام
فماتت فان كان ما فعل
من ذلك ما يفعله
العامة فلا شيء عليه
وان فعل ما لا يفعل
العامة ضمن فأما
الرواض فان شأنهم
استصلاح الدواب
وجعلها على السير والحمل
عليها بالضرب على أكثر
مما يفعل الركب
غيرهم فان فعل من
ذلك ما يراه الرواض
صلاحا بلا اعتات بين لم
يضمن فان فعل خلاف
ذلك فهو متعد
وضمن (قال) والراعى
إذا فعل ما للرعاة فعليه مما
فيه صلاح لم يضمن وان
فعل غير ذلك ضمن
(قال المزني) رحمه
الله وهذا يقضى لاحد
قوله بطرح الضمان

ولا يصلح أن يباع الايدايه كما يصلح الفضة بالفضة والذهب بالذهب (قال الشافعي) ولا يصلح في شيء من
 الماء كقول أن يسلم فيه عدد لأنه لا صفة له كصفة الحيوان وذرع الثياب والخشب ولا يسلف الآوزن معلوما
 أو كقيل معلوما أن يصلح أن يكال ولا يسلف في جوز ولا بيض ولا رمان ولا غيره عدد الاختلافه وأنه لا حذله
 يعرف كما يعرف غيره (قال) وأحب إلى أن لا يسلف جزاف من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا ثياب ولا شيء
 ولا يسلف شيء حتى يكون موصوفاً أن كان ديناراً فسكته وجودته ووزنه وان كان درهمين فكذا ذلك وبأنه
 وضع (١) أو أسود أو ما يعرف به فان كان طعاماً قلت عمر صحتي جيد كذا وكذلك ان كانت خنطة
 وان كان ثوباً قلت مروى طوله كذا وعرضه كذا رقيق صفيق جيد وان كان بعيراً قلت ثنيامه رياً أجزر
 سبط الخلق جسيماً أو مرزوقاً تصف كل ما أسلفته كما تصف كل ما أسلفت فيه وبعث به عرضاً ديناراً لا يجزئ
 في رأي غيره فان ترك منه شيئاً أو ترك في السلف ديناراً خفت أن لا يجوز وحال ما أسلفته غير حال ما أسلفت
 فيه وهذا الموضع الذي يخالف فيه السلف بيع الاعيان ألا ترى أنه لا بأس أن يشتري الرجل ابلاً قدر أها
 البائع والمشتري ولم يصفها بثمر حائط قد بدد صلاحه ورأياه وأن الرؤية منهم في الجزاف وفيما لم يصفها من
 الثمرة أو المبيع كالصفة فيما أسلف فيه وان هذا لا يجوز في السلف أن أقول أسلف في ثمر نخلة جيدة من خير
 النخل حملاً أو أقله أو أوسطه من قبل أن جل النخل يختلف من وجهين أحدهما من السنين فيكون في سنة
 أجل منه في الأخرى من العطش ومن شيء لا يعلمه إلا الله عز وجل ويكون بعضها مخفياً وبعضها موقراً فالما أعلم
 من أهل العلم مخالف في أنهم يجيزون في بيع الاعيان الجزاف والعين غير موصوفة لأن الرؤية أكثر من الصفة
 ويردونه في السلف ففرقوا بين حكمهما وأجازوا في بيع العين أن يكون إلى غير أجل ولم يجزوا في بيع
 السلف المؤجل أن يكون كان والله تعالى أعلم أن يقول كما لا يكون المبيع المؤجل إلا معلوماً بما يعلم مثله
 من صفة وكيل ووزن وغير ذلك فكذلك ينبغي أن يكون ما يبيع به موصوفاً بصفة وكيل ووزن فيكون الثمن
 معروفاً كما كان المبيع معروفاً ولا يكون السلم مجهول الصفة والوزن في مغيب لم يرفيكون مجهولاً بدين (قال
 الشافعي) ومن ذهب هذا المذهب ذهب إلى أن السلف ان انتقص عرف المسلف رأس ماله ويكون معلوم
 الصفة بمعلوم الصفة ولا يكون معلوم الصفة بمعلوم الصفة عيناً مجهولاً ولا يكون معلوم الصفة عيناً (قال
 الشافعي) وقد نجد خلاف من قال هذا القول مذهباً محتملاً وان كادنا اخترنا ما وصفنا وذلك أن يقول قائل
 ان بيع الجزاف انما جاز اذا عاين المجازف وكان عيان المجازف مثل الصفة فيما غاب أو أكثر ألا ترى أنه
 لا يجوز أن يتبع ثمر حائط جزافاً بدين ولا يحل أن يكون الدين الموصوفاً اذا كان غائباً فان كان الثمر حاضراً
 جزافاً فهو كالوصف غائباً (قال الشافعي) ومن قال هذا القول الآخر ينبغي أن يجيز السلف جزافاً من
 الدنانير والدرهم وكل شيء ويقول ان انتقص السلف فالقول قول البائع لأنه المأخوذ منه مع عينه كما يشتري
 الدار بعينها بثمر حائط فينتقص البيع فيكون القول في الثمن قول البائع ومن قال القول الاول في أن
 لا يجوز في السلف الا ما كان مقبوضاً موصوفاً كما يوصف ما سلف فيه غائباً قال ما وصفنا (قال) والقول
 الاول أحب القولين إلى والله أعلم بقياس هذا القول الذي اخترت أن لا يسلف مائة دينار في مائة صاع
 خنطة ومائة صاع تمر موصوفين إلا أن يسمى رأس مال كل واحد منهما لأن الصفقة وقعت وليس غن كل
 واحد منهما معروفاً (قال الشافعي) ولو سلف مائتي دينار في مائتي صاع خنطة مائة منهما إلى شهر كذا
 ومائة إلى شهر مسمى بعده لم يجز في هذا القول من قبل أنه لم يسم لكل واحد منهما اثناً على حدته وانهما اذا
 أقبما كانت مائة صاع أقرب أجلاً من مائة صاع أبعد أجلاً منها أكثر في القيمة وانعقدت الصفقة على مائتي
 صاع ليست تعرف حصص كل واحد منهما من الثمن (قال الشافعي) وقد أجاز غيرنا وهو يدخل عليه
 ما وصفنا وأنه ان جعل كل واحد منهما بقيمة يوم يتبايعان قومه قبل أن يجب على بائعه دفعه وانما يقوم
 ماوجب دفعه وهذا الموجب دفعه فقد انعقدت الصفقة وهو غير معلوم (قال) ولا يجوز في هذا القول أن

كما وصفت وبأنه
 التوفيق (قال الشافعي)
 رحمه الله ولو أكرى
 حمل مكيلة وما زاد
 فحسابه فهو في المكيلة
 جائز وفي الزائد فاسد له
 أجر مثله ولو جعل له
 مكيلة فوجدت زائدة
 فله أجر ما حصل من
 الزيادة وان كان الحال
 هو الكيال فلا كراء
 له في الزيادة ولصاحبه
 الخيار في أخذ الزيادة
 في موضعه أو يضمّن
 قومه بملء ومعلم الكتاب
 والآدميين يخالف
 لرأى البهائم وصناع
 الاعمال لأن الآدميين
 يؤدبون بالكلام فيتعلمون
 وليس هكذا مؤدّب
 البهائم فاذا ضرب
 أحداً من الآدميين
 لاستصلاح المضروب
 أو غير استصلاحه فثلف
 كانت فيه دية على
 عاقلته والكفارة في ماله

(١) قوله وبأنه وضع
 الوضع بفتح الهمزة
 الصحيح كما في القاموس
 كتبه مصححه

تسلف أبداً في شئين مختلفين ولا أكثر إلا إذا سميت رأس مال كل واحد من ذلك الصنف وأجله حتى يكون صفقة بيعاً مختلفة (قال) فإن فعل فأسلف مائة دينار في مائتي صاع خنطة منهم مائة بستين ديناراً إلى كذا أر بعون في مائة صاع تحل في شهر كذا جاز لان هذه وإن كانت صفقة فأنها وقعت على بيعتين معلومتين بثنتين معلومتين (قال الشافعي) وهذا مخالف لبيع الاعيان في هذا الموضع ولو ارباع رجل من رجل بمائة دينار مائة صاع خنطة ومائة صاع غمر ومائة صاع جلالان ومائة صاع بلسن (١) جاز وان لم يسم لكل صنف منه ثمنه وكان كل صنف منه بغيره من المائة ولا يجوز أن يسلف في كيل فبأخذ بالكيل والوزن عند ما يدخل في المكيال ونقله ففنى الكيل مخالف في هذا المعنى الوزن (قال الشافعي) وهكذا إن أسلم اليه في ثوبين أحدهما هروى والآخر مري موصوفين لم يجز السلف في واحد منهما حتى يسمى رأس مال كل واحد منهما وكذلك ثوبين مري و بين لانهما لا يستويان ليس هذا كالخنطة صنفان ولا كالتمر صنفان لان هذا لا يتباين وان بعضه مثل بعض ولكن لو أسلم في خنطتين سمراء ومحمولة مكيلتين لم يجز حتى يسمى رأس مال كل واحد منهما لانهما يتباينان

(باب جاع ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز والكيل)

(قال الشافعي) رجه الله وأصل ما بنيت عليه في السلف وفرفت بينه داخل في نص السنة ودلتها والله أعلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر بالسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم فوجود في أمره صلى الله عليه وسلم أن ما أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يكون علم البائع والمشتري في صفته سواء (قال) وإذا وقع السلف على هذا جاز وإذا اختلف علم البائع والمشتري فيه أو كان مما لا يحاط بصفته لم يجز لانه خارج من معنى ما أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يتابع الناس بالكيل والوزن على معنى ما وصفت بين أنه معلوم عندهم أن الميزان يؤدي ما يتبع معلوماً والمكيال معلوم كذلك أو قريب منه وأن ما كيل ثم ملأ المكيال كله ولم يتجاف فيه شئ حتى يكون عملاً المكيال ومن المكيال شئ فارغ جاز ولو جاز أن يكال ما يتجاف في المكيال حتى يكون المكيال يرى ممتلئاً بطنه غير ممتلئ لم يكن للمكيال معنى وهذا مجهول لان التجاف يختلف فيها يقل ويكثر فيكون مجهولاً عند البائع والمشتري والبيع في السنة والاجاع لا يجوز أن يكون مجهولاً عند واحد منهما فان لم يجز بأن مجهله أحد المتبايعين لم يجز بأن مجهله معاً (قال) وموجود في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنهاهم عن السلف الابكيل ووزن وأجل معلوم كما وصفت قبل هذا وأنهم كانوا يسلفون في التمر السنة والسنتين والتمر يكون رطباً والرطب لا يكون في السنتين كتهما موجوداً وانما يوجد في حين من السنة دون حين وانما أجزنا السلف في الرطب في غير حينه اذا ائشارطاً أخذه في حين يكون فيه موجوداً لان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز السلف في السنتين والثلاث موصوفاً لانه لم ينهاه أن يكون الابكيل ووزن وأجل ولم ينهاه في السنتين والثلاث ومعلوم أنه في السنة والسنتين غير موجود في أكثر مدتهما ولا يسلف في قبضة ولا مد من رطب من حائط بعينه إلى يوم واحد لانه قد تأتى عليه الآفة ولا يوجد في يوم واحد لم يجز في يوم لم يجز في أكثر من يوم وانما السلف فيما كان مأموماً وسواء القليل والكثير ولو أجزت هذا في رطب عبد النبي صلى الله عليه وسلم من حائط بعينه أجزته في ألف صاع إذا كان يحمل مثلها ولا فرق بين الكثير والقليل في هذا

(باب السلف في الكيل)

(قال الشافعي) رجه الله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لادق ولارذم (٢) ولا زلزلة

والنعر يربس محمد
يجب بكل حال وقد يجوز
تركة ولا يأن من تركه قد
فعل غير شئ في عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم غير حد فلم يضرب
فيه من ذلك الغلول وغيره
ولم يوث بحد فقط فعفاء
وبعث عمر بن الخطاب
رضي الله عنه إلى
امرأته في شئ بلغه عنها
فأسقطت فقيل له اترك
مؤدب فقال له على رضي
الله عنه ان كان اجتهد
فقد أخطأ وان كان لم
يجتهد فقد غش عليك
الذمة فقال عمر عزمت
عليك أن لا تجلس
حتى تضربها على
قومك فهذا قلنا خطأ
الامام على عاقلته دون
بيت المال (قال)
ولو اختلفا في ثوب فقال
ربه أمرتك أن تقطعه
(١) قوله بلسن بضم
الموحدة وسكون اللام
وضم السين المهملة
العدس أو حسب
يشبهه كما في القاموس
(٢) قوله ولارذم هو
أن عملاً المكيال حتى
يجوز رأسه كما في النهاية
كتبه معجحه

(قال الشافعي) من سلف في كيل فليس له أن يدق ما في المكبال ولا يرزله ولا يكسف بيده على رأسه فله ما أخذ المكبال وليس له أن يسلف في كيل شيء يختلف في المكبال مثل ما يختلف خلقته ويعظام ويصلب لانه قد يبقى قيمتين لثخواء لاشئ فيه فيكون كل واحد منهما لا يدري كم أعطى وكم أخذ ذنبا المكبال لبعلا وما كان هكذا لم يسلف فيه الاوزان ولا يباع أيضا اذا كان هكذا كيلا يخال لان هذا اذا بيع كيلا لم يستوف المكبال ولا بأس أن يسلف في كيل بمكيال قد عطل وترك اذا كان معرفته عامة عند أهل العدل من أهل العلم به فان كان لا يوجد عدل لا يعرفه أو أراه مكيالا فقال تكيل لي به لم يجز السلف فيه وهكذا القول في الميزان لانه قديم لك ولا يعرف قدره ويختلفان فيه فيفسد السلف فيه ومن الناس من أفسد السلم في هذا وأجاز في أن يسلف الشيء جزافا ومعناها واحد ولا خير في السلف في مكيل الامور صوفا كما وصفنا في صفات الكيل والوزن

(باب السلف في الخنطة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى والسلف في البلدان كلها سواء قل طعام البلدان أو كثر فاذا كان الذي يسلف فيه في الوقت الذي يحل فيه لا يختلف ووصف الخنطة فقال مجمولة أو مولدة أو بوز نجانيه وجيدة أو ردية من صرام عامها أو من صرام عام أول ويسمى سنته وصفاته جاز السلف وان ترك من هذا شيئا لم يجز من قبل اختلافها وقدمها وحدا ثم وصفها (قال الشافعي) ووصف الموضع الذي يقبضها فيه والاحل الذي يقبضها اليه فان ترك من هذا شيئا لم يجز (قال الشافعي) وقال غيرنا ان ترك صفة الموضع الذي يقبضها فيه فلا بأس ويقبضها حيث أسلفه (قال الشافعي) وقد يسلف في سفر في بلدة ليست بدار واحد منهما ولا قربها طعام فلو يكاف الحمل اليها أضربه وبالذي سلفه ويسلفه في سفر في بحر (قال) وكل ما كان لحمله مؤنة من طعام وغيره لم يجز عندي أن يدع شرط الموضع الذي يوفيه اياه فيه كما قلت في الطعام وغيره لما وصفت واذا سلف في خنطة بكيل فعليه أن يوفيه اياه نقيصة من التبن والقصل والمدرو والخصي والزوان والشعير وما خالطها من غيرها لا بالوقيعة عليه أن يأخذها وفيها من هذا شيء كنتم نوفه مكيلا قسطه حين خلطها بشيء من هذا لان له موقعا من مكيال فكان لو أجبر على أخذ هذا أجبر على أخذ أقل من طعامه بأمر لا يعرفه ومكيلا لم يسلف فيها من هذا لا يعرفها (قال الشافعي) ولا يأخذ شيئا مما أسلف فيه متعيبا بوجه من الوجوه سوس ولا ما أصابه ولا غيره ولا مما اذا رآه أهل العلم به قالوا هذا عيب فيه

(باب السلف في الذرة)

(قال الشافعي) رجه الله والذرة كالخنطة توصف بحسنها ولونها ووجودها ووردها ووجدها وعتةها وصرام عام كذا أو عام كذا ومكيلتها وأجلها فان ترك من هذا شيئا لم يجز (قال الشافعي) وقد تدفن الذرة وبعض الدفن عيب لها فان كان منه لها عيب لم يكن للبائع أن يدفعه الى المشتاع وكذلك كل عيب لها وعليه أن يدفع اليه ذرة برية نقيصة من حشرها (١) اذا كان الحشر عليها كما كان الخنطة عليها (قال الشافعي) وما كان منها الى الجرمة ما هو بالجرمة لون لا علامه يكون أعلى التفاح والارز وليس بقشرة عليه تطرح عنه الا كما تطرح نخالة الخنطة بعد الطحن فأما قبل الطحن والهرس فلا يقدر على طرحها وانما قلنا لا يجوز السلف في الخنطة في أكامها وما كان من الذرة في حشرها لان الحشر والا كمام غلافان فوق القشرة التي هي من نفس الحبة التي هي انما هي للحبة كما هي من خلقها لا تتميز ما كانت الحبة قائمة الا بطحن أو هرس فاذا طرحت بهرس لم يكن للحبة بقاء لانها كمال خلقها كالجلد تكمل به الخلق لا يتميز منها والا كمام والحشر يميز ويبقى الحب بحاله لا يضرب به طرح ذلك عنه (قال) فان شبه على أحد بان يقول في الجوز واللوز يكون عليه القشر فالجوز واللوز مما له قشر لا صلاح له اذا رفع القشر لانه اذا طرح عنه قشره ثم ترك يحل فسادده والحب يطرح قشره

قميصا وقال انما بل
قباه (قال الشافعي)
رجه الله بعد أن وصف
قول ابن أبي ليلى ان
القول قول الخياط
لا اجتماعهما على
القطع وقول أبي
حنيفة ان القول قول
رب الثوب كالأدفعه
الى رجل فقال رهن
وقال ربه وديعة (قال
الشافعي) رجه الله
ولعل من حجة أن
يقول وان اجتماعا على
أنه أمره بالقطع فلم
يعمل له عمله كالأدفعه
استأجره على حمل
باجارة فقال قد جلته لم
يكن ذلك له الا باقرار
صاحبه وهذا أشبه
القولين وكلاهما

(١) قوله من حشرها
جمع حشرة بالحاء المهملة
والتمريك القشرة التي
تلي الحبة والتي فوق
الحشرة تسمى القشرة
محركة أيضا كما في
القاموس واللسان اه
متعيبه

الذي هو غير خلقة فيبقى لا يفسد (قال الشافعي) والقول في الشعير كهو في الذرة تطرح عنه أكله وما بقي فهو كفسر حبة الخنطة المطروح عنها أكلها فيجوز أن يدفع بقشره اللازم خلقة كما يجوز في الخنطة (قال الشافعي) ويوصف الشعير كما توصف الذرة والخنطة إذا اختلف أجناسه ويوصف كل جنس من الحب ببلده فإن كان حبه مختلفا في جنس واحد وصفت بالدقة والحدارة لاختلاف الدقة والحدارة حتى يكون صفة من صفاته أن تركت أفسدت السلف وذلك أن اسم الجودة يقع عليه وهو دقيق ويقع عليه وهو حاد ويختلف في حاله فيكون الدقيق أقل ثمنًا من الحاد

(باب العلس)

(قال الشافعي) رجه الله العلس صنف من الخنطة يكون فيه جتان في كأم فيتروك كذلك لأنه أبقى له حتى يراد استعماله ليؤكل فيلحق في رحي خفيفة فيلحق عنه كأمه ويصير حبا صحيحا يستعمل (قال الشافعي) والقول فيه كالقول في الخنطة في أكلها لا يجوز السلف فيه إلا ملق عنه كأمه بخصلتين اختلاف الكأم وتغيب الحب فلا يعرف بصفة والقول في صفاته وأجناسه أن كانت له وحدارته ودقته كالقول في الخنطة والذرة والشعير يجوز فيه ما يجوز فيها ويرد منه ما يرد منها

(باب القطنية)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى لا يجوز أن يسلف في شيء من القطنية كإلى في أكله حتى تطرح عنه فبري ولا يجوز حتى يسمى حصا أو عسدا أو جلبانا أو ماشا وكل صنف منها على حدته وإن اختلف ذلك وصف كل صنف منه باسمه الذي يعرف به جنسه كقطن في الخنطة والشعير والذرة ويجوز فيه ما جاز فيها ويرد منه ما رد منها وكذا كل صنف من الحبوب أرز أو دخن أو سلت أو غيره يوصف كما توصف الخنطة ويطرح عنه كأمه وما جاز في الخنطة والشعير جاز فيه وما انتقض فيه ما انتقض فيه (قال الشافعي) وكل الحبوب صنف بما يدخلها مما يفسدها أو يجبرها وقشوره عليه كقشور الخنطة عليها يباع بها لأن القشور ليست بالكأم

(باب السلف في الرطب والتمر)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى والقول في التمر كالقول في الحبوب لا يجوز أن يسلف في تمر حتى يصفه برنيا أو مجوة أو صيحانيا أو رديا فإذا اختلفت هذه الأجناس في البلدان فتباينت لم يجز أن يسلف فيها حتى يقول من ردي بلاد كذا أو من مجوة بلاد كذا ولا يجوز أن يسمى بلدا إلا بالدا من الدنيا فخما واسعا كثير النبات الذي يسلم فيه يؤمن بأذن الله تعالى أن تأتي الآفة عليه كله فتقطع ثمرته في الجديدين اشتراط جديده أو رطبه إذا سلف في رطبه (قال) ويوصف فيه حاد أو عيلا ودقيقا وجيدا ورديا لأنه قد يقع اسم الجودة على ما فيه الدقة وعلى ما هو أجود منه ويقع اسم الرداء على الحاد فغنى رداءه غير الدقة (قال الشافعي) وإذا سلف في تمر لم يكن عليه أن يأخذ ما لا جافا لأنه لا يكون تمرا حتى يجف وليس له أن يأخذ تمرا معيبا وعلامة العيب أن يراه أهل البصر به فيقولون هذا عيب فيه ولا عليه أن يأخذ فيه حشفة واحدة لأنها معيبة وهي نقص من ماله ولا غير ذلك من مستحشفه وما عطش وأضر به العطش منه لأن هذا كله عيب فيه ولو سلف فيه رطبا لم يكن عليه أن يأخذ في الرطب سيرا ولا مذبا (١) ولا يأخذ إلا ما أرطب كله ولا يأخذ مما أرطب كله مشدحا ولا قدما قد قارب أن يتمر أو يتغير لأن هذا ما غير الرطب وما عيب في الرطب وهكذا أصناف الرطب والتمر كله وأصناف العنب وكل ما أسلم فيه رطبا أو يابس من الفاكهة (قال الشافعي) ولا يصلح السلف في الطعام إلا في كيل أو وزن فأما في عدد فلا ولا بأس أن يسلف في التين يابس وفي الفرسك يابس وفي جميع ما يابس من الفاكهة يابس بكيل كما يسلف في التمر ولا بأس أن يسلف فيما كِيل

مدخول (قال المزني) رجه الله القول ماشبه الشافعي بالحق لأنه لا خلاف أعلمه بينهم أن من أحدث حدثا فبما لا يملكه أنه مأخوذ بحديثه وإن الدعوى لاتنفعه فالحياط مقر بان الشوب لربه وأنه أحدث فيه حدثا وادعى أدنه وإجارة عليه فإن أقام بينة على دعواه والاحلف صاحبسه وضمنه ما أحدث في ثوبه (قال الشافعي) رجه الله ولوا كترى دابة فحبسها قدر المسير فلا شيء عليه وإن حبسها أكثر من قدر ذلك ضمن

(مختصر من الجامع من كتاب المزارعة وكراء الأرض والشركة في الزرع وما دخل فيه

(١) قوله مذبا قال في القاموس ذنبت البسرة تذببسا وكتت من ذنبا اه ووكتت نكتت أي بدافيسا الارطاب كتبه معصمه

منه رطباً كما يسلم في الرطب والقول في صفاته وتسميته وأجناسه كالقول في الرطب سواء لا يختلف فإن كان فيه شيء بعصر لونه خيراً من بعض لم يجز حتى يوصف اللون كما لا يجوز في الرقيق الاصفة الألوان (قال) وكل شيء اختلف فيه جنس من الاجناس المأكولة فتفاضل بالالوان أو بالعظم لم يجز فيه الا أن يوصف بلونه وعظمه فان ترك شيء من ذلك لم يجز وذلك أن اسم الجودة يقع على ما يدق ويعظم منه ويقع على أبيضه وأسوده وربما كان أسوده خيراً من أبيضه وأسوده وكل الكيل والوزن مجتمع في أكثر معانيه وقيل ما يبين به جلته ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولو أسلم رجل في جنس من التمر فأعطى أجود منه أو أردأ طبخ بنفس من المتبايعين لا يبطال الشرط بينهما لم يكن بذلك بأس وذلك أن هذا اقتضاء لا يبيع ولكن لو أعطى مكان التمر حنطة أو غير التمر لم يجز لانه أعطاه من غير الصنف الذي له فهذا يبيع ما لم يقبض ببيع التمر بالحنطة (قال الشافعي) ولا خير في السلف في شيء من المأكول عدد الا أنه لا يحاط فيه بصفة كما يحاط في الحيوان بسن وصفة وكما يحاط في الثياب بذرع وصفة ولا بأس أن يسلم فيه كله بصفة ووزن فيكون الوزن فيه يأتي على ما أتى عليه الذرع في الثوب ولا بأس أن يسلف في صنف من الخبز بعينه ويسمى منه عظماً أو صغاراً أو خبزاً بلد ووزن كذا وكذا فادخل الميزان فيه من عدد ذلك لم ينظر فيه الى العدد اذا وقعت على ما يدخل الميزان أقل الصفة ونظر الى الوزن كما لا ينظر في موزون من الذهب والفضة الى عدد واذا اختلفا في عظامه وصغاره فعليه أن يعطيه أقل ما يقع عليه اسم العظم وأقل ما يقع عليه اسم صفة ثم يستوفيه منه موزوناً وهكذا السفرجل والقثاء والفرسك وغيره مما يبيع الناس عدداً وجزاً في أوعيته لا يصلح السلف فيه الاموزون لانه يختلف في المكيال وما اختلف في المكيال حتى يبقى من المكيال شيء فارغ ليس فيه شيء لم يسلف فيه كيلاً (قال) وان اختلف فيه أصناف ما سلف من قثاء وخرز وغيره مما لا يكال سمي كل صنف منها على حدته وبصفته لا يجزئه غير ذلك فان ترك ذلك فالسلف فاسد والقول في افساده واجازته اذا اختلفت أجناسه كالقول فيما وصفنا قبله من الحنطة والتمر وغيرهما

(باب جئاع السلف في الوزن)

(قال الشافعي) رحمه الله والميزان مخالف للمكيال في بعض معانيه والميزان أقرب من الاحاطة وأبعد من أن يختلف فيه أهل العلم من المكيال لان ما يتجافى ولم يتجاف في الميزان سواء لانه أعما يصار فيه كله الى أن يوجد وزنه والمتجاف في المكيال يتباين تبانياً بينا فليس في شيء مما وزن اختلاف في الوزن يردبه السلف من قبل اختلافه في الوزن كما يكون فيما وصفنا من الكيل ولا يفسد شيء مما سلف فيه وزناً معلوماً الا من قبل غير الوزن ولا بأس أن يسلف في شيء وزناً وان كان يباع كيلاً ولا في شيء كيلاً وان كان يباع وزناً اذا كان مما لا يتجافى في المكيال مثل الزيت الذي هو ذائب ان كان يباع بالمدينة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده وزناً فلا بأس أن يسلف فيه كيلاً وان كان يباع كيلاً فلا بأس أن يسلف فيه وزناً ومثل السمن والعسل وما أشبهه من الادام فان قال قائل كيف كان يباع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا الله أعلم أما الذي أدر كنا المتبايعين به عليه فاما ما نل منه فيبيع كيلاً والجملة الكثيرة تباع وزناً ودلالة الاخبار على مثل ما أدر كنا الناس عليه قال عمر رضي الله عنه لا آكل سمناً ما دام السمن يباع بالواقي وتشبه الواقي أن تكون كيلاً ولا يفسد السلف الصحيح العقد في الوزن الا من قبل الصفة فان كانت الصفة لا تقع عليه وكان اذا اختلف صفاته تبانت جودته واختلفت أثمانه لم يجز لانه مجهول عند أهل العلم به وما كان مجهولاً عندهم لم يجز (قال الشافعي) وان سلف في وزن ثم أراد اعطاه كيلاً لم يجز من قبل أن الشيء يكون خفيفاً ويكون غيره من جنسه أثقل منه فاذا أعطاه إياه بالمكيال أقل أو أكثر مما سلفه فيه فكان أعطاه الطعام الواجب من الطعام الواجب متفاضلاً أو مجهولاً وانما يجوز أن يعطيه معلوماً فان أعطاه حقه فذلك الذي لا يلزمه غيره وان أعطاه

من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ومسائل سمعتهم منه لفظاً

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان قال سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت ابن عمر يقول كنا نخبر ولا نرى بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المخاربة فستر كناها القول رافع (قال الشافعي) رحمه الله والمخاربة استكراء

الارض ببعض ما يخرج منها ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهيه عن المخاربة على أن لا تجوز المزارعة على الثلث ولا على الربع ولا جزء من الاجزاء لانه مجهول ولا يجوز الكراء المعلوم ويجوز كراء الارض بالذهب والورق والعرض وما نبت من الارض أو

حقه وزاده تطوعا منه على غير شيء كان في العقد فهذا تأمل من قبله فان أعطاه أقل من حقه وأبرأه المشتري مما بقى عليه فهذا شيء تطوع به المشتري فلا بأس به فاما أن لا يعتمد اتفصلا ويتجاوزا مكان الكيل يتجاوزان وزنا وإذا جاز هذا جاز أن يعطيه أيضا جزا فافاء من كيل لا عن طيب أنفس منهم ما عن فضل عرفه أحدهما قبل صاحبه

(تفريع الوزن من العسل)

(قال الشافعي) رحمه الله أقل ما يجوز به السلف في العسل أن يسلف المسلف في كيل أو وزن معلوم وأجل معلوم وصفة معلومة جديدا ويقول عسل وقت كذا الوقت الذي يكون فيه فيكون يعرف يوم يقبضه جديته من قدمه وجنس كذا وكذا منه (قال) والصفة أن يقول عسل صاف أبيض من عسل بلد كذا جديدا أو ردينا (قال) ولو ترك قوله في العسل صافيا جاز عندى من قبل أنه إذا كان له عسل لم يكن عليه أن يأخذ شمعا في العسل وكان له أن يأخذ عسلا والعسل الصافي والصافي وجهان صاف من الشمع وصاف في اللون (قال الشافعي) وإن سلف في عسل صاف فأتى بعسل قد صفى بالنار لم يلزمه لأن النار تغير طعمه فينقص عنه ولكن يصفى به بغير نار فإن جاءه بعسل غير صافي اللون فذلك عيب فيه فلا يلزمه أخذه إذا كان عيبا فيه (قال الشافعي) فإن سلف في عسل فجاءه بعسل رقيق أربيه أهل العلم بالعسل فإن قالوا هذه الرقة في هذا الجنس من هذا العسل عيب ينقص عنه لم يكن عليه أن يأخذه وإن قالوا هكذا يكون هذا العسل وقالوا رقيق لحر البلاد أو لعله غير عيب في نفس العسل لزمه أخذه (قال) ولو قال عسل برأ وقال عسل صغتر أو عسل صروا أو عسل عشر ووصف لونه وبلده فاتاه باللون والبلد وبغير الصنف الذي شرط له أدنى أو أرفع لم يكن عليه أخذه انما يرد به باحد آخرين أحدهما نقصان عما سلف فيه والآخر أن كل جنس من هذه قد يصلح لما لا يصلح له غيره أو يجزئ فيما لا يجزئ فيه غيره أو يجمعهما ولا يجوز أن يعطى غير ما شرط إذا اختلفت منافعهما (قال) وما وصفت من عسل بر وصغتر وغيره من كل جنس من العسل في العسل كالاجناس المختلفة في السمن لا تجزئ الاصفته في السلف والافسد السلف ألا ترى أنني لو أسلمت في سمن ووصفته ولم أصف جنسه فسد من قبل أن سمن المعزى يخالف سمن الضأن وإن سمن الغنم كلها يخالف سمن البقر والجواميس فاذا لم تقع الصفة على الجنس مما يختلف فسد السلف كما يفسد لو سلفته في حنطة ولم أسم جنسها فاقول مصرية أو عمانية أو شامية وهكذا الورك أن يصف العسل بلونه فسد من قبل أن أعانها تنفاضل على جودة الألوان وموقعها من الاعمال يتباين بها وهكذا الورك صفة بلده فسد لا اختلاف أعسال البلدان باختلاف طعام البلدان وكذا اختلاف ثياب البلدان من مروى وهروى ورازي وبغدادى وهكذا الورك أن يقول عسل حديث من عسل وقت كذا من قبل اختلاف ما قدم من العسل وحدث وإذا قال عسل وقت كذا فكان ذلك العسل يكون في رجب وسمى أحله رمضان فقد عرف كم مر عليه وهذا هكذا في كل ما يختلف فيه قديمه وجديده من سمن أو حنطة أو غيرهما (قال الشافعي) وكل ما كان عند أهل العلم به عيب في جنس ما سلف فيه لم يلزمه السلف وكذلك كل ما خالف الصفة المشروطة منه فلو شرط عسلا من عسل الصرو وعسل بلد كذا ويكون كذا فأتى بالصفة في اللون وعسل البلد فقيل ليس هذا صروا خالصا وهذا صرو وغيره لم يلزمه كما يكون سمن بقرو لو خاطه بسمن الغنم لم يلزم من سلف واحد من السمين ولو قال أسلمت اليد في كذا وكذا رطلا من عسل أو في مكيل عسل بشمعه كان فاسدا لكثرة الشمع وقتله وتلفه وخفته وكذا لو قال أسلم اليد في شهد بوزن أو عدد لانه لا يعرف ما فيه من العسل والشمع

على صفة تسميه كما يجوز
كراء المنازل واجارة
العبيد ولا يجوز
الكراء الاعلى سنة
معروفة واذا اتكأ
الرجل الارض ذات
الماء من العين أو النهر
أو النيل أو غنرأ أو غيلا
أو الأبار على أن يزرعها
غلة شتاء وصيف فزرعها
احدى الغلتين والماء
قائم ثم نضب الماء
فذهب قبل الغلة
الثانية فأراد رد الارض
لهذا الماء عنها
فذلك له ويكون عليه
من الكراء بحصة
ما زرع ان كان الثلث
أو أكثر أو أقل
وسقط عنه حصة ما لم
يزرع لانه لا صلاح للزرع
الابه ولو تكاثرها سنة
فزرعها فأنقضت السنة
والزرع فيها لم يبلغ أن
يحصدان كانت السنة
يمكنه أن يزرع فيها زراعا
يحصد قبلها فالكراء
جائز وليس لرب الزرع
أن يثبت زرعه وعليه
أن ينقله عن الارض

(باب السلف في السمن)

(قال الشافعي) رحمه الله والسمن كما وصفت من العسل وكل مأ كؤل كان في معناه كما وصفت منه ويقول في السمن سمن ماعز أو سمن ضأن أو سمن بقر وان كان سمن الجواميس يحالفها قال سمن جواميس لا يجزئ غير ذلك وان كان ببلد يختلف سمن الجنس منه قال سمن غنم كذا وكذا كما يقال بمكة سمن ضأن نجدي وسمن ضأن تهامة وذلك أنهم ما يتباينان في اللون والصفة والطعم والثن (قال) والقول فيه كقول في العسل قبله فما كان عيانا خارجا من صفة السلف لم يلزم السلف والقديم من السمن يتبين من القديم من العسل لانه أسرع تغيرا منه والسمن منه ما يدخن ومنه ما لا يدخن فلا يلزم المدخن لانه عيب فيه

(السلف في الزيت)

(قال الشافعي) رحمه الله والزيت اذا اختلف لم يجز فيه الا أن يوصف بصفته وجنسه وان كان قدمه يغيره وصفه بالحدة أو سمي عصير عام كذا حتى يكون قد أتى عليه ما يعرفه المشتري والبائع والقول في عيوبه واختلافه كقول في عيوب السمن والعسل (قال) والادام كلها التي هي أوداك السليط وغيره ان اختلف نسب كل واحد منها الى جنسه وان اختلف عتيقها وحديثها نسب الى الحدائنه والعتي فان باينت العسل والسمن في هذا فكانت لا يقطعا الزمان ولا تغير قلت عصير سته كذا وكذا لا يجزئه غير ذلك والقول في عيوبها كقول في عيوب ما قبلها كل مانسبه أهل العلم الى العيب في جنس منها لم يلزم مشتريه الا أن يشاء شومتطوعا (قال) ولا خيري أن يقول في شيء من الاشياء سلم اليك في أجود ما يكون منه لانه لا يوقف على حد أجود ما يكون منه أبدا فاما أردأ ما يكون منه فأكروه ولا يفسد به البيع من قبل أنه ان أعطى خيرا من أردأ ما يكون منه كان متطوعا بالفضل وغير خارج من صفة الرداءة كله (قال) وما اشترى من الادام كبرا كليل وما اشترى وزنا بطرفه لم يجز شرأؤه بالوزن في الظروف لاختلاف الظروف وانه لا يوقف على حد وزنها فلو اشترى جزافا وقد شرط وزنا لم يأخذ ما عرف من الوزن المشتري الا أن يتراضيا البائع والمشتري بعد وزن الزيت في الظروف بأن يدع ما يبيئ له من الزيت وان لم يتراضيا وأراد اللزوم لهما وزن الظروف قبل أن يصب فيها الادام ثم وزنت بما يصب فيها ثم يطرح وزن الظروف وان كان فيها زيت وزن فرغت ثم وزنت الظروف ثم ألتى وزنها من الزيت وما أسلف فيه من الادام فهو له صاف من الرب والعكر وغيره مما خالف الصفاء

(السلف في الزبد)

(قال الشافعي) رحمه الله السلف في الزبد كهو في السمن سمي زبدا ماعز أو زبد ضأن أو زبد بقر ويقول نجدي أه تهامى لا يجزئ غيره و بشرطه مكبلا أو موزونا و بشرطه زبد يومه لانه يتغير في غده بتهامة حتى يحمض ويتغير في الحتر ويتغير في البرد تغيرا دون ذلك ويجزئ كل غير أنه لا يكون زبد يومه كزبد غده فان ترك من هذا شيأ لم يجز السلف فيه وليس للسلف أن يعطيه زبدا يجيئا وذلك أنه حينئذ ليس بزبد يومه انما هو زبد تغير فأعيد في سقاء فيه لبن مخض ليذهب تغيره فيكون عيانا في الزبد لانه جدد وهو غير جديد ومن أن الزبد يرق عن أصل خلقته ويتغير طعمه والقول فيما عرفه أهل العلم به عيانا أنه يرد به كقول فيما وصفنا قبله

(السلف في اللبن)

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز السلف في اللبن كما يجوز في الزبد وفسد كما يفسد في الزبد بتركه أن يقول ماعز

الا أن يشاء رب الارض تركه (قال الشافعي) واذا شرط أن يزرعها صنفام من الزرع يستحصدا أو يستفصل قبل السنة فأخره الى وقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فكذلك أيضا وان تكرر اهالمدة أقل من سنة و شرط أن يزرعها شيأ بعينه ويتركه حتى يستحصد وكان يعلم أنه لا يمكنه أن يستحصد في مثل المدة التي تكرر اهالمدة فالكراء فيه فاسد من قبل أن أثبت بينهما شرطهما ولم أثبت على رب الارض أن يبي زرعها فيها بعد انقضاء المدة أبطلت شرط الزارع أن يستتركه حتى يستحصد وان أثبت له زرعها حتى يستحصدا أبطلت شرط رب الارض فكان هذا كراء فاسدا ورب الارض كراء مثل أرضه اذا زرعها وعليه تركه حتى يستحصد

أوصان أو بقروان كان إبلان يقول لبني غواد أو أوراك أو نحصمة ويقول في هذا كله لبني الراعية والمعلقة لاختلف ألوان الروابي والمعلقة وتفاضلها في الطعم والجمعة والنمى فأى هذا سكنت عنه لم يميز معه السلم ولم يميز الإبلان يقول لبني يومه لأنه يتغير في غده (قال الشافعي) والحليب ما يحلب من ساعته وكان منتهى حد صفة الحليب أن تقل حلاوته فذلك حين ينتقل إلى أن يخرج من اسم الحليب (قال) وإذا أسلف فيه بكل فليس له أن يكيله برغوته لأنها تر يد في كياله وليست بلبن تبقى بقاء اللبن ولكن إذا أسلف فيه وزناً فلا بأس عندي أن يرثه برغوته لأنها لا تر يد في وزنه فإن زعم أهل العلم أنها تر يد في وزنه فلا يرثه حتى تسكن كما لا يكيله حتى تسكن (قال) ولا خير في أن يسلف في لبن مخيض لأنه لا يكون مخيضاً إلا بأخراج زبدته وزبدته لا يخرج إلا بالماء ولا يعرف المشتري كم فيه من الماء خلفاء الماء في اللبن وقد يجهل ذلك البائع لأنه يصب فيه بغير كيل ويربده مرة بعد مرة والماء غير اللبن فلا يكون على أحد أن يسلف في مدائن فيعطى تسعة أعشار المدلبنا وعشره ماء لأنه لا يميز بين مائه حينئذ ولبنه وإذا كان الماء مجعولاً كان أفسده لأنه لا يدري كم أعطى من لبن وماء (قال) ولا خير في أن يسلف في لبن ويقول حامض لأنه قد يسمى حامضاً بعد يوم ويومين وأيام وزيادة جوصته زيادة نقص فيه ليس كالحلو الذي يقال له حلو فإخذله أقل ما يقع عليه اسم الحلاوة مع صفة غيرها وما زاد على أقل ما يقع عليه اسم الحلاوة زيادة خير للمشتري وتطوع من البائع وزيادة جوصته اللبن كما وصفت نقص على المشتري وإذا شرط لبني يوم أو لبني يومين فأنما يعني ما حلب من يومه وما حلب من يومين فيشترط غير حامض وفي لبني الأبل غير قارص فإن كان ببلد لا يمكن فيه إلا أن يحض في تلك المدة فلا خير في السلف فيه بهذه الصفة لما وصفت من أنه لا يوقف على حد الجوصة ولا حد قارص فيقال هذا أول وقت حض فيه أو قرص فيلزمه إياه وزيادة الجوصة فيه نقص للمشتري كما وصفت في المسئلة قبله ولا خير في بيع اللبن في ضروع الغنم وإن اجتمع فيها حلبة واحدة لأنه لا يدري كم هو ولا كيف هو ولا هو يبيع عن تروى ولا شيء مضمون على صاحبه بصفة وكيل وهذا خارج عما يجوز في بيع المسمين (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن موسى عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أنه كان يكره بيع الصوف على ظهور الغنم واللبن في ضروع الغنم إلا بكيل

(السلف في الجبن رطباً وإيأساً)

(قال الشافعي) رحمه الله والسلف في الجبن رطباً وإيأساً كالسلف في اللبن لا يجوز إلا بأن يشترط صفة جبن يومه أو يقول جبن رطباً وإيأساً بالطراء منه معروف والغالب منه مفارق للطري فالطراء فيه صفة يحاط بها ولا خير في أن يقول غاب لأنه إذا زایل الطراء كان غاباً وإذا امرت له أيام كان غاباً ومروا الأيام بنقص له كما كثرة الجوصة نقص في اللبن ولا يجوز أن يقال غاب لأنه لا ينفصل أول ما يدخل في الغيوب من الميزلة التي بعدها فيكون مضبوطاً بصفة والجواب فيه كالجواب في جوصة اللبن ولا خير في السلف فيه إلا بوزن فأما بعدد فلا خير فيه لأنه يختلف فلا يقف البائع ولا المشتري منه على حد معروف ويشترط فيه جبن ما عر أو جبن ضائن أو جبن بقر كما وصفت في اللبن وهما سواء في هذا المعنى (قال) والجبن الرطب لبني يطرح فيه الأنافع فيتميز ماؤه ويعزل خائز لبنه فيعصر فإذا أسلف فيه رطباً فلا بأس في صغاراً أم كباراً ويجوز إذا وقع عليه اسم الجبن (قال) ولا بأس بالسلف في الجبن اليابس وزناً وعلى ما وصفت من جبن ضائن أو بقر فأما الأبل فلا أحسبها يكون لها جبن ويسمى جبن بلد من البلدان لأن جبن البلدان يختلف وهو أحب إلى لو قال ما جبن منذ شهر أو منذ كذا أو جبن عامه إذا كان هذا يعرف لأنه قد يكون إذا دخل في حد اليبس أنقل منه إذا تطاول جفوفه (قال) ولو ترك هذا لم يفسده لأنه لا يفسد مثل هذا في اللحم والجم حين يسلم أنقل منه بعد ساعة من جفوفه والثمر في أول ما ييبس يكاد يكون أقل نقصاً منه بعد شهر أو أكثر ولا يجوز إلا أن

(قال الشافعي) وإذا تكاثر الأرض التي لاماء لها أنما سقى بنطف سماء أو بسيل إن جاء فلا يصح كراؤها إلا على أن يكره إياها أرضاً بيضاء لاماء لها يصنع بها المستكرى ماشاء في سنته إلا أنه لا يبنى ولا يغرس فإذا وقع على هذا صح الكراه ولزمه زرع أول يزرع فإن أكره إياها على أن يزرعها ولم يقل أرضاً بيضاء لاماء لها وهو ما يعلم أنهما لا تزرع إلا بخطر أو سبل يحدث فالكره فاسد ولو كانت الأرض ذات نهر مثل النيل وغيره مما يعلو الأرض على أن يزرعها زرعاً لا يصلح إلا بأن يروى بالنيل لا يسترلها ولا مشرب غيره فالكره فاسد وإذا تكاثرها والماء قائم عليها وقد ينحسر لا محالة في وقت يمكن فيه الزرع فالكره جائز وإن كان قد ينحسر

يقال حين غير قديم فكل ما أتاه فقال أهل العلم به ليس يقع على هذا اسم قديم أخذه وإن كان بعضه أطرى من بعض لأن السلف أقل ما يقع عليه اسم الطرأة والسلف متطوع مما هو أكثر منه ولا خير في أن يقل حين عتيق ولا قديم لأن أقل ما يقع عليه اسم العتيق والقديم غير محدود وكذلك آخره غير محدود وكل ما تقدم في اسم العتيق فآزادت الليالي مروراً عليه كان نقصه كما وصفنا قبله في حوضه الآن وكل ما كان عيباً في حين عند أهل العلم به من إفراط ممل أو حوضه طعم أو غير ذلك يلزم المشتري

(السلف في البيا)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في البيا وزن معلوم ولا خيره في الاموز ونا ولا يجوز مكيلاً من قبل تكبسه وتجافيه في المكيال والقول فيه كالقول في اللبن والحين يصف ما عراً أو ضائناً أو بقراً أو طراً فيكون له أقل ما يقع عليه اسم الطرأة ويكون البائع متطوعاً بما هو خير من ذلك ولا يصلح أن يقول غير الطرأ لأن ذلك كما وصفت غير محدود الأول والآخر والتزيد في البعد من الطرأة نقص على المشتري

(الصوف والشعر) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا خير في أن يسلم في صوف غنم بأعيانها ولا شعرها إذا كان ذلك إلى يوم واحد فأكثر وذلك أنه قد تأتي الآفة عليه فتذهب أو تنقصه قبل اليوم وقد يفسد من وجه غير هذا ولا خير في أن يسلم في ألبان غنم بأعيانها ولا زبدها ولا سمنها ولا لبها ولا جبنها وإن كان ذلك بكل معلوم ووزن معلوم من قبل أن الآفة تأتي عليها فتفكها فينقطع ما أسلف فيه منها وتأتي عليها بغير هلاكها فتقطع ما يكون منه ما أسلف فيه منها أو تنقصه وكذلك لا خيره ولو جلبت الك حين تشتريها لأن الآفة تأتي عليها قبل الاستيفاء (قال الشافعي) وذلك أن الألبان لها أفضاء الآفة عليها بأمر يقطع ما أسلف فيه منها أو بعضه فردناه على البائع بمثل الصفة التي أسلفه فيها كنا ظلمناه لأنه بائع صفة من غنم بعينها فحولناها إلى غنم غيرها وهو لو باعه عيناً فملك لم نحوله إلى غيرها ولو لم نحوله إلى غيرها كنا أجزأنا أن يشتري غير عين بعينها وغير مضمون عليه بصفة يكلف الاتيان به متى حل عليه فاجزأنا في بيع المسلم ما ليس منها أنما يبيع المسلم بيع عين بعينها يملكها المشتري على البائع أو صفة بعينها يملكها المشتري على البائع ويضمها حتى يؤديها إلى المشتري (قال) وإذا لم يجز أن يسلم الرجل إلى الرجل في غمر حائط بعينه ولا في حنطة أرض بعينها ما وصفت من الآفات التي تقع في الثمرة والزرع كان لبن الماشية ونسلها كله في هذا المعنى تصيبها الآفات كما تصيب الزرع والتمر وكانت الآفات إليه في كثير من الحالات أسرع (قال) وهكذا كل ما كان من سلف في عين بعينها تنقطع من أيدي الناس ولا خير في السلف حتى يكون في الوقت الذي يشترط فيه محله موجود في البلد الذي يشترط فيه لا يختلف فيه بحال فإن كان يختلف فلا خيره لأنه حينئذ غير موصول إلى أدائه فعلى هذا كل ما سلف وقياسه ولا بأس أن تسلف في شيء ليس في أيدي الناس حين تسلف فيه إذا شرطت محله في وقت يكون موجود فيه بأيدي الناس

(السلف في اللحم)

(قال الشافعي) رحمه الله كل لحم موجود ببلد من البلدان لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه فالسلف فيه جائز وما كان في الوقت الذي يحل فيه يختلف فلا خيره وإن كان يكون لا يختلف في حينه الذي يحل فيه في بلد ويختلف في بلد آخر جاز السلف فيه في البلد الذي لا يختلف وفسد السلف في البلد الذي يختلف فيه الآن يكون مما لا يتغير في الحبل فيحمل من بلد إلى بلد مثل الشب وبما أشبهها فإما ما كان رطباً من الماء كقول وكان إذا حمل من بلد إلى بلد تغير لم يجزه فيه السلف في البلد الذي يختلف فيه وهكذا كل سلعة من السلع إذا

ولا ينحسر كرهت الكراء إلا بعد انحساره وإن غرقها بعينه أن صح كراءها نيل أو سيل أو شيء يذهب الأرض أو غصبت انتقض الكراء بينهما من يوم تلفت الأرض فإن تلف بعضها وبقي بعض ولم يزرع فرب الزرع بالخيار أن شاء أخذ ما بقي بحصته من الكراء وإن شاء ردحاً لأن الأرض لم تسلم له كلها وإن كان زرع بطل عنه ماتلف ولزمه حصة ما زرع من الكراء وكذا إذا جعت الضففة مائة صاع بن معلوم قتلف بخسون صاعاً فالمشتري بالخيار في أن يأخذ الخمسين بحصتها من الثمن أو يرد البيع لأنه لم يسلم له كل ما اشترى وكذلك لو أكثرى داراً فأنه سدم بعضها كان له أن يحبس منها ما بقي بحصته من الكراء وهذا بخلاف ما لا يتبع بعض من عبداً اشتراه فلم يقبضه حتى

(١) قال السراج البلقيني المراد بالترجمة أن يسلم في صوف غنم معينة أو شعرها أو في غير معينة غير الصوف والشعر اهـ

لم تختلف في وقتها في بلد جاز فيه السلف واذا اختلفت ببلد لم يجز السلف فيه في الحين الذي تختلف فيه اذا كانت من الرطب من الماء كقول

(صفة اللحم وما يجوز فيه وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله من أسلف في لحم فلا يجوز فيه حتى يصفه يقول لحم ما عزد كرخصى أو ذكر نثى فصاعدا أو جدي رضيع أو فطيم وسمين أو منق ومن موضع كذا أو يشترط الوزن أو يقول لحم ما عزة نثية فصاعدا أو صغيرة يصف لجها وموضعها ويقول لحم ضأن ويصفه هكذا ويقول في البعير خاصة بعير راع من قبل اختلاف الراعي والمعلوف وذلك أن لحمان ذكر كورها واناثها وصغارها وكبارها وخصياتها وفحولها تختلف ومواقع لجها تختلف ويختلف لجها فاذا حدد سمانة كان للمشتري أدنى ما يقع عليه اسم السمانة وكان البائع متطوعا بأعلى منه أن أعطاه إياه واذا حدد منقيا كان له أدنى ما يقع عليه اسم الانقاء والبائع متطوع بالذي هو أكثر منه وأكره أن يشترطه أعجف بحال وذلك أن الأعجف يتباين والزيادة في الأعجف نقص على المشتري والعجف في اللحم كما وصفت من الجوضة في اللبن ليست بمعدودة الأعلى ولا الأدنى واذا زادت كان نقصا غير موقوف عليه والزيادة في السمانة شيء يتطوع به البائع على المشتري (قال) فان شرط موضع من اللحم وزن ذلك الموضع بما فيه من عظم لان العظم لا يتميز من اللحم كما يتميز اللبن والمدر والحجارة من الحنطة ولو ذهب بميزة أفسد اللحم على أخذه وبقي منه على العظام ما يكون فسادا واللحم أولى أن لا يميز وأن يجوز بيع عظامه معه لاختلاط اللحم بالعظم من النوى في الزر اذا اشترى وزنا لان النواة تتميز من التمرة غير أن التمرة اذا أخرجت نواتها لم تبقى بقاءها اذا كانت نواتها فيها (قال الشافعي) تباع الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر كيلا وفيه نواه ولم تعلمهم تباعوا اللحم قط الا فيه عظامه فدللت السنة اذا جاز بيع التمر بالنوى على أن يبيع اللحم بالعظام في معناها وأجوز فكانت قياسا وخبروا وأثر المأخذ الناس اختلفوا فيه (قال) واذا أسلف في شحم البطن أو الكلى ووصفه وزنا فهو جائز وإن قال شحم لم يجز لاختلاف شحم البطن وغيره وكذلك ان سلف في الالبات فتوزن واذا أسلف في شحم سمي شحما صغيرا أو كبيرا وما عزا وضائنا

(لحم الوحش)

(قال الشافعي) رحمه الله ولحم الوحش كله كما وصفت من لحم الانيس اذا كان ببلد يكون بها موجودا لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه بحال جاز السلف فيه واذا كان يختلف في حال ويوجد في أخرى لم يجز السلف فيه الا في الحال التي لا يختلف فيها قال ولا أحسبه يكون موجودا ببلد أبدا الا هكذا وذلك أن من البلدان ما لا وحش فيه وإن كان به منها وحش فقد يخطئ صائده ويصيبه والبلدان وإن كان منها ما يخطئه لحم يجوز فيه في كل يوم أو بها بعض اللحم دون بعض فان الغنم تكاد أن تكون موجودة والابل والبقر فيؤخذ السلف البائع بأن يذبح فيؤفي صاحبها حقه لان الذبح له ممكن بالشراء ولا يكون الصيد له ممكن بالشراء والاخذ كما يمكنه الانيس فان كان ببلد يتعذبه لحم الانيس أو شيء منه في الوقت الذي يسلف فيه لم يجز السلف فيه في الوقت الذي يتعذبه فيه ولا يجوز السلف في لحم الوحش اذا كان موجودا ببلد الأعلى ما وصفت من لحم الانيس أن يقول لحم ظبي أو أرنب أو يتل أو بقرو حش أو جرو حش أو صنف بعينه ويسميه صغيرا أو كبيرا ويوصف اللحم كما وصفت وسمينا أو منقيا كما وصفت في اللحم لا يخالفه في شيء الا أن تدخله نخلة لا تدخل لحم الانيس ان كان منه شيء يصاد بشئ يكون لحمه معه طيبا وآخر يصاد بشئ يكون لحمه معه غير طيب شرط صيد كذا دون صيد كذا فان لم يشترط سئل أهل العلم به فان كانوا

يبينون في بعض اللحم الفساد فالفساد عيب ولا يلزم المشتري فان كانوا يقولون ليس بفساد ولكن صيد كذا
أطيب فليس هذا بفساد ولا يرد على البائع ويلزم المشتري وهذا يدخل الغنم فيكون بعضها أطيب لحما من
بعض ولا يرد من لحمه شيء إلا من فساد (قال) ومتى أمكن السلف في الوحش فالقول فيه كالقول في الانيس
فانما يجوز بصفته وسن وحنس ويجوز السلف في لحم الطير كما به صفة وسمانة وانقاء ووزن غير أنه لا سن
له وانما يباع بصفة مكان السن بأكبر وصغير وما احتمل أن يباع ببعضها بصفة موصوفة وما لم يحتمل أن
يبيع لصغره وصف طائره وسماته وأسلف فيه بوزن لا يجوز أن يسلف فيه بعدد وهو لحم انما يجوز بالعدد
في الحى دون المذبوح والمذبوح طعام لا يجوز الامور وناو اذا أسلف في لحم طير وزنا لم يكن عليه أن يأخذ في
الوزن رأسه ولا رجليه من دون الفخذين لان رجليه لا لحم فيه ما وأن رأسه اذا قصد اللحم كان معروفاً أنه لا يقع
عليه اسم اللحم المقصود وقصده

(الحيتان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحيتان اذا كان السلف يحل فيها في وقت لا ينقطع ما أسلف فيه من أيدي
الناس بذلك البلد جاز السلف فيها واذا كان الوقت الذي يحل فيه في بلد ينقطع ولا يوجد فيه فلا خير
في السلف فيها كما قلنا في لحم الوحش والانيس (قال) واذا أسلف فيها أسلف في ملح بوزن أو طري بوزن معلوم
ولا يجوز السلف فيه حتى يسمى كل حوت منه بحسنه فانه يختلف اختلاف اللحم وغيره ولا يجوز أن
يسلف في شيء من الحيتان الا بوزن فان قال قائل فقد تجيز السلف في الحيوان عددا موصوفا فافرق بينه
وبين الحيتان قيل الحيوان يشتري بعينين أحدهما المنفعة به في الحياة وهي المنفعة العظمى فيه الجامعة
والثانية ليدبح فيؤكل فأجزت شراءه حيا بالمنفعة العظمى ولست أجيز شراءه مذبوحا بعدد ألا ترى أنه ان
قال أبيع لحم شاة ثنية ماعزة ولم يشترط وزنا لم أجزه لانه لا يعرف قدر اللحم بالصفة وانما يعرف قدره بالوزن
ولان الناس انما اشتروا من كل ما يؤكل ويشرب الجوزاف مما يعاينون فأما ما يضمن فليس يشتر ونه جزا
(قال) والقياس في السلف في لحم الحيتان بوزن لا يلزم المشتري أن يوزن عليه الذنب من حيث يكون لا لحم
فيه ويلزمه ما يقع عليه اسم ذنب مما عليه لحم ولا يلزمه أن يوزن عليه فيه الرأس ويلزمه ما بين ذلك إلا أن
يكون من حوت كبير فيسمى وزنا من الحوت مما أسلف فيه موضع عامنه ولا يجوز أن يسلف فيه الا
في موضع اذا احتمل ما تحتمل الغنم من أن يكون يوجد في موضع منه ما أسلف فيه ويضف الموضع الذي سلف
فيه واذا لم يحتمل كان كما وصفت في الطير

(الرؤس والاكراع)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز عند السلف في شيء من الرؤس من صغارها ولا كبارها ولا الاكراع
لانا لا نجيز السلف في شيء سوى الحيوان حتى نحده بذرع أو كيل أو وزن فأما عدد متفرد فلا وذلك أنه
قد يكون يشبه ما يقع عليه اسم الصغير وهو متباين وما يقع عليه اسم الكبير وهو متباين فاذا لم نحده فيه كما
حددنا في مثله من الوزن والذرع والكيل أجزاه غير محدود وانما نرى الناس تركوا وزن الرؤس لما فيها من
سقطها الذي يطرح ولا يؤكل مثل الصوف والشعر عليه ومثل أطراف مشافره ومناخره وجلود خديه وما
أشبه ذلك مما لا يؤكل ولا يعرف قدره منه غير أنه فيه غير قليل فلو وزنوه وزنوا معه غير ما يؤكل من صوف
وشعر وغيره ولا يشبه النوى في التمر لانه قد ينتفع بالنوى ولا القشر في الجوز لانه قد ينتفع بقشر الجوز وهذا
لا ينتفع به في شيء (قال) ولو تحامل رجل فأجاز له بحجر عندى أن يؤمر أحد بأن يحجيزه الامور وناو الله

كرجل أكثر منزلا
يدخل فيه ما يحتمل
سقفه فحمل فيه أكثر
فأضر ذلك بالمنزل فقد
استوفى سكناه وعليه قيمة
ضرره وكذلك لو أكثر
منزلا سفلأ فجعل فيه
القصارين أو الحدادين
فتقلع البناء فقد استوفى
ما أكثره وعليه
بالتعدي ما نقص بالمنزل
(قال الشافعي) رحمه
الله وان قال له ازرعها
ماشت فلا يمنع من
زرع ماشاء ولو أراد
الغراس فهو غير الزرع
وان قال ازرعها أو
اغرسها ما شئت
فالكراء جائز (قال
المزني) أولى بقوله
أن لا يجوز هذا لانه لا
يدري يغرس أكثر
الارض فيكثر الضرر
على صاحبها أو لا يغرس
فتسلم أرضه من النقصان
بالغرس فهذا في معنى
المجهول وما لا يجوز في
معنى قوله وبالله التوفيق
(قال الشافعي) وان
انقضت سنوه لم يكن لرب

تعالى أعلم ولا جازته وجه يحتمل بعض مذاهب أهل الفقه ما هو أبعد منه (قال الشافعي) وقد وصفت في غير هذا الموضع أن البيوع ضربان أحدهما بيع عين فائمه فلا بأس أن تباع بنقد ودين إذا قبضت العين أو بيع شيء موصوف مضمون على بائعه يأتي به لا بد عاجلاً أو إلى أجل وهذا لا يجوز حتى يدفع المشتري عنه قبل أن يتفرق المتبايعان وهذا من مستويان إذا شرط فيه أجل أو ضمان أو يكون أحد البيعين نقداً والآخر ديناً أو مضمون قال وذلك أتى إذا بعته ساعة ودفعها اليك وكان ثمنها إلى أجل فالسلعة نقد والثمن إلى أجل معروف وإذا دفعت اليه مائة دينار في طعام موصوف إلى أجل فالمائة نقد والسلعة مضمونة يأتي بها صاحبها لا بد ولا خير في دين بدين ولو اشتري رجل ثلاثين رطلاً لحما بدينار ودفعه بأخذ كل يوم رطلاً فكان أول محله حين دفع وأخره إلى شهر وكانت صفقة واحدة كانت فاسدة ورد مثل اللحم الذي أخذ أو قيمته إن لم يكن له مثل وذلك أن هذا دين بدين ولو اشتري رطلاً منفرداً وتسعة وعشرين بعده في صفقة غير صفقته كان الرطل جائزاً والتسعة والعشرون منتقضة وليس أخذه أو أكلها إذا لم يأخذها في مقام واحد بالذي يخرج به من أن يكون ديناً ألا ترى أنه ليس له أن يأخذ رطلاً بعد الأول إلا بعدة تأتي عليه ولا يشبه هذا الرجل يشتري الطعام بدين ويأخذ في أكتياله لأن محله واحد وله أخذه كله في مقامه إلا أنه لا يقدر على أخذه إلا هكذا لأجل له ولو جاز هذا جاز أن يشتري بدينار ثلاثين صاعاً حنطة بأخذ كل يوم صاعاً (قال) وهذا هكذا في الرطب والفاكهة وغيرها كل شيء لم يكن له قبضه ساعة يتبايعانه معا ولم يكن لبائعه دفعه عن شيء منه حين يشرع في قبضه كله لم يجز أن يكون ديناً (قال) ولو جاز هذا في اللحم جاز في كل شيء من ثياب وطعام وغيره (قال الشافعي) ولو قال فائل هذا في اللحم جائز وقال هذا مثل الدار يتكادها الرجل إلى أجل فيجب عليه من كرائها بقدر ما سكن (قال) وهذا في الدار وليس كما قال ولو كان كما قال كان أن يقيس الاسم بالطعام أولى به من أن يقيسه بالسكن بعد السكن من الطعام في الأصل والفرع فان قال فافرق بينهما في الفرع قيل أرأيتك إذا أكرمتك داراً شهراً ودفعها اليك فلم تسكنها أجب عليك الكراء قال نعم قلت ودفعها اليك طرفه عين إذا مرت المدة التي أكرمتها اليها أجب عليك كرائها قال نعم قلت أفرأيت إذا بعته ثلاثين رطلاً لحماً إلى أجل ودفعته اليك رطلاً ثم مرت ثلاثون يوماً ولم تقبض غير الرطل الأول أبرأ من ثلاثين رطلاً كما برئت من سكن ثلاثين يوماً فان قال لا قيل لأنه يحتاج في كل يوم إلى أن يبرأ من رطل لحم يدفعه اليك لا يبرئه ما قبله ولا المدة منه إلا بدفعه قال نعم ويقال له ليس هكذا الدار فإذا قال لا قيل أفأتراهما مفترقين في الأصل والفرع والاسم فكيف تركت أن تقيس اللحم بالما كقول الذي هو في مثل معناه من الربا والوزن والكيل وقسسته بما لا يشبهه أو رأيت إذا أكرمتك تلك الدار بعينها فأنه دمت أيلزمني أن أعطيها داراً بصفقتها فان قال لا قيل فإذا باعك لحماً بصفة وله ماشية فماتت ماشيته أيلزمه أن يعطيك لحماً بالصفة فإذا قال نعم قيل أفأتراهما مفترقين في كل أمرهما فكيف تقيس أحدهما بالآخر وإذا أسلف من موضع في اللحم الماعز بعينه بوزن أعطى من ذلك الموضع من شاة واحدة فان عجز ذلك الموضع عن مبلغ صفة السلم أعطاه من شاة غيرها مثل صفقتها ولو أسلفه في طعام غيره فأعطاه بعض طعامه أوجد من شرطه لم يكن له عليه أن يعطيه ما بقي منه أوجد من شرطه إذا أوفاه شرطه وليس عليه أكثر منه

(باب السلف في العطر وزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله وكل ما لا ينقطع من أيدي الناس من العطر وكانت له صفة يعرف بها ووزن جاز السلف فيه فإذا كان الاسم منه يجمع أشياء مختلفة الجوده لم يجز حتى يسمى ما أسلف فيه منها كما يجمع التمراسم التمر ويفرق بها أسماء تتباين فلا يجوز السلف فيها إلا بأن يسمى الصنف الذي أسلف فيه ويسمى جسيدها منه ورد في ثافلي هذا أصل السلف في العطر وقياسه فالتعريف منه الأشهب والأخضر والأبيض

الأرض أن يقلع غرسه حتى يعطيه قيمته وقيمة ثمرته إن كانت فيه يوم يقلعه (قال الشافعي) رحمه الله ولرب الغراس أن شاء أن يقلعه على أن عليه مائتة الأرض والغراس كالبناء إذا كان باذن مالك الأرض مطلقاً وما أكرت فاسداً وقبضها ولم يزرع ولم يسكن حتى انقضت السنة فعليه كراء المثل (قال المزني) رحمه الله القياس عندى وبالله التوفيق أنه إذا أجل له أجلاً يغرس فيه فأنقضى الأجل أو أذن له ببناء في عرصه له سنين وانقضى الأجل أن الأرض والعرصة مردودتان لأنه لم يعره شيئاً فعليه رد ما ليس له فيه حق على أهله ولا يجبر صاحب الأرض على شراء غراس ولا بناء إلا أن يشاء والله عز وجل يقول إلا أن تكون

تجارة عن تراض منكم وهذا قد منع ماله الآن يشتري ما لا يرضى شراؤه فاین التراضی (قال الشافعی) رحمه الله فاذا كثرت داراسنة فغصها رجل لم يكن عليه كراء لانه لم يسلم له ما كثرت واذا كثرت ارض من ارض العشر أو الخراج فعليه فيما اخرج الصدقة خاطب الله تعالى المؤمنين فقال وآتوا حقه يوم حصاده وهذا مال مسلم وحصاده مسلم فالزكاة فيه واجبة ولو اختلفا في كراء دابة الى موضع أو في كرائها أو في اجارة الارض تحالفا فان كان قبل الركوب والزرع تحالفا وترادا وان كان بعد ذلك كان عليه كراء المثل ولو قال رب الارض بكراء وقال

(١) قوله اذا كانت تعود بحالها الخ كذا بالاصول التي بأيدينا وتأمل اه صححه (٢) قوله الى حشفة بالتجريك أى صخرة نائمة في البحر كما في القاموس اه صححه

وغيره ولا يجوز السلف فيه حتى يسمى أشهب أو أخضر جيداً وردياً وقطعا حيا وزن كذا وان كنت تريد أبيض سميت أبيض وان كنت تريد قطعة واحدة سميت قطعة واحدة وان لم تسم هكذا أو سميت قطعاً حيا لم يكن لك ذلك مفتتاً وذلك أنه متباين في الثمن ويخرج من أن يكون بالصفة التي سلف وان سميت عنبراً ووصفت لونه وجودته كان لك عنبر في ذلك اللون والجودة صغاراً أعطاء أو كباراً وان كان في العنبر شيء مختلف بالبلدان ويعرف ببلده لم يخرج حتى يسمى عنبر بلد كذا كما لا يجوز في الثياب حتى يقول مروياً وأهروياً (قال) وقد زعم بعض أهل العلم بالمسك أنه سرودابة كالطبي تلقبه في وقت من الاوقات وكأنه ذهب الى انه دم تجمع فكتابه يذهب الى أن لا يحل التطيب به لما وصفت (قال) كيف جاز لك أن تحيز التطيب بشئ وقد أخبرك أهل العلم أنه ألقى من حي وما ألقى من حي كان عندك في معنى الميتة فلم تأكله (قال) فقلت له قلت به خبراً واجاعاً وقياساً قال فاذ كرفيه القياس قلت ان خبراً أولى بك قال سأسألك عنه فاذ كرفيه القياس قلت قال الله تبارك وتعالى وان لكم في الانعام لعبارة تنسيقكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبناً خالصاً صافاً للشاربين فأحل شيئاً يخرج من حي اذا كان من حي يجمع معنيين الطيب وأن ليس بعضومه ينقصه خروجه منه حتى لا يعود مكانه مثله وحرم الدم من مذبح وحي فلم يحل لاحد أن يأكل دماً مسفوحاً من ذبح أو غيره فلو كنا حرمنا الدم لانه يخرج من حي أحلناه من المذبح ولكننا حرمناه لنجاسته ونص الكتاب به مثل البول والرجيع من قبل انه ليس من الطيبات قياساً على ماوجب غسله مما يخرج من الحي من الدم وكان في البول والرجيع يدخل به طيباً ويخرج خبيثاً ووجدت الولد يخرج من حي حلالاً ووجدت البيضة يخرج من بائنه حية فتكون حلالاً بان هذا من الطيبات فكيف أنكرت في المسك الذي هو غاية من الطيبات اذا خرج من حي أن يكون حلالاً وذهبت الى أن تشبهه بعضو قطع من حي والعضو الذي قطع من حي لا يعود فيه أبدًا وبين فيه نقصاً وهذا يعود زعمت بحاله قبل يسقط منه أنه وبالبن والبيضة والولد أشبه أم هو بالدم والبول والرجيع أشبه فقال بل بالبن والبيضة والولد أشبه اذا كانت تعود (١) بحالها أشبهه بالعضو يقطع منها واذا كان أطيب من اللبن والبيضة والولد يحل وما دونه في الطيب من اللبن والبيض يحل لانه طيب كان هو أحل لانه أعلى في الطيب ولا يشبه الرجيع الخبيث (قال) فما الخبر قلت (أخبرنا) الزنجي عن موسى بن عقبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى للنجاشي أواق مسك فقال لامسلة اني قد أهديت للنجاشي أواق مسك ولا أراه الا قدمات قبل أن يصل اليه فان جاءتنا وهبت لك كذا فجماعته فوهب لها ولغيرها منه (قال) وسئل ابن عمر عن المسك أنحوط هو فقال أو ليس من أطيب طبيكم وتطيب سعد بالمسك والذرية وفيه المسك وابن عباس بالغالية قبل يحرم وفيه المسك ولم أر الناس عندنا اختلفوا في اباحتها (قال) فقال لي قائل خبرت أن العنبر شيء ينبذه حوت من خوفه فكيف أحالت ثمنه قلت أخبرني عدد من أتق به أن العنبر نبات يخلقه الله تعالى في حشاف في البحر فقال لي منهم نفر حجتنا الريح الى جزيرة فاقنا بها ونحن ننظر من فوقها الى حشفة (٢) خارجة من الماء منها عليها عنبرة أصلها مستطيل كعنق الشاة والعنبرة ممدودة في فرعها ثم كناته معاهد فتراها تعظم فاخذها رجاء أن تريد عظمها فتهب ريح فركت البحر فقطعتنا فخرجت مع الموج ولم يختلف على أهل العلم بأنه كما وصفوا وانما غلط من قال انه يحده حوت أو طير فياً كله ليس به وطيب ريحه وقد زعم بعض أهل العلم أنه لا تأكله دابة الا قتلها فموت الحوت الذي يأكله فينبذه البحر فيؤخذ فيشق بطنه فيستخرج منه قال فنانقول فيما استخرج من بطنه قلت يغسل عنه شيء أصابه من أذاه ويكون حلالاً لأن يباع ويتطيب به من قبل أنه مستحسب غليظ غير متفر لا يخالطه شيء أصابه فيذهب فيه كله انما يصيب ما ظهر منه كما يصيب ما ظهر من الجلد فيغسل فيطهر ويصيب الشيء من الذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد

فيغسل فيطهر والاديم (قال) فهل في العنبر خبر قلت لأعلم أحدا من أهل العلم خالف في أنه لا بأس
ببيع العنبر ولا أحدا من أهل العلم بالعنبر قال في العنبر لا ما قلت لك من أنه نبات والنبات لا يحرم منه شيء
(قال) فهل فيه أثر قلت نعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن طائوس
عن أبيه عن ابن عباس سئل عن العنبر فقال إن كان فيه شيء فقيه الجنس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة (١) أن ابن عباس قال ليس في العنبر زكاة إنما
هو شيء دسره البحر (قال الشافعي) ولا يجوز بيع المسك وزنا في فارة لأن المسك مغيب ولا يذرى كم
وزنه من وزن جلوده والعود يتفاضل تفاضلا كثيرا فلا يجوز حتى يوصف كل صنف منه وبلده وسمته
الذي يميزه بينه وبين غيره كالأجوز في الثياب إلا ما وصفت من تسمية أجناسه وهو أشد تباينا من التمر وربما
رأيت المتاع بمائتي دينار والمنا من صنف غيره بخمسة دنانير وكلاهما ينسب إلى الجودة من صنفه وهكذا
القول في كل متاع العطارين مما يتباين منه ببلد أولون أو عظم لم يجز السلف فيه حتى يسمى ذلك وما لا يتباين
بشيء من هذا وصف بالجودة والرداء وجماع الاسم والوزن ولا يجوز السلف في شيء منه يخلطه عنبر الأخيا
من العنبر أو الغش السلف من الربيع فان شرط شيئا بترابه أو شيئا بقشوره وزنان كانت قشوره ليست
بما تنفعه أو شيئا يخلط به غيره منه لا يعرف قدر هذا من قدر هذا لم يجز السلف فيه (قال) وفي الفأران
كان من صيد البحر مما يعيش في البحر فلا بأس بهما وإن كانت تعيش في البر وكانت فأرا لم يجز بيعهما
وشراؤهما إذا لم تدبغ وإن دبغت فلا بداع لها طهور فلا بأس ببيعها وشراؤها وقال في كل جلد على عطر
وكل ما خفي عليه من عطر ودواء الصيادلة وغيره مثل هذا القول لأنه لا يحل بيع جلد من كلب ولا خنزير وإن
دبغ ولا غير مدبوغ ولا شيء منهما ولا من واحد منهما

(باب متاع الصيادلة)

(قال الشافعي) رحمه الله ومتاع الصيادلة كله من الادوية كمتاع العطارين لا يختلف فيما يتباين بجنس
أولون أو غيره ذلك يسمى ذلك الجنس وماتباين ويسمى وزنا وجديدا وعتيقا فإنه إذا تغير لم يعمل عمله جديدا
وما اختلط منه بغيره لم يجز كما قلت في متاع العطارين ولا يجوز أن يسلف في شيء منه إلا وحده أو معه غيره كل
واحد منهما معروف الوزن وبأخذهما ممتيزين فاما أن يسلف منه في صنفين مخلوطين أو أصناف مثل
الادوية المحببة أو الجمجمة أو الجعجعة بعضها إلى بعض بغير عجن ولا تحبيب فلا يجوز ذلك لأنه لا يوقف على حده
ولا يعرف وزن كل واحد منهما ولا جودته ولا ردائه إذا اختلط (قال الشافعي) وما يوزن مما لا يؤكل
ولا يشرب إذا كان هكذا قياسا على ما وصفت لا يختلف وإذا اختلف سمي أجناسه وإذا اختلف في ألوانه
سمي ألوانه وإذا اتقارب سمي وزنه فعلى هذا الباب وقياسه (قال) وما خفيت معرفته من متاع الصيادلة
وغيره مما لا يخلص من الجنس الذي يخالفه وما لم يكن منها أذى عمت معرفته عند أهل العلم العدول من
المسلمين لم يجز السلف فيه ولو كانت معرفته عامة عند الأطباء غير المسلمين والصيادلة غير المسلمين أو عبيد
المسلمين أو غير عدول لم أجز السلف فيه وإنما أجزه فيما أجد معرفته عامة عند عدول من المسلمين من أهل العلم
به وأقل ذلك أن أجد عليه عدلين يشهدان على تغييره وما كان من متاع الصيادلة من شيء محرم لم يحل بيعه
ولا شراؤه وما لم يحل شراؤه لم يجز السلف فيه لأن السلف يبيع من البيوع ولا يحل أكله ولا شربه وما كان
منها مثل الشجر الذي ليس فيه تحريم الأمن جهة أن يكون مضرا فكان سعال لم يحل شراء السم ليؤكل ولا يشرب
فإن كان يعالج به من ظاهر شيء لا يصل إلى جوفه ويكون إذا كان طاهرا ما مؤنا لا ضرر فيه على أحد موجود
المنفعة في داء فلا بأس بشراؤه ولا خيره في شراء شيء يخاطه لحوم الحيات الترياق وغيره لأن الحيات محررات

المزارع عارية فالقول
قول رب الأرض
مع عينه ويقطع الزارع
زرعه وعلى الزارع
كراء مثله إلى يوم قلع
زرعه وسواء كان
في إبان الزرع أو غيره
(قال المزني) رحمه
الله هذا خلاف قوله
في كتاب العارية في
راكب الدابة يقول
أعزتها ويقول بسل
أكرتها إن القول
قول الراكب مع عينه
وخلاف قوله في
الغسال يقول صاحب
الثوب بغير أجره
ويقول الغسال بأجره
أن القول قول صاحب
الثوب وأولى بقوله
الذي قطع به في كتاب
(١) قوله عن أذينة
كذلك في نسختين وفي
نسخة عن أبيه والذي
في المسند عن ابن
أذينة ولم نقف على
ما يرجح فمأرجعنا إليه
من الخلاصة والقاموس
فراجع كتبه معجمه

لأنهم من غير الطيبات ولأنه مخالطة ميتة ولأنه لا يؤول كل لحم من غير الأسمين ولا يؤول مالا يؤول كل لحمه ولا غيره والأبوال كلها نجسة لا تحل إلا في ضرورة فعلية ما وصفت هذا الباب كله وقياسه (قال) وجماع ما يحرم أكله في ذوات الأرواح خاصة إلا ما حرم من السكر ولا في شيء من الأرض والنبات حرام إلا من جهة أن يضر كالسم وما أشبهه فإذا دخل في الدواء من ذوات الأرواح فكان محرم الماء كقول فلا يحل وما لم يكن محرم الماء كقول فلا بأس

(باب السلف في اللؤلؤ وغيره من متاع أصحاب الجوهر)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز عند السلف في اللؤلؤ ولا في الزبرجد ولا في الباقوت ولا في شيء من الحجارة التي تكون حلياً من قبل أن يؤولت سلفت في لؤلؤة مدحرجة صافية وزنها كذا أو كذا ووصفتها مستطيلة ووزنها كذا كان الوزن في اللؤلؤة مع هذه الصفة تستوى صفاته وتبين لأن منه ما يكون أثقل من غيره فيفضل بالثقل والجودة وكذلك الباقوت وغيره فإذا كان هكذا فيما يوزن كان اختلافه لوزن في اسم الصغير والكبير أشد اختلافاً ولولم أفسده من قبل الصفاء وإن تبين وأعطيته أقل ما يقع عليه اسم الصفاء أفسد من حيث وصفت لأن بعضه أثقل من بعض فتكون الثقيلة الوزن بينا وهي صغيرة وأخرى أخف منها ووزن أثقل وزنها وهي كبيرة فتبينان في الثمن تبانياً متفاوئاً ولا أضبط أن أصفها بالعظم أبداً إذ لم يوزن لأن اسم العظم لا يضبط إذا لم يكن معه وزن فلما تبين اختلافهما بالوزن كان اختلافهما غير موزونين أشد تبانياً والله تعالى أعلم

(باب السلف في التبر غير الذهب والفضة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف ذهباً أو فضة أو عرضاً من العروض ما كان في تبر نحاس أو حديد أو أنك يوزن معلوم وصفة معلومة والقول فيه كله كالقول فيما وصفت من الأسلاف فيه أن كان في الجنس منه شيء يتبين في ألوانه فيكون صنف أبيض وآخر أحمر وصف اللون الذي سلف فيه وكذلك أن كان يتبين في اللون في أجناسه وكذلك أن كان يتبين في لونه وقسوته وكذلك أن كان يتبين في خلاصه وغير خلاصه لم يجز أن يترك من هذه الصفة شيئاً إلا وصفه فإن ترك منه شيئاً واحداً فسد السلف وكذلك أن ترك أن يقول جيداً أو رديئاً فسد السلف وهكذا في الحديد والرصاص والآل والزراوق فإن الزراوق يختلف مع هذا في رفته ونخاته بوصف ذلك وكل صنف منه اختلف في شيء غير وصفه حيث يختلف كما قلنا في الأمر الأول وهكذا في الزرنيخ وغيره وجميع ما يوزن مما يقع عليه اسم الصنف من الشب والكبريت وحجارة الآكحال وغيرها القول فيها قول واحد كالقول في السلف فيما قبلها وبعدها

(باب السلف في صمغ الشجر)

(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا السلف في اللبان والمصطكي والغراء وصمغ الشجر كله ما كان منه من شجرة واحدة كاللبان وصفه بالبياض وأنه غير ذكراً فإن كان منه شيء يعرفه أهل العلم يقولون له ذكراً إذا مضغ فسد وما كان منه من شجر شتى مثل الغراء وصفه شجرة وما تبين منه وإن كان من شجرة واحدة وصف كما وصفت في اللبان وليس في صغير هذا وكبيره تبين بوصف بالوزن وليس على صاحبه أن يوزن له فيه قرفه أو في شجرة متقووعة مع الصمغة لا توزن له الصمغة إلا محضه

(باب الطين الأرمني وطين البحيرة والمخثوم)

(قال الشافعي) رحمه الله وقد رأيت طيناً يزعم أهل العلم أنه طين أرمني ومن موضع منها معروف وطين

المزارعة وقد بينته في كتاب العارية

(أحباء الموات من كتاب وضعه بخطه لأعلمه سمع منه)

(قال الشافعي) رحمه الله بلاد المسلمين شيان عامر وموات فالعامر لأهله وكل ما صلح به العامر من طريق وفناء وسيل ماء وغيره فهو كالعامر في أن لا يملك على أهله إلا بآذنه الموات شيان موات ما قد كان عامر الأهل معروف في الإسلام ثم ذهبت عمارته فصار مواتاً فذلك كالعامر لأهله لا يملك إلا بآذنه الموات الثاني ما لا يملكه أحد في الإسلام يعرف ولا عماره ملك في الجاهلية إذا لم يملك فذلك الموات الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحياء مواتاً فهو له وعطيته صلى الله عليه وسلم عامة لمن أحياء الموات أثبت من عطية

يقال له طين الجيرة والمختوم ويدخلان معافي الادوية وسمعت من يدعي العلم بها يزعم أنهم ما يغشان بطين غيرهما الا ينفع منفعتهما ولا يقع موقعهما ولا يسوي مائة رطل منه رطلان واحد منهما ورأيت طينا عندنا بالحجاز من طين الحجاز يشبه الطين الذي رأيتهم يقولون انه أرمني (قال الشافعي) فان كان مما رأيته ما يختلط على المخلص بينه وبين ما سمعت من يدعي من أهل العلم به فلا يخلص فلا يجوز السلف فيه بحال وان كان يوجد عدلان من المسلمين يخلصان معرفته بشئ يبين لهما جاز السلف فيه وكان كما وصفنا قبله مما يسلف فيه من الادوية والقول فيه كالقول في غيره ان تبين بلون أو جنس أو بلد لم يجز السلف فيه حتى يوصف لونه وجنسه ويوصف بوزن معلوم

(باب بيع الحيوان والسلف فيه)

(قال الشافعي) رجه الله أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف بكر افجاءته ابل من الصدقة فقال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكره فقلت يا رسول الله اني لم أجد في الابل الاجلا خيارا ربا عيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطه ياه فان خيار الناس أحسنهم قضاء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) فهذا الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أخذ وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضمن بيعا بصفة وفي هذا ما دل على أنه يجوز أن يضم الحيوان كله بصفة في السلف وفي بيع بعضه ببعض وكل أمر لم فيه الحيوان بصفة و جنس وسن فكذا نأير بصفة وضرب ووزن وكالطعام بصفة وكيل وفيه دليل على أنه لا بأس أن يقضى بأفضل مما عليه متطوعا من غير شرط وفيه أحاديث سوى هذا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال جاء عبد فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يسمع أنه عبد فجاء سيده يريد فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعه فاشتره بعبد بن أسودين ثم لم يبايع أحدا بعده حتى يسأله أعبد هو أم حر (قال) وبهم إذا أخذ وهو أجازة عبد بعبد بن أجازة أن يدفع عن شئ في يده فيكون كقبضه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عبد الله بن كرم الجزري أخبره أن زياد بن أبي مريم مولى عثمان بن عفان أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصداقاه فجاءه بظهر مسان فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم قال هلكت وأهلك فقال يا رسول الله اني كنت أبيع البكرين والثلاثة بالبيع المسن يدا بيد وعلمت من حاجة النبي صلى الله عليه وسلم الى الظهر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذاك اذن (قال الشافعي) وهذا منقطع لا يثبت مثله وانما كتبناه أن الثقة أخبرنا عن عبد الله بن عمر بن حفص أو أخبرني عبد الله بن عمر بن حفص (قال الشافعي) قول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قال هلكت وأهلك أئمت وأهلك أموال الناس يعني أخذت منهم ما ليس عليهم (١) وقوله عرفت حاجة النبي صلى الله عليه وسلم الى الظهر يعني ما يعطيه أهل الصدقة في سبيل الله ويعطى ابن السبيل منهم وغيرهم من أهل السهمان عند نزول الحاجة بهم اليها والله تعالى أعلم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن بيع بيعين فقال قد يكون بيع خير من بيعين (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن علي بن أبي طالب باع جلاله يدعي عصفير بعشرين بعيرا الى أجل (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفيهما صاحبها بالربعة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد

من بعده من سلطان وغيره سواء كان الى جنب قسرية عامرة أو نهرا أو حيث كان وقد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الدور فقال حتى من بني زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة نكح عنا ابن أم عبد فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابتغني الله اذن ان الله عز وجل لا يقدر أمة لا يؤخذ فيهم للضعيف حقه وفي ذلك دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بالمدينة بين ظهري عمار الانصار من المازل والنخل وان ذلك لاهل العامر ودلالة على أن ما قارب العامر يكون منه موات والموات

(١) قوله عرفت حاجة النبي صلى الله عليه وسلم الى الظهر ولعله يشير الى رواية أو حكي المعنى والا فالذي صرح به قبل وعلمت من حاجة النبي الخ

كتبه مصححه

الى أجل فقال لا بأس به (أخبرنا ربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال لا ربا في الحيوان وانما هي من الحيوان عن ثلاث عن المضامين والملاقيع وحبل الحبلية والمضامين ما في ظهور الحبل والملاقيع ما في بطون الالبان وحبل الحبلية يبيع كان أهل الجاهلية يتبايعونه وكان الرجل يتنازع الجزور الى أن تنج الناقة ثم ينتج ما في بطنها (قال الشافعي) وما نهى عنه من هذا كما نهى عنه وإنه أعلم وهذا لا يبيع عين ولا صفة ومن يبيع الغرور لا يحل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع حبل الحبلية وهو موضوع في غير هذا الموضع (أخبرنا ربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال وليتبع البعير بالبعيرين يدايد وعلى أحدهما زيادة ورق والورق نسيئة قال وهذا كله أقول ولا بأس أن يسلف الرجل في الابل وجميع الحيوان بسن وصفة وأجل كما سلف في الطعام ولا بأس أن يبيع الرجل البعير بالبعيرين مثله أو أكثر يدايد والى أجل وبعير بالبعيرين وزيادته درهم يدايد ونسيئة إذا كانت إحدى البيعتين كلها نقد أو كلها نسيئة ولا يكون في الصفة نقد ونسيئة لا إلى أي شيء كان نقد ولا أنه كان نسيئة ولا يقارب البعير ولا يباعه لأنه لا ربا في حيوان بحیوان استدلالا به مما يبيع من البسوق ولم يحرمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وإنه خارج من معنى ما حرم مخصوص فيه بالتحليل ومن بعده من ذكرنا وسكتنا عن ذكره (قال) وانما كرهت في التسليم أن تكون إحدى البيعتين مبيعة بعضها نقد وبعضها نسيئة لاني لو أسلفت بعيرين أحدا للذين أسلفت نقد والآخر نسيئة في بعيرين نسيئة كان في البيعة دين بيني ولأسلفت بعيرين نقد في بعيرين نسيئة إلى أجلين مختلفين كانت قيمة البعيرين المختلفين إلى أجل مجهولة من قيمة البعيرين النقد لانهم مالو كانا على صفة واحدة كان المستأخر منهما أقل قيمة من المتقدم قبله فوفقت اليه المؤخره لا تعرف حصة مال كل واحد من البعيرين منهما وهكذا لا يسلم دنانير في شيء إلى أجلين في صفة واحدة وكذلك بعير بعشرين بعير يدايد ونسيئة لا ربا في الحيوان ولا بأس أن يصدق الحيوان ويصالح عليه ويكتب عليه والحيوان بصفة وسن كالدينار والدرهم والطعام لا يختلف كل ما جازعنا من هذا بصفة أو كيل أو وزن جازا الحيوان فيه بصفة وسن ويسلف الحيوان في الكيل والوزن والدينار والدرهم والعروض كلها من الحيوان من صنفه وغير صنفه إلى أجل معلوم ويبيع بها يدايد لا ربا فيها كلها ولا نهى من يبعه عن شيء بعقد صحيح الا يبيع اللحم بالحيوان انبا عاديون ماسواه (قال) وكل ما لم يكن في التبايع به ربا في زيادته في عاجل أو أجل فلا بأس أن يسلف بعضه في بعض من جنس وأجناس وفي غيره مما حل فيه الزيادة والله أعلم

(باب صفات الحيوان إذا كانت دينيا)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا سلف رجل في بعير لم يجر السلف فيه الا بان يقول من نعم بني فلان كما يقول نرب مروى وعمر بن ردي وحنطة مصرية لا اختلاف أجناس البلاد واختلاف الشبَاب والتمر والخنطة ويقول رباعي أو سداسي أو بازل أو أي سن أسلف فيها فيكون السن إذا كان من حيوان معروف أو فاجيا يسمى من الحيوان كالذرع فيما ينزع من الشبَاب والكيل فيما يكال من الطعام لان هذا أقرب الأشياء من أن يحاط به فيه كما الكيل والذرع أقرب الأشياء في الطعام والثوب من أن يحاط به فيه ويقول لونه كذا لانها تتفاضل في الألوان وصفة الألوان في الحيوان كصفة وشي الثوب ولون الخبز والقر والحري وكل يوصف بما يمكن فيه من أقرب الأشياء بالاحاطة به فيه ويقول ذكر أو أنثى لاختلاف الذكر والأنثى فإن ترك واحد من هذا فقد السلف في الحيوان (قال) وأحب الي أن يقول نتي من العيوب وان لم يقله لم يكن له عيب وأن يقول جسما فيكون له أقل ما يقع عليه اسم صفة الجسم وان لم يقله لم يكن له مودن لان الابدان عيب وليس له مرض ولا عيب وان لم يشترطه (قال) وان اختلف نعم بني فلان كان له أقل ما يقع عليه صفة من أي نعمهم

أما تسلطان أن يقطع
من ماله خاصة وأن
يحيى منه ما يرى أن
يحييه ما المنافع المسلمين
والتي عرفنا نساود لانه
فيما حيى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه
حيى النفع وهو بلد
ليس بأرايع الذي إذا
حي ضاقت البلاد على
أهل المواشي حوله
وأذربهم وكأوا
يحدون فيما سواه من
البلاد سعة لانفسهم
ومواشيهم وإنه قليل
من كثير يجاوز للقدر
وفيه صلاح لعامة
المسلمين بان تكون
الخليل المعدة لسبيل
الله تبارك وتعالى وما
فضل من سهمان أهل
الصدقات وما فضل
من النعم التي تؤخذ
من الجزية ترى جميعها
فيه فالما الخليل فقوة
لجميع المسلمين وسلك
سبيلها انها لاهل التي
والمجاهدين وأما النعم
التي تفضل عن سهمان
أهل الصدقات فيعاد

شاء فان زادوه فهم متطوعون بالفضل وقد قيل اذا تبين نعمهم فسد السلف الابان بوصف جنس من نعمهم (قال) والحيوان كله مثل الابل لايجزئ في شئ منه الا ما أجزأ في الابل (قال) وان كان السلف في ذيل أجزأ فهم اما أجزأ في الابل وأحب ان كان السلف في الفرس أن يصف شيته . لونه وان لم يفعل فله اللون بهيما وان كان له شبة فهو بالخيار في أخذها وتركها والبائع بالخيار في تسليمها واعطائه اللون بهيما (قال الشافعي) رحمه الله وهكذا هذا في ألوان الغنم ان وصف لونها وصفتها غزا أو كدرا وبما يعرف به اللون الذي يريد من الغنم وان تركه فله اللون الذي يصف جلته بهيما وهكذا جميع الماشية جرها وبغالها وبراذينها وغيرها مما يباع فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه وهكذا هذا في العبيد والاماء يصف أسنانهم بالسنيين وألوانهم وأجناسهم وتخلتهم بالعودة والسبوبة (قال) وان أتى على السن واللون والجنس أجزأ وان ترك واحد من هذا فسد السلف والقول في هذا وفي الجوارى والعبيد كالقول فيما قبله والتحلية أحب الى وان لم يفعل فليس له عيب كما لا يكون له في البيع عيب الا أنه ما يختلفان في خصلة ان جعلت له وقد اشتراها نقد بغير صفة كان بالخيار في ردها اذا علم أنها سبوبة لانه اشتراها على أنه يرى أنها جعدة والجعدة أكثر غنما من السبوبة ولو اشتراها سبوبة ثم جعلت ثم دفعت الى السلف لم يكن له ردها لانها تزنمه سبوبة لان السبوبة ليست بعيب ترد منه انما هي تقصير عن حسن أقل من تقصيرها بخلاف الحسن عن الحسن والحلاوة عن الحلاوة (قال) والاخير في أن يسلم في جارية بصفة على أن يوفها وهي حبلى ولا في ذات رحم من الحيوان على ذلك من قبل أن الحمل ما لا يعلمه الا الله وأنه شرط (١) فيها ليس فيها وهو شراء ما لا يعرف وشراؤه في بطن أمه لا يجوز لانه لا يعرف ولا يدري أيكون أم لا ولاخير في أن يسلف في ناقة بصفة ومعه اولدها موصوفا ولا في وليده ولا في ذات رحم من حيوان كذلك (قال) ولكن ان أسلف في وليده أو ناقة أو ذات رحم من الحيوان بصفة ووصف بصفة ولم يقل ابنها أو ولد ناقة أو شاة ولم يقل ولد الشاة التي أعطاها جاز وسواء أسلفت في صغير أو كبير موصوفين بصفة وسن تجمعهما أو كبيرين كذلك (قال) وانما أجزته في أمه ووصف يصفه لما وصفت من أنه يسلم في اثنين وكرهت أن يقال ابنها وان كان موصوفا لانها قد تلد ولا تلد وتأتي على تلك الصفة ولا تأتي وكرهت لو قال معها ابنها وان لم يوصف لانه شراء عين بغير صفة وشئ غير مضمون على صاحبه ألا ترى أنني لا أجزأ أن أسلف في أولاده شاة لانها قد تلد ولا تلد ويقل ولدها ويكثر والسلف في هذا الموضع يخالف بيع الاعيان (قال) ولو سلف في ناقة موصوفة أو ماشية أو عبد موصوف على أنه خباز أو جارية موصوفة على أنها ماشطة كان السلف صحيحا وكان له أدنى ما يقع عليه اسم المشط وأدنى ما يقع عليه اسم الخباز لا أن يكون ما وصف غير موجود بالبلد الذي يسلف فيه بحال فلا يجوز (قال) ولو سلف في ذات در على أنهما لبون كان فيها قولان أحدهما أنه جائز واذا وقع عليها أنهما لبون كانت له كما قلنا في المسائل قبلها وان تفاضل الى اللين كما يتفاضل المشي والعمل والثاني لا يجوز من قبل أنها شاة بلين لان شرطه ابتاعه واللين يتميز منها ولا يكون بتصرفها انما هو شئ يخلق الله عز وجل فيها كما يحدث فيها البعر وغيره فاذا وقعت على هذا صفة المسلف كان فاسدا كما يفسد أن يقول أسلف في ناقة يصفها وابن معها غير مكمل ولا موصوف وكلا يجوز أن أسلف في وليده حبلى وهذا أشبه القولين بالقياس والله أعلم (قال) والسلف في الحيوان كله وبيعه بغيره وبعضه ببعض هكذا لا يختلف من تفههم وغيرهم تفههم والابل والبقر والغنم والخيول والدواب كلها وما كان موجودا من الوحش منها في أبدى الناس مما يحل بيعه سواء كله ويسلف كله بصفة الا الاناث من النساء فانما نكره سلفهن دون ما سواهن من الحيوان ولا نكره أن يسلف فيهن انما نكره أن يسلفن والا الكلب والخنزير فانهما لا يباعان بدين ولا عين (قال) وما لم ينفع من السباع فهو مكتوب في غير هذا الموضع وكل ما لم يحل بيعه لا يحل السلف فيه والسلف بيع (قال) وكل ما أسلفت من حيوان وغيره وشرطت معه غيره فان كان المشروط معه

بها على أهلها وأمانهم الجزية فقوة لاهل التيء من المسلمين فلا يبقى مسلم الا دخل عليه من هذا خصلة صلاح في دينه أو نفسه أو من يلزمه أمره من قريب أو عامة من مستحق المسلمين فكان ما حصى عن خاصتهم أعظم منفعة لعامة من أهل دينهم وقوة على من خاف دين الله عز وجل من عدوهم قد حصى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه على هذا المعنى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وولى عليه مولى له يقال له هني وقال له يا هني ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم حجابة وأدخل رب الصرعة ورب الغنية واياي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهم ما ان تهلك ماشيتهم يرجع ان الى نخل وزرع وان رب الغنية يأتيني بعياله فيقول يا أمير

(١) قوله وأنه شرط فيها ليس فيها كذا في نسخة وفي أخرى وأنه شرط شيأ فيها ليس مثلها فخر كتبه مصححه

موصوفاً يحل فيه السلف على الانفراد جاز فكنتم انما أسلفت فيه وفي الموصوف معه وان لم يكن يجوز السلف فيه على الانفراد فسد السلف ولا يجوز السلف في حيوان موصوف من حيوان رجل بعينه أو ببلد بعينه ولا بتاج ماشية رجل بعينه ولا يجوز أن يسلف فيه الا فيما لا ينقطع من أيدي الناس كما قلنا في الطعام وغيره (قال الربيع) قال الشافعي ولا يجوز أن أقرضك جارية ويجوز أن أقرضك كل شيء سواها من دراهم ودينارين والفروج تحاط بأكثر مما يحاط به غيرها فلما كنت اذا أسلفتك جارية كان لي نزعها منك لاني لم آخذ منك فيها عوضاً لم يكن لك أن تطأ جارية لي نزعها منك والله أعلم

(باب الاختلاف في أن يكون الحيوان نسيئة أو يصلح منه اثنان بواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله فخالفنا بعض الناس في الحيوان فقال لا يجوز أن يكون الحيوان نسيئة أبداً قال وكيف أجزتم أن جعلتم الحيوان ديناً وهو غير مكبل ولا موزون والصفة تنفع على العبد بين وبينه ما دنا به وعلو البعيرين وبينهما تفاوت في الثمن قال فقلناه قلنا بأولي الامور ربنا أن نقول به بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في استلافه بغيره وقضائه اياه والقياس على ما سواها من سنته ولم يختلف أهل العلم فيه (قال) فاذكر ذلك قلت أما السنة النص فانه استسلف بغيره وأما السنة التي استدللنا بها فانه قضى بالدية مائة من الابل ولم أعلم المسلمين اختلفوا أنها باسنان معروفة وفي مضي ثلاث سنين وانه صلى الله عليه وسلم اقتدى كل من لم يطب عنه نفساً من قسم له من سبي هوازن بابل سماسات أو جس إلى أجل (قال) أما هذا فلا عرفه قلنا فافاً أكثر ما لا نعرفه من العلم قال أفتأبى قلت نعم ولم يحضر في اسناده قال ولم أعرف الدية من السنة قلت وتعرف مما لا تخالفنا فيه أن يكتب الرجل على الوصفاء بصفة وأن يصدق الرجل المرأة العبيد والابل بصفة قال نعم وقال ولكن الدية تلزم بغير أعيانها قلت وكذلك الدية من الذهب تلزم بغير أعيانها ولكن نقد البالد ووزن معلوم غير مردود فذلك تلزم الابل ابل العاقلة وسن معلومة وغير معيبة ولو أراد أن ينقص من أسنانها اسناناً تجز فلا أراك الاحكامت بهاموثة وأجزت فيها أن تكون ديناً وكذلك أجزت في صداق النساء لوقت وصفة وفي الكتابة لوقت وصفة ولو لم يكن روينافيه شيئاً الا ما جاعت عليه من أن الحيوان يكون ديناً في هذه المواضع الثلاث أما كنت محجوباً بقولك لا يكون الحيوان ديناً وكانت علة في زائلة (قال) وان السكاح يكون بغير مهر قلت له فلم تجعل فيه مهر مثل المرأة اذا أصيبت وتجعل الاصابة كالاستهلاك في السلعة في البيع الفاسد تجعل فيه قيمته قال فاعلمنا كرهنا السلم في الحيوان لان ابن مسعود كرهه قلنا فيخالف السلم سلفه أو البيع به أم هما شيء واحد قال بل كل ذلك واحد اذا جاز أن يكون ديناً في حال جاز أن يكون ديناً في كل حال قلت قد جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناً في السلف والدية ولم يخالفنا في أنه يكون في موضعين آخرين ديناً في الصداق والكتابة فان قلت ليس بين العبد وسيد ربا قلت لا يجوز أن يكتبه على حكم السيد وعلى أن يعطيه ثمرة لم يسلط صلاحها وعلى أن يعطيه ابنه المولود معه في كتابته كما يجوز لو كان عبداً له ويكون للسيد يأخذ ماله قال ما حكمه حكم العبيد قلنا فقلنا لا يجوز بيع شيء الا تركته والله المستعان وما نراك أجزت في الكتابة الا ما أجزت في البيوع فكيف أجزت في الكتابة أن يكون الحيوان نسيئة ولم تجزه في السلف فيه أرايت لو كان ثابتاً عن ابن مسعود أنه كره السلم في الحيوان غير مختلف عنه فيه والسلم عندك اذا كان ديناً كما وصفتنا من إسناده وغير ذلك أكان يكون في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع الناس حجة قال لا قلت فقد جعلته حجة على ذلك متظاهراً متأكداً في غير موضع وانت تزعم في أصل قولك أنه ليس بثابت عنه قال ومن أين قلت وهو منقطع عنه ويزعم الشعبي الذي هو أكبر من الذي روى عنه كراهته أنه انما أسلف له في لقاح قبل ابل بعينه وهذا مكرهه عندنا وعند كل أحد هذابيع الملاحيق والمضامين أو هما وقلت لمحمد بن الحسن أنت أخبرني عن

المؤمنين يا أمير المؤمنين أفطاركهم أنا لا بالآل والكلأ أهون من الدرهم والدينار (قال الشافعي) رحمه الله وليس للإمام أن يحصى من الأرض الأقلها الذي لا يتبين ضرره على من جاء عليه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حى الا لله ورسوله (قال) وكان الرجل العزيز من العرب اذا اتجع ببلد محصبا أو في بلك على جبل ان كان به أنشزان لم يكن ثم استعوى كاه أو وقف له من يسمع منه صوتاً بالعواء خفي انتهى صوته جهاد من كل ناحية لنفسه ويرعى مع العامة فيما سواه ويمنع هذا من غيره لضعف ماشيته وما أراد معها فترى أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حى الا لله ورسوله لا حى على هذا المعنى الخاص وأن قوله لله قلته كل محي وغيره

أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي الجحترى أن بني عم عثمان أتوا واديا فقصوا شيئا في ابل رجل قطعوا به
 لب ابله وقتلوا فصالها فأقضى عثمان وعنده ابن مسعود فرضي بحكم ابن مسعود فحكم أن يعطى بواديه ابل
 مثل ابله وفصالا مثل فصاله فأخذ ذلك عثمان فيروى عن ابن مسعود أنه يقضى في حيوان بحميوان مثله
 دية الاله ادا قضى به بالمدينة وأعطيه بواديه كان دينا ويريد أن يروى عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم تروون
 عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله بن مسعود في وصفاء أحدهم أبوزائدة مولا نافلو
 اختلف قول ابن مسعود فيه عندك فأخذ رجل ببعضه دون بعض ألم يكن له قال بلى قلت ولولم يكن فيه
 غيرا لاختلاف قول ابن مسعود قال نعم قلت فلم خالف ابن مسعود ومعه عثمان ومعنى السنة والاجماع قال
 فقال منهم قائل فلوزعت أنه لا يجوز السلم فيه ويجوز اسلامه وأن يكون دية وكتابة ومهراو بعير ابيعيرين
 نسيئة قلت فقله ان شئت قال فان قلته قلت يكون أصل قولك لا يكون الحيوان دينا خطأ بحاله قال فان
 انتقلت عنه قلت فأنتم تروون عن ابن عباس أنه أجاز السلم في الحيوان وعن رجل آخر من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم قال انالرويه قلت فان ذهب رجل الى قولهما أو قول أحدهما دون قول ابن مسعود
 أيجوز له قال نعم قلت فان كان مع قولهما أو قول أحدهما القياس على السنة والاجماع قال فذلك أولى
 أن يقال به قلت أفترجع مع من أجاز السلم في الحيوان القياس فيما وصفت قال نعم وما رديت لأى معنى
 ترك أصحابنا قلت أفترجع الى اجازته قال أقف فيه قلت في معذر غيرك في الوقف عما بان له (قال)
 ورجع بعضهم ممن كان يقول قولهم من أهل الامار الى اجازته وقد كان بطله (قال الشافعي) قال
 محمد بن الحسن فان صاحبنا قال انه يدخل عليكم خصله تتركون فيها أصل قولكم انكم لم تحيروا واستسلاف
 الولا ند خاصة وأجزتم بيعهن بدين والسلف فيهن قال قلت أرأيت لو تركنا قولنا في خصله واحدة ولزمناء
 في كل شيء أكذا معذورين قال لا قلت لان ذلك خطأ قال نعم قلت فن أخطأ قليلا أم مثل حالا من أخطأ
 كثيرا قال بل من أخطأ قليلا ولا عذره قلت فأنت تقر بخطا كثير وتأتى أن تمقل عنه ونحن لم نخطئ
 أصل قولنا انما فرقنا بينه بما تفرق الاحكام عندنا وعندك بأقل منه قال فادكره قلت أرأيت اذا اشتريت
 منك جارية موصوفة بدين أملكك عليك الا الصفة ولو كانت عندك مائة من تلك الصفة لم تكن في
 واحدة ممن بعينها وكان لا أن تعطى أيتها شئت فاذ فعلت فقد ملكتها حينئذ قال نعم قلت ولا يكون لا
 أخذها منى كما لا يكون لك أخذها لو بعتهامكانك وانت قدت عنها قال نعم قلت وكل بيع بيع بمن ملك
 هكذا قال نعم قلت أفأرأيت اذا أسلفتك جارية الى أخذها منك بعد ما قبضتها من ساعتى وفي كل ساعة
 قال نعم قلت فلك أن تطأ جارية متى شئت أخذتها أو استبرأتم أو وطئتها قال فافرق بينها وبين غيرها
 قلت الوطء قال فان فيها المعنى في الوطء ما هو في رجل ولا في شيء من البهائم قلت فبذلك المعنى فرقت بينهما
 قال فلم لي بجزله أن يسلفها فان وطئها لم يرتد هاور مثلها قلت أيجوز أن أسلفك شيئا من يكون لك أن تمنعنى
 منه ولم يفت قال لا قلت فكيف تجيز ان وطئها أن لا يكون لى عليها سبيل وهى غير فائنة ولو جاز لم يصح
 فيه قول قال وكيف ان أجزته لا يصح فيه قول قلت لاني اذا سلطته على اسلافها فقد أبحث فرجها للذى
 سلفها فان لم يطأها حتى يأخذها السيد أبحثه للسيد فكان الفرج حلالا للرجل ثم حرم عليه بلا اخراج له
 من ملكه ولا تملكه رقبته الجارية غيره ولا طلاق (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وكل فرج حل
 فانما يحرم بطلاق أو اخراج ما ملكه من ملكه الى ملك غيره أو أمور ليس المستسلف في واحد منها قال
 أفترسخه بغير هذا مما نعرفه قلت نعم قياسا على أن السنة فرقت بينه قال فاذا ذكره قلت أرأيت المرأة
 نهيت أن تسافر الا مع ذى رحم محرم ونهيت أن يتخلوهم ارجل وليس معها ذو محرم ونهيت عن الحلال لها
 من التزويج الا بولى قال نعم قلت أفترسخ في هذا معنى نهيت له الا ما خلق في الادميين من الشهوة للنساء
 وفي الادميات من الشهوة للرجال فخط في ذلك ثلثا ينسب الى المحرم منه ثم حيط في الحلال منه ثلثا ينسب

ورسوله صلى الله عليه
 وسلم انما يحصى
 لصلاح عامة المسلمين
 لا لما يحصى له غيره من
 خاصة نفسه وذلك
 أنه صلى الله عليه
 وسلم لم يملك ما لا الا
 ما لا غنى به وبعاله
 عنه ومصلحتهم حتى
 صير ما ملكه الله من خمس
 النخس وماله اذا حبس
 قوت سنته مردودا في
 مصلحتهم في الكراع
 والسلاح عدة في سبيل
 الله ولان نفسه وماله
 كان مقصرا لاطاعة الله
 تعالى (قال) وليس
 لاحد أن يعطى ولا يأخذ
 من الذى جاءه رسول
 الله صلى الله عليه
 وسلم فان أعطيته فعمره
 نقصت عمارته

(باب ما يكون احياء)

قال الشافعي رحمه الله
 والاحياء ما عرفه الناس
 احياء لمثل الحيوان
 كان مسكنا فبان يبنى
 بمثل ما يكون مثله بناء
 وان كان للسدواب
 فبان يبنى محظرة وأقل

الى ترك الحظ فيه أو الدلسة قال ما فيه معنى الا هذا أو في معناه قلت أف تجد اننا البهايم في شيء من هذه المعاني أو ذكر الرجال أو البهايم من الحيوان قال لا قلت فبان لك فسر الكتاب والسنة بينهما وأنه إنما نهى عنه للحيطة لما خلق فيهم من الشهوة لهم قال نعم قلت فهذا فرقنا وغيره مما في هذا كفاية منه ان شاء الله تعالى قال أف تقول بالذريعة قلت لا ولا معنى في الذريعة إنما المعنى في الاستدلال بالخبر اللازم أو القياس عليه أو المعقول

(باب السلف في الثياب)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن حريج أنه سئل ابن شهاب عن ثوب بثوبين نسيت فقلت لا بأس به ولم أعلم أحدا يكرهه (قال الشافعي) وما حكيت من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على أهل نجران ثيابا معروفة عند أهل العلم بكمكة ونجران ولا أعلم خلافا في أنه يحل أن يسلم في الثياب بصفة قال والصفات في الثياب التي لا يستغنى عنها ولا يجوز للسلف حتى تجمع أن يقول لك الرجل أسلم اليك في ثوب مروى أو هروى أو رازى أو بلخى أو بغدادى طوله كذا وعرضه كذا صفيقا دقيقا أو رقيقا فاذا جاء به على أدنى ما تلزمه هذه الصفة لزمه وهو متطوع بالنضل في الجوده اذ لزمها الصفة وإنما قلت دقيقا لأن أقل ما يقع عليه اسم الدقة غير متباين الخلاف في أدق منه وأدق منه زيادة في فضل الثوب ولم أقل صفيقا مرسلة لأن اسم الصفاقة قد يقع على الثوب الدقيق والغليظ فيكون أن أعطاه غليظا أعطاه شرامن دقيق وان أعطاه دقيقا أعطاه شرامن غليظ وكلاهما يلزمه اسم الصفاقة قال وهو كما وصفت في الابواب قبله اذا ألزم أدنى ما يقع عليه الاسم من الشرط شيئا وكان يقع الاسم على شيء يخالفه هو خير منه لزم المشتري لأن الخير زيادة يتطوع بها البائع واذا كان يقع على ما هو شر منه لم يلزمه لأن الشر ينقص لا يرضى به المشتري (قال) فان شرطه صفيقا فنجسنا لم يكن له أن يعطيه دقيقا وان كان خيرا منه لأن في الثياب علة أن الصفيق النخين يكون أدقا في البرد وأكث في الحر وربما كان أبقى فهذه علة تنقصه وان كان ثمن الادق أكثر فهو غير الذي أسلف فيه وشرط لحاجته (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وان أسلم في ثياب بلد بها ثياب مختلفة الغزل والعمل يعرف كلها باسم سوى اسم صاحبها لم يجوز السلف حتى يصف فيه ما وصفت قبل ويقول ثوب كذا وكذا من ثياب بلد كذا ومتى ترك من هذا أسلم يجوز السلف لأنه بيع مغيب غير موصوف كما لا يجوز في التمر حتى يسمى جنسه (قال) وكل ما أسلم فيه من أجناس الثياب هكذا كله ان كان وشيئا منه يوسفيا أو نجرانيا أو فارعا أو باسمه الذي يعرف به وان كان غير وشي من العصب والخبرات وما أشبهه وصفه ثوب حبرة من عمل بلد كذا دقيق البيوت أو متر كما سلا أو صفته أو جنسه الذي هو جنسه وبلده فان اختلف عمل ذلك البلد قال من عمل كذا العمل الذي يعرف به لا يجوز في السلم دونه وكذلك في ثياب القطن كما وصفت في العصب قبلها وكذلك البياض والحريرو والطيبالس والصفوف كله والابرسم واذا عمل الثوب من قرأ ومن كان أو من قطن وصفه وان لم يصف غزله اذا عمل من غزول مختلفة أو من كرسف مروى أو من كرسف خشن لم يصح وان كان إنما يعمل من صنف واحد يبلده الذي سلف فيه لم يضره أن لا يصف غزله اذا وصف الدقة والعمل والزرع وقال في كل ما يسلم فيه جيدا أو رديا ولزمه كل ما يقع عليه اسم الجوده أو الرداءة أو لصفة التي يشترط قال وان سلف في وشي لم يجوز حتى يكون للوشي صفة يعرفها أهل العدل من أهل العلم ولا خير في أن يريه خرقه ويتواضعها على يد عدل يوفيه الوشى عاها اذا لم يكن الوشى معروفا كما وصفت لأن الخرقه قد تهلك فلا يعرف الوشى

عمارة الزرع التي تملك بها الارض أن يجمع ترابا يحيط بها تبين به الارض مسن غيرها ويجمع حرثها وزرعها وان كان له عين ماء أو بئر حفرها أو ساقه من نهر إليها فقد أحياها وله مرافقها التي لا يكون صلاحها إلا بها ومن أقطع أرضا أو تجررها فلم يعمرها رأيت السلطان أن يقول له ان أحيتها والا خلتا بيننا وبين من يحبسها فان تأجله رأيت أن يفعل

(ما يجوز أن يقطع وما لا يجوز)

قال الشافعي رحمه الله ما لا يملكه أحد من الناس يعرف صنفان أحدهما ماضى ولا يملكه إلا بما يستحدثه فيه والثاني ما لا تطلب المنفعة فيه إلا بشئ يجعل فيه غيره وذلك المعادن الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والمكحل

(باب السلف في الاله والجلود)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في جلود الابل ولا البقر ولا اهاب الغنم ولا جلود ولا اهاب من رق ولا غيره ولا يباع الامنظور اليه قال وذلك انه لم يجز لنا أن نقبسه على الثياب لانا لو قسناه عليها لم يحل الامدروا مع صفته وليس يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته عن أن يضبط بذرع بحال ولو ذهبنا بقبسه على ما أجزنا من الحيوان بصفة لم يصح لنا وذلك انا انما نجيز السلف في بعير من نعم بني فـ لان ثني أو جذع موصوف فيكون هذا فيه كالذرع في الثوب ويقول ر باع وبازل وهو في كل سن من هذه الاسنان أعظم منه في السن قبله حتى يتناهي عظمه وذلك معروف مضبوط كما يضبط الذرع وهذا لا يمكن في الجلود لا يقدر على أن يقال جلد بقرة ثنية أو ر باع ولا شاة كذلك ولا يتم فيقال بقرة من نتاج بلد كذا لان النتاج يختلف في العظم فلما لم يكن الجلد يوقع على معرفته كما يوقع على معرفة ما كان قائما من الحيوان فيعرف بصفة نتاج بلده عظمه من صغره خالفت الجلود الحيوان في هذا وفي أن من الحيوان ما يكون السن منه أصغر من السن مثله والاصغر خير عند التجار لشيء ويدرك بذلك صفته وجنسه وليس هذا في الجلود هكذا الجلود لا حياة فيها وانما تفاضلها في ثخانتها وسعتها وصلابتها ومواضع منها فلما لم تجد خبرا تتبعه ولا قياسا على شيء مما أجزنا السلف فيه لم يجز أن نجيز السلف فيه والله تعالى أعلم ورأينا ما لم يوقف على حده فيها ردنا السلم فيه ولم تجز نسبة ذلك أن ما يبيع نسبة لم يجز الامعول ما وهذا لا يكون معلوما بصفة بحال

(باب السلف في القراطيس)

(قال الشافعي) رحمه الله ان كانت القراطيس تعرف بصفة كما تعرف الثياب بصفة وذرع وطول وعرض وجودة ورقة وغلظ واستواء صنعة أسلف فيها إلى هذه الصفة ولا يجوز حتى تستجمع هذه الصفات كلها وان كانت تختلف في قري أو رساتيق لم يجز حتى يقال صنعة قرية كذا أو كورة كذا أو رساتيق كذا فان ترك من هذا شيئا لم يجز السلف فيه والقول فيها كالقول فيما أجزنا فيه السلف غيرها وان كانت لا تضبط بهذا فلا خير في السلف فيها ولا أحسبها بهذا المضبوطة أو ضبطها أصح من ضبط الثياب أو مثله

(باب السلف في الخشب ذرعا)

(قال الشافعي) رحمه الله من سلف في خشب الساج فقال ساج سمح طول الخشبة منه كذا وغلظها كذا وكذا ولونها كذا فهذا جائز وان ترك من هذا شيئا لم يجز وانما أجزنا هذا الاستواء بنبتته وان طرفه لا يقربان وسطه ولا جميع ما بين طرفيه من نبتته وان اختلف طرفاه تقاربا واذ اشترط له غلظا فجاءه بأحد الطرفين على الغلظ والاخر كثر فهو متطوع بالفضل ولزم المشتري أخذه فان جاءه ناقصا من طول أو ناقص أحد الطرفين من غلظ لم يلزمه لان هذا نقص من حقه (قال) وكل ما اشوت نبتته حتى يكون ما بين طرفيه منه ليس بأدق من طرفيه وأحدهما من السمع أو تربيع رأسه فامكن الذرع فيه أو تدور تدورا مستويا فامكن الذرع فيه بشرط فيه ما وصفت في الساج جاز السلف فيه وسمى جنسه فان كان منه جنس يختلف فيكون بعضه خيرا من بعض مثل الدوم فان الخشبة منه تكون خيرا من الخشب مثلها الحسن لم يستغن عن أن يسمى جنسه كما لا يستغنى أن يسمى جنس الثياب فان ترك تسمية جنسه فسد السلف فيه وما لم يختلف أجزنا السلف فيه بالصفة والذرع على نحو ما وصفت قال وما كان منه طرفاه أو أحدهما

والكبريت والملح وغيره وأصل المعادن صنفان ما كان ظاهرا كالملاح في الجبال تنبأه الناس فهذا لا يصلح لاحد أن يقطعه بحال والناس فيه شرع وهكذا النهر والماء الظاهر والنبات فيما لا يملك لاحد وقد سأل الأبييض ابن جال النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطعه ملح ما رُب فأقطعه اياه أو أراد فقيل له أنه كالماء العذب فقال فلا

اذن (قال) ومثل هذا كل عين ظاهرة كنفت أو قبرا وكبريت أو موميا أو حجارة ظاهرة في غير ملك أحد فهو كالماء والكل والناس فيه سواء ولو كانت بقعة من الساحل يرى أنه ان حفر ترابا من أعلاها ثم دخل عليها ماء ظهر لها ملح كان للسلطان أن يقطعهها وللرجل أن يعمرها بهذه الصفة فيملكها

(باب تفرع القطائع وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله

أجل من الآخر ونقص ما بين طرفيه أو بما بينهما لم يجز السلف فيه لأنه حينئذ غير موصوف العرض
كما لا يجوز أن يسلف في ثوب موصوف الطول غير موصوف العرض قال فعلى هذا السلف
في الخشب الذي يباع ذرعاً كله وقياسه لا يجوز حتى تكون كل خشبة منه موصوفة بمحدودة كما وصفت
وهكذا خشب المواثيق موصوف طولها وعرضها وجنسها ولونها (قال) ولا بأس بإسلام الخشب في الخشب
ولار بافيماعدا الكيل والوزن من المأكول والمشروب كله والذهب والورق وما عدا هذا فلا بأس بالفضل
في بعضه على بعض إذا بدو نسبة سلباً وغير سلباً كيف كان إذا كان معلوماً

(باب السلف في الخشب وزناً)

(قال الربيع) قال الشافعي وما صغر من الخشب لم يجز السلف فيه عدد أو لا حزم ولا يجوز حتى يسمى الجنس
منه فيقول ساجماً أسوداً أو أسوس يصف لونه بنسبته إلى الغلط من ذلك الصنف أو إلى أن يكون منه دقة أما
إذا اشتريت جلة قلت دقاً فأو أو ساطاً أو غلطاً وزن كذا وكذا أو ما إذا اشتريت به مختلفاً قلت كذا وكذا
رطلاً غليظاً وكذا وكذا أو ساطاً وكذا وكذا أو غلطاً لا يجوز فيه غير هذا فان تركت من هذا شيئاً فسد السلف
وأحب لو قلت سمحاً فان لم تقله فليس لك فيه عقد لأن العقد تمنعه السباح وهي عيب فيه تنقصه وكل
ما كان فيه عيب ينقصه لما يراد له لم يلزم المشتري وهكذا كل ما اشترى النجارة على ما وصفت لك لا يجوز
الامذرو عام معلوماً أو موزوناً معلوماً بما وصفت (قال) وما اشترى منه حطباً أو قدبه وصف حطب سمر أو سلم
أو حوض أو أراك أو قرط أو عرعر ووصف بالغلط والوسط والدقة وموزوناً فان ترك من هذا شيئاً لم يجز
ولا يجوز أن يسلف عدداً ولا حزم ولا غير موصوف موزون بحال ولا موزون غير موصوف بغلظه ودقته
وجنسه فان ترك من هذا شيئاً فسد السلف (قال) فأما عيدان القسي فلا يجوز السلف فيها إلا بامر
قلما يكون فيها موجوداً فإذا كان فيها موجوداً جاز ذلك أن يقول عود شوحطة جذل من نبات أرض كذا
السهل منها أو الجبل أو دقيق أو وسط طوله كذا وعرضه كذا وعرض رأسه كذا ويكون مستوى
النبته وما بين الطرفين من الغلط فكل ما مكنت فيه هذه الصفة منه جاز وما لم يمكن لم يجز وذلك أن عيدان
الأرض تختلف فتباين السهل والجبل منها يتباين والوسط والدقيق يتباين وكل ما فيه هذه الصفة من شريان
أو نبع أو غيره من أصناف عيدان القسي جاز وقال فيه شوحطاً أو فلقاً أو فلقاً أقدم نباتاً من الخوط
والخوط الشاب ولا خيه في السلف في قداح النبل شوحطاً كانت أو قناً أو غير ذلك لأن الصفة لا تقع عليها
وإنما تفاضل في الثخانة وتباين فيها فلا يقدر على ذرع ثخانتها ولا يتقارب فيخير أقل ما تقع عليه الثخانة كما
تخيره في الشباب

(باب السلف في الصوف)

(قال الشافعي) رجه الله لا يجوز السلف في الصوف حتى يسمى صوف ضأن بلد كذا الاختلاف أصواف
الضأن بالبلدان ويسمى لون الصوف لاختلاف ألوان الأصواف ويسمى جيداً ونقياً ومغسولاً لما يعلق به
مما ينقل وزنه ويسمى طوالاً وقصاراً من الصوف لاختلاف قصاره وطواله ويكون بوزن معلوم فان ترك
من هذا شيئاً واحد فسد السلف فيه وإذا جاء بأقل مما يقع عليه اسم الطول من الصوف وأقل مما يقع عليه
اسم الجودة وأقل مما يقع عليه اسم البياض وأقل مما يقع عليه اسم النقاء وجاء به من صوف ضأن البلد الذي
سمى لزماً المشتري قال ولو اختلف صوف الأناث والكباش ثم كان يعرف بعد الجزاء لم يجز حتى يسمى صوف
خول أو أناث وان لم يتباين ولم يكن يتميز فيعرف بعد الجزاء فوضفه بالطول وما وصفت جازاً السلف فيه
ولا يجوز أن يسلف في صوف غنم رجيل بعينه إلا ما قد يتلف وتأتي الآفة على صوفها ولا يسلف إلا في شيء

واللفظ شائع ضربان
أحدهما ما مضى
والثاني اقطاع ارفاق
لأنماك مثل المقاعد
بالاسواق التي هي
طريق المسلمين فن تعد
في موضع منها للبيع
كان بقدر ما يصلح له
منها ما كان مقيماً فيه
فاذا أفاقه لم يكن له
منعه من غيره كافيته
العرب وقساططهم
فاذا اتجّعوا لم يذكروا
بها حيث تركوا

(أقطاع المعادن وغيرها)

(قال الشافعي) رجه
الله وفي اقطاع المعادن
قولان أحدهما أنه
يخالف اقطاع الأرض
لأن من أقطع أرضاً فيها
معادن أو عملها وليست
لأحد سواء كانت ذهباً
أو فضة أو نحاساً
أو ما يخلص الأجونة
لأنه باطن مستكن
بين ظهري تراب أو
حجارة كانت هذه
كالسوات في أن له أن
يقطعه أياها ويخالفه

لموات في أحد القولين
فان الموات اذا أحييت
مرة ثبت احيائها
وهذه في كل يوم يبتدأ
أحيائها بالبطون ما فيها
ولا ينبغي أن يقطعها من
المعادن الا قدر ما يحتمل
على أنه ان عطله لم يكن
له منع من أخذه ومن
يجتبه في ذلك أن له
بيع الارض وليس له
بيع المعادن وانها
كالبئر تحفر بالبادية
فتكون لحافرها ولا
يكون له منع الماشية
فضل ماؤها وكالمزبل
بالبادية هو أحق به فاذا

تركه لم يمنع منه من نزله ولو
أقطع أرضاً فأحياها ثم
ظهر فيها معدن ملكه
ملك الارض في القولين
معاوكل معدن عمل فيه
جاهلي ثم استقطعه
رجل ففيه آقاويل
أحداهن أنه كالبر الجاهلي
والماء العذب فلا يمنع
أحد أن يعمل فيه
فاذا استبقوا اليه فان
وسعهم عملوا معاوان
ضاق أقرع بينهم أي هم
(١) قوله والكلاجارة
الخ كذا بالاصول ولم
نجد به هذا المعنى في
كتب اللغة التي بأيدينا
ولعله محرف عن الكلى
جميع كدية بالذال المهملة
وزان غسقة وحرره
هـ محققه

موصوف مضمون موجود في وقته لا يخطئ ولا يجوز في صوف غنم رجل بعينها لانه يخطئ و يأتي على
غير الصفة ولو كان الاجل فيها ساعة من النهار لان الافة قد تأتي عليها وعلى بعضها في تلك الساعة وكذلك
كل سلف مضمون لاخير في أن يكون في شيء بعينه لانه يخطئ ولاخير في أن يسلفه في صوف بلا صفة وير به
صوفا فيقول أستوفيه منك على بياض هذا ونقائه وطوله لان هذا أقدم لك فلا يدري كيف صفته فيصير
السلف في شيء مجهول قال وان أسلم في وبر الابل أو شعر المعزى لم يجز الا كما وصفت في الصوف وبطل منه
ما يبطل منه في الصوف لا يختلف

(باب السلف في الكرسف)

(قال الشافعي) رحمه الله لاخير في السلف في كرسف بجوزة لانه ليس مما صلاحه في أن يكون مع جوزة انما
جوزة قشرة تطرح عنه ساعة يصلح ولاخير فيه حتى يسمى كرسف بلد كذا وكذا أو يسمى جيدا أو رديئا أو يسمى
أبيض نقياً أو أسمر وبوزن معلوم وأجل معلوم فان ترك من هذا شيئا واحدا لم يجز السلف فيه وذلك أن
كرسف البلدان يختلف فيلين ويخشن ويطول شعره ويقصر ويسمي ألوانها ولاخير في السلم في كرسف
أرض رجل بعينها كما وصفنا قبله ولكن يسلم في صفة مأمونة في أيدي الناس وان اختلف قديم الكرسف
وجديده سماه قديما أو جديدا من كرسف بسنة أو سنتين وان كان يكون نديا سماه جافا لا يجزى فيه غير
ذلك ولو أسلم فيه منق من حبه كان أحب الي ولا أرى بأساً أن يسلم فيه بحبه وهو كالنوى في التمر

(باب السلف في القر والكتان)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا ضبط القر بان يقال قر بلد كذا أو بوصف لونه وصفاء ونقاؤه وسلامته من
العيب ووزنه فلا بأس بالسلف فيه ولاخير في أن يترك من هذا شيئا واحدا فان ترك لم يجز فيه السلف وان
كان لا يضبط هذا فيه لم يجز فيه السلف وهكذا الكتان ولاخير في أن يسلف منه في شيء على عين يأخذها
عنده لان العين تهلك وتغير ولايجوز السلف في هذا وما كان في معناه إلا بصفة تضبط وان اختلف طول
القر والكتان فبما ين طول بهي طوله وان لم يختلف جاء الوزن عليه وأجزأه ان شاء الله تعالى وما سلف فيه
كبيلا يستوف وزنا لا اختلاف الوزن والكيل وكذلك ما سلف فيه وزنا لم يستوف كيلا

(باب السلف في الحجارة والارحية وغيرها من الحجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في حجارة البنيان والحجارة تفاضل بالالوان والاجناس والعظم
فلايجوز السلف فيها حتى يسمى منها أخضر أو أبيض أو زبريا أو سبانيا باسمه الذي يعرف به وينسب اليه
الصلاية وأن لا يكون فيه عرق ولا كلا (١) والكلا حجارة محلوقة مدورة صلاب لا تحبب الحديد اذا ضربت
تكسرت من حيث لا يزيد الضارب ولا تكون في البنيان الاغشا (قال) ويصف كبرها بان يقول
ما يحمل البعير منها اجرين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة بوزن معلوم وذلك أن الاجال تختلف وأن الحجرين
يكونان على بعير فلا يعتد لان حتى يجعل مع أحدهما حجر صغير وكذلك ما هو أكثر من حجرين فلايجوز
السلف في هذا الا بوزن أو أن يشتري وهو يرى فيكون من بيوع الجسراف التي ترى قال وكذلك لايجوز
السلف في النقل والنقل حجارة صغار الا بان يصف صغارا من النقل أو حشوا أو دواخل فيعرف هذا
عند أهل العلم به ولايجوز الاموز والانه لا يكال للحجافيه ولا تحيط به صفة كما تحيط بالثوب والحوان وغيره
مما يباع عددا ولايجوز حتى يقال صلاب واذا قال صلاب فليس له زخو ولا كذا ولا متفتت قال
ولا بأس بشراء الرخام ويصف كل رخامة منه بطول وعرض وثخانة وصفاء وجوده وان كانت تكون لها

تساريع (١) مختلفة يتبين فضلها منها وصف تساريع وان لم يكن اكتفى بما وصف فان جاءها فاختلف فيها أربها أصل البصر فان قالوا يقع عليها اسم الجودة والصفاء وكانت بالطول والعرض والخناء التي شرط لزمته وان نقص واحد من هذه لم تتركه قال ولا بأس بالسلف في حجارة المرمر بعظم ووزن كما وصفت في الحجارة قبله وبصفاء فان كانت له أجناس تختلف وأران وصفه بأجناسه وألوانه قال ولا بأس أن يشتري آنية من مرمر بصفة طول وعرض وعمق وخناء وصنعة ان كانت تختلف فيه الصنعة وصف صنعتها ولو وزن مع هذا كان أحب الى وان ترك وزنه لم يفسده ان شاء الله تعالى وان كان من الارحاء شي يختلف ببلده فتكون حجارة بلد خيرا من حجارة بلد لم يجز حتى يسمى حجارة بلد ويصفها وكذلك ان اختلفت حجارة بلد وصف جنس الحجارة

(باب السلف في القصة والنورة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في القصة والنورة ومتاع البنين فان كانت تختلف اختلافا شديدا فلا يجوز السلف فيها حتى يسمى نورة أرض نذا أو قصة أرض نذا أو يشترط جودة أو رداءة أو يشترط بياضا أو سمرة أو أي لون كان اذا تناقضت في ألوان ويشترطها بكيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ولا خير في السلف فيها أجمالا ولا مكاييل لانها تختلف (قال الشافعي) ولا بأس أن يشتريها أجمالا ومكاييل وجزأ في غير أجمال ولا مكاييل اذا كان المتباع حاضرا والمتبايعان حاضرين قال وهكذا المدر لا بأس بالسلف فيه كيلا معلوما ولا خيره أجمالا ولا مكاييل ولا جزأ ولا يجوز الأكيل بصفة جيدة أو ردى ومدر موضع كذا فان اختلفت ألوان المدر في ذلك الموضع وكان لبعضها على بعض فضل وصف المدر أخضر أو أشهب أو أسود قال واذا وصفه جيدا أنت الجودة على البراءة من كل ما خالفها فان كان فيه سخ أو كذا أو حجارة أو بطعاء لم يكن له لان هذا يخالف الجودة وكذلك ان كانت النورة والقصة هي المسلف فيها لم يصلح الا كما وصفت بصفة قال وان كانت القصة والنورة مطيرتين لم يلزم المشتري لان المطير عيب فيهما وكذلك ان قدمت اقدم ما يضر بهما لم يلزم المشتري لان هذا عيب والمطر لا يكون فسادا للمدر اذا عادجا فاجاله

(باب السلف في العدد)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله لا يجوز السلف في شيء عددا الا ما وصفت من الحيوان الذي يضبط سنه وصفته وجنسه والياب التي تضبط بجنسها وحليتها ووزعها والخشب الذي يضبط بجنسها وصفته وذرعه وما كان في معناه لا يجوز السلف في البطيخ ولا القثاء ولا الخيار ولا الرمان ولا السفرجل ولا الفرسك ولا الموز ولا الجوز ولا البيض أي بيض كان دجاج أو حمام أو غيره وكذلك ما سواه مما يتبايعه الناس عددا غير ما استثنيت وما كان في معناه لاختلاف العدد ولا شيء يضبط من صفة أو بيع عدد فيكون مجهولا الا أن يقدر على أن يكال أو يوزن فيضبط بالكيل والوزن

(باب السلم في الماء كوز كيل أو وزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله أصل السلف فيما يتبايعه الناس أصلان فما كان منه يصغر ونسوى خلقته فيحتمله المكيال ولا يكون اذا كيل تجافي في المكيال فتكون الواحدة منه بآنية في المكيال عريضة الاسفل دقيقة الرأس أو عريضة الاسفل (٢) والرأس دقيقة الوسط فاذا وقع شيء الى جنبها منعه عرض أسفلها من أن يلصق بها او وقع في المكيال وما بينهما وبينه متجاف ثم كانت الطبقة التي فوقه منه هكذا لم يجز أن يكال

يبدأ ثم يتبع الآخر فلا يخرج حتى يتأسرافيه والثاني للسلطان أن يقطعه على المعنى الاول يعمل فيه ولا يملكه اذا تركه والثالث يقطعه فملكه ملك الارض اذا أحدث فيها عمارة وكل ما وصفت من احياء الموات واقطاع المعادن وغيرها فانما عينته في عفو بلاد العرب الذي عامره عشر وعفوه مملوك وكل ما ظهر عليه عنوة من بلاد العجم فعامله كله لمن ظهر عليه من المسلمين على نجسة أسهم وما كان في قسم أحدهم من معدن ظاهر فهو له كما يقع في قسمة العامر بقيمته فيكون له وكل ما كان في بلاد العنوة مما عمر مرة ثم ترك فهو

(١) قوله تساريع الذي في كتب اللغة أساريع أي خطوط اه (٢) قوله أو عريضة الاسفل والرأس الخ كذا في نسختين وفي أخرى بدله أو عريضة الرأس دقيقة الاسفل والوسط اه كتبه مصححه

واستدل للناس أن الناس انما تركوا كيله لهذا المعنى ولا يجوز أن يسلف فيه كيلا وفي نسبه هذا المعنى ما نظم واشتد فصار يقع في المكيال منه الشيء ثم يقع فوقه منه شيء معترض او ما بين القائم تحته متجاف فيسد المعترض الذي فوقه الفرجة التي تحته ويقع عليه فوقه غيره فيكون من المكيال شيء فارغ بين الفراغ وذلك مثل الرمان والسفرجل والخيار والباذنجان وما أشبهه مما كان في المعنى الذي وصف ولا يجوز السلف في هذا كيلا ولو تراضى عليه المتبايعان سلفا وما صغروا كان يكون في المكيال فيمتلئ به المكيال ولا يتجافى التباين البين مثل التمر وأصغرمه مما لا يختلف خلقته اختلافا متباينا مثل السمسم وما أشبهه أسلم فيه كيلا (قال) وكل ما وصفت لا يجوز السلف فيه كيلا فلا بأس بالسلف فيه وزنا وأن يسمى كل صنف منه اختلف باسمه الذي يعرف به وان شرط فيه عظيما أو صغيرا فادأبني به أقل ما يقع عليه اسم العظم ووزنه حاز على المشتري فأما الصغير فأصغره يقع عليه اسم الصغر ولا احتاج الى المثلة عنه (قال) وذلك مثل أن يقول أسلم اليك في خرزخسانى أو بطيخ شامى أو رمان مليسى أو رمان حرانى ولا يستغنى في الرمان عن أن يصف طعمه حلوا أو مر أو حامضا فأما البطيخ فليس في طعمه ألوان ويقول عظام أو صغار ويقول في القثاء هكذا فيقول قثاء طوال وقثاء مدحرج وخيار يصفه بالعظم والصغر والوزن ولا خير في أن يقول قثاء عظام أو صغار لأنه لا يدري كم العظام والصغار منه إلا أن يقول كذا وكذا رطل منه صغارا وكذا وكذا رطل منه كبارا وهكذا الدباء وما أشبهه فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في البقول كلها اذا سمي كل جنس منها وقال هند بأوجرجيا أو كرنا أو خسا وأى صنف ما أسلف فيه منها وزنا معلوما لا يجوز الاموزنا فان ترك تسمية الصنف منه أو الوزن لم يحز السلف (قال الشافعي) وان كان منه شيء يختلف صغاره وكباره لم يحز إلا أن يسمى صغيرا أو كبيرا كالقنيط يتختلف صغاره وكباره وكالفجل وكالجزر وما اختلف صغاره وكباره في الطعم والثمن (قال) ويسلف في الجوز وزنا وان كان لا يتجافى في المكيال كما وصفت أسلم فيه كيلا والوزن أحب الى وأصح فيه قال وقصب السكر اذا شرط محله في وقت لا ينقطع من أيدي الناس في ذلك البلد فلا بأس بالسلف فيه وزنا ولا يجوز السلف فيه وزنا حتى يشترط صفة القصب ان كان يتباين وان كان أعلاه مما لا خلوة فيه ولا منفعة فلا يتبايع إلا أن يشترط أن يقطع أعلاه الذي هو به هذه المنزلة وان كان يتبايع ويطح ما عليه من القشر ويقطع مجامع عروقه من أسفله قال ولا يجوز أن يسلف فيه خرما ولا عدد لأنه لا يوقف على حده بذلك وقد رآه ونظر اليه قال ولا خير في أن يشتري قصباً ولا بقل ولا غيره مما يشبهه بان يقول أشتري مثل زرع كذا وكذا فداناً ولا كذا وكذا خرما من بقل الى وقت كذا وكذا إلا أن زرعه ذلك يختلف فيقل ويكثر ويحسب ويقبض وأفسدناه لاختلافه في القلة والكثرة لما وصفت من أنه غير مكيل ولا موزون ولا معروف القلة والكثرة ولا يجوز أن يشتري هذا إلا منظورا اليه وكذلك القصب والقرط وكل ما أثبت الأرض لا يجوز السلف فيه إلا وزنا أو كيلا بصفة مضمونة لا من أرض بعينها فان أسلف فيه من أرض بعينها قال سلف فيه منتقض (قال) وكذلك لا يجوز في قصب ولا قرط ولا قصيل ولا غير بحزم ولا أحوال ولا يجوز فيه الاموزنا موصوفاً وكذلك التين وغيره لا يجوز الا مكىلا أو موزونا من جنس معروف اذا اختلفت أجناسه فان ترك من هذا شيئا لم يحز السلف فيه والله أعلم

(باب بيع القصب والقرط) (١)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في القصب لا يباع الاجزاء قال صرمة (قال الشافعي) وبهذا نقرر لا يجوز أن يباع القرط الاجزاء واحدة عند بلوغ الجزاز وبأن أخذ صاحبه في جزاه عند ابتياعه فلا يؤخره مدة أكثر من قدر ما يمكنه جزاه فيه من يومه (قال الشافعي)

كالعامر التائم العمارة
مثل ما ظهرت عليه
الانهار وعمر بغير ذلك
على نطف السماء أو
بالرشاء وكل ما كان لم
يعمر قط من بلادهم فهو
كالموات من بلاد
العرب وما كان من
بلاد العجم صلحاً
كان لهم فلا يؤخذ منهم
غير ما صولخوا عليه الا
بأذنهم فان صولخوا
على أن للسليين الارض
ويكونون أحراراً ثم
عالمهم لمساوون بعد
فالارض كلها صلح
ونحسها لاهل الخس
وأربعة أجناسها الجماعة
أهل النقي وما كان
فيها من موات فهو
كالموات غيره فان وقع
الصلح على عامرها
ومواتها كان الموات
مألو كالن ملك العامر

(١) هذا الباب تقدم
بحروفه بعده مسئلة بيع
القمح في سنبله في نسخة
السراج البلقيني وأعاد
هنا تبعاً لباقي النسخ
فأعلم كتبه مصححه

فإن اشتراه بابتاع على أن يدعه أياما بطول أو يقبل أو غير ذلك فم كان يري في تلك الأيام فلا خير في الشراء
والشراء مقسوخ لأن أصله بابتاع وقرعه الشاهر لا يشتري فإذا كان يقول فيخرج من مال البائع إلى مال
المشتري منه شيء ثم ترفع عليه صفة البيع فيذلك كنت قد أعطيت المشتري ما لم يشتري وأخذت من البائع
ما لم يبيع ثم أعطيت منه شيئا بغيره ولا يري بعين ولا يضبط بدقه ولا يتميز في عرف ما للبائع فيه مما للمشتري
فيه من وجوه (قال) ولو اشتراه ليقطعه فتركه وقطعه ممكن له مدة بطول في مثلها كان البيع فيه
مفسوخا إذا كان على ما شرط في أصل البيع أن يدعه لما وصفت مما اختلط به من مال البائع مما لا يتميز كما
لو اشتري حنطة جزا أو شرط له أنها إله أنها إلهت عليها حنطة له فهي داخله في البيع فأنه إلهت عليها حنطة للبائع
لم يبتعها انفسخ البيع فيها لأن ما اشتري لا يتميز ولا يعرف قدره مما لم يشتريه على ما اشتري ويمنع ما لم يشتريه
في هذا كالبائع شيء قد كان رشي لم يكن غير مضمون على أنه ان كان دخل في البيع وان لم يكن لم يدخل معه
وهذا البيع مما لا يختلف المسلمون في إفساده لأن رجلا لو قال أبيعك شيئا ان نبت في أرضي بكذا فان لم ينبت
أو نبت قليلا لم يلزمك الثمن كان مفسوخا وكذلك لو قال أبيعك شيئا ان جاءني من تجاري بكذا وان لم يأت لم يلزمك
الثمن قال ولكن لو اشتراه كما وصفت وتركه بغير شرط أياما وقطعه يمكنه في أقل منها كان المشتري منه بالخيار
في أن يدعه له الفضل الذي له بلا ثمن أو ينقض البيع قال كما يكون إذا باعه حنطة جزا فأنه إلهت عليها
حنطة له فالبايع بالخيار في أن يسلم ما باعه وما زاد في حنطته أو يرد البيع لاختلاط ما باع مما لم يبيع قال وما
أفسدت فيه البيع فأصاب القصب فيه آفة تلقفه في يدي المشتري فعلى المشتري ضمانه بقمته وما أصابته آفة
تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصه والزرع لبائعه وعلى كل مشتر شراء فاسدا أن يردّه كما أخذه أو خيرا مما
أخذه وضمائه ان تلف وضماني نقصه ان نقص في كل شيء

(باب السلف في الشيء المصلح لغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل صنف حل السلف فيه وحده فخلط منه شيء بشيء غير جنسه مما يبقى فيه
فلا يزياله بحال سوى الماء وكان الذي يختلط به قائما فيه وكان مما يصلح فيه السلف وكانا مختلطين لا يتميزان فلا
خير في السلف فيه ما من قبل أنهما إذا اختلط فلم يتميز أحدهما من الآخر لم أدر كم قبضت من هذا وهذا فكنيت
قد أسلفت في شيء مجهول وذلك مثل أن أسلم في عشرة أرطال سويق لوز فليس يتميز السكر من دهن اللوز ولا
اللوز إذا خلط به أحدهما فيعرف القابض المبتاع كم قبض من السكر ودهن اللوز واللوز فلما كان هكذا كان
يبيع مجهولا وهكذا ان أسلم اليه في سويق ملتوث مكمل لاني لا أعرف قدر السويق من الزيت والسويق يزيد
كيه بالثلاث ولو كان لا يزيد كان فاسدا من قبل أني ابتعت سويقا وزيتا وزيت مجهول وان كان السويق
معروفا (قال الشافعي) في أكثر من هذا المعنى الأولى أن لا يجوز أن أسلم البيل في فالودج ولوقلت ظاهر الخلاوة
أو طاهر الدسم لم يجوز لاني لا أعرف قدر النشاستق (١) من العسل والسكر والدهن الذي فيه سمن أو غيره
ولا أعرف خلواته أمن عسل نخل كان أو غيره ولا من أي عسل وكذلك دسمه فهو لو كان يعرف ويعرف
السويق الكثير اللات كان كل مختلط صاحبه فلا يتميز معروف وفي هذا المعنى لو أسلم اليه في أرطال حبس
لانه لا يعرف قدر التمر من الاقط والسمن (قال) وفي مثل هذا المعنى اللحم المطبوخ بالازرار والملح والنخل وفي
مثله الدجاج المحشو بالذق والازرار والذق وحده أو غيره لان المشتري لا يعرف قدر ما يدخل من الازرار
ولا الدجاج من الحشو لاختلاف أجوافها والخشوفها ولو كان يضبط ذلك بوزن لم يجوز لانه ان ضبط وزن
الجملة لم يضبط وزن ما يدخله ولا كيله (قال) وفيه معنى يفسده سوى هذا وذلك أنه إذا اشتري نشاستقا جديدا
أو عسلا جديدا لم يعرف جودة النشاستق معمولا ولا العسل معمولا لقلب النازله واختلاط أحدهما بالآخر
فلا يوقف على حده أنه من شرطه هو أم لا (قال) ولو سلف في لحم مشوي بوزن أو مطبوخ لم يجوز لانه لا يجوز

أن يجوز بيع المذوات
من بلاد المسلمين إذا
حاز رجل ومن على في
معادن في أرض ملكها
لغيره فما خرج منه
فلما لكها وهو متعدد
بالعمل وان عمل بانه
أرسل أن ما خرج من
عنه فهو له فواء وأكثر
هذا أن يكون هبة لا
يعرفها الزاهب ولا
الموهوب له ولم يتميز ولم
يقبض وإذا ذن الخيار
في أن يتم ذلك أو يرد
وليس كادابة يأذن في
ركوبه لانه أعرف بما
أعطاه وقبضه (قال
الشافعي) رحمه الله
وقال النبي صلى الله
عليه وسلم من منع فضل
ماء لم ينع به الكلام منه
الله فضل رحمته يوم
القيامة (قال الشافعي)
رحمه الله وليس له منع
الماشية من فضل مائه
وله أن يمنع ما يسقي به
الزروع أو الشجر إلا
بأذنه

(١) قوله النشاستق
ويقال فيه النشاسته
والنشاستج وهو النشا
الذي حول الحنطة كما
في القاموس وشرحه
كتبه معجمه

أن يسلف في اللحم الموصوف بأسمائه وقد تخفى مشوباً إذا لم تكن سمائه فآخرة وقد يكون أعجف فلا
يخلص أعجفه من سمينه ولا منقبه من سمينه إذا تقارب وإذا كان مطبوخاً فافهم وأبعد أن يعرف أبداً سمينه
لأنه قديم، ح أعجفه مع سمينه ويكون موضع من سمينه لا يكون فيها لحم وإذا كان موضع مقطوع
من اللحم كانت في بعضه دلالة على سمينه ومنقبه وأعجفه فكل ما اتصل به منه مثله (قال) ولا خير في أن
يسلم في عين على أنها تدفع إليه مغيرة بحال لأنه لا يستدل على أنها تلك العين اختلف كيلها ولم يختلف وذلك
مثل أن يسلفه في صاع حنطة على أن يوفيه إياها دقيقاً اشترط كيل الدقيق أو لم يشترطه وذلك أنه إذا وصف
جنساً من حنطة وجوده فصار دقيقاً أشكل الدقيق من معنيين أحدهما أن تكون الحنطة المشروطة مائية
فتطحن حنطة تقاربها من حنطة الشام وهو غير المائي ولا يخلص هذا والاخر أنه لا يعرف مكيلاً الدقيق
لأنه قد يكثر إذا طحن ويقل وإن المشتري لم يستوف كيل الحنطة وإنما يقبل فيه قول البائع (قال) وقد يفسده
غير نامن وجه آخر من أن يقول لطحنه إجارة لها قيمة لم تسم في أصل السلف فإذا كانت له إجارة فليس يعرف
ثم الحنطة من قيمة الإجارة فيكون سلفاً مجبهاً (قال الشافعي) وهذا وجه آخر يجده من أفسده فيه مذهبا
والله تعالى أعلم (قال) وليس هذا كما يسلفه في دقيق موصوف لأنه لا يضمن له حنطة موصوفة وشرط عليه
فيها عملاً بحال انما ضمن له دقيقاً موصوفاً وكذلك لو أسلفه في ثوب موصوف بذرع يوصف به الثياب جازوان
أسلفه في غزل موصوف على أن يعمل له ثوباً لم يجز من قبل أن صفة الغزل لا تعرف في الثوب ولا تعرف
حصصة الغزل من حصصة العمل وإذا كان الثوب موصوفاً عرفت صفته (قال) وكل ما أسلف فيه وكان يصلح
بشيء منه لا يغيره فشرطه مصلحاً فلا بأس به كما يسلم إليه في ثوب وثي أو مسيراً وغيرهما من صبغ الغزل وذلك
أن الصبغ فيه كالمسل لونه الثوب في السمرة واليباض وأن الصبغ لا يغير صفة الثوب في دقة ولا صفافة
ولا غيرهما كما يتغير السويق والدقيق بالثلاث ولا يعرف لونه ما وقد يشتريان عليه ولا طعمهما وأكثراً
يشتريان عليه ولا خير في أن يسلم إليه في ثوب موصوف على أن يصبغه مضر جاً من قبل أنه لا يوقف على حد
التضرير وان من الثياب ما يأخذ من التضرير أكثر مما يأخذ مثله في الذرع وأن الصفقة وقعت على شيئين
متفرقين أحدهما ثوب والاخر صبغ فكان الثوب وإن عرف مصبوغاً بجنسه قد عرفه فالصبغ غير معروف
قدره وهو مشتري ولا خير في مشتري إلى أجل غير معروف وليس هذا كما يسلم في ثوب عصب لأن الصبغ زينة
له وإنه لم يشتر الثوب الا وهذا الصبغ قائم فيه قيام العمل من الذرع ولون الغزل فيه قائم لا يغيره عن صفته
فإذا كان كذلك جاز وإذا كان الثوب مشترياً بالصبغ ثم أدخل أصبغ قبل أن يستوفي الثوب ويعرف
الصبغ لم يجز لما وصفت من أنه لا يعرف غزل الثوب ولا قدر الصبغ (قال الشافعي) ولا بأس أن يسلفه
في ثوب موصوف يوفيه إياه مقصوراً فصارة معروفة أو مغسولة أو غسلاً نقيماً من دقيقه الذي ينسج به ولا خير
في أن يسلم إليه في ثوب قد لبس أو غسل غسلة من قبل أنه يغسله غسلة بعد ما ينسج وقبل ولا يوقف على حد
هذا ولا خير في أن يسلم في حنطة مبلولة لأن الابتلال لا يوقف على حد ما يريد في الحنطة وقد تغير الحنطة
حتى لا يوقف على حد صفتها كما يوقف عليها يابسة ولا خير في السلف في مجمر مطري ولو وصف وزن التطرية
لأنه لا يقدر على أن يزن التطرية فيخلص وزنها من وزن العود ولا يضبط لأنه قد يدخله الغبر بما يمنع له الدلالة
بالتطرية له على جودة العود وكذلك لا خير في السلف في الغالية ولا شيء من الأدهان التي فيها الاثقال لأنه
لا يوقف على صفته ولا قدر ما يدخل فيه ولا يتميز ما يدخل فيه (قال) ولا بأس بالسلف في دهن حب البان قبل
أن ينش بشيء وزناً أو كرهه منشوشاً لأنه لا يعرف قدر الدش منه ولو وصفه بريح كرهته من قبل أنه لا يوقف
على حد الريح (قال) وأكرهه في كل دهن طيب قبل أن يستوفي وكذلك لو سلفه في دهن مطيب أو ثوب
مطيب لأنه لا يوقف على حد الطيب كما لا يوقف على الألوان وغيرهما ما ذكرت فيه أن أدهان البلدان تتفاضل
في بقاء طيب الريح على الماء والعرق والقدم في الخنوخ وغيره ولو شرط دهن بلد كان قد نسبته فلا يخلص كما

كتاب العطايا

والصدقات والحبس
وما دخل في ذلك من

كتاب السائبة

(قال الشافعي) رحمه

الله يجمع ما يعطى الناس

من أموالهم ثلاثة

وجوه ثم يتشعب كل

وجه منها في الحياة

منها وجهان وبعد الممات

منها وجه فمافي الحياة

الصدقات واحتج فيها

بأن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه ملك مائة

سهم من خيبر فقال

يا رسول الله لم أصب

مالاً مثله قط وقد أردت

أن أتقرب به إلى الله

تعالى فقال النبي صلى

الله عليه وسلم حبس

الأصل وسبل الثمرة

(قال الشافعي) رحمه

الله فلما أجاز صلى الله

عليه وسلم أن يحبس

أصل المال وتسبل الثمرة

دل ذلك على إخراجها

الأصل من ملكه إلى أن

يكون محبوساً لا يملك من

سبل عليه ثم يبيع أصله

فصار هذا المال مباحاً

لما سواه ومجماً عالاً

يخرج العبد من ملكه

بالعتق لله عز وجل إلى

تخلص الثياب فتعرف بهادتها المحسنة والثرون وغير ذلك قال ولا بأس أن يسلفه في طست أو تور من نحاس أحر أو أبيض أو شبه أو رصاص أو حديد ويشرطه بصفة معروفة ومضروباً ومفرغاً وبصفة معروفة ونصف بالتخانة أو أوارقه ويضرب له أجلاً ككوفي الثياب وإذا جاءه على ما يقع عليه اسم الصفة والشرط لزمه ولم يكن رده (قال) وكذلك كل أئام من جنس واحد ضبطت صفته فهو كالطست والقمقم قال ولو كان يضبط أن يكون مع شرط السعة وزن كان أصح وإن لم يشترط وزنا صح إذا اشترط سعة كما يصح أن يبتاع ثياباً بصفة وشئ وغيره بصفة وسعة ولا يجوز فيه إلا أن يدفع ثمنه وهذا شراء صفة مضمونة فلا يجوز فيها إلا أن يدفع ثمنها وتكون على ما وصفت (قال) ولو شرط أن يعمل له طستان من نحاس وحديد أو نحاس ورصاص لم يجوز لانها لا يخلصان فيعرف قدر كل واحد منهما وليس هذا كالصبيغ في الثوب لان الصبيغ في ثوبه يثبته لا يغيره أن تضبط صفته وهذا زيادة في نفس الشئ المصنوع قال وهكذا كل ما استصنع ولا خير في أن يسلف في قلنسوة محشوة وذلك أنه لا يضبط وزن حشوها ولا صفته ولا يوقف على حذباتها ولا تشتري هذه الألبايد ولا خير في أن يسلفه في خفين ولا تعلقين مخروزين وذلك أنهما لا يوصفان بطول ولا عرض ولا تضبط جلودهما ولا ما يدخل فيهما وإنما يجوز في هذا أن يبتاع التعلين والشراكين ويستأجر على الحذو وعلى خراز الخفين ولا بأس أن يبتاع منه صفاً أو قداحاً من نحو معروف وبصفة معروفة وقد مر معروف من الكبر والصغر والعمق والضيقة ويشترط أي عمل ولا بأس أن كانت من قوارير ويشترط جنس قوارير هاررقته وثخانتها ولو كانت القوارير بوزن مع الصفة كان أحب إلى وأصح للسلف وكذلك كل ما عمل فلم يخلط بغيره والذي يخلط بغيره النبل في هارریش ونصال وعقب ورومة والنصال لا يوقف على حده فأكره السلف فيه ولا أجيزه قال ولا بأس أن يبتاع أجراً بطول وعرض وثخانة ويشترط من طين معروف وثخانة معروفة ولو شرط موزوناً كان أحب إلى وإن تركه فلا بأس أن شاء الله تعالى وذلك أنه إنما هو بيع صفة وليس يخلط بالطين غيره مما يكون الطين غير معروف القدر منه إنما هو يخلطه الماء والماء مستهلك فيه والنار شئ ليس منه ولا قائم فيه إنما الهافيه أثر صلاح وإنما باعه بصفة ولا خير في أن يبتاع منه لبناً على أن يطبخه فيوفيه إياه أجراً وذلك أنه لا يعرف قدر ما يذهب في طبخه من الحطب وأنه قد يتلهو ج ويفسد فإن أبطله على المشتري كإفاد أبطلنا شيئاً استوجبه وإن ألزمناه إياه ألزمناه بغير ما شرط لنفسه

(باب السلف يحل فيما أخذ السلف بعض رأس ماله وبعض سلفه)

(قال الشافعي) رجه الله من سلف ذهباً في طعام موصوف فعل السلف فأنما له طعام في ذمة بائعه فإن شاء أخذه كله حتى يوفيه إياه وإن شاء تركه كما يترك سائر حقوقه إذا شاء وإن شاء أخذ بعضه وأنظره ببعض وإن شاء أقاله منه كله وإذا كان له أن يقبله من كله إذا اجتمع على الإقالة كان له إذا اجتمع أن يقبله من بعضه فيكون ما أقاله منه كالمبتاع فيه ومالم يقبله منه كما كان لازماً له بصفته فإن شاء أخذه وإن شاء تركه ولا فرق بين السلف في هذا وبين طعام له عليه من وجه غير السلف وقال ولكن إن حل له طعام فقال أعطيك مكان مالك من الطعام على طعام غيره أو عرضاً من العروض لم يجوز لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه وإنما هذا السلف طعاماً فإذا أخذه غيره فقد باعه قبل أن يستوفيه وإذا أقاله منه أو من بعضه والإقالة ليست ببيع إنما هي نقض يبيع تراصياً بنقض المقدة الأولى التي وجبت لكل واحد منهم على صاحبه فإن قال قائل ما الحاجة في هذا فالعباس والمعة قول مكثف به فيه قال فهل فيه أثر عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل روى عن ابن عباس وعن عطاء وعمر بن دينار (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء كان لا يرى بأساً أن يقبل رأس ماله منه أو ينتظره أو يأخذ بعض السلعة وينظره بما بقي (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي

غير مالك فذلكه بذلك
منفعة نفسه لا رقبته
كما يترك المحبس عليه
منفعة المال لا رقبته
ومحرم على المحبس أن
يترك المال كما يحرم على
المعتق أن يترك العبد
(قال) الشافعي ويتم
المحبس وإن لم يقبض
لأن عمر رضي الله عنه هو
المصدق بأمر النبي صلى
الله عليه وسلم ولم يزل يلى
صدقته فيما بلغنا حتى
قبضه الله ولم يزل على
رضى الله عنه يلى صدقته
حتى لقي الله تعالى ولم
تزل فاطمة رضي الله
عنها تلى صدقته حتى
لقيت الله وروى
الشافعي رجه الله حديثاً
ذكر فيه أن فاطمة
بنت رسول الله صلى
الله عليه وسلم تصدقت
بمالها على بني هاشم
وبني المطلب وأن علياً
كرم الله وجهه تصدق
عليهم وأدخل معهم غيرهم
(قال الشافعي) رجه
الله وبني هاشم وبني
المطلب محرم عليهم

قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج أنه قال لعطاء أسلفت ديناراً في عشرة أفراق فقلت أفأقبض منه إن شئت خمسة أفراق وأكتب نصف الدينار عليه ديناً فقال نعم (قال الشافعي) لانه اذا أقاله منه فله عليه رأس مال ما أقاله منه وسواء انتقدمه أو تركه لانه لو كان عليه مال حال جاز أن يأخذه وأن ينظر به متى شاء (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذ بعض رأس ماله وبعضاً طعاماً أو يأخذ بعضاً طعاماً ويكتب ما بقي من رأس المال (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال ذلك المعروف أن يأخذ بعضه طعاماً وبعضه دينار (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن جريج أنه قال لعطاء رجل أسلف في طعام فدعا إلى عن البر يومئذ فقال لا الرأس ماله أو بزه (قال الشافعي) قول عطاء في البزان لا يباع البر أيضاً حتى يستوفي فكأنه يذهب مذهب الطعام (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن جريج أنه قال لعطاء طعام أسلفت فيه ففعل فدعا إلى طعام غيره ففرق بفرق ليس للذي يعطيني على الذي كان لي عليه فضل قال لا بأس بذلك ليس ذلك يبيع انما ذلك قضاء (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء ان شاء الله تعالى وذلك أنه سلفه في صفة ليست بعين فاذا جاءه بصفته فأنما قضاءه حقه قال سعيد بن سالم ولو أسلفه في بر الشام فأخذ منه برا غيره فلا بأس به وهذا كتحاوزه في ذهبه (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله كما قال سعيد قال ولكن لو حلت له مائة فرق اشتراها بمائة دينار فأعطاهم ألف درهم لم يجز ولم يجز فيه الا قالته فاذا أقاله صار له عليه رأس ماله فاذا برى من الطعام وصارت له عليه ذهب تباع بعد بالذهب ما شاؤا وتقابض قبل أن يتفرقا من عرض أو غيره

(باب صرف السلف الى غيره)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال روى عن ابن عمر وأبي سعيد أنهم قالوا من سلف في بيع فلا يصرفه الى غيره ولا يبيعه حتى يقبضه قال وهذا كما روى عنهم ان شاء الله تعالى وفيه دلالة على أن لا يباع شيء ابتيع حتى يقبض وهو موافق قولنا في كل بيع انه لا يباع حتى يستوفي (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سئل عن رجل ابتاع سلعة غائبة ونقد عنها فلما رآها لم يرضها فأراد أن يحول يبيعها في سلعة غير ما قبل أن يقبض منه الثمن قال لا يصلح قال كأنه جاء به على غير الصفة وتحويلها يبيعها في سلعة غير ما يبيع للسلعة قبل أن يقبض قال ولو سلف رجل رجلاً درهم في مائة صاع حنطة وأسلفه صاحبها درهم في مائة صاع حنطة وصفة الحنطين واحدة ومحلهما واحد أو مختلف لم يكن بذلك بأس وكان لكل واحد منهما على صاحبه مائة صاع بذلك الصفة والى ذلك الاجل ولا يكون واحد منهما قصاصاً من الآخر من قبل أني لوجعت الحنطة بالحنطة قصاصاً كان يبيع الطعام قبل أن يقبض ويباع الدرهم بالدرهم لان دفعهما في يومين مختلفين نسيئة ومن أسلف في طعام بكيل أو وزن فخل السلف فقال الذي له السلف كل طعامي أو وزنه وأعزله عندك حتى آتيت فأنتقله ففعل فسرق الطعام فهو من ضمان البائع ولا يكون هذا قبضاً من رب الطعام ولو كاله البائع للشترى بأمره حتى يقبض أو يقبضه وكيله فيبرأ البائع من ضمانه حيثئذ

(باب الخيار في السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز الخيار في السلف لو قال رجل لرجل أبتاع منك بمائة دينار أنقدكها مائة صاع تمر الى شهر على أني بالخيار بعدتفرقنا من مقامنا الذي تباعنا فيه أو أنت بالخيار أو كلانا بالخيار لم

الصدقات المفروضات
ولقد حفظنا الصدقات
عن عدد كثير من
المهاجرين والانصار
ولقد حكى لي عدد من
أولادهم وأهلهم أنهم
كانوا يتولونها حتى ماتوا
ينقل ذلك العامة
منهم عن العامة
لا يختلفون فيه (قال
الشافعي) رحمه الله
وان أكثر ما غشنا
بالمدينة ومكة من
الصدقات لعلى
ما وصفت لم يزل من
تصدق بها من المسلمين
من السلف يلونها حتى
ماتوا وان نقل الحديث
فيها كالتكلف (قال)
واستخرج صحيح الحديث
شريح ان محمداً صلى
الله عليه وسلم جاء
بإطلاق الحبس فقال
الشافعي الحبس الذي
جاء بإطلاقه صلى الله
عليه وسلم لو كان
حديثاً ثابتاً كان على
ما كانت العرب تحبس
من البجيرة والوصيلة
والحام لانها كانت

يجز فيه البيع كما يجوز أن يشارط الخيار ثلاثاً في سبوع الاعيان وكذلك لو قال أبتاع منك مائة صاع تمر بمائة دينار على أني بالخيار يوماً أن رضىت أعطيتك الدنانير وإن لم أرض فالباع يني وبذلك مفسوخ لم يجز لأن هذا بيع موصوف والبيع الموصوف لا يجوز إلا بأن يقبض صاحبه منه قبل أن يتفرق لأن قبضه ماسلف فيه قبض ملك وهو لو قبض مال الرجل على أنه بالخيار لم يكن قبضه قبض ملك ولا يجوز أن يكون الخيار واحداً من هاتين أن كان للمشتري فلم يملك البائع ما دفع إليه وإن كان للبائع فلم يملكه البائع ما باعه لأنه عسى أن ينتفع بماله ثم رده إليه فلا يجوز البيع فيه إلا مقطوعاً بالخيار وكذلك لا يجوز أن يسلف رجل رجلاً مائة دينار على أن يدفع إليه مائة صاع موصوف إلى أجل كذا فإذا حل الأجل فالذي عليه الطعام بالخيار في أن يعطيه ما أسلفه أو يرده إليه رأس ماله حتى يكون البيع مقطوعاً بينهما ولا يجوز أن يقول فإن حبستني عن رأس مالي فلي زياده كذا فلا يجوز شرطان حتى يكون الشرط فيهما واحداً معروفاً

(باب ما يجب للسلف على المسلف من شرطه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حضر المسلف السلعة التي أسلف فكانت طعاماً فاختلاف فيه دعي له أهل العلم به فإن كان شرط المشتري طعاماً جيداً جديداً قيل هذا جيد جديد فإن قالوا نعم قيل ويقع عليه اسم الجودة فإن قالوا نعم لزم المسلف أخذ أقل ما يقع عليه اسم الصفة من الجودة وغيرها ويرأى المسلف ويلزم المسلف أخذه وهكذا في الثياب يقال هذا ثوب من وثى صنعاً والوثى الذي يقال له يوسى وبطول كذا وبعض كذا ودقيق أو صفيق أو جيداً وهما ويقع عليه اسم الجودة فإذا قالوا نعم فأقل ما يقع عليه اسم الجودة يبرأ منه الذي سلف فيه ويلزم المسلف ويقال في الدقيق من الثياب وكل شيء هكذا إذا أئزمه في كل صنف منه صفة وجودة فأدنى ما يقع عليه اسم الصفة من دقة وغيرها واسم الجودة يبرأ منه وكذلك إن شرطه رديئاً فالرديء يلزمه (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريح عن عطاء قال إذا أسلفت فأبالي إذا حل حقك بالذي سلفت فيه كما اشترطت وقد قلت فليس لك خيار إذا أوفيت شرطك وبيعك (قال الشافعي) وإن جاء به على غايته من الجودة أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الجودة فهو متطوع بالفضل ويلزم المشتري لأن الزيادة فيما يقع عليه اسم الجودة خير له إلا في موضع سأصف لك منه إن شاء الله تعالى

(باب اختلاف المتبايعين بالسلف إذا رآه المسلف)

(قال الشافعي) رحمه الله لو أن رجلاً سلف رجلاً رجلاً ذهباً في طعام موصوف حنطة أوزن يرب أو تمر أو شعير أو غيره فكان أسلفه في صنف من التمر رديء فأثابه بخير من الرديء أو جيداً فأثابه بخير مما يلزمه اسم الجيد بعد أن لا يخرج من جنس ما سلفه فيه إن كان عجوة أو صحياناً أو غير ذلك لم يلزم المسلف أن يأخذه لأن الرديء لا يغني غناء إلا أعناه الجيد وكان فيه فضل عنه وكذلك إذا أئزماه أدنى ما يقع عليه اسم الجودة فأعطاه أعلى منها فالأعلى يغني أكثر من غناء الأسفل فقد أعطى خيراً مما يلزمه ولم يخرج له مما يلزمه اسم الجيد فيكون أخرج به من شرطه إلى غير شرطه فإذا فارق الاسم والجنس لم يجز عليه وكان مخيراً في تركه وقبضه (قال الشافعي) وهكذا القول في كل صنف من الزبيب والطعام المعروف كبسلة قال وبيان هذا القول أنه لو أسلفه في عجوة فأعطاه بردياً وهو خير منها أصعاً قال أجبره على أخذه لأنه غير الجنس الذي أسلفه فيه قد يريد العجوة لأمراً لا يصلح له البردي وهكذا الطعام كله إذا اختلفت أجناسه لأن هذا أعطاه غير شرطه ولو كان خيراً منه (قال الشافعي) وهكذا الغسل ولا يستغنى في الغسل عن أن يصفه ببياض أو صفرة أو خضرة لأنه يتبين في ألوانه في القيمة وهكذا كل ماله لون يتبين به ما خالف لونه من خمر أو غيره قال ولو سلف رجل رجلاً عرضاً في فضة بيضاء جيدة فجاء بفضة بيضاء أكثر مما يقع عليه أدنى اسم الجودة أو سلفه عرضاً في ذهب

أحباسهم ولا نعلم جاعلاً حبس داراً على واد ولا في سبيل الله ولا على مساكين وأجاز النبي صلى الله عليه وسلم لعمر الحبس على ماروننا والذي جاء باطلاقة غير الحبس الذي أبجازه صلى الله عليه وسلم (قال) واحتج بحجج بقول شريح لأحبس عن فرائض الله (قال الشافعي) رحمه الله لوجعل عرصته معجداً لا تكون حبساً عن فرائض الله تعالى فكذلك ما أخرج من ماله فليس بحبس عن فرائض الله قال الشافعي ويجوز الحبس في الرقيق والمماشية إذا عرفت بعينها قياساً على النخل والدور والأرضين فإذا قال تصدقت بداري على قوم أو رجل معزوف حتى يوم تصدق عليه وقال صدقة محرمة أو قال قال موقوفة أو قال صدقة منسوبة فقد خرجت من ملكه فلا

أجر جيد فجاء بذهب أجزأ أكثر من أدنى ما يقع عليه أدنى اسم الجوده لزمه وكذا الوسلفه في صفر أجزأ جريد
فجاءه بأجسراً أكثر مما يقع عليه أقل اسم الجوده لزمه ولكن لوسلفه في صفر أجزأ عطاء أبيض والأبيض
يصلح لما لا يصلح له الأجر لم يلزمه إذا اختلف اللونان فيما يصلح له أحد اللونين ولا يصلح له الآخر لم يلزم
المشتري إلا ما يلزمه اسم الصفة وكذلك إذا اختلفا فيما يتباين فيه إلا ما باللون لم يلزم المشتري إلا ما يلزمه
بصفة ما سلف فيه فاما ما لا يتباين فيه بالألوان (١) مما لا يصلح له المشتري فلا يكون أحدهما أغنى فيه
من الآخر ولا أكثر غنا وأغنياً يفترقان لاسمه فلا أنظر فيه إلى الألوان

(باب ما يلزم في السلف مما يخالف الصفة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولوسلفه في ثوب مروي ثخين فجاء برقيق أكثر غنا من ثخين لم ألزمه إياه لأن
الثخين يدفي أكثر مما يدفي الرقيق وربما كان أكثر بقاء من الرقيق ولأنه يخالف لصفته خارج منها قال
وكذلك لوسلفه في عبد بصفة وقال وضيء فجاءه بأكثر من صفته إلا أنه غير وضيء علم ألزمه إياه لما بينته من أنه
ليس بوضيء وخروج من الصفة وكذلك لوسلفه في عبد بصفة فقال غليظ شديد الخلق فجاء بوضيء ليس بشديد
الخلق أكثر من غنا لم يلزمه لأن الشديد يغني غير غناء الوضيء وللوضيء غنى أكثر منه ولا ألزمه أبداً خيراً من
شرطه حتى يكون منتظماً لصفته زائداً عليها فاما إذا زاد علم في القيمة وقصر غنى في بعض المنفعة أو كان
هذا خارجاً عنها بالصفة فلا ألزمه إلا ما شرط فعلى هذا الباب كله وقياسه

(باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في حنطة أرض رجل بعينها بصفة لأن الآفة قد تصيبها في الوقت
الذي يحل فيه السلف فلا يلزم البائع أن يعطيه صفته من غيرها لأن البيع وقع عليها أو يكون قد انتفع بماله
في أمر لا يلزمه والبيع ضربان لأن ثالثاً لهما بيع عين إلى غير أجل وبيع صفة إلى أجل أو غير أجل فتكون
مضمونة على البائع فإذا باع صفة من عرض بحال فله أن يأخذ منها من حيث شاء قال وإذا كان خارجاً من
اليوع التي أجرت كان بيع ما لا يعرف أولى أن يبطل (قال الشافعي) وهكذا ثمر حائط رجل بعينه ونتاج
رجل بعينه وقرية بعينها غير مأمونة ونسل ماشية بعينها فإذا شرط السلف من ذلك ما يكون مأموناً أن ينقطع
أصله لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه جاز وإذا شرط الشيء الذي لا يغلب منه أن لا يؤمن انقطاع أصله
لم يجوز قال وهكذا لو أسلفه في لبن ماشية رجل بعينه وبكيل معلوم وصفة لم يجوز وإن أخذ في كيله وحلبه
من ساعته لأن الآفة قد تأتي عليه قبل يفرغ من جميع ما أسلف فيه ولا يجوز في شيء من هذا إلا كما
وصفت لك في أن يكون بيع عين لا يضمن صاحبها شيئاً غيرها إن هلك انتقض البيع أو بيع صفة مأمونة
أن تنقطع من أيدي الناس في حين محله فاما ما كان قد ينقطع من أيدي الناس فالسلف فيه فاسد (قال
الشافعي) وإن أسلف سلفاً فاسداً وقبضه رده وإن استهلكه رده مثله إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له
مثل ورجع برأس ماله فعلى هذا الباب كله وقياسه

(باب اختلاف السلف والمسلم في السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو اختلف المسلم والمسلم في السلم فقال المشتري أسلفتك مائة دينار في مائتي
صاع حنطة وقال البائع أسلفتني مائة دينار في مائة صاع حنطة أحلف البائع بأنه ما باعه بالمائة التي قبض
منه إلا مائة صاع فإذا أحلف قبل للمشتري أن شئت فلك عليه المائة الصاع التي أقر بها وإن شئت فاحلف
ما ابتعت منه مائة صاع وقد كان يعلم مائتي صاع لأنه مدع عليه أنه ملك المائة الدينار بالمائة

تعود ميراثاً أبداً ولا
يجوز أن يخرجهما من
ملكه إلا إلى مالك

منفعة يوم يخرجها
إليه فإن لم يسلبها على

من بعدهم كانت

محرممة أبداً فإذا

انقرض المنتدق بها

عليه كانت محرمة أبداً

وردناها على أقرب

الناس بالذي تصدق

بها يوم ترجع وهي على

ما شرط من الأثرة

والتقدمة والتسوية

بين أهل الغنا والحاجة

ومن أخرج من أخرج

منها بصفة ورده إليها

بصفة (ومنها) في الحماية

الهبات والصدقات غير

المحرمات وله إبطال

ذلك ما لم يقبضها

لمنتدق عليه والموهوب

له فإن قبضها أو من

يقوم مقامه بامر فلهي

(١) قوله مما لا يصلح له

المشتري الخ كذا في

النسخ ولعل الصواب

مما يصلح للمشتري الخ

فتأمل كتبه معجزة

الصاع وأنت منكر فان حلف تفاسخا للبيع (قال الشافعي) وكذلك لاختلاف ما اشترى منه فقال
أسلفك مائتي دينار في مائة صاع تمر وقال بل أسلفتي في مائة صاع ذرة أو قال أسلفك في مائة صاع بردي
وقال بل أسلفني في مائة صاع عجوة أو قال أسلفك في سلعة موصوفة وقال لا تحرب بل أسلفني في سلعة غير
موصوفة كان القول فيه كما وصف لك يحلف البائع ثم يخير المبتاع بين أن يأخذ بما أقر له البائع بلا تبين
أو يحلف فيبرأ من دعوى البائع ويتفاسخ (قال الربيع) (١) أن يأخذ المبتاع وقدنا كرد البائع فإن أقر
المبتاع ثم قال البائع حل له أن يأخذها أو لا فلا يحل له إذا أنكره والسلف ينفسخ بعد أن يتصالحا (قال
الشافعي) وكذلك لو تصادقا في السلعة واختلفا في الاجل فقال السلف هو السنة وقال البائع هو الی
سنتين حلف البائع وخير المشتري فان رضى والا حلف وتفاسخا فان كان الثمن في هذا كله دنائرا أو دراهم
رد منها أو طعاما رد منه فان لم يوجد رد قيمته وكذلك لو كان سلفه سلعة غير مكيلة ولا موزونة ففان رد قيمتها
قال وهكذا القول في بیوع الاعيان اذا اختلفا في الثمن أو في الاجل أو اختلفا في السلعة المبيعة فقال
البائع بعثك عبدا بألف واستهلكك العبد وقال المشتري اشتريته منك بخمسائة وقد هلك العبد تحالفقا ورد
قيمة العبد وان كانت أقل من الخمسمائة أو أكثر من ألف (قال الشافعي) وهكذا كل ما اختلفا فيه من
كيل وجودة وأجل قال ولو تصادقا على البيع والاجل فقال البائع لم يمس من الاجل شيء أو قال مضى
منه شيء يسير وقال المشتري بل قد مضى كله أو لم يبق منه الا شيء يسير كان القول قول البائع مع يمينه وعلى
المشتري الينة (قال الشافعي) رحمه الله ولا ينفسخ بيعهم في هذا من قبل تصادقا على الثمن والمشتري
والاجل فأما ما يختلفان فيه في أصل العقد فيقول المشتري اشتريت الى شهر ويقول البائع بعثك الى شهرين
فانهما يتحالفان ويتراذان من قبل اختلافهما فيما ينفسخ العقدة والاولان لم يختلفا (قال الشافعي)
وكرجل استأجر رجلا سنة بعشرة دنائير فقال الاجير قد مضت وقال المستأجر لم تمض فالحق قول
المستأجر وعلى الاجير الينة لانه مقر بشيء يدعي الخرج منه

(باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو غائبة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو سلف رجل رجلا مائة دينار في سلعة بعينها على أن يقبض السلعة بعد يوم أو
أكثر كان السلف فاسدا ولا تجوز بیوع الاعيان على أنهم مضمونة على بائعها بكل حال لانه لا يمتنع من قوتها
ولا بان لا يكون لصاحبها السبيل على أخذها متى شاء هو لا يحول بائعها دونها اذا دفع اليه ثمنها وكال الى أجل
لانها قد تتلف في ذلك الوقت وان قل فيكون المشتري قد اشترى غير مضمون على البائع بصفة موجودة بكل
حال يكلفها بائعها ولا ملكه البائع شيأ بعينه يتسلط على قبضه حين وجب له وقد روى على قبضه (قال الشافعي)
وكذلك لا يتكاري منه راحلة بعينها معجلة الكراء على أن يركبها بعد يوم أو أكثر لانها قد تتلف ويصيبها
مالا يكون فيها ركوب معه ولكن يسلفه على أن يضمن له حولة معروفة وبيوع الاعيان لا تصلح الى أجل
انما المؤجل مضمن من البيوع بصفة وكذلك لا يجوز أن يقول أبيعك جارية هذه بعبدك هذا على أن
تدفع الى عبدك بعد شهر لانه قد يهرب ويتلف وينقص الى شهر (قال الشافعي) وفساد هذا خروجه من
بيع المسلمين وما وصفت وأن الثمن فيه غير معلوم لان المعلوم ما قبضه المشتري أو ترك قبضه وليس للبائع
أن يحول دونه قال ولا بأس أن أبيعك عبدي هذا أو أفعه ليلك بعبد موصوف أو عبدين أو عبيرا أو عبيرين
أو خشبة أو خشبتين اذا كان ذلك موصوفا مضمونا لان حتى في صفة مضمونة على المشتري لافي عين تتلف
أو تنقص أو تفوت فلا تكون مضمونة عليه

له ويقبض الطفل أبوه
نحل أبو بكر عائشة
رضي الله عنهما جدد
عشرين وسقافا
مرض قال وددت أنك
كنت قبضته وهو اليوم
مال الوارث (ومنها) بعد
الوفاء الوصاية له ابطالها
ما لم يمت

(باب العمري من
كتاب اختلافه
ومالك)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا سفيان عن
عمرو بن دينار عن طاوس
عن حجر المدري عن
زيد بن ثابت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه جعل العمري
للوارث ومن حديث
جابر رضي الله عنه أنه
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا تعمروا ولا ترقبوا

(١) قوله قال الربيع
ان أخذ المبتاع الخ
عبارة الربيع هذه
ثابتة هكذا في النسخ
التي بأيدينا على ما فيها
فجر رتبته معجمه

(باب امتناع ذى الحق من أخذ حقه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حل حق المسلم وحقه حال بوجه من الوجود فدعا الذى عليه الحق الذى له الحق إلى أخذ حقه فامتنع الذى له الحق فعلى الوالى جبره على أخذ حقه ليرأى الدين من دينه ويؤذى اليه ماله عليه غير منتهى له بالاداء شيئا ولا مدخل عليه ضررا الا أن يشاء رب الحق أن يبرئه من حقه بغير شيء يأخذه منه فيبرأ ببراءته إياه (قال الشافعي) فان دعاه الى أخذه قبل محله وكان حقه ذهباً أو فضة أو نحاساً أو تبرا أو عرضاً غير ما كوله ولا مشروب ولا ذى روح يحتاج الى العلف أو النفقة جبرته على أخذ حقه منه الا أن يبرئه لانه قد جاء بحقه وزيادة تعجيله قبل محله ولست أنظر في هذا الى تغير قيمته فان كان يكون في وقته أكثر قيمة أو أقل قلت للذى له الحق ان شئت حبسته وقد يكون في وقت أجله أكثر قيمة منه حين يدفعه وأقل (قال الشافعي) فان قال قائل ما دل على ما وصفت قلت أخبرنا أن أنس بن مالك كاتب غلامه على نجوم إلى أجل فارد المكاتب تعجيلها ليعتق فامتنع أنس من قبولها وقال لا أخذها الا عند محلها فأتى المكاتب عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال عمران أنساب يرد الميراث فكان فى الحديث فامر عمر بأخذها منه وأعتقه (قال الشافعي) وهو يشبه القياس (قال) وان كان ماسلف فيه مأكولاً أو مشروباً لا يجبر على أخذه لانه قد يريداً كله وشربه جديداً في وقته الذى سلف اليه فان عجله تركه أكله وشربه (١) وأكله وشربه متغيراً بالقدم في غير الوقت الذى أراد أكله أو شربه فيه (قال الشافعي) وان كان حيواناً لا غناء به عن العلف أو الرعى لم يجبر على أخذه قبل محله لانه يلزمه فيه مؤنة العلف أو الرعى الى أن ينتهى الى وقته فدخل عليه بعض مؤنة وأما ما سوى هذا من الذهب والفضة والتبركة والثياب والخشب والحجارة وغير ذلك فاذا دفعه برئ منه وجبر المدفوع اليه على أخذه من الذى هو له عليه (قال الشافعي) فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه لا أعلمه يجوز فيه غير ما وصفت أو أن يقال لا يجبر أحد على أخذ شيء هو له حتى يحل له فلا يجبر على دينار ولا درهم حتى يحل له وذلك أنه قد يكون لا حرز له ويكون متلفاً لما صار في يديه فيختار أن يكون مضموناً على مليء من أن يصير اليه فيتلف من يديه بوجوه منها ما ذكر ومنها أن يتقاضاه ذودين أو يسأله ذو رحم لم يعلم ما صار اليه لم يتقاضاه ولم يسأله فاعانمنا من هذا أنال من أحد اختلف في أن الرجل يكون له الدين على الرجل فيموت الذى عليه الدين فيدفعون ماله الى غرمائه وان لم يريدهم لئلا يحبسوا ميراث الورثة ووصية الموصى لهم ويجبرونهم على أخذه لانه خير لهم والسلف يخالف دين الميت في بعض هذا

(باب السلف فى الرطب فينفد)

(قال الشافعي) رحمه الله اذا سلف رجل رجلاً فى رطب أو عنب الى أجل بظيان له فهو جائز فان نفد الرطب أو العنب حتى لا يبقى منه شيء بالبلد الذى سلفه فيه فقد قيل المسلف بالخيار فان شاء رجع بما بقي من سلفه كان سلف مائة درهم في مائة مد فأخذ خمسين فيرجع بخمسين وان شاء أخر ذلك الى رطب قابل ثم أخذ بعبه بمثل صفة رطبه وكيله وكذلك العنب وكل فاكهة رطبة تنفذ في وقت من الاوقات وهذا وجه قال وقد قيل ان سلفه مائة درهم في عشرة أصع من رطب فأخذ خمسة أصع ثم نفد الرطب كانت له الخمسة الاصع بخمسين درهما لانها حصتها من الثمن فانفسخ البيع فيما بقي من الرطب فرد اليه خمسين درهما (قال الشافعي) وهذا مذاهب والله تعالى أعلم ولوسلفه في رطب لم يكن عليه أن يأخذ فيه بسراً ولا تحتلفاً وكان له أن يأخذ رطباً كله ولم يكن عليه أن يأخذه الا صحاحاً غير منشدخ ولا معيب بعفن ولا عطش ولا غيره وكذلك العنب لا يأخذه الا نضيجاً غير معيب وكذلك كل شيء من الفاكهة الرطبة يسلف فيها فلا يأخذ

فمن أعمر شيئاً أو أرقبه فهو سليل الميراث (قال الشافعي) رحمه الله وهو قول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان ابن يسار وعروة بن الزبير رضى الله عنهم وبه أقول (قال المزني) رحمه الله معنى قول الشافعي عندى في العمرى أن يقول الرجل قد جعلت دارى هذه لك عمرى أو حياتك أو جعلتها لك عمرى أو رقبى ويدفعها اليه فهي ملك للعمرى تورث عنه ان مات

(باب عطية الرجل ولده)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن الزهري عن جريد بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير يحدثانه عن النعمان بن بشير رضى الله عنه أن أباه أتى به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى نحللت ابني هذا غلاماً كان لي فقال رسول الله (١) قوله فان عجله تركه أكله وشربه كذا بالاصول التى بايدينا والمعنى على تركه أكله وشربه جديداً كما هو معلوم مما بعده كتبه معججه

الاصفته غير معيبة قال وهكذا كل شيء أسلفه فيه لم يأخذه معيبا ان أسلف في لبن مخيض لم يأخذه راتبا ولا مخيضاً وفي المخيض ماء لا يعرف قدره والماء غير اللبن (قال الشافعي) ولو أسلفه في شيء فأعطاه اياه معيبا والعيب مما قد يخفى فأكل نصفه أو أكله وبقى نصفه كأن كان رطباً فأكل نصفه أو أكله وبقى نصفه يأخذ النصف بنصف الثمن ويرجع عليه بنقصان ما بين الرطب معيباً وغير معيب وان اختلفا في العيب والمشتري قائم في يد المشتري ولم يستهلكه فقال دفعته اليك بريئاً من العيب وقال المشتري بل دفعته معيباً فالقول قول البائع الا أن يكون ما قال عيب لا يحدث مثله وان كان أكله فقال البائع ما أكلت منه غير معيب وما بقي معيب فالقول قوله الا أن يكون شيئاً واحداً لا يفسد منه شيء الا بفساده كله كبطيخة واحدة أو دابة واحدة وكل ما قلت القول فيه قوله فعليه فيه العين (١)

(كتاب الرهن الكبير ۞ اباحة الرهن)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل وقال عز وجل وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فممن مضمون (قال الشافعي) فكان ينفى الآية الامر بالكاتب في الحضر والسفر وذكر الله تبارك اسمه الرهن اذا كانوا مسافرين ولم يجدوا كاتباً فكان معقولا والله أعلم فيها أنهم أمروا بالكاتب والرهن احتياطاً لما لا الحق بالوثيقة والمملوك عليه بان لا ينسب ويذكر لا أنه فرض عليهم أن يكتبوا ولا أن يأخذوا رهناً لقول الله عز وجل فان آمن بعضهم بعضاً فليؤد الذي أوتى أمانته فكان معقولا أن الوثيقة في الحق في السفر والاعواز غير محرمة والله أعلم في الحضر وغير الاعواز ولا بأس بالرهن في الحق الحال والدين في الحضر والسفر وما قلت من هذا مما لا أعلم فيه خلافاً وقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن درعه في الحضر عند أبي الشعمم اليهودي وقيل في سلف والسلف حال (قال الشافعي) أخبرنا الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام قال رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشعمم اليهودي (قال الشافعي) وروى الأعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرهونة (قال الشافعي) فاذن الله جل ثناؤه بالرهن في الدين والدين حق لازم فكل حق مما علك أو لزم بوجه من الوجوه جاز الرهن فيه ولا يجوز الرهن فيما لا يلزم فلو ادعى رجل على رجل حقا فأنكره وصالحه ورهنه به رهناً كان الرهن مفسوخاً لانه لا يلزم الصلح على الانكار ولو قال أرهنك دارى على شيء اذا دأيتني به أو باعيتني ثم دأيتني به أو باعيتني لم يكن رهناً لان الرهن كان ولم يكن للرهن حق واذن الله عز وجل به فيما كان للرهن من الحق دلالة على أن لا يجوز الابدل لزوم الحق أو معه فاما قبله فاذا لم يكن حق فلا رهن

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب السلم فاذا كان لرجل على رجل طعام أسلم اليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فان أباحنيقة كان يقول هو جائز بلغان عن عبد الله بن عباس أنه قال ذلك المعروف الحسن الجليل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم ويأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رجه الله واذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكلة طعام موصوف الى أجل معلوم فحل الاجل قراضياً بان يتفاسخا البيع كله كان جائزاً واذا كان هذا جائزاً اجاز أن يتفاسخا نصف البيع ويثبتا نصفه وقد سئل عن هذا ابن عباس فلم يره بأساً وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القياس وقد خالفه فيه غيره قال واذا أسلم الرجل في اللحم فان أباحنيقة كان يقول لا خير فيه لانه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف الى قول ابن أبي ليلى وقال اذا بين مواضع اللحم فقال أفتأخذ وجنوب ونحو هذا فهو جائز (قال الشافعي) واذا أسلم الرجل الرجل في لحم بوزن وصفة وموضع ومن سن معلوم وسعى من ذلك الشيء فالسلف جائز

صلى الله عليه وسلم أكل وادك نخلت مثل هذا قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم فارجعه (قال الشافعي) رجه الله وسعت في هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أليس يسرك أن يكونوا في البراءة سواء فقال بلى قال فارجعه (قال الشافعي) رجه الله وبه تأخذ وفيه دلالة على أمورها حسن الادب في أن لا يفضل فيعرض في قلب المفضل شيء يمنع من بزه فان القرابة تنفس بعضهم بعضاً ما لا ينفس العدى ومنها ان اعطاه بعضهم جائزاً ولو لذلك لما قال صلى الله عليه وسلم فارجعه ومنها أن للسوالد أن يرجع فيما أعطى ولده وقد فضل أبو بكر عائشة رضى الله عنهم ما نخل وفضل عمر اعمار رضى الله عنهم ما شئ أعطاه اياه وفضل عبد الرحمن

(باب ما يتم به الرهن من القبض)

ابن عوف ولد أم كلثوم
ولو اتصل حديث
طاوس لا يحل لواهب أن
يرجع فيما وهب
الأولاد فيما يهب لولده
لقلت به ولم أردوا هبا
غيره وهب لمن يستتيب
من مثله أولا يستتيب
(قال) وتجوز صدقة
التطوع على كل أحد
الارسل الله صلى الله
عليه وسلم كان لا يأخذها
لما رفع الله من قدره
وأبانه من خلقه اما
تحريرا واما لئلا يكون
لأحد عليه بدلان معنى
الصدقة لا يراد ثوابها
ومعنى الهدية يراد
ثوابها وكان يقبل
الهدية ورأى الحاتصدق
به على بريرة فقال هو
لهاصدقة ولنا هدية

(كتاب اللقطة)

(قال الشافعي) رجه
الله أخبرنا مالك عن
ربيعه عن يزيد مولى
المنبث عن زيد بن
خالد الجهني رضى الله
عنه قال جاء رجل الى
رسول الله صلى الله

قال الله عز وجل فهران مقبوضة (قال الشافعي) فلما كان معقولا أن الرهن غير مملوك الرقبة للمرتهن
ملك البيع ولا مملوك المنفعة له ملك الاجارة لم يجز أن يكون رهنا إلا بما أجاز الله عز وجل به من أن يكون
مقبوضا وإذا لم يجز فللراهن ما لم يقبضه المرتهن منه منعه منه وكذلك لو أذن له في قبضه فلم يقبضه المرتهن
حتى يرجع الراهن في الرهن كان ذلك له لما وصفت من أنه لا يكون رهنا إلا بأن يكون مقبوضا وكذلك كل
ما لم يتم إلا بأمرين فليس يتم بأحدهما دون الآخر مثل الهبات التي لا تجوز إلا بمقبوضة وما في معناها ولو
مات الراهن قبل أن يقبض المرتهن الرهن لم يكن للمرتهن قبض الرهن وكان هو والغرماء فيه أسوة سواء ولو لم
يمت الرهن ولكنه أفلس قبل أن يقبض المرتهن الرهن كان المرتهن والغرماء فيه أسوة لانه لا يتم له
ولو خرس الراهن أو ذهب عقله قبل أن يقبض المرتهن الرهن ولا سلطة على قبضه لم يكن للمرتهن قبض الرهن
ولو أقبضه الراهن إياه في حال ذهاب عقله لم يكن له قبضه ولا يكون له قبض حتى يكون جائزا في ماله يوم
رهنه ويوم يقبضه الراهن إياه ولورهنه إياه وهو محجور ثم أقبضه إياه وقد فلك الجرعنه فالرهن الاول لم يكن
رهنا إلا بأن يجدد له رهنا ويقبضه إياه بعد أن يفلك الجرعنه وكذلك لورهنه إياه وهو غير محجور فلم يقبضه
حتى يجرعنه عليه لم يكن له قبضه منه ولورهنه عبدا فلم يقبضه حتى هرب العبد وسلطه على قبضه فان لم يقدر
عليه حتى يموت الراهن أو يفلس فليس برهن وان لم يقدر على قبضه حتى يرجع الراهن في الرهن لم يكن للمرتهن
له قبضه ولورهنه عبدا فارتد العبد عن الاسلام فاقبضه إياه مرتدا أو أقبضه إياه غير مرتد فارتد فالعبد رهن
بماله ان تاب فهو رهن وان قتل على الردة قتل بحق لزمه وخرج من ملك الراهن والمرتهن ولورهنه عبدا ولم
يقبضه حتى رهنه من غيره وأقبضه إياه كان الرهن الثاني الذي أقبضه صحيحا والرهن الذي لم يقبض كالم يكن
وكذلك لورهنه إياه فلم يقبضه حتى أعتقه كان حرا خارجا من الرهن وكذلك لورهنه إياه فلم يقبضه حتى كاتبه
كان خارجا من الرهن وكذلك لو وهبه أو أصدقته امرأه أو أقر به لرجل أو دبره كان خارجا من الرهن في هذا كله
(قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لورهنه فلم يقبضه المرتهن حتى دبره أنه لا يكون خارجا من الرهن بالتدبير
لانه لورهنه بعد ما دبره كان الرهن جائزا لانه أن يبيعه بعد ما دبره فلما كان له بيعه كان له أن يرهنه
(قال الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا ومات المرتهن قبل أن يقبضه كان لرب الرهن منعه من ورثته
فان شاء سلمه لهم رهنا ولو لم يموت المرتهن ولكنه غلب على عقله فولى الخاكم ماله رجلا فان شاء الراهن منعه
الرجل المولى لانه كان له منعه المرتهن وان شاء سلمه له بالرهن الاول كما كان له أن يسلمه للمرتهن وينمعه إياه ولو
رهن رجل رجلا جارية فلم يقبضه إياها حتى وطئها ثم أقبضه إياها بعد الوطء فظهر بها حمل أقربه الراهن كانت
خارجة من الرهن لانها لم تقبض حتى حبلت فلم يكن له أن يرهنها حبل منتهى وهكذا لو وطئها قبل الرهن ثم
ظهر بها حمل فأقربه خرجت من الرهن وان كانت قبضت لانه رهنها حاملا ولورهنه إياها غير ذات زوج
فلم يقبضها حتى تزوجها السيد ثم أقبضه إياها فالتزوج جائز وهي رهن بحالها ولا يمنع زوجها من وطئها بحال
واذا رهن الرجل الرجل الجارية فليس له أن يزوجه دون المرتهن لان ذلك ينقص ثمنها وينع اذا كانت
حاملا وحل الحق بيعها وكذلك المرتهن فأبهم ما تزوج فالتسكاح مفسوخ حتى يجتمع عليه ولورهن رجل
رجلا عبدا وسلطه على قبضه فآجره المرتهن قبل أن يقبضه من الراهن أو غيره لم يكن مقبوضا (قال
الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء ارتهنتم عبدا فأجرته قبل أن أقبضه قال ليس
بمقبوض (قال الشافعي) ليس الاجارة بقبض وليس برهن حتى يقبض وإذا قبض المرتهن الرهن لنفسه
أو قبضه له أحدا بامر فهو قبض كقبض وكيله له (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو
ابن دينار أنه قال اذا ارتهنتم عبدا فوضعت على يد غيره فهو قبض (قال الشافعي) واذا ارتهنتم ولنى

المحجور له أو الحاكم للمحجور فقبض الحاكم وقبض ولي المحجور للمحجور كقبض غير المحجور لنفسه وكذلك قبض الحاكم له وكذلك إن وكل الحاكم من يقبض للمحجور أو وكل ولي المحجور من يقبض له فقبضه له كقبض الرجل غير المحجور لنفسه وللراهن منع الحاكم وولي المحجور من الرهن مالم يقبضه ويجوز ارتهاه من المحجور عليه له ورهنه ما عليه في النظر له وذلك أن يبيع له سائفة فضل ويرتهن فاما أن يسلف مالها ويرتهن فلا يجوز عليه ما رهنه من لأنه لا فضل لهما في السلف ولا يجوز رهن المحجور لنفسه وإن كان نظره كالأيجوز يبيعه ولا شرأؤه لنفسه وإن كان نظره

(قبض الرهن وما يكون بعد قبضه مما يخرج من الرهن وما لا يخرج)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى فمن مقبوضة قال الشافعي إذا قبض الرهن مرة واحدة فقد تم وصار المرتهن أولى به من غرماء الراهن ولم يكن للراهن إخراج من الرهن حتى يبرأ مما في الرهن من الحق كما يكون البيع مضمونا من البائع فإذا قبضه المشتري مرة صار في ضمانه فإن رده إلى البائع باجارة أو ودعيته فهو من مال المتاع ولا ينسخ ضمانه بالبيع وكذا تكون الهبات وما في معناها غير تامة فإذا قبضها الموهوب له مرة ثم أعارها إلى الواهب أو أكرها منه أو من غيره لم يخرجها من الهبة وسواء إذا قبض المرتهن الرهن مرة واحدة أو على الراهن باجارة أو عارية أو غير ذلك مالم ينسخ الراهن الرهن أو كان في يده لما وصفت (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء ارتهنت رهنا فقبضته ثم أجرته منه قال نعم هو عندك إلا أنك أجرته منه قال ابن جريج فقلت لعطاء فافلس فوجدته عنده قال أنت أحق به من غرمائه (قال الشافعي) يعني لما وصفت من أنك إذا قبضته مرة ثم أجرته من رهنه فهو كعبدك أجرته منه لأن رده إليه بعد القبض لا يخرج من الرهن قال ولا يكون الرهن مقبوضا إلا أن يقبضه المرتهن أو أحد غير الراهن بأمر المرتهن فيكون وكيله في قبضه فإن ارتهن رجل من رجل رهنا وكل المرتهن الراهن أن يقبضه له من نفسه فقبضه له من نفسه لم يكن قبضا ولا يكون وكيل على نفسه لغيره في قبض كما لو كان له عليه حق فوكاله بأن يقبضه له من نفسه ففعل فله لم يكن بريئا من الحق كما يبرأ منه لو قبضه وكيل غيره ولا يكون وكيل على نفسه في حال الإحالة التي يكون فيها وليا لمن قبض له وذلك أن يكون له ابن صغير فيشتري له من نفسه ويقبض له أو يهب له شيئا ويقبضه فيكون قبضه من نفسه قبضا لابنه لأنه يقوم مقام ابنه وكذلك إذا رهن ابنه رهنا فقبضه له من نفسه فإن كان ابنه بالغ غير محجور لم يحزم من هذا شيء إلا أن يقبضه ابنه لنفسه أو وكيل لابنه غير أبيه وإذا كان للرجل عبد في يده رجل ودعيته أو دار أو متاع فرهنته إياه وأذن له بقبضه فباعه عليه مدة يمكنه فيها أن يقبضه وهو في يده فهو قبض فاذا أقر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن فصدقه المرتهن أو ادعى قبضه فالرهن مقبوض وإن لم يره الشهود وسواء كان الرهن غائبا أو حاضرا وذلك أن الرهن قد يقبضه المرتهن بالبلد الذي هو به فيكون ذلك قبضا إلا في خصلته أن يتصادقا على أمر لا يمكن أن يكون مثله مقبوضا في ذلك الوقت وذلك أن يقول أشهدوا أنني قدرهنته اليوم داري التي بمصر وهما بمكة وقبضها فيعلم أن الرهن إن كان اليوم لم يمكن أن يقبض له بمكة من يومه هذا وما في هذا المعنى ولو كانت الدار في يده بكراء أو ودعيته كانت كهي لو لم تكن في يده لا يكون قبضا حتى تأتي عليها مدة يمكن أن تكون في يده بالرهن دون الكراء أو الودعيته أو الرهن معهما أو مع أحدهما أو كينونتها في يده غير كينونتها في يده بالرهن فأما إذا لم يوثق وقتا وأقر بأنه رهنته داره بمكة وقبضها ثم قال الراهن إنما رهنته اليوم وقال المرتهن بل رهنتها في وقت يمكن في مثله أن يكون قبضا قابض بأمره وعلم القبض فالقول قول المرتهن أبدا حتى يصدق الراهن بما وصفت من أنه لم يكن مقبوضا ولو أراد الراهن أن أحلف

عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها ووكلها ثم عثر فيها سنة فان جاء صاحبها والافتانك بها وعن عمر رضي الله عنه نحو ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا أقول والبقير كالابل لأنهما يردان المياه وإن تباعدت ويعيشان أكثر عنهما بلاراع فليس له أن يعرض لواحد منهما والمال والشاة لا يدفعان عن أنفسهما فإن وجدتهما في مهلكة فله أكلهما وغرمهما إذا جاء صاحبهما (وقال) فيما وضعه بخطه لا أعلمه سمع منه والخيل والبغال والحمير كالبعير لأن كلهما قوى متمتع من صغار السباع بعيد الأثر في الأرض ومثلها الطي للرجل والأرنب والطائر لبعده في الأرض وامتناعه في السرعة (قال) وبأكل اللقطة الغني والفقير ومن تحلل له

له المرتهن على دعواه بأنه أقسر له بالقبض ولم يقبض منه ففعلت لأنه لا يكون رهنًا حتى يقبضه والله سبحانه وتعالى أعلم

(ما يكون قبضًا في الرهن ولا يكون وما يجوز أن يكون رهنًا)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما كان قبضًا في البيع كان قبضًا في الرهن والهبات والصدقات لا يختلف ذلك فيجوز رهن الدابة والعبد والدنانير والدرهم والأرض وغير ذلك ويجوز رهن الشقص من الدار والشقص من العبد ومن السيف ومن اللؤلؤة ومن الثوب كما يجوز أن يباع هذا كله والقبض فيه أن يسلم إلى مرتته لا حائل دونه كما يكون القبض في البيع وقبض العبد والثوب وما يجوز أن يأخذه مرتته من يدرأه عنه وقبض ما لا يحول من أرض ودار وغراس أن يسلم لا حائل دونه وقبض الشقص مما لا يحول كقبض الكل أن يسلم لا حائل دونه وقبض الشقص مما يحول مثل السيف واللؤلؤة وما أسبهما أن يسلم للمرتته فيهما حقه حتى يضعها المرتته والراهن على يد عدل أو في يد الشريك فيها الذي ليس براهن أو يد المرتته فإذا كان بعض هذا فهو قبض وإن صيرها المرتته إلى الراهن أو إلى غيره بعد القبض فليس بأخراج لها من الرهن كما وصفت لا يخرجها إلا بفسخ الرهن أو البراءة من الحق الذي به الرهن وإذا أفسر الراهن أن المرتته قد قبض الرهن وادعى ذلك المرتته حكم له بأن الرهن تام بأقرار الراهن ودعوى المرتته ولو كان الرهن في الشقص غائبًا فأقر الراهن أن المرتته قد قبض الرهن وادعى ذلك المرتته أجرت الإقرار لأنه قد قبض له وهو غائب عنه فيكون قد قبضه بقبض من أمره بقبضه له ولو كان لرجل عبد في يدي رجل بأجرة أو ودعة فرهته إياه وأمره بقبضه كان هذا رهنًا إذا جاءت عليه ساعة بعد إرثه إياه وهو في يده لأنه مقبوض في يده بعد الرهن ولو كان العبد الرهن غائبًا عن المرتته لم يكن قبضًا حتى يحضره فإذا أحضره بعدما أذن له بقبضه فهو مقبوض كما يبيععه إياه وهو في يده ويأمره بقبضه فيقبضه به في يده فيكون البيع تامًا ولو لمات من المشتري ولو كان غائبًا لم يكن مقبوضًا حتى يحضر المشتري بعد البيع فيكون مقبوضًا بعد حضوره وهو في يده ولو كانت له عنده ثياب أو شيء مما لا يزول بنفسه ودعة أو عارية أو بأجرة فرهته إياه وأذن له في قبضها قبل القبض وهي غير غائبة عن منزله كان هذا قبضًا وإن كانت غائبة عن منزله لم يكن قبضًا حتى يحدث لها قبضًا (١) وإن كان رهنه إياه في سوق أو مسجد وهي في منزله وأذن له في قبضها لم يكن قبضًا حتى يصير إلى منزله وهي فيه فيكون لها حينئذ قبضًا لا نهًا قد يخرج من منزله بخلافه إلى سيدها وغيره ولا يكون القبض إلا ما حضره المرتته لا حائل دونه أو حضره وكيله كذلك ولو كان الرهن أرضًا أو دارًا غائبة عن المرتته وهي ودعة في يده وقد وكل بها فاذن له في قبضها لم يكن مقبوضًا حتى يحضرها المرتته أو وكيله بعد الرهن مسئلة لا حائل دونها إذا كانت غائبة عنه فقد يحدث لها مانع منه فلا تكون مقبوضة أبدًا إلا بأن يحضرها المرتته أو وكيله لا حائل دونها ولو جاءت عليه في هذه المسائل مدة يمكنه أن يبعث رسولًا إلى الرهن حيث كان يقبضه فادعى المرتته أنه قبضه كان مقبوضًا لأنه يقبض له وهو غائب عنه وإذا رهن الرجل رهنًا وتراضى الراهن والمرتته بعدل يضعه عنه على يده فقال العدل قد قبضته لك ثم اختلف الراهن والمرتته فقال الراهن لم يقبضه لك العدل وقال المرتته قد قبضته لي فالقول قول الراهن وعلى المرتته البينة أن العدل قد قبضه لأنه وكيل له فيه ولا أقبل فيه شهادته لأنه يشهد على فعل نفسه ولا يضمن المأمور بقبض الرهن بغروره المرتته شيئًا من حقه وكذا لو أفلس غريمه أو هلك الرهن الذي ارتهنه فقال قبضته ولم يقبضه لأنه لم يضمن له شيئًا وقد أساء في كذبه ولو كان كل ما ذكر من الرهن في يدي المرتته بغضب الراهن فرهته إياه قبل أن يقبضه منه وأذن له في قبضه فقبضه كان رهنًا وكان مضمونًا على الغاصب بالغصب حتى يدفعه إلى المصوب فيبرأ أو يبرئه المصوب من ضمان الغصب ولا يكون أمره بالقبض لنفسه براءة من

الصدقة وتحرم عليه
قد أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم أبي
ابن كعب رضي الله عنه
وهو من أسير أهل المدينة
أو كما يسرهم وجد صرة
فيها ثمانون دينارًا أن
يأكلها وإن عليلًا رضي
الله عنه ذكره النبي صلى
الله عليه وسلم أنه وجد
دينارًا فأمره أن يعرفه
فلم يعرف فأمره النبي
بأكله فلما جاء صاحبه
أمره بدفعه إليه وعلى
رضي الله عنه ممن تحرم
عليه الصدقة لأنه من
صلية بني هاشم (قال
الشافعي) رحمه الله ولا
أحب لأحد ترك لقطه
وجدها إذا كان أمينًا
عليها فيعرفها سنة على
أبواب المساجد والأسواق
ومواضع العامة ويكون
(١) قوله وإن كان
رهنه إياه الخ مختار قوله
مما لا يزول بنفسه الخ
كانه قال وإن كان رهنه
إياه أو هي مما يزول
بنفسه في سوق الخ
وتأمل كتبه مصححه

ضمان الغصب وكذلك لو كان في يديه بشرء فاسداً لأنه لا يكون وكيلاً لرب المال في شيء على نفسه ألا ترى أنه لو أمره أن يقبض لنفسه من نفسه حقاً فقبضه وهلك لم يبرأ منه ولكنه لو رهنه أياه وتواضعاه على يدي عدل كان الغاصب والمشتري شراء فاسداً برئ من الضمان باقراً وكيل رب العبد أنه قد قبضه بأمر رب العبد وكان كإقرار رب العبد أنه قد قبضه وكان رهناً مقبوضاً ولو قال الموضوع على يديه الرهن بعد قوله قد قبضته لم أقبضه لم يصدق على الغاصب ولا المشتري شراء فاسداً وكان بريئاً من الضمان كما يبرأ لو قال رب العبد قد قبضته منه وكان مقبوضاً باقراً للموضوع على يديه الرهن أنه قبضه ولو رهن رجل رجلاً عبدين أو عبداً وطعاماً أو عبداً وداراً أو دارين فقبض أحدهما لم يقبض الآخر كان الذي قبض رهناً بجميع الحق وكان الذي لم يقبض خارجاً من الرهن حتى يقبضه أياه الرهن ولا يفسد الذي قبض بأن لم يقبض الذي معه في عقدة الرهن وليس كالبيع في هذا وكذلك لو قبض أحدهما ومعه الآخر كان الذي قبض رهناً والذي لم يقبض خارجاً من الرهن وكذلك لو وهب له دارين أو عبدين أو داراً وعبداً أو قبضه أحدهما ومنعه الآخر كان له الذي قبض ولم يكن له الذي منعه وكذلك لو لم يمنعه ولكنه غاب عنه أحدهما لم تكن الهبة في الغائب تامّة حتى يسقطه على قبضه في قبضه بأمرة وإذا رهنه رهناً فأصاب الرهن عيباً ما كان عبداً فأعوراً أو قطع أو رأى عيباً أصابه فأقبضه أياه فهو رهن بحاله فإن قبضه ثم أصابه ذلك العيب عند المرتين فهو رهن بحاله وهكذا لو كانت داراً فأنهدمت أو حائطاً فنقعر نخله وشجره وأنهدمت عينه كان رهناً بحاله وكان للمرتين منع الراهن من بيع خشب نخله وبيع بناء الدار لأن ذلك كله داخل في الرهن الآن يكون ارتهن الأرض دون البناء والشجر فلا يكون له منع ما لم يدخل في رهنه ولو رهنه أرض الدار ولم يسم له البناء في الرهن أو حائطاً ولم يسم له الغراس في الرهن كانت الأرض له رهناً دون البناء والغراس ولا يدخل في الرهن إلا ما سمي داخل فيه ولو قال رهنك بناء الدار كانت الدار له رهناً دون أرضها ولا يكون له الأرض والبناء حتى يقول رهنك أرض الدار وبناءها وجميع عمارتها ولو قال رهنك نخلي كانت النخل رهناً ولم يكن ما سواها من الأرض ولا البناء عليها رهناً حتى يكتب رهنك حائطي بحدوده أرضه وغراسه وبناءه وكل حق له فيكون جميع ذلك رهناً ولو قال رهنك بعض داري أو رهنك شقصاً أو جزءاً من داري لم يكن هذا رهناً ولو أقبضه جميع الدار حتى يسمي كم ذلك البعض أو الشقص أو الجزء ربعاً أو أقل أو أكثر منه كما لا يكون بيعاً وكذلك لو أقبضه الدار ولو قال رهنكها إلا ما شئت أنا وأنت منها أو الأجزاء منها لم يكن رهناً

(ما يكون اخراجاً للرهن من يدي المرتين وما لا يكون)

(قال الشافعي) رحمه الله وجماع ما يخرج الرهن من يدي المرتين أن يبرأ الراهن من الحق الذي عليه الرهن بدفع أو إبراء المرتين له أو يسقط الحق الذي به الرهن بوجه من الوجوه فيكون الرهن خارجاً من يدي المرتين عائداً إلى ملك رهنه كما كان قبل أن يرهّن أو يقول المرتين قد فسخت الرهن أو أبطلته أو أبطلت حتى فيه ولو رهن رجل رجلاً أشياء مثل دقيق وابل وغنم وعروض ودراهم ودنانير بألف درهم أو ألف درهم ومائة دينار أو ألف درهم ومائتي دينار أو بعيراً وطعاماً فدفع الراهن إلى المرتين جميع ماله في الرهن كلها إلا درهم واحد أو أقل منه أو وية حنطة أو أقل منها كانت الرهن كلها بالباقي وإن قل لاسيلاً للراهن على شيء منها ولا لغرمائه ولا لورثته لومات حتى يستوفي المرتين كل ماله فيها لأن الرهن صفقة واحدة لا يفل بعضهما قبل بعض ولو رهن رجل رجلاً جارية فقبضها المرتين ثم أذن للراهن في عتقها فلم يعتقها أو أذن له في وطئها فلم يطأها أو وطئها فلم يحمل فهي رهن بحاله لا يخرجها من الرهن (١) إلا بان يأذن له فيما وصفت كالأمره كذا وفي نسخة لا يخرجها من الرهن أن يأذن له أي بدون أن يفعل كما هو واضح كتبه محققه

أكثر تعريضه في الجمعة التي أصابها فيها فيعرف عفاها ووكاءها وعددها ووزنها وحليتها ويكتبها ويشهد عليها فإن جاء صاحبها والافهي له بعد سنة على أنه متى جاء صاحبها في حياته أو بعد موته فهو غريم إن كان استهلكها وسواء قليل اللقطة وكثيرها فيقول من ذهب له دنانير إن كانت دنانير ومن ذهب له دراهم إن كانت دراهم ومن ذهب له كذا ولا يصفها فينزع في صفتها أو يقول جلة إن في يدي لقطة فإن كان مولياً عليه لفسده أو صغر ضمه إلى القاضي إلى وليه وفعل فيها ما يفعل

(١) قوله إلا بان يأذن له فيما وصفت أي ويفعل بدليل قوله كما لو أمره الخ وفي نسخة لا يخرجها من الرهن أن يأذن له أي بدون أن يفعل كما هو واضح كتبه محققه

لوردها المرتهن الى الراهن بعد قبضه اياها بالرهن مرة واحدة فقال استمتع من وطئها وخدمتها كانت
مروهنة بحالها لا يخرج من الرهن فان حلت الجارية من الوطء فولدت أو أسقطت سقطا فدان من خلقه
شيء فهي أم ولد لسيدها الراهن وخارجة من الرهن وليس على الراهن أن يأتيه برهن غيرها لانه لم يتعد
في الوطء وهكذا لو أذن له في أن يضربها فضربها فماتت لم يكن له عليه أن يأتيه ببديل منها يكون رهنها
مكانها لانه لم يتعد عليه في الضرب واذا رهن الرجل الرجل أمة فأجرها ووطئها الراهن أو اغتصبها
الراهن نفسها فوطئها فان لم تلد فهي رهن بحالها ولا عقرب لمرتتهن على الراهن لانها أمة لراهن ولو كانت بكر
فانقصها الوطء كان للمرتتهن أخذ الراهن بما ينقصها يكون رهنها معها أو قصاصا من الحق ان شاء الراهن كما
تكون جنائسه عليها وهكذا لو كانت ثيبا فافضاها أو نقصها فانقصها قيمة وان لم ينقصها الوطء فلا شيء
للمرتتهن على الراهن في الوطء وهي رهن كليها وان حبست فولدت ولم يأذن له في الوطء ولا مال له غيرها ففيها
قولان أحدهما أنها لاتباع ما كانت حبلى فاذا ولدت بيعت ولم يبيع ولدها وان نقصتها الولادة شيئا فعلى
الراهن ما نقصتها الولادة وان ماتت من الولادة فعلى الراهن أن يأتي بقيمتها صحيحة تكون رهنها مكانها أو
قصاصا متى قدر عليها ولا يكون احباله اياها أكبر من أن يكون رهنها ثم أعتقها ولا مال له غيرها فباطل
العتق وتباع بالحق وان كانت نسوى ألفا وانما هي مروهنة بمائة بيع منها بقدر المائة وبقي ما بقي رقيقا
لسيدها ليس له أن يطأها وتعتق بموته في قول من أعتق أم الولد بموت سيدها ولا تعتق قبل موته ولو كان
رهنه اياها ثم أعتقها ولم تلد ولا مال له يبيع منها بقدر الدين وعتق ما بقي مكانه وان كان عليه دين يحيط بعاله
عتق ما بقي ولم يبيع لاهل الدين والقول الثاني أنه اذا أعتقها فهي حرة أو أولادها فهي أم ولد له لاتباع
في واحدة من الخالين لانه مالك وقد ظم نفسه ولا يسي في شيء من قيمتها وهكذا القول فيما رهن من الرقيق
كلهم ذكورهم واناثهم واذا بيعت أم الولد في الرهن بما وصفت فلكها السيد فهي أم ولد له بذلك الولد
ووطئها اياها وعتقه بغير إذن المرتتهن مخالف له باذن المرتتهن ولو اختلفا في الوطء والعتق فقال الراهن ووطئها
أو أعتقها باذنك وقال المرتتهن ما أدنت لك فالقول قول المرتتهن مع يمينه فان نكل المرتتهن حلف الراهن
لقد أذن له ثم كانت خارجة من الرهن وان لم يحلف الراهن أحلفت الجارية قد أذن له بعتها أو ووطئها
وكانت حرة أو أم ولد وان لم تحلف هي ولا السيد كانت رهنها بحالها ولو مات المرتتهن فادعى الراهن عليه
أنه أذن له في عتقها أو ووطئها وقد ولدت منه أو أعتقها كانت عليه البينة فان لم يقيم بينة فهي رهن بحالها
وان أراد أن يحلف له ورثة الميت أحلفوا ما علموا أباهم أذن له لم يرادوا على ذلك في البين ولو مات الراهن
فادعى ورثته هذا أحلف لهم المرتتهن ما أذن للراهن في الوطء والعتق كما وصفت أولا وهذا كله اذا كان
مفلسا فاما اذا كان الراهن موسرا فتؤخذ قيمة الجارية منه في العتق والايلاذ ثم يخير بين أن تكون قيمتها
رهنها مكانها وان كان أكثر من الحق أو قصاصا من الحق فان اختار أن يكون قصاصا من الحق وكان فيه فضل
عن الحق رد ما فضل عن الحق عليه واذا أقر المرتتهن أنه أذن للراهن في وطء أمته ثم قال هذا الحبل ليس منك
هو من زوج زوجته اياه أو من عبد فادعاه الراهن فهو ابنه ولا يمين عليه لان النسب لاحق به وهي أم ولد له
باقراره ولا يصدق المرتتهن على نفي الولد عنه وانما متعنى من اختلافه أنه لو أقر بعد دعوى الولد أنه ليس
منه ألحقت الولد به وجمعت الجارية أم ولد فلا معنى ليمينه اذا حكمت بانحراج أم الولد من الرهن ولو اختلف
الراهن والمرتتهن فقال الراهن أذنت لي في ووطئها فولدت لي وقال المرتتهن ما أدنت لك كان القول قول المرتتهن
فان كان الراهن معسرا والجارية حبلى لم تبسح حتى تلد ثم تباع ولا يباع ولدها ولو قامت بينة أن المرتتهن
أذن للراهن من مذمة ذكرها في وطء أمته وجاءت بولديها أن يكون من السيد في مثل تلك المدة فادعاه
فهو ولده وان لم يمكن أن يكون من السيد بحال وقال المرتتهن هو من غيره يبعث الأمة ولا يباع الولد بحال
ولا يكون الولد رهنها مع الأمة واذا رهن رجل رجلا أمة ذات زوج أو زوجها بعد الرهن باذن المرتتهن

الملقط فان كان عبدا
أمر بضمها الى سيده
فان علم بها السيد فأقرها
في يديه فهو ضامن لها
في رقبة عبده (وقال)
فيما وضع بخطه لأعياه
سمع منه لا غرم على
العبد حتى يعتق من
قبل أن له أخذها (قال
المرزني) الاول أقيس
اذا كانت في الذمة
والعبد عندى ليس
بذى ذمة (قال
الشافعي) رجه الله
فان لم يعلم بها السيد
فهي في رقبة ان
استلدها قبل السنة
وبعد هادون مال
السيد لان أخذه
اللقطة عدوانا يأخذ
اللقطة من له ذمة (قال
المرزني) هذا أشبه بأصله
ولا يخلو سيده من أن
يكون علمه فإقراره
اياها في يده يكون
تعديا فكيف لا يضمها
في جميع ماله أولا يكون
تعديا فلا تعدو رقبة
عبده (قال الشافعي)
رجه الله وان كان حرا

لم يمنع زوجها من وطئها والبناء بها فان ولدت فالولد خارج من الرهن وان حبلت ففيمها قولان أحدهما
لاتباع حتى تضع حملها ثم تكون الجارية رهنها والولد خارجا من الرهن. ومن قال هذا قال انما يمنعني من
بيعها حبلتي وولدها مملوك أن الولد لا يملك بما تملك به الام اذا بيعت في الرهن فان سأل الراهن أن تباع وبسليم
التمن كنه للرهن فذلك له. والقول الثاني أنها تباع حبلتي وحكم الولد حكم الام حتى يفارقها فاذا فارقها فهو
خارج من الرهن. واذا رهن الرجل الرجل جارية فليس له أن يزوجه دون المرتهن لان ذلك ينقص ثمنها
ويمنع اذا كانت جاملا وحق الحق من بيعها وكذلك ليس للرهن أن يزوجه لانه لا يملكها وكذلك العبد
الرهن وأبهم ما زوج العبد أو الامة فالنكاح مفسوخ حتى يجتمعا على التزوج قبل عقدة النكاح. واذا
رهن الرجل الرجل رهنها الى أجل فاستأذن الراهن المرتهن في بيع الرهن فأذن له فيه فباعه فالبيع جائز
وليس للرهن أن يأخذ من ثمنه شيئا ولا أن يأخذ الراهن برهن مكانه وله ما لم يبعه أن يرجع في اذنه له بالبيع
فان رجع فباعه بعد رجوعه في الاذن له فالبيع مفسوخ وان لم يرجع وقال انما أذنت له في أن يبيعه على
أن يعطيني ثمنه وان كنت لم أقل له أنفذ البيع ولم يكن له أن يعطيه من ثمنه شيئا ولا أن يجعل له رهن مكانه
ولو اختلفا فقال أذنت له وشرطت أن يعطيني ثمنه وقال الراهن أذن لي ولم بشرط على أن أعطيه ثمنه كان
القول قول المرتهن مع يمينه والبيع مفسوخ فان مات العبد أخذ الراهن المشتري بقيته حتى يجعلها رهن
مكانه. ولو تصادقا على أنه أذن له يبيعه على أن يعطيه ثمنه لم يكن له أن يبيعه لانه لم يأذن له في بيعه الا على أن
يجعل له حقه قبل محله. ولو قامت بينة على أنه أذن له أن يبيعه ويعطيه ثمنه فباعه على ذلك فسخت البيع
من قبل فساد الشرط في دفعه حقه قبل محله. بأخذ الرهن فان فات العبد في يدي المشتري عوت فعلى المشتري
قيمه لان البيع فيه كان مردودا وتوضع قيمته رهنها الى الاجل الذي اليه الحق الا أن يتطوع الذي عليه الحق
بتججيله قبل محله تطوعا مستأنفا لا على الشرط الاول. ولو أذن له أن يبيعه على أن يكون المال رهنها لم يحز
البيع وكان كالمسئلة قبلها التي أذن له فيها أن يبيعه على أن يقبضه ثمنه في رد البيع فكان فيه غير ما في المسئلة
الاولى أنه أذن له أن يبيعه على أن يرهنه ثمنه وثنه شئ غيره غير معلوم. ولو كان الرهن بحق حال فأذن
الراهن المرتهن أن يبيع الرهن على أن يعطيه حقه فالبيع جائز وعليه أن يدفع اليه ثمن الرهن ولا يحبس عنه
منه شيئا فان هلك في يده أخذه بجميع الحق في ماله كان أقل أو أكثر من ثمن الرهن وانما أجرناه ههنا لانه
كان عليه ما شرط عليه من بيعه وايضا حقه قبل شرط ذلك عليه. ولو كانت المسئلة بحالها فأذن له في بيع
الرهن ولم يشترط عليه أن يعطيه ثمنه كان عليه أن يعطيه ثمنه الا أن يكون الحق أقل من ثمنه فيعطيه الحق
ولو أذن المرتهن للراهن في بيع الرهن ولم يجعل له الرجوع في اذنه له ما لم يبعه فاذا باعه وتم البيع ولم
يقبض ثمنه أو قبضه فأراد المرتهن أخذ ثمنه منه على أصل الرهن لم يكن ذلك لانه أذن له في البيع وليس له
البيع وقبض الثمن لنفسه فباع فكان كمن أعطى عطاء وقبضه أو كمن أذن له في فسخ الرهن ففسخته وكان
عن العبد مالا من مال الراهن يكون المرتهن فيه وغيره من غرمائه أسوة. ولو أذن له في بيعه فلم يبعه فهو
على الرهن وله الرجوع في الاذن له الا أن يكون قال قد فسخت فيه الرهن أو أبطلته فاذا قال لم يكن له
الرجوع في الرهن وكان في الرهن كغيره. واذا رهن الرجل الرجل الجارية ثم وطئها المرتهن أقيم عليه
الحذفان ولدت فولده رقيق ولا يثبت نسبهم وان كان أكرهها فاعليه المهر وان لم يكرهها فلا مهر عليه وان
ادعى جهالة لم يعذر بها الا أن يكون ممن أسلم حديثا أو كان ببادية نائية أو ما أشبهه ولو كان رب الجارية أذن له
وكان يجهل درى عنه الحد ولحق الولد وعليه قيمته يوم سقطوا وهم أحرار. وفي المهر قولان أحدهما أن عليه
مهر مثلها والاخر لا مهر عليه لانه أباحها ومضى ملكها لم تكن له أم ولد وتباع الجارية ويؤدب هو والسيد
للاذن (قال الربيع) ان ملكها يوما ما كانت أم ولدها باقراره انه أولادها وهو عليها (قال الشافعي) ولو
ادعى أن الراهن المالك وهبها له قبل الوطاء أو باعها اياها أو أعمرها اياها أو تصدق بها عليه أو اقتضه كانت أم

غير مأمون في دينه ففيها
قولان أحدهما أن
يأمر بضمها الى مأمون
ويأمر المأمون
والملتقط بالانشاد بها
والقبول الآخر
لا يترعها من يديه وانما
منعنا من هذا القول
لان صاحبها لم يرضه
(قال المزني) فاذا
امتنع من هذا القول
لهذه العلة فلا قول له
الا الاول وهو أولى
بالحق عندي وبالله
التوفيق (قال المزني)
رجحه الله وقد قطع في
موضع آخر بان على
الامام اخراجها من
يده لا يجوز فيها غيره
وهذا أولى به عندي
(قال الشافعي) والمكاتب
في اللقطة كالحر لان
ماله يسلم له والعبد
نصفه حر ونصفه
عبد فان التقط في
اليوم الذي يكون فيه
مخلى لنفسه أقرت في
يده وكانت بعد السنة له
كالمالك كسب فيه مالا كان
له وان كان في اليوم
الذي لسيده أخذها

وإدله وخارجة من الرهن إذا صدقه الراهن أو قامت عليه بينة بذلك كان الراهن حياً أو ميتاً وان لم تقم له بينة بدعواه فالجارية وولدها رقيق إذا عرف ملكها الراهن لم يخرج من ملكه الابينة تقوم عليه وإذا أراد المرتهن أحلف له ورثة الراهن على علمهم فيما ادعى من خروجهما من ملك الراهن إليه (قال الربيع) وله في ولده قول آخر أنه حر بالقيمة ويدراً عنه الحد ويعزم صدق مثلهما

(جواز شرط الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله أذن الله تبارك وتعالى في الرهن مع الدين وكان الدين يكون من بيع وسلف وغيره من وجوه الحقوق وكان الرهن جائزاً مع كل الحقوق شرط في عقدة الحقوق أو ارتهن بعد ثبوت الحقوق وكان معقولاً أن الرهن زيادة وثيقة من الحق لصاحب الحق مع الحق مأذون فيها حلال وأنه ليس بالحق نفسه ولا جزم من عدده فلو أن رجلاً باع رجلاً شيئاً بألف على أن يرهنه شيئاً من ماله يعرفه الراهن والمرتهن كان البيع جائزاً لم يكن الرهن تاماً حتى يقبضه الراهن المرتهن أو من يتراضيان به معا ومتى ما قبضاه إياه قبل أن يرفعا إلى الحاكم فالبيع لازم له وكذلك إن سله ليقبضه فتركه البائع كان البيع تاماً (قال الشافعي) وإن ارتفعا إلى الحاكم وامتنع الراهن من أن يقبضه المرتهن لم يجبره الحاكم على أن يدفعه إليه لأنه لا يكون رهناً إلا بان يقبضه إياه وكذلك لو وهب رجل لرجل هبة فلم يدفعها إليه لم يجبره الحاكم على دفعها إليه لأنها لا تتم له إلا بالقبض وإذا باع الرجل الرجل على أن يرهنه رهناً فلم يدفع الراهن الرهن إلى البائع المشتري له فلا يبيع الخيار في تمام البيع بالرهن أو رد البيع لأنه لم يرض بذمة المشتري دون الرهن وكذلك لو رهنه رهناً فاقبضه بعضها ومنعه بعضها وهكذا لو باعه على أن يعطيه جيلاً بعينه فلم يحمل له بها الرجل الذي اشترط جماله حتى مات كان له الخيار في تمام البيع بالاجيل أو فسخه لأنه لم يرض بذمته دون الجيل ولو كانت المسئلة بحالها فإراد المشتري فسخ البيع ففقهه الرهن أو الجيل لم يكن ذلك له لأنه لم يدخل عليه هو نقص يكون له به الخيار لأن البيع كان في ذمته وزيادة رهن أو ذمة غيره فسقط ذلك عنه فلم يزد عليه في ذمته شيء لم يكن عليه ولم يكن في هذا فساد للبيع لأنه لم ينتقص من الثمن شيء يفسد به البيع انما انتقص شيء غير الثمن وثيقة للرتن لا ملك ولم يشترط شيئاً فاسداً فيفسد به البيع وهكذا في كل حق كان لرجل على رجل فشرط له فيه رهناً أو جيلاً فإن كان الحق بعوض أعطاه إياه فهو كالبيع وله الخيار في أخذ العوض كما كان له في البيع وإن كان الرهن في أن أسلفه سلفاً بالبيع أو كان له عليه حق قبل أن يرهنه بالرهن ثم رهنه شيئاً فلم يقبضه إياه فالحق بحاله وله في السلف أخذ متى شأبه وفي حقه غير السلف أخذه متى شأبه إن كان حالاً ولو باعه شيئاً بالف على أن يرهنه رهناً يرضيه أو يعطيه جيلاً بثقة أو يعطيه رضاه من رهن وجيل أو ما شاء المشتري والبائع أو ما شاء أحدهما من رهن وجيل بغير تسمية شيء بعينه كان البيع فاسداً لجهالة البائع والمشتري أو أحدهما بما تشارطا ألا ترى أنه لو جاءه بمحميل أو رهن فقال لأرضاه لم يكن عليه حجة بانه رضى رهناً بعينه أو جيلاً بعينه فأعطيه ولو كان باعه ببيعاً بالف على أن يعطيه عبد الله يعرفه رهناً فأعطاه إياه رهناً فلم يقبله لم يكن له نقض البيع لأنه لم ينقص شيئاً من شرطه الذي عرفه فاعطاه وهكذا لو باعه ببيعاً بالف على أن يرهنه ما أقاد في يومه أو من قدم عليه من غيبته من رقيقه أو ما أشبه هذا كان البيع مفسوخاً بغير معنى المسئلة قبلها أو أكثر وإذا اشترى منه شيئاً على أن يرهنه شيئاً بعينه ثم مات المشتري قبل أن يدفع الرهن إلى المرتهن لم يكن الرهن رهناً ولم يكن على ورثته دفعه إليه وإن تطوعوا ولا وارث معهم ولا صاحب وصية فدفعوه إليه فهو رهن وله بيعه مكانه لأن دينه قد حل وإن لم يفعلوا فالبايع بالخيار في نقض البيع أو إتمامه ولو كان البائع المشتري الرهن هو المبيع كان دينه إلى أجله إن كان مؤجلاً أو حالاً وإن كان حالاً وقام ورثته مقامه فإن دفع المشتري إليهم الرهن فالبيع تام وإن لم يدفعه إليهم فلمهم الخيار في نقض البيع كما كان لا يبيعهم

منه لأن كسبه فيه
لسيده (قال) وبقي
الملتقط إذا عرف الرجل
العفاص والوكاء والعقد
والوزن ووقس في
نفسه أنه صادق أن
يعطيه ولا أجبره عليه
الابينة لأنه قد يصيب
الصفة بأن يسمع الملتقط
يصفها ومعنى قوله
صلى الله عليه وسلم
اعرف عفاصها ووكاءها
والله أعلم (١) لأن يؤدي
عفاصها ووكاءها معها
وليعلم إذا وضعها في
ماله أنها القطعة وقد
يكون ليستمدل على
صدق المعترف أرايت
لو وصفها عشرة
أيعطونها ونحن نعلم
أن كلهم كاذب إلا
واحداً بغير عينه فيمكن
أن يكون صادقا وإن
كانت القطعة طعاما
ربطاً لا يبقى فله أن
يأكله إذا خاف فساد
وغيره لربه (وقال)
(١) قوله بالهامش لأن
يؤدي الخ كذا بأصلين
بأيدينا ولعله سقط منه قد
يكون لأن يؤدي الخ
بدليل ما بعده وحرراه
مصححه

فيه أو اتقاهه إذا كان ترهن فائتاً (قال الشافعي) إذا كان الرهن فائتاً والسلعة المشتراة فائتة جعلت له
اختيار بين أن يمه فياخذ منه أو ينقذه فياخذ قيمته كما يجعله له لم يباعه عبد افتات فقال المشتري اشتريته
بخمسة وألف وقال البائع بعته بألف وجعلت له إن شاء أن يأخذ ما أقر له المشتري وإن شاء أن يأخذ قيمته بعد
أن يخلط على ما ادعى المشتري ولا أحلفه ههنا لأنه لا يدعى عليه المشتري براءة من شيء كما ادعى ههنا
المشتري براءة مما زاد على خمسمائة (قال الشافعي) ولرباع رجل رجلاً ببيعاً بين حال أو إلى أجل أو كان له
عليه حق فلم يكن له رهن في واحد منهما ولا بشرط الرهن عند عقد واحد منهما ثم تطوع له المشتري بأن
رهنه شيئاً بعينه فرهنه أياه فقبضه ثم أراد الراهن إخراج الرهن من أرهنه لأنه كان متطوعاً به لم يكن له ذلك
الآن إن شاء المرتهن كما لا يكون له لو كان الرهن بشرط وكذلك لو كان رهنه رهناً بشرط فاقبضه أياه ثم زاده
رهناً آخر معه أو رهناً فاقبضه أياه ثم أراد إخراجها أو إخراج بعضها لم يكن ذلك له ولو كانت الرهون تسوي
أضعاف ما هي رهوناً به ولو زاده رهوناً أو رهنه رهوناً مرة واحدة فاقبضه بعضها ولم يقبضه بعضها كان
ما أقبضه رهناً وما لم يقبضه غير رهن ولم ينقص ما أقبضه عما لم يقبضه وإذا باع الرجل الرجل البيع على أن
يكون المبيع نفسه رهناً للبائع فالبيع مفسوخ من قبل أنه لم يملكه السلعة إلا بان تكون محتسبة عن المشتري
وليس هذا كالسلعة لنفسه رهنه أياها ألا ترى أنه لو وهب له سلعة لنفسه جاز وهو لو اشتري منه شيئاً على أن
يهبه له لم يجز وسواء تشارطوا وضع الرهن على يدى البائع أو عدل غيره وإذا مات المرتهن فالرهن بحاله
فلورثته فيه ما كان له وإذا مات الراهن فالرهن بحاله لا ينقض بموته ولا موتهما ولا بموت واحد منهما قال
ولورثة الراهن إذا مات فيه مال الراهن من أن يؤدوا ما فيه ويخرج من الرهن أو يباع عليهم بان دين أيهم قد
حل ولهم أن يأخذوا المرتهن يبيعه ويمنعوه من حبسه عن البيع لأنه قد يتغير في حبسه ويتلف فلا تبرأ ذمة
أيهم وقد يكون فيه الفضل عما رهن به فيكون ذلك لهم ولو كان المرتهن غائباً أقام الحاكم من يبيع الرهن
ويجعل حقه على يدى عدل إن لم يكن له وكيل يقوم بذلك وإذا كان للرجل على الرجل الحق بالرهن ثم
رهنه رهناً فالرهن جائز كان الحق حالاً أو إلى أجل فإن كان الحق حالاً أو إلى أجل فقال الراهن أرهنك على
أن تردني في الأجل ففعل فالرهن مفسوخ راحق الحال حال كما كان والمؤجل إلى أجله الأول بحاله
والأجل الآخر باطل وغرماء الراهن في الرهن الفاسد أسوة المرتهن وكذلك لو لم يشترط عليه تأخير الأجل
وشترط عليه أن يبيعه شيئاً أو يسلفه أياه أو يعمله به بشئ على أن يرهنه ولم يرهنه لم يجز الرهن ولا يجوز الرهن في
حق واجب قبله حتى يتطوع به الراهن بلا زيادة شيء على المرتهن ولو قال له بعني عبدك بمائة على أن
أرهنك بالمائة وحقت الذي قبلها رهناً كان الرهن والبيع مفسوخاً كماه ولو هلك العبد في يدى المشتري كان
ضامناً لقيمته ولو أقر المرتهن أن الموضوع على يديه الرهن قبضه جعلته رهناً ولم أقبل قول العدل لم أقبضه إذا
قال المرتهن قد قبضه العدل

(اختلاف المرهون والحق الذي يكون به الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت الدار والعبد أو العرض في يدى رجل فقال رهنه فلان على كذا
وقال فلان مارهنك ولكني أودعتك أياه أو وكلت به أو عصبتني فالقول قول رب الدار والعرض والعبد
لان الذي في يده يقر له بملكه ويدعى عليه فيه حقاً فلا يكون فيه بدعواه إلا بينة وكذلك لو قال الذي هو في يده
رهنته بألف وقال المدعى عليه لك على ألف ولم أرهنك به ما زعمت كان القول قوله وعليه ألف بلارهن كما
أقر ولو كانت في يدى رجل داران فقال رهنه ما فلان بألف وقال فلان رهنك أحدهما وسماها بعينها بألف
كان القول قول رب الدار الذي زعم أنها (١) ليست برهن غير رهن وكذلك لو قال له رهنك أحدهما بمائة
لم يكن رهناً إلا بمائة ولو قال الذي هما في يديه رهنتهما بألف وقال رب الدارين بل رهنك أحدهما بغير

(١) قوله فانها ليست
برهن الخ كذا بالاصول
التي عندنا بزيادة غير
رهن وتأمل كتبه

متحدته

ذلك ولثالث مثل ذلك
فجاءوا به جميعا فكل
واحد منهم ثلث ما جعله
له انفق الاجعاع أو
اختلفت

(باب التقاط المنبوذ)
يوجد معه الشيء بما
وضع بخطه لأعلمه سيع
منه ومن مسائل شتى
سمعتها منه لفظا

(قال الشافعي) رجه
الله فيما وضع بخطه
ما وجد تحت المنبوذ
من شيء مدفون من
ضرب الاسلام أو كان
قريبا منه فهو لقطه أو
كانت دابة فهي ضالة
فإن وجد على دابته أو
على فراشه أو على ثوبه
مال فهو له وإن كان
ملقطه غير ثقة نزعه
الحاكم منه وإن كان
ثقة وجب أن يشهد
بما وجد له وأنه منبوذ
ويأمره بالانفاق منه
عليه بالمعروف وما
أخذ منه الملقط
وأنفق منه عليه بغير
أمر الحاكم فهو
ضامن فإن لم يوجد
له مال وجب على
الحاكم أن ينفق عليه
من مال الله تعالى فإن لم
يفعل حرم تضيقه على

عيناها ألف لم تكن واحدة منهم ما رهنوا كانت عليه ألف باقراره بلارهن لأنه لا يجوز في الاصل أن يقول رجل
لرجل أرهنتك إحدى داري هاتين ولا يسميها ولا أحد عبدي هذين ولا أحد ثوبي هذين ولا يجوز الرهن
حتى يكون مسمى بعينه ولو كانت داري يدي رجل فقال رهنه فيها فلان بالف ودفعها إلى وقال فلان رهنه
اياها بالف ولم أفعها اليه فعدا عليها فغصبها أو تسكاراها مني رجل فأنزله فيها أو تسكاراها مني هو فزله
ولم أدفعها اليه قبضا بالرهن فالقول قول رب الدار ولا تكون رهنا إذا كان يقول ليست برهن فيكون القول
قوله وهو إذا أقر بالرهن ولم يقبضه المرتهن فليس برهن ولو كانت الدار في يدي رجل فقال رهنه فيها فلان
بألف دينار وأقبضتها وقال فلان رهنه اياها بالف درهم أو ألف فلس وأقبضتها اياها كان القول قول رب
الدار ولو كان في يدي رجل عبد فقال رهنه فلان بمائة وصدقه العبد وقال رب العبد ما رهنه اياه
بشيء فالقول قول رب العبد ولا قول للعبد ولو كانت المسئلة بحالها فقال ما رهنه بمائة وليكني بعنته
بمائة لم يكن العبد رهنا ولا يباع إذا اختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو أن عبدا بين رجلين
فقال رجل رهنه بمائة وقبضته فصدقه أحدهما وقال الآخر ما رهنه بشيء كان نصفه رهنا بخمسين
ونصفه خارجا من الرهن فإن شهد شريك صاحب العبد عليه بدعوى المرتهن وكان عدلا عليه أحلف
المرتهن معه وكان نصيبه منه رهنا بخمسين ولا شيء في شهادة صاحب الرهن يجز بها إلى نفسه ولا يدفع بها
عنه فأردم بشهادته ولا أردم بشهادته لرجل له عليه شيء لو شهد له على غيره ولو كان العبد بين اثنين وكان
في يدي اثنين وادعيا أنهما ارهنه معا بمائة فأقر الرجلان لاحدهما أنه رهن له وحده بخمسين وأنكرا
دعوى الآخر لزمهما ما أقر به ولم يلزمهما ما أنكرا من دعوى الآخر ولو أقر الهمامعا بانه لهما رهنا وقال
هو رهن بخمسين وادعيا ما لم يلزمهما الا ما أقر به ولو قال أحد الراهنين لاحد المرتهنين رهنا كه أنت
بخمسين وقال الآخر لا رهن رهنا كه أنت بخمسين كان نصف حق كل واحد منهما من العبد وهو
ربع العبد رهنا للذي أقر له بخمسة وعشرين تجز اقراره على نفسه ولا تجز اقراره على غيره ولو كانا من
تجاوز شهادته فشهد كل واحد منهما على صاحبه ونفسه أجزت شهادتهما وجعلت على كل واحد منهما خمسة
وعشرين دينارا باقراره وخمسة وعشرين أخرى بشهادة صاحبه إذا حلف المدعي مع شاهده وإذا كانت
في يدي رجل ألف دينار فقال رهنه فيها فلان بمائة دينار أو بألف درهم وقال الراهن رهنه بمائة دينار واحد
أو بعشرة دراهم فالقول قول الراهن لأن المرتهن مقر له بذلك ألف دينار ومدع عليه حقا فالقول قوله فيما
ادعى عليه من الدنانير إذا كان القول قول رب الرهن المدعي عليه الحق في أنه ليس برهن بشيء كان اقراره
بانه رهن بشيء أو لى أن يكون القول قوله فيه وإذا اختلف الراهن والمرتهن فقال المرتهن رهنه بثلثي عبدك
سالم بمائة وقال الراهن بل رهنه بثلثي عبدك موقوف بعشرة حلف الراهن ولم يكن سالم رهنا بثلثي وكان
لصاحب الحق عليه عشرة دنانير ان صدقه بان موفقا رهن بها فهو رهن وإن كذبه وقال بل سالم رهن بها
لم يكن موفق ولا سالم رهنا لانه بغيره من أن يكون موفق رهنا ولو قال رهنه بثلثي داري بألف وقال الذي يخالفه
بل اشتريتها منك بالف وتصادق على قبض الالف تحالفا وكانت الالف على الذي أخذها بلارهن ولا يبيع
وهكذا لو قال لورهنه بثلثي داري بألف أخذتها منك وقال المقر له بالرهن بل اشتريت منك بثلثي هذه الالف
تحالفا ولم تكن الدار رهنا ولا العبد ببيعها وكانت له عليه ألف بلارهن ولا يبيع ولو قال رهنه بثلثي داري بألف
وقبضت الدار ولم أقبض الالف منك وقال المقر له بالرهن وهو المرتهن بل قبضت الالف فالقول قول
الراهن بانه لم يقر بان عليه ألفا فتلزمه ويحلف ما أخذ الالف ثم تكون الدار خارجة من الرهن لانه لم يأخذ
ما يكون به رهنا ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهنه بهادارا فقال الراهن رهنه هذه الدار
بألف درهم إلى سنة وقال المرتهن بل بالف درهم حالة كان القول قول الراهن وعلى المرتهن البينة وكذلك

لوقال رهنكها بألف درهم وقال المرتهن بل بألف دينار فاقول قول الراهن وكل مال أثبت عليه الإبقاء
جعلت القول فيه قوله لأنه لو قال لم أرهنكها كان القول قوله وإذا كان لرجل على رجل ألفان أحدهما
برهن والآخر بغيره رهن ففقدنا ألفنا ثم اختلفنا فقال القاضي قضيتك الألف التي بالرهن وقال المقتضى بل
الألف التي بالرهن فالقول قول الراهن انقاضي ألا ترى أنه لو جاءه بألف فقال هذه الألف التي رهنكها
فقبضها كان عليه استلام رهنه ولم يكن له حبسه عنه بأن يقول لي عليك ألف آخر ولو حبسه عنه بعد
قبضه كان متعديا بالحس وان ذلك الرهن في يديه ضمن قيمته فإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يكون القول الا
قول دافع المال والله أعلم

(جماع ما يجوز رهنه)

(قال الشافعي) رهنه الله كل من جاز بيعه من بال غير محجور عليه جاز رهنه ومن جاز له أن يرهن أو يرهن
من الاحرار البالغين غير المحجور عليهم جاز له أن يرهن على النظر وغير النظر لأنه يجوز له بيع ماله وهبته بكل
حال فإذا جازت هبته في ماله كان له رهنه بالنظر ولا يجوز أن يرهن الاب لابنه ولا ولي اليتيم له الا بما فيه
فضل لهما فاما أن يسلف مالهما برهن فلا يجوز له وأيهما فعل فهو ضامن لما أسلف من ماله ويجوز
للكاتب والمأذون له في التجارة أن يرهنا إذا كان ذلك صلاحا لهما وازدياد فيه فاما أن يسلفا ويرهنها
فلا يجوز ذلك لهما ولكن يبيعان فيفضلان ويرهنان ومن قلت لا يجوز رهنه الا فيما يفضل لنفسه أو
بنيمه أو ابنه من أبي ولد وولي يتيم ومكاتب وعبد مأذون له فلا يجوز أن يرهن شيئا لان الرهن أمانة والدين لازم
فالرهن بكل حال نقص عليهم ولا يجوز أن يرهنوا الا حيث يجوز أن يودعوا أموالهم من الضرورة بالخوف الى
تحويل أموالهم وما أشبه ذلك ولا يجيز رهن من سميت لا يجوز رهنه الا في قول من زعم أن الرهن مضمون كله
فاما ما لا يضمن منه فرهنه غير نظر لأنه قد يتلف ولا يبرأ الراهن من الحق والذكروا لاني والمسلم والكافر
من جميع ما وصفتنا يجوز رهنه ولا يجوز سواء ويجوز أن يرهن المسلم الكافر والكافر المسلم ولا أكره من ذلك
شيئا الا أن يرهن المسلم الكافر معهما فان فعل لم أفسخه ووضعناه على يدي عدل مسلم وجبرت على ذلك
الكافران امتنع وأكره أن يرهن من الكافر العبد المسلم صغيرا أو كبيرا لثلايدل المسلم بكيئوته عنده
بسبب تسلط عليه الكافر ولثلايطم الكافر المسلم خنزيرا أو يسقيه خرا فان فعل فرهنه منه لم أفسخ الرهن
قال وأكره رهن الامة بالغة أو المقاربة بالبلوغ التي يشتهى مثلها من مسلم الاعلى أن يقبضها المرتهن
وبقرها في يدي مال كها أو يضعها على يدي امرأة أو محرمة للجارية فان رهنها مال كها من رجل وأقبضها
أياد لم أفسخ الرهن وهكذا لو رهنها من كافر غير أني أجبر الكافر على أن يضعها على يدي عدل مسلم وتكون
امرأة أحب الي ولولم تكن امرأة وضعت على يدي رجل عدل معه امرأة عدل وان رضى الراهن والمرتهن
على أن يضعها الجارية على يدي رجل غيره أو مؤمن عليه جبرتهما أن يرضيا بعدل توضع على يديه فان لم يفعل
اخترت لهما عدلا الا أن يتراضيا أن تكون على يدي مال كها أو المرتهن فاما ما سوى بني آدم فلا أكره رهنه
من مسلم ولا كافر حيوان ولا غيره وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشحم اليهودي وان
كانت المرأة بالغة رشيدة بكرة أو ثيبا جاز بيعها ورهنها وان كانت ذات زوج جاز رهنها وبيعها بغير إذن
زوجها وهبته ماله ولها من ماله اذا كانت رشيدة ماله الزوجها من ماله وان كانت المرأة أرب رجل مسلم أو كافر
حر أو عبد محجورين لم يجز رهن واحد منهما كمالا يجوز بيعه وادارهن من لا يجوز رهنه فرهنه مفسوخ
وماعليه وما رهن كالم رهن من ماله لا سبيل للرهن عليه وادارهن المحجور عليه رهننا لم يقبضه هو ولا وليه
من المرتهن ولم يرفع الى الحاكم فيفسخه حتى يفله عنه الحجر فرضي أن يكون رهننا بالرهن الاول لم يكن رهننا
حتى يتسدى رهننا بعد فالحجر ويقبضه المرتهن فاذا فعل فالرهن جائز وادارهن الرجل الرهن وقبضه

من عسر فحسني يقيم
بكفالاته فيخير من اتي
من المأثم ولو أمر الحاكم
أن يستلف ما أتفق
عليه يكرن عليه ديننا
فما ادعى قبل منه اذا
كان مثله قصدا (قال
المرزقي) لا يجوز قول
أحد فيما يملكه على
أحد لانه دعوى وليس
كالا من يقول فيبرأ
(قال الشافعي) ولو
وجدته رجلا من فقهاء
أقرعت بينهما من خرج
سهمه دفعته اليه وان
كان الاخر خير له اذ لم
يكن مقصرا عما فيه
مصلحته وان كان
أحدهما مقبلا بالمصر
والآخر من غير أهله
دفع الى المقيم وان كان
قرويا بدويا دفع الى
القروي لان القرية خير
له من البادية وان كان
عبدا وحر ادفع الى
الحر وان كان مسلما
ونصرانيا في مصر به
أحد من المسلمين وان
كان الاقل دفع الى المسلم
وجعلته مسلما وأعطيته

المرتهن وهو غير محجور ثم حجب عليه فالرهن بحاله وصاحب الرهن أحق به حتى يستوفي حقه ويجوز رهن الرجل الكثير الدين حتى يقف السلطان ماله كما يجوز بيعه حتى يقف السلطان ماله وإذا رهن الرجل غير المحجور عليه الرجل المحجور عليه الرهن فإن كان من بيع فالباع مفسوخ وعلى الراهن رده بعينه أن وجد أو قيمته أن لم يوجد والرهن مفسوخ إذا انفسخ الحق الذي به الرهن كان الرهن مفسوخا بكل حال وهكذا أن أكره دارا أو أرضا أو دابة ورهن المكترى المحجور عليه بذلك رهنا فالرهن مفسوخ والكراء مفسوخ وإن سكن أو ركب أو عمل له فعله أجر مثله وكراء مثل الدابة والدار بالغاما بالغ وهكذا لو أسلفه المحجور مالا ورهنه غير المحجور رهنا كان الرهن مفسوخا لأن السلف باطل وعليه رد السلف بعينه وليس له اتفاق شيء منه فإن أنفقه فعليه مثله أن كان له مثل أو قيمته أن لم يكن له مثل وأي رهن فسخته من جهة الشرط في الرهن أو فساد الرهن أو فساد البيع الذي وقع به الرهن لم أكف الراهن أن يأتي برهن غيره بحال وكذلك أن كان الشرط في الرهن والبيع صحيحا واستحق الرهن لم أكف الراهن أن يأتي برهن غيره قال وإذا تباع الرجلان غير المحجورين البيع الفاسد ورهن أحدهما به صاحبه رهنا فالبيع مفسوخ والرهن مفسوخ وجاع علم هذا أن ينظر كل حق كان صحيح الأصل فيجوز به الرهن وكل بيع كان غير ثابت فيفسد فيه الرهن إذا لم يملك المشتري ولا المكترى ما يبيع أو أكرى لم يملك المرتهن الحق في الرهن انما ينبت الرهن للراهن بما ينبت به عليه ما أعطاه فإذا بطل ما أعطاه بطل الرهن وإذا بدل رجل رجلا عبدا بعد أو دارا بدارا وعرضا ما كان بعرض ما كان وزادا أحدهما الآخر دنا نيرا حله على أن يرهنه الزائد بالدنا نير رهنا معلوما فالبيع والرهن جائز إذا قبض وإذا ارتهن الرجل من الرجل الرهن وقبضه لنفسه أو قبضه له غيره بأمره وأمر صاحب الرهن فالرهن جائز وإن كان القابض ابن الراهن أو امرأته أو أباه أو من كان من قرابته وكذلك لو كان ابن المرتهن أو واحدا ممن سميت أو عبد المرتهن فالرهن جائز فاما عبد الراهن فلا يجوز قبضه للمرتهن لأن قبض عبده عنه كقبضه عن نفسه وإذا رهن الرجل الرجل عبدا فأنفق عليه المرتهن بغير أمر الراهن كان متطوعا وإن رهنه أرضا من أرض الخراج فالرهن مفسوخ لأنها غير مملوكة فإن كان فيها غراس أو بناء للراهن فالغراس والبناء رهن وإن أدى عنها الخراج فهو متطوع بأداء الخراج عنها لا يرجع به على الراهن إلا أن يكون دفعه بأمره فيرجع به عليه ومثل هذا الرجل يتكاري الأرض من الرجل قد تكارها في دفع المكترى الأرض كراءها عن المكترى الأول فإن دفعه باذنه يرجع به عليه وإن دفعه بغير إذنه فهو متطوع به ولا يرجع به عليه ويجوز الرهن بكل حق لزوم صداق أو غيره وبين لذي والحرابي المستأمن والمستأمن والمسلم كما يجوز بين المسلمين لا يختلف وإذا كان الرهن بصداق فطلق قبل الدخول بطل نصف الحق والرهن بحاله كما يبطل الحق الذي في الرهن الا قليلا والرهن بحاله وإذا ارتهن الرجل من الرجل رهنا بتمراً أو حنطة فحل الحق فباع الموضوع على يديه الرهن بتمراً أو حنطة فالبيع مردود ولا يجوز بيعه إلا بالدنانير والدراهم ثم يشتري بها قح أو تمر فيقضاه صاحب الحق ولا يجوز رهن المقارض لأن الرهن غير مضمون إلا أن يأذن رب المال للمقارض رهن بدين له معروف وكذلك لا يجوز ارتهانه إلا أن يأذن له رب المال أن يبيع بالدين فإذا باع بالدين فالرهن زدياده ولا يجوز ارتهانه إلا في مال صاحب المال فإن رهن عن غيره فهو وضامن ولا يجوز الرهن

(العيب في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الرهن رهنا فله في أصل الحق لا يجب الحق إلا بشرطه وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع على أن يرهنه الرهن يسميانه فإذا كان هكذا فكان بالرهن عيب في بدنه أو عيب في فعله ينقص ثمنه وعلم المرتهن العيب قبل الارتهان فلا خيار له والرهن والبيع ثابتان وإن لم يعلم المرتهن

من سهمان المسلمين حتى يعرب عن نفسه فإذا أعرب عن نفسه فامتنع من الاسلام لم يبن لي أن أقتله ولا أجبره على الاسلام وإن وجد في مدينة أهل الذمة لا مسلم فيهم فهو ذمي في الظاهر حتى يصف الاسلام بعد البلوغ ولو أراد الذي التقطه الطعن به فإن كان يؤمن أن يسترقه فذلك له والا منعه وجنابته خطأ على جماعة المسلمين والجنابة عليه على عاقلة الجاني فإن قتل عبدا فلا امام القود أو العقل وإن كان جرحا حبس له الجراح حتى يبلغ فيختار القود أو الارش فإن كان معتوها فقيرا أحببت للإمام أن يأخذ له الارش وينفقه عليه وهو في معنى الحر حتى يبلغ فيقصر فإن أقرب بالرق قبلته ورجعت عليه بما أخذته وجعلت جنابته في عنقه ولو

فعله بعد البيع فالمرتهن بالخيار بين فسخ البيع وثباته واثبات الرهن للنقص عليه في الرهن كما يكون هذا في اليوسع ولغير الذي يكون له الخيار كل ما نقص ثمنه من شيء قل أو كثر حتى الاثر الذي لا ينصرف به والفعل فاذا كان قد علمه فلا خيار له ولو كان قتل أو أربد وعلم ذلك المرتهن ثم ارتهنه كان الرهن بائنا وان قتل في يديه فالبيع ثابت وقد خرج الرهن من يديه وان لم يقتل فهو رهن بحاله وكذلك لو سرق فقطع في يديه كان رهنا بحاله ولو كان المرتهن لم يعلم بارتداده ولا قتل ولا سرقته فارتهنه ثم قتل في يده أو قطع كان له فسخ البيع ولو لم يكن الراهن دلس للمرتهن فيه بعيب ودفعه اليه سالما فيجني في يديه جناية أو أصابه عيب في يديه كان على الرهن بحاله ولو أنه دلس له فيه بعيب وقبضه فأتى في يديه موتا قبل أن يختار فسخ البيع لم يكن له أن يختار فسخه لما فات من الرهن وليس هذا كما يقتل بحق في يديه أو يقطع في يديه وهكذا كل عيب في رهن ما كان حيوان أو غيره ولو اختلف الراهن والمترهن في العيب فقال الراهن رهنك الرهن وهو يرى عيب العيب وقال المرتهن ما رهنتمني الامعيا فالقول قول الراهن مع عيبه اذا كان العيب مما يحدث مثله وعلى المرتهن البينة فان أقامها فللمرتهن الخيار كما وصفت واذا رهن الرجل الرجل العبد أو غيره على أن يسلفه سلفا فوجد بالرهن عيبا أو لم يجده فسواء وله الخيار في أخذ سلفه حالا وان كان سلفه مؤجلا وليس السلف كالبيع ورهن يتطوع به الراهن وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع الى أجل بغير شرط رهن فاذا وجب بينهما البيع وتفرق فأم رهنه الرجل فالرجل متطوع بالرهن فليس للمرتهن ان كان بالرهن عيب ما كان أن يفسخ البيع لان البيع كان تاما بالرهن وله ان شاء أن يفسخ الرهن وكذلك له ان شاء لو كان في أصل البيع أن يفسخه لانه كان حقه فتركه ويجوز رهن العبد المرتد والقاتل والمصيب للحد لان ذلك لا يريل عنه الرق فاذا قتل فقد خرج من الرهن فاذا ارتد الرجل عن الاسلام ثم رهن عبد الله فنأجاز بيع المرتد بأجزائه ومن رديعه رهنه (قال الربيع) كان الشافعي يجيز رهن المرتد كما يجوز بيعه

(الرهن يجمع الشيئين المختلفين من ثياب وأرض وبناء وغيره)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى اذا رهن الرجل الرجل أرضه ولم يقل بينها فالأرض رهن دون البناء وكذلك ان رهنه أرضه ولم يقل بشجرها فكان فيها شجر مبدأ وغير مبدأ فالأرض رهن دون الشجر وكذلك لو رهنه شجرا وبين الشجر بياض فالشجر رهن دون البياض ولا يدخل في الرهن الا ما سمي واذا رهنه ثمرا قد خرج من نخله قبل يحل بيعه ونخله معه فقد رهنه نخلا وثمرامعها فها رهن جائز من قبل أنه يجوز له لو مات الراهن أو كان الحق حالا أن يبيعهما من ساعته وكذلك لو كان الى أجل لان الراهن يتطوع ببيعه قبل يحل أو يموت فيحل الحق واذا كان الحق في هذا الرهن جائزا الى أجل فبلغت الثمرة وبيعت خير الراهن بين أن يكون ثمنها قصاصا من الحق أو موهونا مع النخل حتى يحل الحق ولو حل الحق فأراد بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها دون النخل لم يكن له وكذلك لو أراد قطعها وبيعه لم يكن له اذا لم يأذن له الراهن في ذلك ولو رهنه الثمرة دون النخل طلعا أو مؤبرة أو في أي حال قبل أن يبدو صلاحها لم يجز الرهن كان الدين حالا أو مؤجلا الا أن يتشارطا أن للمرتهن اذا حل حقه قطعها أو يبيعها فيجوز الرهن وذلك أن المعروف من الثمرة أنها تترك الى أن تصلح الا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه لمعرفة الناس أنه يترك حتى يبدو صلاحه وأن حلالا أن تباع الثمرة على أن تقطع قبل أن يبدو صلاحها لانه ليس المعنى الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا كل ثمرة وزرع رهن قبل أن يبدو صلاحه مالم يجز بيعه فلا يجوز رهنه الا على أن يقطع اذا حل الحق فيباع مقطوعا بحاله واذا حل بيع الثمر حل رهنه الى أجل كان الحق أرحالا واذا بلغ ولم يحل الحق لم يكن للراهن بيعه اذا كان يبس الارض المرتهن فاذا رضى قيمته رهن الا أن يتطوع الراهن فيجعله قصاصا ولا أجعل ديننا الى أجل حالا أبدا الا أن يتطوع به صاحب الدين واذا رهنه ثمرة

قذفه وقذف لم أحده
حتى أسأله فان قال أنا
حرحددت قاذفه وان
قذف حراحد (قال المزني)
رجه الله وسميته يقول
اللقيط حر لان أصل
الآدميين الحرية الا
من ثبتت عليه العبودية
ولا ولاء عليه كالأب له
فان مات فبرائه للجماعة
المسلمين (قال المزني)
هذا كله يوجب أنه حر
(قال المزني) رجه
الله وقوله المعروف أنه
لا يحد القاذف الا أن
تقوم بينة للقذف أنه
حر لان الحدود تدرا
بالشبهات (قال
الشافعي) رجه الله ولو
ادعاه الذي وجده
ألحقه به فان ادعاه
آخر أربته القافة فان
ألحقوه بالآخر أربتهم
الاول فان قالوا انه ابنهما
لم ننسبه الى أحدهما
حتى يبلغ فينسب الى
من شاء منهما وان لم
يلحق بالآخر فهو ابن
الاول قال ولو ادعى اللقيط
رجلان فأقام كل واحد

فزادتها في عظمها وطيها رهن له كما أن زيادة الرهن في يديه رهن له فان كان من التمر شيء يخرج فرهنه
 اياه وكان يخرج بعده غيره منه فلا يميز الخارج عن الاول المرهون لم يجز الرهن في الاول ولا في الخارج ج
 لان الرهن حيثئذ ليس بمعروف ولا يجوز الرهن فيه حتى يقطع مكانه أو يشترط أنه يقطع في مدة قبل أن
 يخرج الثمرة التي يخرج بعدها أو بعد ما يخرج قبل أن يشكّل أي من الرهن الاول أم لا فإذا كان هذا جاز
 وان ترك حتى يخرج بعده ثمرة لا يميز حتى تعرف ففيها قولان أحدهما أنه يفسد الرهن كما يفسد البيع
 لاني لا أعرف الرهن من غير الرهن والثاني أن الرهن لا يفسد والقول قول الراهن في قدر الثمرة المرهونة
 من المختلطة بها كالأرهنه حنطة أو تمرًا فاختلطت بحنطة للراهن أو تمرًا كان القول قوله في قدر الحنطة التي
 رهن مع عينه (قال الربيع) وللشافعي قول آخر في البيع أنه اذا باعه ثمرا فلم يقبضه حتى حدثت ثمرة أخرى
 في شجرها لا تميز الحادثة من المبيع قبلها كان البائع بالخيار بين أن يسلم له الثمرة الحادثة مع المبيع الاول
 فيكون قد زاده خيرا أو ينقض البيع لانه لا يدري كم باع مما حدث من الثمرة والرهن عندي مثله فان رضى
 أن يسلم ما زاد مع الرهن الاول لم يفسخ الرهن واذا رهنه زعاعلي أن يخصصه اذا حل الحق بأي حال ما كان
 في بيعه فان كان الزرع يزبد بأن ينبت منه ما لم يكن نابتا في يده اذا تركه لم يجز الرهن لانه لا يعرف الرهن منه
 الخارج دون ما يخرج بعده فان قال قائل ما الفرق بين الثمرة تكون طلعا وبالحصاغا ثم تصير رطبا
 عظاما وبين الزرع قيل الثمرة واحدة الا أنها تعظم كما يكبر العبد المرهون بعد الصغر ويسمى بعد الهرال
 واذا قطعت لم يبق منها شيء يستخلف والزرع يقطع أعلاه ويستخلف أسفله ويباع منه شيء فصلة بعد فصلة
 فالخارج منه غير الرهن والزائد في الثمرة من الثمرة ولا يجوز أن يباع منه ما يقصل الا أن يقصل مكانه فصلة ثم
 تباع القصلة الأخرى ببيعة أخرى وكذلك لا يجوز رهنه الا كما يجوز بيعه واذا رهنه ثمرة فعلى الراهن سقيها
 وصلاحتها وجدادها وتسميتها كما يكون عليه نفقة العبد واذا أراد الراهن أن يقطعها قبل أو ان يقطعها
 أو أراد المرتهن ذلك منع كل واحد منهما ذلك حتى يجتعا عليه واذا بلغت إبانها جبر الراهن على قطعها لان
 ذلك من صلاحها وكذلك لو أباي المرتهن جبر فاذا صارت تمرا وضعت على يدي الموضوع على يديه الرهن أو
 غيره فان أباي العدل الموضوع على يديه بأن يتطوع أن يضعها في منزله الأكبر قبل للراهن عليها لها منزل
 تخبر فيه لان ذلك من صلاحها فان جثت به ولا يكثرى عليها ولا يجوز أن يرهن الرجل شيئا لا يحل بيعه
 حين يرهنه اياه وان كان يأتي عليه مدة يحل بعدها وهو مثل أن يرهنه جنين الأمة قبل أن يولد على أنها اذا
 ولدته كان رهننا ومثل أن يرهنه ما ولدت أمته أو ما شئته أو ما أخرجت نخله على أن يقطعه مكانه ولا يجوز
 أن يرهنه ما ليس ملكه بتمام وذلك مثل أن يرهنه ثمرة قد بدا صلاحها لا عليها بشراء ولا أصول نخلها
 وذلك مثل أن يتصدق عليه وعلى قوم بصفاتهم بثمره نخل وذلك أنه قد يحدث في الصدقة معه من ينقص حقه
 ولا يدري كم رهنه ولا يجوز أن يرهن الرجل الرجل جلود مية لم تدبغ لان ثمنها لا يحل ما لم تدبغ ويجوز أن
 يرهنه اياها اذا دبغت لان ثمنها بعد دبغها يحل ولا يرهنه اياها قبل الدبغ ولو رهنه اياها قبل الدبغ ثم دبغها
 الراهن كانت خارجة من الرهن لان عقدة رهنها كان وبيعها لا يحل واذا وهب للرجل هبة أو تصدق
 عليه بصدقة غير محرمة فرهنها قبل أن يقبضها ثم قبضها فهي خارجة من الرهن لانه رهنها قبل يتم له ملكها
 فاذا أحدث فيها رهنها بعد القبض جازت قال واذا أوصى له بعبد بعينه فبات الموصى فرهنه قبل أن تدفعه
 اليه الورثة فان كان يخرج من الثلث فالرهن جائز لانه ليس للورثة منعه اياه اذا خرج من الثلث والقبض
 وغير القبض فيه سواء ولو وهب والمتصدق منعه من الصدقة ما لم يقبض واذا ورث من رجل عبدا ولا وارث
 له غيره فرهنه فالرهن جائز لانه مال العبد بالميراث وكذلك لو اشتراه فنقد عنه ثم رهنه قبل يقبضه واذا رهن
 الرجل مكاتبه فجوز المكاتب قبل الحكم بفسخ الرهن فالرهن مفسوخ لاني انما أنظر الى عقد الرهن لا الى
 الحكم وان اشتري الرجل عبدا على أنه بالخيار ثلثا فرهنه فالرهن جائز وهو قطع لخياره واجباب البيع

منهما بينة أنه كان في يده
 جعلته للذي كان في يده
 أولا وليس هذا كمثل
 المال ودعوة المسلم
 والعبد والذمي سواء غير
 أن الذمي اذا ادعاه ووجد
 في دار الاسلام فالحقته
 به أحبت أن أجعله
 مسلما في الصلاة عليه
 وأن أمره اذا بلغ
 بالاسلام من غير اجبار
 (وقال) في كتاب
 الدعوى انا نجعله
 مسلما لانا نعلمه كما قال
 (قال المزني) عندي
 هذا أولى بالحق لان من
 ثبت له حق لم يزل حقه
 بالدعوى فقد ثبت
 للاسلام أنه من أهله
 وجرى حكمه عليه
 بالدار فلا يزول حق
 الاسلام بدعوى
 مشرك (قال الشافعي
 رحمه الله) فان أقام
 بينة أنه ابنه بعد أن
 عقل ووصف الاسلام
 ألحقناه به ومنعناه أن
 ينصره فاذا بلغ فاستمع
 من الاسلام لم يكن
 مرتدا نقله وأحبسه

في العبد وإذا كان اختيار البائع أو المشتري فله قبل الثلاث وقبل اختيار البائع انفاذا البيع
ثم مضت الثلاث أراختار المشتري انفاذا البيع فاشترى مفسوخ لانه انفق ومكده على العبد غير تام ولو ان
رجلين وزارجه لثلاثة عبيد فم يقتصمهم حتى رهن أحدهما لعبد من العبيد الثلاثة أو عبد من ثم تاسم
شريكه واستخلص منه العبد الذي رهن أرا عبد من كانت أنصافهما موهبة له لان ذلك الذي كان يملك
منهما وأنصافها التي ملك بعد الرهن خارجة من الرهن الا أن يجرد فيهما رهننا ولا يستحق صاحب وصية من
شيأ يخرج ما استحق منهما من الرهن وبقي ما لم يستحق من أنصافهما موهونا (قال الربيع) وفيه قول آخر انه
اذا رهن شيأه بعضه ولغيره بعضه فالرهن كله مفسوخ لان صفقة الرهن جمعت شيئين ماعالك وما لا مالك فلما
جمعتهم الصفقة بطلت كلها وكذلك في البيع (قال) وهذا أشبه بجملة قول الشافعي ولو أن رجلا له أخ هو
وارثه فأت آخره فوهن داره وشو لا يعلم أنه مات ثم قامت اليه بئنه بأنه كان ميتا قبل رهن الدار كان الرهن باطلا
ولا يجوز الرهن حتى يرهنه وهو مالك له ويعلم الراهن أنه مالك وكذلك لو قال قد وكلت بشراء هذا العبد فقد
رهنه ان كان اشترى لي فوجد قد اشترى له لم يكن رهننا قال فان قال المرتهن قد علم أنه قد صار له غير
أو شراء قبل أن يرهنه أحلف الراهن فان حلف فصح الرهن وان نكل فعلى المرتهن على ما ادعى ثبت الرهن
وكذلك لو رأى شخص لا يشبهه فقال ان كان هذا فلا ينفق رهنه ان لم يكن رهننا وان قبضه حتى يجرد له مع
القبض أو قبله أو بعده رهننا وهكذا ان رأى صندوقا فقال قد كانت فيه ثياب كذا الثياب يعرفها الراهن
والمرتهن فان كانت فيه فهي لك رهن فلا تكون رهننا وان كانت فيه وذلك لو كان الصندوق في يدي
المرتهن وديعة وفيه ثياب فقال قد كنت جعلت ثيابي التي كذا في هذا الصندوق فهي رهن وان كانت فيه
ثياب غيرها أو ثياب معها فليس برهن فكانت فيه الثياب التي قال اسمها رهن لا غير خاف ليست برهن وهكذا
لو قال قدر رهنك ما في جرابي وأقبضه اياه والراهن لا يعرفه لم يكن رهننا وهكذا ان كان الراهن يعرفه والمرتهن
لا يعرفه ولا يكون الرهن أبدا الا ما عرفه الراهن والمرتهن وعلم الراهن أنه ملك له يحل بيعه ولا يجوز أن يرهنه
ذكر حقه على رجل لان ذكر الحق ليس بشئ يملك انما هو شهادة على رجل بشئ في ذمته والنسبة الذي في
ذمته ليس بعين قائمة يجوز رهنها انما رهن الايمان القائمة ثم لا يجوز حتى تكون معلومة عند الراهن
والمرتهن مقبوضة ولو أن رجلا جاءته بضاعة أو ميراث كان عابا عنه لا يعرف قدره فقبضه له رجل بأمره
أو بغير أمره ثم رهنه المالك القابض والمالك لا يعرف قدره لم يجز الرهن وان قبضه المرتهن حتى يكون
عالم بما رهنه علم المرتهن والله أعلم

﴿ الزيادة في الرهن والشرط فيه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله واذا رهن رجل رجلا رهننا وقبضه المرتهن ثم أراد أن يرهن ذلك الرهن من غير
المرتهن أو فضل ذلك الرهن لم يكن ذلك له وان فعل لم يجز الرهن الاخر لان المرتهن الاول صار يملك أن يمنع
رقبته حتى تباع فيستوفي حقه ولو رهنه اياه بألف ثم سأل الراهن المرتهن أن يزيده ألفا ويجعل الرهن الاول
رهننا مع الالف الاولى ففعل لم يجز الرهن الاخر وكان موهونا بالالف الاولى وغير موهون بالالف الاخرة
لانه كان رهننا بكامله بالالف الاولى فلم يستحق بالالف الاخرة من منع رقبته على سيده ولا غرمائه الا ما استحق
أولا ولا يشبه هذا الرجل يتكاري المنزل سنة بعشرة ثم يتكاريه السنة التي تليها بعشرين لان السنة الاولى
غير السنة الاخرة ولو انهم دم بعد السنة الاولى رجع بالعشرين التي هي حظ السنة الاخرة وهذا رهن واحد
لا يجوز الرهنان فيه الامع بالامفترقين ولا أن يرهن مرتين بشئين مختلفين قبل أن يفسخ كلاهما يجوز مرتين
أن يتكاري الرجل دارا سنة بعشرة ثم يتكاريها تلك السنة بعينها بعشرين الا أن يفسخ التكراء الاول

وأخيه رجا رجع رجه
(قال المزني) رحمه الله
قياس من جعله
مسلم أن لا يرد له الى
النسراينة (قال
الشافعي) رحمه الله
واذ دعوة المرأة لابنته
ذات أنات امرأتان
كل واحدة منهما
بينه انه ابنها لم أجعله
ابن واحدة منهما حتى
أريه القافة فان ألحقوه
بواحدة لحق بزوجه ولا
ينفيه الا باللعان (قال
المزني رحمه الله) يخرج
قول الشافعي في هذا
أن الولد للفراس وهو
الزوح فلما ألحقته
القافة بالمرأة كان
زوجها فراسا بلحقه
وادها ولا ينفيه الا
بلعان (قال الشافعي)
رحمه الله واذا ادعى
الرجل اللقيط أنه عبده
لم أقبل البيعة حتى تشهد
أنها رأت أمه فلان
ولده وأقبل أربع
نسوة وانما معنى أن
أقبل شهوده أنه عبده
لانه قد يرى في يده

ولا يبتاعها بمائة ثم يبتاعها بمائتين إلا أن يفسخ البيع الأول ويجدد بيعا فإن أراد أن يصح له الرهن الآخر مع الأول ففسخ الرهن الأول وجعل الرهن بألفين ولو لم يفسخ الرهن وأشهد المرتهن أن هذا الرهن بيده بألفين جازت الشهادة وكان الرهن بألفين إذا لم يعرف كيف كان ذلك فإذا تصادقا بأن هذا رهن ثان بعد الرهن الأول لم يفسخ لما وصفت وكان رهنا بالألف وكانت الألف الأخرى بغير رهن ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهنه بها بعد شيئا جاز الرهن لأنها كانت غير واجبة عليه وكذلك لو زاده ألفا أخرى ورهنه بهما رهنا كان الرهن جائزا ولو أعطاه ألفا ورهنه بها ثم قال له بعد الرهن اجعل لي الألف التي قبل هذا رهنا معها ففعل لم يجز إلا بما وصفت من فسخ الرهن وتجدد رهن بهما معا ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم بلارهن ثم قال له زدني ألفا على أن أرهنك بهما معا رهنا يعرفانه ففعل كان الرهن مفسوخا لأنه أسلفه الآخرة على زيادة رهن في الأولى ولو كان قال بعني عبدا بألف على أن أعطيكم بها وبالألف التي لك على بلارهن داري رهنا ففعل كان البيع مفسوخا وإذا شرط في الرهن هذا الشرط لم يجز لأنهم از يادة في سلف أو حصصة من بيع مجهولة ولو أن رجلا ارتهن من رجل رهنا بألف وقبضه ثم زاده رهنا آخر مع رهنه بتلك الألف كان الرهن الأول والآخر جائزا لأن الرهن الأول بكامله بالألف والرهن الآخر زيادة معه لم تكن للمرتهن حتى جعلها له الراهن فكان جائزا كما جاز أن يكون له حق بلارهن ثم رهنه به شيئا فيجوز

(باب ما يفسد الرهن من الشرط)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يروى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه الرهن مركوب ومحبوب وهذا لا يجوز فيه إلا أن يكون الركوب والحلب لما لكه الراهن لا للمرتهن لأنه انما يملك الركوب والحلب من ملاك الرقبة والرقبة غير المنفعة التي هي الركوب والحلب وإذا رهن الرجل الرجل عبدا أو دارا أو غير ذلك فسكنى الدار واجارة العبد وخدمته للراهن وكذلك منافع الرهن للراهن ليس للمرتهن منها شيء فان شرط المرتهن على الراهن أن له سكنى الدار أو خدمة العبد أو منفعة الرهن أو شيئا من منفعة الرهن ما كانت أو من أى الرهن كانت دارا أو حيوانا أو غيره فالشرط باطل وإن كان أسلفه ألفا على أن يرهنه بهما رهنا وشرط المرتهن لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لأن ذلك زيادة في السلف وإن كان باعسه بيعا بألف وشرط البائع للشترى أن يرهنه بألف رهنا وأن للمرتهن منفعة الرهن فالشرط فاسد والبيع فاسد لأن زيادة منفعة الرهن حصصة من الثمن غير معروفة والبيع لا يجوز إلا بما يعرف ألا ترى أنه لو رهنه دارا على أن للمرتهن سكنها حتى يقضيه حقه كان له أن يقضيه حقه من الغد وبعد سنين ولا يعرف كم غن السكن وحصته من البيع وحصصة البيع لا تجوز إلا معروفة فساد منه أنه بيع واجارة ولو جعل ذلك معروفا فقال أرهنك داري سنة على أن لك سكنها في تلك السنة كان البيع والرهن فاسدا من قبل أن هذا بيع واجارة لا يعرف حصصة الاجارة ألا ترى أن الاجارة لو انتقضت بأن يستحق المسكن أو ينهدم فلو قلت تقوم السكنى وتقوم السلعة المبيعة بالألف فتطرح عنه حصصة السكنى من الألف وأجعل الألف ببيعها مالا أجعل للشترى خيارا دخل عليك أن شيئين ملكا بألف فاستحق أحدهما فلم تجعل للشترى خيارا في هذا الباقي وهو لم يشتره إلا مع غيره ألا ترى أنك لو قلت بل أجعل له الخيارا دخل عليك أن ينقص بيع الرقبة بأن يستحق معها كراء ليس هو ملك رقبة ألا ترى أن المسكن إذا تهدم في أول السنة فأن قومت كراء السنة في أولها لم يعرف قيمة كراء آخرها لأنه قد يغلو ويرخص وانما يقوم كل شيء بسوق يومه ولا يقوم ما لم يكن له سوق معلوم فان قلت بل أقوم كل وقت مضى وأترك ما بقي حتى يحضر فأقومه قيل لك أفجعل مال هذا محتسبا في يده هذا إلى

فيشهد أنه عبده
(وقال) في موضع آخر
ان أقام بينة أنه كان
في يده قبل التقاط
الملتقط أرفقته له (قال
المرتني) هذا خلاف
قوله الأول وأولى بالحق
عندي من الأول (قال
الشافعي) رحمه الله وإذا
بلغ الملتقط فاشترى
وباع ونكح وأصدق ثم
أقرب الرقبة لرجل ألزمته
ما يلزمه قبل اقراره وفي
الزامة الرق قولان
أحدهما أن اقراره
يلزمه في نفسه وفي
الفضل من ماله عما
لزمه ولا يصدق في حق
غيره ومن قال أصدق في
الكل قال لأنه مجهول
الأصل ومن قال
القول الأول قاله في
امرأة نكحت ثم أقرت
بملك لرجل لأصدقها
على افساد النكاح ولا
ما يجب عليها للزوج
وأجعل طلاقه أياها
ثلاثا وعدتها ثلاث
حيض وفي الوفاة عدة
أمة لأنه ليس عليها في

أجل وهو لم يؤجله قال فإن شبه على أحد بأن يقول قد نجيز هذا في الكراء إذا كان منفردا فيكترى منه المنزل سنة ثم يهدم المنزل بعدهم فريده عليه بما بقي قيل نعم ولكن حصه الشهر الذي أخذه معروفة لا بما لا نقرمه إلا بعد ما يعرف بأن يتضي وليس معها بيع وهي اجارة كلها ولورهن رجل رجل اخرنا على أنه ليس للمرتهن بيعه عند محل الحق إلا بكذا أو ليس له بيعه إلا بعد أن يبلغ كذا أو يزيد عليه أو ليس له بيعه إن كان رب الرهن غائبا أو ليس له بيعه إلا أن يأذن له فلان أو يقدم فلان أو ليس له بيعه إلا بمراضى الراهن أو ليس له بيعه إن علك الراهن قبل الاجل أو ليس له بيعه بعد ما يحل الحق إلا بشهر كان هذا الرهن في هذا كله فاسدا لا يجوز حتى لا يكون دون بيعه حائل عند محل الحق (قال الشافعي) ولورهنه عبد اعلى أن الحق ان حل والرهن مريض لم يبعه حتى يصح أو أعجف لم يبعه حتى يسمي أو ما أشبه هذا كان الرهن في هذا كله مفسوخا ولورهنه حائطا على أن ما أثر الحائط فهو داخل في الرهن أو أرضا على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن أو ماشية على أن ما نتجت فهو داخل في الرهن كان الرهن المعروف بعينه من الحائط والأرض والماشية رهنا ولم يدخل معه ثمر الحائط ولا زرع الأرض ولا نتاج الماشية إذا كان الرهن يحن واجب قبل الرهن (قال الربيع) وفيه قول آخر إذا رهنته حائطا على أن ما أثر الحائط فهو داخل في الرهن أو أرضا على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن فالرهن مفسوخ كله من قبل أنه رهنته ما يعرف وما لا يعرف وما يكون وما لا يكون ولا إذا كان يعرف قدر ما يكون فلما كان هكذا كان الرهن مفسوخا (قال الربيع) الفسخ أولى به (قال الشافعي) وهذا كرجل رهن دارا على أن يزيده معها دارا مثلهما أو عبدا قيمته كذا غير أن البيع ان وقع على شرط هذا الرهن فسخ الرهن وكان البايع الخيار لأنه لم يتم له ما اشترط ولورهنه ماشية على أن لربها البها وتاجها أو حائطا على أن لربه ثمره أو عبدا على أن لسيدته خراج أو دارا على أن لما لكها كراءها كان الرهن جائزا لأن هذا لسيدته وإن لم يشترطه (قال الشافعي) كل شرط اشترطه المشتري على البائع هو للمشتري ولم يشترطه كان الشرط جائزا كهذا الشرط وذلك أنه لم يشترطه

(جاء ما يجوز أن يكون مرهونا وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رجه الله الرهن المقبوض ممن يجوز رهنته ثلاثه أصناف صحيح وآخر معلول وآخر فاسد فأما الصحيح منه فكل ما كان ملكه تاما لراهنه ولم يكن الرهن جنيا في عتق نفسه جنابة ويكون المجنى عليه أحق برقبته من مالكة حتى يستوفي ولم يكن المالك أوجب فيه حقا لغير مالكة من رهن ولا اجارة ولا بيع ولا كابة ولا جارية أو ولدا أو دبرا ولا حقا لغيره يكون أحق به من سيده حتى تنقضي تلك المدة فإذا رهن المالك هذا رجلا وقبضه المرتهن فهذا الرهن الصحيح الذي لا علة فيه وأما المعلول والرجل علك العبد أو الامة أو ولد الدار فيجني العبد أو الامة على آدمي جنابة عمدا أو خطأ أو يجنيان على مال آدمي فلا يقوم المجنى عليه ولا ولي الجنابة عليه ما حتى يرهنه ما ملكهما أو يقبضهما المرتهن فإذا ثبتت البينة على الجنابة قبل الرهن أو أقر بها الراهن والمرتهن فالرهن باطل مفسوخ وكذلك لو أبطل رب الجنابة الجنابة عن العبد أو الامة أو صالحه سيدهما من ماعلى شيء كان الرهن مفسوخا لأن ولي الجنابة كان أولى بحق في رقبتهما من مالكة ما حتى يستوفي حقه في رقبتهما أو رهنه أو قيمة ماله فإذا كان أولى بشن رقبتهما من مالكة ما حتى يستوفي حقه في رقبتهما لم يجز لما لكهما رهنهما ولو كانت الجنابة تسوى دينارا وهما يسويان أو قال يمكن ما فضل منهما رهنا وهذا أكثر من أن يكون مالكة ما رهنه ما بشي ثم رهنه ما بعد الرهن بغيره فلا يجوز الرهن الثاني لأنه يحول دون بيعهما وإذا حل حق على حق صاحبهما المرتهن الأول الذي هو أحق به من مالكة ما وسواء ارتهنه المرتهن بعد علمه بالجنابة أو قبل علمه بها أو قال ارتهنه من مالكة ما يفضل عن الجنابة أو لم يقله فلا يجوز الرهن وفي رقبتهما جنابة بحال وكذلك لا يجوز ارتهنهما وفي رقبتهما رهن بحال ولا فضل من

الرفاء حتى يلزمها له وأجعل ولده قبل الاقرار والحررة وله الخيار فان أقام على الشكاح كان ولده رقيقا وأجعل ملكها لمن أقرت له بأنها أمته (قال المرتني) رجه الله أجمع العلماء أن من أقر بحق لزمه ومن ادعاه لم يجب له بدعواه وقد لزمها حقوق باقرارها فليس لها ابطالها بدعواها (قال الشافعي) رجه الله ولو أقر اللقيط بأنه عبد لفلان وقال الفلان ما ملكته قط ثم أقر لغيره بالرق بعد لم أقبل اقراره وكان حرا في جميع أحواله

(اختصار الفرائض مما سمعته من (الشافعي) ومن الرسالة وما وضعته على نحو مذهبه لأن مذهبه في الفرائض نحو قول زيد بن ثابت) (باب من لا يرث)

(قال المرتني) وهو من قول الشافعي لا يرث

رهن بحال ولورهن رجل رجلا عبدا أو دارا بمائة فقصاه اياها الادرهما ثم رهنها غيره لم تكن رهنها الا آخر لان الدار والعبد قد ينقص ولا يدري كم انتقصه يقل أو يكثر ولورهن رجل رجلا عبدا أو أمة فقبضتهما المرتهن ثم أقر الراهن أنهم ما جنيا قبل الرهن جنانية وادعى ذلك ولي الجنانية ففيها قولان أحدهما أن القول للراهن لانه يقر بحق في عتق عبده ولا تبرأ ذمته من دين المرتهن وقيل يحلف المرتهن ما علم الجنانية قبل رهنه فإذا حلف وأنكر المرتهن أو لم يقر بالجنانية قبل رهنه كان القول في اقرار الراهن بأن عبده جنى قبل أن يرهنه واحدا من قولين أحدهما ان العبد رهن ولا يؤخذ من ماله شيء وان كان موسرا لانه انما أقر بشيء واحد بحقين لرجلين أحدهما من قبل الجنانية والاخر من قبل الرهن وإذا فلك من الرهن وهوله فالجنانية في رقبته باقرار سيده ان كانت خطأ أو عمد الاقصاص فيها وان كانت عمدا فيها فاقصاص لم يقبل قوله على العبد اذا لم يقر بها والقول الثاني أنه ان كان موسرا أخذ من السيد الاقل من قيمة العبد أو الجنانية فدفع الى المجنى عليه لانه يقر بان في عتق عبده حقا تلفه على المجنى عليه برهنه اياه وكان كمن أعتق عبده وقد جنى وهو موسر وقيل يضمن الاقل من قيمته أو الجنانية وهو رهن بحاله ولا يجوز أن يخرج من الرهن وهو غير مصدق على المرتهن وانما ألتف على المجنى عليه لاعلى المرتهن وان كان معسرا فهو رهن بحاله ومتى خرج من الرهن وهو في ملكه فالجنانية في عتقه وان خرج من الرهن ببيع ففي ذمة سيده الاقل من قيمته أو الجنانية ولو شهد شاهد على جنائهم ما قبل الرهن والرهن عبدا ان حلف ولي المجنى عليه مع شاهده وكانت الجنانية أولى بهما من الرهن حتى يستوفى المجنى عليه جنائته ثم يكون ما فضل من ثمنهما رهنما مكانهما ولو أراد الراهن أن يحلف لقبده جنيا لم يكن ذلك له لان الحق بالجنانية في رقبته ما لغيره ولا يحلف على حق غيره ولورهن رجل رجلا عبدا فلم يقبضه حتى أقر بعتقه أو بجنانية لرجل أو برهن فيه قبل الرهن فاقراره جائز لان العبد لم يكن حره فواتام الرهن انما يتم الرهن فيه اذا قبض ولورهنه العبد وقبضه المرتهن ثم أقر الراهن بأنه أعتقه كان أكثر من اقراره بأنه جنى جنانية فان كان موسرا أخذت منه قيمته فجعلت رهننا وان كان معسرا وأنكر المرتهن ببيع له منه بقدر حقه فان فضل فضل عتق الفضل منه وان برئ العبد من الرهن في ملك المقر بالعتق عتق وان بيع فملكه سيده بأى وجه ملكه عتق عليه لانه مقر أنه حر ولورهنه جارية وقبضها ثم أقر بوطئها قبل الرهن فان لم تأت بولد فهي رهن بحالها وكذلك لو قامت بينة على وطئها اياها قبل الرهن لم يخرج من الرهن حتى تأتى بولد فاذا جاءت بولد وقد قامت بينة على اقراره بوطئها اياها قبل الرهن خرجت من الرهن وان أقر بوطئها قبل الرهن وجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من يوم كان الرهن فهو ابنة وهي خارجة من الرهن (قال الربيع) قال أبو يعقوب البويطى وكذلك عندى ان جاءت بولد لاكثر ما تلده النساء وذلك لاربع سنين ألحق به الولد وان كان اقراره بالوطء قبل الرهن قال الربيع وهو قولى أيضا (قال الشافعى) وان جاءت بولد لستة أشهر من يوم كان الرهن أو أكثر فأقر الراهن بالوطء كان كقرار سيدها بعتقها أو أضعف وهي رهن بحالها ولا تباع حتى تلد وولدها حر باقراره ومتى ملكها فهي أم ولده ولولم يقر المرتهن في جميع المسائل ولم ينكر قيل ان أنكرت وحلفت جعلنا الرهن رهنك وان لم تحلف أحلفنا الراهن امكن ما قال قبل رهنك وآخر جنا الرهن من الرهن بالعتق والجارية بأنها أم ولده وكذلك ان أقر فيها بجنانية فلم يحلف المرتهن على علمه كان المجنى عليه أولى بها منه اذا حلف المجنى عليه أو وليه ولو اشترى أمة فزنها وقبضت ثم قال هو أو البائع انك اشتريتها منى على شرط فذكر أنه كان الشراء على ذلك الشرط فاسدا كان فيها قولان أحدهما أن الرهن مفسوخ لانه لا يرهن الا ما يملك وهو لم يملك ما رهن وهكذا لو رهنها ثم أقر أنه غصبها من رجل أو باعه اياها قبل الرهن وعلى الراهن اليمين بما ذكر للرتن وليس على المقر له يمين والقول الثاني أن الرهن جائز بحاله ولا يصدق على افساد الرهن وفيما أقر به قولان أحدهما أن يغرم للذى أقر له بأنه غصبها

العمة والخالة وبنت
الأخ وبنت العم والجدّة
أم أب الام والخال وابن
الأخ للام والعم أخو
الأب للام والجد أبو
الام وولد البنت وولد
الاخت ومن هو أب بعد
منهم والكافرون
والمملوكون والقاتلون
عمدا أو خطأ ومن عمى
موتة كل هؤلاء لا يرثون
ولا يحجبون ولا ترث
الاخوة والاخوات
من قبل الام مع الجد
وان عسلا ولا مع الولد
ولا مع ولد الابن وان
سفل ولا ترث الاخوة
ولا الاخوات من كانوا
مع الاب ولا مع الابن
ولا مع ابن الابن وان
سفل ولا يرث مع الاب
أبواه ولا مع الام جدّة
وهذا كله قول الشافعى
ومعناه

(باب الموارث)

(قال المزنى) رحمه الله
وللزوج النصف فان
كان لليت ولدا أو ولد
وان سفل فله الربع
وللسرة الربع فان كان

لليت ولد أو ولد وان
سئل عنها الثمن والمرأتان
والثلاث والأربع شرَاء
في الربع إذا لم يكن ولد
وفي الثمن إذا كان ولد
وللام الثلث فإن كان
لليت ولد أو ولد أو
اثنان من الاخوة أو
الاخوات فصاعدا
فلها السدس الا في
فريضتين احدهما
زوج وأبوان والاخرى
امرأ وأبوان فانه يكون
في هاتين الفريضتين
للأم ثلث ما يبق بعد
نصيب الزوج أو الزوجة
وما بقي فللاب وللبن
النصف وللأبنتين
فصاعدا الثلثان فاذا
استكمل البنات
الثلثين فلا شيء للبنات
الابن الا أن يكون لليت
ابن ابن فيكون ما بقي
له ولبن في درجته أو
أقرب الى الميت منه
من بنات الابن ما بقي
لذكر مثل حظ
الانثيين فان لم يكن
لليت الابنة واحدة
وبنت ابن أو بنات ابن

منه قيمتها فان رجعت اليه دفعت الى الذي أقر له بها ان شاء ويرد القيمة وكانت اذا رجعت اليه بيعا للذي أقر
أنه باعها اياه ومردودة على الذي أقر أنه اشتراها منه شرأ فاسدا قال الربيع وهذا أصح القولين (قال
الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا أو أمة قد ارتد عن الاسلام وأقبضه المرتهن كان الرهن فيهما صحيحا
ويستأبان فان تآما والاقتلا على الردة وهكذا لو كانا قطع الطريق قتلا أو خذوا كائنا مرقا قطعوا
وهكذا لو كان عليهما أحد أقيم وهما على الرهن في هذا كله لا يختلفان سقط عنهما الحد أو عطل بحال لان
هذا حق لله تعالى عليهما ليس بحق لأدعى في رقابهما وهكذا لو أتيا شيئا مما ذكر بعد الرهن لم يخرجا من الرهن
بحال ولورهنهما وقد جنىا جناية كان صاحب الجناية أولى بهما من السيد الراهن فان أعفاهما أو فدها
سيدا هما وكانت الجناية قليلة فيبيع فيها أحدهما فليس برهن من قبل أن صاحب الجناية كان أحق بهما
من المرتهن حين كان الرهن ولو كانا رهنا وقبضا ثم جنىا بعد الرهن ثم برئتا من الجناية بعفو من الجنى عليه أو
ولي أو صلح أرى وجه برئتا من البيع فيهما كإياهما على الرهن بحالهما لان أصل الرهن كان صحيحا وان الحق في
رقابهما قد سقط عنهما ولو أن رجلا برع بعبده ثم رهنه كان الرهن مفسوخا لانه قد أثبت للعبد عتقا فديقع
بحال قبل حلول الرهن فلا يسقط العتق والرهن غير جائز فان قال قد رجعت في التدبير أو أبطلت التدبير
ثم رهنه ففيهما قولان أحدهما أن يكون الرهن جائزا وكذلك لو قال بعد الرهن قد رجعت في التدبير قبل أن
أرهنه كان الرهن جائزا ولو قال بعد الرهن قد رجعت في التدبير وأثبت الرهن لم يثبت إلا بأن يجدد رهنا بعد
الرجوع في التدبير والقول الثاني أن الرهن غير جائز وليس له أن يرجع في التدبير إلا بان يخرج العبد من
ملكه يبيع أو غيره فيبطل التدبير وان ملكه ثانية فرهنه جاز رهنه لانه ملكه بغير الملك الاول ويكون هذا
كعتق الى غاية لا يبطل إلا بان يخرج العبد من ملكه قبل أن يقع وهكذا المعتق الى وقت من الاوقات ولو
قال ان دخلت الدار فانت حر ثم رهنه كان هكذا ولو كان رهنه عبدا ثم دبره بعد الرهن كان التدبير موقوفا
حتى يحل الحق ثم يقال ان أردت اثبات التدبير فاقض الرجل حقه وأعطه قيمة العبد المدبر قضاء من حقه
وان لم ترده فارجع في التدبير بأن تبينه فان أثبت الرجوع في التدبير بعد محل الحق أخذنا من قيمته فدفعتها
اليه فان لم يجدد يبيع العبد المدبر حتى يقضى الرجل حقه وانما ينبغي أن أخذ القيمة منه قبل محل الحق أن
الحق كان الى أجل لو كان العبد سالما من التدبير لم يكن للمرتهن بيعه ولم يكن التدبير عتقا واقعا ساعته
تلك وكان يمكن أن يبطل فتركت أخذ القيمة منه حتى يحل الحق فيكون الحكم حينئذ ولورهن رجل عبده
ثم دبره ثم مات الراهن المدبر فان كان له وفاء يقضى صاحب الحق حقه منه عتق المدبر من الثلث وان لم يكن
له ما يقضى حقه منه ولم يدع مالا الا المدبر يبيع من المدبر بقدر الحق فان فضل منه فضل عتق ثلث ما بقي من
المدبر بعد قضاء صاحب الحق حقه وان كان له ما يقضى صاحب الحق بعض حقه قضينه وبيع له من العبد
الرهن المدبر بقدر ما بقي من دينه وعتق ما بقي منه في الثلث (قال الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا له
قد أعتقه الى سنة أو أكثر من سنة كان الرهن مفسوخا للعتق الذي فيه وهذا في حال المدبر أو أكثر حاله
لا يجوز الرهن فيه بحال ولورهنه ثم أعتقه الى سنة أو أكثر من سنة كان القول فيه كالقول في العبد رهنه
ثم يدبره واذا رهنه عبدا اشترا فاسدا فالرهن باطل لانه لم يملك ما رهنه ولو لم يرفع الراهن الحكم الى
الحاكم حتى يملك العبد بعد فإقراره على الرهن الاول لم يكن ذلك لهما حتى يجددا فيه رهنا مستقبلا
بعد الملك الصحيح ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا الرجل غائب حتى أول رجل ميت وقبضه المرتهن ثم علم بعد ذلك
أن الميت أوصى به للراهن فالرهن مفسوخ لانه رهنه ولا يملكه ولو قبله الراهن كان الرهن مفسوخا لا يجوز
حتى يرهنه وهو يملكه ولو لم تقم بيته وادعى المرتهن أن الراهن رهنه اياه وهو يملكه كان رهنا وعلى المرتهن البين
مارهنه منه الا وهو يملكه فان نكل عن البين حلف الراهن رهنه وهو يملكه ثم كان الرهن مفسوخا ولو
رهن رجل رجلا عسيرا حلوا كان الرهن جائزا ما بقي عسيرا بحاله فان حال الى أن يكون حلالا أو مزا أو شيئا

لا يسكر كثيره فالرهن بحاله وهذا كعبد رهنه ثم دخله عيب أو رهنه مغيبا فذهب عنه العيب أو مريضا فصح فالرهن بحاله لا يتغير بتغير حاله لان بدن الرهن بعينه وان حال الى أن يصير مسكرا لا يحل بيعه فالرهن مفسوخ لانه حال الى أن يصير حراما لا يصح بيعه كهو لورهنه عبد افات العبد ولورهنه عصيرا فصب فيه الراهن خلا أو ملحا أو ماء فصار خلا كان رهنه بحاله ولو صار خرا ثم صب فيه الراهن خلا أو ملحا أو ماء فصار خلا خرج من الرهن حين صار خرا ولم يحل للمالكه تملكه ولا تحل الخمر عندى والله تعالى أعلم أبدا فافسدت بهل آدمى فان صار العصير خرا ثم صار خلا من غير صنعة آدمى فهو رهن بحاله ولا أحسبه يعود خرا ثم يعود خلا بغير صنعة آدمى إلا بأن يكون فى الأصل خلا فلا ينظر الى تصرفه فيما بين أن كان عصيرا الى أن كان خلا ولا يكون انقلابه عن الخلوة والجوضة منزلة انقلب عنها كما انقلب عن الخلوة الاولى الى غيرها ثم يكون حكمه حكم مصلحه اذا كان بغير صنعة آدمى ولو تبايعا الراهن والمرتهن على أن يرهنه عصيرا بعينه فرهنه اياه وقبضه ثم صار فى يديه خرا خرج من أن يكون رهنه ولم يكن للبائع أن يفسخ البيع لفساد الرهن كالورهنه عبد افات لم يكن له أن يفسخه بموت العبد ولو تبايعا على أن يرهنه هذا العصير فرهنه اياه فاذا هو من ساعته خرا كان له الخيار لانه لم يتم له الرهن ولو اختلفا فى العصير فقال الراهن رهنه عصيرا ثم عاد فى يدك خرا وقال المرتهن بل رهنه خرا ففيها قولان أحدهما أن القول قول الراهن لان هذا يحدث كالموابعه عبد افوجده عيبا يحدث مثله فقال المشتري بعينه وبه العيب وقال البائع حدث عندك كان القول قوله مع عينه ومن قال هذا القول قال بهراق الخمر ولارهنه له والبيع لازم والقول الثانى أن القول قول المرتهن لانه لم يقبله أنه قبض منه شيئا يحل ارتها به بحال لان الخمر محرم بكل حال وليس هذا كالعيب الذى يحل ملك العبد وهو به والمرتهن بالخيار فى أن يكون حقه نابتا بالارهن أو يفسخ البيع واذا رهن الرجل الرجل الرهن على أن ينتفع المرتهن بالرهن ان كانت دارا سكنها أو دابة ركبها فالشرط فى الرهن باطل ولو كان اشترى منه على هذا فالبايع بالخيار فى فسخ البيع أو اقراره بالرهن ولا شرط له فيه ولا يفسد هذا الرهن ان شاء المرتهن لانه شرط زياده مع الرهن بطلت لا الرهن (قال الربيع) وفيها قول آخر أن البيع اذا كان على هذا الشرط فالبيع منتقض بكل حال وهو أصحهما (قال الشافعى) ولا بأس أن يرهن الرجل الرجل الامه ولها ولد صغير لان هذا ليس بتفرقة منه

(الرهن الفاسد)

(قال الشافعى) رجه الله والرهن الفاسد أن يرتهن الرجل من الرجل مكاتبه قبل أن يعجز ولو عجز لم يكن على الرهن حتى يجده له رهنه يقبضه بعد عجزه ولو ارتهن منه أم ولده كان الرهن فاسدا فى قول من لا يبيع أم الولد أو يرتهن من الرجل ما لا يحل له بيعه مثل الخمر والميتة والخنزير أو يرتهن منه ما لا يملك فيقول أرهنك هذه الدار التى أنا فيها ساكن ويقبضه اياها وهذا العبد الذى هو فى يدى عارية أو باجارة ويقبضه اياه على أنى اشتريته ثم يشتره فلا يكون رهنه ولا يكون شيئا رهنه حتى ينعقد الرهن والقبض فيه معا والارهن مال له يجوز بيعه قبل الرهن ومعه ولو عقد الرهن وهو لا يجوز له رهنه ثم أقبضه اياه وهو يجوز رهنه لم يكن رهنه حتى يجتمع الامر ان معا وذلك مثل أن يرهنه الدار وهى رهن ثم يفسخ الرهن فيها فيقبضه اياها وهى خارجة من الرهن الاول فلا يجوز الرهن فيها حتى يحدث له رهنه يقبضها وهى خارجة من أن تكون رهنه لرجل أو ملك كالغير الراهن ولا يجوز أن يرهن رجل رجلا ذكر حقه له على رجل قبل ذلك الذى عليه ذكر الحق أولم يقبله لان أذكرك الحقوق ليست بعين فاعطى الراهن في رهنها المرتهن وانما هى شهادة بحق فى ذمة الذى عليه الحق فالشهادة ليست ملكا والذمة بعينها ليست ملكا فلا يجوز والله تعالى أعلم أن يجوز الرهن فيها فى قول من أجاز بيع

فلا ينفذ النصف
ولبت الابن أو بنات
الابن السدس تسكمه
الثلثين وتسقط بنات
ابن الابن اذا كن أسفل
منهن الا أن يكون
معهن ابن ابن فى
درجتهم أو أبعد منهن
فيكون ما بقى له وان فى
درجته أو أقرب الى
الميت منه من بنات
الابن ممن لم يأخذ من
الثلثين شيئا للذكر
مثل حظ الانثيين
ويسقط من أسفل من
الذكر فان لم يكن الابنة
واحدة وكان مع بنت
الابن أو بنات الابن ابن
ابن فى درجتهم فلا
سدس لهن ولكن ما بقى
له ولهن للذكر مثل حظ
الانثيين وان كان مع

البنت أو البنات للصلب
ابن فلانصف ولا ثلثين
ولكن المال بينهم
للكر مثل حظ
الانثيين ويسقط جميع
ولد الابن وولد الابن
بمنزلة ولد الصلب فى كل
اذا لم يكن ولد صلب

الدين ومن لم يجزئه أرايت ان قضى الذى عليه ذكر الحق المرهون صاحب الحق حقه أما يبرأ من الدين فإذا برئ منه انفسخ رهن المرتهن الدين بغير فسخه ولا اقتضائه لحقه ولا ابرائه منه ولا يجوز أن يكون رهن الى الراهن فسخه بغير أمر المرتهن فان قيل فيتحول رهنه فيما اقتضى منه قيل فهو اذا رهنه مرة كانا ومرة مالا والرهن لا يجوز الا معلوما وهو اذا كان له مال غائب فقال أرهنك مالى الغائب لم يجز حتى يقبض والمال كان غير مقبوض حين رهنه اياه وهو فاسد من جميع جهاته ولوارتهن رجل من رجل عبد واقضه ثم ان المرتهن رهن رجلا أجنبيا العبد الذى ارتهن أو قال حتى في العبد الذى ارتهنت للرهن وأقبضه اياهم يجز الرهن فيه لانه لا عليك العبد الذى ارتهن وانما له شئ في ذمة مالكه جعل هذا الرهن وثيقة منه اذا أداه المالك انفسخ من عتق هذا أو رأيت ان أدى الراهن الاول الحق أو أبرأه منه المرتهن أما ينفسخ الرهن (قال) فان قال قائل فيكون الحق الذى كان فيه رهنا اذا قبضه مكانه قيل فهذا ادا مع أنه رهن عبد الا يملكه رهن مرة في عبد وأخرى في دنابر بلارض المرتهن الآخر أرايت لو رهن رجل رجلا عبدا لنفسه ثم أراد أن يعطى المرتهن مكان العبد خيرا منه وأكثرنا كان ذلك له فان قال ليس هذا فان كان هذا هكذا لم يجز أن يرهن عبد الغيره وان كان رهنا لانه اذا اقتضاه ما فيه خرج من الرهن وان لم يقبض مرتته ماله فيه وان قال رجل لرجل قدر رهنك أول عبد لي يطع على أو أى عبد وجدته في دارى فطلع عليه عبده أو وجد عبدا في داره فأقبضه اياه فالرهن مفسوخ لا يجوز الرهن حتى ينعقد على شئ بعينه وكذلك ما خرج من صدق من التلؤؤ وكذلك ما خرج من حاطى من التمر وهو لا ينفى فيه فالرهن في هذا كله مفسوخ حتى يحدد له رهنا بعد ما يكون عينه تقبض ولو قال رهنك أى دورى شئت أو أى عبيدى شئت فشاء بعضها وأقبضه اياه لم يكن رهنا بالقول الاول حتى يحدد فيه رهنا ولورهن رجل رجلا سكنى داره معروفة وأقبضه اياه لم يكن رهنا لان السكنى ليست بعين قائمة بحسبته وأنه لو حبس المسكن لم يكن فيه منفعة للحابس وكان فيه ضرر على الرهن ولو قال أرهنك سكنى منزلى يعنى يكرهه ويأخذ كراهه كان انما رهنه شيئا لا يعرفه بقل ويكثر ويكون ولا يكون ولو قال أرهنك سكنى منزلى يعنى يسكنه لم يكن هذا كراهة جازا ولا رهنا لان الرهن مالم ينتفع المرتهن منه لا بتمنه فان سكن على هذا الشرط فعليه كراهة مثل السكنى الذى سكن ولو كان لرجل عبد فرهنه من رجل ثم قال لرجل آخر قدر رهنك من عبيدى الذى رهنتم فلانا ما فضل عن حقه ورضى بذلك المرتهن الاول وسلم العبد فقبضه المرتهن الآخر أو لم يرض وقد قبض المرتهن الآخر الرهن أو لم يقبضه فالرهن منتقض لانه لم يرهنه ثلثا ولا ربعا ولا جزأ معلوما من عبد وانما رهنه مالا يدري كم هو من العبد ولا كم هو من الثمن ولا يجوز الرهن على هذا وهو رهن للمرتهن الاول ولورهن رجل رجلا عبدا بمائة ثم زاده مائة وقال اجعل لى الفضل عن المائة الاولى رهنا بالمائة الاخرة ففعل كان العبد موهونا بالمائة الاولى ولا يكون موهونا بالمائة الاخرى وهي كالمسئلة قبلها ولو أقر الراهن أن العبد ارتهن بالمائتين معافى صفقة واحدة وادعى ذلك المرتهن أو أن هذين الرجلين ارتهنا العبد معا بحقيهما واسميها وادعى ذلك معا جرت ذلك فاذا أقر بأنه رهنه رهنا بعد رهن لم يقبل ولم يجز الرهن قال ولو كانت لرجل على رجل مائة فرهنه بهادارا ثم سأله أن يزيد رهنا فزاده رهنا غير الدار وأقبضه اياه فالرهن جائز وهذا كرجل كان له على رجل حق بلارهن ثم رهنه به رهنا وأقبضه اياه فالرهن جائز وهو خلاف المسئلة قبلها ولو أن رجلا رهن رجلا دارا بألف فأقر المرتهن لرجل غيره أن هذه الدار رهن بينه وبينه بألفين هذه الألف وألف سواها فأقر الراهن بهذا المدعى الرهن المقر له المرتهن بلارهن وأنكر الراهن فالقول قول رب الرهن والألف التى لم يقصر فيها بالرهن عليه بلارهن في هذا الرهن والاولى بالرهن الذى أقر به ولو كان المرتهن أقر أن هذه الدار بينه وبين رجل ونسب ذلك الى أن الألف التى باسمه بينه وبين الذى أقر له لزمه اقراره وكانت الألف بينهما نصفين وهو كرجل له على رجل حق فأقر أن ذلك الحق لرجل غيره فذلك الحق لرجل غيره على

وبشر الاخرة لا يحبون
الام عن الثلث ولا يرون
مع الجد ولو احدى الاخوة
والاخوات من قبل الام
السدس وللانثيين
فصل اعدا الثلث ذكرهم
وأثناعشر فيه سواء
وللاخت للاب والام
النصف وللأختين
فصاعدا للثلاث فانذا
استوفى الاخوات للاب
والام الثلثين فلا شئ
للأخوات للاب الا أن
يكون معهن أخ
فيكون له ولهن ما بقى
للد كرمثل حظ
الانثيين فان لم يكن الا
أخت واحدة للاب وأم
وأخت أو أخوات
للأخت وللأخت للاب
والام النصف وللأخت
أو الأخوات للاب
السدس تكملة
الثلثين وان كان مع
الأخت أو الأخوات
للأخت أخ للاب فلا سدس
لهن ولهن وله ما بقى
للد كرمثل حظ الانثيين
وان كان مع الأخوات
للأخت والام أخ للاب

ما أقربه ولودفع رجل الى رجل حقا فقال قدر حنتكه بما فيه وقبضه المرتين ورضي كان الرهن بما فيه
ان كان فيه شيء منفسخا من قبل ان المرتين لا يدري ما فيه أرأيت لو لم يكن فيه شيء أو كان فيه شيء لا قيمة
له فقال المرتين قبلته ونا أرى ان فيه شيئا ذائنا لم يكن ارتهن ما لم يعلم والرهن لا يجوز الا معلوما وكذلك
جزاب بما فيه وخريطة بما فيه او بيت بما فيه من المتاع ولورهنه في هذا كله الحق دون ما فيه أو قال الحق
ولم يسم شيئا كان الحق رهننا وكذلك البيت دون ما فيه وكذلك كل ما سمي دون ما فيه وكان المرتين بالخيار
في فسخ الرهن والبيع ان كان عليه أو ارتهنا الحق دون ما فيه وهذا في أحد القولين والقول الثاني أن
البيع ان كان عليه مفسوخ بكل حال فاما الخريطة فلا يجوز الرهن فيها الا بان يقول دون ما فيها لان الظاهر
من الحق والبيت أن لهما قيمة والظاهر من الخريطة أن لا قيمة لها وانما يراد بالرهن ما فيها قال ولورهن
رجل من رجل نخلا منرا ولم يسم الثمر فالنمر خارج من الرهن كان طلعا أو بسرا أو كيف كان فان كان
قد خرج طلعا كان أو غيره فاشترطه المرتين مع النخل فهو جائز وهو رهن مع النخل لانه عين ترى وكذلك
لورتهن الثمر بعد ما خرج ورؤى جاز الرهن وله تركه في نخله حتى يبلغ وعلى الراهن سقيه والقيام بما لا بد له
منه مما لا يثبت الابو ويصلح في شجرة الابو كما يكون عليه نفقة عبده اذا رهنه ولورهن رجل رجلا نخلا لا ثمرة
فيها على أن ما خرج من ثمرها رهن أو ماشية لا نتاج معها على أن ما نتجت رهن كان الرهن في الثمرة والنتاج
فاسد لانه ارتهن شيئا معلوما وشيا مجهولا ومن أجاز هذا في الثمرة لزمه والله أعلم أن يجيز أن يرهن الرجل
الرجل ما أخرجت نخله العام وما نتجت ماشيته العام ولزمه أن يقول أرهنك ما حدث لي من نخل أو ماشية
أو ثمرة نخل أو أولاد ماشية وكل هذا لا يجوز فان ارتهنه على هذا فالرهن فاسد وان أخذ من الثمرة شيئا فهو
مضمون عليه حتى يرد مثله وكذلك ولد الماشية أو قيمته ان لم يكن له مثل ولا يفسد الرهن في النخل والماشية
التي هي بأعيانها بفسادها شرط معها في قول من أجاز أن يرهنه عبيدين فيجد أحدهما حرا أو عبدا أو زق خر
فيجيز الجائر ويرد المردومعه وفيها قول آخر أن الرهن كله يفسد في هذا كما يفسد في البيوع لا يختلف فاذا
جمعت صفقة الرهن شيئين أحدهما جائز والآخر غير جائز فسد معا وبه يأخذ الربيع وقال هو أصح القولين
(قال الشافعي) واذا رهن الرجل رجلا كلبا لم يجز لانه لا ثمن له وكذلك كل ما لا يحل بيعه لا يجوز رهنه ولو
رهنه جلود مدينة لم تدبغ لم يجز الرهن ولودبغت بعد لم يجز فان رهنه اياها بعد ما دبغت جاز الرهن لان بيعها
في تلك الحال يحل ولو ورث رجل مع ورثة غيب دارا فرهن حقه فيها لم يجز حتى يسميه نصفاً أو ثلثاً أو سهماً
من أسهم فاذا سمي ذلك وقبضه المرتين جاز واذا رهن الرجل الرجل شيئا على أنه ان لم يأت بالحق عند محله
فالرهن بيع للمرتين فالرهن مفسوخ والمرتهن فيه أسوة الغرماء ولا يكون بيعه له بما قال لان هذا الرهن
ولا يبيع كما يجوز الرهن أو البيع ولو هلك في يدي المرتين قبل محل الاجل لم يضمنه المرتين وكان حقه بحاله
كما لا يضمن الرهن الصحيح ولا الفاسد وان هلك بعد محل الاجل في يديه ضمنه بقيمة وكانت قيمته حصصا بين
أهل الحق لانه في يديه ببيع فاسد ولو كان هذا الرهن الذي فيه هذا الشرط أضافني فيها قبل محل الحق قلع
بناءه منها لانه بنى قبل أن يجعله بيعا فكان بائنا قبل أن يؤذن له بالبناء فلذلك قلعه ولو بناها بعد محل الحق
فالبقعة لراخها والعمارة للذي عمر متي أعطى صاحب البقعة قيمة العمارة فأعده أخرجته منها وليس له أن يخرجها
بغير قيمة العمارة لان بناءه كان باذنه على البيع الفاسد ولا يخرج من بناءه باذن رب البقعة الا قيمته قائما
واذا دفع الرجل الى الرجل المتاع ثم قال كل ما اشتريت منك أو اشتري منك فلان في يومين أو سنتين أو أكثر
أو على الابد فهذا المتاع مرهون به فالرهن مفسوخ ولا يجوز الرهن حتى يكون معلوما بحق معلوم وكذلك
لودفعه اليه رهنا بعشرة عن نفسه أو غيره ثم قال كل ما كان لك على من حق فهذا المتاع مرهون به مع
العشرة أو كل ما صار لك على من حق فهذا مرهون لك به كان رهنا بالعشرة المعلومة التي قبض عليها ولم يكن
مرهونا بما صار له عليه وعلى فلان لانه كان غير معلوم حين دفع الرهن به فان هلك المتاع في يدي المدفوع في

والام فلا نصف ولا ثلثين
ولكن المال بينهم
لذلك كمثل حذا الاثنين
وتسقط الاخوة
والاخوات للاب والاخوة
والاخوات للاب بمنزلة
الاخوة والاخوات للاب
والام اذا لم يكن أحدهم
الاخوة والاخوات
للاب والام الا في فريضة
وهي زوج وأم وأخوة
لام وأخوة لاب وأم
فيكون للزوج النصف
وللام السدس وللاخوة
من الام الثلث ويشاركهم
الاخوة للاب والام في
ثلثهم ذكرهم وأنثاهم
سواء فان كان معهم اخوة
لاب لم يرثوا وللأخوات
مع البنات ما بقي ان بقي
شيء والا فلا شيء لهن
ويسمين بذلك عصبة
البنات وللاب مع الولد
ولولد الابن السدس
فريضة وما بقي بعد أهل
الفريضة فله واذا لم
يكن ولد ولا ولد ابن فأنما
هو عصبة له المال وللبدة
والجدتين السدس (قال)
وان قرب بعضهن دون

بشيه قبل أن يشتري منه شيئاً أو يكون له على فلان شيء أو بعد فهو غير مضمون عليه كما لا يضمن الرهن الصحيح ولا انفساداً إذا حلك ولولا أنه دفع اليه داراً رهنها بألف ثم ازداد منه ألفاً فجعل الدار رهنها بألفين كانت الدار رهنها بألف الأولى ولم تكن رهنها بألف الآخرة وإن كان عليه دين يبيع الدار فبدي المرتهن بألف الأولى من ثمن الدار وحاص الغرماء بألف الآخرة في ثمن الدار وفي مال إن كان الغريم سواها فإذا أراد أن يبيع له أن تكون الدار رهنها بألفين فصح الرهن الأول ثم استأف أن تكون مرهونة بألفين ولورهنه أياها بألف ثم تقار على أنها رهن بألفين الرهنين أقرارهما لأن الرهن الأول مفسوخ وتجدد فيهما رهن صحيح بألفين وإذا كان الأقرار (١) الرهنه صاحبه قال وإذا رهن الرجل الرجل ما يفسد من يومه أو غده أو بعد يومين أو ثلاثة أو مدة قصيرة ولا ينتفع به يابسا مثل البقل والبطيخ والقضاء والموز وما أشبهه فإن كان الحق حالاً فلا بأس بارتهاقه وبيع على الراهن وإن كان الرهن إلى أجل يتبقى إليه فلا يفسد فلا بأس وإن كان إلى أجل يفسد إليه الرهن كرهته ولم أفسخه وانما معنى من فسخته أن الراهن يبيعه قبل محل الحق على أن يعطى صاحب الحق حقه بلا شرط وإن الراهن قد يموت من ساعته فيبيع فإن تشارطاني الرهن أن لا يبيعه إلى أن محل الحق أو أن الراهن أن مات لم يبيعه إلى يوم كذا وهو يفسد إلى تلك المدة فالرهن مفسوخ ولورهنه ما يصلح بعد مدة مثل اللحم الرطب يابس والرطب يابس وما أشبهه كان الرهن جائزاً لا كراهه بحال ولم يكن للمرتهن بتبيسه حتى يأذن بذلك الراهن فإن سأل المرتهن في المسائل كلها بيع الرهن خوف فسادة إذا لم يأذن للمرتهن بتبيسه ما يصلح للتبيس منه لم يكن ذلك له إلا أن يأذن الراهن وكذلك كرهت رهنه وإن لم أفسخه

(زيادة الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن الرجل الرجل الجارية حبلى فولدت أو غير حبلى فحلت وولدت فالإيد خارج من الرهن لأن الرهن في رقبة الجارية دون ما يحدث منها وهكذا إذا رهنه الماشية مخاضاً فتجبت أو غير مخاض فخصت ونجت فالنتاج خارج من الرهن وكذلك لورهنه شاة فيها لبن فاللبن خارج من الرهن لأن اللبن غير الشاة (قال الربيع) وقد قيل اللبن إذا كان فيها حين رهنها فهو رهن معها كما يكون إذا باعها كان اللبن لمشتريها وكذلك نتاج الماشية إذا كانت مخاضاً وولدت الجارية إذا كانت حبلى يوم رهنها فما حدث بعد ذلك من اللبن فليس برهن (قال الشافعي) ولورهنه جارية عليها حلي كان الحلي خارجاً من الرهن وهكذا لو رهنه نخلاً أو شجراً فثمرت كانت الثمرة خارجة من الرهن لأنها غير الشجرة قال وأصل معرفة هذا أن للمرتهن حقاً في رقبة الرهن دون غيره وما يحدث منه مما قد يتغير منه غيره وهكذا لو رهنه عبداً فأكسب العبد كان الكسب خارجاً من الرهن لأنه غير العبد والولاد والنتاج واللبن وكسب الرهن كله للراهن ليس للمرتهن أن يجبس شيئاً عنه وإذا رهن الرجل الرجل عبداً فدفعه إليه فهو على يديه رهن ولا يمنع سيده من أن يئجره ممن شاء فإن شاء المرتهن أن يحضر أجارته حضرها وإن أراد سيده أن يتخدمه حلي بينه وبينه فإذا كان الليل أوى إلى الذي هو على يديه وإن أراد سيده إخراجه من البلد لم يكن له إخراجه إلا بأذن المرتهن وهكذا إن أراد المرتهن إخراجه من البلد لم يكن له إخراجه منه وإذا مرض العبد أخذ الرهن بنفقته وإذا مات أخذ بكفنه لأنه مال له دون المرتهن وأكره رهن الأمة إلا أن توضع على يدي امرأة ثقة لثلاثين (٢) عليها رجل غير مالئها ولا أقسخ رهنها إن رهنها فإن كان للرجل الموضوعة على يديه أهل أقررتهم عندهم وإن لم يكن عنده نساء وسأل الراهن أن لا يتحول الذي هي على يديه بها أقررتهم رهنها ومنعت الرجل غير سيدها المغب عليها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتحول الرجل بامرأة قلت راضياً بامرأة تغيب عليها وإن أراد سيدها أخذها لتخدمه لم يكن له ذلك لثلاثين بخلوها خوفاً أن يجباها فإن لم يرد ذلك الراهن فيتواضعان على يدي امرأته بحال وإن لم يفعلوا جبراً على ذلك ولو شرط السيد للمرتهن أن تكون على يديه أو يد رجل غيره ولا

بعض فكانت الأقرب من قبل الأم فهي أولى وإن كانت الأبعد شاركت في السدس وأقرب الثلاث من قبل الأب تتجيب بعداهن وكذلك تتجيب أقرب الثلاث من قبل الأم بعداهن

(باب أقرب العصة)

(قال المزني) رحمه الله وأقرب العصة البنون ثم بنو البنين ثم الأب ثم

(١) قوله وإذا كان الاقرار الرهنه الخ كذا بالاصول التي بأيدينا وفيها سقط لا يجني ولعل الاصل وإذا كان الاقرار من أحدهما الرهنه الخ وحرره اه

(٢) قوله لثلاثين وكذا قوله بعد المغب وقوله تغيب عليها كذا بالاصول بغيرين معجبة فرسم باء أو ياء بدون نقط والمناسب للمعنى واللغة المغب بباء موحدة مشددة من أعب علينا أي مرة بعد أخرى وحرره اه صححه

أهل لواحد منهما ثم سأل انراجها أخرجهما الى امرأة ثقة ولم أجزأ بدا أن يخلو بها رجل غير مالئها وعلى سيد
الامة نفقة حاجية وكفنها مائة وهكذا ان رهنه دابة تعلف فعليه علفها وتأوى الى المرتين أو الى الذي وضعت
على يديه ولا يمنع مالك الدابة من كرائها وركوبها وإذا كان في الرهن درومر مركب فللراهن حلب الرهن وركوبه
(أخبرنا) سفيان عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال الرهن مركوب ومحلوب (قال الشافعي)
يشبه قول أبي هريرة والله تعالى أعلم أن من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن درها وظهرها لان له رقبته
وهي محلوبة ومركوبه كما كانت قبل الرهن ولا يمنع الراهن برهنه اياها من الدر والظهر الذي ليس هو الرهن
بالرهن الذي هو غير الدر والظهر وهكذا اذا رهنه ماشية راعية فعلى ربه اريعها وله حلبها وتاجها وتأوى الى
المرتين أو الموضوعة على يديه وإذا رهنه ماشية وهو في بادية فأجذب موضعها وأراد المرتين حبسها فليس
ذلك له ويقال له ان رضيت أن ينتجع بهار بها ولا جبرت أن تضعها على يدي عدل ينتجع بها اذا طلب ذلك
رهبها وإذا أراد رب الماشية النجعة من غير جذب والمرتين المقام قبل رب الماشية ليس لك انراجها من
البلاد الذي رهنته به الامن ضرر عليها ولا ضرر عليها فوكل برسلها من شئت وان أراد المرتين النجعة من غير
جذب قيل له ليس لك تحو يلها من البلد الذي ارهنته به وبحضرة مالئها الامن ضرورة قراضيا من شئت
من يقيم في الدار ما كانت غير مجدية فان لم يفعل اجبرا على رجل تأوى اليه وان كانت الارض التي
رهنها غير مجدية وغيرها أخصب منهم المبحر واحد منهم على نقلها منها فان أجذبت فاختلفت نجتعها
الى بلدين مشتهين في الخصب فسأل رب الماشية أن تكون معه وسأل المرتين أن تكون معه قيل ان
اجتمعا معا بلد فهي مع المرتين أو الموضوعة على يديه وان اختلفت دارا كما اختلفت اجبرت معا على عدل
تكون على يديه في البلد الذي ينتجع اليه رب الماشية لينتفع برسلها وأبهم ما دعا الى بلده فيه عليها ضرر
لم يجب عليه الحق الراهن في رقابها ورسلها وحق المرتين في رقابها واذا رهنه ماشية عليها صوف أو شعر أو وبر
فان أراد الراهن أن يجزه فذلك له لأن صوفها وشعرها وبرها غير ما كاللبن والنتاج وسواء كان الدين حالا أو لم
يكن أو قام المرتين ببيعه أو لم يقيم كما يكون ذلك سواء في اللبن (قال الربيع) وقد قيل ان صوفها اذا كان
عليها يوم رهنها فهو رهن معها ويحجز ويكون معها رز ويكون معها رز هو ثالثا لا يختلط به ما يحدث من الصوف لان ما يحدث
للراهن (قال الشافعي) واذا رهنه دابة أو ماشية فأراد أن ينزى عليها أو أي ذلك المرتين فليس ذلك للمرتين
فان كان رهنه منها ذكرا فافراد أن ينزى بها فله أن ينزى بها لان انزاءها من منفعتها ولا تنقص فيه عليها وهو
ملك منافعها واذا كان فيها ما يركب ويكرى لم يمنع أن يكرى ويعلفه واذا رهنه عبد فأراد الراهن
أن يزوجه أو أمة فأراد أن يزوجه فليس ذلك له لان عن العبد والامة ينتقص بالتزويج ويكون مفسدة لها
بينه وعهده فيها وكذلك العبد ولورهنه عبد أو أمة صغيرين لم يمنع أن يعذرهما لان ذلك سنة فيهما وهو
صلاحهما وزيادة في أثمانهما وكذلك لو عرض لهما ما يحتاجان فيه الى فتح العروق وشرب الدواء أو عرض
للدواب ما يحتاج به الى علاج البياطرة من توديج وتزويج وتعريب وما أشبه لم يمنع وان امتنع الراهن
أن يعالجها بدواء أو غيره لم يجبر عليه فان قال المرتين أنا أعالجها وأحسبه على الراهن فليس ذلك له وهكذا
ان كانت ماشية فحرب لم يكن للمرتين أن تمنع الراهن من علاجها ولم يجبر الراهن على علاجها وما كان
من علاجها ينفع ولا يضر مثل أن يلجها أو يدهنها في غير الحربا يبت أو يمسحها بالقطران مسحا خفيفا أو
يسعط الحارية أو الغلام أو يمر خ قدميه أو يطعمه سويا قفارا أو ما أشبه هذا فتطوع المرتين بعلاجها
به لم يمنع منه ولم يرجع على الراهن به وما كان من علاجها ينفع أو يضر مثل فتح العروق وشرب الادوية
الكبار التي قد تقتل فليس للمرتين علاج العبد ولا الدابة وان فعل وعطبت ضمن الأذن السيد له به
واذا كان الرهن أرضا لم يمنع الراهن من أن يزرعها الزرع الذي يطلع قبل محل الحق أو معه وفيما لا ينبت من
الزرع قبل محل الحق قولان أحدهما أن يمنع الراهن في قول من لا يجيز بيع الارض من زرعته دون الزرع

الاخوة للاب والام
ان لم يكن جدفان كان
جد شاركهم في باب
الجد ثم الاخوة للاب ثم
بنو الاخوة للاب والام
ثم بنو الاخوة للاب
فان لم يكن أحد من
الاخوة ولا من بنينهم ولا
بنى بنينهم وان سفلوا
فالعالم للاب والام ثم العم
للاب ثم بنو العم للاب
والام ثم بنو العم للاب
فان لم يكن أحد من
العمومة ولا بنينهم ولا بنى
بنينهم وان سفلوا فعم
الاب للاب والام فان لم
يكن فعم الاب للاب فان
لم يكن فبنوهم وبنو بنينهم
على ما وصفت من العمومة
و بنينهم و بنى بنينهم فان
لم يكونوا فعم الجد للاب
والام فان لم يكن فعم
الجد للاب فان لم يكن
فبنوهم و بنو بنينهم
على ما وصفت في عمومة
الاب فان لم يكونوا
فأرفعهم بطناء وكذلك
نفعل في العصة اذا وجد
أحد من ولد الميت وان
سفل لم يورث أحد من

من زرعها ما يثبت فيها بعد محل الحق واذا تعدى فزرعها بغير إذن الميراث ما يثبت فيها بعد محل الحق لم
يقطع زرعه حتى يأتي محل الحق فان قضاه ترك زرعه وان بيعت الارض مزروعة قبلت وفاء حق لم يكن
له قطع زرعه وان لم تبلغ وفاء حقه الا بان يقطع الزرع امر يقطع الا ان يجد من بشرها منه بحقه على ان يقطع
الزرع ثم يدعه ان شاء مطرعا وهذا في قول من أجاز بيع الارض مزروعة والقول الثاني لا يمنع من
زرعها بغير إذن ويتبع من غراسها وبناءها الا ان يقول اذا أقطع ما أحدث اذا جاء الاجل فلا يتبعه واذا رهنه
الارض فأراد ان يحدث فيها شيئا أو يترتب فيها أو لا تنقص ثمنها لم يمنع ذلك وان
كانت تنقص ثمنها ولا يكون فيما يبنى منها عوض من نقص مرضع البر أو العيين بأن يصير اذا كان فيه أقل
ثمنه قبل يكونان فيه منعه وان تعدى عمله فيمركه قلت في الزرع لا يذوق عليه حتى يحل الحق ثم
يكون القول فيه القول في الزرع والغراس وشككوا في أن يحدث في الارض المرحونة ان كان
لا ينقصها لم يتبعه وان كان ينقصها منعه ما يبنى ولا يكون ما أحدث فيها داخل في الرهن الا أن يدخله
الرهن فكان اذا أدخله لم ينقص الرهن لم يتبعه وان كان ينقصه منعه واذا رهنه لم يتبعه ان يزرعها
ويصرمها يعني يقطع حر يدها وكرانيفه وكل شيء انتفع به منها لا يقل التخل ولا ينقص ثمنه نقصا يمتنع
ما قل التخل وأضر به من ذلك وان رهنه بخلاف الشربة منه تخلات فأراد تحرر يمين الى موضع غيره
وامتنع الميراث من سئل أحل العلم بالتخل فان زعموا أن لا كثر تخل الارض والتخل أن يترك لم يكن له
تحويل يمين وان زعموا أن لا كثر تخل الارض والتخل أن يحول بعضهم ولو ترك مات لانهم اذا كان بعضهم
مع بعض قتله أو منع منفعة حوّل من الشربة حتى يبنى فيها ما لا يضر بعضه بعضا وان زعموا أن لا يحول
كله كان خيرا للارض في العاقبة وانه قد لا يثبت لم يكن لرب الارض أن يحوله كله لانه قد لا يثبت وانما به أن
يحول منه ما لا ينقص في تحويله على الارض تركه وهذه الواو اذا أراد أن يحول مساقية فان لم يكن في ذلك
نقص التخل أو الارض تركه وان كان فيه نقص الارض أو التخل أرهنا يتركه فان كانت في الشربة تخلات
فقبل الا كثر تخل الارض أن يقطع بعضهم ترك الرهن وقصعه وكان جميع التخله المقطوعة جذعها
وجارها رهنًا بحاله وكذا بقولهم وما كان من جريرها ولو كانت قائمة لم يكن لرب التخله قطعها أو كن ماسرى
ذلك من ثمرها وجريرها حتى لو كانت قائمة كان لرب التخله تركه من كرانيفه ويصرف التخله خارجا من
الرهن واذا أقطع منها شيئا فثبت في الارض التي هي رهن فيهرش فيها لان الرهن وقع عليه واذا أخرجه الى
أرض غيرها لم يكن ذلك له ان كان ثبت وكان عليه أن يبيعه فيجوز له رهنه أو رهنه بحاله ولو قال الميراث
في هذا كله لرب الرهن اقطع الرهن من تحت لم يكن ذلك عليه لان حق الرهن بالمتأكثر من حق الميراث
بارهن (قال الشافعي) واذا رهنه أرضا لا تخل فيها فأخرجت نخلا والتخل خارج من الرهن وكذلك ما ثبت
فيها ولو قال الميراث لرب الرهن اقطع التخل وما أخرج قبل ان أدخله في الرهن متضرعا لم يكن عليه قلعها بكل حال لانها
ترد الى الارض خيرا فان قال لا أدخلها في الرهن لم يكن عليه قلعها حتى يحل الحق فان بلغت الارض دون
التخل حق الميراث لم يقطع التخل وان لم تبلغه قيل لرب التخل اما أن يوفيه حقه بما شئت من أن يدخل مع
الارض التخل أو بعضه واما أن تطلع عنه التخل وان قلست بدون الناس والمسئلة بجائها بيعت الارض
بالتخل ثم قسم الثمن على أرض بيضاء لا تخل وعلى ما بلغت قيمة الارض والتخل فعطى ميراث الارض
ما أصاب الارض والغرماء ما أصاب التخل وهكذا لو كان شرع غرس التخل أو أحدث بناء في الارض وهكذا جميع
الغراس والبناء والزرع ورهنه أرضا ونخل لا ثم اختلاف فقيل الرهن قد ثبت في هذه الارض نخل لم يكن
رهنه وقال الميراث ما ثبت فيه الا ما كان في الرهن أريه أحل العلم فان قالوا قد يثبت مثل هذا التخل
بعد الرهن كان القول قول الرهن مع يمينه وما ثبت خارج من الرهن ولا يترع حتى يحل الحق ثم يكون
القول فيه كما وصفت فان قالوا لا يثبت مثل هذا في هذا الوقت لم يصدق وكان داخل في الرهن لا يصدق

ولابنه وان قرب وان
وجد أحدا من ولابنه وان
سفل لم يورث أحدا من
وابنه وان قرب وان
وجد أحدا من وابنه
وان سفل لم يورث أحد
من ولابنه وان
قرب وان كان بعض
انصبة أقرب باب
فيما أول لاب كان
أولاب وأم وان كانا
في درجة واحدة الآن
يكون بعضهم لأب وأم
فان لا لأب وأم أولى
فاذا استوت قرباتهم
فيهم شركاء في الميراث
فان لم تكن عصبة
برحم يورث فالملوك
المعتق فان لم يكن
فأقرب عصبة مولا
الذكور فان لم يكن
فبنت المال

(باب ميراث الجد)

(قال) والجد لا يرث
مع الأب فان لم يكن
أب والجد بمنزلة الأب
ان لم يكن الميت ترك
أحدا من ولابنه
الأدين أو أحدا من
أميات أبيه وان عالت

الاعلى ما يكون مثله واذا ادعى انه غراس لا بواسطة منبت سئلوا ايضا فان كان يمكن أن يكون من الغراس ما قال فهو خارج من الرهن وان لم يكن يمكن فهو داخل في الرهن ولو كان ما اختلفا فيه بنينا فان كانت جاءت عليه مدة يمكن أن يكون يبنى في مثلها بحال فالقول قول الراهن وان كانت لم تأت عليه مدة يمكن أن يكون يبنى في مثلها بحال فالبناء داخل في الرهن وان كانت جاءت عليه مدة يمكن أن يكون بعض البناء فيها وبعض لا يمكن أن يكون فيها كان البناء الذي لا يمكن أن يكون فيها داخل في الرهن والبناء الذي يمكن أن يكون فيها خارجا من الرهن مثل أن يكون جدار طوله عشرة أذرع يمكن أن يكون أساسه وقدر ذراع منه كان قبل الرهن وما فوق ذلك يمكن أن يكون بعد الرهن واذا رهنه شجر اصغارا فكبيرة فهو رهن بحاله لانه رهنه بعينه وكذلك لورهنه ثمرا اصغارا فبلغ كان رهنها بحاله واذا رهنه أرضا ونحوها فانقطعت عنها أو انهدمت ودثر مشربها لم يجبر الراهن أن يصلح من ذلك شيئا ولم يكن للمرتهن أن يصلحه على أن يرجع به على الراهن كان الراهن غائبا أو حاضرا وان أصلحه فهو متطوع باصلاحه وان أراد اصلاحه بشئ يكون صلاحا مرفعا وفسادا أخرى فليس له أن يصلح به وعليه الضمان ان فسد به لانه متعدد بما صنع منه واذا رهنه عبدا أو أمة فغاب الراهن أو مرض فأنفق عليه ما فهو متطوع ولا تكون له النفقة حتى يقضى بها الحاقم على الغائب ويجعلها دينا عليه لانه لا يحل أن تمت ذوات الارواح بغير حق ولا حرج في امانتها لارواح فيه من أرض ونبات والدواب وذوات الارواح كلها كالعبيد اذا كانت مما تعلق فان كانت سواهم رعت ولم يؤمر بعلقها لان السواثم هكذا اتخذوا وتساوكت هزلوا وكان الحق حالا للمرتهن أخذ الراهن يبيعها وان كان الحق الى أجل فقال المرتهن هو والراهن بذبحها فيبيع لحومها وجلودها لم يكن ذلك على الراهن لان الله عز وجل قد يحدث لها الغيث فيحسن حالها به ولو أصابها مرض جرب أو غيره لم يكلف علاجها لان ذلك قد يذهب بغير العلاج ولو أجذب مكانها حتى تبين ضرر عليها كلف ربهما النجعة بها اذا كانت النجعة موجودة لانها انما اتخذت على النجعة ولو كان مكانها عصم من عضاء تماسك بها وان كانت النجعة خيرا لها لم يكلف صاحبها النجعة بها لانها لا تنهك على العصم ولو كانت الماشية أو أرك أو خيصة أو غوادي فاستؤنبت مكانها فسأل المرتهن الراهن أن ينتجع بها الى موضع غيره لم يكن ذلك له على الراهن لان المرض قد يكون من غير المريع فاذا كان المريع موجودا لم يكن عليه ابداله غيره وكذلك الماء وان كان غير موجود كالف النجعة اذا قدر عليها الا أن يتطوع بأن يعلقها فاذا ارتهن الرجل العبد وشرط ماله رهنه كان العبد رهنه وما قبض من ماله رهن وما لم يقبض خارج من الرهن

(ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعاime غرمه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يعلقه (قال الشافعي) وبهذا أنا أخذ وفيه دليل على أن جميع ما كان رهنه غير مضمون على المرتهن لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال الرهن من صاحبه الذي رهنه فن كان منه شئ فضمناه منه لامن غيره ثم زادنا كدله فقال له غنمه وعليه غرمه وغنمه سلامته وزيادته وغرمه عطبه ونقصه فلا يجوز فيه الا أن يكون ضمناه من مالكه لامن ماله فنه لا ترى أن رجلا لو ارتهن من رجل خاتما بدرهم يسوى درهما فهلك الخاتم فن قال يذهب درهم المرتهن بالخاتم كان قد زعم أن غرمه على المرتهن لان درهمه ذهب به وكان الراهن بريئ من غرمه لانه قد أخذ ثمنه من المرتهن ثم لم يغرم له شيئا وأحال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله والله تعالى أعلم لا يعلق الرهن لا يستحقه المرتهن بأن يدع الراهن قضاء

الفريضة الا في
فريضتين زوج وأبوين
أو امرأة وأبوين فانه
اذا كان فيهما مكان
الاب جدد صار للام
الثالث كاملا وما بقى
فللجد بعد نصيب
الزوج أو الزوجة
وأمهات الاب لا يرثن
مع الاب ويرثن مع الجد
وكل جدد وان علا
فكالجد اذا لم يكن
جددونه في كل حال الا
في حجب أمهات الجد
وان بعدن فالجد
يحجب أمهاته وان
بعدن ولا يحجب
أمهات من هو أقرب
منه الا لا يولد له واذا
كان مع الجد أحد من
الاخوة أو الاخوات
للاب والام وليس معهن
من له فرض مسمى

قاسم أخا أو أختين أو
ثلاثا أو أختا وأختان
زادوا كان للجد ثلث
المال وما بقى لهم وان
كان معهن من له فرض
مسمى زوج أو امرأة
أو أم أو جدة أو بنات

حقه عند محله ولا يستحق مرتبه خدمته ولا منفعة فيه بارتهاه اياها ومنفعته لراهنه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال هو من صاحبه الذي رهنه ومنافعه من غنمه واذا لم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم رهنادون رهن فلا يجوز ان يكون من الرهن مضمون ومنه غير مضمون لان الاشياء لا تعدو ان تكون امانة أو في حكمها فظاهره لا كوخني من الامانة سواء أو مضمونة فظاهره لا كوخني من المضمون سواء ولم يكن في الرهن خبر يتبع ما جاز في القياس الا ان يكون غير مضمون لان صاحبه دفعه غير مغلوب عليه وسلط المرتهن على حبه ولم يكن له اخراجه من يديه حتى يوفيه حقه فيه فلا وجه لان يضمن من قبل أنه اتما يضمن ما تعدي الحابس بحبسه من غصب أو بيع عليه تسليمه فلا يسلمه أو عارية ملك الانتفاع بهادون مالها فيضمنها كما يضمن السلف والرهن ليس في شيء من هذه المعاني فاذا رهن الرجل الرجل شيئا فقبضه المرتهن فملك الرهن في يدي القابض فلا ضمان عليه والحق ثابت كما كان قبل الرهن (قال الشافعي) لا يضمن المرتهن ولا الموضوع على يديه الرهن من الرهن شيئا الا فيما يضمنان فيه الرديعة والامانات من التعدي فان تعديا فيه فيهما ضمانان وما لم يتعديا فالرهن بمنزلة الامانة فاذا دفع الراهن الى المرتهن الرهن ثم سأله الراهن أن يرد له اليه فانه مع المرتهن فملك الرهن في يديه لم يضمن شيئا لان ذلك كان له واذا قضى الراهن المرتهن الحق أو أراحه به على غيره ورضى المرتهن بالحالة أو أبرأ المرتهن منه بأي وجهه كان من البراءة ثم سأله الرهن بحبسه عنه وهو يمكنه أن يرد به اليه فملك الرهن في يدي المرتهن فالمرتحن ضامن لقيمة الرهن بالغته ما بلغت الا أن يكون الرهن كيلا أو زنا يوجد مثله فيضمن مثل ما ملك في يديه لانه متعدد بالحبس وان كان رب الرهن أجره فسال المرتحن أخذ من عنده من أجره وورده اليه فلم يمكنه ذلك أو كان الرهن غائبا عنه يعلم الراهن في ملكه في الغيبة بعد براءة الراهن من الحق وقبل تمكن المرتحن أن يرد له لم يضمن وكذلك لو كان عبدا فأتى أو جلا فشرده ثم رى الراهن من الحق لم يضمن المرتحن لانه لم يحبسه وورده يمكنه والصحيح من الرهن والفاسد في أنه غير مضمون سواء كما تكون المضاربة الصحيحة والفاسدة في أنها غير مضمونة سواء ولو شرط الراهن على المرتحن أن يضمن للرهن ان هلك كان الشرط باطلا كما لو فارضه أو أودعه فشرط أنه ضامن كان الشرط باطلا واذا دفع الراهن الرهن على أن الميرتمن ضامن فالرهن فاسد وهو غير مضمون ان هلك وكذلك اذا مضاربه على أن المضارب ضامن والمضاربة فاسدة غير مضمونة وكذلك لو رهنه وشرط له ان لم يأت به بالحق الى كذا فالرهن له ببيع فالرهن فاسد والرهن لصاحبه الذي رهنه وكذلك ان رهنه دارا بألف على أن يرهنه أجنبي داره ان عجزت دار فلان عن حقه أو حدث فيها حدث ينقص حقه لان الدار الآخرة مرة رهن ومرة غير رهن ومرة هوية بما لا يعرف ويفسد الرهن لانه انما يسمعه شيء فاسد ولو كان رهنه داره بألف على أن يضمن له المرتحن داره ان حدث فيها حدث فالرهن فاسد لان الراهن لم يرض بالرهن الاعلى أن يكون له مضمونا وان هلك الدار لم يضمن المرتحن شيئا

(التعدي في الرهن)

(قال الشافعي) رهنه الله واذا دفع الرجل الى الرجل متاعا له رهننا فليس له أن يخرج منه من البلد الذي ارهنه به الا باذن سيده وان أخرجه بغير اذن سيد المتاع فملك فهو ضامن لقيمه يوم أخرجه لانه يومئذ تعدي فيه فاذا أخذت قيمته منه خيرا صاحب المتاع أن تكون قصاصا من حقه عليه أو تكون مرهونة حتى يحل حق صاحب الحق ولو أخرجه من البلد ثم رده الى صاحبه ولم يفسخ الرهن فيه برئ من الضمان وكان له قبضه بالرهن فان قال صاحب المتاع دفعته البلد وأنت عندى أمة بين فتغيرت أمانتك بتعديك باخراجك اياه فانا نخرجه من الرهن لم يمكن له اخراجه من الرهن وقبل ان شئت أن نخرجه الى عدل تجتمع أنت وهو على الرضا به أخرجهنا الا أن يشاء أن يقره في يديه وهكذا لو لم يتعد باخراجه فتغيرت حاله كما كان عليه اذ دفع الرهن اليه

ابن وكان ذلك الفرض المسمى النصف أو أقل من النصف بدأت بأهل الفرائض ثم قاسم الجسد ما بقي أختا أو أختين أو ثلثا أو أختا وأختا وان زادوا كان للجدة ثلث ما بقي وما بقي فلا أخوة والاختوات للذكر مثل حظ الانثيين وان كثر الفرض المسمى بأكثر من النصف ولم يجاوز الثلثين قاسم أختا أو أختين فان زادوا فللجد السادس وان زادت الفرائض على الثلثين لم يقاسم الجسد أختا ولا أختا وكان له السادس وما بقي فلا أخوة والاختوات للذكر مثل حظ الانثيين فان عالت الفريضة فالسدس للجد والعول يدخل عليه منه ما يدخل على غيره وليس يعال لاحد من الاخوة والاختوات مع الجدة الا في الاكسدية وهي زوج وأم وأخت لاب

أما بسوء حال في دينه أو أفلا من ظهر منه ولو امتنع المرتهن في هذه الحالات من أن يرضى بعدل يقوم على يديه جبر على ذلك لتغيره عن حاله حين دفع إليه إذا أبقى الراهن أن يقره في يديه ولولم يتغير المرتهن عن حاله بالتعدي ولا غيره مما يغير الأمانة وسأل الراهن أن يخرج من يديه الرهن لم يكن ذلك له وهكذا الرجل يوضع على يديه الرهن فيتغير حاله عن الأمانة فإيهما ذاعا إلى إخراج الرهن من يديه كان له الراهن لأنه ماله أو المرتهن لأنه ماله من هون بماله ولولم يتغير حاله فدعا أحدهما إلى إخراج الرهن من يديه لم يكن له ذلك إلا اجتماعهما عليه ولو اجتمع على إخراج الرهن من يديه فأنجزه ثم أراد بـ الرهن فسخ الرهن لم يكن له فسخه أو أراد المرتهن قبضه لم يكن له وإن كان أميناً للراهن لم يرض أمانته وإذا دعا إلى رجل بعينه فتراضيا به أو اثنين أو امرأة فلهما وضعه على يدي من تراضيا به وإن اختلفا فبين يدعو إلى البسه قيل لهما اجتماعا فإن لم يفعلا اختار الحاكما الأفضل من كل من دعا واحدهما إليه إن كان ثقة فدفعه إليه وإن لم يكن واحداً من دعا إلى ثقة قيل ادعوا إلى غيره فإن لم يفعلا اختار الحاكما له ثقة فدفعه إليه وإذا أراد العدل الذي على يديه الرهن الذي هو غـير الراهن والمرتهن رده بلا علة أو لعلته والمرتحن والراهن حاضرا فله ذلك ولا يجبر على حبسه وإن كانا غائبين أو أحدهما لم يكن له إخراج الرهن من يديه نفسه فإن فعل بغير أمر الحاكما لم يكن له إخراج الرهن من يديه وإن كان له عذر أو أخرجه من يديه وذلك أن يبدله سفر أو يحدث له وإن كان مقيماً شغل أو علة وإن لم يكن له عذر أمره بحبسه إن كانا قريبا حتى يقدم أو يوكلا فإن كانا بعيداً لم أر عليه أن يضطره إلى حبسه وانما هي وكالة توكل بها بالامتنعة له فيها ويسأله ذلك فإن طابت نفسه بحبسه والا أخرجه إلى عدل غيره وتعدى العدل الموضوع على يديه الرهن في الرهن وتعدى المرتحن سواء يضمن مما يضمن منه المرتحن إذا تعدى فإذا تعدى فأنجز الرهن فتلغ ضمن وإن تعدى المرتحن والرهن موضوع على يدي العدل فأنجز الرهن ضمن حتى يرده على يدي العدل فاذا رده على يدي العدل برئ من الضمان كما يبرأ منه لو رده إلى الراهن لأن العدل وكيل الراهن وإذا أعار الموضوع على يديه الرهن فهل فهو ضامن لأنه متعدي القول في قيمته قوله مع يمينه فإن قال كان الرهن لؤلؤة صافية وزنها كذا قيمتها كذا فاقومت بأقل ماتت عليه تلك الصفة ثمنا وأردته فإن كان ما ادعى مثله أو أكثر قبل قوله وإن ادعى ما لا يكون مثله لم يقبل قوله وقومت تلك الصفة على أقل ماتت عليه ثمنا وأردته يغرمه مع يمينه وهكذا إن مات فأوصى بالرهن إلى غيره كان لأيهما شاء إخراج الرهن لأنه ماضياً أمانته ولم يجتمع على الرضا بأمانة غيره وإن كان من أسند ذلك إليه إذا غاب أو عند موته ثقة ويجتمعان على من تراضيا أو ينصب لهما الحاكما ثقة كما وصفت وإذا مات المرتحن فإن كان ورثته بالغين قاموا بمقامه وإن كان فيهم صغير قام الوصي بمقامه وإن لم يكن وصي ثقة قام الحاكما بمقامه في أن يصير الرهن على يدي ثقة

(بيع الرهن ومن يكون الرهن على يديه)

(قال الشافعي) رجه الله وإذا ارتهن الرجل من الرجل العبد وشرط عليه أن له إذا حل حقه أن يبيعه لم يجز له بيعه إلا بأن يحضر رب العبد أو يوكل معه ولا يكون وكيلاً بالبيع لنفسه فإن باع لنفسه فالبيع مردود بكل حال وإن أبقا الحاكما حتى يأمر من يبيع ويحضره وعلى الحاكما إذا ثبت عنده بينة أن يأمر رب العبد أن يبيع فإن امتنع أمر من يبيع عليه وإذا كان الحق إلى أجل فعدى الموضوع على يديه الرهن فباعه قبل محل الحق فالبيع مردود وهو ضامن لقيمته إن فات ولا يكون الدين خالاً كان البائع المرتحن أو عدل الرهن على يديه ولا يحل الحق المؤجل بتعدى بائعه له وكذلك لو تعدى بأمر الراهن ولو كان الرهن على يدي عدل لإحقاقه في المال ووكله الراهن والمرتحن ببيعه كان له أن يبيعه مالم ينسخا وكالته وأيهما فسخ وكالته لم يكن له البيع بعد فسخ الوكالة ويبيع الحاكما على الراهن إذا سأل ذلك المرتحن وإذا باع الموضوع على يديه

وأما أولاب ووجه فلزوج
النصف وللأم الثلث
والجد السدس وللأخت
النصف يعال به ثم
يضم الجد سدسه إلى
نصف الأخت فيقسمان
ذلك للذكر مثل حظ
الأنثيين أصلهما من ستة
وتعول بنصفها وتصح
من سبعة وعشرين
لزوج تسعة وللأم
ستة والجد ثمانية
ولالأخت أربعة والأخوة
والأخوات للاب والام
يعادون الجد بالأخوة
والأخوات للاب ولا
يصير في أيدي الذين
للأب شيء إلا أن تكون
أخت واحدة للأب وأم
فيصيرها بعد المقاسمة
أكثر من النصف فيرد
ما زاد على الأخوة للاب
والأخوة والأخوات
للأب بمنزلة الأخوة
والأخوات للاب والام
مع الجد إذا لم يكن أحد
من الأخوة والأخوات
للأب والام وأكثر
ماتعول به القريضة
ثلاثها

(باب ميراث المرتد)

(قال) وميراث المرتد
ليبت مال المسلمين ولا
يرث المسلم الكافر
واحتمى الشافعي في المرتد
بأن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر
المسلم واحتج على من
ورث ورثته المسلمين
ماله ولم يورثه منهم فقال
هل رأيت أحدا لا يرث
ولده إلا أن يكون قاتلا
ورثته ولده وانما أثبت
الله الموارث للابناء
من الآباء حيث أثبت
الموارث للآباء من الابناء
(قال المزني رحمه الله)
قد زعم الشافعي أن
نصف العبد إذا كان
حر يرثه أبوه إذا مات ولا
يرث هذا النصف من
أبيه إذا مات أبوه فلم
يورثه من حيث ورث
منه والقياس على قوله
أنه يرث من حيث يورث
(وقال) في المرأة إذا
طلقتها زوجها ثلثا
مريضاً فيها قولان
أحدهما ترثه والآخر

الرهن باذن الراهن والمرتهن والحاكم بالبيع بما لا يتغابن أهل البصرة فالبائع مردود وكذلك إن باع
الحاكم بذلك فبيعه مردود وإذا باع بما يتغابن الناس بمثل باذن الراهن والمرتهن بالبيع فالبائع لازم وإن
وجد أكثر مما باعه ولو باع بشئ يجوز فلم يفارق بيعه حتى يأتيه من يده قبل الزيادة ورد البيع فإن
لم يفعل فبيعه مردود لانه قد باع له بشئ قد وجد أكثر منه وله الرد وإذا حصل الحق وسأل الراهن بيع
الرهن وأبى ذلك المرتهن أو المرتهن وأبى الراهن أمرهما بالحاكم بالبيع فإن امتنعاً أمر عدلا فباع وإذا
أمر القاضي عدلا فباع أو كان الرهن على يد غير المرتهن فباع بأمر الراهن والمرتهن فهلك الثمن لم يضمن
البائع شيئاً من الثمن الذي هلك في يديه وإن سأل الموضوع على يديه الرهن البائع أجزم مثله لم يكن له لانه
كان متطوعاً بذلك كان ممن يتطوع مثله أو لا يتطوع ولا يكون له أجر إلا بشرط وليس للحاكم أن كان
يجد عدلا يبيع إذا أمره متطوعاً أن يجعل لغيره أجراً وإن كان عدلا في بيعه ويدعو الراهن والمرتهن
بعدل وأبى ما جاء به بعدل يتطوع ببيع الرهن أمره ببيعه وطرح المؤنة وإن لم يجده استأجر على الرهن
من يبيعه وجعل أجره في ثمن الرهن لانه من صلاح الرهن الآن يتطوع به الراهن أو المرتهن وإذا تعدى
البائع بحبس الثمن بعد قبضه أياه أو باعه بدين فهو رب المشتري أو ما أشبه هذا ضمن قيمة الرهن قال أبو
يعقوب وأبو محمد عليه في حبس الثمن مثله وفي بيعه بالدين قيمته (قال الشافعي) وإذا بيع الرهن فالمرتهن
أولى بثمنه حتى يستوفي حقه فإن لم يكن فيه وفاء حقه خاص غرماء الراهن بما بقي من ماله غير مروهون
وإذا أراد أن يحاصمهم قبل أن يباع رهنه لم يكن له ذلك ووقف مال غريمه حتى يباع رهنه ثم يحاصمهم بما فضل
عن رهنه وإن هلك رهنه قبل أن يباع أو ثمنه قبل أن يقبضه حاصمهم بجميع رهنه وإذا بيع الرهن لرجل
فهلك ثمنه فثمنه من الراهن حتى يقبضه المرتهن وهكذا لو بيع مال غرمائه بطلبهم ببيعة فوقف لحبس بينهم
فهلك هلك من مال المبيع عليه دون غرمائه وهو من مال المبيع عليه حتى يستوفي غرمائه وإذا رهن
الرجل داراً بألف فأتى الراهن فطلب المرتهن ببيعها فأمر الحاكم بالبيع وباعها فبيعت من رجل بألف فهلك
الألف في يدى العدل الذي أمره الحاكم بالبيع وجاء رجل فاستحق الدار على الميت لا يضمن الحاكم
ولا العدل من الألف التي قبض العدل شيئاً لانه أمين وأخذ المستحق الدار وكانت ألف
المرتهن في ذمة الراهن متى وجد مالاً أخذها وكذلك ألف المشتري في ذمة الراهن لأنها أخذت بن
مال له فلم يسلم له المال فتي وجد له مالاً أخذها وعهدته على الميت الذي بيعت عليه الدار وسواء كان
المبيعة عليه الدار لا يجد شيئاً غير الدار أو موسراً في أن العهدة عليه كهي عليه لو باع على نفسه
وليس الذي يبيع له الرهن بأمره من العهدة بسبيل (قال الشافعي) وبيع الراهن والأرضين والحيوان
وغيرهما من الرهون سواء إذا سلب الراهن والمرتهن العدل الذي لاحق له في الرهن على بيعها باع بغير
أمر السلطان (قال الشافعي) ويتأني بالزناح والأرضين للزيادة أكثر من تأنيه بغيرها فإن لم يتأن وباع بما
يتغابن الناس بمثله جاز بيعه وإن باع بما لا يتغابن الناس بمثله لم يجز وكذلك لو تأني فباع بما لا يتغابن الناس
بمثله لم يجز وإن باع بما يتغابن الناس بمثله جاز لانه قد تمكنه الفرصة في بطلته البيع وقد يتأني فيجانب في البيع
والثاني بكل حال أحب إلى في كل شئ يبيع غير الحيوان وغير ما يفسد فاما الحيوان ورتب الطعام فلا يتأني
به وإذا باع العدل الموضوع على يديه الرهن وقال قد دفع ثمنه إلى المرتهن وأنكر ذلك المرتهن
فالقول قول المرتهن وعلى البائع التينة بالدفع ولو باعه ثم قال هلك الثمن من يدي كان القول قوله فيما
لا يدعي فيه الدفع ولو قيل له بيع ولم يقبل له بيع بدين فباع بدين فهلك الدين كان ضامناً لانه تعدى
في البيع وكذلك لو قال له بيع بدينهم والحق بدينهم فباع بدينهم أو كان الحق بدينهم فقبض له بيع بدينهم فباع
بدينهم فهلك الثمن كان له ضامناً وإن لم يهلك فالبائع في هذا كله مفسوخ لانه يبيع تعد ولا يملك مال رجل

بمخلافه ولو اختلف عليه الراهن والمرتهن فقال الراهن بيع بدنانير وقال المرتهن بيع بدرهم لم يكن له أن يبيع بواحد منهما الحق المرتهن في غن الرهن وحق الراهن في رقبته وثمنه وجاء الخاكهم حتى يأمره أن يبيع بنقد البلد ثم يصرفه فيما الرهن فيه ان كان دنائير أو دراهم ولو باع بعد اختلافهما بما الرهن به كان ضامنا وكان البيع مردودا لان اكليم ما حقاقي الرهن ولو باع على الامر الاول ولم يختلفا بعد عليه بما الحق به كان البيع جائزا ولو بعث بالرهن الى بلد فيبيع فيه واستوفى الثمن كان البيع جائزا وكان ضامنانا هلك ثمنه وانما أجزت البيع لانه لم يتعد في البيع انما تعدى في اخراج المبيع فكان كمن باع عبدا فأخرج ثمنه فيجوز البيع باذن سيده ويضمن ثمنه بانخرجه بلا أمر سيده

(رهن الرجلين الشيء الواحد)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا رهن الرجلان العبد رجلا وقبضه المرتهن منهما قال رهن جائز فان رهنه معام أقبضه أحدهما العبد ولم يقبضه الآخر فالنصف المقبوض مرهون والنصف غير المقبوض غير مرهون حتى يقبض فاذا قبض كان مرهونا واذا أبرأ المرتهن أحد الراهنين من حقه أو اقتضاه منه فالنصف الذي يملكه البري من الحق خارج من الرهن والنصف الباقي مرهون حتى يبرأ رهنه من الحق الذي فيه وهكذا كل ما رهنه مع عبدا كان أو عبدا أو متاعا أو غيره واذا رهنه عبدين رهننا واحدا فهو كالعبد الواحد فان راضا الراهنان بأن يصير أحد العبدين رهننا لأحدهما والآخر لأخر فقضاه أحدهما وسأل أن يفك له العبد الذي صار اليه لم يكن ذلك له ونصف كل واحد من العبدين خارج من الرهن والنصف الآخر في الرهن لانهم دفعوا الرهن صفقة فكل واحد من الرهنين مرهون النصف عن كل واحد منهما فليس لهما أن يقتسماه عليه ولا يخرجان حقه من نصف واحد منهما الى غيره وحظ القاضي منهما الرهن خارج من الرهن فلو كان كل واحد منهما رهنه أحد العبدين على الانفراد ثم تقارفا في العبدين فصار الذي رهنه عبد الله ملكا لزيد الذي رهنه زيد ملكا لعبد الله فقضاه عبد الله وسأله فك عبده الذي رهنه زيد لانه صار له لم يكن ذلك له وعبد عبد الله الذي رهنه فصار له يد خارج من الرهن وعبد زيد الذي صار له مرهون بحاله حتى يفكه زيد لان زيد رهنه وهو يملكه فلا يخرج من رهن زيد حتى يفكه زيد أو يبرأ زيد من الحق الذي فيه ولو كان عبدان بين رجلين فرهنهما رجلا ففقا للمبارك رهن عن محمد وميمون رهن عن عبد الله كانا كقالا وأيهما أدى فك له العبد الذي رهن بعينه ولم يفك له شيء من غيره ولو كانت المسئلة بحالها وزاد فيها شرطان أينما أدى اليك قبل صاحبه فله أن يفك نصف العبدين أولا أن يفك أي العبدين شاء كان الرهن مفسوخا لان كل واحد منهما لم يجعل الحق محضا في رهنه دون رهن صاحبه فكل واحد منهما في شرط صاحبه مرهون مرة على السكال وخارج من الرهن بغير براءة من رهنه من جميع الحق ولو كانت المسئلة بحالها وشرط له الراهنان أنه اذا قضى أحدهما ما عليه فلا يفك له رهنه حتى يقضى الآخر ما عليه كان الشرط فيه باطلا لان الحق أن يكون خارجا من الرهن اذا لم يكن فيه رهن غيره وأن لا يكون رهننا الا بأمر معلوم لأن يكون مرهونا بأمر غير معلوم وشرط فيه مرة أنه رهن بشئ غير معلوم على المخاطرة فيكون مرة خارجا من الرهن اذا قضى ما معا وغير خارج من الرهن اذا لم يقض أحدهما ولا يدري ما يبقى على الآخر وقد كانا رهنين متفرقين ولو كانت المسئلة بحالها فتشارطوا أن أحدهما اذا أدى ما عليه دون ما على صاحبه خرج الرهنان معا وكان ما يبقى من المال بغير رهن كان الرهن فاسدا لانهم في هذا الشرط رهن مرة وأحدهما خارج من الرهن أخرى بغير عينة لاني لأدرى أيهما يؤدي وعلى أيهما يبقى الدين ولو رهن رجل رجلا لعبد الى سنة على أنه ان جاءه بالحق الى سنة والا فالعبد خارج من الرهن كان الرهن فاسدا وكذلك لو رهنه عبدا على أنه ان جاءه بحقه عند محله والا خرج العبد من الرهن وصارت داره رهننا لم تكن الدار

لأثرته والذي يلزمه أن لا يورثها لانه لا يرثها بأجماع لانقطاع النكاح الذي به يتوارثان فكذلك لأثرته كما لا يرثها لان الناس عنده يرثون من حيث يورثون ولا يرثون من حيث لا يورثون

(باب ميراث المشتركة)

(قال الشافعي) رجه الله قلنا في المشتركة زوج وأم وأخوين لام وأخوين لاب وأم للزوج النصف وللأم السدس وللأخوين للام الثلث ويشركهم بنو الاب والام لان الاب لما سقط سقط حكمه وصار كأن لم يكن وصاروا بنى أم معا (قال) وقال لي محمد بن الحسن هل وجدت الرجل مستعملا في حال ثم تأتي حالة أخرى فلا يكون مستعملا (قلت) نعم ما قلنا نحن وأنت وخالفنا فيه صاحبك من أن الزوج ينسكح المرأة بعد ثلاث تطليقات

رهنًا وكان الرهن في العبد مفسوخا لانه داخل في الرهن مرة وخارج منه أخرى بغير براءة من الحق الذي فيه ولورهنه رهنًا على أنه ان جاءه بالحق والا فالرهن له يبيع فالرهن مفسوخ لانه شرط أنه رهن في حال يبيع في أخرى

(رهن الشيء الواحد من رجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل العبد من رجلين بمائة فنصفه من هون لكل واحد منهما بخمسين فإذا دفع إلى أحدهما خمسين فهي له دون المرتهن معه ونصف العبد الذي كان من هوننا (١) عن القاضي منهم ما خرج من الرهن وكذلك لو أبرأ الراهن من حقه كانت البراءة له نامة دون صاحبه وكان نصف العبد خارجا من الرهن ونصفه من هون وإذا دفع اليهما معا خمسين أو تسعين فالعبد كله من هون بمابق لهما لا يخرج منه شيء من الرهن حتى يستوفي أحدهما جميع حقه فيه فيخرج حقه من الرهن أو يستوفيا معا فيخرج حقوقهما معا والاثنتان الراهنان والمرتهنان يحالفان الواحد كما يكون الرجلان يشتريان العبد فيجدان به عيبا فيريد أحدهما الرد بالعيب والاخر التمسك بالشراء فيكون ذلك لهما ولو كان المشتري واحدا فأراد رد نصف العبد ومساك نصفه لم يكن له ذلك

(رهن العبد بين الرجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان العبد بين الرجلين فأذن للرجل أن يرهنه رجلين بمائة فرهنه بها أو وكل المرتهنان رجلا يقبض حقهما فأعطاه الراهن خمسين على أنها حق فلان عليه فهي من حق فلان ونصف العبد خارج من الرهن لان كل واحد منهما مرتهن نصفه فسواء ارتهن العبد معا أو أحدهما نصفه ثم الآخر نصفه بعده وهكذا لو دفعها إلى أحدهما دون الآخر ولو دفعها إلى وكيلهما ولم يسم لمن هي ثم قال هي لفلان فهي لفلان فان قال هذه قضاء مما على ولم يدفعها إلى وكيل إلى واحد منهما ثم قال ادفعها إلى أحدهما كانت للذي أمره أن يدفعها اليه وان دفعها إلى وكيل اليهما معا فأخذها ثم قال هي لفلان لم يكن لأحدهما أن يأخذ من الآخر ما قبض من مال غيره ألا ترى أنه لو وجد لغيره ما لا يأخذه لم يكن لغيره إخراج منه يديه وإذا كان المرتهن عالما بأن العبد لرجلين وكان الرهن على بيع لم يكن له خيار في نقض البيع وان افلس المرتهن حق أحدهما دون الآخر كالورهنه رجلان عبدا كان لأحدهما أن يقتل دون الآخر ولا خيار للمرتهن وان كان المرتهن جاهلا أن العبد لثنين فقضاء الغريم ما فضاء محتعا فلا خيار له وان قضاء عن أحدهما دون الآخر ففيها قولان أحدهما أن له الخيار في نقض البيع لان العبد اذا لم يفل الامعا كان خير المرتهن والآخر لا خيار له لان العبد من هون كله والله أعلم

(رهن الرجل الواحد الشيئين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرجل عبيدين أو عبدا ودارا أو عبدا ومائة غنما فقضاء خمسين فأراد أن يخرج من الرهن شيئا قيمته من الرهن أقل من نصف الرهن أو نصفه لم يكن ذلك له ولا يخرج منه شيئا حتى يوفيه آخر حقه وهكذا الورهنه دنائير أو دراهم أو طعاما واحد افقضاء نصف حقه فأراد أن يخرج نصف الطعام أو الدنانير أو الدراهم أو أقل من الدراهم لم يكن ذلك له ولا يفل من الرهن شيئا الا معا لانه قد يجعل بالقضاء التماس فلجميع الرهن أو موضع حاجته منه ولو كان رجلان رهنهما معا شيئين من العروض كلها العبيد أو البور أو الارضين أو المتاع بمائة فقضاء أحدهما معا عليه فأراد القاضي والراهن

ثم يطلقها فتحل الزوج قبله ويكون مبتدئا لنكاحها وتكون عنده على ثلاث ولو نكحها بعد طلاقه لم تنهدم كما تنهدم الثلاث لانه لما كان له معنى في احلال المرأة هدم الطلاق الذي تقدمه اذا كانت لا تحل الاب له ولما لم يكن له معنى في الواحدة والثنتين وكانت تحل لزوجها بنكاح قبل زوج لم يكن له معنى فتستعمله (قال) انما نقول بهذا فهل يجزئ مثله في الفرائض (قلت) نعم الاب يموت ابنه والابن اخوة فلا يرثون مع الاب فان كان الاب قاتلا ورثوا ولم يرث الاب من قبل أن حكم الاب قد زال ومن زال حكمه فكمن لم يكن

(باب ميراث ولد الملاعنة)

(قال الشافعي) رحمه الله وقتل اذا مات والد الملاعنة وولد الزنا ورثت أمه حقه واخوته

(١) قوله عن القاضي منهم ما كذا بالاصول التي بيدنا ولعله عند القايض منهما وخرجه كتبه مصححه

معه الذي لم يقض أن يخرج عبد من أولئك العبيد قيمته أقل من نصف الرهن لم يكن له ذلك وكان عليه أن يكون نصيبه رهنا حتى يستوفي المرتهن آخر حقه ونصيب كل واحد مما رهنا خارج من الرهن وذلك نصيب الذي قضى حقه ولو كان ما رهنا دنانير أو دراهم أو طعاما سواء فقضاه أحدهما ما عليه فأراد أن يأخذ نصف الرهن وقال الذي أديع في يديك مثل ما أخذ منك بلا قيمة فذلك له ولا يشبه الاثنان في الرهن في هذا المعنى الواحد فإذ رهنا الذهب والفضة والطعام الواحد فأدى أحدهما ورضي شريكه مقاسمته كان على المرتهن دفع ذلك إليه لأنه قد برئت حصته كلها من الرهن وأن ليس في حصته اشكال اذا أخذ منها كل بقى وانها لا تحتاج الى أن تقوم بغيرها ولا يجوز أن يحبس رهن أحدهما وقد قضى ما فيه برهن آخر لم يقض ما فيه

(اذن الرجل للرجل في أن يرهن عنه مالا ذن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عنه عبد الاذن فان لم يسم بكم يرهنه أو سمي شيئا يرهنه فرهنه بغيره وإن كان أقل قيمة منه لم يجز الرهن ولا يجوز حتى يسمى مالك العبد ما يرهنه به ويرهنه الراهن بما سمي أو بأقل منه مما أذن له به كان أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بخمسين لأنه قد أذن له بالخمسين وأكثر ولو رهنه بمائة دينار ودنانير لم يجز من الرهن شيء وكذلك لو أبطل المرتهن حقه من الرهن فيما زاد على المائة لم يجز وكذلك لو أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بمائة درهم لم يجز الرهن كما لو أمره أن يبيعه بمائة درهم فباعه بمائة دينار أو بمائة شاة لم يجز البيع للخلاف ولو قال المرتهن قد أذنت له أن يرهنه فرهنه بمائة دينار وقال مالك العبد ما أذنت له أن يرهنه إلا بخمسين دينار أو مائة درهم كان القول قول رب العبد مع عينه والرهن مفسوخ ولو أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بها إلى أجل وقال مالك العبد لم أذن له إلا على أن يرهنه بها نقدا كان القول قول مالك العبد مع عينه والرهن مفسوخ وكذلك لو قال أذنت له أن يرهنه إلى شهر فرهنه إلى شهر ويوم كان القول قوله مع عينه والرهن مفسوخ ولو قال ارهنه بما شئت فرهنه بقيمته أو أقل أو أكثر كان الرهن مفسوخا لأن الرهن بالضممان أشبه منه بالبيع لأنه أذن له أن يجعله مضمونا في عتق عبده فلا يجوز أن يضمن عن غيره إلا ما علم قبل ضمانه ولو قال ارهنه بمائة دينار فرهنه بها إلى سنة فقال أردت أن يرهنه نقدا كان الرهن مفسوخا لأن له أن يأخذه إذا كان الحق في الرهن نقدا باقدا الرهن مكانه وكذلك لو رهنه بالمائة نقدا فقال أذنت له أن يرهنه بالمائة إلى وقت يسميه كان القول قوله والرهن مفسوخ لأنه قد يؤدي المائة على الرهن بعد سنة فيكون أيسر عليه من أن تكون حالة ولا يجوز إذن الرجل للرجل بأن يرهن عبده حتى يسمى ما يرهنه به والأجل فيما يرهنه به وهكذا لو قال رجل لرجل ما كان لك على فلان من حق فقد رهنه بك به عبدي هذا أو داري فالرهن مفسوخ حتى يكون علم ما كان له على فلان والقول قوله أبدا وكل ما جعلت القول فيه قوله فعله اليمين فيه ولو علم ماله على فلان فقال لك أي مالي شئت رهن وسلطه على قبض ما شاء منه فقبضه كان الرهن مفسوخا حتى يكون معلوما ومقبوضا بعد العلم لأن يكون الخيار إلى المرتهن وكذلك لو قال الراهن قد رهنه بك أي مالي شئت فقبضه ألا ترى أن الراهن لو قال أردت أن أرهنك داري وقال المرتهن أردت أن أرهنك عبدا أو قال الراهن اخترت أن أرهنك عبدي وقال المرتهن اخترت أن ترهنني دارك لم يكن الرهن وقع على شيء يعرفانه معا ولو قال أردت أن أرهنك داري فقال المرتهن فانا أقبل ما أردت لم تكن الدار رهنا حتى يجدد له بعد ما يعلمانه معا فإيهما وبقيضه إياه وإذا أذن له أن يرهن عبده بشيء مسمى فلم يقبضه المرتهن حتى رجع الراهن في الرهن لم يكن له أن يقبضه إياه وإن فعل فالرهن مفسوخ (قال الشافعي) ولو أذن له فأقبضه إياه ثم أراد فسخ الرهن لم يكن ذلك له وإن أراد الاذن أخذ الراهن بافتكا كه فان كان الحق حالا

لأمه حقوقهم ونظرنا ما بقى فان كانت أمه مولاة ولاء عتاقة كان ما بقى ميراثا للمولى أمه وإن كانت عربية أو لاء لاءها كان ما بقى لجماعة المسلمين وقال بعض الناس فيها بقولنا إلا في خصلة إذا كانت عربية أو لاء لاءها فعصبة أمه واحتجوا برواية لا تثبت وقالوا كيف لم يجعلوا عصبة أمه كما جعلتم مواله موالى أمه (قلنا) بالامر الذي لم يختلف فيه نحن ولا أنتم ثم تركتم فيه قولكم ليس المولاة المعتقة تلد من مملوك أليس ولدها تبع لوالها كما تبهم أعتقوهم ويعقل عنهم موالى أمهم ويكفون أولياء في التزويج لهم قالوا نعم قلنا فان كانت عربية أتكون عصبة أمه ولدها يعقلون عنهم أو يزوجون البنات منهم قالوا قلنا فاذا كان

كان له أن يسوم بملكه ويبيع في ما سقى يوفى الغريم حقه وان لم يرد ذلك الغريم ان يسلم ما عنده من الرهن
وان كان أذن له أن يرهنه الى أجل لم يكن له أن يترحم عليه الى محل الاجل فاذا حل الاجل فذلك له كما كان
في المال الاول

(الاذن بالاداء عن الراهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أذن الدين الحان أو الدين المزجل باذنه رجوع به الاذن في الرهن على
الراهن ما لا ولو اذنا بغير اذنه حالا كان الدين أرمر مجسلا كان متعلقا بالاداء ولم يكن له الرجوع به على الراهن
ولو اخلفنا فقال الراهن الذي عليه الحق أدبت عنى بغير أمرى وقال الاذن له في الرهن قد أدبت عنك
بأمرى كان القول قول الراهن المؤدى عنه لانه الذي عليه الحق ولان المؤدى عنه يريد أن يلزمه ما لا يلزمه
الا باقراره أو بينة تثبت عليه ولو شهد المرتهن الذي أدى اليه الحق على الراهن الذي عليه الحق أن ماله
العبد الاذن في الرهن أدى عنه بامرء كانت شهادته جائزة ويحلف مع شهادته اذا لم يبق من الحق شئ وليس
شهائى يجرده صاحب الحق الى نفسه ولا يدفع عنها ذر شهادته له وكذلك لو كان بقى من الحق شئ فشهد
صاحب الحق المرتهن للمؤدى اليه أنه أدى باذن الراهن الذي عليه الحق جازت شهادته له وكان في المعنى الاول
ولو أذن الرجل أن يرهن عبده له بعينه فرهن عبده له آخر ثم اخلفنا فقال مالك العبد أذنت لك أن يرهن
سالم فرهنت مبارك وقال الراهن ما رهنت الامباركا وشعوا الذى أذنت لي به فالقول قول مالك العبد ومبارك
خارج من الرهن ولو اجتمع على أنه أذن له أن يرهن سالم بمائة حالة فرهنتها وقال مالك العبد أمرتك أن
ترهنه من فلان فرهنته من غيره كان القول قوله والرهن مفسوخ لانه قد يأذن في الرجل الثقة بحسن مطالبته
ولا يأذن في غيره وكذلك لو قال له بعنه من فلان بمائة فباعه من غيره بمائة أو أكثر لم يجز بيعه لانه أذن له
في بيع فلان ولم يأذن له في بيع غيره واذا أذن الرجل الرجل أن يرهن عبده فلانا وأذن لا يترحم أن يرهن ذلك
العبد بعينه فرهنته كل واحد منهما على الانفرد وعلم أيهما رهنته أو لا فالرهن الاول جائز والاخر مفسوخ
وان تداعيا المرتهنان في الرهن فقال أحدهما رهني أول وقال الآخر رهني أول وصدق كل واحد منهما الذى
رهنته أو كذب أو صدق الراهنان المأذون لهما بالرهن أحدهما وكذا بالآخر فلا يقبل قول الراهنين
ولا شهادتهما بحال لانهما يجزان الى أنفسهما ويدفعان عنها أما ما يجزان اليها فالذى يدعى أن رهنه صحيح
يجز الى نفسه جواز البيع على الراهن وأن يكون ثمن المبيع في الرهن ما كان الرهن قائما دون ماله سواء
وأما الذى يدفع أن رهنه صحيح فأن يقول رهنى آخر فيدفع أن يكون لمالك الرهن الاذن له في الرهن أن
يأخذه بافتكالك الرهن وان تركه الغريم وان صدق مالك العبد المرهون أحد الغريمين فالقول قوله لان
الرهن ماله وفي ارتهانه نقص عليه لا منفعة له وان لم يعلم ذلك مالك العبد ولم يدبر أى الرهنيين أو لا فالرهن
في العبد ولو كان العبد المرهون حين تنازعا في أيديهما معا أو أقام كل واحد منهما بينة أنه كان في يده ولم
توقت البيئتان وقتا بدلا على أنه كان رهننا في يدهما قبل الآخر فلا رهن وان وقتا وقتا بدلا على أنه
كان رهننا لاحدهما قبل الآخر كان رهننا الذى كان في يده أولا وأى المرتهنين أراد أن أحلف له الآخر
على دعواه أحلفته له وان أراد أن أحلف لهما المالك أحلفته على علمه وان أراد أو أحدهما أن أحلف له
راهنه لم أحلفه لانه لو أقرب شئ أو ادعاه لم ألزمه اقراره ولم أخذه بدعواه ولو أن رجلا رهن عبده رجلا وأقر
لكل واحد منهما بما قبضه كله بالرهن فادعى كل واحد منهما أن رهنه وقبضه كان قبل رهن صاحبه وقبضه ولم
يقم لواحد منهما بينة على دعواه وليس الرهن في يده واحد منهما فصدق الراهن أحدهما بدعواه فالقول قول
الراهن ولا يمين عليه الذى زعم أن رهنه كان آخر أو لو قامت بينة للذى زعم الراهن أن رهنه كان آخر بان رهنه
كان أولا كانت اليمين أولى من قول الراهن ولم يكن على الراهن أن يعطيه رهنه غيره ولا قيمته رهن ولو أن

يرالى الام يقسم رهن
تقام العسبة في رهن
مراهم رهن الاخر
لا يقسمون ذلك المتام
في بنى اختهم فكيف
أنكرت سافلتا الاصل
الذى ذهبنا اليه واحد

(باب ميراث الميرس)

(قال الشافعي) رحمه
الله اذا مات الميرس
وبنته امرأته أو أخته
أمه نقلنا الى أعظم
السبيين فورثنا شابه
والقينا الآخر وأعظمهما
أثبتهما بكل حال فاذا
كانت أم أختا ورثناها
بانها أم وذلك لان الام
تثبت في كل حال
والأخت قد تزول
وهكذا جيع فرائضهم
على هذه المسئلة
(وقال) بعض الناس
أررثنا من الوجهين
معا قلنا فاذا كان معها
أخت وشئى أم قال
أجيبها من الثلث بان
معا أختين وأورثنا
من وجهه آخر بانها
أخت (ثلاثا) أو ليس
انما حججها الله تعالى

الراهن أنكر معرفته أيهما كان أو لا وسأل كل واحد منهما عينه وادعى عليه أنه كان أو لا أحلف بالله ما يعلم أيهما كان أو لا وكان الرهن مفسوخا وكذلك لو كان في أيديهم مامعا ولو كان في يد أحدهما دون الآخر وصدق الراهن الذي ليس الرهن في يديه كان فيه اقوالان أحدهما أن القول قول الراهن كان الحق الذي أقوله الراهن في العبد أقل من حق الذي زعم أن رهنه كان آخر أو أكثر لأن ذمته لا تبرأ من حق الذي أنكر أن يكون رهنه آخر أو لا تصنع كمنونة الرهن ههنا في يده شيئا لأن الرهن ليس بملك بكنيوتته في يده والاخر أن القول قول الذي في يديه الرهن لأنه ملك بالرهن مثل ما يملك المرتهن غيره

(الرسالة في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل متاعا فقال له أرهنه عند فلان فرهنه عنده فقال الدافع انما أمرته أن يرهنه عندك بعشرة وقال المرتهن جاءني برسالته في أن أسلفك عشرين فأعطيته إياها فكذبه الرسول فالقول قول الرسول والمرسل ولا أنظر إلى قيمة الرهن ولو صدقه الرسول فقال قد قبضت منك عشرين ودفعته إلى المرسل وكذبه المرسل كان القول قول المرسل مع يمينه ما أمره إلا بعشرة ولا دفع إليه إلا هي وكان الرهن بعشرة وكان الرسول ضامنا للعشرة التي أقر قبضها مع العشرة التي أقر المرسل بقبضها ولو دفع إليه ثوبًا فرهنه عند رجل وقال الرسول أمرتني برهن الثوب عند فلان بعشرة فرهنه وقال المرسل أمرتلك أن تستلف من فلان عشرة بغير رهن ولم أذن لك في رهن الثوب فالقول قول صاحب الثوب والعشرة حالة عليه ولو كانت المسئلة بحالها فقال أمرتلك بأخذ عشرة سلفا في عدي فلان وقال الرسول بل في ثوبك هذا أو عبيدك هذا العبد غير الذي أقر به الآخر فالقول قول الآخر والعشرة حالة عليه ولا رهن فيما رهن به الرسول ولا فيما أقر به الآخر لأنه لم يرهن إلا أن يجد دافيه رهنًا ولو كانت المسئلة بحالها فدفع المأمور الثوب أو العبد الذي أقر الآخر أنه أمره برهنه كان العبد مرهونًا والثوب الذي أنكر الآخر أنه أمره برهنه خارجا من الرهن ولو أقام المرتهن البيينة أن الآخر أمر برهن الثوب وأقام الآخر البيينة أنه أمر برهن العبد دون الثوب ولم يرهن المأمور العبد أو أنه نهى عن رهن الثوب كانت البيينة بينة المرتهن وأجزته ما أقام عليه البيينة رهنًا لاني إذا جعلت بيتهما صادقة مع ما لم تكذب أحدهما الاخرى لان بينة المرتهن بان رب الثوب أمره برهنه قد تكون صادقة بلا تكذيب لبينة الراهن أنه نهى عن رهنه ولا أنه أمر برهن غيره لأنه قد ينهى عن رهنه بعد ما يأذن فيه ويرهن فلا يفسخ ذلك الرهن وينهى عن رهنه قبل برهن ثم يأذن فيه فاذا رهنه فلا يفسخ ذلك الرهن فاذا كانتا صادقتين بحال لم يحكم لهما حكم المتضادتين اللتين لا تكونان أبدا الا واحداهما كاذبة

(شرط ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرجل عبدا بمائة ووضع الرهن على يدي عدل على أنه ان حدث في الرهن حدث ينقص ثمنه من المائة أو فوات الرهن أو تلف فالمائة مضمونة على أجنبي أو ما نقص الرهن مضمون على أجنبي أو على الذي في يديه الرهن حتى يستوفي صاحب الحق رهنه أو يضمن الموضوع على يديه الرهن أو أجنبي ما نقص الرهن كان الضمان في ذلك كله ساقطا لأنه لا يجوز الضمان إلا بشئ معلوم ألا ترى أن الرهن ان وفي لم يكن ضامنا لشيء وان نقص ضمن في شرطه فيضمن مرة دينارًا ومرة مائتي دينار ومرة مائة وهذا ضمان مرة ولا ضمان أخرى وضمان غير معلوم ولا يجوز الضمان حتى يكون بأمر معلوم ولو رهن رجل رجلا رهنًا بمائة وضمن له رجل المائة عن الراهن كان الضمان له لازما وكان للمضمون له أن يأخذه بضمنه دون الذي عليه الحق وقيل يباع الرهن وإذا كان لرجل على رجل حق إلى أجل فزاده في الأجل على أن يرهنه رهنًا فرهنه إياه فالرهن مفسوخ والدين إلى أجله الاول

بغيرها لا بنفسها (قال)
بلى قلنا وغير ما خلاها
قال نعم قلنا فاذا انقصتها
بنفسها فهو هذا خلاف
ما نقصها الله تعالى به
أورأيت ما إذا كانت أما
على الكمال كيف يجوز
أن تعطى بها ببعضها
دون الكمال تعطيها أما
كاملة وأختها كاملة
وهما بدنان وهذا بدن
واحد قال فقد عطلت
أحد الحقين قلنا المالم
يكن سبيل إلى
استعمالهما معا للاختلاف
الكتاب والمعقول لم يجز
الاتعويل أصغرهما
لا أكبرهما

(باب ذوى الارحام)

(قال المزني) رحمه الله
احتجاج الشافعي فبين
يؤول الآية في ذوى
الارحام قال لهم الشافعي
لو كان تأويلها كما زعمتم
كنتم قد خالفتموها قالوا
فما معناها قلنا توارث
الناس بالخلف والنصرة
ثم توارثوا بالاسلام
والهجرة ثم نسخ الله
تبارك وتعالى ذلك بقوله

(نداعى الراهن وورثة المرتهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات المرتهن وادعى ورثته في الرهن شيئا فالقول قول الراهن وكذلك القول قوله لو كان المرتهن حيا فاختلفا وكذلك قول ورثة الراهن واذا مات المرتهن فادعى الراهن أو ورثته أن الميت اقتضى حقه أو أبرأه منه فعليهم البينة فالقول قول ورثة الذي له الحق اذا عرف لرجل حقا بده فهو لازم أن كان عليه لا يبرأ منه الا ببراءة صاحب الحق له أو بيينة تقوم عليه بشئ يثبتونه بعينه فيلزمه ولو رهن رجل رجلا رهنا بمائة دينار ثم مات المرتهن أو غلب على عقله فأقام الراهن البينة على أنه قضاء من حقه الذي به الرهن عشرة وبقيت عليه تسعون فاذا أداها فله الرهن والابيع الرهن عند محله واقتضيت منه التسعون ولو قالت البينة قضاء شيئا ما ثبتته أو قالت البينة أقر عندنا المرتهن أنه اقتضى منه شيئا ما ثبتته كان القول قول ورثته ان كان ميتا قبل أقر وافيهما بشئ ما كان واحلفوا ما تعلمون أنه أكرمه وخذوا ما بقي من حقكم ولو كان الراهن الميت والمرتهن الحي كان القول قول المرتهن فان قال المرتهن قد قضاني شيئا من الحق ما أعرفه قيل الراهن ان كان حيا وورثته ان كان ميتا ان ادعى شيئا تسمونه أحلفناه لكم فان حلف برئ منه وقبلا أقر بشئ ما كان فما أقر به وحلف ما هوأ كثر منه قبلنا قوله فيه

(جناية العبد المرهون على سيده ومالك سيده عدا أو خطأ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا رهن الرجل عبدا فجنى العبد على سيده جناية تأتي على نفسه فولى سيده بالخيار بين القصاص منه وبين العفو بلا شيء في رقبته فان اقتصر منه فقد بطل الرهن فيه وان عفا عنه بلا شيء يأخذه منه والعبد مرهون بحاله وان عفا عنه بأخذ دية من رقبته ففيها قولان أحدهما أن جنيته على سيده اذا أتت على نفس سيده كجنيته على الاجنبي لا تختلف في شيء ومن قال هذا قال انما معنى اذا ترك الولي القود على أخذ المال أن أبطل الجناية ان الجناية التي لزم العبد مال للوارث والوارث ليس بمالك للعبد يوم جنى فيبطل حقه في رقبته بأنه مالك له والقول الثاني ان الجناية هدر من قبل أن الوارث انما يملكها بعدما يملكها المجنى عليه ومن قال هذا قال لولا أن الميت مالك ما قضى بهادينه ولو كان السيد وارثا نزع عفا أحد عما عن الجناية بلا مال كان العفو في القول الاول جائزا وكان العبد مرهونا بحاله وان عفا الاخر بمال يأخذه بيع نصفه في الجناية وكان الذي لم يعف عن نصفه ان كان مثل الجناية أو أقل وكان نصفه مرهونا وسواء الذي عفا عن المال والذي عفا عن غير شيء فيما وصفت ولو كانت المسئلة بحالها والسيد المقتول ورثته صغار وبالغون وأراد البالغون قتله لم يكن لهم قتله حتى يبلغ الصغار ولو أراد المرتهن بيعه عند محل الحق قبل أن يعفو أحد من الورثة لم يكن ذلك له وكان له أن يقوم في مال الميت بماله قيام من لا رهن له فان حاص الغرماء بقي من حقه شيء ثم عفا بعض ورثة الميت البالغين بلا مال يأخذه كان حق العافين من العبد رهنا له يباع له دون الغرماء حتى يستوفي حقه واذا عفا أحد الورثة البالغين عن القود فلا سبيل الى القود وبيع نصيب من لم يبلغ من الورثة ولم يعف ان كان البيع نظرا له في قول من قال ان ثمن العبد ملك بالجناية على مالكه حتى يستوفوا وارثتهم من الدية الا أن يكون في ثمنه فضل عنها فيرثهنا ولو كانت جناية العبد المرهون على سيده الراهن عدا فيها قصاص لم يأت على النفس كان السيد الراهن الخيار في القود أو العفو فان عفا على غير شيء فالعبد رهن بحاله وان قال أعفو على أن أخذ أرش الجناية من رقبته فليس له ذلك والعبد رهن بحاله ولا يكون له على عبده دين وان كانت جنيته على سيده عدا الا قود فيها أو خطأ فهي هدر لانه لا يستحق بجنيته عليه من العبد الا ما كان له قبل جنيته ولا يكون له دين عليه لانه مال له ولا يكون له على ماله دين وان جنى العبد المرهون على عبده السيد جناية في نفس أو ماله أو غيرها فالخيار الى السيد الراهن فان شاء اقتص منه في القتل وغيره مما فيه القصاص وان شاء عفا وبأى الوجهين عفا فالعبد

وأرل الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على ما فرض الله لا مطلقا ألا ترى أن الزوج يأخذ أكثر مما يأخذ ذرو الارحام ولا رحم له ألا ترى أنكم تعطون ابن العم المال كله دون النحال وأعطيتم مواليه جميع المال دون الاخوال فتركرم الارحام وأعطيتم من لا رحم له

(باب الجحد يقاسم الاخوة)

(قال الشافعي) رحمه الله اذا ورث الجحد مع الاخوة للاب والام أو للاب قاسمهم ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث فاذا كان الثلث خيرا له منها أعطيه وهذا قول زيد وعنه قبلنا أكثر الفرائض وقد روى هذا القول عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم قالوا فيه مثل قول زيد بن ثابت وهو قول الأكثر من فقهاء

رهن بماله ان عفا على غير شئ أو عفا على مال يأخذه فالعبد رهن بماله ولا مال له في رقبته عبده ولو كانت
 جنابة العبد المرهون على عبد للراهن مرهون عند آخر كان للسيد الخيار في القود أو في العفو بلا شئ يأخذه
 فأبى ما اختار فذلك له ليس المرتهن العبد المجنى عليه أن يمنع من ذلك وإن اختار العفو على مال يأخذه فالمال
 مرهون في يدي مرتهن العبد المجنى عليه وإن اختار سيد العبد عفو المال بعد اختياره أبى أن يكون ذلك له
 لحق المرتهن فيه (قال الشافعي) ويجوز للمرتهن أن يأخذ جنابة المرتهن على عبده
 من عنق عبده الجناني ولا يمنع المرتهن السيد العفو على غير مال لأن المال لا يكون على الجناني عدا حتى يختاره
 ولي الجنانية وإذا جنى العبد المرهون على أم ولد للراهن أو مسدراً أو معتق إلى أجل فهي كجنابته على مملوكه
 والعبد مرهون بماله فإن جنى على مكاتب السيد فقتله عدا فالسيد القود والعفو وإن ترك القود فالعبد
 رهن بماله وإن كانت الجنانية على المكاتب جرحاً فلا مكاتب القود والعفو على مال يأخذه وإذا عفا عنه على
 مال يبيع العبد الجناني فدفع إلى المكاتب أرض الجنانية عليه وإذا حكم للمكاتب أن يباع له العبد في الجنانية
 عليه ثم مات المكاتب قبل بيعه أو عجز فللسيد المكاتب ببيعته في الجنانية حتى يستوفيهما فيكون ما فضل من
 ثمنه أو رقبته رهناً لأنه انما يملك ببيعته عن مكاتبه بغير الملك الأول ولو يبيع والمكاتب حتى ثم اشتراه السيد
 لم يكن عليه أن يعيده رهناً لأنه ملكه بغير الملك الأول وإذا جنى العبد المرهون على ابن للراهن أو أخ أو مولى
 جنابة تأتى على نفسه والراهن وارث المجنى عليه فللراهن القود والعفو على الدية أو غير الدية فإذا عفا على
 الدية يبيع العبد وخرج من الرهن فإن اشتراه الراهن فهو مملوك له لا يجبر أن يعيده إلى الرهن لأنه ملكه بغير
 الملك الأول وإن قال المرتهن أنا أسلم العبد وأفسخ الرهن فيه وحق في ذمة الراهن قيل إن تطوعت بذلك
 والام تذكره عليه وبلغنا الجهد في بيعه فإن فضل من ثمنه فضل فهو رهن لك وإن لم يفضل فالحق أتى على رهنه
 وإن ملكه الراهن بشراء أو ترك منه للرهن لم يكن عليه أن يعيده رهناً لأنه ملكه بغير الملك الأول وبطل الأول
 وبطل الرهن بفسخ الرهن ألا ترى أن رجلاً لو رهن رجلاً لعبد فاستحققه عليه رجل كان خارجاً من الرهن
 وإن ملكه الراهن لم يكن عليه أن يعيده رهناً للمعنيين أحدهما أنه إذا كان رهنه وليس له فلم يكن رهناً كما
 لو رهنه رهناً فاسد لم يكن رهناً ولا آخر أن هذا الملك غير الملك الأول وانما يمنع أن أبطل جنابة العبد
 المرهون إذا جنى على ابن سيده أو على أحد السيد وراثته أن الجنانية انما وجبت للمجنى عليه والمجنى عليه
 غير سيد الجناني ولا راعته وانما ملكها سيده الراهن عن المجنى عليه بموت المجنى عليه وهذا ملك غير ملك السيد
 الأول ولو أن رجلاً رهن عبده ثم عدا العبد المرهون على ابن لنفسه مملوك للراهن فقتله عداً أو خطأ أو
 جرحه جرحاً عمداً أو خطأ فلا قود بين الرجل وبين ابنه والجنانية مال في عنق العبد المرهون فلا يكون للسيد ببيعته
 به أو لا إخراجاً من الرهن لأنه لا يكون له في عنق عبده دين وهكذا لو كانت أمة فقتلت ابنها (١) ولو كان
 الابن المقتول رهناً لرجل غير المرتهن للاب يبيع العبد الاب القاتل فجعل ثمن العبد المرهون المقتول رهناً في
 يدي المرتهن مكانه ولو كان الابن مرهوناً لرجل غير مرتهن الاب يبيع الاب فجعل ثمن الابن رهناً مكانه ولم
 يكن للسيد عفو لأن هذا لم يجب عليه قود قط انما وجب في عنقه مال فليس سيده أن يعفوه لحق المرتهن
 فيه ولو كان الاب والابن مملوكين لرجل ورهن كل واحد منهما رجلاً على حدة فقتل الابن الاب كان لسيد
 الاب أن يقتل الابن أو يعفو عن القتل بلا مال وكذلك لو كان جرحه جرحاً فقه قود كان له القود والعفو
 بلا مال فإن اختار العفو بالمال يبيع الابن وجعل ثمنه رهناً مكان ماله من أرض الجنانية وإذا كان هذا
 القتل خطأ والعبدان مرهونان لرجلين مفترقين فلا شئ للسيد من العفو ويبيع الجناني فيجعل ثمنه رهناً
 لمرتهن العبد المجنى عليه لأنه لم يكن في أعناقهم ما حكم الا المال لا خيار فيه لولي الجنانية أجنبياً كان أو سيداً
 وإن جنى العبد المرهون على نفسه جنابة عمداً أو خطأ فهي هدر وإن جنى العبد المرهون على امرأته أو أم
 واده جنابة فالقتل جناباً ميتاً فإن كانت الأمة لرجل فسكعها العبد والجنانية للمالك الجارية يبيع فيها الرهن

البلدان فإن قال قائل
 فإن تزعم أن الجسد أب
 لخصال منها أن الله تبارك
 وتعالى قال ملأه بكم
 ابراهيم فأسمى الجدي
 النسب أباً ولم ينقصه
 المسلمون من السدس
 وهذا حكمهم للاب
 وجبوا بالجسد بنى الام
 وهكذا حكمهم في الاب
 فكيف جاز أن تفرقوا
 بين أحكامه وأحكام الاب
 فيما سوا ذلك قلنا انهم لم
 يجمعوا بين أحكامهما
 فيها قياساً منهم للجسد على
 الاب لأنه لو كان انما
 يرث باسم الابوة لورث
 ودونه أب أو كان قاتلاً
 أو مملوكاً أو كافراً فالابوة
 تلزمه وهو غير وارث
 وانما ورثناه بالخبر في
 بعض المواضع دون
 بعض لا باسم الابوة

(١) قوله ولو كان الابن
 المقتول الخ وقوله ولو
 كان الابن مرهوناً الخ
 كذا بجميع الاصول
 الستى بأيدينا ولعله
 تكرار من النسخ خفر
 اه صححه

فيه على قيمة الجنيب الآن يكون في العبد الرهن فقل عن قيمة الجنيب فيباع منه بقدر قيمة الجنيب وجنابته
على الجنيب كجنابته على غيره من حيث ليس للسيد عقرها حتى المرتهن فيها أو يكون ما بقي منه رهنا وإذا جنى العبد
المهرض على جنابته عمدًا اختار الجنيب عليه أو أزال أو أقال يبيع العبد المهرض بذهب أو ورق ثم اشترى
بثمنه بابل تدفع إلى الجنيب عليه إن كان حيا أو أزاله إن كان ميتا وكذلك إذا جنى ما خطأ وإن اختار أو أزاله
العقر عن الجنابة على غير شيء يأخذونه والعبد مهرض بحاله

(أقرار العبد المهرض بالجنابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن رهن الرجل الرجل عبدا وأقبضه المرتهن فادعى عليه المرتهن أنه جنى
عليه أو على رجل هروبه جنابة عمدًا في مثليها فاقرب بذلك العبد المهرض وأتذكر الراهن ذلك أو لم يقر به ولم
يتذكره وقرار العبد لازم له وهو كقيام البيعة عليه ولا يكون قبله أن يرتنه وهرجان عليه إبطا لا دعواه
الجنابة كانت قبل الرهن أو بعده أو معه وله الخيار في أخذ القود أو العفو بلا مال أو العفو بمال فإن اختار القود
فذلك وإن اختار العفو بلا مال فالعبد مهرض بحاله وإن اختار المال يبيع العبد في الجنابة فما فضل من ثمنه
كان رهنا وإن أقر العبد بجنابة خطأ أو عمد الاقود فيها بماله أو كان العبد مسلما والمرتهن كافرا فاقرب عليه
بجنابة عمدا أو أقر بجنابة على ابن نفسه وكل من لا يقاد منه بحال فاقرب له باطل لأنه أقر في عبوديته بماله في
عنفه وقراره بماله في عنقه كقراره بماله على سيده لأن عنقه وما بيعت به عنقه مال لسيده ما كان مملوكا
لسيده وسواء كان ما وصفت من الأقرار على المرتهن أو أجني غير المرتهن ولو كان مكان الأجني والمرتهن
سيد العبد الراهن فاقرب العبد بجنابة على سيده قبل الرهن أو بعده وكذبه المرتهن فإن كانت الجنابة مما فيه
قصاص جازت على العبد فإن اقتص فذلك وإن لم يقتص فالعبد مهرض بحاله فإن كانت الجنابة عمدا على
ابن الراهن أو من الراهن وليه فأتت على نفسه فاقربها العبد المهرض فاقرب جازر وليسيده الراهن قتله أو العفو
على مال يأخذونه في عنقه كما يكون ذلك له في الأجني والعفو على غير مال فإن عفا على غير مال فهو مهرض بحاله
ولا يجوز أقرار العبد الرهن ولا غير الرهن على نفسه حتى يكون ممن تقوم عليه الحدود فإذا كان ممن تقوم عليه
الحدود فلا يجوز أقراره على نفسه إلا في ما فيه القود وإذا أقر العبد المهرض على نفسه بأنه جنى جنابة خطأ
على غير سيده وصدقه المرتهن وكذبه مالك العبد فالقول قول مالك العبد مع يمينه والعبد مهرض بحاله وإذا
بيع بالرهن لم يحكم على المرتهن بأن يعطى ثمنه ولا شيئا منه للجني عليه وإن كان في إقراره أنه أحق بثن العبد
منه لأن إقراره يجمع معنيين أحدهما أنه أقرب به في مال غيره ولا يقبل إقراره في مال غيره والآخر أنه إنما
أقر للجني عليه بشئ إذا ثبت له فإله ليس في ذمة الراهن فلما سقط أن يكون ماله في ذمة الراهن دون العبد
سقط عنه الحكم بالخارج ثمن العبد من يديه والورع للمرتحن أن يدفع من ثمنه إلى الجني عليه قدر أرش الجنابة
وإن جحد حله أن يأخذ أرش ذلك من ثمن العبد ولا يأخذ من مال الراهن غير ثمن العبد وهكذا
لو أنكرا العبد الجنابة وسيده وأقر بها المرتحن ولو ادعى المرتحن أن العبد المهرض في يديه جنى عليه جنابة
خطأ وأقر بذلك العبد وأنكر الراهن كان القول قوله ولم يخرج العبد من الرهن وحل للمرتحن أخذ حقه في
الرهن من وجهين من أصل الحق والجنابة إن كان يعله صادقا ولو ادعى الجنابة على العبد المهرض خطأ
لأن له هو وليه وحده أو معه فيه ولي غيره والجنابة خطأ وأقر بذلك العبد وأنكره السيد فالقول فيه قول
السيد والعبد مهرض بحاله وهي كالمسئلة في دعوى الأجني على العبد الجنابة خطأ وأقرار العبد والمرتحن
بها وتكذيب المالك له

(جنابة العبد المهرض على الأجنيب)

قال الشافعي رحمه الله وإذا جنى العبد المهرض أو جنى عليه فجنابته والجنابة عليه لجنابة العبد غير

وثن لا تنفس الجدة
من السدس أقرى
ذلك قبلا على الأب
يشبهون بها الأخرى
الأم وقد جنتهم الأخرى
من الأم بابتة ابن متنفذ
أنه كسرون لها خنكم
الأب وهذا بين أن
الفرائض تجتمع في
بعض الأمر دون بعض
وتلنا ليس انما يدل
الجدة بقرابة الأب الميت
بان يقول الجسد أنا أبو
أب الميت والآخر أنا ابن
أبي الميت فكلاهما
يدل بقرابة أبي الميت
قلنا أفرأيت لو كان أبوه
الميت في تلك الساعة
أبهما كان أولى بعمراته
قلنا فإذا كان الآخر أولى
بكثر الميراث من يدلان
بقرابته فكيف جاز أن
يحبب الذي هو أولى
بالأب الذي يدلان
بقرابته بالذي هو أبعد
ولو لا أن لم يكن القياس
أن يعطى الآخر خمسة
أسهم والجسد هما كما

المرهون والجناية عليه ومالكه الراهن الخصم فيه فيقال له ان فديته بجميع أرض الجناية فأنت متطوع
والعبد مرهون بحاله وان لم تفعل لم تجبر على أن تقديه وبيع العبد في جنائيه وكانت الجناية أولى به من
الرهن كما تكون الجناية أولى به من ملكك فالرهن أضعف من ملكك لأنه انما يستحق فيه شيء بالرهن بملكك
فان كانت الجناية لا تبلغ قيمة العبد المرهون ولم يتطوع مالكه بأن يفديه لم يجبر سيده ولا المرتهن على أن يباع
منه الا بقدر الجناية ويكون ما بقي منه مرهونا ولا يباع كله اذا لم تكن الجناية تحيط بقيمته الا باجتماع الراهن
والمرتهن على بيعه فاذا اجتمع على بيعه فأديت الجناية وخير مالكه بين أن يجعل ما بقي من ثمنه قصاصا
من الحق عليه أو يده رهنه ما كان العبد لانه يقوم مقامه ولا يكون تسليم المرتهن يبيع العبد الجاني كله وان
كان فيه فضل كبير عن الجناية فسخامنه له رهنه ولا ينفسخ فيه الرهن الا بأن يطل حقه فيه أو يبرأ الراهن
من الحق الذي به الرهن ولا أحسب أحدا يعقل يختار أن يكون غن عبده رهنه غير مضمون على أن يكون
قصاصا من دينه وتبرأ ذمته مما قبض منه واذا اختار أن يكون رهنه لم يكن للمرتهن الانتفاع بثمنه وان أراد
الراهن قبضه لينتفع به لم يكن ذلك له وليس المنفعة بالثمن الذي هو دنانير ودرهم كالمنفعة بالعبد الذي هو عين
لو باعه لم يجبر بعه ورد بحاله واذا بيع العبد المرهون في الجناية أو بعضه لم يكف الراهن أن يجعل مكانه
رهنه لانه يبيع بحق لزمه لا اتلاف منه هو له وان أراد المرتهن أن يفديه بالجناية قبل له ان فعلت فأنت
متطوع وليس لك الرجوع بها على مالك العبد والعبد رهن بحاله وان فداه بأمر سيده وضمن له ما فداه به
رجع بما فداه به على سيده ولم يكن رهنه الا أن يجعله له رهنه فيكون رهنه مع الحق الاول (قال الربيع)
معنى قول الشافعي الا أن يريد أن ينفسخ الرهن الاول فيجعله رهنه بما كان مرهونا وبما فداه به باذن سيده
(قال الشافعي) وان كانت جنابة العبد الرهن عمدا فأراد المجني عليه أو وليه أن يقتص منه فذلك له ولا يمنع
الرهن حقا عليه في عنقه ولا في بدنه ولو كان جنى قبل أن يرهن ثم قام عليه المجني عليه كان ذلك له كما يكون
له لو جنى بعد أن كان رهنه لا يختلف ذلك ولا يخرج من الرهن أن يجنى قبل أن يكون رهنه ثم يرهن ولا بعد أن
يكون رهنه اذا لم يبيع في الجناية واذا جنى العبد المرهون وله مال أو أكتب بعد الجناية مالا أو وهب له
فقاله لسيده الراهن دون المرتهن وجنائيه في عنقه كهي في عنق العبد غير المرهون ولو بيع العبد
المرهون فلم يتفرق البائع والمشتري حتى كان للمشتري رده لان هذا عيب حدث به وله رده بلا عيب
ولو جنى ثم يبيع فعلم المشتري قبل التفرق أو بعده بجنائيه كان له رده لان هذا عيب دلس له ولو بيع وتفرق
المتبايعان أو خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فاخترامضاء البيع ثم جنى كان من المشتري ولم يرد البيع لان
هذا حادث في ملكه بعد تمام البيع بكل حال له ولو جنى العبد الرهن جنابة عمدا كان للمجني عليه أو وليه الخيار
بين الارش والقصاص فان اختار الارش كان في عنق العبد يباع فيه كما يباع في الجناية خطأ وان اختار
القصاص كان له واذا جنى العبد المرهون فلم يفده سيده بالجناية فبيع فيها لم يكف سيده أن يأتي برهن
سواه لانه يبيع عليه بحق لا جنابة للسيد فان كان السيد أمر العبد بالجناية وكان بالغاي عقل فهو آثم ولا يكف
السيد اذا يبيع فيها أو قتل أن يأتي برهن غيره وان كان العبد صبيا أو أعمى فبيع في الجناية كلف السيد أن
يأتي بمثل قيمته ثمنا ويكون رهنه ما كانه الا أن يشاء أن يجعلها قصاصا من الحق واذا تم الرهن بالقبض كان
المرتهن أولى به من غرماء السيد وورثته ان مات وأهل وصاياه حتى يستوفي حقه فيه ثم يكون لهم الفضل
عن حقه واذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عبدا لا ذن فرهنه فجنى العبد المرهون جنابة فجنائيه في عنقه
والقول في هل يرجع سيد العبد الا ذن على الراهن المأذون له بما لزم عبده من جنائيه وبتلف ان أصابه في
يده قبل أن يفديه كما يرجع عليه لو أن العبد المرهون عارية في يديه لارهن أولا يرجع قولان أحدهما أنه
عارية فهو ضامن له كما تضمن العارية والاخر أنه لا يضمن شيئا مما أصابه ومن قال هذا قال فليس كالعارية لان

ورثناهما حين مات ابن
الجد وأبو الآخر

(كتاب الرضايا مما
وضع الشافعي بخطه
لا أعلمه سمع منه)

(قال الشافعي) رحمه

الله فيما يروى عن

رسول الله صلى الله

عليه وسلم من قوله ما حق

امرئ مسلم يحل

ما لحزم لامرئ مسلم

بيت ليلتين الا

ووصيته مكتوبة عنده

ويحتمل ما المعروف في

الاخلاق الا هذا الامن

جهة الغرض (قال)

فاذا أوصى الرجل بمثل

نصيب ابنه ولا ابن له

غيره فله النصف فان لم

يجز الابن فله الثلث

(ولو قال) بمثل نصيب

أحد ولدي فله مع

الاثنين الثلث ومع

الثلاثة الربع حتى

يكون كاحدهم ولو

كان ولده رجلا ونساء

أعطيته نصيب امرأة

ولو كانت له ابنة وابنة

ابن أعطيته سدسا (ولو

قال) مثل نصيب أحد

خدمته لسيده والرهن في عنقه كضمان سيدة لو ضمن عن الراهن والعارية ما كانت منفعة ما مشغولة عن معيرها ومنفعة خذاله قائمة (١) ومن ضمن الراهن ضمن رجلا لرهن الرجل عن الرجل متاعه بأمر المرهون وكان خذاعنسي أشبه القولان والله تعالى أعلم

(الحاية على العبد المرهون فيما فيه قصاص)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن الرجل الرجل عبده وقبضه المرتين فجبي على العبد المرهون عبد الراهن أو المرتين أو لغيرهما جناية أتت على نفسه فالخصم في الجناية سيد العبد الراهن ولا ينتظر الحاكم المرتين ولا وكيله ليحضر السيد لان القصاص الى السيد دون المرتين وعلى الحاكم اذا ثبت ما فيه القصاص أن يجزى سيد العبد الراهن بين القصاص وأخذ قيمة عبده إلا أن يعفو فان اخذ القصاص دفع اليه قاتل عبده فان قتله قتله بحقه ولم يكن عليه أن يبدل المرتين شيئا مكانه كما لا يكون عليه لو مات أن يبدله مكانه ولو عفا عنه بلا مال يأخذه منه كان ذلك له لانه دم ماله فعهقه وان اختار أخذ قيمة عبده أخذه القاضى بأن يدفعه الى المرتين ان كان الرهن على يديه أو من على يديه الرهن إلا أن يشاء أن يجعله قصاصا من حق المرتين عليه وان اختار ترك القود على أخذ قيمة عبده ثم أراد عفو ابلا أخذ قيمة عبده لم يكن ذلك له وأخذت قيمة عبده فجعلت رهنا وكذلك لو اختار أخذ المال ثم قال أنا قاتل عبدي فليس ذلك له وان اختار أخذ المال بطل القصاص لانه قد أخذ أحد الحكمين وترك الآخر وان عفا المال الذي وجب له بعد اختياره وأخذه وهو أكثر من قيمة عبده أو مثله أو أقل لم يجز عفو لانه وهب شيئا قد وجب رهنا لغيره واذا برئ من المال بأن يدفع الحق الى المرتين من مال له غير المال المرهون أو أبرأ منه المرتين رد المال الذي عفا عن العبد الجاني على سيد الجاني لان العفو براءة من شيء بيد المعفوع عنه فهو كالعطية المقبوضة وانما ردته العلة حق المرتين فيها فاذا ذهبت تلك العلة فهي تامة لسيده العبد الجاني بالعفو المتقدم واذا قضى المرتين حقه مما أخذ من قيمة عبده لم يغرم من المال الذي قضاه شيئا للمعفوع عنه وأن فضل في يديه فضل عن حقه رده على سيد العبد المعفوع عنه الجناية والمال وان أراد مالك العبد الراهن أن يهب المرتين ما فضل عن حقه لم يكن ذلك له وان قضى بقيمة العبد المقتول المرهون دراهم وحق المرتين دنائير وأخذها الراهن فدفعها الى المرتين فأراد الراهن أن يدعها للمرتين بحقه ولم يرد ذلك المرتين لم يكن ذلك له وبيعت فاعطى صاحب الحق وسيد العبد المعفوع عنه ما فضل من أثمانها وانما معنى لو كان لراهن موسرا أن أسلم عفو عن المال بعد أن اختاره وأصنع فيه ما أصنع في العبد لو اعتقه وهو موسر أن حكم العتق مخالف لجميع ما سواه أنا اذا وجدت السبيل الى العتق يبدل منه أمضيه وعفو المال مخالف له فاذا عفا ما غيره أحق به حتى يستوفي حقه كان عفو في حق غيره باطلا كما لو وهب عبده المرهون لرجل وأقبضه اياه أو تصدق به عليه صدقة محرمة وأقبضه اياه كان ما صنع من ذلك مردودا حتى يقبض المرتين حقه من ثمن رهنه والبدل من رهنه يقوم مقام رهنه لا يختلفان ولو جنى على العبد المرهون ثلاثة أعبد كالعبد على الحاكم أن يجزى سيد العبد المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده أو العفو فان اختار القصاص فيهم فذلك له في قول من قتل أكثر من واحد واحد وان اختار أن يقتل من أحدهم وبأخذ ما لزم الاثنين من قيمة عبده كان له وبياعان فيها كما وصفت ويكون ثمن عبده من ثمنها رهنا كما ذكرت وان اختار أن يأخذ ثمن عبده من ثمنها ثم أراد عفو عنهم أو عن أحدهما كان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها في العبد الواحد اذا اختار أخذ قيمة عبده من رقبته ثم عفاها وأحب أن يحضر الحاكم المرتين أو وكيله احتياطاً لئلا يختار الراهن أخذ المال ثم يدعه أو يفرط فيه فيهرب العبد الجاني وان اختار الراهن أخذ المال من الجاني على عبده ثم فرط فيه حتى يهرب الجاني لم يغرم الراهن شيئاً بتفريطه

ورثتي أعطيته مثل
أفلهم نصيباً (ولو قال)
ضعف ما يصيب أحد
وإني أعطيته مثله
مرتين (وان قال)
ضعفين فان كان نصيبه
مائة أعطيته ثلثمائة
فكنت قد أضعفت
المائة التي نصيبه منزلة
مرة بعد مرة (ولو قال)
لفلان نصيب أو حظ
أو قليل أو كثير من مالي
ما عرفت لك كثير حدا
وزجدت ربع دينار
قليلاً تقطع فيه اليد
ومائتي درهم كثير فيها
زكاة وكل ما وقع عليه اسم
قليل وقع عليه اسم كثير
وقيل للورثة أعطوه
ما شئتم ما يقع عليه اسم
ما قال الميت (ولو)
أوصى لرجل بثالث
ماله ولا تخرب نصفه
ولا تخرب ربعه فلم تجز
الورثة قسم الثلث على

(١) قوله ومن ضمن
الراهن الى قوله بأمر
المرهون كذا بالاصول
التي عندنا وتأمل كتبه
مصححه

ولم يكن عليه أن يضع رهنه مكانه وكان كعبه لورهنه رجلا فهرب ولا أجعل الحق حالا بحال وهو إلى أجل
ولو تعدى فيه الراهن ولو جنى حر وعبد على عبد مرهون جنابة عبدا كان نصف قيمة العبد المرهون
على الخرفي ماله حالة تؤخذ منه فتكون رهنه إلا أن يتطوع الراهن بأن يجعلها قصاصا إذا كانت دنائير أو
دراهم وخير في العبد كما وصفت بين قتله أو العفو عنه أو أخذ قيمة عبده من عنقه فان مات العبد الجاني فقد
بطل ما عليه من الجنابة وإن مات الخرفي نصف قيمته في ماله وإن أفلس الخرفي فهو غريم وكل ما أخذ منه كان
مرهونا والحق كله في ذمة الراهن لا يبرأ منه بتلف الرهن وتلف العوض منه بحال ولو كانت الجنابة على
العبد المرهون جنابة دون النفس مما فيه القصاص كان القول فيها كالقول في الجنابة في النفس لا يختلف
بخير السيد الراهن بين أخذ القصاص لعبده أو العفو عن القصاص بلا شيء أو أخذ العقل فان اختار أخذ
العقل كان كما وصفت ولا خيار للعبد المحمي عليه إنما الخيار للمالك لاله لأنه عاك بالجنابة مالا والمالك لسيد
دونه ولو كان الجاني على العبد المرهون عبدا للراهن أو عبدا له وعبدا لغيره ابن أو غيره كان القول في عبده
ابنه كان أو غيره كالقول في المسائل التي قبله وخير في عبده الجاني على عبده كما يخير في عبده غيره بين القود
أو العفو عن القود بلا شيء يأخذه لانه إنما يدع قودا جعل اليه تركه وإن لم يعف القود إلا على اختيار العوض
من المال كان عليه أن يفدي عبده الجاني إن كان منفردا بجميع أرش الجنابة فإذا فعل خير بين أن يجعلها
قصاصا أو يسلمها رهنه فان كان أرش الجنابة ذهابا أو ورقا كالحق عليه فشاء أن يجعله قصاصا فعل وإن كانت
ابلا أو شيئا غير الحق فشاء أن يبيعها ويقضى المرتين منها حتى يستوفي حقه أو لا يبق من ثمن شيء فعلى وإن
شاء أن يبيعها ويجعل ثمنها رهنه لم يكن له ذلك لأن البدل من العبد المرهون يقوم مقامه ولا يكون له أن
يبيع البدل منه كما لا يكون له أن يبيعه ويجعل ثمنه رهنه ولا يبدله بغيره فان قضى بجنابة العبد دنائير والحق
دراهم كانت الدنائير رهنه ولا يكون للمرتين أن يجعل ثمن العبد المبيع في الجنابة دراهم كالحق ثم يجعلها رهنه
وعليه أن يجعلها رهنه كما يبيع عبده بها فإذا كانت جنابة عبد الراهن غير المرهون على عبده المرهون في شيء
فيه قصاص دون النفس فهكذا لا يختلف ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا ورهن آخر عبدا فعدا أحد عبده على
الأخر فقتله أو جنى عليه جنابة دون النفس فيها قود فالقول فيها كالقول في عبده مرهون وعبد أجنب
يجنى على عبده بخير بين قتله أو القصاص من جراحه أو العفو بلا أخذ شيء فان عفا فالعبد مرهون بحاله
وإن اختار أخذ المال يبيع العبد المرهون ثم جعلت قيمة العبد المرهون المقتول رهنه مكانه إلا أن يشاء الراهن
أن يجعلها قصاصا وإن كانت جرحا جعل أرش جرح العبد المرهون رهنه مع العبد المرهون كشيء من أصل
الرهن وإن كانت الجنابة جرحا لا يبلغ قيمة العبد المرهون الجاني جرح الراهن والمرتين على أن يباع منه بقدر
أرش الجنابة ولم يجبر على بيعه إلا أن يشاء ذلك وكان ما يبق من العبد رهنه بحاله ولورضى صاحب الحق
المجنى على رهنه وسيد العبد المرهون الجاني وموته بأنه يكون سيد العبد المجنى عليه شريك للمرتين في
العبد الجاني بقدر قيمة الجنابة لم يجز ذلك لأن العبد المجنى عليه ملك للراهن لا للمرتين وجبر على بيع قدر
الرهن إلا أن يعفو المرتين حقه وإذا رهن الرجل عبدا فاقرا العبد بجنابة عبدا فيها القود وكذب الراهن
والمرتين فالقول قول العبد والمجنى عليه بالخيار في القصاص أو أخذ المال وإن كانت عدا القصاص
فها أو خطا فاقرا العبد ساقط عنه في حال العبودية ولو أقر سيد العبد المرهون أو غير المرهون على عبده
أنه جنى جنابة فإن كانت مما فيه قصاص فاقرا ساقط عن عبده إذا أنكر العبد وإن كانت مما لا قصاص
فيه فاقرا له لازم لبعده لانها مال وإنما أقر في ماله (قال أبو محمد) وفيها قول آخر أنه لا يخرج العبد من
يدى المرتين باقرار السيد أن عبده قد لزمه جنابة لا قصاص فيها لانه إنما يتبر في عبده المرتين أحق
برقبته حتى يستوفي حقه فإذا استوفي حقه كان للذي أقره السيد بالجنابة أن يكون أحق بالعبد حتى
يستوفي جنابته

الحصص وإن أجازوا
قسم المال على ثلاثة
عشر جزءا لصاحب
النصف ستة ولصاحب
الثالث أربعة ولصاحب
الرابع ثلاثة حتى
يكونوا سواء في العول
ولو أوصى بغلامه لرجل
وهو يساوي خمسمائة
وبداره لا خروهي
تساوي ألفا وخمسمائة
لاخر والثالث ألف
دخل على كل واحد
منهم عول نصف وكان
للذي له الغلام نصفه
والذي له الدار نصفها
والذي له خمسمائة
نصفها (ولو) أوصى
لوارث وأجنبي فلم
يجزوا فلا جنسي
النصف ويسقط الوارث
وتجوز الوصية لما في
البطن وبما في البطن إذا
كان يخرج لأقل من
سبعة أشهر فان خرجوا
عددا ذكرانا وانا فالوصية
بينهم سواء وهما لمن
أوصى بهم له (ولو)
أوصى بخدمة عبده
أو بغلة داره أو بثمر بستانه

(الجنابة على العبد المرهون فيما فيه العقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى أجنبي على عبد مرهون جنابة لا قدر فيها على الجنابي بحال مثل أن يكرن الجنابي حرافة لا يقاد منه مملوك أو يكون الجنابي أب العبد المجنى عليه أو جده أو أمه أو جدته أو يكون الجنابي لم يبلغ أو معتوها أو تكون الجنابة مما لا قود فيه بحال مثل المأمرمة والجنافة أو تكون الجنابة خطأ فمالك العبد المرهون الخلع في الجنابة وإن أحب المرتهن حضر الخصومة وإذا قضى على الجنابي بالارش في العبد المرهون لم يكن لسيد العبد الراهن عقوبها ولا أخذ أرش الجنابة دون المرتهن وخير الراهن بين أن يكون أرش الجنابة قصاصا من الدين الذي في عنتي العبد أو يكون موضوعا المرتهن على يدي من كان الرهن على يديه إلى أن يحل الحق ولا أحسب أحدا يعقل يختار أن يكون أرش الجنابة موضوعا غير مضمون على أن يكون قصاصا وسواء أت الجنابة على نفس العبد المرهون أو لم تأت عليها إذا كانت جنابة لها أرش لا قود فيها وإن كان أرش الجنابة ذهابا أو فضة فسأل الراهن أن يتركه ولا انتفاع بها كما يترك خدمة العبد وركوب الدابة المرهونة وسكنى الدار وكرهاه لم يكن ذلك له لأن العبد والدابة والدار عين فائمة معلومة لا تتغير والعبد والدابة ينتفعان بلا ضرر عليهما ويردان إلى مرتبتهما والدار لا تتحول ولا ضرر في سكنها على مرتبتها والدانير والداراهم لا مؤنة فيها على راعها ولا منفعة لها إلا بأن تصرف في غيرها وليس للراهن صرف الرهن في غيره لأن ذلك إبداله ولا سبيل له إلى إبداله أو هي تحتل وتسبك ولا تعرف عينها وإن كان صلحا برضا المرتهن من أرش جنابته على ابل وهي موضوعة على يدي من الرهن على يديه وعلى الراهن علفها وصلاحها وله أن يكرها وينتفع بها كما يكون ذلك له في ابل له ورهنا وإن سأل المرتهن أن تباع الأبل فتجعل ذهابا أو ورقا لم يكن ذلك له لأن ذلك كعبي رهنه إذ رضي به كالموسأل الراهن إبدال الرهن لم يكن ذلك له وإن أراد الراهن مصلحة الجنابي على عبده بشئ غير ما وجب له لم يكن ذلك له لأن ما وجب له يقوم مقامه ومصلحته بغيره إبدال له كأن وجب له دنائير فأراد مصلحته بدراهم إلا أن يرخص بذلك المرتهن فإذا رضي به فما أخذ بسبب الجنابة على رهنه فهو رهن له وإن أراد سيد العبد المرهون العفو عن أرش الجنابة على عبده لم يكن ذلك له إلا أن يبرئه المرتهن أو يوفيه الراهن حقه متطوعا به ولو كانت الجنابة على العبد أكثر من حق المرتهن مرارا لم يكن له أن يضع شيئا من الجنابة كالموسأل العبد في يديه لم يكن له أن يخرج قيمة زيادته من رقبته إلا أن يتطوع مالك العبد الراهن بأن يدفع إلى المرتهن جميع حقه في العبد حالا فإن فعل فذلك له فإن أراد المرتهن ترك الرهن وأن لا يأخذ حقه حالا لم يكن ذلك له وجبر على أخذه إلا أن يشاء إبطال حقه فيبطل إذا أبطله (قال) والجنابة على الأمة المرهونة كالجنابة على العبد المرهون لا يختلف في شئ إلا في الجنابة عليها يقع على غير خافان ذلك في الأمة وليس في العبد بحال وذلك مثل أن يضرب بطنها فتلقى جنيذا فيؤخذ أرش الجنين ويكون لما لكة لا يكون مرهونا معها وإن نقصها نقصا له قيمة بلا جرح له أرش يبقى أثره لم يكن على الجنابي شئ سوى أرش الجنين لأن الجنين المحكوم فيه وإن جنى على الأمة جنابة لها جرح له عقل معلوم أو فيه حكومة وألقت جنينا أخذ من الجنابي أرش الجرح أو حكمته فكان رهنا مع الجارية لأن حكمته بهادون الجنين وكان عقل الجنين لما لكة الراهن لأنه غير داخل في الرهن والجنابة على كل رهن من الدواب كهى على كل رهن من الرقيق لا يختلف في شئ إلا أن في الدواب ما نقصها وجرح الرقيق في أثمانهم بجراح الأحرار في ديانتهم وفي خصلة واحدة أن من جنى على أنثى من البهائم فألقت جنينا ميتا أو ناميا ضمن الجنابي عليها ما نقصها الجنابة عن قيمتها تقوم يوم جنى عليها وحين ألقت الجنين فبقيت ثم يغرم الجنابي ما نقصها فيكون مرهونا معها وإن جنى عليها فألقت جنينا حيا ثم مات مكانه ففيها قولان أحدهما أن عليه قيمة الجنين حين سقط لأنه جان عليه ولا يضمن إن كان القاءه نقص أمه شيئا أكثر من قيمة الجنين إلا أن يكون جرحا يلزم عيبه فيضمنه مع قيمة

والثلث يحتمله جاز ذلك ولو كان أكثر من الثلث فأجاز الورثة في حياته لم يجز ذلك إلا أن يجيزوه بعد موته (ولو قال) أعطوه رأسا من رقيق أعطى ماشاء الوارث معيا كان أو غير معيب ولو هلك رأسا كان له إذا جله الثلث (ولو) أوصى له بشاة من ماله قبل للورثة أعطوه أو اشتروها له صغيرة كانت أو كبيرة ضائنة أو ماعزة (ولو قال) بعيرا أو ثورا لم يكن لهم أن يعطوه ناقه ولا بقرة ولو قال عشر أبنق أو عشر بقرات لم يكن لهم أن يعطوه ذكرا (ولو قال) عشرة أجمال أو ثوار لم يكن لهم أن يعطوه أنثى (فإن قال) عشرة من ابل أعطوه ماشا أو (فإن قال) أعطوه دابة من مالى فن الخيل أو البغال أو الخيول ذكرا كان أو أنثى صغيرا أو كبيرا أعجب أو سميئا

(ولو قال) أعطوه كلبا
من كلابي أعطاه الوارث
أيها شاء (ولو قال)
أعطوه طبلان من طبولي
وله طبلان للحرب واللهم
أعطاه أيها شاء فان لم
يصلح الذي لله والوا
للضرب لم يكن لهم أن
يعطوه الا الذي للحرب
(ولو قال) عودا من
عيداني وله عيدان
يضرب بها وعيدان
قسي وعصى فالعود
الذي يواجه به المتكلم
هو الذي يضرب به فان
صلح لغير الضرب جاز
بلاوتر وهكذا المرامير
(ولو قال) عودا من
القسي لم يعط قوس
نداف ولا جلا هو
وأعطى معجولة أي
قوس نبل أو نشاب أو
حسبان وتجعل وصيته
في الرقاب في المكاتبين
ولا يتسدأ منه عتق ولا
يجوز في أقل من ثلاث
رقاب فان نقص ضمن
حصه من ترك فان لم
يبلغ ثلاث رقاب وبلغ
أقل رقبتي يجدهما

(١) سواء فيما جنى
على الرهن الخ هذه
العبارة هكذا بالاصول
التي بيدنا وحررها فاعل
فيها نقصا اه صححه

الجاني كما قيل في الامه لا يختلفان والثاني ان عليه الاكثر من قيمة الجاني وما نقص أمه ويخالف بينهما وبين الامه
يجنى عليها فيختلفان في أنه لا قودين البهائم بحال على جان عليها واللا تسمين قود على بعض من يجنى عليهم
وكل جناية على رهن غير آدمي ولا حيوان لا تختلف (١) سواء فيما جنى على الرهن ما نقصه لا يختلف ويكون
رهنه ما بقي من الجاني عليه الا أن يشاء الراهن أن يجعله قصاصا وقيمة ما جنى على الرهن غير الا تسمين ذهب
أو فضة الا أن يكون كيل أو وزن يوجد مثله فيتلف منه شيء فيؤخذ مثله وذلك مثل حنطة رهن يستهلكها
رجل فيضمن مثلها ومثل ما في معناها وان جنى على الحنطة المرهونة جناية تضر عينها بان تعفن أو تحمر
أو تسود ضمن ما نقص الحنطة تقوم صحبة غير معيبة كما كانت قبل الجناية وبالحال التي صارت اليها بعد
الجناية ثم يغرم الجاني ما نقصها من الدنانير والدرهم وأي نقد كان الاغلب بالبلد الذي جنى به جبر عليه ولم
يكن له الامتناع منه ان كان الاغلب بالبلد الذي جنى به دنانير فدنانير وان كان الاغلب دراهم فدراهم وكل
قيمة فاعماهي بدنانير أو بدرهم والجناية على العبيد كلها دنانير أو دراهم لابل ولا غير الدنانير والدرهم الا أن
يشاء ذلك الجاني والراهن والمرتهن أخذ ابل وغيرهما يصح فيكون ما أخذ رهنه ما كان العبد الجاني عليه ان
تلف أو موعه ان نقص ويكون ما غرم رهنه ما أصل الرهن الا أن يشاء الراهن أن يجعله قصاصا كما وصفت
واذا جنى الراهن على عبده المرهون كانت جانيته كجناية الاجنبي لا تبطل عنه بأنه مالك له لان فيه حقا لغيره
ولا تترك بنقص حق غيره ويؤخذ بارش الجناية على عبده وأمه كما يؤخذ بها الاجنبي فان شاء أن يجعلها قصاصا
من الحق بطل عن المرتهن بقدر أرش الجناية وهكذا لو جنى ابن الراهن أو أبوه أو امرأته على عبده المرهون
ولو جنى عبد للراهن غير مرهون على عبده المرهون خير الراهن بين أن يفدي عبده بجميع أرش الجناية على
عبده المرهون متطوعا أو يجعلها قصاصا من الحق أو يباع عبده فيؤدى أرش الجناية على المرهون فيكون رهنه
معه ولا تبطل الجناية على عبده عن عبده لان في ذلك نقصا للرهن على المرتهن الا في أن يرهن الرجل الرجل
الواحد العبدان فيجنى أحدهما على الآخر والجناية خطأ أو عمد لا قود فيه لان الراهن المالك لا يستحق
من ملك عبده المرهون الا ما كان له قبل الجناية وأن المرتهن لا يستحق من العبد الجاني المرهون بالرهن
الا ما كان له قبل الجناية فهذا أصارت الجناية هدرًا وهكذا لو أن رجلا رهن عبده له بألف درهم ورهنه أيضا
عبد له آخر بمائة دينار أو بحنطة مكيلة فجنى أحدهما على الآخر كانت الجناية هدرًا لان المرتهن مستحق
لهما معا بالرهن والراهن مالك لهما معا فالهما قبل الجناية وبعدهما في الرهن والمالك سواء ولو أن رجلا رهن
عبد له رجلا ورهن عبده له آخر رجلا غيره فجنى أحدهما على الآخر كانت جانيته عليه كجناية عبد أجنبي
مرهون وبخير السيد بين أن يفدي العبد الجاني بجميع أرش جناية الجاني عليه فان فعل فالعبد الجاني رهن
بحاله وان لم يفعل بيع العبد الجاني فأديت الجناية وكانت رهنه فان فضل منها فضل كان رهنه المرتهن الجاني
وان كان في الجاني فضل عن أرش الجناية فشاء الراهن والمرتهن العبد الجاني ببيع معا ببيع ورد فضله رهنه
الا أن يتطوع السيد أن يجعله قصاصا وان دعا أحدهما الى بيعه كله وامتنع الآخر لم يجبر على بيعه كله اذا
كان في ثمن بعضه ما يؤدي أرش الجناية وجناية المرتهن وأب المرتهن وابنه من كان منه بسبيل وعبده على
الرهن كجناية الاجنبي لافرق بينهما وان كان الحق خالفا فشاء أن تكون جانيته قصاصا كانت وان
كان الى أجل فشاء الراهن أن يجعله قصاصا فعل وان لم يشأ الراهن أخرج المرتهن قيمة جانيته فكانت
موضوعة على يدي العدل الموضوع على يديه الرهن وان كان الرهن على يدي المرتهن فشاء الراهن أن
يخرج الرهن وأرش الجناية من يديه وكانت الجناية عمدا فذلك له لان الجناية عمدا تغير من حال الموضوع
على يديه الرهن وان كانت خطأ لم يكن له اخراجها من يديه الا بأن يتغير حاله عن حالة الامانة الى حال تخالفها
واذا كان العبد مرهونا فجنى عليه فسواء برئ الراهن منافي العبد من الرهن الا درهما أو أقل وكان في العبد
فضل أو لم يرأ من شيء منه ولم يكن في العبد فضل لانه اذا كان مرهونا بركة فلا يخرج من الرهن الا أن لا يبقى

فيسعى من الرهن وكذلك لا يخرج شيئا من أرض الجناية عليه لأنها كره وكذا لا يكره أن يكون عبيدا
مرهنتين مع لا يخرج شيئا من الرهن إلا بالبراءة من آخر الحق ولورهن رجل رجلا نصف عبده ثم جنى عليه
الراهن ضمن نصف أرض جنايته المرتهن كما وصفت وبطل عنه نصف جنايته لأن الجناية على نفسه
نصف له لا حق لاحد فيه فلا يلزمه لنفسه غرم ونصف المرتهن فيه حق فلا يبطل عنه وإن كان مالك الحق
المرتهن فيه ورهنى عليه أجنبي جنايته كان نصفها رهنا ونصفها مملوكا العبد ولو عتق مالك العبد الجناية
كلها كان عفوه في نصفها جائزا لأنه مالك لتصفه ولا حق لاحد من ماله وعفوه في النصف الذي للمرتهن
فيه حق مردود ولرعا المرتهن الجناية دون الراهن كان عفوه باطلا لأنه لا يملك الجناية أنما ملكها الراهن
وأنما يملك احتباسها بحقه حتى يستوفيه وسواء كان حق المرتهن حالا أو إلى أجل فان كان إلى أجل فقال أنا
أجعل الجناية قصاصا من حتى لم يكن ذلك له لأن حقه غير حال وإن كان حالا كان ذلك له إن كان حقه دنانير
وقضى بالجناية دنانير أو دراهم فقضى بالجناية دراهم لأن ما وجب لسيد العبد مثل ما للمرتهن وإن قضى
بأرض الجناية دراهم والحق على الغريم دنانير فقال أحمل الجناية قصاصا من حتى لم يكن ذلك له لأن الجناية
غير حقه ولذلك لو قضى بالجناية دراهم وحقه دنانير أو دنانير وله دراهم لم يكن له أن يجعل الجناية قصاصا من
حقه لأن أرض الجناية غير حقه وأنما يكون قصاصا ما كان مثلا فاما ما لم يكن مثلا فلا يكرن قصاصا ولو كان
حقه أكثر من قيمة أرض الجناية إذا لم أكره أحدا على أن يبيع ماله بأكثر من قيمته لم أكره رب العبد أن يأخذ
بدنانير طعاما ولا بطعام دنانير وإذا جنى عبد على عبد مرهون فأراد سيد العبد الجاني أن يسلمه مسترقا
بالجناية لم يكن ذلك على الراهن إلا أن يشاء وإن شاء الراهن ذلك ولم يشأ المرتهن لم يجبر على ذلك المرتهن
وكذلك لو شاء ذلك المرتهن ولم يشأ الراهن لم يجبر عليه لأن حقهم في رقبته أرض لا رقبته عبد ورقبة العبد
عرض وكذلك لو شاء الراهن والمرتهن أن يأخذوا العبد الجاني بالجناية والجناية مثل قيمة العبد أو أكثر
أضعافا أو أي ذلك رب العبد الجاني لم يكن ذلك لهما لأن الحق في الجناية شيء غير رقبته وأنما يتبع رقبته فيصير
الحق فيها كإبيع الرهن فيصير غنا يقضى منه الغريم حقه

((الرهن الصغير))

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أصل إجازة الرهن في كتاب الله عز وجل وإن
كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهن مقبوضة (قال الشافعي) فالسنة تدل على إجازة الرهن ولا أعلم مخالفا
في إجازته أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغل الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنته غنمه وعليه غرمه (قال
الشافعي) فالحديث جلة على الرهن ولم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا رهنه دون رهن واسم
الرهن يقع على ما ظهره لا كد وخفي ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم لا يغل الرهن
بشيء أي أن ذهب لم يذهب بشيء وإن أراد صاحبه اقتكا كد ولا يغل في يدي الذي هو في يديه كأن يقول
المرتهن قد أوصلته إلى فهو لي بما أعطيتك فيه ولا يغير ذلك من شرط تشارط فيه ولا غير ما رهن للراهن
أبدا حتى يخرج من ملكه بوجه يصح إخراجه له والدليل على هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الرهن
من صاحبه الذي رهنته ثم بينه وأكده فقال له غنمه وعليه غرمه (قال الشافعي) وغنمه سلامته وزيادته وغرمه
عطبه ونقصه (قال) ولو كان إذا رهن رهنا بدرهم وهو يسوى درهما فهل ذهب الدرهم فلم يلزم الراهن
كان أنما هلك من مال المرتهن لا مال الراهن لأن الراهن قد أخذ درهما وذلك ثمن رهنته فإذا هلك رهنته فلم
يرجع المرتهن بشيء فلم يغرم شيئا أنما ذهب له مثل الذي أخذ من مال غيره فغرمه حينئذ على المرتهن لا على

ثمنه وفضل فضل جعل
الرقبتين أكثر ثباتي
يعتق رقبتين ولا يفضل
شيئا لا يبلغ قيمة رقبة
ويجزي صغيرها وكبيرها
(ولأوصي) أن يبيع
عنه ولم يكن بيع حجه
الاسلام فإن بلغ ثلثه
حجه من بلده أجمع عنه
من بلده وإن لم يبلغ أجمع
عنه من حيث بلغ
(قال المزني) رحمه
الله والذي يشبه قوله
أن يبيع عنه من رأس
ماله لأنه في قوله دين
عليه (قال الشافعي)
رحمه الله ولو قال أجبوا
عني رجلا بمائة درهم
رأعطوا ما بقي من ثلثي
فلان وأوصي بثلث ماله
لرجل بعينه فالمودى
له بالثلث نصف الثلث
وللعاج والمودى له بما
بقي من الثلث نصف
الثلث ويبيع عنه رجل
بمائة ولو أوصى بأمة
لزوجها وهو حر فلم يعلم
حتى وضعت له بعد
موت سيدها وأولادها فإن
تبطل عتقوا ولم تكن

الراهن قال واذا كان غرمه على المرتهن فهو من المرتهن لامن الراهن وهذا القول خلاف ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فلا أعلم بين أحد من أهل العلم خلافا في أن الرهن ملك للراهن وأنه ان أراد اخراجه من يدي المرتهن لم يكن ذلك له بما شرط فيه وأنه مأخوذ بنقته ما كان حيا وهو مقروء في يدي المرتهن ومأخوذ بكفنه ان مات لانه ملكه (قال الشافعي) واذا كان الرهن في السنة واجماع العلماء ملكا للراهن فكان الراهن دفعه لا مغصو باعليه ولا بائعاه وكان الراهن ان أراد أخذه لم يكن له وحكم عليه باقراره في يدي المرتهن بالشرط فأى وجه لضمان المرتهن والحاكم يحكم له بحبسه للحق الذي شرط له ماله فيه وعلى ماله كفنه وتسليمه وليس له حبسه وذلك مثل أن يبتاع الرجل العبد من الرجل فيدفع اليه ثم يمنعه المالك غيره مما عليه تسليمه وليس له حبسه وذلك مثل أن يبتاع الرجل العبد من الرجل فيدفع اليه ثم يمنعه البائع العبد فهذا يشبه الغصب والمرتحن ليس في شيء من هذه المعاني لاهو مال للراهن فأوجب عليه فيه بيعا فنه من ملكه اياه وعليه تسليمه اليه وانما ملك الرهن للراهن فلا هو متعديا أخذ الرهن من الراهن ولا يمنعه اياه فلا موضع لضمان عليه في شيء من حاله انما هو رجل اشترط لنفسه على ماله الرهن في الرهن شرطا حلالا لازما استوثق فيه من حقه طلب المنفعة لنفسه والاحتياط على غريمه لاحاطة بالارتها ان لانه لو كان الرهن اذا هلك هلك حقه كان ارتها نه مخاطرة ان سلم الرهن فحقه فيه وان تلف حقه ولو كان هكذا كان شر الرهن في بعض حالاته لان حقه اذا كان في ذمة الراهن وفي جميع ماله لارما أبدا كان خيرا له من أن يكون في شيء من ماله بقدر حقه فان هلك ذلك الشيء بعينه هلك من المرتحن وبرت ذمة الراهن قال ولم نر ذمة رجل تبرأ الابن يؤدي الى غريمه ماله عليه أو عوضا منه يتراخيان عليه فيملك الغريم العوض ويرأ به غريمه وينقطع ماله عنه أو يتطوع صاحب الحق بأن يبرئ منه صاحبه والمرتحن والراهن ليسا في واحد من معاني البراءة ولا البواء (قال الشافعي) فان قال قائل ألا ترى أن أخذ المرتحن الرهن كالا ستيفاء لحقه قلت لو كان استيفاء لحقه وكان الرهن جارية كان قد ملكها وحل له وطؤها ولم يكن له ردها على الراهن ولا عليه ولو أعطاه ما فيه الآن يتراضيا بأن يتبايعا فيها به جاعديدا ولم يكن مع هذا المرتحن أن يكون حقه الى سنة فيأخذه اليوم بل ارضامن الذي عليه الحق قال ما هو باستيفاء ولكن كيف قلت انه محتبس في يدي المرتحن بحق له ولا ضمان عليه فيه فقيل له بالخبر وكما يكون المنزل محتسبا بجارة فيه ثم يتلف المنزل بهدم أو غيره من وجوه التلف فلا ضمان على المكتري فيه وان كان المكتري سلف الكراء يرجع به على صاحب المنزل وكما يكون العبد مؤجرا أو البعير مكرى فيكون محتسبا بالشرط ولا ضمان في واحد منهما ولا في حر لو كان مؤجرا فهلك (قال الشافعي) انما الرهن وثيقة كالحالة فلو أن رجلا كانت له على رجل ألف درهم فكفل له بها جماعة عند وجوبها أو بعده كان الحق على الذي عليه الحق وكان الجملاء ضامنين له كلهم فان لم يؤد الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذ الجملاء كشرط عليهم ولا يبرأ ذلك الذي عليه الحق حتى يستوفي آخر حقه ولو هلك الجملاء أو غابوا لم ينقص ذلك حقه ورجع به على من عليه أصل الحق وكذلك الرهن لا ينقص هلا كه ولا نقصانه حق المرتحن وأن السنة المينة بأن لا يضمن الرهن ولو لم يكن فيه سنة كان انما نعلم الفقهاء اختلفوا فيما وصفنا من أنه ملك للراهن وأن للمرتحن أن يحبسه بحقه لا متعديا بحبسه دلالة بينة أن الرهن ليس بمضمون (قال الشافعي) قال بعض أصحابنا قولنا في الرهن اذا كان مما يظهر هلا كه مثل الدار والتخل والعبيد وخالفنا بعضهم فيما يخفى هلا كه من الرهن (قال الشافعي) واسم الرهن جامع لما يظهر هلا كه ويخفى وانما جاء الحديث بجملة طاهرا وما كان جملة طاهر فهو على ظهوره وجملة اله الأنا تاتي دلالة عن جاء عنه أو يقول العامة على أنه خاص دون عام وباطن دون ظاهر ولم نعلم دلالة جاءت بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصير اليها ولو جاز هذا بغير دلالة جاز لقائل أن يقول الرهن الذي يذهب به اذا هلك هلك حتى صاحبه المرتحن الظاهر الهلاك لان ما يظهر هلا كه فليس في موضع أمانة فهو كالرضا

أهمهم أم ولد حتى تلد منه بعد قبوله بستة أشهر فأكثر لان الوطء قبل القبول وطء نكاح ووطء القول وطء ملك فان مات قبل أن يقبل أو رد فقام ورثته مقامه فان قبلوا فانما ملكوا أمة لا يهيم وأولاد أبيهم الذين ولدت بعد موت سيدها أحرار وأهمهم مملوكة وان ردوا كانوا مماليك وكرهت ما فعلوا (قال المزني) لو مات أبوههم قبل الملك لم يجز أن يملكوا عنه مالم يملك ومن قوله أهل شوال ثم قبل كانت الزكاة عليه وفي ذلك دليل على أن الملك متقدم ولو لا ذلك ما كانت عليه زكاة مالا يملك (قال) ولو أوصى بجارة ومات ثم وهب للجارة مائة دينار وهي تسوى مائة دينار وهي ثلث مال الميت وولدت ثم قبل الوصية فالجارة له ولا يجوز فيها وهب لها وولدها الا واحد من

منها ما يتبع فيه أو مضمر بيمينه رأاهما حتى هلاكا فرضى صاحبه به فعه الى المرتين وقد يعلم أن ذلك
 خاف فقد فرضى فيه أنه فغير مينة فأن ذلك لم يهل من مال المرتين شيء فلا يصح في هذا القول أنه اعلى
 هذا الوجه أن لا يزالان يصيران صاحباً للاثنة (قال الشافعي) والقول الصحيح فيه عندنا أن قلنا من أنه أمانة
 كونه لا رصنة من دفع صاحبه إليه برضاء رضى أو جبه فيه كالكفالة ولا يعد ولا رضى أن يكون أمانة فلا
 اختلاف بين أحدنا أن ما ظهر وحقى هلاكا من الأمانة سواء غيب مضمون أو أن يكون مضموناً فلا اختلاف
 بين أحدنا أن ما كان مضموناً فما ظهر وحقى هلاكا من المضمون سواء أو يفرق بين ذنب سنة أو أول أو لم
 لا معارض له مثله ليس نعرف مع من قال هذا القول من أصحابنا (قال الشافعي) وقد قال هذا القول
 معهم بعض أهل العلم وليس في أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة (قال الشافعي) وحلفنا
 بعض الناس في الرهن فقال فيه إذا رهن رجل رهننا بحسبنا فلا رهن مضمون فإن ذلك الرهن نظراً
 فإن كانت قيمة أعلى من الرهن يرجع المرتين على الراهن بالفضل وإن كانت قيمة الرهن مثل الرهن أو أقل
 لم يرجع على الراهن بشيء ولم يرجع الراهن عليه بشيء (قال الشافعي) كأنه في توليهم رجل رهن رجل أنف
 درهمين أو درهمين أو علك ألفاً فثمة ثمانية وهو في التسعة أمانة أمين أو رجل رهن رجلاً ثمة ثمانية فإن
 هلك المائة فلا رهن بما فيه لأن مائة ذهب ثمانية أو رجل رهن رجلاً خمسين درهمين أو رجل رهن رجلاً
 هلك الخمسون ذهب ثمانية بخمسين ثم يرجع صاحب الحق المرتين على الراهن بخمسين (قال الشافعي)
 وسكت في قولهم عرض بسرى أو وصفاً مثل هذا (قال الشافعي) فقليل لبعض من قال هذا القول هذا
 قول لا يستقيم بهذا الموضع عند أحد من أهل العلم فقال من حجة الرأي لأنكم جعلتم رهن واحد مضموناً
 مرة كله ومضموناً مرة بعضه ومرة بعضه بغيره ومرة يرجع والفضل فيه فهو في قولكم لا مضموناً بما يضمن
 به ما ضمن لأن لا ضمن إنما يضمن بعينه فإن ذات قيمته ولا بما فيه من الحق فمن أين قلتم فيه لا يقبل إلا بخبر
 ولزم الناس الاختصاص ولا يكون لهم إلا تسلية فأما ما روينا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يترادفان
 الفضل ثلثا فهو إذا قال يترادف الفضل فصدقه قولكم وزعم أنه ليس منه شيء بأمانة وقرن على أنه مضمون
 كله كان فيه فضل أو لم يكن مثل جميع ما يضمن مما إذا ذات فيه قيمته (قال الشافعي) فقلنا قد رويتم ذلك
 عن علي كرم الله تعالى وجهه وهو ثابت عندنا برواية أصحابنا فقد خالفه القمونه قال فأن قنار رحمه الله قال يترادفان
 الفضل وأنت تقول إن رهنه أمانة ثمة درهم فثمة ثمانية وهو في التسعة أمانة أمين وإذا روى عن علي رضي الله
 عنه فيه أن الراهن يرجع على المرتين بتسعة قال فقد روي عن شريح أنه قال الراهن بما فيه وإن كان
 خاتماً من حديد فقلنا أنت أيضاً تخالفه قال وأين قلنا أنت تقول إن رهنه مائة دينار أو مائة يوسى درهمين
 بعشرة فيثبت ترهن يرجع صاحب الحق المرتين على الراهن بتسعة من رأس ماله وتسعة في الخاتم من رأس
 ماله وشريح لا يرد واحد منهما على صاحبه بل فقال قد روى مصعب بن ثابت عن عطاء أن رجلاً رهن رجلاً
 فرساً فبذل الفرس فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذهب حقك (قال الشافعي) فقليل له أخبرنا إبراهيم
 عن مصعب بن ثابت عن عطاء قال زعم الحسن كذا ثم حكى هذا القول قال إبراهيم كان عطاء يتعجب
 مما روى الحسن وأخبرني بغير واحد عن مصعب عن عطاء عن الحسن وأخبرني بعض من أتى به أن رجلاً
 من أهل العلم روى عن مصعب عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وسكت عن الحسن فقليل له أصحاب
 مصعب يروونه عن عطاء عن الحسن فقال نعم وكذلك حدثنا ولكن عطاء مرسل أتقى من الحسن مرسل
 (قال الشافعي) وما يدل على رهن هذا عند عطاء أن كان رواد أن عطاء يفتي بخلافه ويقول فيه بخلاف هذا
 كله ويقول فيما ظهر هلاكا كدأمانة وفيما خفي يترادف الفضل وهذا أثبت الرواية عنه وقد روى عنه يترادفان
 مطلقه وما شككنا فيه فلا نشك أن عطاء من شاء الله تعالى لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً مما
 عنده ويقول بخلافه مع أني لم أسمع أحداً روى هذا عن عطاء رفعه إلا مصعب والشيء روى هذا عن عطاء رفعه

قيل الأول أن يكون
 وشارباً وحبلاً لها
 من ماله الموصى له وإن
 ودعا وأما أخرج من
 ملكه في الميت ولو ولد
 وما وحب لها أنه حدث
 في ملكه وقول الشافعي
 أن ذلك مما يملكه إذا
 بقبر الوصية وهذا
 قول متكرر في القول به
 لأن القبر إذا أضحى على
 ملك متقدم وليس بتك
 حادث وقد قيل تكون
 له الجارية وثلاث وادها
 وثبت ما وحب لها قال
 المرتين رحمه الله هذا
 قول بعض الكوفيين
 قال أبو حنيفة تكون
 له الجارية وثلاث وادها
 وقال أبو يوسف ومحمد
 إن الحسن يكون له
 ثلثا الجارية وثلاث وادها
 (قال المرتني) وأجاب إلى
 قول الشافعي لأنها
 وادها على قول مالك
 متقدم (قال المرتني)
 وقد قطع بالقول الثاني
 إذا الملك متقدم وإذا
 كان كذلك وقام
 الوارث في القبول مقام

يوافق قول شريح ان الرهن بمافيه قال ويدف يوافق قلة قد يكون الفرس أكثر بمافيه من الحق ومثله
 وأقل ولم يرو أنه سأل عن قيمة الفرس وهذا يدل على أنه ان كان قاله رأى أن الرهن بمافيه قال فكيف لم
 تأخذه قلة كان منفردا لم يكن من الرواية التي تقوم بمثلها جهة فكيف وقدرو يناعن النبي صلى الله عليه
 وسلم قولنا بينا مفسرا مع مافيه من الجهة التي ذكرنا وصمتنا عنها قال فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً
 ولم تقبلوه عن غيره قلنا لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً الا وجدنا ما يدل على تسديده ولا أثره عن أحد
 فيما عرفنا عنه الا ثقة معروف فن كان بمثل حاله قبلنا منقطعه ورأينا غيره يسمى المجهول ويسمى من يرغب
 عن الرواية عنه ويرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعض من لم يلحق من أصحابه المستنكر الذي لا يوجد
 له شيء يسدده ففرقنا بينهم لا فتراق أحاديثهم ولم نجاب أحداً ولكننا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفنا من
 صحة روايته وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن أبي ذئب قال فكيف لم تأخذوا بقول علي فيه قلنا اذا
 ثبت عندنا عن علي رضي الله عنه لم يكن عندنا وعندك وعند أحد من أهل العلم لنا أن نترك ما جاء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم الى ما جاء عن غيره قال فقد روى عبد الأعلى التلعي عن علي بن أبي طالب شيئا بقولنا قلنا
 الرواية عن علي رضي الله عنه بأن يتردان الفضل أصح عنه من رواية عبد الأعلى وقد رأينا أصحابكم يضعفون
 رواية عبد الأعلى التي لا يعارضها معارض تضعيفاً شديد فكيف بما عارضه فيه من هو أقرب من الصحة
 وأولى بها (قال الشافعي) وقيل لقائل هذا القول قد خرجت فيه مما رويت عن عطاء رفعه ومن أصح
 الروايتين عن علي رضي الله عنه وعن شريح ومارو يناعن النبي صلى الله عليه وسلم الى قول رويته عن ابراهيم
 الخثعي وقد روى عن ابراهيم خلافه وابراهيم لم يختلف الرواية عنه فيه زعمت لا يلزم قوله وقلت قولاً
 متناقضاً خارجاً عن أقاويل الناس وليس للناس فيه قول الاوله وجه وان ضعف الاقول لكم فانه لا وجه له
 يقوى ولا يضعف ثم لا تمتنعون من تضعيف من خالف قول من قال يتردان الفضل أن يقول لم يدفعه أمانة
 ولا يباعوا انما دفعه محتسباً بشئ فان هلك تراد افضله وهكذا كل مضمون بعينه اذا هلك ضمن من ضمنه
 قيمته (قال الشافعي) وهذا ضعيف اذ كيف يتردان فضله وهو ان كان كالبيع فهو بمافيه وان كان
 محتسباً بحق فبما معنى أنه مضمون وهو لا غصب من المرتهن ولا عدوان عليه في حبسه وهو يبيع له
 حبسه (قال الشافعي) ووجه قول من قال الرهن بمافيه أن يقول قدرضى الراهن والمرتهن أن يكون الحق
 في الرهن فاذا هلك هلك بمافيه لانه كالبدل من الحق وهذا ضعيف وما لم يترضيا تبين ملك الراهن على الرهن
 الى أن يملكه المرتهن ولو ملكه لم يرجع الى الراهن (قال الشافعي) والسنة ثابتة عندنا والله تعالى أعلم بما
 قلنا وليس مع السنة حجة ولا فيها الاتباعها مع أنها أصح الاقاويل مبتدأ ومخرجها (قال) وقيل لبعض من
 قال هذا القول الذي حكينا أنت أخطأت بخلاف السنة وأخطأت بخلافك ما قلت قال وأين خالفت ما قلت
 قلت عبت علينا أن زعمنا أنه أمانة وحجتها فيه ما ذكرنا وغيرها مما في ما ذكرنا كفاية منه فكيف عبت قولاً
 قلت ببعضه قال لي وأين قلت زعمت أن الرهن مضمون قال نعم قلنا فهل رأيت مضموناً قط بعينه فهلك
 الا أدى الذي ضمنه قيمته بالغته ما بلغت قال لا غير الرهن قلنا فالرهن اذا كان عندك مضموناً لم يكن هكذا
 اذا كان يسوى ألفاً وورهن بمائة لم يضمن المرتهن تسع مائة لو كان مضموناً كما ذكرت قال هو في الفضل
 أمين قلنا ومعنى الفضل غير معنى غيره قال نعم قلنا لان الفضل ليس برهن قال ان قلت ليس برهن قلت أفيأخذه
 مالكم قال فليس لمالكه أن يأخذه حتى يؤدي مافيه قلنا لم قال لانه رهن قلنا فهو رهن واحد محتسب
 بحق واحد بعضه مضمون وبعضه أمانة قال نعم قلنا أفتقبل مثل هذا القول ممن يخالفك فلو قال هذا غيرك
 ضعفته تضعيفاً شديداً فيما ترى وقلت وكيف يكون الشيء الواحد مدفوعاً بالامر الواحد بعضه أمانة وبعضه

أبيه فالجارية له بئال
 متقدم وولدها وما
 وهب لها ملك حادث
 بسبب متقدم (قال
 المسزني) وينبغي في
 المسئلة الاولى أن تكون
 امرأته أم ولده وكيف
 تكون أولادها بقبول
 الوارث أحراراً على أبيهم
 ولا تكون أمهم أم ولد
 لا يهيم وهو يحيز أن يملك
 الاخ أخاه وفي ذلك دليل
 على أن لو كان ملكاً
 حادثاً لولد الميت لكانوا
 له ممالك وقد قطع
 بهذا المعنى الذي قلت
 في كتاب الزكاة فتفهمه
 كذلك تجده ان شاء الله
 تعالى (قال الشافعي)
 ولو أوصى له بثلاث شئ
 بعينه فاستحق ثلثه
 كان له الثلث الباقي ان
 احتمله ثلثه ولو أوصى
 بثلاثة لساكنين نظر الى ماله
 فقسم ثلثه في ذلك البلد
 وكذلك لو أوصى لغازين
 في سبيل الله فهم الذين
 من البلد الذي به ماله
 ولو أوصى له فقبل
 أو رد قبل موت الموصي

مضمون (قال الشافعي) وقلنا رأيت جارية تسوى ألفا رهن بمائة وألف درهم رهن بمائة أليست الجارية بمائة رهن بمائة ألف درهم رهن بمائة ألف درهم قال بلى قلنا انك كل مرهون منهم ليس له أخذه ولا ادخال أحد رهن معه فيه من قبل أن الكل مرهون بالمائة مدفوع دفعا واحدا بحق واحد فلا يخلص بعضه دون بعض قال نعم قلنا عشر الجارية مضمون وتسعة أعشارها أمانة ومائة مضمونة وتسعة أمانة قال نعم قلنا فأى شئت عبت من قولنا ليس بمضمون وهذا أنت تقول في أنك ليس بمضمون (قال الشافعي) وقيل له إذا كانت الجارية مدفوعة خارجا تسعة أعشارها من الضمان والألف كذلك فما تقول إن نقصت الجارية في ثمنها حتى تصير تسوى مائة قال الجارية كلها مضمونة قيل فإن زادت بعد النقصان حتى صارت تسوى ألفين قال تخرج الزيادة من الضمان ويصير نصف عشرها مضمونا وتسعة عشر جزءا من عشرين سهما غير مضمون فلا تسمي هكذا إن نقصت أيضا حتى صارت تسوى مائة قال نعم تعود كلها مضمونة قال وهكذا جوارلور رهن بسو من عشرة آلاف بالثلاثة أعشار رهن خارجة من الرهن بضمان وعشر مضمون عند دفقات لبعضهم لو قال هذا غيركم كنتم شبيها أن تقولوا ما يحصل لك أن تكلم في الفتيار أنت لا تدري ما تقول كيف يكون رهن واحد بحق واحد بعضه أمانة وبعضه مضمون ثم يزيد فيخرج ما كان مضمونا ومنه من الضمان لأنه ان دفع عندكم مائة وهو يسوى مائة كان مضمونا كله وان زاد خرج بعضه من الضمان ثم ان نقص عا إلى الضمان وزعت انه ان دفع جارية رهننا بألف وهي تسوى ألفا فولدت أولادا يساوون ألافها والجارية مضمونة كلها والأولاد رهن كلهم غير مضمونين لا يقدر صاحبهم على أخذهم لأنهم رهن ويسوا مضمونين ثم ان مات أمهم صاروا مضمونين بحساب فهم كلهم مرة رهن خارجون من الضمان ومرة داخل بعضهم في الضمان خارج بعض (قال الشافعي) فقيل لمن قال هذا القول ما يدخل على أحد أقبح من قولكم أعلمه وأشد تناقضا أخبرني من أثق به عن بعض من نسب إلى العلم منهم أنه يقول لو رهن الجارية بألف ثم أدى الألف إلى المرتهن وقبضها منه ثم دعاه بالجارية فهلك قبل أن يدفعها إليه هلك من مال الراهن وكانت الألف مسجلة للمرتهن لأنها حقها فان كان هذا فقد صار وافيها إلى قولنا وتكرار جميع قولهم وليس هذا بأنكر مما رصفنا وما يشبه مما سكتنا عنه (قال الشافعي) فقال لي قائل من غيرهم نقول الرهن بما فيه ألا ترى أنه لما دفع الرهن يعني بشئ بعينه ففي هذا دلالة على أنه قد رضى الراهن والمرتهن بأن يكون الحق في الرهن قلنا ليس في ذلك دلالة على ما قلت قال وكيف قلنا انما تعامل على أن الحق على مال الرهن والمرتهن وثيقة مع الحق كما تكون الجمالة قال كأنه بأن يكون رضا أشبه قلنا انما الرضا بان يتبايعا فيكون ملكا للمرتهن فيكون حينئذ رضاهما مباح ولا يعود إلى ملك الراهن الا بتجديد بيع منه وهذا في قولنا وقولكم ملك للراهن فأى رضاهما وهو ملك للراهن بأن يخرج من ملك الراهن إلى ملك المرتهن فان قلت انما يكون الرضا اذا هلك فانما ينبغي أن يكون الرضا عند العقدة والرفع فالحق قد رفع والرافع كان وهو ملك للراهن ولا يتحول حكمه عما دفع به لان الحكم عندنا وعندك في كل أمر فيه عقدة انما هو على العقدة

(رهن المشاع)

(قال الشافعي) رحه الله لأبأس بأن يرهن الرجل نصف أرضه ونصف داره وسهما من أسهم من ذلك مشاعا غير مقسوم اذا كان الكل معلوما وكان ما رهن منه معلوما ولا فرق بين ذلك وبين البيوع وقال بعض الناس لا يجوز الرهن الا بمقبوض مقسوما لا يخالطه غيره واحتج بقول الله تبارك وتعالى فرهن مقبوضة (قال الشافعي) قلنا فلم يجوز الرهن الا بمقبوض مقسوما وقد يكون مقبوضا وهو مشاع غير مقسوم قال قائل وكيف

كان له قبوله ورده بعد موته وسواء أوصى له بأبيه أو غيره ولو أوصى له بدار كانت له ومثبت فيها من أبوابها وغيرها دون ما فيها ولو انهدمت في حياة الموصى كانت له الا ما انهدم منها فصار غير ثابت فيها (قال) ويجوز نكاح المريض (وقال) في الاملاء يلحق الميت من فعل غيره ثلاث حج يؤدي ومال يتصدق به عنه أو دين يقضى ودعاء أجاز النبي صلى الله عليه وسلم الحج عن الميت وزند الله تعالى إلى الدعاء وأمر به رسوله عليه الصلاة والسلام فاذا حازله الحج حيا حازله ميتا وكذلك ما تطوع به عنه من صدقة (وقال) في كتاب آخر ولو أوصى له ولمن لا يحصى بثلته فالقياس أنه كأحدهم

(الوصية للقرابة من ذوى الارحام)

(قال الشافعي) رحه

الله ولو قال ثلثي لقرابتي

يكون مقبوضاً وأنت لا تدري أي الناحيتين هو وكيف يكون مقبوضاً في العبد وهو لا يتبعض فقلت كأن القبض إذا كان اسماً واحداً لا يقع عنده إلا بمعنى واحد وقد يقع على معان مختلفة قال بل هو بمعنى واحد قلت أو ما يتبعض الدناير والدرهم وما صغر باليد ويتبعض الدور يدفع المفاتيح والارض بالانسلیم قال بلى فقلت فهذا مختلف قال يجمعه كله أنه منفصل لا يتخالطه شيء قلت فقد تركت القول الأول وقلت آخره وستره ان شاء الله تعالى وقلت فكان القبض عنده لا يقع أبداً الا على منفصل لا يتخالطه شيء قال نعم قلت فما تقول في نصف دار ونصف أرض ونصف عبد ونصف سيف اشتريته منك بثمن معلوم قال جائز قلت وليس على دفع الثمن حتى تدفع الي ما اشتريته فأقبضه قال نعم قلت فاني لما اشتريته أردت نقض البيع فقلت باعني نصف دار مشاعاً لأدري أشترى الدار يقع أم غير بها ونصف عبد لا ينفصل أبداً ولا ينقسم وأنت لا تجيزني على قسمه لأن فيه ضرراً فانا أفسخ البيع بيني وبينك قال ليس ذلك وقبض نصف الدار ونصف الارض ونصف العبد ونصف السيف أن يسلمه ولا يكون دونه حائل قلت أنت لا تجيز البيع الا معلوماً وهذا غير معلوم قال هو وان لم يكن معلوماً بعينه منفصلاً فالكل معلوم ونصيبك من الكل محسوب قلت وان كان محسوباً فاني لا أدري أين يقع قال أنت شريك في الكل قلت فهو غير مقبوض لانه ليس بمنفصل وأنت تقول فيما ليس بمنفصل لا يكون مقبوضاً فيطلب به الرهن وتقول القبض أن يكون منفصلاً قال قد يكون منفصلاً وغير منفصل قلت وكيف يكون مقبوضاً وهو غير منفصل قال لان الكل معلوم وإذا كان الكل معلوماً فالقبض بالحساب معلوم قلت فقد تركت قولك الاول وترك قولك الثاني فلم اذا كان هذا كما وصفت يجوز البيع فيه والبيع لا يجوز الا معلوماً فبعلمته معلوماً ويتم بالقبض لان البيع عنده لا يتم حتى يقضى على صاحبه بدفع الثمن الامقبوضا فكان هذا عندك قبضاً زعمت أنه في الرهن غير قبض فلا يعبد وأن تكون أخطأت بقولك لا يكون في الرهن قبضاً أو بقولك يكون في البيع قبضاً (قال الشافعي) فالقبض اسم جامع وهو يقع بمعان مختلفة كيف ما كان الشيء معلوماً أو كان الكل معلوماً والشيء من الكل جزء معلوم من أجزاء وسلم حتى لا يكون دونه حائل فهو قبض فقبض الذهب والفضة والثياب في مجلس الرجل والارض أن يؤتى في مكانها فتسلم لا تحويها يد ولا يحيط بها جدار والقبض في كثير من الدور والارضين اسما لها بأعلاها وعلاها والعبيد تسلمهم بحضرة القابض والمشاع من كل أرض وغيرها أن لا يكون دونه حائل فهذا كله قبض مختلف يجمعه اسم القبض وان تفرق الفعل فيه غيراً أنه يجمعه أن يكون مجموع العين والكل جزء من الكل معروف ولا حائل دونه فإذا كان هكذا فهو مقبوض والذي يكون في البيع قبضاً يكون في الرهن قبضاً لا يختلف ذلك (قال الشافعي) ولم أسمع أحداً عندنا يخالف فيما قلت من أنه يجوز فيه الرهن والذي يخالف لا يحتاج فيه بمقدم من أثر فيلزم اتباعه وليس بقياس ولا معقول فيغيثون في الاتباع الذي يلزمهم أن يفرقوا بين الشئيين اذا فرقت بينهما الا تارحتي يفارقوا الا تار في بعض ذلك لأن يجوزوا الاشياء من غير ما على مثال ثم تأتي أشياء ليس فيها أثر فيفرقون بينها وهي مجمعة بأرائهم ونحن وهم نقول في الا تار تتبع كما جاءت وفيما قلت وقلنا بالرأي لا نقبل الاقياسا صححنا على أثر (قال الشافعي) وان تباع الراية والمرتهن على شرط الرهن وهو أن يوضع على يدي المرتهن فجائز وان وضعه على يدي عدل فجائز وليس لواحد منهما الخراج من حيث يضعه الا باجتماعهما على الرضا بان يخرجاه (قال الشافعي) فان خيف الموضوع على يديه فدعا أحدهما الى اخراجه من يديه فينبغي للمساكن ان كانت تغيرت حاله عما كان عليه من الامانة حتى يصير غير أمين أن يخرج به ثم يأمرهما أن يتراضيا فان فعلا والارض لهما كما يحكم عليهما فيما لم يتراضيا فيه بما لزمهما قال وان مات الموضوع على يديه الرهن فكذلك يتراضيان أو يرضي لهما القاضي ان أبيات التراضي (قال الشافعي) وان مات المرتهن والرهن على يديه ولم يرض الرهن وصيه ولا وارثه قيل لوارثه ان كان بالغاً أو لوصيه ان لم يكن بالغاً تراض أنت وصاحب الرهن فان فعلا والاصير

أو اذوى وأرجسى
لأرجى فسواء من قبل
الاب والام وأقربهم
وأبعدهم وأغناهم
وأفقرهم سواء لانهم
أعلموا باسم القرابة كما
أعطى من شهد القتال
باسم الحضرة وان كان
من قبيلة من قریش
أعطى بقرابته
المعروفة عند العامة
فينظر الى القبيلة التي
ينسب اليها فيقال من
بنى عبد مناف ثم يقال
وقد تفرق بنو عبد
مناف فمن أيهم قيل من
بنى عبد يزيد بن هاشم
ابن المطالب فان قيل
أفتميز هؤلاء قبيلاً نعم
هم قبائل فان قيل فمن
أيهم قيل من بنى عبيد
ابن عبد يزيد فان قيل
أفتميز هؤلاء قبيلاً نعم
بنو السائب بن عبيد
ابن عبد يزيد فان قيل
أفتميز هؤلاء قبيلاً نعم
بنو شافع وبنو علي
وبنو عباس أو عياش
شك المرئي وكل هؤلاء
بنو السائب فان قيل

بأنه إذا كان الرهن مثلاً أو أقل أو أكثر من الحق وليس هذا ببيع (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من رجل عبداً رهنه فرهنته فانه جاز إذا تصادق على ذلك أو قامت به بينة كما يجوز لو رهنه ماله العبد فان أراد مالك العبد أن يخرج حقه من الرهن فليس له ذلك إلا أن يدفع الرهن أو ماله العبد متطوعاً الحق كله (قال الشافعي) ومالك الرهن أن يأخذ الرهن بافتكا كله متى شاء لأنه أعاره له بلا مدة كان ذلك قبل محل الدين أو بعده (قال الشافعي) فان أعاره إياه فقال رهنه إلى سنة ففعل وقال افتكه قبل السنة ففيها قولان أحدهما أن له أن يأخذه ببيع ماله عليه في ماله حتى يعيده إليه كما أخذه منه ومن جهة من قال هذا أن يقول لو أعرتك عبدى بخدمة سنة كان لي أخذه الساعة ولو أسلفتك أنى درهم إلى سنة كان لي أخذها منك الساعة والقول الآخر أنه ليس له أخذه إلى السنة لأنه قد أذن له أن يصير فيه حقالغيرهما فهو كالنظام عنه مالا ولا يشبهه انذره رهنه إلى مدة عارية ماله ولا سلفه (قال الشافعي) ولو تصادق على أنه أعاره إياه رهنه وقال أذنت لك في رهنه بألف وقال الرهن والمرتهن أذنت لي بألفين فالقول قول مالك العبد في أنه بألف والالف الثانية على الرهن في ماله للمرتهن (قال الشافعي) ولو استعار رجلاً من رجل عبداً من رجل فرهنته من رجل بمائة ثم أتى أحدهما بخمسين فقال هذا ما يلزمني من الحق لم يكن واحد منهما ماضياً معان صاحبه وان اجتمع في الرهن فان نصفه مفكوك ونصفه مرهون (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من رجلين عبداً فرهنته بمائة ثم جاء بخمسين فقال هذه فكاله حق فلان من العبد وحق فلان مرهون ففيها قولان أحدهما أنه لا يفك إلا معاً ألا ترى أنه لو رهن عبد نفسه بمائة ثم جاء بتسعين فقال فك تسعة أعشاره وأترك العشر مرهوناً لم يكن منه شيء مفكوكاً وذلك أنه رهن واحد بحق واحد فلا يفك إلا معاً والقول الآخر أن الملك لما كان لكل واحد منهما على نصفه جاز أن يفك نصف أحدهما دون نصف الآخر كما لو استعار من رجل عبداً ومن آخر عبداً فرهنتهما جاز أن يفك أحدهما دون الآخر والرجلان وإن كان ملكهما في واحد لا يتجزأ فأحكامهما في البيع والرهن حكم ماله العبدين المختلفين (قال الشافعي) ولولي البتيم أو وصيه أن يرهنته عنه كما يبيعان عليه فيما لا يده منه ولا أذن له في التجارة وللمالك والمشتري والمشتري أن يرهن ولا بأس أن يرهن المسلم عند المشرك والمشتري عند المسلم كل شيء ما خلا المحضف والرقيق من المسلمين فأنكره أن يصير المسلم تحت يدى المشرك بسبب شبه الرق والرهن وإن لم يكن رقاً فان الرقيق لا يمنع الاقلام من الدل لمن صار تحت يديه بتصير مالكة (قال الشافعي) ولو رهن العبد لم نفسه ولو كنا نكرهه لما وصفنا ولو قال قائل أخذ الرهن بافتكا حتى يوفى المرتهن المشرك حقه متطوعاً أو يصير في يديه بما يجوز له ارتهاه فان لم يتراضيا فسخت البيع كان مذهباً فأما ما سواهم فلا بأس برهنه من المشركين فان رهن المحضف قلنا ان رضيت أن ترد المحضف ويكون حقل عليه فذلك لك أو تراضيان على ما سوى المحضف مما يجوز أن يكون في يديك وإن لم يتراضيا فسختنا البيع بينك لأن القرآن أعظم من أن يترك في يدى مشرك يقدر على اخراجه من يديه وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسه من المسلمين الاطاهر ونهي أن يسافر به إلى بلاد العدو (أخبرنا) إبراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشحيم اليهودي (قال الشافعي) ويوقف على المرتد ماله فان رهن منه شيئاً بعد الوقف فلا يجوز في قول بعض أصحابنا على حال وفي قول بعضهم لا يجوز إلا أن يرجع إلى الاسلام فيملك ماله فيجوز الرهن وإن رهنه قبل وقف ماله فالرهن جاز كما يجوز للمشرك ببلاد الحرب ما صنع في ماله قبل أن يؤخذ عنه وكما يجوز للرجل من أهل الاسلام والذمة ما صنع في ماله قبل أن يقوم عليه غراموه فإذا قاموا عليه لم يجز ما صنع في ماله حتى يستوفوا حقوقهم أو يبرؤهم منها (قال الشافعي) وليس للمقارض أن يرهن لأن الملك لأصاحب المال كان في المقارضة فضل عن رأس المال أو لم يكن وانما ملك المقارض

أو زوجته لم يكن رجوعاً ولو كان الموصى به قوماً غلطاً به بقمع أو طعنه دقيقاً أو دقيقاً فصيره بجنا كان أيضاً رجوعاً ولو أوصى له بمكة خنطة بما في بيته ثم خلطها بمثلها لم يكن رجوعاً وكانت له المكة بحالها

باب المرض الذي تجوز فيه العطيمة ولا تجوز والخوف غير المرض

(قال الشافعي) رحمه الله كل مرض كان الاعاب فيه أن الموت مخوف عليه فعطيته ان مات في حكم الوصايا والافهوك كالعجج ومن الخوف منه اذا كانت حتى بدأت بصاحبها ثم اذا أطاوت فهو مخوف الا الربيع فانها اذا استمرت بصاحبها ربعاً فغير مخوفة وان كان معها وجع كان مخوفاً وذلك مثل البرسام أو الرعاف الدائم أو ذات الجنب أو الخاصرة أو

از ارض شيء من الفضل شرط له ان سلم حتى يصير رأس مال المقارض اليه أخذ شرطه وان لم يسلم لم يكن له
 شيء قال وان كان عبداً بين رجلين فاذن أحدهما الآخر ان يرهن العبد فالرهن جائز وهو كله رهن بجميع
 الشيء لا يعلق بعضها دون بعض وفيها قول آخر ان الرهن ان فلت نصيبه منه فهو مفكوك ويجب بر على فلت
 نصيب شيء في العبد ان شاء ذلك شيء يملكه فيه وان فلت نصيب صاحبه منه فهو مفكوك وصاحب الشيء
 على حقه في نصف العبد الباقي وان لم يأذن شيء العبد لشيء يملكه في أن يرهن نصيبه من العبد فله رهن العبد
 فنصفه مرهون ونصف شيء يملكه الذي لم يأذن له في رهنه من العبد غير مرهون ألا ترى أن رجلاً لو تعدى
 فله رهن عبد رجل بغير اذنه لم يكن له رهنه وكذلك يطل الرهن في النصف الذي لا يملكه الراهن (قال الشافعي)
 ويجوز رهن الاثنين الشيء الواحد (قال الشافعي) فان رهن رجل رجلين أو مائة فولدت أو حائطاً أو فاس
 أو ماشية فتناجحت فاختلف أصحابنا في هذا فقال بعضهم لا يكون ولد الجارية ولا نتاج الماشية ولا ثمرة
 الحائط رهن ولا يدخل في الرهن شيء لم يرهنه مالكه قط ولم يوجب فيه حقاً للاحد وانما يكون الرهن تبعاً
 للبيوع اذا كان الرهن لم يحدث قط الا في ملك المشتري وان كان الحبل كان في ملك البائع وتبعاً للعق
 لان العتق كان ولم يولد المملوك فلم يصر الى أن يكون مملوكاً لانه لم يصر الى حكم الحياة الظاهر الا بعد العتق
 لانه وهو تبع لامة وثمر الحائط انما يكون تبعاً في البيع مالم يور واذ ابر فهو للبائع الا أن يشترط المبتاع
 (قال الشافعي) والعتق والبيع يخالف للرهن ألا ترى أنه اذا باع فقد حول رقبة الامة والحائط والماشية
 من ملكه وحوله الى ملك غيره وكذلك ان أعنت الامة فقد أخرجها من ملكه لشيء جعله الله وملكته نفسها
 والرهن لم يخرجها من ملكه قط هو في ملكه بحاله الا أنه محمول دونه بحق حبسه به لغيره أجازة المملون كما
 كان العبد له وقد أجزه من غيره وكان المستأجر أحق بمنفعته الى المدة التي شرطت له من مالك العبد والمالك له
 وكما لو أجز الامة فتكون محتبسة عنه بحق فيها وان ولدت أولاد لم تدخل الاولاد في الاجارة فكذلك لا تدخل
 الاولاد في الرهن والرهن بمنزلة ضمان الرجل عن الرجل ولا يدخل في الضمان الا من أدخل نفسه فيه وولد
 الامة ونتاج الماشية وثمر الحائط مما لم يدخل في الرهن قط وقد أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن ابن
 طاوس عن أبيه أن معاوية بن جبل قضى فيمن ارتهن نخلاً ثمراً فليحسب الميراث من ثمرها من رأس المال وذكر
 سيفان بن عيينة شبيهه به (قال الشافعي) وأحسب مطرفاً قاله في الحديث من عام حج رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (قال الشافعي) وهذا كلام يحتمل معاني فاطهر معانيه أن يكون الراهن والمرتهن تراضياً
 أن تكون الثمرة رهناً أو يكون الدين حالاً أو يكون الراهن سلف المرتهن على بيع الثمرة واقتضاء من رأس
 ماله أو اذن له بذلك وان كان الدين الى أجل ويحتمل غير هذا المعنى فيحتمل أن يكون تراضياً أن الثمرة للمرتهن
 فتأداه على ذلك فقال هي من رأس المال للمرتهن ويحتمل أن يكونوا صناعاً وهذا تقدم ما علمهم أنها لا تكون
 للمرتهن ويشبه هذا القول من عام حج رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أنهم كانوا يقضون بأن الثمرة للمرتهن قبل
 حج النبي صلى الله عليه وسلم وظهور حكمه فردهم الى أن لا تكون للمرتهن فلما لم يكن له ظاهر مقتصر عليه
 وصار الى التأويل لم يجز للاحد فيه شيء الا جاز عليه وكل يحتمل معنى لا يخالف معنى قول من قال لا تكون الثمرة
 رهناً للحائط اذا لم تشترط (قال الشافعي) فان قال قائل وكيف لا يكون له ظاهر مخالف لحكمه قلت
 أرايت رجلاً رهن رجلاً حائطاً فثمر الحائط للمرتهن بيع الثمرة وحسابها من رأس المال فيكون بائعاً لنفسه
 بلا تسليط من الراهن وليس في الحديث أن الراهن سلف المرتهن على بيع الثمرة أو يجوز للمرتهن أن يقبضها
 من رأس ماله ان كان الدين الى أجل قبل محل الدين ولا يجيز هذا أحد علمته فليس وجه الحديث في هذا الا
 بالتأويل (قال الشافعي) فلما كان هذا الحديث هكذا كان أن لا تكون الثمرة رهناً ولا الولد ولا النتاج أضعف
 القائل عندنا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) ولو قال قائل الا أن يتشارط عند الرهن أن يكون الولد
 والنتاج والمر رهناً فيشبهه أن يجوز عندى وانما أجزته على ما لم يكن له ليس بتبليص فلا يجوز أن يملك

القول ويشترط فيه
 مخرف وان سهل بطنه
 يوماً أو اثنين وتأتي منه
 الدم عند الخلاء لم يكن
 شيئاً فان استمر به بعد
 يومين حتى يجمعه أو
 يجمعه النهر أو يكون
 البطن متحرقاً فهو
 مخرف فان لم يكن
 متحرقاً ومعه حبر أو
 تقطع فهو مخرف
 واذا أشكل شئ عنه
 أهل البصر ومن ساووه
 الدم حتى تغير عقله
 أو المسرار أو البطم كان
 مخرفاً فان استمر
 بد فالحق فالاعلب اذا
 تطاول به أنه غير مخوف
 والسبيل غير مخوف
 والطاعون مخوف حتى
 ينهب ومن أنفدته
 الجراح فمخوف فان لم
 تصل الى مقتل ولم تكن
 في موضع لحم ولم يغلبه
 لهما رجوع ولا ضربان ولم
 ياتكل ويرم فغير مخوف
 واذا التهمت الحرب
 فمخوف فان كان في
 أيدي مشركين يقتلون
 الاسرى فمخوف (وقال)

في الاملاء اذا قدم من

عليه فتماس غير مخوف
ما لم يجر حرا لانه يمكن
أن يتركوا فيجبوا
(قال المسرفي) الاول
أشبه بقوله وقد يمكن
أن يسلم من التهام
الحرب ومن كل مرض
مخوف (قال) واذا
ضرب الحامل الطلق
فهو مخوف لانه كالتلف
وأشدد وجعلوا لله تعالى
أعلم

(باب الاوصياء)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولا يجوز الوصية
الا الى بالغ مسلم حر
عدل أو امرأة كذلك
فان تغير حاله
أخرجت الوصية من
يده وضم اليه اذا كان
ضعيفا أمين معه فان
أوصى الى غير ثقة فقد
أخطأ على غيره فلا
يجوز ذلك ولو أوصى
الى رجلين فمات
أحدهما أو تغير أبدا
مكانه آخر فان اختلفا
قسم بينهما ما كان
ينقسم وجعل في أيديهما

(١) قوله يؤاجر الرهن
في نسخة وأجر الرهن
وقوله فلصاحب الرهن
كذا في النسخ التي عندنا
وهله فلصاحب الحق
وحرره اه محققه

ما لا يكون وهذا يشبه معنى حديث معاذ والله تعالى أعلم وان لم يكن بالبين جدا كان مذموبا ولو لاحديث
معاذ سار آية يشبه أن يكون عند أحد جائزا (قال الربيع) وفيه قول آخر انه اذا رخصه ماشية أو غنلا على
أن ما حدث من النتاج أو الفرة رهن كان الرهن باطلا لانه رخصه ما لا يعرف ولا يضمن ويكون ولا يكون
ولا اذا كان كسب يكون وهذا أصح الاقوال على مذهب الشافعي (قال الشافعي) وقال بعض أصحابنا
الفرقة والنتاج وولد الجارية رهن مع الجارية والماشية والحائلا لانه منه وما كسب الرهن من كسب أو وهب
له من شيء فهو لمالكه ولا يشبه كسبه الجناية عليه لان الجناية ثمن له أو لبعضه (قال الشافعي) واذا دفع
الراهن الرهن الى المرتهن أو الى العدل فأراد أن يأخذه من يديه لخدمته أو غير ما قلنا له ذلك فان أعتقه
فان مسلم بن خالد أخبرنا عن ابن جريج عن عطاء في العبد يكرن رهنه فاعتقه سيده فان العتق باطل أو مردود
(قال الشافعي) وهذا وجه وجهه أن يقول قائله اذا كان العبد بالحق الذي جعله فيه محولا بينه وبين
أن يأخذه ساعة يخدمه فهو من أن يعتقه أبعد فاذا كان في حال لا يجوز له فيها عتقه وأبطل الحاكم فيها
عتقه ثم فكره بعد لم يعتق بعتق قد أبطله الحاكم (وقال) بعض أصحابنا اذا أعتقه الراهن نظرت فان كان
له مال بقي بقيمة العبد أخذت قيمته منه فجعلنا رهننا وأنفذت عتقه لانه مالك قال وكذلك ان أبرأه صاحب
الدين أو قضاه فرجع العبد الى مالكه وانفسخ الدين الذي في عتقه أنفذت عليه العتق لانه مالك وانما العلة التي
منعت بها عتقه حتى غيره في عتقه فلما انفسخ ذلك أنفذت فيه العتق (قال الشافعي) وقد قال بعض الناس
هو حر ويسعى في قيمته والذي يقول هو حر يقول ليس لسيد العبد أن يبيعه وهو مالك له ولا يرهنه ولا يقبضه
ساعة واذا قيل له لم وهو مالك قد باع بيعا صحيحا قال فيه حق لغيره حال بينه وبين أن يخرج رهنه من الرهن
ف قيل له فاذا منعت أن يخرج رهنه من الرهن بعوض يأخذه لعله أن يؤديه الى صاحبه أو يعطيه اياه رهننا
مكانه أو قال أبيع له لا يتلف ثم أدفع الثمن رهننا فقلت لا الا برضا المرتهن ومنعت رهنه وهو مالك أن يرهنه من غيره
فأبطل الرهن ان فعل ومنعته وهو مالك أن يخدمه ساعة وكانت تحتك فيه أنه قد أوجب فيه شيئا غيره
فكيف أجزت له أن يعتقه فيخرج رهنه من الرهن الاخراج الذي لا يعود فيه أبدا لقد منعت من الاقل وأعطيته
الاكثر فان قال أستبعه فالاستسعاء أيضا ظلم العبد والمرتهن أ رأيت ان كانت أمة تساوى ألوف أو يعلم
أنها عاقرة عن اكتساب نفقتها في أي شيء تسعى أو رأيت ان كان الدين حالا أو الى أي يوم فأعتقه ولعل
العبد يملك ولا مال له والامة فيبطل حق هذا أو يسعى فيه مائة سنة ثم لعله لا يؤدي منه كبر شيء ولعل الراهن
مفلس لا يجد درهما فقد ألتف حق صاحب الرهن ولم ينتفع برهنه فمرة تجعل الدين يهلك اذا هلك الرهن
لانه فيه زعيم ومرة تنظر الى الذي فيه الدين فتخير فيه عتق صاحبه وتلتف فيه حق الغريم وهذا قول متباين
وانما يرهن الرجل بحقه فيكون أحسن حالا من لم يرهن والمرتهن في أكثر قول من قال هذا أسوأ حالا من
الذي لم يرهن ومائتي أيسر على من يستخف بدمته من أن يسأل صاحب الرهن أن يعيره اياه اما يخدمه أو
رهنه فاذا أبي قال لا يخرج رهنه من يده فأعتقه فلتف حق المرتهن ولم يجسد عند الراهن وفاة (قال الشافعي)
ولا أدري أبرأه يرجع بالدين على الغريم المعتق أم لا (قال الشافعي) فان قال قائل لم أجزت العتق فيه اذا
كان له مال ولم تقل ما قال فيه عطاء قيل له كل مالك يجوز عتقه الا لعله حق غيره فاذا كان عتقه اياه يتلف حق
غيره لم أجزه واذا لم يكن يتلف لغيره محقا وكنتم أخذ العوض منه وأصير رهننا كهو فقد ذهبت العلة التي
بها كنت مبطلا للعتق وكذلك اذا أدى الحق الذي فيه استيفاء من المرتهن أو أبرأه ولا يجوز الرهن الا مقبوضا
وان رهنه رهننا فما قبضه هو ولا عدل يضعه على يديه فالرهن مفسوخ والقبض ما وصفت في صدر الكتاب
مختلف قال وان قبضه ثم أعاره اياه أو آخره اياه هو أو العدل فقال بعض أصحابنا لا يخرج رهنه هذا من الرهن
لانه اذا أعاره اياه فحقه شاء أخذه واذا آخره فهو كالاجنبي (١) يؤاجر الرهن اذا أذن له سيده والاجارة للمالك

فإن كانت للمالك فلهما الرهن أن يأخذ الرهن لأن الأجرة منه مفسخة وهكذا تقول (قال الشافعي)
فإن تبايعا على أن يرهنه فريضة وقبض أو رهنه به بالبيع فكل ذلك جائز وإذا رهنه فليس له إخراج
من الرهن فهو كالقيمان يجوز بعد البيع وعنده (قال الشافعي) فإن تبايعا على أن يرهنه بعد أن إذا هو
فالبائع بالخيار في فسخ البيع أو إثباته لأنه قد بايعه على وثيقة فلم تتم له وإن تبايعا على رهنه فلم يقبضه ولم يرهن
مفسوخ لأنه لا يجوز إلا مقبوضا

(جناية الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى الأجنبي على العبد المرهون جناية تلتفه أو تلف بعضه أو تنقصه
فكان لها أرش فالك العبد الراهن الخصم فيها وإن أحب المرتهن حضوره أحضره فإذا قضى له بأرش
الجناية دفع الأرش إلى المرتهن إن كان الرهن على يديه أو إلى العدل الذي على يديه وقيل للراهن إن أحببت
فسله إلى المرتهن قصاصا من حقه عليك وإن شئت فهو موقوف في يديه رهنا أو في يدي من على يديه الرهن إلى
محل الحق (قال الشافعي) لأحسب أحدا يعقل يختار أن يكون من ماله شيء يقف لا يقبضه فينتفع به إلى
محل الدين ولا شيء له بوجه من الوجوه موقوفاء به مضمون أن تلف تلف بلا ضمان على الذي هو في يديه وكان
أصل الحق ثابتا كما كان عليه على أن يكون قصاصا من دينه (قال الشافعي) فإن قال الراهن أنا أخذ
الأرش لأن ملك العبد لي فليس ذلك له من قبل أن ما كان من أرش العبد فهو ينقص من ثمنه وما أخذ من
أرشه فهو يقوم مقام دينه لأنه عوض من بدنه والعوض من البدن يقوم مقام البدن إذا لم يكن له ملكه أخذ
بدن العبد فكذلك لا يكون له أخذ أرش بدنه ولا أرش شيء منه (قال الشافعي) وإن جنى عليه ابن المرتهن
فجنايته كجناية الأجنبي وإن جنى عليه المرتهن فجنايته أيضا كجناية الأجنبي إلا أن مالك العبد يجز
بين أن يجعل ما يلزمه من ثمن عقل العبد قصاصا من دينه أو يقرده رهنا في يديه إن كان الرهن على يديه وإن
كان موضوعا على يدي عدل أخذ ما يلزمه من عقله فدفع إلى العدل (قال الشافعي) فإن جنى عليه عبد
للمرتهن قبل للمرتهن أفدع بدلك بجميع الجناية أو أسله ببيع فان فداه فالراهن بالخيار بين أن يكون الفداء
قصاصا من الدين أو يكون رهنا كما كان العبد وإن أسلم العبد ببيع العبد ثم كان ثمنه رهنا كما كان العبد
المجنى عليه (قال الشافعي) وإن جنى عبد المرتهن على عبد الراهن المرهون جناية لا تبلغ النفس والقول
فيها كالقول في الجناية في النفس يخير بين أن يفديه بجميع أرش الجناية أو يسله ببيع فان أسله ببيع
ثم كان ثمنه كما وصفت لك (قال الشافعي) وإن كان في الرهن عبدان فجنى أحدهما على الآخر فالجناية هدر
لأن الجناية في عنق العبد لا في مال سيده فاذا جنى أحدهما على الآخر فكأنما جنى على نفسه لأن المالك
الراهن لا يستحق إلا ما هو له رهن لغيره فالسيد لا يستحق من العبد الجاني إلا ماله والمرتهن لا يستحق من العبد
الجاني أيضا إلا ما هو له رهنه وما هو رهن له (قال الشافعي) وإن كان الرهن أمة فوادت وإذا جنى عليها
وإذا هو ولداها كعبد السيد لو جنى عليها لأنه خارج من الرهن (قال الشافعي) وإن جنى عبد الراهن على عبده
المرهون قيل له قد ألتف عبدك عبدك المتلف كاه أو بعضه مرهون بحق لغيرك فيه فأنت بالخيار
في أن تفدى عبدك بجميع أرش الجناية فان فعلت فأنت بالخيار في أن يكون قصاصا من الدين أو رهنا
مكان العبد المرهون لأن البدل من الرهن يقوم مقامه أو تسلم العبد الجاني فبيع ثم يكون ثمنه رهنا مكان
المجنى عليه (قال الشافعي) فإن جنى الراهن على عبده المرهون فقد جنى على عبد لغيره فيه حق برهنه
لأنه يمنع منه سيده ويبعه فيكون المرتهن أحق بثمنه من سيده ومن غرماه فيقال أنت وإن كنت جنى
على عبدك فجنايتك عليه إخراج له من الرهن أو نقص له فان شئت فأرشد جنايتك عليه ما بلغت قصاصا
من دينك وإن شئت فسله يكون رهنا مكان العبد المرهون قال وذلك إذا كان الدين حالا فاما إذا كان إلى

نعمدين وأمر بالاحتساب
بما لا يشق عليهم وليس
للموصى أن يوصي بما
أوصى به إليه لأن
الميت لم يررض الموصي
إليه الآخر (ولو
قال) فإن حدث
بوصي حدث فقد
أوصيت إلى من أوصى
إليه لم يجز لأنه أتم
أوصى بما لا غيره
(وقال) في كتاب اختلاف
أبي حنيفة وابن أبي
إيلي أن ذلك جائز إذا قال
قد أوصيت إليك بركة
فلان (قال المزني)
رحمه الله وقوله هذا
يوافق قول الكوفيين
والمدنيين والذي قبله
أشبه بقوله (قال الشافعي)
ولا رابة للصوى في
انكاح بنات الميت
(ما يجوز للموصى أن
يصنعه في أموال
اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه
الله ويخرج الوصى من
مال اليتيم كل ما يلزمه من
زكاة ماله وجناته وما
لا غناء به عنه من نفقته

أجل فيؤخذ الأرض فيكون رهنا إلا أن يتراضيا الجاني الراهن والمرتهن بأن يكون قصاصا (قال الشافعي) وإن كانت الجناية من أجنبي عدا المالك العبد الراهن أن يقتص له من الجاني إن كان بينهما قصاص وإن عرض عليه الصلح من الجناية فليس يلزمه أن يصالح وله أن يأخذ القود ولا يبذل مكانه غيره لأنه ثبت له لقصاص وليس بمتعبد في أخذه القصاص وقال بعض الناس ليس له أن يقتص وعلى الجاني أرض الجناية أحب أكره (قال الشافعي) وهذا القول بعيد من قياس قوله هو يحيز عتق الراهن إذا أعتق العبد ويسعى العبد والذي يقول هذا القول يقتص العبد من الحر ويرغم أن الله عز وجل حكم بالقصاص في القتل وسأوى النفس بالنفس ويرغم أن ولي القتل لو أراد أن يأخذ في القتل العمد الدية لم يكن ذلك له من قبل أن الله عز وجل أوجب له القصاص إلا أن يشاء ذلك القاتل وولي المقتول فيصطلحا عليه (قال الشافعي) فإذا زعم أن القتل يجب فيه بحكم الله تعالى في القتل وكان وليه يريد القتل ففعله إياه فقد أبطل ما زعم أن فيه حكما ومنع السيد من حقه (قال الشافعي) فإن قال فإن القتل يبطل حق المرتهن فكذلك قد أبطل حق الراهن وكذلك لو قتل نفسه أو مات بطل حق المرتهن فيه وحق المرتهن في كل حال على مالك العبد فإن كان انما ذهب إلى أن هذا أصح لهم ما عاقد بطلان القاتل على نفسه فأخذ منه مالا وانما عليه عنده قصاص ومنع السيد مما زعم أنه أوجب له وقد يكون العبد ثمانية عشرة دنانير والحق إلى سنة فيعطيه به رجل لرغبته فيه ألف دينار فيقال للمالك العبد هذا أفضل كثير تأخذه فتقتضى دينك ويقول ذلك له الغريم ومالك العبد محتاج فيزعم قائل هذا القول الذي أبطل القصاص للنظر للمالك والمرتهن أنه لا يكره مالك العبد على بيعه وإن كان ذلك نظر الهام معا ولا يكره الناس في أموالهم على إخراجها من أيديهم بما لا يريدون لأن يلزمهم مدة ووق للناس وليس للمرتهن في بيعه حق حتى يحل الاجل (قال الشافعي) فإن جنى العبد لرهن جناية فسيده يخبر بين أن يغديه بارش الجناية فإن فعل فالعبد رهن بحاله أو يسلمه يباع فإن أسلمه يكف أن يجعل مكانه غيره لأنه انما أسلمه بحق وجب فيه (قال الشافعي) فإن كان أرض الجناية أقل من ثمة العبد المسلم فأسلمه فيبيع دفع إلى الجاني عليه أرض جنايته ورد ما بقي من ثمن العبد رهنا (١)

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب الرهن أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وإذا ارتهن الرجل رهنا فوضعه على يدي عدل برضا صاحبه فهلك الرهن من عند العدل وقيمته والدين سواء فان أباح خيفة كان يقول الرهن بمافيه وقد بطل الدين وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن ككاهو والرهن من ماله لانه لم يكن في يدي المرتهن انما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه منه أو قبضه عدل رضى به فهلك الرهن في يديه أو في يدي العدل فسواء الرهن أمانة والدين ككاهو ولا ينقص منه شيء وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا وان مات الراهن وعليه دين والرهن على يدي العدل فان أباح خيفة كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الرهن بين الغرماء والمرتهن بالخصص على قدر أموالهم وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من الغرماء وقوله ما جيعا فيه واحد (قال الشافعي) وإذا مات الراهن وعليه دين وقدر رهن رهنا على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فسواء والمرتهن أحق بئمن هذا الرهن حتى يستوفي حقه فيه فان فضل فيه فضل كان الغرماء شركا فيه وان نقص عن الدين حاص أهل الدين بما يتيقن له في مال الميت وإذا رهن الرجل الرجل دارا ثم استحق منها شقص وقد قبضها المرتهن فان أباح خيفة كان يقول الرهن باطل ولا يجوز وبهذا يأخذ حفظي عنه في كل رهن فاسد وقع فاسد اقصا صاحب المال أحق به حتى يستوفي ماله ببيع لا دينه وكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن بالحق وقال أبو حنيفة وكيف يكون ذلك وانما كان رهنه نصيبا غير مقسوم (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان =

وكسوته بالمعروف
واذا بلغ الحلم ولم يرشد
زوجه وان احتاج الى
خادم ومثله يخدم
اشترى له ولا يجمع له
امرأتين ولا جاريتين
للوطء وان اتسع ماله
لانه لا ضيق في جارية
للوطء فان أكثر
الطلاق لم يزوج وسرى
والعتق مردود عليه
(قال المصنف) رحمه
الله هذا آخر ما وصفت
من هذا الكتاب أنه
وضعه بخطه لأعلم أحدا
سمعه منه وسمعته
يقول لو قال أعطوه كذا
ولذا من دنائري أعطى
دينارين ولو لم يقل من
دنائري أعطوه ما شاؤا
انتهى

(کتاب الودیعة)

(قال الشافعي) رحمه
الله واذا أودع رجل
وديعة فأراد سفر أو لم
يشق بأحد يجعلها عنده
فسافر بها برا أو بحرا
ضمن وان دقها في منزله
ولم يعلم بها أحدا يأتيه
على ماله فهلكت ضمن

(التفليس)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل أفلس فأدرلك الرجل ماله بعينه فهو أحق به (قال الشافعي) وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرلك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به (أخبرنا) محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن ابن خلداء الزرقى وكان قاضياً بالمدينة أنه قال جئت أبا هريرة رضي الله عنه في صاحب لنا قد أفلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم أعمار رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد به بعينه (قال الشافعي) وبحديث مالك بن أنس وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد وحديث ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر في التفليس تأخذ

ما يتي من الدار رهننا بجميع الدين الذي كانت الدار به رهنا ولو ابتدأ نصيب شقص معلوم مشاع جاز ما جاز أن يكون بيعاً جاز أن يكون رهناً والقبض في البيع مثل القبض في الرهن لا يختلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن وإذا وضع الرجل الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الاجل ثم مات الراهن فإن أبا حنيفة كان يقول للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يبطل بيعه لأبطل الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرماء والاسكان أن يبيعه في مرض الراهن ويكون للمرتهن خاصة في قياس قوله (قال الشافعي) وإذا وضع الراهن الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الحق فهو فيه وكيل فإذا حل الحق كان له بيعه ما كان له رهن حياً فإذا مات لم يكن له البيع إلا بأمر السلطان أو برضا الوارث لأن الميت وإن رضى بأمانته في بيع رهن فقد تحول ملك الرهن لغيره من ورثته الذين لم يرضوا بأمانته والرهن بحاله لا يفسخ مـ قبل أن الورثة انما ملكوا من الرهن ما كان له الراهن مالاً فإذا كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث ولو كاله يبيعه عن الدين غير الرهن لو كاله لم يطل لم يطل الرهن وإذا ارتهن الرجل داراً ثم أجزها باذن اراهن فإن أبا حنيفة كان يقول قد خرجت من الرهن حين أذن له أن يؤجرها وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها والغلة للمرتهن قضاء من حقه (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرجل داراً ودفعها للمرتهن أو عدل وأذن بكرائها فأكرت كان الكراء للراهن لأنه مال الدار ولا يخرج به هذا من الرهن وإنما منعنا أن نجعل الكراء رهناً أو قصاصاً من الدين أن الكراء سكن والسكن ليس المرهون ألا ترى أنه لو باعه داراً فسكنها أو استغلها ثم ردها بيع كان السكن والغلة للشري ولو أخذ من أصل الدار شيئاً لم يكن له أن يردّها لأن ما أخذ من الدار من أصل البيع والكراء والغلة ليسا من أصل البيع فلما كان الراهن انما رهن رقة الدار كانت رقة الدار للراهن إلا أنه شرط للمرتهن فيها حقاً لم يجز أن يكون التماس الكراء والسكن إلا للراهن المسالك الرقة كما كان الكراء والسكن لا يشتري المسالك الرقة في حينه ذلك (قال الشافعي) وإذا ارتهن الرجل ثلث داراً أو ربعها وقبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون بيعاً وقبض في البيع جاز أن يكون رهناً وقبض في الرهن وإذا رهن الرجل الرجل داراً أو دابة فقبضها المرتهن وأذن له رب الدابة أو الدار أن ينتفع بالدار أو الدابة فانتفع بهما لم يكن هذا إخراجاً له من الرهن وما لهذا ولا إخراجاً من الرهن وإنما هذا منفعته للراهن ليست في أصل الرهن لأنه شيء يملكه الراهن دون المرتهن وإذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض المرتهن الأصل ثم أذن له في الانتفاع بما لم يرهن لم يفسخ الرهن ألا ترى أن كراء الدار وخراج العبد للراهن

إذا أردعها غيره وصاحبها حاضر عند سفره ضمن فإن لم يكن حاضراً فأودعها أميناً يودعه ماله لم يضمن وإن تعدى فيها ثم ردها في موضعها فهلكت ضمن لخروجه بالتعدى من الأمانة ولو أودع عشرة دراهم فأنفق منهم ادرهما ثم رده فيها ولو ضمن الدرهم أو دعه دابة وأمره بعلفها وسقيها فأمر من فعل ذلك بها في داره كما يفعل بدوابه لم يضمن وإن بعثها إلى غير داره وهي تبت في داره ضمن وإن لم يأمره بعلفها ولا بسقيها ولم ينهه ففسدها مدة إذا أتت على مثلها لم تأكل ولم تشرب هلكت ضمن وإن لم تكن كذلك قتلت لم يضمن وينبغي أن يأتي الحاكم حتى يוכל من يقبض منه المفقة عليها ويكون ديناً على ردها أو بيعها فإن أنفق على غير ذلك فهو متطوع

وفي حديث ابن أبي ذئب ما في حديث مالك والثقفى من جملة التفليس ويتبين أن ذلك في الموت والحياة سواء وحديثهما ما بان متصلا وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعينه فهو أحق به بيان على أنه جعل لصاحب السلعة إذا كانت سلعته قائمة بعينها نقض البيع الأول فيها إن شاء كما جعل للمستفيع الشفعة إن شاء لأن كل من جعل له شيء فهو إليه إن شاء أخذه وإن شاء تركه وإن أصاب السلعة نقص في بدنها عرأ أو قطع أو غيرهما وزادت فذلك كله سواء يقال لرب السلعة أنت أحق بسلعتك من الغرماء إن شئت لانا إنما نجعل ذلك إن اختاره رب السلعة نقض العقد الأول بحال السلعة الآن قال وإذا لم أجعل لورثة المفلس ولأهله في حياته دفعه عن سلعته إذا لم يكن هو برىء الذمة بأداءه عن نفسه لم أجعل لغرمائه أن يدفعوا عن السلعة إن شاءوا وما لغرمائه يدفعون عنه وما يعد وغرماءه أن يكونوا متطوعين للغريم بما يدفعون عنه فليس على الغريم أن يأخذ ماله من غير صاحب دينه كما لو كان لرجل على رجل دين فقال له رجل أفضيك عنه لم يكن عليه أن يقتضى ذلك منه وتبرأ ذمة صاحبه أو يكون هذا لهم لازما فإيا أخذ منهم وإن لم يردوه فهذا ليس لهم بل لازم ومن قضى عليه أن يأخذ المال منهم خرج من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أولالانه قد وجد عين ماله عند مفلس فإذا منعه إياه فقد منعه ما جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أعطاه شيئا محالاً لم فيه المعطى والمعطى وذلك أن المعطى لو أعطى ذلك الغريم حتى يجعله مالا من ماله يدفعه إلى صاحب السلعة فيكون عنده غير مفلس بحقه وجبره على قبضه فجاء غرماء آخرون رجعوا به عليه فكان قد منعه سلعته التي جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الغرماء كلهم وأعطاه العوض منها والعوض لا يكون إلا مضافات والسلعة لم تنف فقضى ههنا قضاء محالا إذ جعل العوض من شيء قائم ثم زاد أن قضى بأن أعطاه مالا يسلم له لأن الغرماء إذا جاؤا ودخلوا معه فيه وكافوا أسوته وسلعته قد كانت له منفردة دونهم عن المعطى فجعله يعطى على أن يأخذ فضل السلعة ثم جاء غرماء آخرون فدخلوا عليه في تلك السلعة فان قال قائل لم أدخل ذلك عليه وهو تطوع به قيل له فإذا كان تطوع به فلم جعل له فيما تطوع به عوض السلعة والمطوع من لا يأخذ عوضا ما زدت على أن جعلته له ببيع لا يجوز وغرر لا يفعل (قال الشافعي) وإذا باع الرجل من الرجل نخلًا فيه ثمر أو طلع قد استثناء المشتري وقبضها المشتري وأكل الثمر ثم أفلس المشتري كان للبائع أن يأخذ حائطه لأنه عين ماله ويكون أسوة الغرماء في حصة الثمر الذي وقع عليه البيع فاستملكه المشتري من أصل الثمن يقسم الثمن على الحائط والثمر فينظر كم قيمة الثمر من أصل البيع فان كان الربع أخذ الحائط بحصته وهو ثلاثة أرباع الثمن ورجع بقية الثمر وهو الربع وانما قيمته يوم قبضه لا يوم أكله لأن الزيادة كانت في ماله ولو قبضه سالا والمسئلة بحالها ثم أصابته جائحة رجع بحصته من الثمن لأنها أصابته في ملكه بعد قبضه ولو كان باعه الحائط والثمر قد أخضر ثم أفلس المشتري والثمر رطب أو عرق قائم أو بسرزاد عن الأخضر كان له أن يأخذ النخل لأنه عين ماله وإن زاد كما يبيعه الجارية الصغيرة فإيا أخذها كبيرة زائدة ولو أكل بعضه وأدرك بعضه زائد بعينه أخذ المدرك وتبعه بحصة ما باع من الثمر يوم باعه إياه مع الغرماء (قال الشافعي) وهكذا الباعه وديا صغارا أو نوى قد خرج أو زرعاً قد خرج أو لم يخرج مع أرض فأفلس وذلك كله زائد مدرك أخذ الأرض وجميع ما باعه زائد مدرك وإذا فات رجع بحصته من الثمن يوم وقع البيع كما يكون لو اشترى منه جارية أو عبدًا بحال صغرا أو مرض فمات في يديه أو أعتقه رجع بتمنه الذي اشتراه منه ولو كبر العبد أو صح وقد اشتراه سقيما صغيرا كان للبائع أن يأخذ حصة كبيرة لأنه عين ماله والزيادة فيه منه لامن صنعة الأدميين وكذلك لو باعه فعله أخذ معهما ولو كسى المشتري العبد أو وهب له مالا أخذ البائع العبد وأخذ الغرماء مال العبد وليس بالعبد لأنها غيره ومال من مال المشتري لا يملكه البائع ولو كان العبد المبيع يبيع وله مال استثناء المشتري فاستهلك المشتري ماله أو هلك في يد العبد فسواء

ولو أوصى المودع إلى أمين لم يضمن فان كان غير أمين ضمن فان انتقل من قرية آهلة إلى غير آهلة ضمن وإن شرط أن لا يخرجها من هذا الموضع فأخرجها من غير ضرورة ضمن فان كان ضرورة وأخرجها إلى حرز لم يضمن ولو قال المودع أخرجتها لما غشيتني الزارفان علم أنه قد كان في تلك الناحية نارا وأثر يدل فالقول قوله مع يمينه ولو قال دفعته إلى فلان بأمرك فالقول قول المودع ولو قال دفعته إلى فلان فالقول قول المودع ولو حوّلها من خريطة إلى آخرها أو مثل حرزها لم يضمن فان لم يكن حرزا لها ضمن ولو أكرهه رجل على أخذها لم يضمن ولو شرط أن لا يرد على صندوق هي فيه فرق قد عليه كان قد زاده حرزا ولو قال لم تودعني شيئا ثم قال قد كنت استودعته

ثم أفلس الغريم كان له نصف العبد بشرى كباية الغريم وبيع النصف الذي كان للغريم لغرمائه دونه على
 المثال الذي ذكرت ولا يرد ما أخذ شيئاً لأنه مستوف لما أخذه ولو زعمت أنه يرد شيئاً ما أخذ جعلت له لو أخذ
 الثمن كله أن يردده يأخذ سلعته ومن قال هذا فهدأ خلاف السنة والقياس عليها ولو كانا عبيدين أو ثوبين
 فباعهما بعشر بن فقبض عشرة وبقي من ثمنهما عشرة كان شرى كافيهما بالنصف يكون نصفهما له والنصف
 للغرماء يباع في دينه ولو كانت المسئلة بمحالها فاقضى نصف الثمن وهلك نصف المبيع وبقي أحد الثوبين
 أو أحد العبيدين وقيمتهم مساو كان أحق به من الغرماء من قبل أنه عين ماله عند معدوم والذي قبض من الثمن
 انما عوبد فكلما كان لو كانا قائمين أخذهما ثم أخذ بعض البذل وبقي بعض السلعة كان ذلك كقيامهما معا
 فان ذهب ذاعب الى أن يقول البذل منهما معا فقد أخذ نصف ثمن ذاً ونصف ثمن ذاً فهل من شيء يبين ما قلت
 غير ما ذكرت قيل نعم أن يكونا جميعاً ثمن ذاً مثل ثمن ذاً مستوي القيمة فيباعان صفقة واحدة ويقبضان
 ويقبض البائع من ثمنهما خمسين ويملك أحد الثوبين ويجب بالآخر عيباً فيرده بالنصف الباقي ولا يرد شيئاً
 أخذوا يكون ما أخذ ثمن الهالك منهما ولو لم يكونا بيعاً وكانا رهناً بائناً فأخذت سبعين وفات أحدهما كان الآخر
 رهناً بالعشرة الباقية وكذلك يكون لو كانا قائمين ولا يبيع بعض الثمن عليهما ولا يملك الكل في كليهما والباقي
 في كليهما وكما يكون ذلك في الرهن لو كانوا عبيداً رهناً بائناً فأدى تسعين كانوا معاً رهناً بعشرة لا يخرج منهم
 أحدهم الرهن ولا شيء منه حتى يستوفي آخر حقه فلما كان البيع في دلالة حكم النبي صلى الله عليه وسلم
 موقوفاً فإن أخذ ثمنه والارجع بيعه فأخذه فكان كالمترهن قيمته وفي أكثر من حال المترهن في أنه أخذه كله
 لا يباع عليه كما يباع الرهن فيستوفي حقه ويرد فضل الثمن على مالكه فكان في معنى السنة (قال الشافعي)
 في الشرى يكتن بفلس أحدهما لا يلزم الشرى الآخر من الدين شيء إلا أن يقر أنه أذانه له بأذنه أو هما معا
 فيكون كدين أذانه له بأذنه بلا شركة كانت وشركة المفوضة باطلة لا شركة الا واحدة

قال الله تبارك وتعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم
 فلم يجعل على ذي دين سبيلاً في العسرة حتى تكون الميسرة ولم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مطله طلباً
 الا بالغنى فاذا كان معسر فهو ليس بمن عليه سبيل الا أن يوسر واذا لم يكن عليه سبيل فلا سبيل على اجارته
 لان اجارته عمل بدنه واذا لم يكن على بدنه سبيل وانما السبيل على ماله لم يكن الى استعماله سبيل وكذلك لا يجبس
 لانه لا سبيل عليه في حاله هذه واذا قام الغرماء على رجل فأرادوا أخذ جميع ماله ترك له من ماله قدر ما لا غناء
 به عنه وأقل ما يكفيه وأهله يومه من الطعام والشراب وقد قيل ان كان لقسمه حبس أنفق عليه وعلى أهله كل
 يوم أقل ما يكفيههم حتى يفرغ من قسم ماله ويترك لهم نفقتهم يوم يقسم آخر ماله وأقل ما يكفيه من كسوته
 في شتاء كان ذلك أو صيف فان كان له من الكسوة ما يبلغ ثمناً كثيراً يبيع عليه وترك له ما وصفت لك من
 أقل ما يكفيه منها فان كانت ثيابه كلها اغوالى مجاوزة القدر اشتري له من ثمنها أقل ما يكفيه مما يلبس أقصد من
 هو في مثل حاله ومن تلزمه مؤنته في وقته ذلك شتاء كان أو صيفاً وان مات كفن من ماله قبل الغرماء وحفر قبره
 وقبر باقل ما يكفيه ثم اقتسم فضل ماله وبيع عليه مسكنه وخادمه لان له من الخادم بدا وقد يجد المسكن قال
 واذا جئيت عليه جنازة قبل التفليس فلم يأخذ أرشها الا بعد التفليس فالغرماء أحق بهامته اذا قبضها
 لانها مال من ماله لا عن لبعضه ولو وهب له بعد التفليس هبة لم يكن عليه أن يقبلها فلو قبلها كانت لغرمائه
 دونه وذلك كل ما أعطاه أحد من الأدميين متطوعاً به فليس عليه قبوله ولا يدخل ماله شيء الا بقوله الا
 الميراث فإنه لو ورث كان مالاً ولو لم يكن له دفع الميراث وكان لغرمائه أخذه من يده ولو جئيت عليه جنازة عمداً
 فكان له الخيار بين أخذ الأرش أو القصاص كان له أن يقتص ولم يكن عليه أن يأخذ المال لانه لا يكون مالاً

(مختصر من كتاب
 قسم الشيء وقسم
 الغنائم)

(قال الشافعي) رحمه
 الله أصل ما يقسم به
 الولاية من أجل المال
 ثلاثة وجوه أحدها
 ما أخذ من مال مسلم تطهيراً
 له فذلك لاهل الصدقات
 لا لاهل النية والوجهان
 الآخران ما أخذ من مال
 مشرك كلاهما مبين
 في كتاب الله تعالى
 وسنة رسوله صلى الله
 عليه وسلم وفعله فأحدهما
 الغنمة قال تبارك
 وتعالى واعلموا أن ما غنمتم
 من شيء فإن لله خمسة
 وللرسول الآية والوجه
 الثاني هو الشيء قال
 الله تعالى ما أفاء الله على
 رسوله من أهل القرى
 الآية (قال الشافعي)
 رحمه الله فالغنمة والنيء
 يجتمعان في أن فيهما ما
 انجس من جميعهما لمن
 سماه الله تعالى له في
 الآية يتبين معاً سواء ثم
 تفرق الأحكام في

أو صبغه صباغ باجزة فاختر صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه أخذه فان زاد عمل القصار فيه خمسة دراهم وكانت اجارته فيه درهما أخذ الدرهم وكان شريكه في الثوب لصاحب الثوب وكان صاحب الثوب أحق به من الغرماء وكانت الاربعة الدراهم للغرماء شركاء بها للقصار وصاحب الثوب وان كان عمله زاد في الثوب درهما واجارته خمسة دراهم كان شريكه لصاحب الثوب بالدرهم وضرب مع الغرماء في مال المفلس بأربعة دراهم ولو كانت تزيد في الثوب خمسة دراهم وألا جارة درهم أعطينا القصار درهما يكون به شريك في الثوب وللغرماء أربعة يكونون به في الثوب شركاء فان قال قائل كيف جعلته أحق باجارته من الغرماء في الثوب فانما جعلته أحق بها اذا كانت زائدة في الثوب فنعها صاحب الثوب لم يكن للغرماء أن يأخذوا ما زاد عمل هذا في الثوب دون لانه عين ماله فان قالوا فما بالها اذا كانت أزيد من اجارته لم تدفعها اليه كلها واذا كانت أنقص من اجارته لم تقتصر به عليها كما تجعلها في البيوع قلنا انما ليست بعين يبيع بقع فاجعلها هكذا وانما كانت اجارة من الاجارات لزمت الغريم المستأجر فلما وجدت تلك الاجارة قائمة جعلته أحق بها لانهم من اجارته كالرهن له ألا ترى أنه لو كان له رهن يسوي عشرة دراهم أعطيته منه درهما والغرماء تسعة ولو كان رهن يسوي درهما بعشرة دراهم أعطيته منه درهما وجعلته يحاص الغرماء بتسعة فان قال فما باله يكون في هذا الموضع أولى بالرهن منه بالبيع قلت كذلك ترعّم أنت في الثوب بخيطه الرجل أو يغسله له أن يحبس عنه صاحبه حتى يعطيه أجره كما يكون له أن يحبس في الرهن حتى يعطيه ما فيه لان له فيه عملا قائما فلا يسلمه اليه حتى يوفيه العمل فان قال قائل فما تقول أنت قلت لا أجعل له حبسه ولا لصاحب الثوب أخذه وأمر ببيع الثوب فأعطى كل واحد منهم ما حقه اذا أفلس فان أفلس صاحب الثوب كان الخياط أحق بما زاد عمله في الثوب فان كانت اجارته أكثر مما زاد عمله في الثوب أخذ ما زاد عمله في الثوب لان عمله في الثوب لانه عين ماله وكانت بقية الاجارة ديناً على الغريم يحاص به الغرماء وان لم يفلس وقد عمل له ثوب فلم يرض صاحب الثوب بكيونة الثوب في يد الخياط أخذ مكانه منهما حتى يقضى بينهما بما وصفت أو يباع عليه الثوب فيعطى الخياط اجارته من ثمنه وبه أقول والقول الثاني أنه غريم في اجارته لان ما عمل في الثوب ليس بعين ولا شيء من ماله زائد في الثوب انما هو أثر في الثوب وهذا يتوجه قال واذا استأجر الرجل أجيراً في حانوت أو زرع أو شجر باجزة معلومة ليست مما استأجره عليه اما بكيولة طعام مضمون واما بذهب أو ورق أو استأجر حانوتاً يبيع فيه بزا أو استأجر رجلاً يعلم له عبداً أو رعي له غنماً أو يروض له بعيراً ثم أفلس فالأجير أسوة الغرماء من قبل أنه ليس لواحد من هؤلاء الاجراء شيء من ماله مختلط به هذا زائد فيه كزيادة الصبغ والقصار في الثوب وهو من مال الصباغ وزيادة الخياط في الثوب من مال الخياط وعمله وكل شيء من هذا غير ما استأجر عليه وغير شيء قائم فيما استأجر عليه ألا ترى أن قيمة الثوب غير مصبوغ وقيمه مصبوغا وقيمه غير مخيط وقيمه مخيطا ومقصوراً ومعرفة حصته زيادة العامل فيه وليس في الثياب التي في الحانوت ولا في الماشية التي ترعى ولا في العبد الذي يعمل شيء قائم من صنعة غيره فيعطى ذلك صنعة أو ماله وانما هو غريم من الغرماء ألا ترى أنه لو تولى الزرع كان الزرع والماء والارض من مال المستأجر وكانت صنعة فيه انما هي القاء في الارض ليست بشيء زائد فيه والزاد فيه بعد شيء من قدر الله عز وجل ومن مال المستأجر لا صنعة فيها لا جبر ألا ترى أن الزرع لو هلك كانت له اجارته والثوب لو هلك في يديه لم يكن له اجارته لانه لم يسلم عمله الى من استأجره ولو تكرر رجل من رجل أرضاً واشترى من آخرها ثم زرع الارض ببذره ثم فليس الغريم بعد الحصاد كان رب الارض ورب الماء شريكين للغرماء وليس بأحق بما يخرج من الارض ولا بالماء وذلك أنه ليس لهما فيه عين مال الحب الذي تنام من مال الغريم لامن مالههما فان قال قائل فقد غنما غنما هذا وفي أرض هذا قلنا عين المال للغريم لالهما والماء مستهلك في الارض والزرع

عليه وسلم خاصة دون المسلمين فكان ينفق منها على أهله نفقة سنة فافضل جعله في الكراع والسلاح عتة في سبيل الله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فولياها أبو بكر بن ملولها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وليها عمر بن ملولها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر فوليت كلها على أن تعمل فيها بعث ذلك فان عجزت عنهما فادفعها الى آ كفيها (قال الشافعي) وفي ذلك دلالة على أن عمر رضي الله عنه حكى أن أبا بكر وهو أمضيا ما بقي من هذه الاموال التي كانت بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما رأيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به فيها وأنه لم يكن لهما مما لم يوجف عليه من الشيء ما للنبي صلى الله عليه وسلم وأمنه ما فيه أسوة المسلمين

وكانت ميرته
من عيشه وندمته
من كان يصدق عليه
وسئل الله صلى الله
عليه وسلم انه علم حد
من مثل العلم قال ان
ذلك لورثتهم ولا خلاف
في ان يتوصل تلك
النفقات حيث كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يجعل فسرل
علائق الاموال
قد افسد صلاح الاسلام
واشبهه قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا تقسمين ورثتي ديناراً
ما تركت بعد نفقة علي
ومرثته علي فهو صدقة
قال فاصار في أبي
المسلمين من في لم يرجف
عليه نفسه حيث قبحه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأربعة أحماسه
على ما سألته وكذلك
ما أخذ من مشرك من
جزية رضى عن أرضهم
أو أخذ من أمر الهذا
استلفر في بلاد المسلمين
أومات منهم ميت
لا وارث له أو ما أشبهه

من مخرجته أرضه مخرجته زرع وتصرفه فيها ليس بكسرة متناهية فتعطيها عين مائة ورغبتى رجل
قد رأى عليه الحق بسعة لم من الغرماء دخل عليه أنه أعده لغيره عينا ما تم أعطاه مائة مائة مائة
قال له لعلك عرفت ذلك فقلت نعم إن صاحب الزرع وصاحب الأرض وصاحب الماء شركاء فكيف يعنى
صاحب الأرض وصاحب الماء وصاحب النعام فان زعم أنه يساحق بسرفي استحقاق فقد أبلل حصة
الغرماء من مال رزعه وهو لا يدرك أن الحق بئس من الغرماء إلا بعد ما يفسد الغرماء من مالهم
حينئذ ليست في الأرض ولا ماء رزعه في الأرض بئس من صاحب الأرض أن يشاء الغرماء
تسديدها إذا كانت الأرض في يد رزاع إلى أن يفسد ثم يقول للغرماء وغرماءه ليس له ولا لهم أن تسديدها
بزرعه وإن يفسد فيأخذ الزرع إلا أن تطوعوا فعدوا الزرع مائة مائة الأرض إلى أن يحصد الزرع فإن
تفسد فيأخذها الزرع إلا أن يتطوع بتركها لكم وذلك أن تجعل الخليل فسخا يبيع وفسخا يترجى
في فسخها إلا بارة كان صاحب الأرض أحق بها لأنه أن يعطى إجارة مثلاً لأن الزارع كان غير متعبد قال
ولرباع رجل من رجل عبد امرئته ثم فليس كان المرثين أحق به من الغرماء يباع له منه بقدر حقه فان بقي
من العبد بنية كان لبايع أحق بها فان قال قائل فإذا جعلت هذا في الرهن فكيف لم تجعله في التصارة
والغسالة كزمن فتجعله أحق به من رب الثوب قيل لا لا تراقبها فان قال قائل وأين يتدقن قلنا المقصود
والغسالة شيء يزبد المقصود والغسالة في الثوب فإذا أعطينا إجارته والزيادة في الثوب فقد أوفيناها ما به
فلا نغضها أكثر منه في الثوب ونجعل ما بقي من ماله في مال غريمه قال ولو شك الثوب عند انقصار أو الخياط
لم يجعل له على المستاجر شيئا من قبل أنه إنما عوز زيادة يحدتها في يوفها رب الثوب لم يكن له والرهن مخالف
لهذا ليس بزيادة في العبد ولكنه إيجاب شيء في رقبته يشبه البيع فان مات العبد كان ذلك في ذمة مولاه
الراهن لا يبطل عتق العبد كما تبطل الإجارة بل لا شك في الثوب فان قال فتد يجتمعان في موضع ويفترقان في
آخر قيل نعم فتخضع بينهما حيث اجتمعوا ونسرق بينهما حيث افترقا ألا ترى أنه اذا رهن العبد فجعلنا المرثين
أحق به حتى يستوفى حقه من البايع والغرماء فقد حكمنا له فيه ببعض حكم البيع ولو مات العبد ردنا
المرثين بحقه ولو كان هذا حكم البيع بكما لم ير المرثين بشيء فاعلموا جعنا بينه وبين البيع حيث اشبهنا
وفرقنا بينهما حيث اختلفا ولو استأجر رجل أرضا فقبض صاحب الأرض إجارتها كلها وبقي الزرع فيها
لا يستغنى عن السقي والقيام عليه وفلس الزارع وهو الرجل قيل لغرماءه أن تطوعهم بأن تنفقوا على الزرع
إلى أن يبلغ ثم تبعدوا وتأخذوا نفقتكم مع مالكم فقلت لكم ولا يكون ذلك لكم إلا بأن رضاه رب الزرع
المفلس فان لم يرضه فستأمن أن تطوعوا بالقيام عليه والنفقة ولا ترجعوا بشيء فاعلموا وان لم تسأوا وستتم فيعبره
بحاله تلك لا تجبرون على أن تنفقوا على ما لا تريدون قال وهكذا لو كان عبد فرض يبيع مريضاً بحاله وان
قل شئته قال وإذا اشتري الرجل من الرجل عبداً أوداراً أو متاعاً أو شيئاً ما كان بيعه في قبضه حتى
فلس البايع والمشتري أحق به بما باعه يلزمه ذلك ويلزمه كره أو كره الغرماء ولو اشتري منه شيئاً موصوفاً من
ضرب السلف من رقيق موصوفين أو أبل موصوفة أو طعام أو غيره من بيع الصفقة ودفع إليه الثمن كل أسوة
الغرماء في ماله وعليه ولو كان الثمن لبعض (١) ما اشتري من هذا عبد ابنيه أو داراً بعينها أو ثياباً بعينها بطعام
موصوف إلى أجل أو غيره كان البايع للدار المشتري بها الطعام أحق بداره لانه بايع مشتريه بخارج
من بيعه وكذلك لسلف في الطعام فضة مصروقة أو ذهباً أو دنانير بأعيانها فوجدتها قائمة بقرها
الغرماء أو البايع كان أحق بها فان كانت مما لا يعرف أو اسم لك فمهر أسوة الغرماء وإذا كثري الرجل
من الرجل الدار ثم فليس المكري والكراء ثابت إلى مدته ثبتت البيع مات المفلس أو عاش وهكذا قال
بعض أهلنا في الكراء وزعم في الشراء أنه إذا مات فاعلموا أسوة الغرماء وقد خالفنا غير واحد من
الناس في الكراء ففسخه إذا مات المكري أو المكري لان ملك الدار قد تحول لغير المكري والمنفعة قد

تحوّل لغير المتكترى وقال ليس الكراء كالبيع ألا ترى أن الرجل يكتري الدار فتهدم فلا يلزم المكري أن يبينها ويرجع المتكترى بما بقي من حصّة الكراء ولو كان هذا بيعاً لم يرجع بشئ فثبت صاحبنا والله يرجعنا وإياه الكراء الضعيف لأننا نفرد به دون غيرنا في مال المفلس وإن مات بجعله للمكترى وأبطل البيع فلم يجعله للبائع ولو فرق بينهما لكان البيع أولى أن يثبت للبائع من الكراء للمكترى لأنه ليس بملك تام وإذا جعنا نحن بينهما لم ينسخ له أن يفرق بينهما قال وإذا تكارى الرجل من الرجل حمل طعام إلى بلد من البلدان ثم أفلس المكترى أو مات فكل ذلك سواء يكون المكري أسوة الغرماء لأنه ليس له في الطعام صنعة ولو كان أفلس قبل أن يحمل الطعام كان له أن يفسخ الكراء لأنه ليس للمكترى أن يعطيه من ماله شيئاً دون غرمائه ولا أجبر المكري أن يأخذ شيئاً من غريم المفلس إلا أن يشاء غرماءه ولو جعله بعض الطريق ثم أفلس كان له بقدر ما جعله من الكراء يحاسب به الغرماء وكان له أن يفسخ الجحولة في موضعه ذلك إن شاء أن كان موضع الأبل لك فيه الطعام مثل الصخراء وما أشبهها وإذا تكارى النفر الأبل بأعيانها من الرجل قات بعض أبلهم لم يكن على المكترى أن يأتيه بأبل بدلها فإذا كان هذا هكذا فلو أفلس المكترى ومات بعض أبلهم لم يرجع على أصحابه ولا في مال المكترى بشئ إلا بما بقي مما دفع إليه من كرائه يكون فيه أسوة الغرماء وتكون الأبل التي اكتريت على الكراء فإذا انقضت كانت مالا من مال المكري المفلس ولو كانوا تكاروا ومنه جحولة مضمونة على غير أبل بأعيانهم ما يدفع إلى كل رجل منهم أبل بأعيانها كان له نزاعها من أيديهم وأبدا لهم غيرها فإذا كان هذا هكذا فحقهم في ذمته مضموناً عليه فلو مات أبل كان يحمل عليها واحد منهم فأفلس الغريم كانوا جميعاً أسوة فيما بقي من الأبل بقدر جحولتهم لأنهم مضمونة في ماله لا في أبل بأعيانها فيكون إذا هلك لم يرجع وإن كان معهم غرماء غيرهم من غرمائه بأي وجه كان لهم الدين عليه ضرب هؤلاء بالجحولة وهؤلاء بأيديهم وحاوهم وإذا اكترى الرجل من الرجل الأبل ثم هرب منه فأتى المتكاري السلطان فأقام عنده البيعة على ذلك فإن كان السلطان ممن يقضى على الغائب أحلف المتكاري أن يحقه عليه لثابت في الكراء ما يبرأ منه بوجه من الوجوه وسمى الكراء والجحولة ثم تكارى له على الرجل كما يبيع له في مال الرجل إذا كانت الجحولة مضمونة عليه وإن كانت الجحولة أبل بأعيانها لم يتكار له عليه وقال القاضي للمكترى أنت بالخيار بين أن تسكرى من غيره وأردك بالكراء عليه لقراره منك أو أمر عدلاً فيعلف الأبل أقل ما يكفيها ويخرج ذلك متطوعاً به غير مجبور عليه وأردك به على صاحب الأبل ديناً عليه وما علف الأبل قبل قضاء القاضي فهو متطوع به وإن كان للجمال فضل من أبل باع عليه وأعلف أبله إذا كان ممن يقضى على الغائب ولم يأمر أحداً بنفق عليه ولم يفسخ الكراء إنما يفعل هذا إذا لم يكن له فضل أبل قال وإذا باع عليه فضلاً من أبله أو ماله له سوى الأبل ثم جاء الجمال لم يردّ بيعه ودفع إليه ماله وأمره بالنفقة على أبله قال والاحتياط لمن تكارى من جمال أن يأخذ به أن يترك رجلاً ثقة ويجيز أمره في بيع ما رأى من أبله ومتاعه فيعلف أبله من ماله ويجعله مصداقاً فيما إذا ن على أبله وعلفها به لازماً له ذلك ويحلفه لا يفسخ وكالته فإن غاب قام بذلك الوكيل قال وإذا تكارى القوم من الجمال أبل بأعيانها ثم أفلس فكل واحد منهم أن يركب أبله بأعيانها ولا تباع حتى يستوفوا الجحولة وإن كانت بغير أعيانها ودفع إلى كل إنسان بغير ادخل بعضهم على بعض إذا ضاقت الجحولة كما يدخل بعضهم على بعض في سائر ماله حتى يتساووا في الجحولة ودخل عليهم غرماءه الذين لا جحولة لهم حتى يأخذوا من أبله بقدر مالهم وأهل الجحولة بقيمة جحولتهم ومن أصدق امرأه عبداً بعينه فقبحته أولم تقبضه ثم أفلس فهو لها وكذلك لو باعته أو تصدق به صدقة محرمة وكذلك لو أقر أنه غصبه إياه وأقر أنه له فإن وهبه لرجل أو نكحه أو تصدق به صدقة غير محرمة فلم يقبضه الموهوب له حتى فليس فليس له دفعه إليه ولا للموهوب له قبضه فإن قبضه بعد وقف القاضي ماله كان مردوداً لأن ملك هذا لا يتم إلا بالقبض من الهبة والصدقة والنحل

هذا ما أخذته الولاية من
المشركين فأنجس فيه
ثابت على من قسمه الله
له من أهل النجس
الموجف عليه من الغنية
وهذا هو المسمى في
كتاب الله تبارك وتعالى
النفق وفتح في زمان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فتوح من قرى
عربية وعدها الله رسوله
قبل فتحها فأمضاها
النبي صلى الله عليه وسلم
لن سماها الله له ولم
يجبس منها ما حبس
من القرى التي كانت
له صلى الله عليه وسلم
ومعنى قول عمر لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
خاصة يريد ما كان يكون
للموجفين وذلك أربعة
أنجاس فاستدلنا
بذلك أن نجس ذلك
كنجس ما أوجب عليه
لأهله وجعله التيء مارده
الله على أهل دينه من
مال من خالف دينه

(باب الأنفال)

(قال الشافعي) رجه
الله ولا يخرج من رأس

واذا أفلس الغريم بحال لقوم قد عرفه الغريم كله وعرف كل واحد من الغرماء مال الكل واحد منهم فدفق الى غرمائه ما كان له قل أو كثير فان كانوا ابتاعوا ما دفع اليهم من ماله بحالهم عليه أو برؤه بحالهم عليه حين قبضوه منه فهو برى ببلغ ذلك من حقوقهم ما بلغ قليلا كان أو كثيرا ولكل واحد منهم من ذلك المال بقدر ماله على الغريم فلصاحب المائتين سهمان ولصاحب المائة سهم وان كان دفعه اليهم ولم يتبادروه ولم يبرؤه وبقي عليه ما لا يبلغه ثمن ماله فهو هذا لا يبيع لهم ولا رهن فان لم يكن يبيع فحساء غرماء آخرون دخلوا معهم فيه وكذلك لو كان انما أفلس بعد دفعه اليهم والمال ماله بحاله الا أنهم ضامنون له بقولهم اياه على الاستيفاء فان لم يفت استوفى فيه البيع ودخل من حدث من غرمائه معهم فيه وان كان يبيع فالمفلس بالخيار بين أن يكون له جميع ما يبيع به يقبضونه ومن حدث من غرمائه داخل عليهم فيه أو يضمهم فيه المال ان كان فات يقاضيه من دينه وما كان قائما بعينه فالبيع مردود فيه الا أن يكون وكلهم يبيعه فيجوز عليه البيع كما يجوز على من وكل يبيع وكيله واذا بيع مال المفلس لغرماء أقاموا عليه دينه ثم أفاد بعد ما لا واستحدث دينافقام عليه أهل الدين الآخر وأهل الدين الاول ببقايا حقوقهم فكلهم فيما أفاد من مال سواء قديهم وحديثهم وكل دين اذانه قبل يحجر عليه القاضي لزمه يضرب فيه كل واحد منهم بقدر ماله عليه وهكذا لو حجر عليه القاضي ثم باع ماله وقضى غرماء ثم أفاد ما لا وادان ديننا كان الاولون والاخرون من غرمائه سواء في ماله وليس يحجور عليه بعد الحجر الاول ويبيع المال لانه لم يحجر عليه لسفه انما يحجر في وقت لبيع ماله فاذا مضى فهو على غير الحجر قال ولو كانت المسئلة بحاله او حضره غرماء كانوا غيبا دانيوه قبل تفليسه الاول أدخلنا الغرماء الذين دانيوه قبل تفليسه الاول في ماله الاول على الغرماء الذين اقتسموا ماله بقدر ما لكل واحد عليه ثم أدخلنا هؤلاء الذين كانوا والاخرين المدخل هؤلاء عليهم والغرماء الاخرين معاني المال المستحدث الذي فلسناه فيه الثانية بقدر ما بقي لا ولئلك وماله هؤلاء عليه سواء واذا باع الرجل الرجل السلعة وقبضها المشتري على أنهم بالخيار فلا تأفلس البائع أو المشتري أوهما قبل الثلاث فذلك كله سواء ولهما اجازه البيع وردده ولا يهمل ما شرده وانما عمت أن لهما اجازه البيع لانه ليس ببيع حادث الا ترى أنهم ما لم يمتد كلامي في البيع برد ولا اجازه حتى تمضي الثلاث جاز ولو لم يختاروا ولم يردها ولا واحد منهم ما حتى تمضي الثلاث كان البيع لازما كالبيع بالخيار قال ومن وجد عين ماله عنده مفلس كان أحق به ان شاء وسواء كان مفلسا فتركه أو أراد الغرماء أخذه أو غير مفلس لانه لا يملكه الا ان شاء فلا أجبره على ملك ما لا يشاء الا الميراث فانه لو ورث شيئا فردده لم يكن له وكان للغرماء أخذه كما يأخذون سائر ماله ولكل واحد منهم ما اجازه البيع وردده في أيام الخيار أحب ذلك الغرماء أو كرهوا لان البيع وقع على عين فيها خيار قال ولو أسلف رجل في طعام أو غيره بصفة فحلت وفلس فأراد أخذه دون الصفة لم يكن له اذا لم يرض ذلك الغرماء لانه يأخذ ما لم يشتر قال ولو أعطى خيرا مما أسلف عليه فان كان من غير جنس ما أسلف عليه لم يكن عليه أخذه وان أراد ذلك الغرماء لان الفضل هبة وليس عليه أن يثب ولهم أن يأخذوا من الغريم ما عليه بعينه وان كان من جنس ما أسلف عليه لزمه أخذه اذا رضى ذلك الغرماء وان كره لانه لا ضرر عليه في الزيادة وذلك في العبيد وغيرهم مما لا تكون الزيادة مخالفة غير الزيادة خلافا لا تصلح الزيادة لما يصلح له النقص

(باب كيف ما يباع من مال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي للمحاكم اذا أمر بالبيع على المفلس أن يجعل أمينا يبيع عليه ويأمر المفلس بحضور البيع أو التوكيل بحضوره ان شاء ويأمر بذلك من حضر من الغرماء فان ترك

الغنية قبل الخمس شي غير السلب للقاتل قال أبو قتادة رضي الله عنه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين قال فلما التقينا كانت للسلب بين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علار رجلا من المسلمين قال فاستدريت له حتى أتيت من ورائه فضربت به على جبل عاتقه ضربة فأقبل على فضمني ضمة وجدت منها ريح الموت ثم أدركه الموت فارسلني فلحق عمر فقال ما بال الناس قلت أمر الله ثم ان الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه فقتلت من يشهد لي ثم جلست يقول وأقول ثلاث مرات فقال صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فاقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله

ذلك المبيع عليه والمبيع له أو بعضهم باع الامين وما يباع من مال ذي الدين ضربان أحدهما مروهون قبل أن يقام عليه والاخر غير مروهون فإذا باع المروهون من ماله دفع عنه الى المرتين ساعة يبيعه اذا كان قد أثبت رهنه عندها كما هو خلاف على ثبوت حقه فان فضل عن رهنه شيء وقته وجميع ما باع مما ليس برهن حتى يجتمع ماله وغرماءه فيفرق عليهم قال واذا باع لرجل رهنه فبجرح مبلغ حقه دفع اليه ما نض من ثمن رهنه وكان فيما بقي من حقه أسوة الغرماء ولو كان ذو الدين رهن غريمه رهنا فلم يقبضه المرتين حتى قام عليه الغرماء كان الرهن مفسوخا وكان الغرماء فيه أسوة وكذلك لو رهنه رهنا وقبضه ثم فسخته صاحب الحق أو رهنه رهنا فأسد ابوجه من الوجوه لم يكن رهنا وكان فيه أسوة الغرماء ولو رهنه رجلين معا كانا كالرجل الواحد ولو رهنه رجلا فقبضه ثم رهنه آخر بعده فأعطى الأول جميع حقه وبقيت من ثمن الرهن بقية لم يكن للاخر فيها الا ما سائر الغرماء لانه لا يجوز له أن يرهن الا خشيأ قدر رهنه فصا غير جائز الامر فيه قال ولو رهن رجل رهنا فلم يقبضه المرتين وأفلس الرجل الراهن فالرهن مفسوخ وكل رهن مفسوخ بوجه فهو مال من مال المفلس ليس أحدهم غرماءه أحق به من أحد هم فيه معا أسوة قال ولا يجوز رهن الثمر في رؤس النخل ولا الزرع قائما لانه لا يقبض ولا يعرف ويجوز بعد ما يجتد ويحصد فيقبض

(باب ما جاء فيما يجمع مما يباع من مال صاحب الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا ينبغي للحاكم أن يأمر من يبيع مال الغريم حتى يحضره ويحضر من حضر من غرمائه فيسألهم فيقول ارتضوا عن أضع ثمن ما بيعت على غريمكم لكم حتى أفرقه عليكم وعلى غريم ان كان له حق معكم فان اجتمعوا على ثقة لم يعدده وان اجتمعوا على غير ثقة لم يقبله لان عليه أن لا يولي الا ثقة لان ذلك مال الغريم حتى يقضى عنه ولو فضل منه فضل كان له ولو كان فيه نقص كان عليه ولعله يطرأ عليه دين لغيرهم كبعض من لم يرض بهذا الموضوع على يديه وان تفرقوا فادعوا الى ثقتين ضمهما قال وكذلك أكثر اذا قبلوا ولم يكن منهم أحد يطلب على ذلك جعلاً وان طلبوا جعلاً جعله الى واحد ليكون أقل في الجعل وكان عليه أن يختار خيرهم لهم ولغائب ان كان معهم ويقول للغرماء احضروهم فأحصوا أو وكوا من شئتم ويقول ذلك للذي عليه الدين ويطلب أن يكون الموضوع على يديه المال ضامناً بأن يسلفه سلفاً حالاً فان فعل لم يجعله أمانة وهو يجب السيل الى أن يكون مضموناً وان وجد ثقة ملياً ضمنه ووجد أثق منه لا يضمنه دفعه الى الذي ضمنه وان لم يدعوا الى أحد أو دعوا الى غير ثقة اختار لهم قال وأحب الى اثنين ولي هذا أن يرزق من بيت المال فان لم يكن لم يجعل له شيئاً حتى يشارطوه هم فان لم يتفقوا اجتهد لهم فلم يعطه شيئاً وهو يجب ثقة يقبل أقل منه وهكذا يقول لهم فبين يصح على ما يباع عليه عن يزيد وفي أحد ان كالمه طعما أو نقله الى موضع يسوق وكل ما فيه صلاح المبيع ان جاء رب المال أو هم عن يكفي ذلك لم يدخل عليهم غيرهم وان لم يأتوا استأجر عليه من يكفيه بأقل ما يجتد واذا بيع مال المفلس لغريم يعينه أو غرماء بأعيانهم فسواءهم ومن ثبت معهم حقا عليه قبل أن يقسم المال ولا ينبغي أن يدفع من ماله شيئاً الى من اشتراه الا بعد أن يقبض منه الثمن وان وقف على يدى عدل أو يدى البائع حتى يأتي المشتري بالثمن فهلك فن مال المفلس لا يضمنه المشتري حتى يقبضه فان قبضه المشتري مكانه ولم يعلم البائع ثم هرب أو استهلكه فأفلس فذلك من مال المفلس لا من مال أهل الدين وكذلك ان قبض العدل ثمن ما اشتري أو بعضه فلم يدفعه الى الغرماء حتى هلك فن مال المفلس لا يكون من مال الغرماء حتى يقبضوه والعهد فيما باع على المفلس لانه يبيع له ملكه في حق زمه فهو يبيع له وعليه وأحق الناس بأن تكون العهدة عليه مال المال المبيع ولا يضمن القاضى ولا أمينه شيئاً ولا عهدة عليهما ولا على واحد منهما وان بيع للغريم من مال المفلس شيء ثم استحق رجع به في مال المفلس

وسلب ذلك القليل
عندى فأرضه منه
فقال أبو بكر رضي الله
عنه لاها الله اذا لا يعد
الى أسد من أسد الله
تعالى يقا تل عن الله
وعن رسوله فيعطيك
سلبه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
صدق فأعطه اياه
فأعطانيه فبعت الدرع
وابتعت به مخرفا في بني
سلمة فانه لأول مال
تأثله في الاسلام
وروى أن شبرين علقمة
قال بارزت رجلا يوم
القادسية فبلغ سلبه
اثني عشر ألفا فنقلني
سعد (قال الشافعي)
رحمه الله فالذي لا أشك
فيه أن يعطى السلب
من قتل مشركا مقبلا
مقاتلا من أى جهة
قتله مبارزا أو غير مبارز
وقد أعطى النبي صلى الله
عليه وسلم سلبا مرحبا
من قتله مبارزا وأبو
قحادة غير مبارز ولكن
المقتولين مقبلان
ولقتلهما مقبلين

(باب ما جاء في العهدة في مال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله من بيع عليه مال من ماله في دين بعد موته أو قبله أو في تغليسه أو باعه هو فكله سواء (١) لا تراه لمن باع للميت إلا كهى لمن باع لحي والعهدة في مال الميت كهى في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندى ولومات رجل أو أفلس وعليه ألف درهم وترك دارا فبعت بألف درهم فقبض أمين القاضى إلا أن فهلكت من يده واستحققت الدار فلا عهدة على الغريم الذى باعها له والعهدة على الميت المبيع عليه أو المفلس فإن وجد للميت أو المفلس مال بيع ثم رد على المشتري المعطى الألف ألفه لأنها مأخوذة منه ببيع لم يسلم له وأعطى الغرماء حقوقهم وإن لم يوجد له شيء فلا ضمان على القاضى ولا أمينه وترجع الدار إلى الذى استحقها ويقال للمشتري الدار قد هلك ألفك فأنت غريم للميت والمفلس متى ما وجدت له مالا أخذتها ويقال للغريم لم تستوف فلا عهدة عليك ففى وجدت للميت مالا أعطيتك منه وإذا وجد تمامه تحاصصنا فيه لا يقدم منك واحد على صاحبه

(باب ما جاء في الذئب في مال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله الحيوان أولى مال المفلس والميت عليه الدين أن يسدأ به ويجعل ببيعه وإن كان بيلا جماعة لم يتأن به أكثر من ثلاث ولا يبلغ به أناة ثلاث إلا أن يكون أهل العلم قد يرون أنه إن توفى به ثلاث بلغ أكثر مما يبلغ في يوم أو اثنين وإن كان ذلك في بعض الحيوان دون بعض توفى بما كان ذلك فيه ثلاث دون مائس ذلك فيه وينفق عليه من مال الميت لأنه صلاح له كما يعطى في القيام عليه من مال الميت قال ويتأنى بالمساكن بقدر ما يرى أهل البصر بهم أن قد بلغت أثمانها أو قاربتها أو تناهت زيادتها على قدر مواضع المساكن وارتفاعها ويتأنى بالارضين والعيرن وغيرها بقدر ما وصفت مما يرى أهل الرأى أنه قد استوفى بها أو قارب أو تناهت زيادتها وما ارتفع منها توفى به أكثر وإن كان أهل بلد غير بلد له إذا علموا زادوا فيه توفى به إلى علم أهل ذلك البلد وإذا باع القاضى على الميت أو المفلس وقارب المشتري البائع من مقامها الذى تباعا فيه ثم زيد لم يكن له رد ذلك البيع إلا بطيب نفس المشتري وأحب لأشترى لو رده أو زاد وليس ذلك واجب عليه والقاضى طلب ذلك إليه فإن لم يفعل لم يظلمه وأنفذ له والبيع على الميت والمفلس في شرط الخيار وغيره وفي العهدة كبيع الرجل مال نفسه لا يفتقر

(باب ما جاء في شراء رجل وبيعه وعتقه وأقراره)

(قال الشافعي) رحمه الله شراء رجل وبيعه وعتقه وأقراره وقضاؤه بعض غرمانه دون بعض جائز كله عليه مفسا كان أو غير مفلس وذاد دين كان أو غير ذى دين في إجازة عتقه وبيعه لا يرد من ذلك شيء ولا بما فضل منه ولا إذا قام الغرماء عليه حتى يصير رد إلى القاضى وينبغى إذا صيره إلى القاضى أن يشهد على أنه قد أوقف ماله عنه فإذا فعل لم يجز له حينئذ أن يبيع من ماله ولا يهب ولا يتلف وما فعل من هذا ففيه قولان أحدهما أنه موقوف فإن قضى دينه وفضل له فضل أجاز ما صنع من ذلك الفضل لأن وقفه ليس بوقف جبرائيل أو وقف كوقف مال المريض فإذا صح ذهب الرقف عنه فكذلك هذا إذا قضى دينه ذهب الرقف عنه والثانى أن ما صنع من هذا باطل لأنه قد منع ماله والحكم فيه قال ولا يمنع حتى يقسم ماله نفقته ونفقة أهله وإذا باع تركه ولا هله قوت يومهم ويكفى هو ومن يلزمه أن يكفنه إن مات أو ماتوا من رأس ماله بما يكفى به مثله قال ويجوز له ما صنع في ماله بعد رفعه إلى القاضى حتى يقف القاضى ماله وإذا أقر الرجل بعد وقف القاضى ماله بدين لرجل أو حق من وجهه من الوجوه وزعم أنه لم يوقف ماله ففى ذلك قولان أحدهما أن أقراره

والحرب قائمسة مؤنة ليست له إذا انهزم مرأوا انهزم المقتول وفى حديث أبي قتادة رضى الله عنه ما دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلاله عليه بينة يوم حنين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك حكم عندنا (قال الشافعي) ولو ضرب به ضربا فقد يديه أو رجله ثم قتله آخر كان سلبه للأول وإن ضرب به ضربا وهو ممنوع فقتله آخر كان سلبه للأول قتل اثنين كان سلبه بينهما نصفين والسلب الذى يكون للقاتل كل

(١) قوله لا تراه لمن باع الخ كذا بالأصول بتذكير ضميره زاه وهو عائد على العهدة أبا يعنى النعمان أو بالتأويل بالمدكر والاخفة نراه بديل قوله كهى فتأمل كتبه

مصححه

لازم له ويدخل من أقرله في هذه الحال مع غرمائه الذين أقرلهم قبل وقف ماله وقامت لهم البينة ومن قال هذا القول قال أجعله قياسا على المريض بقر بحق لزمه في مرضه فيدخل المقر له مع أهل الدين الذين أقرلهم في الحصة وكانت لهم بينة فهذا يحتمل القياس ويدخله أنه لو أقر بشئ مما عرف له أنه لا تجني غصبه إياه أو أودعه أو كان له بوجه لزمه الاقرار ومن قال هذا أقاله في كل من وقف ماله وأجاز عليه ما أقر به مما في يديه وغير ذلك في حاله تلك كما يجيزه في الحال قبلها وبه أقول والقول الثاني أنه أن أقر بحق لزمه بوجه من الوجوه في شئ في ذمته أو في شئ مما في يديه جعل اقراره لازما له في مال ان حدث له بعد هذا وأحسن ما يحتاج به من قال هذا أن يقول وقف ماله هذا في حاله هذه لغرمائه كرهنه ماله لهم فيبدون فيعطون حقه وقهم فان فضل فضل كان لمن أقرله وان لم يفضل فضل كان ماله في ذمته ويدخل هذا القول أمر يتفاحش من أنه ليس بقياس على المريض بوقف ماله ولا على المحجور فيبطل اقراره بكل حال ويدخله أن الرهن لا يكون الا معروفا بمعروف ويدخل هذا أنه مجهول لان من جاءه من غرمائه أدخله في ماله وما وجد له من مال لا يعرفه ولا غرمائه أعطاه غرمائه ويدخله أن رجلا لو كان مشهورا عليه بالفقر وكان صائغا أو غسالا مفلسا وفي يده حلي عن مال وثياب عن مال جعلت الثياب والحلي له حتى يوفي غرمائه حقوقهم ويدخل على من قال هذا أن يزعم هذا في دلالته بوضع على يديها الجوارى عن أولف دنائير وهي مغروفة أنها لا تملك كبير شئ فتفلس بجعل لها الجوارى وبيعهن عليها ويدخل عليه أن يزعم أن الرجل يملك ما في يديه وان لم يدعه وليس ينبغي أن يقول هذا أحد فان ذهب زجل الى أن يترك بعض هذا ترك القياس واختلف قوله ثم لعله يلزمه لو بيع عليه عبد فذكر أنه أبق فقال الغرماء أراد كسره لم يقبل قوله فيباع ماله وعليه عهده ولا يصدق في قوله وهذا القول مدخول كثير الدخل والقول الاول قولي وأسأل الله عز وجل التوفيق والخيرة برجته (١)

(باب ما جاء في هبة المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وهب الرجل هبة لرجل على أن يثبته فقبل الموهوب له وقبض ثم أفلس بعد الهبة قبل أن يثبته فنأجاز الهبة على الثواب خيرا الموهوب له بين أن يثبته أو يرد عليه هبته ان كانت قائمة بعينها لم تنتقص ثم جعل الواهب الخيار في الثواب فان أثنابه قيمتها وأضعاف قيمتها لم يرض جعل له أن

(١) (وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها)

واذا حبس الرجل في الدين وفلسه القاضي فباع في السجن واشترى أو أعتق أو تصدق بصدقة أو وهب هبة فان أبا حنيفة كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شئ من ماله في الدين وليس بعد التفليس شئ ألا ترى أن الرجل قد يفلس اليوم ويصيب غدا مالا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عتقه ولا هبته ولا صدقته بعد التفليس فليبع ماله وليقبضه الغرماء وقال أبو يوسف مثل قول ابن أبي ليلى ما خلا العتاقة في الجسر وليس من قبيل التفليس ولا يجيز شيئا سوى العتاقة من ذلك أبدا حتى يقضى دينه (قال الشافعي) ويجوز بيع الرجل جميع ما أحدث في ماله كان ذا دين أو غير ذي دين وذو فاء أو غير ذي فاء حتى يستعدي عليه في الدين فاذا استعدي عليه فثبت عليه شئ أو أقر منه بشئ انبغى للقاضي أن يحجر عليه مكانه ويقول قد حجرت عليه حتى أقضى دينه وفلسه ثم يحصى ماله ويأمره بأن يجتهد في السوم ويأمر من يتسوم به ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فاذا لم يبق عليه دين أحضره فأطلق الجرح عنه وعاد الى أن يجوز له في ماله كل ما صنع الى أن يستعدي عليه في دين غيره وما استهلك من ماله في الحالة التي حجر فيها عليه يبيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود

ثوب يكون عليه
وسلاحه ومنطقته
وفرسه ان كان راكبه
أو ممتلكه وكل ما أخذ
من يده (قال الشافعي)
رحمه الله والنفل من
وجه آخر نفل رسول
الله صلى الله عليه وسلم
من غنمة قبل نجد بعيرا
بعيرا وقال سعيد بن
المسيب كانوا يعطون
النفل من الخمس (قال
الشافعي) رحمه الله
نفلهم النبي صلى الله
عليه وسلم من خمسة كما
كان يصنع بسائر ماله
فما فيه صلاح المسلمين
وما سوى سهم النبي
صلى الله عليه وسلم من
جميع الخمس لمن سماه
الله تعالى فينبغي للامام
أن يجتهد اذا كثر
العدو واشتدت شوكته
وقل من بازائه من
المسلمين فينفل منه
اتباع السنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
والا لم يفعل وقدروى
في النفل في البداة
والرجعة الثلث في

يرجع في هبته وتكون للغرماء وان آتاه أقل من قيمتها فرضى أجاز رضاه وان كره ذلك الغرماء (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه اذا وهب فالهبة باطلة من قبل أنه لم يرض أن يعطيه الا بالعوض فلما كان العوض مجهولا كانت الهبة باطلة كالمواعدة بشئ غير معلوم كان البيع باطلا فهذا ملهك بعوض والعوض مجهول فكان بالبيع أشبه من قبل أن البيع بعوض وهذا بعوض فلما كان مجهولا بطل (قال الشافعي) ولو فانت الهبة في يدى الموهوبة له فآتاه به فرضى به جاز وان لم يرض فله قيمة هبته ولو وهب رجل لرجل هبة يشبه الموهوبة له ثم أفلس الواهب والهبة قائمة بعينها في جعله على هبته أو يثاب منها كان الثواب الى الواهب فان رضى بقبول وكره ذلك غرماء مؤمرا عليهم وكذلك لو رضى ترك اشواب وقال لم أهبها لثواب وان لم يرض بقيمتها كان على هبته سواء نقصت الهبة أو زادت وفيها قول آخر ليس له أن يرجع فيها وان فانت بموت أو بيع أو عتق فلا شئ للواهب لانه ملهك اياها ولم يشترط عليه شئ واذا كان على هبته ففانت فلا شئ له لان الذي قد كان له قد فانت ولا يضمن له شئ بعينه كما يكون على شفعة فتتلف الشفعة فلا يكون له شئ

(باب حلول دين الميت والدين عليه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وله على الناس ديون الى أجل فهي الى أهلها لا تحل بموته ولو كانت الديون على الميت الى أجل فلم أعلم بخالفا حفظت عنه ممن لقبته بانهم سألوا يتخاص فيها الغرماء فان فضل فضل كان لاهل الميراث ووصايا ان كانت له قال ويشبه والله أعلم أن يكون من حجة من قال هذا القول مع متابعتهم عليه أن يقولوا لما كان غرماء الميت أحق بماله في حياته منه كانوا أحق بما له بعد وفاته من ورثته فلو تركنا ديونهم الى حلولها كما بدعها في الحياة كنا منعنا الميت أن تبرأ ذمته ومنعنا الوارث أن يأخذ الفضل عن دين غريم أبيه ولعل من يحتجهم أن يقولوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه (أخبرنا) ابراهيم بن سعد عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه (قال الشافعي) فلما كان كفته من رأس ماله دون غرمائه ونفسه معلقة بدينه وكان المال ملكا له أشبه أن يجعل قضاء دينه لان نفسه معلقة بدينه ولم يجز أن يكون مال الميت رائلا عنه فلا يصير الى غرمائه ولا الى ورثته وذلك أنه لا يجوز أن يأخذ ورثته دون غرمائه ولو وقف الى قضاء دينه علق روحه بدينه وكان ماله معرضا أن يملك فلا يودى عن ذمته ولا يكون لورثته فلم يكن فيه منزلة أولى من أن يحل دينه ثم يعطى ما بقي ورثته

(باب ما حل من دين المفلس وما لم يحل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أفلس الرجل وعليه ديون الى أجل فقد ذهب غير واحد من المفتين ممن حفظت عنه الى أن دينه التي الى أجل حاله حلول دين الميت وهذا قول يتوجه من أن ماله وقف وقف مال الميت وحل بينه وبين أن يقضى من شاء ويدخل في هذا أنهم اذا حكموا له حكم الميت انبغى أن يدخلوا من أقر له بشئ مع غرمائه وكذلك يخرجون من يديه ما أقر به لرجل كما يصنعون ذلك بالمرضى يقر ثم يموت وقد يحتمل أن يباع لمن حل دينه ويؤخر الذين ديونهم متأخرة لانه غير ميت فانه قد ملك والميت لا يملك والله تعالى أعلم قال وما كان للميت من دين على الناس فهو الى أجله لا يحصل ماله بموته ولا بتقليسه

واحدة والرابع في
الآخرى وروى ابن عمر أنه
نقل نصف السدس
وهذا يدل على أنه ليس
للفلح حصة لا يجاوز
الامام ولكن على
الاجتهاد

(باب تقرير القسم)

(قال الشافعي) رحمه
الله كل ما حصل مما غنم
من أهل دار الحرب من
شئ قل أو كثر من دار
أو أرض أو غير ذلك
قسم الا الرجال البالغين
فالامام فيهم مخير بين
أن عين أو يقتل أو
يفادى أو يسب وسبيل
ما سبى أو أخذ منهم من
شئ على اطلاقهم سبيل
الغنية وفادى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
رجلا برجلين وينبغي
للإمام أن يعزل خمس
ما حصل بعد ما وصفنا
كاملا ويقر أربعة
أنجاسه لاهلها ثم

يحسب من حضر
القتال من الرجال
المسلمين البالغين ويرضخ
من ذلك لمن حضر من

(باب ما جاء في حبس المفلس)

أهل الذمة وغير البالغين
من المسلمين والنساء
فينفصلهم شيئاً لحضورهم
ويرضخ لمن قاتل أكثر
من غيره وقد قيل
يرضخ لهم من الجميع
ثم يعرف عدد الفرسان
والرجال الذين حضروا
القتال فيضرب كما
ضرب رسول الله صلى
الله عليه وسلم للفرس
سهمين وللفارس سهماً
والرجال سهماً وليس
ملك الفرس شيئاً إنما
ملكه صاحبه لما
تكلف من اتخاذه
واحتمل من مؤنته
وندى الله تعالى إلى
اتخاذه لعدوه ومن
حضر بفرسين فأكثر
لم يعط الا لواحد لانه
لا يليق الا بواحد ولو
أسهم لاثنتين لأسهم لا أكثر

ولا يسهم لراكب دابة
غير دابة الخيل وينبغي
للإمام أن يتعاقد
الخيل فلا يدخل الا
شديد ولا يدخل حطماً
ولا قمحاً ضعيفاً ولا
ضرعاً (قال المزني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل مال يرى في يديه ويظهر منه شيء ثم قام أهل الدين عليه فأثبتوا حقوقهم فان أخرج مالا أو وجد له ظاهر يبلغ حقوقهم أعطوا حقوقهم ولم يحبس وان لم يظهر له مال ولم يوجد له ما يبلغ حقوقهم حبس وبيع في ماله ما قدر عليه من شيء فان ذكر حاجة دعي بالينة عليها وأقبل منه البينة على الحاجة وأن لاشئ له اذا كانوا عدواً ولا خابرين به قبل الحبس ولا أحبسه ويوم أحبسه وبعد مدة أقامها في الحبس وأحلفه مع ذلك كله بالله ما عاك ولا يجدر لغرمائه قضاء في نقد ولا عرض ولا بوجه من الوجوه ثم أخليه وأمنع غرماءه من لزومه اذا خليته ثم لا أعيد لهم الى حبس حتى يأتيوا ببينة أن قد أفاد مالا فان جاؤا ببينة أن قدرى في يديه مال سألته فان قال مال مضاربة لم أعمل فيه أو عملت فيه فلم ينض أو لم يكن لي فيه فضل قبلت ذلك منه وأحلفته ان ساؤا وان جحد حبسته أيضاً حتى يأتي ببينة كما جاء بها أول مرة وأحلفته كما أحلفته فيها ولا أحلفته في واحدة من الحبستين حتى يأتي ببينة وأسأل عنه أهل الخبرة به فيخبروني بمحاجته ولا غاية لحبسه أكثر من المكشف عنه حتى استقر عند الحاكم ما وصفت لم يكن له حبسه ولا ينبغي أن يغفل المسئلة عنه قال وجميع ما رزقه من وجهه من الوجوه سواء من جنابة أو وديعة أو تعدد أو مضاربة أو غير ذلك يخاصون في ماله ما لم يكن لرجل منهم مال بعينه فيأخذ منه ولا يشركه فيه غيره ولا يؤخذ الحرف في دين عليه اذا لم يوجد له شيء ولا يحبس اذا عرف أن لاشئ له لان الله عز وجل يقول وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة واذا حبس الغريم وفلس وأحلف ثم حضر آخر لم يحدث له حبس ولا عين الا أن يحدث له يسر بعد الحبس فيحبس للثاني والاول واذا حبس وأحلف وفلس وخلى ثم أفاد مالا جاز له فيما أفاد ما صنع من عتق وبيع وهبة وغيره حتى يحدث له السلطان وفقاً آخر لان الوقف الاول لم يكن وقف لانه غير رشيد وانما وقف لينعه ماله ويقسمه بين غرمائه فما أفاد آخر افلا وقف عليه واذا فلس الرجل وعليه عروض موصوفة وعين من بيع وسلف وجناية ومهر امرأه وغير ذلك مما الرزقه بوجهه فكله سواء يخاص أهل العروض بيمينها يوم بفلس فما أصابهم اشتري لهم به عرض من شرطهم فان استوفوا حقوقهم فذلك وان لم يستوفوا أو استوفوا أنصافها أو أقل أو أكثر ثم حدث له مال آخر فلا هل العروض أن يقوم لهم ما بقي من عروضهم عند التفليس الثانية فيشتري لهم لان لهم أن يأخذوا عرضهم اذا وجدوا له مالا وبعضها اذا لم يجدوا كلها اذا وجدوا

(باب ما جاء في الخلاف في التفليس)

قلت لابي عبد الله هل خالف أحد في التفليس فقال نعم خالفنا بعض الناس في التفليس فزعم أن الرجل اذا باع السلعة من الرجل بنقد أو الى أجل وقبضها المشتري ثم أفلس والسلعة قائمة بعينها فهي مال من مال المشتري يكون البائع فيها وغيره من غرمائه سواء فقلت لابي عبد الله وما احتج به فقال قال لي قائل منهم أ رأيت اذا باع الرجل أمة ودفعها الى المشتري أما ملكها المشتري ملكاً صحيحاً يحل له وطؤها قلت بلى قال أ رأيت لو وطئها فولدت له أو باعها أو أعتقها أو تصدق بها ثم أفلس أترد من هذا شيئاً وتجعلها رقيقاً قلت لا فقال لانه ملكها ملكاً صحيحاً قلت نعم قال فكيف تنقض الملك الصحيح فقلت نقضته بما لا ينبغي لي ولا لك ولا لمسلم علمه الا أن ينقضه به قال وما هو قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أ رأيت ان لم أثبت لك الخبر قلت اذا نصير الى موضع الجهل أو المعاندة قال انما رواه أبو هريرة وحده فقلت ما نعرف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية الا عن أبي هريرة وحده وان في ذلك الكفاية تثبت بعينها السنة قال أفتوجدنا أن الناس يثبتون لابي هريرة رواية لم يروها غيره أو لغيره قلت نعم قال وأين هي قلت قال أبو

رحمة الله القم الكبير
والشرع الصغير ولا
أشرف رازمازان أغفل
فدفع رجل على واحدة
منه فقد قيل لا يسهم له
لأنه لا يغني عناء الخيل
التي يسهم لها ولا أعلمه
أسهم فيما مضى على
مثل هذه وأما يسهم
للفرس إذا حفر صاحبه
شيئا من الحرب فارسا
فأما إذا كان فارسا إذا
دخل بلاد العدو ثم
مات فرسه أو كان فارسا
بعد انقطاع الحرب
وجع الغنمة فلا يضرب
له ولو جاز أن يسهم له
لأنه ثبت في الديوان حين
دخل لكان صاحبه إذا
دخل ثبت في الديوان ثم
مات قبل الغنمة أحق
أن يسهم له ولو دخل يريد
الجهاد فرض ولم يقا تل
أسهم له ولو كان لرجل
أجير يريد الجهاد فقد
قيل يسهم له وقيل يخير
بين أن يسهم له وقطر
الاجارة أو الاجارة ولا
يسهم له وقيل يرضخ له
(قال) ولو أفلت اليهم

شريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها فأخذنا نحن وأنت به ولم يرو
أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ثبتت روايته غيره قال أجل ولكن الناس أجمعوا عليها فقلت فثبت
أوجب المحبة علينا أن يجمع الناس على حديث أبي هريرة وحده ولا يذهبون فيه إلى توحيه بان الله عز وجل
يقول حرمت عليكم أمهاتكم والآية وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم وقلت له وروى أبو هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال إذا ولغ الكلب في أناء أحدكم فليغسله سبعاً فأخذنا بحديثه كله وأخذت بحملته فقلت
الكلب ينحس الماء القليل إذا ولغ فيه ولم توحيه بان بأقتاده روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الهرة أنها
لا تنحس الماء ونحن وأنت تقول لا تؤكل الهرة فتجعل الكلب قياساً عليها فلا تنحس الماء ولو ولغ الكلب ولم
يرود أبو هريرة فقال قبلنا هذا لأن الناس قبلوه قلت فإذا قبلوه في موضع وموضع وجب عليك وعليهم
قبول خبره في موضع غيره والأفأنت تحكمم فتقبل ما شئت وترد ما شئت قال فقال قد عرفنا أن أبا هريرة روى
أشياء لم يروها غيره مما ذكرنا وحديث المصراة وحديث الأجير وغيره أفتعلم غيره أن يرد رواية قلت نعم أبو
سعيد الخدري روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فصرنا نحن وأنت
وأكثر المفتين إليه وتركت قول صاحبك وإبراهيم النخعي الصدقة في كل قليل وكثيراً ثبته الأرض وقد
يجدان تأويل من قول الله عز وجل وأواجه يوم حصاده ولم يذكر فيه إلا ولا كثيراً من قول النبي صلى الله
عليه وسلم فيما سقى السماء العشر وفيما سقى بالذات نصف العشر قال أجل قلنا وحديث أبي ثعلبة
الخثني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع لا يروى عن غيره علمته الأمن وجه
عن أبي هريرة وليس بالمشهور المعروف الرجال فقبلناه نحن وأنت وخالفنا المكيون واحتجوا بقول الله
عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه الآية وقوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم
إلا ما اضطررتم إليه وبقول عائشة وابن عباس وعبيد بن عمير فزعمنا أن الرواية الواحدة ثبتت بها الحاجة ولا حاجة
في تأويل ولا حديث عن غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال أما ما وصفت
فكما وصفت قلت فإذا جاء مثل هذا فلم تجعله حجة قال ما كانت حجتنا في أن لا نقول قولكم في التفلح
الأهذا قلنا ولا حجة لك فيه لاني قد وجدت نقول وغيرك وتأخذ بعمله فيه قال آخرنا قد رويناه عن علي بن
أبي طالب رضي الله عنه شياً يقولنا قلنا وهذا لا حاجة فيه عندنا وعندك لأن مذهبا معاً اذ ثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم شيء أن لا حاجة في أحدهما قال فانا قلنا لم نعلم أبا بكر ولا عمر ولا عثمان رضي الله عنهم
قضاة بما رويتم في التفلح قلنا ولا رويتم أنهم ولا واحد منهم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا
لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها لا تحرم كل ذي ناب من السباع قال فاكتمينا بالخبر عن النبي صلى الله
عليه وسلم في هذا قلنا ففقيه الكفاية المغنية عما سواها وما سواها تباع لها لا يصنع معها شيئاً ووافقها تباعها
وكانت به الحاجة إليها وان خالفها ترك وأخذت السنة قال وهكذا نقول قلنا نعم في الجملة ولا تنفي بذلك في
التفريع قال فاني لم أنفرد بما عبت على قد شركتي فيه غير واحد من أهل ناحيتك وغيرهم فأخذوا بأحاديث
وردوا أخرى قلت فان كنت جحدتهم على هذا فاشركهم فيه قال إذا بلزمني أن أكون بالخيار في العلم
قلت فقل ما شئت فانك ذهمت ذلك ممن فعله فانتقل عن مثل ما ذهمت ولا تجعل المذموم حجة قال فاني أسألك
عن شيء قلت فسل قال كيف نقضت الملك الصحيح قلت أوترى المسئلة موضعاً فيما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا ولكني أحب أن تعلمني هل تجد مثل هذا غير هذا قلت نعم رأيت داراً بغتاً لك فيها شفعة
أليس المشتري مالكا يجوز بيعه وهبته وصداقه وصدقته فيما ابتاع ويجوز له هدمه وبنائه قال نعم قلت
فإذا جاء النزيل الشفعة أخذ ذلك ممن هو في يديه قال نعم قلت أقرأه نقض الملك الصحيح قال نعم ولكني
نقضته بالسنة وقلت رأيت الرجل يصدق المرأة الامة في دفعها إليها والغنم فتلد الامة والغنم أليس ان

مات الرجل أو المرأة قبل أن يدخل عليها كان ما أصدقها لها قبل موت واحد منهما ما يكرن لها عتق الأمة وبيعها أو بيع الماشية وحري صحبة الملك في ذلك كله قال بلي قلت أفرأيت أن تطلقها قبل تنقوت في الجارية ولا الغنم شيئاً وعوفي يديهما بحاله قال ينتقض الملك ويصير له نصف الجارية والغنم إن لم يكن أولاداً ونصف قيمتها إن كان لها أولاد لأنهم حدثوا في ملكها قلنا فكيف نقضت الملك الصديق قال بالكتاب قلنا فإنا رأينا عبت في مال المفلس شيئاً لا دخل عليه في الشفعة والصدائق مثله أو أكثر قال جعفي فيه كتاب أو سنة قلنا وكذلك جعنا في مال المفلس سنة فكيف خالفها قلت للشافعي فإنا نوافقك في مال المفلس إذا كان حياً وشغلنا فيه إذا مات وجعنا فيه حديث ابن شهاب الذي قد سمعت (قال الشافعي) قد كان فيما قرأنا على مالك أن ابن شهاب أخبره عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعا رجل باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به فإن مات المشتري فصاحب السلعة أسوة الغرماء فقال لي فلم تأخذ به هذا قلت لأنه مرسل ومن خالفنا بمن حكيت قوله وإن كان ذلك ليس عندي له به عذر يخالفه لأنه رد الحديث وقال فيه قولاً واحداً وأنتم بئتم الحديث فلما صرتم إلى تقريره فارقتموه في بعض ووافقتموه في بعض فقال فلم تأخذ بحديث ابن شهاب فقلت الذي أخذت به أولى بي من قبل أن ما أخذت به موصول يجمع فيه النبي صلى الله عليه وسلم بين الموت والأفلاس وحديث ابن شهاب منقطع ولم يخالفه غيره لم يكن مما يشبه أهل الحديث فلوم يكن في ترك حجة الأهذا انبغي لمن عرف الحديث تركه من الوجهين مع أن أبا بكر بن عبد الرحمن يروي عن أبي هريرة حديثاً ليس فيه ما روى ابن شهاب عنه مرسلان كان روى كله فلا أدري عن رواه ولعله روى أول الحديث وقال برأيه آخره (قال الشافعي) وموجود في حديث أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه انتهى بالقول فهو أحق به أشبه أن يكون ما زاد على هذا قولاً من أبي بكر لارواية وإن كان موجوداً في سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن الرجل يبيع السلعة من الرجل فيكون مالكا المبيع يجوز له فيها ما يجوز لأذي المال في المال من وطء أمة وبيعها وعقها وإن لم يدفع ثمنها فإذا أفلس والسلعة بعينها في يدي المشتري كان للبائع التسليط على نقض عقدة المبيع كما يكون للاستشفع أخذ الشفعة وقد كان الشراء صحيحاً فكان المشتري لما فيه الشفعة لومات كان للاستشفع أخذ الشفعة من ورثته كماله أخذها من يديه فكيف لم يكن هذا في الذي يجدين ماله عند معدوم وإن مات كما كان لبايعه ذلك في حياته ماله وكما قلنا في الشفعة وكيف يكون الورثة يعملون عن الميت منع السلعة وانما عنه ورثتها ولم يكن لبيت منعها من أن ينقض بائعها المبيع إذا لم يعط ثمنها كما لا فلا يكون للورثة في حال ما ورثوا عن الميت إلا ما كان لبيت أو أقل منه وقد جعلتم للورثة أكثر مما للورث الذي عنه ملكوها ولو جاز أن يفرق بين الموت والحياة كان الميت أولى أن يأخذ الرجل عين ماله منه لأنه ميت لا يقيّد شيئاً أبداً والحى بفلس فترجى إفادته وأن يقضى دينه فضغتم الأقوى وقويتم الأضعف وتركتم بعض حديث أبي هريرة وأخذتم بعضه قال فليس هذا ما رويناه قلنا وإن لم ترووه فقد رواه ثقة عن ثقة فلا يوهنه أن لا ترووه وكثير من الأحاديث لم ترووه فلم يوهنه ذلك

(بلوغ الرشد وهو الحجر) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله، الحال التي يبلغ فيها الرجل والمرأة رشدهما حتى يكونا يلبان أموالهما قال الله عز وجل ولما بلغوا الثماني حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها أسرافاً وبداراً أن يكبروا (قال الشافعي) فدلّت هذه الآية على أن الحجر ثابت على الثماني حتى يجمعوا خصلتين البلوغ والرشد فالبلوغ استكمال خمس عشرة سنة الذكروا لا نثي في ذلك سواء الأأن يحتمل الرجل أو تحيض المرأة قبل خمس عشرة سنة فيكون ذلك البلوغ ودل قول الله عز وجل فادفعوا إليهم أموالهم على

أسير قبل شترز الغنمة
فقد قيل يسهم له وقيل
لا يسهم له إلا أن يكون
قتال فيقتال فأرى أن
يسهم له ولو دخل تجار
فقاتلوا لم أرباساً أن
يسهم لهم وقيل
لا يسهم لهم ولو جاءهم
مدد قبل تنقضى الحرب
فخضروا منها شيئاً قل
أو شركوهم في الغنمة
فإن انقضت الحرب ولم
يكن للغنمة مانع لم
يشركوهم ولو أن
قائداً فرق جنده في
وجهين فغنم إحدى
الفرقتين أو غنم العسكر
ولم تغنم واحدة منهما
شركوهم لأنهم جيش
واحد وكلهم رداء
لصاحبه قد مضت
خيل المسلمين فغنموا

(١) كتب السراج
البلقيني مانصه الحجر
هو في الأصل بعد
الخلاف في المجلس
والصدقات الموقوفات
وهذا موضعه في الترتيب
وفيه بلوغ الرشد اه
نقله مصححه

بأوطاس غنائم كثيرة
وأكثر العساكر بحنين
فسركوهم وهم مع
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولكن لو كان
قوم مقيمين ببلادهم
نخرجت منهم طائفة
نغنموا لم يشركوهم
وان كانوا منهم قريبا
لان السرايا كانت
تخرج من المدينة
فتغنم فلا يشركهم
أهل المدينة ولو أن
امام باعث جيشين على
كل واحد منهم قائد
وأمر كل واحد منهما
أن يتوجه ناحية غير
ناحية صاحبه من بلاد
عدوهم فغنم أحد
الجيشين لم يشركهم
الآخر فاذا اجتمعوا
فغنموا مجتمعين فهم
كجيش واحد

((باب تفريق
الجنس))

(قال الشافعي) رحمه الله

(١) قوله فجعل في
ايتائهم الخ كذا بالنسخ
التي عندنا ولعل في
زائدة من النسخ اه

مصححه

أنهم اذا جمعوا البلوغ والرشد لم يكن لاحد أن يلى عليهم أموالهم وكانوا أولى بولاية أموالهم من غيرهم
وجازلهم في أموالهم ما يجوز لمن خرج من الولاية ممن ولي نخرج منها ولم يول وان الذكر والانثى فيهما سواء
والرشد والله أعلم بالصلاح في الدين حتى تكون الشهادة جائزة واصلاح المال وانما يعرف اصلاح المال بان
يختبر النسيم والاختبار يختلف بقدر حال المختبر فان كان من الرجال ممن يتبذل فيخاطب الناس استئذ
بمخالطته الناس في الشراء والبيع قبل البلوغ وبعده حتى يعرف أنه يحب توفير ماله والزيادة فيه وأن لا يتلفه
فيما لا يعود عليه نفعه كان اختبار هذا قريبا وان كان ممن يصاب عن الأسواق كان اختبارا بعد قليل من
اختبار الذي قبله (قال الشافعي) ويدفع الى المولى عليه نفقة شهر فان أحسن انفاقها على نفسه وأحسن
شراء ما يحتاج اليه منها مع النفقة اختبر بشئ يسير يدفع اليه فاذا أونس منه توفيره وعقل يعرف به حسن
النظر لنفسه في ابقاء ماله دفع اليه ماله واختبار المرأة مع علم صلاحها بقله تخاطبها في البيع والشراء بعد
من هذا قليلا فيختبرها النساء وذو المحارم بها مثل ما وصفنا من دفع النفقة وما يشتري لها من الادم وغيره
فاذا أنسوا منها صلاحا لمالها تعطي من نفقتها كما وصفت في الغلام البالغ فاذا عرف منها صلاح دفع اليها اليسير
منه فان هي أصلحت دفع اليها المالكات ولم تنكح لا يزيد في رشدها ولا ينقص منه النكاح ولا تركه كالأب يزيد
في رشد الغلام ولا ينقص منه وأيهما نكح وهو غير رشيد وولده ولي عليه ماله لان شرط الله عز وجل أن
يدفع اليه اذا جمع الرشد مع البلوغ وليس النكاح بواحد منهما وأيهما صار الى ولاية ماله فله أن يفعل في ماله
ما يفعل غيره من أهل الاموال وسواء في ذلك المرأة والرجل وذات زوج كانت أو غير ذات زوج وليس
الزوج من ولاية مال المرأة بسبيل ولا يختلف أحد من أهل العلم علمته أن الرجل والمرأة اذا صار كل واحد
منهما الى أن يجمع البلوغ والرشد سواء دفع أموالهما اليهما لانهم ما من اليتامى فاذا صار الى أن يخرج
من الولاية فهما كغيرهما يجوز لكل واحد منهما ما في ماله ما يجوز لكل من لا يولى عليه غيره فان قال قائل
المرأة ذات الزوج مفارقة للرجل لا تعطي المرأة من ماله باغير اذن زوجها قيل له كتاب الله عز وجل في أمره
بالدفع الى اليتامى اذا بلغوا الرشد يدل على خلاف ما قلت لان من أخرج الله عز وجل من الولاية لم يكن
لاحد أن يلى عليه الا بحال يحدث له من سفه وفساد وكذلك الرجل والمرأة أو حق يلزمه لمسلم في ماله فاما
ما لم يكن هكذا فالرجل والمرأة سواء فان فرق بينهما فاعلم أن تأتي يبرهان على فرق بين المجتمع فان قال
قائل فقد روي أن ليس للمرأة أن تعطي من ماله شيئا باغير اذن زوجها قيل قد سمعناه وليس بثابت فلزمنا
أن نقول به والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الاثر ثم المعقول فان قال فاذكر القرآن قلنا الآية التي أمر
الله عز وجل بدفع أموالهم اليهم وسوى فيها بين الرجل والمرأة ولا يجوز أن يفرق بينهما باغير خبر لازم فان
قال أفتجد في القرآن دلالة على ما وصفت سوى هذا قيل نعم قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفوا
أقرب للتعفو ولا تنسوا الفضل بينكم ان الله بما تعملون بصير فدلّت هذه الآية على أن على الرجل أن يسلم
الى المرأة نصف مهرها كما كان عليه أن يسلم الى الاجنبيين من الرجال ما وجب لهم ودلت السنة على أن
المرأة مسلطة على أن تعفو من ماله وان بد الله عز وجل الى العفو وذكر أنه أقرب للتعفو وسوى بين المرأة
والرجل فيما يجوز من عفو كل واحد منهما ما وجب له يجوز عفو اذ ادفع المهر كله وكان له أن يرجع
بنصفه فغناه جازا لم يدفعه فكان لهما أن تأخذ نصفه فعفته جاز لم يفرق بينهما في ذلك وقال عز وجل وأتوا
النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا فجعل (١) في ايتائهم ما فرض
لهن من فريضة على أزواجهن يدفعونه اليهن دفعهم الى غيرهم من الرجال ممن وجب له عليهم حق بوجه
وحل الرجال أكل ما طاب نساؤهم عنه نفسا كالحل لهم ما طاب الاجنيون من أموالهم عنه نفسا وما طابوا
هم لازواجهم عنه نفسا لم يفرق بين حكمهم وحكم أزواجهم والاجنبيين غيرهم وغير أزواجهم فيما أوجبه

من دفع حقرتين وأحل ما بين عنقه نفساً من أموالهن وحرّم من أموالهن ما حرّم من أموال الاجنبيين فيما ذكرت وفي قول الله عز وجل وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن أحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً الآية وقال عز وجل فإن خنتن أن لا يقيم أحد ودائته فلا جناح عليهما فيما افتدت به فأحله إذا كان من قبل المرأة كالحلل للرجل من مال الاجنبيين بغير توقيت شيء فيه ثلث ولا أقل ولا أكثر وحرّمه إذا كان من قبل الرجل كالحرم أموال الاجنبيين أن يغمصوها قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن واد الآية فلم يفرق بين الزوج والمرأة في أن لكل واحد منهما أن يوصي في ماله وفي أن دين كل واحد منهما لازم له في ماله فإذا كان غذاً كذا كان لها أن تعطى من ماله ما شاءت بغير إذن زوجها وكان لها أن تجس مهرها وتهبه ولا تضع منه شيئاً وكان لها إذا طلقها أخذ نصف ما أعطاه إلا نصف ما اشترت لها ودونه إذا كان لها المهر كان لها حبه وما أشبهه فان قال قائل فإن السنة في هذا قلت (أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن حبيبة بنت سهل الانصارية كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج لصلوة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله فقال ما شأنك فقالت لا أنا ولا ثابت بن قيس لزوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وأجلس في أهلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن مولد أصفية بنت أبي عبيد أنها اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر (قال الشافعي) فذلت السنة على ما دل عليه القرآن من أنها إذا اختلعت من زوجها حل لزوجها الاخذ منها ولو كانت لا يجوز لها في ماله ما يجوز لزوجها لا يجزى عايه من الرجال ما حل له خلعه فان قال قائل وأين القياس والمعقول قلت إذا أباح الله تعالى لزوجها ما أعطته فهذا لا يكون إلا لمن يجوز له ماله وإذا كان ماله يورث عنه أو كانت تمنعه زوجها فيكون لها فهي كغيرها من ذوى الأموال قال ولو ذهب ذاهب إلى الحديث الذي لا يثبت أن ليس لها أن تعطى من دون زوجها إلا ما أذن زوجها لم يكن له وجه إلا أن يكون زوجها ولياً لها ولو كان رجل وولي الرجل أو امرأة فوهبت له شيئاً لم يحل له أن يأخذ منه لأن هبتها له كهبته لغيره لزمه أن يقول لا تعطى من ماله أدرهما ولا يجوز لها أن تباع فيه ولا يتباع ويحكم لها أو عليها حكم المحجور عليه ولو زعم أن زوجها شر يك لها في ماله أسأل بالنصف فان قال نعم قيل فتصنع بالنصف الآخر ما شاءت ويصنع بالنصف ما شاء فان قال ماقول أو أكثر قلت فأجعل لها من ماله شيئاً فان قال ماله امرهون له قيل له فبكم هو امرهون حتى تقتديه فان قال ليس امرهون قيل له فقل فيه ما أحببت فهو لا شر يك لها في ماله وليس له عندك وعندنا أن يأخذ من ماله أدرهما وليس ماله امرهون افتتكه وليس زوجها ولياً لها ولو كان زوجها ولياً لها وكان سفيهاً أخرجنا ولا يتهم يديه ووليته غيره عليها ومن خرج من هذه الأقاويل لم يخرج إلى أثر يتبع ولا قياس ولا معقول وإذا جاز للزوجة أن تعطى من ماله الثلث لا يزيد عليه فلم يجعلها مولى عليها ولم يجعل زوجها شريكاً ولا ماله امرهون في يديه ولا هي ممنوعة من ماله ولا تخلى بينها وبينه ثم يجزى لها بعد زمان الخراج الثلث والثلث بعد زمان حتى يتفد ماله ما منعها ماله ولا خلاها وياؤه والله المستعان فان قال هو نكحها على اليسر قيل أفرايت أن نكحت مفلسة ثم أيسرت بعد عنده أيدعها أو ماله فان قال نعم فقد أخرجها من الخبز وان قال لا فقد منعها ما لم تغرمه أو أرايت إذا قال غريمه فلا أثر كها تخرج ماله أضرارا قيل أفرايت أن غرق قمل غي جميله فوجدناه غير جميله أو غرق قمل غي موسرة فوجدناه مفلسة أيقص عنه من صلواتها أو رده عليها شيء أو أرايت إذا قال هذا في المرأة فإذا كان الرجل ديناً موسراً فنكح شريفة وأعلمنا أنهم لا ينكحها إلا بيسره ثم خدعها فتصدق بماله كله فإذا جاز ذلك له فقد ظلمها

قال الله تعالى وأعلموا
أنما أغنم من شيء الآية
وروى أن جبير بن
مطعم قال إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لما
قسم سهم ذي القربى
بين بني هاشم وبني
المطلب أتيتهم أنا
وعثمان بن عفان رضي
الله عنه فقلنا يا رسول
الله هؤلاء اخواننا من
بني هاشم لا ننكر
فضلهم لكنك الذي
وضعك الله به منهم
أرايت اخواننا من
بني المطلب أعطيتهم
وتركتنا وانما قربنا
وقرباتهم واحدة فقال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم انما بنو
هاشم وبني المطلب
شيء واحد هكذا وشبك
بين أصابعه وروى جبير
ابن مطعم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يعطى بني عبد شمس ولا
بني نوفل من ذلك شيئاً
(قال الشافعي) فيه عطى
سهم ذي القربى في ذي
القربى حيث كانوا ولا

بمنعها من ما لها بأباح له وان قال أجبرها بأن تباع له ما يتجهز به مثلها لان هذا مما يتعامل به الناس عندنا
وذا أن المرأة تصدق ألف درهم ويتجهز بأكثر من عشرة آلاف وتكون مفلسة لا يتجهز الا بشيها
وبساطها وما يتعامل الناس به أن لرحل القلس ذا المروءة يتكح المومرة فتقول يكون قيسا على مالي على
هذا اتنا كحاوي يستنقى من ماها وما أشبه هذا مما وصفت ويحسن مما يتعامل الناس وللعاكم الحكم على
ما يجب ليس على ما يحمل ويتعامل الناس عليه (قال الشافعي) والحجة تمكن على من خالفنا أكثر مما
وصفت وفي أقل مما وصفت حجة ولا يستقيم فيها قول الامعي كتاب الله عز وجل والسنة والآثار والقياس
من أن صدقها مال من مالها وان لها اذا بلغت الرشد أن تفعل في مالها ما يفعل الرجل لافرق بينهما وبينه

(باب الجبر على البالغين) (١)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى الجبر على البالغين في آيتين من كتاب الله عز وجل وهما قول الله تبارك وتعالى
فليكتب وليمل الذي عليه الحق ويتق الله ربه ولا يجنس منه شيئا فان كان الذي عليه الحق سفيا أو ضعيفا
أولا يستطيع أن يعمل خوفا لمل وليه بالعدل (قال الشافعي) وانما خاطب الله عز وجل بفرائض البالغين
من الرجال والنساء وجعل الاقرار له فكان موجودا في كتاب الله عز وجل أن أمر الله تعالى الذي عليه الحق
أن يعمل هو وان املاء اقراره وخذ ابدل على جواز الاقرار على من أقرب له ولا يأمر والله أعلم أحدا أن يعمل بقدر
الا البالغ وذلك أن اقرار غير البالغ وصمته وانكاده سواء عند أهل العلم فيما حفظت عنهم ولا أعلمهم اختلفوا
فيه ثم قال في المرأة الذي عليه الحق أن يعمل فان كان الذي عليه الحق سفيا أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يعمل هو
فليمل وليه بالعدل وأثبت الرأية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يعمل هو وأمر وليه بالاملاء
عليه لانه أقامه فيما لا غنا به عنه من ماله مقامه (قال الشافعي) قد قيل والذي لا يستطيع أن يعمل يحتمل
أن يكون المغلوب على عقله وهو أشبه معانيه والله أعلم والآية الاخرى قول الله تبارك وتعالى وابتلوا
اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم فأمر عز وجل أن يدفع اليهم
أموالهم اذا جعوا بلوغا ورشدا قال واذا أمر بدفع أموالهم اليهم اذا جعوا أمرين كان في ذلك دلالة على
أنهم ان كان فيهم أحد الامرين دون الآخر لم يدفع اليهم أموالهم واذا لم يدفع اليهم فذلك الجبر عليهم كما كانوا
لو أنس منهم رشدا قبل البلوغ لم يدفع اليهم أموالهم فكذلك لو بلغوا ولم يؤنس منهم رشدا لم يدفع اليهم أموالهم
ويثبت عليهم الجبر كما كان قبل البلوغ وهكذا قلنا نحن وهم في كل أمر يكمل بأمرين أو أمور فاذا نقص واحد
لم يقبل فرغنا أن شرط الله تعالى ممن ترضون من الشهداء عدلان حران مسلمان فلو كان الرجلان حزين
مسلمين غير عدلين أو عدلين غير حزين أو عدلين حزين غير مسلمين لم تجز شهادتهم ما حتى يستكملوا الثلاث
(قال الشافعي) وان التنزيل في الجبرين والله أعلم مكتفي به عن تفسيره وان القياس ليدل على الجبر آيات
اذا كان معقولا أن من لم يبلغ من قارب البلوغ وعقل محجور عليه فكان بعد البلوغ أشد تعصيرا في عقله
وأكثر افساد الماله ألا يحجر عليه والمعنى الذي أمر بالجبر عليه له فيه ولو أنس منه رشدا فدفع اليه ماله ثم علم
منه غير الرشدا أعيد عليه الجبر لان حاله انتقلت الى الحال التي ينبغي أن يحجر عليه فيها كما يؤنس منه العدل
فتجوز شهادته ثم تتغير قدرته ثم تغير فأونس منه عدل أجيزت وكذلك ان أنس منه اصلاح بعد افساد أعطى
ماله والنساء والرجال في هذا سواء لان اسم اليتامى يجمعهم واسم الابلاء يجمعهم وان الله تعالى لم يفرق بين
النساء والرجال في أموالهم وان خرج الرجل والمرأة من أن يكونا مولىين جازا للمرأة في مالها ما جاز للرجل في
ماله ذات زوج كانت أو غير ذات زوج سلطانها على مالها سلطان الرجل على ماله لا يفترقان (قال الشافعي)
في قول الله عز وجل وابتلوا اليتامى انما هو اختباروا اليتامى قال فيختبر الرجال والنساء بقدر ما يمكن فيهم
والرجل الملازم للسرق والمخالط للناس في الاخذ والاعطاء قبل البلوغ ومعه وبعد لا يغيب بعد البلوغ أن

يفضل أحد على أحد
حضر القتال أو لم يحضر
الاسم في الغيبة
كسهم العامة ولا فقير
على غنى ويعطى الرجل
سهمين والمرأة تسهما
لانهم أعطوا باسم
القربة فان قيل فقد
أعطى صلى الله عليه
وسلم بعضهم مائة
وسق وبعضهم أقل قيل
لان بعضهم كان ذوا ولد
فاذا أعطاه حظه وحظ
غيره فقد أعطاه أكثر
من غيره والدلالة على
صحة ما حكيت من
التسوية أن كل من
لقيت من علماء
أصحابنا لم يختلفوا في
ذلك وان باسم القربة
أعطوا وان حديث
جبر بن مطعم أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قسم سهم ذي
القربى بين بني هاشم
(١) هذه الترجمة نقلها
هنا السراج البلقيني من
تراجم الموارث التي
جرت عليها نسخ الربيع
كتبه محمده

يعرف حاله بما مضى قبله ومعه وبعد فيعرف كيف هو في عقله في الاخذ والاعطاء وكيف هو في دينه والرجل القليل المخالطة للناس يكون اختباراً بطأ من اختبار هذا الذي وصفت فاذا عرفه خاصته في مدة وان كانت أطول من هذه المدة فقد لوه وجدوا نظره لنفسه في الاخذ والاعطاء وشهدوا له أنه صالح في دينه حسن النظر لنفسه في ماله فقد صار هذا إلى الرشدي الدين والمعيش ويؤمر وليهم ما يدفع ماله ما إليها (قال الشافعي) وإذا اختبر النساء أهل العدل من أهلها ومن يعرف حالها بالصلاح في دينها وحسن النظر لنفسها في الاخذ والاعطاء صارت في حال الرجلين وان كان ذلك منها بطأ منه من الرجلين لقلته خلطتها بالعامية وهو من المخالطة من النساء الخارجة إلى الأسواق الممتنة لنفسها أهمل منه من الصائفة لنفسها كما يكون من أحد الرجلين أبعد فاذا بلغت المرأة الرشيد والرشد كما وصفت في الرجل أمر وليها بدفع ماله إليها (قال الشافعي) وقد رأيت من الحكام من أمر باختبار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع إليه القليل من ماله فان أصح فيه دفع إليه ما بقي وان أقسده فيه كان الفساد في القليل أيسر منه في الكل ورأينا هذا وجهاً من الاختبار حسناً والله أعلم وإذا دفع إلى المرأة ماله والرجل فسوء كانت المرأة بكراً أو متزوجة عند زوج أو وثيباً كما يكون الرجل سواء في حالته وهي تلك من ماله ما يملك من ماله ويجوز لها في ماله ما يجوز له في ذلك عند زوج كانت أو غير زوج لا فرق في ذلك بينهما وبينه في شيء مما يجوز لكل واحد منهما في ماله فكذلك حكم الله عز وجل فيها وفيه ودلالة السنة وإذا تكلمت فصد أقوالاً من ماله ما تصنع به ما شئت كما تصنع بما سواه من ماله

(باب الخلاف في الحجر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالفنابعض الناس في الحجر فقال لا يحجر على حر بالغ ولا على حرة بالغة وان كانا سفهين وقال لي بعض من يذب عن قوله من أهل العلم عند أصحابه أسألك من أين أخذت الحجر على الحرين وهما مالكان لا ماله ما فذ كرت له ما ذ كرت في كلبى أو معناه أو بيضه فقال فانه يدخل عليك فيه شيء فقلت وما هو قال أرايت اذا أعتق المحجور عليه عبده فقلت لا يجوز عتقه قال ولم قلت لا يجوز للمولود ولا للامكاتب أن يعتقا قال لانه اتلاف لماله قلت نعم قال أفليس الطلاق والعتاق لغير ما وجدتهما واحد قلت من ذلك له وكذلك لو باع رجل فقال لعنت أو أقرر رجل بحق فقال لعنت لزمه البيع والافرار وقيل له لعنت لنفسك وعليها قال أفيفترق العتق والطلاق قلت نعم عندنا وعندك قال وذي ف وكلاهما اتلاف للمال قلت له ان الطلاق وان كان فيه اتلاف للمال فان الزوج مباح له بالنكاح شيء كان غير مباح له قبله ومجموع إليه تحریم ذلك المباح ليس تحریم لماله بلية عليه غيره انما هو تحریم بقوله من قوله أو فعل من فعله وكما كان مسلطاً على الفرج دون غيره فكذلك كان مسلطاً على تحریمه دون غيره ألا ترى أنه يموت فلا تورث عنه امرأته ويبيعهها فلا تحل لغيره بمهرته ولا يبيعه ويورث عنه عبده ويبيع عليه فيملكه غيره ويبيعه فيملكه غيره فالعبد مال بكل حال والمرأة غير مال بحال انما هي متعة لا مال لمولود تنفق عليه وتنتع اتلافه ألا ترى أن العبد يؤذن له في النكاح والتجارة فيكون له الطلاق والمساك دون سيده ويكون إلى سيده أخذ ماله كما اذا لم يكن عليه دين لان المال ملك والفرج بالنكاح متعة لا ملك كالمال وقتل له تأولت القرآن في البين مع الشاهد فلم تصب عندنا تأويله فأبطلت فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وجدت القرآن يدل على الحجر على البالغين فتركته وقلت له أنت تقول في الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال قولاً وكان في القرآن تنزيل يحتمل خلاف قوله في الظاهر قلنا بقوله قلنا هو أعلم بكتاب الله عز وجل ثم وجدنا صاحبكم يروى الحجر عن ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نال فهمهم ومعهم القرآن قال وأي صاحب قلت أخبرنا محمد بن الحسن أو غيره من أهل

وبني المطلب (قال الشافعي) رحمه الله ويفرق ثلاثة أجناس الجنس على من سمي الله تعالى على اليتامى والمساكين وابن السبيل في بلاد الاسلام يحصون ثم يوزع بينهم لكل صنف منهم سهمه لا يعطى لاحد منهم سهم صاحبه فقد مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه فمنهم من قال يرد على أهل السهمان الذين ذكروهم الله تعالى معه لاني رأيت المسلمين قالوا فبين سمي له سهم من الصدقات فلم يوجد رد على من سمي معه وهذا مذهب يحسن ومنهم من قال يضعه الامام حيث رأى على الاجتهاد للاسلام وأهله ومنهم من قال يضعه في الكراع والسلاح والذي اختار أن يضعه الامام في كل أمر حصن به

الصدق في الحديث أو هـ ما عن يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه قال ابتاع عبد الله بن جعفر
 ببيع فقال علي رضي الله عنه لا تبن عثمان فلا يجزئ عليك فأعلم بذلك ابن جعفر الزبير قال الزبير أنا شريك
 في بيعك فأتى علي عثمان فقال أجبر علي هذا فقال الزبير أنا شريكه فقال عثمان أجبر علي رجل شريكه
 الزبير ففعل رضي الله عنه لا يطالب الجرا لا هو براه الزبير لو كان الجرا باطلا قال لا يجبر علي حر بالغ وذلك
 عثمان بل كلهم يعرف الجرا في حديث صاحبك قال فان صاحبنا أبا يوسف رجع الى الجرا قلت ما زاده
 رجوعه اليه قوة ولا وهنه تركه اياه ان تركه وقد رجع اليه فانه أعلم كيف كان مذهبه فيه فقال وما أنكرت
 قلت زعمت أنه رجع الى أن الحر اذا ولى ماله برشد يؤنس منه فاشترى وباع ثم تغيرت حاله بعد رشد أحد
 عليه الجرا وكذلك قلنا ثم زعم أنه اذا حدث عليه الجرا بطل كل بيع باعه قبله وشراء أفرأيت الشاهد
 يعدل فتجوز شهادته ثم تغير حاله أينقض الحكم بشهادته أو ينفذ ويكون متغيرا من يوم تغير قال قد قال
 ذلك فأنكرناه عليه (قال الشافعي) فقال فهل خالف شيئا مما تقول في الجرا واليتامى من الرجال والنساء
 أحد من أصحابك قلت أما أحد من متقدمي أصحابي فلم أحفظ عن واحد منهم خلافا لشي مما قلت وقد
 بلغني عن بعضهم مثل ما قلت قال فهل أدركت أحدا من أهل ناحيتك يقول بخلاف قولك هذا قلت قد
 روي لي عن بعض أهل العلم من ناحيتنا أنه خالف ما قلت وقلت وقال غيرنا في مال المرأة اذا تزوجت رجلا قال
 فقال فيه ما اذا قلت ما لا يضرك أن لا تسمعه ثم حكيت له شيئا كنت أحفظه وكان يحفظه فقال ما يشكل
 الخطأ في هذا على سامع يعقل (قال الشافعي) فزعم لي زاعم عن قائل هذا القول أن المرأة اذا انكحت
 رجلا بمائة دينار جبرت أن تشتري بهما ما يتجهز به مثلها وكذلك لو انكحت بعشرة دراهم فان طلقها قبل
 أن يدخل بها رجع عليهم بنصف ما اشترت (قال الشافعي) ويزعمه أن يقاسمها نورة وزينخا ونضوحا
 قال فان قال قائل فإدخل علي من قال هذا القول قيل له يدخل عليه أكثر ما يدخل على أحد أو على غيره
 فان قال ما هو قيل له قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة
 فنصف ما فرضتم وما فرض ودفع مائة دينار فزعم قائل هذا القول أنه يرد بنصف متاع ليس فيه دنائير
 وهذا خلاف ما جعل الله تبارك وتعالى له فان قال قائل انما قلنا هذا لاننا نرى أن واجبا عليها (قال الربيع)
 يعني أن واجبا عليها أن تجهز بما أعطاها وكان عليه أن يرجع بنصف ما تجهز به في قولهم وفي قول
 الشافعي لا يرجع إلا بنصف ما أعطاها دنائير كانت أو غيرها لانه لا يوجب عليها أن تجهز إلا أن نشاء وهو معنى
 قول الله تبارك وتعالى فنصف ما فرضتم

(الصلح)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أملى علينا الشافعي رحمه الله قال أصل الصلح أنه بمنزلة البيع فإجاز في
 البيع جاز في الصلح وما لم يجز في البيع لم يجز في الصلح ثم يتشعب ويقع الصلح على ما يكون له ثمن من الجراح
 التي لها أرش وبين المرأة وزوجها التي لها عليه صداق وكل هذا يقوم مقام الأثمان ولا يجوز الصلح عندى
 الأعلى أمر معروف كما لا يجوز البيع الأعلى أمر معروف وقد روى عن عمر رضي الله عنه الصلح جائز بين
 المسلمين الأصلح أحل حراما أو حرم حلالا ومن الحرام الذي يقع في الصلح أن يقع عندى على المجهول الذي
 لو كان بيعا كان حراما واذا مات الرجل وورثته امرأة أو ولدا أو كلاله فصالح بعض الورثة بعضا فان وقع
 الصلح على معرفة من المصالح والمصالح بمقوقهم أو أقرار بعقوقهم وتقابض المتصالحان قبل أن
 يتفرقا فالصلح جائز وان وقع على غير معرفة منهم ما يبلغ حقهما أو حق المصالح منهم ما يجز الصلح كما لا يجوز
 بيع مال امرئ لا يعرفه واذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى في العبد أو غيره أو ادعى عليه جناية عدا
 أو خطأ فصالحه مما ادعى من هذا كله أو من بعضه على شيء قبضه منه فان كان الصلح والمسدعى عليه يقربا فالصلح

الاسلام وأهله من سد
 ثغر أو أعداد كراع
 أو سلاح أو إعطاء أهل
 البلاء في الاسلام نفلا
 عند الحرب وغير الحرب
 أعداد الزيادة في
 تعزيز الاسلام وأهله
 على ما صنع فيه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فانه أعطى المؤلفة
 ونفل في الحرب وأعطى
 عام حنين نفر من
 أصحابه من المهاجرين
 والانصار أهل حاجة
 وفضل وأكثرهم أهل
 حاجة ونرى ذلك كله
 من سمة والله أعلم
 وما احتج به الشافعي
 في ذوى القربى أن روى
 حديثا عن ابن أبي ليلى
 قال لقيت عليا رضي
 الله عنه فقلت له بأبي
 وأمي ما فعل أبو بكر
 وعمر في حقكم أهل
 البيت من الخس فقال
 علي أما أبو بكر رحمه
 الله فلم يكن في زمانه
 انخاس وما كان فقد
 أوفائه وأما عمر فلم يزل
 يعطيناه حتى جاءه مال

جائز بما يجوز به البيع كان الصلح نقداً أو نسيئةً وإذا كان المدعى عليه ينكر فالصلح باطل وهم على أصل
 حقه ما ويرجع المدعى على دعواه والمعطى بما أعطى وسواء إذا أقسدت الصلح قال المدعى قد أبرأك مما
 ادعيت عليك أو لم يقله من قبل أنه انما أبرأه على أن يتم له ما أخذ منه وليس هذا بأكثر من أن يبيعه البيع
 الفاسد فإذا لم يتم له ففساد يرجع كل واحد منهما على أصل ملكه كما كنا قبل أن يتبايعا فإذا أراد الرجلان
 الصلح وكره المدعى عليه الاقرار فلا بأس أن يقر رجل أجني على المدعى عليه بما ادعى عليه من خيانة أو
 مال ثم يؤدي ذلك عنه صلحا فيكون صحيحا وليس للذي أعطى عن الرجل أن يرجع على المصالح المدعى
 عليه ولا للمصالح المدعى أن يرجع على المدعى عليه لأنه قد أخذ العوض من حقه إلا أن يعقد الصلحهما على
 فساد فيكونون كما كانوا في أول ما تداوا قبل الصلح قال ولو ادعى رجل على رجل حقاً في دار فأقر له بدعواه
 وصالحه من ذلك على ابل أو بقراً أو غنماً أو رقيقاً أو بزمو صوف أو دنائيراً أو دراهم موصوفة أو طعام إلى أجل
 مسمى كان الصلح جائزاً كما يجوز لبيع ذلك إلى ذلك الأجل ولو ادعى عليه شقاص من دار فأقر له به ثم صالحه
 على أن أعطاه بذلك بيتاً معروفة من الدار ملكاً له أو سكنى له عدد سنين فذلك جائز كما يجوز لو اقتسمه أو تشاركى
 شقصه في دار ولكنه لو قال أصالحك على سكنى هذا المسكن ولم يسم وقتاً كان الصلح فاسداً من قبل أن هذا
 لا يجوز كالأول ابتدأه حتى يكون إلى أجل معلوم وهكذا الصلح على أن يكر به هذه الأرض سنين يزرعها أو
 على شقص من دار أخرى مسمى ذلك وعرف جاز كما يجوز في البيوع والكراء وإذا لم يسم به لم يجوز كما لا يجوز في
 البيوع والكراء (قال الشافعي) ولو أن رجلاً أشرع ظله أو جناحاً على طريق نافذة فخاصمه رجل لينعه
 منه فصالحه على شيء على أن يدعه كان الصلح باطلاً لأنه أخذ منه على ما لا يملك ونظر فإن كان اشراعه غير
 مضر خلى بينه وبينه وإن كان مضر منعه وكذلك لو أراد اشراعه على طريق رجل خاصة ليس بنافذ
 أو لقوم فصالحه أو صالحوه على شيء أخذوه منه على أن يدعوه يشرعه كان الصلح في هذا باطلاً من قبل أنه
 انما أشرع في جدار نفسه وعلى هواء لا يملك ما تحته ولا فوقه فإن أراد أن يثبت خشبة ويصنع بينه
 وبينهم الشرط فليجعل ذلك في خشب يحمله على جدرانهم وجداره فيكون ذلك شراء يحمل الخشب ويكون
 الخشب بأعيانه موصوفاً أو موصوف الموضع أو يعطيهم شيئاً على أن يقرروا له خشب يشرعه ويشهدون
 على أنفسهم أنهم أقرروا له هذا الخشب ومبلغ شروعه بحق عرفوه فلا يكون لهم بعده أن ينزعوه
 قال وإن ادعى رجل حقاً في دار وأرض فأقر له المدعى عليه وصالحه من دعواه على خدمة عبد أو ركوب دابة
 أو زراعة أرض أو سكنى داراً أو شيء مما يكون فيه الاجارات ثم مات المدعى والمدعى عليه أو أحدهما فالصلح
 جائز ولو رثة المدعى السكنى والركوب والزراعة والخدمة وما صالحهم عليه المصالح (قال الشافعي) ولو
 كان الذي تلف الدابة التي صالح على ركوبها أو المسكن الذي صالح على سكنه أو الأرض التي صولح على
 زراعتها فإن كان ذلك قبل أن يأخذ منه المصالح شيئاً فهو على حقه في الدار وقد انتقضت الاجارة
 وإن كان بعدما أخذ منه شيئاً ثم من الصلح بقدر ما أخذان كان نصفاً وثلثاً أو ربعاً وانتقض من الصلح
 بقدر ما بقي يرجع به في أصل السكن الذي صولح عليه قال وهكذا الصلح على عبد بعينه أو ثوب بعينه
 أو دار بعينها فلم يقبضه حتى هلك انتقض الصلح ويرجع على أصل ما أقر له به ولو كان صالحه على عبد بصفة
 أو غير صفة أو ثوب بصفة أو دنائيراً أو دراهم أو كسبل أو وزن بصفة ثم الصلح بينهما وكان عليه مثل الصفة
 التي صالحه عليها ولو صالحه على ربع أرض مشاع من دار معلومة جاز ولو صالحه على أذرع من دار مسماة
 وهو يعرف أذرع الدار ويعرفه المصالح جاز وهذا كجزء من أجزاء وإن كان صالحه على أذرع وهو
 لا يعرف الذرع كله لم يجوز من قبل أنه لا يدرى كم قدر الذرع فيها ثلثاً أو ربعاً أو أكثر وأقل ولو صالحه على
 طعام جزاف أو دراهم جزاف أو عبد جزاف فإن استحق ذلك قبل القبض أو بعده بطل الصلح وإن هلك قبل
 القبض بطل الصلح ولو كان صالحه على عبد بعينه ولم يرد العبد فله خيار الرجوع فإن اختار أخذه جاز الصلح

السوس والاهواز أو
 قال مال فارس الشافعي
 يشك وقال عمر في
 حديث مطراً وحديث
 آخران في المسلمين
 خلة فإن أحببتم تركتم
 حقكم فجعلناه في خلة
 المسلمين حتى يأتيئنا مال
 فأوفيكهم حقكم منه
 فقال العباس لا تطمعه
 في حقنا فقلت يا أبا
 الفضل ألسنا من أحق
 من أجاب أمير المؤمنين
 ورفع خلة المسلمين فتوفي
 عمر قبل أن يأتيه مال
 في قضيناه وقال الحكم
 في حديث مطر
 أو الآخران عمر رضى
 الله عنه قال لكم حقاً
 ولا يبلغ على إذ كنتم
 أن يكون لكم كاه فان
 شئتم أعطيكم منه
 بقدر ما أرى لكم فأبينا
 عليه الا كاه فأبى أن
 يعطينا كله (قال
 الشافعي) رحمه الله
 للنازع في سهم ذي
 القربى أليس مذهب
 العلماء في القديم
 والحديث أن الشيء

وان اختار رده رد الصلح (قال الربيع) قال الشافعي: بعد لا يجوز شراء عبد بعينه ولا غيره الى أجل
ويكون له خيار رويته من قبل أن البيع لا يعدو بيع عين يراها المشتري والبايع عند تباعيهما وبيع صفة
مضمونة الى أجل معلوم يكون على صاحبها أن يأتي بهما من جميع الارض وهذا العبد الذي بعينه الى أجل إن
تلف بطل البيع فهذا امره يتم فيه البيع ومرة يبطل فيه البيع والبيع لا يجوز الا أن يتم في كل حال
(قال الشافعي) وهكذا كل ما صلحه عليه بعينه مما كان غائباً عنه فله فيه خيار الرؤية (قال الربيع)
رجع الشافعي عن خيار رؤيته شيء بعينه (قال الشافعي) ولو قبضه فهلك في يده وبه عيب رجع بقيمة
العيب ولو لم يجد عيباً ولكنه استحق نصفه أو سهم من ألف سهم منه كان لبايع العبد الخيار في أن يجز
من الصلح بقدر ما في يده من العبد ويرجع بقدر ما استحق منه أو ينقض الصلح كله (قال الربيع)
الذي يذهب اليه الشافعي أنه اذا بيع الشيء فاستحق بعضه بطل البيع كله لان الصفقة جمعت شيئاً حلالاً
وحراماً فبطل كله والصلح مثله (قال الشافعي) ولو ادعى رجل حقاً في دار فأقر له رجل أخيه على المدعى
عليه وصالحه على عبد بعينه فهو جائز وان وجد بالعبد عيباً فرده أو استحق لم يكن له على الاخيه شيء ورجع
على دعواه في الدار وهكذا الوصلح على عرض من العروض ولو كان الاجتبي صالحه على دنائير أو دراهم
أو عرض بصفة أو عبد بصفة فدفعه اليه ثم استحق كان له أن يرجع عليه بمثل تلك الدنانير والدراهم وذلك
العرض بتلك الصفة ولو كان الاجتبي انما صلحه على دنائير بأعيانها فهي مثل العبد بعينه يعطيه اياها
وان استحققت أو وجد عيباً فردها لم يكن له على الاجتبي تباعة وكان له أن يرجع على أصل دعواه والاجتبي
اذا كان صالح غير ادعى المدعى عليه فظوع بما أعطى عنه فليس له أن يرجع به على صاحبه المدعى عليه وانما
يكون له أن يرجع به اذا أمره أن يصالح عنه قال ولو ادعى رجل على رجل حقاً في دار فصالحه على بيت
معروف سنين معلومة يسكنه كان جائزاً أو على سطح معروف بيت عليه كان جائزاً فان انهدم البيت أو
السطح قبل السكنى رجع على أصل حقه وان انهدم بعد السكنى تم من الصلح بقدر ما سكن وبات وانقض
منه بقدر ما بقي ولو ادعى رجل حقاً في دار وهي في يد رجل عارية أو ودعة أو كراء تصادق على ذلك أو قامت
به بينة فلا خصومة بينه وبين من الدار في يده ومن لم ير أن يقضي على الغائب لم يقبل منه فيها بينة وأمره أن
خاف على بينته الموت أن يشهد على شهادتهم - م - ولو أن الذي في يده أقر له بدعواه لم يقض له بأقراره لانه أقره
فيما لا يملك ولو صلحه على شيء من دعواه فالصلح جائز والمصالح متطوع والجواب فيه كالجواب في المسائل
قبلها من الاجتبي يصالح عن الدعوى ولو ادعى رجل على رجل شيئاً لم يسمه فصالحه منه على شيء لم يجز الصلح
وكذلك لا يجوز لو ادعى في شيء بعينه حتى يقر فاذا أقر جاز ولو أقر في دعواه التي أجملها فقال أثبت صادق
فيما ادعت على فصالحه منه على شيء كان جائزاً لا يجوز لو تصادق على شراء لا يعلم الا بقولهما وان لم يسم
الشراء فقال هذا ما اشتريت منك مما عرفت وعرفت فلا تباعة لي قبلك بعد هذا في شيء مما اشتريت منك ولو كانت
الدار في يدي رجلين فتداعيا كلهما فاصطلحا على أن لا أحدهما الثلث والاخر الثلثين أو بيتاً من الدار والاخر
ما بقي فإن كان هذا بعد اقرارهما جاز وان كان على الجحد فلا يجوز وهما على أصل دعواهما ولو ادعى
رجل على رجل دعوى فصالحه منها على شيء بعدما أقر له بدعواه غير أن ذلك غير معلوم بينة تقوم عليه فقال
المصالح الذي ادعى عليه صالحته من هذه الارض وقال الآخر بل صالحته من ثوب فالقول قوله مع يمينه
ويكون خصمه في هذه الارض (قال أبو محمد) أصل قول الشافعي أنهم اذا اختلفا في الصلح اختلفا
وكأن على أصل خصوصتهم ما مثل البيع سواء اذا اختلفا لخالق أو لم يكن بينهما بيع بعد الايمان (قال
الشافعي) ولو كانت دار بين ورثة فادعى رجل فيها دعوى وبعضهم غائب أو حاضر فأقر له أحدهم ثم صلحه
على شيء بعينه دنائير أو دراهم مضمونة فالصلح جائز وهذا الوارث المصالح متطوع ولا يرجع على اخوته بشيء

اذا كان منصوصاً في
كتاب الله مبيناً على
لسان نبيه صلى الله
عليه وسلم أو فعله أن
عليهم قبوله وقد ثبت
سهمهم في آيتين من
كتاب الله تعالى وفي فعل
رسول الله صلى الله
عليه وسلم بخبر الثقة
لا معارض له في اعطاء
النبي صلى الله عليه
وسلم غنياً لادين عليه
في اعطائه العباس بن
عبد المطلب وهو في
كرامة له يعول عامة
بنى المطلب دليل
على أنهم استحقوا
بالقرابة لا بالحاجة كما
أعطى الغنية من
حضرها لا بالحاجة
وبذلك من استحق
المسيرات بالقرابة
لا بالحاجة وكيف جاز لك
أن تريد ابطال البين
مع الشاهد بأن تقول هي
بخلاف ظاهر القرآن
وليست مخالفة له ثم تجد
سهم ذي القربى
منصوصاً في آيتين من
كتاب الله تعالى ومعهما

مما أدى عنهم لأنه أدى عنهم بغير أمرهم إذا كانوا منكرين له عراه ولو صالحه على أن يحقه له دون اخوته
 فانما اشترى منه حقه دون اخوته وان أنكر اخوته كل لهم خصما فان قدر على أخذ حقه كان له وذات
 لهم الشفعة معه بقدر حشر قههم وان لم يقدر عليه رجع عليه بالصلح فأخذ منه وكان لا يخرقها فأقر له به
 نصيبه من حقه (قال الشافعي) ولو أن دارا في يدي رجلين ودارا في يدي رجل فيها حقتا أنكر أحدهما
 وأقر الآخر وصالحه على حقه منها خاصة دون حق أخيه فالصلح جائز وان أراد أخوه أن يأخذ بالشفعة مما
 صالح عليه فله ذلك ولو أن رجلين ادعيا دارا في يدي رجل وقالوا ميراث لنا نحن أينا وأنكر ذلك الآخر رجل
 ثم صالح أحدهما من دعواه على شيء فالصلح باطل قال ولو أقر لأحدهما فصاحه من ذلك الذي أقر له به على
 شيء كان لأخيه أن يدخل معه فيما أقر له بالنصف لانهما نسب ذلك إلى أنه بينهما نصفين ولو كانت المسئلة
 بحالها فادعى كل واحد منهما عليه نصف الأرض انقضى في يديه فأقر لأحدهما بالنصف وبجحد الآخر كان
 النصف الذي أقر له به دون المجهود وكان المجهود على خصومه ولو صالحه منه على شيء كان ذلك له دون صاحبه
 ولو أقر لأحدهما بجميع الأرض وانما كان يدعى نصفها فان كان لم يقبل الآخر بأن له النصف فله الكلى
 لا يرجع به عليه الآخر وان كان في أصل دعواه أنه زعم أن له النصف ولهذا كان له أن يرجع عليه
 بالنصف قال ولو ادعى رجلان على رجل دارا ميرا فأقر لهما بذلك وصالح أحدهما من دعواه على شيء
 فليس لأخيه أن يشركه فيما صالحه عليه وله أن يأخذ بالشفعة ولو ادعى رجل على رجل دارا فأقر له بها
 وصالحه بعد الاقرار على أن يسكنها الذي في يديه فهي عارية ان شاء أتمها وان شاء لم يمتها وان كان لم يقبل
 له الأعلى أن يسكنها فالصلح باطل وصالح على أصل خصومه ما ولو أن رجلا اشترى دارا فبناها مسجدا
 ثم جاء رجل فادعاهما فأقر له بالفي المسجد بما ادعى فان كان فضل من الدار فضل فهو له وان كان لم يتصدق
 بالمسجد فهو له ويرجع عليه ببقية ما حصد من داره ولو صالحه من ذلك على صلح فهو جائز قال وان أنكر
 المدعى عليه فأقر والذين المسجد والدار بين أظهرهم وصالحوه كان الصلح جائزا وإذا باع رجل من
 رجل دارا ثم ادعى فيها رجل شيئا فأقر البائع له وصالحه فالصلح جائز وشك ذلك الوغصب رجل من رجل
 دارا فباعها أو لم يبيعها وادعى فيها رجل آخر دعوى فصاحه بعد الاقرار من دعواه على شيء كالصلح جائزا
 وذلك لو كانت في يده عارية أو ودبعة وإذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فأقر له بها ثم جحد ثم صالحه
 فالصلح جائز ولا يضره الجحد لانها ثبتت له بالاقرار الاول اذا تصادقا أو قامت بينة بالاقرار الاول فان أنكر
 المصالح الآخذ لثمن الدار أن يكون أقر له بالدار وقال انما صالحته على الجحد فالقول قوله مع عينه والصلح مردود
 وهما على خصومه ما ولو صالح رجل من دعوى أقر له بها على خدمة عبده سنة فقتل خطأ انتقض الصلح ولم
 يكن على المصالح أن يشتري له عبدا غيره بخدمة ولا على رب العبد أن يشتري له عبدا غيره بخدمة قال
 وهكذا لو كان له سكنى بيت فهدمه انسان أو أنه هدم ولو كان الصلح على خدمة عبده سنة فباعه المولى
 كان للشئرى الخيار ان شاء أن يجيز البيع ويكون لهذا الملك ولهذا الخدمة فعل وان شاء أن يرد البيع
 رده به فله فيه قول ثان ان البيع منتقض لانه محمول بينه وبينه ولو كانت المسئلة بحالها فاعتقه
 السيد كان العتق جائزا وكانت الخدمة عليه الى منتهى السنة يرجع بها على السيد لان الاجارة بيع من
 البيوع عندنا لانه قرضه مادام المستأجر سالما قال ولصاحب الخدمة أن يخدمه غيره ويؤجره غيره في مثل
 عمله وليس له أن يخرج من المصر الا باذن سيده ولو ادعى رجل في دار دعوى فأقر بها المدعى عليه وصالحه
 منها على عبده قيمته ما تدرهم ومائة درهم والعبد بعينه فلم يقبض المصالح العبد حتى جنى على حراً وعبد فسواء
 ذلك كله وللصالح الخيار في أن يقبض العبد ثم يفيديه أو يسلمه فيباع أو يردده على سيده وينقض الصلح وليس
 له أن يجيز من الصلح بقدر المائة ولو كان قبضه ثم جنى في يديه كان الصلح جائزا وكان كعبد اشتراه ثم جنى

سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فترده
 أرايت لو عارضك
 معارض فثبت سهم
 ذى القربى وأسقط
 الباقى والمساكين
 وابن السبيل ما جئتك
 عليه الا كفى عليك

(تفرق ما أخذ من
 أربعة أخماس النية
 غير الموقوف عليه)

(قال الشافعي) رحمه
 الله وينبغي للوالى أن
 يحصى جميع من فى
 البلدان من المقاتلة
 وهم من قد احتلم أو
 استكمل خمس عشرة
 سنة من الرجال ويحصى
 الذرية وهم من دون
 المحتلم ودون خمس
 عشرة سنة والنساء
 صغيرهم وكبيرهم
 ويعرف قدر نفقاتهم
 وما يحتاجون اليه من
 مؤناتهم بقدر معاش
 مثلهم فى بلدانهم
 ثم يعطى المقاتلة فى كل
 عام عطاءهم والذرية
 والنساء ما يكفىهم - م
 لستهم فى كسوتهم

وهكذا العين والبئر وإذا ادعى رجل عود خشبة أو ميزاب أو غير ذلك في جدار رجل فصالحه الرجل من دعواه على شيء إذا أقر له به ولو ادعى رجل زرعاً في أرض رجل فصالحه من ذلك على دراهم مسمية فذلك جائز لأن له أن يبيع زرعاً أخضر من يقضه ولو كان الزرع لرجلين فادعى رجل فيه دعوى فصالحه أحدهما على نصف الزرع لم يجز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر ولا يجز هذا على أن يقطع منه شيئاً حتى يردى وإذا ادعى رجل على رجل دعوى في دار فصول منها على دار أو عبد أو غيره فله فيها خيار الرؤية كما يكون في البيع فإن أقر أن قدره قبل الصلح فلا خيار له إلا أن يتغير عن حاله التي رآه عليها قال وإذا ادعى رجل على رجل دراهم فأقر له بها ثم صالحه على دينانير فإن تقابضاً قبل أن يتفرقاً جاز وإن تفرقاً قبل أن يتقابضاً كانت له عليه الدراهم ولم يجز الصلح ولو قبض بعضاً وبقي بعض جاز الصلح فيما قبض وانتقض فيما لم يقبض إذا رضى ذلك المصالح الآخذ منه الدينانير (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يجوز شيء من الصلح لأنه صالحه من دينانير على دراهم يأخذها فكان هذا مثل الصرف لو بقي منه درهم انتقض الصرف كله وهو معنى قول الشافعي في غير هذا الموضع وإذا ادعى رجل شقفاً في دار فأقر له به المدعى عليه وصالحه منه على عبدين أو ثياب بأعيانها أو موصوفة إلى أجل مسمى فذلك جائز وليس له أن يبيع ما صالحه من ذلك قبل أن يقبضه كالأمر أن يكون له أن يبيع ما اشتري قبل أن يقبضه والصلح يبيع ما جاز فيه جاز في البيع وما رد فيه رد في البيع وسواء موصوف أو بعينه لا يبيعه حتى يقبضه وهكذا كل ما صالح عليه من كيل أو عين موصوف ليس له أن يبيعه منه ولا من غيره حتى يقبضه لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام إذا ابتاع حتى يقبض وكل شيء ابتاع عندنا بمنزلة ذلك أنه مضمون من مال البائع فلا يبيع ما ضمه من مال غيره وإذا ادعى رجل على رجل دعوى فأقر له بها فصالحه على عبدين بأعيانها فما قبض أحدهما ومات الآخر قبل القبض فالمصالح بالخيار في رد العبد ويرجع على حقه من الدار أو أجازة الصلح بحصة العبد المقبوض ويكون له نصيبه من الدار بقدر حصة العبد الميث قبل أن يقبضه ولو كان الصلح على عتقات بطل الصلح وكان على حقه من الدار ولو لم يمت ولو كان رجل حتى عليه فقتله خيرين أن يجيز الصلح ويتبع الجاني أو يرد الصلح ويتبعه رب العبد البائع له وهكذا الوقت له عبد أو حر ولو كان الصلح على خدمة عبده سنة فقتل العبد فأخذ مال كحقيقته فلا يجز المصالح ولا رب العبد على أن يعطيه عبداً مكانه فإن كان استخدمه شيئاً جاز من الصلح بقدر ما استخدمه وبطل من الصلح بقدر ما بطل من الخدمة ولو لم يمت العبد ولكنه جرح جرحاً فاختار سيده أن يدعه يباع كان كالموت والاستحقاق ولو ادعى رجل على رجل شيئاً فأقر له به فصالحه المقر على مسيل ماء فإن سمي له غرض الأرض التي يسيل عليها الماء وطولها ومنتهاهما فجاز إذا كان ملك الأرض لم يجز إلا بأن يقول يسيل الماء في كذا وكذا لوقت معلوم كالأمر الجوز الكراء إلا إلى وقت معلوم وإن لم يسم إلا مسيلاً لم يجز ولو صالحه على أن يسقي أرضه من نهر أو عين وقتاً من الأوقات لم يجز ولكنه يجوز له لو صالحه بثلاث العين أو ربعا وكان ملك تلك العين وهكذا الوصالحه على أن يسقي ما شية له شهر من مائه لم يجز وإذا كانت الدار لرجلين لأحدهما منها أقل مما للآخر فلهما صاحب النصيب الكثير إلى القسم وكرهه صاحب النصيب القليل لأنه لا ينبغي له منه ما ينتفع به أجبرته على القسم وهكذا لو كانت بين عدد فكان أجدهم ينتفع والآخر لا ينتفعون أجبرتهم على القسم الذي دعا إلى

فسوى فقد تكون
الاخوة متفاضلي
الغناء عن الميت في
الصلة في الحياة والحفظ
بعد الموت ورأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قسم لمن
حضر الوقعة من
الاربعة الانحسار على
العدد فسوى ومنهم
من يغني غاية الغناء
ويكون الفتوح على
يديه ومنهم من يكون
محضراً إما غير نافع وإما
ضاراً بالجن والهزيمة
فلما وجدت الكتاب
والسنة على التسوية كما
وصفت كانت التسوية
أولى من التفضيل على
النسب أو السابقة ولو
وجدت الدلالة على
التفضيل أرجح بكتاب
أو سنة كنت إلى
التفضيل بالدلالة مع
الهوى أسرع (قال
الشافعي) وإذا قرب
القهر من الجهاد
ورخصت أسعارهم
أعطوا أقل ما يعطى
من بعدت دأره وغلا

القسم وجعلت الآخرين نصيبهم ان شأوا واذا كان الضرر عليهم جميعا لم أقسم انما يقسم اذا كان أحدهم يصير الى منفعة وان قلت (١)

(الحالة)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي املأه قال والقول عندنا والله تعالى أعلم ما قال مالك ابن أنس ان الرجل اذا حال الرجل على الرجل بحق له ثم أفلس المحال عليه أو مات لم يرجع المحال على المحيل أبدا فان قال قائل ما الجنة فيه قال مالك بن أنس أخبرنا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطلق الغني ظلم واذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع فان قال قائل وما في هذا مما يدل على تقوية قولك قيل أرايت لو كان المحال يرجع على المحيل كما قال محمد بن الحسن اذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلسا هل (١) يصير المحال على من أحيل أرايت لو أحيل على مفلس وكان حقه نائبا عن المحيل هل كان يزداد بذلك الاخير ان أسير المفلس والاخفة حيث كان ولا يجوز الا أن يكون في هذا اما قولنا اذا برئت من حقل وضمنه غيري فالبراءة لا ترجع الى أن تكون مضمونة واما لا تكون الحوالة جائزة فكيف يجوز أن أكون بريئا من دينك اذا أحلتك لو حلفت وحلفت مالك على حق برزاقنا أفلس عدت على بشئ بعد برئت منه بأمر قد رضى به جائر ابن المسلمين واخرج محمد بن الحسن بأن عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبه لا توى على مال مسلم وهو في أصل قوله يطل من وجهين ولو كان ثابتا عن عثمان لم يكن فيه حجة انما شاك فيه عن عثمان ولو ثبت ذلك عن عثمان احتمل حديث عثمان خلافه واذا أحال الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للجنال أن يرجع على المحيل من قبل أن الحوالة تحوّل حق من موضعه الى غيره وما تحوّل لم يعدد والحوالة المخالفة للحمالة ما تحوّل عنه لم يعدد الا بتجديد عودته عليه وتأخذ المحال عليه دون المحيل بكل حال (٢)

(١) (وفي باب الدعوى من اختلاف العراقيين) (قال الشافعي) واذا ادعى الرجل الدعوى قبل الرجل في دار أو دين أو غير ذلك فانكر ذلك المدعى قبله الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر لذلك فان أباحنيقة كان يقول في هذا جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الانكار وقال أبو حنيفة كيف لا يجوز هذا وأجوز ما يكون الصلح على الانكار اذا وقع الاقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي) واذا ادعى الرجل على الرجل دعوى فانكر المدعى عليه ثم صالح من دعواه على شيء وهو منكر فالقياس أن يكون الصلح باطلا من قبل أنا لا نجيز الصلح الا بما يجوز به اليسوع من الاثمان الحلال المعروفة واذا كان هذا هكذا عندنا وعند من أجاز الصلح على الانكار كان هذا اعوضا والعوض كله ممن ولا يصلح أن يكون العوض الا ما صادق عليه المعوض والمعوض الا أن يكون معناني هذا أثر يلزم مثله فيكون الاثر أولى من القياس ولست أعلم فيه أثر يلزم مثله قال الشافعي وبه أقول واذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب والمطلوب متغيب فان أباحنيقة كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح مردود لان المطلوب متغيب عن الطالب وهكذا لو أخذ دين عليه وهو متغيب كان قوله ما يجيء على ما وصفت لك (قال الشافعي) واذا صالح الرجل الطالب وهو غائب أو أنظره صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جائز ولا يبطل بالتغيب شيئا أجيزه في الحضور لان هذا ليس من معاني الاكراه الذي أُرده

(٢) (وفي اختلاف العراقيين في باب الحوالة والكفالة والدين) ولو كانت حوالة والحوالة معقول فيها أنهم اتحول حق على رجل الى غيره فاذا تحولت عن رجل لم يجز أن يعود عليه ما تحول عنه الا بتجديد عودته عليه وتأخذ المحال عليه دون المحيل بكل حال (وفي الترجمة المذكورة أيضا) واذا أفلس المحال =

سعره وهذا وان تفاضل عدد العطية تسوية على معنى ما يلزم كل واحد من الفريقين في الجهاد اذا أَرادَهُ وعليهم أن يغزوا اذا غزوا ويرى الامام في اغرائهم رأيه فان استغنى بمجاهده بعدد وكثرة من قربه أغرائهم الى أقرب المواضع من مجاهدتهم واختلف أصحابنا في اعطاء الذرية ونساء أهل التي عظمهم من قال يعطون وأحسب من حجتهم فان لم يفعل فؤوتهم تلزم رجالهم فلم يعطهم الكفاية فيعطيه كمال الكفاية ومنهم من قال اذا أعطوا ولم يقاتلوا فليسوا بذلك أولى من ذرية الاعراب ونسائهم ورجالهم الذين لا يعطون من التي (قال الشافعي) حدثني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحداثان أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ما أحد الا وله في

(١) قوله هل يصير المحال على من أحيل كذا بالاصول التي بأيدينا وحرر كتبه معجزة

(باب الضمان) (١)

(١) هكذا ترجم السراج البلقيني وقال ترجم عليه في الاصل الكفالة والجمالة اذ

هذا المال حق الا ما ملكت ايمانكم اعطيه او منعه (قال الشافعي) وهذا الحديث يحتمل معاني منها ان نقول ليس أحد بمعنى (١) حاجته من الصدقة او معنى أنه من أهل البني الذين يغزون الاول في مال السقي أو الصدقة حق وكان هذا أولى معانيه فان قيل ما دل على هذا قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة لا حظ فيها لغني ولا لذي مرة مكتسب والذي أحفظ عن أهل العلم أن الاعراب لا يعطون من الشيء (قال) وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان

(١) قوله في الهامش بمعنى حاجة كذا في الاصل ولعله بمعنى ذي حاجة أي محتاج ونأمل اه معجحه

(٢) قوله فلامتحمل عليه هكذا في النسخ في هذا الموضع وسأتي بعد أسطر فلامتحمل عنه والمسئلة واحدة في الموضعين فخرر الصواب من أصل صحيح كتبه معجحه

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله واذا تحمل أو تكفل الرجل عن الرجل بالدين فبات الجبل قبل يجل الدين فلا يتحمل (٢) عليه أن يأخذه بما جمل له به فاذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والجبل ولم يكن لورثة الجبل أن يرجعوا على المحمول عنه بما دفعوا عنه حتى يجل الدين وهكذا الوماث الذي عليه الحق كان الذي له الحق أن يأخذه من ماله فان عجز عنه لم يكن له أخذه حتى يجل الدين (أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال اذا تحمل أو تكفل الرجل عن الرجل بدين فبات المحمل قبل أن يجل الدين فلا يتحمل عنه أن يأخذ بما جمل له به فاذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والجبل ولم يكن لورثة الجبل أن يرجعوا على المحمول عنه بما دفعوا عنه حتى يجل الدين وهكذا الوماث الذي عليه الحق كان الذي له الحق أن يأخذه من ماله فاذا عجز عنه لم يكن له أن يأخذ حتى يجل الدين (قال الشافعي) واذا كان للرجل على الرجل المال فكفل له به رجل آخر فرب المال أن يأخذهما وكل واحد منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفي ماله اذا كانت الكفالة مطلقة فاذا كانت الكفالة بشرط كان الغريم أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم بشرط له واذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به على فلان أو شهدك به عليه فهو دأوما أشبه هذا فان له ضامن لم يكن ضامنا لشيء من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد به بوجوده فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضمنا وانما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة واذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما يعرفه ويعرف لمن هو فالضمان له لازم ترك الميت شيئا ولم يتركه فاذا كفل العبد المأذون له في التجارة فالكفالة باطلة لان الكفالة استهلاك مال لا كسب مال فاذا كنا نمنعه أن يستهلك من ماله شيئا قل أو كسب فكذا نمنعه أن يكفل فيغرم من ماله شيئا قل أو كثر أخبرنا ابن عيينة عن هرون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة ابن المخارق قال جلت جملة وأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت فقال يا قبيصة المسئلة حرمت الا في ثلاث رجل تحمل جمالة فحلت له المسئلة وذكر الحديث (قال الشافعي) ولو أقر لرجل أنه كفل له بمال على أنه بالخيار وانكر ما كقول له الخيار ولا يئنه بينهما فن جعل الاقرار واحدا أحلفه ما كفل له الا على أنه بالخيار وأبرأه والكفالة لا تجوز بخيار ومن زعم أنه ببعض عليه اقراره فيلزمه ما يضره ألزمه الكفالة بعد أن يحلف المكفول له لقد جعل له كفالة بت لا خيار فيه والكفالة بالنفس على الخيار لا تجوز واذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مال الا أن يسمى مالا كفل به ولا يلزم الكفالة بمحد ولا قصاص ولا عقوبة لا تلزم الكفالة الا بالاموال ولو كفل له بما لزم رجلا في جروح عمد فان أراد القصاص فالكفالة باطلة وان أراد أرش الجراح فهو له والكفالة لازمة لانها كفالة بمال واذا اشترى رجل من رجل دارا فضمن له رجل عهدها أو خلاصها فاستحق الدار رجوع المشتري بالثمن على الضامن ان شاء لا به ضمن له

= عليه فان أبا حنيفة كان يقول لا يرجع على الذي أحاله حتى يموت المحال عليه ولا يترك مالا وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع اذا أفلس هذا وبه يأخذ يعني أبا يوسف (قال الشافعي) الحوالة تحويل حق فليس له أن يرجع وذكر في الكفالة واذا أئجل الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحتال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للحوالة أن يرجع على المحيل من قبل أن الحوالة تحول حق من موضعه الى غيره وما تحول لم يعد والحوالة مخالفة للجمالة

خلافه او اختلاس مال يسلّم واذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه ثم أخذ منه كفيلاً آخر بنفسه ولم يبرأ
الاول فكلاهما كفيل بنفسه (١)

أهل النبي كما وافق زيان
رسول الله صلى الله
عليه وسلم بمعمل عن
الصدقة وأهل الصدقة
بمعمل عن أهل النبي
(قال الشافعي) والعطاء
الواجب في النبي لا يكون
الالبالغ يطبق مثله
القتال (قال) ابن عمر
رضي الله عنهم اعرضت
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام أحد وأنا
ابن أربع عشرة سنة
فردني وعرضت عليه
يوم الخندق وأنا ابن
خمس عشرة سنة فأجازني
وقال عمر بن عبد العزيز
هذا فرق بين المقاتلة
والذرية (قال الشافعي)
فان كملها أعمى
لا يقدر على القتال
أبداً أو منقوص الخلق
لا يقدر على القتال أبداً
لم يفرض له فرض
المقاتلة وأعطى على
كفاية المقام وهو شبهه
بالذرية فان فرض
لصحح ثم خرج من
المقاتلة وان مرض
طويلاً يرجى أعطى

(١) وفي اختلاف العراقيين في الكفالة والحالة والدين) واذا كان لرجل على رجل دين فكفل له به
عنه رجل فان أباحيفته كان يقول للطالب أن يأخذ أيهما شاء فان كانت حرالة لم يكن له أن يأخذ الذي
أحاله لأنه قد أبرأه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الاصل فيه ما جعلا له
حيث قبل منه الكفيل فقد أبرأه من المال الا أن يكون المال قد توى قبل الكفيل فيرجع به على الذي عليه
الاصل وان كان كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه كان له أن يأخذ أيهما شاء في قوله ما جعلا (قال
الشافعي) واذا كان للرجل على الرجل المال وكفل له به رجل آخر فارب المال أن يأخذهما وكل واحد
منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفى ماله اذا كانت الكفالة مطلقة فان كانت الكفالة بشرط كان
للغيرم أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم يشرط له واذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه ثم
أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فان أباحيفته كان يقول هما كفيلان جميعاً وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
قد برئ الكفيل الاول حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) واذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه
ثم أخذ منه كفيلاً آخر بنفسه ولم يبرأ الاول فكلاهما كفيل بنفسه واذا كفل الرجل للرجل دين غير
مسمى فان أباحيفته كان يقول هو ضامن له وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان
في ذلك لأنه ضمن شيئاً مجهولاً غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل اضمن ما قضى له به القاضي عليه من
شيء وما كان لك عليه من حق وما شهدك به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) واذا
قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان أو شهدك به عليه شهوداً وما أشبه هذا فان ضامن لم يكن
ضامناً من قبل أنه قد قضى له ولا يقضى ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد له فلما كان
هذا هكذا لم يكن هذا ضمناً وانما يلزمه الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة واذا
ضمن الرجل دين ميت بعد موته وسماه ولم يترك الميت وفاء ولا شيئاً ولا قليلاً ولا كثيراً فان أباحيفته كان
يقول لا ضمان على الكفيل لان الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن وبه يأخذ وقال
أبو حنيفة ان ترك شيئاً من الكفيل بقدر ما ترك وان كان ترك وفاء فهو ضامن لجميع ما تكفل به (قال
الشافعي) واذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما يعرفه ويعرف لمن هو فالضمان له لازم ترك الميت شيئاً ولم
يترك واذا كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة فان أباحيفته كان يقول كفالة باطلة لانهم معروف
وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول كفالة جائزة لانهم معروف (قال الشافعي)
واذا كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة فان الكفالة باطلة لان الكفالة استهلاك مال لا كسب مال فاذا
كنا نمنعه أن يستهلك من ماله شيئاً قل أو كثر فكذلك نمنعه أن يتكفل فيغرر من ماله شيئاً قل أو كثر (وذكر
الشافعي) جملة العبيد في تراجم الكتابة وسأيت ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى والمراد به تحمل المكاتبين
بعضهم من بعضهم ﴿ وفي الدعوى واليمينات ﴾ (قال الشافعي) واذا ادعى رجل على رجل كسالة بنفس
أو مال فجحد الآخر فان على المدعي الكفالة البينة فان لم يكن له بينة فعلى المنكر اليمين فان حلف برئ وان
نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعي فان حلف لزمه ما ادعى عليه وان نكل سقط عنه غير أن الكفالة
بالنفس ضعيفة وقال أبو حنيفة على مدعي الكفالة البينة فان لم يكن بينة فعلى المنكر اليمين فان حلف برئ
وان نكل لزمته الكفالة ﴿ وفي تراجم الايمان من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل قبل =

(الشركة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال شركة المفاوضة باطل ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إن لم تكن شركة المفاوضة باطلاً إلا أن يكونا شرعيين يكن بعدان المفاوضة خلط المال والعمل فيه وإقسام الربيع في هذا بأس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشركين لها شركة عنان وإذا اشترى كالمفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما عند المعنى فالشركة صحيحة ومارزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشترى فيه من تجارة أو اجارة أو كنز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وإن زعم أن المفاوضة عندهما بأن يكونا شرعيين في كل ما أفاد ابوجه من الوجود بسبب المال وغيره فالشركة بينهما فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشترى الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كذا فيكون بينهما رأيت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخاطبا بما أكان يجوز رأيت رجلاً وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأفاد ما لا من عمل أو هبة أن يكون الآخر له فيه شريكاً لقد أنكروا أقل من هذا (١)

== الشافعي رضي الله عنه فإنا نقول فبين حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل أنه إن استثنى في حالته أن لا مال عليه فلا حث عليه وإن لم يستثن ذلك فعليه المال وهو حائث (قال الشافعي) ومن حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل لم يحث لأن النفس غير المال قال فإنا نقول فبين حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفل بالوكيل له بكفالة عن رجل ولم يعلم أنه وكيل للذي حلف عليه فإنه إذا لم يكن علم بذلك ولم يكن ذلك الرجل من وكلائه وحشمه ولم يعلم أنه من سببه فلا حث عليه وإن كان ممن علم ذلك منه فإنه حائث (قال الشافعي) وإذا حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفل لوكيله لم يحث علم أنه وكيله أو لم يعلم إلا أن يكون نوى أن لا يتكفل لرجل بكفالة يكون له عليها في سبيل نفسه فإن نوى هذا فتكفل لوكيله في مال المحلوف حث وإن كان كفل في غير مال المحلوف لم يحث وكذلك إن كفل لوالده أو زوجته أو ابنه لم يحث انتهى

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب الشركة والعق وغيره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجلان شركة مفاوضة ولأحدهما ألف درهم والآخر كثر من ذلك فإن أباح في نفسه رحمه الله كان يقول ليست هذه بمفاوضة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي يمي يقول هذه مفاوضة جائز والمال بينهما نصفان (قال الشافعي) وشركة المفاوضة باطل ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إن لم تكن شركة المفاوضة باطلاً إلا أن يكونا شرعيين بعدان المفاوضة خلط المال والعمل فيه وإقسام الربيع فهذا بأس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشركين لها شركة عنان فإذا اشترى كالمفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة ومارزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشترى كافيته من تجارة أو اجارة أو كنز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وإن زعم أن المفاوضة عندهما بأن يكونا شرعيين في كل ما أفاد ابوجه من الوجود بسبب المال أو غيره فالشركة فيه فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشترى الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كذا فيكون بينهما رأيت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخاطبا بما أكان يجوز رأيت رجلاً وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأفاد ما لا من عمل أو هبة أن يكون الآخر له فيها شريكاً لقد أنكروا أقل من هذا وترجم في أثناء تراجم الاقرار باب الشركة وفي أوله قال الشافعي ولا شركة مفاوضة وإذا أقر صانع من صناعته لرجل بشئ أسكاف أقر لرجل بخف أو غسال أقر لرجل بشئ فذلك عليه دون شريكه إلا أن يقر شريكه معه وإذا كانا شرعيين فالشركة كلها ليست بمفاوضة وأي الشرعيين أقر فاعلم يقر على نفسه دون صاحبه وأقرار الشريك ومن لا شريك له سواء وفي باب المزابنة ولا يجوز أن يكون أخيراً على شئ وهو شريك وذلك مثل أن يقول الطحن لي هذه البنية ولك منها ربع أو ما أشبه ذلك اهـ

كالمفاوضة (قال) ويخرج العشاء للمقاتلة كل عام في وقت من الاوقات والذرية على ذلك الوقت وإذا صار مال النقي إلى الرائي ثم مات ميت قبل أن يأخذ عطائه أعطيه ورثته فإن مات قبل أن يصير إليه مال ذلك العام لم يعطه ورثته (قال) وإن فضل من النقي مئتي بعد ما وصفت من اعطاء العطايا وضعه الامام في اصلاح الحصون والازدياد في السلاح والكرع وكل ما قوى به المسلمون فإن استغنوا عنه وكلت كل مصلحة لهم فرق ما بقي منه بينهم على قدر ما يستحقون في ذلك المال (قال الشافعي) وإن ضاق عن مبلغ العطاء فرقه بينهم بالغاما بلغ لم يجبس عنهم منه شئ (قال) ويعطى من النقي مرزق الحكماء وولاة الاحداث والصلاة لاهل النقي وكل من قام بأمر أهل

(الوكالة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي إسماء قال وإذا وكل الرجل الرجل بوكالة فليس للوكيل أن يوكل غيره مرض الوكيل أو أراد الغيبة أو لم يرد هالان الموكل رضي بوكالته ولم يرض بوكالة غيره وإن قال وله أن يوكل من رأى كان ذلك له برضا الموكل وإذا وكل الرجل الرجل بوكالة ولم يقل له في الوكالة أنه وكاله بأن يقر عليه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يهب فإن فعل فافعل من ذلك كله باطل لأنه لم يوكله به فلا يكون وكيلاً فيما لم يوكله وإذا وكل الرجل الرجل بطلب حذله أو قصاص قبلت الوكالة على تثبيت البيعة فإذا حضر الحد أو القصاص لم أحده ولم أخص حتى يحضر الحد ودله والمقتص له من قبل أنه قد يعزله فيبطل القصاص ويعفو وإذا كان لرجل على رجل مال وهو عنده فباعه رجل فذكر أن صاحب المال وكاله وصدقه الذي في يده المال لم أجبه على أن يدفعه إليه فإذا دفعه إليه لم يبرأ من المال بشئ إلا أن يقر صاحب المال بأنه وكاله أو تقوم بيعة عليه بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكالة ديناً على رب المال لم يجبر الذي في يده المال أن يعطيه إياه وذلك أن إقراره إياه به إقرار منه على غيره ولا يجوز إقراره على غيره وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشئ أثبت القاضي بيئته على الوكالة وجعله وكيلاً حضر معه الخصم أو لم يحضر معه وليس الخصم من هذا بسبيل وإذا شهد الرجل لرجل أنه وكاله بكل قليل وكثيره ولم يزد على هذا قالو كاله غير جائزة من قبل أنه وكاله يبيع القليل والكثير ويحفظه ويدفع القليل والكثير وغيره فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجز أن يكون وكيلاً حتى يبين الوكالات من بيع أو شراء أو ودعة أو خصومة أو عمارة أو غير ذلك (قال الشافعي) وأقبل الوكالة من الحاضر من الرجال والنساء في العذر وغير العذر وقد كان على رضي الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلى حاضر فقبل ذلك عثمان وكان يوكل قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب ولا أحسبه إلا كان يوكله عند عمر ولعل عند أبي بكر وكان على يقول إن للخصومة قحماً وإن الشيطان يحضرها (١)

(جماع ما يجوز إقراره إذا كان ظاهراً)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أقر ما عر عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا فرجه وأمر أن ينسأ أن يغدو على امرأه رجل فإن اعترفت بالزنا فاربعها (قال الشافعي) وكان هذا في معنى ما وصفت من حكم الله تبارك وتعالى أن للراء وعليه ما أظهر من القول وأنه أمين على نفسه فمن أقر من البالغين غير المغاوين على عقولهم بشئ يلزمه به عقوبة في بدنه من حد أو قتل أو قصاص أو ضرب أو قطع لزمه ذلك الإقرار حراً كان (١) وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها قال وإذا أعطى الرجل الرجل متاعاً يبيعه ولم يسم بالنقد ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة فإن أباح نسيئة رجه الله كان يقول هو جائز وبه يأخذ يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمأمور ضامن لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع فإذا خرج الثمن من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة فإنه يرد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية ولم يرجع البائع على رب المتاع بشئ (قال الشافعي) وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بعها ولم يقل بنقد ولا بنسيئة ولا بما رأيت من نقد أو نسيئة فالبيع على النقد فإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكاله أن يبيع إلا بنقد فإن فاتت فالبايع ضامن لقيمتها فإن شاء أن يضمن المشتري ضمنه فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن ضمن المشتري رجع المشتري على البائع بالفضل مما أخذ منه رب السلعة عما ابتاعها به لأنه لم يأخذ منه إلا ما رزقه من قيمة السلعة التي ألتفها إذا كان البيع فيه ما يتم

الشيء من وال وكاتب وجندي ممن لا غناء لأهل الشيء عنه رزق مثله فإن وجد من يغني غناه وكان أميناً بأقل لم يزد أحداً على أقل ما يجبدلان منزلة الوالي من رعيته منزلة والي النسيم من ماله لا يعطى منه عن الغناء لليتيم الأقل ما يقدر عليه ومن ولي على أهل الصدقات كان رزقه مما يؤخذ منها لا يعطى من الشيء عليها كما لا يعطى من الصدقات على الشيء (قال) واختلف أصحابنا وغيرهم في قسم الشيء وذهبوا مذاهب لا أحفظ عنهم تفسيرها ولا أحفظ أيهم قال ما أحكي من القول دون من خالفه وسأحكي ما حضرني من معاني كل من قال في الشيء شيئاً فثمهم من قال هذا المال لله تعالى دل على من يعطاه فإذا اجتهدوا إلى فقره في جميع من سعى

أو عملوا كالمحجور كان أو غير محجور عليه لأن كل هؤلاء ممن عليه الفرض في بدنه ولا يسقط إقراره عنه فيما
لزمه في بدنه لأنه انما يحجور عليه في ماله لا بدنه ولا عن العبد وان كان مالا لغيره لأن التلف على بدنه بشئ يلزمه
بالفرض كما يلزمه الوضوء للصلاة وهذا لا أعلم فيه من أحد سمعت منه ممن أَرْضَى خِلَافاً وقد أمرت
عائشة رضي الله تعالى عنها بعبد أقر بالسرقه فقطع وسواء كان هذا الحد لله أو بشئ أو وجه الله لا دعي (قال
الشافعي) وما أقرب به الحران البالغان غير المحجورين في أموالهما بأى وجه أقر به لزمهما كما أقر به وما أقرب به
الحران المحجوران في أموالهما لم يلزم واحد منهما في حال الحجر ولا بعده في الحكم في الدنيا ويلزمهما فيما
بينهما وبين الله عز وجل تأديته اداخر جامن الحجر الى من أقر الله به وسواء من أى وجه كان ذلك الاقرار
اذا كان لا يلزم الا أموالهما بحال وذلك مثل أن يقر بجناية خطأ أو عمد لا قصاص فيه أو شراء أو عتق
أو بيع أو استهلاك مال فكل ذلك ساقط عنهم في الحكم (قال الشافعي) وإذا أقر بعبد فيه قصاص
لزمهما ولولى القصاص ان شاء القصاص وان شاء أخذ ذلك من أموالهما من قبل أن عليه ما فرضا في أنفسهما
وان من فرض الله عز وجل القصاص فلما فرض الله القصاص دل على أن لولى القصاص أن يعفو
القصاص ويأخذ العقل ودلت عليه السنة فلزم المحجور عليهما البالغين ما أقر به وكان لولى القتل الخيار
في القصاص وعفوه على مال يأخذه مكانه وهكذا العبد البالغ فيما أقر به من جرح أو نفس فيها قصاص
فلولى القتل أو المجرورح أن يقتص منه أو يعفو القصاص على أن يكون العقل في عتق العبد وان كان
العبد مالا للسيد (قال الشافعي) ولو أقر العبد بجناية عمد الا قصاص فيها أو خطأ يلزمه في حال العبودية
منها شئ ويلزمه اذا عتق يوم مات في ماله (قال الشافعي) وما أقرب به المحجوران من غصب أو قتل أو غيره مما
ليس فيه حد بطل عنهم ما معا في بطل عن المحجورين الحرين بكل حال ويبطل عن العبد في حال العبودية
ويلزمه أرش الجناية التي أقر بها اذا عتق لأنه انما أبطلته عنه لأنه ملأ له في حال العبودية لا من جهة تجرى
على الحر في ماله (قال الشافعي) وسواء ما أقر به العبد المذون له في التجارة أو غير المأذون له فيها والعاقل
من العبيد والمقصر اذا كان بالغاً غير مغلوب على عقله من كل شئ الا ما أقر به العبد فيما وكل به وأذن
له فيه من التجارة (قال الشافعي) واذا أقر الحران المحجوران والعبد بسرقة في مثلها القطع قطعوا معا
ولزم الحرين غرم السرقة في أموالهما والعبد في عنقه (قال الشافعي) ولو بطلت الغرم عن المحجورين
للحجر والعبد لأنه يقر في رقبته لم أقطع واحد منهما لانهم لا يبطلان الامعاء ولا يحققان الامعاء (قال
الشافعي) ولو أقر واما بسرقة بالغته ما بلغت لا قطع فيها أبطلتها عنهم معان المحجورين لانهم مأمونون
من أموالهما وعن العبد لأنه يقر في عنقه بلا حد في بدنه وهكذا ما أقر به المرتد من هؤلاء في حال رده ألزمته
ايه كما ألزمه اياه قبل رده

(اقرار من لم يبلغ الحلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر من لم يبلغ الحلم من الرجال ولا الحيض من النساء ولم يستكمل
خمس عشرة سنة بمحق لله أو بحق لا دعي في بدنه أو ماله فذلك كله ساقط عنه لأن الله عز وجل انما خاطب
بالفرائض التي فيها الامر وانتهى العاقلين البالغين (قال الشافعي) ولا ننظر في هذا الى الانبات والقول
قول المقر ان قال لم يبلغ والبيئة على المدعي (قال الشافعي) واذا أقر الخنثى المشكل وقد احتلم ولم يستكمل
خمس عشرة سنة وقف اقراره فان حاض وهو مشكل فلا يلزمه اقراره حتى يبلغ خمس عشرة سنة وكذلك
ان حاض ولم يحتلم لا يجوز اقرار الخنثى المشكل بحال حتى يستكمل خمس عشرة سنة وهذا سواء في الاحرار
والمماليك اذا قال سيد المملوك أو أبو الصبي لم يبلغ وقال المملوك أو الصبي قد بلغت فالقول قول الصبي
والمملوك اذا كان يشبه ما قال فان كان لا يشبه ما قال لم يقبل قوله ولو صدقه أبوه ألا ترى أنه لو أقر به والعلم

له على قدر ما يرى من
استحقاقهم بالحاجة
اليه وان فضل بعضهم
على بعض في العطاء
فذلك أسوية اذا كان
ما يعطى كل واحد
منهم سد خلته ولا يجوز
أن يعطى صنفا منهم
ويحرم صنفاً منهم من
قال اذا اجتمع المال
نظر في مصلحة المسلمين
فراى أن يصرف المال
الى بعض الاصناف
دون بعض فان كان
الصنف الذى يصرفه
اليه لا يستغنى عن شئ
مما يصرفه اليه وكان
أرفق بجماعة المسلمين
صرفه وحرم غيره ويشبه
قول الذى يقول هذا
أنه ان طلب المال صنفان
وكان اذا حرمه
أحد الصنفين تماسك
ولم يدخل عليه خلة
مضرة وان ساوى
بينه وبين الصنف
الآخر كانت على الصنف
الآخر خلة مضرة أعطاه
الذين فيهم الخلة المضرة
كله (قال) ثم قال

يحيط أن مثله لا يبلغ خمس عشرة لم يجز أن أقبل اقراره وإذا أبطلته عنه في هذه الحال لم ألزمه الحر ولا المملوك بعد البلوغ ولا بعد العتق في الحكم ويلزمهم فيما بينهم وبين الله عز وجل أن يؤدوا إلى العباد في ذلك حقوقهم

(اقرار المألوف على عقله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أصابه مرض ما كان المرض فغلب على عقله فأقر في حال الغلبة على عقله فأقراره في كل ما أقربه ساقط لانه لا فرض عليه في حاله تلك وسواء كان ذلك المرض بشئ أكله أو شربه ليتداوى به فأذهب عقله أو بعارض لا يدري ما سببه (قال الشافعي) ولو شرب رجل خرا أو نبذ أسكرا فسكر لزمه ما أقربه وفعل بماله ولا دمين لانه ممن تازمه الفرائض ولان عليه حراما وحلالا وهو أثم بما دخل فيه من شرب المحرم ولا يسقط عنه ما صنع ولان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب في شرب الخمر (قال الشافعي) ومن أكره فأوجز خرا فأذهب عقله ثم أقرب لم يلزمه اقراره لانه لا ذنب له فيما صنع (قال الشافعي) ولو أقر في صحته أنه فعل شئ في حال ضرر غلبه على عقله لم يلزمه في ذلك حسب بحال الله ولا لادمين كان أقر أنه قطع رجلا أو قتله أو سرقه أو قذفه أو زنى فلا يلزمه قصاص ولا قطع ولا حد في الزنا ولو لم يقطع أو المجروح ان شاء أن يأخذ من ماله الارش وكذلك للسروق أن يأخذ قيمة السرقة وليس للقذوف شئ لانه لا أرش للقذف ثم هكذا البالغ إذا أقر أنه صنع من هذا في الصغر لا يختلف ألا ترى أنه لو أقر في حال غلبته على عقله وصغره فأبطلته عنه ثم قامت به عليه بينة أخذت منه ما كان في ماله دون ما كان في بدنه فأقراره بعد البلوغ أكثر من بينة لو قامت عليه ولو أقرب بعد الحرية أنه فعل من هذا شئ وهو مملوك بالغ ألزمته حد المملوك فيه كله فان كان قد فاضلته أربعين أو زنا حدته خمسين ونفيته نصف سنة إذا لم يجد قبل اقراره أو قطع يد حر أو رجله عمدا اقتضت منه إلا أن يشاء المقتض له أخذ الارش وكذلك لو قتله وكذلك لو أقرب بأنه فعله بمملوك يقتض منه لانه لو جنى على مملوك وهو مملوك فأعتق ألزمته القصاص إلا أنه يخالف الحرفي خصلة ما أقربه من مال ألزمته إياه نفسه إذا أعتق لانه باقرار كياقر الرجل بجناية خطأ فأجعلها في ماله دون عاقبته ولو قامت عليه بينة بجناية خطأ تلزم عتقه وهو مملوك ألزمته سيده الأقل من قيمته يوم جنى والجناية لانه أعتقه حال بعته دون بيعه

(اقرار الصبي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أقربه الصبي من حد لله عز وجل أو لادعي أو حد في مال أو غيره فأقراره ساقط عنه وسواء كان الصبي مأذونا له في التجارة أذن له به أبوه أو وليه من كان أو حاكم ولا يجوز للحاكم أن يأذن له في التجارة فان فعل فأقراره ساقط عنه وكذلك شراؤه وبيعه مفسوخ ولو أجزت اقراره إذا اذن له في التجارة أجزت أن يأذن له أبوه بطلاق امرأته فالزمه أو بامرأته فيقتذف رجلا فأحده أو يجرح فأقتض منه فكان هذا وما يشبهه أولى أن يلزمه من اقراره لو أذن له في التجارة لانه شئ فعله بأمر أبيه وأمر أبيه في التجارة ليس بأذن بالاقراء بعينه ولكن لا يلزمه شئ من هذا ما يلزم البالغ بحال

(الاكرام وما في معناه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل الامن أكره وقلبه مطمئن بالايمان الآية (قال الشافعي) والكفر أحكام كفران الزوجة وأن يقتل الكافر ويغنم ماله فلما وضع الله عنه سقطت عنه أحكام الاكرام على القول كله لان الاعظم إذا سقط عن الناس سقط ما هو أصغر منه وما يكون حكمه بثبوته

بعض من قال اذا صرف مال النقي الى ناحية فسدها وحرم الاخرى ثم جاءه مال آخر أعطاها إياه دون الناحية التي سدها فكانت ذهب الى أنه انما يجمل أهل الخلة وأخر غيرهم حتى أوفاهم بعد (قال) ولا أعلم أحدا منهم قال يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهد من النقي وقال بعض من أحفظ عنه وان أصابت أهل الصدقات سفة فهلكت أموالهم أففق عليهم من النقي فاذا استغنوا عنه منعوا النقي ومنهم من قال في مال الصدقات هذا القول يرد بعض مال أهل الصدقات (قال الشافعي) رحمه الله والذي أقول به وأحفظ عن أرضي ممن سمعت أن لا يؤخر المال إذا اجتمع ولكن يقسم فان كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام بها وان

عليه (قال الشافعي) والا كراه أن يصير الرجل في يدي من لا يقدر على الامتناع منه من سلطان أو لص أو متغلب على واحد من هؤلاء ويكون المكره يخاف خوفا عليه دلالة أنه ان امتنع من قول ما أمر به يبتلع به الشرب المثل أو أكثر منه أو اتلاف نفسه (قال الشافعي) فإذا خاف هذا سقط عنه حكم ما كره عليه من قول ما كان القول شراء أو بيعا أو اقرارا لرجل يخطئ أو وحدا أو اقرارا بشكاح أو عتق أو طلاق أو إحداث واحد من هذا وهو مكره فأى هذا أحدث وهو مكره لم يلزمه (قال الشافعي) ولو كان لا يقع في نفسه أنه يبلغ به شيء مما وصفت لم يبع أن يفعل شيئا مما وصفت أنه يسقط عنه ولو أقر أنه فعله غير خائف على نفسه ألزمته حكمه كله في الطلاق والنكاح وغيره وان حبس خفاف طول الحبس أو قيد خفاف طول القيد أو أوعد خفاف أن يوقع به من الوعيد بعض ما وصفت أن لا كراه ساقط به سقط عنه ما كره عليه (قال الشافعي) ولو فعل شيئا له حكم فأقر بعد فعله أنه لم يخف أن يوقع له يوعيد ألزمته ما أحدث من اقرار أو غيره (قال الشافعي) ولو حبس خفاف طول الحبس أو قيد فقال ظننت أني إذا امتنعت مما كرهت عليه لم يبتلى حبس أكثر من ساعة أو لم يبتلى عقوبة خفت أن لا يسقط المأثم عنه فيما فيه مأثم مما قال (قال الشافعي) فأما الحكم فيسقط عنه من قبل أن الذي به الكره كان ولم يكن على يقين من التخلص (قال الشافعي) ولو حبس ثم خلى ثم أقر لزمه الاقرار وهكذا الضرب ضربة أو ضربات ثم خلى فأقر ولم يقل له بعد ذلك ولم يحدث له خوف له سبب فأحدث شيئا لزمه وان أحدث له أمر فهو بعد سبب الضرب والاققرار ساقط عنه قال وإذا قال الرجل لرجل أقررت بك بكذا أو أنا مكره فالقول قوله مع يمينه وعلى المقر له البيعة على اقراره غير مكره (قال الربيع) وفيه قول آخر أن من أقر بشئ لزمه الآن يعلم أنه كان مكرها (قال الشافعي) وبقبل قوله إذا كان محبوسا وان شهدوا أنه غير مكره وإذا شهد شاهدان أن فلانا أقر فلان وهو محبوس بكذا أو أودى سلطان بكذا فقال المشهود عليه أقررت لغم الحبس أو لا كراه السلطان فالقول قوله مع يمينه الآن تشهد البيعة أنه أقر عند السلطان غير مكره ولا يخاف حين شهد وأنه أقر غير مكره ولا محبوس بسبب ما أقر له وهذا موضوع بنصه في كتاب الاكراه سئل الربيع عن كتاب الاكراه فقال لا أعرفه

(جماع الاقرار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز عندي أن ألزم أحدا اقرارا الابين المعنى فإذا احتمل ما أقر به معينين ألزمته الاقل وجعلت القول قوله ولا ألزمه الاظهار ما أقر به بينا وان سبق الى القلب غير ظاهر ما قال وكذلك لا ألتفت الى سبب ما أقر به إذا كان لكلامه ظاهر يحتمل خلاف السبب لان الرجل قد يجب على خلاف السبب الذي كلف عليه لما وصفت من (١) أحكام الله عز وجل فيما بين العباد على الظاهر (١)

(١) باب من أقر لانسان بشئ فكذب المقر له وليس في التراجم وفي اختلاف العراقيين في باب الموارد يثلماذ كراقرار بعض الورثة لو ارث قال القياس أنه لا يأخذ شيئا من قبل أنه انما أقر له بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لانه اذا كان وارثا بالنسب كان موروثا به فإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثا لم يجز أن يكون وارثا به وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من رجل بألف فجحد المقر له بالبيع لم نعطه الدار وان كان بائعا فقد كان أقر بأنها صارت ملكا له وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكا له الا وهو مملوك عليه بهائش فلما سقط أن تكون مملوكه عليه سقط الاقراره (قال شيخنا) شيخ الاسلام أبيه الله تعالى وهذا النص يقتضي أنه لو أقر بدين عليه أو أن هذه الدار ملكه بهيمة ونحوها أو مطلقا أنه لا يكون الحكم كذلك وقد اختلف الاصحاب في هذه الصورة والأرجح عندهم الغاء الاقرار وتترك العين في يد المقر وفي وجه آخر يأخذ القاضى ويحفظه بناء على بقاء الاقرار وهذا الثاني قد يتعلق بالتعليل المذكور في =

غشيم عند وفي دارهم
وجب النفي على جميع
من غشيه أهل النية
وغيرهم (قال الشافعي)
رحمه الله أخبرنا غير
واحد من أهل العلم
أنه لما قدم على عمر
ابن الخطاب رضى
الله عنه مال أصيب
بالعراق فقال له صاحب
بيت المال ألا تدخله
بيت المال قال لا ورب
الكعبة لا يأوى تحت
سقف بيت حتى أقسمه
فأمر به فوضع في
المسجد ووضعت عليه
الانطاع وحرسه رجال
من المهاجرين والانصار
فلما أصبح غدا معه
العباس بن عبد المطلب
وعبد الرحمن بن عوف
أخذوا بيده أحدهما
أو أحدهما آخذ بيده
فلما رأوه كشفوا الانطاع
عن الاموال فرأى

(١) قوله من أحكام
الله كذا بالاصول التي
بيدنا ولعله سقط لفظ أن
أو اجراء بعد من وحرر
اه معصية

(الاقرار بالشئ غير موصوف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل لفلان على مال أو عندى أو فى يدي أو قد استهلك ما لا عظيماً أو قال عظيماً جداً أو عظيماً عظيماً فكل هذا سواء ويسأل ما أراد فان قال أردت ديناراً أو درهماً أو أقل من درهم مما يقع عليه اسم مال عرض أو غيره فالقول قوله مع يمينه وكذلك ان قال ما لا صغيراً أو صغيراً جداً أو صغيراً صغيراً من قبل أن جميع ما فى الدنيا من متاعها يقع عليه قليل قال الله تبارك وتعالى فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل وقليل ما فيها يقع عليه عظيم الثواب والعقاب قال الله عز وجل وان كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسمين وكل ما أتى به عليه وعذب يقع عليه اسم كثير وهكذا ان قال له على مال وسط أو لا قليل ولا كثير لان هذا اذا جاز فى الكثير كان فيما وصفت أنه أقل منه أجوز وهكذا ان قال له عندى مال كثير قليل ولو قال لفلان عندى مال كثير الا ما لا قليلاً كان هكذا ولا يجوز اذا قال له عندى مال الا أن يكون بقى له عنده مال فأقل المال لازم له ولو قال له عندى مال وافر وله عندى مال نافع وله عندى مال مغن كان كل واحد وصفت من مال كثير لانه قد يغنى القليل ولا يغنى الكثير وينبى القليل اذا بورك فيه وأصلح ويتلف الكثير (قال الشافعي) فاذا كان المقر به ذاهباً قلت له أعط الذى أقررت له ما شئت مما يقع عليه اسم مال واحلف له ما أقررت له بغير ما أعطيه فان قال لا أعطيه شيئاً جبرته على أن يعطيه أقل مما يقع عليه اسم مال مكانه ويحلف ما أقرله بأكثر منه فاذا حلف لم ألزمه غيره وان امتنع من اليمين قلت الذى يدعى عليه ادع ما أجبت فاذا ادعى قلت للرجل احلف على ما ادعى فان حلف برئ وان أبى قلت له اردد اليمين على المدعى فان حلف أعطيه وان لم يحلف لم أعطه شيئاً بنكوك حتى يحلف مع نكوك (قال الشافعي) وان كان المقر بالمال غائباً أقرب منه من صف معروف كفضة أو ذهب فسأل المقر له أن يعطى ما أقرله به فلما ان شئت فانتظر مقدمه أو نكتب اليه الى حاكم البلد الذى هو به وان شئت أعطيناك من ماله الذى أقر فيه أقل مما يقع عليه اسم المال وأشهد بأنه عليك فان جاء فأقررك بأكثر منه أعطيت الفضل كما أعطيناك وان لم يقررك بأكثر منه فقد استوفيت وكذلك ان بحمدك فقد أعطيناك أقل مما يقع عليه اسم مال وان قال مال ولم ينسبه الى شيء لم نعطه الا أن يقول هكذا ويحلف أو يموت فتحلف ورثته ويعطى من ماله أقل الاشياء قال وهكذا ان كان المقر حاضر فغلب على عقله ويحلف على هذا المدعى ما برئ مما أقرله به بوجه من الوجوه ويجعل الغائب والمغلوب على عقله على حجة ان كانت له (قال الشافعي) ومثل هذا ان أقرله به هذا ثم مات وأجعل ورثة الميت على حجة ان كانت لميت حجة فيما أقرله به (قال الشافعي) وان شاء المقر له أن تحلف له ورثة الميت فلا أحلفهم الا أن يدعى عليهم فان ادعاه أحلفتهم ما يعلمون أباهم أقرله بشئ أكثر مما أعطيه

(الاقرار بشئ محدد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل لفلان على أكثر من مال فلان لرجل آخر وهو يعرف مال فلان الذى قال له على أكثر من ماله أو لا يعرفه أقر له على أكثر مما فى يديه من المال وهو يعرف ما فى يديه من المال أو لا يعرفه فسواء وأسأله عن قوله فان قال أردت أكثر من ماله على حلال والحلال كثير ومال = نقض البيع والثالث يجبر المقر له على أخذه وهذا مع ضعفه له شاهد من النص المذكور باعتبار أن الشافعي رضى الله عنه انما ألغى الاقرار فى صورة يكون فيها تعلق من الجانبين له وعليه فاذا كان عليه لاله لا يلغى الاقرار والذين رجحوا الاول أن يقولوا انما ذكر الشافعي صورة البيع ليقس عليها اقرار بعض الورثة لو ارث الا لأن تكذيب المقر فى غير هذا يبق الاقرار معه اه

منظراً لم ير مثله الذهب فيه والياقوت والزبرجد واللؤلؤ يتلأأ فبى فقال له أحدهما انه والله ما هو بيوم بكاء لكنه والله يوم شكروا سرور فقال انى والله ما ذهبت حيث ذهبت ولكن والله ما كثر هذا فى قوم قط الا وقع بأسهم بينهم ثم أقبل على القبلة ورفع يديه الى السماء وقال اللهم انى أعوذ بك أن أكون مستدرجاً فانى أسمعك تقول سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ثم قال أين سراقته بن جعشم فأتى به أشعر الذراعين دقيقهما فأعطاه سوارى كسرى وقال البسهما ففعل فقال قل الله أكبر فقال الله أكبر قال فقل الحمد لله الذى سلهما كسرى ابن هرمل وألبسهما سراقته بن جعشم أعرابياً من بنى مدلج وانما ألبسه اياهما لان

فلان انى قلت له على أكثر من مائة حرام وشر قليل لان متاع الدنيا قليل لقلة بقائه ولو قال قلت له على أكثر لانه عندى أبى فهو أكثر ببقائه من مال فلان وما فى يديه لانه يتفقه فيقبل قوله مع عينه ما أراد أكثر في العدد ولا في القيمة وكان مثل القول الاول وان مات أو خرس أو غلب فهو مثل انى قال له عندى ما كثير روي عن ثعلبان على أكثر من عدد ما بقى في يده من المال أو عدد ما فى يد فلان من المال كان القول فى أن عليه أن عدد ما فى يد فلان من المال كذا قول المقر مع عينه ولو قال علمت أن عدد ما فى يده من المال عشر دراهم فأقررت له بأحد عشر حلف ما أقربه أكثر منه وكان القول قوله ولو أقام المقر به شهوداً أنه قد علم أن فى يده ألف درهم لم ألزمه أكثر مما قال ان علمت (١) من قبل أنه يعلم أن فى يده ألف درهم من يده وتكون تغييره وذلك لأقام بينة أنه قال له أو أن الشهود قالوا له أنهم يدان له ألف درهم فقال له على أكثر من مائة كان القول قوله لانه قد يكذب الشهود ويكذب بما ادعى أن له من المال وان اتصل ذلك بكلامهم وقد يعلم لصدقهم أن ماله هناك فلا يلزمه مما تعريمه الا ما أحطنا أنه أقربه ولو قال قد علمت أن له ألف دينار فأقررت له بأكثر من عدد ما فلو كان القول قوله وهكذا لو قال فأقررت بأكثر من عدد ما حب حنطة أو غيره وكان القول قوله مع عينه ولو قال رجل لرجل لى عليك ألف دينار فقال لك على من الذهب أكثر مما كن عليه أكثر من ألف دينار ذهباً فقول فى الذهب الردى وغير المضروب قول المقر ولو كان قال لى عليك ألف دينار فقال لك عندى أكثر من مائة لك ألزمه أكثر من ألف دينار وقلت له كم ماله فان قال ديناراً أو درهم أو فلس ألزمته أقل من ديناراً أو درهم أو فلس لانه قد يكذب بأن له ألف دينار وكذلك لو شهدت له بينة بذلك فأقر بعد شهود البينة أو قبل لانه قد يكذب البينة ولا ألزمه ذلك حتى يقول قد علمت أن له ألف دينار فأقررت بأكثر من مائة ذهباً وان قال له على شئ ألزمته أى شئ قال وأقل ما يقع عليه اسم شئ مما أقربه

(الاقرار للعبد والمحجور عليه)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل لعبد رجل مأذون له فى التجارة أو غير مأذون له فيها بشئ أو خيراً أو خيراً محجورين أو غير محجورين لزمه الاقرار لكل واحد منهم وكان السيد أخذ ما أقربه لعبده ولو لى ان محجورين أخذ ما أقربه للمحجورين وكذلك لو أقربه (٢) لمحجون أو زمن أو مستأمن كان لهم أخذ به فلو أقر لرجل ببلاد الحرب بشئ غير مكره ألزمته اقراره وكذلك ما أقربه الاسرى اذا كانوا مستأمنين ببلاد الحرب لاهل الحرب وبعضهم لبعض غير مكرهين ألزمهم ذلك كما ألزمه المسلمين فى دار الاسلام قال وكذلك الذمى والحربى المستأمن يقر للسلم والمستأمن والذى ألزمه ذلك كله

(الاقرار للبهائم)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل لبعير لرجل أو لدايته أو لداره أو لهذا البعير أو لهذه الدابة أو لهذه الدابة على كذا لم ألزمه شيئاً مما أقربه لان البهائم والحجارة لا تملك شيئاً بحال ولو قال على سبب هذا البعير أو سبب هذه الدابة أو سبب هذه الدابة كذا وكذا لم ألزمه اقراره لانه لا يكون عليه بسببها شئ الا أن بين وذلك مثل أن يقول على بسببها أن أحالت على أو حلت عني أو حلت عنها وهى لا تحيل عليه ولا يحل عنها بحال ولو وصل الكلام فقال على بسببها أنى جنب فيها جنباً به ألزمتى كذا وكذا كان ذلك اقراراً للمالكها لازماً للمقر وكذلك لو قال لسيد على بسببها كذا وكذا ألزمته ذلك ولو لم يرد على هذا لانه نسب الاقرار للسيد وأنه قد يلزمه بسببها شئ بحال فلا بطلان عنه وألزمه بحال ولو قال لسيد هذه الناقة على سبب ما فى بطنها

الذى صلى الله عليه وسلم قال لسرافقة وتشر الى ذراعيه كذا بك وقد بست سرارى كسرى ولم يجعل له الاسوار به وجعل يقب بعض ذلك بعضاً ثم قال ان الذى أدى هذا لأمين فقال قائل أنا أخبرك انك أمين الله وهم يؤدون اليك ما أدبت الى الله فإذا رعت رتعوا قال صدقت ثم فرقه (قال الشافعى) وأخبرنا الثقة من أهل المدينة قال أنفق عمر رضى الله عنه على أهل الرمادة

فى مقامهم حتى وقع مطر فترحلوا فخرج عمر رضى الله عنه راكباً اليهم فرسا ينظر اليهم كيف يترحلون (١) قوله ان علمت كذا بالاصل ولعله محرف عن ان حلف فتأمل

وحرر اه معجبه

(٢) قوله وكذلك لو أقربه لمحجون أو زمن الخ كذا بالاصول التى عندنا ولعله محرف من الناسخ والصواب مجوسى أو ذمى الخ وحرر اه معجبه

كذلك ألم ألزمه إياه لانه لا يكون عليه بسبب ما في بطنها شيء أبدا لانه ان كان حلالا لم يحسن عليه جنابة لها حكم لانه لم يسقط فان لم يكن حل كان أبعد من أن يلزمه شيء بسبب ما لا يكون بسببه غرم أبدا

(الاقرار لما في البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل هذا الشيء يصفه في يده عبد أو دار أو عرض من العروض أو ألف درهم أو كذا وكذا مما لا حظ له لما في بطن هذه المرأة لا امرأة حرة أو أم ولد أو رجل ولد لها حراً فأب الجمل أو وليه الخمس في ذلك وإن أقرب بذلك لما في بطن أمه لرجل فقال الجارية الخصب في ذلك فإذا لم يصل المقر اقراره بشيء فأقراره لازم له ان ولدت المرأة ولدا حيا لقل من ستة أشهر بشيء ما كان فان ولدت ولدين ذكر أو أنثى أو ذكرين أو أنثيين فما أقربه بهن من نصفين فان ولدت ولدين حيا وميتا فما أقربه كله للحي منهما فان ولدت ولدا أو ولدين ميتين سقط اقراره عنه وهكذا ان ولدت ولدا حيا وأنثين لكل ستة أشهر من يوم أقر سقط اقراره لانه قد يحدث بعد اقراره فلا يكون أقر بشيء (قال الشافعي) وإنما أجزا اقرارا إذا علمت أنه وقع لبشر قد خلق وإذا أقر للحمل فولدت التي أقر لحملها ولدين في بطن أحدهما قبل ستة أشهر والآخر بعد ستة أشهر فالأقرار جائز لهما معا لانهم ما حل واحد قد خرج بعضه قبل ستة أشهر وحكم الخارج بعده حكمه فإذا أقر لما في بطن امرأة فضررب رجل بطنها فألقت جنينا ميتا سقط اقراره وان ألقت حيا ثم مات فان كانت ألقت بما يعلم أنه خلق قبل اقراره ثبت اقراره وان أشكل أو كان يمكن أن يخلق بعد أن يكون اقراره سقط اقراره (قال الشافعي) وإنما أجزت اقرار لما في بطن المرأة لان ما في بطنها عاك بالوصية فلما كان عاك بحال لم أبطل اقراره حتى يضيف اقراره الى ما لا يجوز أن يملك به ما في بطن المرأة وذلك مثل أن يقول أسلفني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم أو حل عني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم فغرمها أو ما في هذا المعنى مما لا يكون لما في بطن المرأة بحال قال ولكنه لو قال لما في بطن هذه المرأة عندي هذا العبد أو ألف درهم غصبته إياه لزمه اقراره لانه قد يوصي له بما أقربه به فيغصبه إياه ومثل هذا أن يقول ظلمته إياه ومثله أن يقول استسلفته لانه قد يوصي اليه لما في بطن المرأة بشيء يستسلفه وهكذا لو قال استهلكته عليه أو أهلكته له وليس هذا كما يقول أسلفني ما في بطنها لان ما في بطنها لا يسلف شيئا ولو قال لما في بطن هذه المرأة عندي ألف أو وصي له بها أبي كانت له عنده فان بطلت وصية الجمل بأن ولدت ميتا كانت الالف درهم لورثة أبيه ولو قال أو وصي له بها فلان الى فبطلت وصيته كانت الالف لورثة الذي أقر أنه أو وصي بها له ولو قال لما في بطن هذه المرأة عندي ألف درهم أسلفنيها أبوه أو غصبها أباه كان اقراره لابه فان كان أبوه ميتا فهي موروثة عنه وان كان حيا فهي له ولا يلزمه لما في بطن المرأة شيء ولو قال له على ألف درهم غصبتها من ملكه أو كانت في ملكه فالرمتها اقرارا فخرج الجنين ميتا فسال وارثه أخذها سألت المقر فان جحد أحلفته ولم أجعل عليه شيئا وان قال أو وصي بها فلان له فغصبها أو أقرت بغصبها كذا بارت الى ورثة فلان فان قال قد وهبت لهذا الجنين داري أو تصدقت بها عليه أو بعتة إياه لم يلزمه من هذا شيء لان كل هذا لا يجوز لجنين ولا عليه وإذا أقر الرجل بها لما في بطن جارية لرجل فالأقرار باطل

(الاقرار بغصب شيء في شيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غصبتك كذا في كذا يعتبر قوله في غير المغصوب وذلك مثل أن يقول غصبتك ثوبا أو عبدا أو طعاما في رجب سنة كذا فأخبر بالجنين الذي غصبه فيه والجنس الذي أقر أنه غصبه إياه فكذلك ان قال غصبتك حنطة في بلد كذا أو في صحراء أو في أرض فلان أو في أرضك فبغني الذي أصاب الغصب أن الذي فيه غير الذي أقر أنه غصبه إياه انما جعل الموضع الذي أصاب الغصب فيه دلالة على

قدمت عيناه فقال
رجل من محارب
حصة أشهد أنها
انحسرت عنك ولست
بأب أمية فقال عمر
رضي الله عنه ويك
ذلك لو كنت أنفق
عليهم من مالي أو مال
الخطاب انما أنفق
عليهم من مال الله عز
وجل

(مالم يوجف عليه
من الارضين بخيل ولا
ركاب)

(قال الشافعي) رحمه
الله كل ما صولح عليه
المشركون بغير قتال
خيل ولا ركاب فسيب له
سبيل التي على قسمه
وما كان من ذلك من
أرضين ودور فهي
وقف للمسلمين يستغل
ويقسم عليهم في كل عام
كذلك أبدا (قال)
وأحسب ما ترك عمر
رضي الله عنه من بلاد
أهل الشرك هكذا أو
شيئا استقطب أنفس
من ظهر عليه بخيل
وركاب فستر كوه كما

أنه غصبه فيه كما جعل الشهر دلالة على أنه غصب فيه كقولك غصبتك حنطة في أرض وغصبتك حنطة من أرض وغصبتك زيتا في حب وغصبتك زيتا من حب وغصبتك سفينة في بحر وغصبتك سفينة من بحر وغصبتك بعيرا في مرعى وغصبتك بعيرا من مرعى وبعيرا في بلد كذا ومن بلد كذا وغصبتك كبشا في خيل وكبشا من خيل يعني في جماعة خيل وغصبتك عبدا في اماء وعبدا من اماء يعني أنه كان مع اماء وعبدا في غنم وعبدا في ابل وعبدا من غنم وعبدا من ابل كقولك غصبتك عبدا في سقاء وعبدا في رحي ليس أن السقاء والرحى مما غصب وإنما وصف أن العبد كان في أحدهما كما وصف أنه كان في ابل أو غنم وهكذا ان قال غصبتك حنطة في سفينة أو في جراب أو في غرارة أو في صاع فهو غاصب بالحنطة دون ما وصف أنها كانت فيه وقوله في سفينة وفي جراب كقولك من سفينة وجراب لا يختلفان في هذا المعنى قال وهكذا لو قال غصبتك ثوبا قوهيا في منديل أو ثيابا في جراب أو عشرة أثواب في ثوب أو منديل أو ثوب في عشرة أثواب أو دنانير في خريطة لا يختلف كل هذا وقوله في كذا ومن كذا سواء فلا يضمن الا ما أقرب بغصبه لا ما وصف أن المغصوب كان فيه له قال وهكذا لو قال غصبتك فصا في خاتم أو خاتما في فص أو سيفا في جالة أو وجالة في سيف لان كل هذا اقد يتيز من صاحبه فينزع الفص من الخاتم والخاتم من الفص ويكون السيف معلقا بالجالة لا مشدودة اليه ومشدودة اليه فتتزع منه قال وهكذا ان قال غصبتك حلية من سيف أو حلية في سيف لان كل هذا اقد يكون على السيف فينزع قال وهكذا ان قال غصبتك شارب سيف أو نعله فهو غاصب لما وصفت دون السيف ومثله لو قال غصبتك طيرا في قفص أو طيرا في شبكة أو طيرا في شناق كان غاصبا للطير دون القفص والشبكة والشناق ومثله لو قال غصبتك زيتا في جرة أو زيتا في زرق أو عسلا في عكة أو شهدا في جونة أو تمرا في قرة أو جلة كان غاصبا للزيت دون الجرة والزرق والعسل دون العكة والشهد دون الجونة والتمر دون القربة والجلة وكذلك لو قال غصبتك جرة فيها زيت وقفصا فيه طير وعكة فيها سم كان غاصبا للجرة دون الزيت والقفص دون الطير والعكة دون السم ولا يكون غاصبا لهما معا الا أن يبين يقول غصبتك عكة وسمنا جرة زيتا فاذا قال هذا فهو غاصب للشيئين والقول قوله ان قال غصبتك سمنا في عكة أو سمنا وعكة لم يكن فيها سم فالقول قوله في أي سمنا أقرب به وأي عكة أقرب لها واذا قال غصبتك عكة وسمنا جرة زيتا كان غاصبا للعكة بسمنا والقول في قدر سمنا وفي أي عكة أقرب بها قوله واذا قال غصبتك سرجا على حمار أو حنطة على حمار فهو غاصب للسرج دون الحمار والحنطة دون الحمار وكذلك لو قال غصبتك حمارا عليه سرج أو حمارا مسرجا كان غاصبا للحمار دون السرج وكذلك لو قال غصبتك ثيابا في عيبة كان غاصبا للثياب دون العيبة وهكذا لو قال غصبتك عيبة فيها ثياب كان غاصبا للعيبة دون الثياب

(الاقرار بغصب شيء بعدد وغير عدد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل للرجل غصبتك شيئا لم يزد على ذلك فالقول في الشيء قوله فان أنكر أن يكون غصبه شيئا ألزمه الحاكم أن يقر له بما يقع عليه اسم شيء فاذا امتنع حبسه حتى يقر له بما يقع عليه اسم شيء فاذا فعل فان صدقه المدعي والا أحلفه ما غصبه الا ما ذكر ثم أبرأه من غيره ولو مات قبل يقر بشيء فالقول قول ورثته ويحلفون ما غصبه غيره ويوقف مال الميت عنهم حتى يقر واه بشيء ويحلفون ما علموا غيره واذا قال غصبتك شيئا ثم أقرب بشيء بالزام الحاكم له أن يقر به أو بغير الزامه فسواء ولا يلزمه الا ذلك الشيء فان كان الذي أقرب به مما يحل أن يملك بحال جبر على دفعه اليه فان فات في يده جبر على أداء قيمته اليه اذا كانت له قيمة والقول في قيمته قوله وان كان مما لا يحل أن يملك أحلف ما غصبه غيره ولم يجبر على دفعه اليه وذلك مثل أن يقرأ أنه غصبه عبدا أو أمة أو دابة أو ثوبا أو فلسا أو حمارا فيجبر على دفعه

استطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنفس أهل سبي هوازن فتركوها حقوقهم وفي حديث جرير بن عبد الله عن عمر رضي الله عنه أنه عوذه من حقه وعوض امرأته من حقها بعيراتها كالدليل على ما قلناه (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا لا آية (قال) وروى الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف عام حنين على كل عشرة عربا (قال) وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم للهاجرين شعارا وللاوس شعارا وللخزرج شعارا (قال) وعقد رسول الله صلى الله عليه وسلم الألوية فعد للقبائل قبيلة فقبيلة حتى جعل في القبيلة ألوية كل لواء لاهله وكل هذا ليتعارف

الناس في الحرب وغيرها
فتخف المؤنة عليهم
باجتماعهم وعلى الوالى
كذلك لان في تفرقهم
اذا اريدوا مؤنة عليهم
على واليهم فهكذا أحب
لوالى أن يضع ديوانه
على القبائل ويستظهر
على من غاب عنه ومن
جهل بمن حضره من
أهل العسل من قبائلهم
(قال الشافعى) رجه
الله وأخبرنى غير واحد
من أهل العلم والصدق
من أهل المدينة ومكة
من قبائل قريش وكان
بعضهم أحسن اقتصاصا
للحديث من بعض
وقد زاد بعضهم على
بعض أن عمر رضى الله
عنه لمادون الديوان
قال أبدا بينى هاشم ثم
قال حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يعطيهم وبني المطلب
فاذا كانت السن في
الهاشمى قدمه على
المطلبى واذا كانت في
المطلبى قدمه على
الهاشمى فوضع الديوان

(١) قوله فهى هى مختلفة
كذا بالاصول التى بأيدىنا
ولعله سقط من النسخ
فقط أو متفقة اهـ محمده

اليه وكذلك لو أقرأته غصبه كلبا جبرته على دفعه اليه لانه يحل ملك الكلب فان مات الكلب في يديه لم أجبره على دفع شئ اليه لانه لا تمن له وكذلك ان أقرأته غصبه جلد ميتة غير مذبوح جبرته على دفعه اليه فان ذات لم أجبره على دفع قيمته اليه لانه لا تمن له ما لم يدبغ فان كان مذبوحا دفعه اليه أو قيمته ان فات لان ثمنه يحل اذا دبغ (قال الشافعي) واذا أقرأته غصبه نجرا أو خنزيرا لم أجبره على دفعه اليه وأهرقت عليه النجر وذبحت الخنزير وألغيته اذا كان أحدهما مسلما ولا تمن لهذين ولا يحل أن يملك كالبحال واذا أقرأته غصبه حنطة ففات رد اليه مثلها فان لم يكن لها مثل فقيمتها وكذلك كل ماله مثل يرد مثله فان فات يرد قيمته (قال الشافعي) واذا قال الرجل الكثير المال غصبت فلانا لرجل كثير المال شيئا أو شيئا له بال فهو كالفقير يقر للفقير وأي شئ أقرب به يقع عليه اسم شئ فليس أوجب حنطة أو غيره فالقول قوله مع عينه فان قال غصبتة أشياء قبل أداليه ثلاثة أشياء لانها أقل ظاهر الجماع في كلام الناس وأي ثلاثة أشياء قال هي هي فهي هي مختلفة (١) فان قال هي ثلاثة أفلس أو هي فلس ودرهم وعترة أو هي ثلاث عترات أو هي ثلاثة دراهم أو ثلاثة أعبد أو عبد أو مائة وجماران كل واحد من هذا يقع عليه اسم شئ اختلفت أو اتفقت فسواء ولو قال غصبتك ولم يرد على ذلك أو غصبتك ما تعلم لم ألزمه بهذا شيئا لانه قد يغصبه نفسه فيدخله المسجد أو البيت لغير مكروه ويغصبه فيمنعه بيته فلا ألزمه حتى يقول غصبتك شيئا ولو قال غصبتك شيئا فقال غصبت نفسي لم أقبل منه لانه اذا قال غصبتك شيئا فاعلم ظاهره غصبت منك شيئا ولو قال غصبتك وغصبتك مرارا كثيرة لم ألزمه شيئا لانه قد يغصبه نفسه كما وصفت قال ولو سئل فقال لم أغصبه شيئا ولا نفسه لم ألزمه شيئا لانه لم يقر بأنه غصبه شيئا

(الاقرار بغصب شيء ثم يدعى الغاصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل أنه غصب الرجل أرضا ذات غراس أو غير ذات غراس أو دار ذات بناء أو غير ذات بناء أو يتناقل هذا أرض والأرض لا تحوّل وإن كان البناء والغراس قد تحوّل فإن قال المقر بالغصب بعد قطعه الكلام أو معه إنما أقررت بشئ غصبك ببلد كذا ففسوا القول قوله وأى شئ دفعه إليه بذلك البلد مما يقع عليه اسم ما أقر له به فليس له عليه غيره وإذا ادعى المقر له سواء أحلف الغاصب ما غصبه غير هذا القول قوله فإن مات الغاصب فالقول قول ورثته فإن قالوا لا نعلم شيئا قيل للمغصوب ادع ما شئت من هذه الصفة في هذا البلد فإذا ادعى قيل للورثة أحلفوا ما تعلمونه هو فإن حلفوا برؤا والألزمهم أن يعطوه بعض ما يقع عليه اسم ما أقر به الغاصب فإن نكلوا أحلف المغصوب واستحق ما ادعى وإن أبى المغصوب أن يحلف ولا الورثة وقف مال الميت حتى يعطيه الورثة أقل ما يقع عليه اسم ما وصفت أنه أقر أنه غصبه ويحلفون ما يعلمونه غصبه غيره ولا يسلم لهم ميراثه إلا بما وصفت ولو كان الغاصب قال غصبته دار بمكة ثم قال أقررت له بباطل وما أعرف الدار التي غصبته إياها قيل إن أعطيته دارا بمكة ما كانت الدار وحلفت ما غصبته غير هارث وإن امتنعت وادعى دارا بعينها قيل أحلف ما غصبته إياها فإن حلفت برئت وإن لم تحلف حلف فاستحقها وإذا امتنع وامتنعت من اليمين حبست أبدا حتى يعطيه دارا وتحلف ما غصبته غيرها (قال الشافعي) وإذا أقر أنه غصب متاعا يحوّل مثل عبدا أو دابة أو ثوب أو طعام أو ذهب أو فضة فقال غصبك كذا ببلد كذا بكلام موصول وكذبه المغصوب وقال ما غصبته منه هذا ببلد فالقول قول الغاصب لأنه لم يقر له بالغصب إلا بالبلد الذي سمي فإن كان الذي أقر أنه غصبه منه دنائير أو دراهم أو ذهبا أو فضة أخذ بأن يدفعها إليه مكانه لأنه لا مؤنة لحمله عليه وكذلك لو أسلفه دنائير أو دراهم أو باعه إياها ببلد أخذ بها حيث طلبه بها (قال الشافعي) وكذلك فقص يا قوت أو زبرجد أو لؤلؤ أو قرآنه

غصبه اياه ببلد يؤخذ به حيث قام به فان لم يقدر عليه فقيمه وان كان الذي أقر أنه غصبه اياه ببلد عبدا أو ثيابا أو متاعا لعله مؤنة أو حيوانا أو رقيقا أو غيره فلمحمل هذا ومشاهاه مؤنة جبر المغصوب أن يوكل من يقتضيه بذلك البلد فان مات قبض قيمته بذلك البلد أو يأخذ منه قيمته بالبلد الذي أقر أنه غصبه اياه بذلك البلد الذي يحاكم به ولا كافله لو كان طعاما أن يعطيه مثله بذلك البلد لتفاوت الطعام الآن يتراضيا معا فأجيز بينهم ما تراضيا عليه (قال الشافعي) ومثل هذا الثياب وغيرها مما لعله مؤنة قال ومثل هذا العبد يغصبه اياه بالبلد ثم يقول المقتصب قد أبقى العبد أوقات يقضى عليه بقيمته ولا يجعل شي من هذا دينا عليه وإذا قضيت له بقيمة الفانت منه عبدا كان أو طعاما أو غيره لم يحل للغاصب أن يملك منه شيئا وكان عليه أن يحضره سيده الذي غصبه منه فاذا أحضره سيده الذي غصبه منه جبرت سيده على قبضه منه وردد الثمن عليه فان لم يكن عند سيده ثمنه قلت له بعه اياه ببيعاجد بديعاه عليه ان رضيتما حتى يحل له ملكه فان لم يفعل بعث العبد على سيده وأعطي المقتصب مثل ما أخذ منه فان كان فيه فضل رددت على سيده وان لم يكن فيه فضل فلا شيء يرد عليه وان نقص ثمنه عما أعطاه اياه بتغير سوق رددته على سيده بالفضل (قال الشافعي) وان كان لسيده غرماء لم أشركهم في ثمن العبد لانه عبدا قد أعطى الغاصب قيمته قال وهكذا أصنع بورنة المغصوب ان مات المغصوب وأحكم للغاصب العبد الا أني انما أصنع ذلك بهم في مال الميت لا أموالهم وهكذا الطعام يغصبه فيحضره ويحلف أنه هو والثياب وغيرها كالعبد لا تختلف فان كان أحضر العبد ميتا فهو كأن لم يحضره ولا ردا الحكم الاول وان أحضره مريضا أو عيب كان مريضا أو صحيحا دفعته الى سيده وحسبت على الغاصب خراجه من يوم غصبه وما نقصه العيب في بدنه وألزمته ما وصفت (قال الشافعي) ولو أحضر الطعام متغيرا ألزمته الطعام وجعلت على الغاصب ما نقصه العيب ولو أحضره قدره حتى صار لا ينتفع به ولا قيمة له ألزمته الغاصب وكان كتلفه وموت العبد وعليه مثل الطعام ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل ولو قال الحاكم اذا كان المغصوب من عبد وغيره غائبا للغاصب أعطه قيمته ففعل ثم قال للمغصوب حلاله من حبسه أو صيره ملكا له بطيبة نفسا والغاصب اقبل ذلك كان ذلك أحب الى ولا أجبر واحدا منهم على هذا

(الاقرار بغصب الدار ثم بيعها)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا قال الرجل غصبته هذه الدار وهذا العبد أو أي شيء كان من هذا كتب اقراره وأشهد عليه وقد باعها قبل ذلك من رجل أو وهبها له أو تصدق بها عليه وقبضها أو وقفها عليه أو على غيره ففيها قولان أحدهما أن يقال لصاحب الدار ان كان لك بينة على ملك هذه الدار أو اقرار الغاصب قبل اخراجها من يده الى من أخرجها اليه أخذك بها وان لم يكن لك بينة لم يجز اقرار الغاصب في ذلك لانه لا يملكها يوم أقر فيها وقضينا للمغصوب بقيمتها لانه يقر أنه استهلكها وهي ملك له وهكذا لو كان عبدا فاعققه وهكذا لو ادعى عليه رجلان أنه غصب دارا بعينها فأقر أنه غصبها من أحدهما وهو يملكها ثم أقر لا خراثة غصبها منه وهو يملكها وأن الاول لم يملكها قط قضى بالدار الاول لانه قدم ملكها باقراره وقيمتها لا خراثة قد أقر أنه قد أتلفها عليه قال وهكذا كل ما أقر أنه غصبه رجلا ثم أقر أنه غصبه غيره والقول الثاني أنهم اذا كانا لا يدعيان أنه غصبهما الدار أو الشيء الذي أقر به لهما فهو الاول منهما ولا شيء للمقر له الا خربحال على الغاصب لانهم ما يبرئانه من عين (١) ما يقربه ومن قال هذا قال أرايت ان أقر أنه باع هذا هذه الدار بألف ثم أقر أنه باعها لاخر بألف والدار تسوى ألا فأتجعلها بيعا الاول وتجعل لاخر عليه قيمتها بحاصه بألف منها لانه أتلفها أو أرايت لو أعتق عبدا ثم أقر أنه باعه من رجل قبل العتق أتجعل لأشترى قيمته وينفذ العتق أو أرايت لو باع عبدا ثم أقر أنه كان أعتقه قبل بيعه أينقص البيع أو يتم انما يكون للعبد عليه أن يقول له

على ذلك وأعطاهم عطاء القبيلة الواحدة ثم استوت له بنو عبد شمس ونوفل في قدم النسب فقال عبد شمس اخوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيسه وأمه دون نوفل فقد مهم ثم دعا بني نوفل يلوئهم ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار فقال في بني أسد اس عبد العزى أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم انهم من المطيبين وقال بعضهم هم حلف من الفصول وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكر سابقة فقد مهم على بني عبد الدار ثم دعا بني عبد الدار يلوئهم ثم انفردت له زهرة فدعاها تلوعبد الدار ثم استوت له تيم وخزوم فقال في تيم انهم من حلف الفصول

(١) قوله من عين ما يقربه كذا بالاصول التي عندنا ولعل لفظ عين محر فاعن غير وحرر كتبه مصححه

قد بعثني حرافاً عطني غني أ رأيت لومات فقال ورثته قد بعث أبا نأحراً فأعطنا منه أوزياداً ما يلزمك بأنك
استهلكته أ كان عليه أن يعطيهم شيئاً أو يكون أنما أقر بشئ في ملك غيره فلا يجوز إقراره في ملك غيره
ولا يضمن بإقراره شيئاً

(الاقرار بغصب الشيء من أحد هذين الرجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أنه غصب هذا العبد أو هذا الشيء بعينه من أحد هذين وكلاهما
يدعيه ويرزعم أن صاحبه الذي ينزعه فيه لم يملك منه شيئاً قط وسئل عمن المقر بالغصب قيل له إن أقررت
لأحدهما وحلفت لألا تخفوه ولذي أقررت له به ولا تباعه لألا تخفوه عليك وإن لم تقر لم تجبر على أكثر من أن
تخلف بالله ما تدري من أيهما غصبته ثم يخرج من يديك فيوقف لهما ويجعلان خصماً فيه فإن أقام معاً عليه
بينة لم يكن لواحد منهما دون الآخر لأن أحدي البينتين تكذب الأخرى وكان بحاله قبل أن تقوم عليه بينة
ويخلف كل واحد منهما لصاحبه أن هذا العبد له غصبه إياه فإن حلفا فهو موقوف أبدأ حتى يصطلحا
فيه فإن حلف أحدهما ونكل الآخر كان للحالف وإن أقام أحدهما عليه بينة دون الآخر جرحته الذي
أقام عليه البينة ولا تباعه على الغاصب في شيء مما وصفت ولو قال رجل غصبت هذا الرجل بعينه هذا العبد
أو هذه الأمة فادعي الرجل أنه غصبه إياه ما معاً قيل للمقر أحلف أنك لم تغصبه أيهما شئت وسلم له الآخر فإن
قال أحلف ما غصبته وأحد منهما لم يكن ذلك له وقيل أحدهما له بإقرارك فأحلف على أيهما شئت فإن أبي
قيل للمدعي أحلف على أيهما شئت فإن حلف فهو له وإن قال أحلف عليهما معاً قيل للمدعي عليه إن حلفت
والأحلفنا المدعي فسلنا عمله معاً فإن فاتنا في يده أو أحدهما فالحكم كهو لو كانا حين الأنا إذا أقر مناه
أحدهما ضمنناه بالفوت فإن أياهما حلف أو سأل الموصوب أن يوقفه وقفاً حتى يقرر الغاصب بأحدهما
ويخلف قال وإن أقر الغاصب بأحدهما للغصوب فادعي الموصوب أنه حدث بالعبد عنده عيب فالقول
قول الغاصب مع عيئه أ كان ذلك مما يشبه أن يكون عند الموصوب (١)

(العارية)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال العارية كلها مضمونة الدواب والرقيق والدور والشياب لا فرق

(١) باب إقرار الورثة أو بعضهم لو ارث من النسب أو من قبل الزوجية وإقرار الورثة أو بعضهم بالدين وليس
في التراجم وفيه نصوص فمنها في باب الموارث من اختلاف العراقيين (١) وإذا أقرت الاخت وهي لأب وأم
وقد ورث معها العصبية بأخ لأب فإن أباً حنفية كان يقول نعطيها نصف ما في يدها لأنها أقرت أن المال كله
بينهم انصفين فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وهذا يأخذ بعني أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول
لأنعطيها مما في يدها شيئاً لأنها أقرت بما في يد العصبية وهو سواء في الورثة كلهم عما قال الجميع (قال الشافعي)
وإذا مات الرجل وترك أخاه لأبيه وأمه وعصبته فأقرت الاخت بأخ فالقياس أن لا يأخذ شيئاً وهكذا
كل من أقر به وارث فكان إقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن لا يأخذ شيئاً من قبل أنه إنما أقر له بحق عليه
في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لأنه إذا كان وارثاً بالنسب كان موروثاً به وإذا لم يثبت النسب حتى يكون
موروثاً به لم يجز أن يكون وارثاً به وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من رجل فجعله المقر له بالبيع لم نعطه
الدار وإن كان بائعها فقد كان أقرب بائعاً قد صارت ملكاً له وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكاً له أو هو مملوك عليه
بها شيء فلما سقط أن تكون مملوكاً عليه سقط الإقرار له ومثل الرجلين يتبايعان العبد فيختفان في غنمه وقد
تصادقا على أنه قد خرج من ملك المالك إلى ملك المشتري فلما لم يسلم للمشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الإقرار
فلا يجوز أن يثبت للمقر له بالنسب حق وقد أخطأنا أنه لم يقر له به من دين ولا وصية اه

والمطيين وفيهم ما كان
النبي صلى الله عليه
وسلم وقيل ذكر سابقة
وقيل ذكر صهرا
فقد سلمهم على مخزوم
ثم دعا مخزوماً بلونهم ثم
استوت له سهم وجمع
وعدي بن كعب فقيل
أبدأ بعدي فقال بل أقر
نفسى حيث كنت فإن
الاسلام دخل وأمرنا
وأمر بني سهم واحد
ولكن انظر وابين
جمع وسهم فقيل قدم
بني جمع ثم دعا بني سهم
وكان ديوان عدي
وسهم محتطاً كالادوة
الواحدة فلما خلصت
اليه دعوته كبر تكبيرة
عالية ثم قال الحمد لله
الذي أوصل إلى حظي
من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم دعا عامر
ابن لؤي (قال الشافعي)
فقال بعضهم إن أباع عبدة
ابن عبد الله بن الجراح
الفهري رضى الله عنه
لماراً من تقدم عليه
قال أكل هؤلاء يدعي
أما هي فقال يا أباع عبدة

بين شي منها فن استعار شيئاً فتنلف في يده بفعله أو بغير فعله فهو ضامن له والأشياء لا تخلو أن تكون مضمونة أو غير مضمونة فما كان منها مضموناً مثل الغصب وما أشبهه فسواء ما ظهر منها هلاً كما وما خفي فهو مضمون على الغاصب والمستسلف جنباً فيه أو لم يجنباً أو غير مضمونة مثل الوديعة فسواء ما ظهر هلاً كما وما خفي فالقول فيها قول المستودع مع عينه وخالفنا بعض الناس في العارية فقال لا يضمن شيئاً إلا ما تعدى فيه فستل من أين قاله فرغم أن شريحاً قاله وقال ما جئكم في تضميننا قلنا استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفوان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة قال أفرأيت إذا قلنا فان شرط المستعير الضمان ضمن وإن لم يشترطه لم يضمن قلنا فأنت إذا تركت قولك قال وأين قلنا أليس قولك أنها غير مضمونة إلا أن يشترط قال بلى قلنا فتقول في الوديعة إذا اشترط المستودع أنه ضامن أو المضارب قال لا يكون ضامناً قلنا فإنا تقول في المستسلف إذا اشترط أنه غير ضامن قال لا شرط له ويكون ضامناً قلنا ويرد الأمانة إلى أصلها والمضمون إلى أصله ويبطل الشرط فيها جميعاً قال نعم قلنا وكذلك ينبغي لك أن تقول في العارية وبذلك شرط النبي صلى الله عليه وسلم أنها مضمونة ولا يشترط أنها مضمونة إلا ما يلزم قال فلم يشترط قلنا لجهالة صفوان لأنه كان مشركاً لا يعرف الحكم ولوعرفه ماضر الشرط إذا كان أصل العارية أنها مضمونة بلا شرط كما لا يشترط العهد وخلاص عقدك في البيع ولو لم يشترط كان عليه العهدة والخلاص أو أورد قال فهل قال هذا أحد قلنا في هذا كفاية وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما إن العارية مضمونة وكان قول أبي هريرة في بيع استعير فتلف أنه مضمون ولو اختلف رجلان في دابة فقال رب الدابة أكرهتها إلى موضع كذا وكذا فركبها بكذا وقال الراكب ركبته عارية منك كان القول قول الراكب مع عينه ولا كراه عليه (قال الشافعي) بعد القول قول رب الدابة وله كراء المثل ولو قال أعرتها قال رب الدابة غصبتنيما كان القول قول المستعير (قال الشافعي) (١) ولا يضمن المستودع إلا أن يخالف فإن خالف فلا يخرج من الضمان أبداً إلا بدفع الوديعة إلى ربه ولوردها إلى المكان الذي كانت فيه لأن ابتداءه لها كان أميناً فخرج من حد الأمانة فلم يجد له رب المال استئماناً لا يبرأ حتى يدفعها إليه (١)

(الغصب)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال قال الشافعي إذا شق الرجل للرجل ثوباً شقاً صغيراً أو كبيراً يأخذ ما بين طرفيه طويلاً وعرضاً أو كسر له متاعاً فرضه أو كسر دكراً صغيراً أو جنى له على مملوك فأعماه أو قطع يده أو شحبه موضحة فذلك كله سواء ويقوم المتاع كله والحيوان كله غير الرقيق صحيحاً ومكسوراً وصحيحاً ومجروحاً قدر ما من جرحه ثم يعطى مالك المتاع والحيوان فضل ما بين قيمته صحيحاً ومكسوراً ومجروحاً فيكون ما جرى عليه من ذلك ملكاً له نفعه أو لم ينفعه ولا يملك أحد بالجنابة شيئاً جنى عليه ولا يزول ملك المالك إلا أن يشاء ولا يملك رجل شيئاً إلا أن يشاء إلا في الميراث فأما من جنى عليه من العبيد فيقومون صحيحاً قبل الجنابة ثم ينظر

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب العارية وأكل الغلة (قال الشافعي) وإذا أعار الرجل الرجل أرضاً يبنى فيها ولم يوقت وقتاً ثم بدله أن يخرجها بعد ما بنى فإن أبا حنيفة كان يقول يخرجها ويقول للسدي بنى انقض بناءك وجهذا يأخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضامن لقيمة البنيان والبناء للبعير وكذلك بلغنا عن شريح أن وقت له وقتاً فأخرجته قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقيمة البناء في قوله ما جميعاً (قال الشافعي) وإذا أعار الرجل الرجل بقة من الأرض يبنى فيها بناءً فبنائه لم يكن لصاحب البقة أن يخرجها من بنائه حتى يعطيه قيمة قائماً يوم يخرجها ولو وقت له وقتاً فقال أعيرتها عشر سنين وأذنت لك في البناء مطلقاً كان هكذا ولكنه لو قال فإن انقضت العشر السنين كان عليك أن تنقض بناءك كان ذلك عليه لأنه لم يغرنا ما هو غرت نفسه اهـ

أصبر كما صبرت أو كما قومك فن قدمك منهم على نفسه لم أمنعه فاما أنا وبنو عدى فنقدمك ان أحببت على أنفسنا قال فقدم معوية بعد بني الحارث بن فهر ففصل بهم بين بني عبد مناف وأسد بن عبد العزى وشجر بين بني سهم وعدى شيء في زمان المهدي فافترقوا فأمر المهدي ببني عدى فقدموا على سهم وجمع لسابقة فيهم (قال) فإذا فرغ من قریش بدئت الانصار على العرب لمكانهم من الاسلام (قال الشافعي) الناس عباد الله فأولاهم أن يكون مقدماً أقر بهم (١) قوله ولا يضمن المستودع الخ لا يخفى أن هذا من باب الوديعة لا العارية لكنه ثبت هنا في نسختين فأبقيناه كذلك لأنه يأتي في الوديعة بمعناه لا بلفظه كتبه مصححه

الى الجناية فيعطون أرشهم من قيمة العبد صحيحا كما يعطى الحر أرش الجناية عليه من دينته بالغان ذلك ما بلغ وإن كانت قيميا كما يأخذ الحرديات وهو حي قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فلم أعلم أحدا من المسلمين خالف في أنه لا يكون على أحد أن يملك شيئا إلا أن يشاء أن يملكه إلا الميراث فان الله عز وجل نقل ملك الأحياء اذا ماتوا الى من ورثهم اياه ساوا أو أبوا ألا ترى أن الرجل لو أوصى له أو وهب له أو تصدق عليه أو ملك شيئا لم يكن عليه أن يملكه إلا أن يشاء ولم أعلم أحدا من المسلمين اختلفوا في أن لا يخرج ملك المالك المسلم من يديه إلا باخراجه اياه هو نفسه ببيع أو هبة أو غير ذلك أو عتق أو دين لزمه فيباع في ماله وكل هذا فعله لأفعل غيره قال فاذا كان الله عز وجل حرم أن تكون أموال الناس مملوكة إلا ببيع عن تراض وكان المسلمون يقولون فيما وصفت ما وصفت فن أن غلط أحد في أن يحني على مملوك فيملكه بالجناية وأخذنا قديمته وهو قبل الجناية لو أعطاني فيه أضعاف ثمنه لم يكن له أن يملكه إلا أن شاء ولو وهبته له لم يكن عليه أن يملكه إلا أن يشاء فاذا لم يملكه بالذي يجوز ويحل من الهبة إلا بعينه ولم يملك على بالذي يحل من البيع إلا أن شاء فكيف ملكه حين عصى الله عز وجل فيه فأخرج من يدي ملكي بمعصية غيري لله وألزم غيري ما لا يرضى ملكه ان كان أصابه خطأ وكيف ان كانت الجناية توجب لي شيئا واخترت حبس عبدى سقط الواجب لي وكيف ان كانت الجناية تخالف حكم ما سوى ماوجب لي ولي حبس عبدى وأخذ أرشه ومناعى وأخذ ما نقصه اذا كان ذلك غير مفسده فان جنى عليه ما يكون مفسده فزاد الجاني معصية لله وزيد على في مالى ما يكون مفسده سقط حق حين عظم وثبت حين صغر وملك حين عصى وبرت معصيته ولا يملك حين عصى فصغرت معصيته ما ينبغي أن يستدل أحد على خلاف هذا القول لأصل حكم الله وما لا يختلف المسلمون فيه من أن المالكين على أصل ملكهم ما كانوا أحياء حتى يخرجوا هم المالك من أنفسهم يقول أو فعل بأكثر من أن يحكي فيعلم أنه خلاف ما وصفتنا من حكم الله عز وجل واجماع المسلمين والقياس والمعقول ثم شدة تناقضه هو في نفسه قال واذا غصب الرجل جارية تسوى مائة فرادت في يديه بتعليم منه وسن واغتذاء من ماله حتى صارت تساوى ألفا ثم نقصت حتى صارت تساوى مائة ثم أدركها المغصوب في يده أخذها وتسعائة معها كما يكون لو غصبه اياه او هى تساوى ألفا فدركها وهى تساوى مائة أخذها وما نقصها وهى تسعائة قال وكذلك ان باعها الغاصب أو وهبها أو قتلها أو استهلكها فلم تدرك بعينها كانت على الغاصب قيمتها في أكثر ما كانت قيمة منذ غصبت الى أن هلكت وكذلك ذلك في البيع إلا أن رب الجارية يخير في البيع فان أحب أخذ الثمن الذى باع به الغاصب كان أكثر من قيمتها وأقل لانه عن سلعة أو قيمتها في أكثر ما كانت قيمة قط (قال الشافعي) بعد لبس له الاجارته والبيع مردود لانه باع بالبس له وبيع الغاصب مردود فان قال قائل وكيف غصبها بثمن مائة وكان لها ضمانا وهى تساوى مائة ثم زادت حتى صارت تساوى ألفا وهى في ضمان الغاصب ثم مات أو ونقصت فضمنته قيمتها في حال زيادتها قيل له ان شاء الله تعالى لانه لم يكن غاصبا ولا ضامنا ولا عاصيا في حال دون حال لم يزل غاصبا ضامنا عاصيا من يوم غصب الى أن فاتت أو ردها ناقصة فلم يكن الحكم عليه في الحال الاولى بأوجب منه في الحال الثانية ولا في الحال الثانية بأوجب منه في الحال الأخيرة لان عليه في كلها أن يكون رادا لها وهو في كلها ضامن عاص فلما كان للمغصوب أن يغصبها قيمة مائة فيدركها قيمة ألف فيأخذها ويدركها ولها عشر ون ولدا فبأخذها وأولادها كان الحكم في زيادتها في بدنها وأولادها بالحكم في بدنها حين غصبها بملك منها زائدة بنفسها وأولادها مملوك منها ناقصة حين غصبها ولا فرق بين أن يقتلها وأولادها أو عتقها وأولادها في يديه من قبل أنه اذا كان كما وصفت بملك ولدا كما يملكها لا يختلف أحد علمته في أنه لو غصب رجلا

بخيرة الله تعالى لرسالته
ومستودع أمانته وخاتم
النبيين وخير خلق رب
العالمين محمد صلى الله
عليه وسلم (قال الشافعي)
ومن فرض له الوالى من
قبائل العرب رأيت أن
يقدم الاقرب فالاقرب
منهم برسول الله صلى
الله عليه وسلم فاذا
استووا قدم أهل
السابقة على غير أهل
السابقة ممن هو مثلهم
في القرابة

(مختصر كتاب
الصدقات من كتابين
قديم وجديد)

(قال الشافعي) رحمه
الله فرض الله تبارك
وتعالى على أهل دينه
المسلمين في أموالهم حقا
لغيرهم من أهل دينه
المسلمين المحتاجين اليه
لا يسعهم حبسه عن
أمر أو بدفعه اليه أو
ولاته ولا يسع الولاة تركه
لأهل الأموال لانهم
أمناء على أخذه لأهله
ولم نعلم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

آخرها عاملا لا يأخذها فيه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لو منعوني عناقا مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها (قال) فإذا أخذت صدقة مسلم دعي له بالاجر والبركة كما قال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم (قال) والصدقة هي الزكاة والاغلب على أقواء العامة أن للتمر عشرة وللا شبة صدقة وللورق زكاة وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة فما أخذ من مسلم من زكاة مال ناض أو ماشية أو زرع أو زكاة فطر أو نجس ركاز أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه في ماله بكتاب أو سنة أو إجماع عوام المسلمين فعنه واحد وقسمه واحد وقسم النبي خلاف هذا فالنبي عما أخذ من مشرك تقوية لأهل دين الله

جارية فماتت في يديه مونا أو قتلها فماتت في الحالين جميعا كذلك قال وإذا عصب الرجل الرجل جارية فباعها فماتت في يدي المشتري والمغصوب بالخيار في أن يضمن الغاصب قيمة جاريته في أكثر ما كانت قيمة من يوم عصبها إلى أن ماتت فإن ضمنه فلا يضمن للمغصوب على المشتري ولا يضمن للغاصب على المشتري إلا قيمتها إلا أن يضمن المشتري أو يضمن المغصوب المشتري فإن ضمنه فهو ضامن لقيمة جارية المغصوب لا أكثر ما كانت قيمة من يوم قبضها إلى أن ماتت في يده ويرجع المشتري على الغاصب بفضل ما ضمنه المغصوب من قيمة الجارية على قيمتها يوم قبضها المشتري وبفضل ثمن إن كان قبضه منه على قيمته حتى لا يلزم في حال الاقبتها قال وإن أراد المغصوب إجازة البيع لم يحجز لأنها ملكك ملكا فاسدا ولا يجوز للمالك الفاسد الابتداء ببيع وكذلك لو ماتت في يدي المشتري فأراد المغصوب أن يحجز البيع لم يحجز وكان للمغصوب قيمتها ولو وادت في يدي المشتري أو وادت بائع بعضهم وعاش بعضهم خير المغصوب في أن يضمن الغاصب أو المشتري فإن ضمن الغاصب لم يكن له سبيل على المشتري وإن ضمن المشتري وقدمت الجارية رجع عليه بقيمة الجارية ومهرها وقيمة أولادها يوم سقطوا أحياء ولا يرجع عليه بقيمة من سقط منهم ميتا ويرجع المشتري على البائع بجميع ما ضمنه المغصوب لقيمة الجارية ومهرها فقط ولو وجدت الجارية حية أخذها المغصوب رقيقا له وصداقها ولا يأخذها قال وإن كان الغاصب هو أصاحبها فوادت منه أو وادت بائع بعضهم ومات بعض أخذ المغصوب الجارية وقيمة من مات من أولادها في أكثر ما كانوا أحياء والا حياء فاسترقهم وليس الغاصب في هذا كالمشتري المشتري مغرور والغاصب لم يغره إلا نفسه وكان على الغاصب إن لم يدع الشبهة الحد ولا مهر عليه (قال الربيع) فإن كانت الجارية أطاعت الغاصب وهي تعلم أنها حرام عليه وأنه زان بها فلا مهر لأن هذا مهر نفي وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر النفي وإن كانت تظن هي أن الوطء حلال فعليه مهر مثلها وإن كانت مغصوبة على نفسها فلفض صاحب المهر وهو زان ووادت رقيقا فإن قال قائل أ رأيت المغصوب إذا اختار إجازة البيع لم يحجز البيع قيل له إن شاء الله تعالى البيع انما يلزم رضا المالك والمشتري ألا ترى أن المشتري وإن كان رضي بالبيع فلامغصوب جاريته كما كانت لو لم يكن فيها بيع وأنه لا حكم البيع في هذا الموضع الأحكام الشبهة وإن الشبهة لم تغير ملك المغصوب فإذا كان للمغصوب أخذ الجارية ولم ينفع البيع المشتري فهي على المالك الأول للمغصوب وإذا كان المشتري لا يكون له حبسها ولو علم أنه باعها غاصب غير موكل استرق ولده فلا يتبعي أن يذهب على أحد أنه لا يجوز على المشتري إجازة البيع إلا بان يحدث المشتري رضا بالبيع فيكون بيعا مستأنفا فإن شبه على أحد بأن يقول إن رب الجارية لو كان أذن يبيعها لزم البيع فإذا أذن بعد البيع فلم يلزم قيل له إن شاء الله تعالى فإنه قبل البيع إذا بيعت يقطع خياره ولا يكون له رد الجارية وتكون الجارية لمن اشتراها ولو وادها لم يكن له قيمة ولذا هالانها جارية للمشتري وحلال للمشتري الاضامة والبيع والهبة والعقود فإذا بيعت بغير أمره فله رد البيع ولا يكون له رد البيع الا بالسلعة لم يملك وحرام على البائع البيع وحرام على المشتري الاضامة لو علم ويسترق ولده فإذا باعها أو أعقها لم يحجز بيعه ولا عقده فالحكم في الأدن قبل البيع أن المأذون له في البيع كالبايع المالك وأن الأدن بعد البيع انما هو تحديد بيع ولا يلزم البيع المحدد الا برضا البائع والمشتري وهكذا كل من باع بغير وكالة أو زوج بغير وكالة لم يحجز أبدا لا بتحديد بيع أو نكاح فإن قال قائل لم ألزم المشتري المهر ووطؤه في الظاهر كان عنده حلالا وكيف ردده بالمهر وهو الواطئ قيل له إن شاء الله تعالى أما الرضا بانه المهر فلما كان من حق الجماع إذا كان يشبه يدرأ فيه الحد في الأمة والحره أن يكون فيه مهر كان هذا جماعا يدرأ به الحد ويحق به الولد للشبهة فإن قال فامتناع ما عاك عند نفسه قلنا قلنا الشبهة التي درأنا بها الحد لم تحكمه فيها بالملك لأننا ردناها رقيقا ونجعل عليه قيمة الولد والولد إذا كانوا الجماع

الذي أراه له مباحا فالزمناه قيمته كان الجماع بمنزلة الولد أو أكثر لان الجماع لازم وان لم يكن ولذا فادخلناه
الولد لانهم سبب الجماع كان الجماع أولى أن تضمنه اياه وتضمن الجماع هو تضمن الصدقات فان قال
قائل وكيف أئتمته قيمة الاولاد الذين لم يدركهم السيد الاموي قيل له لما كان السيد عاك الجارية وكان
ما وادت ملو كملكها اذا وطئت بغير شبهة فكان على الغاصب ردهم حين ولدوا فلم يردهم حتى ما تواضعت قيمتهم
كما يضمن قيمة أمهم لومات ولما كان المشتري وظم بالشبهة كان سلطان المصوب عليهم فيما يقوم مقامهم
حين ولدوا فقد ثبت له قيمتهم فسواء ما تواا أو عاشوا لانهم لو عاشوا لم يسترقوا قال واذا اغتصب الرجل
الجارية ثم وطئها بعد الغصب وهو من غير أهل الجهالة أخذت منه الجارية والعقرو أقيم عليه حد الزنا فان
كان من أهل الجهالة وقال كنت أراي لها ضامنا وأرى هذا محل عزز ولم يحدد وأخذت منه الجارية والعقرو
قال واذا غصب الرجل الجارية فباعها فسواء باعها في الموسم أو على منبر أو تحت سرداب حق المصوب
فيها في هذه الحالات سواء فان جنى عليها أجنبي في يد المشتري أو الغاصب جنابة تأتي على نفسها أو بعضها
فأخذ الذي هي في يديه أرض الجنابة ثم استحقها المصوب فهو بالخيار في أخذ أرض الجنابة من يدي من
أخذها اذا كانت نفسها أو تضمنه قيمته على ما وصفنا وان كانت جرحا فهو بالخيار في أخذ أرض الجرح
من الجاني والجارية من الذي هي في يديه أو تضمن الذي هي في يديه ما نقصها الجرح بالغام بالغ وكذا ان
كان المشتري قتلها أو جرحها فان كان الغاصب قتلها فلما كدها عليه الاكثر من قيمتها يوم قتلها أو قيمتها في
أكثر ما كانت قيمة لانه لم يزل لها ضامنا قال وان كان المصوب ثوبا فباعه الغاصب من رجل فلبسه ثم استحقه
المصوب أخذه وكان له ما بين قيمته يوم اغتصبه وبين قيمته التي نقصه اياها اللبس كان قيمته يوم غصبه عشرة
فنقصه اللبس خمسة فأخذ ثوبه وخمسة وهو بالخيار في تضمن اللبس المشتري أو الغاصب فان ضمن الغاصب
فلا سبيل له على اللبس وهكذا ان غصب دابة فركبت حتى أنضيت كانت له دابته وما نقصت عن حالها
حين غصبها ولسن أنظر في القيمة الى تغير الاسواق انما أنظر الى تغير بدن المصوب فلو أن رجلا غصب
رجلا عبدا صحح قيمته مائة دينار فرض فاستحقه وقيمه مريضاً خسون أخذ عبده وخمسين ولو كان الرقيق
يوم أخذه أعلى منهم يوم غصبه وكذلك لو غصبه صبيامو لو اذ قيمته دينار يوم غصبه فشب في يد الغاصب
وشل أو أعور أو غلا الرقيق أو لم يغل فكانت قيمته يوم استحقه عشرين ديناراً أخذته وقومناه صححها وأشل
أو أعور ثم رددناه على الغاصب بفضل ما بين قيمته صححها وأشل أو أعور لانه كان عليه أن يدفعه اليه صححها
فما حدث به من عيب ينقصه في بدنه كان ضامنا له وهكذا لو غصبه ثوبا جديداً قيمته يوم غصبه عشرة فلبسه
حتى أخلق وعلت الثياب فصار يساوي عشرين أخذ الثوب ويقوم الثوب جديداً وخلقاً ثم أعطى فضل
ما بين القيمتين قال ولو غصبه جديداً قيمته عشرة ثم رده جديداً قيمته خمسة فخص الثياب لم يضمن شيئاً من
قبل أنه رده كما أخذه فان شبه على أحد بأن يقول قد ضمن قيمته يوم اغتصبه فالقيمة لا تكون مضمونة أبداً
الانفائث والثوب اذا كان موجوداً بحاله غير فائث وانما تصير عليه القيمة بالقوت ولو كان حين غصب كان
ضامنا لقيمه لم يكن للمصوب أخذ ثوبه وان زادت قيمته ولا عليه أخذ ثوبه ان كانت قيمته سواء أو كان أقل
قيمة قال واذا غصب الجارية فأصابها عيب من السماء أو بجناية أحد فسواء أو أصابها ذلك عند
الغاصب أو المشتري يسلك بما أصابها من العيوب التي من السماء ما سلك بها في العيوب التي بحجى عليها
الادميون قال واذا غصب الرجل جارية فباعها من العيوب التي من السماء ما سلك بها في العيوب التي بحجى عليها
فاستحقها أخذها وكان بالخيار في أخذ ما نقصها العيب من الغاصب فان أخذته منه لم يرجع على المشتري
بشيء ولرب الجارية أن يأخذ ما نقصه العيب الحادث في يد المشتري من المشتري فان أخذته من المشتري
رجع به المشتري على الغاصب ويتم الذي أخذ منه لانه لم يسلم اليه ما اشترى وسواء كان العيب من السماء

وله موضع غير هذا
الموضع وقسم الصدقات
كما قال الله تعالى انما
الصدقات للفقراء
والمساكين والعاملين
عليها والمولفة قلوبهم
وفي الرقاب والغارمين
وفي سبيل الله وابن
السبيل ثم أكدها
وشددتها فقال فريضة
من الله الآية وهي سهمان
ثمانية لا يصرف منها
سهم ولا شيء منه عن
أهله ما كان من أهله
أحد يستحقه ولا يخرج
عن بلد وفيه أهله
وقال صلى الله عليه
وسلم لعاذ بن جبل رضي
الله عنه حين بعته فان
أجابك فأعاليهم أن
عليهم صدقة تؤخذ
من أغنيائهم فترد على
فقرائهم (قال الشافعي)
وترد حصه من لم يوجد
من أهل السهمان على
من وجد منهم ويجمع
أهل السهمان أنهم
أهل حاجة الى مالهم
منها وأسباب حاجتهم
مختلفة وكذلك أسباب

أوبجناية آدمي قال وإذا غضب الرجل من الرجل دابة فاستغلاها أولم يستغلاها ولمثلها غلة أو دارا فسكنها
أو أكرها أولم يسكنها ولم يكرها ولمثلها كراء أو شيئا ما كان مما له غلة استغله أولم يستغله انتفع به أولم ينتفع به
فعليه كراء مثله من حين أخذه حتى يردّه إلا أنه ان كان أكرها بأكثر من كراء مثله فالمغصوب بالخيار في أن
يأخذ ذلك الكراء لانه كراء ماله أو يأخذ كراء مثله ولا يكون لاحد غلة بضمان المال لا لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم انما قضى به للمالك الذي كان أخذ ما أحل الله له والذي كان ان مات المغل مات من
ماله وان شاء أن يجبس المغل حبسه إلا أنه جعل له الخيار ان شاء أن يردّه بالعيب رده فأما الغاصب فهو
ضد المشتري الغاصب أخذ ما حرم الله تعالى عليه ولم يكن للغاصب حبس ما في يديه ولو تلف المغل كان
الغاصب له ضمان حتى يؤدي قيمته الى الذي غصبه اياه ولا يطرح الضمان له لو تلف قيمة الغلة التي كانت قبل
أن يتلف ولا يجوز الا هذا القول أو قول آخر وهو خطأ عندنا والله تعالى أعلم وهو أن بعض الناس زعم أنه اذا
سكن أو استغل أو حبس فالغلة والسكن له بالضمان ولا شيء عليه وانما ذهب الى القياس على الحديث
الذي ذكرت فأما أن يزعم زاعم أنه ان أخذ غلة أو سكن رد الغلة وقيمة السكنى وان لم يأخذها فلا شيء عليه
فهذا خارج من كل قول لا هو جعل ذلك له بالضمان ولا هو جعل ذلك للمالك اذا كان المالك مغصوبا (قال
الربيع) معنى قول الشافعي ليس للغصوب أن يأخذ الا كراء مثله لان كراءه باطل وانما على الذي سكن
اذا استحق الدار ربهما كراء مثلها وليس له خيار في أن يأخذ الكراء الذي أكرها به الغاصب لان الكراء
مفسوخ (قال الشافعي) ولو اغتصبه أرضا فعرسها بخلا أو أصولا أو بنى فيها بناء أو شق فيها أنهارا كان
عليه كراء مثل الأرض بالخال الذي اغتصبه اياها وكان على الباقي والغارس أن يقلع بناءه وغرسه فاذا
قلعه ضمن ما تنقص القلع الأرض حتى رد اليه الأرض بحالها حين أخذها وضمن القيمة بما تنقصها قال
وكذلك ذلك في النهر وفي كل شيء أحده فيها لا يكون له أن يثبت فيها عرقا ظالمسا وقد قال النبي صلى الله عليه
وسلم ليس لعرق ظالم حق ولا يكون لرب الأرض أن يملك مال الغاصب ولم يملكه اياه كان ما يقلع الغاصب منه
ينفعه أو لا ينفعه لان له منع قليل ماله كماله منع كثيره وكذلك لو كان حفر فيها بئرا كان له دفنها وان لم ينفعه
الدفن وكذلك لو غصبه دارا فزرقها كان له قلع التزويقي وان لم يكن ينفعه قلعه وكذلك لو كان نقل عنها ترابا
كان له أن يرد ما نقل عنها حتى يوفيه اياها بالخال التي غصبه اياها عليه لا يكون عليه أن يترك من ماله شيئا ينتفع
به المغصوب كما لم يكن على المغصوب أن يبطل من ماله شيئا يد الغاصب فان تأول رجل قول النبي صلى الله
عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فهذا كلام مجمل لا يحتمل لرجل شيئا الا احتمال عليه خلافه ووجهه الذي يصح به
أن لا ضرر في أن لا يحمل على رجل في ماله ما ليس بواجب عليه ولا ضرر في أن يمنع رجل من ماله ضررا
ولكل ماله وعليه فان قال قائل بل أحدث للناس في أموالهم حكما على النظر لهم وأمنعهم في أموالهم على
النظر لهم قيل له ان شاء الله تعالى أرايت رجلا له بيت يكون ثلاثة أذرع في ثلاثة أذرع في دار رجل له
مقدرة أعطاه به مائة ألف دينار أو أكثر وقيمة البيت درهم أو درهمان وأعطاه مكانه دارا مع المال
أو رقيقا هل يجبر على النظر له أن يأخذ هذا الكثير بهذا القليل أو أرايت رجلا له قطعة أرض بين أراض
رجل لا تساوي القطعة درهما فسأله الرجل أن يبيعه منها بمرأها مائة من الدنانير هل يجبر على أن يبيع
ما لا ينفعه بما فيه غناه أو أرايت رجلا صناعته الخياطة خلف رجل أن لا يستخيط غيره ومنعه هو أن
يخيط له فأعطاه على ما الاجارة فيه درهم مائة دينار أو أكثر أيجبر على أن يخيط له أو أرايت رجلا عنده أمة
عبياء لا تنفعه أعطاه بها ابن لها بيت مال هل يجبر على أن يبيعهها فان قال لا يجبر واحد من هؤلاء على النظر
له قلنا وكل هؤلاء يقول انما فعلت هذا اضرارا بنفسي وضرارا للطالب الى حتى أكون جعت الامرين
فان قال وان اضر بنفسه وضر غيره فانما فعل في ماله ماله أن يفعل قيل وكذلك حافر البئر في أرض
الرجل والمزوق جدار الرجل وناقل التراب الى أرض الرجل انما فعل ماله أن يفعل ومنع ماله أن يمنع من

استغلاهم معان
مختلفة فاذا اجتمعوا
فالفقراء الزمنى الضعاف
الذين لا حرفة لهم وأهل
الحرفة الضعيفة الذين
لا تنفع حرفتهم موقعا
من حاجتهم ولا يسألون
الناس (وقال) في
الجديد زمنا كان أو
غير زمنا سائلا أو
متعقفا (قال الشافعي)
والمساكين السؤال
ومن لا يسأل ممن له حرفة
لا تنفع منه موقعا ولا
تغنيه ولا عياله وقال
في الجديد سائلا
كان أو غير سائل (قال
المرزني) أشبه بقوله
ما قاله في الجديد لانه
قال لان أهل هذين
الدين يستحقونهما
بمعنى العدم وقد يكون
السائلين من يقل
معطيهم وصالح متعفف
بين من يتدونه بعتيبتهم
(قال الشافعي) رحمه
الله فان كان رجل
جلد يعلم الوالى
أنه صحيح مكتسب
يعنى عياله أو لا عياله

ماله فان كان في رد التراب ودفن البئر ما يشغل الارض عن ربه احتى يمنعه منفعة في ذلك الوقت قيل
 للذي يريد رد التراب أنت بالخيار في أن ترده ويكون عليك كراء الارض بقدر المدة التي حبستها عن المنفعة
 أو تدعه وقيل لرب الارض في البئر الخيار في أن تأخذ حافر البئر بدفن ما على كل حال ولا شيء لك عليه
 لانه ليس في موضعها منفعة حتى تكون مدفونة الا أن يكون لموضعها لو كانت مستوية منفعة فيما بين
 أن حكمنا لك بها الى أن يدفن فيها فيكون لك أجر تلك المنفعة لانه يشغل عنك شيئا من أرضك (قال الشافعي)
 وان كان الغاصب نقل من أرض المغصوب ترابا كان منفعة الارض لا ضرر عليها أخذ برده فان كان
 لا يقدر على رده مثله بحال أبد أقومت الارض وعليها ذلك التراب وقومت بحالها حين أخذها ثم ضمن الغاصب
 ما بين القيمتين وان كان يقدر على رده بحال وان عظمت فيه المؤنة كلفه قال واذا قطع الرجل يد دابة رجل
 أو رجلها أو جرحها جرحا ما كان صغيرا أو كبيرا أقومت الدابة بجرحه أو مقطوعة ثم ضمن ما بين القيمتين
 ولا عليك أحد مال أحد بجناية أبدا قال واذا أقام شاهد أن رجلا غصب هذه الجارية يوم الخميس وشاهدا
 انه غصبه اياها يوم الجمعة أو شاهدا انه غصبه اياها وشاهدا أنه أقر له بغصبه اياها أو شاهدا أنه أقر له يوم الخميس
 بغصبها أو آخر أنه أقر له يوم الجمعة بغصبها فكل هذا مختلف لان غصب يوم الخميس غير غصب يوم الجمعة وفعل
 الغصب غير الاقرار بالغصب والاقرار يوم الخميس غير الاقرار يوم الجمعة فيقال في هذا كله احلف مع أي
 شاهد يكسثت واستحق الجارية فان حلف استحقها قال ولو أن أرضا كانت بيد رجل فادعى آخر أنها أرضه
 فأقام شاهدا فشهد له أنها أرضه اشتراها من مالك أو ورثها من مالك أو تصدق بها عليه مالك أو كانت مواتا
 فأحياها فوصف ذلك بوجه من وجوه الملك الذي يصح وأقام شاهدا غيره أنها حيزه لم تكن الشهادة بانها
 حيزه شهادة ولو شهد عليها عدد عدول اذ لم يزيدوا على هذا شيئا لان حيزه يحتمل ما يحوز بالملك وما يحوز
 بالعارية والكراء ويحتمل ما يلي أرضه وما يلي مسكنه ويحتمل بعبطية أهلها فالملك يمكن واحد من هذه المعاني
 أولى بالظاهر من الآخر لم تكن هذه شهادة بأد احتى يزيدوا فيها ما يبين أنها ملك له وله أن يحلف مع الشاهد
 الذي شهد له بالملك ويستحق قال ولو شهد له الشاهد الاول بما وصفنا من الملك وشهد له الشاهد الثاني بأنه
 كان يحوزها وقف فان قال يحوزها ملك فقد اجتمع على الشهادة وان قال يحوزها ولم يزد على ذلك لم
 يجتمع على الشهادة ويحلف مع شاهد الملك ويستحق قال واذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها
 من آخر وقبض الثمن فهل في يديه ثم جاء رب الجارية والجارية قائمة أخذ الجارية وشيئا ان كان نقصها
 ورجع المشتري على البائع بالثمن الذي قبض منه موسرا كان أو معسرا قال واذا غصب الرجل الرجل دابة
 أو أكرها اياها فعدى فضاغت في تعديده فضمنه رب الدابة المغصوب أو المكسرى قيمة دابته ثم طفر بالدابة بعد
 فان بعض الناس وهو أبو حنيفة قال لا سبيل له على الدابة ولو كانت جارية لم يكن له عليها سبيل من قبل أنه
 أخذ البدل منها والبدل يقوم مقام البيع (قال الشافعي) واذا ظهر على الدابة ردت عليه الدابة ورد
 ما قبض من ثمنها ان كانت دابته بحالها يوم غصبها أو تعدي بها أو خيرها حالا فان كانت ناقصة قبضها وما
 نقصت ورد الفضل عن نقصانها من الثمن ولا يشبه هذا البيوع انما البيوع بما تراضيا عليه فسلم له رب
 السلعة سلعته وأخرجها من يديه اليه تراضيا باخراجها والمشتري غير عاص في أخذها والمتعدي عاص في
 التعدي والغصب ورب الدابة غير بائع له دابته ألا ترى أن الدابة لو كانت قائمة بعينها لم يكن له أخذ قيمتها فلما
 كان انما أخذ القيمة على أن دابته قائمة ثم وجد الدابة كان القوت قد بطل وكانت الدابة موجودة ولو كان
 هذا بيعا ما جاز أن تباع دابته غائبة ولو جاز فهلكت الدابة كان للغاصب والمتعدي أن يرجع بالثمن ولو
 وجدت معيبة كان له أن يردها بالعيب فان قال رجل فهى لاتشبه البيوع ولكنها تشبه الجانيات قيل
 له أفرأيت لو أن رجلا جنى على عين رجل فابيضت فحكم له بأرشها ثم ذهب البياض فقائل هذا يزعم أنه
 يرده بالارش ويرده ولو حكم له في سن قلعت من صبي بخمس من الابل ثم نبتت رجع بالارش الذي حكم به عليه

يغني نفسه بكسبه لم
 يعطه فان قال الجلد
 لست مكتسبا لما
 يغنيني ولا يغني غيالي
 وله عيال وليس عند
 الوالي يقين ما قال
 فاقول قوله واحتج
 بأن رجلين أتيا النبي
 صلى الله عليه وسلم
 فسألاه من الصدقة
 فقال ان شئتما ولا
 حظ فيها لغني ولا لذى
 مرة مكتسب (قال
 الشافعي) رأى عليه
 الصلاة والسلام صحة
 وجلدا يشبه الاكتساب
 فأعلم ما أنه لا يصلح
 له ما مع الاكتساب
 ولم يعلم أم مكتسبان أم لا
 فقال ان شئتما بعد
 أن أعلمكما أن لا حظ
 فيها لغني ولا مكتسب
 فعلت (قال) والعاملون
 عليها من ولاد الوالي
 قبضها ومن لا غنى للوالي
 عن معونته عليها وأما
 الخليفة ووالى الاقليم
 العظيم الذى لا يلى
 قبض الصدقة وان كانا
 من القائميين بالامر

فان شبهها بالجنایات فهذا يلزمه فيه اختلاف القول وان زعم أنها لا تشبه الجنایات لان الجنایات ما فات
 فلم يعدفه هذه قد عادت فصارت غير فائتة ولو كان هذا بغير قضاء قاض فاعتصب رجل لرجل دابة أو
 أكراماً یاها فاعتدى عليها فضاغت ثم اصطليها من ثمنها على شيء يكون أكثر من قيمة الدابة أو مثله أو أقل
 فالقول فنه كالقول في حكم القاضى لانه انما صالحه على ما لزم الغاصب من استهلاك فلما كان ماله غير مستهلك
 كان الصلح وقع على غير ما علم أو علم رب الدابة ولو كان الغاصب قال له أنا اشتريته منك وحشي في يدي قد
 عرفتها فباعه یاها بشيء قد عرفه قل أو أكثر فالبيع جائز فان جاء الغاصب بالدابة معيبة عيباً يحدث مثله فزعم
 أنه لم يكن رآه وأن البائع دلّس له به كان القول قول البائع مع عيبه إلا أن يقيم الغاصب البيّنة على أنه كان في
 يد المغصوب البائع أو يكون العيب مما لا يحدث مثله فيكون له رد الدابة ويكون للمغصوب ما نقصه ما على
 الغاصب فان قال المتعدى بالغصب أو في الكراء ان الدابة ضاعت فأنا دفع اليك قيمتها فقبل ذلك منه بغير
 قضاء قاض فلا يجوز في هذا والله أعلم الا واحد من قولين أحدهما أن يقال هذا بيع مستأنف فلا يجزى من
 قبل أنه لا يجوز بيع الموقى أو يقال هذا بدل ان كانت ضاعت أو تلفت فيجوز لان ذلك يلزمه في أصل
 الحكم فمن ذهب هذا المذهب لزمه اذا علم بان الدابة لم تضع أن يكون لرب الدابة أخذها وعليه رد ما أخذ
 من قبل أنه انما أخذ ما كان يلزمه لو كانت ضائعة فلما لم تكن ضائعة كان على أصل ملكه أو يقول قائل
 قولاً ثالثاً فيقول لما رضى بقوله وترك استخلافه كما كان الحاكم مستحلفه لو ضاعت فلا يكون له الرجوع على
 حال فأما أن يقول قائل ان كانت عند الغاصب وانما كذب ليأخذها فلم يشترى أخذها وان لم تكن عند
 الغاصب ثم وجدها فليس للمشتري أخذها فهذا لا يجوز في وجهه من الوجه لان الذي انعقد ان كان جائزاً
 بكل حال جاز ولم ينتقض وان كان جائزاً لم تكن موجودة منتقضا اذا كانت موجودة فهي موجودة في
 الحالين فما بالها ترد في احدهما ولا ترد في الأخرى وان كان فاسداً فافهم ردود بكل حال وهذا القول
 لا جائز ولا فاسد ولا جائز على معنى فاسد في آخر (قال الشافعي) واذا باع الرجل من الرجل الخارية أو العبد
 وقبضه منه ثم أقر البائع لرجل آخر أنه عبده غصبه منه أو أمته غصبها منه قلنا للمقر له بالغصب ان أقر
 بيّنة على الغصب دفعنا اليك أيها ما أقرت عليه البيّنة ونقضنا البيع وان لم تقم بيّنة فافترار البائع لك اثبات
 حق لك على نفسه وابطال حق لغيرك قد ثبت عليه قبل اقراره لك ولا يصدق في ابطال حق غيره وصدق
 على نفسه فيضمن لك قيمة أيها ما أقر بأنه غصبه إلا أن يجد المشتري العيب أو يكون له خيار فرده بخياره في
 العيب وخياره في الشرط فاذا رده كان على المقر أن يسلمه اليك وان صدقه المشتري أنه غاصب رده ورجع
 عليه بالثمن الذي أخذه منه ان شاء (قال الشافعي) واذا اغتصب الرجل من الرجل عبداً فباعه من رجل
 ثم ملك المغتصب البائع ذلك العبد بغير ثأ أو هبة أو بشراء صحيح أو وجه ملك ما كان ثم أراد نقض البيع
 الأول لانه باع ما لا يملك فان صدقه المشتري أو قامت بيّنة فالبيع منتقض أرادته أو لم يردده لانه باع ما لا يجوز له
 بيعه وان لم تقم بيّنة وقال المشتري انما ادعيت ما يفسد البيع فالقول قول المشتري مع عيبه فان قال
 البائع بعثت ما ملك ثم قامت بيّنة أنه اغتصبه ثم ملكه ولم يصدق المشتري بثب البيع من قبل أن البيّنة
 انما تشهد في هذا الوقت البائع لا عليه فتشهد له بما يرجع به العبد الى ملكه فيكون مشهوداً له لا عليه
 وقد أكرههم فلا ينتقض البيع في الحكم لا كذابه بيّنة وينبغي في الورع أن يجدد اباعاً أو يرد المشتري
 قال وان كانت البيّنة شهدت فكان ذلك يخرج منه أيديهما جميعاً قبلت البيّنة لانها عليه قال وان باعه
 وقبضه المشتري ثم أعتقه فقامت بيّنة بغصب وكان المغصوب أو ورثته فيما ردا العتق لان البيع كان فليدأ
 ويرد الى المغصوب ولو لم تكن بيّنة وصدق الغاصب والمشتري المدعي أنه غصبه لم يقبل قول واحد منهما في
 العتق ومضى العتق ورددنا المغصوب على الغاصب بقيمة العبد في أكثر ما كان قيمة وان أحب رد دابة
 المشتري المعتق فان رد دابة على المشتري المعتق رجح على الغاصب البائع عما أخذ منه لانه قد أقر أنه باع

بأخذها فليس باعتدنا
 ممن له فيها حق لانهما
 لا يمان أخذها وشرب
 عمر رضى الله عنه لينا
 فأعجبه فأخبر أنه من
 نعم الصدقة فأدخل
 أصبعه فاستقاءه (قال)
 ويعطى العامل بقدر
 غنائه من الصدقة وان
 كان موسراً لانه يأخذه
 على معنى الاجارة
 (قال) والمؤلفة قلوبهم
 في متقدم الاخبار
 ضربان ضرب مسلمون
 أشرف مطاعون
 يجاهدون مع المسلمين
 فيقوى المسلمون بهم ولا
 يرون من نياتهم ما يرون
 من نيات غيرهم فاذا
 كانوا هكذا فأرى أن
 يعطوا من سهم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 وهو خمس الخمس
 ما يتألفون به سوى
 سهامهم مع المسلمين
 وذلك أن الله تعالى جعل
 هذا السهم خالصاً لئيبه
 صلى الله عليه وسلم فردّه
 في مصلحة المسلمين
 (واحتج) بأن النسي

مالا يملك والولاء موقوف من قبل أن المعنى يقر أنه أعتق مالا يملك قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها مغصوبة ثم جاء المغصوب فأراد إجازة البيع لم يكن البيع جائزا من قبل أن أصل البيع كان محرما فلا يكون لاحدا إجازة المحرم ويكون له تجديده ببيع حلال هو غير الحرام فان قال قائل أ رأيت لو أن امرأنا عارية له وشرط لنفسه فيها الخيار أما كان يجوز البيع ويكون له أن يختار امضاء فيلزم المشتري بأن له الخيار دون البائع قيل بلى فان قال فافرق بين ما قيل هذه باعها مالها بكمها ببيع حلالا وكان له الخيار على شرطه وكان المشتري غير عاص لله ولا البائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها مغصوبة عاصيان لله وهذا بائع مالم يسله وهذا مشتري مالم يجل له فلا يقاس الحرام على الحلال لانه ضده ألا نرى أن الرجل المشتري من رب الجارية جاريته لو شرط المشتري الخيار لنفسه كان له الخيار كما يكون للبائع إذا شرطه أفيكون للمشتري الجارية المغصوبة الخيار في أخذها أو ردّها فان قال لا قيل ولو شرط الغاصب الخيار لنفسه فان قال لا من قبل أن الذي شرط له الخيار لا يملك الجارية قيل ولكن الذي يملكها لو شرط له الخيار جاز فان قال نعم قيل له أفلا ترى أنهم مختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في كل شيء على الآخر قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فأقر الغاصب بأنه غصبه جارية وقال ثمنها عشرة وقال المغصوب ثمنها مائة فالقول قول الغاصب مع عيینه ولا تقوم على الصفة من قبل أن التقويم على الصفة لا يضبط قد تكون الجارية بصفة ولون وسن وبينهما كثير في القيمة بشئ يكون في الروح والعقل واللسان فلا يضبط إلا بالمعاينة فيقال لرب الجارية إن رضيت والافاقم بينة فان أقام بينة أخذته بينته وإن لم يقمها أـحلف له الغاصب وكان القول قوله ولو أقام عليه شاهدين بأنه غصبه جارية فهلكت الجارية في يده ولم يثبت الشاهدان على قيمتها كان القول في قيمتها قول الغاصب مع عيینه ولو وصفها لشاهدان بصفة أنها كانت صحيحة علم أن قيمتها أكثر مما قال الغاصب كان لقول الغاصب لأنه قد يمكن أن يكون ثم داء أو غائلة تخفى يصير بها ثمنها إلى ما قال الغاصب فإذا أمكن ما قال الغاصب بحال كان القول قوله مع عيینه وهكذا قول من يغرم شيئا من الدنيا بأي وجهه ما دخل عليه الغرم إذا أمكن أن يكون القول قوله كان القول قوله ولا يؤخذ منه خلاف ما أقر به الابينة ألا ترى أننا نجعل في الأكثر من الدعوى عليه القول قوله فلو قال رجل غصبتني أولى عليه دين أو عنده ودیعة كان القول قوله مع عيینه ولم نلزمه شيئا لم يقربها فإذا أعطينا هذا في الأكثر كان الأقل أولى أن نعطيها إياه فيه ولا تجوز القيمة على ما لا يرى وذلك أننا ندرك ما وصفت من علم أن الجارية تسين تكونان في صفة واحدة ما أكثر ثمنها من الأخرى بشئ غير بعيد فلا تكون القيم الأعلى ماعوين ألا ترى أن فيما عوين لا نولي القيمة فيه إلا أهل العلم به في يومه الذي يقومونه فيه ولا تجوز لهم القيمة حتى يكشفوا عن الغائلة والدواء ثم يقيسوه بغيره ثم يكون أكثر ما عندهم في ذلك تأخى قدر القيمة على قدر ما يرى من سعر يومه فإذا كان هذا هكذا لم يجز التقويم على الغيب فان قال صفته كذا ولا عرف قيمته قلنا الرب الثوب ادع في قيمته ما شئت فاذا فعل قلنا للغاصب قد ادعى ما سمع فان عرفته فأده إليه بلا عين وإن لم تعرفه فأقر بما شئت لنحلفك عليه وتدفعه إليه فان قال لأحلف قلنا فردّ اليمين عليه فيحلف عليك ويستحق ما ادعى ان ثبت على الامتناع من اليمين فان حلف بعد أن بين هذا فقد جاء بما عليه وإن امتنع أحلفنا المدعى ثم ألزمناه جميع ما حلف عليه فان أراد اليمين بعد عيّن المدعى لم نعطه إياها فان جاء ببينة على أقل مما حلف عليه المدعى أعطينا بالبينة وكانت البينة أولى من اليمين الفاجرة قال وإذا غصب رجل من رجل طعاما محبا أو تمرا أو دما فاستهلكه فعليه مثله ان كان يوجد له مثل بحال من الحال وإن لم يوجد له مثل فعليه قيمته أكثر ما كان قيمة قط قال وإذا غصب رجل من رجل أصلا فأغمر أو غنما فتوالدت وأصاب من صوفها أو لبنها كان لرب الأصل والغنم وكل ماشية أن يأخذ ما شئته وأصله من الغاصب ان كان بحاله حين

صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفة يوم حنين من الخمس مثل عينته والأقصر وأصحابها ولم يعط عباس بن مرداس وكان شريفا عظيم الغناء حتى استعجب فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رجه الله لما أراد ما أراد القوم احتمال أن يكون دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيء حين رغب عما صنع بالمهاجرين والأنصار فأعطاه على معني ما أعطاهم واحتمل أن يكون رأى أن يعطيه من ماله حيث رأى أن يعطيه لانه صلى الله عليه وسلم خالصا للتقوية بالعطية ولا نرى أن قد وضع من شرفه فانه صلى الله عليه وسلم قد أعطى من خمس الخمس النفل وغير النفل لانه له وأعطى صفوان بن أمية ولم يسلم ولكنه أعاره أداة فقال فيه عند الهزيمة

كان رب الثوب بالخيار في أن يأخذ الثوب مصبوغا لانه زعفرانه وثوبه ولا شيء له غير ذلك أو يقوم ثوبه أبيض وزعفرانه صحيحا فان كانت قيمته ثلاثين قوم ثوبه مصبوغا بزعفران فان كانت قيمته خمسة وعشرين ضمنه خمسة لانه أدخل عليه النقص قال وكذلك ان غصبه سبنا وعسلا ودقية فاعصده كان للغصوب الخيار في أن يأخذه معصودا ولا شيء للغاصب في الحطب والقدر والعمل من قبل أن ماله فيه أثر لا عين أو يقوم له العسل منفردا والسمن والدقيق منفردين فان كان قيمته عشرة وهو معصود قيمته سبعة غرم له ثلاثة من قبل أنه أدخل عليه النقص ولو غصبه دابة وشعير افعلف الدابة الشعير رد الدابة والشعير من قبل أنه هو المستعمل له وليس في الدابة عين من الشعير يأخذه انما فيها منه أثر قال ولو غصبه طعاما فأطعمه اياه والمغصوب لا يعلم كان متطوعا بالاطعام وكان عليه ضمان الطعام وان كان المغصوب يعلم أنه طعامه فأكله فلا شيء له عليه من قبل أن سلطانه انما كان على أخذ طعامه فمقد أخذه قال ولو اختلفا فقال المغصوب أكلته ولا أعلم أنه طعامي وقال الغاصب أكلته وأنت تعلمه فالقول قول المغصوب مع يمينه اذا أمكن أن يكون يخفى ذلك بوجه من الوجوه (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه اذا أكله عالما أو غير عال فقد وصل اليه شيء ولا شيء على الغاصب الا أن يكون نقص عمله فيه شيئا فيرجع بما نقصه العمل (قال الشافعي) وان غصبه ذهبا فحمل عليه نحاسا أو وحيدا أو فضة أخذ بتمييزه بالنار وان نقصت النار ذهبه شيئا ضمن ما نقصت النار وزن ذهبه وسلم اليه ذهبه ثم نظرنافان كانت النار نقصت من ذهبه شيئا في القيمة ضمن له ما نقصته النار في القيمة قال ولو سبكه مع ذهب مثله أو أجود أو أردأ كان هذا مما لا يميز وكان القول فيه كالقول في الزيت قال ولو اغتصبه ذهبا فحمله قضيبا ثم أضاف اليه قضيبا من ذهب غيره أو قضيبا من نحاس أو فضة ميز بينهما ثم دفع اليه قضيبه ان كان بمثل الوزن الذي غصبه به ثم نظر اليه في تلك الحال واليه في الحال التي غصبه اياه فيها معا فان كانت قيمته حين رده أقل منها حين غصبه ضمن له فضل ما بين القيمتين وان كانت مثله أو أكثر أخذ ذهبه ولا شيء له غير ذلك ولا للغاصب في الزيادة لان الزيادة من عمل انما هو أثر قال ولو غصبه شاة فأنزى عليها تيسا لحقت بولد كانت الشاة والولد للغصوب ولا شيء للغاصب في عيب التيس من قبل شيئين أحدهما أنه لا يحل ثمن عيب الفعل والآخر أنه انما هو شيء أقره فيها فانقلب الذي أقر الى غيره والذي انقلب ليس بشيء يملك انما يملكه رب الشاة قال ولو غصبه نقرة ذهب فضر بهادناير كان لرب النقرة أن يأخذ الدنانير ان كانت بمثل وزن النقرة وكانت بمثل قيمة النقرة أو أكثر ولا شيء للغاصب في زيادة عمله لان عمله انما هو أثر وان كانت ينقص وزنها أخذ الدنانير وما نقص الوزن قال وان كان قيمتها تنقص مع ذلك أخذ الدنانير وما نقص الوزن وما نقص القيمة قال وان غصبه خشبة فسحقها ألواحاً أخذ رب الخشبة الألواح فان كانت الألواح مثل قيمة الخشبة أو أكثر أخذها ولا شيء للغاصب في زيادة قيمة الألواح على الخشبة من قبل أن ماله فيها أثر لا عين وان كانت الألواح أقل قيمة من الخشبة أخذها وفضل ما بين القيمتين قال ولو أنه عمل هذه الألواح أبو ابابا ولم يدخل فيها شيئا من عنده كان هكذا ولو أدخل فيها من عنده حديثا أو خشبا غيرها كان عليه أن يعز ماله من مال المغصوب ثم يدفع الى المغصوب ماله وما نقص ماله اذا ميز منها خشبه وحديثه الا أن يشاء أن يدع له ذلك متطوعا قال وكذلك لو أدخل لوحا منها في سفينة أو بنى على لوح منها جدارا كان عليه أن يؤخذ بقلع ذلك حتى يسلمه الى صاحبه وما نقصه قال وكذلك الخيط يخط به الثوب وغيره فان غصبه خيطا فخط به جرح انسان أو حيوان ضمن قيمته ولم يكن للغصوب أن ينزع خيطه من انسان ولا حيوان حي فان قال قائل ما فرق بين الخيط يخط به الثوب وفي اخراجه افساداً للثوب وفي اخراج اللوح افساداً للبناء والسفينة وفي اخراج الخيط من الجرح افساداً للجرح (١) فان زعمت أن أحدهما يخرج مع الفساد والآخر لا يخرج مع الفساد قيل له ان هدم الجدار وقع اللوح من السفينة ونقض الخيطا ليس بمجرم على مالكها لانه ليس في شيء منها روح تتلف ولا تالم فلما كان مباحا لمالكها كان مباحا لرب الحق أن يأخذ حقه منها واستخرج الخيط

والانصار لانه ماله يضعه حيث رأى ولا يعطى أحد اليوم على هذا المعنى من الغنية ولم يبلغنا أن أحدا من خلفائه أعطى أحدا بعده ولو قيل ليس للمؤلفة في قسم الغنية سهم مع أهل السهمان كان مذهبنا والله أعلم (قال) وللمؤلفة في قسم الصدقات سهم والذي أحفظ فيه من متقدم الخبر أن عدى بن حاتم جاء الى أبي بكر الصديق أحسبه بثلاثمائة من الابل من صدقات قومه فأعطاه أبو بكر منها ثلاثين بغيراً وأمره أن يلحق بخالد ابن الوليد عن أطاعه من قومه فجاءه بزهاء ألف رجل وأبلى بلاء حسنا والذي يكاد يعرف القلب بالاستدلال بالخبر أنه أعطاه اياها من سهم المؤلفة فأما زاده ترغيبا فيما صنع واما التألف به غيره من قومه ممن لم

(١) قوله فان زعمت لعل صوابه كانك زعمت الخ وحرر كتبه مصححه

يثق منه بمثل ما يثق
بمن عدى بن حاتم
(قال) فارتد أن يعني
منهم المولى نفسه
فليس لهم في مثل هذا
المعنى أن تزلت بالمسلمين
نارزة ولن تزل أن شاء
الله تعالى وذلك أن
يكون العبد يرضع
منطاط لا يناله الجيش
الاجترنة ويكون بأزاء
قوم من أهل الصدقات
فأعان عليهم اسم أهل
الصدقات اما بليمة
فأرى أن يفتوا بسهم
سبيل الله من
الصدقات واما أن
لا يقاتلوا الا بان يعطوا
سهم المولى نفسه أو ما
يكفيهم منه وكذا
إذا انتاط العدو وكانوا
أقوى عليه من قوم من
أهل الفيء بوجهون
اليه ببعد ديارهم وثقل
مؤناتهم وبضعفون عنه
فان لم يكن مثل ما
وصفت مما كان في
زمن أبي بكر رضي الله
عنه من امتناع أكثر
العرب بالصدقة على

(١) قوله لم تمكنه الخ كذا
بالأصول والامر سهل
(٢) قوله فانما يستدرك
الخ كذا في بعض الأصول
وفي بعضها فانما يستدل
الخ باللام وبعد فتحرر
كتبه معججه

من الجرح تلف للجروح وألم عليه ومحرم عليه أن يلف نفسه وكذلك محرم على غيره أن يلف نفسه الا بما أذن
الله تعالى فيه من الكفر والقتل وكذلك ذوات الأرواح ولا يؤخذ الحق بمعضة الله تعالى وانما يؤخذ بما
لم يكن لله معصية (قال الربيع) وفيه قول آخر ان كان الخيط في حيوان لا يؤكل فلا ينزع لان النبي صلى
الله عليه وسلم نهى أن تصبر البهائم وان كان في حيوان يؤكل نزع الخيط لانه حلال له أن يبتجها أو يأكلها
(قال الشافعي) قلت أرايت ان كان الغاصب معسرا وقد صبغ الثوب صبغا ينقصه ثم قال أنا أغسله
حتى أخرج صبغى منه لم تكنه (١) أن يغسله فينقص على ثوبه وهو معسر بذلك قال واذا جنى الحر على العبد
جناية تكون نفسا أو أقل حلتها عاقلة الحران كانت خطأ وقامت بهايئته فان قال قائل وكيف ضمنت
الماقلة جناية حر على عبد قيل له لما كانت العاقلة تعقل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جناية الحر
على الحر في النفس وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جناية الحر على الجنين وهو نصف عشر نفس دل
ذلك على أن ما جنى الحر من جناية خطأ كانت على عاقله وعلى أن الحكم في جناية الحر خطأ مخالف
للحكم في جناية الحر العبد وفيما استهلك الحر من عروض الأديمين فان قال قائل فلم تجعل العبد
عرضا من العروض وانما فيه قيمته كما يكون ذلك في العروض قيل جعل الله عز وجل على العاقل خطأ
تحرير رقبة ودية مسلمة الى أهل المقتول فكان ذلك في الأديمين دون العروض والبهائم ولم أعلم مخالفا
في أن على قاتل العبد تحرير رقبة كما هي على قاتل الحر ولأن الرقبة في مال القاتل خاصة فلما كانت
الدية في الخطأ على العاقلة كانت في العبد دية كما كانت فيه رقبة وكان داخلا في جملة الآية وجملة
السنة وجملة القياس على الاجماع في أن فيه عتق رقبة فان قال قائل فديته ليست كدية الحر قيل
والديات مبنية الفرض في كتاب الله تعالى ومبينة العدد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
الآثار (٢) فانما يستدرك عددها خبرا ألا ترى أن العاقلة تعقل دية الحر والحررة وهما يختلفان ودية
اليهودي والنصراني والمجوسي وهم عندنا محالو المسلم فكذلك تعقل دية العبد وهي قيمته فان قال قائل
ما الفرق بين العبد والبهيمة في شيء غير هذا قيل نعم بين العبد عند العامة القصاص في النفس وعندنا في
النفس وفيما دونها وليس ذلك بين بعيرين لو قتل أحدهما صاحبه وعلى العبد فرائض الله من تحرير
الحرام وتحليل الحلال وفيهم حرمة الاسلام وليس ذلك في البهائم فان كان الجاني عبدا على حراً أو عبدا
لم تعقل عنه عاقلة ولا سيده وكانت الجناية في عنقه دون ذمة سيده يباع فيها فيدفع الى ولي المجنى عليه دية
فان فضل من ثمنه شيء رد على صاحبه فان لم يفضل من ثمنه شيء أو لم يبلغ الدية بطل ما بقي منه لان الجناية
انما كانت في عنقه دون غيره وترك أن يضمن سيده عنه والعاقلة في الحر والعبد ما لا أعلم فيه خلافا وفيه
دلالة على أن العقل انما حكمه بالجاني لا بالمجنى عليه ألا ترى أنه لو كان بالمجنى عليه ضمنت عاقلة لسيد العبد
ثمن العبد اذا قتل الحر فلما كانت لا تضمن ذلك عنه وكانت جنياته على الحر والعبد سواء في عنقه كانت
كذلك جناية الحر على العبد والحر سواء على عاقلة وكان الحر يعقل عنها كما تعقل عنه قال واذا استعار
الرجل من الرجل الدابة الى موضع فتعدي بها الى غيره فغطبت في التعدي أو بعد ما ردها الى الموضع الذي
استعارها منه قبل أن تصل الى مالكها فهو لها ضامن لا يخرج من الضمان الا بان يوصلها الى مالكها
سالمة وعليه الكراء ثم حدث تعدي بها مع الضمان قال واذا اتكأ الرجل من الرجل الدابة من مئزر
الى آيلة فتعدي بها الى مكة فماتت بمكة وقد كان قبضها من ربهان عن عشرة فنقصت في الركوب حتى صارت
بأيلة ثمن خمسة ثم سار بها عن آيلة فانما يضمن قيمتها من الموضع الذي تعدي بها منه فيأخذ كراءها الى
آيلة الذي أكرأهه ويأخذ قيمتها من آيلة نجسة ويأخذ فيما ركب منها بعد ذلك فيما بين آيلة الى مكة كراء
مثلهما لا على حساب الكراء الاول قال واذا ذهب الرجل للرجل طعاما فأكله الموهوب له أو ثوبا فلبسه

حتى أبلاؤه ذهب ثم استحقه رجل على الواهب فالمستحق بالخيار في أن يأخذ الواهب لانه سبب اتلاف ماله فان أخذه بمثل طعامه أو قيمة ثوبه فلا شئ للواهب على الموهوب له اذا كانت هبته اياه لغير ثواب وبأخذ الموهوب له بمثل طعامه وقيمة ثوبه لانه هو المستهلك له فان أخذه به فقد اختلف في أن يرجع الموهوب له على الواهب وقيل لا يرجع على الواهب لان الواهب لم يأخذ منه عوضا فيرجع بعوضه وانما هو رجل غره من أمر قد كان له أب لا يقبله قال واد استعار الرجل من الرجل ثوبا شهرا أو شهرا فلبسه فأخلفه ثم استحقه رجل آخر أخذه وقيمة ما نقصه اللبس من يوم أخذه منه وهو بالخيار في أن يأخذ ذلك من المستعير اللبس أو من الاخذ لثوبه فان أخذه من المستعير اللباس وكان النقص كله في يده لم يرجع به على من أعاره من قبل أن النقص كان من فعله ولم يغرم ماله بشئ فيرجع به وان ضمنه المعير غير اللباس فن زعم أن العارية مضمونة قال المعير أن يرجع به على المستعير لانه كان ضامنا ومن زعم أن العارية غير مضمونة لم يجعل له أن يرجع عليه بشئ لانه سلطه على اللبس وهذا قول بعض المشركين والقول الاول قياس قول بعض أصحابنا الحجازيين وهو موافق للاتاروبه تأخذ ولو كانت المسئلة بحالها غير أن مكان العارية أن المستعير تكثر الشوب كان الجواب فيها كالجواب في الاولى الا أن المستعير اذا ضمن شيأ يرجع به على المكري لانه غره من شئ أخذ عليه عوضا وانما لبسه على أن ذلك مباح له بعوض ويكون لب الثوب أن يأخذ قيمة اجارة ثوبه قال واد ادعى الرجل قبل الرجل دعوى فسأل أن يحلف له المدعي عليه أخلفه القاضي ثم قبل البينة من المدعي فان ثبتت عليه بينة أخذه بهاء كانت البينة العادلة أولى من اليمين الفاجرة وسواء كانت بينة المدعي المستحلف حضورا بالبلد أو غيبا عنه فلا يعد وهذا واحد من وجهين اما أن يكون المدعي عليه اذا حلف برئ بكل حال قامت عليه بينة أو لم تقم واما أن يكون انما يكون بريئاً ما لم تقم عليه بينة فاذا قامت بينة فالحكم عليه أن يؤخذ منه به ما ليس لقرب الشهود وبعدهم معنى ولكن الشهود ان لم يعدلوا اكتفى فيه باليمين الاولى ولم تعد عليه عين وانما أخلفناه أو لا أن الحكم في المدعي عليه حكمان أحدهما أن لا يكون عليه بينة فيكون القول قوله مع يمينه أو يكون عليه بينة فيزول هذا الحكم ويكون الحكم عليه أن يؤخذ منه بالبينة العادلة ما كان المدعي يدعي ما شهد به بيئته أو أكثر منه قال واد غصب الرجل من الرجل قمحا فطعنه دققا نظرا فان كانت قيمة الدقيق مثل قيمة الخنطة أو أكثر فلا شئ للغاصب في الزيادة ولا عليه لانه لم ينقصه شيأ وان كانت قيمة الدقيق أقل من قيمة الخنطة رجع على الغاصب بفضل ما بين قيمة الدقيق والخنطة ولا شئ للغاصب في الطحن لانه انما هو أثر لاعين (١)

(١) (باب) اذا اتى المالك الغاصب في بلد آخر غير بلد الغصب وكان المصسوب مثليا وليس في التراجم وقد سبق في باب السنة في الخيار ما ينبغي ذكره هنا (قال الشافعي) فبين استهلك لانسان طعاما فلقية به بلد آخر فسأل أن يعطى ذلك الطعام في البلد الذي لقيه فيه فليس ذلك عليه ويقال له ان شئت فاقض منه طعاما مثل طعامك وبالبلد الذي استهلكه لك فيه وان شئت أخذناه لك الآن بقيمة ذلك الطعام في ذلك البلد (قال الشافعي) ولو أن الذي عليه الطعام دعا الى أن يعطى طعاما بذلك البلد فامتنع الذي له الطعام لم يجبر الذي له الطعام على أن يدفع اليه طعاما مضمونا له ببلد غيره وهكذا كل ما كان لحمله مؤنة (قال الشافعي) وانما رأيت له القيمة في الطعام يغصبه ببلد فيلحق الغاصب ببلد غيره وأنى أزعم أن كل ما استهلك لرحل فأدركه بعينه أو مثله أعطيته المثل أو العيين فان لم يكن له مثل ولا عين أعطيته القيمة لانها تقوم مقام لعين اذا كانت العين والمثل عدما فلما حكمت أنه اذا استهلك له طعاما بعصر فلقية بكمه أو بكمه فلقية بمصر لم أقض له بطعام مثله لان من أصل حقه أن يعطى مثله بالبلد الذي ضمن له به بالاستهلاك لما في ذلك من النقص والزيادة على كل واحد منهما وما في الحمل على المستوفي وكان الحكم في هذا أنه =

الردة وغيرها لم أر أن يعطى أحد من المؤمنين المؤلفعة ولم يبلغني أن عمرو ولا عثمان ولا عليا رضي الله عنهم أعطوا أحدا تألفا على الاسلام وقد أغنى الله فله الحمد الاسلام عن أن يتألف عليه رجال (وقال في الجديد) لا يعطى مشرك يتألف على الاسلام لان الله تعالى خول المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموال المسلمين وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم (قال) والرقاب المكتوبون من حيزا انما الصدقات والله أعلم ولا يعتق عبيد يتبدأ عتقه فيشتري ويعتق (والغارمون) صنفان صنف دانوا في مصلحتهم أو معروف وغير معصية ثم عجزوا عن أداء ذلك في العرض والنقد فيعطون في غرمهم لعجزهم فان كانت لهم عروض يقضون

(مسئلة المستكرهه)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا شافعي رحمه الله قال في الرجل يستكره المرأة والامة يصيبها لكل واحد واحد منهم مائة مثله ولا حد على واحد منهم ما ولا عقوبة وعلى المستكره حد الرجم ان كان ثيبا ولا جلد ولا نفي ان كان بكرا وقال محمد بن الحسن لا حد عليها ما ولا عقوبة وعلى المستكره الحد ولا صدق عليه ولا يجتمع الحد والصدق معا وكان الذي احتج فيه من الأئمة نازع عن قيس بن الربيع عن جابر عن الشعبي وهو يزعم أن مثل هذا لا يكون حجة وقد احتج بعض أصحابنا فيه أن ما سكا أخبره عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم قضى في امرأة استكرهها رجل بصدقها على الذي استكرهها وقال الذي احتج بهذا أن مروان رجل قد أدرك عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان له علم ومشاورة في العلم وقضى بهذا بالمدينة ولم يرفعه فزعم محمد بن الحسن أن قضاء لا يكون حجة وقال أبو حنيفة لو أن رجلا أصاب امرأة ترافا فادسقوط الحد عنه تحامل عليها حتى يقضيها بسقط الحد وصارت جناية يغرمها في ماله وهذا يخالف الأول (قال الشافعي) وإذا كان زانيا يقيم عليه الحد قبل أن يقضيها وهو لم يخرج بالافضاء من الزنا ولم يردد بالافضاء الا ذنبا (قال الربيع) الذي يذهب اليه الشافعي أنه إذا حلف ليفعلن فعلا إلى أجل قلت قبل الاجل أو قلت الذي حلف

لا عين ولا مثل له أقضى به وأجبره على أخذه فجعلته كالمثل له فأعطيته قيمته إذا كنت أبطل الحكم له بمثله وإن كان موجودا

(وفي باب الغصب من اختلاف العراقيين) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غصب الرجل الجارية فباعها وأعتقها المشتري فإن أبا حنيفة كان يقول البيع فيها والعق بطل لا يجوز لانه باع مالا يملك وأعتق مالا يملك وبهذا أخذ يعني أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول عتقه جائز وعلى الغاصب القيمة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اغتصب لرجل الجارية فأعتقها أو باعها بمن أعتقها أو اشتراها ثم أفسدا فأعتقها أو باعها بمن أعتقها والبيع باطل وإذا بطل البيع لم يجز عتق المتباع لانه غير مالك وحى بمملوكة للمالك الأول البائع يباعا فسد أول تناسخها ثلاثون مشريا فأكثروا عتقها أيهم شاء إذا لم يعتقها البائع الأول فالبيع كله باطل ويترادون لان البيع إذا كان بيع المالك الأول الصحيح المالك فاسدا فباعتها الثاني لا يملكها ولا يجوز بيعه فيها بحال ولا بيع من باع بالمالك عنه والبيع إذا كان فاسدا فملك به ومن أعتق مالا يملك لم يجز عتقه وإذا اشترى الجارية فوطئها فاستحقها رجل فقتضى له بها القاضي فإن أبا حنيفة كان يقول على الواطئ مهر مثلها سئل ما يتزوج به الرجل مثلهما يحكم به ذوا عدل ويرجع بالثمن على الذي باعه ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرنا من قوله ويرجع على البائع بالثمن والمهر لانه قد غرد منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما أحدث وهو الذي وطئ أرايت لو باعه ثوبا فخرقه أو أهلكه فاستحقه رجل فضمنه بالقيمة أليس أنما يرجع على البائع بالثمن وإن كانت القيمة أكثر منه والذي كان الشافعي ذكره عن ابن أبي ليلى أنه يأخذ العشر من قيمتها ونصف العشر فيجعل المهر نصف ذلك وقد كتبنا في الرد بالعيب (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل الجارية فوطئها ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها الا ما ينكح به مثلها ويرجع المشتري على البائع بمن الجارية الذي قبض منه ولا يرجع بالمهر الذي أخذ من الجارية منه لانه ليس استهلكه هو وإن قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير إذن وليها أن نكاحها باطل وإن لها أن أصيب المهر كانت الاصابة بالشبهة موجبة للمهر ولا يكون للصيب الرجوع على من غره لانه هو الاخذ للاصابة ولو كان يرجع به على من غره لم يكن للمرأة عليه مهر لانها قد تكون غارة له لا يجب له المهر يرجع به عليها اه

منها ديونهم فيهم أغنياء لا يعطون حتى يبرؤا من الدين ثم لا يبيى لهم ما يكرنون به أغنياء ونصف ديون في صلاح ذوات بين ومعرروف ولهم عروض تحصل جمالهم أو عامتها وإن بيعت أضرت ذلك بهم وإن لم يفتقر وا فبعضى هؤلاء وتفرع عنهم كما يعطى أهل الحاجة من الغارمين حتى يقضوا سهمهم (واحتج) بأن قبضة من المخارق قال تحملت بحالة فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال تؤذيها عندك أو تخرجها عندك إذا قدم نعم الصدقة يا قبضة المسئلة حرمت الا في ثلاث رجل تحمل بحمالة فقلت له المسئلة حتى يؤذيها ثم يسلك ورجل أصابته فاقة أو حاجة حتى شهد أو تكلم ثلاثة من ذوي الحجام قوموه أن به فاقة أو حاجة فقلت له

ليفعلنه به قبل الاجل فلا حث عليه لانه مكروه واذا حلف ليفعلن فعلا ولم يسم أجلا فأمكنه أن يفعل ذلك فلم يفعل حتى مات أو فات الذي حلف ليفعلنه به أنه حاث

(كتاب الشفعة)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله إذا كانت الهبة معقودة على الثواب فهو كما قال إذا أتيت منها ثوابا قبل لصاحب الشفعة ان شئت فخذها مثل الثواب ان كان له مثل أو بقيته ان كان لا مثل له وان شئت فتركه وإذا كانت الهبة على غير ثواب فأنت الواهب فلا شفعة لانه لا شفعة فيما وهب انما الشفعة فيما يبيع والمثيب متطوع بالثواب فابيع أو وهب على ثواب فهو مثل البيع والهبة باطلة من قبل أنه اشترط أن يشأ فهو عوض من الهبة مجهول فلما كان هكذا بطلت الهبة وهو بالبيع أشبه لان البيع لم يعطه الا بالعوض وهكذا هذا لم يعطه الا بالعوض والعوض مجهول فلا يجوز البيع بالمجهول وكذلك لو نكح امرأة على شقص من دار فان هذا كالبيع وكذلك لو استأجر عبدا أو حرا على شقص من دار فكل ما ملك به مما فيه عوض فلا شفع فيه الشفعة بالعوض وان اشترى رجل شقة صافيه شفعة الى أجل فطلب الشفع شفعته قيل له ان شئت فتطوع بتجمل الثمن وتبطل الشفعة وان شئت فدع حتى يحل الاجل ثم خذ بالشفعة وليس على أحد أن يرضى بأمانة رجل فيتحول على رجل غيره وان كان أملا منه قال ولا يقطع الشفعة عن الغائب طول الغيبة وانما يقطعها عنه أن يعلم فترك الشفعة مدة يمكنه أخذها فيها بنفسه أو بوكيله قال ولو مات الرجل وترك ثلاثة من الولد ثم ولد لاحدهم رجلا ثم مات المولود له ودارهم غير مقسومة فبيع من حق الميت حق أحد الرجلين فأراد أخوه الاخذ بالثلاثة دون عمومته ففيها قولان أحدهما أن ذلك له ومن قال هذا القول قال أصل سهمهم فذا فيها واحد فلما كان اذا قسم أصل المال كان هذان شر يكتن في الاصل دون عمومتهما فأعطيته الشفعة بأن له شركادون شركهم وهذا قول له وجه والثاني أن يقول أنا اذا ابتدأت القسم جعلت لكل واحد منهما وان كان أقل من سهم صاحبه فهم جميعا شركاء شركة واحدة فهم شرع في الشفعة وهذا قول يصح في القياس قال واذا كانت الدار بين ثلاثة لاحد منهم نصفها والاخر سهمان والاخر ثلثها وباع صاحب الثلث فأراد شركاؤه الاخذ بالشفعة ففيها قولان أحدهما أن صاحب النصف يأخذ الثلاثة سهمهم وصاحب السدس يأخذ سهم ماعلى قدر ملكهم من الدار ومن قال هذا القول ذهب الى أنه انما يحجب الشفعة بالملك فاذا كان أحدهما أكثر ملكا من صاحبه أعطى بقدر كثرة ملكه ولهذا وجه والقول الثاني أنهم ما في الشفعة سواء وبهذا القول أقول ألا ترى أن الرجل يملك شفعة من الدار فيباع نصفها أو ما خلا حقه منها فيريد الاخذ بالشفعة بقدر ملكه فلا يكون ذلك له ويقال له خذ الكل أو دع فلما كان حكم قليل المال في الشفعة حكم كثيره كان الشرى كان اذا اجتمع في الشفعة سواء لان اسم الملك يقع على كل واحد

(ما لا يقع فيه شفعة)

(أخبرنا الربيع) قال الشافعي أخبرنا الثقة عن عبد الله بن ادريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن خرم عن أبان بن عثمان بن عفان أن عثمان (قال الشافعي) لا شفعة في بئر الا أن يكون لها بياض يحتمل القسم أو تكون واسعة محتملة لأن تقسم فتكون بئر ويكون في كل واحدة منهم ماعين أو تكون البئر بيضاء فيكون فيها شفعة لانها تحتمل القسم قال وأما الطريق التي لا تملك فلا شفعة فيها ولا بها وأما عرصة الدار تكون بين القوم محتملة لأن تكون مقسومة وللقوم طريق الى منازلهم فاذا بيع منها شيء ففيه الشفعة (قال الشافعي) واذا باع الرجل شقة صافيه في دار على أن البائع

المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش أو قسوما من عيش ثم يمسك ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فخلت له الصدقة حتى يصيب سدادا من عيش أو قسوما من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك من المسئلة فهو وسعت (قال الشافعي) رحمه الله فيها قلت في الغارمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم تحل له المسئلة في الفاقة والحاجة يعني والله أعلم من سهم الفقراء والمساكين لا الغارمين وقوله حتى يصيب سدادا من عيش يعني والله أعلم أقل اسم الغنا وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغنى الا الخمسة اغاز في سبيل الله أو ليعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشترى ما له أو لرجل له جار مسكين فصدق على المسكين فأهـدى المسكين الغنى فهذا قلت (١) كذا بياض بالاصول التي بأيدينا اهـ

بالبخار والمبتاع فلا شفعة حتى يسلم البائع المشتري وان كان الخيار للمشتري دون البائع فقد خرجت من ملك
البائع برضاه وجعل الخيار للمشتري ففيها الشفعة (قال الربيع) وفيها قول آخر أن لا شفعة فيه حتى يختار
المشتري أو تنقضي أيام الذي كان له الخيار فيتم له البيع من قبل أنه إذا أخذها بالشفعة منع المشتري من
الخيار الذي كان له (قال الشافعي) وكل من كانت في يده دار فاسمها ثم استحقها رجل ملك متقدم
رجع المستحق على الذي في يده الدار والارض بجميع الغلة من يوم ثبت له الحق وثبوت يوم شهد به وده أنه
كان له لا يوم يقضى له به ألا ترى أنه لا معنى للحكم اليوم الامانة يوم شهد به وده وأنه ملك الغلة
بالضمان في الملك الصحيح لان الغلة بالنسبة في الملك حدثت من شيء لملك كان يملكه لا غيره (قال
الشافعي) وإذا اشترى الرجل شقة صالغها فيه شفعة يزعم أنه لا يعلم الثمن بنسبة ان أحلف بالله
ما ثبت الثمن ولا شفعة الى ان يقيم المستشفع بينة فيؤخذ له بيئته وسواء قسم الشراء وحده لان الذكر
قد يكون في الدهر الطويل والنسيان قد يكون في المدة القصيرة (قال الشافعي) وإذا كان لرجل حصه
في دار فئات شريكه وهو غائب فباع ورثته قبل القسم أو بعده فهو على شفخته ولا يقطع ذلك القسم
لأنه كان شريكاً لهم غير مقاسم (١)

(١) باب الشفعة من كتاب اختلاف الحديث واختلاف العراقيين في اختلاف الحديث
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي
سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن
جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه يخالفه (قال الشافعي) أخبرنا
سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الشفعة فيما
لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة (قال الشافعي) فهذا تأخذون قول لا شفعة فيما قسم اتباع السنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما أن الدار إذا كانت مشاعة بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منها فليس
ملك أحدهما شيئاً وان قل الا لصاحبه منه فإذا دخل المشتري على الشريك للبائع هذا الرجل كان
الشريك أحق به منه بالثمن الذي ابتاعه المشتري فإذا قسم الشريك فباع أحدهما نصيبه باع نصيباً لا حظ
في شيء منه لجاره وان كانت طريقتهما واحدة لان الطريق غير البيع (قال الشافعي) كما لم يكونا شريكين
في الطريق شريكين في الدار المقسومة فكذلك لا يؤخذ بالشريك في الطريق شفعة في دار لا شريك
فيها (قال الشافعي) وقد روي حديثان ذهب صنفان ممن ينسب الى العلم وكل واحد منهما الى خلاف
مذهبا أما أحدهما فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي
رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعته (قال الشافعي) فقال الذي خالفنا تأول
هذا الخبر فأقول للشريك الذي لم يقاسم شفعة وللجار المقاسم شفعة كان لاصقاً وغير لاصق إذا لم يكن بينه
وبين الدار التي بيعت طريق نافذة وان بعد ما بينهما فاحتج بان قال أبو رافع يرى الشفعة للذي بيته في دار
والبيت مقسوم لانه ملاصق (قال الشافعي) فقلت له أبو رافع فيما رويت عنه متطوع عاصع فقال
وكيف قلت هل كان علي أبي رافع أن يعطيه البيت بشيء قبل بيعه به أم لم يكن له الشفعة حتى
يبيعه قال بل ليست له الشفعة حتى يبيعه أبو رافع قلت وان باعه أبو رافع فاعيا يأخذ بالشفعة من المشتري
قال نعم قلت ويحل الثمن الذي اشتراه لا ينقصه البائع ولا أن علي أبي رافع أن يضع من ثمنه عنه شيئاً قال
نعم قال الشافعي فقلت أن تعلم أن ما وصفت عن أبي رافع كله تطوع قال فقد رأي له الشفعة قلت وان
رأى له الشفعة في بيته ما كان علينا في ذلك شيء عارض حديثنا ان حديث النبي صلى الله عليه وسلم =

يعطى الغازي والعامل
وان كانا غنيين والغارم
في الخسالة على ما أبان
عليه السلام لاعاما
ويقبل قول ابن السبيل
أنه أجزع من البلد لانه
غير قوي حتى تعلم قوته
بالمال ومن طلب بانه
يعز وأعطى ومن طلب
بانه غارم أو عبيد بانه
مكاتب لم يعط الا بينة
لان أصل الناس أنهم
غير عارفين حتى يعلم
غيرهم والعبيد غير
مكاتبين حتى تعلم كتابتهم
ومن طلب بانه من المؤلفه
لم يعط الا بان يعلم ذلك
وما وصفت أنه يستحقه
به وسهم سبيل الله كما
وصفت يعطى منه من
أراد الغزو من أهل
الصدقة فقيرا كان أو
غنيا ولا يعطى منه
غيرهم الا أن يحتاج الى
الدفع عنهم فيعطاه من
دفع عنهم المشركين لانه
يدفع عن جماعة أهل
الاسلام وابن السبيل
عند ابن السبيل من
أهل الصدقة الذي يريد

(باب القراض)

(باب كيف تفريق
قسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه الله ينبغي للساعي أن يأمر بأحصاء أهل السهمان في عمله حتى يكون فراغه من قبض الصدقات بعد تناسي أسمائهم وأنسابهم وحالاتهم وما يحتاجون اليه ويخصى ما صار في يديه من الصدقات فيعزل من سهم العاملين بقدر ما يستحقون بأعمالهم فإن جاوز سهم العاملين رأيت أن يعطيهم سهم العاملين ويزيدهم قدراً جوار أعمالهم من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من التي والغنية ولو أعطاهم ذلك من السهمان مارأيت ذلك ضيقاً ألا ترى أن مال اليتيم يكون بالموضع فيستأجر عليه إذا خيف ضيعته من يحوطه وإن أتى ذلك على كثير منه (قال المزني) هذا أولى بقوله لما احتج به من مال اليتيم (قال الشافعي) وتفض جميع السهمان على أهلها كما أصف أن شاء الله تعالى كان الفقراء

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله إذا دفع الرجل إلى الرجل ما لا قراضاً فأدخل معه رب المال غلامه وشرط الربح بينهما المقارض وغلام رب المال فكل مملك غلامه فهو ملك له لا ملك غلامه انما ملك العبد شيء يضاف إليه لا ملك صحيح فهو كرجل شرط له ثلثي الربح وللقارض ثلثه

انما يعارض بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فأما رأي رجل فلا يعارض به حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال فعليه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ألتسمعه حين حكى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعته لا ما أعطى من نفسه قال بل هكذا حكايته عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت ولعله لا يرى له الشفعة فتطوع له بما لا يرى كما يتطوع له بما ليس عليه فإن جلت عليه أنما أعطاه ما يراه عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه يتألم بعبه بنفسه ما أعطى به قال لا أراه يرى هذا قلت ولا يرى عليه أن له شفعة فيما يرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل وقلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسقبة لا يحتمل الا معنيين لا ثالث لهما قال وما هما قلت أن يكون أجاب عن مسألة لم يخل أكثرهما من أن يكون أراد أن الشفعة لكل جار وأراد بعض الجيران دون بعض فإن كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم خرج عاماً أراد به خاصاً لا بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا شفعة فيما قسم فدل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم (قال الشافعي) وقلت حديث أبي رافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلة وقولنا عن النبي صلى الله عليه وسلم منصوص لا يحتمل تأويلاً قال هذا المعنى الثاني الذي يحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم قلت أن تكون الشفعة لكل من لزمه اسم جوار وأنت تزعم أن الجوار بعون دار من كل جانب وأنت لا تقول بحديثنا لا بما تأولت من حديثك ولا بهذه المعاني قال لا يقول بهذا أحد قلت أجل لا يقول هذا أحد وذلك يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن الشفعة لبعض الجيران دون بعض وأنهم لا تكون الجار لم يقاسم قال فيقع اسم الجوار على الشريك قلت نعم وعلى الملاصق وعلى غير الملاصق قال الشريك ينفرد باسم الشريك قلت أجل والملاصق ينفرد باسم الملاصقة دون غيره من الجيران ولا يمنع ذلك واحداً منهما أن يقع عليه اسم جوار قال أفنوجدني ما يدل على أن اسم الجوار يقع على الشريك قلت زوجتك التي هي قريبتك يقع عليها اسم الجوار قال حمل بن النابغة كنت بين جارتين لي يعني ضربتين وقال ادعني

أجارتنا يعني فأنك طالقتني وموموقتما كنت فينا وواقته

أجارتنا يعني فأنك طالقتني كذا أمور الناس تغدو وطارقه

ويبنى فان البين خبير من العسا وأن لا ترائي فوق رأسك بارقه

حبستك حتى لا مني كل صاحب وخفت بأن تأتي لدى يائتقه

(قال الشافعي) رحمه الله وروى غيرنا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعته ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كانت الطريق واحدة (قال الشافعي) فذهب بعض البصريين إلى أن قال الشفعة لا تكون الا للشريك وهما إذا اشتراكا في طريق دون الدار وإن اقتسما الدار شريكان (قال الشافعي) فيقال له الشريك في الدار أو في الطريق دون الدار فإن قال في الطريق دون الدار قبل له فلم جعل الشفعة في الدار التي ليس فيها شريك إذا الشريك في الطريق غير الدار أرايت لو باع داراً فيها شريك كان وضم في الشراء معها داراً أخرى لا شريك فيها ولا في

عشرة والمساكين
عشرين والغارمون
خمسة وحرلاء ثلاثة
أصناف ركان سبعمهم
الثلاثة من جمع المال
ثلاثة آلاف فكل صنف
ألف فان كان الفقراء
يغترفون سبعمهم
كفذا يخرجون به من
حد الفقر الى أدنى

(مالا يجوز من القراض في العروض) (قال الشافعي) رحمه الله خلاف مالك بن أنس في قوله من
البيع ما يجوز اذا اتفقت أمدد وتباحش وان تقارب رده (قال الشافعي) كل قراض كان في أصله فاسدا
فإنه قراض العامل فيه أجر مثله ولرب المال المال وربحه لا نأذا أقسدنا القراض فلا يجوز أن يجعل اجارة
قراض والقراض غير معلوم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاجارة الا بأمر معاوم (١) (قال الشافعي)
والبيع وجهان حلال لا يرد حرام برؤوسا وتفاحش رده أو تباعد التخييم من وجهين أحدهما خبر لازم
والآخر قياس وكل ما قسناه حلالا لا حكمنا له حكم الحلال في كل حالته وكل ما قسناه حراما حكمنا له حكم
الحرام فلا يجوز أن نرد شيئا حرمنا قياسا من ساعته أو يومه ولا رده بعد مائة سنة الحرام لا يكون حلالا لا بطول
السنين وانما يكون حراما وحلالا بالعقد

طريقها تكون الشفعة في الدار أو في الشريك قال بل في الشريك دون الدار التي ضمت مع الشريك
قلت ولا تجعل فيها شفعة اذا جمعتما الصفة وفي احدهما شفعة قال لا قلت فكذلك يلزم أن تقول
ان بيع الطريق وهي مما يجوز بيعه وقسمه فيها شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار (قال الشافعي)
فان قال فانما ذهب فيه الى الحديث نفسه قيل سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول نخاف أن لا يكون هذا
الحديث محفوظا قال ومن أين قلت انما رواه عن جابر بن عبد الله وقد روى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن
جابر بن عبد الله مفسرا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا
شفعة وأبو سلمة من الحفاظ وروى أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما وافق قول أبي سلمة ويخالف ما روى
عبد الملك (قال الشافعي) وفيه من الفرق بين الشريك وبين المقاسم ما وصفت جلته في أول الكتاب
فكان أولى الاحاديث أن يؤخذ به عندنا والله أعلم لانه أثبتنا اسنادا وأبينها اعطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأعرفها في الفرق بين المقاسم وغير المقاسم

(وفي اختلاف العراقيين) واذا تزوجت امرأة على شقص في دار فان أباحني شفعة كان يقول لا شفعة
في ذلك لاحد به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه وقال
أبو حنيفة كيف يكون ذلك وليس هذا اشراى يكون فيه شفعة انما هذا انكاح أرايت لو طلقها قبل أن يدخل
بها كم للشفيع منها وبم يأخذ بالقيمة أو بالمهر وكذلك اذا اختلفت بشقص من دار في قولها ما جمعا
(قال الشافعي) واذا تزوج الرجل المرأة بنصف من دار غير مقسومة فأراد شريك المتزوج الشفعة أخذها
بقيمة مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان للزوج الرجوع بنصف عن الشفعة
وكذلك لو اختلفت بشقص في داره ولا يجوز أن يتزوجها بشقص الا أن يكون معلوما محسوبا في تزوجها بما
قد علمت من الصداق فان تزوجها على شقص غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها ولم يكن فيه شفعة
لانه مهر مجهول فيثبت النكاح ويفسخ المهر ويرد الى ربه ويكون لها صداق مثلها واذا اشترى الرجل دارا
وبني فيها بناء ثم جاء الشفيع يطلب بالشفعة فان أباحني شفعة كان يقول يأخذ الشفيع الدار ويأخذ صاحب
البناء النقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الداروا ببناء الشفيع ويجعل عليه قيمة البناء وعن الدار الذي
اشتراه به صاحب البناء الا فلا شفعة له (قال الشافعي) واذا اشترى رجل نصيبا من دار ثم قاسم فيه وبني ثم
طلبه الشفيع قيل ان شئت الشفعة وأد الثمن الذي اشترابه وقيمة البناء اليوم وان شئت فدع الشفعة لا يكون
له الا هذا لانه بني غير متعد ولا يكون عليه هدم ما بني واذا اشترى الرجل أرضا أو دارا فان أباحني شفعة كان

الغنى أعطوه وان كان
يخبر عنهم من حد الفقر
الى أدنى الغنى أقل
وقف الوالى ما بقى منه
ثم يقسم على المساكين
سبعمهم هكذا وعلى
الغارمين سبعمهم هكذا
واذا خرجوا من اسم
الفقر والمسكنة فصاروا
الى أدنى اسم الغنى
ومن الغرم فبرئت
ذممهم وصاروا غير
غارمين فليسوا من أهله
(قال) ولا وقت فما
يعطى الفقير الا
ما يخرج من حد
الفقر الى الغنا قل ذلك
أو كنز مما تجب فيه
الزكاة أو لا تجب لانه يوم
يعطاه لازكاة فيه عليه
وقد يكون غنيا ولا مال
له تجب فيه الزكاة
وفقر أبكثرة العيال
وله مال يحب فيه
الزكاة وانما الغنى

له الا هذا لانه بني غير متعد ولا يكون عليه هدم ما بني واذا اشترى الرجل أرضا أو دارا فان أباحني شفعة كان
يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم بالشراء فان طاب الشفعة والا فلا شفعة له وبه يأخذ ركان ابن أبي
ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد عمله (قال الشافعي) واذا بيع الشقص من الدار والشفيع حاضر عالم
فطلب مكانه فله الشفعة وان أخر الطلب فذكر عذرا من مرض أو امتناع من وصول الى سلطان

(١) قوله (قال
الشافعي) والبيع
وجهان الخ هذه العبارة
ليست في نسخة السراج
البلقيني وتأملها مع
ما قبلها كتبه محمده

(النسبة في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز أن أقارضك بالنسيء جزأ إلا أعرفه ولا تعرفه
فما كان كذلك لم يجوز أن أقارضك إلى مدة من المدة وذلك أني لو دفعت إليك ألف درهم على أن تعمل بها
سنة فبعت بها واشتريت في شهر بيها فريحت ألف درهم ثم اشتريت بها كنت قد اشتريت بمالي ومالك
غير مفرق ولعلي لا أرضى بشركتك فيه واشتريت برأس مال لي لا أعرفه لعلني لو اضرتي لم آمنتك عليه أولا
أريد أن يغيب عني كاهه فيجمع أن يكون القراض مجهولا عندني لاني لم أعرف كم رأس مالي ونحن لم نجزده
بجواز ويجمع أنه يزيد على الجواز أني قد رضيت بالجواز ولم أرض بأن أقارضك بهذا الذي لم أعرفه

أو حبس سلطان أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعته لا وقت في ذلك الآن يمكنه وعليه الممين ما ترك
ذلك رضا بالتسليم للشفعة ولا ترك كالحقة فيه فان كان غائبا فالقول فيه كهو في معنى الحاضر اذا أمكنه
الخروج أو التوكيل ولم يكن له حابس فان ترك ذلك انقطعت شفيعته واذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من
المشتري ونقده الثمن فان أباحني فرضي الله عنه كان يقول العهدة على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ
ركان ابن أبي ليلى يقول العهدة على البائع لان الشفعة وقعت يوم اشتري المشتري للشفيع (قال الشافعي)
واذا أخذ الرجل الشقص بالشفعة من المشتري فعهدته على المشتري الذي أخذه منه وعهدة المشتري على
بائعه انما تكون العهدة على من قبض المال وقبض منه المبيع ألا ترى أن البائع الأول ليس بمالك ولو
أبى إلا أخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان يبرأ إلى المشتري منه من عيب لم يعمل المستشفع فان علم المستشفع
بعد أخذه بالشفعة كان له رده أخبرنا الربيع قال قال الشافعي واذا كانت الشفعة للتييم فان أباحني فرضه
الله تعالى كان يقول له الشفعة فان كان له وصي أخذها بالشفعة وان لم يكن له وصي كان على شفيعته اذا أدرك
فان لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس للتييم شفعة اذا أدرك وكذلك الغلام اذا كان أبوه حيا وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول لاشفعة للصغير وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشريك الذي لم يقاسم وهي
بعده للشريك الذي قاسم والطريق واحد بينهما وهي بعده للجار الملاصق واذا اجتمع الجيران وكان التصاقهم
سواء فهم شركاء في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول يقول أبي حنيفة حتى كتب اليه أبو العباس أمير المؤمنين
بأمره أن لا يقضى بالشفعة الا للشريك لم يقاسم فأخذ بذلك وكان لا يقضى الا للشريك لم يقاسم وهذا
قول أهل الجواز وكذلك بلغنا عن علي وابن عباس رضي الله عنهما (قال الشافعي) واذا بيع الشقص
من الدار وللا تييم فيه شفعة وللغلام في حجر أبيه فالولي للتييم والأب أن يأخذ الذي يلدان بالشفعة اذا
كانت غبطة فان لم يفعلوا فاذا بلغا أن يلبا أموالهما كان لهما الاخذ بالشفعة فاذا علم بعد البلوغ فترك
الترك الذي لو أحدث البيع في تلك الحال فتركاه انقطعت شفعتهم فقد انقطعت شفعتهم ولا شفعة الا
فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة ولذلك لو اقسما الدار والارض وتركوا بينهما طر يقا أو تركوا
بينهم ما شرب بالم تكن شفعة ولا توجب الشفعة فيما قسم لشريك في طريق ولا ماء وقد ذهب بعض أهل
البصرة إلى جملته قولنا فقال لاشفعة الا فيما بين القوم الشركاء فاذا بقيت بين القوم طريق مملوك كلهم
أو مشرب مملوك لهم فان كانت الدار والارض مقسومة ففيها شفعة لأنهم شركاء في شيء من المالك ورووا
حديثا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم شبيهها هذا المعنى أحسبه
يحتمل شبيهها هذا المعنى ويحتمل خلافه قال الجار أحق بسبقه اذا كانت الطريق واحدة وانما معنى
من القول بهذا أن أباسلمة وأبازير سمعنا جابرا وان بعض حجازيين يروون عن عطاء عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الشفعة شيأ ليس فيه هذا وفيه خلافه فان اثنين اذا اجتمعا في الرواية عن جابر وكان
الثالث يوافقهما أولى بالثبوت في الحديث اذا اختلف عن الثالث وكان المعنى الذي به منعنا الشفعة فيما
قسم فأمنا في هذا المقسوم ألا ترى أن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما لم يقسم فاذا =

والفقير ما يعرف الناس
بقدر حال الرجال
ويأخذ العاملون عليها
بقدر أجورهم في مثل
كفائهم وقيامهم
وأمانتهم والمؤنة عليهم
فيأخذ لنفسه بهذا
المعنى ويعطى العريف
ومن يجمع الناس عليه
بقدر كفايته وكلفته
وذلك خفيف لانه في
بلادهم وكذلك المؤلفة
اذا احتج اليهم
والمكاتب ما بينه وبين
أن يعتق وان دفع الى
سيده كان أحب الي
ويعطى الغازي الجولة
والسلاح والنفقة
والكسوة وان اتسع
المال زيدوا الخيل
ويعطى ابن السبيل
قدر ما يبلغه البلد الذي
يريد من نفقته وجولته
ان كان البلد بعيدا أو
كان ضعيفا وان كان
البلد قريبا وكان جلدا
الأغلب من مثله لو كان
غنيا المشي اليها أعطى
مؤنته ونفقته بلا جولة
فان كان يريد أن يذهب
ويرجع أعطى ما يكفيه
في ذهابه ورجوعه من
النفقة فان كان ذلك
يأتى على السهم كله
أعطيه كله ان لم يكن

(السلف في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله واذا دفع الرجل الى الرجل ما لا قراضا أو ابضع منه بضاعة فإن كان عقد القراض على أنه يحتمل له البضاعة والقراض فاسد يفسخ ان لم يعمل فيه وإن عمل فيه فلا أجر مثله والربح لصاحب المال وان كانا قراضا ولم يشترط من هذا شيئا ثم حل المقارض له بضاعة والقراض جائز ولا يفسخ بحال غير أن الأمر ههنا في القرضين أن لا يفعل هذا على عادة ولا لعله مما اعتل به ولو عادا لما ذكرنا كرهنا له ما ولم نفسد به القراض ولا نفسد العقد الذي يحل بشئ تطوعا به وقد مضت العقدة ولا نظر (١) انما تفسد بما عقدت عليه الا بما حدث بعدها (قال الشافعي) أكره منه ما كره مالك أن يأخذ الرجل ما لا قراضا ثم يسأل صاحب المال أن يسلفه إياه (قال الشافعي) وانما كرهته من قبل أنه لم يبرأ المقارض من ضمانه ولم يعرف المسلف كم أسلف من أجل (٢) الخوف

وقعت الحدود فلا شفعة ولا نجد أجدا قال به هذا القول تجرأ من أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود قال فاني انما جعلتها فيما وقعت فيه الحدود لانه قد بقي من المالك شيء لم تقع فيه الحدود قيل فحتمل ذلك الباقي أن تجعل فيه الشفعة فان احتمل فاجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فتكون قد اتبعت الخبر وان لم يحتمل فلا تجعل الشفعة في غيره به وقال بعض المشركين الشفعة للجار والشرى إذا كان الجار ملاصقا أو كانت بين الدار والميعة ودار الذي له الشفعة رخصة ما كانت اذا لم يكن فيها طريق نافذة وان كان فيها طريق نافذة وان ضاقت فلا شفعة للجار قلنا لبعض من يقول هذا القول على أي شيء اعتمدتم قال على الأثر أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشمر يدعي أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بسقبة فقيل له فهذا لا يخالف حديثنا ولكن هذا جله وحدثننا مفسر قال وكيف لا يخالف حديثكم قلنا الشريك الذي لم يقاسم يسمى جارا ويسمى المقاسم ويسمى من بينك وبينه أربعون دارا جار أو لم يجز في هذا الحديث الا ما قلنا من أنه على بعض الجيران دون بعض واذا قلناه لم يجز ذلك لنا على غيرنا لانه لا بد لانه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة دل هذا على أن قوله في الجيلة الجار أحق بسقبة على بعض الجيران دون بعض وأنه الجار الذي لم يقاسم فان قال وتسمى العرب الشريك جارا قيل نعم كل من قارن بدنه بدن صاحبه قيل له جار قال فادللي على هذا قيل له قال جيل بن مالك بن النابغة كنت بين جارتين لي فضربت احدهما الاخرى عند طح فألقيت جنيبا ميتا ففقد في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة وقال الاعشى لامرأته * أجارتني ابني فانك طالق * فقيل له فانت اذا قلت هو خاص على بعض الجيران دون بعض ثم لم تأت فيه بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تجعله على من يلمسه اسم الجوار وحديث ابراهيم بن ميسرة لا يحمل الا على أحد المعنيين وقد حالقهم ما معانم زعمت أن الدار تباع وبينها وبين دار الرجل رجة فيها ألف ذراع فأكثر اذا لم يكن فيها طريق نافذة فتكون فيها الشفعة وان كانت بينهما طريق نافذة عرضها ذراع لم تجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لأبعد الجيران ومنعها أقربهم وزعمت أن من أوصى لجيرانه قسمت وصيته على من كان بين داره وداره أربعون دارا فكيف لم تجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية اذا خالف حديث ابراهيم بن ميسرة الذي احتججت به قال فهل قال بقولكم أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلنا نعم وما يضرنا بعد اذ ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقول به أحد قال فن قال به قيل عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما وقال به من التابعين عمرو بن عبد العزيز رحمه الله وغيره واذا اشترى الرجل الدار وسمى أكثرها أخذها به فسد ذلك الشفعي ثم علم بعد ذلك أنه أخذها بدون ذلك فان أباح شفعة كان يقول هو على شفعته لانه انما سلم بأكثر من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لاشفعة لانه قد سلم وروى الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس =

سهم من مائة سهم من سهم ابن السبيل لم يرد عليه (قال) ويقسم للعامل بمعنى الكفاية وابن السبيل بمعنى الباذل لاني لو أعطيت العامل وابن السبيل والغازي بالاسم لم يسقط عن العامل اسم العامل ما لم يعزل ولا عن ابن السبيل اسم ابن السبيل مادام محتارا أو يريد الاجتياز ولا عن الغازي ما كان على الشخص للغزو وأي السهمان فضل عن أهله رد على عدد من يقي من عدد السهمان كان بقي فقراء ومساكين لم يستغنوا وغارمون لم تقض كل ديونهم فقسم ما بقي على ثلاثة أسهم فان استغنى الغارمون رد باقي سهمهم على هذين السهمين نصفين حتى تنفذ السهمان وانما رد ذلك لان الله تعالى لما جعل هذا المال لأمالك له من الأدميين بعينه يرد اليه كما ترد عطايا الأدميين ووصاياهم لو أوصى به الرجل

(١) قوله ولا ينظر كذا بالاصول بدون نقط ولعل صوابه ولا شرط وقوله من أجل الخوف كذا في نسخة منقوطة وفي أخرى

بدون نقط وتأمل وحز كنهه معجزة

(المحاسبة في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كله كما قال مالك الا قوله يحضر المال حتى يحاسبه فان كان عنده صاد قافلا يضره يحضر المال أولا يحضره

(مسئلة البضاعة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال اذا أبيع الرجل مع الرجل بضاعة وتعدى فاستري بها شيئا فان هلكت فهو ضامن وان وضع فيها فهو ضامن وان ربح فالربح لصاحب المال كله الا ان يشاء تركه فان وجد في يده السلعة التي اشتراها بما له فهو بالخيار في أن يأخذ رأس ماله أو السلعة التي ملكت بماله فان هلكت تلك السلعة قبل أن يختار أحد هما لم يضمن له الرأس المال من قبل أنه لم يختار أن يملكها فهو لا يملكها الا باختياره أن يملكها والقول الثاني وهو أحد قوليه أنه اذا تعدى فاستري شيئا بالمال بعينه فربح فيه فالشراء باطل والبيع مردود وان اشتري بمال لا بعينه ثم نقد المال فهو متعدي بالنقد والربح له والخسران عليه وعليه مثل المال الذي تعدى فيه فنقده ولصاحب المال ان وجدته في يد البائع أن يأخذه فان تلف المال فصاحب المال مخير ان أحب أخذه من الدافع وهو المقارض وان أحب أخذه من الذي تلف في يده وهو البائع

(المسافة)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال معنى قوله ان شئتم فلكم وان شئتم فلي أن يخرص النخل كأنه خرصها مائة وسق وعشرة أو سق وقال اذا صارت ثمران قصت عشرة أو سق فصحت منها مائة وسق ثم ايقول ان شئتم دفعتم اليكم النصف الذي ليس لکم الذي أقيم بحق أهله على أن تضمنوا لي خمسين وسقا ثم ان ترسيمه بعينه وليكم أن تأكلوها وتبيعوها رطباً كيف شئتم وان شئتم فلي أكون هكذا في نصيبكم فأسلم وتسلمون إلى أنصباءكم وأضمن لکم هذه المكيلة (قال الشافعي) واذا كان البياض

وعن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي عليه السلام أنهم ما قالوا لا شفعة الا للشريل لم يقاسم الخجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسبقه ما كان أبو حنيفة عن أبي أمية عن المسور بن مخرمة أو عن سعد بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفعته (قال الشافعي) واذا اشتري الرجل النصيب من الدار فقال أخذته بمائة فسلم ذلك له الشفيع ثم علم الشفيع بعد أنه أخذها بأقل من المائة فله حينئذ الشفعة وليس تسليمه له بقطاع شفيعه انما سلمه على من فليعلم ما هو دونه كان له الاخذ بالشفعة ولو علم بعد أن الثمن أكثر من الذي سلم به لم يكن له شفعة من قبل أنه اذا سلمه بالأقل كان الاكثر أولى أن يسلمه به

(وفي باب الصدقة والهبة من اختلاف العراقيين) واذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها داراً أو أرضاً ثم عوضه بعد ذلك منها عوضاً وقبض الواهب فان أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز ولا تكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا بمنزلة الذمراء وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء ويأخذ الشفيع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعاً (قال الشافعي) واذا وهب الرجل الرجل شقة من دار فقبضه ثم عوضه الموهوب له شيئاً فقبضه الواهب سئل الواهب فان قال وهبته للشواب كان فيها شفعة وان قال وهبته لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول من قال للواهب الشواب اذا قال أردته فاما من قال لا ثواب للواهب ان لم يشترط في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهبه ولا الثواب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر اذا وهب واشترط الثواب والهبة باطل من قبل أنه اشترط عوضاً محججاً ولا واذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو معنى قول الشافعي رحمه الله

فات الموصى له قبل الموصى كانت وصيته راجعة الى ورثة الموصى فلما كان هذا المال مخالفاً للمال يورث ههنا لم يكن أحد أولى به عندنا في قسم الله تعالى وأقرب ممن سمي الله تعالى له هذا المال وهؤلاء من جملة من سمي الله تعالى له هذا

المال ولم يبق مسلم محتاج الا وله حق سواء أما أهل النية فلا يدخلون على أهل الصدقة وأما أهل الصدقة الأخرى فهو مقسوم لهم صدقتهم فلو

كثرت لم يدخل عليهم غيرهم وواحد منهم يستحقها فكما كانوا لا يدخل عليهم غيرهم فكذلك لا يدخلون على غيرهم ما كان من غيرهم من يستحق منها شيئاً (قال) وان استغنى أهل عمل ببعض ما قسم لهم وفضل عنهم فضل رأيت أن ينقل الفضل منهم الى أقرب الناس بهم في الجوار ولو ضاقت السهمان قسمت على الجوار دون النسب وكذلك ان خالطهم عجم غيرهم فهم معهم في

اتسم على الجوار فان
كانوا اهل يافه فاعلم
انهم بنو قريش من
بنو قصي بن كلاب
ونسبهم الى قريش
على اسم اجدادهم
الذين ولدوا في
الحالات فاجوزوا على
من نسبهم وان كان
تصدق ان لنا قريش
على غير هذا الماء وهم
بما وصفنا في غيرهم
في القصة قسم بين
الغالب والمضارب
كأول الشرف من ياديتهم
فكانوا اكرمهم بينهم
وكانت كالأولهم وهذا
اذا كانوا مع أهل
بجعة لادار لهم بقرون
بهم أقامان كانت لهم
دار بكرين لها أكرم
ذاني أقسمها على الجوار
بالدار (وقال في الحديد)
إذا استوى في القرب
أهل نسبهم وعدى
فسمت على أهل نسبهم
دور العدى وان كان
العدى أقرب منهم دارا
ركان أهل نسبهم منهم
على سفر تقصير فيه
المسافة قسمت على
العدى إذا كانت دون
ما تقصر فيه المسافة
لانهم أسم أولى باسم
حضرهم سم وان كان

أسم على ياديتهم انما هو من قبيلة بني النضير وان كان مستفردا عن اسمهم له ما من بخير لم يسم في
الاسم اكرمهم نسبهم وان يسمي كراما ورايا قليل ذنبا ومثيرة للاسدية الاما وصفت وانما في المساق في
يزرع انما يسمي على ان يزرع في غير ربح ارض غير قال وان كان يسمي على
الاجارة وان لم يكن يعمل ويحرقه بان يسمي من التمر قبل ان يبدو صلاح التمر والاجارة فاعلم ان
فما عمل وقد كان يسمي على ان يسمي من التمر قبل ان يبدو صلاح التمر والاجارة فاعلم ان
سكنت الاجارة فاعلم ان يسمي من التمر قبل ان يبدو صلاح التمر والاجارة فاعلم ان
يما فاعلم ان يسمي من التمر قبل ان يبدو صلاح التمر والاجارة فاعلم ان
الجرير والاراضى والقطيع الذي يسمي به يفسد عنه الماء حتى يفسد يسمي بها يفسد على
المسافة واما سد المساق فليس فيه مستفردا لصلاح في التمر ولا يطلع شرطه على المساق فان قال فان
أصل الخلل ان يسمي المساق فكذا ذلك أصله ان يسمي عليه ما يسمي به يفسد عنه الماء حتى يفسد يسمي بها يفسد على
الاصلاح من الاستفاد في شئ من الخلل انما هو دفع الداخل (قال الشافعي) والمساقا تجارة في الخلل
والكرم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ في ما بالحرص ساقى على الخلل وغرهما يتبع لاحتال
دونه وابتاع هكذا شئ من التمر التمر كانه دونه حائل وهو متفرق غير مجتمع ولا تجوز المساقاة في شئ غير الخلل
والكرم وش في الزرع ان يسمي من التمر قبل ان يبدو صلاح التمر والاجارة فاعلم ان
زرعتها ان يزرع فيها على الثلث والرابع وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وقال اذا اجرتا المساقاة
قبل ان تكون ثمر ابراضى رب المال والمساقى في أثناء السنة وقد تخطى الثمرة فيسطل عمل العامل وتكون
فأخذ أكثر من عمله أضعافا كانت المساقاة اذا بد صلاح التمر وحل بيعه وظهر أجور قال وأجاز رسول الله
صلى الله عليه وسلم المساقاة فأجزأها باجارتها وحرم كراء الارض البيضاء ببعض ما يخرج منها فخرتها بها تجرعه
وان كانا قد يجتمعان في أنه انما للعامل في كل بعض ما يخرج الخلل أو الارض ولكن ليس في سنته الاتباعها
وقد يسترقان في أن الخلل شئ قائم معروف أن الاغلب منه أنه يثمر ومالك الخلل لصاحبه والارض البيضاء
لا شئ فيها قائما انما يحدث فيها شئ بعد لم يكن وقد أجاز المسلمون المضاربة في المال يدفعه ربه فيكون
للمضارب بعض الفضل والخل أبين وأقرب من الامان من أن يخطئ من المضاربة وكل قد يخطئ ويقل ويكثر
ولم يجز المسلمون أن تكون الاجارة لا شئ معلوم ودلت السنة والاجاع أن الاجارات انما هي شئ لم يعلم انما
هو عمل يحدث لم يكن حين استأجره قال واذا ساقى الرجل الرجل الخلل فكان فيه بيان لا يوصل الى
عمله الا بالدخول على الخلل فكان لا يوصل الى سقيه الا بشرب الخلل الماء وكان غير متميز يدخل فيسقى
ويدخل على الخلل جاز أن يساقى عليه مع الخلل لا منفردا وحده ولولا الخبر فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
أن دفع الى أهل خير (١) على أن لهم النصف من الخلل والزرع وله النصف فكان الزرع كما وصفت بين
ظهر في الخلل لم يجز فاما اذا انفرد فكان بيضا يدخل عليه من غير أن يدخل على الخلل فلا تجوز المساقاة
فيه قليلا كان أو كثيرا ولا يخل فيه الا الاجارة

(الشرط في الرقيص والمساقاة)

(قال الشافعي) رحمه الله ساقى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر والمساقيون عمائها لا عامل للنبي صلى الله عليه
وسلم فيها غيرهم واذا كان يجوز للساقى أن يعمل فيه عمال الحائط لان رب الحائط رضى
ذلك جاز أن يشترط رقيقا ليسوا في الحائط يعملون فيه لان عمل من فيه وعمل من ليس فيه سراء وان لم يجز الا
بأن يكون على الداخل في المساقاة العمل كما لم يجز أن يعمل في الحائط أحد من رقيقه وجواز الامر من أشبه

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنيين أحدهما أن تجوز المعاملة في النخل على الشيء مما يخرج منها وذلك اتباع لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الأصل موجود يدفعه ما ذكره إلى من عامله عليه أصلا يميز ليكون للعامل بعمله المصلحة للنخل بعض الثمرة ولرب المال بعضها وانما أجزا المقارضة قياسا على المعاملة على النخل ووجدنا رب المال يدفع ماله إلى المقارض يعمل فيه المقارض فيكون له بعمله بعض الفضل الذي يكون في المال المقارضة لولا القياس على السنة والخبر عن عمر وعثمان رضي الله عنهما باجازتها أولى أن لا تجوز من المعاملة على النخل وذلك أنه قد لا يكون في المال فضل كبير وقد يختلف الفضل فيه اختلافا متباينا وأن ثمر النخل قلما يختلف وقلما يختلف فإذا اختلفت تقارب اختلافها وإن كانا قد يجتمعان في أنهما معنيين معا يكثر الفضل فيهما ويقل ويختلف وتدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا تجوز المزارعة على الثلث ولا الربع ولا جزء من أجزاء ذلك أن المزارع يقبض الأرض بيضاء لأصل فيها ولا زرع ثم يستحدث فيها زرع أو الزرع ليس بأصل والذي هو في معنى المزارعة الاجارة ولا يجوز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له شيئا إلا بأجر معلوم يعلمانه قبل أن يعمل المستأجر لما وصفت من السنة وخلافها الأصل والمال يدفع وهذا إذا كان النخل منفردا والأرض للزرع منفردة ويجوز كراء الأرض للزرع بالذهب والفضة والعروض كما يجوز كراء المنازل واجارة العبيد والاحرار وإذا كان النخل منفردا فعامل عليه رجل وشرط أن يزرع ما بين ظهري النخل على المعاملة وكان ما بين ظهري النخل لا يسقي الأمن ماء النخل ولا يوصل إليه الأمن حيث يوصل إلى النخل كان هذا جازا وكان في حكم ثمرة النخل ومنافعها من الجريد والكرانيف وإن كان الزرع منفردا عن النخل له طريق يؤتى منها أو ماء يشرب متى شربه لا يكون شر به ريال النخل ولا شرب النخل رياله لم تحل المعاملة عليه وجازت اجارته وذلك أنه في حكم المزارعة لا حكم المعاملة على الأصل وسواء قل البياض في ذلك أو كثر فإن قال قائل ما دل على ما وصفت وهذا مزارعة قيل كانت خيبر نخلا وكان الزرع فيها كما وصفت فعامل النبي صلى الله عليه وسلم أهلها على الشطر من الثمرة والزرع ونهى في الزرع المنفرد عن المعاملة فقلنا في ذلك اتباعا وأجزاما أجاز وردنا ما رد وفرقنا بفرقه عليه الصلاة والسلام بينهما وما به يفترقان من الافتراق أو بما وصفت فلا يحل أن تباع ثمرة النخل سنين بذهب ولا فضة ولا غير ذلك (أخبرنا) ابن عيينة عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا) سفيان بن عروبة عن دينار سمع جابر بن عبد الله يقول نهى ابن الزبير عن بيع النخل معاومة (قال الشافعي) وإذا اشترك الرجلان من عند أحدهما الأرض ومن عندهما معا البذر ومن عندهما معا البقر أو من عند أحدهما ثمر تعامل على أن يزرعا أو يزرع أحدهما فأنخرجت الأرض فهو بينهما نصفان أو لأحدهما فيه أكثرهما لادّخرا فلا تجوز المعاملة في هذا الأعلى معنى واحد أن يبذرا معا ويومان الزرع معا بالبقر وغيره مؤنة واحدة ويكون رب الأرض متطوعا بالأرض لرب الزرع فاما على غير هذا الوجه من أن يكون الزرع يحفظ أو يعمون بقدره ماله رب الأرض فيكون البقر من عنده أو الآلة أو الحفظ أو ما يكون صلاحا من صلاح الزرع فالمعاملة على هذا فاسدة فإن ترفعها قبل أن يعمل فسخت وإن ترفعها بعد ما يعملان فسخت وسلي

أهل نسبهم دون
ما تنصرف فيه الصلاة
والعدى أقرب منهم
قسمت على أهل نسبهم
لأنهم بالبادية غير
خارجين من اسم
الجوار وكذلك هم
في المنعة حاضرو
المسجد الحرام (قال
الشافعي) وإذا ولي
الرجل إخراج زكاة ماله
قسمها على قرابته
وجيرانه معافان ضاقت
فأثر قرابته فحسن
وأحب إلى أن لا يوليها غيره
لأنه المحاسب عليها والمسؤول
عنها وأنه على يقين من
نفسه وفي شك من فعل
غيره وأقل من يعطى
من أهل السهم ثلاثة
لأن الله تعالى ذكر كل
صنف جماعة فإن
أعطى اثنين وهو يحد
الثالث ضمن ثلث سهم
وإن أخرجه إلى غير
بلده لم ينل أن عليه
إعادة لأنه أعطى أهله
بالاسم وإن ترك الجوار
وإن أعطى قرابته من
السهمان ممن لا تلزمه
نفقته كان أحق بها
من البعيد منه وذلك
أنه يعلم من قرابته
أكثر مما يعلم من غيرهم
وكذلك خاصة

وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنهم من بريرة تطوع لاصدقة وإذا كان فيهم غارمون لأموال لهم فمالوا أعطنا بالغرم والفقير قبل لأنما نعطيكم بأى المعنيين شئتم فإذا أعطيناه باسم الفقير فلغرمائه أن يأخذوا مما في يديه حقوقهم وإذا أعطيناه بمعنى الغرم أحببت أن يتولى دفعه عنه والافانز كما يعطى المكاتب فإن

قبل ولم لا يعطى بمعنيين قبل الفقير مسكين والمسكين فقير يجمعهما اسم ويتفرق بهما اسم فلا يجوز أن يعطى إلا بأحد المعنيين ولو جاز ذلك جاز أن يعطى رجل بفقر وغرم وبأنه ابن سبيل وغارم مؤلف فيعطى بهذه المعاني كلها فالفقير هو المسكين ومعناه أن لا يكون غنيا بحرفة ولا مال فإذا جعلا معا قسم لصنفين بهما لم يجوز إلا أن يفرق بين حاله ما بان يكون الفقير الذى بدى به

(١) من هنا إلى آخر الباب هو الزيادة المنبهة عليه قبل (٢) قوله بشئ قد يكون الخ كذا بالأصل وليحرم من أصل صحيح كتبه متبججه

فلو عطلها ربحها أو هرب أخذ منه خراجها إلا أن يكون صلحه على غير هذا فيكون على ما صالح عليه قال ولو شرط رب الأرض أو متقبلها أو والى الأرض المتصدق بها أن الزارع لئله زرع مسلم إلا عشر عليه فيه فالعشر عليه من أجل أنها من أربعة فاسدة لأن العشر انما هو على الزارع وقد يقل ويكثر فإذا ضمن عنه ما لا يعرف فسدت الاجارة فان أدركت قبل أن يزرع فسخت الاجارة وان أدركت بعدما يزرع فله زرع وعليه كراء مثل الأرض ذهبا أو فضة بالأغلب من نقد البلد الذى تكرارها به كان ذلك أقل ممأ كراهه أو أكثر قال وإذا كانت الأرض عنوة فتقبلها رجل فجوز عن عمارتها وأداء خراجها قيل له ان أدبت خراجها تركت في يديك وان لم تؤده فسخت عنك وكنت مقلسا وجدة عين المال عنده ودفعت الى من يؤدى خراجها قال وللعامل على العشر مثل ماله على الصدقات لان كلهم ما صدقة فله بقدر أجرمثله على كل واحد منهما أو على أيهما عمل قال وإذا فشت الأرض عنوة فبيع ما كان عامرا فيها للذين فتحوها وأهل الخمس فان تركوا حقوقهم منها الجماعه المسلمين فذلك لهم وما كان من أرض العنوة مواتا فهو لمن أحياه من المسلمين لانه كان وهو غير مملوك لمن فتح عليه فيملك بملكه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيما مواتا فهو له ولا يترك ذى يحيمه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله لمن أحياه من المسلمين فلا يكون للذى أن يملك على المسلمين ما تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ملك لمن أحياه منهم وإذا كان فتحها لصحافه هو على ما صالحوا عليه

(كراء الأرض البيضاء)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعى ولا بأس بكراء الأرض البيضاء بالذهب والورق والعروض وقول سالم بن عبد الله أكثر ورافع لم يخالفه في أن الكراء بالذهب والورق لا بأس به انما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهى عن كرائها ببعض ما يخرج منها ولا بأس أن يكرى الرجل أرضه البيضاء بالتمرو بكل ثرة يحبل بيعها إلا أن من الناس من كره أن يكرى بها بعض ما يخرج منها ومن قال هذا القول قال ان زرعت حنطة كرهت كراءها بالحنطة لانه نهى أن يكون كراءها بالثلث والرابع وقال غيره كراءها بالحنطة وان كانت الى أجل غير ما يخرج منها لانها حنطة موصوفة لا يلزمه اذا جاء بها على صفة أن يعطيه مما يخرج من الأرض ولو جاءت الأرض بحنطة على غير صفتها لم يكن للكبرى أن يعطيه غير صفتها وإذا تجمل المكبرى الأرض كراءها من الحنطة فلا بأس بذلك في القولين معا قال ولا تكون المساقاة في الموز ولا القصب ولا يحل بيعهما الى أجل لا يحل بيعهما إلا أن يريا القصب جزءا للموز يجناه ولا يحل أن يباع مال يخلق منهما وإذا لم يحل أن يبيعهما مثل أن يكونا بصفة لم يحل أن يباع منهما مال يمكن منهما بصفة ولا غير صفة لانه في معنى ما كرهنا وأزيد منه لانه لم يخلق قط (١) ولا بأس أن يتكاري الرجل الأرض للزرع بحنطة أو ذرة أو غير ذلك مما تنبت الأرض أو لا تنبتة مما يأكله بنو آدم أو لا يأكلونه مما تجوز به اجارة العبد والدار اذا قبض ذلك كله قبل دفع الأرض أو مع دفعها كل ما جازت به الاجارة في البيوت والرقائق جازت به الاجارة في الأرض قال وانما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض فيما روى عنه فأما ما أحاط العلم أنى قد قبضته ودفعت الأرض الى صاحبها فليس في معنى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه انما معنى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه أن تكون الاجارة بشئ (٢) قد يدون الاشياء ويكون ألفان من الطعام ويكون اذا كان جيدا أو رديشا غير موصوف وهذا يفسد من وجهين اذا كان اجارة من وجه أنه مجهول الكيل والاجارة لا تحل بهذا ومن وجه أنه مجهول الصفة ولو كان معروف الكيل وهو مجهول الصفة لم تحل الاجارة بهذا فاما ما فارق هذا المعنى فلا بأس به ولو شرط الاجارة الى أجل ولم يسم لها أجلا ولم يتقابضا

أشدهما فقرا وكذلك
هو في الإنسان فان كان
فيه رجل من أهل
النبيء ضرب عليه
البعث في الغزو ولم
يعط فان قال لا أغزو
واحتاج أعطى فان
هاجر بدوى واقترض
وغزا صار من أهل
النبيء وأخذ فيه ولو
احتاج وهو في النبيء علم
يكن له أن يأخذ من
الصدقات حتى يخرج
من النبيء ويعود إلى
الصدقات فيكون ذلك
له وان لم يكن رقاب ولا
مؤلفه ولا غارمون
ابتدئ القسم على
خمس أسهم أجماسا
على ما وصفت فان
ضافت الصدقة قسمت
على عدد السهمان
ويقسم بين كل صنف
على قدر استحقاقهم
ولا يعطى أحد من أهل
سهم وان اشتدت حاجته
وقل ما يصيبه من سهم
غيره حتى يستغنى ثم يرد
فضل ان كان عنه
ويقسم فان اجتمع حق
أهل السهمان في بيع
أو بقره أو شاة أو دينار
أو درهم أو اجمع فيه
انسان من أهل
السهم - فان أو أكثر

كانت الاجارة من طعام لانتبه الارض أو غيره من نبات الارض أو هو مما تنبت الارض غير الطعام أو عرض
أو ذهب أو فضة فلا بأس بالاجارة اذا قبض الارض وان لم يقبض الاجارة كانت إلى أجل أو غير أجل وان
شرطها بشئ من الطعام مكيل مما تخرجه الارض كرهته احتياطا ولو وقع الاجر بهذا وكان طعاما موصوفا
ما أفسدته من قبل أن الطعام مكيل معلوم الكيل موصوف معلوم الصفة وأنه لازم للمستأجر أخرجت الارض
شياء أو لم تخرجه وقد تخرج الارض طما ما بغير صفة فلا يلزم المستأجر أن يدفعه ويدفعه بالصفة فعلى
هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) اذا تكاثر الرجل الارض ذات الماء من العين أو النهر نيل أو غير
نيل أو الغيل أو الأبار على أن يزرعها غلة الشتاء والصيف فزرعها إحدى العينين والماء قائم ثم نصبت
الماء فذهب قبل الغلة الثانية فأردت الارض بذهب الماء فذلك له ويكون عليه من الكراء بحصة
ما زرع ان كانت حصة الزرع الذي حصده الثلث أو النصف أو الثلثين أو أقل أو أكثر أدى ذلك وسقطت
عنه حصة الزرع الثاني الذي انقطع الماء قبل أن يكون وهذا مثل الدار يكثر فيها فيسكنها بعض السنة
ثم تهدم في آخرها فيكون عليه حصة ما سكن وتبطل عنه حصة ما لم يقدر على سكنه فالماء اذا كان لاصلاح
للزراع الابيه كالبناء الذي لاصلاح للسكن الابيه واذا تكاثر الرجل من الرجل الارض السنة على أن
يزرعها ماشاء فزرعها وانقضت السنة وفيها زرع لم يبلغ أن يحصد فان كانت السنة قد يمكن فيها أن يزرع
زرعا يحصد قبلها فالكراء جائز وليس لرب الزرع أن يثبت زرعه وعليه أن ينفقه عن رب الارض الا أن يشاء
رب الارض تركه قرب ذلك أو بعد لا خلاف في ذلك وان كان شرط أن يزرعها صنفان من الزرع يستحصد
أو يستقل قبل السنة فآخره الى وقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فذلك أيضا وان تكارها
مدته أقل من سنة وشرط أن يزرعها شياء بعينه ويتركه حتى يستحصد فكان يعلم أنه لا يمكنه أن يستحصد
في مثل هذه المدة ان تكارها اليها فالكراء فاسد من قبل أن يثبت بينهما شرطهما ولو أثبت على رب الارض
أن يبقى زرعه فيها بعد انقطاع المدة أبطل شرط رب الزرع أن يتركه حتى يستحصد وان أثبت له زرعه حتى
يستحصد أبطل شرط رب الارض فكان هذا كراء فاسدا ورب الارض كراء مثل أرضه اذا زرع وعليه ترك
الزرع حتى يستحصد وان ترفعها قبل يزرع فصححت الكراء بينهما واذا تكاثر الرجل من الرجل الارض
التي لا ماء لها والتي انما تسقى بنطف السماء أو السيل ان حدث فلا يصلح كراءها الا على أن يكره اياها أرضا
بيضاء لا ماء لها يصنع بها المكثري ماشاء في سنة الا أنه لا يبنى ولا يغرس فيها واذا وقع على هذا الكراء صح
فاذا جاءه ماء من سبل أو مطر فزرع عليه أو لم يزرع أو لم يأت ماء فالكراء له لازم وكذلك ان كان شرطه
أن يزرعها وقد يمكنه زرعها عثريا بلا ماء أو يمكنه أن يشتري لها ماء من موضع فأكراه اياها أرضا بيضاء
لاماء لها على أن يزرعها ان شاء أو يفعل بها ماشاء صح الكراء ولزمه زرع أو لم يزرع وان أكراه اياها على
أن يزرعها ولم يقل أرضا بيضاء لا ماء لها أو هو ما يعلم أن أهل الارض لا يعطرون أو سبل يحدث فالكراء فاسد
في هذا كله فان زرعهما فله ما زرع وعليه أجر مثلها (وقال الربيع) فان قال قائل لم أفسدت الكراء في هذا
قليل من قبل أنه قد لا يجيء الماء عليها فيبطل الكراء وقد يجيء فيتم الكراء فلما كان مرة يتم ومرة لا يتم
بطل الكراء (قال الشافعي) واذا تكاثر الرجل الارض ذات النهر مثل النيل وغيره مما يعلو الارض على
أن يزرعها زرعها هو معروف أن ذلك الزرع لا يصلح الا بأن يرويهما النيل لا يتركها ولا يشرب غيره كرهت
هذا الكراء وفسخته اذا كانت الارض بيضاء ثم لم يصح حتى يعلو الماء الارض علوا يكون ربها أو يصلح
به الزرع بحال فاذا تكرر ربا بعد تضرع الماء فالكراء صحيح لازم للمكثري زرع أو لم يزرع قل ما يخرج
من الزرع أو أكثر وان تكارها والماء قائم عليها وقد ينحسر لا بحالة في وقت يمكن فيه الزرع فالكراء فيه جائز
وان كان قد ينحسر ولا ينحسر كرهت الكراء الا بعد انحساره وكل شئ أجرت كراءه أو بيعه أجرت النقد فيه
وان تكاثر الرجل الارض للزرع فزرعها أو لم يزرعها حتى جاء عليها النيل أو زاد أو أصابها شئ يذهب

الارض انتقض الكراء بين المستأجر ورب الارض من يوم تلفت الارض ولو كان بعض الارض تلف وبعض لم يتلف ولم يزرع فرب الزرع بالخيار ان شاء أخذ ما بقي بحصته من الكراء وان شاء رد هالان الارض لم تسلم له كلها وان كان زرع أبطل عنه ما تلف ولزمته حصته ما زرع من الكراء وهكذا كراء الدور وأثمان المتاع والطعام اذا جعت الصفقة منه مائة صاع بثمن معلوم فتلف نجسون صاعا فالشترى بالخيار في أن يأخذ الخمسين بحصته من الثمن أو يرد البيع لانه لم يسلم له كله كما اشترى (قال الشافعي) وإذا اكترى الرجل الارض من الرجل بالكراء الصحيح ثم أصابها غرق منعه الزرع أو ذهب بها سيل أو غصبها خيل بينه وبينها سقط عنه الكراء من يوم أصابها ذلك وهي مثل الدار يكتريها سنة ويقبضها فتهدم في أول السنة أو آخرها والعبد يستأجره السنة فيموت في أول السنة أو آخرها فيكون عليه من الاجارة بقدر ما سكن واستخدم ويسقط عنه ما بقي وان أكره أراضا بضاء يصنع فيها ماشاء ولم يذكر أنه اكترها للزرع ثم انحسر الماء عنها في أيام لا يدرك فيها زرع فهو بالخيار بين أن يأخذ ما بقي بحصته من الكراء أو يرد ه لانه قد انتقص مما اكترى وكذلك ان اكترها للزرع وكرهها للزرع أبين في أن له أن يرد هان شاء وان كان مريها ماء فأفسد زرعه أو أصابه حريق أو ضرب أو جراد أو غير ذلك فهذا كله جائحة على الزرع لاعلى الارض فالكراء له لازم فان أحب أن يجدد زرعاً جديده ان كان ذلك يمكنه وان لم يمكنه فهذا شيء أصيب به في زرعه لم تصب به الارض فالكراء له لازم وهذا مفارق للجائحة في الثمرة يشترىها الرجل فتصيبها الجائحة في يديه قبل أن يمكنه جديدها ومن وضع الجائحة ثم انبغى أن لا يضعها ههنا فان قال قائل اذا كانت جائحتين فبالا احدهما وتوضع والاخرى لا توضع فان من وضع الجائحة الاولى فانما يضعها بالخبر وبأنه اذا كان البيع جائزاً في شراء الثمرة اذا بدا صلاحها وتركها حتى تجتد فانما ينزلها بمنزلة الكراء الذي يقبض به الدار ثم عمر به أشهر ثم تلف الدار فيسقط عنه الكراء من يوم تلفت وذلك أن العين التي اكترى أو اشترى تلفت وكان الشراء في هذا الموضع انما يتم بسلامته الى أن يجدد والمكترى الارض لم يشتر من رب الارض زرعاً انما اكترى أرضاً ألا ترى أنه لو تركها فلم يزرعها حتى تمضي السنة كان عليه كراؤها ولو أراد أن يزرعها بشيء يقيم تحت الارض حتى لو مر به سيل لم ينزعه كان ذلك له ولو تكارها حتى اذا استحصدت فأصاب الارض حريق فاحترق الزرع لم يرجع على رب الارض بشيء من قبل أنه لم يتلف شيء كان أعطاه اياه انما تلف شيء يضعه الزارع من ماله كالتكرار منه دار للبر فاحترق البر ولا مال له غيره وبقيت الدار سالمة لم ينقص سكناها كان الكراء له لازماً ولو يكن احتراق المتاع من معنى الدار بسبيل واذا تكارى الرجل من الرجل الارض سنة مسماة أو سنته هذه فزرعها وحصد وبقى من سنته هذه شهر أو أكثر أو أقل لم يكن لرب الارض أن يخرجها من يده حتى تكمل سنته ولا يكون له أن يأخذ جميع الكراء الا باستيفاء المكترى جميع السنة وسواء كانت الارض أرض المطر أو أرض السقي لانه قد يكون فيها منافع من زرع وعثري وسيل ومطر ولا يؤيس من المطر على حال ولنا نافع سوى هذا لا يمنعها المكترى واذا استأجر الرجل من الرجل الارض لينزعها قمحاً أراد أن يزرعها شعيراً أو شيئاً من الحبوب سوى القمح فان كان الذي أراد أن يزرعه لا يضرب الارض اضراراً أكثر من اضرار ما شرط أنه يزرع ببقاء عروقه في الارض أو افساده الارض بحال من الاجوال فله زرعها ما أراد بهذا المعنى كما يكتري منه الدار على أن يسكنها فيسكنها مثله وان كان ما أراد زرعها ينقصها بوجه من الوجوه أكثر من نقص ما اشترط أن يزرعها لم يكن له زرعها فان زرعها فهو متعدد ورب المال بالخيار بين أن يأخذ منه الكراء الذي سمي له وما نقص زرعه الارض عما ينقصه الزرع الذي شرط له أو يأخذ منه كراء مثله في مثل ذلك الزرع وان كان قائماً في وقت يمكنه فيه الزرع كان لرب الارض قطع زرعه ان شاء ويزرعها المكترى مثل الزرع الذي شرط له أو ما لا يضرب أكثر من اضراره واذا تكارى الرجل من الرجل البعير ليحمل عليه

أعطوه ويشرك بينهم فيه ولم يبدل بغيره كما يعطاه من أوصى له سهمه وكذلك ما يوزن أو يكال واذا أعطى الولي من وصفاً أن عليه أن يعطيه ثم علم أنه غير مستحق زرع ذلك منه الى أهله فان فات فلا ضمان عليه لانه أمين لمن يعطيه ويأخذ منه لالبعضهم دون بعض لانه كاف فيه الظاهر وان تولى ذلك رب المال ففيها قولان أحدهما أنه يضمن والاخر كالوالى لا يضمن (قال) المرفى ولم يختلف قوله في الزكاة أن رب المال يضمن (قال الشافعي) ويعطى الولاة زكاة الاموال الظاهرة الثمرة والزرع والمعدن والماشية فان لم يأت الولاة لم يسع أهلها الا قسمها فان جاء الولاة بعد ذلك لم يأخذوهم بها وان ارتابوا بأحد فلا بأس أن يخلفوه بالله لقد قسمها في أهلها وان أعطوهم زكاة التجارات والقطرة والركاز أجزأهم ان شاء الله وانما يستحق أهل السهمان سوى العيال من

حقهم يوم يكون
القسم

(باب ميسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه الله ينبغي لوالى الصدقات أن يسم كل ما أخذ منها من بقر أو ابل في أخذها ويسم الغنم في أصول آذانها ويسم الغنم اللطف من ميسم الابل والبقر ويجعل الميسم مكتوباً لله لأن مالكها إذا هلكه تعالى فكتب لله وميسم الجزية مخالف لميسم الصدقة لأنها أديت صغاراً لأجر لصاحبها فيها وكذلك بلغنا عن عمال عمر رضي الله عنه أنهم كانوا يسمون وقال أسلم لعمران في الظهر ناقة عيأ فقال عمر رضي الله عنه ندفعها إلى أهل بيت ينتفعون بها يقطرونها بالابل قال قلت كيف تأكل من الأرض قال عمر أمن نعم الجزية أو من نعم الصدقة قلت لابل من نعم الجزية فقال عمر أردتم والله أكلاها فقلت ان عليها ميسم الجزية

(١) قوله ان أركب الناس الخ كذا بالاصل وحرره كتبه معججه

نسمائة رطل قرطاً فحمل عليه نسمائة رطل حديد أو تكاري ليحمل عليه حديد أو حمل عليه قرطاً بوزنه فتلف البعير فهو ضامن من قبل أن الحديد يستجمع على ظهره استجماعاً لا يستجمعه القرط فيهذه يتلف وأن القرط ينتشر على ظهر البعير انتشاراً لا ينتشره الحديد فيبعه فيتلف وأصل هذا أن ينظر إذا أكرت منه بعيراً على أن يحمل عليه وزناً من شيء بعينه فحمل عليه وزنه من شيء غيره فإن كان الشيء الذي حمل عليه يخالف الشيء الذي شرط أن يحمله حتى يكون أضرباً بالبعير منه فتلف ضمن وإن كان لا يكون أضرباً منه وكان مثله أو أخرى أن لا يتلف البعير فحمل عليه فتلف لم يضمن وكذلك ان تكاري دابة ليركبها فحمل عليها غيره مثله في الخفة أو أخف منه فهكذا لا يضمن وإن كان أثقل منه فتلف ضمن وإن كان أعنف ركوباً منه وهو مثله في الخفة فأنظر إلى العنف فإن كان العنف شيئاً ليس ركوب الناس وكان متلفاً ضمن وإن كان ركوب الناس لم يضمن وذلك (١) ان أركب الناس قد يختلف ركوب ولا يوقف الركوب على حد إلا أنه إذا فعل في الركوب ما يكون خارجاً به من ركوب العامة ومتلفاً فتلف الدابة ضمن وإذا تكاري الرجل من الرجل أرضاً عشرين سنين على أن يزرع فيها ماشاء فلا يمنع من شيء من الزرع بحال فإن أراد الغراس فالغراس غير الزرع لأنه يبقى فيها بقاء لا يبقاه الزرع ويفسد منها ما لا يفسد الزرع فإن تكرارها مطلقاً عشرين سنين ثم اختلفا فيما يزرع فيها أو يغرس كرهت الكراء وفسدته ولا يشبه هذا السكن السكن شيء على وجه الأرض وهذا شيء على وجهها وبطنها فإذا تكرارها على أن يغرس فيها أو يزرع ماشاء ولم يزد على ذلك فالكراء جائز وإذا انقضت سنوه لم يمكن لرب الأرض قلع غراسه حتى يعطيه قيمته في اليوم الذي يخرج منه ما فاعاً على أصوله وبثمه وإن كان فيه ثمر ولرب الغراس ان شاء أن يقلعه على أن عليه إذا قلعه ما نقص الأرض والغراس كالميتاء إذا كان باذن مالك الأرض مطلقاً لم يمكن لرب الأرض أن يقلع البناء حتى يعطيه قيمته فأتم في اليوم الذي يخرج منه (قال الشافعي) وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض يزرعها وفيها نخلة أو مائة نخلة أو أقل أو أكثر وقد رأى ما استأجر منه من البياض زرع في البياض ولم يكن له من ثمر النخل قليل ولا كثير وكان ثمر النخل لرب النخل ولو استأجرها منه بألف دينار على أن له ثمر نخلة يسوى درهماً أو أقل أو أكثر كانت الاجارة فاسدة من قبل أنها انقضت عقدة واحدة على حلال ومحرم فالخلال الكراء والحرام ثمر النخلة إذا كان هذا قيل أن يبدو صلاحه وإن كان بعد ما يبدو صلاحه فلا بأس به إذا كانت النخلة بعينها (قال الشافعي) وسواء في هذا كثر الكراء في الأرض أو الدار وقلت الثمرة أو كثرت أو قل الكراء كما كان لا يحل أن تباع ثمر نخلة قبل أن يبدو صلاحها وكان هذا فيها محرماً كما هو في ألف نخلة وكذلك إذا وقعت الصفقة على بيعه قبل يبدو صلاحه بحال لأن الذي يحرم كثيراً يحرم قليلاً وسواء كانت النخل صنواً واحداً في الأرض أو مجمعة في ناحية أو متفرقة (قال الشافعي) وإذا تكاري الرجل الدار أو الأرض إلى سنة كراء فاسد فلم يزرع الأرض ولم ينتفع بها ولم يسكن الدار ولم ينتفع بها إلا أنه قد قبضها عند الكراء ومضت السنة لزمه كراء مثلها كما كان يلزمه ان انتفع بها ألا ترى أن الكراء لو كان صحيحاً فلم ينتفع بواحدة منها حتى تمضي سنة لزمه الكراء كله من قبل أنه قبضه وسلمت له منفعته فترك حقه فيها فلا يسقط ذلك حق رب الدار عليه فلما كان الكراء الفاسد إذا انتفع به المكثري يرد إلى كراء مثله كان حكم كراء مثله في الفاسد كحكم الكراء الصحيح وإذا تكاري الرجل من الرجل الدار سنة فقبضها المكثري ثم غصبها باها من لا يقوى عليه سلطان أو من يرى أنه يقوى عليه سلطان فسواء لا كراء عليه في واحد منهما ولو أراء المكثري أن يكون خصماً للغاصب لم يكن له خصماً إلا بوكالة من رب الدار وذلك أن الخصومة للغاصب انما تكون في رقبة الدار فلا يجوز أن يكون خصماً في الدار إلا بدار أو وكيل لرب الدار والكراء لا يسلم للمكثري إلا بأن يكون المكثري مالكا للدار والمكثري لم يكتري على أن يكون خصماً لو كان ذلك جائزاً له أرايت لو خاصمه فيها سنة فلم يبين

لحماكم أن يحكم بينهم ما تجعل على المكثري كراء ولم يسلم له أم تجعل للخاصم اجارة على رب الدار في عمله ولم يوكله أو رأيت لو أقر رب الدار بأنه كان غصبها من الغاصب ألا يبطل الكراء أو رأيت لو أقر المتكاري أن رب الدار غصبها من الغاصب أيقضى على رب الدار أنه غاصب باقرار غير مالك ولا وكيل فهل يعدو المكثري اذا قبض الدار ثم غصبت أن يكون الغصب على رب الدار ولم تسلم للمكثري المنفعة بلامؤنة عليه كما كثرى فان كان هذا هكذا ففسواء غصبها من لا يقوى عليه سلطان أو من يقوى عليه سلطان ولا يكون عليه كراء لانه لم تسلم له المنفعة أو يكون الغصب على المكثري دون رب الدار ويكون ذلك شيئاً أصيب به المكثري كما يصاب ماله فيلزمه الكراء غصبها ياه من يقوى عليه السلطان أو من لا يقوى عليه وإذا ابتاع الرجل من الرجل العبد ودفع اليه الثمن أو لم يدفعه واقتراعا من تراض منهما ثم مات العبد قبل أن يقبضه المشتري وان لم يحل البائع يدينه وبينه كان حاضرا عندهما قبل البيع وبعد حتى توفي العبد فالعبد من مال البائع لا من مال المتاع وان حدث بالعبد عيب كان المتاع بالخيار بين أن يقبض العبد أو يردده وكذلك لو اشتراه وقبضه كان الثمن دارا أو عبداً أو ذهباً بأعيانها أو عرضاً من العروض فتلف الذي ابتاعه العبد مما وصفنا في يدي مشتري العبد كان البيع منتقضا وكان من مال مالكة فان قال قائل قد هلك هذا العبد وهذا العرض ثم لم يحدث واحد منهم ما حول يمينه وبين ملكه اياه فكيف يكون من مال البائع حتى يسلمه للمتاع فقيل له بالأمر البين مما لا يختلف الناس فيه من أن من كان بيده ملك لرجل مضموناً عليه أن يسلمه اليه من دين عليه أو حق لزمه من وجهه من الوجوه أو أرش جنابة أو غيرها أو غصب أو أى شيء ما كان فأحضره ليدفع الى مالكة حقه فيه عرضا بعينه أو غير عينه فهلك في يده لم يبرأ بهلا كما في يده وان لم يحل بينه وبين صاحبه وكان ضمانه منه حتى يسلمه اليه ولو أقام بعد احضاره اياه في مكان واحد يوماً واحداً أو سنة أو أقل أو أكثر لان ترك الحول بغير الدفع لا يخرج من عليه الدفع الا بالدفع فكان أكثر ما على المتبايعين أن يسلم هذا ما باع وهذا ما اشترى به فلما لم يدفعه لا يخرج من ضمان بحال وقال الله جل وعلا وتوا النساء صدقاتهن نحلة فلو أن امرأ نكح امرأه واستخزنه ماله ولم يحل بينهما وبين قبض صداقها ولم يدفعه اليها لم يبرأ منه بأن يكون واحد له وغير حائل دونه وأن تكون واحدة له غير محول بينهما وبينه وقال الله عز وجل وأقيموا الصلاة وتوا الزكاة فلو أن امرأ أحضر مساكين وأخبرهم أن لهم في ماله دراهم أخرجهما بأعيانها من زكاة ماله فلم يقبضوها ولم يحل بينهما وبينها لم يخرج من أن تكون مضمونة عليه حتى يؤديها ولو تلفت في يده تلفت من ماله وكذلك لو تظهر للصلاة وقام يريدها ولا يصليها لم يخرج من فرضها حتى يصلها ولو وجب عليه أن يقتص من نفسه من دم أو جرح فأحضر الذي له القصاص وخسلي بينه وبين نفسه أو خلى الحماكم بينه وبينه فلم يقتص ولم يعف لم يخرج هذا مما عليه من القصاص ثم لا يخرج أحد منهما مما قبله الا بأن يؤديه الى من هو له أو يعفو الذي هو له وهكذا أصل فرض الله جل وعز في جميع ما فرض قال الله عز وجل ودية مسلمة الى أهله فجعل التسليم الدفع لا الوجود وترك الحول والدفع وقال في البياتى فان أنتم منهم رشتاد فادفعوا اليهم أموالهم وقال لنبية صلى الله عليه وسلم وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ففرض على كل من صار اليه حق لمسلم أو حق له (١) أن يكون مؤديه وأداؤه دفعه لا ترك الحول دونه وسواء دعاه الى قبضه أو لم يدعه مالم يبرئه منه فيبرأ منه بالبراءة أو بقبضه منه في مقامه أو غير مقامه ثم يودعه اياه وإذا قبضه ثم أودعه اياه فضمنه من مالكة (قال الربيع) يريد القابض له وهو المشتري (قال الشافعي) وإذا كثرى الرجل من الرجل الارض أو الدار كراء صحيحاً بشئ معلوم سنة أو أكثر ثم قبض المكثري ما كثرى فالكراء له لازم في دفعه حين يقبضه الا أن يشترطه الى أجل فيكون الى أجله فان سلم له ما كثرى فقد استوفى وان تلف رجع بما قبض منه من الكراء كله فيما لم يستوفى فان قال قائل فكيف يجوز أن يكون يدفع اليه الكراء كله ولعل الدار أن تلف أو الارض قبل أن يستوفى قيل لا أعلم يجوز غير هذا من أن تكون الدار التي ملك منفعتهما مدفوعة اليه

قال فأمر بهما عمر
فتحرت قال فكانت
عنده صحاف تسع فلا
تكون فاكهسة ولا
طريفة الا جعل منها
في تلك الصحاف فيبعث
بها الى أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم ويكون
الذي يبعث به الى حفصة
رضي الله عنها من آخر
ذلك فان كان فيه
نقصان كان في حفظها
قال فجعل في تلك
الصحاف من لحم تلك
الجزور فبعث به الى
أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم وأمر بما بقي
من اللحم فصنع فدعا
عليه المهاجرين
والانصار (قال) ولا أعلم
في الميسم علة الآن
يكون ما أخذ من الصدقة
معلوماً فلا يشتريه
الذي أعطاه لانه خرج
منه الله كما أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم عمر
رضي الله عنه في فرس
حل عليه في سبيل الله
فراة يباع أن لا يشتريه
وكأن ترك المهاجرين
نزول منازلهم بحكمة لانهم
تركوها لله تعالى

(١) قوله أو حق له كذا
بالاصل والكلام مستقيم
بدونه فخر ركتبه مصححه

فيستفي المنفعة في المدة التي شرطت له وأولى الناس أن يقول به ما من رعيه أن الجاشحة موضوعة رقبته دفع
البائع الثمن إلى المشتري ولو شاء المشتري أن يقطعها كما يقضي فلما كان المشتري إذا نثر كنها إلى أو ان يرجو
أن تكون خيرا له فتلطف رجوع بخصه ما تلف كان في الدار التي لا يقدر على قبض منفعتها إلا في مدة تأتي عليها
أولى أن يجعل الثمن للمكري حالا كما يجعله للثمرة إلا أن يشترطه إلى أجل فان قال قائل من قال هذا قيل له
عطاء من أبي رباح وغيره من المبكين فان قال فما حجة لك على من قال من المشتريين إذا تشارطا فهو على
شرطهما وان لم يشارطا فكلهما مريض عليه يوم له حصته من الكراء كان عليه أن يدفع كراء يومه قيل له من قال
هذا الزمه في أصل قوله أن يحجر الدين بالدين إذا لم يقل كما قلنا أن الكراء يلزم بدفع الدار لأنه لا يوجد في هذا أبدا
دفع غيره وقال المنفعة تأتي يوما بعد يوم فلا تجعل دفع الدار يكون في حكم دفع المنفعة قيل والمنفعة
دين لم يأت والمال دين لم يأت وهذا الدين بالدين وسواء كانت أرض نبل أو غيرها وأرض مطر (قال)
وإذا تكارى الرجل المسلم من الذي أرض عشر أو حراج فعليه فيما أخرجت من الزرع الصدقة فان قال
قائل فما الحجة في هذا قيل لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة من قوم كانوا يملكون أرضهم من المسلمين
وهذه أرض من زرعها من المسلمين فأنما زرع ما لا يملك من الأرض وما كان أصله فيثا أو غنمة فان الله جل
ذكر مخاطب المؤمنين بأن قال لنبه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها
وخاطبهم بأن قال وأتوا حقه يوم حصاده فلما كان الزرع ما لا من مال المسلم والحصاد حصاد مسلم يجب فيه
الزكاة وجب عليه ما كان لا يملك رقعة الأرض فان قال فهل من شيء توخيه غير هذا قيل نعم الرجل يتكاري
من الرجل الأرض أو يمنحه إياها فيكون عليه في زرعها الصدقة كما يكون عليه لو زرع أرض نفسه
فان قال في هذه المالك معروف قيل فكذلك يتكاري في الأرض الموقوفة على أبناء السبيل وغيرهم ممن
لا يعرف بعينه وانما يعرف بصفته فيكون عليه في زرعها الصدقة فان قال هذا هكذا ولكن أصل هذه لمسلم
أو لمسلمين وأصل تلك لمشرك قيل لو كانت لمشرك ما حل لنا الا بطيب نفسه ولكنها لما كانت عنوة أو صلحا
كانت مالا للمسلمين كما تنعم أموالهم من الذهب والفضة فيكون علينا فيها الصدقة كما يكون علينا فيها ورثانهم
آبائنا لان ملكهم قد انقطع عنهم فصار لنا وكذلك الأرض فان قال قائل فهي لقوم غير معروفين قيل هي
لقوم معروفين بالصفة من المسلمين وان لم يكونوا معروفين بأعيانهم كما تكون الأرض الموقوفة لقوم موصوفين
فان قال فأنخرج يؤخذ منها قيل لولا أن الخراج كراء ككراء الأرض الموقوفة وكراء الأرض الرجل حرم
على المسلم أن يؤدي خراجا وعلى الآخذ منه أن يأخذ منها خراجا ولكنه انما هو كراء ألا ترى أن الرجل
يكترى الأرض بالشيء الكثير فلا يحسب عليه ولله فيخفف عنه من صدقتها شيء لما أدى من كرائها (قال
الشافعي) فإذا ابتاع الرجل من الرجل عبدا فصادقا على البيع والقبض واختلفا في الثمن والعبد قائم
تحالفوا وإذا كان العبد بالقائه الفاء وإذا أقيمت العبد وإذا كان قائما وهما يتصادقان في البيع ويختلفان
في الثمن رد العبد بعينه فكل ما كان على انسان أن يرد به بعينه فقات رده بعينه لان القيمة تقوم مقام العين إذا
فانت العين فإذا كان هذا في كل شيء فأنخرج هذا من تلك الأشياء لا يجوز أن يفرق بين المجتمع في المعنى
الايحجر يلزم وهكذا في الدور والأرضين إذا اختلفا قيل أن يسكن أو يزرع تحالفوا وإذا اختلفا
بعيد الزرع والسكن تحالفوا وإذا أقيمت الكراء وان سكن بعضا ردية ماسكن وفسخ الكراء فيما لم يسكن
وان تكارى أرضا للزرع فزرعها وبقي له سنة أو أكثر تحالفوا وتفاخفا فيما بقي ورد كراء مثلها فيما زرع قال
وإذا اكترى الرجل من الرجل الدابة بعشرة تصادقا على الكراء ومبلغه واختلفا في الموضع الذي تكارى
بها فقال المكترى اكترى بها إلى المدة بعشرة وقال المكري اكترى بها بعشرة إلى أيلة فان لم يكن ركب
الدابة تحالفوا وإذا كان ركبها تحالفوا وكان لرب الدابة كراء مثلها إلى الموضع الذي ركبها إليه وفسخ

(قال الشافعي) رجه
الله قال بعض الناس
لامؤنفة فيجعل
سهمهم وسهم سبيل
الله في الكراع والسلاح
في تغرر المسلمين وقال
بعضهم ابن السبيل من
مريض في البلد الذي
بد الصدقات وقال
أيضا حيث كانت
الحاجة أكثر فهي
واسعة كانه يذهب إلى أنه
فوضى بينهم يقسمونه
على العدد والحاجة
لان لكل أهل صنف
منهم سهم ما ومن
أصحابنا من قال إذا
تماسك أهل الصدقة
وأجذب آخرون نقلت
إلى المجدين إذا كانوا
يخاف عليهم الموت كانه
يذهب إلى أن هذا مال
من مال الله عز وجل
قسمه لأهل السهمان
لمعنى صلاح عباد الله
على اجتهد الامام
وأحسبه يقول وتنقل
سهمان أهل الصدقات
إلى أهل التيء ان جهدوا
وضاق التيء وينقل
التيء إلى أهل الصدقات
ان جهدوا وضافت
الصدقات على معنى
ارادة صلاح عباد الله
(قال الشافعي) وانما
قلت بخلاف هذا القول

لأن الله جل وعز جعل المال قمين أحدهما في قسم الصدقات التي هي طهارة فمماها الله اثمانية أصناف ووكدها جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن تؤخذ من أغنيائهم فتدعى فقرائهم لا فقراء غيرهم وغيرهم فقرء فلا يجوز فهم أغنياء والله أعلم أن يكون فيها غير ما قلت من أن لا تنقل عن قوم وفهم من يستحقها ولا يخرج سهم ذي سهم منهم إلى غيره وهو يستحقه وكف يجوز أن يسمى الله تعالى أصنافا فيكونون موجودين معافى يعطى أحدهم سهم وسهم غيره ولو جاز هذا عندى جاز أن يجعل في سهم واحد جميع سهام سبعة ما فرض لهم ويعطى واحد ما لم يفرض له والذي يخالفنا يقول لو أوصى بثلثة لفقراء بنى فلان وغارمى بنى فلان رجل آخر وبنى سبيل بنى فلان رجل آخر أن يعطى كل صنف من هؤلاء يعطون من ثلثه وأن ليس لوصى ولا وال أن يعطى الثلث صنفًا

(١) قوله إذا كان بعض ما بقى كذا بالأصل ولا يخفى استقامة الكلام بدون بعض أن لم يكن مخرفاً عن البعض الباقي فخر ركنه مصححه

الكراء في ذلك الموضع لأن كليهما مدع ومدعى عليه لأن الكراء بيع من اليوع وهذا مثل معنى قولنا في اليوع وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض ليزرعها فغرقت كلها قبل الزرع رجع بالاجارة لأن المنفعة لم تسلم له وهي مثل الدار تمدم قبل السكنى فان غرق بعضها فهذا نقص دخل عليه فيما كثرى وله الخيار بين حبسها بالكراء أو ردها لأنه لم يسلم له ما كثرى كما كثرى كما يكون له في الدار لو انهدم بعضها أن يحبس ما بقى بحصته من الكراء كان انهدم نصفها فأراد أن يقيم في نصفها الباقي بنصف الكراء فذلك له لأنه نقص دخل عليه فرضى بالنقص وإن شاء أن يخرج ويفسخ الكراء كان ذلك له إذا كان (١) بعض ما بقى من الدار والأرض ليس مثل ما ذهب (قال الشافعى) وكذلك لو اشترى مائة أربط طعام فلم يستوفها حتى تلف نصفها في يدى البائع كان له أن شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن (قال الربيع) الطعام عندي خلاف الدار ينهدم بعضها لأن الطعام شيء واحد والدار لا يكون بعضها مثل بعض سواء مثل الطعام (قال الشافعى) وأصل هذا أن ينظر إلى البيعة فإذا وقعت على شيء يقبض ويجوز أن يقبض بعضه دون بعض فتلف بعضه قلت فيه هكذا وإن وقعت على شيء لا يتبعض مثل عبد اشترى به فلم يقبضه حتى حدث به عيب كنت فيه بالخيار بين أخذه بجميع الثمن أو رده لأنه لم يسلم لك فقبضه غير معيب فإن قال فائى ما فرق بين هذين قيل لا يكون العبد يتبعض من العيب ولا العيب يتبعض من العبد فقد يكون المسكن متبعضا من المسكن من الدار والأرض وكذلك إذا تكاثر الرجل من الرجل الأرض عشرين مائة دينار لم يجز حتى يسمى لكل سنة شيئاً معلوماً وإذا كثرى الرجل من الرجل أرضه أو داره فقال أكثرها مثل كل سنة ديناراً أو أكثر ولم يسم السنة التي يكثرها ولا السنة التي ينقطع إليها الكراء فالكراء فاسد لا يجوز إلا على أمر يعرفه المكبرى والمكبرى كما لا تجوز البيوع إلا على ما يعرف وهذا كلام يحتمل أن يكون الكراء فيه ينقضى إلى مائة سنة أو أكثر أو أقل ويحتمل أن يكون سنة ويحتمل أقل من سنة فكان هذا كراء مجعولاً يفسخه قبل السكنى فإن فات فيه السكنى جعلناه على المكبرى أجر مثله كان أكثر مما وقع به الكراء أو أقل إذا بطلنا أصل العقد فيه وصيرناه قيمة لم نجعل الباطل دليلاً على الحق (قال الشافعى) فإذا زرع الرجل أرض رجل فادعى أن رب الأرض كراه أو أعاره أو أياها وجد رب الأرض فالحق قول رب الأرض مع عيئه ويقطع الزارع زرعه وعلى الزارع كراء مثل أرضه إلى يوم يقطع زرعه (قال الشافعى) وسواء كان ذلك في أبان الزرع أو في غير أبانه إذا كان زارع الأرض المدعى للكراء حبسها عن مالكها فائماً أحكم عليه حكم الغاصب وإذا تكاثر الرجل من الرجل أرضاً فزارع لغيره لا يستطيع إخراجه منها إلى أن يحصده فالكراء مفسوخ لا يجوز حتى يكون المكبرى يرى الأرض لاحتال دونها من الزرع ويقبضها لاحتال دونها من الزارعين لا نأجله بيعاً من البيوع فلا يجوز أن يبيع لرجل عينا لا يقدر المتابع على قبضها حينئذ تجب له ويدفع الثمن ولا أن نجعل على المتابع والمكبرى الثمن ولعل المكبرى أن يتلف قبل أن يقبضه ولا يجوز أن نقول له الثمن دين إلى أن يقبض فذلك دين بدين (قال الشافعى) ولا بأس بالسلف في الأرض والدار قبل أن يكثر يهما ويقبضهما ولكن يكثرى الأرض والدار ويقبضهما مكانهما لا حائل بينهما أو متى حدث على واحد منهما حادث يمنع من منفعته رجع المكبرى بحصته من الكراء من يوم حدث الحادث وهكذا العبد وجميع الاجارات وليس هذا بيع وسلف إنما البيع والسلف أن تعقد العقدة على إيجاب بيع وسلف بين المتبايعين فيكون الثمن غير معلوم من قبل أن للبيع حصته من السلف في أصل ثمنه لا تعرف لأن السلف غير معلوم (قال الشافعى) وكل ما جاز لك أن تشتريه على الانفراد جاز لك أن تكثره على الانفراد والكراء بيع من البيوع وكل ما لم يجز لك أن تشتريه على الانفراد لم يجز لك أن تكثره على الانفراد ولو أن رجلاً أكثرى من رجل أرضاً بضاء ليزرعها شجراً قائماً على أنه الشجر وأرضه كان في الشجر ثمر بالغ أو غص

دون صنف وان كن
أخرج وأفقر من
صنف لان كذا ذرحق
بما سمي له واذا كن
هذا عندنا وعند قائل
هذا القول فيما أعطى
الآدميين أن لا يجوز أن
يتنبي الأعلى ما أعطوا
فعطاه الله أولى أن
لا يجوز أن ينقض الا
على ما أعطى (قال)
واذا قسم الله النبي عوسق
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن أربعة أجناسه
لمن أو جف على الغنمة
للفارس ثلاثة أسهم
وللراجل سهم ولم يعلم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فضل داغناء على
من دونه ولم ينفصل
المسلمون الفارس أعظم
اناس غناه على جبان
في القسم ويسف جاز
لخالفنا في قسم الصدقات
وقد قسمها الله تعالى
أبين القسم في عطى
بعضادون بعض وينقلها
عن أهلها المحتاجين
إليها إلى غيرهم لأن كانوا
أحوج منهم أو
يشركهم معهم أو
ينقلها عن صنف منهم
إلى صنف غيره (أرأيت)
لو قال قائل لقوم أهل
غزو كثير أو جفوا

أو لم يكن فيه كان هذا كراء جازا كما يكون بيعا جازا (قال الربيع) يريد أن لصاحب الأرض البيضاء
الشجر وأرض الشجر (قال الشافعي) ولو تكثر الأرض ما تثر دون الأرض والشجر فان كانت الثمرة
قد حبل بيعها جازا لكرائها وان كانت لم يحبل بيعها لم يحل لكرائها قال الله تبارك وتعالى ولا تأكلوا
أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال عز وجل ذلك بأنهم قالوا انما البيع
مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فكانت الآيتان مطلقتين على إحلال البيع كله الا أن تكون دلالة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو في إجماع المسلمين الذين لا يمكن أن يجبهوا معنى ما أراد الله شخص تحرير
بيع دون بيع فتصير إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيه لانه المبيع عن الله عز وجل معنى ما أراد الله خاصا
وعاما وجدنا الدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحرير شيتين أحدهما التفاضل في النقد والآخر النسبة
كلها وذلك أنه يحرم الذهب بالذهب الا مثلا بمثل يدا بيد وكذلك الفضة وكذلك أصناف من الطعام الحنطة
والشعير والتمر والمالح خرم في هذا كله معنيان التفاضل في الجنس الواحد وأباح التفاضل في الجنس
المختلفين وحرم فيه كله النسبة فقلنا الذهب والورق هكذا لان نصه في الخبر وقلنا كل ما كان مأكولا
ومشروباً هكذا لانه في معنى مانص في الخبر وما سوى هذا فعلى أصل الآيتين من إحلال الله البيع حلال
كله بالتفاضل في بعضه على بعض يدا بيد ونسبة فكانت لنا بهذا دلائل مع ما وصفتنا منها أن النبي صلى الله
عليه وسلم ابتاع عبد بعدين وأجاز ذلك على بن أبي طالب وابن المسيب وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم ولولم
يكن فيه هذا الخبر ما جاز فيه الا هذا القول على هذا المعنى أو قول ثان وهو أن يقال اذا كان الشيطان من
صنف واحد فلا يجوز الا أن يكونا سواء بسواء وعينا بعين ومثلا بمثل كما يكون الذهب بالذهب وإذا اختلفا
فلا بأس بالتفاضل يدا بيد ولا خيره نسبة كما يكون الذهب بالورق والتمر بالحنطة ثم لم يجوز أن يباع بعير
ببعيرين يدا بيد من قبل أنهم من صنف واحد وان اختلفت رحلتهم ما ونجابتها وإذا لم يجز يدا بيد كانت
النسبة أولى أن لا تجوز فان قال قائل قد يختلفان في الرحلة وكذلك التمر قد يختلف في الخلاوة والجودة حتى
يكون المدين البردي خيرا من المدين من غيره ولا يجوز الا مثلا بمثل يدا بيد لانهم ما تمانر ان يجمعان معا على
صاحبهما في الصدقة لانهم ما جنس وكذلك البعيران جنس يجمعان على صاحبهما في الصدقة وكذلك الذهب
منه ما يكون المثقال ثمن ثلاثين درهما لجودته ومنه ما يكون المثقال بشئ أقل منه بكثير لتفاضلها ولا يجوز
وان تفاضلا أن يباعا الا مثلا بمثل يدا بيد ويجمعان على صاحبهما في الصدقة فاما أن تجري الاشياء كلها
قياسا عليه واما أن يفرق بينها وبينه كما قلنا بالدلائل التي وصفنا وبأن المسلمين أجمعوا على أن الذهب
والورق بسلطان فيما سواهما بخلاف ما سواهما بينهما فاما أن يتحكم المتحكم فيقول مرة في شئ من الجنس
لا يجوز الفضل في بعضه على بعض قياسا على هذا ثم يقول مرة أخرى ليس هو من هذا فان كان هذا جازا
لأحد جاز لكل امرئ أن يقول ما خطر على قلبه وان لم يكن من أهل العلم لان الخاطر لا يعدو أن يوافق أثره
أو يخالفه أو قياسا أو يخالفه فإذا جاز لأحد الأخذ بالاثرتين والآخر بالقياس وتركه لم يكن ههنا معنى الا
أن يقول امرؤ بما شاء وهذا محرم على الناس (قال الشافعي) الاجارة كما وصفت بيع من البيوع فلا بأس
أن تستأجر العبد سنة بخمسة دنائير فتجعل الدناير أو تكون إلى سنة أو سنتين أو عشرين سنين فلا بأس ان كانت
عليك خمسة دنائير حاله أن تؤاجر بها عبد لك من رب الدناير اذا قبض العبد وليس من هذا شئ دينارين
الحكم في المستأجر أن يدفع إلى المستأجر له نقدا غير أن صاحبه يستوفي الاجارة في مدة تأتي ولولا أن الحكم
فيه هكذا ما جازت الاجارة بدين أبدا من قبل أن هذا دين بدين ولا عرفت لها وجهها تجوز فيه وذلك اني ان قلت
لا تجب الاجارة الا باستيفاء المستأجر من المنفعة ما يكون له حصه من الثمن كانت الاجارة منعقدة والمنفعة
دين فكان هذا دينارين ولو قلت يجوز أن تستأجر منك عبدا بعشرة دنائير شهرا فإذا مضى الشهر دفعت

على عدد وأنتم أغنياء
فأخذ ما أوجفتهم عليه
فأقسمه على أهل
الصدقات المحتاجين
إذا كان عام سنة لأنهم
من عيال الله تعالى هل
الحجة عليه إلا أن من
قسم الله له بحق فهو أولى
به وإن كان من لم يقسم
له أحوج منه وهكذا
ينبغي أن يقال في أهل
الصدقات وهكذا لأهل
الموارث لا يعطى
أحدهم منهم سهم غيره ولا
يمنع من سهمه لفقر ولا
لغنى وقضى معاذ بن
جبل رضى الله عنه أيا
رجل انتقل من
مخلاف عشيرته إلى
غير مخلاف عشيرته
فعشره وصدقه إلى
مخلاف عشيرته ففي
هذا معنيان أحدهما
أنه جعل صدقته
وعشره لأهل مخلاف
عشيرته لم يقل لقربته
دون أهل المخلاف
والآخر أنه رأى أن
الصدقة إذا ثبتت لأهل
مخلاف عشيرته لم تحوّل
عنهم صدقته وعشره
بتحوله عنهم وكانت كما
يثبت بدأ فان قيل
فقد جاء عدى بن حاتم
أبا بكر رضى الله عنه

البئس العشرة كانت العشرة ديناً وكانت المنفعة ديناً فكان هذا ديناً بدين ولو قلت أدفع البئس عشرة وأقبض
العبد ليخذ مني شهراً كان هذا سلفاً في شيء غير موصوف وسلفاً غير مضمون على صاحبه وكان هذا في هذه
المعاني كلها بطلان الاجارات وقد أجازها الله تعالى وأجازتها السنة وأجازها المسلمون وقد كتبنا تثبيت
اجازتها في كتاب الاجارات ولولا أن ما قلت كما قلت ان دفع المستأجر من دار وعبد إلى المستأجر دفع العين التي
فيها المنفعة فيحل في الاجارة التقدير والتأخير لان هذا ان يدفع نقد ونقد بدين ما جازت الاجارات بحال أبداً فان
قال قائل فهي لا يقدر على المنفعة فيها إلا في مدة تأتي فلما قد عقلنا أن الاجارات منذ كانت هكذا فان حكمها
حكم الطعام يتباع كيه لاقتصر في كيله فلا تأخذ منه نائياً أبداً لا بعد بادي وذلك أنه لا يمكن فيه غير هذا
وكذلك السكنى والخدمة لا يمكن فيهما أبداً غير هذا فاما من قال ممن أجاز الاجارات يجوز أن يستأجر العبد شهراً
بدينار أو شهرين أو ثلاثة ثم قال ولا يجوز أن يكون لي عليك دينار فأستأجره منك به لان هذا دين بدين فالذي
أجاز هو الدين بالدين اذ كانت الاجارة ديناً لا شك والذي أبطل هو الذي ينبغي أن يحيز من قبل أنه يجوز لي
أن يكون لي عليك دينار فأخذه منك دراهم ويكون كينوته عليك كقبضك اياه من يدي ولا يجوز أن
يعطيك دراهم بدينار مؤجل ويرغم هناء في الصرف أنه نقد ويرغم في الاجارة انه دين فلا بد أن يكون الحكم
أنه نقد فيهما جميعاً أو دين فيهما جميعاً فان جاز هذا جاز لغيره أن يجعله نقداً حيث جعله ديناً وديناً حيث جعله
نقداً (قال الشافعي) البيوع الصحيحة صنفان بيع عين يراها المشتري والبائع وبيع صفقة مضمونة
على البائع وبيع ثالث وهو الرجل يبيع السلعة بعينها غائبة عن البائع والمشتري غير مضمونة على البائع ان
سلمت السلعة حتى يراها المشتري كما فيها خيار باعه اياها على صفقة وكانت على تلك الصفقة التي باعه اياها
أو مخالفة لتلك الصفقة لان بيع الصفات التي تازم المشتري ما كان مضموناً على صاحبه ولا يتم البيع في هذا
حتى يرى المشتري السلعة فرضاها أو يتفرق بعد البيع من مقامهما الذي رآها فيه فحينئذ يتم البيع ويجب
عليه الثمن كما يجب عليه الثمن في سلعة حاضرة اشتراها حتى يتفرقاً بعد البيع عن راض فيلزمهما ولا يجوز
أن تباع هذه السلعة بعينها إلى أجل من الآجال قريب ولا بعيد من قبل أنه انما يلزم بالاجل ويجوز فيما حل
صاحبه وأخذه مشترته ولزمه بكل وجه فأما بيع لم يلزم فلا يجوز أن يكون إلى أجل وكيف يكون على
المشتري دين إلى أجل ولم يتم له بيع ولم يره ولم يرضه فان تطوع فنقد فيه على أنه ان رضى كان نقد الثمن وان
سخط رجع بالثمن لم يكن بهذا بأس وليس هذا من بيع وسلف ولا أن أسلفك في الطعام إلى أجل فأخذ
منك بعد مجيء الاجل بعض طعام وبعض رأس مال فان ذهب ذاهب إلى أن هذين أو أحدهما أو ما كان في
مثل معناهما أو معنى واحد منهما من بيع وسلف فليس هذا من ذلك بسبيل ألا ترى أن معقولاً لا سلف فيه في
الحديث اذا كان انما تمسح عن بيع وسلف فاتمتهى أن يجمعوا ونهيه أن يجمعوا معقول وذلك أن الاثمان
لا تحل الا معلومة فاذا اشتريت شيئاً بعشرة على أن أسلفك عشرة أو تسلفني عشرة فهذا بيع وسلف لان
الصفقة جعتهما معلوم السلف غير معلوم للمستلف فله حصه من الثمن غير معلومة ألا ترى بأن لا بأس بأن
أبيعك على حدة وأسلفك على حدة انما انتهى أن يكونا بالشرط مجموعين في صفقة فأما اذا أعطيتك عشرة
دنانير على مائة فرق إلى أجل فقلت فأتاني عليك المائة فان أخذتها كلها فهي مالي وان أخذت بعضها فهي
بعض مالي وأقبلك فيما بيني منها باحداث شيء لم يكن على ولم يكن في أصل عقد البيع فيحرم به البيع واذ اجاز
أن أقبلك منها كلها فيكون هذا احداث اقاله لم تكن على جاز هذا في بعضها (قال الربيع) قال الشافعي
البيع بيعان لا ثالث لهما أحدهما بيع عين يراها البائع والمشتري عند تباعيهما وبيع مضمون بصفة
معلومة وكيل معلوم وأجل معلوم والموضع الذي يقبض فيه (قال الربيع) وقد كان الشافعي يحيز بيع
السلعة بعينها غائبة بصفة ثم قال لا يجوز من قبل أنها قد تلف فلا يكون يتم البيع فيها فلما كانت مرة

تسلم قيمته انبيع ومرة تعيب فلا يتم البيع كان هذا مشروحا

(كراء الدواب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال وإذا تكاثر رجل دابة من مكة إلى مرفر كرها إلى المدينة فعليه الكراء الذي تراعى عليه إلى مرفر فإن سلمت الدابة فعليه كراء مثلها إلى المدينة وإن عطبت الدابة فعليه الكراء إلى مرفر بقيمة الدابة وإن نقصت بعيب دخلها من ركوبه فأثر فيها مثل الدبر والعرو وما أشبه ذلك ردحا وأخذ قيمة ما نقصها كما أخذ قيمتها لو هلكت وإذا رجعت إلى صاحبها أخذ ما نقصها وكراء مثلها إلى حيث تعدى وإذا دخلت الدابة فلم يتعد المكثرى البلد الذي تكاثرها إليه ولم يتعد بأن يحمل عليها ما ليس له ولا أن يركبها ردوبا لا يركب الدواب فلا ضمان عليه وإن كان الكراء ذهابا وجائيا فاعلم عليه في الذهاب نصف الكراء إلا أن يكون ذهابا وجيئة يختلفان فيقسم الكراء على قدر اختلافهما بقول أهل العلم باختلافهما ولو تعدى عليها بعد ما بلغت المكان الذي تكاثرها إليه ميلا أو أقل ثم ردها فعطبت في الموضع الذي اكترها إليه ضمن لا يخرج من الضمان الذي تعدى الإبادتها مسألة إلى ربها

(الاجارات)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال قائل ليس كراء البيوت ولا الارضين ولا الظهير بلازم ولا جائز وذلك أنه تمليك والتملك بيع ولما رأينا البيوع تقع على أعيان حاضرة ترى وأعيان غائبة موصوفة مضمونة والكراء ليس بعين حاضر ولا غائب يرى أبدا ورأينا من أجازهما قال إذا نهدم المنزل أو هلك العبد انتقض الكراء والاجارة ففهمما وإنما التملك ما انقطع مالك صاحبه عنه إلى من ملكه أيا داهو إذا ملك مستأجره منفعة فالاجارة أبت هكذا ملك العبد لملكه ومنفعة لم تستأجره إلى المدة التي تشترط وخدمة العبد مجبوهة أيضا مختلفة بقدر نشاطه وبذله وكسبه وضعفه وكذلك الركوب مختلف ففيها أمور تفسدها وهي عندنا بيع والبيوع كما وصفتنا ومن أجازها فقد يحكم فيها بحكم البيع لأنها تمليك ويختلف بينها وبين البيع في أنها تمليك وليست بمحاطبها فان قال أشبهها بالبيع فليحكم لها بحكمه وإن قال هي بيع فقد أجاز فيها ما لا يجيز في البيع (قال الشافعي) وهذا القول جهل بمن قاله والاجارات أصول في أنفسها يسوع على وجهها وهذا كله جائز قال الله تبارك وتعالى فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن فأجاز الاجارة على الرضاع والرضاع يختلف لكثرة رضاع المولود وقتله وكثرة اللبن وقتله ولكن لما لم يوجد فيه الاخذ اجازت الاجارة عليه وإذا اجازت عليه جازت على مثله وما هو في مثل معناه وأخرى أن يكون أبين منه وقد ذكر الله عز وجل الاجارة في كتابه وعمل بها بعض أنبيائه قال الله عز وجل قالت احداهما يا أبت استأجره ان خير من استأجرت القوي الأمين قال اني أريد أن أنكح أحدي ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج الآية (قال الشافعي) قد ذكر الله عز وجل أن نبيامن أنبيائه أجرت نفسه حججا سماعة ملكه بها بضع امرأه فدل على تجوز الاجارة وعلى أنه لا بأس بها على الحجج ان كان على الحجج استأجره وان كان استأجره على غير حجج فهو تجوز الاجارة بكل حال وقد قيل استأجره على أن يرعى له والله تعالى أعلم (قال الشافعي) قضت بها السنة وعمل بها غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يختلف أهل العلم ببلدنا علمنا في إجازتها وعوام فقهاء الامصار (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الارض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الارض فقال أبا ذهاب والورق قال أما بذا ذهب والورق فلا بأس به (قال الشافعي) فرافع سمع النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم

بصدقات راز برذان بن بدر فيدا وان جا أبها فقد تكون فضلا عن أهلها ويختل أن يكون بالمدينة أقرب الناس بهم نسباً ودارا ممن يحتاج إلى سعة من مضر وضئ من اليمن ويختل أن يكون من حولهم ارتدوا فلم يكن لهم فيها حق ويختل أن يترقى بها أبو بكر رضى الله عنه ثم ردها إلى غير أهل المدينة وليس في ذلك خبر عن أبي بكر نصير إليه فان قيل فإنه بلغنا أن عمر رضى الله عنه كان يؤتي بنعم من الصدقة فبالمدينة صدقات النخل والزروع والناس والماشية وللمدينة ساكن من المهاجرين والانصار وحلنا لهم وأشجع وجهينة ومزينة بها وباطرافها وغيرهم من قبائل العرب فعمال ساكن المدينة بالمدينة وعمال عشائرهم وجيرانهم وقد يكون عيال ساكني أطرافها بها وعمال جيرانهم وعشائرهم فيرتون بها وتكون مجتمعا لأهل السهمان كما تكون المياه

السهمان من العرب
ولعلمهم استغنوا فنفقها
الى اقرب الناس بهم
وكانوا بالمدينة (فان
قيل) فان عمر رضي الله
عنه كان يحمل على ابل
كثيرة الى الشام والعراق
فانما هي والله أعلم من
نعم الجزية لانه انما
يحمل على ما يحتمل من
الابل وأكثرفرائض
الابل لا تحمل أحدا
وقد كان يبعث الى عمر
بنعم الجزية فيبعث
فيمتاع بها ابلا جلة
فيحمل عليها (وقال)
بعض الناس مثل قولنا
في أن ما أخذ من مسلم
فسبيله سبيل الصدقات
وقالوا والر كاز سبيل
الصدقات ورووا مارونا
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وفي
الر كاز الخمس وقال
المعادن من الر كاز وكل ما
أصيب من دفن الجاهلة
من شيء فهو ر كاز ثم عاد
لما شدد فيه فأبطله
فرعم أنه اذا وجد ر كازا
فواسع له فيما بينه وبين
الله تعالى أن يكتمه والوالى
أن رده عليه بعد
ما يأخذه منه أو يدعه له
فقد أبطل بهذا القول

(١) قوله التي فيه كمال
الشرط كذا بالأصل
ولعل الصواب التي
ففيه كإشراط الى المدة
التي الخ وتأمل كتبه

وهو أعلم بمعنى ماسمع وانما حكى رافع النهي عن كرائها بالثلث والرابع ولذلك كانت تكري وقد يكون
سالم سمع عن رافع بالخبر جلة قرأى أنه حدث به عن الكراء بالذهب والورق فلم ير الكراء بالذهب والورق بأسا
لانه لا يعلم أن الارض تكري بالذهب والورق وقد بينه غير مالك عن رافع أنه على كراء الارض ببعض ما يخرج
منها (أخبرنا) مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سأله عن استكراء الارض بالذهب والورق
فقال لا بأس به (أخبرنا) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه شبيب أنه أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن
سالم عن أبيه مثله أخبرنا مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف تكاري أرضا فلم تزل بيده حتى هلك قال
ابنه فما كنت أراها الا أنما له من طول ما مكثت بيده حتى ذكرها عند موته فأمرنا بقضاء شيء بقي عليه
من كرائها من ذهب أو ورق (قال الشافعي) والاجارات صنف من البيوع لان البيوع كلها انما هي غليظ
من كل واحد منها ما صاحبه يملك بها المستأجر المنفعة التي في العبد والبيت والدابة الى المدة التي اشترط
حتى يكون أحق بالمنفعة التي ملك من مالكها ويملك بها مالك الدابة والبيت العوض الذي أخذه عنها وهذا
البيع نفسه فان قال قائل قد تخالف البيوع في أنها بغير أعيانها وأنها بغير عين الى مدة (قال الشافعي)
فهى منفعة معقولة من عين معروفة فهي كالعين (قال الشافعي) والبيوع قد تجتمع في معنى أنها ملك وتختلف
في أحكامها ولا يمنعها اختلافها في عامة أحكامها وأنه يضيق في بعضها الأمر ويتسع في غيره من أن تكون
كلها بيوعا يحللها ما يحلل البيع ويحرمها ما يحرم البيع في الجلة ثم تختلف بعد في معان أخر فلا يبطل
صنف منها خالف صنف في بعض أمر بخلافه صاحبه وان كانا قد يتفقان في معنى غير المعنى الذي اختلفا فيه
فالبيوع لا تحل الارض من البائع والمشتري وعن معلوم وعندنا لا تحب الابان يتفرق البائع والمشتري من
مقامهما أو أن يخير أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار اجازة البيع ثم تختلف البيوع فيكون منها المتصارفان
لا يحل لهما أن يتبايعا بذهب وان تفاضلت الذهب الامثال بعثل يدا بيد وزناوزن ثم يكونان ان
تصارف اذ ذهب بورق فلا بأس بالفضل في أحدهما على الآخر يدا بيد فان تفرق المتصارفان الأولان أو هذان
قبل أن يتقابضا انتقض البيع بينهما ويكون المتبايعان السلعة سوى الصرف يتبايعان الثوب بالنقد
ويقبض الثوب المشتري ولا يدفع الثمن الا بعد حين فلا يفسد البيع ويكون السلف في الشيء المضمون الى
أجل يعجل الثمن ويكون المشتري غير حال على صاحبه الا أنه يكون مضمونا ويضيق فيما كان يكون غير هذا
من البيوع التي جازت في هذا مع اختلاف البيوع في غير هذا وكل ما يقع عليه جلة اسم البيع ولا يحل
الابتراض منهما فخكمهما في هذا واحد وفي سواه مختلف (قال الشافعي) وقبض الاجارات الذي يجب
به على المستأجر دفع الثمن كما يجب دفع الثمن اذا دفعت السلعة المشتراة بعينها أن يدفع الشيء الذي فيه المنفعة
ان كان عبدا استؤجر دفع العبد وان كان بغير ادفع البعير وان كان مسكنا دفع المسكن حتى يستوفي المنفعة
التي فيه كمال (١) الشرط الى المدة التي اشترط وذلك أنه لا يوجد له دفع الا هكذا فان قال قائل هذا دفع
مالا يعرف فهذا من علة أهل الجاهلة الذين أبطلوا الاجارات (قال الشافعي) والمنفعة من عين معروفة قائمة
الى مدة كدفع العين وان كانت المنفعة غير عين ترى فهي معقولة من عين وليس دفع المنفعة بدفع الشيء الذي به
المنفعة وان كانت المنفعة غير عين ترى حين دفعت فأولى أن يفسد البيع من ملك المنفعة وان كانت غير عين
واذا صح أن يملكها من السلعة والمسكن وهي غير عين ولا مضمونة فلم تفسد كما زعم من أفسدها لانها وان
كانت غير عين فهي كالعين بأنهما من عين فكأنه شيء انتفعوا به من عين معروفة وأجازها المسلمون له فدفعه اذا
دفع كما لا يستطيع غيره أولى أن يقوم مقام الدفع من الاعيان والدفع أخف من ملك العقدة لان العقدة تفسد
فيظل الدفع والدفع يفسد ولا تفسد العقدة فاذا جاز أن يكون ملك المنفعة معروفا وان كان بغير عينه من
عين فيصح ويلزم كما يصح ملك الاعيان جاز أن يكون الدفع للعين التي فيها المنفعة يقوم مقام دفع الاعيان اذا
دفعت العين التي فيها المنفعة فهو كدفع العين اذا كان هذا الدفع الذي لا يستطيع فيها غيره أبدا (قال الشافعي)

السنة في أخذ وحق
الله في قسمه لمن جعله
الله له ولو جاز ذلك جاز في
جميع ما أوجبه الله لمن
جعل له (قال) فانا
روينا عن الشعبي أن
رجلا وبعده أربعة
أو خمسة آلاف درهم
فقال على رضى الله عنه
لا قضين فيها قضاء بيننا
أما أربعة أنجاس فلك
وخمسة للسلين ثم قال
والخمس مردود عليك
(قال الشافعي) رحمه
الله فهذا الحديث
ينقض بعضه بعضا اذا
زعم أن عليا قال
والخمس للسلين فكيف
يجوز أن يرى للسلين في
مال رجل شيئا ثم يرد
عليه أو يدعه له وهذا
عن علي مستنكر وقد
رووا عن علي رضى الله
عنه بأسناد موصول أنه
قال أربعة أنجاس لك
واقسم الخس في فقراء
أهلك فهذا الحديث
أشبهه بحديث على
رضي الله عنه لعل عليا
علمه أمينا وعلم في أهله
فقراء من أهل السهمان
فأمره أن يقسمه فيهم
(قال الشافعي) رحمه
الله وهم يخالفون
ما رووا عن الشعبي من

فقال قولنا في اجازة الاجارات بعض الناس وشددوها واحتج فيها بالاثار وزعم أن ما احتج به فيها حجة
على من خالفنا في ردّها لا يخرج منها ثم عاد لما ثبت منها فقال فيها أقاويل كأنه عمد نقص بعض
ما ثبت منها وتوهم ما شدد فقال الاجارات جائزة وقال اذا استأجر الرجل من الرجل عبدا أو منزلا لم
يكن للمستأجر أن يأخذ المؤجر بالاجارة وانما يجب له من الاجارة بقدر ما خدم العبد أو سكن المسكن كأنه
تكارى بيتا بثلاثين درهما في كل شهر فإلم يسكن لم يجب عليه شيء ثم اذا سكن يوما فقد وجب عليه درهم
ثم هكذا على هذا الحساب (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول الخبر واجماع الفقهاء بالاجارة
الاجارة ثابت عندنا وعندك والاجارة ملك من المستأجر للمنفعة ومن المؤجر للعوض الذي بالمنفعة والبيع
انما هي تحويل الملك من شيء لملك غيره وذلك الاجارة فقال منهم قائل ليست الاجارة ببيع قلنا وكيف
زعمت أنها ليست ببيع وهي تملك شيء بملك غيره قال ألا ترى أن لها اسما غير البيع قلنا قد يكون
للبيع أسماء مختلفة تعرف دون البيع والبيع تجمعها مثل الصرف والسلم يعرفان بلا اسم ببيع وهما
من البيع عندنا وعندك قال فكيف يقع البيع مغيبا لعله لا يتم قلنا وأليس قد توقع نحن وأنت
البيع على المغيب الى المدة البعيدة في السلم وتوقعها أيضا على الرطب بكيل والرطب قد ينفد ثم تخير أنت
المشتري اذا لم يقبض حتى ينفد في رده الى رأس ماله وأن يترك الى رطب قابل فاما آخره من غلة سنة الى
سنة أخرى واما رجوع اليه رأس ماله بعد حبه وقد كان ملك به رطبا بكيل معلوم فلم يقبض مالم يكمل
ولم يكن في يديه رأس ماله قال هذا كله مضمون قلنا أولست قد جعلته مضمونا ثم صرت الى أن تحكم
له في المضمون بأحد حكمين تخيره أنت في أن يرد رأس المال وتبطل ما وجبه وضمن الرطب بعدما انتفع
به المسلم اليه ولم ينتفع المسلم واما أن يؤخر ماله عن غلة سنة بلا طيب من نفسه الى سنة أخرى فقال هذا كله كما
قلت ولكن لا أجده فيه قلت فاذا كان قولك لا أجده فيه حجة فكيف لم تجعل لنا الذي هو أوضح
وأبين ونحن لا نجد فيه غير حجة قال وما ذلك قلنا زعمنا أن البيع يجوز ويحل منها مقبوضا وأن القبض
مختلف فنه ما يقبض باليد ومنه ما يدفع اليه المفتاح وذلك في الدور ومنه ما يخلى المالك بينه وبين المشتري
وهو لا يعلق عليه ولا يقبض بيده وذلك مثل الارض المحدودة ومنه ما هو مشاع في الارض لا يدرى
أشرفها هو أم غير بها غير أنه شريك في كلها ومنه ما هو مشاع في العبد لا ينفصل أبدا وكل هذا يقال له دفع
يقبض به الثمن ويجب دفعه ويتم به البيع وهو قبض مختلف وذلك أنه لا يوجد فيه مع اختلافه غير هذا فلو
قال لك مشتري نصف العبد البيع يتم مقبوضا والقبض ما يكون منفصلا معروفا وليس يكون في نصف
العبد قبض فانا أنقض البيع قلت القبض يختلف فاذا لم يكن دون نصف العبد حائل وسلمه اليك فهذا
القبض الذي لا استطاع غيره في هذا ومن دفع الدفع الذي لا استطاع غيره فقد وجبه الثمن بالمنفعة التي
في العبد بالاجارة لا استطاع دفعها الا بأن يسلم العبد أو المسكن فاذا دفعه لا استطاع غيره فلم لا يجب
ما تملك به المنفعة ما بين هذا فارق وقبض الاجارة انما هو دفع الذي فيه الاجارة وسلامته فاذا دفع الدار وسلمت
فله سكنها الى المدة واذا دفع العبد وسلم فله خدمته الى مدة شرطه وخدمته حركة تحددتها العبد وليست
في الدار حركة تحددتها انما منفعة فيها بحليته اياها ولا استطاع أبدا في دفع مملك المستأجر غير تسليم ما فيه
المنفعة اليه وسلامة ما فيه المنفعة حتى تتم المنفعة الى مدتها فان قال قائل فهذا ليس كدفع الاعيان
الاعيان يدفع يرى وهذا يدفع لا يرى قيل وما يختلف دفع الاعيان فيه فتكون عين أشتريها بعينها عندك
وتصف لي فاذا رأيتها كنت ناخيار وقد كانت عندنا بعيننا مضمونة كالسلم مضمونا ويكون السلم بالصفة
بغير عينه ويجب ثمنه وانما هو صفة لا عين فاذا أراد المسلم نقض البيع أو المسلم اليه لم يكن ذلك لواحد
منهما وان جاء به المسلم اليه فقال المسلم لا أَرْضِي قُلْتُ لَهُ لَيْسَ ذَلِكَ إِذَا جَاءَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي شَرِطْتَ لَمْ يَكُنْ لَكَ
خِيَارٌ قَالَ بَلَى فَيَفْعَلُ هَذَا كُلُّهُ وَلَكِنَّ الْإِجَارَاتُ مَغْيِبَةٌ فَلَنَا مَغْيِبَةٌ مَعْقُولَةٌ كَالسَّلَامِ مَغْيِبٌ مُوصُوفٌ قَالَ

هو وان كان موصوفاً بغير عينه يصير الى أن يكون عيناً فقلت يكون عيناً وهو لم ير فلا يكون فيها خيار كما يكون في الاعيان التي لم تر قال فهي على الصفة قلنا ولم لا تجعل ما اشتري ولم ير من غير السلم وقد وصف كما وصف السلم اذا جاء على الصفة يلزم كما يلزم السلم قال البيوع قد يختلف قلنا فوالله لا يجوزها مع اختلافها في السلم قبل يكون الشراء مغيباً موصوفاً به شيء لم يخلق بعد من ثياب وطعام قال ولكنها تقع على عين فتعرف قلنا فالاجارة في عين قائم تكون في ذلك العين قائمة تعرف فان زعمت أن الاجارة انما هي منفعة والمنفعة مغيبة وقد يختلف فلم أجزتها ولم نقل فيها قول من ردها وعبت من ردها ونسبته الى الجهالة قال لانه ترك السنة واجماع الفقهاء وليس في السنة ولا اجماع الفقهاء الا التسليم ولا تضرب له الامثال ولا تدخل عليه المقاييس قلنا فاذا اجتمع الفقهاء على اجازتها وصيروها ملكاً منفعة معقولة وان كانت لا تكون شيئاً كاللا يوزن ولا يذرع وأجازوها مغيبة وأوجبوها كما أوجبوا غيرهما من البيوع ثم صرت الى عيب قولنا فيها وانت تجيزها وقولنا قول مستقيم على السنة والآثار وصرت تخج بحجة من أبطلها فاذا قيل لك ان كانت في هذا حجة فأبطلها وان لم يكن فيه حجة فلا تخج به قلت لا أبطلها لانها السنة واجماع الفقهاء فان قال قائل فدع حجة من أخطأ في ابطالها وأجرها كما أجازها الفقهاء فقد أجازوها واذا أجازوها فلا يجوز عندنا أن يكونوا أجازوها الا على أنها عليك منفعة معقولة وما كان عليك فقد يوجب عنه والا صرت الى حجة من أبطلها فان قال لك قائل فكيف صيرت هذا قبضاً والقبض ما يصير في يدي صاحبه الذي قبضه ويقطع عنه ملك الذي دفعه قيل له ان الدفع من المالك لمن ملكه يختلف ألا ترى أن رجلاً لو ابتاع بيوعة ودفع اليه أثمانها ثم حاكه الى القاضي قضى عليه بدفعها فان كان عبداً أو ثوباً أو شيئاً واحداً سلمه اليه وان كان شيئاً تجزأ بعينه فكان طعاماً في بيت استوجبه كله بكيل على أن كل مد بدرهم قال كله فكان يقبضه شيئاً بعد شيء لاجلته كقبضه الواحد فيقضى عليه بدفع كل صنف من هذا كما يستطاع قبضه فكذلك قضى عليه بدفع الاجارة كما يستطاع ولا يستطاع فيها أكثر من تسليم الذي فيه المنفعة الى الذي ملك فيه المنفعة والمنفعة فهم معروفة كالشراء في الدار المشاعة معروف بحساب وفي غيره فان قال قائل فان الذي فيه المنفعة يسلم ثم يندم المنزل أو يموت العبد فتكون أوجب عليه دفع ماله وهو مائة ثم لا يستوفي بالمائة الا حق بعضها ويكون المواجه قد انتفع بالثمن قلنا بذلك رضي المستأجر قال ما رضى الابن يستوفي قلنا ان قدر على الاستيفاء فذلك له وان لم يقدر أخذ ماله قال وأي شيء يشبه هذا من البيوع قلنا ما وصفنا من السلم أدفع لهذا مائة درهم في رطب فبضى الرطب ولم يوف منه شيئاً فيعود الى أن يقول لي خذ رأس مالك وقد انتفع به المسلم اليه أو آخر مالك بعد محله سنة بلا رضامنك الى سنة أخرى فاذا قلت قد انتفع بمالي فان أخذته فقد أخذت منفعة مالي بلا عوض أخذته وان أخرته سنة فقد انتفع بمالي سنة بلا طيب نفسي ولا عوض أعطيته منه قال لا أجده الا هذا فان قلت لك وصدقتي المسلم اليه بأنه تغيب مني حتى مضى الرطب قلت لا أجده شيئاً أعديك عليه لانك رضيت أمانته قلت ما رضيت الا بالاستيفاء وقد كان يقدر على أن يوفيني قلت وقد فات الرطب الذي يوفيك منه قيل فالمستأجر للعين انما استأجره وهو يعلم أن العين اذا ذهبت ذهبت المنفعة فكيف عتبه فيه وهو يعلم ولم تعب في المسلم اليه الذي ضمن لصاحبه الرطب كيلا معلوماً بصفة من غير شيء بعينه المسلم اليه كان أولى أن تعينه فيه من المستأجر وهو يقول في الرجل يبتاع الشيء من الرجل والشيء المبتاع بعينه ببلد غائب عن المتبايعين ويدفع المشتري الى المشتري منه الثمن وافياعاً على أن يسلم البائع للمشتري ما اشتري منه وأشهد به له ودفع اليه ثمنه ثم هلك الشيء المبتاع فيقول يرجع المشتري بالثمن وقد انتفع به رب السلعة ولم يأخذ رب المال عوضاً فيقول للمشتري أنت رضيت بذلك وقد كانت لك السلعة لو تمت فلما لم تتم انتقض البيع وانما رضيت بتبامها ويقول أيضاً في الرجل ينكح المرأة بعد فسخه ونفسها فلم يدخل بها وتخلتها اياه ونفسها

وجهين أحدهما أنهم يزعمون أن من كانت له مائة درهم وليس للوالي أن يعطيه ولله أن يأخذ شيئاً من السهمان المقسومة بين من سمى الله تعالى ولا من الصدقات تطوعا والذي يزعمون أن علياً ترك له خمس ركاز ورجل له أربعة آلاف درهم ولعله أن يكون له مال سواها يزعمون أنه اذا أخذ الوالي منه واجبا في ماله لم يكن له أن يعود عليه ولا على أحد يعوله ويزعمون أن لو وليها لم يكن له حبسها ولا دفعها الى أحد يعوله (الشافعي) رحمه الله واذا كان له أن يكتمها وللوالي أن يردّها اليه فليست بواجبة عليه وتركها وأخذها سواء وقد أبطلوا بهذا القول السنة في أن الركاز الخمس وأبطلوا حق من قسم الله له من أهل السهمان الثمانية فان قال لا يصلح هذا الا في الركاز قيل فان قيل لا يصلح في الركاز ويصلح فيما سوى ذلك من صدقة وما شئت وعشر

وزرع در ورق فالحة عليه
الا كوني عليل والله
سبحانه وتعالى اعلم

(مختصر في النكاح)
الجماع من كلب
النكاح وما جاء في أمر
النبي صلى الله عليه وسلم
وأزواجه

(قال الشافعي) رحمه
الله ان الله تبارك
وتعالى لما خص به
رسوله صلى الله عليه
وسلم من وحيه وأبان
بينه وبين خلقه بما
فرض عليهم من طاعته
اقتضى عليه أشياء
خففها عن خلقه ليزيده
بها ان شاء الله قربة
وأباح له أشياء حظرها
على خلقه زيادته في
كرامته وتبيين الفضيلة
في ذلك أن كل من ملك
روجة فليس عليه
تخييرها وأمر عليه
الصلاة والسلام أن
يخير نساءه فاخترته
فقال تعالى لا يحل لك
النساء من بعد قالت
عائشة رضي الله عنها
مامات رسول الله صلى
الله عليه وسلم حتى أحل
له النساء قال كأنها
تعني الاتي حظرهن
عليه قال تعالى
وامرأة مؤمنة ان

هو الذي يلزمها اذا فعلت جبرته على دفع العبد اليها و يكون ملكها له حتى اذا باعته أو وهبته أو أعتقت
أو دبرته أو كاتبته ما زاد ليا ملك تام فان ملكها قبل يكون من هذا شيء يرجع نصف العبد فكان شر بكتها
فيه فلو زعمت أن ملكها فيه لم يأت ملك من دفع العرض بالعبد ثم انتقض ملكها في نفسه فان قيل ان
كيف يتم ملكها ثم ينتقض قلت ليس في هذا قياس هو لم يدخل بها فلها نصف المهر اذا طلقها فان قيل
لك كيف ينتقض نعم قد رأيت ذلك جوازا لمن يقر له وقت هذا لا يختلف فيه الفقهاء و زعم أيضا أنه اذا
اشترى عبدا فدلس له فيه عيب كان ملكا حتى ان باع أو وهب أو أعتق فان لم يفعل فشاء حبيسه بالعيب
حبيسه وان لم يشأ حبيسه فشاء نقض البيع وقد كان تاما فنقضه وقد يبيع الرجل الشقص من الرجل فيكون
المشتري تام الملك لا سبيل للبائع عليه ولا على أخذه منه و يكون له أن يبيع ويهب ويصنع ما يصنع ذوالمال
في ماله فان كان له شفع فأراد أخذه من يديه بالثمن الذي اشتراه به وان كان كارها أخذ وقد يجعل نحن
وأنت ملكا تاما ويؤخذ به الثمن ثم ينتقض بأسباب بعد تمامه فكيف عبت هذا في الاجارة وان ما قرره في
الاجارة اذا فات الشيء الذي فيه المنفعة فلم يكن الى الاستيفاء سبيل ويرد المستأجر ما بقي من حقه كما يرد
لو اشترى سفينة طعام كل قفيز بكذا فاستوفى عشرة أفقره ثم استهلكها ثم هلك ما بقي من الطعام رد ذناه بما بقي
من المال وأكرمه عشرة بحصته من الثمن وأنت تنقض الملك والاعيان التي فيها الملك فائمة ثم لو عابك أخذ
بهذا قلت هذا من أمر الناس فان كان في نقض الاجارة اذا كانت العين التي فيها المنفعة قد فانت عيب فنقض
الملك والعين المملوكة فائمة أعيب فان لم يكن فيه عيب فعيبه فيه جهل (قال الشافعي) ثم قالوا فيه أياضان
دفع المستأجر الاجارة كلها الى المؤجر قبل أن يسكن البيت أو يركب الدابة ثم أراد أن يرجع فيما دفع لم يكن
ذلك له فان كان دفع ما يجب عليه فهو ما قلنا وان كان دفع ما لا يجب عليه فلم لا يرجع به فهو لم يهبه ولم يقطع
عنه ملكه الا بأمر يزعم أنه لا يجب عليه أن يدفعه ولا يحق عليه منه شيء الا أن يسكن أو يركب وهم يقولون
اذا انفسخت الاجارة ردته لانه انما دفعه باسم الاجارة لا واهبها فان كان دفعه بالاجارة لا يلزمه بها
دفع فينبغي أن يردده عليه متى شاء ثم قال فيه قول آخر أعجب من هذا قال ان تكارى دانه بمائة درهم ولم
يجب من المائة شيء فأراد أن يدفعها دنائير بصرفها كان حلالا لافقيل له أتعني به تحول الكراء الى الدنانير
وتنقضه من الدراهم قال لا ولكنه يصارفه بها سعر يومه قلنا أو يحل الصرف في شيء لم يجب قال هو واجب
فلما قالوا يجب على صاحبه اذا لم يسم له أجل دفع مكانه كالمواشيري رجل سلعة بمائة أو ضمن عن رجل مائة ولم
يسم أجل كان عليه أن يدفع المائة مكانه وهذا قولنا وقولك في الواجب كله اذا لم يسم له أجل فكيف قلت في
المستأجر الاجارة واجبة عليه وليس عليه أن يدفعها له أن يصارف بها والاجارة الى غير أجل (قال الشافعي)
فان قال هي الى أجل معلوم وذلك أنه اذا استأجر عبدا سنة فكل يوم من السنة أجل معلوم ولكل يوم من
السنة أجرة معلومة والمائة الدرهم التي استأجرها العبد السنة لازمة على هذا الحساب قيل له فاقول فيه
ان مرض أحد عشر شهرا من السنة أو شهر من أولها أو وسطها فلم يقدر على الخدمة ألبس ان قلت ينتظر
فاذا صح استخدمه فيما يستقبل فقد زعمت أن حصة الاحد عشر شهرا أو الشهر قد كانت في وقت لازم ثم
استأجر عنه أو كان واجبا ثم بطل فان جعلت له أن يستخدمه أحد عشر شهرا أو شهر من سنة أخرى فقد
جعلت أجل بعد أجل ونقلت عمل سنة في سنة أخرى وان قلت واجبة ان كانت فهذا الفساد الذي لا شك
لأن الاجارة تملك منفعة من عين معروف والمنفعة معروفة بتمليك دراهم مسماة فاذا كان التملك مغنيا
لا يدري أن يكون أم لا يكون لانه قد يدعوى العبد ويبقى وعرض فكيف يجوز أن تلك منفعة مغيبة بدراهم
معينة مسماة هذا تملك الدين بالدين والسلون يهنون عن بيع الدين بالدين والتملك يبيع فان قلت تلك
المنفعة ان كانت فهذا أفسد من قبل أن هذا محظورة ويلزم أن تفسد الاجارة كما أفسد هامن عاب قوله قال

وهبت نفسها للنبي
الآية وقال تعالى يا نساء
النبي لستن كأحد من
النساء ان اتقيتن
فأبانهن من به من نساء
العالمين وخصه بأن
جعل له عليه الصلاة
والسلام أولى المؤمنين
من أنفسهم وأزواجه
أمهاتهم قال أمهاتهم
في معنى دون معنى
وذلك أنه لا يحل
نكاحهن بحال ولم
تحرم بنات لو كن لهن
لأن النبي صلى الله عليه
وسلم قد زوج بناته
وهن أخوات المؤمنين

﴿الترغيب في النكاح
وغيره من الجامع ومن
كتاب النكاح جديد
وقديم ومن الاملاء على
مسائل مالك﴾

قال الشافعي رحمه الله
وأحب الرجل والمرأة
أن يتزوجا اذا تآقت
أنفسهما اليه لأن الله
تعالى أمر به ورضيه
ونذب اليه وبلغنا أن
النبي صلى الله عليه
وسلم قال تناكحوا
تكثرُوا فاني أباهي بكم
الامم حتى بالسقط وأنه
قال من أحب فطرتي
فليستن بسنتي ومن سنتي
النكاح ويقال ان

فقد يلزم في هذا شبه بما يلزم في قبض بالقبض وأن المنفعة معلومة وأنه
لا قبض لها لا قبض الذي فيه المنفعة فاذا قبضت كان ذلك قبضا للمنفعة ان سلمت المنفعة وقد أجاز المسلمون
هذا كله كما أجازوا البيوع على اختلافها وكما يحل بيع الطعام بضر بين أحد هما بصفة والاخر عين فلو
اشترت من طعام عين مائة فقير كان صحيحا فان أخذت في كتابه واستهلك ما اكتلت منه وهالك بعض
المائة القليل فوجب على ما استهلك بحصته من الثمن وبطل عني عن ما هلك فان قال فالخدمة ليست ثمتا
فهى معلومة من عين لا يوصل الى أخذها لتستوفي الا بأخذ العين فأخذ العين بكماله التي هي أكثر من
المنفعة يوجب الثمن على شرط سلامة المنفعة لا تعدو الاجارة أن تكون واجبة فعليه دفعها أو تكون غير
واجبة والصرف عندنا وعندك فيهاربا (قال الشافعي) فاذا قيل له فان كانت أثمان الاجارات غير واجبة
فلا يحل له أن يأخذ بشئ لم يكن ولا يدري أيكون أم لا يكون ثم يأخذ من جهة الصرف فيفسد من أنه غير
واجب لان الصرف فيما لم يجب بآقال نعم ولكن الاجارة واجبة وثمرها واجب فلا يكون ربا فاذا قيل له واذا
كان واجبا فليدفعه قال ليس بواجب وهم يروون عن عمر أو ابن عمر أنه تكارى من رجل بالمدينة ثم صارفه
قبل أن يركب فان كان ثابتا عن عمر فهو موافق قولنا ووجه لنا عليهم قال واذا تكارى الرجل الدار من
الرجل فالكراء لازم له لا يفسخ بموت المكترى ولا المكترى ولا يحال أبدا مادامت الدار قائمة فاذا دفع الدار
الى المكترى كان الكراء لازما للمكترى كله الا أن يشترط عند عقدة الكراء أنه الى أجل معلوم فيكون اليه
كالبيوع وقال بعض الناس تفسخ الاجارات بموت أيهم مات ويفسخها بالعذر ثم ذكر أشياء يفسخها
بها قد يكون مثلها ولا يفسخها به (قال الشافعي) فقيل لبعض من يقول هذا القول أقلت هذا بخبر قال
روينا عن شريح أنه قال اذا ألقى المفتاح برئ ففيل له أكذ انقول بقول شريح فشريح لا يرى الاجارة لازمة
ويرى أن لكل واحد منهما فسخها بلا موت ولا عذر قال هكذا قال شريح ولستنا أخذ بقوله قيل فلم تخبر
بما تخالف فيه وترغم أنه ليس بحجة قال فاعندنا فيه خبر ولكنه يقيح أن يتكارى رجل منزلا يسكنه
في موت وولده لا يحتاجون اليه فيقال ان شتم فاسكنوه وهم أيتام ويقيح أن يموت المؤجر فيقول ملك الدار
لغيره فتكون الدار لولده والميت لا يملك شيئا ويسكنها المستأجر بأمر الميت والميت لا أمر له حين مات فقيل
له أو يملكها الوارث الا يملك الميت قال لا قيل أفبئرا يدا الوارث أبدا على أن يقوم الامقام الميت فيها قال لا قلنا
فالميت قبل موته كان يقدر على أن يفسخ هذه الاجارة عن داره ساعة واحدة قبل انقضاء مدتها عندك من
غير عذر قال لا قيل أف يكون الوارث الذي انما ملك عن الميت الكل أو البعض أحسن حالا من المالك
قال فهل رأيت ملكا ينتقل ويملك على من انتقل اليه فيه شئ قلنا الذي وصفنا لك من أنه انما ملك ما كان
الميت يملك كافلا منه ونحن نوجد ذلك ملكا ينتقل ويملك على من انتقل اليه فيه شئ قال وأين قلنا
أرأيت رجلا رهن رجلا دارا تسوى ألفا بمائة ثم مات الراهن أين يفسخ الرهن قال لا قلنا ولم وقد انتقل ملك
الدار فصار للوارث قال انما يملكها الوارث كما كان يملكها الميت والميت قد أوجب فيها حق ما يمكن له فسخه
الا ببقاء الغريم حقه فالوارث أولى أن لا يفسخه قلنا فلا نسعمل تقبل مثل هذا من يحنج به عليك في الاجارة
وتحنج به في الرهن ولا بد من أن تكون تاركا للحق في رده في الاجارة أو في انفاذه في الرهن لان حالهما واحد قد
أوجب الميت في كلهما حقا عندنا وعندك فلا يفسخه بوجه حتى يستوفيه من أوجه له عندنا بحال وعندك
الامن عذر ثم تفسخه بعد الموت في الاجارة مما لا يكون عذرا في حياة المؤجر والعذر أيضا شئ ما وضعته أنت
لا اثر ولا معقولا وأنت لا تفسخه بعذر ولا غير عذر في الرهن وما بينهما في هذا فرق كلاهما أوجب له فيه
ماله حقا جازا عندنا وعندك فاما أن يشتم معا بكل حال واما أن يزول أحدهما بشئ فيزول الآخر
أرأيت لو قال لك فائل وضعت العذر تفسخه الاجارة وأنا أبطله في الاجارة وأضعه في الرهن فافسخ به

الرجل ليرفع يده
وله من بعده (قال)
ومن لم تنق نفسه
الى ذلك فاحب الى ان
يتنقى لعبادة الله تعالى
(قال) وقد ذكر الله
تعالى القواعد من
النساء وذكر عبدا
أكرمه فقال سيدا
وحصورا والحضور
الذي لا يأتى النساء ولم
يتدبهن الى النكاح
فدل أن المندوب اليه
من يحتاج اليه (قال)
واذا أراد أن يتزوج
المراة فليس له أن
يتظر اليها حاضرة وينظر
الى وجهها وكفها وهي
متغطية باذنها وبغير
اذنها قال الله تعالى
ولا يبدين زينتهن الا
ما ظهر منها (قال الوجه
والكفان

(باب ما على الاولياء
وانكاح الاب البكر
بغير اذنها ووجبه
النكاح والرجل يتزوج
أمنه ويجعل عتقها
صداقها من جامع كتاب
النكاح وأحبكم
القرآن وكتاب النكاح
املاء على مسائل مالا
واختلاف الحديث
والرسالة)

قال الشافعي رحمه الله

الرجل أن تكون الخصة عليه الا أن يتألم ما ثبت فيه حق لم وكان الحق حلالا لم يقسمه عند روقه تقدمه
الحق الراجب عند المسلمين (قال الشافعي) مع كثير من مثل هذا يقولونه من ذلك الرجل يوصى للرجل
برقبة داره ولا يخبر أن يتزلفا في كل سنة عشرة أيام ثم يموت الموصى له برقبة الدار فيملك وارثه الدار فان أوان
منع الموصى له بالنزول قيل ليس ذلك أنت الدار مالك ولهذا شرط في النزول ولا تملك عن أبيك الا ما كان
ملك ولا يكون لك فيها أكثر مما كان له (قال الشافعي) فاما قوله ان مات المستأجر فلا حاجة بالورثة الى
المسكن فلو قاله غيره أشبه أن يقول له أنت تعرف ما تقول (قال الشافعي) أرايت لو أن رجلا كان يريد
التجارة فاشتري دابة بألف وهو لا يملك الا ألفا فلما استوجبت ما مات وله ورثة أطفال والراحلة تسوى ألفا ومائة
فقال عنهم هم وصى أو كان فيهم مدرك محتاج كان أبو هؤلاء يعني بالراجل لتكسبه فيها وهو لا يكتسبون
أو يعنى بها الضرب من الجسارة وقد أصبح هؤلاء أيتاما وفاقه الرجل في يده لم يخرج بعد من يده فافسح البيع
وردا لبراهم فلما جازوا لا يتزعمها من أيديهم ان لم يكن أبوهم دفعها أو كان هذا في حمام اشتراها أو ما أشبهه
بما لا منفعة فيه أو مما فيه المنفعة اليسيرة قال لا أفصح شيئا من هذا وأمنى عليهم ما فعل أبوهم في ماله
لأنه فعله وهو عاك فأملاكهم عنه ما كان هو عاك في حياته ولا يكونون أحسن حالا من أبيهم فبما ملكوه عنه
(قال الشافعي) قيل وكذلك الكراء بتكراه وهو حلال جائز له فقد ملكوا ما ملك أبوهم من منفعة المسكن
فان شاؤوا سكنوا وان شاؤوا كروا قال وزعم أن رجلا لو تكارى من الرجل ألف بعير على أن يسير من بغداد
ثمان عشرة الى مكة خلف الجمال ابله وعلفها بأثمانها وأقبل أو أكثر وخرج الحاج فلم يبق الا هو وركب
الجمال الكراء من غيره للشرط حتى فانه الحج كان له ذلك ولم يعمر شيئا فان قال لك الجمال قد غررتني
ومنعتني الكراء من غيرك وكلفتني مؤنة أتت على أثمان ابلي وصدقه المكثري فلا يقضى له عليه بشئ ويجلس
بلا مؤنة عليه لأنه لم يأخذ منه شيئا وان كان قد غره وقال قائل هذا القول فان أراد الجمال أن يجلس وقال
بدالى أن أدع الحج وأنصرف الى غيره فليس ذلك له فاذا قيل له ولم لا يكون ذلك له قال من قبل أنه غره فغره أن
يكثرى من غيره وعقد له عقدة حلالا فليس له أن يفسخها (قال الشافعي) فلم لا يكون الجمال على
التكاري أن يجلس وقد عقد له كما قال عقدة حلالا وعقد كما كان للتكاري أن يجلس وحالهما وجههما
واحدة لو كان يكون لاحدهما في العقدة مالمس للآخر انبغى أن يكون الكراء للتكاري الزم بكل وجه من
قبل أن المؤنة على الجمال في العلف وحسب الابل وضمانها ومن قبل أن لا مؤنة على المكثري فعدل الى أحقهما
لوتفرق الحكم فيهما أن يلزمه فأبطل عنه وأحقهما أن يبطل عنه فألزمه قال ولا فرق بين ما من قبل أن العقدة
حلال لا تنسخ الا باجتماعهما على فسخها (قال الشافعي) وسئل هل وجد عقدة حلالا لا شرط فيها ولا
عيب يكون لاحد المتعاقدين فيها مالمس للآخر فلا أعلمه ذكره فاقيل وما بال هذه العقدة من بين العقد لا خير
ولا قياس (قال الشافعي) واذا اختلف المكاري والمكثري في قوائمه وقولهم تحالفا وراذا قيل لهم في هذا
كيف يحكمون يحكم البيوع قال هو عليك وانما البيوع عليك فقبل لهم فاحكموا له بحكم البيوع فيما أثبت
فيه حكم البيوع فيقولون ليس يبيع وهم لا يقولون هذا من أحد فاذا قيل له بعضهم أنتم لا تصرون في هذه
الا فويل الى خير يكون حجة زعم ولا قياس ولا معقول فكيف قلتموه قالوا قاله أصحابنا وقال لنا بعضهم
ما في الاجارة الا ما قلتم من أن يحكم لها بحكم البيوع ما كانت السلامة للمنفعة قائمة أو تبطل ولا يجوز بحال
فقبل له فقصر الى أحد القولين فلا أعلمه صار اليه (قال) وان تكارى رجل من رجل دابة من مكة الى ممر
فتعدي بها الى عسفان فان سلمت الدابة كان عليه كراؤها الى ممر وكرا مثلها الى عسفان فان عطبت الدابة فله
الكراء الى ممر وقبض الدابة في أكثر ما كانت ثمنان حين تعدي بهما من الساعة التي تعدي بها فيها كان أو

تعالى فدل كتاب
الله عز وجل وسنة نبيه
عليه الصلاة والسلام
على أن حقا على
الاولياء أن يزوجوا
الحسرات البوالغ اذا
أردن النكاح ودعون
الى رضا قال الله تعالى
واذا طلقتم النساء فبلغن
أجلهن فلا تعضلوهن
أن ينكحن أزواجهن
اذا تراضوا بينهم بالمعروف
(قال) وهذه آية
آية في كتاب الله تعالى
دلالة على أن ليس
للمرأة أن تزوج بغير ولي
(قال) وقال بعض
أهل العلم نزلت في
معقل بن يسار رضي
الله عنه وذلك أنه زوج
أخته رجلا فطلقها
فانقضت عدتها ثم
طلب نكاحها وطلبته
فقال زوجت أختي
دون غيرك ثم طلقها لا
أنكحها أبدا فنزلت
هذه الآية وروت
عائشة رضي الله عنها
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال أيما امرأة
نكحت بغير إذن وليها
فنكاحها باطل ثلاثا
فانكحها فله المهر
بما استحل من فرجها
فان استنجزوا أو قال

بعدها ولا يكون عليه قيمتها قبل التعدي انما يكون عليه حين صار ضامنا في حال التعدي وقال بعضهم
لصاحب الدابة ان شاء الكراء بحساب وان شاء يضمته قيمة الدابة وان سلبت وليس نقول بهذا قولنا هو الاول
لا يضمها حتى تعطب (قال الشافعي) ومن أعطى مالا رجلا قراضا ونهاه عن سلعة يشتريها بعينها فاشتراها
فصاحب المال بالخيار ان أحب أن تكون السلعة قراضا على شرطها وان شاء ضمن المقارض رأس ماله قال
الربيع وله قول آخر انه اذا أمره أن يشتري سلعة بعينها فتعدي فاشترى غيرها فان كان عقد الشراء بالعين
بعينها فالشراء باطل وان كان الشراء بغير العين فالشراء قد تم ولزم المشتري الثمن والربح له والنقصان عليه وهو
ضامن للمال لانه لما اشترى بغير عين المال صار المال في ذمة المشتري وصار له الربح والخسارة عليه وهو ضامن
المال لصاحب المال (قال الشافعي) فان أعطى رجل رجلا شيئا يشتري له شيئا بعينه فاشترى له ذلك الشيء
وغيره بما أعطاه أو أمره أن يشتري له شاة فاشترى شاة أو عبدا فاشترى عبدين ففيها قولان أحدهما أن
صاحب المال بالخيار في أخذ ما أمر به وما زاد له بغير أمره أو أخذ ما أمر به بخصته من الثمن والرجوع على
المشتري بما سبق من الثمن وتكون الزيادة التي اشترى للمشتري وكذلك ان اشترى بذلك الشيء وباع الخيار في ذلك
الى رب المال لانه عماله ملك ذلك كله وعماله باع وفي ماله كان الفضل والقول الآخر أنه قدرضى أن يشتري له شيئا
بدينار فاشتراه وازداد معه شيئا فهو له فان شاء أمسكه وان شاء وهبه لان من رضى شيئا بدينار فلم يتعد من زاده
معه غيره لانه قد جاء بالذي رضى وزاده شيئا لا مؤنة عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال بعض الناس
في الدابة يسقط الكراء حيث تعدي لانه ضامن وقال في المقارض اذا تعدي ضمن وكان له الفضل بالضمان
ولا أدري أقال يتصدق به أم لا (قال الشافعي) وقال في الذي اشترى ما أمر به وبغيره معه لا أمر ما أمره
به بخصته من الثمن ولما أمر بما بقي ولا يكون للامر بحال لانه اشترى بغير أمره (قال الشافعي) فجعل هذا
القول بابا من العلم نبهت أصلا قاس عليه في الاجارات والبيوع والمقارضة شيئا كثيرا أحسبه لو جمع كان دفا تر
(قال الشافعي) فقيل لبعض من قال هذا القول قد زعمنا وزعم أن الأصل من العلم لا يكون أبدا الا من
كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعضهم
أو أمر أجمع عليه عوام الفقهاء في الامصار فهل قولكم هذا واحد من هذا قال لا قيل فالى أى شئ ذهبتم
فيه قال قال شريح في بعضه قلنا قدر ردنا نحن وأنتم هذا الكلام وأكثرا أن يزعمون أن شريح بحاجة على أحد
ان لم يقله الا شريح قال لا وقد يخالف شريح في كثير من أحكامه بآرائنا قلنا فاذا لم يكن شريح عندكم
حجة على الانفراد فيكون حجة على خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على أحد من أصحابه قال لا وقال
مادلكم على أن الكراء والبيع والضمان قد يجمع فقلنا لو لم يكن فيه خبر كان معقولا وقلنا لنا عليه الخبر
الثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن عمر والخبر عندكم الذي ثبتتونه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو كان ما قالوا من أن من ضمن له دابته أو بيته أو شئ من ملكه لم يكن
له اجارة أو ماله لم يكن له من ربحه شئ كانوا قد أكثروا خلافه (قال الشافعي) وهم يزعمون أن رجلا لو تكارى
من رجل بيتا لم يكن له أن يعمل فيه ربح ولا قصارة ولا عمل الحدادين لان هذا مضرب البناء فان عمل هذا فانه دم
البيت فهو ضامن لقيمة البيت وان سلم البيت فله أجره ويزعمون أن من تكارى قيصا فليس له أن يأتزربه
لان القيص لا يلبس هكذا فان فعل فتخرق ضمن قيمة القيص وان سلم كان له أجره ويزعمون أنه لو تكارى
قبة لينصبها فنصبها في شمس أو مطر فقد تعدي لاضرار ذلك بها فان عطبت ضمن وان سلمت فعليه أجرها مع
أشياء من هذا الضرب يكفي بأقلها حتى يستدل على أنهم قد تركوا ما قالوا ودخلوا فيما عاينوا مما مضى به
الاتار ومما فيه صلاح الناس (قال الشافعي) وأما ما قالوا الخيلة بسيرة لمن لا يخاف الله أن يعطى مالا
قراضا فيغيب به ويتعدي فيه فيأخذ فضله ويمنعه رب المال ويتكارى دابة مالا فيسرع عليها أشهر ابلا كراء

اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال) وفي ذلك دلالات منها أن الولي شر كافي بضعها لا يتم النكاح الا به ما لم يعضلها ولا نجسد لشر كافي بضعها معنى الافضل نظره لحياطة الموضع أن ينالها من لا يكافئها نسبة وفي ذلك عار عليه وأن العقد بغير ولي باطل لا يجوز باجازه وأن الاصابة اذا كانت بشبهة ففيها المهر ودرئ الحد (قال) ولا ولاية لوصي لان عاها لا يلحقه وسجعت الطريق رفقة فيهم امرأه تيب فولت أمرها رجلا منهم فزوجها فخلد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه الزنا كج والمنكح وردنكا حهما وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذا نها صماتها دلالة على الفرق بين الثيب والبكر في أمرين أحدهما أن اذن البكر الصمت والتي تخالفها الكلام والاخر أن أمرهما في ولاية أنفسهما مختلف

ولا مؤنة ان سلمت قال قائل منهم اننا لنعلم أن قدرتنا قولنا حيث أكرزنا الضمان والكراء ولكنا استحسننا قولنا قلنا ان كان قولك عندك حقا فلا ينبغي أن تدعه وان كان غير حق فلا ينبغي أن تقيم على شيء منه قال فما الاحاديث التي عليها اعتمدتم قلنا لهم أما احاديثكم فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن شبيب بن غرقده أنه سمع الحكي يحدون عن عروة بن أبي الجعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا يشتري له به شاة أو أضيحة فاشترى له شاتين فباع احدهما بدينار وأناه بشاة ودينار فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشترى ترابا لربح فيه (قال الشافعي) وروى هذا الحديث غير سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقده فوصله ويرويه عن عروة بن أبي الجعد بثلاث هذه القصة أو معناها (قال الشافعي) فمن قال له جميع ما اشترى له بابه بعاله اشترى فهو ازدياد مما لو له قال انما كان ما فعل عروة من ذلك ازديادا ونظرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بنظره وازدياده واختار أن لا يضمه وأن يملك ما ملك عروة بعاله ودعاه في بيعه ورأى عروة بذلك محسنا غير عاص ولو كان معصية نعماء ولم يقبلها ولم يملكها في الوجهين معا (قال الشافعي) ومن رضى أن يملك شاة بدينار فلك بالدينار شاتين كان به أرضى وان معنى ما انضمه ان أراد مالك المال بأنه انما أراد ملكا واحدة وملكه المشتري الثانية بلا أمره ولكنه ان شاء ملكها على المشتري ولم يضمه ومن قال هما له جميعا بلا خيار قال اذا جاز عليه أن يشتري شاة بدينار فأخذ شاتين فقد أخذ واحدة تحوز بجميع الدينار فأوفاه وازداد له بدينار شاة لا مؤنة عليه في ماله في ملكها وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث والله تعالى أعلم (قال الشافعي) والذي يخالفنا يقول في مثل هذه المسئلة هو مال الشاة بنصف دينار والشاة الاخرى وعن ان كان لها المشتري لا يكون للامر أن يملكها أبدا بالملك الاول والمشتري ضامن لنصف دينار (أخبرنا) مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم خرجا في جيش الى العراق فلما قفلا مر اعلی عامل لعمر فرحب بهما وسهل وهو أمير البصرة وقال لو أقدر لكما على أمر أنفعكم به لفعلت ثم قال بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبعث به الى أمير المؤمنين فأسلفكم كاه فتبتاعان متاعا من متاع العراف ثم تبعنا به بالمدينة فتؤديان رأس المال الى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح فقالا ودنا ففعل وكتب لهما الى عمر أن يأخذ منهما المال فلما قدما المدينة باعافريحا فلما دافعا الى عمر قال لهما أكل الجيش أسلفه كما أسلفكم فقالا لا فقال عمر قال ابنا أمير المؤمنين فأسلفكم فأذا بالمال وربحه فأما عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال ما ينبغي لك هذا يا أمير المؤمنين لو هلك المال أو نقص لضمناه فقال أدياه فسكت عبد الله وراجع عبيد الله فقال رجل من جلساء عمر يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح ذلك المال (قال الشافعي) ألا ترى الى عمر يقول أكل الجيش أسلفه كما أسلفكم كأنه والله أعلم يرى أن المال لا يحمل اليه مع رجل يسلفه فيبتاعه ويبيع الا وفي ذلك حبس للمال بلا منفعة للمسلمين وكان عمر والله تعالى أعلم يرى أن المال يبعث به أو يرسل به مع ثقة يسرع به المسير ويدفعه عند مقدمه لا حبس فيه ولا منفعة للرسول أو يدفع بالمصر الذي يجتاز اليه الى ثقة يضمه ويكتب كتابا بأن يدفع في المصر الذي فيه الخليفة بلا حبس أو يدفع قراضا فيكون فيه الحبس بلا ضرر على المسلمين ويكون فضل ان كان فيه حبس ان كان له فلما لم يكن المال المدفوع الى عبد الله وعبيد الله بواحد من هذه الوجوه ولم يكن ملكا للوالي الذي دفعه اليهما فخير أمره فيما يملك اليه فيما يرى أن الربح والمال للمسلمين فقال عمر أدياه وربحه فلما راجعه عبيد الله وأشار عليه ببعض جلسائه وبعض جلسائه عندنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعله قراضا رأى أن يفعل وكأنه والله تعالى أعلم رأى أن الوالي القائم به الحاكم فيه حتى يصير الى عمر ورأى أن له أن ينفذ ما صنع الوالي مما يوافق الحكم فلما كان لو دفعه الوالي قراضا كان على عمر أن ينفذ الحبس له والعوض

فولاية الثيب أنها أحق
من الولي والولي ههنا
الاب والله أعلم دون
الاولياء ومثل هذا
حديث خنساء زوجها
أبوها وهي ثيب فكرهت
ذلك فرد رسول الله صلى
الله عليه وسلم نكاحه
وفي تركه أن يقول
لخنساء الآن تشائي أن
تجيزي ما فعل أبوك
دلالة على أنها ألواجزته
ما جاز والبكر مخالفة لها
لاختلافهما في لفظ
النبي صلى الله عليه
وسلم ولو كانا سواء كان
لفظ النبي صلى الله
عليه وسلم أنهما أحق
بأنفسهما وقالت عائشة
رضي الله عنها تزوجني
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأنا ابنة سبع
سنين ودخل بي وأنا ابنة
تسع وهي لأمر لها
وكذلك إذا بلغت
ولو كانت أحق بنفسها
أشبه أن لا يجوز ذلك
عليها قبل بلوغها كما قلنا
في المولود يقتل أبوه
يحبس قاتله حتى يبلغ
فيقتل أو يعفو قال
والاستئثار للبكر على
استطابة النفس قال
الله تعالى لنبيه صلى الله
عليه وسلم وشاورهم في

بالمصلحة للمسلمين في فضله رد ما صنع الوالي إلى ما يجوز وما لو صنع لم يرد عليه ورد منه فضل الربح الذي لم يره
أن يعطيهما وأنفذ لهما نصف الربح الذي كان له أن يعطيهما (قال الشافعي) قد كانا ضامنين للمال وعلى
الضمان أخذه ولو هلك ضمانه ألا ترى أن عمر لم يرد على عبيد الله قوله لو هلك أو نقص كنهه ضامنين ولم
يرده أحد من حضره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل عمر ولا أحد من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم الحكم الربح بالضمان بل جع عليهما الضمان وأخذ منهما بعض الربح فقال قائل
فأعمل عمر استطاب أنفسهما قلنا أو ما في الحديث دلالة على أنه إنما حكم عليهما ألا ترى أن عبيد الله راجعه
قال فلم أخذ نصف الربح ولم يأخذه كله قلنا حكم فيه بأن أجاز منه ما كان يجوز على الابتداء لأن الوالي
لودفعه إليهما على المقارضة جاز فلما رأى ومن حضره أن أخذهما المال غير تعد منهما وأنهما أخذهما من
والله فكانا بريان والوالي أن ما صنع جاز فلم يزعم ومن حضره ما صنع يجوز إلا بمعنى القراض أن نفذه
القراض لأنه كان نافذا الوفاء الوالي أولاً ورد فيه الفضل الذي جعله لهما على القراض ولم يره ينفذه لهما بلا
منفعة للمسلمين فيه (أخبرنا) عبد الوهاب عن داود بن أبي هند عن رياح بن عبيدة قال بعث رجل مع رجل
من أهل البصرة بعشرة دنانير إلى رجل بالمدينة فابتاع بها المبعوث معه بعيراً ثم باعه بأحد عشر دينار فأسأل
عبد الله بن عمر فقال لأحد عشر لصاحب المال ولو حدث بالبعير حدث كنت له ضامناً (أخبرنا) الثقة
من أصحابنا عن عبد الله بن عمر مثل معناه (قال الشافعي) وابن عمر يرى على المشتري بالبضاعة لغيره
الضمان ويرى الربح لصاحب البضاعة ولا يجعل الربح لمن ضمن إذا المبيع معه تعدى في مال رجل بعينه
والذي يخالفنا في هذا يجعل له الربح ولا أدري أي أمره أن يتصدق به أم لا وليس معه خبر الاتوهم عن شريح
وهم يزعمون أن الاقاول التي تلتزم ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن رجل من أصحابه أو أجمع الناس
عليه فلم يختلفوا وقولهم هذا ليس داخل في واحد من هذه الأشياء التي تلتزم عندنا وعندهم

(كراء الابل والدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كراء الابل جائز للحامل والزوامل والرواحل وغير ذلك من الجولة وكذلك
كراء الدواب للسروج والاكف والجولة (قال الشافعي) ولا يجوز من ذلك شيء على شيء مغيب لا يجوز
حتى يرى الراكب والراكبين وظرف المحمل والوطاء وكيف الظل ان شرطه لان ذلك يختلف في تباين أو
تكون الجولة بوزن معلوم أو كيل معلوم أو ظروف ترى أو تكون اذا شرطت عرفت مثل غرائر الخلبة وما
أشبه هذا (قال الشافعي) فان قال أنكرارى منك محملاً أو مركباً أو زاملة فهو مفسوخ ألا ترى أنهما اذا
اختلفا لم يوقف على حدهما وان شرط وزنا وقال المعاليق أو أراه محملاً وقال ما يصلحه فالقياس في هذا كله أنه
فاسد لان ذلك غير موقوف على حده وان شرط وزنا وقال المعاليق أو أراه محملاً فكذلك ومن الناس من قال
أجيزه بقدر ما يراه الناس وسطا (قال الشافعي) فعقده الكراء لا يجوز إلا بأمر معلوم كما لا يجوز البيوع
الامعومة (قال الشافعي) واذا أنكرارى رجل محملاً من المدينة إلى مكة فشرط سير معلوما فهو أصح وان لم
يشترط فالذي أحفظ أن المسير معلوم وأنه المراحل فيلزم ان المراحل لانها الأغلب من سير الناس فان
قال قائل كيف لا يفسد في هذا الكراء والسير يختلف قيل ليس للفساد ههنا موضع فان قال فبأي شيء
قسسته قيل بنقد البلد بالبلد نقد وضع وغلة مختلفة فيبيع الرجل بالدرهم ولا يشترط نقدا بعينه ولا يفسد
البيع ويكون له الأغلب من نقد البلد وكذلك يلزمهما الغالب من سير الناس (قال الشافعي) فان أراد
المكثري مجاوزة المراحل أو الجمال التقصير عنها أو مجاوزتها فليس ذلك لواحد منهما إلا برضاها فان كان
بعدد أيام فأراد الجمال أن يقيم ثم يطوى بقدر ما أقام أو أراد المكثري فليس لواحد منهما وذلك أنه يدخل على
المكثري التعب والتقصير وكذلك يدخل على الجمال (قال الشافعي) فان أنكرارى منه لعبد عقيباً فأراد

الامر لا على أن لا حدر
 ما رأى صلى الله عليه
 وسلم وكان لا يستطيع
 أنفسهم وليتهدى بسنة
 نبيهم وقد أمر نعيم أن
 يرأى أم بنته (قال
 المزني) رحمه الله وروى
 الشافعي عن الحسن عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا نكاح الأبوي
 وشاهدي عدل ورواه
 غير الشافعي عن
 الحسن عن عمران بن
 حصين عن النبي صلى
 الله عليه وسلم (واحتج
 الشافعي) بابن عباس
 أنه قال لا نكاح الأبوي
 مرشد وشاهدي عدل
 وأن عمر رد نكاحا لم يشهد
 عليه إلا رجل وامرأة
 فقال هذا نكاح السر
 ولا أحيزه ولو تقدمت
 فيه لرجت وقال عمر
 رضي الله عنه لا تنكح
 المرأة الأب أو وليها أو
 ذي الرأي من أهلها أو
 السلطان (قال الشافعي)
 والنساء محررات الفروج
 فلا يحلن إلا بما بين رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فين وليا وشهودا وقرار
 المنكوح حصة الثيب
 وصمت البكر (قال)
 والشهود على العدل
 حتى يعلم الجرح يوم

أن يركب الليل دون النهار بالامبال أو أريد ذلك به الجمال فليس ذلك لواحد منهما ويركب
 على ما يعرف الناس العقبة ثم ينزل فيمشي به ثم يركب ثم يركب بقدر ما مشى ولا يتابع المشي فيفسد
 ولا الركوب فيفسد بالبعير قال وان تكارى ابلا بأعيانها ركبا قال وان تكارى حوله ولم يذكرك بأعيانها
 ركب ما يحمله فان حمله على بعير غليظ فان كان ذلك ضررا متفاحشا أمر أن يبدله وان كان شيئا بغير ركوب
 الناس لم يجبر على إبداله (قال الشافعي) وان كان البعير يسقط أو يعثر فيخاف منه العنت على راحته أمر
 بإبداله (قال الشافعي) وعليه أن يركب المرأة البعير باركا وتنزل عنه باركا لان ذلك ركوب النساء أما
 الرجال فيركبون على الأغلب من ركوب الناس وعليه أن ينزله للصوات وينتظره حتى يصلح ما غير مجمل له
 ولما لا يبدله منه كالوضوء وليس عليه أن ينتظره لغير ما لا يبدله منه قال وليس للجمال اذا كانت القرى شتى
 المنازل أن يتعداها ان أراد الكلا ولا الملك ترى اذا أراد عزلة الناس وكذا ذلك ان اختلفا في الساعة التي
 يسيران فيها فان أراد الجمال أو المكترى ذلك في حرسه ينظر الى مسير الناس بقدر المرحلة التي يريدان (قال
 الشافعي) ولا خبير في أن يتكارى بغيرا بعينه الى أجل معلوم ولا يجوز أن يتكارى الا عند خروجه لان
 المكترى ينتفع بما أخذ من المكترى ولا يلزم الجمال الضمان للحمولة ان مات البعير بعينه كما لا يجوز أن
 يشترى شيئا غائبا بعينه الى أجل وانما يجوز الكراء على مضمون بغير عينه مثل السلم أو على شيء يقبض
 المكترى فيه ما كترى عنده كترائه كما يقبض المبيع (قال الشافعي) فان تكارى ابلا بأعيانها فركبها ثم
 ماتت رد الجمال مما أخذ منه بحسب ما بقي ولم يضمن له الحمولة وذلك بمنزلة المنزل بكتريه والعبد يستأجره وانما
 تلزمه الحمولة اذا شرطها عليه غير ابل بأعيانها كانت لازمة للجمال بكل حال والكراء لازم للمكترى والكراء
 بكل حال لا يفسخ أبدا بموت واحد منهما هو في مال الجمال ان مات مال المكترى ان مات
 وتحمل ورثة الميت حمولته أو ورثتها ورثة الجمال ان شاؤا قاموا بالكراء والاباع السلطان في
 ماله واستأجر عليه من يوفى المكترى ما شرط له من الحمولة (قال الشافعي) وان اختلفا في الرحلة دخل
 لا مكبو بالولا مستلقيا وان انكسر المحمل أو الظل أبدل بمحمله أو ظلا مثله وان اختلفا في الزاد الذي ينقد
 بعضه فقال صاحب الزاد أبدله بوزنه فالقياس أن يبدله حتى يستوفي الوزن قال ولو قال قائل ليس له أن
 يبدل من قبل أنه معروف أن الزاد ينقص قليلا ولا يبدل مكانه كان مذهبا والله أعلم من مذهب الناس
 (قال الشافعي) والدواب في هذا مثل الابل اذا اختلفا في المسير سار كما يسير الناس ان لم يكن بينهما شرط
 لا متعبالا ومقصرا كما يسير الاكثر من الناس ويعرف خلاف الضرر بالمكترى للدابة والمكترى فان كانت
 صعبة نظر فان كانت صعبة بنها مشابهة صعبة عوام الدواب أو تقارب الزمت المكترى وان كان ذلك منها
 مخوفا فان تكارها بعينه ولم يعلم تناقضا الكراء ان شاء المكترى وان تكارى مر كبا فعلى المكترى الدابة له
 غيرها مما لا يبين دواب الناس (قال الشافعي) وعلف الدواب والابل على الجمال أو مالك الدواب فان تعيب
 واحد منهما فلعلف المكترى فهو متطوع الا أن يرفع ذلك الى السلطان وينبغي للسلطان أن يوكل رجلا
 من أهل الرفقة بأن يعلف ويحسب ذلك على رب الدابة والابل وان ضاق ذلك فلم يوجد أحد غير الراكب
 فان قال قائل يأمر الراكب أن يعلف لان من حقه الركوب والركوب لا يصلح الا بعلف ويحسب ذلك على
 صاحب الدابة وهذا موضع ضرورة ولا يوجد فيه الا هذا لانه لا بد من العلف والتلف الدابة ولم يستوف
 المكترى الركوب كان مذهبا (قال الشافعي) وفي هذا أن المكترى يكون أمين نفسه وان رب الدابة ان قال
 لم يعلفها الا بكذا او قال الامين علفتها بكذا الاكثر فان قيل قول رب الدابة في ماله سقط كثير من حق العالف
 وان قيل قول المكترى العالف كان القول قوله فيما يلزم غيره وان نظر الى علف مثلها فصدق به فيه فقد
 خرج مالك الدابة والمكترى من أن يكون القول قولها وقد ذكر في غير هذا الموضع ويقولون يقضي فيما بين الناس بأقرب
 أصحابنا الى أن لا قياس وان القياس ضعيف وقد ذكر في غير هذا الموضع ويقولون يقضي فيما بين الناس بأقرب

الأمر في العدل فيما يراد إذا لم يجد فيه متقدما من حكم يتبعه (قال الشافعي) فيعيب هذا المذهب بعض الناس ويقول لابد من القياس على متقدم الأحكام ثم يصير إلى أن يكثر القول بما عاب ويرد ما يشبه هذا فيما يرى رده من كره الرأى فإن جاز أن يحكم فيه بما يكون عدلا عند الناس فيما يرى الحاكم فهو مذهب أصحابنا في بعض أفعالهم وان لم يجز فقتلوا أهل القياس القياس فيكون (١) والله أعلم فمن ذهب مذهب أصحابنا جمل الناس على أكثر معاملتهم وعلى الأقرب من صلاحهم وأنفذ الحكم على كل أحد من المتنازعين بتدبر ما يحضره مما يسمع من قضيتهم بما يشبه الأغلب ومن ذهب مذهب القياس أعاد الأمور إلى الأصول ثم قاسها عليهم وأحكم لهم بأحكامها وهذا ربحا تفاخشا

(مسألة الرجل يكرى الدابة فضر بها فتموت (٢)) (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وإذا كثر الرجل من الرجل الدابة فضر بها أو نخسها للجأه أو ركضها فانت سئل أهل العلم بالركوب فإن كان فعل من ذلك ما تفعل العامة فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل بالسكج والضرب مثل ما يفعله مثلهما عند ما فعله فلا أعد ذلك خرقا ولا شيء عليه وإن كان فعل ذلك عند الحاجة إليه موضع قد يكون مثله تلف أو فعله في الموضع الذي لا يفعله في مثله ضمن في كل حال من قبل أن هذا تعد والمستعير هكذا إن كان صاحبه لا يريد أن يضمه فإن أراد صاحبه أن يضمه العارية فهو ضامن تعدى أولم يتعد وأما الرأى فإن من شأن الرأى الذي يعرف به أصلاحهم للدواب الضرب على جملها من السير والحل عليها من الضرب أكثر ما يفعله الركاب غيرهم فإذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالريضة أصلا وتأديبا للدابة بلا اعتناف بين لم يضمن إن عت وان فعل خلاف هذا كان متعديا وضمن والمستعير الدابة هكذا كالمكرى في رتبهم إذا تعدى ضمن وإذا لم يتعد لم يضمن (قال الربيع) قوله الذي نأخذ به في المستعير أنه يضمن تعدى أولم يتعد لحديث النبي صلى الله عليه وسلم العارية مضمونة مؤداة وهو آخر قوله (قال الشافعي) والراعى إذا فعل ما للراء أن يفعله مما لأصلاح الماشية إلا به وما يفعله أهل الماشية بما شئ أنفسهم على استصلاحها ومن إذا رأى أو من يفعله بما شئهم ممن يلي رعيتهما كان عندهم صلاحا لتلفا ولا خرقا ففعله الراعى لم يضمن وإن تلف فيه وإن فعل ما يكون عندهم خرقا فتلف منه شيء ضمنه عندهم لا يضمن الأجير ومن ضمن الأجير ضمنه في كل حال

(مسألة الاجراء) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال الاجراء كلهم سواء فإذا تلف في أيديهم شيء من غير جنائهم فلا يجوز أن يقال فيه إلا واحد من قواين أحدهما أن يكون كل من أخذ الكراء على شيء كان له ضامنا حتى يؤديه على السلامة أو يضمنه أو ما نقصه ومن قال هذا القول فينبغي أن يكون من حجه أن يقول الأمين هو من دفعته إليه راضيا بأمانته لا معطى أجر على شيء مما دفعت إليه وأعطائي هذا الأجر تفريق بينه وبين الأمين الذي أخذ ما استؤمن عليه بلا جعل أو يقول قائل لا ضمان على أجير بحال من قبل أنه إنما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له فيه أما بتسلط على اتلافه كما يأخذ سلفا فيكون ما لا من ماله فيكون إن شاء ينفقه ويرد مثله وأما مستعير سلف على الانتفاع بما أعير فيضمن لأنه أخذ ذلك لمنفعة نفسه لا لمنفعة صاحبه فيه وهذا من معانقص على السلف والمعير أو غير زيادته والصانع والأجير من كان ليس في هذا المعنى فلا يضمن بحال إلا ما جنت يده كما يضمن المودع ما جنت يده وليس في هذا سنة أعلمها ولا أثر يصح عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقدر روى فيه شيء عن عمر وعلى ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما ولو ثبت عنهم الرزم من يثبت أنه يضمن الاجراء من كانوا فيضمن أجير الرجل وحده والأجير المستتر والأجير على الحفظ والرعي وحمل المتاع والأجير على الشيء يصنع لأن عمران كان ضمن الصانع فليس في تضمينه لهم معنى إلا

وقع النكاح (قال) ولو كانت صغيرة ثبت أصيب بنكاح أو غيره فلا تزوج إلا باذنهما ولا يزوج البكر بغير اذنهما ولا يزوج الصغيرة إلا أبوها أو جدها بعد موت أبيها (قال) ولو كان المولى عليه يحتاج إلى النكاح وزوجه وليه فإن أذن له بخاف وز مهر مثلها رد الفضل ولو أذن له بعده فزوج كان لها الفضل متى عتق وفي اذنه لعبده اذن باكتساب المهر والنفقة إذا وجبت عليه وإن كان مأذونا (١) قوله فيكون كذا في نسخة وفي نسخة فيكتثرون ثم إن هذه العبارة من أولها إلى آخرها محرفة في الأصول التي بيدنا فلتحذر على أصل صحيح ان وجد كتبه معصية (٢) هذه المسئلة ذكرت في الأصول في آخر الجنائيات فنقلها السراج هنا في نسخته لمناستها للإجازات كإنه على ذلك بقوله وترجم بعد مسئلة الجنام والخنان والبيطار مسئلة الرجل يكرى الخ كتبه معصية

له في التجارة أعطى مما
 في يده ولو ضمن لها
 السيد مهرها وهو ألف
 عن العبد لزمه فان
 باعها زوجها قبل
 الدخول بتلك الألف
 بعينها فالبيع باطل
 من قبل أن عقد
 البيع والفسخ وقعا
 معا ولو باعها يابا ألف
 لا بعينها كان البيع
 جائزا وعليها الثمن
 والنكاح مفسوخ من
 قبله وقبل السيد له أن
 يسافر بعبده ويمنعه
 من الخروج من بيته
 إلى امرأته وفي مصره
 الأفي الحين الذي لا خدمة
 له فيه ولو قالت له أمته
 أعتقني على أن أتكحل
 وصدقي عتقي فاعتقها
 على ذلك فلها الخيار
 في أن تنكح أو تدع
 ويرجع عليها بقيتها فان
 نكحته ورضى بالقيمة
 التي عليها فلا بأس
 (قال المزني) ينبغي في
 قياس قوله أن لا يجيز
 هذا المهر حتى يعرف
 قيمة الأمه حين أعتقها
 فيكون المهر معلوما
 لأنه لا يجيز المهر غير
 معلوم (قال المزني)
 سألت الشافعي رحمه
 الله عن حديث صفة

أن يكون ضمنهم بأنهم أخذوا أجرا على ما ضموه فكل من كان أخذ أجرا فهو في معناهم وإن كان على رضى
 الله عنه ضمن القصار والصانع فكذلك كل صانع وكل من أخذ أجرا وقد يقال للراعي صناعته الرعية
 وللعمال صناعته الحمل للناس ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت أولا من التضمن أو تركه التضمن ومن
 ضمن الاجير بكل حال فكان مع الاجير ما قلت مثل أن يستعمله الشيء على ظهره أو يستعمله الشيء في بيته
 أو غير بيته وهو حاضر لماله أو وكيل له بحفظه فلف ماله بأي وجه ما تلف به 'ذالم يحسن عليه جان فلا ضمان
 على الصانع ولا على الاجير وكذلك ان جنى عليه غيره فلا ضمان عليه والضمان على الجاني ولو غاب عنه أو تركه
 يغيب عليه كان ضامنا له من أي وجه ما تلف وإن كان حاضرا معه فعلى فيه عملا فتلف بذلك العمل وقال
 الاجير هكذا يعمل هذا فلم أتعبد بالعمل وقال المستأجر ليس هكذا يعمل وقد تعديت وبينهم ما بينة أو لا بينة
 بينهما فان كانت البينة سئل عدلان من أهل تلك الصناعة فان قالوا هكذا يعمل هذا فلا يضمن وإن قالوا هذا
 تعدى في عمل هذا ضمن كان التعدي ما كان قل أو أكثر وإذا لم تكن بينة كان القول قول الصانع مع عينه
 ثم لا ضمان عليه وإذا سمعني أقول القول قول أحد فقلت أقوله الأعلى معني ما يعرف إذا ادعى الذي أجعل
 القول قوله ما يمكن بحال من الحالات جعلت القول قوله وإذا ادعى ما لا يمكن بحال من الحالات لم أجعل القول
 قوله ومن ضمن الصانع فيما يغيب عليه جنى جان على ما في يديه فأتلفه قرب المال بالخيار في تضمين الصانع
 لأنه كان عليه أن يردده اليه على السلامة فان ضمه رجع به الصانع على الجاني أو يضمن الجاني فان ضمنه
 لم يرجع به الجاني على الصانع وإذا ضمنه الصانع فأفلس به الصانع كان له أن يأخذه من الجاني وكان الجاني في هذا
 الموضع كالجمل وكذلك لو ضمنه الجاني فأفلس به الجاني رجع به على الصانع إلا أن يكون أبرأ كل واحد
 منهما عند تضمين الآخر فلا يرجع به للصانع في كل حال أن يرجع به على الجاني إذا أخذ من الصانع
 وليس للجاني أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منه بحال قال وإذا تكارى الرجل من الرجل على الوزن المعلوم
 والكيل المعلوم والبلد المعلوم فزاد الوزن أو الكيل أو نقصا وتصادقا على أن رب المال ولي الوزن والكيل قلنا
 في الزيادة والنقصان لاهل العلم بالصناعة هل يزید ما بين الوزنين وينقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا في مال
 تدخله آفة فان قالوا نعم فزيد وينقص قلنا في النقصان لرب المال قد يمكن النقص عما زعم أهل العلم
 بلا جناية ولا آفة فلما كان النقص يكون ولا يكون قلنا ان شئت أحلفنا لك الجاهل ما خائف ولا تعدى
 بشئ أفسد متاعك ثم لا ضمان عليه وقلنا للجاهل في الزيادة كما قلنا لرب المال في النقصان إذا كانت الزيادة
 قد تكون لامن حادث ولا زيادة ويكون النقصان وكانت ههنا زيادة فان لم تدعها فهي لرب المال ولا كراه
 لك فيها وان ادعيتها أو فينارب المال ماله تاما ولم نسلم لك الفضل إلا بأن تخلف ما هو من مال رب المال وتأخذه
 وان كان زيادة لا يزید مثلها أو فينارب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعها لرب المال فان كانت لك فخذها وان
 لم تكن لك جعلناها كمال في يديك لا مدعى له وقلنا الورع أن لا تأكل ما ليس لك فان ادعاه لرب المال
 وصدفته كانت الزيادة له وعليه كراه مثلها وان كنت أنت الكيل للطعام بأمر رب الطعام ولا أمين له معك
 قلنا لرب الطعام هو يقرب أن هذه الزيادة لك فان ادعيتها فهي لك وعليك في المكيلة التي اكسرت عليها
 ما سميت من الكراه وعليك اليمن ما رضيت أن يحصل لك الزيادة ثم هو ضامن لأن يعطيك مثل قبلك
 ببلدك الذي جلد منه لأنه متعبد إلا بأن ترضى أن تأخذ من موضعك فلا يحال بينك وبين عين مالك ولا كراه
 عليك بالعدوان وان قلت رضيت بأن يحصل لي مكيلة بكراه معلوم وما زاد فحسابه فالكراه في المكيلة جائز
 وفي الزيادة فاسد والطعام لك وله كراه مثله في كراهه فان كان نقصان لا ينقص مثله فالقول فيه كالقول في
 المسئلة الاولى 'فن رأى تضمين الجاهل ضمن ما نقص عن المكيلة لا يرفع عنه شيئا ومن لم يرتضيه لم يضمنه
 وطرح عنه من الكراه بقدر النقصان

رضي الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وسلم
أعتقها وجعل عتقها
صداقها فقال النبي صلى
الله عليه وسلم في
النكاح أشياء ليست
لغيره

اجتماع الولاية وأولاهم
وتفرقهم وتزوج
المغلوبين على عقولهم
والصبيان من الجامع
من كتاب ما يحرم الجمع
بينه من النكاح القديم
وانكاح أمة المأذون له
وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه
الله ولا ولاية لأحد مع
الأب فان مات فالجد
ثم أبو الجد ثم أبو أبي
الجد كذلك لان كلهم
أب في الثيب والبكر
سواء ولا ولاية بعدهم
لأحد مع الاخوة ثم
الأقرب فالأقرب
من العصبة (قال
المرزقي) واختلف قوله
في الاخوة (فقال)
في الجد يدمن انفراد
في درجة بأم كان أولى

(١) وجد في عامش
بعض الاصول وما نصه
كان هذا الباب مكتوبا
في النكاح فنقلناه الى
هنا اه

(اختلاف الاجير والمستأجر (١)) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا اختلف الرجلان
في الكراء وتصادقا في العمل تحالفا وكان للعامل أجر مثله فيما عمل قال واذا اختلف في الصنعة فقال أمرتك
أن تصبغه أصفر أو تخبط في حائطه قباء وقال الصانع بل عملت ما قلت لي تحالفا وكان على الصانع ما نقص
الثوب ولا أجر له وان زاد الصبغ فيه كان شريكاً بما زاد الصبغ في الثوب وان نقصت منه فلا ضمان عليه
ولا أجر له (قال الربيع) الذي يأخذه الشافعي في هذا أن القول قول رب الثوب وعلى الصانع ما نقص
الثوب ان كان نقصه شيئاً لانه مقر بأخذ الثوب صححاً ومدح على أنه أمره بقطعه أو صبغه كما وصفت فعله
البينة بما قال فان لم يكن بينة حلف رب الثوب ولزم الصانع ما نقصته الصنعة وان كانت زادت الصنعة
فيه شيئاً كان الصانع شريكاً بها ان كانت عيناً فاعلمه فيه مثل الصبغ ولا يأخذ من الاجرة شيئاً فان لم
تكن عين فاعلمه فلا شيء له (١)

(١) في اختلاف العرايين (باب الاجير والاجارة) (قال الشافعي) رحمه الله واذا اختلف الاجير
والمستأجر في الاجرة فان أباح خيفة كان يقول القول قول المستأجر مع عينة اذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان
ان أبي ليلى يقول القول قول الاجير فيما بينه وبين أجره مثله الا أن يكون الذي ادعى أقل فيعطيه اياه وان
لم يكن عمل العمل تحالفا وتراد في قول أبي خيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف
بعد اذا كان شيئاً متقار باقبلت قول المستأجر وأحلفته واذا تفاوت لم أقبل وجعلت للعامل أجر مثله اذا
حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا استأجر الرجل أجيراً فصادقا على الاجارة واختلفا كم
هي فان كان لم يعمل تحالفا وتراد الاجارة وان كان عمل تحالفا وتراد أجر مثله كان أكثر مما ادعى أو أقل مما
أقر به المستأجر اذا أبطلت العقدة وزعمت أنها مفسوخة لم يجز أن استدل بالمفسوخ على شيء وان استدلت
به كنت لم استعمل المفسوخ ولا الصحيح على شيء قال واذا استأجر الرجل بيتاً شهر راسكنه فسكنه
شهرين أو استأجر دابة الى مكان جاوز ذلك المكان فان أباح خيفة كان يقول الأجر فيما سمي ولا أجر له
فيما لم يسم لانه قد خالف وهو ضامن حين خالف ولا يجتمع عليه الضمان والأجر وبهذا يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول له الأجر فيما سمي وفيما خالف ان سلم وان لم يسلم ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلاف
اذا ضمنه (قال الشافعي) واذا تكارى الرجل الدابة الى موضع جاوزه الى غيره فعليه ثراء الموضع الذي
تكاراها اليه الكراء الذي تكاراها به وعليه من حين تعدى الى أن ردها كراء مثلها من ذلك الموضع واذا
عطبت لزمه الكراء الى الموضع الذي عطبت فيه وقيمتها وهذا مكتوب في كتاب الاجارات (قال) واذا تكارى
الرجل دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم فحمل عليها أكثر من ذلك فعطبت الدابة فان أباح خيفة كان يقول هو
ضامن من قيمة الدابة بحساب ما زاد عليها وعليه الاجر تاما اذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي
ليلى يقول عليه قيمتها مائة ولا أجر عليه (قال الشافعي) واذا تكارى الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة
مكايل مسماة فحمل عليها أحد عشر مكيلاً فعطبت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان
أبو حنيفة يجعز عليه اضمن بقدر الزيادة كانه تكاراها على أن يحمل عليها عشرة مكايل فحمل عليها
أحد عشر فيضمنه سهماً من أحد عشر سهماً ويجعل الاحد عشر كلها ثم يزعم أبو حنيفة أنه اذا كان
تكاراها مائة ميل فتعدى بها على المائة ميلاً أو بعض ميل فعطبت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل
قوله أن يجعل المائة والزيادة على المائة قبلها فيضمنه بقدر الزيادة لانه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى
بها حتى ردّها ولو كان الكراء مقبلاً ومدبراً فانت في المائة الميل واذا غرقت سفينة الملاح فغرق الذي فيها
وقد حمله بأجر فغرقت من يده أو من معالجته السفينة فان أباح خيفة كان يقول هو ضامن وبه يأخذ وكان ابن
أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في الماء خاصة (قال الشافعي) واذا فعل من ذلك الفعل الذي يفعل بمثلها =

(احياء الموات)

(أخبرنا الربيع) قال قال محمد بن ادريس الشافعي ولم أسمع هذا الكتاب منه وإنما أقرأه على معرفة أنه من كلامه قال وبلاد المسلمين شيان عامر وموات والعامر لأهله وكل ماصح به العامر ان كان مرفقا لأهله من طريق وفناء ومسيل ماء أو غيره فهو كالعامر في أن لا يملكه على أهل العامر أحد الا باذنهم والموات شيان موات قد كان عامر الاهل معروفين في الاسلام ثم ذهبت عبارة فصار مواتا لا عماره فيه فذلك لأهله كالعامر لا يملكه أحد ابدا الا عن أهله وكذلك مرفقه وطريقه وأفتيته ومسائل مائه ومشاربه والموات الثاني ما لم يملكه أحد في الاسلام يعرف ولا عماره ملك في الجاهلية أو لم يملك فذلك الموات الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحياموات فهو له والموات الذي للسلطان أن يقطعه من يعمره خاصة وأن يحكمي منه

في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن

(وفي أول اختلاف العراقيين) قال اذا أسلم الرجل الى الخياط ثوبا خفاطه فباع فقال رب الثوب أمرتك بقميص وقال الخياط أمرتني بقباء فان أنا خفيضة رجه الله كان يقول القول قول رب الثوب ويضمن الخياط قيمة الثوب وبه يأخذ يعني بأبوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك ولو أن الثوب ضاع من عند الخياط ولم يختلف رب الثوب والخياط في عمله فان أنا خفيضة قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصانع وما أشبه ذلك من العمال الا فيما جنت أيديهم بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لا ضمان عليهم وكان ابن أبي ليلى يقول هم ضامنون لما هلك عندهم وإن لم تكن أيديهم فيه وقال أبو يوسف هم ضامنون الا أن يجيء شيء غالب (قال الشافعي) اذا ضاع الثوب عند الخياط أو الغسال أو الصانع أو أجزأ أمر يبيعه أو جمال استؤجر على تبليغه وصاحبه معه أو تبليغه وليس صاحبه معه من غرق أو حرق أو سرق ولم يجن فيه واحد من الاجراء شيئا أو غير ذلك من وجوه الضيعة فسواء ذلك كله فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أحدهما أن من أخذ أجزأ على شيء ضمنه ومن قال هذا فاسه على العارية تضمن وقال انما ضمن العارية لمنفعة فيها للاستعير فهو ضامن لها حتى يؤديها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له والعارية ما دون لك في الانتفاع بها بلا عوض أخذه منك المعير وهي كالسلف وهذا كله غير ما دون لك في الانتفاع به وانما منفعتك في شيء عمله فيه فلا يشبه هذا العارية وقد وجدتك تعطى الذاب بكرة فتنتفع منها بعوض يؤخذ منك فلا تضمن ان عطبت في يديك وقد ذهب الى تضمن القصار شريح فضمن قصارا احترق بيته فقال تضمنتي وقد احترق بيتي فقال شريح أرايت لو احترق بيته كنت تبرأ له أجزأتك (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة بهذا عنه (قال الشافعي) ولا يجوز اذا ضمن الصانع الا هذا وأن يضمن كل من أخذ على شيء أجزأ ولا يخلو ما أخذ عليه أجرة من أن يكون مضمونا والمضمون ما يضمن بكل حال والقول الآخر أن لا يكون مضمونا ولا يضمن بحال كما لا تضمن الوديعة بحال وقد روى من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ضمن الغسال والصباغ وقال لا يصلح الناس الا بذلك أخبرنا بذلك ابراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله عنه قال ذلك وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يضمن أحد من الاجراء من وجه ولا يثبت مثله (قال الشافعي) وبات عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا ضمان على صانع ولا على أجير فأما ما جنت أيدي الاجراء والصانع فلا مسألة فيه فهم ضامنون كما يضمن المستودع ما جنت يده ولان الحناية لا تبطل عن أحد وكذلك لو تعدوا ضمنوا (قال الربيع) الذي يذهب اليه الشافعي فيما رأيت أنه لا ضمان على الصانع الا ما جنت أيديهم ولم يكن يبرح بذلك خوفا من الصانع اهـ

(وقال) في القديم هما سواء (قال المزني) قد جعل الاخ للاب والأُم في الصلاة على الميت أولى من الاخ للاب وجعله في الميراث أولى من الاخ للاب وجعله في كتاب الوصايا الذي وضعه بخطه لأعلمه سمع منه اذا أوصى لأقربهم به رجما أنه أولى من الاخ للاب (قال المزني) وقياس قوله أنه أولى بالنكاح الاخت من الاخ للاب (قال الشافعي) رجه الله ولا يزوج المرأة ابنها الا أن يكون عصبه لها (قال) ولا ولاية بعد النسب الا للعتق ثم أقرب الناس بعصبه معتقها فان استوت الولاية فزوجها باذنهم أسنهم وأفضلهم كفؤا جازوان كان غير كفؤ لم يثبت الا باجتماعهم قبل انكاحه فيكون حقها لهم تركوه (قال) وليس نكاح غير الكفؤ محرم فأرده بكل حال انما هو تقصير عن المروجة والولاية وليس نقص المهر نقضا في النسب والمهر لها دونهم فهي أولى به منهم ولا ولاية لأحد

منهم وثم أولى منه فان
كان أولاهم بها مقفودا
أو غائبا بعيدة كانت
غيبته أم قريبة زوجها
السلطان بعد أن يرضى

الحطاب ويحضر
أقرب ولاتها وأهل
الحرم من أهلها
ويقول هل تقومون شيئا
فإن ذكره ونظر فيه ولو
عضلها الولي زوجها
السلطان والعسل أن
تدعو إلى مثلها فيمتنع
(قال) ووكيل الولي
يقوم مقامه فان
زوجها غير كفؤ لم يجز
وولي الكافرة كافر ولا
يكون المسلم وليا للكافرة
لقطع الله الولاية بينهم
بالدين الأعلى أمته وانما
صار ذلك لأن النكاح
له تزوج صلى الله عليه
وسلم أم حبيبة وولي
عقده نكاحها ابن
سعيد بن العاص وهو
مسلم وأبو سفيان حي
وكان وكيل النبي صلى
الله عليه وسلم عمرو
ابن أمية الضمري (قال
الزني) ليس هذا حجة في
انكاح الامة ويشبه أن
يكون أراد أن لا معنى
لكافر في مسلمة فكان
ابن سعيد ووكيله صلى
الله عليه وسلم مسلمين
(١) قوله وكل هؤلاء
أحياء الخ كذا بالاصل
وتأمل اه محكيه

ما رأى أن يحجيه عام المنافع المسلمين وسواء كل موات لا مال له ان كان إلى جنب قرية جامعة عامرة وفي
وادع امر بأهلها وبادية عامرة بأهلها وقرب نهر عامر أو صحراء أو أين كان لا فرق بين ذلك قال وسواء من
أقطعه الخليفة أو والي أو حاكم هو بلا قطع من أحد مواتا لا مال له (١) وكل هؤلاء أحياء لا فرق بينهم

(ما يكون أحياء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما يكون الأحياء ما عرفه الناس أحياء مثل المحيا ان كان مسكنا فان
يبنى بمثل ما يبنى به مثله من بنيان حجر أو لبن أو مودر يكون مثله بناء وهكذا ما أحياء الأديم من منزل له
أو لدواب من حظائر أو غيره فأحياء بنيان حجر أو مودر أو بعماء لان هذه العمارة بمثل هذا ولو جمع ترابا لحظائر
أو خندق لم يكن هذا أحياء وكذلك لو بنى خياما من شعر أو جريد أو خشب لم يكن هذا أحياء فلائله
الأرض بالأحياء وما كان هذا قائما لم يكن لاحد أن يزيله فإذا أزاله صاحبه لم يملكه وكان لغيره أن يزيله
ويعمره وهذا كالفسطاط يضربه المسافر أو المتجمع لغيت وكالحجباء وكل المناخ وغيره ويكون الرجل أحق به
حتى يفارقه فإذا فارق لم يكن له فيه حق وهكذا الحظائر بالشوك والخصاف وغيره وعمارة الغراس والزرع
أن يغرس الرجل الأرض بالغراس كالبناء إذا أثبت في الأرض كان كالبناء بينه فإذا انقطع الغراس كان
كأنه دام البناء وكان مال الكلال الأرض ملكا لا يحول عنه الا منه وبسببه وأقل عمارة الزرع ان الذي لا يظهر ما
لرجل عليه التي تملك بها الأرض كإعلاك ما ينبت من الغراس أن يحظر على الأرض بما يحظر بمثل من حجر
أو مودر أو سعف أو تراب مجموع ويحرقها ويرعها فإذا اجتمع هذا فقد أحياءها أحياء تكون به له وأقل
ما يكفيه من هذا أن يجمع ترابا يحيط بها وان لم يكن مرتفعاً أكثر من أن تين به الأرض مما حولها ويجمع
مع هذا حرثها وزرعها وهكذا ان ظهر عليه ماء سيل أو غيل مشترك أو ماء مطر لان الماء مشترك فان كان له
ماء خاص وذلك ماء عين أو نهر يحفرها يسقي بها أرضها فهذا أحياءها وهكذا ان ساق اليها من نهر أو واد
أو غيل مشترك في ماء عين له أو خليج خاصة فسقاها به فقد أحياءها الأحياء الذي يملكها به (قال الشافعي)
ما لا يملكه أحد من المسلمين صنفان أحدهما يجوز أن يملكه من يحجيه وذلك مثل الأرض تحت نخل الزرع
والغراس والآبار والعيون والمياه ومرافق هذا الذي لا يكمل صلاحه إلا به وهذا انما تجلب منفعة بشئ
من غيره لا كبير منفعة فيه هو نفسه وهذا اذا أحياء رجل بأمره أو غير أمره ملكه ولم يملك أبداً إلا أن
يخرجه من أحياءه من يده والصنف الثاني ما تطلب المنفعة منه نفسه ليخلص الهالشي يجعل فيه من غيره
وذلك المعادن كلها الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والكحل والكبريت والملح وغير ذلك وأصل المعادن
صنفان ما كان ظاهراً كالملح الذي يكون في الجبال ينتابه الناس فهذا لا يصلح لاحد أن يقطعه أحد البحال
والناس فيه شرع وهكذا النهر والماء الظاهر فالمسلمون في هذا كلهم شركاء وهذا كالنبات فيما لا يملكه
أحد والماء فيما لا يملكه أحد فان قال قائل ما الدليل على ما وصفت قيل (أخبرنا) ابن عيينة عن معمر
عن رجل من أهل مارب عن أبيه أن الأبيض بن جهمال سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعه ملح
مارب فأراد أن يقطعه أو قال أقطعه أياه فقبل له أنه كالماء العذب قال فلاذن (قال الشافعي) فتمنعه
اقطاع مثل هذا فانما هذا حي وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجي الله ورسوله فان قال قائل
فكيف يكون حي قيل هو لا يحدث فيه شيئاً تكون المنفعة فيه من عمله ولا يطلب فيه شيئاً لا يدركه إلا بالموتنة
عليه انما يستدرك فيه شيئاً ظاهراً فهو الماء والكلا فإذا استخرج ما خلق الله من هذا فقد حي لخاصة نفسه
فليس ذلك له ولكنه شريك فيه كشره في الماء والكلا الذي ليس في ملك أحد فان قال قائل فاقطع
الأرض للبناء والغراس ليس حي قيل انه انما يقطع من الأرض ما لا يضر بالناس وما يستغنى به وينتفع
به هو وغيره قال ولا يكون ذلك إلا بما يحدثه هو فيه من ماله فتكون منفعة بما استحدث من ماله من بناء

ولم يكن لا يبايعه في ولاية مسلمة فكان كافرا (قال الشافعي) فان كان ولد سفيان ارضه بغيره لم يترضع احد فوسيتا مريما اويته عليه فترجسه من الولاية فهو وكن مات فاذا صلح صار ويا ولوقالت قد اذنت في فلان فأي ولاتي زوجني فهو جائز فأيهم زوجها جاز وان تشاحوا أفرع بينهم السلطان ولواذنت لسكن واحد أن يرزجها لاني رجل بعينه فزوجها كل واحد رجلا فقهـ فقال صلى الله عليه وسلم اذا أنكح الوليان فالاول أحق فان لم تثبت الشهر دأيهما أول ذالك مفسوخ ولا شئ نهان دخل بها أحدهما على هذا كان لها مهر مثلها وهما يقران أمها لا تعلم مثل أن تكون غائبة عن النكاح ولوادعيا عليها أنها تعلم أحلفت ما تعلم وان أقرت لأحدهما لزمها ولزوجها الولي بأمرها من نفسه لم يجز كما لا يجوز أن يشتري من

(١) قوله وحديث عمر

الخ كذا بالاصل وتأمل

أحدثه أفرعس أوزرع لم يكن لا أدى وما احتسرو لم يكن وصل إليه آدمي الا باحتضاره وقد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمور والأرضين فدل على أن الحمي الذي منى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أن يسمى الرجل الأرض لم تكن له شكره ولا تعبيره بالمال ينفعه فيها ولا منفعة يستفيد منها فيها لم تكن فيم افهذه معنى قطيع مأذون فيه لاجي منى عنه (قال الربيع) يريد الذي هو مأذون فيه الذي استحدث فيه بالنفقة من ماله وأما ما كان فيه منفعة بالنفقة على من جاءه فليس له أن يمنعه (قال الشافعي) ومثل هذا كل عين ظاهرة تنفذ أوقار أو كبريت أو مرميا أو تجارة ظاهرة كوميافي غير مال لأحد فليس لأحد أن يتجهر هادون غيره ولا سلطان أن يقطعها لنفسه ولا لخاص من الناس لان هذا كله ظاهر كلامه والكل وشكنا أعضاء الأرض ليس للسلطان أن يقطعها لمن يتجهر هادون غيره لانهما ظاهرة ولو أقطعها أرضا يعمرها فيها أعضاء فمرها كان ذلك له لا دحيث يحدث فيها ما وصفت بماله مما أرفع مما كان فيها ولو تجر رجل لنفسه من هذا شبة أو منعه له سلطان كان ظالما ولو أخذ في هذا الحال من هذا شيئا لم يكن عليه أن يرد إلا أنه يشرك فيه من منعه منه ولأن يغرم لمن منعه شيئا بمنعه وذلك أنه لم يأخذ شيئا كان لأحد فيضمن له ما أخذ منه وأن منع الرجل مما للرجل أن يأخذ من جهة الاباحة لا يلزمه غير ما إلا أنه لم يمنعه أن يحتطب حطباً أو ينزل أرضاً لم يضمن له شيئا انما يضمن ما تلف لرجل أو أخذ مما كان ملكه لرجل ولو أحدث على شئ من هذا بناء قبل له حوّل بناءه ولا قيمته فيما أحدث يتحويه لانه أحدث فيما ليس له بغير إذن فان كان أحدث البناء في عين لا يمنع منفعتها لم يتحول بناؤه وقيل له لك بناؤه ولا تمنع أحد من هذه المنفعة ولا يمنعك وأنت وهم فيها أسرع ولو كان بقعة من الساحل أو الأرض يرى أنها تصلح للملح لا يوجد فيها الا بصنعة وذلك أن يحفر تراباً من أعلاها فيخني ثم يسرب اليها ماء فيدخلها فيظهر ملحها بذلك ويحفر عنها التراب فيظهر فيها في وقت من الاوقات ماء ثم يظهر فيها ملح كان للسلطان والله تعالى أعلم أن يقطعها وللرجل أن يعمرها ثم تكون له كما تكون له الأرض بالزرع والبناء وذلك أن هذا أكثر عمارتها وان هذا شئ لا تأتي منفعة الا بصنعة وفي وقت ليس بدائم (١) وحديث معمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الملح فلما أخبر أنه دائم كالماء منعه ذلك وهذا كالارض يقطعها فيحفر فيها البئر لان المنفعة كانت محمولة دونها الا بعمله وقد يعمل فيها فتقل المنفعة وتكثر ويخلف ولا يخلف (قال الشافعي) ثم تفرق القطائع فرقين فتكون بما وصفت مما اذا أقطعها الرجل فأحياء ملكه من الارض بالبناء والغراس والزرع والا بآبار الملح وما أشبه هذا فاذا ملكه لم يملك أبداً الا عنه وهكذا اذا أحياء ولم يقطع له لان كل من أحياء ما تافى بقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحياء وعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عطاء كل أحد بعده من سلطان وغيره ثم يكون شئ يقطعها المرء فيكون له الانتفاع به ومنعه من غيره ما أقام فيه أو وكيل له فاذا فارق لم يكن ملكه ولا يكون له أن يبيعه وذلك أنه اقطاع ارفاق لا تملك وذلك مثل المقاعد بالأسواق التي هي طرق المسلمين كافة فمن قعد في موضع من البيع كان أحق به بقدر ما يصلح له ومتى قام عنه لم يكن له أن يمنعه من غيره قال وهكذا القوم من العرب يحاون الموضع من الارض في أبينتهم من الشعر وغيره ثم ينتجعون عنه لا تكون هذه عمارته يملكون بها حيث نزلوا وكذلك لو بنوا خياما لان الخيام تحف وتحول يتحول أبنية الشعر والفساطيط وهذا المقاعد بالسوق ليس بأحياء موات وفي اقطاع المعادن قولان أحدهما أنه مخالف لقطاع الارض لان من أقطع أرضا فيها معادن أو عملها ليست لأحد فسواء في ذلك كله وسواء كانت المعادن ذهباً أو فضة أو نحاساً أو حديداً أو شيئاً في معنى الذهب والفضة مما لا يخلص الامتنة ولم يكن ملكاً لأحد فلا إطمان أن يقطعها من استقطعها ياخا من يقوم به وكانت هذه كالموات في أن له أن يقطعها ياها ومخالفة للموات في أحد القولين وأن الموات اذا أحييت مرة ثبت أحياءؤها وهذا اذا أحييت مرة ثم تركت

نفسه (قال) ويزوج
 الاب أو الجدة الابنة
 التي يؤيس من عقلها
 لان لها فيه عفا فارغى
 وربما كان شفاء وسواء
 كانت بكر أو ثيبا ويزوج
 المغلوب على عقله أبوه
 اذا كانت به الى ذلك
 حاجة وابنه الصغير فان
 كان مجنونا أو مجبولا
 كان النكاح مردودا
 لانه لا حاجة به اليه
 وليس لاب المغلوب على
 عقله أن يخالع عنه ولا
 يضرب لامرأته أجل
 العنين لانهان كانت
 ثيبا فالقول قوله أو
 بكر لم يعقل أن يدفعها
 عن نفسه بالقول أنها
 تمتنع منه ولا يخالع عن
 المعتوه ولا يبرئ
 زوجها من درهم من
 مالها فان هربت
 وامتنعت فلا نفقة لها
 ولا ايلاء عليه فيها
 وقيل له اتق الله فيها فئ
 أو طلق فان قذفها
 أو اتى من ولدها قيل
 له ان أردت أن تنفي
 ولدها فالتعن فاذا التعن
 وقعت الفرقة ونفي عنه
 الولد فان أ كذب نفسه
 لحق به الولد ولم يعزر
 وليس له أن يزوج
 ابنته الصبية عبدا ولا

دثر احيائها وكانت في كل يوم مبتدأ الاحياء يطلبون ما فيها مما يطلب في المعادن فاقطعاه الموت ليحييه
 يشته له ملكا ولا ينبغي أن يقطع المعادن الاعلى أن يكون له منفعة مما أحيها وأحيائها ادامة العمل فيها
 فاذا اعطها فليس له منعها من أحد عمل فيها ولا ينبغي أن يقطع منها ما يعمل ولا وقت في قدر ما يقطعها الا
 ما احتمل عمله قل منها ما عمل أو كثر والتعطيل للمعادن أن يقول قد عجزت عنها (قال الشافعي) فمن خالف بين
 اقطاع المعادن والارضين للزرع انبغى أن يكون من حجة أن يقول ان المعادن انما هي شئ يطلب فيه ذهب
 أو فضة أو غير ذلك مما هو غائب عن الطالب مخلوق فيه ليست للأدميين فيه صنعة انما يلتصق به ويخلصونه
 والتماسه وتخليصه ليس صنعة فيه فلا يكون لأحد أن يحتج به على أحد الا ما كان يعمل فيه فاما أن يمنع
 المنفعة فيه غيره ولا يعمل هو فيه فليس له ولقد رأيت للسلطان أن لا يقطع معدنا الاعلى ما أصف من أن
 يقول أقطع فلانا معادن لذا على أن يعمل فيها فارقه الله أدى ما يجب عليه فيما يخرج منه واذا اعطها
 كان لمن يحبسها العمل فيها وليس له أن يبيعها له قال ومن حجة من فرق بين ملكها وبين ملك الأرض أن
 يقول ليس له بيعها ولا بيع الأرض لا معدن فيها قال ومن قال هذا قال ولولم يكن لها السلطان وهو
 يعملها ملكا بكل حال لم يكن له الاعلى ما وصفت وكان هذا جورا من السلطان يرد وان عملها هو بغير عطاء
 من السلطان كانت له حتى يعطها ومن قال هذا أشبه أن يحتج بأن الرجل يحفر البئر بالبادية فتكون له فاذا
 أورد ما شربه لم يكن له منع فضل ماؤها وجعل عمله فيها غير احياءه جعله مثل المنزل ينزله بالبادية فلا يكون
 لأحد أن يحوله عنه واذا خرج منه لم يمنع منه من ينزله وجعله غير مملوك وسواء في هذا معدن الذهب والفضة
 وكل تبر وغيره مما يطلب بالعمل ولا يكون ظاهرا كظهور الماء والمخ الطاهر وأما ما كان من هذا ظاهرا
 من ذهب أو غيره فليس لأحد أن يقطع ولا يمنع والناس أن يأخذوا منه ما قدروا عليه وكذلك الشذر يوجد
 في الأرض ولو أن رجلا أقطع أرضا فأحياها بعمارة بناء أو زرع أو غيره فظهر فيها معدن كان يملكه ملك
 الأرض وكان له منعه كما يمنع أرضه في القولين معا والقول الثاني أن الرجل اذا أقطع المعدن فعمل فيه فقد
 ملكه ملك الأرض وكذلك اذا عمله بغير اقطاع وما قلت في القولين معاني المعادن فانما أردت بهما الأرض
 القفر تكون أرض معدن فاعملها الرجل معدن وفي القول الاول يكون عمله فيها لا يملكه اياها الا الملك
 الاستمتاع بمنعه ما كان يعمل فيه فاذا اعطه لم يمنع غيره وفي القول الثاني اذا عمل فيها فهو كاحياء الأرض يملكها
 أبدا ولا تملك الا عنه (قال) وكل معدن عمل جاهلي اثم أراد رجل استقطاعه ففيه أقاويل منها أنه كالبر الجاهلية
 والماء العدف فلا يمنع أحد العمل فيه ولا يكون أحد أولى به من أحد يعمل فيه فاذا استبقوا اليه فان وسعهم عملوا
 معا وان ضاق أقرع بينهم أيهم يبدأ ثم يتبع الآخر فالآخر حتى يتواسوا وفيه والثاني ان للسلطان أن يقطع
 على المعنى الاول يعمل فيه من أقطع ولا يملكه ملك الأرض فاذا تركه عمل فيه غيره والثالث يقطع فيملكه ملك
 الأرض اذا أحدث فيه عمارة وكل ما وصفت من احياء الموت واقطاع المعادن وغيرها فانما أعني في عفو
 بلاد العرب الذي عامره عشر وعفوه غير مملوك قال وكل ما ظهر عليه عنوة من بلاد العجم فعامره كله لمن
 ظهر عليه من المسلمين على خمسة أسهم لاهل الخمس سهم وأربعة لمن أوجف عليه فيقسم بينهم قسم الميراث
 وما ملكوا بوجه من الوجوه وما كان في قسم أحد منهم من معدن فهو له كما يظهر المعدن في دار الرجل
 فيكون له ويظهر بئر الماء فيكون له (قال الشافعي) وان كان فيها معدن ظاهر فوقع في قسم رجل بجمته
 فذلك كما يقع في قسمه العمارة بقيمة فتكون له وكل ما كان في بلاد العنوة مما عمر مرة ثم ترك فهو كالعامر
 القائم العمارة وذلك ما ظهرت عاياه الانهار وعمر تغير ذلك على نطف السماء وبالرشاء وكل ما كان لم يعرقت
 من بلادهم وكان موافقا فهو كالموت من بلاد العرب لا يختلف في أنه ليس بملك لأحد دون أحد ومن أراد أن
 يقطع منه أقطع من أوجف أو لم يوجف هم سواء فيه لا تختلف حالاتهم فيما أحبوا وأرادوا من الاقطاع

قال وما كنت من بلاد العجم صلياً فادبر ما كنته فان كان المشركون مالكيه فيقولهم ليس لاحد ان يعمل فيه معدن ولا غيره الا بالانتم وعليهم ما صخر خرا عليه قال وان كان المسلمون مالكيين شيئا منه بشئ تركه نهم نفس ما صرخ عليه المسلمون لاهل الخس وأربعة أنجاسه الجماعة أحمل التي عن المسلمين حيث كانوا فيقسم لاهل الخس رقبه الارض والزرر وجماعة المسلمين أربعة أنجاس فمن وقع في ملكه شئ كان له وان صاخو المسلمين على موات مع العامر فالموات مملوكه كما عامر وما كان في حق امرئ من معدن فهو له وما كان في حق جماعة من معدن فينبهم كما يكون بينهم ما سوا وان صاخو المسلمين على أن لهم الارض ويكرهون أحراراً ثم عاملهم المسلمون بعد فان الارض كلها صليح وتجمعها لاهل الخس وأربعة أنجاسها الجماعة المسلمين كما رصفت واذا وقع صلحهم على العامر ولم يذكر العامر فقالوا انكم أرضنا فلهم من أرضهم ما رصفت من العامر والعامر ما فيه أثر عمارة أو ظفر عليه النهر أو عرفت عمارة بوجهه وما كان من المرات في بلادهم فمن أراد اقطاعه من صالح عليه أو لم يصلح أو عمره ممن صالح أو لم يصلح فسواء لان ذلك كان غير مملوك كما كان عقوب بلادنا معرب غير مملوك لهم ولورقع الصليح على عامر ما وصراتها كان المرات مملوك ملك العامر كما يجوز بيع الموات من بلاد المسلمين اذا حاز رجل يجوز الصليح من المشركين اذا حاز ودون المسلمين فمن عمل في معدن في أرض ملكها لأحد أو جماعة فجميع ما خرج من المعدن لمن ملك الارض ولا شئ العامل في عمله لانه متعبد بالعمل ومن عمل في معدن بينه وبين غيره أدى الى غيره نصيبه مما خرج من المعدن وكان متصوعاً بالعمل لا أجر له فيه وان عمل بأذنه أو على أنه ما خرج من عمله فسواء أكثر هذا أن يكون حبة لا يعرفها الواجب ولا الموهوب له ولم يقبض فالأذن في العمل والقائل اعلم ولك ما خرج من عملك سواء له الخيار في أن يتم ذلك للعامل وكذلك أحب له أن يرجع فيأخذ نصيبه مما خرج من غله ويرجع عليه العامل بأجر مثله في قول من قال يرجع وليس هذا كالأبدية بأذن له في ركوها لانه قد عرف ما أعطاه وقبضه

(عمارة ما ليس معموراً من الارض التي لا مالك لها)

(قال الشافعي) كان يقال اخرم دار قرش ريش ريش دار الاوس والخزرج وأرض كذا دار بني فلان على معنى أنهم أزم الناس لها وان من زلها غيرهم انما ينزلها شيئا بالجملة وعلى معنى أن لهم مياهها التي لا تصلح مساكنها الا بها وليس ما سمت العرب من هذا دار النبي فلان بالموجب لهم أن يكون ملكاً مشتملاً ما بنوه أو زرعوه أو اختبروه لانه موات أحبي كما نزلوه مجتازين وفارقوه وكل يحيي ما قارب ماعمرها وانما يملكون بما أحيوا ما أحيروا ولا يملكون ما لم يحيوا (قال الشافعي) وبين ما رصفت في السنة ثم الاثر منه ما رصفت قبل هذا الباب من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا حي الا الله ورسوله ثم قول عمر رضي الله عنه انها بالبلادهم ولولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله تعالى ما حيت عليهم من بلادهم شيئاً أي انها تنسب اليهم اذا كانوا أزم الناس لها أو أمتعه (أخبرنا) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيوا ما أضافه له وليس لعرق ظالم فيه حق (قال الشافعي) وجماع العرق الظالم كل ما حفر أو غرس أو بني ظلماني حق امرئ بغير خروجه منه (أخبرنا) سفيان عن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحيوا ما أضافه من الارض فهو له وعادى الأرض لله ورسوله ثم هي لكم مني (قال الشافعي) ففي هذين الحديثين وغيرهما الدلالة على أن الموات ليس ملكاً لأحد ببعينه وأن من أحيوا ما أضافه من المسلمين فهو له وان الاحياء ليس هو بالزول فيه وما أشبهه وأن الاحياء الذي يعرفه الناس هو العمارة بالبحر والمدن واخبرنا لماني دوز اضطراب الأبنية وما أشبه ذلك ومن الدليل على ما وصفت أيضاً أن ابن عيينة أخبرنا عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أقطع الناس الدور

غير كنف ولا حنجر ولا شبر ولا زجاجة وما ولا أرض ولا يجر بارأيس له أن يكره أمته على واحد من شئ لا ينكح ولا يزوج أحد أحداً ممن به أحسد هذه العلل ولا من لا يطاق جماعة ولا أمة لانه ممن لا يخاف العنت وينكح أمة المرأة وإياها أذن وأمة العبد المأذون له في التجارة ممنوعة من السيد حتى يقضى دينان كن عليه ويحدث له حجراً ثم هي أمته ولولا أراد السيد أن يزوجها دون العبد أو العبد دون السيد لم يكن ذلك لواحد منهما ولا ولاية للعبد بحال ولو اجتمعوا على تزويجها لم يجز (وقال) في باب الخيار من قبل النسب لانتساب العبد لها أنه حر فكيف كانت وقد أذن له سيده ثم علمت أنه عبد أو انتسب الى نسب وجد دونه وهي فسوقه ففيها قولان أحدهما أن لها الخيار لانه منكوح بعينه وغرب بشئ وجد دونه والثاني أن النكاح مفسوخ كما أذنت

في رجل بعينه فزوجت
غيره (قال المزني)
رحمه الله قد قطع أنه لو
وجد دون ما انتسب
اليه وهو كقول يكن لها
ولا لوليها الخيار وفي ذلك
ابطال أن يكون في معنى
من أذنت له في رجل
بعينه فزوجت غيره فقد
يُطيل الفسخ في قياس
قوله وثبت لها الخيار
(قال الشافعي) ولو كانت
هي التي غرت به بنسب
فوجد هادونه ففيها
قولان أحدهما أن
شاء فسخ بلامه
ولا متعة وإن كان بعد
الاصابة فلها مهر مثلها
ولا نفقة لها في العدة
وإن كانت حاملا
والثاني لا خيار له إن
كانت حرة لأن بيده
طلاقها ولا يلزمه من
العار ما يلزمها (قال
المزني) رحمه الله قد
جعل له الخيار إذا غرت
فوجدتها أمة كما جعل
لها الخيار إذا غرها
فوجدته عبدا فجعل
معناها في الخيار
بالنور واحد ولم
يلتفت إلى أن الطلاق
اليه ولا إلى أن لا عار
فيها عليه وكما جعل لها
الخيار بالفسخ ورور في

فقال حتى من بنى زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم نكح عنا ابن أم عبد فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم استعثنى الله إذا ان الله لا يقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه (قال
الشافعي) والمدينة بين لابتي تنسب إلى أهلها من الأوس والخزرج ومن فيه من العرب والعجم فلما كانت
المدينة صنفين أحدهما معمر بيناء وحضر وغراس وزرع والآخر خارج من ذلك فأقطع رسول الله صلى الله
عليه وسلم الخارج من ذلك من الصحراء استدلالا على أن الصحراء وإن كانت منسوبة إلى بني عبد الله عن أبيه قال
ليست ملكا لهم كذلك ما أحيوا وما بين ذلك أن مالكا أخبرنا عن ابن هشام عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال
كان الناس يحتجرون على عهد عمر بن الخطاب فقال عمر من أحياء أرضا موافقي له (أخبرنا) عبد الرحمن
ابن الحسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن علقمة بن فضالة أن أباسقيان بن حرب قام بفناء داره فنسب برجله
وقال سنم الأرض ان لها اسما مارع ابن فرقد الأسلي أنى لا أعرف حتى من حقه لي بياض المروة وله سوادها
ولي ما بين كذا إلى كذا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال ليس لأحد إلا ما أحاطت عليه جدرانه إن أحياء
الموات ما يكون زرعاً وحفر أو يحاط بالجدران وهو مثل ابطاله التحجير بغير ما يعمره مثل ما يحجر (قال
الشافعي) وإذا أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من أحياء أرضا موافقي له والموات ما لا ملك فيه
لا أحد فالصادون الناس فلا سلطان أن يقطع من طلب موافقا فإذا أقطع كتب في كتابه ولم أقطعه حتى مسلم
ولا ضرر عليه (قال الشافعي) وخالفنا في هذا بعض الناس فقال ليس لأحد أن يحمي موافقا إلا باذن
سلطان ورجع صاحبه إلى قولنا فقال وعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت العطايا فمن أحياء موافقا
فهو له بعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس للسلطان أن يعطي أناسا ما لا يحل للانسان أن يأخذه من
موات لا مال له أو حق لغيره يعرفه له والسلطان لا يحل له شيئا ولا يحرمه ولو أعطى السلطان أحدا شيئا لا يحل
له لم يكن له أخذه (أخبرنا) ابن عيينة عن هشام عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير
أرضا وأن عمر رضي الله عنه أقطع العقيق وقال ابن المستقطع منذ اليوم أخبرناه مالك عن ربيعة
(قال الشافعي) ومن أقطعه السلطان اليوم قطيعا أو تحجرا أرضا فنعها من أحد يعمرها ولم يعمرها رأيت
للسلطان والله أعلم أن يقول له هذه أرض كان المسلمون فيها سوا ولا يمنعها منهم أحد وإنما أعطينا كهذا أو
تركنا وحوزها لآثارنا العمار لها غير ضرر بين على جماعة المسلمين منفعة لك وللمسلمين فيها ينالون من رفقتها
فإن أحييتهم أو أخلينا من أراد أحياءها من المسلمين فأحياءها فإن أراد أخلها رأيت أن يؤجل (قال الشافعي)
وإذا كان هذا كذا كان للسلطان أن لا يعطيه ولا يدعه يتحجر على المسلمين شيئا لا يعمره ولم يدعه أن يتحجر
كثيرا يعلمه لا يقوى عليه وتركه وعمارة ما يقوى عليه (قال الشافعي) وإن كانت أرضا يطلب غير واحد
عمارتها فإن كانت تنسب إلى قوم فطلبها بعضهم وغيرهم كان أحب إلى أن يعطيها من تنسب إليهم دون
غيرهم ولو أعطاه الإمام غيرهم لم أر بذلك بأسا إن كانت غير مملوكة لأحد ولو تشاخوا فيها فضاقت عن أن
تسعهم رأيت أن يعطيها من طلبها أولا فإن شرعوا معارأت أن يعطيها أخلقهم لأن يعمرها فإن استووا في
ذلك رأيت أن يقرع بينهم فأيهم خرج سهمه أعطاه ما هاولوا أعطاهم بغير قرعة لم أر عليه بأسا إن شاء الله وإن
اتسع الموضع أقطع من طلب منه فإن بدأ بأحد فأقطعه ترك له حرما للطريق ومسبلا للماء ومغضة وكل ما لا
صلاح لما أقطعه إليه

(من أحياء موافقا كان لغيره)

قال الشافعي أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل
مولى له يقال له هني على الحكي فقال له يا هني ضم جناحتك للناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم حجابة

وأدخل رب الصريته والغنية وإياي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهما ان تهلك ما شئتم ما يرجعان الى نخل
وزرع وان رب الصريته والغنية يأتي بعباله فيقول يا أمير المؤمنين أفتأركهم أبالا أبالك فالنساء والكلأ أخرون
على من الدنياير والدرأهم وإيم الله اعلى ذلك انهم ليرون أنى قد ظلمهم انها لبلادهم فأتوا عليها في الجاهلية
وأسلموا عليها في الاسلام ولولا المال الذى أحل عليه فى سبيل الله ما حيت على المسلمين من بلادهم شبرا
فقال ولوثبت هذا عن عمر باسناد موصول أخذت به وهذا أشبه ما روى عن عمر رضى الله عنه من أنه ليس
لاحد أن يتخجر

(من قال لا حى الا حى من الارض الموات وما يملك به الأرض وما لا يملك وكيف يكون الحى)

(قال الشافعى) رحمه الله أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن
جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حى الا لله ورسوله (وحدثنا) غير واحد من أهل العلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم حى النقيع (قال الشافعى) كان الرجل العزيز من العرب اذا انتجع ببلد انخصبا أو فى
بكلب على جبل ان كان به أو نثران لم يكن جبل ثم استعواه ووقف له من يسمع منتهى صوته بالعواء فحيت
بلغ صوته جاءه من كل ناحية فيرى مع العامة فيساواه وفتح هذا من غيره لضعفاء سائته وما أراد قرنه معها فيرى
معهما فيرى أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم لا حى الا لله ورسوله لا حى على هذا المعنى الخاص
وأن قوله لله كل محى وغيره ورسوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان يحى لصلاح عامة المسلمين
لما يحى له غيره من خاصة نفسه وذلك أنه صلى الله عليه وسلم لا يملك الا ما لا اغناء به وبعياله عنه ومصلحتهم حتى
يصير ما ملكه الله من خمس الخمس مردودا فى مصلحتهم وكذلك ما له اذا حبس فوق سنته مردودا فى مصلحتهم
فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله وأن ماله ونفسه كان مفرغا للطاعة لله تعالى فصلى الله عليه وسلم وجزاه
أفضل ما جزى به نبياء عن أمته (قال الشافعى) والحى ليس باحياء موات فيكون لمن أحياء بقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حى الا لله ورسوله يحتمل معنيين أحدهما أن لا يكون
لاحد أن يحى للمسلمين غير ما جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب هذا المذهب قال يحى
الوالى كما حى رسول الله صلى الله عليه وسلم من البلاد لجماعة المسلمين على ما جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يكون لوال ان رأى صلاحا لعامة من حى أن يحى بحال شيئا من بلاد المسلمين والمعنى الثانى
أن قوله لا حى الا لله ورسوله يحتمل لا حى الا على مثل ما حى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب
هذا المذهب قال للخليفة خاصة دون الولا أن يحى على مثل ما حى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
والذى عرفناه نصا ودلالة فيما حى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حى النقيع والنقيع بلد ليس بالواسع
الذى اذا حى ضاقت البلاد بأهل المواشى حوله حتى يدخل ذلك الضرر على مواشيه وأولادهم كانوا يجدون
فيما سواه من البلاد سعة لا تقسمهم ومواشيه وأولادهم لا يحى أوسع منه وأن النقيع يمكنهم فيه
وأنه لو ترك فكان أوسع عليهم لا يقع موقع ضررين عليهم لانه قليل من كثير غير مجاوزا القدر وفيه صلاح لعامة
المسلمين بأن تكون الخيل المعدة لسبيل الله وما فضل من سهمان أهل الصدقات وما فضل من النعم التي
تؤخذ من أهل الجزية ترعى فيه فأما الخيل فقوة لجميع المسلمين وأمانهم الجزية فقوة لاهل التي عن
المسلمين ومسلط سبل الخير أنها لاهل التي المحامين المجاهدين قال وأما الابل التي تفضل عن سهمان أهل
الصدقة فيعاديها على أهل سهمان الصدقة لا يبقى مسلم الا دخل عليه من هذا صلاح فى دينه ونفسه ومن
يلزمه أمره من قريب أو عامة من مستحقى المسلمين فكان ما حى عن خاصتهم أعظم منفعة لعامةهم من أهل
دينهم وقوة على من خالف دين الله من عدوهم وحى القليل الذى حى عن عامة المسلمين وخواص قريباتهم

نقص النسب عنها
وجعله لها فى العبد
فقياسه أن يجعل له
الخيار بالغرور فى نقص
النسب عنه كما جعله له
فى الأمة

(المرأة لا تلى عقدة
النكاح)

(قال الشافعى) رحمه
الله قال بعض الناس
زوجت عائشة ابنة عبد
الرحمن بن أبي بكر وهو
غائب بالشام فقال عبد
الرحمن أمتلى يفتات
عليه فى بناته (قال)
فهذا يدل على أنها
زوجتها بغيا أمره قيل
فكيف يكون أن
عبد الرحمن وكل عائشة
لفضل نظرهما ان حدث
حدث أو رأت فى
مغيبه لابنته حظا أن
تزوجها احتياطا ولم
يرأها تأمر بتزويجها
الا بعد مرامته ولكن
نواطى وتكتب اليه
لما فعلت قال هذا وان
كنت قد فوضت اليك
فقد كان ينبغي أن
لاتضامنى على وقد يجوز
أن يقول زوجى أى وكلى
من يزوج فوكت قال
فليس لها هذا فى الخبر قيل
لا ولكن لا يشبه غيره
لانها روت أن النبي

الذين فرض الله لهم الحق في أموالهم ولم يحرم عنهم شيئاً مملوكه بحال (قال الشافعي) وقد جئني من حبي على هذا المعنى وأمر أن يدخل الحبي ماضية من ضعف عن النجعة من خول الحبي ويتنع ماضية من قوى على النجعة فيكون الحبي مع قلة ضرره أعم منفعة من أكثر منه مما يحرم وقد جئني بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم عر رضى الله عنه أرضاً لم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حياها وأمر فيها بتخومها وصفت من أنه ينبغي لمن حبي أن يأمر به (أخبرنا) عبد العزيز بن محمد بن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمراً استعمل مولى له يقال حنى على الحبي فقال له يا حنى ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصريعة ورب الغنية وإياي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهم انتم تلك ماضية ما يرجعان إلى نخل وزرع وإن رب الغنية والصريعة يأتي بعباله فيقول يا أمير المؤمنين أفتاركهم أبالأبالك فالماء والكلا أهون على من الدراهم والدنانير وإيم الله على ذلك أنهم يرون أنى قد ظلمتهم أنهاب بلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام ولولا المال الذى أحل عليه في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم شبرا (قال الشافعي) في معنى قول عمر أنهم يرون أنى قد ظلمتهم أنهم البلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام أنهم يقولون إن منعت لأحد من أحد فن قاتل عليها وأسلم أولى أن تمنع له وهذا كما قال لو كانت تمنع خاصة فلما كان لعامة لم يكن في هذا إن شاء الله مظلمة وقول عمر لولا المال الذى أحل عليه في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم شبرا أنى لم أجهل نفسي ولا الخاصتى وإنى جيتها لمال الله الذى أحل عليه في سبيل الله وكانت من أكثر ما عنده مما يحتاج إلى الحبي فنسب الحبي إليها أكثرتها وقد أدخل الحبي خيل الغزاة في سبيل الله فلم يكن ما حبي ليحمل عليه أولى بما عنده من الحبي مما تركه أهله ويحملون عليها في سبيل الله لأن كلاً من عزير الإسلام وأدخل فيها بل الضوال لأنها قليل لعوام من أهل البلدان وأدخل فيها ما فضل من سهمان أهل الصدقة من أهل الصدقة وهم عوام من المسلمين يحتاجون إلى ما جعل لهم مع ادخاله من ضعف عن النجعة ممن قل ماله وفي تماسك أموالهم عليهم غنى عن أن يدخلوا على أهل النوى من المسلمين وكل هذا وجه عام النفع للمسلمين (قال الشافعي) أخبرني عمى محمد بن علي عن الثقة أحسبه محمد بن علي بن حسين أو غيره عن مولى لعثمان بن عفان رضى الله عنه قال بينما أنا مع عثمان في ماله بالعالية في يوم صائف إذ رأى رجلاً يسوق بكرين وعلى الأرض مثل الفراش من الحر فقال ما على هذا الوأقام بالدينه حتى يبرد ثم يروح ثم دنا الرجل فقال انظر من هذا فقلت أرى رجلاً مع ما برد أنه يسوق بكرين ثم دنا الرجل فقال انظر فنظرت فإذا عمر بن الخطاب فقلت هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فإذا له لفتح السموم فأعاد رأسه حتى حاذاه فقال ما أخرجك هذه الساعة فقال بكران من أهل الصدقة تخلفوا وقد مضى بابل الصدقة فأردت أن ألحقهما بالحبي وخشيت أن يضيعا فبأسألتني الله عنهم فقال عثمان يا أمير المؤمنين هلم إلى الماء والظل ونكفيك فقال عد إلى ظلك فقلت عندنا من يكفيك فقال عد إلى ظلك فضى فقال عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فلينظر إلى هذا فعاد الينا فأتى نفسه (قال الشافعي) في حكاية قول عمر لعثمان في البكرين اللذين تخلفا وقول عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فلينظر إلى هذا (أخبرنا) مالك عن ابن شهاب يعني بما حكاه عن عمر وعثمان (قال الشافعي) وإن كان للخليفة مال يحمل عليه في سبيل الله من أهل وخيل فلا بأس أن يدخلها الحبي وإن كان له منها مال لنفسه فلا يدخلها الحبي فإنه إن يفعل ظلم لأنه منع منه وأدخل لنفسه وهو من أهل القوة (قال الشافعي) وهكذا من كان له مال يحمل عليه في سبيل الله دون الخليفة قال ومن سأل الوالى أن يقطعه في الحبي موضعاً يعرفه فإن كان حبي النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن الامنعه أباه وإن عمر أبطل عمارته وكان يكن عمر فيما ليس له أن يعرفه وإن كان حبي أحدث بعده فكان يرى الحبي حقاً كان له منعه ذلك وإن أراد العماره كان له منعه العماره وإن سبق فعمر لم يكن إلى أن تبطل عمارته

صلى الله عليه وسلم جعل النكاح بغير ولي باطلاً وأوكان يجوز لها أن تزوج بكراً وأبوها غائب دون أخوتها أو السلطان (قال المزني رحمه الله) معنى تأويله فيماروت مائشة عندي غلط وذلك أنه لا يجوز عنده انكاح المرأة ووكيلها مثلها فكيف يعقل بأن توكل وهى عنده لا يجوز انكاحها ولو قال أنه أمر من ينفذ رأى عائشة فأمرته فأنكح خرج كلامه صحيحاً لأن التوكيل للأب حينئذ والطاعة لعائشة فيصح وجه الخبر على تأويله الذى يجوز عندي لأن الوكيل وكيل لعائشة رضى الله عنها ولكنه وكيل له فهذا تأويله

(الكلام الذى ينعقد به النكاح والخطبة قبل العقد من الجامع من كتاب التعريض بالخطبة ومن كتاب ما يحرم الجمع بينه)

(قال الشافعي) رحمه الله أسمى الله تبارك وتعالى النكاح في كتابه باسمين النكاح

طلبه سوى الخطبة
جدا لله تعالى والثناء
عليه والصلاة على رسوله
عليه الصلاة والسلام
والوصية بتقوى الله ثم
يخطب وأحب للسولي
أن يفعل مثل ذلك وأن
يقول ما قال ابن عمر
أنكحت على ما أمر الله
به من أسأله بمعروف
أو تسريح بأحسان

ما يحل من الخرائر
ولا يتسرى العبد وغير
ذلك من الجامع من
كتاب النكاح وكتاب ابن
أبي ليلى والرجل يقتل
أمته وله ازوج

(قال الشافعي) انتهى
الله تعالى بالخرائير إلى
أربع تحريرات لا يجمع
أحد غير النبي صلى الله
عليه وسلم بين أكثر من
أربع ولا ية تدل على
أنها على الأحرار بقوله
تعالى أو مملكت
أعانتكم ومالك اليمين
لا يكون إلا لأحرار
الذين يملك المال
والعبد لا يملك المال
(قال) فإذا فارق الأربع
نلانا نلنا تزوج مكانهن
في عدهن لأن الله تعالى

(١) قوله دلالة أن لمن
سأله الاقطاع كذا بالاصول
التي عندنا وتأمل كتبه
معجمه (٢) قوله لمن
يحتاج إلى الحي المح كذا
بالاصول ولعل الصواب
فليس لمن يحتاج إلى
وحرره اه معجمه

صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس الدور فقال حتى من بنى زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة تكب عنا ابن
أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابتعني الله إذا ان الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم
حقه (قال الشافعي) في هذا الحديث دلائل منها أن حقا على الوالي الاقطاع من سأله القطيع من المسلمين
لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه دلالة أن (١) لمن
سأله الاقطاع أن يؤخذ للضعيف فيهم حقه وغيره ودلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الناس بالمدينة
وذلك بين ظهراني عماره الانصار من المنازل والنخل فلم يكن لهم بالعامر منع غير العامر ولو كان لهم لم يقطعه
الناس وفي هذا دلالة على أن ما فارب العامر وكان بين ظهرانيه وما لم يقارب من الموات سواء في أنه لا مالك
له فعلى السلطان اقطاعه من سأله من المسلمين (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضا وأن عمر بن الخطاب أقطع العقيق أجمع وقال أين
المستقطعون قال الشافعي والعقيق قريب من المدينة وقوله أين المستقطعون نقطعهم وانما أقطع رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم عمر ومن أقطع ما لا يملكه أحد يعرف من الموات وفي قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أحيماواتنا فهو له دليل على أن من أحيماواتنا كان له كما يكون له ان أقطعه واتباعه في أن يملك من أحيما
الموات ما أحيما كاتباع أمره في أن يقطع الموات من يحميه لافرق بينهما ولا يجوز أن يقطع الموات من يحميه
ولا مالك له وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيماواتنا فهو له فقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم
عامته لمن أحيماوات في أحيماوات رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيماواته في الجملة أثبت من
عطية من بعده في النص والجملة وقد روي عن عمر مثل هذا المعنى لا يخالفه

(باب الركا ز يوحى في بلاد المسلمين)

(قال الشافعي) رحمه الله الركا ز دفن الجاهلية أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن
ابن عباس عن الصعب بن جثامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حي الا لله ورسوله (قال الشافعي)
فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي الا لله ورسوله لم يكن لاحد أن ينزل بلادا غير معجور فيمنع منه
شيئا رعاه دون غيره وذلك أن البلاد لله عز وجل لا مالك لها من الآدميين وانما سيطر الله الآدميين على منع
مالهم خاصة لا يمنع ما ليس لأحد بعينه وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي الا لله ورسوله أن لا حي
الا حي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاح المسلمين الذين هم شركاء في بلاد الله ليس أنه حي لنفسه دونهم
ولو لا الامر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحكموا من الارض شيئا لمن يحتاج إلى الحي من المسلمين
وليس لهم أن يحكموا شيئا لانفسهم دون غيرهم (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم
عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه استعمل مولى له يقال له هني على الحي (قال الشافعي) وقول عمر
انهم ليرون أنى قد ظلمتهم يقول يذهب رأيهم أنى جيت بلادا غير معجورة لنعم الصدقة ولنعم الفى وأمرت
بإدخال أهل الحاجة إلى دون أهل القوة على الرعى في غير الحي إلى أنى قد ظلمتهم (قال الشافعي) ولم
يظلمهم عمر رضى الله عنه وان رأوا ذلك بل حي على معنى ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل
الحاجة دون أهل الغنى وجعل الحي حوزا لهم خالصا كما يكون ما عمر الرجل له خالصا دون غيره وقد كان
مبا حاقبل عمارته فكذلك الحي لمن حي له من أهل الحاجة وقد كان مبا حاقبل يحمي قال وبيان ذلك
في قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه لولا المال الذى أحل عليه في سبيل الله ما جيت على المسلمين من بلادهم
شبرا أنه لم يحكم إلا ما يحكم عليه (٢) لمن يحتاج إلى الحي من المسلمين أن يحكموا ورأى ادخال الضعيف
محقاله دون القوى فكل ما لم يعمر من الارض فلا يحال بينه وبين المسلمين أن ينزلوا ويرعوا فيه حيث شأوا
الا ما حي الوالى لمصلحة عوام المسلمين فجعله لما يحكم عليه في سبيل الله من نعم الجزية وما يفضل من نعم

الصدقة في عدة لمن يحتاج اليه من أغنياء وما يصير اليه من ضوال المسلمين وما شية أهل الضعف دون أهل القوة (قال الشافعي) وكل هذا عام المنفعة بوجوده لان من حل في سبيل الله فذلك الجماعة المسلمين ومن أرسله أن يعطى من ما شية الصدقة فذلك الجماعة ضعفاء المسلمين وكذلك من ضعف من المسلمين فرعيت له ما شية فذلك الجماعة ضعفاء المسلمين وأمر عمر رضي الله عنه أن لا يدخل نعم ابن عفان وابن عوف لقوتها في أموالها وانهم - الرعلكت ما شيتهم لم يكونا ممن يصير كلا على المسلمين فكذلك يصنع بمن له غنى غير الماشية

(الاحباس)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال جميع ما يعطى الناس من أموالهم ثلاثة وجوه ثم ينسب كل وجه منها والعطايا منها في الحياة وجهان وبعد الوفاة واحد فالوجهان من العطايا في الحياة مقترقان الأصل والفرع فأما ما يتم بكلام المعطى والاخر يتم بأمر من بكلام المعطى وقبض المعطى أو قبض من يكون قبضه له قبضا (قال الشافعي) والعطايا التي يتم بكلام المعطى دون أن يقبضها المعطى ما كان اذا خرج به لكلام من المعطى له جائزا على ما أعطى لم يكن للمعطى أن يملك ما خرج منه فيه الكلام بوجه أبدا وهذه العطية الصدقات المحرمات الموقوفات على قوم بأعيانهم أو قوم موصوفين وما كان في معنى هذه العطايا ما سبل محبوسا على قوم موصوفين وان لم يسم ذلك محسرا فمفهوم محرم بما سم الحبس (قال الشافعي) فاذا أشهد الرجل على نفسه بعطية من هذه فهي جائز لمن أعطاها قبضها أو لم يقبضها ومتى قام عليه أخذها من يدي معطيها وليس لمعطيها حبسها عنه على حال بل يجبر على دفعها إليه وان استهلك منها شيئا بعدئذها به أعطائها ضمن ما استهلك كما يضمنه أجنبي لو استهلكه لاند اذا خرج من ملكه فهو والا جني فيما استهلك منه سواء ولومات من جعلت هذه الصدقة عليه قبل قبضها وقد أغلت غلة أخذ وارثه حصته من غلها لان الميت قد كان مالكا لما أعطى وان لم يقبضه كما يكون له غلة أرض لو غصها أو كانت وديعة في يدي غيره فجعلها ثم أقر بها وان لم يكن قبض ذلك ولومات المنتصديق بها قبل أن يقبضها من تصدق بها عليه لم يكن لوارثه منها شيء وكانت لمن تصدق بها عليه ولا يجوز أن يقال ترجع موروثه والموروث انما يورث ما كان له ملكا لميت فاذا لم يكن للمتصدق الميت أن يملك شيئا في حياته ولا بحال أبدا لم يجز أن يملك الوارث عنه بعد وفاته ما لم يكن له أن يملك في حياته بحال أبدا قال وفي هذا المعنى العتق اذا تكلم الرجل بعتق من يجوز له عتقه ثم العتق ولم يخرج الى أن يقبله المعتق ولم يكن للعتق ملكه ولا غيره ملك رقي يكون له فيه بيع ولا هبة ولا ميراث بحال والوجه الثاني من العطايا في الحياة ما أخرجه المالك من يده ملكا ما لا غيره بهبه أو يبيعه ويورث عنه وهذا من العطايا يحل لمن أخرجه من يديه أن يملكه بوجوه وذلك أن يرث من أعطاه أو يرده عليه المعطى العطية أو يهبها له أو يبيعه إياها وهذا مثل النخل والهبة والصدقة غير المحرمة ولا التي في معناها بالنسب وغيره وهذه العطية تتم بأمر من اشهاد من أعطاه أو قبضها بأمر من أعطاها والمحرمة والمسئلة تجوز بلا قبض قيل تقليد الهدى وأشعاره وساقه وإيجابه بغير تقليد يكون على مالكة بلاغه البيت ونحوه والصدقة فيه بما صنع منه ولم يقبضه من جعل له وليس كذلك ما تصدق به بغير حبس مما لا يتم الا قبض من أعطى نفسه أو قبض غيره ممن قبضه له قبض وهذا الوجه من العطايا المعطية أن يمنعه من أعطاه إياه ما لم يقبضه ومتى رجع في عطيته قبل قبض من أعطاه فذلك له وان مات المعطى قبل قبض العطية فالمعطى بالخيار أن يحب أن يعطيها ورثته عطاء مبتدأ لا عطاء مورثا عن المعطى لان المعطى لم يملكها فعل وذلك أحب الى له وان شاء حبسها عنهم وان مات المعطى قبل قبضها المعطى فهي لورثة المعطى لان ملكها لم يتم للمعطى قال والعطية بعد الموت هي الوصية لمن أوصى له في حياته فقال اذا مت فلفلان كذا

أحل لمن لا امرأته أربعوا وقال بعض الناس لا ينكح أربعاً حتى تنقضي عدة الأربع لاني لا أجز أن يجتمع ماؤه في خمس أو في أربعين (قلت) فانت ترعهم لو خلا من ولم يصبن أن عليهن العدة فلم يجتمع فيهن ماؤه فأباح له النكاح وقد فرق الله تعالى بين حكم الرجل والمرأة فجعل اليه الطلاق وعليها العدة فجعلته بعتد معهما ناقض في العدة (قال) وأين قلت اذ جعلت عليه العدة كما جعلتها عليها أفيجتب ما تجتب المعتدة من الطيب والخروج من المنزل قال لا قلت فلا جعلته في العدة بعناها ولا فرق بما فرق الله تعالى به بينه وبينها وقد جعلهن الله منه أبعد من الاجنبيات لانهن لا يحلان له الا بعد نكاح زوج وطلاقة أو موته وعدة تكون بعده والاجنبيات يحلن له من ساعته قال ولو قتل المولى أمته أو قتلت نفسها فلا مهر لها وان باعها حيث لا يقدر عليها فلا مهر لها حتى يدفعها

اليه وان طلب أن يمتها
معه بيتا لم يكن ذلك
على السيد (قال)
ولو وطئ رجل جارية
ابنه فأولادها كان عليه
مهرها وقيمته (قال
الزني) قياس قوله أن
لا تكون ملكا لابيه
ولا أم ولد بذلك وقد أجاز
أن يزوجه أمته
فيولدها فإذا لم تكن له
بان يولدها من حلال أم
ولد بقيمة فكيف بوطئ
حرام وليس بشريك فيها
فيكون في معنى من
أعتق شركاه في أمة وهو
لا يجعلها أم ولد للشريك
إذا أحبلها وهو معسر
وهذا من ذلك أبعد
(قال) وان لم يجعلها
فعليه عقرها وحرمت
على الابن ولا قيمة له بان
حرمت عليه وقد ترضع
امرأة الرجل بلبنه
جاريته الصغيرة فتحرم
عليه ولا قيمة له (قال
الشافعي) وقال الله
تعالى والذين هم
لفروجهم حافظون
الآية وفي ذلك دليل
أن الله تبارك وتعالى
أراد الاحرار لان العبيد
لا يملكون وقال عليه
الصلاة والسلام من
باع عبدا وله مال فإله

فله أن يرجع في الوصية ما لم يمت فإذا مات ملك أهل الوصايا ووصاياهم بلا قبض كان من المعطى ولا بعده
وليس للورثة أن يمنعه الموصى لهم وهو لهم ملكا تاما قال وأصل ما ذهبنا إليه أن هذا موجود في السنة
والأثر وأوفيهما ففرقنا بينه اتباعا وقياسا

(الخلاف في الصدقات المحرمات)

(قال الشافعي) رحمه الله خالفنا بعض الناس في الصدقات المحرمات وقال من تصدق بصدقة محرمة وسبيلها
فالصدقة باطل وهي ملك للتصدق في حياته ولو ارثه بعد موته قبضها من تصدق بها عليه أو لم يقبضها وقال لي
بعض من يحفظ قول قائل هذا ان اردنا الصدقات الموقوفات بأموال قتلها وما هي فقال قال شريح جاء محمد
صلى الله عليه وسلم باطلاق الحبس فقلت له وتعرف الحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها قال
لا أعرف حبسا الا الجبر بالتحريم فهل تعرف شيئا يقع عليه اسم الحبس غيرها (قال الشافعي) فقلت له
أعرف الحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها وهي غير ما ذهبت اليه وهي بينة في كتاب الله عز
وجل قال اذكروا قلت قال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام فهذه الحبس
التي كان أهل الجاهلية يحبسونها فأبطل الله شروطهم فيها وأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بابطال الله
أيها وهي أن الرجل كان يقول اذا نتج خل ابله ثم ألقي فأنج منه هو حام أي قد حي ظهره فيحرم ركوبه
ويجعل ذلك شبيها بالعتق له ويقول في البحيرة والوصيلة على معنى يوافق بعض هذا ويقول لعبدته أنت حر
سائبة لا يكون لي ولأولاد ولا على عتقك قال فهل قيل في السائبة غير هذا فقلت نعم قيل انه أيضا في البهائم
قد سبنتك (قال الشافعي) فلما كان العتق لا يقع على البهائم رد رسول الله صلى الله عليه وسلم ملك البحيرة
والوصيلة والحام الى مالكه وأثبت العتق وجعل الولاء لمن أعتق السائبة وحكم له بمثل حكم النسب ولم يحبس
أهل الجاهلية علمته دارا ولا أرضا تبرر بحبسها وانما حبس أهل الاسلام (قال الشافعي) فالصدقات يلزمها
اسم الحبس وليس لك أن تخرج مما لم يسمه اسم الحبس شيئا الا تخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على
ما قلت وقلت أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر بن حفص العمري عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن
الخطاب ملك مائة سهم من خير ما اشتراها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت ما لالم
أصبت مثله قط وقد أردت أن أتقرب به الى الله عز وجل فقال حبس الاصل وسبيل الثمرة (قال الشافعي)
وأخبرني عمر بن حبيب القاضي عن عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب قال يا رسول الله
اني أصبت ما لالم من خير لم أصب ما لا قط أعجب الى أو أعظم عندي منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
شئت حبست أصله وسبيل ثمره فتصدق به عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثم حكى صدقته به قال الشافعي
فقال ان كان هذا ثابتا فلا يجوز الا أن يكون الحبس التي أطلق غير الحبس التي أمر بحبسها قلت هذا عندنا
وعندك ثابت وعندنا أكثر من هذا وان كانت الحجة تقوم عندنا وعندك بأقل منه قال فكيف أجزت
الصدقات المحرمات وان لم يقبضها من تصدق بها عليه فقلت اتباعا وقياسا فقال وما الاتباع فقلت له
لما أل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماله فأمره أن يحبس أصل ماله ويسبيل ثمره ذلك على اجازة
الحبس وعلى أن عمر كان يلبس حبس صدقته ويسبيل ثمرها بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لا يليها غيره قال
فقال أفيمكن قول النبي صلى الله عليه وسلم حبس أصلها ويسبيل ثمرها اشتراط ذلك قلت نعم والمعنى الاول
أظهرهما وعليه من الخبر دلالة أخرى قال وما هي قلت اذا كان عمر لا يعرف وجه الحبس أفيعلمه حبس
الاصل وسبيل الثمر ويدع أن يعلمه أن يخرجها من يديه الى من يليها عليه ولن يحبسها عليه لانها لو كانت
لا تتم الا بان يخرجها الحبس من يديه الى من يليها دونه كان هذا أولى أن يعمله لان الحبس لا يتم الا به ولكنه
علمه ما يتبره ولم يكن في اخراجها من يديه شيء يزديها ولا في امساكها يليها شيء ينقص صدقته ولم يزل

للبائع إلا أن يشترطه
المبتاع فدل الكتاب
والسنة أن العبد لا يترك
مالا بحال وإنما يضاف
إليه ماله كما يضاف إلى
الفرس سرجه وإلى
الراعي غنمه (فإن قيل)
فقد روى عن ابن عمر
رضي الله عنه أن العبد
يتسرى (قيل) وقد
روى خلافه قال ابن
عمر رضي الله عنهما
لا يبطأ الرجل الأوليدة
إن شاء باعها وإن شاء
وهبها وإن شاء صنع بها
ما شاء قال ولا يحل أن
يتسرى العبد ولا من لم
تكمل فيه الحرية
يحال ولا يفسخ نكاح
حامل من زنا وأحب
أن تمسك حتى تضع
وقال رجل للنبي صلى
الله عليه وسلم إن
امرأتى لا ترد يد لامس
قال طلقها قال إني
أحبها قال فأمسكها
وضرب عمر بن الخطاب
رضي الله عنه رجلا
وامرأة في زنا وحرص
أن يجمع بينهما فأبى
الغلام

(نكاح العبد وطلاقه
من الجامع من كتاب
تقديم وكتاب جديد
وكتاب التعريض)

عمر بن الخطاب المتصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يلي فيما بلغنا صدقته حتى قبضه الله تبارك
وتعالى ولم يرزل على بن أبي طالب رضي الله عنه يلي صدقته يبيع حتى لقي الله عز وجل ولم يرزل فاطمة عليها
السلام تلي صدقتها حتى لقيت الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) أخبرنا بذلك أهل العلم من ولد فاطمة وعلى
وعمر ومواليهم ولقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والأنصار لقد حكى لي عدد كثير من
أولادهم وأخبرهم أنهم لم يرزوا يولون صدقاتهم حتى سألوا به نقل ذلك العامة منهم عن العامة لا يختلفون فيه وأن
أكثر ما عندنا بالمدنية ومكة من الصدقات لكم وصفت لم يرزل يتصدق بها المسلمون من السلف يولونها حتى ما و
وان نقل الحديث فيها كانت كف وان كنا قد ذكرنا بعضه قبل هذا فإذا كنا إنما أجزنا بالصدقات وفيها العلل
أنى أبطلها صاحبك بها من قول شريح جاء محمد باطلاق الحبس بأنه لا يجوز أن يكون مال مملوك كأنهم يخرجوه
ماله من ملكه إلى غير مالك له كله إلا بالسنة واتباع الأئمة فكيف اتبعناهم في إجازتها وإجازتها أكثر
وتترك اتباعهم في أن يجوزها كما حاروها ولم يولوها أحد افتال فما الحجة فيه من القياس قلت له لما أجاز
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحبس الأصل أصل المال وتسبل الثمرة دل ذلك على أنه أجاز أن يخرج
مالك المال من ملكه بالشرط إلى أن يصير المال محبوسا لا يكون لمالكه يبعه ولا أن يرجع إليه بحال كما
لا يكون لمن سبل ثمره عليه بيع الأصل ولا ميراثه فكان هذا مالا لا يخالف كل مال سواء لأن كل مال سواء
يخرج من ملكه إلى مالك فالملك يبعه وهبته ويجوز للمالك الذي أخرجه من ملكه أن يملكه بعد خروجه
من يديه يبيع وهبته وميراثه وغير ذلك من وجوه الملك ويجمع المال المحبوس الموقوف العتق الذي أخرجه
مالكه من ماله بشئ جعله الله إلى غير ملك نفسه ولكن ملكه منفعة نفسه بلامك لرقبته كمالك
الحبس من جعل منفعة المال له بغير ملك منه لرقبة المال وكان باخراجه الملك من يديه محررا على نفسه أن يملك
المال بوجه أبدا كما كان محررا أن يملك العبد بشئ أبدا فاجبة ما في معنيين وإن كان العبد مفارقة في أنه لا يملك
منفعة نفسه غير نفسه كمالك منفعة المال مالك وذلك أن المال لا يكون مالا كما انما يملك إلا دميون فلو قال
قائل لما له أنت حر لم يكن حرا ولو قال أنت موقوف لم يكن موقوفا لأنه لم يملك منفعة أحداه وهو إذا قال
لعبده أنت حر فقد ملكه منفعة نفسه فقال قد قال فيها فقهاء المكيين وحكامهم قديما وحديثا وقد علمنا
أهمهم يقولون قولك وأبو يوسف حين أجاز الصدقات قال قولك في أمها تجوز وإن وليها صاحبها حتى يموت
واحتج فيها بأنه انما أجازها ابتاعا وأن المتصدقين هم من السلف ولو احتج ما تولى لكنا قد ذهبنا فيها وبعض
البصريين إلى أن الرجل إن لم يخرجها من ملكه إلى من يملكه أدونه في حياته لمن تصدق بها عليه كانت
منتقضة وأرلها منزلة الهبات واتباع بعض المدنيين فيها واختلفنا في الهبات (قال الشافعي) فقلت
له قد حفظنا عن سلفنا ما وصفت وما أعرف عن أحد من التابعين أنه أبطل صدقة بأن لم يدفعها للمتصدق بها
إلى وال في حياته وما هذا الا شئ أحدثه منهم من لا يكون قوله حجة على أحد وما أدري لعله سمع قولكم
أقول بعض البصريين فيه فاتبعه فقال وأنا أقومهم هذا القول عليك قلت له هذا أقول بخلافه فكيف
تقوم به قال أقومهم لمن قاله من أصحابنا وأصحابك فأقول إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه نحل عائشة
جدا عشرين وسقا فرض قبل تقبضه فقال لها لو كنت خرنيتيه وقبضتني كان لك وإنما هو اليوم مال
الوارث وإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما بال رجال ينحلون أبناءهم نحلهم نحلهم فكان مات
أحداهم قال مال أبي نخلتني وإن مات ابنه قال مالي ويدي لا نحلته إلا نحلته يجوزها الولد دون الوالد حتى
يكون إن مات أحق بها وأنه سكي إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه قول عمر فرأى أن الوالد يجوز لولده
مادا مواصفا فأقول إن الصدقات الموقوفات قياسا على هذا ولا أزعم ما زعمت من أنها مفترقة فقلت له
أفرأيت لو اجتمعت هي والصدقات في معنى واختلفنا في معنيين أو أكثر الجمع بينهما أولى وتأويل أو التفريق
قال بل التفريق فقلت له أفرأيت الهبات كلها وانحل والعطايا سوى الوقف لو تمت لمن أعطيها ثم ردها على

الذي أعطاهما أول يسبيلهما منه أو رجعت إليه بغير ثأ أو شراء أو غير ذلك من وجوه المالك أن يحل له أن يملكها قال
نعم قلت ولو تمت لمن أعطيهما حل له بيعها وهبتها قال نعم قلت أفقبح الوقف إذا تم لمن وقف له يرجع إلى مالكه
أبواب وجه من الوجوه أو يملكه من وقف عليه ملكا يكون له فيه بيعه وهبته وأن يكون موروثا عنه قال لا
قلت والوقوف خارجة من ملك مالكها بكل حال ومملوكة المصلحة لمن وقفت عليه غير مملوكة الأصل قال نعم
قلت أفترى العطايا تشبه الوقوف في معنى واحد من معانيها قال في أنها لا تجوز إلا مقبوضة قلت كذلك
قلت أنت فأراك جعلت قولك أصلا قال قسته على ما ذكرت وإن خالف بعض أحكامه قلت فكيف يجوز
أن يقاس الشيء بخلافه وهي مخالفة ما ذكرت من العطايا غيرها أو رأيت لو قال لك قائل أراك تسلك
بالعطايا كلها ملكا واحدا فأزعم أن الرجل إذا أوجب الهدى على نفسه بكلام أو ساقه أو قلده أو أشعره
كان له أن يبيعه ويهبه ويرجع لأنه لمساكين الحرم ولم يقبضوا له ذلك قال لا قلت وأنت تقول لو دفع رجل إلى
وال ما لا يحل به في سبيل الله أو يتصدق به متطوعا لم يكن له أن يخرج به من يدي الوالي بل يدفعه قال نعم قال
ما العطايا بأوجه واحد قلت فعمدت إلى ما دلت عليه السنة وجاءت الآثار بأجازته من الصدقات المحرمات فجعلته
قياسا على ما يخالفه وامتنعت من أن تقيس عليه ما هو أقرب منه مما الأصل فيه تفرق بينه وبينه قال
وقلت له لو قال لك قائل أنا أزعم أن الوصية لا تجوز إلا مقبوضة قال وكيف تكون الوصية مقبوضة قلت
بأن يدفعها الموصى إلى الموصى له ويجعلها له بعد موته فإن مات جازت وإن لم يدفعها لم تجز كما اعتق رجل
مما نيله فانزلها النبي صلى الله عليه وسلم وصية وكلهم في المرض فيكون وصية قال ليس ذلك له قلت
فإن قال لك ولم قال أقول لأن الوصايا بخلافه للعطايا في الصحة قلت فإذا كرم من قال لك يجوز بغير ما وصفنا
من السلف قال ما أحفظه عن السلف وما أعلم فيه اختلافا قلنا فإن لك أن المسلمين فرقوا بين العطايا قال
ما وجدوا به من التفريق بينهم ما قلت والوصايا بالعطايا أشبه من الوقف بالعطايا فإن للموصى أن يرجع
في وصية بعد الشهاد عليها ويرجع في ماله إن مات من أوصى له بها أو ردّها فكيف باينت بين العطايا
والوصايا سواء وامتنعت من المباعدة بين الوقف والعطايا سواء وأنت تفرق بين العطايا سواء فرقنا بينا فتقول
في العمري هي لصاحبها لا ترجع إلى الذي أعطاه ولا تقول هذا في العارية ولا العطية غير العمري قال بالسنة
قلت وإذا جاءت السنة اتبعها قال فذلك يلزمي قلت فقد وصفت لك في الوقف السنة والخبر العام عن
الحجابه ولم يتبعه وقلت له رأيت النخل والهبة والعطايا غير الوقف ألصاحبها أن يرجع فيها ما لم يقبضها من
جعلها له قال نعم قلت فمن تقويت به فمن قال قولك من أصحابنا يقول لا يرجع فيها وإن مات قبل يقبضها
من أعطيهما رجعت ميراثا يكون ذلك في الوقف فيسوي بين قوليه قال فهذا قول لا يستقيم ولا يجوز فيه إلا
واحد من قولين إما أن يكون كما قلت إذا تكلم بالوقف أو العطية تمت لمن جعلها له وجبر على إعطائها إياه وإما
أن يكون لا يتم إلا بالقبض مع العطايا فيكون له أن يرجع ما لم يتم قبض من أعطيهما ولا يجوز أبدا أن يكون
له حسبها إذا تكلم بالعطائها ولا يكون لوارثه ملكها عنه إذا لم يرجع في حياته إلى ملكه لم يرجع في وفاته إلى
ملكه فتكون موروثه عنه وهذا قول محال وكل ما وهبت لك في الرجوع فيه ما لم تقبضه أو يقبض لك وهذا
مثل أن أقول قد بعثت عبدي بألف فان قلت قد رجعت قبل تخارأ أخذه كان لي الرجوع وكل أمر لا يتم إلا
بأمرين لم يجز أن يملك واحد فقلت هذا كما قلت إن شاء الله ولكن رأيتك ذهبت إلى رد الصدقات قال
ما عندي فيها أكثر مما وصفت فيل لك فيها حجة غير ما ذكرت مما زملك به عندنا أثبات الصدقات قال ما عندي
فيها أكثر مما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله قلت فقبضنا وصفت أن صدقات المهاجرين والأنصار بالمدينة
معرفة قائمة وقد دورت المهاجرين والأنصار النساء الغرائب والأولاد وذوو الدين والأهلال لا موالهم والحاجة
إلى بيعه فتعطيهم الأحكام في كل دهر إلى اليوم فكيف أنكرت إجازته مع عموم العلم وأنت تقول لو أخرج رجل

(قال الشافعي) رحمه
الله وينكح العبدان
واحتج في ذلك بعمر بن
الخطاب وعلي بن أبي
طالب رضي الله عنهما
وقال عمر يطلق
تطبيقين وتعتد الأمة
حيضتين والتي لا تحيض
شهرين أو شهرًا ونصفا
وقال ابن عمر إذا طلق
العبد امرأته اثنتين
حرمت عليه حتى تنكح
زوجا غيره وعدة الحرة
ثلاث حيض والأمة
حيضتان وسأل نافع
عثمان وزيد أفقال
طلقت امرأة لي حرة
تطبيقين فقالا حرمت
عليك حرمت عليك
(قال الشافعي) وبهذا
كله أقول وإن تزوج
عبد بغير إذن سيده
فالنكاح فاسد وعليه
مهر مثلها إذا عتق فإن
أذن له فنكح نكاحا
فاسدا ففيها قولان
أحدهما أنه كاذنه له
بالتجارة فيعطى من مال
أن كان له والا فحق عتق
والآخر كالضمان عنه
فيأزمه أن يبيعه فيه
الأن يفديه

(باب ما يحرم وما يحل
من نكاح الحر أو من
الأماء والجمع بينهما وغير

ذلك من الجناح من
كتاب ما يجرم الجمع بينه
ومن النكاح التسليم
ومن الاملاء ومن
الرضاع

(قال الشافعي) رحمه
الله أسئل ما يجرم به
النساء ضربان أحدهما
بأنساب والآخر بأسباب
من حدث نكاح أو رضاع
وما حرم من النسب حرم
من الرضاع وحرم الله
تعالى الجمع بين الاختين
ونهى رسول الله صلى
عليه وسلم أن تنكح المرأة
على عمتها أو خالتها ونهى
عمر رضي الله عنه عن
الام وابنتها من ملاء
البين وقال ابن عمر
وحدث أن عمر كان في ذلك
أشد مما هو ونهت عن
ذلك عائشة وقال عثمان
في جمع الاختين أما أنا
فلا أحب أن أصنع
ذلك فقال رجل من
أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم لو كان الحى من
الامرئى ثم وجدت
رجلا يفعل ذلك لجلعته
نكالا قال الزهري
أراد علي بن أبي طالب
(قال الشافعي) فإذا
تزوج امرأته ثم تزوج عليها
أختها أو عمتها أو خالتها
وان بعدت فنكاحها

يتضمن داره فيناه سجدوا واذن فيه لمن صلى ولم يتكلم وقفته كان وقفا للمسلمين ولم يكن له أن يعود في ملكه إذا
أذن للمسلمين فيه وفي قولك هذا أئد لم يتخرب من ملكه ولو كان الله في انحصار انحصار من ملكه كتاب انحصار
الى غير ذلك بعينه فكان مثل الخبيس انزل من اطلاقها الحديث ثم رجع فعدت الى ما جاءت به السنة من
الوقف في الاموال والورود وما أخرجه مالك من ملك نفسه فأبطلته بعله وأجزت المسجد بلا خبر من أحد
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جازت التصديق فأخرجت من ملك صاحبها ولم يتخرب
صاحبها من ملكه انما يخرج به كلام وأنت تعيب على المدين أن يقضوا بتميزه عشرة وعشرين سنة إذا
ماز الرجل الدار والمخوز عليه حائرا يبينها ويهدمها ويبيع المنازل لا يكافه فيها وقلت الصمت
والخوز لا يبطل الحق انما يبطله القول وتجعل اذن صاحب المسجد وهو لم ينطق بوقفه وقدا فتركن عليه
وتعيب ما هو أقوى في الجنة من قول المدينين في الحيازة من قولك في المسجد تقول هذا وخور كان وقلت
له أرايت لو أذن في داره للعاج أن ينزلها سنة أو سنتين أن تكون صدقة عليهم قال لا زله منهم متى شاء
من النزول فيها قلت فكيف لم تقل هذا في المسجد يخرج من الدار ولا يتكلم بوقفه فقال ان صاحبنا
قد عابا قول صاحبهم وصار الى قولكم في اجازة الصدقات فقلت له ما زاد قولنا قوة ونزوعهما اليه ولا ضعفا
بفراقهما حين نارقاه ولهما بالرجوع اليه أسعد وما علمتهما أفاد احين رجعا اليه علما كانا يجعلانه قال
ولكن قديصع عندهما الشيء بعد أن لم يصح فقلت الله أعلم كيف كان رجوعهما ومقامهما والرجوع بكل
حال خير لهما ان شاء الله وقلت له أيجوز لعالم أن يأتيته الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر
منصوص فيقول به وان عارضه معارض بخبر غير منصوص فيقول به ثم يأتي مثله فلا يقبله ويصرف أصلا
الى أصل قال لا قلت فقد فعلت وصرفت الصدقات الى النخل وهما مفترقان عندك وقلت له أيجوز أن
يأتيك الحديث عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقات بأمر يدل على أنهم تصدقوا بها
وولوها وهم لا يفعلون الا الجائر عندهم ثم يقولون في النخل عندهم انما تكون بأن تكون مقبوضات فتقول
اجعلوا الصدقات مثله قال لا قلت فقد فعلت قال فلو كان هذا ما أورا عندهم عرفه الجازيون فقلت
قد ذكرت لك بعض ما حضرنى من الاخبار على الدلالة عليه وأنه قول المكين ولا أعلم من متقدمي المدينين
أحد اقال بخلافه (قال الشافعي) ووصفت لك أن أهل هذه الصدقات من آل علي وغيرهم فذكر واما
وصفت من أن عليا رضى الله عنه ومن تصدق لم يزل يلى صدقته وصدقاتهم فيه جارية ثم ثبتت قائمة مشهورة
القسم والموضع الى اليوم وهذا أقوى من خبر الخاصة فقال فاتقول في الرجل يتصدق على ابنه أو ذى رحمه
أو أجنبي بصدقة غير محرمة ولا في سبيل المحرمة بالتسبيل أ يكون له ما لم يقبضها المتصدق عليه أن يرجع
فيها قلت نعم قال وسبيلها سبيل الهبات والنخل قلت نعم قال فابن هذا الى قلت معنى تصدقت عليك
متطوعا معني وهبت لك ونخلتك لانه انما هو شئ من مالى لم يلزمني أن أعطيك ولا غيرك أعطيتك متطوعا
وهو يقع عليه اسم صدقة ونخل وهبة وصلة وامتناع ومعروف وغير ذلك من أسماء العطايا وليس يحرم على
لو أعطيتك فردته على أن أملكه ولو مت أن أرثه كما يحرم على لو تصدقت عليك بصدقة محرمة أن أملكها
عندك بغيره أو غيره وقدرتها اسم صدقة بوجه أبدا قلت له نعم أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عبد الله بن زيد الانصاري ذكر الحديث (قال الشافعي) وأخبرنا
الثقة أوسمعت مروان بن معاوية عن عبد الله بن عطاء المديني عن ابن بريدة الاسلمي عن أبيه أن رجلا سأل
النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى تصدقت على أحمى بعبد وانها مات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
وجبت صدقة لك وهولك بغيرائك قال فلم جعلت ما تصدق به غير واجب عليه على أحد بعينه في معنى الهبات
تحل لمن لا تحل له الصدقة الواجبة فهل من دليل على ما وصفت قلت نعم أخبرني محمد بن علي بن شافع

قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسين عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت بماله على بني هاشم وبني المطلب وأن عليا رضي الله عنه تصدق عليهم وأدخل معهم غيرهم (قال الشافعي) وأخرج إلى وإلى المدينة صدقة على بني أبي طالب رضي الله عنه وأخبرني أنه أخذها من آل أبي رافع وأنها كانت عندهم فأمر بها فقُرئت على فاذأفها تصدق بها على رضي الله عنه على بني هاشم وبني المطلب وسمى معهم غيرهم قال وبني هاشم وبني المطلب تحرم عليهم الصدقة المفروضة ولم يسم على ولا فاطمة منهم غنيا ولا فقيرا وفيهم غني (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم عن محمد بن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات كان يضعها الناس بين مكة والمدينة فقلت أوقيل له فقال إنما حرمت علينا الصدقة المفروضة (قال الشافعي) فقال أفتحيز أن يتصدق الرجل على الهاشمي والمطلبي والغني منهم ومن غيرهم متطوعا فقلت نعم استدلالا بما وصفت وأن الصدقة تطوعا إنما هي عطاء ولا بأس أن يعطي الغني تطوعا قال فهل تجده أنه يجوز أن يعطي الغني فقلت لا للسئلة من هذا موضع وما بأس أن يعطي الغني قال فاذكر فيه حجة قلت أخبرنا سفيان عن معمر بن الزهري عن أسائب ابن يزيد عن حبيب بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال استعطني قال فهل تحرم الصدقة تطوعا على أحد فقلت لا إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذها ولا يأخذ الهدية وقد يجوز تركها إياها على ما رفعه الله به وأباه من خلقه تحريمها ويجوز لغير ذلك لأن معنى الصدقات من العطايا هبة لا يراد ثوابها ومعنى الهدية يراد ثوابها قال أفتجد دليلا على قبوله الهدية فقلت نعم أخبرني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل فقرب إليه خبز وأدم من آدم البيت فقال ألم أربمة لحم فقالوا ذلك شيء تصدق به على بريرة فقال هو لها صدقة وهو لها هدية فقال ما الذي يجوز أن يكون صدقة محرمة قلت كل ما كان اليهود يسمونه بجحود ومن الأرضين والدور معمورها وغير معمورها والرقيق فقال أما الأرضون والدور فهي صدقات من مضى فكيف أجزت الرقيق وأصحابنا لا يجيزون الصدقة بالرقيق إلا أن يكونوا في الأرض المتصدق بها فقلت له تصدق السلف بالدور والنخل ولعل في النخل زرعاً أفريت أن قال قائل لا أجزر الصدقة بحمام ولا مقبرة لأنهما مخالفان للدور وأراضي النخل والزرع هل الحجة عليه إلا أن يقال إذا كان السلف تصدقوا بدور وأراضي نخل وزرع فكان ذلك إنما يعرف بالحدود وقد تغير وكذلك الحمام والمقبرة يعرفان بمحدودان تغيرا قال هذه حجة عليه قال فإذا كانوا يعرفون العبد بأعيانهم أتجددهم في معرفة اليهود بهم في معنى الأرضين والنخل أو أكثر بانهم إذا عرفوا بأعيانهم كانوا كارض تعرف حدودها قال إنهم لقريب مما وصفت قلت فكيف أبطلت الصدقة المحرمة فيهم قال قديمه لكونه يأبسون وتنقطع منفعتهم قلت فكل هذا يدخل الأرض والشجر قد تحترق الأرض بهذا الماء ويأتى عليها السيل فيذهب بها أو تنهدم الدار ويذهب بها السيل فما كانت قائمة فهي موقوفة ولا جناية لنا فيما أتى عليها من قضاء الله عز وجل قلت وكذلك العبد لا جناية لنا في ذهابه ولا تنقصه (قال الشافعي) وكل ما عرف بعينه وقطع عليه اليهود مثل الإبل والبقر والغنم أنه صدقة محرمة جازت الصدقة في الماشية قال وتم الصدقات المحرمات أن يتصدق بها مال الكها على قوم معروفين بأعيانهم وأنسابهم وصفاتهم ويجمع في ذلك أن يقول المتصدق بها تصدقت بداري هذه على قوم أو رجل معروف بعينه يوم تصدق بها وأوصفته أو نسبه حتى يكون إنما أخرجها من ملكه للمالك ملكه منفعتها يوم أخرجها أو يكون مع ذلك أن يقول صدقة لا تباع ولا توهب أو يقول لا تورث أو يقول غيره وورثة أو يقول صدقة محرمة أو يقول صدقة مؤبدة فإذا كان واحدا من هذا فقد حرمت الصدقة فلا تعود ميراثا أبدا وإن قال صدقة محرمة على من لم يكن بعد بعينه ولا نسبه ثم على بني فلان أو قال صدقة محرمة على من كان

مفسوخ دخل أولم يدخل ونكاح الأولى ثابت وتحل كل واحدة منهما على الانفراد وان نكحهما معا فالنكاح مفسوخ وان تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها لم تحل له أمها لأنها مبهمة وحلت له ابنتها لأنها من الراتب وان دخل بها لم تحل له أمها ولا ابنتها أبدا وان وطئ أمته لم تحل له أمها ولا ابنتها أبدا ولا أختها ولا غمها ولا خالتها حتى يحرمها فان وطئ أختها قبل ذلك اجتنب التي وطئ آخرها وأحببت أن يجتنب الأولى حتى يستبرأ الآخرة فإذا اجتمع النكاح وملاك اليمين في أختين أو أمة وعتما أو خالتها فالنكاح ثابت لا يفسخه ملك اليمين كان قبل أو بعد وحرم ملك اليمين لأن النكاح ثبت حقه وقاله وعليه ولو نكحهما معا انفسخ نكاحهما ولو اشتراهما معا ثبت ملكهما ولا ينكح أخت امرأته ويشتريها على امرأته ولا يملك امرأته غيره ويملك أمته غيره فهذا

من الفرق بينهما ولا
بأس أن يجمع الرجل
بين المرأة وزوجة أبيها
وبين امرأة الرجل وابنة
أمرأته إذا كانت من
غيرها لأنه لا نسب
بينهن

(ما جاء في الزنا لا يحرم
الخلال من الجامع ومن
اليين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله
الزنا لا يحرم الخلال
وقاله ابن عباس (قال
الشافعي) لأن الحرام
ضد الخلال فلا يقاس
شيء على ضده قال في
قائل يقول لو قبلت
أمرأته ابنة بشهوة
حرمت على زوجها أبدا
لم قلت لا يحرم الحرام
الخلال قلت من قبل
أن الله تعالى أنما حرم
أمهات نسائكم ونحوها
بالنكاح فلم يجز
أن يقاس الحرام
بالخلال فقال أجد
جاءوا وجاءت وجاءا
جاءت به وجاءا رجعت
به وأحداهما نعمة وجعله
الله نسبا وصهرا وأوجب

(١) قال السراج البلقيني
في نسخة مائنه
وترجم يعني الربيع
بعد ترجمة السائبة
عقب الخلاف في
استدور في غير طاعة
الله الخلاف في الحبس
الحاكم كتبه معصية

بعدى بعينه فالصدقة منقصة ولا يجوز أن يخرجها من ملكه إلا إلى مالك منقعة له فيها يوم يخرجها إليه وإذا
انقضت عادت في ملك صاحبها كما كانت قبل يتصدق بها ولو تصدق به داره صدقة محرمة على رجل بعينه
أزعم بأعيانهم ولم يسبلها على من بعدهم كانت محرمة أبدا فإذا انقضى الرجل المتصدق بها عليه أو القوم
المتصدق بها عليهم كانت هذه صدقة محرمة بحاله أبدا وردها على أقرب الناس بالرجل الذي تصدق
بها يوم ترجع الصدقة إنما يصير غير راجعة موروثه بواحد مما وصفنا أو ما كان في معناه وإنما فسخنا إذا
تصدق بها فكانت حين عقدت صدقة لا مالك لمنفعة لانه لا يجوز أن يخرج من مالك إلى غير مالك منفعة
لأنها لا تملك منفعة نفسها كمالك العبد منفعة نفسه بالعتق ولا يزول عنه الملك إلا إلى مالك المنفعة فيها فأما إذا
لم يقل في صدقته محرمة أو بعض ما قلنا مما هو في معنى تحريمها من شرط المتصدق فالصدقة كاليهيات تلك
باعتكابه الأموال غير المحرمات والكهري أو غيره من العطايا وسواء في الصدقات المحرمات يوم يتصدق بها
إلى مالك تلك منفعتها سبيل بعده أو لم يسبل أو فعت إليه أو إلى غير المتصدق أو لم تدفع كل ذلك يحرم بيعها بكل
حال وسواء في الصدقات كل ما جازت فيه الصدقات المحرمات من أرض ودار وغيرهما على ما شرط
المتصدق لمن تصدق بها عليه من منفعتها فإن شرط أن لبعضهم على بعض الأثرة بالانقضاء أو الزيادة من
المنفعة فذلك على ما شرطت فان شرطها عليهم باسمائهم وأنسابهم فسواء كانوا أغنياء أو فقراء فإن قال على
الأدوج منهم فالأدوج كانت على ما شرط لا بعدى بها شرطه وإن شرطها على جماعة رجال ونساء تخرج
النساء منها إذا تزوجن ويرجعن إليهن بالفرق وموت الأزواج كانت على ما شرط وكذلك إن شرط بأن
يخرج الرجال منها بالغين ويدخلوا صغارا أو يخرجوا أغنياء ويدخلوا فقراء أو يخرجوا غنياء عن البلد
الذي به الصدقة ويدخلوا حضورا كيفما شرط أن يكون ذلك كان إذا بقي لمنفعة مالك سوى من أخرجه منها

(١) الخلاف في الحبس وهي الصدقات الموقوفات

(قال الشافعي) رحمه الله وخالفنا بعض الناس في الصدقات الموقوفات فقال لا تجوز بحال قال وقال
شرح جاء محمد صلى الله عليه وسلم باطلاق الحبس قال وقال شرح لا حبس عن فرائض الله تعالى
(قال الشافعي) والحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها والله أعلم ما وصفنا من البحيرة
والوصيلة والحام والسائبة إن كانت من البهائم فإن قال قائل ما لعل على ما وصفت قبل ما لما جاء ليا حبس
دار على والدولافي سبيل الله ولا على مساكين وحبسهم كانت ما وصفنا من البحيرة والسائبة والوصيلة
والحام فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها والله أعلم وكان ينفق في كتاب الله عز وجل اطلاقها
فإن قال قائل فهو محتمل ما وصفت ويحتمل اطلاق كل حبس فيل من خبر يدل على أن هذا الحبس في الدور
والأموال خارجة من الحبس المطلقة قيل نعم أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال جاء عمر
إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت مالاً لم أصب مثله قط وقد أردت أن أتقرب به إلى الله
عز وجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس أصله وسبيل ثمرته (قال الشافعي) وحجة الذي أبطل
الصدقات الموقوفات أن شرحا قال لا حبس عن فرائض الله تعالى لا حجة فيها عندنا ولا عندنا لأنه يقول قول
شرح على الانفراد لا يكون حجة ولو كان حجة لم يكن في هذا حبس عن فرائض الله عز وجل فإن قال وكيف
قبل إنما أجزنا الصدقات الموقوفات إذا كان المتصدق بها صحيحا فارغة من المال فإن كان مريضا لم يجزها
الأمن الثلث إذا مات من مرضه ذلك وليس في واحد من الحالين حبس عن فرائض الله تعالى فإن قال
قائل وإذا حبسها صحيحا ثم مات لم تورث عنه قيل فهو أخرجها أو هو مال الجميع ماله يصنع فيه ما يشاء ويجوز له
أن يخرجها لا كثر من هذا عندنا وعندك أرايت لو وهبها لاجنبي أو باعها يا هذا فإياه لا يجوز أن قال نعم قيل
فإذا فعل ثم مات أتورث عنه فإن قال لا قيل فهذا أفرار من فرائض الله تعالى فإن قال لا لأنه أعطى وهو مالك

وقبل وقوع فرائض الله تعالى قيل وهكذا الصدقة تصدق بها حتى قبل وقوع فرائض الله تعالى وقولك
 لا حبس عن فرائض الله تعالى محال لانه فعليه قبل أن تكون فرائض الله في الميراث لان الفرائض انما
 تكون بعد موت المالك وفي المرض (قال الشافعي) وحجة الذي صار اليه من أبطال الصدقات أن قال
 انها في معنى البحيرة والوصيلة والحام لان سيدها أخرجهما من ملكه الى غير ملك قيل له قد أخرجهما الى
 مالك علك منفعتهما بأمر جوعله الله تعالى وسنه رسوله صلى الله عليه وسلم والبحيرة والوصيلة والحام لم يخرج
 رقبته ولا منفعته الى مالك فهم امتباينان فكيف تقيس أحدهما بالآخر (قال الشافعي) والذي يقول
 هذا القول يزعم أن الرجل اذا تصدق بمسجده جاز ذلك ولم يعد في ملكه وكان صدقة موقوفة على من صلى
 فيه فاذا قيل له فهل أخرجه الى مالك علك منه ما كان مالك علك قال لا ولكن ملك من صلى فيه الصلاة وجعله
 لله تبارك وتعالى فلو لم يكن عليه حجة بخلاف السنة الاما أجاز في المسجد مما ليس فيه سنة ورد من الدور
 والارضين وفي الارضين سنة كان محجوبا فان قال قائل أجزا الارضين والدور لان في الارضين سنة والدور
 مثلها لانهم أرضون تغل وأرد المساجد كان أولى أن يكون قوله مقبولا ممن رد الدور والارضين وأجاز
 المساجد ثم تجاوز في المساجد الى أن قال لو بنى رجل في داره مسجدا فأخرج له بابا وأذن الناس أن يصلوا فيه
 كان حبسا وقفا وهو لم يتكلم بوقفه ولا بحبسه وجعل اذنه بالصلاة كالكلاب بحبسه ووقفه (قال الشافعي)
 فعاب هذا القول عليه صاحبه واحتج عليه بما ذكرنا وكثر منه وقال هذا جهل صدقات المسلمين في القديم
 والحديث أشهر من أن يذكرني أن يجهلها عالم وأجازوا الصدقات المحرمات في الدور والارضين على ما أجزاها
 عليه ثم اعتمد قول أبي يوسف فيها فقال بأحسن قول فقال تجوز الصدقات المحرمات اذا تكلم بها صاحبها
 قبضت أو لم تقبض وذلك أنا انما أجزاها اتباعا لما كان قبلنا مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي
 الله عنهم وغيرهم وهم ولو اصدقاتهم حتى ماتوا فلا يجوز أن نخالفهم في أن لا يجزها الا مقبوضة وهم قد
 أجازوها غير مقبوضة بالكلام بها فوافقهم في اجازتها (قال الشافعي) وما قال فيها أبو يوسف كما قال
 (قال الشافعي) أخبرني غير واحد من آل عمرو آل علي أن عمر ولي صدقة حتى مات وجعلها بعده الى
 حفصة وولي علي صدقة حتى مات ووليها بعده الحسن بن علي رضي الله عنهم وأن فاطمة بنت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وليت صدقتها حتى ماتت وبلغني عن غير واحد من الانصار أنه ولي صدقة حتى مات (قال
 الشافعي) وفي أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يسبل ثمر أرضه ويحبس أصلها
 دليل على أنه رأى ما صنع جائزاً فبهذا نزاه بلا قبض جائزاً ولم يأمره أن يخرج عمر من ملكه الى غيره اذا
 حبسه ولم اصارت الصدقات مبدأة في الاسلام لامثال لها قبله علمها رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف لم يكن
 فيما أمر به اذا حبس أصلها وسبل ثمرتها أن يخرجها الى أحد يحوزها دونه دلالة على أن الصدقة تتم
 بأن يحبس أصلها ويسبل ثمرتها دون وال يلها كما كان في أمر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا اسرائيل
 أن يصوم ويستظل ويجلس ويتكلم دلالة على أن لا كفارة عليه ولم يأمره في ذلك بكفارة (قال الشافعي)
 وخالفنا بعض الناس في الصدقات المحرمات فقال لا تجوز حتى يخرجها المتصدق بها الى من يحوزها عليه
 والحجة عليه ما وصفنا وغيره من افتراق الصدقات الموقوفات وغيرها مما يحتاج فيه الى أن لا يتم الا بقبض

(وثيقة في الحبس) (١)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي املاء قال هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني
 في صحة من بدنه وعقله وجواز أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا أني تصدقت بداري التي بالفسطاط من
 مصر في موضع كذا أحد حدود جماعة هذه الدار ينتهي الى هذا والثاني والثالث والرابع تصدقت بجمع
 أرض هذه الدار وعمارتهما من الخشب والبناء والابواب وغير ذلك من عمارتها وطرقاتها ومسائل ماؤها

حقوقا وجعل ملك محرما به
 لام امرأتك ولا بنتها
 تسافر بهم ما وجعل الزنا
 نقمة في الدنيا بالحسد
 وفي الآخرة بالنار الا
 أن يعفو أو تقيس
 الحرام الذي هو نقمة
 على الحلال الذي هو
 نعمة وقلت له فلو قال لك
 قائل وجدت المظلة
 ثلاثا تحل بجماع زوج
 فأحلها بالزنا لانه جماع
 كجماع كما حرمت به
 الحلال لانه جماع وجماع
 قال اذا خطئ لان الله
 تعالى أحلها باصابة
 زوج قيل وكذلك
 ما حرم الله تعالى في كتابه
 بنكاح زوج واصابة
 زوج قال أف يكون
 شيء يحرمه الحلال ولا
 يحرمه الحرام فأقول
 به قلت نعم ينكح أربعاً
 فيحرم عليه أن ينكح
 من النساء خامسة

(١) قال السراج البلقيني
 في نسخته هذه الوثيقة
 مذكورة عقب أبواب
 العتق ترجم عليها في
 وضع الصدقات اه

منهم أحد ثم من صارت إليه هذه الدار من قرابتي أو موالى ولها بمن صارت إليه أفضل لهم ديناً وأمانة ما كان في القرن الذي تصير إليهم هذه الصدقة ذوقاً وأمانة وإن حدث قرن ليس فيهم ذوقاً ولا أمانة ولا قاذي المسلمين صدقة هذه من يحمل ولا يتها بالقوة والأمانة من أقرب الناس إلى رحاما كان ذلك فيهم فإن لم يكن ذلك فيهم فن موالى وموالى آبائي الذين أنعمنا عليهم فإن لم يكن ذلك فيهم فرجل يختاره إذا كان من المسلمين فإن حدث من ولدى أو من ولد ولدى أو من موالى رجل له قوة وأمانة نزعها إلينا من بدى من ولاد من قبله وردها إلى من كان قويا رأينا ممن سميت وعلى كل حال يلها أن يعمر ما وهى من هذه الدار ويصلح ما خاف فساد منها ويفتح فيها من الأبواب ويصلح منها ما فيه الصلاح لها والمستراد في غلتها وسكنها مما يجتمع من غلة هذه الدار ثم يفرق ما يبقى منه على من له هذه الغلة سواء بينهم على ما شرطت لهم وليس للوالى من ولاد المسلمين أن يخرجها من يدى من وليته إياها ما كان قويا أمينا عليها ولا من يدى أحد من القرن الذي تصير إليهم ما كان فيهم من يستوجب ولا يتها بالقوة والأمانة ولا يولى غيرهم وهو يجد فيهم من يستوجب الولاية شهد على اقرار فلان بن فلان بن فلان ومن شهد

(كتاب الهبة)

(وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب القضاء في الهبات)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي العطفان ابن طريف المري عن مروان بن الحكم أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصله رحم أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد به الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يرض منها وقال مالك إن الهبة إذا تغيرت عند الموهوب للثواب بزيادة أو نقصان فإن على الموهوب له أن يعطى الواهب قيمتها يوم قبضها فقلت للشافعي فإنا نقول بقول صاحبنا فقال الشافعي فقد ذهب عمر في الهبة براد ثوابها أن الواهب على هبته أن لم يرض منها أن للواهب الخيار حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضعا فها في مذهبه والله أعلم كان له أن يرجع فيها ولو تغيرت عند الموهوب له بزيادة كان له أخذها وكان كالأمر ببيع الشيء وله فيه الخيار عبداً أو أمة فيز يد عند المشتري فيختار البائع نقض البيع فيكون له نقضه وإن زاد العبد المبيع أو الأمة المبيعة فكثرت زيادته ومذهبكم خلاف ما روينا عن عمر بن الخطاب

(وفي اختلاف العراقيين) (باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا وهبت المرأة لزوجها هبة أو تصدقت أو تركت له من مهرها ثم قالت أكرهني وجاءت على ذلك بينة فإن أبا حنيفة كان يقول لا قبل بينتها وأما في غيرها ما فعلت من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول لا قبل بينتها على ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشيء أو وضعت له من مهرها أو من دين كان لها عليه فأقامت البينة أنه أكرهها على ذلك والزواج في موضع القهر للمرأة أبطلت ذلك عنها كله وإذا وهب الرجل هبة وقبضها الموهوبة له وهى دار فبناها بناءً وأعظم النفقة أو كانت جارية صغيرة فأصلحها أو صنعها حتى شئت وأدركت فإن أبا حنيفة كان يقول لا يرجع الواهب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيراً ألا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوب له شيء لم يكن في ملك الواهب أرايت أن ولدت الجارية ولداً كان للواهب أن يرجع فيه ولم يهبه له ولم يملكه قط وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كله وفي الولد (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل للرجل جارية أو داراً فزادت الجارية في يديه أو بنى الدار فليس للواهب الذي ذكر أنه وهب للثواب ولم يشترط ذلك

يخافونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فيحرمون كالجورس وإن كانوا يجامعونهم عليه ويتأولون فيختلفون فلا يحرمون فإذا نكحها فهي كالمسلة فيما لها وعليهم إلا أنهم ما لا يتوارثان والحد في قذفها التعزير ويحجرها على الغسل من الحيض والجنابة والتنظف بالاستحذاء وأخذ الأظفار ومنعهما من الكنيسة والخروج إلى الأعياد كما يمنع المسلة من أتيان المساجد ومنعهما من شرب الخمر وأكل الخنزير إذا كان يتقذره ومن أكل ما يحل إذا تأذى بريجه وإن ارتدت إلى مجوسية أو إلى غير دين أهل الكتاب فإن رجعت إلى الإسلام أو إلى دين أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فهو ما على النكاح وإن انقضت قبل أن ترجع فقد انقطعت العصمة

أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيرا أو نقصت كما لا يكون له إذا أصدق المرأة جارية غزالت في يديهما ثم طلقها أن يرجع بنصفها رائدة فلما دار فان الباني انما يبني ما يالك فلا يكون له أن يستل بناءه ولا يهدمه ويقال له ان أعطيت قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون له وعليه في الشفعة يبني فيها صاحبها ولا يرجع بنصفها كالأرض صدقها دارا فبقيت المرجع بنصفها لأنه مبدأ كترقيمة منه غير مبني ولو كانت الجارية رادت كان الزاد المهروبة له لأنه حادث في ملكه بائن منها كباينة الخراج والخدمة لها كالأول وادت في يد المرأة المصدقة ثم طلقت قبل الدخول كان الزاد للمرأة ورجع بنصف الجارية ان أراد ذلك وإذا ذهب الرجل جاريته لابنه وابنه كبير وشرفي عياله فان أبا حنيفة كان يقول لا يجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الزاد في عيال أبيه ران كان قد أدرك فهدية الهبة له جائزة وكذلك الرجل إذا ذهب لامرأته (قال الشافعي) وإذا ذهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله فان كان الابن بالغام تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن كذلك روى عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز ولولده ما كانوا أصغارا فهدى أيدل على أنه لا يجوز لهم الا في حال الصغر (قال الشافعي) وهكذا كل هبة ونحلة وصدقة غير محرمة فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تتم الا قبض المعطي وإذا ذهب الرجل دار الرجلين أو متاعا وذلك المتاع مما يقسم فقبض الجميع فان أبا حنيفة كان يقول لا تجوز تلك الهبة الا أن يقسم لكل واحد منهم ما حصته وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبهذا يأخذ وإذا ذهب اثنان لواحد وقبض فهو جائز وقال أبو يوسف هدايا سواء (قال الشافعي) وإذا ذهب الرجل لرجلين بعض دار لا تقسم أو طعاما أو ثيابا أو عبد الا ينقسم فقبض الجميع الهبة فالهبة جائزة كما يجوز البيع وكذلك لو ذهب اثنان دارا بينهما تقسم أولا لا تقسم أو عبد الرجل وقبض جارت الهبة وإذا كانت الدار لرجلين فذهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه له فان أبا حنيفة كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا تجوز وبهذا يأخذ ومن حجة في ذلك أنه قال لا تجوز الهبة الا مقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رضي الله عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين جدارا عشرين وسقما من نخل له بالعالية فلما حضره الموت قال لعائشة انك لم تكوني قبضت به وانما هو مال الوارث فصار بين الورثة لانهم لم تكن قبضته وكان ابراهيم يقول لا تجوز الهبة الا مقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين فذهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة وإذا ذهب الرجلان دارا لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة ولا تفسد الهبة لانها كانت لاثنتين وبه يأخذ (قال الشافعي) وإذا كانت الدار بين رجلين فذهب أحدهما لصاحبه نصيبه فقبض الهبة فالهبة جائزة والقبض أن تكون كانت في يدي الموهوبة له ولا وكيل معه فيها أو يسلمها بها ويخلى بينه وبينها حتى يكون لاحال دونها هو ولا وكيل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم يكن قبضا في الهبة وإذا ذهب الرجل للرجل الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عوضه بعد ذلك من عوضا وقبضه الواهب فان أبا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز ولا تكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا بمنزلة الشراء (١) وبأخذ الشفعين بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعا (قال الشافعي) وإذا ذهب الرجل لرجل شقصا من دار فقبضه ثم عوضه الموهوبة له شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب فان قال وهبتها للشواب كان فيها شفعة وان قال وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول من قال للواهب الشواب إذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب ان لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهبه ولا الشواب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر وإذا ذهب واشترط الشواب فالهبة باطلة من قبل

لأنه يعلم أن يتسدى
نكاحها

(باب الاستمتاع
للزائر وغير الاستمتاع)

قال الله تعالى ومن لم
يستطع منكم طولا أن
ينكح المحصنات
المؤمنات فما ملكت
أيمانكم من فتياتكم
المؤمنات وفي ذلك دليل
أنه أراد الاحرار لان الملائك
اهم ولا يحل من الاماء الا
مسلمة ولا تحل حتى
يختبئ شرطان أن لا يجد
طول حرة ويخاف
العنت ان لم ينكحها
والعنت الزنا واحتج بان
جابر بن عبد الله قال
من وجد صداقا امرأة
فلا يتزوج أمة قال طاوس
لا يحل نكاح الحر الأمة
وهو يجد صداقا الحرة
وقال عمرو بن دينار لا يحل
نكاح الاماء اليوم لأنه
يجب دطولا الى الحرة

(١) قوله وبأخذ الشفعين
الخ لعل قبل ذلك سقطا
والاصل وكان ابن أبي
ليلى يقول هو بمنزلة الشراء
وبأخذ الشفعين الخ
فتأمل وحرر كتبه معجزة

أنه اشترط عوضا مجهولا واذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو معنى قول الشافعي واذا وهب الرجل الرجل حبة في مرضه فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات الواهب فإن أبا حنيفة كان يقول الهبة في هذا باطل لا تجوز به يأخذ ولا يكون له وصية إلا أن يكون ذلك في ذكر وصية وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث (قال الشافعي) واذا وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات الواهب لم يكن للموهوبة له شيء وكانت الهبة للورثة المجاج بن أوطاة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تجوز الصدقة المقبوضة الا عمن عن ابراهيم قال الصدقة اذا علمت جازت والهبة لا تجوز المقبوضة وكان أبو حنيفة يأخذ بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف (قال الشافعي) وليس للواهب أن يرجع في الهبة اذا قبض منها عوضا قل أو كثر

(باب في العمري من كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

(قال الربيع) سألت الشافعي عن أعمر عمري له ولعقبه فقال عني الذي يعطاها لا ترجع الى الذي أعطهاها فقلت ما الحجة في ذلك قال السنة الثابتة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعار رجل أعمر عمري له ولعقبه فأنه الذي يعطاها لا يرجع الى الذي أعطهاها لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث (قال الشافعي) وبهذا أنا أخذوا يأخذ عامة أهل العلم في جميع الامصار بغير المدينة وأكابر أهل المدينة وقد روى هذا مع جابر بن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقلت للشافعي فإنا نخالف هذا فقال تخالفونه وأنتم تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان حجتنا فيه أن مالكا قال أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحول الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها فقال له القاسم ما أدركت الناس الا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) ما أجابه القاسم في العمري بشيء وما أخبره الا أن الناس على شروطهم فان ذهب ذاهب الى أن يقول العمري من المال والشروط فيها جازة فقد يشترط الناس في أموالهم شروطا لا تجوز لهم فان قال قائل وما عني قيل الرجل يشتري العبد على أن يعتقه والولاء للبائع فيعتقه فهو حر والولاء للمعتق والشروط باطل فان قال السنة تدل على ابطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على ابطال الشرط في العمري فلم أخذتم بالسنة مرة وتركتموها مع أن قول القاسم يرجع الله لو كان قصده قصد العمري فقال انهم على شروطهم فيها لم يكن في هذا ما يرد به الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قال قائل ولم قيل نحن لانعلم أن القاسم قال هذا الا بخبر يحيى عن عبد الرحمن عنه وذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العمري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فاذا قبلنا خبر الصادقين فن روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أرجح ممن روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما قاله ناس بعده قد يمكن فيهم أن لا يكونوا سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بلغهم عنه شيء وأنهم أناس لا نعرفهم فان قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من أهل العلم لا يجهلون للنبي صلى الله عليه وسلم سنة ولا يجتمعون أبدا من جهة الرأي ولا يجتمعون الا من جهة السنة فقيل له قد أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم ابن محمد أن رجلا كانت عنده وليدة تقوم فقال لاهلها سألتكم بها فرأى الناس أنها تطلقه وأنتم تزعمون أنها ثلاث واذا قيل لكم لا تقولون قول القاسم والناس انها تطلقه قلتم لا ندري من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فلتن لم يكن قول القاسم رأي الناس حجة عليكم في رأي أنفسكم لهو عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة أبعد ولئن كان حجة لقد أخطأتم بخلافكم اياه رأيكم وانا لنحفظ عن ابن عمر في

(قال الشافعي)
فان عقد نكاح حرة
وأمة معا قبل يثبت
نكاح الحرة وينسخ
نكاح الامة وقيل
ينسخان معا وقال
في القديم نكاح الحرة
جائز وكذلك لو تزوج
معها أخته من الرضاع
كانها لم تكن (قال
الزني) رحمه الله هذا
أقيس وأصح في أصل
قوله لان النكاح
يقوم بنفسه ولا يفسد
بغيره فهي في معنى من
تزوجها وقسطا معها
من خير بدنيار فالنكاح
وحده ثابت والقسط
الخبر والمهر فاسدان ولو
تزوجها ثم أيسر لم
يفسده ما بعده
وحاجتي من لا يفسخ
نكاح اماء غير المسلمات
فقال لما أحل الله
بينهما ولا نفقة لهما لانها
مانعة له نفسها بالردة
وان اردت من نصرانية
الى يهودية أو من يهودية
الى نصرانية لم تحرم

العمرى مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عيينة عن عمرو بن دينار وجيد الأعرج عن حبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر بن الخطاب رجل من أهل البادية فقال اني وهب لابني هذا مائة حياته وانها تناجت ابلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال اني تصدقت عليها قال ذلك أبعداك منها (أخبرنا) سفيان عن ابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت مثله الا أنه قال أضنت (١) يعني كبرت واضطربت (أخبرنا) الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن طارقا قضى بالمدينة بالعمرى عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جحر المدري عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العمرى للوارث (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تعمروا ولا ترقبوا فمن أعرش شيئا أو أرقبه فهو سبيل الميراث (أخبرنا) سفيان عن أيوب عن ابن سيرين قال حضرت شريحا قضى لأعمى بالعمرى فقال له الأعمى يا أبا أمية سم قضيت لي فقال شريح لست أنا قضيت لك ولكن محمد صلى الله عليه وسلم قضى لك منذ أربعين سنة قال من أعرش شيئا حياته فهو لورثته اذا مات (قال الشافعي) فتتركون ما وصفتهم من العمرى مع نبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه قول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير وهكذا عندكم عمل بعد النبي صلى الله عليه وسلم أتوهم في قول القاسم وأنت تجدون في قول القاسم يعني في رجل قال لامة قوم شأنكم بها فرأى الناس أنها انطليقة ثم تخالفونه برأيكم وما روى القاسم عن الناس

((وفي بعض النسخ مما ينسب للام (في العمرى))

(قال الشافعي) وهو يروى عن ربيعة اذ ترك حديث العمرى أنه يحتاج بأن الزمان قد طال وأن الرواية يمكن فيها الغلط فاذا روى الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أعر عمرى له ولعقبه فهي للذي يعطاها لا ترجع الى الذي أعطى لانه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث (قال الشافعي) وقد أخبرنا سفيان عن ابن جريح عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعرش شيئا فهو له (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جحر المدري عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال العمرى للوارث (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت قال كنا عند عبد الله بن عمر بن الخطاب أعرابي فقال له اني أعطيت بعض بني ناقة حياته قال عمرو في الحديث وانها تناجت وقال ابن أبي نجيح في حديثه وانها أضنت واضطربت فقال هي له حياته وموته قال فاني تصدقت بها عليه قال فذلك أبعداك منها (قال الشافعي) أخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن أيوب عن محمد بن سيرين أن شريحا قضى بالعمرى لأعمى فقال بم قضيت لي يا أبا أمية فقال ما أنا قضيت لك ولكن قضى لك محمد صلى الله عليه وسلم منذ أربعين سنة قضى من أعرش شيئا حياته فهو له حياته وموته قال سفيان وعبد الوهاب فهو لورثته اذا مات (قال الشافعي) فترك هذا وهو يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم جابر بن عبد الله من وجوه ثابتة وزيد بن ثابت ويقتى به جابر بالمدينة ويقتى به ابن عمرو يقتى به عوام أهل البلدان لأعلمهم يختلفون فيه بأن قال أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً يسأل القاسم بن محمد عن العمرى وما يقول الناس فيها فقال القاسم ما أدركت الناس الا على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا قال الشافعي والقاسم يرجع الله لم يجبه في العمرى بشيئا أخبره أنه انما أدرك الناس على شروطهم ولم يقل له ان العمرى من تلك الشروط التي أدرك الناس عليها ويجوز أن لا يكون القاسم سمع الحديث ولو سمعه ما خالفه ان شاء الله قال فاذا قيل لبعض من يذهب مذهبه لو كان القاسم قال هذا في العمرى أيضا فعارضك معارض بأن يقول أخاف أن يغلط على القاسم من روى هذا عنه اذا

المسألة دل على نكاح الامة قلت قد حرم الله تعالى المنة واستثنى احلالها للضرر فهل تحل لغيره مضطرا واستثنى من تحريم المشركات احلال حرائر أهل الكتاب فهل يجوز حرائر غير أهل الكتاب ولا تحل اماؤهم واماؤهم غير حرائرهم واشترط في اماء المسكين فلا يجوز له الا بالشرط وقلت له لم لأحلت الأم كالربية وحرمتها بالادخول كالربية (قال) لان الام مبهمه والشرط في الربيبة (قلت) فهكذا قلنا في التحريم في المشركات والشرط في التحليل في الحرائر واما المؤمنات (قال) والعبد كالحر في أن لا يحل له نكاح أمة كتابية وأي صنف حل نكاح حرائرهم حل وطء امائهم بالملك وما حرم نكاح حرائرهم حرم وطء امائهم بالملك (١) قوله أضنت الخ قال في النهاية هكذا روى الصواب ضنت أي كثر أولادها اه فتأمل كتبه مبحثه

كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رصقنا يروى من وجوه يسندونه قال لا يجوز أن يتهم أهل الحفظ بالغلط فليل ولا يبرأ أن يتهم من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قال لا يجوز قلنا ما يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أولى أن يكون لازماً لأهل دين الله أو ما قال القاسم أدركت الناس ولست أتعرف الناس الذين حكى هذا عنهم فإن قال لا يجوز على مثل القاسم في علمه أن يقول أدركت الناس إلا والناس الذين أدركت أئمة يلزمه قوله لم قيل له فقد روي يحيى بن سعيد عن القاسم أن رجلاً كانت عنده وليلة لقوم فقال لأهلها ما أنكم كم بها فرأى الناس أنها تطليقة وهو يفتي برأى نفسه أنها ثلاث تطليقات فان قال في هذه لا أعرف الناس الذين روى القاسم هذه عنهم جاز غير أنه أن يقول لا أعرف الناس الذين روى هذا عنهم في الشروط وان كان يقول ان القاسم لا يقول الناس إلا الأئمة الذين يلزمه قولهم فقد ترك قول القاسم برأى نفسه وعاب على غيره اتباع السنة

(كتاب اللقطة الصغيرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في اللقطة مثل حديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء وقال في ضالة الغنم إذا وجدت في موضع مهلكة فهي لك فكها إذا جاء صاحبها أو غرمها وقال في المال يعرفه سنة ثم يأكله إن شاء فإن جاء صاحبه غرمه وقال يعرفها سنة ثم يأكلها مرسراً كان أو معسراً إن شاء إلا أني لا أرى له أن يخطبها بماله ولا يأكلها حتى يشهد على عددها ووزنها ووظرفها وعفاها ووكأها فأتى جاء صاحبها غرمها وإن مات كانت ديناً عليه في ماله ولا يكون عليه في الشاة يجرد صاحبها بمهلكة تعريف أن أحب أن يأكلها فهي له ومتى لقي صاحبها غرمها وليس ذلك في ضالة الأبل ولا البقر لأنهم ما يدفعان عن أنفسهم وإنما كان ذلك في ضالة الغنم والمال لأنهم ما يدفعان عن أنفسهم ولا يعيšan والشاة يأخذها من أرادها وتلف لا تمتنع من السبع إلا أن يكون معها من يمنعها والبعر والبقرة يردان المياه وإن تباعدت ويعيšan أكثر عمرهما بالأراغ فليس له أن يعرض لواحد منهما أو البقر قياساً على الأبل (قال الشافعي) وإن وجد رجل شاة ضالة في الصحراء فأكلها ثم جاء صاحبها قال يغرمها خلاف مالك (قال الشافعي) ابن عمر لعله أن لا يكون سمع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في اللقطة ولو لم يسمعه أنبغى أن يقول لا يأكلها كما قال ابن عمر أنبغى أن يفتيه أن يأخذها وينبغي للعاكم أن ينظر فإن كان إلا أخذها ثقة أمره بتعريفها وأشهد شهوداً على عددها وعفاها ووكأها وأمره أن يوقفها في يديه إلى أن يأتي ربهما فيأخذها وإن لم يكن ثقة في ماله وأمانته أخرجهما من يديه إلى من يعف عن الأموال ليا في ربهما وأمره بتعريفها لا يجوز لأحد ترك لقطة وجدها إذا كان من أهل الأمانة ولو وجدها فأخذها ثم أراد تركها لم يكن ذلك له وهذا في كل ما سوى المشاة فأما المشاة فإنها تحرق بأنفسها فهي مخالفة لها وإذا وجد رجل فأراد بيعها رده على صاحبه فلا بأس بأخذه وإن كان أنما يأخذها لئلا يفلأ وهو ظالم وإن كان لا سلطان حتى ولم يكن على صاحب الضوال مؤنة تلزمه في رقاب الضوال صنع كما صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه تركها في الحصى حتى يأتي صاحبها وما تناحبت فهو مال الكهوا يشهد على تناجها كما يشهد على الام حين يجدها ويوسم نتاجها ويوسم أمهاتها وإن لم يكن للسلطان حى وكان يستأجر عليها فكانت الاجرة تعلق في رقابها غرماً رأيت أن يصنع كاصنع عثمان ابن عفان إلا في كل ما عرف أن صاحبه قريب بأن يعرف بعير رجل بعينه فيجسه أو يعرف وسم قوم بأعيانهم حسبهم الهم اليوم واليومين والثلاثة ونحو ذلك

(اللقطة الكبيرة)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا التقط الرجل اللقطة مما لا روح له

ولاً أكره نكاح نساء
أهل الحرب إلا للثلايقن
عن دينه أو يسترق ولده
(باب التعريض
بالخطبة من الجامع من
كتاب التعريض بالخطبة
وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله كتاب الله تعالى
يدل على أن التعريض
في العدة جائز عما وقع
عليه اسم التعريض وقد
ذكر (١) القسم بعضه
والتعريض كثير وهو
خلاف التصريح وهو
تعريض الرجل للمرأة
بما يدها به على إرادة
خطبتها بغير تصريح
وتجسيه بمثل ذلك
والقرآن كالدليل اذ
أباح التعريض
والتعريض عند أهل
العلم جائز سرًا وعلانية
على أن السر الذي نهى
عنه هو الجامع قال امرؤ
(١) قوله بالهامش وقد ذكر
القسم بعضه كذا بالأصل
الذي بيدنا ولعل لفظ
القسم محرف عن الام أو
عن الشافعي وحرر مصححه

ما يحمل ويحول فإذا التقط الرجل لقطة قلت أو كُثرت عرفت فهاسته ويعرفها على أبواب المساجد والأسواق ومواضع العامة ويكون أكثر تعرفه أياها في الجماعة التي أصابها فيها يعرف عقاصها ووكاها وعددها وزنها وحليتها ويكتب ويشهد عليه فإن جاء صاحبها والافئى له بعد سنة على أن صاحبها متى جاء غرمها وإن لم يأت فئى مال من ماله وإن جاء بعد السنة وقد استهلكها أو الملتقط حتى أوميت فهو غريم من الغرماء يحاص الغرماء فإن جاء وسلعة فائمة بعينها فئى له دون الغرماء والورثة وأقضى الملتقط إذا عرف رجل العفاص والوكاء والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه لم يدع باطلا أن يعطيه ولا أجبره في الحكم الابينة تقوم عليها كما تقوم على الحقوق فإن ادعاها واحداً أو اثنين أو ثلاثة فسواء لا يجبر على دفعها اليهم الابينة يقيمونها عليه لانه قد يصيب الصفة بان الملتقط وصفها ويصيب الصفة بأن الملتقط عنه قد وصفها فليس لاصبته الصفة معنى يستحق به أحد شيئاً في الحكم وإنما قوله اعرف عقاصها ووكاها والله أعلم أن تؤدي عقاصها ووكاها مع ما تؤدي منها وله علم إذا وضعها في مالك أنها اللقطة دون مالك ويحتمل أن يكون ليستدل على صدق التعريف وهذا الاظهر وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الابينة على المدعى فهذا مدعى أرايت لو أن عشرة أو أكثر وصفوها كلهم فأصاوا صفتهم ألتا أن نعظمهم أياها يكونون شركاء فيه أولو كانوا ألفاً وألفين ونحن نعلم أن كلهم كاذب الا واحداً بغير عينه ولعل الواحد يكون كاذبا ليس يستحق أحد بالصفة شيئاً ولا تحتاج إذا التقت أن تأتي به اماماً ولا قاضياً (قال الشافعي) فإذا أراد الملتقط أن يبرأ من ضمان اللقطة ويدفعها الى من اعترفها فليفعل ذلك بأمر حاكم لانه ان دفعها بغير أمر حاكم ثم جاء رجل فأقام عليه البينة ضمن قال وإذا كان في يدي رجل العبد الا بقي أو الضالة من الضوال جفا سيده فمثل اللقطة ليس عليه أن يدفعه الابينة يقيمها فإذا دفعه ببينة يقيمها عنده كان الاحتياط له أن لا يدفعه الا بأمر الحاكم لئلا يقيم عليه غيره ببينة فيضمن لانه إذا دفعه ببينة تقوم عنده فقد عكن أن تكون البينة غير عادلة وقيم آخر ببينة عادلة فيكون أولى وقد تمت البينة ويدعى هو أنه دفعه ببينة فلا يقبل قوله غير أن الذي قبض منه إذا أقر له فيضمنه القاضى المستحق الآخر رجوع هذا على المستحق الاول الا أن يكون أقر أنه له فلا يرجع عليه وإذا أقام رجل شاهداً على اللقطة أو ضاله حلف مع شاهده وأخذما أقام عليه ببينة لان هذا مال وإذا أقام الرجل بركة ببينة على عبد ووصفت البينة العبد وشهدوا أن هذه صفة عبده وأنه لم يبع ولم يهب أولم نعلمه باع ولا وهب وحلف رب العبد كتب الحاكم ببينته الى قاضى بالغير مكه فوافق الصفة صفة العبد الذي في يديه لم يكن للقاضى أن يدفعه اليه بالصفة ولا يقبل الا أن يكون شهود يقدمون عليه فيشهدون عليه بعينه ولكنه ان شاء الذي له عليه ببينة أن يسأل القاضى أن يجعل هذا العبد ضالاً فيدعيه فحين يري يدعى أمر من يشتره ثم يقبضه من الذي اشتراه (قال الشافعي) وإذا أقام عليه البينة بركة بعينه أبرأ القاضى اذى اشتراه من الثمن ببراءة رب العبد ويرد عليه الثمن ان كان قبضه منه وقد قيل يحتم في رقبة هذا العبد ويضمنه الذي استحقه بالصفة فان ثبت عليه الشهود فهو له ويسفخ عنه الضمان وان لم يثبت عليه الشهود رد وان هلك فيما بين ذلك كان له ضماناً وهذا يدخله أن يفلس الذي ضمن ويستحقه به فيكون القاضى ألتفه ويدخله أن يستحقه به وهو غائب فان قضى على الذي دفعه اليه بإجازته في غيبته قضى عليه باجر ما لم يغصب ولم يستأجر وان أبطل عنه كان قد منع هذا حقه بغير استحقاق له ويدخله أن يكون جارية فآرثه لعلها أم ولد لرجل فيخلى بينها وبين رجل يغيب عليها ولا يجوز فيه الا القول الاول (قال الشافعي) وإذا اعترف الرجل الدابة في يدي رجل فأقام رجل عليها ببينة أنها له قضى له القاضى بها فان ادعى الذي هي في يديه أنه اشتراها من رجل غائب لم يحبس الدابة عن المقتضى له بها ولم يبعث بها الى البلد الذي فيها البيع كان البلد قريبا

القيس
ألا زعمت بسباسة القوم
أننى
كبرت وأن لا يحسن
السرأ مثالى
كذبت لقد أصبى عن
المرء عرسه
وأمنع عرسى أن يزن
بها الخالى

(باب النهى أن يخطب
الرجل على خطبة أخيه)
(قال الشافعي) رحمه
الله الخليفة مالك بن أنس
عن كافع عن ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يخطب أحدكم
على خطبة أخيه وقال
عليه الصلاة والسلام
لقاطمة بنت قيس إذا
حالت فاذنني قالت فلما
حلت أخبرته أن
معووية وأباجهم
خطباني فقال أما معوية
فصعولك أما له وأما
أبوجهم فلا يضع عصاه
عن عاتقه أنكحى
أسامة فدلّت خطبته
على خطبتهما أنها
خلاف الذي نهى عنه
أن يخطب على خطبة
أخيه إذا كانت قد

أذنت فيه فكان هذا فسادا عليه وفي الفساد ما يشبه الاضرار والله أعلم وفاطمة لم تكن أخبرته أنها أذنت في أحدهما

(باب نكاح المشرقة ومن أسلم وعنده أكثر من أربع من هذا ومن كتاب التعريض بالخطبة) (قال الشافعي) أخبرنا الثقة

أحمد بن إسحاق بن إبراهيم عن معمر بن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال أسلم غيلان بن سلمة وعنده عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسسك أربعا وفارق سائرهن وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل يقال له الديلي أو ابن الديلي أسلم وعنده أختان اخترايتهما شئت وفارق الأخرى وقال لنوفل بن معوية وعنده خمس فارق واحدة وأسسك أربعا قال فعسدت إلى أقدمهن ففارقها (قال الشافعي) رجه الله وجه هذا أقول ولا أبالي أكن في عقدة ٢٨٩ واحدة أو في عقد متفرقة إذا كان من

عسك منهن يجوز أن يتبدى نكاحها في الإسلام ما لم تنقض العدة قبل اجتماع الإسلام لان أبا سفيان وحكيم بن حزام أسسها قبل ثم أسسك أربعا فاستقرت كل واحدة منهما من زوجها بالنكاح الأول وأسست امرأة صفوان وامرأة عكرمة ثم أسسك فاستقرتا بالنكاح الأول وذلك قبل انقضاء العدة (قال الشافعي) فان أسلم وقد نكح أمًا وابنتها معا فدخل بهما لم تحل له واحدة منهما أبدا ولو لم يكن دخل بهما قلنا أسسك أيتها ما شئت وفارق الأخرى وقال في موضع آخر عسك الابنة ويفارق الأم (قال المزني) هذا أولى بقوله عندي وكذا قال في

أو بعيدا ولا أعمد إلى مال رجل فأبعث به إلى البلد لعله يتلف قبل أن يبلغه بدعوى إنسان لا أدري كذب أم صدق ولو علمت أنه صدق ما كان لي أن أخرجهما من يدي ما لكها نظر الهذا أن لا يضيع حقه على المغتصب لا تمنع الحقوق بالظنون ولا تملكهم أو سوءا كان الذي استحق الدابة مسافرا أو غير مسافرا ولا يمنع منها ولا تنزع من يديه إلا أن يطيب نفسها ولو أعطى قيمتها أضعافا لا لا ينجزه على بيع سلعته (قال الشافعي) وبأكل اللقطة الغنى والفقر ومن تحل له الصدقة ومن لا تحل له فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وهو أيسر أهل المدينة أو كأيسرهم وجد صرة فيها ثمانون دينارا أن يأكلها (أخبرنا) الدراوردي عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وجد دينارا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعزفه فلم يعترف فأمره أن يأكله ثم جاء صاحبه فأمره أن يعزفه (قال الشافعي) وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ممن تحرم عليه الصدقة لانه من صلبية بني هاشم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الاذن بأكل اللقطة بعد تعريضها سنة على بن أبي طالب وأبي بن كعب وزيد بن خالد الجهني وعبد الله بن عمرو بن العاص وعياض بن حماد المجاشعي رضي الله عنهم (قال الشافعي) والقليل من اللقطة والكثير سوءا لا يجوز أكله إلا بعد سنة فأما أن أمر الملتقط وإن كان أمينا أن يتصدق بها فما أنصفت الملتقط ولا الملتقط عنه ان فعلت ان كانت اللقطة مالا من مال الملتقط بحال فلم أمره أن يتصدق وأبانا أمره أن يتصدق به ولا يعيرانه من أبيه وان أمرته بالصدقة فكيف أضمنه ما أمره بالتلافه وان كانت الصدقة مالا من مال الملتقط عنه فكيف أمر الملتقط بأن يتصدق بماله غيره بغير إذن رب المال ثم لعله يجدد رب المال مفلسا فكون قد أتيت ماله ولو تصدق بها لملتقطها كان متعددا فكان لربها أن يأخذها بعينها فان نقصت في يدي المساكين أو تلفت رجع على الملتقط ان شاء بالتلف والنقصان وان شاء أن يرجع بها على المساكين رجع بها ان شاء (قال الشافعي) وإذا التقط العبد اللقطة فعلم السيد باللقطة فأقرها بيده فالسيد ضامن لها في ماله في رقبته العبد وغيره إذا استهلكها العبد قبل السنة أو بعد هادون مال السيد لان أخذ اللقطة عدوانا يأخذ اللقطة من له ذمة يرجع بها عليه ومن له مال يملكه والعبد لا مال له ولا ذمة وكذلك ان كان مديرا أو مكاتباً أو أم ولد أو المدبر والمديرة كلهم في معنى العبد إلا أن أم الولد لا تباع ويكون في ذمتها ان لم يعلم السيد وفي مال المولى ان علم (قال الربيع) وفي القول الثاني ان علم السيد أن عبده التقطها أو لم يعلم فأقرها في يده فهي كالجناية في رقبته العبد ولا يلزم السيد في ماله شيء (قال الشافعي) والمكاتب في اللقطة بمنزلة الحر لانه يملك ماله والعبد ببعضه حرو بعضه عبد يقضى بقدر رقبته فيه فان التقط اللقطة في اليوم الذي يكون لنفسه فيه أقرت في يده وكانت

(٣٧ - الام ثالث) كتاب التعريض بالخطبة وقال أولا كانت الام أو آخر (قال الشافعي) ولو أسلم وعنده أربع زوجات اماء فان لم يكن معسر يخاف العنت أو فيهن حرة انفسخ نكاح الاماء وان كان لا يجد ما يتزوج به حرة ويخاف نبت ولا حرة فيهن اختار واحدة وانفسخ نكاح البواقي ولو أسلم بعضهن بعده فسواء وينظر اسلام البواقي فن اجتماع اسلامه واسلام الزوج لم مضى العدة كان له الخيار فيهن ولو أسلم الاماء معه وعقن وتحلفت حرة وقف نكاح الاماء فان أسست الحرة انفسخ نكاح اماء ولو اختار منهن واحدة ولم تسلم الحرة ثبتت ولو عقن قبل أن يسلمن كن كن ابتدى نكاحه وهن حرائر (قال) ولو كان عبدا

عنده اسلامه وحرارته سلمت أو تسلمت ولم يخترن فراقه أمست اثنتي عشرة عتق قبل اسلامه فاختارن فراقه كان ذلك يوم لانه ليس بعد اسلامه وعددهن عدد آخر أو في حق من حين اخترن فراقه فإن اجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فقد دهن عدد حرارتهن من يوم اخترن فراقه والافعهن عدد حرارتهن من يوم أسلم متقدم الاسلام منها لأن الفسخ من يومه وان لم يخترن فراقه ولا المقام معه خبرن إذا اجتمع اسلامه واسلامهن معا وان لم يتقدم اسلامهن قبل اسلامه فاختارن فراقه ولمقام معه ثم أسلمن خیرن حين يسلمن لأنهن اخترن ولا خيار لهن ولو اجتمع اسلامهن واسلامه وحين أسلم ثم اعتق من ساعتين ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك حين إذا أتى عليهن أقل أوقات الدنيا واسلامهن واسلامه مجتمع وكذلك لو كان ٣٩٠ عتقه وحين معا (قال المزني) رحمه الله ليس بها عتدي بشيء قد

قطع في كتابين بأن لها اختيار ولو أصابها وادعت الجاهل (وقال) في موضع آخر أن على السلطان أن يرجمها أكثر من مقامها فكيف يجرها من أوقات الدنيا من حين اعتقت إلى أن جاءت إلى السلطان وقد بعد ذلك ويقرب إلى أن يفهم عنها ما تقول ثم إلى انقضاء أجل مقامها ذلك على قدر ما يرى فكيف يبطل خيارها ما يعتق إذا أتى عليهن أقل أوقات الدنيا واسلامهن واسلام الزوج مجتمع (قال المزني) ولو كان كذلك لما قدرن إذا اعتقن تحت عبد أن يخترن بحال لأنهن لا يقدرن يخترن إلا بحرف وفي كل حرف منها في وقت غير وقت الآخر وفي ذلك أبطال الخيار

سألمن ماله لأن ما كسب في ذلك اليوم في ماله كسب الأحرار وإن انتقض في اليوم الذي هو فيه نسبيته أخذها السيد منه لأن ما كسبه في ذلك اليوم نسبيته وقد قيل إذا انتقض في يوم نفسه أقر في يدي بعد بقدر ما عتق منه وأخذ السيد بقدر ما يرق منه وإذا اختلفا فاقول قرن العبد مع عبده لأنها في يديه ولا يحل لرجل أن يتنفع من النقطة بشيء حتى تضي سنة وإذا باع الرجل الرجل النقطة قبل السنة ثم جاء ربهما كان له فسخ البيع وإن باعته بعد سنة فالباع جائر ويرجع رب النقطة على البائع بأكثر أو قيمتها إن شاء فأيهما شاء كان له (قال الربيع) ليس له إلا ما باع إذا كان باع عما يتغابن الناس مثله فإن كان باع عما لا يتغابن الناس مثله فله ما نقص عما يتغابن الناس مثله (قال الشافعي) وإذا كانت الضامنة في يدي الزاوي فباعها فاباع جائر ونسب الضامنة ثمها فإن كانت الضامنة عبد أقر نعم سيد العبد أنه اعتقه قبل البيع قبل قوله مع يمينه أن شاء المشتري يمينه وفسخت البيع وجعلته حراً ورددت المشتري بأكثر الذي أخذ منه (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يفسخ البيع إلا بيمينه تقوم لأن بيع الزاوي تباع صاحبه فلا يفسخ بيمينه إلا بيمينه أنه اعتقه قبل بيعه لأن رجلاً لو باع عبداً ثم أقر أنه اعتقه قبل أن يبيعه لم يقبل قوله فيفسخ على المشتري بيمينه إلا بيمينه تقوم على ذلك (قال الشافعي) وإذا انتقط الرجل الطعام الرطب الذي لا يبي فأكله ثم جاء صاحبه غرم قيمته وإن يأكله إذا خاف فساداً وإذا انتقط الرجل ما يبي لم يكن له أكله إلا بعد سنة مثل الخنفة والتمر وما أشبهه (قال الشافعي) وأما كذا دفن الجاهلية فما وجد من مال الجاهلية على وجه الأرض فهو لقطة من اللقط يصنع فيه ما يصنع في اللقطة لأن وجوده على ظهر الأرض وفي مواضع اللقطة يدل على أنه ملك سقط من مالكه ولو تورع صاحبه فأدى نجسه كان أحب إلى ولا يلزمه ذلك (قال الشافعي) وإذا وجد الرجل ضالة الأبل لم يكن له أخذها فإن أخذها ثم أرسلها حيث وجدها فليكتل ضمن لصاحبها حتى ياتيها بالبقر والحجر والبغال في ذلك تجزئ ضوال الأبل وغيرها وإذا أخذ السلطان الضوال فإن كان له أجره من نفسه بلا مائة على ربه أقرها إليه إلى أن يأتي ربهما وإن لم يكن لها أجره أقرها ردها وأمرها لا رباها ومن أخذ ضالة فأنتفق عليها فهو متطوع بالنفقة لا يرجع على صاحبها بشيء وإن أراد أن يرجع على صاحبها بما أنتفق فليذهب إلى أخاهم حتى يفرض لها نفقة ويؤكد غيره بأن يقبض لها تلك النفقة منه وينفق عليها ولا يكون لسلطان أن يأذن أن ينفق عليها إلا اليوم واليومين وما أشبه ذلك مما لا يقع من ثمنها موقعا فإذا جاوز ذلك أمر ببيعها ومن التقط لقطة فليقطة سباحة وإن هلك منه بلا تعد فيها فليس بضامن لهار القول قوله مع يمينه وإذا التقطها ثم ردها في موضعها فضاغت في موضعها فليس بضامن لها

(قال الشافعي) ولو اجتمع اسلامه واسلام حرتين في العدة ثم عتق ثم أسلمت اثنتان في العدة لم يكن له أن تسلك إلا اثنتين من أي الأربع شاء لا يثبت له بعد العبرية إلا اثنتان وينكح تمام أربع إن شاء ولو أسلم وأسلم معه أربع فقال قد فسخت نكاحين سئل فإن أراد طلاقا فهو أسأله وإن أراد حله بلا طلاق لم يكن طلاقاً وأحلف ولو كن نجسا فأسلمت واحدة في العدة فقال قد اخترت حبسها حتى قال ذلك لأربع ثبت نكاحهن باختياره وانفسخ نكاح البراق ولو قال كسأ أسلمت واحدة منكن فقد اخترت فسح نكاحها لم يكن هذا شيئا إلا أن يريد طلاقا فإن اختار أمساك أربع فقد انفسخ نكاح من زاد عليهن (قال المزني) رحمه الله (١) القياس

تتدلى على قواه اذا أسلم وعنده أكثر من أربع وأسنان معد فقطف واحدة منهم أو ظاهراً أو آلى كان ذلك موقوفاً فإن اختارها كان عليه فيها ما عليه في الزوجات وإن فسخ نكاحها سقط عنه الظاهر إلا في الإبراء وجلد بقذفها (قال الشافعي) رحمه الله ولو أسلم مع فقار لا اختار حبس حتى يختار وأنفق عليهم من ماله لأنه سابع لهم بعد مقدم ولا يطلق عليه السلطان كما يطلق على المولى فإن امتنع مع الحبس عزز وحبس حتى يختار وإن سأت أمرنا من أن يعتد دن الآخر من أربعة أشهر وعشراً ومن ثلاث حيض ويوقف لهم الميراث حتى يصطلح فيه ولو أسلم وعنده وثنية ثم تزوج أختها أو أربعاً أو أربعاً في عدتها ذلك نكاح مفسوخ (قال المزني) أشبه بقوله أن النكاح موقوف كما جعل نكاح من لم تسلم موقوفاً أن أسلمت في العدة ٣٩١ علم أنهم لم تزل امرأته وإن انقضت قبل

أن تسلم علم أنه لا امرأة له فيصح نكاح الأربع لأنه عقدهن ولا امرأة له (قال الشافعي) ولو أسلمت قبله ثم أسلم في العدة أو لم يسلم حتى انقضت فلها نفقة العدة في الوجهين جميعاً لأنها محبوسة عليه متى شاء أن يسلم كانا على النكاح ولو كان هو المسلم لم يكن لها نفقة في أيام كفرها لأنها المانعة لنفسها منه ولو

اختلفا فالقول بقوله مع يمينه ولو أسلم قبل الدخول فلها نصف المهر إن كان حلالاً ونصف مهر مثلاً إن كان حراماً ومتعة إن لم يكن فرض لها لأن فسخ النكاح من قبله وإن كانت هي أسلمت قبله فلا شيء لها من صداق ولا غيره لأن الفسخ من قبلها (قال) ولو أسلم

وإن رأها فلم يأخذها فليس بضمأن لها وهكذا إن دفعها إلى غيره فضاغت أختها من ذلك ما ضمن المستودع وأطرح عنه الضمان فيما أطرح عن المستودع (قال الشافعي) وإذا حل الرجل دابة الرجل فوقف ثم مضت أو فتح قفصه من رجل عن طائر ثم خرج بعد علم يمين لأن الطائر والدابة أحدنا الذهاب والذهاب غير فعل الحال والقاض وهكذا الحيوان كله وما فيه روح وله عقل يقف فيه بنفسه ويذهب بنفسه فأما ما لا عقل له ولا روح فيه مما يضبطه الرباط مثل زق زيت وراوية ماء فالحال الرجل فتدفع الزيت فهو ضامن إلا أن يكون حل الزيت وهو مستند قائم فكان الحل لا يدفعه فثبت قائماً ثم سقط بعد فان طرحه إنسان فطرحه ضامن لما ذهب منه وإن لم يطرحه إنسان لم يضمنه الحال الأول لأن الزيت إنما ذهب بالطرح دون الحل وإن الحل قد كان ولا جناية فيه (قال الشافعي) ولا جعل لأحد جأباً بقى ولا ضالة إلا أن يكون جعل له فيه فيكون له ما جعل له وسواء في ذلك من يعرف بطلب الضوال ومن لا يعرف به ومن قال لأجنبي إن جئتني بعدي إلا بقى فلك عشرة دنانير ثم قال لا تخان جئتني بعدي إلا بقى فلك عشرون ديناراً ثم جأبها جميعاً فلكل واحد منهم نصف ما جعله لأنه إنما أخذ نصف ما جعل عليه كله كان صاحب العشرة قد سمع قوله لصاحب العشرين أو لم يسمعه وكذلك لو قال لثلاثة فقال لأحدهم إن جئتني به فلك كذا ولا آخر ولا آخر فجعل أجعلاً مختلفة ثم جأبها جميعاً فلكل واحد منهم ثلث جملة

(وفي اختلاف مالك والشافعي اللقطة)

(قال الربيع) سألت الشافعي رحمه الله عن وجد لقطة قال يعرفها سنة ثم يأكلها إن شاء موسراً كان أو معسراً فإذا جاء صاحبها ضمنه الله فقلت له وما الحجة في ذلك فقال السنة الثابتة وروى هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وأبى من مياسير الناس يومئذ وقبل بعد (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني أنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها ووكعها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها أو أفسأ نكأ بها (أخبرنا) مالك عن أيوب بن موسى عن معوية بن عبد الله بن بدر أن أباه أخبره أنه زل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً فذكر ذلك لعمري بن الخطاب فقال له عمر عرفها على أبواب المساجد وأذكرها لمن يقدم من الشام سنة فإذا مضت السنة فأنكأ بها (قال الشافعي) فرويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة أكل اللقطة ثم خالف ذلك فقلم يكره أكل اللقطة للغني والمساكين (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً وجد لقطة فجاء إلى عبد الله بن عمر فقال إني وجدت لقطة فإذا ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال فرد قال

معافهما على النكاح وإن قال أسلم أحدنا قبل صاحبه فالنكاح مفسوخ ولا نصف مهر حتى يعلم فإن تداعيا فالقول بقوله ما مع يمينها لأن العقد ثابت فلا يبطل نصف المهر إلا بأن تسلم قبله وإن قالت أسلم أحدنا قبل الآخر وقال هو معاف فالقول بقوله مع يمينه ولا تصدق على فسخ النكاح وفيها قول آخر أن النكاح مفسوخ حتى يتصاذا (قال المزني) أشبه بقوله أن لا يفسخ النكاح بقولها كالم يفسخ نصف المهر بقوله (قال المزني) وقد قال لو كان دخل بها فقالت انقضت عسدي قبل إسلامك وقال بل بعد فلا تصدق على فسخ ما ثبت له من النكاح (قال) ولو كانت عنده امرأة نكحها في الشرك بجمعة أو على خيارا نفسخ نكاحها لأنه لم ينكحها على الأبد

وإذا ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح الشرك وأقر أهله عليه في الإسلام لم يحزوا الله أعلم الآن يثبت طلاق الشرك لأن الطلاق يثبت بشرب النكاح ويسقط بسقوطه فإن أسما وقد طلقة ما في الشرك ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ولو تزوجها غيره في الشرك حلت له ولمسلماً لوطاً لها ثلاثاً (باب عقدة نكاح أهل الذمة من الجامع من ثلاثة كتب) (قال الشافعي) رحمه الله وعقدة نكاح أهل الذمة ومهورهم كأهل الحرب فإن نكح نصراني وثنية أو مجوسية أو تنكح وثني نصرانية أو مجوسية لم أفصح منه شيئاً إذا أسلموا (قال) ولا تحل ذبيحة من ولد من وثني ونصرانية ولا من نصراني وثنية ولا تحل نكاح ابنتهما إلا بهيئت كابية خالصة (وقال) في كتاب آخر إن كان أبوها نصرانياً حلت وإن كان وثنياً لم تحل لأنها ترجع إلى النسب وليست ٢٩٣ كالفغيرة يسلم أحد أبييها لأن الإسلام

لا يشركه الشرك
والشرك يشركه الشرك
(قال) ولو نكحوا ابناً
وجب أن نحكم بينهم كأن
الزوج الجاني أو الزوجة
فإن لم يكن حكم مضى لم
تزوجهم إلا بولي وشهود
مسلمين فلو لم يكن لها
قريب تزوجها الحاكم
لأن تزويجه حكم عليها
فإذا نكحوا النابغة
النكاح فإن كان مما
يجوز ابتداءه في
الإسلام أجزأه لأن
عقده قدمضى في الشرك
وكذلك ما قبضت من مهر
حرام ولو قبضت نصفه
في الشرك حراماً ثم
أسلمها فعليه نصف مهر
مثليها والنصراني في
انكاح ابنته وابنته
الصغيرين كالسلم

من أبيه صلى عليه وقال لو لم يكن معه أبوه وخرج أبوه مستأماً لكان لمولاه أن يبيعه من أبيه وقال أبو يوسف إذا لم يسب معه أبوه صار مسلماً ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه إذا دخل بآمان وهو بنقض قول الأوزاعي أنه لا بأس أن يتناع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسألة قبل هذا فالقول في هذا ما قال أبو حنيفة إذا كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالإسلام وإذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم (قال الشافعي) سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بني قريظة وذرايعهم فباعهم من المشركين واشترى أبو الشحيم اليهودي أهل بيت عجز ولداه من النبي صلى الله عليه وسلم وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمباقي من السبايا أنثى ثلثاً إلى تهامة وثلثاً إلى نجد وثلثاً إلى طريق الشام فبيعوا بالجيل والسلاح والابل والمال وفيهم الصغير والكبير وقد يحتمل هذا أن يكونوا من أجل أن أمهات الأطفال معهم ويحتمل أن يكون في الأطفال من لأمه فإذا سبوا مع أمهاتهم فلا بأس أن يساعوا من المشركين وكذلك لو سبوا مع آبائهم ولو لمات أمهاتهم وآبائهم قبل أن يبلغوا فيصفوا الإسلام لم يكن لنا أن نصلي عليهم لأنهم على دين الأمهات والآباء إذا كان النساء بلغننا بيعهم بعد موت أمهاتهم من المشركين لا بما قد حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم إذا تركنا الصلاة عليهم كما حكمنا به وهم مع آبائهم لا فرق بين ذلك إذا ألزمهم حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين وكذلك النساء البوائغ قد استوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بالغاً من أصحابه فقضى بهما رجلين (١)

(و ترجم في اختلاف مالك والشافعي باب المنبوذ)

(أخبرنا) مالك عن ابن شهاب عن سـنين أبي جيلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذاً في رمان عمر بن الخطاب فجاءه إلى عمر فقال ما حلت علي أخذ هذه النسمة قال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال عريفي يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح فقال كذلك قال نعم قال عمر اذهب فهو حر ولا تؤدك وعلينا نفقته قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المنبذ أنه حر وأن ولاءه للمسلمين فقلت للشافعي فيقول مالك تأخذ (قال الشافعي) فقد تركتم ما روى عن عمر في المنبذ فإن كنتم تركتموه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال

(١) (قال) شيخنا شيخ الإسلام أيده الله تعالى لم يذكر الشافعي رضي الله عنه جوابه في الصبي الذي يسبي وحده وقد يجوز في الخبر أنه يحتمل أن يكون في الأطفال من لأمه وهذا الاحتمال يقتضي أنه لم يحرم الشافعي بأنه يبيع الصبي إذا لم يكن معه أحد أبويه وهو وجه في المسئلة وليس بشاذ كما قال صاحب الروضة بل كلام الشافعي يقتضيه اه

(باب آتيان الخائض ووطئ اثنتين قبل الغسل من هذا ومن

كتاب عشرة النساء) (قال الشافعي) رحمه الله أمر الله تبارك وتعالى باعتزال الحيض فاستدل بالسنه على ما أوردنا تشديد أزارها على أسفلها وبياضها فوق أزارها حتى يطهرن حتى ينقطع الدم وترى الطهر فإذا تطهرن يعني والله أعلم الطهارة التي تحل بها الصلاة الغسل أو التيمم (قال) وفي تحريمها لا الذي المحض كالدلالة على تحريم الدرلان إذا ما لا ينقطع وان وطئ في الدم استغفر الله تعالى ولا يعود وإن كان له أماً فلا بأس أن يأتين معا قبل أن يغتسل ولو توطأ كان أحب إلى وأحب لو غسل فرجيه قبل آتيان التي بعدها ولو كن حراً فخلته فكذلك آتيان النساء في أدبارهن من أحكام القرآن ومن كتاب عشرة النساء) (قال الشافعي) رحمه الله ذهب بعض أصحابنا في آتيان النساء في أدبارهن إلى أحلاله وآخرون إلى تحريمه وروى عن جابر بن عبد الله من حديث ثابت أن اليهود